

الجزء الثاني

(من)

كتاب



دس ١١ ١٨

(وأوله)

(كتاب الصلوة)

تصنيف العلامة الفاضل التحرير المتبحر المحقق المدقق المتبع المتن

الأوحد مولانا السيد محمد الجواد بن محمد بن محمد الحسيني

العالمي المجاور بالنجب الأشرف التروي جاً وميتاً

قدس الله سره الشريف

أمين

وفي أعلى كل صفحة منه ما يخصها من المتن المذكور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب

مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة

(كتاب الصلوة) ومقاصده أرنه (مت)

بسم الله الرحمن الرحيم

(وبه نستعين)

الحمد لله كما هو له رب العالمين وصلى الله على خير خلقه أجمعين محمد وآله الطاهرين ورضى الله تعالى عن علمائنا ومتابيحنا أجمعين ومن رواتنا المتقين آثار الائمة الطاهرين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وحمد الله جل شأنه ممن يقتض آثارهم ويسلك سبيلهم ويهتدي بهداهم ويحترق في زمرة من له رحمن لديه والآخرة ورحيمهما (قال المصنف) لآمام العلامة توجه الله تعالى شاح الكرامة

كتاب الصلاة

(الصلاة لغة الدعاء) كما في (المسوط) والمعتبر والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والبيان وغاية المراد والمذهب البارع والتقييد وروض الجنان وغيرها (وفي المنتهى) قيل انها أيضا لغة المتاسة (في نهاية الاحكام) أيضا و (حواشي الشهيد) الدعاء أو المتابة وزاد في (المذهب البارع) السعة وفيه نظر يأتي وجهه (ومرح) بعضهم بان الصلاة هي الدعاء مطلقا أي منه سبحانه ومن غيره (وقال) جماعة هي منه الرحمة والاول أصح لان المجاز خير من الاشتراك واقتضاء العطف المخايرة في قوله تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ممنوع وقد ذهب ابن هشام الى جواز عدم المخايرة مستشهدا بهذه الآية الكريمة (والرحمة) هي رقة القلب وانطاف يقتضى الاحسان فمساها فيه سبحانه اما ارادة الاحسان أو الاحسان نفسه فعلى على الاول صمة ذات وعلى الثاني صفة فعل وعلى التقديرين مجاز مرسل في ارادة الاحسان أو الاحسان اطلاقا فاسبب على

المسبب وقد يجعل اجراءها عليه سبحانه بطريق التمثيل فلا حاجة حينئذ الى التجوز على التجوز (وفي جامع المقاصد) المعروف والشائع ان الصلاة لغة الدعاء (وقد صرحوا) بان لفظها من الالفاظ المشتركة فهي من الله سبحانه الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الادميين الدعاء وزاد (في القاموس) حسن الشاء من الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وآله (قال) واصله من الاستعمال المجازي لتضمنه معنى الرحمة لان كنب اللغة تجمع الحقيقة والمجاز من غير تمييز (قال) وفيه (٥) انها عبادة فيها ركوع وسجود وهذا هو المعنى فيكون حقيقة لغوية (وحكي) في الجهرة عن بعضهم ان اشتقاقها من رفع الصلاة في السجود وهو العظم الذي عليه الايتان فهي فعلة من نأت الوو أو من صليت العود بالنار أى لينته لان المصلي يابن قلبه وأعضائه بخشوعه فهي من بنات الباء والتهور على السنة العلماء ان المعنى شرعا ليس بحقيقة لغة ولهذا عده الاصوليون في الحقائق الشرعية التي هي مجازة لغوية وهو الذي تشهد به البديهة لان أهل اللغة لم يعرفوا هذا الا من قبل الشرع فدكرمها في كتبهم لا يقتضي كونها حقيقة لان دأبهم جمع المعاني التي استعمال فيها اللفظ ولا يلتزمون الفرق بين الحقيقة والمجاز انتهى كلامه لكن الظاهر انها منقولة بالعين (وفي الذكري) ان أهل اللغة أوردوا الصلاة بمعناها الشرعي جاعليه أصلا (وقال في المدارك) ان ابن الاثير ذكر لها في (نهايته) معاني (منها) انها العبادة المخصوصة والظاهر ان هذا المعنى ليس حقيقة لغة لان أهل اللغة لم يعرفوا هذا المعنى الا من قبل الشرع وذكرم له في كتبهم لا يقتضي كونه حقيقة لان دأبهم جمع المعاني التي استعمال فيها اللفظ سواء كانت حقيقة أو مجازية انتهى (وقال الاستاذ) أدام الله تعالى حراسته (في حاشيته) يمكن أن يكون لفظ الصلاة والزكاة والحج والصوم والفصل وما يرادف هذه الالفاظ في لغة غير العرب صارت حقائق في العبادات المخصوصة في الشرع المتقدم على شرع الرسول صلى الله عليه وآله فان كبار العرب كانوا قبل الرسول صلى الله عليه وآله يمجون وكانوا يسمون ذلك حجبا وكذا اليهود والنصارى كانوا يصلون بحسب شرعهم وكانت العرب تسمي ذلك صلاة وكان غير العرب يسمون ذلك بما يرادف ذلك اللفظ وكذا كانوا يصومون ويعتسلون من الجنابة فلا يبعد صيرورة تلك الالفاظ حقائق في عباداتهم قبل زمان الرسول صلى الله عليه وآله والرسول صلى الله عليه وآله غير بعض أجزاء عباداتهم أو أكثرها ولا يقتضي ذلك تغير الاستعمال بحسب الحقيقة كما هو الشأن في المعاملات (فأتمل) انتهى (ويبقى الكلام) في نسبتها بالواو كالكوة قل البضالوى كتبنا بالواو على لفظ المنفخ قلت أى من يميل الالف الى مخزج الواو (واختلف) الفقهاء في تعريفها شرعا ففي (المبسوط) انها عبارة عن أفعال مخصوصة من قيام وركوع وسجود اذا ضامت (ضامه خ ل) اذا كان مخصوص (قال) وفي الناس من قال انها في الترع أيضا الدعاء اذا وقع في محال مخصوصة والاول أصح انتهى وفي (التحرير وحواشي الشهيد والتفتيح) انها اذا كانت معهودة مقترنة بحركات وسكنات مخصوصة يتقرب بها الى الله تعالى ونحوه مافي المتعنى ونقضه في (غاية المراد) في عكسه بصلاة الاخرس وفي طرده بأذكر الطواف (قلت) ان أريد بالاقتران التلازم من الطرفين ارتفع هذا النقض في الطرد وارتفع في العكس ان قلنا ان وجوب تحريك لسانه فثم مقام الذكر

﴿ الأول ﴾ في المقدمات وفيه فصول (الأول) في أعدادها الصلاة اما واجبة او مندوبة فالواجبات تسع الفرائض اليومية والجمعة والميدان والكسوف والزلزلة والآيات والطواف والأموات والمنذور وشبهه (متن)

وفي (المعتبر وروض الجنان) عبادة مخصوصة تارة تكون ذكرا محضا وتارة فعلا مجردا وتارة تجمعهما وفي (نهاية الاحكام) انها ذات الركوع والسجود (وفي الذكري) انها أفعال مفتحة بالتكبير مشترطة بالقبلة للقرية (وفي المذهب اليعاقبة) انها اذ كان مهودة مقترنة بحركات وسكنات معينة مشروطة بالطهارة والقبلة والقرية (وفي حواشي الشهيد) قيل انها أفعال مشعرة بالتمظيم والخشوع مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم الي غير ذلك مما ذكره (وفي جامع المقاصد) قل أن يخلو تعريف منها عن الخلط ومن أجودها تعريف (الذكرى) وقد أشرنا الى ما يرد عليه طردا وعكسا في المقدمة التي وضعناها في الصلاة ثم زدنا فيه ونقصنا فصار الى قولنا أفعال مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم للقرية (وأنا زعيم) بأنه أسلم مما كان عليه ولا أضمن عدم ورود شيء عليه انتهى (وقد نعرض (شارحا الجعفرية (والشهيد الثاني) سيف روض الجنان الى حال هذا التعريف وما يرد عليه طردا وعكسا (وفي المدارك) هي أشهر من أن يتوقف معناها على التعريف اللفظي (وفي الذكري) انها تسمى التسبيح والسبحة (وفي المنتهى) قد تجرد الافعال عن الاذكار كصلاة الاخرس وبالعكس كالصلاة بالتسبيح والاقرب ان اطلاق اللفظ الشرعي فيهما مجاز (وفي المعتبر) وقوعها على هذه الموارد وقوع الجنس على أنواعه وفي وقوعها على صلاة الجنازة تردد (وفي نهاية الاحكام) ان صلاة الجنازة مجاز شرعي ولعمري (وفي جامع المقاصد) ان كلام الاصحاب في صلاة الجنازة مختلف ويرجح الحقيقة الاستعمال وارادة الجواز تحتاج الى دليل والمشهور كون الصلاة شرعا حقيقة في ذات الأركان (وفي المدارك) لا يفيهم من اطلاق الصلاة عند أهل العرف الا ذات الركوع والسجود (وفي روض الجنان) ان المشهور انها في صلاة الجنازة حقيقة لغوية مجاز شرعا (شرعي خ ل) انتهى وعدها الدليلي والمحقق والمصنف في الارتداد والشهيد من أقسام الصلاة كما يثبتونها وظاهرهم انها في صلاة الجنازة حقيقة ترعية (قلت) قد يستدل على ذلك بعدم صحة السلب (وفي كشف اللثام) ان المراد بها في عبارة الكتاب ذات الركوع والسجود ولذا لم يذكر فيها صلاة الأموات وقولها عليها اما بالاشتراك أو بالتجاوز سواء كانت من الصلاة لغة أو شرعا أو اصطلاحا (قوله) قدس الله تعالى روحه (الأول في المقدمات) بفتح الدال أو كسرهما وهي ما يتقدم على الماهية اما لتوقف تصورهما عليها كذكر أقسامها وكنيتها أو لاشتراطها بها أول كونها من المكملات لها السابقة عليها (قوله) قدس الله تعالى روحه (الصلاة) اما واجبة أو مندوبة (وقل منها) اما بأصل الشرع أو لسبب من المكلف أولا منه كما نبه على ذلك في (المبسوط والتحرير) وكشف القاتم) كاليومية فرائضها ونوافلها في الأول وكللزمات وصلاة الاستسخرات والحاجات في الثاني وكسلاة الآيات وصلاة الشكر في الثالث (قوله) قدس الله تعالى روحه (فالواجبات تسع الفرائض اليومية والجمعة والميدان والكسوف والزلزلة والآيات والطواف والاموات والمنذور وشبهه) وكذا قال في التذكرة (قال) الشهيد في حواشيه يرد عليه ان الجمعة من الجنس وقد ترك القضاء وهو خلاف الأداء ولما عدده في الصوم قسما ثانيا (وقال) المحقق الثاني وجماعة يرد عليه ان الكسوف والزلزلة

والمندوب ما عداه والقرائن اليومية خمس الظهر أربع ركعات ثم العصر كذلك ثم المغرب ثلاث ركعات ثم العشاء كالظهر ثم الصبح ركعتان وتنصف الرابعة خاصة في السفر

داخلتان في الآيات وإن الأولى عد المنذور وشبهه قما واحدا لكنه قال (في جامع المقاصد) إن المشهور عد الكسوف والزلزلة أقاما ثلاثة (وفي المراسم) اليومية والجمعة والعيدان والآيات وصلاة الأموات وفي (الشرائع والتافع والمعتبر والارشاد والفخرية) (تسم) اليومية والجمعة والعيدان والكسوف والزلزلة والطواف والأموات والمنذور وشبهه (وفي المنتهى) أربع اليومية والجمعة والعيدان والكسوف والزلزلة والآيات والطواف وما يوجب الإنسان على نفسه بنذر أو عهد أو يمين انتهى وهي كما ترى ثمانية إلا أن يتكلف وفي (الدروس واللمعة والبيان والجمهورية) أنها سبع اليومية والجمعة والعيدان والآيات والطواف والجنائز والمتميز بنذر وشبهه وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والمسالك والروض والمدارك) أن ما صنعه الشهيد أولى على تأمل منهم في عد صلاة الجنائز وفي (روض الجنان) يمكن كون ذكرها بنوع من التحيز كما ذكروا وضوء الحنث ونحوه من أقسام الوضوء (وفي كشف الغطاء) أنها تسع القرائن اليومية ومنها الجمعة وهي خمس والسادسة العيدان والسابعة صلاة الكسوف والزلزلة والآيات والثامنة صلاة الطواف الواجب والتاسعة المنذور وشبهه وفي (المسالك والروض) يدخل في شبه المنذور صلاة الاحتياط والقضاء مع احتمال دخولها في اليومية (وفي المدارك) يندرج في اليومية الأداء والقضاء وصلاة الاحتياط وفي (روض الجنان) المراد بشبه المنذور ما حلف عليه أو عهد أو تحمّل عن الغير ولو باستئجار وصلاة الاحتياط قائما غير اليومية مع احتمال دخولها فيها (وفي جامع المقاصد) المراد باليومية صلاة اليوم والليلة تعاليا لأن معظمها في اليوم وليست الجمعة منها بل هي نوع برأسه وإن كانت بدلا من الظهر والظاهر أن قضاء اليومية داخل فيها لا تقساما إلى الأداء والقضاء وكذا قضاء غيرها (وفي كشف الغطاء) اليومية أداء وقضاء ولو كان قضاء الولي عن الميت وغلب اليوم على الليل أو النسبة على النسبة (وصلاة الاحتياط) أمان من شبه المنذور أو من اليومية والواجبة بالاستئجار أما من أومن اليومية أو من صلاة الآيات أو الطواف (وقال) في قول المصنف المنذور وشبهه أما أن يكون معناه المنذور وشبهه منها أو صلاة المنذور وشبهه على أن يكون المنذور مصدر وللجمع والإضافة والإضافة من إضافة النخاص إلى العام أو الصلاة المنذور والتذكير لكون الصلاة مصدرا (قوله) قدس الله تعالى روحه (والمندوب ما عداه) قد أجمع أهل العلم على أن ما عدا ما ذكر ليس بواجب ما عدا أبي حنيفة كما في (المعتبر والمدارك) وفي (المنتهى) إجماع أصحابنا وأكثر أهل العلم وفي (التذكرة) قال العلماء وفي (التذكرة) الإجماع عليه (وفي الخلاف) قال جميع الفقهاء إن الوتر سنة إلا أبا حنيفة قائمها فرض عنده وقال أصحابه إنها عهده واجب وقال (ابن المبارك) كما في التذكرة ما علمت أحدا قال الوتر واجب إلا أبا حنيفة (وقال فيها وفي المنتهى) قال حماد بن زيد قلت لأبي حنيفة كم الصلاة فقال خمس قلت فالوتر قال فرض قلت كم الصلاة فقال خمس قلت فالوتر قال فرض قلت لا أدري تفلط في الجملة أو التفصيل (قال في المنتهى) وهذه السخرية غير لائقة بأبي حنيفة وهي عنده ثلاث ركعات بتسليم واحدة لا يزيد عليها ولا ينقص وأول وقتها بعد المغرب والعشاء مقدمة وآخره الفجر (قوله) قدس الله تعالى روحه (القرائن اليومية خمس الظهر) وهي أولها كما هو ظاهر الأصحاب

والنوافل الراتبية أربع وثلاثون ركعة ثمان للظهر بعد الزوال قبلها وثمان للعصر قبلها (متن)

في مواضع متعددة وبه نطقت الأخبار كخبر زرارة عن (الباقر) عليه السلام وتام الكلام يأتي ان شاء الله تعالى في مباحث القضاء (قوله) قدس الله تعالى روحه (والنوافل الراتبية أربع وثلاثون ركعة) اجماعا كما في (الاتصار . الخلاف والمذهب البارع وغاية المرام وجمع البرهان) وفي (المعتبر) انه المشهور عندنا وفي (التذكرة) انه ثبت عندنا وفي (المختلف) لم تقف فيه على خلاف وفي (كشف الرموز) عليه عمل الاصحاب وهو المشتهر بينهم وفي (الدروس) عليه قوى الاصحاب وفي (فوائد الشرايع) انه الاشهر في الروايات والمعروف في المذهب وفي (الذكرى) انه المشهور لا نعلم فيه مخالفا وفي (المدارك) انه مذهب الاصحاب لا نعلم فيه مخالفا وفي (التفريح وجامع المقاصد والجمع فريه والروضة) انه المشهور وفي (الشريع والنافع) انه الاشهر وفي (كشف الرموز والذكرى والروض والمسالك والروضة) ان في مقابلة المشهور اخبارا تدل على التقية فتحمل على ان ذلك العدد أكد استحبابا وعن البرقي انه يذكر التوبة (قوله) قدس الله تعالى روحه (ثمان للظهر بعد الزوال قبلها وثمان للعصر قبلها) ظاهره انها نوافل للصلوات وعليه عمل الطائفة (كما في المذهب البارع كما يعطيه آخر عبارته وتأتي للاشارة اليها (وفي المدارك وشرح المغاتيح) انه المشهور كما يأتي وفي (أمالى الصدوق) ان من دين الامامية الاقرار بان نافلة العصر ثمان ركعات قبلها الخ فاضافها الى العصر لا الى الوقت (وهو) ظاهر كل من اضافها الى الفريضة وهو الاكثر وظاهر كل من جعلها تابعة للفريضة ويظهر ذلك لمن لحظ كلامهم في المقام وفي الاوقات حيث يقولون نافلة الظهر نافلة العصر نافلة المغرب وكذا في بحث القصير حيث يقولون تسقط نوافل الظهر بين تسقط نوافل الظهر والعصر الى غير ذلك مما يظهر على المتبحر ومض البارات التي تحتمل أو يظهر منها انها نوافل للاوقات كعبادة (المنعمه والنهاية والخلاف والمبسوط وجمال السبيل والوسيلة والفنية والسرائير والشرايع والارشاد والمختلف والذكرى وغيرها) حيث قيل فيها ثمان قبل الظهر وثمان بعدها قبل العصر كما ورد مثل ذلك في معظم الاخبار فقد أضيفت النوافل فيها الى الفريضة في مواضع عديدة وفي (المدارك) بعد ان قال المشهور ان نافلة الظهر ثمان ركعات قبلها ونافلة العصر ثمان ركعات قبلها قال ليس في الروايات دلالة على التعيين بوجه وانما الاستفادة منها استنباط صلوة ثمان ركعات قبل الظهر وثمان بعد العصر من غير اضافة الى الفريضة فينبغي الاقتصار في نيتها على ملاحظة الامثال بها خاصة انتهى (وفي كشف الغم) ان في (الفخرية) الاكتفاء في نيتها بصلوة ركعتين لتدبهما قربة الى الله تعالى ولم أجد ذلك فيها وانما الموجود فيها ونية ذلك أصلى ركعتين من نوافل الظهر لتدبهما قربة الى الله تعالى وكذا قال في نوافل العصر والمغرب (وم) ذكره المصنف من تعيين اثنتي للعصر هو المشهور كما في ارشاد الجعفرية والمدارك وقد سمعت مافي (الامالى) من انه من دين الامامية (وفي المذهب البارع) الف الطائفة على العمل به حيث قال أولا اختلفت الاخبار على ثلاثة أنحاء (الاول) الذي عليه عمل الطائفة وهو خبر الحارث بن المغيرة (الثاني) قول أبي علي وهو رواية سليمان بن خالد (ثم قال) ويظهر الفرق بين القولين في فصلين الاول في التسفدة الانسان اذا نذر ان يصلي نافلة العصر وجب على القول الاول ثمان وعلى الثاني ركعتان الخ (لكن) في الذكرى ان معظم

وللمغرب أربع بعدها وللمشاء (الآخرة خ) ركعتان من جلوس عدان بركة
(واحدة خ) (متن)

الاخبار والمصنفات خالية عن التبيين للمعصر وغيرها وان المشهور كونها قبل العصر (ثم) حكى فيها ان
الراوندي قل عن بعض الاصحاب انه يجعل الست عشرة للظهر (ثم) قال ان الراوندي صحح
المشهور (ثم) نقل فيها عن الكاتب انه جعل قبل العصر ثمان ركعات منها العصر ركعتان قال وفيه
اشارة الى ان الزايد ليس لها (قلت) قال الصدوق في الهداية وما السنة والافقة فأربع وتلاوت
ركعة منها اربعة الظهر ستة عشر ركعة ثمان قبل الظهر وثمان بعدها قبل العصر انتهى وحكى ذلك عن
ظاهر الجامع (بين) يدل على المشهور ما رواه الصدوق في الملل ان عبد الله بن سنان سأل (اصادق)
عليه السلام لأى علة وجب رسول الله صلى الله عليه وآله صلاة الزوال ثمان قبل الظهر وثمان قبل
العصر فقال عليه السلام لتأكيد السنة لأن الناس لو لم يكن لا أربع ركعات الظهر لمكانوا
مستحقين بها حتى كان يغوهم الوقت فلما كان تبي غير مريضة أمرعو الى ذلك لذكرته وكذلك
الذى من قبل العصر ليسرعو الى ذلك لذكرته فتأمل جيدا (وكذا) خبر العيون على ما نقله الاستاذ
فنه قال انه كبرية الامالى (قوله) قدس الله تعالى روحه (وللمغرب أربع بعدها) مقدمات على
سجدي الشكر كما في (المنعمه والمصباح والمنتهى والتذكرة والتحرير ولوجز الحاوى وكشف الاتباس
وحاشية الفضل لمسي وحاشية المدارك) وفي (الذكرى) تقديم عليها وتأخيرها عنهما الكل حسن
(قال في الذكرى) ورواية جهم عن الكاظم عليه السلام حيث قال رأيت سجد بعد اثنت يمكن حملها
على سجدة مطابقة وان كان بعيدا (وفي كشف الاتباس عن الهادي) عليه السلام انه قال ما كان
أحد من آبائي يسجد لا بعد السابعة وفي (التذكرة والذكرى وارشاد الجعفرية والمدرك) يكره
الكلام بين المغرب وافتائها وفي (المنعمه والتهديب) الاولى المبادرة الى الافقة قبل التعقيب وبعد
التسبيح وفي (الذكرى والروض) الاولى المبادرة قل كل شئ سوى التسبيح (قل في الذكرى
ونقل عن المفيد مثله (قلت) هذا لم يذكره المفيد في هذا المقام وانما ذكره في كيفية الصلوات
ففيما نقله عنها في المدارك قصور وسيأتي تمام الكلام عند ذكر أوقات التواهل (بيان) استدلل
الشيخ في (التهديب) لما في المنعمه بخبر أبي العلا عن البقر عليه السلام وليس بوضع الدلالة
على ذلك (وليعلم) ان خبر أبي الفوارس يدل على كراهة التكلم بين الاربع ركعات التي بعد
المغرب (قال) في شرح المفاتيح أفتى به الفقهاء (قوله) قدس الله تعالى روحه (وللمشاء ركعتان
من جلوس تمدان بركة واحدة) هذا ذكره جميع الاصحاب الذين عتروا على كتبهم ويجوز القيام فيها
كما في (الدروس والبيان واللمعة وخواشي الشهيد وجامع لمقصد والجعفرية وشرحها والروض والمسالك
ومجمع البرهان والمفاتيح) وحكى عن (الجامع) بل في (الروضة وحاشية المدارك) ان القيام أفضل
(وقر به) في جمع البرهان (ونسب) في المدارك وترشح المفاتيح أفضلية جلوس الى جماعة واحتمل
فيها الامرين (وفي الروض) الجلوس أفضل (وفي المسالك) الاصل فيها الجلوس (وهل) تمدان
بواحدة اذا كانتا من قيام ففى (البيان وجامع المقاصد وفوايد الشرايع والعزبه وارشاد الجعفرية
وحاشية النافع والمفاتيح) انهما تمدان كذلك أيضا بواحدة (وفي كشف التمام نسبه الى التيسل قل

والتيرة بعدها وبعد كل صلاة يريد فعلها وثمان ركعات صلاة الليل وركعتا الشفع وركعة واحدة للوتر وركعتا الفجر (متن)

وهو بعيد في (شرح المفاتيح) ان بعض العلماء توهم ان ركعتي النافلة من نوافل المغرب الأربع (قوله)
 قدس الله تعالى روحه (بالتيرة بعدها وبعد كل صلاة يريد فعلها) عقيب فرض العشاء (اما
 الاول) فاتفقوا في الغيبة وكشف الثام (واما الثاني) فقد صرح به في (المنفعة والنهاية والسمراير
 واتذكرة والمسالك والروضة) ونسبه في التحرير الى الشيخ وعبارة البسوط ليست صريحة في ذلك
 (وبقوله) في كشف الثام عن الجامع (وفي المدارك) ذكره الشيخان واتباعها ولم اقت على مستنده
 انتهى (واستثنى) في حواشي الشهد والنفلية نافلة شهر رمضان فجعل التيرة قبلها وهو ظاهر الامة
 (وحكي) في المختلف والبيان عدد ذكر نوافله عن سائر والنسخة التي عندي فيها سقط في المقام لكن في
 (كشف الثام) ان ما عنده من نسخ (المراسم) موافق للمشهور (وقال في المختلف) ذهب الشيخان وابو
 الصلاح والقاضي واتباعهم الى ان التيرة بعد هذه النوافل يعني نوافل شهر رمضان وقال فيه انه
 المشهور (قلت) ونسب الى المشهور ايضا في الذكرى وجامع المقاصد وكشف الثام (في البيان)
 انه اشتهر وفي (الروضة) الكل سمن وفي (المسالك) فيه وجهان (ونسب) في المختلف والذكرى الى
 مصباح الشيخ استحباب ركعتين بعد التيرة ونسبه المعلي الى الشذوذ وقال (المصنف) لا مشاحة
 في ذلك لان لهذا وقت صالح لتفعل فجاز ايقاعها قبل التيرة وبعدها (قلت) الموجود في المصباح
 ثم صل التيرة وهي ركعتان من جلوس يتوجه فيها بما تقدم ذكره وتعدان بركعة (ثم قال) ما يستحب
 فانه بعد العشاء لآخر من الصلاة يستحب أن تصلي ركعتين تقرأ في الاولى الحمد وآية الكرسي
 والحمد وفي الثانية الحمد وثلاث عشرة مرة التوحيد وأربع ركعات مروية عن النبي صلى الله عليه وآله
 الى أن قال فاذا أوى الى فراشه وليس في ذلك فعل شيء بعد التيرة (وليعلم) انه يمتد وقت العشاء
 اجماعا كما في (المنتهى وظاهر المتبر) كما يأتي بيان ذلك (قوله) قدس الله تعالى روحه (وثمان ركعات
 صلاة الليل وركعتا الشفع وركعة واحدة للوتر وركعتا الفجر) أما كون صلاة الليل ثمان ركعات فاتفقوا
 كما في (الخلاف وكشف الثام وشرح المفاتيح وظاهر الغيبة) وفي (الذكرى) لا نعلم فيه خلافا وفي
 (التذكرة) انه المشهور عندنا ومثل ذلك قيل في كون الشفع ركعتين والوتر ركعة (وفي الخلاف)
 ان الوتر مفصولة عن الشفع اجماعا وفي (المنهى) انه مذهب علمائنا وقال في (التذكرة) عندنا
 وفي (كشف الثام) اتفاقا منا كما هو الباهر وفي (المدارك وجمع البرهان) انه المعروف من مذهب
 الاصحاب وفي (الذكرى) انه أشهر الروايات وانه المشهور بين الاصحاب وفي (المدارك) لو قيل
 بالتخير بين الفصل والوصل كان قويا واستدل عليه بما يأتي ان شاء الله تعالى (وهذا) هو الذي فهمه
 شيخه المولى الاردبيلي في مجمع البرهان قال الجمع بالتخير حسن كما هو مذهب العامة ولكن ما عرفة مذهبا
 لاحد من الاصحاب (وليعلم) ان صلاة الليل تطلق على الاحدى عشرة ركعة كما في (الخلاف)
 وغيره بل في (المنهى) عددها في المشهور احدى عشرة ركعة وعلى الثلث عشرة كما صرح به جماعة ونطاق
 الوتر على الركعات الثلث والركعة الواحدة ومن أطلقها على الركعة الواحدة وأطلق الشفع على الركعتين
 قبلها (الصدوق) في كتبه الاربعة (الفقيه والهداية والامالي والمقنع) والفقيه والشيخ والسيد في الجمل

والهليلي والحلي أبو المكارم والتي والطوسي والمجلي وسائر المتأخرين وفي (المدارك) ان المستفاد من الروايات الصحيحة ان الوتر اسم للركعات الثلاث لا للركعة الواحدة الواقعة بعد الشفع كما يوجد في عبارات المتأخرين (قلت) كانه لم يلحظ مطاوي عبارات القدماء ومن لحظ البعاد والوسائل والوافي علم ان الاخبار التي أطلق فيها الوتر على الواحدة كادت تبلغ أول المقود نعم الاخبار التي يستفاد منها ان الوتر اسم للركعات الثلاث ربما نافت عن أربعين خبراً وفي (شرح المفاتيح) أنها تطلق الوتر على الركعة الواحدة إطلاقاً شامهاً أما حقيقة شرعية أو متشرعية أو مجازاً شرعياً (قلت) ظاهراً أكثر علمنا انه حقيقة شرعية في الركعة الواحدة يظهر ذلك لمن لحظ القيمة والمراسم والمعتبر فهي كالصريحة في ذلك ونحوها الفقيه والهداية والامالي وقد سمعت ما في الخلاف والتذكرة وغيرها فلا تلتفت الى ما ذهب اليه الفاضل وصاحب المدارك وصاحب الذخيرة والشيخ محمد بن الشيخ حسن من أنها حقيقة في الثالث (بيان) لم يفصل أبو حنيفة وأصحابه بين الركعات الثلاث (وعن الصادق عليه السلام) ان شئت سلمت في ركعتي الوتر وان شئت لم تسلم (وأجاب) عنه الشيخ في التهذيب (تارة) بالحل على التقي (وتارة) بأن السلام المتخير فيه هو السلام عليكم ورحمة الله وبركاته لتحقق الخروج بالتسليم علينا وعلى عباد الله الصالحين (وتارة) بأن المراد بالتسليم ما يستباح به من الكلام وغيره تسمية للمسبب باسم السبب (مثل) ما روى منصور عن مولى لأبي جعفر عليه السلام قال ركعتا الوتر ان شأنا تكلم بينهما وبين الثالثة وان شأنا لم يفعل (قال في الذكرى) وكل هذا محافظة على المشهور (قلت) غايته التخيير بين التسليم وعدمه وهو لا يقتضي الوصل خصوصاً على عدم وجوبه لخروجه من الفرائض (وأما) خبر كردويه سأل العبد الصالح عن الوتر فقال صله فيحتمل الامر من الصلاة أو التقية والوصل الصوري تقية أو استحباباً (وليعلم) ان عمومات الاخبار والاجاعات المستفيدة مع نص أكثر الاصحاب دالة على استحباب القنوت في الركعة الثانية من الشفع ولم نعرف الخلاف في ذلك لاحد من الاصحاب قبل الشيخ البهائي كما اعترف هو بذلك (قال) في حاشية مفتاح الفلاح القنوت في الوتر انما هو في الثالثة وأما الاولين المسماة بالشفع فلا قنوت فيها واستدل على ذلك بصحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال القنوت في المغرب في الركعة الثانية وفي العشاء والنداء مثل ذلك وفي الوتر في الركعة الثالثة (قال) وهذه الفائدة لم ينبه عليها علمائنا انتهى (قلت) نبه على ذلك قبل (صاحب المدارك) كما يفهم ذلك من مطاوي كلامه لكنه ليس صريحاً في ذلك وتبعه (الفاضل الحرساني والمحدث البحراني) لمكان الخبر المذكور (قالوا) ان القنوت معرف باللام وخبره قوله عليه السلام في الركعة الثانية وفي المغرب ظرف لتوقيصير التقدير على هذا قنوت المغرب في الركعة الثانية وقنوت الوتر في الركعة الثالثة لا في غيرها (ونحن نقول) خبر مبتدأ قوله في المغرب وكذا قوله في الوتر كما صرح بذلك في خبر وهب حيث قال الصادق عليه السلام القنوت في الجمعة والعشاء والعتمة والوتر والنداء فمن تركه رغبة عنه فلا صلات له ونحوه أخبار أخر فعلى هذا يصير التقدير القنوت في المغرب لا في غيرها حال كونه في الثانية وفي الوتر لا في غيرها حال كونه في الثالثة فيحمل على تأكد الاستحباب في الاربعة المذكورة كما صرح به الاخبار الكثيرة ولا يلزم مخالفة الضرورة اذ الاستحباب في غير الاربعة المذكورة ثابت (ولئن سلمنا) ما قالوه من التقدير وأعرضنا عن الاخبار الاخر الصريحة بخلافه كما سمعت (قلنا) يمكن ان يكون التنصيص على الثالثة لانه فرد خفي لانها

وتسقط في السفر نوافل الظهرين والعشاء (متن)

مفردة مفصلة وقد اشتهر ان القنوت انما يكون في كل ركعتين لا انه لا يستحب في ثانية الشفع أو لجواز حملها على ما اذا صلاها موصولة ولو على ضرب من التيقه كما ورد ذلك في بعض الاخبار أو على ان المراد تعليم ان الوتر هي الثالثة لا الثلاث كما يزعمه المامه (ثم) ان خبر رجاءين الضحاك نص صريح في أن الرضا عليه السلام كان يفتي في الثانية من الشفع وضعفه منجبر بالعمومات المشتبهة على لفظ كل صلاة فريضة ونافلة في الاخبار والاجاعات وبمعل الاصحاب كما اعترفوا به (بل) صرح جماعة كثير من ان في الثلث ثلثة قنوتات منهم المحقق في المتبر الى غير ذلك من المرجحات (على) ان هذا الخبر قد وقع في سنده اضطراب في الاستبصار حيث رواه عن فضالة عن ابن مسكان عن (الصادق) عليه السلام وفصالة لا يروي عنه (ثم) ان ابن سنان وان كان الظاهر انه عبد الله الا انه لم يصرح به وهذا يقال في مثل المقام وقد استوفينا الكلام في بحث القنوت (قوله) قدس الله تعالى روحه (وتسقط في السفر نوافل الظهرين ونافلة العشاء) اما سقوط نوافل الظهرين فاجماعي كما في الخلاف والسرير والروضة وجمع الفايده والبرهان وظاهر الفتنه (وهو مذهب علمائنا كما في) المتبر والمتنبي والذكرى (ومن دين الامامية كما في الامالي ولا خلاف فيه كما في) ارشاد الجعفرية والروض والمدارك وشرح المفاتيح (وفي كشف القناع) لجمه اجماع (وأما) سقوط نافلة العشاء أمضى الوتيرة قد نص عليه جمهور الاصحاب وقتل عليه الاجماع (في السرير) وظاهر الفتنه (وهو مذهب علمائنا كما في) المتنبي (المشهور كما في) التذكرة والمختف والذكرى والتفتيح وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية والمزيه وفوائد الشرايع والروض والمسالك والروضة وجمع البرهان وفي رسالة صاحب المعالم وشرحها (ونسب الى الاكثر كما في) المدارك وكشف القناع وشرح المفاتيح (وذهب) الشيخ في النهاية وأوالباس في المذهب البارع الى جواز فعلها (وهو ظاهر الفقيه والمسلل والميون (وهو) المنقول عن الفقه الرضوي والفضل بن شاذان (وفي الامالي) ان من دين الامامية انه لا يسقط من نوافل الليل شيء (وفي الخلاف) لا تسقط عن المسافر نوافل الليل اجماعا (وقواه) الشهيد ان في الذكرى والروضة واستجوده المولى الأردبيلي في مجمله وتلميذه صاحب المدارك لولا الاجماع في الاول ولولا عدم صحة سند الخبر الدال على عدم السقوط في الثاني (وفي كشف الرموز) ان اجماع المتأخر (•) على السقوط ممنوع (وظاهر) المتبر والتذكرة والتحرير التردد حيث لم يحكم فيها بشيء بل اقتصرا في الثلث على كل ل الخلاف كما صنع الصيبري في غاية المرام بل قد يظهر ذلك من النافع (وفي الكفاية) في الوتيرة تردد (وفي كشف القناع) قد يفهم التردد من النافع والجامع والتحرير والتذكرة (هذا) وفي الحواشي المنسوبة الى الشهيد في سقوط الاربع الزايدة يوم الجمعة نظر (وفي الموجز الحاوي وكشف الألباس) سقوط الاربع الزايدة يوم الجمعة (وفي الذكرى وجمع البرهان والمدارك) الظاهر عدم سقوط النوافل في الاماكن الاربعه (وقل) عن الشيخ نجيب الدين ابن تاجن شيخه ابن ادريس انه لا فرق بين أن يتم الفريضة أولا ولا بين أن يصلي الفريضة خارجا عنها والنافلة فيها أو يصليها مضافا انتهى (ولا يخفى) انه يشكل الحكم بعدم سقوطها فيها اذا صلى الفريضة خارجا عنها خصوصا مع تأخر النافلة أو مع تقدمها اذا كان من نيته صلاة الفريضة

وكل التواضل ركعتان بتشهد وتسليم عدا الوتر وصلاة الأعراي (متن)

خارجا عنها فأمثل (وقال في الخلاف) قال الشافعي يجوز للمسافر ان لا ينتقل ولم يميز بين نوافل الليل والنهار ومن الناس من قال ليس له أن ينتقل أصلا انتهى (يان) يدل على مختار النهاية ما رواه في الفقيه والمثل عن الفضل بن شاذان عن (الرضا) عليه السلام قال إنما صارت المشاء مقصورة وليس يترك ركعتها لأنها زيادة في التحسين تطوعا ليتم بها بدل كل ركعة من الفريضة ركعتان من التطوع وهو خاص معلل والسند متبر أو صحيح لأن عبد الواحد وعلي ابن محمد شيئا أجازة (وروى) الصدوق في المبين عن رجا بن أبي ضحك القتي صاحب الرضا عليه السلام من المدينة إلى خراسان أن الرضا عليه السلام كان يصلي الوترية في السفر (وهذه) الرواية معتمدة عليها مقبولة مشتهرة مشتملة على أحكام مطلوبة مفتى بها عند الفقهاء (وقد يدل عليه) صحيح الحسن بن محبوب عن أبي يحيى الحنطاني أنه سأل الصادق عليه السلام عن صلاة النافذة بالنهار في السفر فقال بآبى لوصلت النافذة بالنهار في السفر ثبتت الفريضة حيث قيد السائل بالنهار (ومنه) يظهر أنه كان معتقدا أن القبيلة لا تترك نوافلها وكان شكه ورأيه في النهارية والمصوم عليه السلام قرره على جوابه حيث قيد الجواب بالنهار (الأن يقال) قوله عليه السلام لوصلت لتليل وهو يقتضي العموم بالنسبة إلى كل مقصور والمشاء مقصورة لكن هذا فرع كون نافذة المشاء خصوص الوترية ولم يظهر ذلك أن لم تزل يظهر خلافه لأنها زيدت لصيرورة النافذة ضعف الفريضة إذ يظهر منه استواء نسبتها إلى كل فريضة أن كانت نافذة والا فاستواء عدم نسبتها إلى الكل إلا بذلك القدر التليل وهو جعل النافذة ضعف الفريضة (ويظهر) من كثرة إناها عوض الوتر يقدمها عليها من يخاف فوتها ولهذا كان (رسول الله) صلى الله عليه وآله لا يصليها ومن المعلوم أن الوتر لا تترك في السفر فكذا عوضها (وخبر التليل وخبر سليمان ابن خالد) ناظران بأنها ليست من الراتب (والظاهر) من الأخبار والفتاوى أن الساقط هو الراتب فلي هذا فأعارض بين الصحاح وبين هذه الأخبار لعدم كونها راتبية وعدم العلم بكونها نافذة المشاء (ويؤيد) عدم السقوط (صحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام) الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلها ولا بعدها شيء إلا المغرب فإن بعدها أربع ركعات وليس عليك قضاء صلاة النهار وصل صلاة الليل واقضها (وجه الدلالة) أن الظاهر أن المراد بصلاة الليل ما يقابل صلاة النهار فأمثل (وصحيح) محمد بن أحمد عليه السلام (قال سألت عن الصلاة تطوعا في السفر قال لا تصل قبل الركعتين ولا بعدها شيئا نهارا) (وقوله عليه السلام) نهارا قيد احتراز حيث أتى به لتعريف الموضع الذي لا يصلي تطوعا في السفر لأن الراوي ما كان يعرف ولذا قيد بالنهار (ومثله) خبر صفوان عن الرضا عليه السلام (هذا) كله مضاعفا إلى التسامح في أدلة الشئ واجماع السرائر مقابل (معارض) (خل) باجماع الامالي والخلاف على تأمل فيها وقد عرفت أن اليوسفي رد اجماع السرائر فأمثل جيدا (قوله) قدس الله تعالى روحه (وكل التواضل ركعتان بتشهد وتسليم عدا الوتر وصلاة الأعراي) أما الاول أعني كون التواضل كلها ركعتين بتشهد وتسليم فقد قل عليه الاجماع في (إرشاد الجفرية وظاهر التنبيه) وفي المدارك أنه هو الموجود في كتب الاصحاب والمشهور في الفتوى (ومثل ذلك قال شيخه في مجمع البرهان) (وفي كشف القام) أنه المعروف من فعله صلى الله عليه وآله (وفي المبسوط

والسراير والمعتبر وجامع المقاصد) تحرم الزيادة على الركعتين بمعنى عدم انعقاد الزيادة كما في (البيان) وفي (السراير) الاجماع عليه (وفي المدارك) لا يجوز الزيادة على الاثنتين ولا الاقتصار على الواحدة
قاله الشيخ في المبسوط والخلاف والمحقق في المعتبر وابن ادریس وسائر المتأخرين انتهى وفي الخلاف ينبغي ان يشهد بين كل ركعتين وان لا يزداد على الركعتين اجماعا فان زاد خالف السنة انتهى (وفي المنتهى والتذكرة) الافضل في النوافل أن تصلى كل ركعتين بشهد واحد وسلم بعده (مع) انه قال بعد ذلك في المنتهى ان الذي ثبت فعله من النبي صلى الله عليه وآله انه كان يصلي مثنى مثنى فيجب اتباعه (وقال) بعد ذلك في التذكرة ان الشيخ وابن ادریس منعنا من الزيادة على الركعتين (وفي التحرير فلوزاد على استين لم يجز قاله الشيخ في المبسوط انتهى (وفي البيان) الاقرب عدم انعقاد الزيادة على الركعتين (وفي العزيز) منع أكثر علاننا من الزيادة على الركعتين في تطوع الليل ولم يرجح شيئا في (الذكرى) وفي (معجم البرهان) الدليل على عدم الزيادة والتقصية غير ظاهر وما رأيت دليلا صريحا صحيحا على ذلك نعم ذلك مذکور في كلام الاصحاب والمحكمة به مشكل لعدم مشروعية الصلاة وصدق التعريف المشهور على الواحدة والاربع ولهذا جاز وأندز الوتر وصلاة الاعرابي مع القيد انما على اظهره في غيرها (و) وتوردوا في كونها فردي المنصورة المطلقة أم لا ولو كان ذلك حقا لما كان قولهم هذا معنى ويؤيده صلاة الاحتياط قائما قد تقع ندبا مع الوحدة فيحتمل أن يكون المراد (مراده ح ل) الافضل والاولى انتهى ثم احتدل بعد ذلك ان مراده بقولهم كل النوافل الخ أنهم لم يحدوا في النوافل ما هو ركعة واحدة أو أربع سوى هاتين (وأما) الاقتصار على الركعة الواحدة فعدم جوازه هو الاشبه كما في (المعتبر) والاقرب كما في (البيان) وشرح رسالة صاحب المعالم) وفي (السراير) الاجماع عليه وهو ظاهر (الخلاف) حيث قال (مانصه) وأما عدنا في كون الواحدة صلوة صحيحة فالاولى أن نقول لا يجوز لانه لا دليل في الشرع على ذلك وروى ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد نهى عن البتراء بمعنى الركعة الواحدة واقتصر في (المنتهى) والتذكرة (والذكرى) على نسبته الى الشيخ في الخلاف ولم يتعرض له في (المبسوط) ولم أعثر على أحد صرح بعدم الجواز سوى من ذكرنا فاني في المدارك له سهو وقد سمعت ما قاله المولى الاردبيلي من عدم ظهور الدليل عنده الخ (وجوز الشافعي) أن يصلي أى عدة شاء أو بما وستا وعثانيا وعشرا شفعما أو ورا واذا زاد على مثنى فالاولى أن يشهد عقيب كل ركعتين فان لم يفعل وتشهد في أخرهن مرة واحدة أجزاء (وقال) في الاملاء أن صلى بنير احصاء جاز وبه قال مالك وقال أبو حنيفة الاربع أفضل أر بما أرسا ليلأ أو نهارا ومنع أبو حنيفة من الواحدة وله أقاويل اخر ذكرها أصحابنا (بيان) يدل على حرمة الزيادة على الركعتين (قول الباقر عليه السلام) في خبر أبي بصير المروي في كتاب حرز وأفضل بين كل ركعتين من نوافلك بالتسليم (وخبر علي بن جعفر) المروي في قرب الاستاد سأل أخاه عليه السلام عن الرجل يصلي النافلة أبصليح له أن يصلي أربع ركعات لا يسلم بينهما قال لا الا أن يسلم بين كل ركعتين (وقد سمعت ما في الخلاف من أن من زاد قد خالف السنة (وأما) استثناء الوتر فأجابه كما عرفت فيما مضى (وأما صلاة الاعرابي) التي هي عشر ركعات كالصبح والظهرين قد استثنائها جمهور الاصحاب

﴿ الفصل الثاني ﴾ في أوقاتها وفيه مطلبان (الاول) في تعيينها لكل صلاة وقتان أول هو وقت الرقاهيه وآخر هو وقت الاجزاء (مثنى)

وفي (كشف الالتباس والروضه وجمع البرهان) ان استثناءها مشهور وفي (الذكرى والدروس والمدارك وغيرها) انه لم يثبت لها طريق من طرق أصحابنا وقال في (الروض والروضه) بقي صلوات آخر ذكرها الشيخ في المصباح والسيد ورضي الدين ابن طائوس في ثباته يفعل منها بتسليم واحد أريد من ركعتين وترك الجماعة استثنائها لعدم اشتراكها انتهى (واستثنى) أبو العباس في الموجز ونبه الصيمري في شرحه (صلوة) احد عشر ركعه بتسليمه واحدة ليلة الجمعة (وصلوة) أربع ركعات بتسليمه واحدة ليلة الجمعة (وعن علي ابن بابويه) ان صلوة العيد بغير خطبة أربع بتسليمه وهو خيرة ولده في الهداية وتعام الكلام في بحث العيد (وفي كشف الثام ان في قواعد الشهيد ان ظاهر الصدوق ان صلوة التسبيح أربع بتسليمه (قلت) وذكر في الذكرى ان ذلك ظاهر (المتنع) ولم نجد ذلك في المتنع وكأنه أخذه من ظاهر المختلف حيث قال قال الصدوق في كتاب المتنع وروي انها بتسليمتين (قلت) وهذه العبارة لم نجد لها أيضا في المتنع وهو الظاهر من صاحب البحار ونص الفقيه والهداية انها بتسليمتين (بان) انظر الذي استند اليه في (الموجز وشرحه) في استثناء صلوة أربع ركعات بتسليمه واحدة هو ما رواه الشيخ في المصباح عن (أمير المؤمنين) عليه السلام عن (النبي) صلى الله عليه وآله وسلم من صلى ليلة الجمعة أربع ركعات لا يفرق بينها وبين الظاهر يحتمل عدم الفرق بتعقيب أو غيره انتهى

﴿ الفصل الثاني في أوقاتها وفيه مطلبان ﴾ ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الاول في تعيينها لكل صلاة وقتان ﴾ هذا مذهب المذهب كما في موضع من (كشف الثام) وعندنا وعند كل من قال بالوجوب الموسع كما في موضع آخر منه (وفي المفاتيح) انه المشهور (وعن) المذهب عن بعض الاصحاب ان المغرب ليس لها الا وقت واحد وهو غروب القرص وبذلك صرح مولانا (الصادق) عليه السلام في صحيح الشحام ونحو خبر زراره وحمل في كتب الاخبار الثلاثة (الكافي والتهذيب والاستبصار) على تأكد استحباب المبادرة بها لان ما بين زوال الحمرة عن سمت الرأس وزوالها عن الممر لا يسع أكثر من الفريضة والنافلة (وقال) نة الاسلام بعد قتل صحيح الشحام (وروي) أيضا ان لها وقتين آخر وقتها سقوط الشفق وليس هذا مما يخالف الحديث الاول ان لها وقتا واحدا لان الشفق هو الحمرة وليس بين غيوبة الشمس وغيوبة الشفق الا شيء يسير وقال انه تفقد ذلك غير مره (قال الاستاذ) أبده الله تعالى قضيته قوله هذا ان المغرب بعد سقوط الشفق لا وقت لها أصلا كما سنقله عن الخلاف وغيره وأما على طريقة الاصحاب فلا يتشبه هذا التوجيه لان المغرب وقتا بعد سقوط الشفق قطعا سواء قلنا انه وقت أجزاء أو اضطرار (الا) أن يقال ان سائر الصلوات لها ثلاثة أوقات وقت الفضيلة ووقت الاجزاء ووقت الاضطرار بخلاف المغرب فان لها وقتين وقت الفضيلة والاجزاء وكأن وقت الاضطرار ليس بوقت حقيقة (حامل) انتهى كلامه دامت أيامه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أول هو وقت الرقاهيه وآخر وقت الاجزاء ﴾ اجماعا كما في (الفقه والسرير) وهو مذهب الاكثر كما في (كشف الرموز وارشاد الجعفرية والمفاتيح) وفي (المدرک) انه مذهب الاكثر ومنهم (المرتضى وابن الجنييد وابن ادریس والمحقق وسائر المتأخرين) وفي (الروض

والروضة) انه أشهر وفي (المتهى) انه مذهب المرتضى وابن الجنييد واتباعهما (وفي الذكرى) ان أكثر الروايات عليه (وهو خير المصنف) في كتبه (والحق وتليذه اليوسفي والشهيدين وأبي المباس والصيمري والحق الثاني وتليذه والارديسي وتليذه صاحب المدارك وصاحب المعالم في رسالته وتليذهما وصاحب الكفاية وصاحب كشف القتام) وغيرهم (وقله) في الخلاف عن المرتضى وعن قوم من أصحاب الحديث من أصحابنا (وقد) عرفت انه مذهب أبي المكارم وتليذه المعلى (وصمعت) قوله عن السيد والكاتب وقله في كشف القتام عن (ابن سعيد) وقله الشيخ نجيب الدين عن (سلار) ويأتي ما وجدناه في المراسم (وقال) انه حكى عليه الاجماع جماعة وقال (الشيخان وأبو جعفر محمد بن علي بن حمزة الطوسي) ان الاول للمختار والاخر للمذور والمضطر فلا يجوز التأخير عن الاول للمختار وقله جماعة عن (القاضي والقي) وعن (الحسن بن عيسى) ان المختار اذا أخر الصلوة من غير عذر الى أن ينتهي الظل ذراعاً من الزوال كان عند آل محمد صلى الله عليه وآله قاضياً ويأتي قل عبارته بتمامها مع ما ذكره المصنف في المختلف فيها (وفي المراسم) انت في فسحه من تأخير صلوة الظهر والعصر لغيره الى أن يبقى الي مغيب الشمس مقدار ثلثي ركعات ذكر ذلك في خصوص الظهرين (وفي المفاتيح) ان في قول الشيخين قوة قال ولا ينافيه كون الاول أفضل وكون الثاني وقيلان ما يفعله المختار أفضل مما يفعله المضطر والوقت الثاني أداه في حق المضطر والمستفاد من المعبرة ان أدنى عذر كاف في التأخير انتهى (ويأتي) ان شاء الله تعالى ذكر الكتب الذي ذكره فيها ان الوقت الثاني للمضطر عند العرض لخصوص كل وقت على حده ونذكر هناك أيضاً بعض عللنا الذين قالوا بذلك في خصوصيات بعض الاوقات (ويظهر) من التنبيه في كتاب الحج ان المغرب والعشاء وقت اضطرار الا أنه صرح هنا وفي خصوصيات الاوقات ان الوقت الثاني وقت أجزاء وعبرة التنبيه التي في الحج القى منهم منه ان الوقت الثاني للمضطر يأتي قبلها عند تحديد وقت الدرب ان شاء الله تعالى (وفي المبسوط) ان المفرد أربعة السفر والمطر والمرض وشغل يضرب تركه بدينه أو بدباه (والضرورة خمسة) الكافر يسلم والصبي يبلغ والحائض تطهر والمجنون والمفتى عليه يفتان (هذا) وفي المبسوط أيضاً ان الوقت للاول أفضل من الاوسط والاخير . غير انه لا يستحق عقاباً ولا ذماً وان كان تاركاً فضلاً اذا كان لغير عذر (قال في كشف القتام) وفي عمل يوم وليلة شيخ ولا ينبغي أن يصلي آخر الوقت الا عند الضرورة لأن الوقت الاول أفضل مع الاختيار (قال في كشف القتام) وهذه العبارات نصوص في مواقتنا فيمكن ارادته ذلك في سائر عباراته قال ويمكن تنزيل عبارات غيره على ذلك وان كان الحلبي جعل لغير صلوة الصبح للمختار وقت فضيلة ووقت أجزاء وهو قبل وقت المضطر لجواز ارادته الاجزاء في أجزاء الفضل فيرتفع الخلاف (والعجب) ان ابن ادريس نسب الى كتب الشيخ ان المختار ان أخر الصلاة عن وقته الاول صارت قضاء انتهى (قلت) عبارة النهاية والوسيلة قرية من هذا التنزيل جداً الآن صرح الشيخ في الخلاف وقوع الخلاف بينه وبين السيد حيث نسب الخلاف الى السيد وقوم منا من أصحاب الحديث والى طالوس وعطاً ومالك وقال ان الموافق لما ذهب هو اليه الشافعي والقيث بن سعد وأبو يوسف ومحمد وجماعة ذكرهم من العامة ذكر ذلك في وقت الظهر وسيأتي ان شاء الله تعالى لهذا البحث مزيد تنبه في الفرع الاول من الفروع الستة .

فأول وقت الظهر زوال الشمس

(يان) يدل على المشهور بعد الاصل وهو القرآن المجيد والاجاعات (الاجار) وفيها الصحيح والمعتبر الصريح واستدل على القول الآخر (بصحيح) أبي بصير (وحسن) الحلبي (وخبر) جميل (وخبر) عبد الله بن سنان وصحيحه (وخبر) ابراهيم الكرخي (ومرسل) سعيد بن جناح (والاخبار) الناصه على التحديد بالذراع والذراعين والاقدام والقامة والقامتين وغيبوبة الشفق وليس فيها جميعا نص على حرمة التأخير لا لمذر وغايتها تأكيد فضل التقديم وكراهة التأخير والغري يكون عن المكره وخبر ريمي أظهر شيء في اجازة التأخير لا لمذر (وقول) الصادق عليه السلام في خبر ابن سنان ليس لاحد أن يجعل آخر الوقتين وقتا الا لمذر من غير علة قد حمل في (المعتبر) والتذكرة والمختلف والمهذب البارع (والمدارك) وفيها على ان المراد سلب الجواز القوي لا كراهة فيه توفيقا بين صدر الرواية وآخرها لان صدر الرواية ممكنة (لكل صلو وقتان وأول الوقت أنفسله) وليس لاحد الخ (قلت) فيها ذكره نظرا فوله أول الوقت أفضل لا يمارض آخر الرواية لان وقت الاختيار أفضل فيمكن الاعراض عن ظاهر صدر الرواية بخلاف عجزها فان ظهوره أقوى لمكان ليس والاستثناء المذر والعلّة والحصر في ذلك (فان قلت) الصدر ممتنع بالاصل (قلنا) الاصل لا يمارض الدليل والاعطرية والاقربية التي مدار الاجتهاد عليها فالأولى التمسك في ترجيحه بالاخبار الدالة على التوسعة (هذا ولعلم) أن وقت الاجزاء يجزى مطلقا لاصحاب الاعذار وغيرهم اتفاقا كما في (كشف الثام) وقل فيه عن الحلبي أنه انما يجزى أصحاب الاعذار خاصة وقال انه هو المخالف خاصة (قوله) قدس الله روحه (فأول وقت صلو الظهر زوال الشمس) باجماع المسلمين كما في (المختلف) والمعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام) وبلا خلاف بين أهل العلم كما في (المسائل الناصرية والمنهية) وجمع البرهان وشرح رسالة صاحب المعالم) واجماعا كما في (الفنية والذكرى) وبلا خلاف كما في (المختلف) وعن ابن عباس في مسافر صلى الظهر قبل الزوال أنه يجزيه ونحوه عن الحسن والشعبي (وفي المنتهى) لا تجوز الصلوة قبل دخول وقتها باجماع أهل العلم كافة الا ما روي عن ابن عباس والحسن والشعبي وخلاف هؤلاء. قد انقضى فلا تعويل عليه انتهى (ومثله) قال في المعتبر (وقل) على عدم جواز التقديم الاجماع من جملة بل هو ضروري وسيتمرض المصنف له فيما سيأتي (ورواية الحلبي) الواردة بجواز الصلوة للمسافر في غير وقتها محمولة على التأخير عن وقت الفضيلة (وفي الهداية) وقت الظهر بعد الزوال قدما كما قاله الصادق عليه السلام في خبر الفضلاء (وفيه) أن المراد من الخبر أول وقته كانه عليه من الاخبار مالا يصحى وذلك لمكان النافلة كما في خبر عبيد بن عمير (وقول الصادق عليه السلام) في صحيح اسماعيل بن عبد الحاق وخبر سعيد الاعرج أن وقت الظهر بعد الزوال يقدم بعمل على من يصلي النافلة فان انتقل جائز حتى يمضي التي ذراعا (ويبقى الكلام) فيما اذا فرغ من النافلة قبل الذراع فهل يبادر الى الفريضة أو ينتظر الذراع كما قيل مثل ذلك في المصنف بالنسبة الى المثل كما يأتي ان شاء الله تعالى (الظاهر أنه يبادر الى الفريضة كما تدل عليه الاخبار الكثيرة كاجار السبعة وغيرها وهو مدلل على فضلية أول الوقت) (ولم) نجد من خالف في ذلك سوى ظاهر الكاتب حيث قال فيما قل عنه يستحب للمحضر أن يقدم بعد الزوال شيئا من التطوع الى أن نزول الشمس قديما

وهو ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق (متن)

(وتبعه) علي ذلك صاحب (الكفاية) حيث (قال) والاقترب استحباب تأخير الظهر الي أن يصير الظل قدمين وهو مذهب مالك (وفي الخلاف والمتن) لاخلاف في استحباب تأجيل الظهر (وفي المدارك) أن مقتضى صحة زواره عن أبي جعفر عليه السلام استحباب تأخير الظهر الي أن يصير النبي على قدمين من الزوال لكنه قبل ذلك بأوراق متعددة اختار المبادرة وقال ان مذهب ابن الجنييد قول مالك (قوله) قدس الله تعالى روحه (وهو ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق) يريد أنه يعلم الزوال من أول عروض الزيادة للظل بعد تنامي قصه وهذا ذكره الاصحاب قالوا وينضبط ذلك (بالدارة الهندية) وقد تعرض جماعة لبيانها كالنفيد والمصنف في النهاية والمتن وغيره (والطريق) الذي دلت عليه الاخبار كثير سعاة وعلي بن حمزة وان كان إنما يعلم به زوال الشمس بعد مضي زمان طويل لكنه تام النفع عظيم الفائدة للعالم والعامي (وفي الروض) أنه لابد من تقييد الظل بالمسوط ليخرج الظل المنكوس وهو المأخوذ من المقاييس الموازية للافق فان زيادته تحصل من أول النهار وتنقص عند انتهاء نقص المسوط فهو ضده فلا بد من الاحتراز عنه انتهى (قالوا) وهذا الظل الباقي يختلف باختلاف البلاد والفصول فكلما بدت الشمس من مسامتة رؤس أهل البلد أكثر كالظل فيها أطول وفي البصرة توسع لان الزوال للشمس لا للظل نعم ظهور الظل لازم للزوال وليس نفسه ويعلم أيضا يبدو زيادته بعد انعدامه (وفي كشف الغطاء) اكتفى المصنف بالاول لكونه اغلب (وفي جامع المقاصد) ادراج المصنف في عبارته علامتي الزوال معا وهما علامتان مستقلتان وان كانتا في الواقع متلازمتين وليس العلم بهما معا شرطا لحصول العلم بدخول الوقت بل تكفي واحدة وان كانت البارة قد توم خلاف ذلك انتهى (فتأمل) وذكر (في القركى والدروس وجامع المقاصد وفرايد الشرايع وحاشية الارشاد وشرحي الجعفرية) وغيرها ان هذه العلامة اعني بدو الظل بعد انعدامه لاه مكة وصنماء في اطول ايام السنة وهو حين نزول الشمس السرطان وفي (المتن) والتذكرة) ان ذلك بالبلدين قبل الانتهاء بسنة وعشرين يوما ويستمر الى الانتهاء وبعده الى ستة وعشرين يوما آخر فيكون مدة ذلك اثنين وخمسين يوما (وفي المقاصد العلية) ان القول الاول فاسد قطعاً وان القول الثاني غلط فاحش وقال مثل ذلك في (الروض والروضة والمسالك) واطال في الروض في بيان ذلك وملخصه ما قاله في المقاصد العلية (قال) الذي دلت عليه البراهين المقررة في محلها من هذا العلم وصرح به أهل هذه الصنعة (كالحقق) نصير الدين الطوسي وغيره أن الشمس تسامت رؤس أهل مكة وصنماء مرتين في السنة لكن ليس ذلك في يوم واحد بل لشدة ما بين البلدين من الاختلاف في العروض والاطوال إنما يكون في (صنماء) عند كون الشمس في الدرجة الثامنة من برج الثور صاعدة ثم تحيل عنه نحو الشمال ويحدث لها ظل جنوبي الي ان يستهي و يرجع الى الدرجة الثالثة والعشرين من برج الاسد بحيث يساوي ميلها لارض البلد وهي اربعة عشر درجة واربعون دقيقة واين ذلك من مناسبة ميل الشمس الاعظم في اطول الايام وهي اربعة وعشرون درجة (واما مكة) فرضها احدى وعشرون درجة واربعون دقيقة فمسامتة الشمس لرؤس أهلها يكون ايضا قبل انتهاء الميل بأيام كثيرة وذلك حين يكون مناسباً لارضها فيسامت رؤس أهلها

مرتين ايضا صاعدة وراجعة (والقى) حقه اهل هذا الشأن ان ذلك يكون عند الصعود في الدرجة الثامنة من الجوزاء وعند الهبوط في الدرجة الثالثة والعشرين من السرطان لمساواة الميل في الموضعين لمرض مكة وفيها بين هاتين الدرجتين من الايام الى تمام الانتهاء يكون ميل الشمس جنوبيا (والاولى) التثليل باطول ايام السنة بمدينة الرسول صلى الله عليه وآله فان عرضا يناسب الميل الاعظم للشمس وان خالفه بدقائق لا تكاد تظهر للحس انتهى (ولعله) لقلك قال قبل في البيان والمدارك ورسالة صاحب المعالم وشرحا ان ذلك في البلدين في بعض الازمنة (ولعلم) انه قد يعلم الزوال ايضا بميل الشمس الى الجانب (الحاجب خ ل) الايمن لمن يستقبل قبلة العراق كما في (المستبصر) ولقد كرى والبيان وجامع المقاصد) وغيرها (ونسبه) في جامع المقاصد الى الاصحاب (والى) جماعة من الاصحاب في فساويد الشرايع (ونسبه) في المبسوط الى الرواية (واطلق) في الشرايع والارتداد والتحرير (ففيها) او بميل الشمس الى الحاجب الايمن لمن يستقبل القبلة (قال في الروض) طلق في الارتداد لظهور ان المراد قبلة اهل العراق اولانا قبلته وقيدته (صاحب المدارك وصاحب المعالم والشيخ نجيب الدين) بالتوجه الى قطعة الجنوب والمدارك كاطراف العراق الغربية واما اوساط العراق وطرافه الشرقية فقبلتهم تميل عن نقطة الجنوب (وفي شرح الرسالة) هذا لا واطراف العراق كالمشهدين الشرقيين على مشرفيهما السلام وبنداد والكوفة والحلة (وفي حاشية الفاضل الميسي) المراد قبلة اهل العراق سواء في ذلك الركن العراقي وغيره والقدر الضابط منها ما كان على خط الجنوب كقبلة طرف العراق كالوصل وما والاها أما غيره فانه وان كان كذلك الا أنه لا يعلم الا بعد زمان كثير والضابط في ذلك استقبال نقطة الجنوب (وفي الروض) بعد ما قلناه عنه وهذه العلامة لا يعلم بها الزوال الا بعد مضي زمان كثير لاتساع جهة القبلة بالنسبة الى البعيد ومن ثم قيدها المصنف في المنتهى والنهاية بمن كان بمكة اذا استقبل الركن العراقي ليضيق المجال ويتحقق الحال والامر باق بحاله لان الشمس لا تعير علي الحاجب الايمن لمستقبل الركن العراقي الا بعد زمان كثير بل ربما أمكن استخراج البعيد في زمان أقل منه لمستقبل الركن والتحقيق أنه لا حاجة الى التقييد بالركن لما ذكرناه ولان البعيد اذا استخرج نقطة الجنوب باخراج خط نصف النهار صاذا المشرق والمغرب على يمينه ويساره كما هو أحد علامات العراقي فاذا وقف الانسان على سمت هذا الخط ظهر له ميل الشمس اذا مالت في زمن قصير يقرب من زيادة الظل بعد تقصعه أما اذا اعتبر قبلة العراقي بفتر هذه العلامة فان الزوال لا يظهر الا بعد مضي ساعات من وقت الظهر وقريب من ذلك اعتباره باستقبال الركن العراقي فانه ليس موضوعا على نقطة الشمال حتى يكون استقباله موجبا لاستقبال نقطة الجنوب والوقوف على خط نصف النهار وانما هو بين المشرق والشمال فوصول الشمس اليه يوجب زيادة ميل عن خط نصف النهار كما لا يخفى انتهى (واختار المحقق الثاني) في حاشية الارشاد ما في المنتهى قال لان البعيد لا يظهر له الميل الا بعد زمن كثير (ثم قال) ولقاتل أن يقول هذا وارد فيمن كان بمكة لان قبلة اهل العراق منعرفة عن نقطة الجنوب الى جانب المغرب (وقال في فوائد الشرائع) ان كان مراده في المنتهى أن ذلك علامة لاول الزوال فليس كذلك لان ذلك يحتاج الى زمن كثير وان أراد أن ذلك دليل على حصول الزوال في الجملة فهو حق الا أنه لا يخصص بمكة (وفي جامع المقاصد) أن فيما قلناه في المنتهى بحثين (كلامين خ ل) (الاول) أن الركن العراقي ليس قبلة اهل العراق لان قبلتهم الباب والمقام والركن العراقي

الى أن يصير ظل كل شيء مثله (متن)

ما به الحجر فذا توجه اليه لم تعصر الشمس على حاجبه الايمن الا بعد زمن كثير من وقت الظهر (والثاني)
أن بقية البلاد كذلك فواجه التخصيص بمكة (ثم) اعتذر عن الاخير بان مكة أقرب الى الانضباط
لعدم الطول والاشاع كما في البعيد (ثم رده) بان قبلة أهل العراق الى نفس الكعبة فيها اتساع
أيضا إذ ابست محصورة في جزء معين من البيت لا تفاوت في موقف المتوجه اليه قبل الشمس عما
بين اليمين الى جانبه الايمن مع شدة بعد المسافة لا يظهر الا بعد زمان طويل (ثم) اعتذر بأن
المراد بالركن العراقي قبلة أهل العراق وهو قريب وتخصيص مكة لان الانضباط فيها أكثر واستفادة
الوقت بهذه العلامة أسرع انتهى (وأجاب) في جمع البرهان عما أورده في (الروض) بان مراد
(نستبي) بالركن الثاني الحائط فراده باستقبال الركن هو التوجه ونحوه في الجملة كما في البعيد فان
قبلة البعيد على تقدير وصول خط القبلة الى البيت انما يصل اليه بالانحراف نحو الركن والا لا تجبي
الشمس الى الحجب (الجانب خ ل) الايمن الا قرب الغروب ولهذا يقال قبلة العراق الركن ويراد
الحائط لاننا نحدد قبلة العراقي على وضع الجدي قرب الباب كن يقف عليه عند المقام منحرفا الى جانب
الركن كما مر فلا يرد ما أورده الشارح فتأمل (وبالجملة) التفاوت بين الامرين ظاهر ولكن لما لم يظهر
على لحس حمل كلاهما علامة من غير الثفات الى ذلك التفاوت اليسير مع حصول المقصود وهو معرفة
اول وقت تشرق الشمس وعرفاً بحيث يسع الفريضة والنوافل انتهى (فائدة) (قد يستفاد من قوله في
الذكرى) لمن يستقبل قبلة أهل العراق أن العلم بالزوال يحصل بذلك وان لم يكن المستقبل في العراق
(قل الحق الذي) الظاهر أنه صحيح فيما يلي هذا الجانب من خط الاستواء (وقال الفضل الميسي)
وما قبله الشامي فقد يتبين بها الزوال أيضا اذا صارت الشمس من طرف الحجاب مما يلي الاذن الا
أنه غير منضبطة كقبلة العراقي بغير اعتبار نقطة الجنوب وتعام الكلام في القبلة (قوله) قدس الله
تعالى روحه (الى أن يصير ظل كل شيء مثله) في تقدير آخر وقت الظهر في الجملة باعتبار الفضيلة
وغيرها أقوال منتشرة (الاول) ان هذه المائثة على اختلاف الرايين فيها كما يأتي ان شاء الله تعالى
وقت للفضيلة وعليه جماعة من القدماء وجميع المتأخرين كما في (المدارك) وهو المشهور كما في (المسالك)
ومذهب الاكثر كما في كشاف الرموز وقد يظهر من (الفنية) الاجماع عليه ووقت الاجزاء عندهم بمقدار
لي أن يبقى للغروب مقدار ثمان ركعات أو أربع ركعات على اختلاف الاعتبارين كما يأتي ان شاء الله
تعالى وقد سب المصنف في (المختلف) هذا القول الى سلاسل أيضا وتبمه على ذلك صاحب (المهذب
والمدارك) والموجود في (المراسم) خلاف ذلك كما مر الإشارة اليه (الثاني) أن هذه المائثة وقت
الاختيار كما في (المسوط والخلاف والجل) كما قل في (المختلف) وغيره والموجود في (الخلاف) الاطلاق
كما يأتي عن القاضي (الثالث) أن آخر وقت الظهر لمن لا عذر له أربعة أقدام وان كان في عذر فهو
في مسحة وهو خيرة السيد في (المصباح) والشيخ في (النهاية) وكتاب عمل يوم وليلة وموضع من
(التهذيب) على ما نقل وجعل في (المختلف) ما في النهاية وكتاب عمل يوم وليلة قولاً على حده وهو
أن آخر وقت الظهر لمن لا عذر له أربعة أقدام قال والشيخ قول آخر في (التهذيب) وهو أن آخر وقت
الظهر أربعة أقدام وهي أربعة أسباع الشخص وبه قال السيد في (المصباح) انتهى ما في (المختلف)

والماتلة بين النبي الزائد والظل الاول على رأي (متن)

(الرابع) أن آخره اذا زاد النبي أربعة أسباع الشخص أو يصير ظل كل شيء مثله وهو حجة الشيخ في (المصباح ومختصره والاقتصاد) على ما نقل عنه (الخامس) ما قاله القاضي أن آخر الوقت أن يصير ظل كل شيء مثله وقد عدوه قولاً على حدة ولعله يرجع باطلاقة الى ما في المبسوط (السادس) ما قاله أبو الصلاح آخر وقت المختار الأفضل أن يبلغ الظل سبعمائة الفathom وآخر وقت الاحزاء أن يبلغ الظل أربعة أسباعه وآخر وقت المضطر أن يصير الظل مثله (السابع) ما قاله المفيد في (لمعة) وقت الظهور بعد زوال الشمس الى أن يرجع النبي سبعمائة الفathom وفي نسخة أخرى في (الانهاء) ومعنى هذا أن يزيد النبي على ما انتهى اليه من نقصان سبعمائة الفathom الذي اعتبر به الزوال والسمحة الاولى مقبولة عن قه الرضا عليه السلام (الثامن) ما نقل عن الحسن بن عيسى أن أول وقت الظهر زوال الشمس الى أن ينهي الظل ذراعاً واحداً أو قدمين من ظل قامته بعد الزوال فإن جاوز ذلك فقد دخل الوقت الآخر (ثم قال في المختلف) مع انه حكم أن الوقت الأخير لذوي الاعذار فإن أخر المختار الصلوة من غير عذر الى آخر الوقت فقد ضيع صلوته وبطل عمله وكان عند آل محمد صلى الله عليه وآله إذا صلاها في آخر وقتها قابضاً لامؤدباً لفرض في وقته (التاسع) أن آخر الوقت عند الضرورة إمرار الشمس ذكر ذلك في (النهاية والتهديب) لكنه احتج عليه في (التهديب) بإخبار امتداد وقت الظهر الى الغروب (العاشر) أن وقت الاجزاء الممذور والمضطر الى أن يبقى للغروب مقدار ثمان ركعات كما في (المراسم والوسيلة) اعتباراً بأول الصلوة ومقدار أربع ركعات كما في (المبسوط والمصباح) اعتباراً بآخرها وبأنه لهذا تمة عند قول المصنف والاجزاء الى أن يبقى للغروب مقدار ثمان ركعات وهذه الكلمة أعني قوله الى أن يصير ظل كل شيء مثله قد علمت أنه وقعت في (المبسوط والخلاف والجل والعقود والمهذب والوسيلة والفنية والشرائح) وغيرها وهي محتملة لاهرب (الاول) أن يكون الصبر في مثله علاناً الى الشيء أي الى أن يصير ظل كل شيء وهو ما زاد من حين الزوال بقدر الشيء (الثاني) أن يكون عائداً الى الظل أي الى أن يصير الظل الزائد من حين الزوال مثله أي مثله نفسه بمعنى قدر الظل الذي كان موجوداً حين الزوال وفيه من التكلف ما لا ينبغي مع امتناع كون الماتلة بين الشيء ونفسه وانما اعتبرنا على الاحتمالين كون التقدير من موضع زيادة الظل لا من أصل الشخص لتصريحهم بذلك وفي (الخلاف) نفي الخلاف عنه وتفاوت تام بين التقديرين (قوله) قدس الله تعالى روحه (والماتلة بين النبي الزائد والظل الاول على رأي) هذا اختيار منه للاحتمال الثاني المتقدم بيانه وفقاً (للتهديب) في وجهه (والشرائع والابصاح) ونسبه في الأخير الى كثير من الاصحاب (وأما الاحتمال الاول) أعني الماتلة بين النبي الزائد والشخص فهو المشهور كما في (الذكرى وكشف القوام والابصاح) في آخر كلامه ومذهب الاكثر كما في (المختبر والتذكرة وجامع المقاصد وإرشاد الجعفرية والابصاح) في أول كلامه وهو خيرة من عدا من قلنا عنه الخلاف (هذا) ولا بد لمن قال مماثلة الظل للشخص من أن يريد بالظل النبي كما نص على ذلك في (الخلاف والمصباح ومختصره والوسيلة) وقد مر أنه في (الخلاف) نفي عنه الخلاف والاجاء الاضطراب في هذا الاحتمال أيضاً لانهم قد فرقوا بين النبي والظل (قال في شرح المصباح) على ما نقل في (إرشاد الجعفرية) ان الظل ما يكون من أول النهار

الى زوال الشمس والني من حين الزوال الى الغروب (وفي حواشي الشهيد) ان الظل ما تنسخه الشمس والني ما ينسخ الشمس (قلت) هذا معنى ما في (المصاييح) لان الظل من أول النهار الى زوال الشمس يتناقص بالشمس ومن الزوال الى الغروب يزداد (يا فتى) يدل علي ما اختاره المصنف (مرسل) يونس عن الصادق عليه السلام أنه سئل عما جاء في الحديث أن (صل الظهر اذا كانت الشمس قائمة وقامتين وذراعاً وذراعين وقدمين) من هذا ومن هذا ومتى هذا وكيف هذا وقد يكون الظل في بعض الاوقات نصف قدم قال عليه السلام انما قال ظل القائمة ولم يقل قائمة الظل وذلك أن ظل القائمة يختلف مرة يكثر ومرة يقل والقائمة قائمة أبداً لا تختلف ثم قال ذراع وذراعان وقدم وقدمان فصار ذراع وذراعان تفسير القائمة والقامتين في الزمان الذي يكون فيه ظل القائمة ذراعاً وظل القامتين ذراعين فيكون ظل القائمة والقامتين والذراع متعقبن في كل زمان مرفوفين مفسر احدهما بالأخر مسدداً به فاذا كان الزمان يكون فيه ظل القائمة ذراعاً كان الوقت ذراعاً من ظل القائمة وكانت القائمة ذراعاً من الظل واذا كان ظل القائمة اقل او أكثر كان الوقت محصوراً بالذراع والذراعين فهذا تفسير القائمة والقامتين والذراع والذراعين (وقد ردها) جماعة للجهل والاتباع وآخرون بالتهافت وأنها انما تدل على المطلوب لو كان الكلام في آخر الوقت الأول والأظهر انه في أوله مع ان التوقيت بتغير المنضبط لا معنى له وقد يتغنى الظل رأساً فتعدم المائله وقد لا يفي المثل بالصلوة بل قال في فوائد التواعد انه قول شنيع (وقد يقال) لا يضر ارساها لكون المرسل من اصحاب الاجماع كما ظهروا كثر المتأخرين على انه قال في (الاضاح) يعصدها عمل الاكثر انتهى والتهافت لاسمه (ويان) ذلك يستدعي معرفة امور يتبين بها المراد من الخبر (فتقول) قد قرر عندهم ان قائمة كل انسان سبعة اقدام باقدامه وثلاث اذرع ونصف بذراعه والذراع قدما فلذلك يبر عن السبع ما تقدم وعن طول الشخص الذي يقاس به الوقت بالقائمة وان كان في غير الانسان وقد جرت العادة بان تكون قائمة الشخص الذي يحمل مقياساً لمعرفة الوقت ذراعاً كما استبرأ اليه في حديث تعريف الزول وكان رحل رسول الله صلى الله عليه واله الذي كان يقاس به الوقت ايضاً ذراعاً فلجل ذلك كثيراً ما يعبر عن القائمة بالذراع وعن الذراع بالقائمة وربما يعبر عن الظل الباقي عند الزوال من الشخص بالقائمة ايضاً وكأنه كان اصطلاحاً مهوداً وبناء هذا الحديث على ارادة هذا المعنى كما تطلع عليه (ثم) ان كلا من هذه الالفاظ قد يستعمل لتعريف اول وقتي فضيلة الفريضة كما في هذا الحديث وقد يستعمل لتعريف آخر وقتي فضيلتهما في اخبار أخر فكلما يستعمل لتعريف الاول فالمراد به مقدار سعي الشخص وكلما يستعمل لتعريف الآخر فالمراد به مقدار تمام الشخص في الاول يراد بالقائمة الذراع وفي الثاني بالعكس وربما يستعمل لتعريف الآخر ظل مثلك وظل مثلك ويراد بالمثل القائمة (والظل) قد يطلق على ما يبقى عند الزوال خاصة وقد يطلق على ما يزيد بعد ذلك فحسب الذي يقال له الذي من فاء يعني اذا رجع لانه كان أولاً موجوداً ثم عدم ثم رجع وقد يطلق علي مجموع الامرين فاشتراك هذه الالفاظ صار سبباً لاشتباه الامر في هذا الخبر (اذ عرف هذا) ففراد السائل انه ما معنى ما جاء في الحديث من تحديد أول وقت فريضة الظهر وأول وقت فريضة العصر تارة بصير ورة الظل قائمة وقامتين وأخرى بصير ورة ذراعاً وذراعين وأخرى قدما وقدمين وجاء من هذا القليل من التحديد مرة ومن هذا أخرى فتى هذا الوقت الذي يعبر عنه

وللأجزاء الى أن يبقى للروب مقدار ثمان ركعات (متن)

بألفاظ متباينة المعاني وكيف يصح التعبير عن شيء واحد بمعان متعددة مع ان الظل الباقي عند الزوال قد لا يزيد على نصف القدم فلا بد من مضي مدة مديدة حتى يصير مثل قامة الشخص فكيف يصح تحديد أول الوقت بمضي مثل هذه المدة الطويلة من الزوال فاجاب عليه السلام بان المراد بالقامة التي يحد بها أول الوقت التي هي بازاء الفراغ ليس قامة الشخص الذي هو ثابت غير مختلف بل المراد به مدار ظله الذي يبقى على الارض عند زوال الشيء يبرعه بظل القامة وهو يختلف بحسب الازمنة والبلاد مرة يكثر ومرة يقل وانما نطلق عليه القامة في زمان يكون مقداره ذراعاً فاذا زاد الفتي اعني الذي يزيد من الظل بعد الزوال بمقدار ذراع حتى صار مساوياً للظل فهو أول الوقت للظهر واذا زاد ذراعين فهو أول الوقت للعصر (وأما قوله عليه السلام) فاذا كان ظل القامة أقل أو أكثر كان الوقت محصوراً بالفراغ والذراعين (فمنه) ان الوقت انما يضبط (ح) بالفراغ والذراعين خاصة دون القامة والقامتين (وأما التحديد بالقدم) فأكثر ما جاء (في الحديث) فانما جاء بالقدمين والاربعة أقدام وهو مساو للتحديد بالفراغ والذراعين وما جاء نادراً بالقدم والقدمين فانما أريد بذلك تخفيف التافهة وتسهيل الفريضة طلباً لفضل أول الوقت فالاول (ولعل الامام عليه السلام) انما لم يتعرض للقدم عند تفصيل الجواب لتبيينه لما استشعر من السائل عدم اهمية بذلك وانه انما كان أكثر اهمية بتفسير القامة وطلب الملة في تأخير أول الوقت الى ذلك المقدار (وعلى هذا التفسير) لا يكون الخبر منها فذا ولا يرد عليه شيء من تلك المواخذات الا انه يصير جزئياً مختصاً بزمان خاص ومخاطب مخصوص ولا بأس بذلك (وفي التهذيب) فسر القامة في هذا الخبر بما يبقى عند الزوال من الظل سواء كان ذراعاً أو أقل أو أكثر وجعل التحديد بصيرورة الشيء الزائد مثل الظل الباقي كأنما ما كان (واعترضوا عليه) بما ذكرنا من انه يقتضي اخلافاً فحاشا في الوقت ومن انه يقتضي التكليف بعبادة يومه عنها الوقت كما اذا كان شيئاً يسيراً جداً الخ ويريدون بالعبادة التافهة لان التأخير عن الزوال انما هو اللاتيان بها (ونحن نقول) الاختلاف غير لازم وذلك لان كل بلد أو زمان يكون الظل الباقي شيئاً يسيراً فانما يبريد الفتي فيه في زمان طويل لبطؤه ح في التزايد وكل بلد أو زمان يكون الظل الباقي فيه كثيراً فانما يزيد الفتي فيه في زمان يسير لسرعته في التزايد (ح) فلا يتفاوت الامر في ذلك وأما انعدام الظل فهو أمر نادر لا يكون الا في قليل من البلدان ولا عسيرة بالنادر (نعم) يرد على ما في (التهذيب) انه غير موافق لقوله عليه السلام فاذا كان ظل القامة أقل أو أكثر كان الوقت محصوراً بالفراغ والذراعين لانه على تفسيره يكون دائماً محصوراً بمقدار ظل القامة كأنما ما كان (قوله) قدس الله تعالى روحه (وللأجزاء الى ان يبقى للروب مقدار ثمان ركعات) أو أربع كذا في بعض نسخ الكتاب وهو الموافق لباقي كتبه وأكثر كتب الاصحاب اعتباراً بآخر الصلاة وفي بعض آخر منها مقدار ثمان ركعات كما في (المراسم والوسيلة) اعتباراً باولها وقد مر ان ما ذكره المصنف هو المشهور وان الاجماع منقول عليه وانه مذهب السيدين والكاتب والمجلى والبيهي سعيد وسائر المتأخرين (وفي المبسوط) كما عن (الاصباح) انه الى ان يبقى أربع وقت للمضطر والمفرد وفي (المراسم والوسيلة) الى ان يبقى ثمان كما تقدم بيان ذلك (واما ما سيأتي) من وجوب الفريضة اذا بقي للروب مقدار خمس فلا ينافي عدم الامتناد الى ما بعد الثمان اصابة كما

وأول وقت العصر من حين يمضي مقدار أداء الظهر (متن)

ان مقدار أربع الى التروب آخر وقت العصر أصالة وان وجب الاتيان بها اذا ادرك ركة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وأول وقت العصر من حين يمضي مقدار أداء الظهر ﴾ اجماعا كما في (الفتية والسرائر والمعتبر والمتبهي وكشف القاتم وفي الهداية) أول وقت الظهر من زوال الشمس الى أن يمضي قسما من وقت العصر من حيث يمضي قدما من زوال الشمس الى أن تعيب الشمس هذا (وذهب جمع) من الاصحاب الى استحباب تأخير العصر الى أن يخرج وقت فضيلة الظهر وهو المثل والاندام (منهم المحقق في المعتبر والمصنف في المنتهى والتذكرة) فانها قالوا عند استدلال العامة بأشارة جبرئيل عليه السلام ونحوه انه محمول على الافضلية والشهيدان في (الذكرى والدروس والهمة وحواشي الكتاب والروضة والمسالك والمقاصد الطيبة وفوائد القواعد) مع اعتراضه في الاخبار ان ليس عليه نص صريح وهو خيرة المحقق الثاني في (جامع المقاصد وفوائد الشرايع والفاضل المقداد في التفتيح) واليه مال في (جمع البرهان) ونسبه في الذكرى الى صريح (المفيد في المقتمة وأبي علي) وقد يقال ان حارة المقتمة كادت تكون ظاهرة في الفصل بالتوافل لا بالمقدار المذكور من دونه نافذة (قال) في باب عمل الجمعة والفرق بين الصلوتين في سائر الايام مع الاختيار وعده العوارض أفضل وقد ثبتت السنة به الا في يوم الجمعة فان الجمع بينهما أفضل (وأما أبو علي) فالتقول من عبارته ما نصه ثم يأتي بالظهر ويقفها بالتطوع من التسبيح أو الصلوة ليصير التي أرسه أقدام أو ذراعين ثم يصلي العصر هذا كلامه وهو كما ترى صريح في التأخير الى الذراعين (والظاهر من الذكرى) في موضعين الاجماع على استحباب تأخير العصر الى أن يخرج وقت فضيلة الظهر أ. المقدار بالتأخير والظهر وأما المقدار بالمثل والاقدام وغيرها وقال ان ذلك معلوم من حال النبي صلى الله عليه وآله لكن في الذكرى ذكر بعد ذلك الاجماع على ان أول الاوقات أفضل في الصلوات كما يأتي (وفي المداير) ان باقي الذكرى حسن لكن قال يمكن أن يقال ان التفرقة بتحقيق بتعقيب الظهر وفصل نافذة العصر (ورده الاستاذ) دام الله تعالى حراسته (في حاشية المداير) بأن ذلك بعيد عن النصوص والمصنفات بل بعض منها لا يقبل ذلك انتهى (وصريح الشيخ في النهاية والخلاف) والمحقق في جواب تليذه ان الفصل بين الفرضين بالتوافل والمبادرة الى فصل العصر وان لم يخرج المثل أفضل (وايه) ذهب صاحب الغنايات (بل) في الخلاف لا يستحب تأخير العصر وقد يلوح منه دعوى الاجماع (وقال في الذكرى) وأورد على المحقق نجم الدين تليذه جمال الدين يوسف بن حاتم الشامي وكان تليذه السيد ابن طلوس ان النبي صلى الله عليه وآله كان يجمع بين الصلوتين فلا حاجة الى الاذان لثانية اذ هو للاعلام والخبر المتضمن انه عند الجمع بين الصلوتين يقطع الاذان وان كان يفرق فلم ندبهم الى الجمع وجمعتهم أفضل (فأجاب المحقق) ان النبي صلى الله عليه وآله كان يجمع تارة ويفرق أخرى وانما استحبنا الجمع في الوقت الواحد اذا أتى بالتوافل والفرضين فيه لانه مبادرة الى تفرغ القعدة من الفرض حيث ثبت دخول وقت الصلوتين (وقال في المداير) ما ذكره المحقق رحمه الله تعالى جيد والاذان بما يستط مع الجمع بين الفرضين اذا لم يأت المكلف بالتأخير بينهما اما مع الاتيان بها فيستحب الاذان الثانية انتهى وهو

صريح السراير وجماعة كما يأتي في بحث الاذان ان شاء الله تعالى (وفي حاشية المدارك) اذا كانت المبادرة مستحجة على ما ذكر فلا وجه لاختيار النبي صلى الله عليه وآله في بعض الاوقات التفريق مع أنه مشقة ظاهرة منضمة الى ترك فضيلة وجواز التفريق المرجوح يتأتى بالقول كيف وغالب الاوقات كان صلى الله عليه وآله يفرق وما كان يجمع الا نادرا كما يظهر من الاخبار ويعضدها الاعتبار الحاصل من الآثار أو المستفاد من بعض انه صلى الله تعالى عليه وآله حين الجمع والابتيان بالتواقل ما أذنوا له بل أقاموا فقط انتهى (وقال المرتضى) لما قال الناصر أفضل الاوقات أولها في الصلوة كلها هذا صحيح وهو مذهب أصحابنا (وقال في التذكري) والدليل على صحته بعد الاجماع ما رواه ابن مسعود و يأتي لهذا مزيد نعمة عند قول المصنف واول الوقت أفضل واستيفاء الكلام في ذلك سيأتي ان شاء الله تعالى في فضل الاذان عند قوله يصلى العصر في عرفه والجمعة من دونه أذان (بيان) يدل على أن الأفضل تأخير العصر الى انقضاء المثل وانها لا تشارك الظهر في المثل في الفضل (أربعة) أخبار (خبر) محمد بن حكيم (وخبر) أحمد بن محمد (وخبر) يزيد بن خليفة عن عمر بن حفصة (وخبر) ابن وهب في اشارة جبرئيل عليه السلام (واما رواية زراه) التي أتى بها عمر بن سعيد ابن هلال فغير دالة (وفي فوائد القواعد) لا نص صريح عليه (قل الاستاذ الشريف) أدام الله تعالى حراسته هذه الاخبار معارضة بأخبار التحديد بالتواقل في العصر والذراع والذراعين والقدمين والارسة أقدم وبرواية أحمد بن عمر وظواهر الكتب الشريف والاخبار الاخر حيث دل ذلك على ان المثل وقت لفضيلة في الظهر والعصر فكانت أكر عددا وأصح سندا وأوضح دلالة (قال) ولم نجد أحدا صرح بذلك سوى الشهيدين وبعض الفقهاء (ثم قال) وان قلت المعلوم من سيرة النبي صلى الله عليه وآله التفريق والظاهر منه الزماني وليس هو لا المثل (قلت) لا نسلم ظهوره في الزماني سمنا ولكن أخبار باب التحديد بالذراع دلت على ان سيرته صلى الله عليه وآله كانت على الذراع والذراعين وخبر عمر بن حريث دل على أن سيرته كانت على الفضل بالتواقل وأخبار التحديد بالتواقل راجعة الى التحديد بالذراع وذلك لان النافلة اذا طالت ربما بلغت المثل وذلك ينافي استحباب التمجيل بالفريضة وأقصى ما ثبت من عدم المنافاة انما هو الذراع فيقتصر في النافلة على مقداره (قال) وح . فنقول أخبار المثل للفضيلة وأخبار النافلة ترجع الى الذراع والذراعين (وقد ذهب السيد أبو المكارم وتلميذه المعلى) الى أن أخبار المثل وقت للنافلة وان المتغل ان طول فله المثل وان اقتصد فله الاذرع وان خفف فله الاقدام هذا حاصل كلامه في حقة درسه الشريف أدام الله تعالى حراسته وتعام الكلام سيأتي في فضل الاذان عند قول المصنف ويصلى العصر في يوم الجمعة وعرفة باقامة (واما أقوال العامة) فقد وافقنا (١) على ان أول وقت العصر الفراغ من الظهر وأطبق الباقيون على أنه لا يدخل وقت العصر حتى يخرج وقت الظهر ورووه عن أبي هريرة (لكن روى البخاري) عن أبي امامة قال صحبتنا مع عمر بن عبد العزيز الظهر ثم دخلنا على أنس وهو يصلى العصر فقلنا يا أبا عمر ما هذه الصلوة قال العصر وهذه صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله التي كنا

(١) سقط من نسخة الأصل ما ذكر اسم المرافق سهوا من قوله الشريف والظاهر انه (مالك) كما يفهم من التذكرة (محسن)

الى أن يصير ظل كل شيء مثله وللأجزاء الى أن يبقى للغروب مقدار أربع (متن)

نصلى معه (وروى مالك) ان النبي صلى الله عليه وآله جمع بين الصلوتين (ومثله روى أحمد) عن ابن عباس الى غير ذلك مما ذكره أصحابنا في الرد عليهم (قوله) قدس الله تعالى روحه (الى أن يصير ظل كل شيء مثله) بريدانه يمتد وقت فضيلة العصر الى أن يصير في كل شيء مثلي ظله الباقي على مختاره ومثلي الشخص على المشهور واعتبار المثلين لفضيله هو المشهور كما في (كشف الرموز والتذكرة والمسالك) وفي (المدارك) نسبة الى جماعة من المتقدمين وعامة المتأخرين (وفي الغنية) الاجماع عليه حيث قال وقت نوافل العصر من حين الفراغ من صلاة الظهر الى أن يبي من تمام ان يصير ظل كل شيء مثله مقدار ما يصلي فيه أربع ركعات الا في يوم الجمعة ثم حكى الاجماع عليه وعلى غيره وقد استثنى من المثلين مقدار صلاة العصر كما يأتي ان شاء الله تعالى (وقال الشيخ) في النهاية والبسوط ان ذلك وقت المختار وتبعه على ذلك (ابو جعفر ابن حمزة الطوسي والقاضي والتميمي) على ما نقل عنهما وفي (الخلاف والجل) ان آخر وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله من غير نص على ان ذلك للمختار (وفي المغنية) يمتد وقتها الى ان يتغير لون الشمس باصفرارها للغروب والمضطر والناسي الى مضيها يعني قبله ويظهر منها الانتهاء بسقوط القرص عن الابصار (وفي الذكرى عن السيد) انه يمتد حتى يصير الظل بعد الزيادة ستة اقدام للمختار (وفي المختلف عن الحسن) انه يتمي وقتها الى ان يمتد الظل ذراعين بعد زوال الشمس فاذا جاوز ذلك فقد دخل الوقت الآخر (وفي النهاية) ان المختار اذا صلى الظهر يوم الجمعة اوصلى بعدها النوافل ثماني ركعات في غير الجمعة صلى العصر بلا فصل (وقد سمعت) عبارة الغنية حيث استثنى فيها يوم الجمعة ايضا كما صنع المفيد وسمعت جواب المحقق لتليذه (وقال) انشأ في واصحابه اذا صار ظل كل شيء مثله وزاد عليه ادنى زيادة خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر ثم لا يزال في وقت العصر الحمار الى ان يصير ظل كل شيء مثله فاذا جاوز ذلك خرج الوقت للمختار (وقال ابو حنيفة) اول وقت امصر اذا صار ظل كل شيء مثله وآخره اذا اصفرت الشمس (قوله) قدس الله روحه (وللأجزاء الى ان يبقى الى الغروب مقدار أربع) أي يمتد وقت العصر اصاله الى ان يبقى الى الغروب مقدار أربع للحاضر وقد نقل عليه الاجماع في (الغنية والسرائر) وهو مذهب عامة المتأخرين كما في (المدارك) ومذهب الاكثر كما في (التذكرة وكشف الرموز وخالف في ذلك) الشيخ والقاضي والتميمي والطوسي (فصلوه وقت المضطر وهو الظاهر من (المراسم) وقد سمعت ما في (المغنية) من حكم الناسي والمضطر وما نقل عن (الحسن بن عيسى) وفي الخلاف بعد ما ذكر ان اخروفتها المثلان (قال) دليلنا ان ما اعتبرناه مجمع عليه بين الفرقة المحقة به من الوقت وما زاد عليه مختلف في كونه وقتا للآداء انتهى (ويظهر) من هذه البارة ان من اصحابنا من يقول انه اذا جاوز المثلين يكون قاضيا وله يريد الحسن ابن عيسى وقد قل ذلك في (السرر) عن الشيخ نفسه (لكن) ابا جعفر ابن حمزة صرح بانه يكون مؤديا (وفي كشف الثام) لم يذكر الشيخ في الجمل ولا القاضي في شرحها امتدادها الى الغروب بل اطلق في الجمل ان آخره المثلان (والغروب) هو المعلوم بذهاب الحمرة وقد سمعت ما استظهرناه من المغنية (وقال مالك) في احدى الروايتين

وأول وقت المغرب غيوبة الشمس الملوحة بذهاب الحمرة المشرقة (متن)

ان آخر وقتها غروب الشمس (وقال الشافعي والليث والحسن ابن صالح وابويوسف ومحمد) ان آخر وقت غير المختار اصفرار الشمس (وابو حنيفة) ان آخر وقت العصر اصفرار الشمس (قوله) قدس الله تعالى روحه (وأول وقت المغرب غيوبة الشمس) بأجاء العلماء كما في (المتبر والتذكرة) هو قول كل من يحفظ عنه العلم لا تعرف فيه خلافا كما في (المنتهى) وعليه الاجماع كما في (الخلاف والديه ونهاية الاحكام والذكرى وكشف القاتم) وفي كشف الالتباس لاخلاف فيه (قوله) قدس الله تعالى روحه (الملوحة بذهاب الحمرة المشرقة) اجماعا كما في (السرائر) وعليه عمل الاصعبد كما في (المتبر) وعليه العمل كما في (التذكرة) وهو المشهور كما في (كشف الالتباس وغاية المرام وارتاد الجعفريه والروض وجمع البرهان والحبل المتين والكفاية والتذكرة) ايضا وفي (الشرائع والذكرى انه اشهر وفي (كشف القاتم) انه مذهب المعظم وفي (المنتهى وجامع المقاصد والمدارك والمفاتيح) انه مذهب الاكثر وظاهر (السرائر) انه مذهب الشيخ في جميع كتبه (والحسن) موافق للمشهور كما تفصح عن ذلك عبارته المنقولة عنه كما يأتي تله وقد غلن (المصنف) في (المختلف) انه مخالف للمشهور (وكذا) الصدوقان موافقان في (الرسالة والمقتنع) على ما يأتي ان شاء الله تعالى (وصريح) الاستبصار موافقة المشهور ايضا وان نسب اليه جماعة الخلاف وكانهم لم يلحظوا تمام كلامه فيه (وخالف الصدوق) في العمل (والشيخ) في وجه من المبسوط (وصاحب المنتقى) فيه وفي رسالته (وتلميذه) في شرحها (وصاحب الكفاية والمفاتيح) فيه وفي الوافي ويحتمله كلام (الصدوق) في الهداية (وسلاسل السيد) في المفارقات (وهاضي) في (المذهب وشرح الجبل) لجمعهم الوقت سقوط القرص وليس نصافيه وأولى بذلك قول ابي علي كذا قال في (كشف القاتم) وقواء صاحب (مجمع البرهان والمدارك) ونفى عنه البغدادي (الحبل المتين) والظاهر من (الاستاذ ادام الله تعالى حراسته) في حاشيته اختياره وعن (الحسن بن عيسى) ان أول وقت المغرب سقوط القرص وعلامة سقوط القرص أن يسود افاق السماء من المشرق وذلك الليل وتقوية الظلمة في الجو واشتباك النجوم (وهذا) هو القول المشهور (وعن الصدوقين في الرسالة والمقتنع) اعتبار ظهور ثلثة انجم انتهى ومجاورة الحمرة سمت الرأس توافق ظهور ثلثة انجم (قال ثقة الاسلام) في الكافي (والفاضل الميسي والشهد الثاني) في (الروض والمقاصد العلمية والمسالك والروضة) (والفاضل الهندى) في (كشف القاتم) ينبغي التأخير الى ذهاب الحمرة من ربيع الفلك المشرقي اي ذهابها من الاق الى ان تجاوز سمت الرأس واستدل عليه بمرسل ابن أبي عمير وبغبرايان وبماروي عن الرضا عليه السلام (قلت) وقال الصادق عليه السلام لمحمد بن شريح وقت المغرب اذا تغيرت الحمرة وذهبت الصفرة وكان موافق لما ذهب اليه هؤلاء (بيان) انكر بعض المتأخرين (١) وجود خبر صحيح يدل على المشهور (وبعض) (٢) قول ان الاخبار الدالة عليه قليلة على ضعفها ومعجب من صاحب التنقيح حيث قال ان الروايات به كثيرة (ونحن نقول يدل عليه (صحيح) يونس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام ان الافاضة من عرفت اذا ذهبت الحمرة من ههنا وأشار يده الى المشرق ومطلع الشمس (وصحيح زراره) حيث سأله الباقر عليه السلام عن وقت افطار الصائم (١) كصاحب المنتقى فيه منه (ق ٢٠٤) (٢) هو الشيخ نجيب الدين في شرح الرسالة منه (ق ٢٠٤)

(وصحيح) بكر بن محمد في الفقيه وهو بكر الثقة وقد اعترف بصحتها (بصحة خ ل) المولى الاردبيلي مع ما يعرف من حالة من التأمل في الاخبار والمصنف في المتعنى والمختلف (وصحيح) امماهيل بن همام الثقة عن الرضا عليه السلام وقد اعترف بصحتها (بصحة خ ل) ايضا المقدس الاردبيلي (ومثلها صحبة داود) الصري على الصحيح وقد مال الى صحتها المولى الاردبيلي ايضا هذا من الصحيح وأما من غيره فانه مما يزيد عن أول المقود (قال في مجمع البرهان) رأيت عشرة أخبار تدل على ان الاعتبار بغيوبة الحرة انتهى (وأنت) اذا لحظت الوافي أو الوسائل وأمنت النظر غلظ لك صدق ما قلناه والصريح من غير الصحيح (مرسل) ابن أثيم (وخبر) عمار (وخبر) محمد بن شريح (وخبر) محمد بن علي الذي صحب الرضا عليه السلام (وخبر) عبد الله بن وضاح (ومرسل) ابن أبي عمير الذي في قوة الصحيح بل هو صحيح عند جماعة من متأخري المتأخرين وفي (الذكرى وجامع المقاصد) أنه كالمسند (وخبر) ابان بن قناب (ومرسل) محمد بن سنان المروي في كتاب السيارى (وما روي) عن الرضي عليه السلام حيث قال والعمل على سواد المشرق الى حد الرأس (ونحوه خبر السرائر) عن كتاب مسائل الرجال (وقد روي) نحوه في الاستبصار عن سهل عن علي بن الديان مضمرا (وفي السرائر) انه عن أبي الحسن عليه السلام الي غير ذلك وأن هذه فيها بلاغ وانها لعشرة كاملة (وقد عرفت) أن الصحاح خمسة أخبار صراح معا سمعت من الاجامعات والشهرة مع موافقة الاحتياط بل والاعتبار (هذا كله مضافا الى مخالفة العامة ودلائل القول الاخير) جميع الاخبار المطلقة بان وقها بغيوبة الشمس أو القرص أو تواريه أو توارى الشمس لانصرافها لئلا وعرفا الى القرص دون الحرة وأنصاع (القول المشهور) قائلون بنوجها (لكن) يقولون زوال الحرة علامة الغروب وبغيوبة القرص وسندهم في ذلك جميع ما ذكر من اجماع وأخبار وشهرة واحتياط واعتبار ومخالفة العامة (وأما خبر جارود) فأظهر شيء في الثقة كما هو الظاهر من (خبر) ابان بن قناب والربيع وابان بن أرقم وغيرهم (قالوا) أقلنا من ممكن الحديث كما يجهل من ذلك خبر علي بن الحكم (وصباح) ابن سيابة (وأما خبر أبي أسامة) فع صحة حمله على الثقة لا مكان نضره من العامة يجهل (وجوها) من التأويل (منها) أنه عليه السلام انما نهاه عن الصعود للبحث عن الغروب لعدم توقف علامته عليه فكان صعوده عبثا (ومنها) أن ما ذكره في كشف القناع قال ان قوله فرأيت الشمس لم تنب يجهل معنى الزعم لا الابصار احبنا لا ظاهرا وبينه ان انعطفت الجملة على ما اتصلت به أعنى قوله الناس يصلون المغرب لا ما قبله وقوله عليه السلام انما تصلبها اذا لم ترها اما يجعل تبينه الاخبار المتقدمة أي لم ترها ولا حرتها في المشرق أو لثقة أي يجب عليك الصلاة اذا لم ترها ثقة انتهى (وما يقال) من أن الغروب كالطلوع والمدار في الثاني على نفس القرص (فالجواب) على تقدير تسليمه أن الفارق القليل (والشهيد الثاني) في (الروض والمقاصد العلية) يفرق بينهما قال الاعتبار في طلوعها وغروبها لما كانت بالافتق الحقيق لا المحسوس وكان طلوعها يتحقق قبل بروزها بزمان طويل غالبا ومن ثم اعتبر لها أهل الميقات مقدارا في الطلوع يعلم به وان لم يشاهدها فكذلك القول في غروبها لعدم الفرق (ومثله) قال في (كشف القناع) عند بيان آخر وقت انصبغ قال وروي ذلك عن الرضا عليه السلام (قلت) في خبر ابن أثيم عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام ما يشير الى وجه الفرق حيث قال عليه السلام ووقت المغرب اذا ذهب الحرة من المشرق وتدرى كيف ذلك قلت لا قال لان المشرق مطل على المغرب هكذا

الى أن يذهب الشفق وللأجزاء الى أن يبقى لأجزاء المشاء مقدار ثلاث ركعات (مقت)

ورفع يمينه فوق يمينه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الى أن يذهب الشفق ﴾ الاحمر المغربي كما نعتت به النصب (وعليه المعظم) كما في (كشف القاتم) ولم أجده في ذلك مخالفا الا ما قلته في المذهب عن بعضهم وقد تقدمت الاشارة الى ذلك (وهو) نهاية وقت الفضيلة عند المتأخرين وبعض المتقدمين (وفي كشف الرموز) أنه مذهب الاكثر وفي (المسالك) أنه المشهور وفي (الكافي) والمقنعة والنهاية والمبسوط. والتهذيب والاستبصار والكافي (لابي الصلاح) ومصباح السيد والاصباح والاقتصاد والوسيلة) أن غيوبة الشفق المغربي آخر الوقت للمختار على ما نقل عن بعض ما ذكر وهو المقول عن (الكاتب) أيضا وفي (الهداية والتأصيلات والخلاف والمصباح للشیخ والجل وعمل يوم وليلة والمراسم) أن آخر وقت المغرب غيوبة الشفق المغربي من غير تقييد بمختار، لا مضطر ونقله في المذهب البارع عن (القاضي) ويحتمل كلام الحسن بن عيسى (على ما نقل (هذا كله) في غير المفيض من عرفات فإنه يستحب له تأخير المغرب والمشاء الى المزدلفة باجماع أهل العلم كافة كما في (المنتقى والتذكرة) والفضل في التأخير اليها ولو الى ربيع الليل كما في (المقنعة والهداية والمصباح والمراسم والجل والعقود والشرائع والنافع والخلاف) وغيرها لكن في الخلاف وروي الى نصف الليل وأكثر الاصحاب على فضله وان ذهب ثلث الليل وبه صرح في (القبه والمقنعة) على ما نقل (والنهاية والمبسوط والمذهب) على ما نقل (والوسيلة) واكثر كتب المتأخرين بل في (المنتقى والتذكرة) اجماع العلماء عليه هذا وفي (الخلاف والفتنة) الاجماع على أنه لا يجوز أن تصل المشاء آن في المشر الا أن في الاخير الآن يخاف فواتها بخروج وقت المضطر ويوجب التأخير صرح في (التهذيب والاستبصار والمبسوط والنهاية والفتنة) بل هو ظاهر الاكثر والاستحباب صرح في (الوسيلة والسرائر والنافع والشرائع) وقد سمعت ما في (المنتقى والتذكرة) وحمل في (المختلف) قول الشيخ بدم جواز صلاة المغرب في الطريق اختيارا على الكراهة وهو في غاية البعد عن الخلاف وكتابي الاخبار (وفي المدارك) أن قول الشيخ ضعيف وهذا حديث اجالي وعام الكلام يأتي في محله بكون الله تعالى واطفه وفصله ورحته وبركة خير خلقه محمد وآله الطاهرين صلى الله عليه وعليهم اجمعين (وليعلم) أن المراد بالتفق المغربي هنا وفي يأتي هو الحرة لا البياض عند أصحابنا كما في التذكرة ونقل في الروضة لاعتبار بالاصفر والاحمر عندنا (قلت) وبالحررة عبر أكثر علمائنا ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وللأجزاء الى أن يبقى لأجزاء المشاء مقدار ثلاث ركعات ﴾ ووقت الأجزاء للمشاء يمتد الى أن يبقى لاتصاف ليل بمقدار أربع لحاضر عند (المصنف والسيد بن القليلي والمجلى والمحقق وسائر المتأخرين) كما يأتي بيان ذلك وذكر المخالف ان شاء الله تعالى في محله (فلي هذا) يكون المراد من العبارة أنه يمتد وقت المغرب للأجزاء الى أن يبقى مقدار ثلاث ركعات الى وقت أجزاء المشاء اصاله الذي هو قبل اتصاف الليل بمقدار أربع ركعات (وهذا الحكم) مجمع عليه كما في (الفتنة والسرائر) وفي (المختلف) كل من قال باشتراك الوقت بعد الزوال بمقدار أداء الظهر بينها وبين العصر قبل النسيبة بمقدار أداء العصر قال باشتراك الوقت بين المغرب والمشاء بعد مغربي وقت المغرب الى قبل اتصاف ليل بمقدار المشاء والفرق خرق للاجماع انتهى (وفي المدارك) أنه مذهب (الكاتب والسيد بن العجلي والمحقق وابن

وأول وقت المشاء من حين الفراغ من المغرب (متن)

عنه وسائر المتأخرين) ونحو ذلك قال (الشيخ نجيب الدين) في شرح الرسالة (قلت) والامر كما قالوا لا في النسبة الى الكتاب لانه صرح به في (جل السيد والغنية والسراير وكتب المحقق والمصنف والشهابين والمحقق الثاني) وغيرهم لم نجد في المتأخرين مخالفا وأما الخلاف من المتقدمين ففي (المعتبر والمنتهى) عن الكتاب أن هذا الامتداد المضطرب ونقل ذلك عن (المبسوط) ايضا والموجود في (المبسوط والتهديب والاستبصار والكافي ثقة الاسلام والوسيلة) أن وقت المختار الى غيوبة الشفق ووقت المضطرب الى ربع الليل وقت ذلك عن (الاقتصاد والاصباح) لكن قال في (الكافي) وروي أيضا الى نصف الليل (وفي المذهب البارع) نقل عن الكتاب انه موافق كما نقل صاحب المدارك وفي (النهاية والمقنعة) رخص التأخير الى (١) المسافر الى ربع الليل (وفي المراسم) وقد روي جواز تأخير المغرب للمسافر اذا جد به السير الى ربع الليل وقد سمعت ما نقلناه في المسئلة السابقة عن (الغنية) وغيره وعن (المقنعة) وغيرها (وفي المدارك) أنه يمتد وقتها المضطرب اذا بقي الى طلوع الفجر مقدار أربع ركعات واحتمله شيخه في (المجمع) بعد أن رده أولا وتأمل في أدلته واستحسنه في الفائت واستشكل فيه في الكفاية ونقله فيه وفي المدارك عن المعتبر وفي المعتبر ذكر ذلك للمشاء من غير أن يتعرض لذلك المغرب (قال) ووقت الضرورة للمشاء الى طلوع الفجر (وقواه) صاحب المعالم في رسالته واستشكل فيه أيضا صاحب الكفاية (وحكاه الشيخ في المبسوط) عن بعض أصحابنا من دون ضرورة وفي الذكرى أنه يظهر من الصدوق في الفقيه (قال) وقال الشيخ في موضع من (الخلاف) لا خلاف بين أهل العلم في أن أصحاب الاعتذار اذا أدرك أحدهم قبل طلوع الفجر الثاني مقدار ركعة أنه يدره المشاء الآخرة وحل في (كتاب الاخبار) الخبرين الدالين على ذلك على الضرورة وتناول في (المنتهى) خبر ابن سنان بالعبد حيث حل الاستيقاظ قبل الفجر على الاستيقاظ قبل الاعتصاف وفي (روض الجنان) حملها على التقية لاتفاق الفقهاء الاربعة على ذلك (يلين) ما ذكره في المختاف من الاجماع المركب وانه كل من قال بالتشريك هناك قال به هنا منقوض فان (المفيد) في المقنعة (والشيخ) في النهاية والمبسوط والخلاف (والدليلي) في المراسم قالوا ان آخر وقت المغرب ذهاب الشفق للمغرب وانه أول المشاء وشركا بين الظهريين (هذا) والاخبار الدالة على ان آخر وقت المغرب غيوبة الشفق الغربي محمولة على الفضل (وفي مجمع البرهان) احتمل حمل كلام القائلين بذلك على ذلك (قوله) قدس الله تعالى روحه (وأول وقت للمشاء من حين الفراغ من المغرب) اجماعا كما في (الغنية والسراير) وفي (المختف) لا فارق بين الظهريين والمشاين فمن قال بالاشتراك عند الفراغ من الظهر قال به عند الفراغ من المغرب (وفي غاية المرام) بعد ان نسبته الى بعض المتقدمين قال وعليه المتأخرون (وفي المدارك) انه مذهب (السيد والكتاب والفتي والقاضي وابن المسكارم وابن حزم والمصلي والمتأخرين) وفي (جامع المقاصد والعزمية والمسالك) انه المشهور (وفي كشف الرموز) انه مذهب الاكثر (وفي الروض) انه أشهر (قلت) وبه صرح (السيد والشيخ) في جمليهما (والطوسي) في الوسيلة (والجلي) في الننيه

الى ثلث الليل وللأجزاء الى أن يتي لاتصافه مقدار أربع

(والمجلى) في السرائر (والمحقق والمصنف والشيدان وابو العباس والصيمري والمحقق الثاني وتلميذه والمولى الاردبيلي وتلميذه والخراساني والكاشاني) في كتبهم ونقله في المتنعي عن (الحسن والكناب) ونقله جماعة عن (التتبي) ونقله في كشف الثام عن (الاشارة والجامع) وفي (المقنعة والمهذبة والمبسوط والخلاف والمصباح ومختصره والمراسم) ان اوله سقوط الشفق المغربي ونقله في المذهب البارع عن الحسن وقد سمعت مافي المتنعي عنه ونقله في كشف الثام عن (الاقتصاد والمصباح وكتاب عمل يوم وليله) هذا وفي (التهذيب) جواز الدخول في الشاء قبل سقوط الشفق اذا علم سقوطه في الاثناء وفي (المقنعة والنهاية) انه يجوز التقديم للمعذور واحتله في التهذيب وجعله رواية في (المراسم) والاخبار في ذلك مختلفة على الظاهر وجمع بينها الشيخ في الاستبصار واكثر الاصحاب بالجل على الفضل في التأخير وقد سمعت ما قبل ان المصلي اذا صلى المغرب بعد مجاوزة الحرة قة الرأس ثم التواخل سقط الشفق وصرح (المحقق) وجماعة بكراهة التقديم على سقوط الشفق ونقل ذلك في ظاهر المتبر عن (السيد والكناب) واعتبار الفراغ من المغرب مبني على اختصاص المغرب بأول الغروب كما عليه الاصحاب (نعم) نقل الشيخ في الخلاف عن بعض أصحابنا القول بالاشتراك كما يأتي بيان ذلك ان شاء الله تعالى (وقال الجمهور) كافة ان جبرائيل عليه السلام أمر النبي صلى الله عليه وآله ان يصلي العشاء حين غاب الشفق وفي اليوم الثاني حين ذهب ثلث الليل قال في (التذكرة) وهو محمول على الاستحباب (قوله) قدس الله تعالى روحه (الى ثلث الليل) هذا هو المشهور في (المسالك وكشف الثام) ومذهب الاكثر كما في (كشف الرموز) ونفى عنه البعد في (المدارك) وفي (الدروس والجمع) الى ربح الليل ونقل ذلك عن الحسن والمجلى (يات) يدل على القول الاول خبر أبي بصير وخبر يزيد بن خليفة وغيره والقول الثاني مروى عن الرضا عليه السلام (قوله) قدس الله تعالى روحه (وللأجزاء الى ان يتي لاتصافه مقدار أربع) اجاعا كما في (الفنيه والسرائر) وهو المشهور كما في (المسالك والذكرى) ومذهب الاكثر كما في (كشف الرموز والمدارك) والاشهر كما في (الدروس) وهو خيرة (السيد في جله وأبي يعلى في المراسم والمحقق والمصنف والشيدان وأبي العباس والكركي والصيمري) وغيرهم ممن تأخر ونقل عن (مصباح السيد) ايضا وعن (الاشارة) وذهب (الشيخ) في التهذيب والاستبصار والمبسوط والطوسي) في الوسيلة الى ان الثلث للمختار ونصف للمضطر ونقل مثله عن (ثقة الاسلام) وذهب في (النهاية) الى أن اخره للمضطر ثلث الليل وذهب في (الخلاف والمصباح ومختصره والجل والاقتصاد وعمل يوم وليله) على ما نقل الى أن اخره ثلث الليل وهو خيرة (الهداية والمقنعة) ونقله في المتنعي وغيره عن (القاضي) ونقل عنه أبي عن القاضي انه حكى النصف قولاً وجهله الشيخ في (اختلاف والمصباح ومختصره والاقتصاد والجل) رواية ونقل في المتنعي عن (الحسن بن عيسى) ان اخره ربح الليل فان تجاوز دخل في الاخير ونقل فيه ايضا عن (المجلى التتبي) ان آخر وقت الاجزاء ربح الليل وآخر وقت المضطر نصف الليل وقد سمعت ان المحقق في (المتبر) ذهب الى أن اخره للمضطر الى طلوع الفجر وان الشيخ في المبسوط حكاه قولاً لبعض أصحابنا وقد تقدم الكلام فيه مستوفى (وهذا) أعني امتداده الى طلوع الفجر مذهب

وأول وقت الصبح طلوع الفجر الثاني المستطير في الأفق الى أن تظهر الحمرة المشرقية وللأجزاء الى أن يبقى لطلوع الشمس مقدار ركعتين (متن)

أي حنيفه (والشافعي) قولان (أحدهما) آخره الثلث وبه قال عمر وأبو هريرة وعمر بن عبد العزيز ومالك واحد (والثاني) نصف الليل وبه قال الثوري واحد في القول الآخر (يان) يدل على المشهور خبر أبي بصير والمعل بن خنيس وكذا خبر الحلبي (قوله) قدس الله تعالى روحه (وأول وقت الصبح طلوع الفجر الثاني وهو المستطير في الأفق) بإجماع العلماء كافة كما في (المتبر والمتمنى والتذكرة والمدارك وشرح الرسالة) لنجيب الدين وبالأجماع كما في (القدرى وإرشاد الجعفرية) وبلا خلاف كما في (الخلاف وكشف الالتباس وغاية المرام) وبمحمل قول (الصادق) عليه السلام في صحيح (زواره) كان (رسول) الله صلى الله عليه وآله يصلي ركعتي الصبح وهي الفجر إذا عترض الفجر وأضاء حسنا على الأفضلية أو الاحتياط التام في تحقق الصبح على أنه لا يقاوم هذه الأجماعات (قوله) قدس الله تعالى روحه (الى أن تظهر الحمرة المشرقية) هذا يان انتهاء وقت الفضيلة كما صرح به (المحقق والمصنف والشهيدان) وغيرهم ويظهر من المتعنى نسبة ذلك الى (السيد والفريد والكاظم والقمي والمعلبي) وظاهر الخلاف الإجماع على أنه وقت المختار حيث قال والاسفار آخر وقت المختار عندنا وقد صرح جماعة من الأصحاب أن المراد بالاسفار في الكتاب والأخبار ظهور الحمرة وخبرة الخلاف خبره (التهذيب والاستبصار والمبسوط والوسيلة) وهو المنقول عن (الحسن ابن عيسى) وحكى السيد علي الصانع في (شرح الإرشاد) أن الفاضل الشيخ محي الدين (بن تاج الدين) أورد على (الشهيد الثاني) رحمه الله تعالى أن الأخبار قد دلت على أن بقاء الحمرة المشرقية دليل على عدم غيوبة الشمس فينبغي أن يكون ظهورها دالا على بروزها (فاجابه) بمدان على ذلك على الأخبار بأن دلالة الحمرة المشرقية على بقاء الشمس في الجهة الغربية لا يدل على أنها تدل عليها في جهة المشرق فهي (ح) كالشفق الغربي فإنه لا يدل على بقاء الشمس في الجهة الغربية قال السيد المذكور وقد ذكر العلامة في النهاية قريبا من ذلك (قوله) (ويمتد للأجزاء الى أن يبقى لطلوع الشمس مقدار ركعتين) إجماعا كما في (النونية والسرائر) ومذهب الأكثر (كافي كشف الزمور) والمشهور كما في (المسالك ومجمع البرهان وحاشية المدارك) والأشهر كما في (الروض) وهو خبرة (المقنعة) وجل السيد ومصباح الشيخ ومختصره والمراسم وكتب المحقق والمصنف والشهيدان والمقداد وآبي الباقس والكركي والصبيري) وغيرهم وهو المنقول عن (الكاظم والاقتصاد وجل الشيخ وشرح جل السيد والمذهب والجامع) وخبرة (النهاية والمبسوط والخلاف والتهذيب والاستبصار والوسيلة) أن هذا الوقت لم يضر والمعدور وهو المنقول عن (الحسن والأصباح) وبه قال (الشافعي وجميع أصحابه) (وأحمد) لا الاصطخري من أصحاب الشافعي فإنه قال إذا أسفرت الوقت بالكلية (وفي شرح) الرسالة لنجيب الدين أن آخره طلوع الشمس بلا خلاف (وفي كشف القتام) بعد أن نقل قول (الصادق) عليه السلام في خبر عبيد لا تقوت صلاة الفجر حتى تطلع الشمس (قال) له إجماع (ويعلم) أن الشيخ قال في التهذيب أن لا يريد بالوجوب هنا ما يستحق به العقاب لأن الوجوب على ضرب (منها) ما يستحق بتركه العقاب (ومنها) ما يكون الأولى فعله ولا يستحق بالاخلال به العقاب وإن استحق

ووقت نافلة الظهر من حين الزوال الى أن يزيد النفي قدمين (متن)

ضرر يا من القوم (يان) بدل على المشهور (موثقة عيد) وغيرها من الاخبار المتجربة (وصحيح ابن يقطين) الظاهر منه امتداد الوقت الى ما بعد الاسفار وظهور الحجرة وكل من قال بذلك قال بامتداده الى طلوع الشمس فالدلالة مبنية على ثبوت الاجماع المركب لكن في دلالتها على كون ما بعد الاسفار وقت الاختيار تأمل (ويدل) على مذهب الشيخ (صحيح ابن سنان) ووجه دلالتها ان قوله عليه السلام حتى يجبل مقتضاه ان بعد التجليل لا يكون هناك وقت كما يعطيه مفهوم الغاية وكذلك قوله عليه السلام ولكنه لمن شغل او نسي ظاهر في كونه وقتا لهولائي خاصة فيتمين كون لا ينبغي للحرمة خلاف ما فهم منها اكثر الاصحاب والشغل وان كان أعم الا انه ربما يكون الظاهر المتبادر منه في المقام الضروري مع انه عليه السلام لم يقل ان له شغل بل قال شغل ومعلوم ان المراد شغل عن الصلاة وتركها من جهة شغله ومن المعلوم انه يصلي (ح) لا انه يترك الصلاة من جهة انه شغل عنها فلا مانع من ان يكون بالنسبة الى المضطر وقت أداء ولغيره وقت قضاء هذا ولكنه لا يقاوم ادلة المشهور (قوله) قدس الله تعالى روحه ﴿وقت نافلة الظهر من حين الزوال﴾ كما نطقت به الاخبار والاصحاب كما في كشف القام وفي جامع المقاصد انه المشهور ذكر ذلك فيما سياتي ان شاء الله تعالى وجوز في التذويب تقديمها لمن خاف الفوت واستوجه في الذكرى جوازها معاملة واستظهره المقدس الاردبيلي وقال به تنفيذ صاحب المدارك (قوله) قدس الله تعالى روحه ﴿الى أن يزيد النفي قدمين﴾ أي سبعي الشاخص هذا هو المشهور رواية وقوى كما في (الروض والروضة) والمشهور كما في (حاشية الارشاد والكفاية) والاشهر كما في (الشرائع) ومذهب الاكثر كما في (كشف الرموز) وهو خيرة (النهاية والمصباح) ومختصره والوسيلة والشرائع والنافع والارشاد والذكرى والبيان واللمعة والروضة وروض الجنان ورسالة صاحب المعالم وشرحها والمدارك والمفاتيح) وغيرها وفي (الخلاص) قال مالك أحب ان تؤخر الظهر بعد الزوال مقدار ما يزيد الظل ذراعاً وهذا الذي ذكره مذهبنا في استحباب تقديم النوافل الى الحد الذي ذكره فإذا صار كذلك بدء الغرض انتهى وظاهره دعوى الاجماع لكن في (المعتبر عن الخلاف) اعتبار المثل والمثلين واختير الامتداد الى المثل في (السرائر والمعتبر والمتنبي والتحرير والتذكرة والتبصرة وجامع المقاصد وحاشية الميمني) وفي (حاشية الارشاد) انه اظهر وفي (الجعفرية) وشرحها) انه قوي وفي (الروض) انه متجه وفي (الروضة) فيه قوة ويناسبه المنقول من فعل النبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام وغيرهم من السلف من صلوة نافلة العصر قبل الفريضة متصلة بها وعلى ما ذكره من الاقدام لا يجتمعان لمن أراد صلوة العصر في وقت الفضيلة انتهى (وهذا) منه بناء على ما يذهب اليه من استحباب تأخير العصر الى مصير الظل مثله كما تقدم بيانه (وفي نهاية الاحكام الى أن يزيد النفي قدمين أو يصير ظل كل شيء مثله وهذا يدل على ترده في ذلك واستدل في (المعتبر) على اعتبار المثل والمثلين (بصحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام) قال ان حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله كان قائم وكان اذا مضى من فيه ذراع صلى الظهر واذا مضى من فيه ذراعان صلى العصر ثم قال أتدري لم جعل ذلك قلت لم جعل ذلك قال لمكان النافلة لك أن تنفل من زوال الشمس الى أن يمضي ذراعاً فإذا بلغ فينك

ذراعا بدأت بالفريضة وترك التافلة وإذا بلغ فيك ذراعين بدأت بالفريضة وترك التافلة (قال) بعد ثقلها وهذا يدل على بلوغ المثل والمثلين لأن التقدير أن الحائط ذراع قال ويدل عليه ما روي على بن حفظة عن أبي عبد الله عليه السلام (وقال) في كتاب (علي) عليه الصلوة والسلام التامة ذراع فهذا الاعتبار بمود كلام الشيخ لفظيا انتهى (ورد في الذكرى والمدارك) بمنع ما دعاه من كون التامة ذراعا والعلم في سند الروايات المضمنة لذلك وبأنه لو ثبت ذلك في الجملة لم يصح إرادته هنا لأن قوله عليه السلام في آخر الرواية فإذا بلغ فيك ذراعا بدأت في الفريضة صريح في اعتبار قامة الإنسان انتهى (وفي) أن المائط في الالفاظ موضوعات الاحكام هو الظنون وليس رواية هذه الاخبار بأسوأ حال من صاحب القاموس وغير خفي أن صاحب القاموس لو قال التامة ذراع كانوا يمتدنون عليه في فهم الحديث (وقد ورد) في المقام أخبار متعددة متضمنة لهذا المعنى (كرواية أبي بصير وصالح بن سعد) وغيرها فلا وجه لعدم الاعتماد (وقوله عليه السلام) فإذا بلغ فيك ذراعا ليس بصريح كما ذكرنا بعد ما علم أنه يكفي في الإضافة أدنى ملاسة (غاية الأمر الظهور لكن بعد ما ثبت من أن لفظ التامة اصطلاح في الذراع أو سلم ذلك كان الظاهر ذلك ولا يبقى ظهور هناك ولا سيما بعد ملاحظة الاخبار الواردة في المثل والمثلين والقامة والقامين والفراع والذراعين فأصل (لكن في الفقيه) أن زواره سأله عليه السلام عن وقت الظهر فقال ذراع من زوال الشمس ووقت العصر ذراعان من وقت الظهر فلذلك أربعة أقدام من زوال الشمس ثم قال إن حائط مسجد رسول الله صلى عليه وآله كان قامة إلى آخر ما مر (فهذا) يدل على أن القامة بمعنى الذراع لا أن القامة ذراع (وفي المبسوط كما عن الصباح) الامتداد إلى أن يبقى إلى آخر الوقت قدر أداء الفريضة هذه عبارة المبسوط (فإن أراد) وقت المختار فهو المثل كما فهمه منه المحقق والمصنف والشهيد وغيرهم (وإن أراد) وقت المضطر امتد إلى قدر ثمان ركعات (وعلى الاحتمال الاول) يكون مافي المبسوط موافقا لما في (الجل والمقود والمذهب) لأنه قل أن فيها الامتداد إلى قضاء أداء الفريضة من المثل وهذه بيئتها عبارة (الفنية) ونقل عليها فيها الإجماع (وفي السرائر) في موضع آخر (والمختف ومجمع البرهان) أن اختلاف المقادير مبني على اختلاف أحوال المصلين من الطول والقصر وهذا ترجيح للمثل كما فهم ذلك من المختلف (المحقق الثاني والشهيد الثاني) وإن كان قال في (المختلف) كلا القولين حسن (وفي المبسوط) أيضا في بيان أوقات الفرائض قال وأما اعتبار الذراع والقدم والقامة وما أشبه ذلك من الالفاظ التي وردت بها الاخبار فأنما هي لتقدير التافلة فإن التافلة يجوز تقديمها هذا المقدار انتهى وهذا قريب مما في (السرائر) وفي (البيان والدروس) نقل القول بالامتداد ما دام وقت الاختيار لفرضين ثم قال في الدروس هو أقرب (وفي البيان) أنه حسن وهذا منه ميل أو اختيار للمثل (وعن الكناز) أنه قال يستحب للحاضر أن يقدم بعد الزوال وقبل فريضة الظهر شيئا من التطوع إلى أن تزول الشمس قديما أو ذراعا من وقت زوالها انتهى وهذا منه اختيار للمثل في الجملة حيث جمع بينهما فقد تكثر القائلون بالمثل والمثلين وسمعت دعوى الإجماع من السيد حمزة عليه (وفي السرائر) ذأصار المثل والمثلان وخرجت التافلتان بلا خلاف (وفي الكافي) على ما نقل امتداد وقت نوافل كل فريضة بامتداد وقتها وهذا القول اعترف جماعة بعدم معرفته وقد عرفه (لكن الحلبي) يذهب إلى أن آخر وقت الظهر للمضطر المثل وأربعة أقدام لغيره (بيان) قال في الدروس والذكرى والمدارك استثنى

ونافلة المصير الى أربعة أقدام ونافلة المغرب بعدها الى ذهاب الشفق والوتره بعد المشاء
الأخره وتمتد كوقتها وصلاة الليل بعد انقضاءه الى طلوع القمر (متن)

في المبسوط قدر الفريضة وفي الآخرين أن الاخبار لا تساعده (وفي المسالك) ظاهر الاصحاب
أن هذا الوقت باجمه نافلة ويحتمل استثناء قدر الفريضة من آخره (قلت) القائل بوقت الاختيار
والاضطرار كيف يجوز فصل النافلة قبل الفريضة الى آخر وقت الاختيار اذ يلزم تأخير الفريضة عنه
من غير اضطرار (ثم) ان الشيخ في (المبسوط والجل والاصباح) لم يستثن قدر فريضة المصير من المثل
قال في (المبسوط) ونوافل المصير ما بين الفراغ من فريضة الظهر الى خروج وقت المختار فإنسب
اليه لم يصادف محله (ومن) استثنى قدر الفريضة من انثل والمثلين (المحقق الثاني) في (جامع المقاصد)
وقد سمعت ما في (المذهب والجل) وأن الاجماع مقول عليه في (الفنية) وينص عليه (قول الصادق)
عليه السلام لعمر بن حنضلة فاذا صار الظل قائم قد دخل وقت المصير ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى
روحه ﴿ والمصير الى أربعة أقدام ﴾ من قال بامتداد نافلة الظهر الى القدمين قال هنا الى الاربعة
وكذا من قال هناك الى المثل قال بالمثلين ومن استثنى قدر الفريضة هناك استثناء هنا الا من عرفت
وقد مر عن الكافي أن آخر المصير المختار المثلان ولا مضطر الغروب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه
﴿ ونافلة المغرب الى ذهاب الشفق ﴾ الغروب اجماعا كما في (الفنية والمتقى) وظاهر (المتبر) حيث
نسبه الى علمائنا وهو مذهب الاصحاب لا نعلم فيه مخالفا كما في (المدارك) وفي (البيان والروضة) أنه
المشهور (وفي الدرر) هو المشهور بين المتأخرين (وفي جامع المقاصد) أنه مذهب الشيخ والجماعة
والروايات لا تدل عليه دلالة ظاهرة الا أن مخالفة كلام الشيخ والجماعة مستوجبة انتهى وهو أحد
قولي الشافعي ومال في (القدرى والدرر) الى امتدادها بامتداد وقت الفريضة وفي الاول أن الأفضل
المبادرة بها واستوجبه في (المدارك) واستجوده في (كشف القام) وقد مر كلام الحلبي وان (المفيد)
قال يستحب المبادرة بها بعد التسبيح وقبل التعقيب (والكتاب) لا يستحب الكلام ولا عمل شيء
وعن (الاركان) أنه يقدمها على التسبيح ﴿ بيان ﴾ احتجوا على المشهور بالاخبار المانعة عن التثفل
وقت الفريضة وفي حاشية (الفاضل الميسي والمدارك) أن هذا المنع انما يتوجه الى غير الرواتب لقطع
باستحبابها في أوقات الفرائض ويأتي عن قريب تمام الكلام في التثفل وقت الفريضة (وفي كشف
القام) أن المراد من الاخبار التي عن فعل النوافل عند تضيق الفرائض (وفي حاشية المدارك) أن
المستفاد من الاخبار عدم الفرق بين الزائدة وغيرها ومن الاخبار (صحيحنا زاره) فافظاها أن المراد
بالوقت ليس وقت الجواز بل المقرر المولف شرعا لان تعلمي فيه والمراد الاولوية وان جاز التقديم
عليه فأتمل انتهى (قلت) يدل على المشهور أو يشهد له الاخبار المانعة بأن المفيض من عرفات اذا
صلى المغرب في المزدلفة يؤخر النافلة الى ما بعد المشاء (وفي المدارك) تشهد لما في القدرى (صحيحة)
ابان بن قلوب (قلت) ورواية رجا بن أبي ضحاك عن الرضى عليه السلام تشهد بذلك أيضا ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ والوتره بعد المشاء الآخرة ويمتد وقتها ﴾ اجماعا كما في (المتقى) وهو مذهب
علمائنا كما في (المتبر) وكأنه لا خلاف فيه كما في (شرح رسالة صاحب العالم) وقد تقدم الكلام
في ذلك ولشافي قولان في المسئلة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وصلاة الليل بعد انقضاءه الى

طلوع الفجر وكما قرب من الفجر كان أفضل وركعتا الفجر بعد الفجر الاول (متن)

طلوع الفجر) أي الثاني كما هو صريح (السرائر والتحرير والمختلّف وجامع المقاصد والروض والروضة والزمزية والمفاتيح) وهو الظاهر من أطلقه (وهذا الحكم) أعني كون صلاة الليل بعد اتصافه إلى طلوع الفجر الثاني ادعي عليه الإجماع في (الخلاف والمعتبر والمنتهى) وهو مذهب الأصحاب كما في (جامع المقاصد والزمزية وإرشاد الجعفرية) وهو ظاهر (السرائر) أو صريحها وفي (مجمع البرهان وشرح رسالة صاحب المعالم) لا خلاف فيه وفي المدارك الإجماع على أن وقتها بعد الانتصاف (وفي الفتية) الإجماع على أن وقتها من حين الانتصاف إلى قبل طلوع الفجر فقله اعتبر الشروع فيها فيوافق الإجماعات السابقة التي اعتبر فيها الفراغ منها (وقال الصدوق في الهداية) أن وقت صلاة الليل الثلث الأخير من الليل وكأنه ذكر الأفضل (وقال علم الهدى في الجمل) ووقت صلاة الليل والشفع والوتر إلى طلوع الفجر الاول (قال في الذكرى) لعل السيد نظر إلى جواز ركعتي الفجر حينئذ والغالب أن دخول وقت صلاة يكون بعد خروج وقت أخرى ودفعه بأنهما من صلاة الليل كما في الأخبار (قوله) قدس الله تعالى روحه (وكما قرب من الفجر كان أفضل) إجماعاً كما في (الخلاف والمعتبر وظاهر التذكرة وحاشية المدرك) وهو مذهب الأصحاب كما في (جامع المقاصد والزمزية وإرشاد الجعفرية) والظاهر من (مجمع الدرر) أنه لا خلاف فيه (وفي المفاتيح) أنه المشهور وبه صرح (الشيخ) في (الخلاف والنهاية والسيد) في الناصرية (والطوسي والمحقق والمصنف) وغيرهم وعن (الكافي) أول وقت صلاة ليل أول نصف الثاني وأفضله الربع الأخير (وعن الكاتب) يستحب الاثنان بصلوة الليل في نية فأت (وفي المدرك) لو قيل باستحباب تأخير الوتر خاصة إلى أن يقرب الفجر دون الثماني ركعات كان وجهاً قوياً وإليه مال في (المفاتيح) وفي (الدرر) الأفضل كون الشفع والوتر بين الفجرين وفي (المنعمه) كما قرب الوقت من الربع الأخير كان أفضل (بيان) روى الصدوق في في الملل طريق صحيح على الظاهر عن الباقر عليه السلام (أن قوله تعالى) تجافي جنوبهم الآية رزت في أمير المؤمنين عليه السلام وأتباعه من شيعة ينامون في أول الليل فإذا ذهب ثلثا الليل أو ما شاء الله فزعوا إلى ربهم الحديث (ونحوه) ما في الحاصل هذا (وقال الشافعي) الأفضل أن يوقف بعد نصف الليل قبل الفجر بـسـدس الليل (قوله) قدس الله تعالى روحه (وركعتا الفجر بعد الفجر الاول) خلت علمائنا في وقت ركعتي الفجر (في النهاية) وقتها عند الفراغ من صلاة الليل وإن كان ذلك قبل طلوع الفجر الاول وهو اختيار (ابن ادريس والمحقق وعامة المتأخرين) كما في (المدارك) وفي (الذكرى) أنه الأشهر في الأخبار وفي (جامع المقاصد والروض) أنه المشهور في الأخبار وكلام الأصحاب (وفي كشف القناع) أنه المشهور (وفي المفاتيح) أنه مذهب الأكثر (وفي الكفاية) على الأشهر (وفي السرائر) يدل على ذلك الخبر المجمع عليه دسماً في صلاة الليل دسماً بل ظاهره في موضع آخر دعوى الإجماع على ذلك (وفي الفتية) وقتها من حين الفراغ من صلاة الليل ثم ادعى الإجماع على ذلك في ضمن أحكام ذكرها هذا (وفي المستبرر والمنتهى) إجماع أهل العلم على أنها بعد صلاة الليل (وفي المفاتيح) الأولى تقديمها على الفجر ويكون التأخير عنه لمصالح انتهى وينهم من المصنف فيما يأتي أن تقديمها بعد صلاة الليل رخصة

الى طلوع الحرة المشرقية ويجوز تقديمها بعد صلاة الليل فتباد استحبابا (متن)

(وقال السيد في الجمل) وقت ركعتي الفجر طلوع الفجر الاول وهو خيرة (المبسوط والمراسم والشرائح) وظاهر هذه ما عدا الشرائع انهما لا تجزيان قبل الفجر الاول للامر بطلعهما بعد الفجر في الاخبار ويكفي عندهم لتخصيص اخبار فعلهما قبل الفجر بما بعد الفجر الاول وكذا اخبار حشوها في صلاة الليل (وفي النافع والمعتبر والمنتهى والبحر والدروس والذكرى والمهذب البارع والجمهورية وشرحها والروض) ان الافضل تأخيرهما الى الفجر الاول وقد نطعه عبارة الكتاب وفي آخر عبارة (المبسوط) وان تصلى مع صلاة الليل فهو افضل يعني ان الافضل تقديمها على الفجر الثاني وعبارة (المبسوط) هكذا ووقت ركعتي الفجر عند الفراغ من صلاة الليل بمدة أن يكون الفجر الاول قد طلع الى طلوع الحرة من ناحية المشرق وسواء أطلع الفجر الثاني أو لم يطلع وان تصلى مع صلاة الليل فهو افضل انتهى (وعن الكاتب) انه قال لا أسحب صلاة الركعتين قبل سدس الليل من آخره (قوله) قدس الله تعالى روحه (الى طلوع الحرة المشرقية) اجاءا في ظاهر (الفنية والسرير) أو صريحهما وهو المشهور كما في (جامع المقاصد وروض الجنان والمدارك وشرح رسالة صاحب العالم وكشف الغام) ومذهب الاكثر كما في (الفاتح) ومذهب كثير كما في (الذكرى وارشاد الجعفرية) وعن (الكاتب) انه قال وقت صلاة الليل والوتر والركعتين من حين اتصاف الليل الى طلوع الفجر على الترتيب وظاهره انتهاء الوقت بطلوع الفجر الثاني وهو ظاهر (التهذيب والاستبصار) حيث حل الاخبار بفعلها بعد الفجر تارة على الفجر الاول وأخرى على أول ما يبدو للفجر استطارا لتئين الوقت يقينا وكرة على التيقه ولا ياباها نصر يحما بالفعل قبل الفجر لان مراده تيقه السائل في فعلها بعده (وفي الفاتح) قيل بامتدادها بامتداد وقت الفريضة ولم أجد من صرح بذلك نعم قال الشهيد في (الذكرى) انه يظهر من رواية سليمان بن خالد امتدادها وليس بمبدئ قال وقد تقدم (تؤيد ذلك) برواية فضل النبي صلى الله عليه وآله اياها قبل النداء في قضاء الفداة فالاداء أولى والامر بتأخيرها عن الإقامة أو عن الاسفار جاز كونه لمجرد الفضيلة لا توقفا انتهى (وفي كشف الغام) لاجبة لهذه الاولوية واستظهاره من خبر سليمان على لفظ تركها ظاهر مع احتمال تأخيرها عن وقت فضاها وأما على خط الشيخ فالظاهر هو التقديم على الفجر الثاني وخبر سليمان هذا سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الركعتين قبل الفجر قال تركهما حين تترك النداء وفي خط الشيخ تركهما حين تترك النداء (بيان) الظاهر من إطلاق الفجر الفجر الثاني (و بدل) على المشهور قول أبي الحسن عليه السلام في صحيح علي بن يقطين يؤخرهما اذا ظهرت الحرة وغيره من الاخبار (وعلى قول الكاتب) قول الرضا عليه السلام في صحيح البرزطي احشوها صلاة الليل وصلها قبل الفجر ونحوه من الاخبار فهي محمولة على الفضل (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويجوز تقديمها بعد صلاة الليل فتباد استحبابا) الحكم الاول أعني تقديمها على الفجر الاول تقدم الكلام فيه (وأما الثاني) أعني اعادتها بعده فقد نص عليه في (الشرائع والبيان والدروس) ولم يزد في (التذكرة) ان نسه الى الرواية قال وروى استحباب اعادتها بعد الفجر لو صلاهما قبله (وفي المدارك) هذا الحكم ذكره الشيخ وجمع من الاصحاب انتهى ولم أجد ذلك في احضرتي من كتب الشيخ ولا وجدت

وتقتضى فوائت الفرائض في كل وقت ما لم يتضيق الحاضرة والنوازل ما لم تدخل الفريضة (متن)

أحدا نقله عنه (وعن المحرر تخصيص الاعادة بما اذا نام بعدها) كما هو ظاهر المنبر لانه بعد ان ذكر خبر زرارة قال وهو محمول على الاستحباب (بيان) استدلو على ذلك (بقول الباقر عليه السلام) في خبر زرارة اني لاصلي صلوة الليل وأفرغ من صلاتي وأصلي الركعتين فأنام ما شاء الله قبل أن يطلع الفجر فان استيقضت عند الفجر أعدتهما (وقول الصادق عليه السلام) لحاد بن عثمان في الصحيح ربما صليتما وعلى ليل فان قت ولم يطلع الفجر أعدتهما (ولا يخفى) ان هاتين الروايتين خصوصا الاولى انما تدلان على استحباب الاعادة لمن صلى هاتين الركعتين وعليه قطعة من الليل اذا نام بعدها ولا يتم الاستدلال بهما على الاستحباب مطلقا الا أن يقال ان تقديمها رخصة لغرف الفوات فاذا تمكن من الاتيان بهما في وقتها أتى بهما كن قدم غسل الجمعة يوم الخميس وتعمل على ذلك أخبار الحشو لكنه خلاف ما عليه الاكثر كما مر (ثم انه) قد استفاد منها عدم كراهية النوم بعد صلوة الليل وقد قطع جماعة بالكراهة (كالشيخ والمحقق) ثم ان ظاهرهما أيضا الاعادة وان ضلنا بعد الفجر الاول لانه من الليل وهو خلاف ما في (الشرايع والكتاب والبيان والدروس) الا أن يحمل الفجر في الروايتين على الفجر الاول وعليه لا تنطبق الروايتان على ظاهر هذه الفتاوى فليحفظ ذلك (قوله) قدس الله تعالى روحه (وتقتضى فوائت الفرائض في كل وقت) باجماع أهل العلم كما في (المنبر) وبالإجماع كما في (الخلاف والفنية والتحرير والمتن) وغيرها وفي المدارك انه لا خلاف فيه بين العلماء ويفهم منهم ان ذلك من دون كراهة (بل في كنف الثام) الاجماع عليه (وحرهما أبو حنيفة) وأصحابه عند طلوع الشمس وعند غروبها (قوله) ما لم يتضيق وقت الحاضرة (فلا يجوز القضاء اتفاقا كما في (التذكرة وجامع المقاصد وكشف الثام) وقد تقدم فيما استطرده في آخر بحث التيمم من الكلام في المضائق والمواساة له نفع في المقام وفي احدى الروايتين عن (احمد) انه يجب عليه الفاتحة وان خرج وقت الحاضرة وبه قال عطاء والزهرى والبيهق وما لك (قوله) قدس الله تعالى روحه (وتقتضى النوازل في كل وقت ما لم تدخل فريضة) عند عدائنا كما في (المنبر) وهو مذهب الشيخين واتباعها كما في (المدارك) وهو خيرة (المنقنة والنهاية والمبسوط والوسيلة والسرائر وكتب المحقق واكثر كتب المصنف) وهو المنقول عن (الاقتصاد والجل) للشيخ وظاهرهم عدم الانقضاء ونص في (المنبر) على عدم جواز التنفل قبل المغرب والمشهور بين المتأخرين كما في (الذكرى وجامع المقاصد وروض الجنان) عدم انعقاد النافلة اذا دخل وقت فريضة (وفي حاشية المدارك) ان الشهرة بالمنع عظيمة وفي (الذكرى والدروس وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وحاشية الفاضل الميمني والمسالك وجمع الفائدة والبرهان والمفاتيح والكفاية) انعقادها لكن في بعضها على كراهة واحتمل في المدارك (وفي الدروس) ان الاشهر انعقاد النافلة ونسبه في (الروض) الى الشيد وجماعة ولم يرجح فيه شيئا وقد يظهر ذلك مما قل عن (المذهب) حيث قال فينبغي أن يصلي الفريضة ثم يقضي النافلة بعد ذلك اذا أراد (وساى) في كراهية النوازل المبتدأة بعد العصر والصبح عن التذكرة في العلم بالخلاف من عدم كراهية التنفل قبل العصر والصبح لمن لم يصلها وهو تطوع في وقت فريضة وقد يفهم ذلك من اجماع الخلاف هناك وشبهة

المتنحية القرية من الاجماع فليحظ ذلك البحث في المقام (وفي الدرر) جواز التغل لمن عليه قضاء فريضة لاشتهار انه صلى الله عليه وآله قضى الفجر قبل قضاء الصبح وبه صرح المولي (الاردبيل والحراساني) وهو المنقول عن (الكاتب) وقال (الصدوق) يجوز تقديم قضاء الفجر على قضاء الغداة استناداً الى صحيح ابن سنان وخبر أبي بصير الصريحيين بذلك وحملنا الشيخ في (التذيب) على منتظر الجماعة وهو يعطى المنع من التغل لمن عليه قضاء فريضة كما صرح بذلك في (التذكرة والمتنحية ونهاية الاحكام) وفي (حواشي الشهيد في بحث القضاء) قال سأله هل هنا خلاف أي في عدم جواز النافلة لمن عليه فريضة فقال لا لعموم لا صلوة لمن عليه صلوة انتهى والظاهر ان السائل فخر الحقيقتين لأنه وقد صرح جماعة كثيرون في بحث القضاء بأن من تلبس بنافلة ثم ذكر ان عليه فريضة أبطلها واستأنف ويظهر من الكتاب في المقام دعوى الاجماع على ذلك (بيان) المستفاد من الاخبار المنع عن مطلق النافلة الراتبة وغيرها بل بعضها صريح في الراتبة كما ذهب الى ذلك جماعة من متأخري المتأخرين وان خالف آخرون (كالكركي والميسي والشهد الثاني) وعلى الاول فالمراد من وقت الفريضة التي لا تراحمها فيه النافلة الراتبة ما عدا وقت النافلة من القراع ونحوه وأخبار المنع (صحيح زراره) الصريح بذلك وبأنه لا يجوز التطوع بالصوم لمن عليه من شهر رمضان (وخبره) أيضاً (وخبر) محمد (وخبر) ادبهم الحر وظاهر ما عدا الاول كناية الكتاب عبارات أكثر الاصحاب المنع من التقديم في وقت الحاضرة وأما الاول ففيه عليه فريضة أو في وقت فريضة وذلك بخلاف الاخبار الآخرة فان ظاهرها كظاهر عبارات الأكثر وقت الحاضرة (ويدل على المنع) في الراتبة صحيحاً زراره حيث سأل في أحدهما أبا جعفر عليه السلام عن ركعتي الفجر فقال قبل الفجر لو كان عليك من شهر رمضان أكنت تطوع اذا دخل عليك وقت الفريضة فأبداً بالفريضة وقال في الصحيح الآخر أبو جعفر عليه السلام حيث سأله أبصلي نافلة وعليه فريضة أو في وقت فريضة لا انه لا تصلي نافلة في وقت فريضة الحديث هذا (ودليل الجواز) بسد الاصل والأولية كأن يقال اذا أجاز تأخيرها من دون صلوة فيها أولى (حسن محمد) وموثق سماعه وخبر عمار مما مر من صحيح ابن سنان وخبر أبي بصير الواردين في تقديم قضاء الفجر وقد سمعت ما في (الدرر) من اشتداد ذلك وسمعت ما حكيته عن صريح (التذكرة) من نفي الخلاف في عدم الكراهية وما استظهرناه من اجماع (الخلاف) وشهرة (المنتهى) التي هي في معنى الاجماع (وفي صحيح عمر بن يزيد) انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الراوية التي يروون انه لا ينبغي أن يتطوع في وقت فريضة ما هذا الوقت قال اذا أخذ المقيم في الإقامة وظاهره عدم المنع في غير الوقت الذي شرع فيه المقيم بالإقامة (وقد يستأنس) للجواز بصحيح ابن مسكان ومومن الطاق الذي يقول فيه اذا دخل المسافر مع أقوام حاضرين فان كانت العصر فليجمل الركعتين الاوليين نافلة والاخرين فريضة (فيقال) ان هذه النافلة اما قضاء أو ابتداء واذا جاز ابتداء النافلة وقت الفريضة فقضائها أولى الا أن نقول أن ذلك لا إدراك فضل الجماعة مع التجنب عن التغل بعد العصر لكرهاته وعلى كل حال قد قويت أخبار الجواز على المقاومة فيجوز بالحل على الفضل وجمع بينهما في المدارك بحمل أخبار المنع على ما اذا كان المقيم شرع في الإقامة استناداً الى صحيح عمر بن يزيد المتقدم وانه جمع لم يقل به أحد فم يمكن أن يجمع بالرواية المذكورة بما ذكرنا في توجيهها انتهى المطلب الاول ويلي الثاني في الاحكام

﴿المطلب الثاني﴾ في الأحكام تختص الظهر من أول الزوال بقدر آدائها ثم تشترك مع العصر (مقن)

﴿المطلب الثاني في الأحكام﴾

﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿تختص الظهر من أول الزوال بقدر آدائها﴾ اختصاص الاول بالظهر قل عليه الاجماع في (النية والسرير وظاهر المنتهى والختاف والمداك) حيث نسب الى علمائنا في الاول واليهم ماعدا الصدوق في الثاني وقال في الثالث ان المعروف من مذهب الاصحاب وهو المشهور كما في (التذكرة وغاية المرام وجامع المقاصد وقوائد الشرائع وارشاد الجعفرية والروض) وقال نجيب الدين نقل الاجماع عليه جماعة ونسب (المصنف والشهيد والكركي) ونهوا الى الصدوق أو ظاهره اشترك الوقت من الزوال بين الفرضين بل في (الذكرى وجامع المقاصد) الى الصدوق وهو مذهب (ريعة) من العامة ونقله المرتضى عن الاصحاب في (التأسيه) حيث (قال) يختص أصحابنا بأنهم يقولون اذا زالت الشمس قد دخل وقت الظهر والمصرح ألا ان الظهر قبل العصر (ثم قال) ونحقق ذلك انه اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر بمقدار ما يؤدي أربع ركعات فاذا خرج هذا المقدار اشترك الوقتان ومعنى ذلك انه يصبح ان يؤدي في هذا الوقت المشترك الظهر والعصر بطوله والظهر مقدمة ثم اذا بقي للرب مقدار أربع ركعات خرج وقت الظهر وخلص العصر (قال في المختلف) وعلى هذا التفسير الذي ذكره السيد يزول الخلاف ﴿بيان﴾ وردت عدة أخبار صحاح وغيرها اذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر والعصر (وقد أنكر المجلي) في السير صفة هذا اللفظ وزعم أن الحذاق يتكرونها حيث أن الظهر تختص بقدر أربع ركعات فلا يشترك الوقتان الا بعد قدر ايقاع الظهر فشنع عليه (المحقق والمصنف) قال (في المتبر) كأنه ما درى أنه نص من (الأئمة) عليهم السلام أو درى وأقدم وقد رواه (زراره وعبيد الصباح بن سياه ومالك الجهمي ويونس) عن العهد الصالح عن أبي عبد الله عليه السلام ومع تحقيق كلامهم يجب الاعتناء بالتأويل لا الاقدام بالظن على أن فضلا أصحاب رؤوا وأفتوا به . افترى لم يكن فيهم من يساوي هذا الظاهر في الحذاق (ويمكن) أن يتأول ذلك بوجوده (أحدها) أن الحديث تضمن الا أن هذه قبل هذه وذلك يدل على أن المراد بالاشترائك ما بعد وقت الاختصاص (الثاني) أنه لا يمكن للظهر وقت مقدر بل أي وقت فرضت وقوعها فيه أمكن وقوعها فيها هو أقل منه حتى لو كانت الظهر نسيحة كصلاة شدة الخوف كانت العصر بعدها لأنه لو ظن الزوال فسلى ثم دخل الوقت قبل إكمالها بلحظة أمكن وقوع العصر في أول الوقت الا ذلك القدر فقلة الوقت وعدم ضبطه كان التعبير عنه بما ذكر في الرواية ألخص المبارات وأحسنها (الثالث) أن هذا الاطلاق تقيد في رواية داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا زالت الشمس ودخل وقت الظهر فاذا مضى قدر أربع ركعات دخل وقت الظهر والعصر وأخبار الأئمة عليهم السلام وان تعددت في حكم الخبر الواحد انتهى (قال في الذكرى) بعد قل التأويل الثاني وأنه يطابق مدلول الآية الكريمة في قوله تعالى أقم الصلاة (قلت) المراد من الخبر دخول الثماني ركعات بمنون التوزيع كدخول أربع ركعات الظهر فان محل العصر بالنسبة الى الظهر كالركعة الثانية لظهر بالنسبة الى الركعة الاولى والثالثة بالنسبة الى الثانية والرابعة بالنسبة الى الثالثة وأيضا وقت التشهد والتسليم لم يدخل حين دخول

الى أن يبقى للغروب مقدار آدائها فيختص بالمصر ويختص المغرب من أول الغروب بقدر ثلاث ثم تشارك مع المساء الى أن يبقى للاتصاف قدر آدائها فيختص بها وأول الوقت أفضل (متن)

وقت تسكيرة الاحرام والقراءة فيرجع الى أن المراد دخول المجموع من حيث هو مجموع ودخول المجموع لا يستلزم دخول الجميع وهذا اطلاق حقيقي لا مجاز فيه (وأما كون الأول للظهر بقدر آدائها) فعليه الاجماع كما في (الفنية) وهو المعروف من مذهب الاصحاب كما في (المدارك) والمشهور كما في (جامع المقاصد وفوائد الشرايع) وارشاد الجعفرية وروض الجنان (واطلاق الآداء يشمل المقصورة والثامة كما هو ظاهر الأكرار كما في (كشف الثام) وقد نص على ذلك في (المعتبر) والمتنعي والتذكرة) بل سمعت ما في (المعتبر والذكرى) من انتباه القصر الى تسبيحة وفي (الجعفرية) وشرحها وفوائد الشرايع وحاشية الارشاد وحاشية الفاضل الميسي وروض المسالك والروضة (بمقدار آدائها تامة أو مقصورة مستجمة الشرايط فان اقتضى تحصيل الماء أو السر أو نحوها زمانا طويلا اختصت الظاهر بالكل بل قد يظهر منهم الاختصاص وان كان ذلك الزمان أكثر ما بين الزوال والغروب ونسب هذا القول في (كشف الثام) الى القليل ثم قال وفيه نظر وفي (المبسوط) والخلاف والجلل والناصرية والتبصرة والارشاد والتحرير وغاية المرام (يختص بقدر آداء أربع ركعات وفي (السرير) في موضع الاجماع عليه وهو ظاهر (الناصرية) كما سمعت لكنه في السرير في موضع آخر عبر بمقدار آدائها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الى أن يبقى للغروب مقدار آدائها ﴾ اجماعا كما في (الفنية) وظاهر (المدارك) وهو المشهور كما في (فوائد الشرايع) وارشاد الجعفرية واللروض وكشف الثام (وفي (السرير) الى أن يبقى للمغرب مقدار أربع ثم ادعى الاجماع لكنه في مواضع أخرى عبر كالكتاب وفي (اللمعة والافية) يمتد وقت الظهريين الى الغروب كما في خبر عبد بن زرارة واعتذر عنه في (الروضة والمقاصد المليّة) بأن المراد امتداد وقت المجموع من حيث هو مجموع وفي (كشف الثام) وقيل الى أن يبقى للمغرب قدر آداء الصلوتين فيختص نصفه بالظهر (قال) ويؤيده ترتبها في أصل الشرع (قلت) قال الشهيد في قواعد في الفائدة السائدة في أنه يجب الجزم بمشخصات النية أن للظهر اختصاصا من آخر الوقت بمقدار آدائها اذا لم يبق بعده الا مقدار العصر فلعله أشار في كشف الثام بقوله قيل الى هذا ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فيختص بالمصر ﴾ هذا قد علم حاله مما سلف ويدل على ذلك بعد ما ذكر من الاجماع خبر عبد الله بن مسكان عن الحلبي المصنف وخبر ابن فرقد المرسل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويختص المغرب من أول الغروب بقدر ثلث ثم تشارك مع المساء الى أن يبقى للاتصاف قدر آدائها ﴾ قل على هذا الحكم بأطرافه الاجماع في (الفنية) وكذا في (السرير) لكن فيها الى أن يبقى للاتصاف قدر أربع وقد سمعت ما في (المختلف) من أنه كمل قال باشتراك الوقت بعد الزوال بمقدار آداء الظهر بينها وبين العصر الى قبيل النوبة بمقدار آداء العصر قال باشتراك الوقت بين المغرب والمساء بعد مضي وقت المغرب الى قبل اتصاف الليل بمقدار المساء والقول بالفرقة خرق للاجماع وقد بينا فيها مضي من فرق بين الأمرين هذا (وفي الخلاف) وفي أصحابنا من قال اذا غابت الشمس قد دخل وقت الصلوتين وعن صريح باشتراك الوقت بين المغرب والمساء بعد مضي ما يختص به المغرب

الا المغرب والعشاء للمفيض من عرفات فان تأخيرها الى الزدقة أفضل ولو رجع الليل والعشاء يستحب تأخيرها الى ذهاب الشفق والمنتفل يؤخر بقدر نافلة الظهر والمستحاضة تؤخر الظهر والمغرب للجمع (متن)

من أول الترويب (السبد) في الجمل (والطوسي) في الوسيلة (والمحقق والمصنف والشهيدان) وغيرهم وهو المنقول عن (جمل الشيخ ومهذب القاضي وجامع ابن سميذ) وقد مر بيان المذاهب في انتهاء وقت العشاء فيكون الامتداد والاشتراك على حسب المذاهب في الانتهاء. ومرت الكلام في انتهاء وقت المغرب وإتدائه وتبينها وقول (المصنف) قدر ادائها يشمل المقصورة والثامة كما في (جمل السيد والفنية والسرير) في موضع (وكتب المحقق وغيرها) وفي موضع آخر من السرير مقدار أربع وسباني للمصنف احتمال بقاء الاشتراك فيمن أدرك قبل انقضاء الليل مقدار أربع واحتمل ذلك أيضاً في (التذكرة ونهاية الأحكام) ونظام الكلام يأتي ان شاء الله تعالى (قوله) قدس الله تعالى روحه (وأول الوقت افضل) اجماعاً كما في (الخلاف والذكرى) وظاهر (الناصرية) حيث نسبته الى الاصحاب (وكشف الحق) حيث نسبته الى الامامية مع استثناء المنتفل وفي (جامع المقاصد والروض) أن الأخبار به لا تحصى وفي (كشف الثام) أنها مستفيضة أو متواترة وفي بعضها التحي عن التأخير وان قوله تعالى فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون في التأخير عن الاول لا لعذر (قوله) قدس الله تعالى روحه (الا المغرب والعشاء للمفيض من عرفات) تقدم الكلام في ذلك ويأتي أيضاً ان شاء الله تعالى في كتاب الحج (قوله) والا العشاء فانه يستحب تأخيرها الى ذهاب الشفق (كما صرح جمهور علمائنا المتأخرين بل كاد يكون اجماعاً منهم بل قيل بوجوده كما مر وما روي عن العمري عن صاحب الزمان عليه الصلوة والسلام ملعون ملعون من أخر العشاء الى أن تشتبك النجوم يمكن حله على ارادة المغرب (قوله) قدس الله تعالى روحه (والمنتفل يؤخر الظهر والمستحاضة تؤخر الظهر والمغرب للجمع) لم يرد حصر الاستثناء فيما ذكره فقد استثنى في (النفلية) خمسة عشر موضعاً وزاد على ذلك الشهيد الثاني في شرحها كما يظهر من الروضة وفي (شرح الارتداد) ذكر أربعة عشر ونحوه ما في (التقيح والمهذب والموجز وكشف الالتباس) وغيرها (وعد) منها المحقق الثاني والفاضل المقداد تأخير العصر الى الثلاثين وقد تقدم الخلاف في ذلك (وعد) جماعة منها التأخير لشدة الحر وقبده بعض بما اذا كانت البلاد حارة وصليت في المسجد جماعة وظاهر (الوسيلة) أن التأخير لها رخصة حيث قال وجاز الابرار بالظهر قليلا في بلد شديد الحر لمن أراد أن يصلي جماعة وقال في (الخلاف) اذا كان الحر شديداً جاز تأخيرها قليلا رخصة واستحسنه (صاحب المدارك) واحتله (واحتل ذلك خل) في (نهاية الأحكام) فلي ذلك لو احتل الحر وصلى في أول الوقت كان أفضل وعد بعضهم تأخير الظهر يوم النجم للاستظهار (وفي المنتهى) لو قيل باستحباب تأخير الظهر والمغرب في النجم كان وجهاً واحتمل بعض الوجوب في هذا كما يأتي ان شاء الله تعالى وفي (كشف الثام) بعد أن قل استثناء تأخيرهم ذوا عذار لرجاء زوالها ومن عليه القضاء ولشدة الحر والنجم قال وزيدت مواضع يمكن ارجاعها الى المذكورات (قوله)

ويحرم تأخير الفريضة عن وقتها وتقديمها عليه قطب علماً أو جاهلاً أو ناسياً (متن)

قدس الله تعالى روحه ﴿ ويحرم تأخير الفريضة عن وقتها وتقديمها عليه ﴾ الحكم الأول اجماعي كما في (جامع المقاصد وروض الجنان) لكنها تجزئ إذا لم يمتد بها الأداء فان قصده بها وهو يعلم الخروج بطلت (وأما الحكم الثاني) قد قدم أن عفي (المتبر والمتهم) عليه اجماع أهل العلم كافة والمخالف انما هو ابن عباس والحسن والشعبي ورواية الحلبي مؤولة كما مر والمراد بالوقت وقت الاجزاء والتعبد بالفريضة لتخرج النافذة فانه يميز تقديمها على بعض الاقوال في بعض الوجوه (قوله) قدس الله تعالى روحه ﴿ قطب علماً أو جاهلاً أو ناسياً ﴾ الكلام يقع في مقامات (الأول) في العالم العائد إذا قدمها على وقتها في (المذهب البارع) الاجماع على انها تبطل اذا قدمها على الوقت ولو بالتحريم خاصة وكذا في (التذكرة) الاجماع على أنه لا فرق في البطلان بين تقديمه الكل أو البعض وفي (المختلف) نفي الخلاف عن ذلك وعارة (النهاية) قد توم الصحة اذا صادف شيئاً من الوقت كما توم ذلك عبارة (المذهب) على ما قل عنه (قال في النهاية) من صلى الفرض قبل الوقت عامداً أو ناسياً ثم علم بعد ذلك وجب عليه إعادة الصلوة فان كان في الصلوة لم يفرغ منها بعد ثم دخل وقتها فقد أجزأت عنه انتهى وقد تأول كلامه المصنف عفي (المختلف) بأن مقصوده من التفصيل الناسي وحله جماعة على أن المراد بالعامد الظان لانه عامد أيضاً (المقام الثاني) في الجاهل عفي (التذكرة) الاجماع على بطلان صلوته اذا قدمها أو بعضها وفي (المختلف عن السيد) أنه مذهب محصلي اصحابنا ومحققهم وفي (المذهب البارع وروض الجنان) انه مذهب الاكثر صرح (المحقق والمصنف) وغيرهم وعن (التي) في الكافي النص على صحة صلوته وفي (الهروس) يشكل ان كان جاهل الحكم اذا لا قرب الاعادة الا ان يجمل للرعاة ويصادف الوقت بأسره (وقال في التذكرة) ويمكن تفسيره بجاهل دخول الوقت فيصلي لأمانة على دخوله اولاً لأمانة بل لتجوز الدخول وبجاهل اعتبار الوقت في الصلوة وبجاهل حكم الصلوة قبل الوقت فان اريد الاول فهو معنى الظان وان اريد باقي التفسيرات فالاجود البطلان لعدم الدخول الشرعي في الصلوة وتوجه الخطاب على المكلف بالعلم بالتكليف فلا يكون جهله عذراً والا لا رقت المزاخنة على الجاهل انتهى (وفي كشف القام) ولو صادف الوقت جميع صلوته قالوجه الاجزاء الا لمن دخل فيها بمجرد التجوز مسح علمه بوجوب تحصيل العلم به أو الظن فانه دخول غير مشروع وهو غير (مجمع البرهان والمدارك) وهذا منهم بناء على ان عبادة الجاهل المطابقة لواقع صحيحة وان لم يكن عالماً بالحكم وقد أطل الاستاذ أيد الله تعالى في الفوائد الحارثية في بيان فساد هذا القول واقام على ذلك الأدلة الواضحة والبراهين القاطعة (المقام الثالث) الناسي عفي (التذكرة) الاجماع على بطلان صلوة السامى اذا قدمها أو بعضها وعن (السيد) انه مذهب المحققين والمحصين من أصحابنا (وفي الروض) انه اشهر وفي (البسيط والشرائع والتذكرة والتحرير والتلخيص ونهاية الاحكام والمختلف والارشاد والفكرى وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وارشاد الجعفرية وروض الجنان والمدارك) وغيرها ان الاصح عدم الاجزاء وأن دخل الوقت وهو فيها (وفي المختلف) انه نص (الحسن) وظاهر (الكاتب) وفي (البيان) انها تصح (تجزئ) وهو ظاهر (النهاية والمذهب) على ما قل عنه ونص (الكافي)

فان ظن الدخول ولا طريق له الى العلم صلى فان صلى وظهر الكذب استأنف (متن)

فيما قل (وفي الدروس) أناسي كالسائد الا ان يصادف الوقت انتهى ولله يريد الوقت بأسره فإذا وقتت بينهما فيه ابرزت كما هو خيرة (مجمع البرهان والمدارك وكشف اللثام) خلافا (قد ذكرى وجامع المقاصد وحاشية الارشاد (وهذا) (١) وان اتفقت بينهما خارج الوقت لا ينجزى بلا خلاف كما في جامع المقاصد (وفيها) المراد بالناسي ناسي مراعاة الوقت وأطلقه في (قد ذكرى) على من جرت منه الصلوة حال عدم حضور الوقت بالبال (قال في جامع) المقاصد ان كان مراده به غير المعنى الاول ففى اطلاق الناسي عليه شيء انتهى (وفي كشف اللثام) الناسي لمراعاة الوقت أو لظهور مثالا وخصاص الوقت بها (قوله) قدس الله تعالى روحه (فان ظن الدخول ولا طريق له الى العلم صلى) ولم يجب عليه التأخير حتى يحصل العلم ذكر ذلك جماعة من الاصحاب من دون قل خلاف وفي الكفاية وحاشية المدارك انه المشهور بين الاصحاب وفي الحاشية أيضا نقل دعوى الاجماع (وفي الكفاية) نقل اختلاف عن (السبد والكتاب) وغيرهما (وفي المدارك) انه اشهر القولين في المسئلة بل قيل انه اجماع ونسب الخلاف فيه وفي (المفاتيح) الى ابي علي (الكتاب) حيث قال وليس لشاك يوم الغيم ولا غيره ان يصلي الا عند يقينه بالوقت وصلوته مع اليقين في اخر الوقت خير من صلوته مع الشك في اوله (وقواه في المدارك) بعد ان تردد فيه كصاحب الكفاية (وفيها) في كتاب الصوم عن بعض الاصحاب انه قال لا خلاف بين علمائنا ظاهرا في جواز الافطار عند ظن الغروب اذا لم يكن للظان طريق الى العلم (قال في الكفاية) وما ذكره من نفي اختلاف غير واضح فان اكثر عبادتهم خالية عن التصريح بذلك (وفي التذكرة) الاحوط للصائم الامساك عن الافطار حتى يتيقن الغروب ولو اجتهد وغلب على ظنه دخول الليل فلا يقرب جواز الاكل (قال في الكفاية) ظاهرا لذكره وجود الخلاف (وفي حاشية المدارك) لا قائل بالفصل بين الصوم والصلوة وابن الجنييد لم يفرق قطعا (بيان) يدل على المشهور (صحيحة زراره) قال قال ابو جعفر عليه السلام وقت المغرب اذا غاب القرص فان رايته بعد ذلك وقد صليت اعدت الصلوة ومضى صومك وتكف عن الطعام ان كنت اصبت منه شيئا (ورد) الاستدلال بها في (المدارك) بقصور الدلالة لاحتمال أن يراد بمضي الصوم فساد أو يفرق بين الصلوة والصوم مع عدم انكشاف فساد الظن (ونحن نقول) لاختلاف في أن الظاهر من مضي الصوم صحته وقبوله ويؤيده (قوله) تكف عن الطعام وعدم الزامه بقضا أو كفارة مع ان النهار مستصحب والمستفاد من (قوله عليه السلام) فان رايته بعد ذلك انه اذا لم يره لم يكن عليه بمجرد عدم الرؤية لا يجعل ظنه يقينا وحصل الرواية على خصوص حصول الجزم الا أنه تخلف جيب مع انه أيضا خلاف رأي ابن الجنييد (ويدل عليه) أيضا موقوف ابن بكير ورواية اسماعيل ابن جابر والاخبار الواردة في جواز التحويل على المؤذنين وعلى ديوك العراق (٢) وقد عمل بهذه بعضهم كما يأتي (ويدل عليه) أيضا رواية اسماعيل ورواية أبي الصباح الكناني وغيرها مضافة الى الاصل والمخرج (قوله) قدس الله تعالى روحه (فان صلى وظهر الكذب استأنف) ان وقت الصلوة يتأما قبل الوقت اجماعا كما في (المهذب البارع

(١) كذا في نسخة الاصل ولعل في العبارة سقطا واصلها وهذا الكتاب (محسن)

(٢) ظهير القراء وخبر الحسين ابن المختار (منه ق ، ر ه)

ولودخل الوقت ولما يفرغ اجزأ ولا يجوز التحويل في الوقت على الظن مع امكان العلم (متن)

والروضة وكشف القاتم (وفي المدارك باجماع العلماء وفي (مجمع البرهان) لاختلاف فيه (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولودخل الوقت ولا يفرغ اجزأ) هذا هو الاظهر في المذهب وبه تنطق الاخبار المتواترة كما في (السرير) والظاهر بين الاصحاب كما في (كشف الرموز) والمشهور كما في (التفتيح وجامع المقاصد ومختصر التلخيص والمساك) ومذهب الاكثر كما في (غاية المرام والمفاتيح وكشف القاتم) ونسبه الاستاذ في تعليقه على كتاب الرجال الى الاصحاب حيث قال وعمل الاصحاب على خير اسماعيل في باب دخول الوقت في اثناء الصلوة والمخالف انما هو (أبو علي) فيما قل عنه (والسيد في رسياته والمصنف في المختلف) وأبو العباس في الموجز والصيرفي في كشفه وصاحب مجمع البرهان والمدرك والمفاتيح (وقوا في (كشف الرموز والتفتيح) وهو مذهب جمهور العامة (وفي الرسيات) انه الذي يفتي به المحققون والمحصلون من اصحابنا (وفي آخر عبارة المختلف) اسماعيل ابن رباح لا يضرني حاله فان كان ثقة نعين العمل بغيره والا فلا (قلت) الرواية رواها المحدثون الثلاثة بطرق صحيحة الى ابن أبي عمير الذي لا يروي الا عن ثقة كما صرح به الشيخ في عدة مع ان جماعة من المتأخرين يقولون اذا صح الخبر الى ابن أبي عمير فقد صح الى المصوم ثم ان الشهرة بنحير ما هناك من ضعف (وفي المتبر) قول الشيخ اوجه بتقدير تسليم الرواية وما ذكره المرفعي أوضح بتقدير اطرأها وظاهر التردد كما هو ظاهر المذهب البارع وغاية المرام والكفاية) ويتحقق الدخول ولو بالتسليم كما في (التحرير والتفتيح وجامع المقاصد وارشاد الجفرية وظاهر الشرائع والنافع ولكن قال المحقق الثاني وجماعة هذا انما يتم على القول بوجوب التسليم (بيان) احتج للمشهور بعد خبر اسماعيل ابن رباح بالاهل الموحدة بصدق الامتثال لانه مأمور باتباع ظنه فيجزئي خرج ما اذا وقعت الصلوة كلها خارج الوقت بالاجماع والنص وبقي الباقي مع أصل البراءة من وجوب الاعادة (واحتج السيد) بعد ما يظهر من دعوى الاجماع في الرسيات (بوجوب) بمحصل يقين الخروج (و بعدم) الامتثال للامر بايقاها في الوقت (وبمضموم) من صلى في غير وقت فلا صلوة له (وباتمهي) عنها قبل الوقت فتفسد (والجواب) عن الاول انه يحصل اليقين بالبراءة فيما يراه المكلف وقتا خرج منه ما اذا وقت بتمامها خارجة وتجدد شغل القدم بعد الوقت ممنوع ويمثل ذلك بحجاب عن الثاني والرابع وعن الثالث بانه ليس في غير وقتها عند المكلف (وربما) استدلل عليه أيضا بتبديد الوقت للاضال فاتها قد يكون اذا حصرت وقت كلها قبل الوقت فيخرج الوقت عن كونه مضروباً لها (وفيه) ان ذلك ممنوع بشهادة الصحة اذا أدرك في الاخر ركعة (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولا يجوز التحويل على الظن مع امكان العلم) اجماعاً كما في (مجمع البرهان والمفاتيح وكشف القاتم) وفي (المدارك) انه مذهب الاصحاب لا نعلم فيه مخالفاً (بيان) استدلل عليه في (التذكرة والتمهي) بان العلم يؤمن الخطاء والظن لا يؤمن ورك ما يؤمن منه الخطاء قبيح عقلاً (قال في المدارك) هذا ضعيف جداً اذا العقل لا يقضي بقبح التحويل على الظن هنا بل لا ياباه لوقام عليه دليل والاجود الاستدلال عليه باتقاء ما يدل على ثبوت التكليف مع الظن للمتمكن من العلم انتهى (قلت) أما ما استجوده من الاستدلال فقد قال الاستاذ أيده الله تعالى ففهم منه معنى محصل وأما رده على المصنف في المتهم فليس في محله اذ لعل مراده ان المولى اذا طلب من عبده أمراً فالامتثال موقوف على الاتيان بذلك الامر على سبيل اليقين لان الامتثال

ولو ضاق الوقت الا عن الطهارة وركعة سبلي واجبا وكان مؤديا للجميع على رأي ولو اهل
حينئذ قضى (متن)

هو الاتيان بنفس ما طلب منه لا بما يظن أنه الذي طلبه منه الاعم صورة تميز العلم به فهو قرينة على
ان المطلوب منه هو مظهره فحيث يتأتى الاتيان بنفس المطلوب لو أتى بما هو ظنه يذمه العقلاء
ويعذونه غير مطيع ولا تأمل في ذلك حينئذ ولا سيما بعد ملاحظة الآيات والاخبار الناهية عن العمل
بغير العلم والناطقة بأنه لا يجوز التمويل عليه (لكن الشهيد) في قواعد احتمل في مواضع جواز التمويل
على الظن مع التمكن من العلم ذكر ذلك في الفائدة السادسة في انه يجب الجزم بمشخصات التية وقطع
(المحقق الثاني) بأنه لو شهد بالغروب عدلان ثم بان كذبهما فلا شيء على المفطر وان كان ممن لا يجوز
له التقليد لان شهادتهما حجة شرعية ثم استشكل بانتفاء ما يدل على جواز التمويل على اليينة على وجه
المعوم خصوصا في موضع يجب فيه تحصيل اليقين (قال في الكفاية) هو حسن الا ان في جل محل
البحث مما يجب فيه تحصيل اليقين تأملا للدلالة صحيحة زواره على الاكتفاء بالظن هنا هذا (وفي
المعتبر) اذا سمع الاذان من ثقة يعرف من الاستظهار قلده قوله عليه السلام المؤذن مؤتمن وواقته
على ذلك أبر العباسي (الموجز) وفي (التذكرة التمويل على المؤذن الثقة انما هو (للاعنى) وهو ظاهر
(التذكرة) و به قال جماعة من المتأخرين (قلت) يدل على مختار التذكرة والتذكرة صريح رواية
علي ابن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام لا يجزيه الاذان حتى يعلم انه طلع الفجر (ثم)
لوفرض افادة اذان الثقة العلم بدخول الوقت كما قد ينفي كثيرا في اذان الثقة الضابط الذي
يعلم منه الاستظهار في الوقت اذا لم يكن هناك مانع من العلم جاز التمويل عليه قطعا وقطع
معض (وقطعوا خ ل) بان الاعنى يقلد العدل الدرف وكذا العامي الذي لا يعرف الوقت
والمشروع من عرفانه بحبس أو غيره ذكر ذلك في (التذكرة والتذكرة) وغيرها وفي التذكرة لو صلى
المقلد (المكاف خ ل) بالتقليد في الوقت فانكشف الفساد فالأقرب انه كالفان قلحته أحكامه (قوله)
قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو ضاق الوقت الا عن الطهارة وركعة سبلي ونجبا ﴾ تقدم الكلام في المسئلة
في آخر بحث الحيض مستوفي وقتنا للاجتماع على هذا الحكم هناك من موضعين ونفي الخلاف من
أهل العلم من موضعين ونفي الخلاف منا من موضع وقتنا عليه الشهرة أيضا من موضعين وقتنا عن
جماعة كثيرين اعتبار سائر الشروط المفقودة وقتنا خلاف نهاية الاحكام وقتنا أقوال الاصحاب في
بيان المراد من الركعة والحاصل اننا هناك والحمد لله كما هو أهله استوفينا الكلام في أطراف المسئلة
﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وكان مؤديا للجميع على رأي ﴾ هذا أيضا تقدم الكلام فيه بما لا مزيد
عليه وقتنا فيه الاقوال والاجماع والشهرة وقتنا أقوال العامة أيضا وذكرنا ما يترتب على الخلاف
من الغايبة (ويؤيد) الاداء أمر الحايض بالصلوة اذا أدركت ركعة وقوله عليه السلام من أدرك
من الصلوة ركعة فقد أدرك الصلوة تامة وفي لفظ آخر من أدرك من الوقت ركعة فقد أدرك الوقت
(وهذا الخبر) رواه الشيخ في الخلاف وجماعة من الاصحاب (ووجه) الدلالة ان ادراك قضائها
لا يشترط بادراك ركعة منها فيكون ما يقع فيه باقي الصلوة الخارج وقتا اضطراريا (وفي كشف الغطاء)
الاولى أن لا ينوي أداء ولا قضاء بل ينوي صلوة ذلك اليوم أو الليل (قوله) ﴿ ولو اهل حينئذ قضى ﴾

ولو أدرك قبل الترويب مقدار أربع وجبت المصراحة ولو كان مقدار خمس ركعات والطمارة وجب الفرضان وهل الأربع للظهر أو للمصر فيه احتمال (متن)

هذا أيضا تقدم الكلام فيه مستوفي مع قل الاجاعات وهذا ما لم يطراً المانع في الوقت كالجنون والحیض ونحوهما كما نص على ذلك جماعة وهذا القضاء واجب للأخبار والاجماع حتى على القول بأنها لو ضلت حين ادراك الركعة قضاء أو مركبة (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو أدرك قبل الترويب مقدار أربع وجبت المصراحة) عندنا وهو مع وضوحه منصوص عن الصادقين عليه السلام كما في (كشف التمام) وهو المعروف من المذهب كما في (المدارك) لاستحالة التكليف بهما مما في وقت لا يسهما (وفي المدارك) ان قلنا بالاشتراك فاللزام هو الاولى لتقدمها والا فالثانية (وفي المتن) على قول بعض أصحابنا من اشتراك الوقيين يكون مدركا لصلوتين لو أدرك قبل الترويب أربعاً وهو قول الشافعي (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو كان مقدار خمس ركعات والطمارة وجب الفرضان) نفي عن ذلك الخلاف في (الخلاف) وفي (التذكرة) انه الأشهر وعليه المحقق والشهيدان والكركي والصيرفي والمتأخرون) وقد تقدم الكلام في ذلك مستوفي في آخر بحث الحیض ونقلنا هناك كلام من يظهر منه الخلاف (وينبغي) التنبيه على (فرع) وهو اذا شرع في الظهر ثم شك فيها بين الثلث والأربع فلو أتى بركعة الاحتياط لم يدرك الركعة للمصراحة فقد احتل احتمالات كثيرة وأصحها انه يحاط ولو فاتت المصرا لان الاصح ان الأربع للظهر وقد وجب عليه أن يأتي بجميع واجباتها بل لو قلنا ان الثلث من المصرا لكان الواجب ذلك لان الشأن فيه كالثان فيها اذا قرأ الحمد والسورة ثم شك في قراءتها قبل أن يركع وعلم انه لو رجع اليها لم يدرك ركعة المصرا تامة فانا لا نظن ان أحدا من علمائنا يقول بأنه يجب عليه قطع الظهر والشروع في المصرا ولا فرق بين القراءة والجزء المنسي قبل تجاوز محله وركعة الاحتياط اذ الكل من واجبات صلاة الظهر (قوله) قدس الله تعالى روحه (وهل الأربع للظهر أو للمصر فيه احتمال) القول بأن مقدار الأربع من الجنس للظهر يحتمل على القول بأن الجميع أداه في المسئلة المتقدمة فيكون مقدار ثلث وقتا اضطراريا للظهر كذا قال في كشف التمام) فلي هذا يكون هذا القول هو الجمع عليه والمشهور كما عرفت وبه قطع صاحب المدارك (قلت) ومقتضى الاستصحاب انه وقت للظهر (وأيضاً) لاشك في أنه لا يصح في الحال غير الظهر فيه فكيف يكون وقتا للمصرا الا أن يراد من الوقت ما يصح فيه الفصل في الجملة فيكون بهذا المعنى وقتا للظهر والمصرا معاً ولا مشاحة في الاصطلاح الا انه في الواقع الآن وقت للظهر كما لا ينبغي وفي (المختلف) والتذكرة ونهاية الاحكام والايضاح وجامع المقاصد) انها للمصرا وهو ظاهر (البيان بل) في (التذكرة) انه الظاهر عندنا وأحد وجهي الشافعية وهو يمتنع على القولين الآخرين (ووجهه) بأن مقدار الأربع وقت للمصرا مع عدم انطوائه فكذا مما لاستحالة صيرورة ما ليس بوقت وقتا وضعه ظاهر هذا (وفي التذكرة) ان هذين الوجهين غير مرضيين عندنا كما يأتي قل عبارتها برمتها (بيان) في العبارة ناسخ وذلك لان الأربع التي أحدها انطوائية لا يتصور كونها وقتا للمصرا لان الركعة الاولى للظهر قطعا ولا يستقيم أن يريد بها الثلث مع الركعة الاولى تامة ومنع الاجرة أخرى لان مقتضى هذا التركيب كون الأربع التي يأتي فيها الاحتمالان

وتظهر الفائدة في المغرب والمشاء وقرب الفرائض اليومية ادا موقضاء (متن)

واحدة الا أن يحمل على أن المراد الاربع من هذا المجموع فيكون المعنى حينئذ وهل الاربع للظهر
فلمصر واحدة أم بالعكس ولا بد في البارة من تقدير شيء وهو مقدار الاربع من الوقت اذ الاربع
للظهر قطعا وهو الذي نواه المصلي (قوله) قدس الله تعالى روحه (وتظهر الفائدة في المغرب والمشاء)
اذا أخرها الى ان لم يبق من الوقت الا مقدار أربع فمضى الاول يصليها دون الثاني كما ذكر ذلك
في (التذكرة ونهاية الاحكام والايضاح) والحق انه لا يترتب على احتمال كون الاربع للظهر أو
المصر في المسئلة شيء فان كون الاربع للظهر انما احتمل لبقاء مقدار ركعة من وقت الظهر والتلبس
بها فيه فاحتمل استنباعه مقدار ثلث من وقت العصر وهنا لم يدرك من وقت المغرب شيئا الا على احتمال
بقاء الاشتراك كما في (كنز القرائد والذكرى والبيان وحواشي الشهيد وجامع المقاصد وفوائد القواعد
والمدارك وكشف الغام) وقال في (الذكرى) وقد ذكر بعض العامة وجها بوجوب المغرب والمشاء
بادراك أربع مخرجا من أنه اذا أدرك من الظهرين خسا تكون الأربع التي وقعت فيها الظهر لها
لاستثاؤها بالسبق ووجوب تقديمها عند الجمع ولانه لو لم يدرك سوى ركعة لم يجب الظهر فلما أدرك
الاربع مع الركعة وجبت فدل على أن الاربع في مقابلة الظهر (وعارضوه) بأن الظهر هنا تابعة
للمصر في الوقت والازوم فاذا اتضح الحال ادراك الصلوتين وجب أن يكون التابع في مقابلة المتبوع والافل
في مقابلة التابع فتكون الاربع في مقابلة المصرو تبهم بعض الاصحاب في هذين الوجهين وهما عند التحقيق
غير مرضين عندنا لان المستقر في المذهب استيثار العصر بأربع للتميم من آخر الوقت ويلزمه أن
لا يخرج ذلك الوقت عن الوقتية باعتبار ما فاذا أدرك المكلف خسا فقد أدرك ركعة من آخر وقت
الظهر فأوجب الظهر واستتمت ثلاثا من وقت العصر (الى أن قال) حينئذ لا وجه لوجوب المغرب
بادراك أربع هذا مع النص عن أهل البيت عليهم السلام بانه لو بقي أربع من آخر وقت المشائين
اختصت المشاء به وهذا يصلح دليلا على اختصاص العصر بالاربع مع النص عليه أيضا انتهى
هذا (وبجاءة كشف الغام) يظهر منها خلاف الواقع لانه قال وتظهر الفائدة في المغرب والمشاء اذا
أخرها الى أن يبقى مقدار أربع فمضى الاول يصليها دون الثاني وهو نص مرسل ابن فرقد (وفيه
التذكرة) انه الظاهر عندنا والمنصوص عن الأئمة عليهم السلام انتهى (والموجود في التذكرة) بعد
قل احتمال ان الاربع للظهر أو للمصر (ما نصه) في نسختين الظاهر عندنا ان الاربع في مقابلة
المصر لورود النص عن الأئمة عليهم السلام (ونحوه ما في نهاية الاحكام) هذا وعلى القول بالاشتراك
يمتثل وجوبها مما كما أشرنا اليه ويمتثل لعدم بقاء الاشتراك بناء على انها ان صليتا صارت
المشاء قضاء أو مركبة أو ان بقيت اداء لحزمة التأخير (قوله) قدس الله تعالى روحه (وترتب
الفرائض اليومية أداء وقضاء) امر ترتيبها في الاداء فهو خوى العلماء كما في (المتبر وكشف الغام)
ولا خلاف فيه بين علماء الاسلام كما في (التذكرة والمدارك) وعليه الاجماع كما في (نهاية الاحكام
والتنقيح) وغيرها (وأما في القضاء) فلهي الاجماع كما في (الخلاف والمعتبر والتذكرة والمتبى والذكرى
في موضع والتنقيح والمدارك) ونسبه الى الاصحاب في (جامع المقاصد) وكذا في (الذكرى) في

فلو ذكر سابقة في أثناء لاحقة عدل مع الأماكن (متن)

موضع ونفى عنه الخلاف في (جمع البرهان) وهو المشهور كما في (الدر كرى) في موضع آخر ثالث (والمغائيب والخيرة والكفاية) و به قال أبو حنيفة ومالك واحد وجماعة من التابعين ولم يوجب الشافعي (وفي التذكرة) ان الترتيب شرط عندنا فلو أدخل به عددا بطلت صلواته وفيها انه لا فرق بين كثرة الصلوة وقتها عند علمائنا (هذا مع العلم بالسابق) كما قيده بذلك جماعة وقد ورد به كذلك في عدة من الاخبار وقد حكى في (الدر كرى) عن بعض الاصحاب ممن صنف في المضايقة والمواسعة القول بعدم وجوب الترتيب وحمل الاخبار وكلام الاصحاب على الاستحباب قال وهو حمل بعيد مردود بما اشتهر بين الجماعة (قلت) الجماعة هم الشيخ وابن ادريس وابن أبي الجعد وجمهور من تأخر عنهم بل لم أجد مخالفا ولا متوقفا الا صاحب الكفاية فانه قال في كتابه للوقوف فيه طريق وطن في أدلة المشهور في الخيرة وعلى تقدير تسليمه في الاجماع المستفيض بلاغ (وأما مع الجهل) فقد قرب جماعة سقوطه كما سيجي ان شاء الله تعالى (والمشهور) كما في (الروض) انه لا ترتيب بين الفوائت اليومية وغيرها من الواجبات ولا بين الواجبات أنفسها فلو قاته خسوف أو كسوف بدأ بأيتهما شاء قال بل ر : ا ادعي الاجماع عليه (قلت) حكى عن (شرح الارشاد) لفخر الاسلام دعوى الاجماع وهو الاقرب كما في (البيان والروضة) واختاره المصنف في (التذكرة ونهاية الاحكام والموجز الحادي وكشف الالتباس وغاية المرام) وفي (المذهب البارع) الاجماع على عدم الترتيب بين الفوائت غير اليومية قل وكذا حواضرها (وفي الدر كرى) عن بعض مشايخ الوزير السديد مؤيد الدين العقيقي وجوب الترتيب بين الفوائت اليومية وغيرها وبين تلك الفوائت ونفى عنه الباس في الذكرى واحتله المصنف في (التذكرة ونهاية الاحكام) وفي (المدارك) انه أحوط وان كان الاظهر عدم نية (وفي المغائيب) فيه وجهان واحتجوا عليه بقوله عليه السلام فليقضها كما فاتته (وفي كشف القناع) ان الخبر ضعيف سنداً ودلالة والاصل عدم (وفي التحرير) عدم الترتيب بينها وبين اليومية (وعن الهادي) ان الخبر عام فان ثبت اجماع على عدم وجوب الترتيب كان هو المحجة والاقوى الوجوب انتهى (وفي المذهب البارع) ان فائتة اليومية مع حاضرة غيرها تؤخر عنها لانها صاحبة الوقت وان ضاق العمر (الوقت نخل) الاعنها ونظام الكلام في بحث القضاء (قوله) قدس الله تعالى روحه (فلو ذكر سابقة في أثناء لاحقة عدل مع الامكان) وجوب المدول من الحاضرة الى سابقها الحاضرة ومن الفائتة الى سابقها الفائتة مع الامكان فيها اجماعي كما في (حاشية الارشاد) المدونة للمحقق الثاني ونسب الاول في المدارك الى المتأخرين ونظام الكلام سيأتي ان شاء الله تعالى في مباحث نقل النية وهذا ان الحكمان فرع القول بوجوب ترتيب الفرائض اليومية اداء وقضاء فالاجامعات المنقصة على ذلك جارية هنا (وأما المدول) من الحاضرة الى الفائتة فقد نقل الشيخ في (الخلاف) الاجماع على جوازه ذكر ذلك في بحث نقل النية من الحاضرة الى الفائتة ولم يقل ان ذلك واجب وفي موضع آخر من الخلاف نص على انه ينقل من غير نقل اجماع (وفي النية) الاجماع على لزوم نقل النية من الحاضرة الى الفائتة وقد يدعى ظهور ذلك من السرائر (وفي التذكرة) انه يعدل مع الامكان

والاستأناف السابقة (متن)

واتساع الوقت استحبابا عندنا ووجوبا عند أكثر علمائنا (وفي المتن) لا نعلم خلافا بين أصحابنا في حراز المدلول قال (في كشف القام) بعد حكاية هذا الاجماع لعل الجواز يوجب الوجوب اذا أوجب الترتيب (وفي كشف القام أيضاً) لولا النصوص والاجماع على انقلابها في الاثناء لم قل به انتهى ووجوب المدلول من الحاضرة الى الفاتنة فرع القول بالمضايقة وقد منعنا في ذلك رسالة استوفينا فيها جميع الاقوال والاجاءات ونبينا أن القول بالمواصلة مشهور بين المتقدمين وعليه جمهور المتأخرين وسيأتي ان شاء الله تعالى في بحث التصاق نقل الاقوال جميعا ونص ثاني المحققين والشهيدين وغيرها ان المراد بالمدلول أن ينوي بقلبه ان هذه الصلوة مجموعها ما مضى منها وما بقي هي السابقة المهيئة ولا يلفظ بلسانه (وفي المدارك) بعد أن نسب ذلك الى المتأخرين قل ان باقي مشخصات النية لا يجب التعرض لها (وفي نهاية الاحكام والموجز الحاوي وكشف الالتباس) انه يدل ولو قيل التسليم (وفي الروض) قبل الفراغ انتهى والمراد بالأمكن ان لا يتحقق زيادة ركوع على عدد السابقة على ما قطع به المتأخرون كما في (المدارك) وبصرح في (التذكرة ونهاية الاحكام والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميسر والروض والمسالك والمدارك) وروى باظهر من (المتن) فوات محل المدلول بزيادة الواجب مطلقا (وفي ارشاد الجفرية لا يشترط الهائل في الجمهور والاختلاف اجماعاً وتراعى المدلول يأتي في بحث القضاء) وأقوال العامة (في المسئلة مختلفة فقال (طائوس والحسن والشافعي وأبو نود) يتم صلوته ويقضي الفاتنة لا غير (وقال أحمد) يتم صلوته ويقضي الفاتنة ثم يبد الصلوة التي كان فيها سواء كان اماماً أو مأموماً أو منفرداً وبه قال (ابن عمر) وقال (أبو حنيفة) يجعل صلوته ثلثا ركعتين ويقضي الفاتنة ثم يصلي صلوة الوقت فلو تم صلوته لم يحسب له (بيان) روى الصبقل انه سأل (الصادق عليه السلام) عن رجل نسي الاولى حتى صلى ركعتين من العصر قال فليجعلها الاولى وليستأنف العصر قال قلت فانه نسي المغرب حتى صلى ركعتين من العشاء ثم ذكر قال فليتم صلوته ثم يقض بعد المغرب قال قلت له جعلت فداك قلت حين نسي الظهر ثم ذكر وهو في العصر يجعلها الاولى ثم يستأنف وقلت لهذا يتم صلوته ثم يقض بعد (المغرب) فقال ليس هذا مثل هذا ان العصر ليس بعدها صلوة والعشاء بعدها صلوة وقد تأوله في (كشف القام) باحتمال كون قوله بعد المغرب بالنصب أي فليتم صلوته التي هي المغرب بعد المدلول اليها ثم يقض العشاء بعد المغرب ولذا قال السائل وقلت لهذا يتم صلوته ثم يقض بعد (المغرب) والسائل انما سأل عن الوجه في التمييز بالقضاء هنا والاستئناف هناك في العصر فأجاب عليه السلام بان العصر صلوة منفردة لا يتبها صلوة (قال) ويجوز ابتناء الخبر على خروج وقت المغرب اذا غاب الشفق وعدم دخول وقت العشاء قبله فاذا شرع في العشاء لم يدل الى المغرب بناء على عدم وجوب المدلول من الحاضرة الى الفاتنة فيكون بعد مضوما والمغرب منصوباً مضوياً لا يقض وكلام السائل قلت لهذا يتم صلوته وقلت بعد المغرب والجواب بيان الصلة في استمرار الظهر الى قريب اقضاء وقت العصر دون المغرب الى قريب اقضاء وقت العشاء والحمل على ضيق وقت العشاء بعيد جداً هذا مع جبل الصبقل (قوله) قس الله تعالى روحه (والا استأنف السابقة) هذا ذكره الاصحاب قاطعين به ما عدا السيد في (المدارك) فانه قال وعندي في هذا الحكم توقف لعدم وضوح مستنده وفي (المتبر) ان اني

ويكره ابتداء النوافل عند طلوع الشمس وعند غروبها (ممن)

بالمصر في الوقت المشترك صحت المصر ويأتي بالظهور لأن الترتيب يسقط مع النسيان وعلى ذلك جميع المسلمين ما عدا زفر فإنه قال لا يسقط الترتيب مع النسيان لأن كلا كان شرطا مع الآخر كان شرطا مع النسيان انتهى كلامه رحمه الله تعالى عليه (وفي كشف القام) ألا يمكن الدلول لزيادة ما رُكع فيها على ركعات السابقة أم اللاحقة وأسأفت السابقة واختلفت مخالفة الترتيب نياتا بالنصوص والاجماع وللاصل والخرج ورفع النسيان إلا أن يكون صلى اللاحقة في الوقت المختص بالسابقة ولا يجوز أن ينوي باللاحقة السابقة بعد أتمامها وإن تساويا في الركعات فإن الصلوة على ما نويت لا تنقلب إلى غيرها بالنية بعد أتمامها ولو لم يكن النصوص والاجماع على إقلاهما في الاثناء لم يقل به ولا أعرف فيه خلافا إلا ممن سأذكره ثم ذكر أن بعض الأصحاب احتمل وقوع المصر عن الظهر إذا لم يتذكر إلا بعد الفراغ ثم قال وهو نادر (قلت) هذا ظاهر خبر زرارة عن أبي جعفر عليه السلام إذا نسيت الظهر حتى صليت المصر فذكرتها وانت في الصلوة أو بعد فرائضك فانها الأولى ثم صلى المصر قائم أربع مكان أربع ونحوه خبر ابن مسكان عن الحلبي وقد حمل الشيخ وغيره خبر زرارة على كونه في نية الصلوة أو بعد فراغه من النية (وفي المفاتيح) احتمل العمل به وقصره على مورده أعني الظهر والمصر وقال أنه صحيح وعلى ظاهر قول الصدوق من عدم الاختصاص لاجابة الى تأويل الخبرين أو طرحهما ويأتي في بحث القضاء ما له فنع (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويكره ابتداء النوافل عند طلوع الشمس وعند غروبها) إجماعا كما في (الخلاف والنية وظاهر التذكرة) وهو مذهب أهل العلم كما في (المتقى وجامع المقاصد) وهو المشهور رواية وخوى ثا (في جمع البرهان) والمشهور كما في (تخلص التلخيص والمدارك والكفاية والمفاتيح) وهو خيرة (البسيط والمصباح وجمل السيد والوسيلة والسرائير وكتب المحقق والمصنف والشهيدان وإبي العباس والصميري والكركي) وسائر المتأخرين الأمن سنذكره وفي الذكرى أن (الجمني) قال وكان يبنى الصادق عليه السلام يكره أن يصلي من طلوع الشمس إلى أن ترتفع وبعد المصر حتى تغرب (وفي الاتصاف) الاجماع على أنه محرم في هذين الوقتين (وفي التامريات) لا يجوز عندنا وهو ظاهر (الملل والمقننه) حيث عبر فيها أيضا بعدم الجواز وظاهر (الحسن بن عيسى) في خصوص طلوع الشمس حيث قال لا نافعة بعد طلوع الشمس إلى الزوال واحتمل المصنف في (التذكرة ونهاية الأحكام) عدم انتقادها قلني وقال (ابو علي) فيما قل عنه ورد النبي عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه عليه وآله من البدء بالصلاة عند طلوع الشمس وغروبها (وفي كشف الرموز) التحريم مني بالاحاق وفي (المختلف) قول المرتضى بالتحريم ضعيف لمخالفة الاجماع فإن قصد به صلوة الضحى فهو حق لأنها عندنا بدعة (وفي الذكرى) كان عني به صلوة الضحى (وقال في كشف القام) لا ورد النبي ولا معارض له كان الظاهر الحرمة ولا نسلم مخالفة الاجماع ولا يعارض النهي استحباب الذكر والقراءة والركوع والسجود لله تعالى مطلقا لجواز حرمة الميتة المحصورة بنية الصلوة مع حرمة السجود والركوع بنجاء صتم وسيف مكان منصوب فلا يستحبان مطلقا وبالجملة ففسى أن تكون الصلوة في هذه الاوقات كالخروج في غير وقته فمن أتى بها بنية الصلوة كانت فاسدة محرمة انتهى وقد صرف إجماع المختلف عن ظاهره (وقال في المدارك) يتبين حل الاخبار الواردة في ذلك على التقي

وقيامها الى أن تزول (متن)

لموافقها لمذهب العامة وأخبارهم ونقل فيه عن (الصدوق) أنه توقف (كالكاشاني) وهو ظاهر (المولى الأردبيلي) قال (الصدوق) وقد روى نهي عن الصلوة عند طلوع الشمس وعند غروبها الى أن قال الا انه روى لي جماعة من مشايخنا عن أبي الحسين محمد بن جعفر الاسدي رضي الله عنه انه ورد عليه فيها ورد في جواب مسأله من محمد بن عثمان العمري واما ما سألت عن الصلوة عند طلوع الشمس وعند غروبها ان كان كما يقول الناس الى اخرها سنقله عن المعتبر (وفي التهذيب) اورده هذه الرواية بينها وقال انه رويت في الرخصة (وفي الخلاف) عن بعض الاصحاب جواز ابتداء التواضعات في هذه الاوقات (وفي المعتبر) وقال بعض فضلائنا ان كان كما يقول الناس انها تطلع بين قرني الشيطان فما أرغم الشيطان بشئ أفضل من الصلوة فصلها وأرغم الشيطان ويظهر من (القبه والتهذيب) كما عرفت ان هذا الفاضل هو محمد بن عثمان العمري وفي (أكال الدين وإتمام النعمة) انه هذا الخبر ورد على محمد ابن جعفر الاسدي في جواب مسأله الى صاحب الامر صلى الله تعالى عليه وعلي آباءه الطاهرين وعجل الله تعالى فرجه وفي (التهذيب) وغيره ان هذا الخبر لا ينفي الكراهية وانما ينفي الطلوع والغروب بين قرني الشيطان على ما يفهمه الناس مطلقا أو على ما يفهمه من أن الكراهية لاجل ذلك ونقل عن (المفيد) في المدارك وغيرها انه قال في الإنكار على العامة في كتابه المسمى (بافضل ولا تفعل) أنهم كثيرا ما يضرعون عن النبي صلى الله عليه وآله بغير شيء وعلته تحريره وتلك العلة خطأ لا يجوز أن يتكلم بها النبي صلى الله عليه وآله ولا يحرم الله تعالى من قبلها شيئا فمن ذلك ما أجمعوا عليه من النهي في وقتين عند طلوع الشمس حتي يتم طلوعها وعند غروبها قلوا ان علة النهي انها تطلع بين قرني الشيطان وتقرب كذلك لكان ذلك جائزا فاذا كان أول الحديث موصولا بآخره وآخره فاسد فسد الجميع وهذا جهل من قائله والانبيا لا يجبل فلما بطلت هذه الرواية بفساد الحديث ثبت ان التطوع جائز فيما انتهى (بيان) هذا من المفيد لا يدل على نفي الكراهية وانما يدل على نفي التحريم وكذا كل من عبر بعدم الجواز لم يريد الكراهة وذلك في عبارة القدماء غير مستنكر هذا وقد عني الطلوع في (المنتهى) بذهاب الحمرة وفي (الذكرى) في الخبر المروي عن النبي صلى الله عليه وآله حتي ترتفع انتهى وفي (روض الجنان والروضة وكشف الاتباس) وغيرها حتي ترتفع وتوتلي سلطانها وزاد في الروضة وتذهب الحمرة وعني الغروب في (المنتهى) أيضا بذهاب الصفرة وعناه في (الذكرى) بذهاب الشفق المشرقي قال ويراد به ميلها الى الغروب وهو الاصفرار حتي يكمل الغروب انتهى وبهذا أعني كمال الغروب غير بعضهم أيضا وعن (المهذب) ان فيه عند غروب القرص ولله احتراز به عن الغروب الشرعي الذي يعلم بذهاب الحمرة الشرقية وقد ذكر لهذه العلة أعني طلوع الشمس وغروبها بين قرني الشيطان مائتي أربعة (الأول) ان القرن القوة والثنية لتضمينها (الثاني) ان قرنيه حرز باه الاذان يبيتهما لا غواء الناس (الثالث) أنه يقوم في وجه الشمس حتي تطلع أو تقرب بين قرنيه مستقبلا لمن يسجد للشمس (الرابع) تمثيل تسويل الشيطان لعبدة الشمس ودعائهم الى المدافعة الحق بمدافعة ذوات القرون ومعالجتها بقرونها (قوله) قدس الله تعالى روحه (وقيامها الى أن تزول) اجماعا كما في (الخلاف والفنية) وظاهر (التذكرة) وهو مذهب أكثر أهل السلم كما في

الا يوم الجمعة وبعد صلوتي الصبح والمصر (متن)

(انتهى جامع المقاصد) ومذهب المذهب كما في (كشف القام) وهو المشهور رواية وقوى كما في (مجمع البرهان) والمشهور كما في (المدارك والكفاية والمفاتيح) وفي (الانتصار) الاجماع على التحريم كما يظهر ذلك من الناصرية كما عرفت وهو ظاهر (الحسن والكتاب والصدوق) في اللل لانه قال باب العلة التي من أجلها لا تجوز الصلوة حين طلوع الشمس وعند غروبها وذكر خبر الجيري الذي تضمن انه اذا اتصف النهار قاربها الشيطان واذا زالت فارقتها وقد سمعت ما في (كشف الرموز والمختلف) من الاجماع على خلاف ذلك لكن في (التذكرة ونهاية الاحكام) احتمال عدم انعقادها لانه قد سمعت ما في (المدارك) من حل اخبار النبي على التقية وتوقف صاحب (المفاتيح) كما هو ظاهر صاحب (المجمع) وصاحب (كشف القام) استظهر الحرمة وصرف اجماع المختلف عن ظاهره وكأنه لم يظهر باجماع كشف الرموز الناص على نفي التحريم (وكلام المفيد) المنقول عن كتابه المسي بافضل ولا تفعل وان كان ظاهره الانكار على خصوص ما أجمع عليه العامة من الوقتين الا أنه يجري هنا لان أبا حنيفة ومالكاً من ابتداء النوافل وقضائها في هذا الوقت لما رووه عن النبي صلى الله عليه وآله من أنه نهى عن الصلوة ودفن الموتى حين يقوم قائم الطهيرة ولعل ذلك لان الشيطان حينئذ يقاربها وان كان لم يصرح به في هذا الخبر وقد صرح به في خبر الجيري من طرقنا (قوله) قدس الله تعالى روحه ﴿ الا يوم الجمعة ﴾ اجماعاً كما في (الخلف والتنية) وظاهر (انتهى) حيث نسب الي علمائنا وكأنه لا خلاف فيه كما في (مجمع البرهان وكشف القام) وهو مذهب أكثر أهل العلم كما في (انتهى جامع المقاصد) والمشهور كما في (الكفاية) وفي (مجمع البرهان) ليس الاستثناء مقيداً بمشروعية صلوة الجمعة كما يفهم من الرواية وفي (الانتصار وظاهر النصرية) الاجماع على هذا الاستثناء من التحريم في الاول وعدم الجواز في الثاني والخالف في ذلك انما هو أحد وأبو حنيفة حيث مناه عنه مطلقاً يوم الجمعة ووافقنا الشافعي في أحد قوله والحسن وطاوس والاوزاعي وسعيد بن عبد المز يزواسحاق وقد أطلق جماعة هذا الاستثناء من دونه تخصيص ذلك بركعتين كما صرح بذلك في (التذكرة وجامع المقاصد) لكن قال في التذكرة ان علمائنا ذلك بنية الناس ومشقة المراقبة وعدم العلم بدخول الوقت جاز أن يتنفل بأكثر من ركعتين والا اقتصرنا على المنقول (قال في جامع المقاصد) في الاعتداد بهذا التعليل بعد والذي يقتضيه النظر ان النص ان اقتضى حصر الجواز في ركعتين اقتصر عليهما والا فلا واستثنى الشافعي في أحد قوله جميع يوم الجمعة لانه روى ان جهنم تسجر في الاوقات الثلثة في سائر الايام الا يوم الجمعة ﴿ بيان ﴾ روى الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه (موسى عليه السلام) قال سأله عن ركعتي الزوال يوم الجمعة قبل الاذان وبعده قال قبل الاذان (وفي صحيح ابن سنان) لا صلوة نصف النهار الا يوم الجمعة (وقال أبو جعفر عليه السلام في خبر أبي بصير صل صلوة جعفر في أي وقت شئت من ليل أو نهار (وفي الاحتجاج) لا طيرسي ان صاحب الزمان عليه السلام اذ سأله محمد بن عبد الله بن جعفر الجيري عن أفضل أوقاتها قال أفضل أوقاتها صدر النهار من يوم الجمعة وفي أي الايام شئت وفي أي وقت صليت من ليل أو نهار (قوله) قدس الله تعالى روحه ﴿ وبعد صلوتي الصبح والمصر ﴾ اجماعاً كما في (الخلف والتنية) وظاهر (التذكرة

الاماله سبب (متن)

وكشف الثام (في موضع من حيث نسب الي الاصحاب وهو مذهب أكثر أهل العلم كما في (المتن
وجامع المقاصد) والمشهور رواية وقوى كما في (مجمع الفائدة) والمشهور كما في (المدارك) والمكفاه
والمفاتيح) وموضع من (مكشف الثام) وظاهر التصاريح (الاجماع على عدم الجواز
كما هو ظاهر (الحسن) فيما بعد العصر وقد سمعت ما في (مجمع البرهان والمدارك والمفاتيح) بوجه
ان في (التذكرة ونهاية الاحكام) احتمال عدم انعقادها (وقد روي الصدوق في الخصال) أخباراً
كثيرة من طرق العامة تدل على ان النبي صلى الله عليه وآله كان يصلي ركعتين بعد الفجر وركعتين
بعد العصر ثم قال بعد ايراد ذلك مانصه (مرادي) بايراد هذه الاخبار الرد على المخالفين لانهم
لا يرون بعد التذات وبعد العصر صلاة فأحييت أن أين انهم خالفوا النبي صلى الله عليه وآله ولا
زالوا مخالفين له في قوله وفيه اثنى وكلامه هذا يظهر من انتفاء الكراهة في هذين الموضعين لكنه
ليس نصاً في ذلك (وفي الخلاف) الاجماع على ان الكراهة هنا بعد الصلوتين انما تتعلق بفعلها
لا بالوقت (وفي المتن) انه مذهب أكثر أهل العلم ونسبه (في كشف الثام) الي الاصحاب وفي
(التذكرة) لا نعلم خلافاً بين المانين في أن النهي عن الصلاة بعد العصر متعلق بفعل الصلاة فمن
لم يصل لم يكره له التفل وان صلى غيره ولو صلى العصر كره له التفل وان لم يصل غيره وأما النهي
بعد الصبح فكذلك انتهى (قلت) فلي هذا لوصل أول الوقت طالت الكراهة وان صلى آخره
قصر (ولعلم) ان الكراهة بعد الصلوتين تستمر الى وقت الطلوع والغروب ولا يرد تداعيل
الاقسام لان الكراهة في اثنين منها مطلقة بفعل الصلاة وثلاثة لوقت (هذا) وقال أصحاب الرأي
النهي متعلق بطلوع الفجر وبه قال ابن المسيب والنخعي وعن احمد روايتان (قوله) قدس الله
تعالى روحه (الاماله سبب) لا كراهة فيما له سبب من الفرائض والنوافل (أما الفرائض) ففيها
الاجماع كما في (التحرير) والمتن وظاهر التصاريح والتذكرة) وهو ظاهر كل من قل الاجماع على
وجوب فعل الفائتة اذا ذكرها الا أن يتضيّق وقت الحاضرة بل قد يظهر دعوى الاجماع في المقام
من (الفتنة) حيث قيد بالمبتدأ من غير سبب (وفي التذكرة) انه المشهور (وفي الخلاف) الاجماع
على عدم كراهة قضاء الفريضة بعد طلوع الفجر وبعد العصر (وفي المتن) الاجماع على خصوص
عدم كراهة ركعتي الطواف فرضاً ونفلًا (وفيه) أيضاً (وفي التذكرة) اجماع علماء الاسلام على
عدم كراهة الصلوة على الجنائز بعد العصر وبعد الصبح واجماعنا على عدم كراهتها في الاوقات الثلاثة
الآخر (وفيه أيضاً) في الخلاف بين علمائنا على عدم كراهة صلاة الكسوف في الاوقات الخمسة وقد
يظهر من الاجماع على عدم كراهة المنذورة مطلقاً (وقال فيه أيضاً) ان مذهب أكثر أهل العلم انه اذا
تلبس بالصبح وطلعت الشمس أمّها وخالف في (الخلاف) فيما نهي عنه لاجل الوقت فقال واما ما نهي
عنه لاجل الوقت يعني الاوقات الثلاثة فالايام والبلاد والصلوة فيها سواء الا يوم الجمعة (وفي كشف
الحق) ذهب الامامية الى انه لا يحرم قضاء الفرائض في شيء من الاوقات (وفي التهذيب) ان الاخبار
بقضاء الفرائض في أي وقت شاء متضاربة وحمل على التيقن خبر أبي بصير التاطق بانه لا يقضى المشاء
الا بعد طلوع الشمس وذهاب شامها وحمل عليها أيضاً خبر الحسن بن زياد وخبر ابن سنان (قلت)
وكذا يحمل عليها خبر عبد الرحمن بن عبد الله الوارد في كراهة الصلوة على الجنائز حين نصفر

الشمس وحين تطلع وكذا صحيح محمد الوارد في كراهة ركعتي طواف الفريضة عند اصفرار الشمس وعند طلوعها (وأما النوافل) فكذلك لا كراهة لاله سبب منها اجماعا في ظاهر (الناصريات) حيث قال عندنا وفي (الذكرى) ان ذلك هو المشهور وفي (المدارك) المشهور ان ماله سبب والنوافل المربنية لا كراهة فيه (وفي الخلاف) الاجماع على عدم البأس والكراهة في ذوات الاسباب من قضاء نافلة أو نية مسجد أو صلوة زيارة أو صلوة احرام أو طواف فيما كره لاجل الفعل يعني بعد طلوع الفجر و بعد العصر (وفي المنتهى) الاجماع على انه تصلى صلوة انطواف في اوقات النهي اذا كان قفلا (وفي المنتهى أيضا) الاجماع على عدم كراهة قضاء النوافل الاربعة بعد العصر وهذا الحكم أعني عدم الكراهة فيها له سبب من النوافل خيرة (المبسوط والاقتصاد) على ما نقل عنه (والسراير والشرائع والنافع والمميز وكتب المصنف والشهد والموجز وجامع المقاصد وكشف الالتباس والمسالك والروض والروضة والكفاية) وغيرها وهو ظاهر المنقول عن (الكاتب) ونقل ذلك أيضا عن (القاضي والاصباح) وهو ظاهر (الفتية) وقد سمت ما في (الناصرية والخلاف) ثم انا نقول ان الشهرة هي اقامت أخبار الباب ونزلها على الكراهية فينبغي أن يدور الامر في ذوات الاسباب مدار الشهرة وحيث لا شهرة على الكراهية في المستثنيات بل الشهرة على خلافها فيناها بالاصل السلم عن المعارض (وعن الجمني) انه قال وكان يكره يعني الصادق عليه السلام ان يصلى من طلوع الشمس حتى ترفع ونصف النهار حتى تزول و بعد العصر حتى تغرب وحين يقوم الامام يوم الجمعة الا لمن عليه قضاء فريضة أو نافلة من يوم الجمعة انتهى وهذا باطلاقه يشمل ذوات الاسباب (وعن الحسن) لا نافلة بعد طلوع الشمس الى الزوال و بعد العصر الى أن تغيب الشمس الا قضاء السنة فانه جائز فيها والا يوم الجمعة (وحكم الشيخ في النهاية) بكراهة صلوة النوافل اداء وقضاء عند طلوع الشمس وغروبها (قال فيها) في النهاية بعد ان حكم بفعل صلوة الطواف والاحرام والكسوف والجنائز والصلوة الفائتة على كل حال ما لم يتضيق وقت فريضة حاضرة (ما نصه) ومن فاته شيء من صلوة النوافل فليقضها أي وقت شاء من ليل أو نهار ما لم يكن وقت فريضة أو عند طلوع الشمس أو غروبها فانه يكره صلوة النوافل وقضاءها في هذين الوقتين وقد وردت رواية بجواز النوافل في الوقتين اللذين ذكرناهما فن عمل بها لم يكن خطأ لكن (الأحوط ما ذكرناه) وفرق (المفيد في المقننة) بين الاوقات الثلاثة وما بعد الصلوتين قال لا بأس أن يقضي الانسان نوافله بعد صلوة الفداة الى أن تطلع الشمس و بعد صلوة العصر الى أن يتغير لونها بالاصفرار ولا يجوز ابتداء النوافل ولا قضاء شيء منها عند طلوع الشمس ولا عند غروبها وقضى فوائت النوافل في كل وقت ما لم يكن وقت فريضة أو عند طلوع الشمس أو عند غروبها ويكره قضاء النوافل عند اصفرار الشمس حتى تغيب ومن حضر بعض المشاهد عند طلوع الشمس وعند غروبها فليز و يؤخر صلوة الزيارة حتى تذهب حرة الشمس عند طلوعها وصغرتها عند غروبها انتهى (وقال الصدوق في الهداية) باب الصلوة التي تصلى في الاوقات كلها ان فاتك صلوة فصلها اذا ذكرت وصلاة الكسوف والصلوة على الجنائز وركعتا الاحرام وركعتي الطواف واقتصري (الفقيه) على الصلوة الفائتة و صلوة ركعتا الطواف الواجب و صلوة الكسوف والصلوة على الميت وفي (المصباح والوسيلة) خمس صلوات تصلى على كل حال من فاتته صلوات من الفرائض فليصلها متى ذكرها من ليل أو نهار ما لم يتضيق وقت فريضة حاضرة وكذلك قضاء

النوافل ما لم يدخل وقت فريضة حاضرة وصلاة الكسوف وصلاة الجنازة وصلاة الاحرام وصلاة الطواف وتقل ذلك جميعه عن (الجل والقنود والجامع) وزاد في الاخير تحية المسجد وفي (الذكرى وجامع المقاصد وروض الجنان) عد من ذوات الاسباب صلاة ركعتين عقيب فعل الطهارة عن حدث لما روي ان النبي صلى الله عليه وآله قال لبلال حدثني بأرجى عمل عملك في الاسلام فاني سمعت دق نعليك بين يدي في الجنة قال ما علمت عملاً أرجى عندي من اني لم اتطهر طهوراً في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي وأقره النبي صلى الله تعالى عليه وآله على ذلك (قال في كشف القام) ليس هذا من النص في شيء لاحتمال الانتظار الى زوال الكراهية (وقال) فيه أيضا ان الاقتصار على ما نص فيه على الجواز في الاوقات المخصوصة أو بالنص على التعميم حسن الا أن ثبت اجماع الناصريات ولم أظفر بالنص الا فيما ذكرت انتهى (١) وقد ذكر (خبر ابن عمار) الناص على الحجة التي في الهداية (وخبر أبي هارون) المبدئي الذي رواه الشيخ في الاصباح في ركعتي الغدير وان محلها أي وقت شاء (وما روي) عن النبي صلى الله عليه وآله اذا دخل بمكة أحكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين (وفي جمع البرهان) الظاهر أما عدم الكراهة مطلقاً لعدم صحة الدليل الخاص أو الكراهة مطلقاً سوى الجنس المذكورة في الخبر (وقال في كشف القام) أيضاً ولو قيل ان ذوات الاسباب ان كانت المبادرة اليها مطلوبة للشارع كالتقصاء والتحية لم يكره والا كرهت كان متجنباً انتهى (قلت) الصلوات التي لم يطلب الشارع المبادرة اليها كصلوة الاستسقاء وصلوة الحاجة ويوم الغدير والاستخارة ووداع المنزل والدخول بالزوجة على الزوج ان أمهلها ونحو ذلك وفي (التذكرة وجامع المقاصد) لو تجرى بذات السبب هذه الاوقات كانت كالبتداء لقوله عليه السلام لا يجرى أحدكم بذات السبب هذه الاوقات كانت كالبتداء لو تعرض لسبب النافلة في هذه الاوقات كما لو زار مشهداً أو دخل مسجداً لم يكره لصبرورتها ذات سبب وفي (جامع المقاصد والروض أيضاً وفوائد القواعد) لو دخل عليه أحد الاوقات وهو في اثناء نافلة لا سبب لها فانه لا يكره اتامها وفي الاخير النص على الكراهة في العكس وفي الاولين وفي غيرهما ذكر صلوة الحاجة والاستخارة والشكر في ذوات الاسباب أيضاً (لكن روى السيد رضي الدين) ابن طاووس في كتاب الاستخارات عن أحمد بن محمد بن يحيى عن الصادق عليه السلام في الاستخارة بالرقاع خفف الى أن تمحض صلوة مفروضة فتم فصل ركعتين كما وصفت لك ثم صل الصلوة المفروضة أو صلها بعد الفرض ما لم يكن الفجر أو العصر فاما الفجر فليكن بالصلوة بعدها الى أن تبسط الشمس ثم صلها وأما العصر فصلها قبلها ثم ادع الله تعالى بالحيرة (وزيد في التذكرة وغيرها) زيادة صلوة الاستسقاء (ونص في التذكرة) على عدم كراهة سجدة الشكر وسجدة التلاوة لانها ليستا بصلوة ولان لما أسببا في رواية عمار عن الصادق عليه السلام النعي عن فعل سجود السهو حتى تطلع الشمس ويذهب شعاعها (قال في الذكرى) وفي اشعار بكراهة مطلق السجدة (قلت) كانه نظر الى الاولوية والاشترك في العلة الا ان في العمل بالخبر اشكالا خصوصاً اذا أوجبنا الفورية ومراعاة الاداء والقضاء في سجود السهو ويمكن الحمل على التقيّة وفي (نهاية الاحكام وجامع المقاصد وروض

(١) الامر كما قال في كشف القام وقد تبنت هذا الباب في الوافي فما وجدت في الاخبار زيادة على ذلك (منه ق ٤ ر ه)

ويستحب تسجيل قضاء فائت النافلة فيمضي نافلة النهار ليلا وبالعكس (متن)

الجنان وفوائد القواعد) ان المراد بالسبب ما كان سبب شرعيته متقهما على الوقت أو مقارنا له وحاصله ما خصه الشارع بوضع وشرعية خلاف ما يحده الانسان من مطلق النافلة كما سرح بذلك في الاول والاخير وليس المراد مطلق السبب اذ ما من صلوة الا ولها سبب (١) (هذا) والاستثناء في قول المصنف الا ماله سبب متصل ان أراد ابتداء النوافل الشروع فيها والا فنقطع أو مستدرك كما أشار الى ذلك في (جامع المقاصد وفوائد القواعد وكشف اللثام وروض الجنان) لان كانت عبارة الارشاد كعبارة الكتاب (وفي فوائد القواعد) وعلى التقديرين فاستثناء يوم الجمعة منقطع ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب تسجيل قضاء فائت النافلة فيمضي نافلة النهار ليلا وبالعكس ﴾ هذا هو المشهور بين الاصحاب كما في (جامع المقاصد والمفاتيح) ومذهب الاكثر كما في (الذكري والمدارك) وبذلك صرح في (البسيط والنهاية والوسيلة والشرائع ونهاية الاحكام والمختلص والهدوس والبيان واللمعة وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروضة والذكري) في أول كلامه وهو المنقول عن (الحسن ابن عيسى) حيث قل عنهم عليهم السلام في تفسير قوله تعالى والذين هم على صلواتهم دائمون قال أي يدعون على أداء السنة فان فاتهم بالليل قضوها بالنهار وان فاتهم بالنهار قضوها بالليل وفي (الخلاف والسرير) لم ينص على الاستحباب ونقل عن (الكاتب والمفيد) في الاركان استحباب المائلة فينظر باليلية الليل والنهارية النهار وتبعها صاحب (المفاتيح) ونسب في (الروضة) الى جماعة لكن لم أجد لكاتب والمفيد ثالثا ممن تقدم وفي (الذكري) بعد ان ذكر الاخبار المتضاربة في استحباب التسجيل وخبر اسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليهما السلام ان فضل قضاء النوافل قضاء صلوة الليل بالليل وصلوة النهار بالنهار قال فيكون وتران في ليلة قال لا قال ولم تأمرني أن أوتر وترين في ليلة فقال عليه السلام أجدما قضاء (قال) أي في (الذكري) والجمع بالافضل والفضيلة اذ عدم انتظار مثل الوقت فيه مساعرة الى الخير (قال في الروضة) كلامه هذا يؤذن مافضلية المائلة اذ لم يذكر الافضل الا في دليلها وهو رواية اسماعيل واطلق في باقي كتبه استحباب التسجيل والاخبار به كثيرة الا انها خالية عن الافضلية انتهى (قلت) حاصل ما أراد الشهيد الثاني من هذا الكلام بيان دليل القولين والمناقشة مع الشهيد بأن العمل بالجمع غير موافق للاطلاق فاخترنا الجمع ينافي اختيار الإطلاق (وقد يقال) يرد على الروضة ان خبر اسحاق الذي يقول فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله يباهي بالميد يفضي صلوة الليل بالنهار يدل على الافضلية وكذا ما أرسله الحسن عنهم عليهم السلام فتأمل جيدا (وفي كشف اللثام) بعد ان ذكر خبر اسماعيل الجعفي ونحوه من الاخبار الذي يمكن الاستدلال بها لكاتب والمفيد كخبر زرارة وحسن ابن عمار وخبر اسماعيل بن عيسى (قال) وليس شي ما سوى خبر اسماعيل الجعفي نصافي الفضل فيجوز ارادة الاباحة فيها لثوم المخاطب ان لا وترين في

(١) روى علي بن بلال قال كتبت اليه في قضاء النافلة من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ومن بعد العصر الى أن تهب الشمس فكتب لا يجوز ذلك الا للمقتضي قاما الى غيره فلا فان كان المراد بالمقتضي اقاضي وكانت الاشارة بذلك الى فعل النافلة كما يفهم ذلك من التهذيب وافق فتوى الاصحاب وان كان المراد الداعي المرجح فضل المكروه مخالفا (منه ق ، ر)

(فروع) الاول الصلوة تجب بأول الوقت وجوبا موسما (متن)

لأنه أول زمن قضاء نافلة اليوم في يومه ويمكن ان يراد بالاول ان الفضل قضاء صلوة الليل في ليلا
وصلوة اليوم في يومها ولا يكون قول السائل فيكون وتران في ليلة سؤالا متفرعا على قضاء صلوة الليل
بالليل بل متبدا انتهى (وحل في التهذيب) خبر عمار عن الصادق عليه السلام انه سأله عن الرجل
يهاجم عن الفجر حتى تطلع الشمس وهو في سفر كيف يصنع أم يجزئه ان يقضي بالنهار قال لا يقضي
صلوة نافلة ولا فريضة بالنهار ولا يجزئه ولا يثبت له ولكن يؤخرها فيقضيها بالليل على الشذوذ لما رثته
بالقرآن والاختيار (ويمكن) ان يكون مخصوصا بالمسافر فسي ان يكون الافضل له التأخير خصوصا اذا
لم يتيسر له القضاء نهارا لا على الراحة أو الدابة أو ماشيا أو لم يمكنه الا تيان الا بأقل الواجب أو
مسمى النفل هذا (وفي الخلاف) انه يجزئ بالليل في النهار ومخفف في النهار بالليل (بالنهارية في الليل خل)
ونسب الخلاف في ذلك الى بعض النامه (فروع م) (قوله) قدس الله تعالى روحه (الاول الصلوة
تجب بأول الوقت وجوبا موسما) اجماعا كما في (الخلاف) وعندنا كما في (التذكرة والمختلف) وعندنا
الاكثر كما في (الذكرى) وهو خيرة (المبسوط والنهاية والحسن) وكثير من الاصحاب كما في المعبر
وهو الاين في المذهب كما في (المبسوط) والمشهور كما في (كشف القام) وقد اجمعت الامة على انه
لا يستحق . أيعقاب ان لم يضلها في أول الوقت كما في (السدة) للشيخ وقد تقدم في أول الفصل الثاني
ما له نفع تام في المقام (وقال المفيد) في مسألة المواقيت ان أخرها لغير عذر كان عاصيا ويسقط عقابه
لو ضلها في بقية الوقت (وقال أيضا) ان أخرها ثم اخترم في الوقت قبل ان يؤدبها كان مضيا لها
وأن بقي حتى يؤدبها في اخر الوقت أو فيا بين الاول والاخر عني عن ذنبه (وظاهره) انها تجب
بأول الوقت وجوبا مضيقا ونسب الى بعض اصحابنا في (الخلاف) ونسب في (كشف القام) الى
جماعة من الاشاعرة ومال اليه الشيخ في (السدة) ونصره بالاحتياط وإن الاخبار اذا تناقضت في
جواز التأخير وعنده رجعا إلى ظاهر الامر من الوجوب أول الوقت (قال فان قيل) لو كانت الصلوة
واجبة في أول الوقت لا غير كان متى لم يضل فيه استحق العقاب وأجمعت الامة على انه لا يستحق
العقاب ان لم يضلها في أول الوقت (فان قلتم) ان اسقط اعقابه (قيل لكم) وهذا أيضا باطل لانه
يكون اغراء بالتبجح لانه اذا علم انه متى لم يضل الواجب في الاول مع انه يستحق العقاب عليه اسقط
عقابه كان ذلك اغراء (قيل له) ليس ذلك اغراء لانه انما اعلم اسقاط عقابه اذا بقي الى الثاني وأدأها
وهو لا يعلم انه يبقى الى الثاني حتى يؤدبها فلا يكون مغري بتركها (وليس) لهم ان يقولوا فلي هذا
لومات عقوب الوقت الاول ينبغي ان لا يقطع على انه غير مستحق للعقاب وذلك خلاف الاجماع
ان تخلطوه لان هذا الاجماع غير مسلم بل الذي ذهب اليه ان من مات في الثاني مستحق للعقاب
وأمره الى الله تعالى ان شاء عني عنه وان شاء عاقبه فادعاء الاجماع في ذلك لا يصح انتهى كلامه قدس
الله تعالى روحه ونور ضريحه لكنه في (التهذيب) حل كلام (المفيد) على تأكيد الاستحباب
واجباب التأخير لوما لا عقابا (قلت) وعلى ذلك تحمل الاخبار التي استدلت بها الاصحاب للمفيد
مع احتمال ان يكون المراد بآخر الوقتين في قوله عليه السلام آخر الوقتين وقت القضاء واحتمال النفو
النفو عن مخالفة الاولى مضافا الى ما مر في أول الفصل الثاني من تأويل هذه الاخبار فليراجع على

قلو أخر حتى مضى امكان الأداء ومات لم يكن عاصيا ويقضي الولي (متن)

انها معارضة باخبار اخر أكثر عددا وأصح سنداً (ثم) اننا لا نسلم ما ذكره الشيخ في العدة من ان ظاهر الامر المبادرة (هذا وفي الذكرى) لو أهمل فالظاهر الان مع تذكر الوجوب واشتراكه في جامع المقاصد بان وقت الواجب في الموسع أمر كلي (وقال اصحاب الرأي) تجب باخر الوقت الان بأخفيفه وأبا يوسف ومحمد يقولون تجب اذا بقي من الوقت مقدار تكبيرة (وزفر) يقول اذا بقي من الوقت مقدار الصلوة (وقال الكرخي) انما يتبرق قدر التكبيرة في حق المفقورين (واختلفوا) فيها اذا فعلها في أول الوقت ففهم من يقول تقع مراعاة ان بقي على صفة التكليف تبينا الوجوب والا كانت غفلا ومنهم من يقول تقع فغفلا ونعم وجوب الفرض وقال الكرخي اذا فلت وقت واجبة لان الصلوة تجب آخر الوقت أو بال دخول فيها ونعم الكلام في الاصول (ولا يشترط) لجواز تأخير الزم على الفعل كما يذهب اليه سيدنا علم الهدى (يان) في خرائج الراوندي عن ابراهيم بن موسى القزاز أنه عليه السلام خرج يستقبل بعض الطالبين وجاء وقت الصلوة قال الى قصر هناك فزلت تحت صخرة فقال أذن قلت تنتظر ليلتي بنا أصحابنا فقال غفر الله لك لا تؤخر صلوة عن أول وقتها الى آخر وقتها من غير علة عليك أبداً بأول الوقت (وأرسل علي بن ابراهيم) في تفسيره عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى عز وجل فويل للعاصييين هم عن صلاتهم ساهون قال تأخير الصلوة عن أول وقتها لغير عذر (وروى المياثي) في تفسيره مسنداً عن يونس بن عمار عنه عليه السلام في هذه الآية الكريمة ان يغفلوا ويدع أن يصلي في أول وقتها (قوله) قدس الله تعالى سره (قلوا أخر حتى مضى امكان الاداء ومات لم يكن عاصيا) هذا فرع ما تقدم وينطبق عليه ما تقدم (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويقضي الولي) عنه على القولين اجماعاً كما في (الفنية والاصباح) فيها حكى عنه من دون قيد بما فات لعذر أو لغيره كما اطلق ذلك في (المنفعة والنهاية والوسيلة والفنية والشرائع والتافع والارشاد والتحرير والتذكيرة والتبصرة والبيان والدروس واللمعة) في كتب الصوم والميراث (والمذهب البارع وجامع المقاصد وقبرها وهو المشهور كما في صوم (الدرر) والمنقول عن (الحسن والقاضي) وقد يستدل على ذلك (باجماع الاتصاف) علي أنه يجب على الولي الذي هو أكبر ولد الميت أن يصوم عنه ما فات به غير عذر ان لم يكن له مال يتصدق به عنه عن كل يوم بمد من طعام اتعى ولا نجد قائلًا بالفصل قائل وقد فهم دعوى الاجماع أو الشهرة من (المختلف) كما يأتي من عبارته ان شاء الله تعالى وخصه (السبد في جل العلم والشيخ في المبسوط) بالليل وحكي ذلك في الذكرى عن (الكاتب وخصه (السجل) في السرائر بما فات في مرض موته قال في (الذكرى) وتبته على ذلك سبطه (نجيب الدين يحيى بن سعيد) ثم قال انه خال عن المأخذ مع انه اختاره في صلوة اللمة ومال اليه الشارح في الروضة لكنهم قالوا في باب الصوم انه لو مات في مرضه ولم يتمكن من القضاء لا يجب ان يقضي عنه ولبه (وفي الخلاف) الاجماع عليه وقرئ به منه غيره واختلفوا في استحباب قضاءه والاكثر على الجواز وجماعة على المنع لخبر المصريح بذلك لكنه غير صحيح (ثم) ان ما أخذ السجل ظاهر بناء على مذهبه من وجوب المبادرة الى قضاء الفوائت مع قصر وجوبه على الولي على ما فات له (وأما سبطه) فانه كان يقول بالمضايقة ثم عدل عنه فلم يله اختار ذلك يوم كان يختار ان يقول الأول (ثم) هذا لا مأخذ له

على مختار الشهيد في اللمة لانه غير قاتل بالمضايقة فان تمسك بأصل عدم تكليف الولي بما زاد رد
 مانه لا ينهض في مقابلة اطلاق الروايات فلا بد من حل المرض في كلامه على مطلق المرض فيكون
 على هذا موافقا لجل العلم والميسر وقيل في الذكرى عن (بنداديات الحق) المنسوبة الى جمال
 الدين بن حاتم المشغري انه خصه بما قات لمرض والسفر والحيف بالنسبة الى الصوم لامافته
 عمداً (قال كان شيخنا عبد الدين) قدس الله تعالى روحه لطيفه ينصر هذا القول ولا بأس به
 فان الروايات تحمل على الناب من الترك وهو انما يكون على هذا الوجه اما تمتد ترك الصلوة فانه
 نادر نعم قد يتفق فعلها لا على الوجه المبرئ للزمة والظاهر انه ملحق بالتمتع لتفريط انتهى وهذا
 خيرة (الموجز الحاوي وكشف الالتباس) مع عدم القوات بالنوم في المنذر (هذا) ويرد على
 ما استند اليه في الذكرى من أن الغالب في الترك كونه لمنذر أن الناب التأخير اختياراً عن أول
 الوقت (وذهب علم الهدى وابو المكارم) الى أن هذا القضاء ليس وجوبه على التمين بل يتخير الولي
 بينه وبين الصدقة عن كل ركعتين بعد فان لم يقدر ضمن كل أربع فان لم يقدر ضمن صلاة النهار بعد
 وعن صلاة الليل بعد وهو المنقول عن (الكاتب والقاضي) في شرح جل العلم والعمل وقد ادعى
 فيه على ما نقل الاجماع على ذلك كما هو ظاهر (النية) أو صريحها (وفي المختلف) بعد أن نسب
 ذلك الى السيد والكاتب قال وباقي المشهورين من أصعابنا لم يذكروا الصدقة في الفرائض ولولا
 النص لما صرنا اليه في الصوم (وقال في الذكرى) وأما الصدقة فلم يرها في غير النافلة انتهى واختار
 (السيد العميد وشيخنا الشهيد) في باب الاجارة أن لولي الاستئجار سواء أوصى الميت أولاً لان
 المقصود براءة ذمته وهو يحصل بفعل الولي وغيره وهو خيرة صوم (المردوس) كما نسجم (ولعلم)
 ان المصنف في المختلف فرض المسألة أعني التخيير فيما اذا قاته ذلك في مرضه الذي مات فيه ونسب
 ذلك الى (السيد والكاتب) ثم قال وباقي المشهورين لم يذكروا الصدقة كما عرفت فان نزاهة على
 ما فرض المسألة فيه كانت هذه الشهرة منقولة على مذهب (المجيب وسبطه) وان لم نزل على المفروض
 كما هو الظاهر كانت منقولة على المذهب المشهور (ثم) ان الكاتب والسيد لم يصرحا بمرض الموت
 وانما ذكرا مطلق المرض كما مر (ولعلم) انه يقبل قول المريض في وجوب القضاء على الولي على
 الظاهر كما نص عليه في وصايا جامع المقاصد ويجب عليه الايعاء بها وأقرا مالها أو أعلام الولي
 بأن عليه فوائت ليتأهب لها كما صرح به في وصايا جامع (المقاصد) وقد استوفينا الكلام في ذلك في
 باب الوصايا (بيان) يدل على المشهور بعد عمومات قضاء الولي على الميت (كنز حنص ومرسل
 ابن عمير) (١) الناطقين بذلك (وعوم) قوله صلى الله عليه وآله (فدين الله أحق أن يقضى) وذلك لانه اذا
 برئ الانسان من حقوق الناس بقضاء غيره فله أولى بذلك (وقد) تواترت الاخبار ونقل الاجماع
 على وصول الثواب الى الميت من القضاء وغيره وكل قرية وهب ثوابها له بل تضافت الاخبار
 بالتخفيف عن الميت أو التوسيع عليه أو الرضا عنه بعد ان كان مسخوطاً عليه بالصلوة عنه (وكل)
 مادل على استقرارها عليه بذلك مضاف الى مادل على ان الحائض تقضي اذا أدركت من الوقت
 هذا المقدار وان المسافر يتم اذا سافر بعده قائماً يدلان على الاستقرار (وخبر عبد الله بن
 سنان عن الصادق عليه السلام) الصلوة التي دخل وقتها قبل أن يموت الميت يقضي عنه أولى أهله

به وقد قال في (الذكري) بعد ان أورد هذا الخبر وقال انه ورد بطريقين (مانعه) وليس فيه نفي لما عداه الا ان يقال ان قضيته الاصل تقتضي عدم القضاء الا ما وقع الاتفاق عليه والتصديق مؤاخذ بذنبه فلا يناسب مؤاخذة الولي به لقوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر اخرى) انتهى (وقد يقال) عليه انه ليس من المؤاخذة في شيء وانما هو قضاء لحق الأيوة (نعم) يمكن أن يقال لما ذكره الميت عمدا اختياراً عوقب بعدم إيجاب القضاء عنه على وليه (ويجاب) بأنه يرى اللزمة لما فاته بغير وقضاء عنه لأبراء ذمته قائماً يناسب ما فاته لتبر عذر (وفي الفتية) بعد ان اختار وجوب القضاء ثم خير بينه وبين الصدقة عنه (قال) كما قال علم الهدى في (الانتصار) في كتاب الصوم (وقوله تعالى) (وأن ليس للانسان الا ما سمى) (وقوله عليه السلام) اذا مات الانسان المؤمن اقطع عمله الا من ثلث لا ينافي ما ذكرناه لانا لا نقول ان الميت يثاب بعمله الولي ولا ان عمله لم ينقطع وانما نقول ان الله تبارك وتعالى تعبد بذلك الولي والثواب له دون الميت ويسمى قضاء عنه من حيث انه حصل عند تفریطه (١) وقال (في كشف الغطاء) ان من الثلث التي في الخبر ولدا صالحاً يستغفر له أو يدعو له والقضاء من الاستغفار أو الدعاء وما فعله عنه أخوه المؤمن من سعيه في الايمان وولده وإيمان ولده من سعيه وقتل عن (الاصباح) انه قال فيه (لا يقال) كيف يكون فضل الولي ثلاثياً لما فرط فيه التوفي وكان متعلقاً في ذمته وإيس للانسان الاسمية وقد انقطع بموته عمله (لانا نقول) ان الله تعالى تعبد الولي له بذلك والثواب له دون الميت وسمي قضاء من حيث حصل عند تفریطه وتمويلنا في ذلك على اجماع الفرق المحقة وطريقة الاحتياط (قالت) قد اتفقت كلمة الشيخ والسيد على ان ذلك تعبد ولا يصل الى الميت شيء من الثواب وهو خلاف ما دلل عليه الاخبار وانقد عليه الاجماع كما سمعته واظاهر أنهم انما تجشموا ذلك اسكاناً للعامة كما تشير الى ذلك عبارة الانتصار (ولعلم) أن المراد بالولي أكبر ولده المذكور كما هو مذهب الاكثر كما في (الذكري وكشف اللباس) وبه صرح جمهور علمائنا في كتاب الميراث في بحث الحبوة وفي كتاب الصوم وفيما نحن فيه بل بعضهم صرح بأن الانثى لا تقضى كالشهيد في صوم (اللزمة والروضة) وفي صلوة (البيان) قال وفي قضاء غيره من الاولياء وجه قوي وفي صلوة (الدروس) ان ظاهر الروايات الاقرب مطلقاً وهو أحوط ونحوه قال في (الذكري) وقد يظهر مما أطلق الولي (كالكتاب والسيد وأبي المباس) وغيرهم وفي صوم الدروس الولي عند (الشيخ) أكبر أولاده المذكور لا غير وعند (المفيد) هو فان قد فأكبر أهله المذكور فان فقدوا فالتساء ثم قال وهو ظاهر القدماء والاخبار والمختار انتهى (وفيه نظر) اذ الاخبار على خلاف ذلك (وأما المقضى عنه) فظاهر الاصحاب كما في (الذكري وكشف اللباس) انه الرجل قد كرم اياه في مرض الحبوة وهو المشهور

(١) قد حكى في وصايا التذكرة ان الشافعي قال ان الميت لا تقضى عنه صلوة ولا صيام ولا ينفعه دعاء ولا قراءة قرآن وقال في أحد قوليه أن لا ينجح عنه وأصح القولين عنده أن تدخله النيابة مستنداً الى الآية الشريفة وأجاب بأن الآية دليل لانا لا علينا وأن استنجاره ووصيه وولده وأخاه المؤمن من سعيه لا ندر بي ولده وعنه الايمان والقرآن وأما أخوه فانه سعى في صداقته ومحبة بالاحسان والايمان وأما الايماء فهو من سعيه واستدل بقوله تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان (بنسخه قدره)

كما في (الروضة) وهو خيرة الحلي والكركي والمساكي (وفي الدرر والموجز الحاوي) الاصح قضاء
عن المرأة وهو خيرة (الشيخ) في الصوم والمصنف في (المختف) وغيره (والمقداد) ذكره في
باب الصوم وتردد فيه في (التام) وفي (اليان) في المرأة والبد تردداً أحوطه القضاء وفي (الذكرى)
في بعض الروايات الرجل وفي بعضها الميت كلام الحق يؤذن بالقضاء عن المرأة ولا بأس به أخذاً
بظاهر الروايات ولفظ الرجل للتشليل لا للتخصيص والاقرب دخول البد لهذا الظاهر مع إمكان
عدمه إذ وليه وارثه والبد لا يورث والزام المولى بالقضاء أبعد (وفي صوم الامة) يقضى عن المرأة
والبد واختار في (الذكرى) أن ليس له أى الولي الاستنجار عنه وهو خيرة الفخر وجوزه في صوم
(الدرر) وعليه يتفرع تبرع غيره به وفي (الروضة) وكشف اللثام ذكر الوجهين من دون ترجيح
لمكان تعلقهما بحج واستنابته متممة ومن أن المطلوب القضاء وقضاء الصلوة مما تقبل النيابة (ومصرح
جماعة) بأنه لو أوصى بها سقطت عن الولي ذكره في باب الوصايا وغيره (والمصنف رحمه الله)
لم يصرح بوجودها على الولي بل ظاهره الوجوب كما هو ظاهر جماعة ونص على الوجوب في
(المبسوط) والفقيه والدرر والامة واليان) وغيرها وفي (كشف اللثام) أن ظاهر القاضي في شرح
جل السيد الاجماع عليه انتهى (وفيما قلناه) في الذكرى من بتدديات الحق التبرع بالزوم وهو
بمعنى الوجوب (وفي الذكرى) لو قلنا بعدم قضاء ما تركه عبداً أو كان الأول له فإن أوصى الميت
بفعله من ماله أفند وان ترك فظاهر المتأخرين من الاصحاب عدم وجوب اخراجها من ماله لعدم
تعلق الفرض (الفرض خ) بغير البدن خالفنا مع وصية الميت لانقاذ الاجماع عليه بقي ما عداه على أصله
وبعض الاصحاب أوجب اخراجها كالخج (قلت) وفي عنه الياس في (الدرر) وهو موافق
للاعتبار وفي بعض الاخبار إجماع اليه وهو ظاهر وصايا (التام) والشرائح) بل (والمهذب) لقاضي
والفقيه (والسرير) كما بينا ذلك في باب الوصايا (ثم) استدلل على الأخير في (الذكرى) بظاهر خبر
زراره قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان أبأك قال لي من أقربها فعله أن يؤدبها الحديث. (وأما
صلوة النيابة) بأجارة عن الميت تبرعا أو بوصيته النافذة فقد حكى عن ابن طاوس انه استدلل عليها في
البشرى بأخبار نقلها عنه في الذكرى وأضاف إليها روايات أخر لكن ليس فيها التعرض للاستنجار
والموافق للأصول حمل المطلق على التقيد (قال في الذكرى) بعد نقل الروايات هذه المسئلة أنهى
الاستنجار على فعل الصلوة الواجبة بعد الوفاة مينة على مقدمتين (أحدهما) جواز الصلوة للميت
وهذه إجماعية والأخبار الصحيحة ناطقة بها كما تلوه (والثانية) كما جازت الصلوة عن الميت جاز
الاستنجار عنه وهذه المقدمة داخلة في عموم الاستنجار على الاعمال المباحة التي يمكن أن تقع للاستنجار
عنه ولا يخالف فيها أحد من الامامية ولا غيرهم لأن العامة انما زعمهم أنه لا يمكن وقوعها للاستنجار
عنه أما من يقول بإمكان وقوعها له وهم جميع الامامية فلا يمكن القول بمنع الاستنجار الا أن يفرق
الاجماع في إحدى المقدمتين انتهى (ولا يخفى) أن ما ذكره من الاجماع على جواز الصلوة للميت أن
أراد به ما يفعله الولي فليس بل يجب عليه أن كان مما قاله وان أراد غيره فلا الا مع التبرع تطوعاً سواء
كان من اجنبي أو من أحد الوليين عن الآخر والروايات لا تدل على مزيد من ذلك وما قاله من
دخولها في عموم الاستنجار على الاعمال المباحة التي يمكن وقوعها للاستنجار عنه فامكانه في غير التطوع
منع كما مر مع أن الإباحة في العبادات غير متصورة بل انما تكون راجعة ولا سيما مع غلطية بها

ولو ظن التضيق عصى لو آخر (متن)

في حيوته ومخاطبة وليه بعد وفاته وحـ تكون نيابة عن الحي الذي هو الولي وهي ممتعة كما صرحوا
 به بمن صرح به في خصوص الصوم (ابن ادريس والمصنف في المنتهى) فانها منة من صحة
 الاستنجار عن الميت في الصوم ومنه يعلم حال الاجماع في المتقدمين بل قد قيل ان المفهوم من
 الروايات انما هو التبرع على وجه التطوع لا بهيته الوجوب وبمضمون جواز الاجارة كلاجبر في الفج
 الرجح وهو محل النظر ايضا فم كل راجح اذا خوطب به مع الاذن في الاستنابة يمكن الاجرة
 فيه اذا لم يجد المتبرع والتطوع هنا عند التحقيق لم يرد على وجه الخطاب وانما هو كالاهداء اليه كما
 لا يخفى على من تأمل في تلك الاخبار فالقول بالاستنجار مطلقا لا يخلو من اشكال والعمل بالوصية
 انما هو في المشروع ومشروعية الاستنجار ممنوعة كما عرفت هذا لكن الحكم كأنه ما لا ريب فيه
 عندهم (وفي ارشاد الجفرية) الاجماع عليه وقد حكم به كل من تعرض له (كالشهيدين والمحقق
 الكركي وتلميذه وصاحب الدرر السنية والخواهر المصنف) وغيرهم وبعد التأمل يمكن إجراء على القواعد
 واقتناصه من الاخبار وان كان الاصل الاجماع (وطريق) اقتناصه من الاخبار انما لا فهم من
 الوجوب على الولي التمين بل قول انه كوجوب الثقة على الرحم لان في جملة من الاخبار في
 الصوم فليقتض عنه أفضل أهل بيته أو من شاء ولعل هذا يجدي فيما نحن فيه ولا يمكن القطع بذلك
 من كلامهم في باب الوصايا لا يمكن حمله على قد الولي (والمراد بالا كبر) من ليس له أكبر موهان
 لم يكن له ولم تعددون لاطلاق لفظ الولي في أكثر الاخبار وورد بعضها بأفضل التفضيل لا يقتضي
 التقييد لوقوعه جوابا عن السؤال عن الوليين ومحل الوقاف ما اذا كان بالغا عند موته وفي غير البالغ
 عند موته قولان (وفي الذكري) أيضا اشهر بين متأخري الاصحاب قولنا وفعلنا الاحتياط بقضاء
 صلوة يغيب اشتغالها على خلل بل جميع العبادات الموهوم فيها ذلك وربما تداركوا مالا مدخل الوهم
 في صحته وبطلانه في الحيوة وبالوصية بعد الوفاة (ثم قال) لم نظفر بنص في ذلك على الخصوص (ثم
 استدلل) عليه بظواهر الايات والخبر الى ان قال ولأن اجماع شيعة عصرنا وما رافقه عليه فانهم
 لا يزالون يوصون بقضاء العبادات مع فعلهم أياها ويميدون كثيرا منها اداء وقضاء انتهى (وفي كشف
 الالتباس) ان ما ذكره في الذكرى غير مشروع لانه برئت ذمته بفعلها على الوجه المذكور فالاعادة بعد
 ذلك لا تخلو عن قبيح لانه اما ان يبيدها بنية الوجوب او نية التدب والاول يلزم منه اعتقاد وجوب
 ما ليس بواجب والثاني يلزم منه اعتقاد مشروعية ما لم يرد فيه الشرع (ثم قال) وقوله ربما تداركوا مالا
 مدخل لوم في صحته وبطلانه لم يستند الى قول أحد من العلماء مع ان ذلك شهادة على نفى لانه نفى
 الوم عن صحة ما تداركوه بالاداء والوصية ونفى الوم غير معلوم من غير اقرارهم بصحة ما تداركوه
 واقرارهم غير معلوم فالتدراك لا يدل على نفى الوم بل ربما يدل على حصول الوم بصحة ما فعلوه
 اولاً انتهى كلامه وهو كما نرى (وقوله) قدس الله تعالى روحه (ولو ظن التضيق عصى لو آخر) كما صرح
 به في (المنتهى والتذكرة والتحرر ونهاية الأحكام والبيان وجامع المقاصد) وعليه الاجماع كما في (المنتهى)
 سواء كان ظنه لظنه الهلاك اولظنه قرب انتضاء الوقت لظنه موهمة ذلك كما في (جامع المقاصد) وان
 ظهر الخلاف وأداه وهو واضح كما في (كشف القاتم) وفي (التذكرة) فان انكشف بطلان ظنه فالوجه
 عدم العيصان (وفي نهاية الاحكام) فان انكشف بطلانه فلا ثم عليه انتهى وهذه تحتمل ان يكون المراد

ولوطن الخروج صارت قضاء فلو كذب ظنه فالاداء باق (الثاني) لو خرج وقت نافلة الظهر قبل الاشتغال بدأ بالفريضة ولو تلبس منها بركعة زاحم الفرض وكذا نافلة العصر (متن)

منها انه لاثم بالتأخير بعد الانكشاف وعبرة التذكرة ان احتملنا منها ذلك افهمت احتمال المعصيان بالتأخير بعد الانكشاف ولا وجه له (وفي الذكرى) لا يخرج عن التحريم ببقاء ركعة وان حصل بها لان ذلك بحكم التلبس (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولوطن الخروج صارت قضاء) كما في (التذكرة) ونهاية الاحكام وجامع المدد وفوايد القواعد وغيرها وفي (كشف القتام) يقوى عند انه ان فعلها من غير تعرض للاداء والقضاء بل اكتفى بالفرض الغلاني من هذا اليوم والليل اجزأ لان التعرض لها انما كان تمييزا وقد حصل به بل هو الشئ اذا تردد في الخروج من غير غلن الا ان يقال اصابة العدم تمنع التردد (وفي فوايد القواعد) المراد بالظن هاما يجوز الاعتماد عليه شرعا لاملقه (وفي كشف القتام) لا يتأتى هنا استحباب التأخير ولا وجوبه حتي يحصل العلم لوجوب المبادرة هنا لاحتمال بقاء الوقت وان كان مرجوحا (قوله) قدس الله تعالى روحه (فلو كذب ظنه فالاداء باق) فان لم يكن فعله اداء لقضاء وكأنه اجماعي لانهم انما يفسبون فيه الخلاف الى بعض العامة فان كان فعله بنية القضاء فظهر له البقاء عند خروج الوقت في (المنتهى والتحرير) انه بعيد ذكر ذلك فيها في مباحث الية واحتمله في (نهاية الاحكام) وجعله قريبا في (الكتاب) وفي (التذكرة والدروس والبيان وحواشي الشهيد وجامع المقاصد وفوايد القواعد) انه لا يبعد وجعله في الكتاب فيما سيأتي ان شاء الله تعالى اقرب واحتمله في (نهاية الاحكام) واحتمل في (الايضاح) الصحة ان خرج الوقت في اثناء الصلوة بناء على احد الاقوال في الصلواتي بعضها في الوقت دون البعض (واما) اذا ظهر له البقاء والوقت باق في (الدروس وحواشي الشهيد وجامع المقاصد وفوايد القواعد) انه لا يبعد ايضا وفي (التذكرة والمنتهى والتحرير ونهاية الاحكام والبيان) انه بعيد وعام الكلام سيأتي ان شاء الله تعالى في مباحث النية (يسان) وجه عدم الاعادة في هذا انه اتم ما امر به وهو يقتضي الاجزاء ولانه نوى فرض الوقت لكنه زعم خروجه وهو لا يؤثر (وجه) الاعادة ان الوقت سبب وجوب الصلوة ولم يعلم براءة المهلة منه بما فعله لانه على غير وجهه وانه انكشف فساد ظنه (ويرد على الاول) انه اذا كان فعله على غير وجهه يوجب الاعادة والقضاء ايضا (وعلى الثاني) ان فساد الظن لا يقتضي فساد ما حكم بصحة (وعروض) بفعلها قبل الوقت ظانا دخوله (وجوابه) الفرق فان دخول الوقت بعد ذلك سبب لشل القيمة فلا يسقط بالفعل السابق بخلاف ما هنا (قوله) قدس الله تعالى روحه (لو خرج وقت نافلة الظهر قبل الاشتغال بدأ بالفريضة ولو تلبس منها بركعة زاحم الفرض وكذا نافلة العصر) هذا هو المشهور بل المجمع عليه كما في (مجمع البرهان) وهو مذهب (الشيخ واتباعه) كما في (المدارك) وبه صرح في (النهاية والسرائر) وكتب المحقق وجهه من كتب المصنف والبيان والذكرى والدروس وجامع المقاصد وحاشية الميسي والمساك وروض الجنان والمدارك) وغيرها والاقرب انها اداء كما في (الذكرى والبيان) تنزيلا لها منزلة صلوة واحدة ادرك ركعة واحدة منها واستظهر في (الدروس وروض الجنان) اختصاص المزاحمة بغير الجملة لكثرة الاخبار بضيقتها (وهل يختص) بذلك الجملة أو الصلوة يوم الجمعة احتمالان ذكرهما في (الروض) قال ويدل على الاول خبر زرارة عن الباقر عليه السلام وظاهر خبر اسماعيل ابن عبد لظائق على الثاني (وتمتق الركعة) تمام السجدة الثانية وان لم يرفع رأسه منها كما في (حاشية المحقق الثاني والفاضل الميسي والمساك)

ولو ذهب الشفق قبل اكمال نافلة المغرب بدأ بالفرض ولو طلع الفجر وقد صلى اربعا
 زاحم الفرض بصلوة الليل (متن)

(والروض) وقد تقدم تمام الكلام في ذلك ولا تدرك بالركوع كما في جامع المقاصد ويتبها مخففة بالحد
 وتسيحة واحدة في الركوع والسجود كما صرح جماعة وعن بعض المتأخرين لو تأدى التخفيف بالصلوة
 جالسا آثره وتأمل في ذلك في (المسالك) من اطلاق الامر بالتخفيف ومن الحل على المهود وكون الجلوس
 اختيارا على خلاف الاصل وفي (جامع المقاصد وروض الجنان) انه لو غلض شيق وقت الفضيلة فصلى
 الفرض ثم تبين بقاء فالظاهر ان وقت النافلة باق ﴿بيان﴾ يدل على أصل الحكم خبر عمار الطويل
 وفيه كلام طويل ذكره في الذكرى وكشف اللثام ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولو ذهب الشفق قبل
 اكمال نافلة المغرب بدأ بالفرض﴾ ولا يزاخه بها كما هو المشهور كما في (البيان) وبه صرح في (النهاية والتبريع
 والمعتبر والنافع والمنتهى والتذكرة والتحرير والارشاد ونهاية الاحكام والفروس والجعفرية وارشادها)
 وغيرها وفي (الذكرى وجامع المقاصد وفوائد الشرايع والعزبة وحاشية الفاضل الميمني والروض والروضه
 والمسالك ومجمع البرهان والمدارك) انه ان كان بدأ بركعتين انهما اوليت كانتا واخرين لنتهي عن ابطال
 العمل وظاهر (المجلى) تمام الأربع بالتشروع في ركعة منها وقال في (المدارك) ان هذا أحسن وقال وأولى
 من الجميع الاثنان بالنافلة بعد المغرب حتى اوقعها وعدم اعتبار شيء من ذلك انتهى وقد تقدم نقل
 الاجماع على انتهاء نافلة المغرب بذهاب الشفق ونقل اقوال المخالفين او المائلين الى خلاف ﴿بيان﴾
 استدلل على هذا الحكم في (المعتبر والمنتهى) بان النافلة لا تراحم غير فريضته (وفي الذكرى) الاعتراض عليهما
 بان وقت العشاء يدخل بالفراغ من المغرب فينبغي ان لا يتطوع بينهما ويورود الاخبار بمجواز التطوع
 في اوقات الفرائض اداء وقضاء (ثم قال) الا أن يقال ان ذلك وقت يستحب تأخير العشاء عنه وعند
 ذهاب الشفق تضيق ضلها فيحمل النص عليه انتهى وتمام الكلام تقدم في موضعين ولعل (المجلى) استد
 فيما ذهب اليه الى أن نوافل المغرب كصلوة واحدة وهو ممنوع او على فضل تأخير العشاء كما يعطيه بعض
 الاخبار ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولو طلع الفجر وقد صلى اربعا زاحم الفرض بصلوة الليل﴾
 على ذلك عمل الاصحاب كما في (المنتهى) وهو مذهب الاصحاب لا تعلم فيه مخالفا كما في (المدارك)
 وكأن لا خلاف فيه بينهم كما في (مجمع الفائدة والبرهان) وقد يظهر من (المعتبر) دعوى الاجماع عليه
 وفي (شرح الشيخ نجيب الدين وكشف اللثام) انه المشهور ولا فرق بين ان يكون التأخير لضرورة
 او لغيرها كما في (حاشية الميمني والمسالك) وفيها ومن جعلها الشفع والوتر (واما) خبر يعقوب البراز
 حيث قال قلت له أقوم قبل الفجر بقليل فأصلي أربع ركعات ثم أتخوف ان ينفجر الفجر أبدأ بالوتر
 وأتم الركعات فقال لا بل أوتر وأخر الركعات حتى تقضيها في صدر النهار فقد حمله الشيخ في (التهذيب
 والشهد والمحقق الثاني) وغيرهم على الافضل وفي (المنتهى) انه مضمحل فترجح عليه مؤمن الطلاق
 (وفي كشف اللثام) انه غير مناف للمشهور فانه عليه السلام اتى امر فيه بتقديم الوتر ليذكر في الليل
 لتضافر الاخبار بالآثار في الليل كما نطقت بان من قام آخر الليل ولم يصل صلوة وخاف ان يضجاء
 الصبح أوتر والقضاء في صدر النهار أعم من ضلها قبل فريضة الصبح ويدها فلا اضطراب الى حملها على
 ان الافضل التأخير انتهى (وبعض المتأخرين) ملن فيه بان من رجاه محمد ابن سنان (قلت)

والا بدأ بركتي الفجر الى ان تظهر الحرة فيشتغل بالفرض ولو ظن ضيق الوقت خفف القراءة واقتصر على الحمد ولا يجوز تقديم نافلة الزوال عليه الا يوم الجمعة ولا صلوة الليل الا للشارب والمسافر (متن)

المصنوعة ومحمد بن سنان لم يثبت ضعفه ويقوب البراز هو يقوب بن سالم البراز الثقة (وهل) يقطع الركعتين لو كان في اثنتهما ويكملها قضية الاطلاق تقتضي الاول والنهي عن ابطال العمل يقتضي الثاني كما مر الا انه لم يترض الاكثر لذلك في المقام وانما تعرض له صاحب الروض وصاحب المجمع من دون ترجيح (قوله) قدس الله تعالى روحه (والا بدأ بركتي الفجر الى ان تظهر الحرة فيشتغل بالفرض) اي والا يكن صلى منها اربعا بدأ بركتي الفجر وهو مذهب عليا كما في (المعتبر) والمشهور كما في (الذكرى) وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية) واشهر الروايتين كما في المنتهى (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو ظن ضيق الوقت خفف القراءة واقتصر على الحمد) اما الاقتصار على الحمد في التواضع فلا كلام فيه حتى في السنة كما يأتي ان شاء الله تعالى (وأما في الفرائض) فقد قل الاجماع في غير موضع على انه يجزئ المستعمل والمريض قالوا والمراد بالمستعمل من اعجله حاجة كغريم يخشى فوته ورقة يشق اللحاق بهم ونحو ذلك (وهل) بعد ضيق الوقت سببا مسقطا للسورة ظاهر (التذكرة) الدم واحتمل الامرين في (نهاية الاحكام) وقال (المحقق الثاني) وقد يلوح من كلام (صاحب المنير) عدم الضيق سببا مسقطا للسورة ولم أجد في كلام احد اشعارا بذلك ولا في كلامه تصريح به انتهى وقام الكلام سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولا يجوز تقديم نافلة الزوال عليه الا يوم الجمعة) أما عدم جواز تقديم نافلة الزوال في غير الجمعة فقد قدم الكلام فيه وقد حصل الشيخ في (التذويب) مرسل ابن ادينه وعلي ابن الحكم وخبري القاسم وعبد الأعلى على من يشتغل عنها في وقتها (واما) الاخبار الواردة في انها كالمندية فليست بنص في الرتبة وأما استثناء يوم الجمعة فيأتي الكلام فيه ان شاء الله تعالى (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولا صلوة الليل الا للشارب والمسافر) كما في (المنفعة والنهاية) والنافع والشرائع ونهاية الاحكام وارشاد الجعفرية والعزبة والكفاية (وفي الاخير) انه الاشهر وفي (المدايرك) انه مذهب الاكثر وفي (الميسوط والذكرى والبيان واللمعة وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميمني والروض والروضة والمسالك وجمع البرهان ورسالة صاحب العالم وشرحها) جوازه لكل مذهور وفي (الذكرى وجامع المقاصد) انه المشهور ونسبه في (الدروس) الى الرواية وقصر (الحسن) الحكم على المسافر كما قل عنه (وفي الخلاف) الاجماع على انه يجوز ان يوتر أول الليل في السفر مع خوف الفوت وترك القضاء ولم يجز (المجلى) التقديم مطلقا وهو المحكي عن رداره ابن أعين وهو خيرة (التذكرة وكذا المنتهى والمختلف) اذا تمكن من القضاء لان ذلك ليس وقتا لها (قال في المنتهى) الا انا صرنا الى التقديم في مواضع فنزل القضاء محافظة على فعل السنن فيسقط من غيرها (والمراد) بصلوة الليل الاحدى عشرة ركعة كما صرح (الشهيد الثاني وشيخه) ويقصد بنيتها التحصيل ولو نوى الاداء صح وأول وقته بعد صلوة العشاء كما صرح بذلك في المقنعة والمسالك لكن روى علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام أن لا صلوة حتى يذهب الثلث الأول من الليل (بيان) خبر سماعه ونحوه مطلق في جواز التقديم وخبر معاوية بن وهب خص فيه جواز

وقضوا لها أفضل (الثالث) لو عجز عن تحصيل الوقت علماً أو ظناً صلى بالاجتهاد فان طابق فله الوقت او تأخر عنه صح والا فلا الا ان يدخل الوقت قبل فراغه (الرابع) لو ظن أنه صلى الظهر فاشتغل بالمصر عدل مع الذكر وان ذكر بعد فراغه صحت المصراً وأتى بالظهر اداء ان كان في الوقت المشترك والا صلاحها معا (مثنى)

التقديم بمن يضعب القضاء والخير الاخر لماوية بن وهب وخير مرازم وخير بن زرارة ومحمد يدل على المنع وعدم الجواز وخير يعقوب الاحمر يدل على جوازه للشاب (وأما) الحال على جوازه للمسافر فأخبار كثيرة (منها) ما رواه في الذكرى من كتاب محمد بن أبي قرة من أن فضل صلاة المسافر أول الليل كفضل صلاة المقيم في الحضر من آخر الليل (قوله) قدس الله تعالى روحه (وقضوا لها أفضل) ولا شابهها اجماعاً كما في (كشف الثام وظاهر المدارك والمفاتيح) وهو المشهور كما في (الذكرى وارشاد الجعفرية) (بيان) يدل عليه خبر عمر بن حفصة وصحيح مسلم وخير الحيزري في قرب الاستاد (وقد) يستدل بكون القضاء أفضل على جواز التقديم الا انه لا نصورية في ذلك فليلاحظ (قوله) قدس الله تعالى روحه (لو عجز عن تحصيل الوقت علماً أو ظناً صلى بالاجتهاد) المراد بالظن ما حصل بامارة كرد وصنعة من غير نجشم مشقة المكسب (والاجتهاد) هو است فراغ الوسم في تحصيل ظن دخول الوقت بامارة فالخاص به ظن مع مشقة المكسب كذا في (جامع المقاصد) وحاصله ان الظن الخاص بالاجتهاد ظن ضعيف لا يمكنه سواء وليس هو شكاً ولا وهماً فقد رجعت هذه المسئلة حينئذ الى قوله فيما مضى وان ظن ولا طريق له الى العلم صلى وتنطبق عليها الاجاءات السالفة ويجرى فيها الخلاف المتقدم وقد صرح بالرجوع الى الاجتهاد (المصنف في جملة من كتبه والمحقق في الشرائع والشهيد في الذكرى والبيان والمحقق الثاني وأبو العباس والصبيعي والمسيحي والشهيد الثاني) وغيرهم لكن كثيراً منهم يمتثلون له بالاعتداد على الامارات الحاصلة من الورد وانصاعات ونحوها (فليأمل) في ذلك (وفي الذكرى) لا يتد بالجنهاد غيره ولو قدر رجحان اجتهاد غيره في نفسه على اجتهاد نفسه أمكن السدول الى الغير لا متاع السمل بالمرجوح مع وجود الراجح ويمكن التريص ليصير ظنه أقوى من قول الغير وهو قوي بخلاف القيلة فان التريص فيها غير موثوق فيه باستفادة الظن فيرجح هناك ظن رجحان غيره بل يمكن وجوب التأخير للشبهة عليه الوقت مطلقاً حتى يتقن الدخول ولا يكفيه الاجتهاد ولا التقليد لان اليقين أقوى وهو ممكن أماً لو كان الصبر لا يحصل منه اليقين فلا اشكال في جواز الاجتهاد والتقليد لانه معرض بالتريص الى خروج الوقت والوجه عدم التريص مطلقاً لان مبنى شروط البادات وأما لما على الظن في الاكثر والبقاء غير موثوق به انتهى كلام مرضي الله تعالى عنه (وفي النقيه) قال أبو جعفر عليها السلام لان أصلي بعد ماضى الوقت أحب الي من ان أصلي وأنا في شك من الوقت وقيل (وقال الصادق عليه السلام) في خبر عمر بن يزيد ليس لاحد أن يصلي صلاة الا لوقتها (وفي التذكرة والمنتهى والتحري) فان صلى مع الوم أو الشك لم يجز وأن وافق الوقت أو تأخر عنه ائدم الامتثال (قوله) فان طابق فله الوقت أو تأخر عنه صح والا فلا الا أن يدخل الوقت قبل فراغه (هذا يعلم حاله مما سلف (قوله) لو ظن انه صلى الظهر فاشتغل بالمصر عدل مع الذكروان ذكر بعد فراغه صحت المصراً وأتى بالظهر اداء ان كان في الوقت المشترك والا صلاحها معا)

(الخامس) لو حصل حيض أو جنون أو انغماء في جميع الوقت سقط الفرض اداء وقضاء (متن)

الى الظاهر سواء كان اشتغاله بالعصر في الوقت المختص أو المشترك وقد تقدم الكلام في ذلك كما تقدم الكلام بما لا مزيد عليه في قوله فان ذكر بعد فراغه صحت العصر الى آخره في اول المطلب الثاني (قوله) قدس الله تعالى روحه (لو حصل حيض أو جنون أو انغماء في جميع الوقت سقط الفرض اداء وقضاء) أما سقوطه كذلك بمحصل الحيض فاجماعي كما في (الخلافا) وغيره (كالعزبة) والروض وجمع البرهان والمفاتيح) مضافا الى ما مر في بحث الحيض بل هو ضروري بل وان در فعلها كما في (نهاية الاحكام) والذكرى والروض والمسالك والروضة) وكذا الحال في النفاس ونقل الاجماع على سقوط الفرض به في المقام في (الروض) وشرح الشيخ نجيب الدين وجمع البرهان والمفاتيح) ودعوى الاجماع على ذلك ظاهرة من (الخلافا) أو صريحة منه بل وان شربت ما يسقط الولد كما في (نهاية الاحكام) والذكرى والروض والروضة والمسالك) لان سقوط الصلوة عن الحائض والنفساء عزيمة لا رخصة حتى ينفذ عليها (وزاد في كشف القام) ان ادراار الحيض جائز وأما النفاس فليس مقصودا بالجناية وانما هو تابع للاسقاط (وقال في الذكرى) فان قلت انه مقبوض بالصوم مع أمرها بتركه قلت الصوم انما وجب بأمر جديد ونص من خارج على خلاف الاصل انتهى وبما الكلام في مبحث القضاء (وأما) سقوطه كذلك بالجنون فليس الاجماع كما في (الخلافا) والتذكرة والعزبة وارشاد الجعفرية والروض) بل في (المفاتيح) انه ضروري (وفي كشف القام انه مذهب المعظم (وفي نهاية) الاحكام لو وثب لحاجة فزال عقله فلا قضاء ولو كان عتيا فاقضاء (لكن) قبله في الذكرى بما اذا غلن كون مثله يؤثر ذلك ولو قول عارف (وفي الذكرى) أيضا أفنى الاصحاب بأنه لو زال عقل المكلف بشي من قبله بحج بذلك عليه القضاء لانه مسبب عن فعله انتهى وظاهره الاجماع على ذلك (لكن) قل عن فخر الاسلام في شرح الارشاد انه اذ علم أن هذا الذاء يورث الجنون كان أسكله حراما لكن لا يجب عليه قضاء ما فاتته وقضى عليه بشرب المسكر فان السكر جنون والجنون أقوى أفراد السكر وقد استوفينا الكلام في الجنون بالامز يدعليه في كتاب القضاء وتقلنا عليه اجماعات آخر (وأما سقوطه) كذلك بالانغماء فليس الاجماع في (الفنية وظاهر الخلافا) أو صريحه وهو المشهور كما في (الذكرى والروض وغاية المرام وجمع البرهان) ومذهب المعظم في كشف القام والاشهر كما في الروضة ومذهب الاكثر كما في شرح الشيخ نجيب الدين والمفاتيح وبه صرح في (المبسوط والنهاية وجل العلم والمراسم والسرير والشرائع والمعتبر والتافع وكتب المصنف وكتب الشهيدين والمحقق الثاني والموجز وشرحه وحاشية الميمني وشرح الجعفرية وجمع البرهان والكفاية) وغيرها وهو خيرة (الفتية) حيث حمل الروايات الدالة على انقضائه على التذب كالشيخ وجماعة من الاصحاب وقد استوفينا الكلام فيه في مبحث القضاء وفي (الذكرى عن المنع) ان فيه واعلم أن المنع عليه يقضي جميع ما فاتته من الصلوة وروى انه ليس عليه أن يقضي الا صلوة اليوم الذي أفق فيه أو الليلة التي أفق فيها وروى انه يقضي صلوة ثلاثة أيام وروى انه يقضي ما أفق في وقتها (وقال في الذكرى) أيضا ان الجني رحمه الله تعالى في الفاخر أورد الروايات من الجانبين ولم ينجح الى شيء منها فكانه يتوقف (قال) وقال ابن الجني والمنع عليه أياما من علة سماوية غير مدخل على نفسه مالم يبع ادخاله عليها اذا ق في آخر نهار افاقة يستطيع بها الصلوة تحفى صلوته ذلك اليوم وكذا ان أفق

آخر ليل قضى صلوته تلك الليلة فان لم يكن مستطيعا لتلك كانت افاقته اذا كان غائما اذا لم يقدر على الصلوة بحال من الاحوال التي ذكرناها في صلوته الليل فان كانت افاقته في وقت لا يصلح له الا صلوته واحدة صلى تلك الصلوة فقط انتهى (وظاهره) وجوب قضاء صلوته يومه أو ليلته ان وسعها زمان الافاقه والافصوله واحدة ان وسعها (قال في كشف القام) ويدل الى ما ذهب اليه أبو علي خبر الملا بن فضال (ثم قال) ويجوز ان يكون الخبر وكلام أبي علي بمعنى فعل صلوته يومه انني أفاق في وقتها اداء فان تركها قضاها انتهى (وفي فوائد الشرائع) بدان قال لا يجب القضاء مع الانغماء اذا استوعب الوقت كالجنون قال وقال المفيد وغيره بوجوب القضاء انتهى ولم نجد أحدا نسب الى المفيد ذلك (وفي الذكرى) انه اذا تمعد ما يؤدي الى الانغماء وجب عليه القضاء وبه اتفق الاصحاب (وظاهره) دعوى الاجماع كما قد ظهر دعواه من (النية) ونقل (الشيخ نجيب الدين) حكاية الاجماع على ذلك وبه صرح من المتأخرين عبد الشهيد المحقق الثاني وتلميذه الميسي وتلميذه الشهيد الثاني وأبو العباس والصيمري وغيرهم (وقال في النية) من أغنى عليه قبل دخول الوقت لا بسبب أدخله على نفسه بمصيبة اذا لم يبق حتى خرج الوقت لم يجب قضاؤها بدليل الاجماع وبهذا القيد أغنى عدم كون السبب منه مع ذكر المصيبة صرح في جمل العلم والسرائر وبدون ذكرها صرح به في (المراسم والاشارة) وهو الظاهر من (المبسوط) واليه أشار في (التحرير) وفي موضع آخر من (المراسم) التصريح بوجوب القضاء اذا كان الانغماء من قبله وتام الكلام في بحث القضاء (وفرق) المتأخرون بينه وبين شرب ما در من الحليس أو يسقط الولد بأن سقوط الصلوة عن الحائض والقضاء عزيمة لا رخصة الى آخر ما تقدم وفي (الذكرى والمسالك) انه اذا علم ان متناوله يفسى عليه في وقت فتناوله في غيره مما يظن انه لا يفسى عليه لم يضر تعرضه للزوال ونحوه ما في (نهاية الاحكام) وعن (شرح الارشاد) لفخر الاسلام انه اذا علم ان هذا التذاه يورث الانغماء كان أكله حراما ولا يجب عليه القضاء كما مر قل مثل ذلك عنه في الجنون والى ذلك مال المولى الاردبيلي قال وتقييده بدم عليه بكونه موجبا للانغماء فيه تأمل لما فيه من تخصيص النصوص العامة بنوع دليل وهو تصرف في النص بالاجتناد انتهى فتأمل (وقال المصنف في نهايته والشيدان في الذكرى والبيان والروضة والمحقق الثاني وغيرهم انه اذا شرب المسكر غير عالم به أو أكره عليه أو اضطر اليه حاجة لم يجب عليه القضاء وان حكمه حكم الانغماء ونسبه (صاحب الكفاية) الى جماعة من الاصحاب ثم قال ودليله غير واضح وقد تبين بذلك المولى الاردبيلي حيث تقي وضوح الدليل مستندا الى انه ليس دليل القضاء كونه حراما قال ولهذا وجب القضاء على التام والتاسي بل الظاهر هو الروايات وقوت ما اعتد به الشارع من العبادات الا أن يقال ليس دليله الا الاجماع وليس هو الا في المحرم فهو محل التأمل للمعوم في عبارات الاصحاب معللا بالخبر المذكور فانه يفيد المعوم على الظاهر (فتأمل) انتهى (ويريد بالخبر المذكور ما نقل عنه صلى الله عليه وآله من فاتته صلوته فريضة فليقضها كما فاتته (وفي المبسوط والذكرى والمسالك) ان اليوم الخارج عن العادة جدا لمحق بالانغماء (ثم) ان المولى الاردبيلي جعل القضاء المفسى عليه مطلقا أحوط (بيان) يدل على عدم القضاء في النسي عليه مطلقا (عشرة أخبار) أو أكثر وفيها الصحيح الصريح والحسن وغيرهما مما اعتضد بالشهرة القريبة من الاجماع (بل) الخائف تادر كما عرفت مضافا الى الاجماع المنقول والاخبار الدالة على القضاء مطلقا فيها الصحيح أيضا (كصحيح محمد وصحيح عبد الله

وان خلا أول الوقت عنه بمقدار الطهارة الفريضة كماله ثم تجدد وجب القضاء مع الإهمال ويستحب لو قصر ولو زال وقد بقي مقدار الطهارة وركعة وجب الأداء ولو بلغ الصبي في الأثناء بغير المبطل استأنف ان بقي من الوقت مقدار ركعة (متن)

ابن سنان وصحيح ابن أبي عمير وصحيح منصور بن حازم (وفيها غير الصحيح) كخبر أبي كهمس ومرسل إبراهيم بن هاشم (وقد حملها (الصدوق) في القبة (والشيخ) وعامة من تأخر عنه على الاستحباب (فان قلت) ينافي هذا الحمل قول الصادق عليه السلام في خبر ابن أبي عمير ان أمر الصلوة شديد (قلت) المبالغة في المندوبات كثيرة جداً (ويمكن الجمع) بطريق آخر بأن يحمل ما دل على القضاء على ما اذا كان الاغواء وصل الي ذهاب العقل أو على ما اذا كان الاغواء مسبباً عن فعل نفسه كما اذا تناول الغذاء المؤدى اليه مع علمه بذلك من غير ضرورة ولا إكراه (ويدل) على قضاء يوم الاقامة مكتابة الحجال وصحيح حفص على الصحيح وخبر في قرب الاستناد من علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام وهي محمولة على الاستحباب مع امكان حملها على الصلوة التي أفاق في وقتها كما في عدة أخبار (ويدل على قضاء ثلثة أيام خبر حفص وأبي بصير ومضرة سماعه الموثقة وهي قابلة للحمل على الوجه السابعة (ويدل) على مذهب الكتاب خبر الملا وقد سمعت الوجه فيه (فان قلت) قضية الجمع حمل المطلق على المتقيد والعام على الخاص وأخبار عدم القضاء عامة أو مطلقة وأخبار القضاء كذلك والأخبار الدالة على القضاء في البعض دون البعض مقيدة أو خاصة فليجمع بين جميع الأخبار بحمل المطلق منها مطلقاً على المتقيد (قلت) الجمع فرع التماثل والأخبار المتقيدة على اختلافها ليست كأخبار عدم القضاء في الصحة والكثرة والشبهة وغيرها ولا كأخبار القضاء في الصحة والكثرة وأخبار القضاء قد رجعت الي أخبار عدم القضاء فلا منافات فأين تقع الأخبار المفصلة على ما فيها من هذه الأخبار فالواجب طرحها ولما كانت قابلة للتأويل بما عرفت جمعنا بينها وبين تلك لا على سبيل الوجوب (وهذا يندفع تأمل من تأمل في إطلاق الاصطحاب حمل الأخبار المخالفة للمشهور على الاستحباب (قوله) قدس الله تعالى روحه (وان خلا أول الوقت عنه بمقدار الطهارة والفريضة كلاً ثم تجدد وجب القضاء مع الإهمال ويستحب لو قصر ولو زال وقد بقي مقدار الطهارة وركعة وجب الأداء) تقدم الكلام في ذلك كله وفيما يتعلق به من الفروع في الفصل الثاني من كتاب الطهارة في أحكام الحائض كما تقدم الكلام في قوله ولو زال وقد بقي مقدار الطهارة وركعة وجب الأداء في كتاب الطهارة في الفصل المذكور وفي صدر المطلب الثاني في أحكام الاوقات (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو بلغ الصبي بغير المبطل استأنف ان كان الوقت باقياً يريد ان يبلغ الصبي في أثناء الصلوة بما لا يفسدها كالتن والابتن وان بعد الغرض فانه يستأنف الصلوة (وهو) مذهب الاكثر كما في (المدارك) وهو حيرة (الخلاف والشرائع) والتذكرة والتحرير والمنتقى والخلاف والبيان والتذكري والدروس (١) والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وحاشية الميسر والمدارك) هذا اذا بقي من الوقت مقدار الطهارة وركعة كما صرح به بعض هؤلاء وبهم ذلك من (المنتقى والتحرير) حيث اعتبر وقت الطهارة أيضاً فيمن بلغ بعد الفراغ (لكن) نص في التذكرة فيمن بلغ في الوقت على ان اعتبار الطهارة مقصور على ما اذا لم يكن متطهراً ورده في كشف الغتام بأنه لا وجه له (وقال)

الشيخ في المبسوط اذا بلغ الصبي في أثناء الصلاة بما لا يفسدها أتم وظاهره الوجوب (ومثله) قال في التحري في موضع آخر منه واحتله في (نهاية الأحكام) وفي (المختار) ذكرهما في المبسوط والخلاف من دون ترجيح وفي (التذكرة) أيضا لو بلغ في أثناء الصلاة بنزير الفساد استحبه أن يتم ويمد بعد ذلك ان كان الوقت منسما انتهى (قلت) قد يحمل كلام (المبسوط) على ذلك (هذا) وظاهر (التذكرة) وفوايد الشرايع والمسالك وصرح القدرى (ان الخلاف في المسئلة مبني على ان عبادة الصبي شرعية أو عمرانية) وفي المدارك (ربما بني الخلاف في المسئلة على أن عبادة الصبي شرعية أو عمرانية وهو غير واضح) (أما) إعادة الطهارة فنتيجة بناءها على ذلك لان الحدث يرتفع بالطهارة المدبوبة انتهى (وقد) تبع بذلك المحقق الثاني حيث قال في جامع المقاصد انه يستأنف سواء قلنا ان افعال الصبي عمرانية أم شرعية أما على الاول فظاهر وأما على الثاني فلأن الصلاة لا تجب قبل البلوغ (١) فلا يجزي ما فعله عما صار واجبا عليه وأما الطهارة فلم يتعرض لها المصنف وينبغي وجوب اعادةها على الاول لوجود الحدث لا على الثاني لانه يرتفع بالطهارة المدبوبة انتهى (وتفصيل البحث) ان يقال ان القائلين بالترين قالوا ان التكليف مشروط بالبلوغ ومع اتفائه ينفي المشروط وان احكام الوصم مشروطة أيضا بالتكليف فلم لا يصح ان توصف هذه العبادة بالصحة لأنها لم توافق الشرع لانه لم يتعلق بها خطاب شرعي ولا وضي (ومما) يدل على ان الحكم الوضعي مشروط بالتكليف ان بعض الأصولين زاد قيد الوضع في تعريف الحكم الشرعي والاخرون وان لم يقيدها به لكن نصوا على عوده اليه وصرحوا بانه لا معنى للسببية الايجاب الفعل عنده (وذهب جماعة) منهم الشهيد الثاني الى ان احكام الوضع غير مشروطة بالتكليف ومن ثم حكموا بضمان الصبي والمختون ما اتفاه من المال وبوجوب الوضوء من الحدث الاصغر الواقع قبل التكليف لو حضر وقت عبادة مشروطة به بعده فأبدلوا في التعريف المكلفين بالعباد لكن الاشهر الاظهر اعتبار القيد (وبجواب) عما استدلوا اليه بان المكلف بإداء المصومن هو الولي كجناية البهائم والوضوء يجب في وقت التكليف لفقده لا للحدث السابق عليه (وقد يقال) ان المتوقف على البلوغ إنما هو التكليف الواجب والمحرم وأما التكليف بالمندوب وما في مناه فلا مانع منه عقلا ولا شرعا (وبرشد) الى ذلك ان المشهور ان عبادة الصبي شرعية ولا وجه له يبيني عليه الا ما ذكرناه فيكون الاكثرون قائلين بان التكليف بالمندوب غير متوقف على البلوغ فصح لنا ان نقول انها صحيحة وانها شرعية وأما اذا قلنا انها عمرانية فانها لا توصف بصحة ولا فساد والشهيد الثاني قال انها عمرانية وانها توصف بالصحة بناء على ما يذهب اليه من ان خطاب الوضع غير متوقف على التكليف وقد عرفت الحال فيه ومعنى كونها صحيحة انه يثاب عليها وانه ينوي التذنب كما يأتي قريبا وأما انها تجري عن الواجب لمحل شك وتأمل والاصل عدم قاتجها ما في جامع المقاصد والمدارك وتام الكلام يأتي ان شاء الله تعالى قريبا والمشهور المروف ان عبادة المميز صحيحة شرعية والتعريف المشهور تعريف للحكم المتعلق بافعال المكلفين لا تعريف (١) ان لم نجب عليه فقد أمر بها والامر للاجزاء كما اذا أتمها ثم بلغ وكيف كان فقد دخل فيها دخولا شرعيا فما الذي ابطها وليس البلوغ من المبطلات وهو قول الشيخ في المبسوط والفاضل في التحري وصاحب الوسيلة اذا بلغ الصبي نصف النهار ولم يطر صام واجبا فان ان الوجه في بناء الخلاف ما ذكره الفاضل والشهيدان وقول الاكثرين على الترين (منه ق، ره)

والآثم ندبا (متن)

لما طلق الحكم فليتأمل في ذلك أو يقال كما قال بعضهم بأن قولهم أو الوضع مسطوف على لفظة الجلالة فيصير التقدير خطاب الله أو خطاب الوضع فلا يبقى اشكال (بيان) الحل على من بلغ في الحج قبل الموقف قياس مع التارق من النص والاجماع والحرج ولافراد كل من الافعال في الحج ولقد يجب انفراد بنية (قوله) قدس الله تعالى روحه (والآثم ندبا) اي وان لا يبق من الوقت مقدار ركعة آثم ندبا كما صرح به في كثير من الكتب المتقدمة (وفي جامع المقاصد) يشكل ذلك على القول بأن أفعال الصبي تحريمه وليست شرعية فلا توصف بالصحة فكيف يستحب الاكمال (ويمكن الجواب) بأن صورة الصلوة كافية في صيانتها عن الابطال مضافا الى الاستصحاب وعدم تحقق النافل لضيق الوقت (ثم قال) فان قلت اذا اقتضت غير مندوبه بناء على التمرن فكيف يتبناها مندوبه قلت المانع من نديتها حينئذ عدم تكليفه وقد زال ببلوغه وصار التمرن ممثما فاقامها لا يكون الا مستحبا انتهى ونحوه ما في المسالك (وفي كشف القاتم) يتبناها ندبا كما كان عليه الاكمال تمرنا لو لم يبلغ لانه صار اكل فصار بالا كل أولى انتهى والصبي كالصبي كما صرح به جماعة ويسجي تمام الكلام فيها في البحث الثاني في ستر الصلوة (ولنستطرد الكلام) في عبادة الصبي فنقول اختلف الناس في عبادته هل هي صحيحة شرعية أو صورة تحريمية بمعنى انها ليست صحيحة ولا شرعية وقيل انها صحيحة شرعية وقبل الخوض في المسئلة لابد من بيان امور (الاول) ان الخلاف في جميع عباداته كما هو ظاهر الاكثروصريه (انتهى) في بحث الجملة (والذكرى وفوائد الشرائع وصوم المالك) وكاد يكون صريح (السراير) وصريحها (الثاني) انه يحمل على العبادة استحبابا كافي (النهاية والنافع والتحرير) في بحث الصوم (والسراير والتذكرة) في موضعين (والكتاب) فيما يأتي (وكشف الالتباس والروض) في لمس القرآن وعن الاستحباب يفصح قول الاكثران يشدد عليه لسبع كما يأتي وقد يظهر من (المقنن) الوجوب حيث قال ويؤخذ بالصيام اذا بلغ الحلم او قدر على صيام ثلثة ايام متابعات قبل ان يبلغ الحلم وهو صريح نهاية (الاحكام) حيث قال ويجب على الآباء والامهات تعليمهم الطهارة والصلوة بعد السج والضرع على تركها بعد الشر كذا نقل عنها في كشف الالتباس والذي وجدته فيها في كتاب الصلوة كان على ابيه ان يعلمه الى آخره (وفي المعبر) يحرم على الولي تمكين الصبي من لبس الحرير ثم قل عن جابر انهم كانوا ينزعونه عن الصبيان ثم قال والاشبه الكراهية (وفيه ايضا) يمنع من مس الكتابه اما هو فلا يتوجه اليه نعمي (الثالث) قد صرح كثير باشرط التمييز في الصبي اذا اذن (وفي التذكرة) الاجماع على انه لا عبرة باذات غير المميز وفي صوم (المبسوط والشرائع والمختلف والكتاب والدرروس واللمعة والروضه) انه يؤخذ بالصوم لسبع لكن جعل جماعة من هؤلاء السبع مبدء التشديد ومبدء الاخذ قبله (وفي النهاية والسراير) اذا راق وفي موضع آخر من النهاية انه يستحب بالصوم اذا طاقه وبلغ تسعا وهو المنقول عن الصدوقين (وفي البيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس والمعبر) وشرحنا ان تمرن على الصلوة لسبع غير ان في الموجز وشرحه يؤمر وفيما يأتي من الكتاب واللمعة ان تمرن لست وفي الاول يطالب لسبع وفي التذكرة يستحب تمرنه على الصلوة ويستحب مطالبة بها لسبع ويستحب ضربه لمشر (الرابع) قال في المدارك قطع الاصحاب باستحباب تمرن الصبي قبل البلوغ وكذا قال في صوم رياض

المسائل حيث قال قطع الاصحاب بعدم الفرق بينها (الخامس) ان معنى شرعية صلوته انه يثاب عليها كما في المدارك والذخيرة وفي المنتهى ليس منناه انه يثاب عليها لعدم استحقاق الثواب نعم يستحق الموضع (اذا عرفت) هذا فنقول المشهور ان صلوته شرعية كما في صلوة التذكرة وقال في صومها لا خلاف بين العلماء في شرعية صومه ثم قال والا قرب انه صحيح شرعي وقيل عن أبي حنيفة انه غير شرعي وقال لا بأس به (وفي) صوم المنتهى لا خلاف بين اهل العلم في شرعية صومه ثم قال وقال ابو حنيفة انه ليس بشرعي وفيه قوة لكن قد يلوح منه في المنتهى في بحث الجملة حين رد عليه الشيخ ان صلوته غير شرعية (وقال في نهاية الاصول) في بحث ان الامر بالامر ليس بامران الصبيان غير مكلفين بالاجماع وقال فيها وفي التهذيب ان المندوب تكاف والا بآفة لست تكليفا (وفي المنتهى والتحريم) انه ينوي التذب (وفي التذكرة) ان فعله مندوب فليحظ الجمع بين جماعته وعباراته خصوصا عبارة نهاية الاصول (وفي الخلاف) ان صلاة المراهق شرعية وقد فهم في الذكرى من كلام المبسوط في المسئلة اعني من بلغ في اثناء الصلوة الى آخره ان صلوته شرعية وقد سمعت مناقشة الحق الثاني في ذلك (وفي صوم المبسوط والناسخ والشرائع والمعتبر والتحريم والعمدة والدرر وسجمع البرهان ورياض المسائل) ان صومه شرعي صحيح لكن في بعضها التعبير بالصحة فقط لكن المفهوم من السياق أن المراد بالصحة انها شرعية (لكن) في المسالك ان الصحة لا تستلزم الشرعية (ويزيده) ما في اعتكاف التذكرة من التعبير بالصحة أولا ثم قال وهل هو مشروع أو تأديب اشكال (وفي المدارك) ان القول بأن الصحة لا تستلزم الشرعية غير جيد (قلت) ظاهر قول الفقهاء ان الصحيح ما أسقط القضاء انها من أحكام الوضع (لكن في الايضاح) ان الصحة وصف العبادة الواجبة والمندوبة (وفي الخلاف) اجماع الفرق على ان المراهق المميز العاقل تلزمه الصلوة وقد استدلل بذلك على صحة امامته وصرح بانها شرعية (وفي السرائر والروض وفوائد الشرائع وتطبيق النافع وصوم الايضاح واعتكاف المسالك وصوم الروضة والميسبة والجعفرية وشرحا) ان عبادة تمرينية وفي بعضها التعبير بانها ليست شرعية (وفي الجمل والمقود) عدد من صوم التأديب ما اذا بلغ الصبي في اثناء النهار قال فانه يحسك تأديباً ويظهر منه انه اذا كان مفطرا (وفي الوسيلة) ان الصبي اذا بلغ نصف النهار وقد كان أفطراً أسك تأديباً وان لم يفطر وبلغ صام اجاب وقد سمعت انه في التذكرة استشكل في اعتكافه (وفي العمدة) اعتكافه تمريني ولعلها يفرقان بين الاعتكاف وغیره لاستلزام الاعتكاف طول المكث في المسجد فليتأمل (وفي الروضة) ينبغي تمرينه على دخول المسجد اذا كان مميزاً موثقاً بطهارته وقد سمعت أن في الخلاف وغيره ايجاب اعادة الصلوة لمن بلغ في اثناء الصلوة من دونه ذكر لاعادة الطهارة (وفي الذكرى) في اعتبار عبادة الصبي وجهاً ثم قال هل ينوي الوجوب أو التذب الأجود الأول يقع التمرين موقفه ويكون المراد بالوجوب ما لا بد منه أو المراد به الوضوء الواجب على المكلف ثم احتمل الثاني واحتمل فيها منعه من القرآن وان تطهر (وفي الروضة) تمييز بين نية الوجوب والتذب في صومه وصلوته ثم قل نية التذب أدنى ومثله قال في (المسية) وقد سمعت ما في المنتهى والتحريم والتذكرة (وفي الخلاف والتذكرة وغاية المرام) الاجماع على أن الصبي لو أدرك الوقوف بالتمام اجزأ عن حجة الاسلام (وفي مجمع البرهان) هذا لا يستقيم على القول بان أفعاله تمرينية وصرح في غير موضع من (التذكرة وكذلك التنقيح وغاية المرام وغيرها بتدنية حجة وشرعية ولكن المعروف من مذهب الاصحاب عدم صحة نيأته في الحج وعمله الاكثر بعدم الوثوق به وعمله

في المبسوط) بعدم تكليفه وعدم صحة التقرب منه وهو يسلي انه تمضي وعمله في كشف الغام)
 يخرج عبادته عن الشرعية لان التمرينية وان استحق عليها الثواب ليست بواجبة ولا مندوبة
 والقول بصحة عبادته يدفعه ان الصحة تمرينية (وقد) قل الاجماع جماعة كثيرون على صحة احرام
 المميز ونقل الاجماع جم غفيرة على الاكتفاء باذان المميز في الجماعة مع ان الاذان والاقامة فيها على
 الامام وجاز لغيره فعلها رخصة وجوز الشيخ في (المبسوط والخلاف) امامة المراهق ونقله في تخلص
 التلخيص عن علم الهدى (وع) أبي علي) اذا كان مأذونا من امام الله وبأني فباذا بلغت الصبية في اثناء
 الصلوة بغير المجلال انها تستأنف الصلوة ولم يذكروا استئناف الطهارة وأطلق جماعة تقديم الذكر الولي
 على الاثنى في الصلوة على الميت وقيد الشيخ في (المبسوط والخلاف) بما اذا عقل الصلوة (وفي الذكرى
 وجامع المقاصد) بما اذا لم ينقص لصغر أو جنون أو وجب جماعة رد السلام على المميز اذا سلم واكتفى
 بعضهم برده اذا سلم عليه وعلى مكلف اخر رجل بالغ (وفي غاية المراد) يحتمل أن يكون أفضاله
 شرعية بمعنى انه يثاب عليها وتمرينية بمعنى انه يستحق عليها عوضا لا ثوابا لان الوض في مقابلة المشقة
 والثواب في مقابلة امتثال الامر ثم قال ان الثاني اقرب ثم استشكل لان كثيرا منهم أجاز صدقته
 ووصيته انتهى هذا ما يتعلق بنقل أقوالهم (وتفتح البحث في المقام) أن يقال لا ريب أن من قال
 أن أفضاله شرعية لا يقول بان الناقصة الاجزاء والحالية عن النية شرعية بل يقول ان أفعال المميز التامة
 الاجزاء والشرايط صحيحة شرعية فافاله عنده على قسمين بعضها تمرينية قطعاً كالحالية عن ما ذكر
 وشرعية وهي التامة ولا ريب في ذلك ولا بد من تنزيل كلامهم عليه بل الضرورة قاضية بذلك وان
 أطلق أكثرهم (لكن) كلامهم فيما اذا حجج الولي بالصغير صريح في أن ما يأتي به الصغير مما يطبق يكون
 سوريا لا شرعيا وصرحوا هناك بأن أفعال المميز شرعية وهذا يدل على أن أفضاله عندهم على قسمين
 (وأما) ما ذكره هناك من انه اذا فعل ما يوجب الكفارة يتحمل الولي وان كان صغيراً غير مميز
 فلأن ذلك من أحكام الوضع (ومن هنا) يسلم حال ما في جمع البرهان من قوله ان قولهم انه اذا
 أدرك الموقف كاملاً أجزأ عن حجة الاسلام انه لا يستقيم على القول بأن أفضاله تمرينية فانه يمكن
 استقامته بأن قال ان الشارع قد جعل أن من أدرك الموقف فقد صح حجه وأجزأ كما قال ان
 دخل الحرم محرماً ومات فقد تم حجه فان (قلت) شرط صحة العبادة الاسلام واقفا والصبي ليس
 كذلك (قلت) ان علمائنا لا يختلفون في اسلام الصبي المميز المتولد من مسلمين أو أحدهما لانا وجدناهم
 في كل موضع يكون شرطه الاسلام والبلوغ يخرجون الكافر فقط من الاول ويخرجون الصبي من
 الثاني على انه نص أصحابنا على ان الايمان هو الاقرار باللسان والاعتقاد بالجنان والصبي المميز المراهق
 لا ريب في أنه يعقل ذلك ولا سيما أولاد العلماء ومن اجتهد قبل البلوغ فكفر المحققين والفاضل
 الهندى فضلا عن أولاد المعصومين عليهم السلام فأنتمسك به الاستاذ الشريف دام طله غير جيد
 على أنهم صرحوا في باب الجهاد ان الصبي اذا سبي من دون أحد أبويه يكون مسلماً كسابيه المسلم
 (فان قلت) ما قيل على هذا الحكم (قلت) رواية محمد بن مسلم عن أحدهما عليها السلام في الصبي
 متى يصلي قال اذا عقل الصلوة ونحوه الاخبار المستفيضة في هذا المعنى ويدل عليه أيضا ما دل على
 أن من صلى كذا أو صام أو نحو ذلك مما ورد في ثواب الاعمال وعقابها فأنها أحكام وضعية لا خطاب
 فيها (بل) يدل عليه ما استدلوأ به من قوله عليه الصلوة والسلام مروم بالصلوة الى آخره (فان قلت)

(الفصل الثالث) في القبلة ومطالبه ثلاثة (الاول) الماهية وهي الكعبة للمشاهد وأحكامه (متن)

الامر بالامر ليس بأمر عند المحققين (قلت) هذا على إطلاقه ليس بمحدد بل الامر بالامر أمر من غير شبهة نعم اذا كان الترض أمر زيدان بأمر عمرو بكذا ليعلم حال اطاعة عمرو لزيد لا غير فبان الامر بالامر ليس بأمر لانه يصح من الأمر الاول أن يقول لعمرو لا تطع زيدا ولا يند متناقضا كما صرح به في النهاية وغيرها أما حيث يكون المأمور بأن يأمر ناقلًا ومبلغًا فالامر بالامر أمر (بل) قول له حيث يظهر من حال الامر كونه مرادًا لقلك ولا يرد عليه ان الخطاب لا يتوجه الى الصبي لان الامر التديني عندنا ليس بتكليف بل هو ارشاد وقد فهم جماعة من الاصحاب من قوله صلى الله عليه وآله مري نساء المسلمين يستنجين بالماء فانه مطهرة للحواشي ومذهبة للبواسير انه أمر لنساء المسلمين بذلك (وما ذكره) الاستاذ الشريف دام غله من ابطال ان الامر بالامر بالامر ليس بأمر من أنه قد يكون الاول على الوجوب والثاني بالعكس فغريب لان هذه الكلمة أما أن يراد بها الحقيقة في الامر من أعنى الوجوب أو المجاز فيها وأما التفرقة بعيدة عن المراد بهذه الكلمة فليأمل (وحاصل الكلام في المقام) ان الاقوال ثلثة (الاول) انها شرعية صحيحة وهو مبني على احد وجهين أما القول بأن الصبي مخاطب بالمندوب وانه تكليف كما هو مخاطب بالحرام الذي يحصل منه فساد على نفسه وعلى الناس كالسرقة ونحوها فانه يؤدب ويحذر ولولا انه مخاطب لما حذر ودله مروم بالصلاة والامر بالامر أمروا ما ان التدب ليس بتكليف بل ارشاد كما تقدم (الثاني) انها ليست بصحيحة ولا شرعية (أما الاولى) فلان أحكام الوضع متفقة ايضا بافضل المكلفين كما أفصح به التعريف المشهور فحكم (واما الثانية) اعني عدم شريعتها فلم يدم الخطاب بها اذ الامر بالامر ليس بأمر (الثالث) انها صحيحة ليست بشرعية (اما الاولى) فلان الصحة من احكام الوضع وقد أدنى بها جامعة لجميع الاجزاء والشروط ولا قول انها متعلقة بافعال المكلفين (واما الثانية) فلم يدم تعلق الخطاب والتكليف بها

﴿ الفصل الثالث في القبلة ﴾

القبلة بالكسر التي يصل نحوها والجهة والكعبة وكل ما يستقبل وماله في هذا قبلة ولا بدرة بكسرهما اي جهة كذا قال في القاموس وقال في كشف الغمات القبلة في الغنة حالة المستقبل او الاستقبال على هيئته وفي الاصطلاح ما يستقبل ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿المطلب الاول الماهية وهي الكعبة للمشاهد لها وحكمها﴾ وهو كل من يتمكن من استقبالها وهو اعمى او من وراء ستار أو جدار أو ظلمة كان في المسجد او خارجه كما عليه المتأخرون كما في (المسالك) ونسبه الى ظاهر الاصحاب في جميع البرهان والى اكثر المتأخرين في المدارك والى الاصحاب في موضع آخر منه اي من المدارك وهو خيرة (السيد في جملة الشيخ في مبسوطه والسجل والمحقق في المعبر والتافع والمصنف في كتبه والشهيد في كتبه وابي العباس في الموجز الحاوي والمهذب البارع والصيمري في كشف الالتباس والمحقق الثاني في كتبه والفاضل الميسي وشارحي الجفرية والشيد الثاني وولده وسيطه والمولى الاردبيلي والشيخ نجيب الدين والحراساني وغيرهم وهو المنقول عن (ابي علي والمصباح والاصباح والجل والقعود والسكافي والمهذب) ونقله في كشف الغمات عن (القنية) والموجود فيها القبلة هي الكعبة فمن كان مشاهداً لها وجب عليه التوجه اليها ومن شاهد المسجد الحرام ولم يشاهد الكعبة وجب عليه التوجه اليه ومن لم يشاهده توجه نحوه بلا

خلاف انتهى ولعله فهم ذلك من قوله وفرض المتوجه العلم بحجة القبلة الا مع نمذره فيكون المراد انه اذا وجب العلم بالجبهة مع القدرة وجب العلم باليمين كذلك (ويستدل في المنبر) على ان القريب فرضه استقبال اليمين باجماع العلماء على انها قبلة المشاهد لها (وقال في المدارك) ان تم هذا الاجماع فهو الحجة والا يمكن المناقشة فيه اذ الآية الشريفة انما تدل على وجوب استقبال شطر المسجد والروايات خالية عن هذا التفصيل انتهى (قلت) هذا الاجماع قوله (المصنف في التذكرة) ونقل في (نهايته) اجماعنا على ذلك (وفي المنتهى) نسبه الى الجمهور وقد سمعت في الخلاف عنه في (الغنية) وفي (شرح الشيخ نجيب الدين) القبلة عين الكعبة المشرفة لم يمكن علمها بالاجماع كأهل مكة انتهى (وفي حاشية المدارك) ان كون الكعبة قبلة من ضروري الدين والمذهب حتى ان الاقرار به يقين الأموات كالإقرار بالله تعالى انتهى (ويدل عليه) من الاخبار (قول الصادق عليه السلام في خبر عبد الله بن سنان) المروي في قرب الاسناد ان الله عز وجل حرمت ثلث ايس مثلن شيئا (كتابه) وهو حكمته ونوره و (بيته) الذي جعله للناس قياما لا يقبل من احد توجهها الى غيره (عترة) بينكم صلى الله عليه وآله (مضافا) الى الصلوة المتضافرة على انها قبلة والاحتياط للاجماع على صحة الصلوة اليها والخلاف في الصلوة الى المسجد أو الحرم واختلاف المسجد صغراً وكبراً في الاذان وعدم انضباط ما كان مسجداً عند نزول الآية بيقين (وقال) الشيخ والمصنف وجماعة ان من كلف في نواحي الحرم يكاف الصعود الى الجبال ليرى الكعبة مع القدرة واستيمده بعض المتأخرين وكأن الصعود الى السطح لا كلام فيه عند المتأخرين كما مرت الإشارة اليه وبأنى تمام الكلام في هذا في المطالب الثالث (هذا) وفي التذكرة يجوز ان يستقبل الحجر لانه عندنا من الكعبة (وفي نهاية الاحكام) يجوز ان يستقبله لانه كالكعبة عندنا وقيل انه من الكعبة انتهى (وفي جامع المقاصد) انه من البيت ذكر ذلك في المطالب الثالث الآتي (وفي الذكرى) مانصه ظاهر كلام الاصحاب ان الحجر من الكعبة وقد دل عليه النقل انه كان منها في زمن ابراهيم واسماعيل علي نبينا وآله وعليهما السلام الى ان نت قرش الكعبة فأعورهم الألات فاخترعوا بحذفه وكان ذلك في عهد النبي صلى الله عليه وآله رقل عنه صلى الله عليه وآله الاهتمام بادخاله في بناء الكعبة وبذلك احتج ابن الزبير حيث ادخله فيها ثم أخرجه للحجاج بعده وردّه الى مكانه ولان الطواف يجب خارجه وللعامة خلاف في كونه من الكعبة باجمعه أو بعضه أو ايس منها في الطواف خارجه وبعض الاصحاب له فيه كلام ايضا مع اجماعنا (١) على وجوب ادخله في الطواف وانما الفائدة في جواز استقباله في الصلوة بمجرد فعل القطع انه من الكعبة يصح والا تمتع لانه عدول عن اليقين الى الظن انتهى وارسل في (الكافي والفقهاء) انه كان طول بناء ابراهيم ثلثي نبينا وآله وعنه السلام ثلثين ذراعاً وهذا يعطي دخول شيء من الحجر فيها لان الطول الآن خمسة وعشرون ذراعاً (وعن الصدوق) كما هو خيرة (المدارك والمفاتيح) وكشف اللثام) انه خارج عنها بل في الاول والاخير ان ما حكاه في الذكرى انما رايناه في كتب العامة وبخلافه الاخبار التي فيها الصحيح وغيره كخبر الحضرمي والمفضل بن عمر (وفي السراير) عن نوادر البرنطلي ان الحلبي سأله عن الحجر فقال انكم تسمونه الحطيم وانما كان لغنم اسماعيل وقد دفن فيه امه وكره ان يوطأ قبرها وفيه قبور انبياء هذا وقد فسر المصنف الماهية بالكعبة والجبهة كما يأتي وليس ذلك هو الماهية بل ما صدقت عليه القبلة وعذره ان المطلوب هنا بيان ما يجب على المصلي التوجه اليه فلو اشتغل

وجبتها (متن)

بيان المفهوم قات المطلوب (قوله) قدس الله تعالى روحه (وجبتها) عبارات الاصحاب مختلفة في معنى الجهة اختلافاً معنوياً (فني المستبر) انها سمت الذي فيه الكعبة لافس البنية وذلك متسع بوزاي جهة كل مصلى انتهى (وفي نهاية الاحكام) الجهة ما يظن به الكعبة حتى لو ظن خروجه عنها لم يصح (وفي التذكرة) الجهة ما يظن انها الكعبة حتى لو ظن خروجه عنها لم يصح (وقد) فهم الفرق بين تعريفى النهاية والتذكرة في روض الجنان وجعل الاول قريباً مما في المستبر كما يأتى (وفي الذكرى والجمعرية) هي سمت الذى يظن كون الكعبة فيه لا مطلق الجهة (وقال المقداد) على ما نقل عنه في الروض والمقاصد العملية جهة الكعبة التي هي القبلة لثاني خط مستقيم يخرج من المشرق الى المغرب الاعتدالين ويمر بسطح الكعبة فالمصلي يفرض من نظره خطاً يخرج الى ذلك الخط وان وقع عليه على زاوية قائمة فذاك هو الاستقبال وان كان على حادة ومنفرجة فهو الى ما بين المشرق والمغرب (وتبعه) على ذلك المحقق الثاني في شرح الالفية قال انها ما يسامت الكعبة عن جانبها بحيث لو خرج خط مستقيم من موقف المستقبل تلقاه وجهه وقع على خط جهة الكعبة بالاستقامة بحيث يحدث عن جنبه زاويتان قائمتان فلو كان الخط الخارج من موقف المصلي واقعا على خط الجهة لا بالاستقامة بحيث تكون أحوالاً زوايتين حادة والاخرى منفرجة فليس مستقبلاً لجهة الكعبة (وفي جامع المقاصد وفوائد الشرايع) ان جهة الكعبة هي المقدار الذي شأن البعيد أن يجوز على كل بعض منه أن يكون هو الكعبة بحيث يقطع بعدم خروجها عن مجموعه وهذا يختلف سمة وضيقاً باختلاف حال البعيد (وفي حاشية الفاضل الميسي والمساك والروضة والروض والمقاصد العملية وفوائد القواعد) انها القدر الذي يجوز على كل حزة منه كون الكعبة فيه ويقطع بعدم خروجها عنه لامارة شرعية (وفي المدارك) ان للاصحاب اختلافاً كثيراً في تعريف الجهة ولا يكاد يعلم تعريف منها من الخلل وهذا الاختلاف قليل الجدوى لانفاقهم على ان فرض البعيد استعمال العلامات المقررة والتوجه الى سمت الذي يكون المصلي متوجها اليه حال استعمالها فكان الاولى تعريفها بذلك انتهى (قات) وكذلك الشهيد في الذكرى نفى الفائدة في الاختلاف لانفاقهم على استعمال العلامات (وعرف) الجهة الفاضل البائي في رسالة أفردتها في ذلك بأنها أعظم سمت يشتمل على الكعبة قطعاً أو ظناً بحيث تساوى نسبة أجزائه الى هذا الاستقبال من دون ترجيح انتهى (وقد) اختاره من تأخر عنه كاشيخ نجيب الدين (وفي كشف اللثام) الجهة هي سمت التي فيه الكعبة ومحصله سمت الذي يحتمل كل جزء منه اشتراكه عليها ويقطع بعدم خروجها عن جميع أجزائه (وفي مجمع البرهان) المراد بالجهة النحر والجانب والسمت والطرف عرفة ولما كان لها سمة ولم يصح الاستقبال على كل وجه ورد من الشرع علامات اذا عمل بها صار مستقبلاً لها وهو المراد بالجهة والعلامات تحمينية ولهذا اختلفت فالجهة هي الجانب الذي يكون متوجها اليه مع العمل بالعلامات الواردة عن الشرع سواء كان حال الاختيار أو الاضطرار من الجدي والمشرق والمغرب الى أن قال وان اردت تعريفاً للجهة لضبط فعل انها جانب يتوجه المصلي اليه على الوجه الشرعي وقال انه أخصر وأوضح وأسلم (فأمل) هذا (وفي الروض) انه يرد علي تعريف (المستبر) ونهاية الاحكام انه ان أراد بالسمت المعنى اللغوي ورد عليه صلوة الصف المستطيل وصلوة أهل اقليم

واحد بلامه واحدة وإن أراد المعنى الاصطلاحي وهو النقلة من دائرة الاقن التي اذا واجها الانسان
 كان مواجهاً للكعبة فالطريق الموصل اليها تحريبي لا تحقق معها نفس الكعبة لانها مأخوذة من طول
 البلد وعرضها ومعلوم ان مقدار الفرسخ والفرسخين لا يؤثر في اختلاف ذلك تأثيراً يثابرت بحيث يترتب
 عليه سمت آخر وحينئذ يلزم من استخراج السمات بذلك الطريق على طرف فرسخ كون الصلوة على
 ذلك السمات في الطرف الآخر غير صحيحة لعدم كون الكعبة فيه انتهى (وفي جامع المقاصد) في
 تعريف التذكرة نظر من وجهين (الاول) ان البعد لا يشترط لصحة صلوته غلته محاذاة الكعبة
 لان ذلك لا يتفق غالباً فان البعد الكثير يخل بظن محاذاة الحرم فيمتنع اشتراطه في الصلوة (الثاني)
 ان الصف المستطيل في البلد البعيد اذا زاد طوله على مقدار الكعبة يقطع بحر وج بعضهم عنها فيجب
 الحكم بطلان صلواتهم وأظهر من هذا من يصلي بعيداً عن محراب النبي صلى الله عليه وآله بأرض يد من
 مقدار الكعبة فان خروجه عن محاذاتها مقطوع به (وأورد) على تعريف التذكرة في روض الجنان
 ابراهيم (الاول) ان العبارة فاسدة (والثاني) ما ذكره المحقق الثاني ثانياً (ثم قال) فان قبل القطع
 بحر وج بعض الصف متعلق بأفراد المجموع على الاشاعة لا على التمين فلا ينافيه ظن كل واحد
 على التمين انه مستقبل (وأجاب) بأن الظن لا بد من استناده الى أمارة شرعية وهذا القطع ينافيه
 (ثم قال) ولو قيل بأن هذا لا يتحقق مع البعد لان الجرم الصغير كما ازداد الانسان عنه بسدا
 اتسمت جهة المحاذات فيمكن محاذات المشرة للشخص الواحد فليكن الصف المستطيل كذلك
 (وأجاب) بأن هذا تحقيق أمر الجهة دون المعنى الذي ذكره اذ التحقيق ان محاذاة القوم للجرم
 الصغير من موقفهم ليست الى جنبه وان أوم ذلك لانا فرض خطوطاً خارجة من موقفهم نحوه
 بحيث تخرج متوازية فانها لا تلتقي أبداً وان خرجت الى غير النهاية والعلامات المنصوبة من الشارع
 تقتضي بدم اعتبار ذلك انتهى (قلت) ان ما ينادر من تعريف التذكرة ليس مراداً لدم قطعاً
 لانه يبدعي البطلان وهو أجل من أن يختار ما هو جلي الفساد بل المراد من كلمة ما الواقعة في تعريفه
 مقدار مسافة وقد تسامح في قوله انها الكعبة والمقصود من ذلك ان فيه الكعبة كما نطق به عبارة
 النهاية وحينئذ فيؤول الى تعريف الذكرى الذي هو قريب من تعريف المعتبر غير أنه امكنني في
 التذكرة بالظن ويظهر من كلامه في الرد على المخالف ان المراد بالسمات جهة مخصوصة أضيق من
 الجهات الاربع بحيث يظن كون الكعبة فيها لا السمات بيمينه ومعنى كون الكعبة في تلك الجهة
 اشتمال الجهة عليها وان كانت أوسع منها بكثير بحيث لا يقطع في جزء من الجهة المذكورة بحر وج
 الكعبة عنه على التمين فاندفع عن تعريف التذكرة والذكرى بل والمعتبر ما أورد عليها لانا نحصل
 السمات في عبارة المعتبر على المعنى المذكور في الذكرى على ان المحقق الثاني الذي اعترض على تعريف
 الذكرى اختاره في الجعفرية وتعريفه الذي تبع به المقداد قد تعرض الشيد الثاني في الروض والمقاصد
 والمولى الاديبى لبيان الايرادات التي ترد عليه والمقاصد التي فيه وقد أطال في روض الجنان في الكلام عليه
 (وردد) على تعريفه في جامع المقاصد وفوائد الشرايع انه ينتقض في طرده بقاقد الملامات أصلاً فانه يجوز
 على كل جزم من جميع الجهات ان الكعبة فيلزم اكتفاؤه بصلوة واحدة الى أي جهة شاء وكذا من قطع
 بنفي جهة أو جهتين وشك في الباقي فانه يصدق عليه التعريف ولا شيء من ذلك يطلق عليه انه جهة
 القبل (وأورد) على تعريف الميسي وتليذه ومن تبعهما ما اذا صلي بعيداً عن محراب النبي صلى الله عليه وآله

لمن بعد (متن)

لأزيد من سعة الكعبة فإنه لا يجوز على ذلك السم أن فيه الكعبة لما روي أنه صلى عليه وآله لأراد نصب
 الحراب زويت له الأرض فجعله بارزاً الميزاب (وأجيب) بأن محراب المصوم إنما يتقن كونه محصلاً
 للعبة لأنها فرض البعد وأما محاذاة البين فليس هناك قاطع يدل عليه (والمروي) خبر واحد
 لا يفيد القطع فالتجوز قائم ويجوز كون الموازة في الخبر مسامحة جهته لاعتنه لتوافق مقتضى تكليف
 البعد وذلك لا ينافي إمكان مسامحة المصل في مكان يزيد عن سعة الكعبة كما قرر في مسامحة الجماعة
 المتفرقة الحرم الصغير فإن كل واحد منهم يجوز وصول الخط الخارج منه إليه مع عدم إمكان اجتماع
 جميع المخطوط عليه لأن المفروض كونها متوازية وهو ينافي إمكان الاجتماع انتهى (وقال المولى
 البهائي) إنما اعتبرنا أعظم سمث لا يتقضى طرده . بجزء الجبهة ولم تقتصر على الظن لثلاث يتقضى
 عكسه بالسمث الذي يقطع بعدم خروج الكعبة عنه ولا على القطع لثلاث يتقضى بالجبهة المظنون كون
 الكعبة فيها عند العجز عن محصيل القطع بذلك وأما قيد الحنية فلاخراج سمث يكون اشتغال بعض
 أجزائه على الكعبة أرجح إذا الحق أن الجبهة ليست مجموع ذلك السمث بل بعضه أعني الأجزاء التي
 يترجح اشتغالها على الكعبة بشرط تساوي نسبة الرحجان إلي جميعها فلا يجوز للمصلي استقبال الأجزاء
 المرجوحة الأشتغال عليها خلافاً للمستفاد من جملة انتهى (وليعلم) أنه قد يورد على تعريف المبي
 والشهيد الثاني في الروض والروضو المسالك بأنه يلزم أن يجتمع مع العلم الوهم الذي هو الاحتمال (وبموجب)
 بأن محل الاحتمال بعض السمث ومحل القطع مجموع السمث فيندفع الإبراد (فإن قلت) إذا كانت
 الأجزاء محل الاحتمال فكل جزء في ذلك السمث محل احتمال وعلى هذا لا يمكن القطع بكون الكعبة
 في المحمور لأنها على هذا الفرض في أحد الأجزاء فيجتمع الوهم واليقين في ذلك الجزء وإن لم يضمن
 وأيضاً قوتنا كل جزء كعبة بالاحتمال ينافي قولنا أن بعض الأجزاء كعبة يقينا (فالجواب) أن محل
 القطع الفرد المنشتر لا يعبئه وهو أمر مقول ومحل الوهم كل فرد من الأفراد الشخصية فكان منشأ
 الوهم عدم علمنا بها بخصوصها (قوله) قدس الله تعالى روحه (لمن بعد) أي عن الكعبة بحيث لا يمكنه
 تحصيل عنها والوجه إليها كما هو خيرة المتأخرين كما في (المسالك) وموضع من (آيات الازديلي)
 وأكثر المتأخرين أن لم يكن جميعهم كما في (روض الجنان) والمشهور كما في (آيات الازديلي) وتخليص
 التلخيص (وفي (المفاتيح وظاهر المدارك) حيث نسبته إلى الأكثر ومذهب جمهور المتأخرين كما في
 (شرح الشيخ محيى الدين) وهو خيرة (الكاتب والكافي) ومصباح السيد على ما نقل وجهه والسرائر
 والتافع والمعتبر وكشف الرموز وكتب المصنف والشهيد والمذهب البار والموجز الحاوي والتفتيح وكتب
 المحقق الثاني وشرحي الجفرية وحاشية الفاضل المبيسي وكتب الشهيد الثاني ورسالة ولده وشرحها
 ومجمع البرهان والمدارك والمفاتيح والكفاية وفي (النهاية والمبسوط والخلاف والمصباح) ومختصره والجل
 والقعود والاصباح والمذهب (على ما قل عن الثلاثة الأخيرة (والراسم والشرائع) أن المسجد الحرام
 قبله من في الحرم والحرم قبله من خرج منه وهو المنقول عن (تفسير الشيخ أبي الفتح الرازي)
 ودواء الصدوق في (الفقيه) وتل عليه الاجماع في (الخلاف) ونسب في (مجمع البيان) إلى اصحابنا
 ونسب إلى أكثرهم في (التكملي والروض والروضة) وإلى كثير منهم في (المسالك) وشرح الشيخ

بحسب الدين) وفي (الذكرى) وصف الاخبار الدالة عليه بأنها مشهورة (باشتهارها بين الاصحاب
خل) ونسب في كشف الرموز الى (المفيد وسلا) واتباعهم والموجود في القنعة القبلة هي الكعبة
ثم المسجد قبله من أى عنها لان التوجه اليه توجه اليها ثم قال بعد اسطر ومن كان نائيا عنها خارجا
من المسجد الحرام توجه اليها بالتوجه اليه ونفى الخلاف في (الفنية) عن ان من لم يشاهد الكعبة
وشاهد المسجد الحرام وجب عليه التوجه اليه ومن لم يشاهده توجه نحوه ولم يتعرض لذكر الحرم
(وعن ابن شهر اشوب) في الخلاف عن استقبال المسجد على من بعد عنه هذا وظاهر (الخلاف
والنهاية والمراسم والمصباح ومختصره وجمع البيان والاقتصاد وتفسير 'ابن الفتوح) على ما نقل عنه
جواز صلوة من خرج من المسجد اليه منحرفا عن الكعبة وان شاهدها أو تمكن من المشاهدة ومن خرج
من الحرم اليه منحرفا عن الكعبة والمسجد لانهم أطلقوا القول بان المسجد الحرام قبله من في الحرم
والحرم قبله من خرج عنه ولم يشترطوا كما اشترط في (المسوط والجل والمهذب والاصباح على ما نقل
والوسيلة) ان لا يشاهد الكعبة ولا يكون بحكمه في استقبال المسجد وفي استقبال الحرم ان لا يشاهد
المسجد ولا يكون بحكمه وقد سمعت عبارة (القنعة) فان كانت موازنة لهؤلاء يكون مشترطا فيها
البعد عن الكعبة ومقتصر على المسجد من دون تعرض لحكم الحرم كما اقتصر على ذلك في (الفنية)
لكنه اشترط فيها في استقبال المسجد عدم مشاهدتها كما سمعته ومنع جماعة من اجماع الخلاف (كالحقق
في المتر واليوسفي في كشف الرموز وأبي العباس في المهذب والشهيد الثاني في الروض) وفي (كشف
الرموز) ان الحق ان هذا الخلاف غير مشير مع الاتفاق على الملائم المهم الا في التماسر فانه
يستحب على مذهب الشيخ ويظهر من كلامه الوجوب تصويلا على رواية الفضل ابن عمر انتهى
(وجمع في الذكرى) بين القولين وتبناه على ذلك جماعة (قال في الذكرى) لعل ذكر المسجد والحرم
اشارة الى الجبهة فيرفع الخلاف وذكر الحرم في الاخبار وكلام الاصحاب على سبيل التقريب الى
افهام المكلفين واظهار لسعة الجبهة وان لم يكن ملتزما ولان كل مصل انما عليه سمتة الخصوص وليس
عليه اعتبار طرل الصف أو قصره مع ان الحرم الصغير كلما ازداد القوم عنه بعدا ازدادوا له محاذاة (ثم
قال) ان خبري معوية ابن عمار ووزاره (١) نص على الجبهة (وفي كشف القام) يمكن تنزيل الاخبار
وفناوي ما عدا الخلاف من كتب الاصحاب على انه من خرج من المسجد ولم يمكنه تحصيل الكعبة
والتوجه اليها فليصل في سمتها ولكن يتحرى المسجد فلا يخرج عن محاذاته لانه خروج عن سمت
الكعبة يقينا وكذا من خرج من الحرم ولم يمكنه تحري الكعبة ولا المسجد فلا يخرج عن سمت الحرم
لان خروج عن سمت الكعبة يقينا واستند في ذلك الى ما أسنده (الصدوق في اللال) عن أبي قرة
(٢) والى ما أرسله (عن الصادق عليه السلام) قال فتفق كلمة الكل على ان القبلة هي الكعبة
واستقبال المسجد ومكة والحرم لاستقبالها لان يجوز استقبال جزء منها يعلم خروجه عن سمت الكعبة فيرفع
الخلاف (وفي مجمع البرهان) بعد ان يرهى ان أمر القبلة سهل وأطال في ذلك قال لا خوف المخالفة لا كتفت

(١) خبر زراه فيه ما بين المشرق والمغرب قبله وخبر معاوية اذا علم بعد ذلك انه انحرف عن القبلة
بيننا وشيالا مضت صلواته وما بين المشرق والمغرب قبله (منه ق ، ر ه)

(٢) خبر أبي قرة البيت قبله المسجد والمسجد قبله مكة ومكة قبله الحرم والحرم قبله الدنيا (منه
ق ، ر ه)

والشاهد لها والمصلي في وسطها يستقبلان أي جدرانها شأآ (متن)

بظاهر شطر المسجد سيما للسامي وجوزت له تقليد العارف الموثوق ومع ذلك ظني ذلك واكتفاء الاصحاب بمثل قبلة قبور المسلمين مع عدم ظهور الفساد والاكتفاء بالنظر الي الجدي وجعله بحسب ظنه على المنكب أو الكتف لجميع أدل المراق على الاجمال وكذا اعتبار المشرق والمغرب مع مخالفتها للجدي قريب مما قلته (قائل) انتهى (وتبعه) على ذلك فليذه المقدس في المدارك فقال المستفاد من الادلة الشرعية الاكتفاء بالتوجه الى ما يصدق عليه عرفا انه جهة المسجد وناحيته واستندالى الآية الشريفة وقوله عليه السلام ما بين المشرق والمغرب قبلة ووضع الجدي في قفاك (وصل) وخلو الاخبار ما زاد من شدة الحاجة الى معرفة هذه لو كانت واجبة واحاطت الي علم الهيئة مستبعد جداً لانه عـلم دقيق كثير المقدمات والتكليف به لامة الناس بعيد من قوانين الشرع وتقليد أهله غير جائز لانه لا يعلم اسلامهم فضلا عن عدالتهم فالتكليف بذلك مما علم انتفاؤه ضرورة انتهى (ورده الاستاذ في حاشيته) بأن الموضوعات الشرعية ليست توفيقية سوى البادات أي الكيفية التي لا تصح الا بالنية ولذا يرجعون الى الظنون مثل قول القنوي والتحوي وأصالة العدم وأصالة البقاء والقرائن الظنية وقول أهل الخبرة في الارش وأمثاله وقول الطيب وغير ذلك ومنها المرجحات ومع ذلك ورد هنا الامر بالتحري وهو الاخذ بما هو أخرى وأقرب في الطرور عما يحصل من الهيئة العلم بالجهة ولا شك في حصول الظن الاقوى ولا حرج وتقليد أهله ممكن ومشروع وواجب اذا انحصر الاخرى فيه ولم يكن أخرى منه على انه سيصرح بمجواز التعول على قول الكافر لواحد محتجاً بانه نوع من التحري انتهى (وفي المفاتيح) يعرف سمت القبلة باستعمال فوازين الهيئة كما ذكره علماؤها ورحمهم الله تعالى والامارات المشهورة بينهم مأخوذة منها (بيان) احتج المتأخرون بالمصوص الدالة على ان الكعبة قبله وعلى انه صلى الله عليه وآله حول البيا ولا يمكن تحصيل اثنين فتمعن الجبهة ولا يتبين الشريفين والشارع نحو وأيضا قولهم عليهم السلام ما بين المشرق والمغرب قبله (قلت) الاستدلال بهذه الرواية فيه تأمل لان التطر والجهة ليس ما بين المشرق والمغرب وسبحي أحكام كثيرة متبينة على ذلك ولعل لاستدلال مبنى على ان ذلك جهة في صورة السيار والخطأ (وهالوا) أيضا لو اعتبر العين لقطع بطلان بعض الصف المتداول زيادة على طول الكعبة للقطع بخروجه عن محاذاتها (وبندفع) هذا بأنه يكفي احتمال كل محاذاته لها في الجهة (وأضعف منه) ما يقال لو اعتبرت العين لبطلت صلوة العراقي وانحراساني لبعد ما بينهما مع اتفاقها في القبلة وان لا اتفاق ممنوع (واحتج الشيخ) واتبعه بالاجماع والاخبار لكنها ضعيفة وأن ايجاب استقبال الكعبة يوجب بطلان صلوة بعض الصف للمخرج عن محاذاتها بخلاف الحرم لطوله (ويُدفع بانها كصلوة رجلين بينهما أزيد من طول الحرم فكما يحكم بصحة صلواتها لكونها الى سمت الحرم فكذا صحة صلوة الصف لكونها الى سمت الكعبة (قوله) قدس الله تعالى روحه (والشاهد لها والمصلي في وسطها يستقبلان أي جدرانها شأآ) اما الاول فلا كلام فيه وفي كشف اللثام لا خلاف فيه (وأما الثاني) فليه اتفاق العلماء كما في (المعتبر) واجماع الطائفة كما في (السرائر) وفي (المعتبر أيضا وفي المنتهى وكشف اللثام) تنزيل اجماع الخلاف على الكراهة والتصديق به ان نزل على ذلك وهو مذهب الاكثر كما في (التذكرة والمدارك) والمشهور كما في (كشف اللثام) ولم أجد أحداً خالف في جواز ذلك سوى

(الشيخ في الخلاف والتهذيب وحج النهاية والقاضي في المذهب) على ما قل قاتها لم يميزا الفريضة فيها لمختار ووافق في (المبسوط والجل والاستبصار وصلوة النهاية) واستشكل القدسان (الاردبيلي وتلميذه) في الحكم ثم مالا الى الشهور والجميع على ان ذلك مكروه (وقد) نسب الحكم بالكراهة في مكان المصلي (في الذكرى) الى الاصحاب وقد يظهر ذلك من (التذكرة) أيضا هناك وهو المشهور كما في (تخلص التلخيص والذكرى أيضا وجامع المقاصد والروض وجمع البرهان والبحار وكشف الثام) ذكروا ذلك جميعا في مبحث مكان المصلي وقد سمت ما في (المتبر والمتحى) وعلموا الكراهة بوجوه ذكرت في المسالك لكن يظهر من (الصدوق) ان ذلك ليس بمكروه (قال) وأفضل ذلك أن يقف بين العمودين على البلاطة الحمراء ويستقبل الركن الذي فيه الحجر الأسود وما ل (الاستاذ أيده الله تعالى) في حاشية المدارك الى موافقة الخلاف فقال ان موثقة يونس بن يعقوب المجوزة للصلوة فيها لا تقاوم صحيحة معاوية بن عمار الناهية عن ذلك والاصل في النهي الحرمة (وأما صحيح محمد بن أحمدما عليها السلام) قال لا تصلح صلوة المكتوبة في جوف الكعبة فليس ظاهراً في الكراهة ان لم يكن ظاهراً في الحرمة لان محمداً روى في الصحيح أيضاً عن أحمدما عليها السلام انه قال لا تصل المكتوبة في الكعبة (وهذه الرواية) رواها الشيخ في التهذيب عن الحسين عن فضالة عن الملا عن محمد بن أحمدما عليها السلام ورواية محمد الاول رواها في الاستبصار بهذا السند حرفاً فحرفاً قال فالظاهر ان احدي الروايين نقل بالمعنى فالظاهر ان المراد من قوله لا يصلح ارادة الحرمة فكانت عاضدة لرواية ابن عمار واحتمل كونهما روايتين بيده لما عرفت من اتحاد السند في الاستبصار والمروي عنه مضافاً الى انه كيف ما روى روايته الاخرى لرواييهم الا أن يكون فهم اتحاد المراد وهو المطلوب (فامل) (مع) ان في آخر صحيحة ابن عمار انه صلى الله عليه وآله لم يدخل الكعبة في حج ولا عمرة ولكن دخلها يوم فتح مكة وصلى ركعتين بين العمودين وسماه أسامة بن زيد فلا ينبغي على المتأمل أن الظاهر من الخبر كون جواز الفريضة فيها من وأنهم يحتجون على ذلك بفعل النبي صلى الله عليه وآله وان الصادق عليه السلام كذبهم وخطأهم في ذلك فرما تكون الموقفة واردة على التيقية (هذا) مع ان العبادات توقيفية وشغل القدم يقيني فيحتاج الى الفراغ اليقيني أو العرفي فقل تقدر الاشتباه أيضاً بشكل الاكتناء ويمكن حل الموقفة على حالة الاضطراب أيضاً بناء على وقوع الازدحام الشديد بعد ما دخل فيها ودخل الوقت انتهى (قلت) روى في التهذيب عن الحسين عن صفوان وفضاله عن الملا عن أحمدما عليها السلام لا تصلح المكتوبة في جوف الكعبة وأما اذا خاف فوت الصلوة فلا بأس أن يصلحها في جوف الكعبة ثم انه حرسه الله تعالى (قال) ان قول الشيخ ان القبلة هي الكعبة لمن شاهدها تكون القبلة جعلتها والمصلي في وسطها غير مستقبل للجملة هو الثابت من الادلة وما ردوه عليه من أنا لانسلم كون القبلة هي الجملة لاستحالة استقبالها باجمعا بل المتبر التوجه الى جزء من أجزاء الكعبة بحيث يكون مستقبلًا يذنه ذلك الجزء لوجه له لان المراد من الجملة القطر والقدر الذي يحاذي المصلي من قطر الكعبة ومجموعها والمصلي داخلها لا يحصل له هذا والقدر الثابت من الادلة كون الجملة قبله وأما كون أي بعض منها قبله فلم يثبت لولم يقل بنبوت العدم بل الظاهر العدم وظاهر الاخبار الكثيرة أو المتواترة في أن الكعبة قبله هو ما ذكرناه مع انه لو كانت أي جزء من الكعبة قبله لكان يلزم استبعاد الكعبة وعدم استقبالها أيضاً في حال استقبال جزء

منها انتهى (وأظن) انه حرمه الله تعالى لو أطلع على انه لا موافق للشيخ والقاضي وان الشيخ خالف نفسه في سائر كتبه وعلى الاجماع المتقولة في السرائر والمعتبر والمنتهى والشبهة المتقولة في مواضع قال ان الموثق يرجع على الصحيح وان المطلوب في روايتي محمد واحد وهو الكراهة قبل قال أن لا تصل في احدى الروايتين تصحيف لا تصلح كما وقع له مثل ذلك كثير (و يظهر) من صاحب كشف الثام التأمل في ذلك لانه استدلل للمشهور بصدق الاستقبال قال فان مناه استقبال جزء من أجزائها أو جهتها فان المصلي اليها لا يستقبل منها الا ما يحاذيه من أجزائها لا كلها ولا أقل من صدق الاستقبال باستقبال جزء منها ومع أصل البرأة من استقبال الكل و بالموثق وبغير محمد الذي رواه في (التهذيب) بطريق فيه ابن جيلة القدي فيه لا تصلح (واستدل) للشيخ في الخلاف (باجماعه وبالامر) في الآية الشريفة بأن يولي الوجه شطره أي نحوه وانما يمكن اذا كان خارجا عنه (و بقوله صلى الله عليه وآله) مشيراً الى الكعبة هذه القبلة واذا صلى فيها لم يصل اليها (و بصحيح محمد وصحيح الملا (١) وصحيح ابن عمار) وبما ذكره في المختلف من انه فيها مستدبر القبلة ثم قال والجواب ان الاجماع على الكراهية دون التحريم ولذا أفتى به نفسه في سائر كتبه وتولية التوجه انما تمكن الى بعضها وكونها القبلة أيضاً انما يقتضي استقبالها ولا يمكن الا استقبال بعضها (ثم ناقش) في هذين بأنهما اذا توجه اليها خارجا صدق انه ولي وجهه نحوها وانه استقبلها بجمليتها وان لم يحاذه البعض منها بخلاف ما اذا صلى فيها (ثم أجاب) عما في المختلف بأن الاستدبار انما يصدق باستدبار الكل مع أن الكتاب والسنة انما نطقا بالاستقبال فاذا صدق صحت الصلوة كان استدباراً أم لا فان منع الاستدبار من الصحة انما يثبت بالاجماع ولا اجماع الا على استدبار الكل وأما الاخبار فتحمل على الكراهة للاسأل والمعارض (ثم قال) وفيه انها صحيحة دون الملوّض مع احتمال المعارض الضرورة والنافذة المكتوبة وتأيد ذلك بنهي النبي صلى الله عليه وآله في خبر الحسين عن الصادق عليه السلام عن الصلاة على ظهر الكعبة وقول الرضا عليه السلام في خبر عبد السلام فيمن تدركه الصلوة وهو فوق الكعبة ان قام لم يكن له قبلة ولكن يستاني على قفاه الحديث لا سيأتي من أن القبلة ليست البنية بل من موضعها الى السماء والى الارض السابعة السفلى قبلة فلا فرق بين جوفها وسطحها (وقال الكليني) بعد ما روى أول خبري بن مسلم وروي في حديث آخر يصلي في أربع جوانبها اذا اضطر الى ذلك (قال الشهيد) هذا اشارة الى أن القبلة هي جميع الكعبة فاذا صلى في الأربع عند الضرورة فكأنه استقبل جميع الكعبة (وعن عبد الله بن مروان) انه رأى يونس بن يسأل أبا الحسن عليه السلام عن رجل تخضره صلوة الفريضة وهو في الكعبة فلم يمكنه الخروج منها فقال يستاني على قفاه ويصلي ايما وذكر قوله عز وجل (فأينما تولوا فثم وجه الله) انتهى كلامه وهو كما ترى اما متردد أو مائل الى مافي الخلاف وفيه أشياء ينبغي التنبيه عليها (منها) ان صحيح الملا ليس فيه لا تصلي وانما فيه لا تصلح كما سمعته والكليني لم يذكر الرواية المرسلة بعد أول خبري ابن مسلم وانما ذكرها بعد صحيحه الذي فيه لا تصل وقوله عليه السلام في أربعة جوانبها كما في المرسلة بمحمل الصلوة أو به مرات يستقبل ما جله خلفه ويتدارك ما أساء و يحتمل أن يكون المراد الصلوة الواحدة الى أربع جوانبها بأن يدور في صلوته ولعل هذا مراد الشهيد (وليم) ان في (المعتبر وللتبلي والمندارك) انه أجمع العلماء كافة

(١) قد عرفت ان صحيح الملا فيه لا تصلح لا لا تصل (منه ق ١ ر ه)

ولو الى الباب المفتوح من غير عتبة ولو اتهدمت الجدران والعماد بالله استقبل الجهة والمصلي على سطحها كذلك بعد أبراز بعضها ولا يفترق الى نصب شيء (متن)

على جواز صلوة النافلة فيها مطلقا والفرضة اضطراراً (وقال في البحار) في مكان المصلي انه لا خلاف فيه (وفي الذكرى) اجماع أصحابنا على جواز الفريضة اضطراراً وصرح في (النهاية) والبسوط والسرائر ونهاية الاحكام) في مكان المصلي (والتمت أيضاً باستحباب النافلة فيها) (وقال في المتقى) ولا نعرف خلافاً فيه بين العلماء الا ما نقل عن محمد بن جرير الطبري ونقل الاجماع عليه في (المتبر والروض وظاهر التذكرة) في مكان المصلي (وفي كشف القوام) لم نألف بغير ينص على استحباب كل نافلة وانما الاخبار باستحباب التنفل لمن دخلها في الاركان وبين الاسطوانتين ولكنه يتأني بفصل الرواتب اليومية ونحوه فيها (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو الى الباب المفتوح من غير عتبة) لم أجد مخالفاً من أصحابنا الا ما نقل عن (شاذان بن جبرئيل) في رسالة (ازاحة العلة) فانه لم يميز الصلوة الى الباب المفتوح (وفي التذكرة) لا فرق بين أن يصلي الى الباب أو الى غيره سواء نصب بين يديه شيئاً أولاً عند علمائنا خلافاً للشافعي (وفي المتقى) لو صلى جوفها والباب مفتوح ولا عتبة مرتفعة صحت صلاته والخلاف مع الشافعي انتهى وفي عبارة الكتاب تسمع لان الباب لبس من الجدران (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو اتهدمت الجدران والعماد بالله استقبل الجهة) أي العروة لان الاعتبار بالجهة لا البنية فانما لو وضعنا الحيطان في موضع آخر لم يميز الاستقبال اليها اجماعاً كما في المتقى والشافعي أوجب أن تكون الصلوة الى شيء من بنائها كما في التذكرة ولم ينسب فيها خلافاً الى غيره وفي جامع المقاصد لا يجب نصب شيء يصلي عليه عندنا (قوله) قدس الله تعالى روحه (والمصلي على سطحها كذلك بعد أبراز بعضها ولا يفترق الى نصب شيء) أي يصلي قائماً ويستقبل الجهة بعد أبراز بعضها حتى يكون مستقبلاً لشيء منها وقافاً للشهور بل هو اجماعي كما في (روض الجنان) واليه ذهب المتأخرون كما في (غايه المرام) وهو مذهب أكثر علمائنا كما في (التذكرة) وتخليص التلخيص) و به صرح (المحلي) والمحقق واليوسفي والشهيد وأبو العباس والمقداد والصيري والمحقق الثاني والشهيد الثاني والمسي والارديمي والسيد في المدارك) وغيرهم وهو خيرة (المبسوط) كما فهمه منه جماعة وان كان في عبارته مسامحة وخالف الصدوق (في الفقيه) والشيخ في الخلاف والنهاية والقاضي في المذهب والجواهر) على ما نقل فقالوا انه يصلي مستقبلاً متوجهاً الى البيت المعمور ويعرف بالضراح بالضاد المعجمة المضمومة (وفي الخلاف) الاجماع على ذلك وظاهر (الفقيه) والخلاف (جواز ذلك وان لم يصطر وصرح (النهاية) في مكان المصلي (والجواهر) والمذهب) على ما نقل في المذهب البارع تقيد ذلك بحال الضرورة (وعن الجامع) لا تجوز الصلوة على سطحها الا لضرورة (وفي كشف القوام) في مكان المصلي قد تظهر الحرمة من (الفقيه) والنهاية والخلاف والجواهر والسرائر) لا يجابهم الاستسقاء والايام وقد افترض في الثلثة الاخيرة في المضطر انتهى وقد سمعت ما في (الفقيه) والخلاف (وأما (السرائر)) قائماتسب الایام فيها الى الرواية بعد أن اختار الصلوة قائماً وقد نص على كراهتها عليه (في النهاية) والشرائع والهدروس) وغيرها (وفي جامع المقاصد) انه المشهور (وفي السرائر) قد الصلوة قائماً بحال الضرورة وسبجى تمام الكلام في مكان المصلي (هذا) وقد منع اجماع الخلاف جماعة (كالمحقق والمصنف واليوسفي) وغيرهم لانه يجوز نفسه

وكذا المصلي على جبل أبي قيس ولو خرج بعض بدنه عن جهة الكعبة بطلت
صلوته (متن)

في المبسوط الصلوة قائماً كالصلوة في جوفها (قال المحقق والمصنف) وغیرها يلزم من ذلك وجوب أن
يصلي قائماً على السطح لان جوازها قائماً على السطح يستلزم الوجوب لان القيام شرط مع الامكان
(وقال في كشف الثام) فيه انه ان كانت القبة مجموع الكعبة فعند القيام يفوته الاستقبال وعند الاستلقاء
يفوته القيام والركوع والسجود والرفع منها فيجوز عند الضرورة التخيير بينهما وأن لا يتعين شيء منها
لتضمن كل منها فوات ركن منها انتهى (فتأمل) وفي (جامع المقاصد وروض الجنان) انه يراعى بروز
شيء منها وان قل في جميع أحواله حتى الركوع والسجود فلو خرج بعض بدنه عنها أو ساواها في
بعض الحالات كما لو حاذى رأسه نهايتها حال السجود بطلت صلوته (بيان) احتج للشيخ في الخلاف
بقول الرضا عليه السلام في خبر عبد السلام ابن صالح ولكن يستاتي على قفاه ويفتح عنقه الى السماء
الحديث (وهو) على ضعفه يحتمل أن يكون مختصاً بمن كان فوق حائط الكعبة بحيث لا يمكنه التأخر
عنه ولا ابراز شيء منها امامه فلا يصلح للتمسك به في اسقاط القيام والركوع والسجود والرفع منها
عن القادر عليهما مع ما عرفت من أن القبة هي الجهة وموضع البيت من الارض السابعة الى السماء
والاجماع منعقد على استقبال الجهة في المواضع المنخفضة عن البنية والمرقعة عليها (قال في كشف
القام) ويخشد السكل ملء من احتمال كون القبة مجموع الكعبة (قوله) قدس الله تعالى روحه
(وكذا المصلي على جبل أبي قيس) وكذا المصلي في موضع منخفض عن الكعبة فانه يستقبل الجهة
أيضاً وتصح صلوته ولا تصرف فيه خلافاً بين أهل العلم كما في (المنتهى) وهو اجماع من المسلمين كما
(في كشف الثام) وفي (المفاتيح لاخلاف في صحة صلوة من صلى على جبل أبي قيس) (بيان)
يدل على ذلك خبر عبد الله بن سنان وخالد بن اسماعيل ومرسل الصدوق (قوله) قدس الله روحه
(ولو خرج بعض بدنه عن جهة الكعبة بطلت صلوته) لوجوب الاستقبال بجميع البدن كما في (نهاية
الاحكام والتحرير والتذكرة والذكرى والبيان والموجز وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد القواعد)
قال في (التذكرة) وهو أحد وجهي الشافعي انتهى فلي هذا لو خرج احدى يديه أو رجله أو
بعض منها بطلت صلوته كما في (كشف الثام) وعن (تفسير الشيخ أبي الفتح الرازي وجمع البيان)
ان المراد بالوجه في الآية الشريفة الذات وبثولية الوجه ثولية جميع البدن (قلت) قال في (القاموس)
الوجه معلوم ومستقبل كل شيء ونفس الشيء (وقال في كشف الثام) وتخصيص الوجه لمزيد خصوصية
له في الاستقبال واستتباعه سائر البدن ويؤيده قوله تعالى قلنولينك وقول الصادق عليه السلام وبيته
الذي جعله قياماً للناس لا يقبل من أحد توجهاً الى غيره وقول حماد انه عليه السلام في بيان الصلوة
له استقبال باصابع رجله جميعاً لم يعرفها عن القبة انتهى (قلت) بل قد يقال كما قال الاستاذ أدام
الله تعالى حراسته ان الوجه في تخصيص الوجه ان مدار صدق الاستقبال عليه ولذا لا يتحقق فيها لوجه
له كالشجرة والحجر والجدار ونحوها انتهى (وأنت خير) بأن لا يتم في قولهم يحرم استقبال القبة في
البول والغائط فان جماعة منهم قالوا انه لو انحرف عنها ببعض بدنه أو فرجها لا يكفي في رفع الحرمة
(فتأمل) ونقل في (التذكرة) هنا عن الشافعي في ثاني وجهيه الاجتزاء في المقام بالاستقبال بالوجه هذا

والصف المستطيل اذا خرج بعضه عن سمت الكعبة تبطل صلوة ذلك البعض لان الجهة معتبرة مع البعد ومع المشاهدة. والعين والمصلي بالمدينة ينزل محراب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم منزلة الكعبة (متن)

وفي (فوائد القواعد) المراد بالجهة في قول المصنف عين الكعبة لان الجهة انما تعتبر في البعد ولا يتصور فيها خروج بعض البدن عنها دون بعض (قلت) يؤيد ذلك انه صرح في (التذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والذكرى والموجز وشرحه) في المسئلة بالمشاهد لها (وفي جامع المقاصد) في شرح عبارة الكتاب مانصه ببنيني عود هذا الى جميع ماسبق من عند قوله والمشاهد لها أي لو خرج بعض بدن كل واحد من هؤلاء أعني المشاهد لها والمصلي في وسطها ولو بعد اتهداها الى آخره بطلت صلواته الا أن قوله عن جهة الكعبة قد يشتر باختصاص الحكم بالمصلي على جبل أبي قيس ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والصف المستطيل اذا خرج بعضه عن سمت الكعبة بطلت صلوة ذلك البعض لان الجهة معتبرة مع البعد ومع المشاهدة العين ﴾ عندنا كما في (التذكرة وكشف الثام) قربوا من الكعبة أم بعدوا خلافا لحنفية مطلقا والشافعية في الاخير (وفي الذكرى) لو استداروا صح للاجماع عليه عملا في كل الاعصار السابقة نعم يشترط أن لا يكون المأموم أقرب الى الكعبة من الامام وبه حكم في (الدروس والبيان) واستحسنه (صاحب المدارك) واستشكل فيه المصنف في التذكرة ﴿ فرع ﴾ قال في الدروس لو صليا داخلها واستدبر أحدهما صاحبه أمكن الصحة اذا علم أفعاله وشاهده ولو في بعض الاحيان هذا (وأعلم) انه لا فرق في هذا الصف المستطيل الخارج بعضه عن سمت الكعبة ومحاذاتها بين أن يكون في المسجد الحرام أو غيره حيث يشاهد الكعبة أو يكون بحكم المشاهد لانه مع المشاهدة وحكمها يجب عليه استقبال العين فمن لم يحاذها لم يستقبل القبلة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والمصلي بالمدينة ينزل محراب رسول الله صلى الله عليه وآله منزلة الكعبة ﴾ فلا اجتهد فيه في جهة القبلة ولا في التيامن والتياسر لعدم الخطأ عليه صلى الله عليه وآله وعند من جوزه من العامة قال لا يقر عليه فهو صواب قطعا وان غاب على الظن وجوب التيامن أو التياسر فهو وهم قطعا وليس المراد وجوب استقباله حيث يشاهد و بطلان صلوة من لم يحاذه لفساده ضرورة وان روي أنه زويت له الأرض حتى نصب المحراب بازاء الميزاب للاتفاق على ان قبلة البعيد عن الحجة انما هي سمتها والمخبر ان سلم ضايته تلمه صلى الله عليه وآله بالعين فلا يدل على توجيه البها فضلا عن غيره كما تقدمت الاشارة الى ذلك (وفي كشف الثام) وانما خص محرابه صلى الله عليه وآله بالمدينة لانه أقرب الى الضبط من سائر المحارب المنسوب اليه أو الى أحد الائمة صلوات الله عليهم نصيبا أو صلوة اليها انتهى (وقال الشيخ نجيب الدين) ان وقع في محرابه صلى الله عليه وآله بالمدينة بعض تسيير وفي (نهاية الاحكام والذكرى وجامع المقاصد وكشف الالتباس ان مسجد الكوفة لا اجتهد فيه لانه نصبه أمير المؤمنين وصلى هو اليه والحسن والحسين صلوات الله عليهم فلو تخيل الماهر أن فيه تيامنا أو تياسرا فغياله باطل لا يجوز له ولا لغيره العمل به ونحوه مافي (البيان والتفيل) وارشاد الجعفرية والزيدية والمسالك والروض والمقاصد الدلية ومجمع البرهان وشرح الشيخ نجيب الدين) بل في ارشاد الجعفرية ان المشهور ان محراب مسجد الكوفة قد نصبه أمير المؤمنين عليه السلام فلا يتصور فيه الخطأ فلا اجتهد فيه (وفي مجمع

(البرهان) نقل حكاية التواتر في ذلك وقال ان الدليل على تقديمه على العلامات ظاهر (وفي رسالة صاحب العالم وشرحها) وتعلم يقينا بمحراب المعصوم كمحراب مسجد النبي صلى الله عليه وآله وان حصل له بعض النير ومحراب مسجد الكوفة الي ان قلل ويتعين المحراب المذكور للاتباع مع وجوده بنير خلاف انتهى كلامها (وفي الايضاح) ان مسجد امير المؤمنين عليه السلام لاجتهاد فيه (وفيه) وفي آيات المولى الاردبيلي ان الاصحاب يقولون ان قبله الكوفة يقينية لانه ثبت بالتواتر صلوة المعصوم فيه بتلك القبلة والمعجب انا نرى الجدي في الكوفة خلف المنكب لا خلف الكتف كما قاله المحقق الثاني اتهم (بيان) قد يقال ثبت باخبار هؤلاء الاجلاء ان محراب مسجد الكوفة نصبه امير المؤمنين عليه السلام وصلى اليه هو والحسن والحسين عليها السلام والكبرى لا كلام فيها واحتمال وقوع بعض التغير فيه ينفيه الاصل على انه لا يضر كما سمعت نقل وقوع مثل ذلك في محراب رسول الله صلى الله عليه وآله (فان قلت) قبله محراب مسجد الكوفة يخالف العلامات التي ذكرها الفقهاء لاهل العراق (قلت) هذه العلامات على اختلافها حتى قال جماعة ان بينها تدافعا واختلاف الاصحاب فيها وفي اهلها كما ياتي ان شاء الله تعالى تقريية لا لتحقيقية كما نصوا عليه وكما ياتي ايضا (على) ان اكثر الاصحاب ذكرها لاهل العراق (والمفيد والهدلي والمحقق) في النافع انها لاهل المشرق (والمجلى) انها للعراق وفارس وخراسان وخوزستان ومن والام (وفي اراحة الالة) للشيخ الجليل ابي الفضل شاذان بن جبرئيل ان هذه العلامات لاهل العراق وخراسان الى جيلان وجبال الديلم وما كان في حدوده مثل الكوفة وبغداد وحلوان الى الري وطبرستان الى جبل سابور والى ما وراء النهر الى خوارزم الى الشاش الى منتهى حدوده وليس منهم خوزستان ولا فارس (ثم) انا لانسلم مخالفة المحراب المذكور للجدي كما يتوهم لان جمل الجدي على المنكب الايمن لا نسلم انه يوجب الانحراف عن محراب مسجد الكوفة الى اليسار وذلك لان اذا قلنا ان المنكب يجمع عظم العضد والكتف كما في الصباح والقاموس وجملة من كتب الاصحاب لم يكن هناك انحراف لان من وقف في محراب مسجد الكوفة كان الجدي على منكبه بهذا المعنى كما شاهدناه (وقد نص) على ذلك (التهيد الثاني) قال لان الكوكب في غاية ارتفاعه يكون على دائرة نصف النهار فيكون حينئذ جمل الجدي على الكتف موجبا لاستقبال نقطة الجنوب وكون المشرق والمغرب على اليمين واليسار فاذا جعل خلف المنكب كل الوجه منحرفا عن نقطة الجنوب نحو المغرب وسمت قبلة الكوفة وبغداد والمشهدين والحله يميل عن نقطة الجنوب ميلا يتيئا لزيادتها على مكة المشرقة طولاً وعرضاً وهو موجب لذلك وما يدل عليه محراب مسجد الكوفة الذي صلى فيه الائمة صلوات الله عليهم (ومثل) ذلك قال المولى الاردبيلي في آيات احكامه وتليذه وهو يوافق (قول الصادق عليه السلام) في مرسل الفقيه اجعله على يمينك واذا كنت في طريق الحج فاجعله بين كتفيك (ولا ينافيه) قول احدهما عليها السلام في خبر محمد اجعله في فمك وصل لانه ينطبق عليه بنوع من التأويل (نعم) ان قلنا ان المنكب ما بين الكتف والعتق كما في نهاية ابن الاثير وارشاد الجعفرية كان هناك انحراف الى جهة اليسار (لكن قال) الشيخ نجيب الدين لادليل على هذا التفسير (وقد تعجب) الاردبيلي من المحقق الثاني حيث فسر المنكب بالتفسير الثاني وقال انه موافقة لقبله مسجد الكوفة لانه اذا وضع الجدي خلف الكتف الايمن كانت قبلة مسجد الكوفة متيامنة فلا توافق بينهما (نعم) لوجعل الجدي على المنكب بالتفسير الاول وافق قبله على الظاهر

وتام الكلام يأتي ان شاء الله تعالى (وقال في المدارك) ان المحقق في (المعتبر) اعتبر لاهل الشرق
أولا الجدي خلف المنكب الأيمن ثم قال ان الجدي ينتقل والدلالة القوية القطب الشمالي فاذا حصله
الراقي جعله خلف اذنه اليمنى دائما (ثم قال) في المدارك ان بين الكلامين تخالفا واعتبار محراب
مسجد الكوفة يساعد على الاول انتهى (قلت هذا) الذي ذكره المحقق أولا ذكره أكثر الاصحاب
فلى ما في المدارك يكون المحراب مواظلا ذكره أكثر الاصحاب (فليتأمل) هذا كله مضافا الى ما ذكره
(المصنف في التذكرة والصبري في كشف الالتباس) من اجماع الاصحاب على جواز التحويل على
المحارب المنصوبة في بلاد المسلمين ولا يجب عليه الاجتهاد الا اذا علم انها بنيت على النقط وابن
الدم فها نحن فيه بل الأمر بالعكس على انه لا يحصل الاحتياط بعم الهيئة كما نص عليه جماعة (بل)
قد منع المصنف في نهاية الاحكام من الاجتهاد في المحارب المنصوبة في بلاد الاسلام في الهيئة والبصرة
كما يأتي (قال) ولو اجتهد فأداه اجتاده الى خلافها فان كانت بنيت على القطع لم يجز السدول الى
الاجتهاد والا جاز (قال في كشف القتام) لعل استمرار صلوة المسلمين اليها من غير مراض دليل
البناء على القطع ولا عبرة باللائم في قرية خربة لا يعلم انها قبة مسلمين انتهى (وفي التذكرة) ان وجه
المنع احتمال اصابة الخلق الكثير أقرب من احتمال اصابة الواحد وقد وقع في زماننا اجتهد بعض علماء
الهيئة في قبة مسجد دمشق وان فيها تياسرا عن القبلة مع انطواء الاعصار الماضية على عدم ذلك
وجاز ترك الخلق الكثير الاجتهاد في ذلك لانه غير واجب عليهم ولا يدل مجرد صلوتهم على تحريم
اجتهاد غيرهم وانما يمرض اجتهد العارف ان لو ثبت وجوب الاجتهاد على الكثير او ثبت وقوعه
وكلامها في حيز المنع بل لا يجب الاجتهاد قطعا انتهى (قلت) وما نحن فيه يمرض اجتهد العارف
فعل المصوم الذي نقله جماعة ونقل انه المشهور كما سمعت (هذا كله) مضافا الى ما نقله صاحب
(كشف القتام) عن بعض معاصريه من انه نصب آلة واستلم بها جهة البلاد الى السكينة فاستلم ان
بنداداً والكوفة وسرمن رأى وتبرز وكوبا وبنار وباب الابواب وقنليس وارديل قبلتهم الركن الشامي
وانه العراقي أيضا كما يأتي نقل ذلك وفي هذا ما يؤيد صحة محراب الكوفة كما لا يخفى (هذا) أقصى
ما يقال من حنوب المستدل على عدم وجوب التياسر في مسجد الكوفة (وبرد عليه) انه على هذا يجب
على أواسط العراق تحريم قبة مسجد الكوفة لانه لا يدل على العلم الى غيره (مع) ان محارب
مساجدها منصوبة على جبل الجدي خلف الكتف الأيمن وأعظم شاهد على ذلك قبور الائمة
صلوات الله عليهم والمسجد المنسوب الى مولانا الهادي عليه السلام في سرمن رأى شرقا الله
تعالى فهو منصوب على جبل الجدي على الكتف (وأنه) قد روي في بعض الاخبار ان قبة مسجد
الكوفة غيرت عن قبة نوح عليه السلام وان بعض الاجلاء الاعلام قال ان الوجه في استحباب
التياسر أو وجوبه لاهل العراق لان قبة مسجد الكوفة متيامنة وبقية المساجد تابعة له والحقبة منفعت
عن التصريح بذلك فورد الامر بالتياسر لاهل العراق تنبيها على ذلك بأحسن وجه (وقد يجاب
عن الاول) بالنزاهة الوجوب ولا خير فيه مع موافقة لجبل الجدي على المنكب الأيمن لا الكتف
(قولا) ان محاربها جميعا على خلاف ذلك (قلنا) ان سلم فالوجه فيه ما اشتهر بين الاصحاب
من وجوب التياسر واستيعابه (وأما قبور الائمة صلوات الله عليهم) فشانها لمكان التصرف في
البنان والشايك شأن المساجد بل الحضرة الشريفة في سرمن رأى وشباكه والسرداب الشريف

وأهل كل أقليم يتوجهون الى ركنهم فالعراقي وهو الذي فيه الحجر لاهل العراق
ومن والاهم (متن)

على خلاف الجهة قطعا وما ذاك الا لمكان التصرف في البيان المستحدث وأما قبل ذلك فقبرهم بأزاء
الكعبة قطعا لان المصوم لا يدفعه الامصوم (وأما مسجد مولانا الهادي عليه السلام) فلم يشتهر انه نصب
محراه او صلى فيه كما اشتهر ذلك في مسجد الكوفة فلا معارضة (سلمنا) ولكن نقول لعل وقوعه
بأزاء الكعبة في الموضع المذكور انما يلائم وضع الجدي على الكتف كما ان وقوع مسجد الكوفة
بأزاء الكعبة انما يلائم وضعه على المنكب ولا مانع من ذلك (على ان في الاول كفاية في رفع المعارضة
(وأما ما ورد في بعض الاخبار فيه على اجماله وعدم ذكره في الكتب الاريسة انه لا يقوى على
مقاومة ما أخبر به جماعة من أجلة الاصحاب كما سمعت مع انطباق قلمهم على قتل العلامة المشهورة
بينهم أعني جمل الجدي خلف المنكب الايمن مع موافقة لقوله عليه السلام ضمه على يمينك (مضافا)
الى نقل الشهرة وفي الخلاف في ذلك كما مر (والاخبار) التي أشرنا اليها ما روي عن الاصمغ
ابن نباته قال قال أمير المؤمنين عليه السلام في حديث له ويل لبائيك بالمطبوخ المغير قلة نوح (وما
رواه) محمد بن ابراهيم الثمالي في حديث عنه عليه السلام أما ان قائمتنا اذا قام كره وسوى قبلته
(وروي الصدوق في الفقيه) مرسلان ان حد مسجد الكوفة اخر السراجين قيل له من عـيره قال
أول ذلك الطوقان ثم غيره أصحاب كسرى ثم غيره زياد بن أبي صفيان هذا ما وجدته من اجار
المسئلة (وأما ما ذكره) بعض الاجلاء فليس في الاخبار ولا في كلام الاصحاب اشارة الى ذلك
أصلا بل الوارد في التيسر خبران وهما معللان بما يمدعن ذلك بفراسخ (وروي عن الرضا عليه
السلام) انه علل التيسر باتساع الحرم من جهة اليسار كما في الخبرين المشار اليهما وبعد فالمسئلة (محل
تأمل) والله سبحانه هو العالم بمقتضى احكامه (قوله) قدس الله تعالى روحه (وأهل كل اقليم يتوجهون
الى ركنهم فالعراقي وهو الذي فيه الحجر لأهل العراق ومن والاهم) كون الركن الذي فيه الحجر ركن أهل
العراق قال به الاصحاب قاطبة (كما في كشف اللثام) (وفي فوائد الشرائع) مر حوايه (وفي القمعة) الركن العراقي
لاهل العراق والمشرق (وفي المراسم والنافع) الركن الشرقي لاهل المشرق (وفي جامع المقاصد وحاشية الميسي
والمسالك) قولهم الركن العراقي الذي فيه الحجر لاهل العراق مجاز وتوسع لان قبلتهم الباب ومآقار به لا الركن
(وفي فوائد الشرائع) في قولهم هذا توسع لان أهل العراق لا يتوجهون الى نفس هذا الركن بل
هذا الكلام تقريبي فان قبة البعد أما الجهة أو الحرم على اختلاف القولين وكلاهما لا ينطق على
هذا كما لا يخفى اتعني (قلت) لعل المراد ان حق توجههم الصحيح في الواقع الذي ليس له ميل
اصلا ولا انحراف ان يكون الى الركن الذي يليهم وان اكتفي منهم بالتوجه الى الجهة لان البعد
ينع من العلم بذلك او يراود بتوجههم الى الركن توجههم الى جهة (وفي ارشاد الجعفرية) قبة أهل
العراق ما بين الباب والمقام لا الركن وان اطلاقهم الركن المذكور للعراقي تجوز اذ هو في الحقيقة
لاهل الشرق (وفي حواشي الشهيد) (لشامي من الميزاب الى الباب والعراقي منه الى نصف الباني
والباقى الى نصف الغربي والغربي منه الى الميزاب (وفي الذكرى) عن كتاب (ازاحة الغلة) ان العراق
وخراسان وما كان في حدوده مثل الكوفة وبتداد وحلوان الى الري ومرو وخوارزم يستقبلون بين

الباب والمقام وأهل شميطاء (شمشاط خ ل) والجزيرة الى الباب وأهل البصرة والأهواز وقارس وسجستان الى التبت الى الصين يستقبلون ما بين الباب والحجر الاسود (قال في كشف اللثام) بعد ما نقل عنه مثل ذلك ولا ينافي اتفاق هذه البلاد في جهة القبلة اختلافها في العروض والاقاليم فان الكل سمت واحد من الكعبة (نعم) أورد عليه بعض المعاصرين انها لو كانت كذلك لم يمكن سمت قبلة العراقي اقرب الى قطرة الجنوب منه الى مغرب الاعتدال بل كان الامر بالعكس وهو انما يرد لو كانت هذه البلاد أقل عرضا من مكة أو مساوية لها (ثم) انه وضع آلة يستعمل بها نسبة البلاد الى جهات الكعبة فاستعمل منها (ان الحجر الاسود) الى الباب في جهة بعض بلاد الهند كهلوازم (والباب) في جهة بعضها كدهلي وأكرا وبا قارس والصين ونهامة ومنصورة سند (ومن الباب) الى منتصف هذه الضلع في جهة الاحساء والقطيف والبحرين وقندهار وكشمير وملتان وبست وسجستان كرم ن وندخشان وتبت وخان بالق وشيراز وبلخ وقادياب (١) ومنه الى السدس الرابع جهة هراة وختن وبيش بالق ويزد ومرو وقراقوم وترشيز ونون وسمرقند وكاشغر وشرخس (٢) وكش وخجند وبخارا ودامهرمز وطوس ونيالت والمائق ولا هيجان ومهدان (والسدس) الاخير المنتهي الى الشامي جهة كوما مدينة روس وشماخر وبلخار وباب الابواب وبردعه وقنليس واردييل وتبريز وبنداد والكوفة وسرمن . أي (فخطأ) الاصحاب قاطبة في قولهم ان ركن الحجر قبلة أهل الراق (وزعم) ان قبلتهم الشامي وانه العراقي (والجسواب) ان الراق وما والاها كما ازدادت على مكة طولا وعرضا فلمهم ان يتوجهوا الى ما يقابل الركن الشامي الى ركن الحجر وبالجملة أي جزء من هذا المجدار من الكعبة فبادنى لياسر يتوجهون الى ركن الحجر وهو أولى بهم من أن يشرفوا على الخروج عن سمت الكعبة خصوصا وسيأتي ان الحرم في اليسار أكثر ثم ان تقليل الانتشار مهم فاذا وجدت علامة تتم جميع ما في هذا سمت من الكعبة في البلاد كانت أولى بالاعتبار من تمييز بعضها من بعض تباعنا وناسرا فلذا اعتبروا علامة توجه الجميع الى ركن الحجر وان كان يمكن اعتبار علامة في بعضها تؤديه الى الشامي أو ما يقرب منه « ظه » (واعلم) ان ركن الحجر منحرف عن مشرق الاعتدال قليلا فيما بينه وبين الجنوب انتهى ما في كشف اللثام (هذا وفي جامع المقاصد) المراد بين والاهم من كان في سمتهم كاهل خراسان نص عليه الاصحاب انتهى (وفي المسالك) المراد بين والاهم من كان في جهتهم بحيث يقاربهم في طول بلدهم وهم أهل خراسان ومن ناسبهم كما ذكره جماعة من الاصحاب وان كان التحرير التام يقتضي احتياجهم الى زيادة انحراف يسبر نحو المغرب (وفي كشف اللثام) المراد بين والاهم من كان في جهتهم الى اقصى المشرق وجنبيه ما بينه وبين الشمال والجنوب (وفي المدارك) كون قبلة خراسان والكوفة واحدة بعيد جدا انتهى ويأتي ما في الروض وغيره (قوله) قدس الله تعالى روحه (وعلامتهم جعل الفجر على المنكب اليسر

(١) كذا في نسخة الاصل اعين بالفاء والبدال المهمة والياء المثناة التحتية والباء الموحدة والذي وجدناه في محل آخر بالتفاف في أوله والتون في آخره
(٢) كذا في نسخة الأصل اعني بالشين المنجمة في أوله والذي وجدناه في محل آخر بالسين المهمة في أوله وآخره (مصححه)

والمغرب على اليمين (متن)

والمغرب على اليمين ﴿ هذه العلامة ذكرها الاصحاح كلفي (المقاصد الطيبة والمدارك) وفي (كشف الغمام) نسبة ذلك الى الاكثر (وقال في الروض) انها مشهورة (وفي السرائر والبيان والتضييع والجفرية وأرشادها ورسالة صاحب العالم والمدارك) وغيرها قيد الفجر والمغرب بالاعتداليين ونسب ذلك في (روض الجنان) تارة الى كثير من الاصحاح وأخرى الى المشهور واطلق (المنيد والديلمي والشيخ والمحقق) وغيرهم (وقال الفاضل البهائي) فيما كتبه على رسالة صاحب العالم هذا القيد ذكره بعض المتأخرين ولا وجه له بل اذا جعل المصلي مغرب أي يوم اتفق ومشرق على يمينه ويساره بنسبة واحدة حصل ما هو المقصود من موازنة قطرة الجنوب ونظم ما قبل القدماء من الاطلاق وعدم القيد بهذا القيد المقتل لفائدة الخفي على أكثر الناس وظن الخروج عن الجبهة لولاه نوم وقد أوضحنا ذلك في الجبل المتين انتهى (وفي الجبل المتين) قل عن والله انه مجل وقيل صورة كلامه (قال) اطلاق القوم المشرق والمغرب لا قصور فيه وتقييد هؤلاء المشايخ نور الله مرادهم غير محتاج اليه بل هو مقل لفائدة وما غلوه من ان الاطلاق مقتض للاختلاف الفاحش في الجبهة ليس كذلك لان مراد القدماء ان العراقي يجلس مغرب أي يوم شاء على يمينه ومشرق ذلك اليوم بينه على يساره وهذا لا يقتضي شيئاً من الاختلاف الذي زعموه وهو عام النفع في كل الاوقات لكل المكلفين بخلاف القيد الذي ذكروه فانه يقتضي ان لا تكون العلامة المذكورة الا لأحد الناس القادرين على استخراج خط الاعتدال ومع ذلك فليس أضبط ما ذكرنا الامع تدقيق تام لان استخراج الدائرة الهندية ونحوها تقريبي لا يثبت على موازات مدارات الشمس للمثل وهذا التعريب قريب مما ذكرناه كما لا يخفى ولا دامي الى التقييد ثم استجوده (وقال تلميذ الشيخ نجيب الدين) هذا مشكل بحسب الظاهر باعتبار مخالفة في أكثر الاوقات للعلامات المذكورة للقبة (وفي رسالة الجبهة) (١) ربما لم يظهر من مظهر هنا من الميل الى اتساع الدائرة في جهة القبة وقد قلنا تعريفه للجهة سابقا وليس التفاوت الذي بين اعتدالي المشرق والمغرب وعدمهما بأكثر من التفاوت الذي بين حالتي الارتفاع والانخفاض وعدمهما في الجدي انتهى (وفي جامع المقاصد والزمية) اختيار عدم القيد بهذا القيد وان المراد بكونها علامة كونها علامة في الجبهة علامة محصلة للجهة القبة قريبا من غير ان يعتبر كونها الاعتداليين (وفي حاشية الفاضل الميسي) التحويل على هذه العلامة مطلقا مشكل جداً والضابط جعل مشرق الاعتدال على اليسار لا على طرف الرواق الغربية (كالموصل) (قلت) وعلى ذلك جعلها (الشهيد الثاني) واولاده وجماعة كما يأتي (وفي مجمع البرهان) هذه العلامات لا تعرف حالها وبينها تدافع (وفي الروضة) ان اريد بالمغرب والمشرق الاعتداليين والمجهتين المصطلح عليهما وهما المتقاطعتان للجهتي الجنوب والشمال بخطين بحيث يحدث عنها زوايا قوائم كانت مخالفة لجبل الجدي خلف المنكب اليمين كثيراً لان الجدي حال استقامته يكون على دائرة نصف النهار المارة بتقطين الجنوب والشمال فجعل المشرق والمغرب على التقديرين على اليمين واليسار يوجب جعل الجدي بين الكفتين قضية التقاطع فاذا اعتبر كون الجدي خلف المنكب اليمين لزم الانحراف بالوجه من قطرة الجنوب نحو المغرب كثيراً فيعرف

(١) كذا في نسخة الاصل والتأخراته سهو والصواب القبة بدل الجبهة (مصححة)

بواسطته الجانب الايمن عن المغرب نحو الشمال والجانب الايسر عن المشرق نحو الجنوب فلا يصح جعلها علامة لجهة واحدة الا أن يدعى اغتفار هذا التفاوت وهو بعيد خصوصاً مع مخالفة علامة المشرق والمغرب للض والاعتبار بهذه أما قاسدة الوضع أو تختص ببعض جهات العراق وهي اطرافه الغربية كالموصل وما والاها فان التحقيق أن جهتهم قطعة الجنوب ويلزم من ذلك كون المغرب والمشرق على اليسار ولو اعتبرت العلامة المذكورة غير مقيدة بالاعتدال ولا بالمصطلح بل بالجہتين الرفيتين أنشأ الفساد كثيراً بسبب الزيادة فيها والتقصان المالحق لها تارة بعلامة الشام واخرى بعلامة العراق وثالثاً بزيادة عنها وتخصيصها بأي جهتي المشرق والمغرب الرفيتين بما يوافق جبل الجدي خلف المنكب بوجوب سقوط فائدة العلامة انتهى ونحوه ما في (المسالك والمقاصد المليوية) (الروض) بعد ان ذكر نحو ذلك قال والتحقيق ان هذه العلامات الثلاث صالحة لتحصيل الجهة العراقية في الجبل واليهما على وجه التحقيق فغير شديد قطعاً لاختلاف عروضها وأطوالها المتقضي لاختلاف قبلتها لان أواسط العراق كبنفاد والكوفة تزيد على مكة طولاً وعرضاً وذلك يوجب انحراف قبلتها عن نقطة الجنوب نحو المغرب والبصرة أشد انحرافاً كذلك بزيادة طولها عليها وبقر تبرز وارديل وقزوين وهمدان وما والاها من بلاد خراسان وان كان التحرير التام يقتضي لم زيادة انحراف يسير نحو المغرب كأنحراف البصرة بالنسبة الى بغداد لكن ليصل الى حد منتصف القوس التي بين نقطة الجنوب والمغرب بل أطلق جماعة من الاصحاب كون قبلتهم قبله العراق وأما الموصل والجزيرة وسنجار فان قبلتها تناسب نقطة الجنوب لمقاربة طولها طول مكة وحـ فيجب حمل العلامة المتقضية لاحتمال نقطة الجنوب كالأولى اذا قيدت بالاعتدال والثالثة على الطرف الغربي كالموصل ونحوها والوسطى الموجبة للانحراف عن نقطة الجنوب على أواسطها كبنفاد والكوفة وبابل وأما البصرة وما والاها فأنها وان ناسب هذه العلامة أيضاً لكن ينبغي فيها زيادة انحراف نحو المغرب ومن هنا يعلم أن ترك قيد المشرق والمغرب بالاعتدالين أدخل في علامة العراق من تقيدها لا مكان الجمع بينها وبين اتانها مرادة جانب المشرق المائل عن نقطة الاعتدال نحو الجنوب والمغرب المائل عن نقطة اعتداله نحو الشمال فتساوى العلامتان كما جمع بين الخبرين وانما كان ذلك أولى من حملها على حالة الاعتدال لتوافق الثالثة لوجهين (احدهما) ان أكثر بلاد العراق منحرفة عن نقطة الجنوب نحو المغرب وان اختلفت في الزيادة والتقصان أما ما سامت منه نقطة الجنوب فهو نادر قليل لا يكاد يدخل في مسمى العراق (الثاني) ان ورد نص بالعلامات الثانية وما عداها استخرجها الفقهاء فيكون حل مظاهره المخالفة على المنصوص عليه حيث تمكن أولى من حمله على غيره خصوصاً وقد تطلب النص والاعتبار الحقيقي على تحقق انحراف قبله العراق الا ما شذ وما قررنا من تقسيم بلاد العراق ثلثة أقسام قد حكى في الذكري ما يوافقه ونقل عن بعض الأجلاء (١) ما يناسبه ويزيد ما ذكرناه عنها تحقيقاً وارتباطاً بالقواعد وأما توهم اغتفار التفاوت الحاصل بينها وعدم تأثيره في الجهة فمفسد لما تقدم في الجهة من اعتبار تعيين الكعبة أو ظنها أو احتمالها وعلى هذا التقدير من التفاوت لا يبيح منه شيء منها انتهى كلامه رحمه الله تعالى (وفي كشف القاتم) جل فجر الاعتدال أو غيره خلف المنكب الأيسر والمغرب مغرب الاعتدال أو غيره قدام المنكب الأيمن والعبارة الجدي عند

(١) هو شاذان ابن أبي الفضل ابن جبريل القمي نزير المدينة المشرفة صلوات الله علي مشرفها

والجدي بجذاء المنكب الأيمن (متن)

غاية ارتفاعه وانحطاطه بجذاء المنكب الأيمن أي خلفه بذلك يتقدر تأخر الفجر وتقدم المغرب ولا يتفاوت الحال في الصحة أن يراد الاعتداليان منها والأعم انتهى (قلت) هذا التنزيل تنبؤ عنه جملة من عباراتهم (في النهاية) جعل الفجر على يده اليسرى والمغرب على يده اليمنى (وفي المبسوط) عبر بالموازن (وفي الوسيلة) عبر هنا بالمحاذاة للمنكب وفي الجدي بخلف المنكب وفي كثير من العبارات التعبير بالموازاة (وفي فوائد الشرائع وحاشية الارشاد) ينبغي أن يراد بالمنكب الكنف بل في الاول يتمتع بأرادة غيره انتهى وقد علمت ان نص الاكثر على أن المراد بالمنكب مجمع المضد والكنف كما يأتي أيضا هذا (وفي القنعة والمراسم والتافع) ان هذه العلامات لأهل المشرق (قلت) لعل هذا موافق لقولهم انها لأهل العراق (وفي النهاية والسرائر) انها للعراق وقارس وخراسان وخوزستان ومن والام (وعن اراحة العلة) انها للعراق وكل من ذكر فيها مضى نقله أن يتوجه الى المقام والباب وليس منه قارس ولا خوزستان (قوله) قدس الله تعالى روحه (والجدي بجذاء المنكب الأيمن) هذه العلامة ذكرها الفقهاء كما في (المقاصد العلية وآيات الارديلي والمدارك) وهي مشهورة كما في (الذكري والروض والمفاتيح) وهي أوثق العلامات كما صرح بذلك جمع كثير (وفي التذكرة ونهاية الاحكام والذكري وحواشي الشهيد وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والجعفرية والتفتيح وأرشاد الجعفرية والعزيزة والروض والروضة والمسالك وكشف القاتم وغيرها) قيد ذلك بما اذا كان في غاية الارتفاع والانخفاض (وفي مجمع البرهان والمدارك) ان ذلك هو المشهور وانما اشترط ذلك لكونه في تلك الحال على دائرة نصف النهار مارة بالقطبين وبتقطة الجنوب والشمال فاذا كان القطب مسامتا لمضو من المصلي كان الجدي مسامنا له لكونهما على دائرة واحدة بخلاف ما لو كان منحرفا نحو المشرق والمغرب (وفي أكثر هذه الكتب المذكورة والمعتبر) ان أقرب الكواكب الى قطب العالم الشمالي نجم خفي لا يكاد يدركه الا حديد البصير يدور حوله كل يوم وليلة دورة لطيفة لا تنكاد تدرك ويطلق على هذا النجم القطب مجازاً لمجاورته القطب الحقيقي وهو علامة لقبلة العراقي اذا جعله خلف منكبه الأيمن ويخلفه الجدي في العلامة عند ارتفاعه وعند انخفاضه (وفي كشف القاتم) انه لحفانه لم يجعل في الاخبار والفتاوى علامة عليه (وفي مجمع البرهان) عن خاله الذي قال فيه انه ماسح الزمان بمثله بعد المحقق الطوسي ان هذا الشرط غير جيد لأن الجدي في جميع أحواله أقرب الى القطب الحقيقي من ذلك النجم الخفي ولهذا كان أقل حركة منه كما يظهر بالامتحان وهذه الحركة الظاهرة انما هي للفرقدين فان حركته يسيرة جداً (وفي المدارك) انا اعتبرنا ذلك فوجدناه كما أفاد وفي آيات المولى الارديلي) بعد ان قل ذلك عن خاله (قال) وأيضاً شاهدت ذلك كما قال فنظرت وعلمت علامة ورأيت ان هذا النجم الصغير يتحرك كثيراً أو يقطع دائرة كبيرة وحركة الجدي كانت من ذلك النجم بكثير اذ رأيت أنه كان ما يتحرك من أول الليل الى نصفه نخميناً ثم تبين لي أن حركته قليلة وأيضاً كلام أكثر الاصحاب خال عن تسميته قطباً وما رأيت الا في شرح الارشاد للشيخ زين الدين رحمه الله تعالى انتهى (قلت) هذه التسمية رأيناها في (المعتبر ونهاية الاحكام والتذكرة والذكري والتفتيح وجامع المقاصد وأرشاد الجعفرية والعزيزة والمقاصد العلية والمسالك وكشف القاتم

وعين الشمس عند الزوال على طرف الحجاب الايمن مما يلي الانف (متن)

وشرح الشيخ نجيب الدين (وغيرها بل في (الروض)) انه اشهر اطلاقه على الكوكب المذكور حتى لا يكاد يعرف غيره هذا (وفي المقنة والنهاية والمبسوط والمراسم والوسيلة والسرائر والنافع والشرائع والمنتهى والتحرير والمهرس والبيان واللغة والمفاتيح والكفاية) ترك قيد الارتفاع والانخفاض كالكتاب وهو المنقول عن كتاب (ازاحة الالة) واليه (بميل شارح رسالة صاحب المعالم وأكثر علمائنا عبر بخلف المنكب وبعض عبر بالحذاء والمراد بالمنكب كما في (الصحاح والقاموس وحاشية النافع والروض والمقاصد العلية وآيات الارديلي وبجمعه والمدارك وشرح رسالة صاحب المعالم) انه جمع عظم العضد والكف بل في الآيات المذكور (١) ان كونه الكف لا دليل عليه من المقنة والشرع (وفي نهاية ابن الاثير) انه ما بين الكف والعتق وهو الظاهر من (نهاية الاحكام والتفتيح وجامع المقاصد وارشاد الجفري) وأكثر الاصحاب ان الجدي مكبر وان أهل الهيئة يصنونه فرقاً بينه وبين البرج (وفي فوائد الشرائع) نسبة تكبيره الى أهل المقنة وانكر (المعلي) في السرائر تفسيره كل الانكار واستدل على ذلك بوروده في النظم كذلك وانه سأل امام المقنة بغداد فقال له لا يصغر (يان) قد وردت بهذه السلامة دون غيرها أخبار (منها) خبر محمد بن أحدهما عليهما السلام ضع الجدي في قفلك وصل (ومنها) ما رواه الصدوق مرسل عن مولانا العبادق عليه السلام أنصرف الكوكب الذي يقال له جدي فقال نعم قال اجعله بين يمينك وإذا كنت في طريق الملح فاجعله بين كتفيك (ومنها) ما رواه البيهقي في تفسيره عن النبي صلى الله عليه وآله أن النجم في قوله تعالى (وبالنجم هم يهتدون) الجدي لانه نجم لا يزول وعليه بناء الكعبة وبه يهتدي أهل البر والبحر (قوله) قدس الله تعالى روحه (وعين الشمس عند الزوال على طرف الحجاب الايمن مما يلي الانف) كما في (النافع والمعتبر وكتب المصنف والمهرس والبيان) وفي (المقنة والنهاية والمبسوط والمراسم والوسيلة والشرائع والتفتيح والمدارك والكفاية) على الحجاب الايمن بترك الطرف وترك ذكر ما يلي الانف (وفي السرائر) على طرف الحجاب الايمن مما يلي الجهة لسن في (المقنة والنهاية والسرائر) التنصيص على ان ذلك أول الزوال ولعل الحكم يختلف باختلاف هذه القيود كما يأتي لكن المتأخرين ربما يظهر منهم ان مأل عبارات واحد هذا (وفي جامع المقاصد وروض الجنان) ان هذا انما يكون علامة اذا استخرج الوقت بنهر استقبال قبلة العراق (قلت) ولعله أشار الى ذلك في المعتبر بقوله ومن حقق الوقت من أهل العراق جعل الشمس عند الزوال على طرف حاجبه الايمن مما يلي الانف انتهى ويمكن لإدارة ذلك من عبارة (المقنة والنهاية والسرائر) قال في النهاية من علامتها انه اذا راعى زوال الشمس ثم استقبل عين الشمس بلا تأخير . فاذا رآها على حاجبه الايمن في حال الزوال علم أنه مستقبل القبلة (ومثلاً) عبارة السرائر (وكذا) المقنة بملاحظة ما ذكره هنا وفي بحث الزوال وفي هذه الثلاثة النص على ان ذلك أول الزوال كامل (وفي فوائد الشرائع) ان هذه العلامة قريية (وفي القكري) ومنها الشمس وهي تكون متوسطة شتاء في قبلة المعلي قريبا وصيفا سامتة لرأسه (واعترض المحقق الثاني) وجهه من تأخر عنه بأن مقتضى هذه العلامة استقبال قطرة الجنوب لان

ويستحب لهم التياسر قليلاً إلى يسار المصلي (متن)

الشمس عند الزوال تكون على دائرة نصف النهار المتصلة بشطحي الجنوب والشمال تكون حينئذ مستقبل نقطة الجنوب بين العينين فإذا زالت مالت إلى طرف الحجاب الأيمن ثم حلوها على أطراف العراق الغربية كسجبار والموصل وما والاها (وفي كشف القام) أن أريد من هذه الصلاة أن الشمس تكون عند الزوال على الحجاب الأيمن كما نص عليه جماعة أو أريد بقولهم عند الزوال (أول الزوال) يورد عليهم أن الشمس أول الزوال إنما تزول عن معاذات القطب الجنوبي وحينئذ إنما تكون على الحجاب الأيمن لمن تكون قبله قطعة الجنوب وهو لا ليس كذلك والآن لجلوا الجدي بين الكتفين وأما تصوير الشمس على حاجبهم بعد الزوال مدة فليحمل عليه كلام من لم ينص على أول الزوال ويوجه كلام من نص عليه بأنه علامة لبعض أهل العراق (كلوصل) والجدي بعض آخر وأما عبارة الكتاب والنافع وشرحه وسائر كتب المص فيجوز أن يراد بها الطرف الأيمن من الحجاب الأيسر فيوافق الجدي انتهى وقد تقدم في مبحث الوقت ماله نفع في المقام (وعن يتوجه إلى هذا الركن أيضاً أهل البصرة والبحرين والجماعة ولا هواز وخوزستان وفارس وسجستان) إلى الصين ويتوجهون إلى ما بين المغرب والجنوب أيضاً ولكنهم إلى المغرب أميل منهم إلى الجنوب كما في (إزاحة العلة) قال وعلامتهم جعل النسر الطائر إذا طلع بين الكتفين والجدي إذا طلع على الحد الأيمن والشولة إذا نزلت للنبى بين عينيه والمشرق على أصل المنكب الأيمن والعصا على الأذن اليمنى والشمال على العين اليمنى والهدور على الحد الأيسر والجنوب بين العينين (وعن) يتوجهون إليه من قبله أقرب إلى المغرب من أولئك وهم أهل (السند والمند وملتان وكابل وقدهار وجزيرة سيلان) وما وراء ذلك وعلامتهم جعل بنات نض إذا طلعت على الحد الأيمن وكذا الجدي إذا ارتفع والثريا إذا غابت على العين اليسرى وسهيل إذا طلع خلف الأذن اليسرى والمشرق على اليد اليمنى والعصا على صفحة الحد الأيمن والشمال مستقبل الوجه والهدور على المنكب الأيسر والجنوب بين الكتفين انتهى (وقال الفاضل الهندسي) ولا أعرف من البلاد من قبله المغرب (قال) ومنهم من قبله ما بين المغرب والشمال وهم أهل (سومنان وسرنديب) وما في جهتها وهم يتوجهون إلى جنبه هذا الركن إلى الباقين وعلامتهم كون الجدي وبنات نض على الحد الأيمن (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويستحب لهم التياسر قليلاً إلى يسار المصلي) هذا هو المشهور كما في (الذكرى والدروس والبيان وجامع المقاصد وأرشاد الجفرية وحاشية الإرشاد وروض الجنان والمدارك والمفاتيح) وهو خيرة (الشرائع والتحرير والمختلف والذكرى وهو ظاهر (المصباح) حيث قال وبيّني لأهل العراق أن يتياسروا قليلاً وليس على غيرهم ذلك ونقل ذلك عن (الجامع) ونسبه في التفتيح إلى (الشيخين) وثاني عبارتهما (وفي كشف الرموز والتذكرة) إلى (الشيخ) ثم قال أن في كشف الرموز الظاهر منه الوجوب انتهى (وفي المبسوط) يلزم أهل العراق إلى آخره (وفي النهاية والخلاف والجل والوسيلة) على أهل العراق أن يتياسروا قليلاً وظاهر هذه العبارات الوجوب وهو المنقول عن (الشيخ أبي الفضل شاذان بن جبريل والشيخ أبي الفتح الرازي) وفي (الخلاف) وظاهر تفسير أبي الفتح الإجماع عليه ولم يعرف ذلك أحد من الفقهاء إلا ما رواه أبو يوسف (عن حماد بن زيد) أنه كان يقول ينبغي أن يتياسر عندنا بالبصرة وقد منع

جماعة كثيرون اجماع الخلاف وفي المقنعة أمر أهل العراق والجزيرة وفارس والجلال وخراسان أن يقيسوا في بلادهم عن سنتهم ليستظفروا بذلك (وفي المراسم) رسم لأهل العراق إلى آخرها في المقنعة ولم يرجح شيء في (نهاية الأحكام والفروض والبيان) ويظهر من النافع والمختبر وكشف الرموز والتذكرة والمنتهى والتنقيح رد هذا الحكم من أصله وجوباً واستحباباً وهو ظاهر وصريح (السرائر وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميسر والروض والمساك وفوائد القواعد وأرشاد الجفيرة والمدارك والمفاتيح) بل في بعض هذه التصريح من المنع (١) بالوجوب والاستحباب كما نقل ذلك عن غير المحققين وأعرض عن ذكر هذا الحكم بالكلية (الصدوق وأبو الصلاح وأبو المكارم) وغيرهم فقد ضفت دعوى الشهرة في الاستحباب فضلاً عن الإجماع في الوجوب لأن الأيدي شجرة ذلك عند الرواة وقلة الحديث كما تشمر به رواية الفضل بن عمر (بيان) احتج الزادون لهذا الحكم بوجهين (أحدهما) أنه مبني على كون الحرم قبله والالم يوجب التيسر اختلافه يميناً ويساراً وقد مر ضعفه ومع التسليم إذا ردت علامة القبلة إليه فاذن انحرف يؤدي إلى الخروج عنه كما يشهد به الحسن (الثاني) أن غير التيسر إن كان مستقبلاً كان التيسر عن القبلة والا كان المعبر عنه بالتيسر هو القبلة فلا معنى له (ويجيب عنهما) بأن التيسر عن العلامة المنصوبة للقبلة أو عن المحاريب لكونها على وفق العلامة فالمنع أن العلامة قريبة لا تحقيقية فإذا أريد التحقيق لزم التيسر أو استحبابه وإنما أطلقت في أخابهم عليهم السلام لعل السامع بالمراد بأشارة أو غيرها أو لتوسع في القبلة وجواز اكفاء أكثر الناس بالست وإنما أوجبه اختلاف جهتي الحرم لما عرفت من أن الخارج لا يجوز له التوجه إلى غيره لعل يخرجوه عن سمت الكعبة حيث لا تكون قبلته الحرم وهذا الجواب جاز على القول بأن البعيد قبلته الحرم وعلى القول الآخر من دونه تفاوت (ويؤيد) هذا الجواب ما حكيناه عن بعض معاصري (الفاضل الهندي) من أن قبله الكوفة وبنداد الركن الشامي والعراقي بل قد يحصل منه جواب ثان فليرجع إليه وليلاحظ (وقال المحقق) في الجواب عن الإيراد الثاني في رسالته التي ألّفها بأشارة أفضل المحققين نصير الملة والدين وقد قلنا من أولها إلى آخرها (أبو العباس في المذهب البارع) ما (عاصله) أن الحكم مبني على القول بأن البعيد قبلته الحرم وإن التيسر عن تلك الجهة المحصلة بالمقابلة لوجه المصلي حال استعمال تلك العلامات المنصوبة لذلك استظهار في مقابلة الحرم لأن قدر الحرم عن يمين الكعبة يسير وعن يسارها متسع كما دلت عليه الرواية التي استند إليها الأصحاب في ذلك (وهذا حاصل الرسالة) من أولها إلى آخرها (ونقل في المذهب) عن بعض الأصحاب بأنه أجاب بمنع الحصر (قال) لأن حاصل السؤال أن التيسر أمّا إلى القبلة فيكون واجباً لاستحباباً وأما عنها فيكون حراماً والجواب منع الحصر بل التيسر فيها وجاز اختصاص بعض جهات القبلة بمزيد الفضيلة على بعض أو حصول الاستظهار بالتوسط بسبب الانحراف انتهى (وقال الاستاذ الشريف أدام الله تعالى حراسه) يجوز أن يكون الأمر بالتيسر لأهل العراق لأن قبله مسجد الكوفة ميامنة والتقية منعت عن التصريح بذلك فوردت الأخبار منبهة على ذلك بأحسن وجه انتهى (فتأمل) في هذا (والأخبار) الواردة في ذلك خبر الفضل بن عمر وخبر علي بن محمد المرفوع وماروي عن الرضا عليه السلام والكل معللة بأن الحرم عن يمين الكعبة أربعة أميال وعن يسارها ثمانية أميال كما تقدمت الإشارة

والشامي لأهل الشام وعلامتهم جعل بنات النمش حال غيوبتها خلف الأذن اليمنى والجدي خلف الكتف اليسرى اذا طلع ومقيب سبل على العين اليمنى وطلوعه بين العيتين (متن)

اليه فيما مضى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والشامي لأهل الشام وعلامتهم جعل بنات النمش حال غيوبتها خلف الأذن اليمنى ﴾ كما في (ازاحة اللمة) على ما نقل (والوسيلة وكتب المصنف والدروس والبيان والذكرى وحواشي الشهيد وجامع المقاصد وحاشية الارشاد والجعفرية وأرشادها وروض الجنان وفوائد القواعد والمفاتيح وغيرها) والمراد بغيوبتها غاية انحطاطها الى جهة المغرب كما (في جامع المقاصد وحاشية الارشاد وأرشاد الجعفرية وروض الجنان والمقاصد العلية) وفي (حواشي الشهيد) حال مجاورتها البحر (وفي فوائد القواعد والمقاصد العلية) المراد بغيوبتها ميلها عن دائرة نصف النهار لا الغيوبة المتمازقة وهو نهاية انحطاطها وخفائها في الافق على تقديره لانها حينئذ تميل عن قبة الشامي وعن مسامته الأذن كما لا يخفى انتهى والذي يراد جعله خلف الأذن اليمنى أما الموضع الذي تدنو فيه من الغروب أو وسطها تقريباً كما (في جامع المقاصد) وفي (روض الجنان والمقاصد العلية) جعل كل واحدة منها حال غيابها خلف الأذن لاختلاف وقت مغيبها (وفي كشف القاتم) جعل كل من بنات نمش حال غيوبتها انتهى وهي سبعة كواكب أربعة نمش وثلاثة بنات ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والجدي خلف الكتف اليسرى اذا طلع ﴾ كما في الكتب المذكورة مع زيادة (اللمة والروضة) لكن في (البيان واللمة والجعفرية وأرشادها) خلف المنكب (وفي حاشية الارشاد) المراد بالكتف المنكب وعلى هذا يكون انحراف الشامي عن نقطة الجنوب مشرقاً بقدر انحراف العراقي مغرباً وعلى الاول أى جعله خلف الكتف يكون انحراف الشامي أقل من انحراف العراقي المتوسط العراقي وهذا هو الحق الموافق لقواعد كافي الروض والروضة والمقاصد العلية (قلت) أيضاً ذلك أن ما بين نقطة الجنوب ونقطة المشرق تسعين جزءاً وبينها وبين نقطة المغرب تسعين جزءاً أيضاً وانحراف الشامي نحو المشرق إحدى وثلاثون جزءاً من التسعين جزءاً وانحراف العراقي نحو المغرب ثلثة وثلاثون فينقص الشامي عن العراقي جزئين لان الكتف أقرب الى ما بين الكتفين من المنكب فيتفاوت بهما الانحراف وهذا بناء على المعنى المشهور في المنكب وعلى المعنى الآخر تنق المبارات (ويلعلم) أنه لا يحكم بهذه العلامات لاطراف الشام الشرقية المجاورة للعراق بل يحتاج في ذلك الى فضل اجتهاد ونظر في تلك الحدود (والمراد) بطلوع الجدي في المبرة ارتفاعه مجازاً لمكان القرينة لانه لا يفرج ووجه الجواز في هذا الجواز أنه انما يكون علامة عند استقامته فكانه وقت وجوده ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ومقيب سبل على العين اليمنى وطلوعه بين العيتين ﴾ كما في الكتب المذكورة لكنه في (اللمة أطلق جعل سبل بين العيتين من دون تعرض لذكر طلوعه ولا منفيه والمراد بطلوعه أول ما يبدو كما صرح به (ثاني المحققين والشهيد وغيرهما) وفي (الحواشي) المنسوبة الى الشهيد أن المراد به الانتهاء في الصعود (وفي جامع المقاصد وروض الجنان) انه غلط فاحش من جهة اللفظ والمعنى (أما الاول فلانه لا قرينة على التجوز (وأما الثاني) فلأنه اذا طلع يكون منحرفاً عن نقطة الجنوب الى جانب المشرق وكلاً أخذ في الارتفاع مال الى المغرب فيكون مغرباً عن قبة الشامي (وأما) مقيب سبل في (فوائد القواعد) أنه ان اعتبر بالمعنى المعبر في غيوبة بنات نمش خالف غيره من العلامات لانه جعله حينئذ على العين اليمنى يوجب استقبال نقطة الجنوب وهو

والصبا على الخلد الأيسر والشمال على الكتف الايمن والغربي لأهل المغرب وعلامتهم جل
الثريا على اليمين والبيوق على اليسار والجدي على صفحة الخلد الأيسر (متن)

لا يطابق قبة الشامي أيضاً لأنها مائة نحو المشرق وان اعتبرت غيوبة المقابلة لطلوعه وهوناية
انحطاطه نحو المغرب وخفائه أو قر به خرج عن مسامحة الدين خصوصاً مع مراعاة طلوعه بين السنين فان
المراد به أول بروزه عن الانق في الارض الممتدة في بلاد الشام لطابق سمت قبلتها انتهى (وقد يقال)
أن المراد بمنية اذا بلغ نصف النهار لان وقت غيوبة اذا بلغ نصف النهار فيكون بين كنفى اليمن
وعلى اليمن اليمنى الشامي (قوله) قدس الله تعالى روحه (والصبا على الخلد الأيسر والشمال على الكتف
الأيمن) كما في (اراحة الملة) على ما نقل (والوسيلة) والتحرير والمتن والتذكرة والارشاد ونهاية الاحكام
والذكرى وجامع المقاصد وأرشاد الجعفرية والروض) وهذه علامة ضيقة كما نص عليه (الشهيدان
والحق الثاني (لا يقال) اذا لم يهب الرياح علت بذلك جهة القبلة فلا يستد بالرياح حينئذ الا لم تفسد شيئاً
لانه يجاب) بأنه قد تم الرياح بعلامات أخرى فرائن تنضم اليها مثل نموتها وشدة بردها وأثارها لسحاب
والمطر وأضداد ذلك الا أن اتفق ما يميزها بحيث يوتق به قليل فن ثم كانت علامة ضيقة والصبا ميبها
ما بين مطلع الشمس الى الجدي كما نص عليه جماعة (وفي كشف القام) أنه ما بين المشرق الى الجدي
ويقال ان مبداء من المشرق وان مهب الشمال من الجدي الى مغرب الاعتدال (وقال في الذكرى)
ان الصبا قد تم على ظهر المصلي بالبراق والشام (وقد يقال) ان مبدأ هبوبها من مطلع الشمس بجملة الشامي على
الخد الأيسر (قال) والشمال من الجدي الى مغرب الشمس في الاعتدال ونحو الى مهب الجنوب بان الجنوب
نحو الى مهب الشمال وبجملها الشامي على الكتف اليمنى (والحدود) من مغرب الشمس الى السيل وهي مقابلة
لصبا وتكون على صفحة وجه المصلي اليمنى (وهذه) العلامات تقارب فيها أهل البراق والشام لاتساع
زوايا الرياح انتهى (وزاد أبو الفضل بن جبريل) فيا نقل جل المشرق على اليمن اليسرى والحدود على
صفحة الخلد الأيمن والجنوب مستقبل الوجه وذكر أنها علامات لسفان وينبع والمدينة ودمشق وحلب
وحمص وحما وأريد وأمد وميا فطرفين واغلاذ الى الروم وسجوة وحوران الى مدني شيب والى الطور
وتبوك والمدار وبيت المقدس وبلاد الساحل كلها وان قبلتهم من الميزاب الى الركن الشامي وان
التوجه من الملة وسبساط والجزيرة الى الموصل وما وراء ذلك من بلاد اذربيجان والابواب الى
حيث يقابل الركن الشامي الى نحو المقام وعلامتهم جل بنات نض خلف الأذن اليسرى وسيل
اذا نزل للغيب بين العينين والجدي اذا طلع بين الكتفين والمشرق على اليد اليسرى والمغرب على
اليمنى والبيوق اذا طلع خلف الأذن اليسرى والشمال على صفحة الخلد الأيمن والحدود على اليمن اليمنى
والجنوب على اليمن اليسرى (قوله) قدس الله تعالى روحه (والغربي لأهل المغرب وعلامتهم
جل الثريا على اليمين والبيوق على اليسار والجدي على صفحة الخلد الأيسر) كما في (الوسيلة) والمتن
ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير والبيان والدروس والجعفرية والمفاتيح (وفي) اراحة الملة والذكرى
وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وأرشاد الجعفرية والروض والروضة وكشف القام) تقييد الثريا
والبيوق بحال طلوعها (وفي الذكرى وجامع المقاصد وأرشاد الجعفرية والروض) تقييد الجدي بحال
استقامته (وفي كشف القام) ان الجدي أينما كان لا اذا ارتفع أو انخفض خاصة واقصر في (الملة

والباني لاهل اليمن وعلامتهم جبل الجدي وقت طلوعه بين العيين وسيل وقت غيبوته
بين الكتفين ومنهب الجنوب على مرجع الكتف اليمنى (متن)

والالفية) على الاولين من دون قيد بطولهما (وفي الروض والروضة والمقاصد العلية) أن المراد بالمغرب بعض
أهل المغرب كالحبشة والثوبة لا المغرب المشهور وأما المغرب المشهور في زماننا كقرطبة وزويلة ونونس
وقبروان وطرابلس قبلته تقرب من نقطة المشرق وبعضها تميل عنه نحو الجنوب يسيراً انتهى (والمراد)
بالركن الغربي ثاني ركني جدار الشامي (وفي المقاصد العلية) أن عدم مقابلة العراقي الغربي هو التحقيق
فإن العلامة موضوعة للغربي فتعني كون المغربي المبحوث عنه مستقبلاً لنفس الركن الغربي لأن
أركان الكعبة موضوعة على الأهمية الأربعة على الجهات فيكون الركن العراقي من جهة الصبا كما أن
الغربي على الدبور وحينئذ فتكون جهة المغربي المذكور مقابلة لركن العراقي وأهل العراق توجههم
ليس إلى نفس ركنهم بل إلى باب الكعبة فلذلك كان انحرافهم عن أهل المغرب يسيراً انتهى (وعن
أبي الفضل بن جبريل) أن أهل المغرب أيضاً يحملون الثوبة إذا غابت بين الكتفين والمشرق بين
العيين والصبا على العين اليسرى والجنوب على اليمنى والدبور على المكب الأيمن (وذكر) أنها علامات
لصعيد الاعلام من بلاد مصر وبلاد الحبشة والثوبة والجهة والزعارة والدمانس والتكرور والزليغ وما
وراها من بلاد السودان وأنهم يتوجهون إلى حيث يقابل ما بين الركن الغربي والباني وأن بلاد مصر
والاسكندرية والقبروان إلى تاهرت إلى البربر إلى السوس الأقصى وإلى الروم وإلى البحر الاسود
يتوجهون إلى ما بين الغربي والميزاب وعلامتهم جبل الصليب إذا طلع بين العيين وبنات نض إذا
غابت بين الكتفين والجدي إذا طلع على الأذن اليسرى والصبا على المكب الأيسر والشمال بين
العيين والدبور على اليد اليمنى والجنوب على العين اليسرى انتهى (والعروق) نجم مضي على بين
الثريا وبينهما من البعد ماهو قريب من الرمح يطلع بطولع الثريا ويغرب بروبها (قوله) قدس
الله تعالى روحه (والباني لاهل اليمن وعلامتهم جبل الجدي وقت طلوعه بين العيين وسيل وقت
غيبوته بين الكتفين ومنهب الجنوب على مرجع الكتف الأيمن) كما في (اراحة العلة) على ما نقل
(والوسيلة) وأكثر كتب المصنف والدروس) واقتصر جماعة على السلامين الاولين (وفي فوائد
القواعد) هاتان علامتان متضادتان لأن جبل الجدي طالماً بين العيين يوجب استقبال نقطة
الشمال فتكون نقطة الجنوب بين الكتفين وسيل إنما يكون حينئذ بين الكتفين إذا كان في غاية
ارتفاعه ليكون على دائرة نصف النهار المارة بتقطين الجنوب والشمال فإذا غاب سيل بل مال عن غاية
ارتفاعه خرج عن مسامتة الجدي طالماً ولم يكن حينئذ بين الكتفين (ثم قال) والتحقيق أن بلاد
اليمن بعضها يناسب العلامة الأولى كعدن وما والاها لمقاربتها لمكة في الطول وقصاها عنها في العرض
وهي مقابلة لبعض جهات العراق وبعضها يناسب العلامة الثانية إذا أخذ المقيس بمسما المتعارف وهو ما قبل
الطلوع وهو صنعاء وما والاها لأنه مقابل الشامي أما اطلاق الملامتين واطلاق مقابلة الباني للشامي
أو العراقي كما منع بعضهم فليس بمجيد انتهى ونحوه ما في (الروض والروضة) وللمقاصد العلية (وفي
(العلة والالفية والجغرافية) أن البني مقابل للشامي ولازم المقابلة أن أهل اليمن يحملون سهيلاً
طالماً بين الكتفين مقابل جبل الشامي بين العيين وأنهم يحملون الجدي محاذياً لأذنهم بحيث

(المطلب الثاني) المستقبل له يجب الاستقبال في فرائض الصلوة مع القدرة وفي

التدب قولان (متن)

يكون مقابلاً للنكب الأيسر فإن مقابل النكب الأيسر يكون الى مقدم اليمين وجعل الجدي بين
اليمين وسهلاً طالماً بين الكتفين يقتضي كون اليمني مقابلاً للعراقي في الجملة لان جعل المغرب والمشرق
على الأيمن والأيسر يقتضي كون الجدي حال ارتفاعه على دائرة نصف النهار فيوافق جعل اليمني
(له ط) بين اليمين وكذا جعله غالباً بين الكتفين يوافق جعل الجدي للعراقي خلف النكب الأيمن
فقد حصلت المقابلة للعراقي في الجملة وليست للشامي بوجه كذا ذكر (نافلة الشهيد الثاني) وقد سمعت
ماحققه في فوائد القواعد وغيره (قلت) قد يقال ان لازم المقابلة المذكورة في اللغة والافية والجسرية
أنهم يحملون الجدي طالماً بين اليمين أي عند طلوعه وسهلاً غالباً بين الكتفين بناء على اعتبار التقابل
في الوصفين فيوافق ما في الكتاب وما واقفه و يندفع اعتراض الروضة عن اللغة لان الشامي يحمل الجدي
في غاية ارتفاعه على الكنف اليسرى فاليميني عند انخفاضه وقت طلوعه بين العينين والشامي يحمل سهلاً
عند أول بروزه بين العينين فاليميني يحمله عند منقبه بين الكتفين قدّم التقابل في الوصفين فليحفظ ذلك
(وفي جامع المقاصد) قد يقال ان أهل الشام يحملون الجدي على المنكب الايسر وهم في مقابلة أهل اليمن فكيف
يحملة أهل اليمن بين العينين (وبجواب) بأن أهل الشام يستقبلون الميزاب الى الركن الشامي وأهل اليمن يستقبلون
المستجار والركن الثاني فينبغي ان يحرف يسير عن المقابلة (وفي ارشاد الجعفرية) ان اليمني يحمل الجدي مقابل
النكب الايمن وغيبوبة نبات نش مقابل العين اليسرى ومطلع سبيل بين الكتفين ويدخل في حدود اليمن
(صعداء خ ل) وصماء وعدن ومكون وزيد (وعن أبي الفضل) شاذان انه زاد لليمني جعل
المشرق على الاذن اليمنى والصبا على صفة الخد الايمن والتأل على العين اليسرى والدبور على
النكب الايسر وذكر أنها علامات نصيبين واليمين والتهائم وصعداء وعدن الى حضر موت
وكذلك الى البحر الاسود وأنهم يوجهون الى المستجار والركن الثاني

حجج المطلب الثاني في المستقبل له

(قوله) قدس الله تعالى روحه (يجب الاستقبال في فرائض الصلوة مع القدرة) بأجماع كل أهل
الاسلام كما في موضع من (المتحى) وفي موضع آخر منه لانعلم خلافاً بين أهل العلم في وجوب
الاستقبال في الفرائض اداً وقضاء مع التمكن والذرائع وقد نقل جماعة الاجماع على ذلك
بل هو ضروري (قوله) قدس الله تعالى روحه (وفي التدب قولان) المشهور كما في (غاية المراد
وكشف الظلم) أنه يجب الاستقبال في النافذة بمعنى أنه شرط فيها وهو مذهب الاكثر كما في (غاية
المراد) أيضاً وبه صرح في كتب جميع الاصحاب الا ما نقله والخالف انما هو (ابن حزة في الوسيلة
والحق في الشرائع والمصنف في الارشاد والتلخيص وأبو العباس في المذهب البارع والموجز الحاوي
وكشف الاتباس للصبري والمولى الاردبيلي في مجمع البرهان) حيث حكوا ظهوراً من بعض وتصريحاً
من آخرين بعدم وجوب الاستقبال فيها مطلقاً الا أنه أفضل ونسبه في (القكري) في مكان المصلي
الى كثير من الاصحاب ويمكن تأويله بالمعنى وربما نقل ذلك أيضاً (عن علم الهدى) في آيات المولى
الاردبيلي) أنه يفهم من سائر التفسير أن قوله تعالى (أينأتولوا ثم وجه الله) مخصوص بالنافذة مطلقاً

أوحالة السفر انتهى وقل جماعة من أصحابنا منهم (الحقق) أن النقل مستفيض في أنفاي النافذة وقد يعطى عدم الاشتراط كلام الشيخ في (الخلافة) حيث حرم الفريضة في الكعبة للاستدبار واستحب النقل فيها ذكر ذلك في غاية المراد (واختلف) مشروطه فيها فيما يستثنى من ذلك في (المتن) والختلاف ونهاية الأحكام والنذرة وكشف الالتباس وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وحاشية الفاضل الميسي وفوائد القواعد والمسالك والمدارك والمفاتيح) استثناء الركوب والمشى سفراً وحضراً وقد يظهر ذلك من (حاشية المدارك) وربما ظهر من (غاية المراد وروض الجنان) الميل اليه ونسبه في (الكفاية) الى جماعة من الاصحاب ولم يرجح شيئاً (وفي المختلف) غاية اراد) عن الشيخ استثناء الركوب والمشى سفراً وحضراً أيضاً وهو الذي فهمه المحقق الثاني من الشيخ أيضاً وردده في كشف اللثام بأن الذي وجدناه في كتب الشيخ جواز النقل راكباً ومشياً سفراً وحضراً (قلت) قال الشيخ في (الخلافة) بعد أن قلل الاجماع على جواز صلو النافذة على الراحلة في غير السفر (مسئلة) اذا صلى على الراحلة نافذة لا يلزمه أن يتوجه الى جهة سيرها بل يتوجه كيف شاء لعموم الآية والاخبار وقال الشافعي اذا لم يستقبل القبلة ولا جهة سيرها بطلت صلوة انتهى وكلامه هذا ان حل على حالة الابتداء وغيره وافق ما نقله عنه في (المختلف) من استثناء الركوب سفراً وحضراً وان حل على ماعدا الابتداء بقرينة ما سلف له قبل ذلك من أنه يستقبل أولاً بتكبيره الاحرام خالف ما نقل عنه في المختلف ونحو ما في (الخلافة) مافي (المبسوط) حيث قال وأما النوافل فلا بأس أن يصلحها على الراحلة في حال الاختيار وكذلك حال المشى ويستقبل القبلة فان لم يمكنه استقبال بتكبيره الاحرام القبلة والباقي يصلح الى حيث تسير الراحلة ويتوجه اليه في شبه فان كان راكباً منفرداً وأمكنه أن يتوجه الى القبلة كان ذلك هو الافضل فان لم يفعل لم يكن عليه شيء لان الاخبار الواردة في جواز ذلك على عمومها هذا اذا لم يتمكن في حال كونه راكباً من استقبال القبلة فان تمكن من ذلك بأن يكون في كنيسة واسعة يمكنه أن يدور فيها ويستقبل القبلة كان فعل ذلك أفضل انتهى وهذه العبارة قابلة لما نقل في المختلف (فتأمل) (وفي النهاية والتأني) استثناء السفر (وفي المصباح) استثناء ركوب الراحلة واشتراط الاحرام مستقبلاً (وفي الخلاف) في موضع آخر منه (كالذكرى) استثناء السفر على الراحلة أو ماشياً بعد الاحرام مستقبلاً وقد يظهر ذلك من (المعتبر) وفيه وفي (الخلاف) وانتهى والذكرى (الاجماع على عدم الفرق بين السفر الطويل والقصير وفي (المجل كالتحرير) استثناء ركوب الراحلة وهذا يعم السفر والحضر وان كان في الاول أظهر (وفي جعل العلم والعمل والمراسم) استثناء السفر مع النص على أن الاول أن يحرم مستقبلاً (وفي البيان) كما نقل عن (علي بن بابويه) استثناء الركوب (وفي الدروس) كما نقل (عن الصدوق) استثناء الركوب في سفينة أو حمل (وعن الحسن) استثناء السفر والحرب (وعن الجامع استثناء المشى مطلقاً بعد الاستقبال بأولها (وفي أيضاً وفي السرائر) استثناء السفر مع الاحرام بالتكبير مستقبلاً (وعن ابن مدهويه) استثناء ركوب سفينة أو راحلة بعد الاستقبال بالتحريم (وفي الايضاح) استثناء الراكب في سفر القصر حال السير ثم قال أن في وجوب الاستقبال بتكبيره الاحرام خلافاً قد صارت عبارات الاصحاب في الاستثناء على اثني عشر نحواً وتداخل بعض منها في بعض آخر ممكن (فتأمل) (بيان) حجة القول بعدم الاشتراط مطلقاً بعدم الاصل (ما استفاض) من الاخبار بأن قوله تعالى (أبنا تولوا قم وجهه) الله وارد في النوافل (واستحب)

التنفل في الكعبة مع الهي عن الفريضة للاستدبار كما مر (وكذا) دل على عدم اشتراطه لراكب
والماشي من غير ضرورة للاشتراك في الاخبار وأولية صلاة المستقر بالصحة لاستقراره وجواز فعل
الثاقفة مضطجاً بغير القبلة (قالوا) ولاتدل آية التوجه على اشتراط القبلة في التوافل للصحيح الناطق بأن
ذلك في الفريضة (وفعلهم) دائماً صلوات الله عليهم الثاقفة على القبلة لم يثبت ولو ثبت لم يوجب ذلك
لمواظبتهم على الاستحباب فلا تأسي فإن ذلك بعد العلم بالوجه وهو متف فينتني التأسي (وفعلهم)
مع القرية فيند الاستحباب وبدونه الإباحة (ولم يثبت) قوله صلى الله عليه وآله صلوا كما رأيتموني أصلي
في المندوبات أيضاً (قلت) وقد يبيحون عما ورد في صحيح زرارة من أنه لا صلاة الا الى القبلة بأن
الظاهر من آخر الخبر أن ذلك في الفريضة (ومثله صحيحه الآخر) الذي فيه لا تطلب وجهك ففسد
صلوتك لان آخره كالصريح بأن ذلك في الفريضة (وبحجاب) بأن الاصل في الصلوة الاستقبال لقوله
صلى الله عليه وآله صلوا كما رأيتموني أصلي الشامل للفريضة والثاقفة وعلى المحصر الدليل (ثم) أن
الصلوة اسم للصحيحة فما شك في شرطه فهو شرط فلا محل للاصل كما قرر في محله (وتحريم) الفريضة
في الكعبة للاستدبار ان سلم فأما يعطى جواز استدبار بعض القبلة كما هو ظاهر (وما استفاض) في
معنى الآية يجوز أن يكون لجواز الاستدبار في التوافل لأننى حاجة فيخص بالسائر في حاجة راكباً
وماشياً وبه يقتصر عن المستقر (والمضطجع) مستقبل قبله ولا نسلم جواز الصلوة ان كان في اضطجاعه
مستدبر القبلة اختياراً (وقد تقرر) أن ما يقع يائناً للمجمل يجب مراعاته اذا كان مستحدثاً لا يقطع
بمخرجه عن كونه يائناً ولا ريب أن قوله صلى الله عليه وآله صلوا كما رأيتموني أصلي نص في بيان الصلوة
وأه مجمل أو كالمجمل فاذا استقبل علمنا ان ذلك شرط ولو كانت صحيحة بغير القبلة اختياراً لصدر
ذلك بمقتضى العادة عنه صلى الله عليه وآله أو عن أحد المحجج صلوات الله عليهم ونقل البنا كما مر
مثل ذلك في وجوب البدء بالأعلى في غسل الوجه . فليأمل . (ثم) أنه قد قال جماعة أنه اذا لم يعلم
الوجه يجب التأسي لورود الامر بالاتباع مطلقاً . فأمل . (وأما المشركون) فقد احتجوا بالتأسي بقوله
صلى الله عليه وآله صلوا كما رأيتموني أصلي اذا لم يهد أنه صلى الله عليه وآله صلى ثاقفة الى غير القبلة
مستقراً على الارض (ويقول تعالى) وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره وهو عام خرج منه ما أجمع على
عدم وجوب الاستقبال فيه (وأنه) هو الفارق بين المسلم والكافر (والصلوة) هل غير القبلة علامة
الكفر فيجب اجتنابها (ومفهوم قول الصادق عليه السلام) كما في تفسير علي بن ابراهيم في قوله تعالى
(فآيننا تولوا) فموجه الله) أنها نزلت في صلوة الثاقفة فصلها حيث توجهت اذا كنت في سفر (وقوله) عليه
عليه السلام كما في الفقيه والصادقين عليها السلام كما في الجمع في الآية هذا في التوافل خاصة في حال
السفر (ومافي مسائل علي بن جعفر) أنه سأل أخاه عليه السلام عن الرجل يلتفت في صلوته هل يقطع
ذلك صلوته فقال اذا كانت الفريضة والتفت الى خلفه فقد قطع صلوته وان كانت ثاقفة لم يقطع
ذلك صلوته ولكن لا يهود (مضافاً) الى ما مر من صحيح زرارة (وحجة) استثناء الراكب في المحضر
بعد اجماع الخلاف خبر عبد الرحمن بن الحجاج وفي المحضر (١) بعد اجماع الخلاف (ايضاً) (والمعتبر)
والمستحب (والذكرى) خبر الحلبي والكرخي (وفي كشف الغمام) ان الشيخ قتل الاجماع على استثناء
الماشي في السفر ايضاً ولم أجده ذكر ذلك (ودليل) استثناء الماشي في السفر قول الصادق عليه السلام
(١) كذا في نسخة الأصل والصلوات أبدال السفر المحضر في هذه القطة أو التي قبلها فراجع (مصححة)

في صحيح ابن عمار لا بأس أن يصلي الرجل صلاة الليل في السفر وهو عشي ولا بأس أن فاتته صلاة الليل أن يقضيا بالنهار وهو عشي يتوجه الى القبلة ثم عشي وقرأ فإذا أراد أن يركع حول وجهه الى القبلة وركع وسجد ثم عشي وهذا قد دل أيضاً على الاستقبال بالركوع والسجود ولم يشترطه أصحابنا وإنما اشترطه الشافعي ودل أيضاً على الاستقبال بالتحريمة كصحيح عبد الرحمن بن أبي نجران عن أبي الحسن عليه السلام قال اذا كنت على غير القبلة فاستقبل القبلة ثم كبر وصل حيث ذهب بك بعيرك (ودليل) استثناء الماشي في الحضر بدون استقبال حتى في تكبيرة الاحرام يأتي انشاء الله تعالى (ودليل) من لم يشترط الاستقبال في التحريمة خبر الحسين بن المختار عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يصلي وهو عشي تطوعاً قال نعم وهذا الخبر ذكره في (المعتبر والذكرى وغاية المراد وجامع المقاصد) قال في المعتبر هذا الخبر رواه البرزقلى عن حماد عن الحسين بن المختار عن أبي عبد الله عليه السلام (ثم قال) في المعتبر قال البرزقلى وسمعت أنا من الحسين بن المختار (قلت) وهذا الخبر لم يذكره صاحب الوافي في الباب الذى عقده في المقام ووجه الدلالة أنه عليه السلام لم يستفصل وربما استدلل عليه بالأصل وعموم الأخبار الأول ويأتي تمام الكلام ان شاء الله تعالى (وتنقيح البحث) يتم برسم مسائل (الأولى) أن صريح (الصيرفي) وظاهر (المصنف) في جملة من كبه وجماعة أن قبلة الراكب رخصة طريقه ومقصده وقد يظهر ذلك من (المبسوط والسرائر) وقد تقدمت عبارة المبسوط وتأتي عبارة السرائر وصريح الشهيد في (البيان ورسالة علي بن بابويه) على ما نقل ولده أن قبلة كذلك رأس دابته حيث ما توجهت وبين القولين (الموم) والخصوص من وجه (وان منع ذلك (فالموم) والخصوص المطلق) فالفرق بينهما واضح وان غلب اتحادهما لكنه ليس بذلك الجيد (وفي الخلاف) اذا صلى النافلة على الراحة لا يلزمه ان يتوجه الى جهة سيرها بل يتوجه كيف شاء لعموم الأخبار وقد عرفت أن هذه العبارات حاملة لمعنيين ونحوه ما في (الذكرى) حيث قال اذا لم يمكنه القبلة في النافلة فقبلته (طريقه) استحباباً (الثانية) هل يجوز للراكب أن يعدل الى غير قبلته بعد توجهه اليها رأس دابته كانت قبلته أو طريقة على اختلاف الرأيين أو القبلة فقط أو هي مع أحدهما أو من أم الاحتمالان بل قولان أظهرهما الأول (قال في التحريم والمنتهى) قبلة المصلي على الراحة حيث توجهت فلو عدل فإن كان الى القبلة جازاً جاعاً وان كان الى غيرها فالأقرب الجواز (وفي نهاية الاحكام) في موضعين لو حرف وجه دابته عن الطريق عدلاً لا تبطل صلواته وقربه في (التذكرة) وقال في (البيان) قبلته رأس دابته فلو عدل عنها (عنه خ ل) جاز وهذه صريحة في جواز الفرض الأول ظاهرة في البواقي ماعد الطريق وحده بل غير اية عنه على بعض الوجوه كما مر (وفي جامع المقاصد) وحرف الدابة عدلاً كما لو انحرفت وهذا الاطلاق كما يشمل الامور الثلاثة المتوسطة وان كان في بعضها أظهر يشمل ما اذا كانت واقعة على جهة المقصد وغيره (وفي السرائر) يجوز أن يصلي النافلة على الراحة أينما توجهت بعد أن يكون مستقبل القبلة بتكبير الاحرام وهذا نص في جواز المدول لكن من قبله الى قبلة أخرى كما يأتي ومثلها عبارة (المبسوط) وقد سمعنا وقد يظهر من (نهاية الاحكام وكشف الالتباس) اختيار القول الثاني حيث قال المصلي لا بد أن يستمر على جهة واحدة لئلا ينشوش فكره وجعلت الجهة التي يصلي اليها اختيار الكعبة لشرفها فاذا عدل عنها لضرورة السير وجب التزام الجهة الواحدة ثم الطريق لا يستمر على جهة فلا بد فيه من معاطف بمنة ويسرة فيتمه

كيف كان للحاجة انتهى وقد سمعت ما قلنا سابقاً عن نهاية الاحكام وانما نسبته الى ظاهرها لانها ذكر ذلك في الفريضة اذا ساعدت على الراحة لكنه باطلاله شامل للقائفة وهو ظاهر كل من قال يتوجه الى حيث توجهت دابته كما في النهاية وغيرها . فتأمل . (قلت) قد استشكل المصنف في موضع من نهاية الاحكام في وجوب التزام صوب الطريق في الفريضة اذا ساعدت على الراحة (ويدل) على القول الاول (قول الكاظم عليه السلام) ان كانت قائفة والتفت الى خلفه لا يقطع ذلك صلوته ولكن لا يعود . قوله لا يعود بمحتمل أمرين (وقول الرضا عليه السلام) في صحيح التميمي اذا كنت على غير القبلة فاستقبل القبلة ثم كبر وصل حيث ذهب بغيرك (وقول الصادق عليه السلام) في حسن ابن عمار أو صحيحه أو موته يتوجه الى القبلة ثم يمشي ويقرا فإذا أراد أن يركع حول وجهه الى القبلة ولا يقل بالفضل بين الراكب والمشي (وعدم) الاستفعال في صحيح حماد بن عثمان في الرجل يصلي القائفة على دابته في الامصار ونحو ذلك من الاخبار المتضافرة (وقد يستدل الثاني) بقول الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي على ما في (التهذيب) حيث كان متوجهاً وقوله عليه السلام تكبر حيناً تكون متوجهاً على ما في (الكافي) وصحيح المحلى على ما في (الفقيه) يشير الى ذلك (ومثله) صحيح صفوان كان أبو عبد الله عليه السلام يصلي على راحلته أينما توجهت به (وهذا القول) أو الاحتمال أوفق بالاعتبار كما أن الاول أظهر من الاخبار (المسئلة الثالثة) هل يجوز للراكب أن يصلي ابتداءً الى غير القبلة بمكانها المتقدمة أم لا ويصور ذلك فيما إذا كان طريقه ومقصده جهة الكعبة ورأس دابته متوجه اليها أيضاً فيركب هو الى غير جهة رأس الدابة الاظهر الجواز (وهو) ظاهر كل من استثنى من اشتراط التوجه الى الكعبة الركوب والمشي حضراً وسفراً من دون أن ينص أو يظهر منه أن قبلته حينئذ رأس دابته أو مقصده وطريقه (بل) هو ظاهر كل من لم يشترط في الراكب أو الماشي أو فيهما الاستقبال بالتحريم ثم يسكت من دون بيان أن قبلته حينئذ رأس دابته أو طريقه ومجماعة منهم (الحسن والصدوقان والشيخ في الجمل) بل (وعلم الهدى وأبو يعلى في جمل العلم والمراسم) بل هو صريح عبارة (الخلاف) في أحد وجهيها وكذا (الذكرى) وقد سمعت عبارتيها وقد عرفت أن جماعة على عدم اشتراط الاستقبال في القائفة حالة الاستقرار (ويدل) على حكم هذه المسئلة (ما استفاضت به) الاخبار بأن قوله تعالى (أينما تولوا فثم وجه الله) في التوابع (وقول الصادق عليه السلام) حيث كان متوجهاً (وقوله عليه السلام) حيث ما تكون متوجها ولم يقل حيث دأبتك لكن قوله بوجه وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ربما يتأمله (وقوله عليه السلام) لا بأس أن يصلي على دابته في الامصار حيث لم يبين كيفية ركوبه (ومثله قوله عليه السلام) صلها في الحمل (ومثله أيضاً خبر الحسين بن المختار) الذي رواه في المختار الى غير ذلك من الاخبار الدالة باطلاً على ذلك وليس الركوب الى غير جهة رأس الدابة أو الى غير جهة الطريق فرداً نادراً حتى ينزل الاطلاق على غيره بل الغالب ذلك في التخفروانات بل تواتر أن أهل الحسا والتعظيم يسمون بمن ركب الى جهة رأس الدابة (وصحيح) عبد الرحمن بن أبي نجران (وصحيح) ابن عمار الدالان على الاستقبال بالتحريم محمولان على الفضل كما حملنا الثاني عليه أيضاً حيث دل على الاستقبال في الركوع والسجود أيضاً وانما صرنا الى هذا الجمع لكونه أشهر في فتاوى الاصحاب وهو الانسب بالخصه وان كان قضيه الجمع العكس كما هو ظاهر (وبقي شيء) وهو أنه هل يلزم هذا التوجه ابتداءً الى غير القبلة بمكانها أن يلتزم

هذه الجهة التي هو عليها أم يجوز له الدلول الى غيرها التي هي غير القبلة بمكانها احتمالان أنسبها الجواز ان كان ذلك لداع (نعم) لو عدل عنها الى القبلة بأحد معانيها جاز ولا سيما اذا كان عدوله الى جهة الكعبة لأنه اذا جاز له الدلول عن القبلة جهة الكعبة كانت أو الى رأس دابته الى غيرها قبلة كان الغير أو غير قبلة كما سمعته من عبارة (التحرير والمنشئ والتذكرة والبيان وغيرها) فجواز الدلول من غير القبلة اليها أولى (المسئلة الرابعة) ذكر في (التذكرة ونهاية الأحكام والدروس وجامع المقاصد) أنه اذا كان ظهره في طريقه الى القبلة له أن يركب مقلوبا ويستدير قبلة الطريق ورأس الدابة ويصلي الى جهة الكعبة (قل في التذكرة) وقال الشافعي لا تصح لأن قبلة التنفل على الدابة طريقه وهو خطأ لأنه جعل رخصة انتهى وهذه العبارة ذات وجهين (أحدهما) أنه ركب مقلوبا قبل الشروع في الصلوة (الثاني) أن ذلك كان بعد الشروع وحـ تشارك الاولى في بعض الوجوه وينطبق عليها دليله (المسئلة الخامسة) لا كلام في جواز التنفل ماشياً حالة الاختيار اذا كان مسافراً وقد نسب في (المنتهى) الى علمائنا وليس عليه أن يستقبل بتكبيره الاحرام كما تقدمت الاشارة اليه في المسئلة الثالثة ويأتي ما يوضحه (وأما) الماشي الحاضر فقد علمت أنه استثنى ممن يجب عليه الاستقبال في النافلة في عشرة كتب من كتب الاصحاب وهو ظاهر (الدروس والبيان) قيل ويعطيه كلام الشيخ في (الخلاف) حيث حرم الفريضة في الكعبة واستحب النافلة وقد سمعت أن في (المختلف وغاية المراد) نسبة ذلك الى نص الشيخ وقضية كلام هؤلاء جميعاً أنه لا يجب عليه الاستقبال بالتكبير ولو كانوا ممن يوجبون ذلك لصوا عليه كما صنع الشيخ في موضع من الخلاف حيث استثنى السفر على الراحة وماشياً بعد الاحرام مستقبلاً وكذا (ابن سعيد) في الجامع حيث استثنى المشي مطلقاً بعد الاستقبال بأولها وقد علمت أن (المحقق) وجاعه لا يشترطونه في النافلة مطلقاً (ويدل) على ما نحن فيه أعني عدم اشتراط الاستقبال في النافلة ولو بالتكبير للماشي الحاضر (ما استفاض) في تفسير الآية الكريمة وقد سمعت تنزيل ذلك على وجه ينطبق على المدعى (وخبر الحسين بن المختار) وقد سمعته وعرفت وجه الدلالة فيه (وعن الباقر عليه السلام) في مرسل حر يزانه لم يكن يرى بأساً أن يصلي الماشي وهو يمشي ولكن لا يسوق الا بل وليس نصاً في المسافر لا مكان حمله على الراعي والنهي عن سوق الا بل لا استلزامه كثرة الفعل المنافي أو لاستلزامه الكلام بما تساق به (ويشهد له خبر ابراهيم بن ميمون) باطلاقه حيث قال الصادق عليه السلام فيه ان صليت وأنت تمشي كبرت ثم مشيت وقرأت فاذا أردت أن تركم أو مات بالركوع ثم أو مات بالسجود وليس في السفر تقطوع وليس فيه دلالة على أن ذلك في السفر بل الظاهر العكس ثم في قوله عليه السلام ثم مشيت لا تفيد الاستقبال بالتحريم (فأنمل) وأنه موافق للاعتبار كما أشار الى ذلك في (المنتهى) قال ان التنفل محل الترخص فأبيحت هذه كثيرها طلباً للمداومة على فعل النافلة وكثرة التشاغل بالعبادة وقد حكم بذلك في (المدارك) وأعياه الدليل فاستدل عليه بالأخبار الصريحة في السفر كصحيح ابن شعيب (وفي كشف الغطاء) أنه لم يظفر بنجس نص في ذلك ثم استدل عليه بالأصل وبما دل على استحباب النافلة في الكعبة والنهي عن الفريضة وقد عرفت أن الأصل مقطوع واستحباب النافلة في الكعبة إنما يعطي جواز استدبار بعض القبلة (فأنمل) (المسئلة السادسة) ذهب الشيخ (في المبسوط والنهاية) والديلمي في (المراسم) الى أن التنفل في السفينة يجوز له أن يستقبل صدرها اذا لم يمكنه استقبال القبلة لكن الشيخ على أن ذلك جائز وان أمكنه الخروج الى الجدد أي البر وقد يلوح من الديلمي

وعند الذبح وبالميت في أحواله السابقة ويستحب للجلوس للقضاء والدعاء ولا تجوز القنصة على الراحة اختياراً وإن تمكن من استيفاء الأفعال على اشكال ولا تجوز التريضة على الدابة والراحة اختياراً (متن)

ان ذلك حال عدم تمكنه من الخروج (وفي الوسيلة) يجوز له أن يصلي النافلة في السفينة وإن راعى القبلة كان أفضل ولعله بناء على مذهبه كما مر (وفي المبسوط) حمل الأخبار الواردة في الصلوة الى صدر السفينة على النافلة (ثالث) وبذلك صرح في خبر زرارة الذي رواه في القنبة وفي مضمير سليمان بن خالد يصلي النافلة مستقبل صدر السفينة وهو مستقبل صدر السفينة إذا بكر ثم لا يضره حيث دارت (قوله) قدس الله تعالى روحه (وعند الذبح الخ) إجماعاً كما في (الفنية وجمع البرهان) مع الامكان بالإجماع كما في (الاتصار) ولا يجوز أكل ذبيحة تذبح الى غير القبلة عمداً مع الامكان لأنه مع القبلة جمع على جوازه ومآله جميع الفقهاء من أن ذلك غير واجب وأنه مستحب لا دليل عليه كما في (الاخلاف) وفي (المردود) ان المشير الاستقبال بالمذبوح والمنحدر في ظاهر كلام الأصحاب (وفي المذهب البارع) يجب الاستقبال مع العلم والتمكن والمراد الاستقبال بالذبح والمنحدر ولا عبرة بالذباح وقوي ذلك في (جمع البرهان) وفي (الروض) وجوبه عند الذبح بمعنى أنه شرط أو مع وجوب الذبح بوجه من الوجوه وتام الكلام يأتي في محله بتوفيق الله تعالى وفضله ورحته وطوله وأتوجه اليه في ذلك بتغير خلقه محمد وآله صلى الله عليه وعليهم (قوله) قدس سره (ويستحب للجلوس للقضاء) وفقاً (للمبسوط والذكرى) وخلافاً (للمقننة والنهاية والكافي والوسيلة والسرائر وغيرها) وخلافاً للأشهر كما في (جامع المقاصد) والأكثر ومنهم المصنف في القضاء كما في (كشف الغمام) وتام الكلام فيما كتبه على كتاب القضاء من هذا الكتاب (قوله وللدعاء الخ) جالساً وقائماً وفي جميع الأحوال الا فيما يحرم أو يكره أو يجب (وفي الذكرى وكشف الغمام) لا تكاد الاباحة بالمعنى الأخص تتحقق هنا ونسب ذلك في (جامع المقاصد الى الذكرى) ساكتاً عليه (وفي المذهب البارع) بسد أن ذكر أنه ينقسم الى الواجب والمندوب والمكروه وذكر جهة من مواضعها قال والمباح ما عدا ما ذكرنا . وهذا نص في أن الاباحة بالمعنى الأخص متحققة هنا فأمل . (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولا تجوز التريضة على الدابة والراحة اختياراً) إذا لم يتمكن عليها من الاستقبال وغيره بإجماع المسلمين كما في (المعتبر والمتنعي والابيضاح) وبلا خلاف كما في (تخليص التلخيص) وفي (الذكرى) الإجماع عليه وإن كانت مندوبة سواء نذرهارا كياً أو مستقراً على الارض لانها بالنذر أعطيت حكم الواجب وواقفه على ذلك (صاحب كشف الالتباس) وفي (التذكرة) لا تصلى المندوبة على الراحة لانها فرض عندنا ثم قل عن أبي حنيفة أنه لو نذرها وهو راكب يؤدبها على الراحة ثم قال وليس بشي (وفي المدارك) يمكن الفرق واختصاص الحكم بما وجب بالأصل خصوصاً مع وقوع النذر على تلك الكيفية عملاً بمقتضى الأصل وعموم ما دل على وجوب الوفاء بالنذر (ويزيده رواية علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام) قال سأله عن رجل جلّس لله عليه أن يصلي كذا وكذا هل يجوز له أن يصلي ذلك على دابته وهو مسافر قال نعم وفي الطريق أحمد بن محمد العلوي ولم يثبت توثيقه انتهى (قلت) الرواية مطابقة لمقتضى الأصل والقاعدة الثابتة

وان تمكن من استيفاء الافعال على اشكال . ولا صلوة جنازة (متن)

شرعاً كما في حاشية المدارك وقد صحح المصنف في غير (١) موضع رواية أحمد بن محمد العلوي ثم أنه لم يستثن من كتاب نوادر الحكمة لكن سمت ما في التذكرة من أن التذكرة فرض عندنا ولا قائل بالفرق بين الفرائض فتحمل على المعقولة ان قلنا بجواز الصلوة عليها (هذا) ويجوز الفريضة على الراحة عند الضرورة اجماعاً في (الخلاف والمتن) وظاهر المتبر (وبلا خلاف كما في (التذكرة) والامة منوا من الفريضة على الراحة عند الضرورة الا أن يخاف على نفسه أو ماله أو انقطاعه عن الرقعة فيصلي ثم يبعد اذا نزل عنها وعندنا لا يجب عليه الاعادة عند الضرورة مطلقاً كما في التذكرة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وان تمكن من استيفاء الافعال على اشكال ﴾ وكذا قال في (التذكرة) وجوز ذلك في (النهاية) وقيم على ذلك صاحب (المدارك) لأن المفروض التمكن من استيفاء الافعال والا من زواله عادة في ثاني الحال وقد تشرع عبارة النهاية والمرار (بالجواز أيضاً والمنع من ذلك هو المشهور كما في (المدارك) وتخليص التلخيص) وقال في (مجمع البرهان) بل يكاد أن لا يكون فيه خلاف انتهى وهو خبرة (التحرير والمتن) والبيان والفروس وجامع المقاصد والمجتمعية وشرحها وحاشية الميسر والمسالك والروض ومجمع البرهان) وهو ظاهر المبسوط والارشاد والموجز الحاوي (بيان) يدل على المنع (ما رواه الشيخ في التهذيب) عن سعد بن أحمد عن ابن بزيع عن ثعلبة بن ميمون عن حماد بن عثمان عن البصري عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يصلي على الدابة الفريضة الا مريض يستقبل به القبلة ويحجزه فأمعة الكتاب (٢) وقد وصف المصنف وولده والشيدان وغيرهم هذا الخبر بالصحة وفي ذلك موافقة لما قاله الكشي في ثعلبة بن ميمون (قالوا) ووجه الدلالة أنه عام لمكان الاستثناء (وفيه أن هذا العموم في الفاعل خاصة وأما الدابة فطلقة ولا يعمد حملها على ما هو الغالب أعني التي يتمكن من استيفاء الافعال عليها (وقال المولى الازديلي) أنه لم يطلع على هذا الخبر وهو منه غريب واستدل عليه في (الايضاح) بقوله تعالى حافظوا على الصلوات (قال) المراد بالمحافظة عليها المداومة وحفظها من الفسادات والبطالات وإنما تحقق ذلك في مكان اتخذ للقرار فإن غيره كظهور الدابة في معرض الزوال (وبقوله عليه السلام) جعلت لي الأرض مسجداً أي مصلى فلا يصح الا فيها في مسانها وإنما عديناه اليه بالاجماع وغيره لم يثبت انتهى وهو كما ترى (واستدل) عليه جماعة بعموم النصوص والفتاوى مع انتفاء القرار المفهوم عرفاً فانه الأرض وما في حكمها مع أنه لا يؤمن الحركة عليه الواقعة (قلت) ويدل عليه موثقة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام لا تصل شيئاً من الفروض ركباً (قال) الضر في حديثه الا أن تكون مريضاً وهو عام في الفاعل والراكب (ومثله) بدون تفاوت خبر عبد الله بن سنان أيضاً الضيف بأحمد بن هلال (وفي كشف الثام) وقد يستشكل في الساترة بناءً على كونها كالسفينة بأن الراكب في نفسه ساكن مستقر وإنما يتحرك بالركوب بالعرض وحمل الاخبار والفتاوى على الغالب من عدم التمكن من الاستيفاء ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا صلوة جنازة ﴾ اجماعاً كما في (ارشاد المجتعية)

(١) في المتن والمتن (منه)

(٢) يدل هذا الخبر على وجوب السورة على غير المريض (منه ق ر ه)

لأن الركن الأظهر فيها القيام وفي صحة التريضة على بغير معقول أو أرجوحة معلقة بالحبال نظر وتجوز في السفينة السائرة والواقفة متن

وبه صرح جماعة من الاصحاب (قوله) (لأن الركن الاظهر فيها القيام) كذا ذكر في (التذكرة والذكرى وغيرها) وضلها على الراحة السائرة يذهب بالقيام وعلى الواقعة ممرضة لزوال أما بسقوط المصلي أو فساد الهداية فكان في الحالين منبهاً عنه ولا طلاق النهي عن فعل شيء من الفرائض على الراحة هذا كله ان تمكن من الاستقبال وأما اذا لم يتمكن منه جأوجه آخر للمنع واستدني (الذكرى وجامع المقاصد أيضاً الى أن أقوى شروطها الاستقبال وردة في (ارشاد الجعفرية) بأنه لاوجه لذكره في الدليل لأن الركوب لا ينافي الاستقبال مع أنه لو كان مشكناً منه لم تصح (ثم قال) وكذا البحث في القيام فإنه يمكن الاتيان به أيضاً على الراحة فالمستند الاجماع وأن الصلاة عليها ممرضة للإبطال انتهى (فتأمل) فيه وقد بين في (حواشي الشهيد وجامع المقاصد وكشف الثام) الوجه في أن الركن الاظهر فيها القيام بأنه أظهر في الحسن وفي المعنى (أما الحسن) فلغفاء النية وجواز اخفاء التكبيرات (وأما المعنى) فلكون النية شرطاً أو شبيهة به والتكبير مشروط بالقيام بخلاف سائر الفرائض فان أظهر أركانها الركوع والسجود انتهى (وليعلم) أن الدليل الثاني أعني قوله ولا طلاق النهي آلت مخبرية على أن اطلاق الصلاة عليها حقيقة لا مجاز وقد تقدم الكلام في ذلك (قوله) (قدس الله تعالى روحه) (وفي صحة التريضة على بغير معقول أو أرجوحة معلقة بالحبال انظر) (الصحة فيها خيرة (التذكرة ونهاية الاحكام) وهو الظاهر من (مجمع البرهان) لتحقق الاستقرار وغيره من الواجبات وجوز في (البيان) ذلك في الارجوحة واحتمله فيها في (الذكرى والدروس) ومنع من الصلاة عليها في (المنتهى والايضاح والموجز الحاوي والجعفرية وشرحها وحاشية الفاضل الميسي) لكونه في الاول بمرض الزوال كالهداية الواقعة وان كان أبعد لكنه ان نكران أشد والثالث في تحقق الاستقرار في الثاني وخروجها عن القرار المهود وجوز فيها في (التحرير) على اشكال ومنع من الصلاة على المعقول في (الذكرى والبيان والدروس والمسالك والروض) (بيان) قال في (مجمع البرهان) أن صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال سألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلي على الرف المعلق بين نخلتين فقال ان كان مستويا يقدر على الصلاة عليه فلا بأس أنه دل على جواز الصلاة في مثل الارجوحة (وفي الذكرى) أنه يعطى جوازها في الارجوحة (قلت) قال في (الايضاح) الرف لا يطلق الاعلى المسمر بالمسامير في (كشف الثام) المعروف من الرف هو المسمر بالمسامير فلا اشكال في الصلاة عليه كالتعرف بخلاف الارجوحة فإنها تتعلق بالحبال وتتحرك بالركوع والسجود قليلا ان قصرت حبالها وكانت محكمة والا اضطربت اضطراباً شديداً متفتاحاً ولكن في (جامع المقاصد) أن الرف أيضاً يتحرك قليلا اذا كان مشبواً وأما السرير ففي خبر ابراهيم بن أبي محمود ومضمر أحد بن محمد أنه يصلي عليه (قوله) (وتجوز في السفينة السائرة والواقفة) اختياراً كما في (نهاية الاحكام وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والمدارك) وهو قضية كلام (المنتهى) فياقل عنه وظاهر (الهداية) بل صريحها لأنه اقتصر عن الأخبار الدالة على ذلك (وفي النهاية والبسوط والوسيلة) تجوز الصلاة في السفينة تمكن من الارض أم لا ولم يتعرض فيها لوقوفها وسيرها ومثل ذلك عبارة (المهذب والجامع)

فما نقل (وفي المتحى والتذكرة) الجواز في السائرة والواقعة من دون ذكر الاختيار والاضطرار (كالكتاب) الا أن الظاهر ارادة الاختيار (وفي الذكرى) أن كثيراً من الاصحاب جوزوا الصلوة فيها سائرة وواقعة ولم يذكروا الاختيار انتهى (واختلف) هؤلاء المجوزون ففي (الجامع) على ما نقل (وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها) أنه يشترط التحكك من استيعاف الافعال في صحة الصلوة وظاهر (المبسوط والنهاية والوسيلة والمهذب) فيما نقل عنه (ونهاية الاحكام والمدارك) يسطي القدم بل قد يظهر ذلك من (الهداية) قال في (المبسوط) أما من كان في السفينة فإن تمكن من الخروج منها والصلوة على الارض خرج فانه أفضل وان لم يفضل أو لا يتمكن منه جاز أن يصلي فيها الفرائض والنوافل سواء كانت صغيرة أو كبيرة واذا صلى فيها صلى قائماً مستقبلاً القبلة فإن دارت السفينة دار معها واستقبل القبلة فإن لم يمكنه استقبال بأول تكبيرة القبلة ثم صلى كيف دارت وقد روي أن يصلي الى صدر السفينة وذلك بخس النوافل ومثل هذه العبارة بدون تفاوت أصلاً عبارة (النهاية والوسيلة ونهاية الأحكام) لكن في (المبسوط أو النهاية والوسيلة) النص على أنه يسجد على القبراء لم يمكنه السجود على الخشب ولا تغطية القبر بثوب وفي النهاية والوسيلة أنه لا فرق بين البحار والأنهار الصغار والكبار وإنما نسبنا ذلك الى ظاهرهم مع أن عباراتهم كالصريحة بذلك لأن المانعين استدلووا بأن ذلك يستلزم ترك كثير من الواجبات ولو فهموا منهم أنه يصح ترك القيام وغيره من الواجبات لاستدلوا بأن ذلك يستلزم ترك كثير من الواجبات ولا داعي له الاختيار الصلوة في السفينة إلا أن تقول أن المانع إنما هو الشهدو بعض من تأخر عنه والشهد إنما نسب الجواز الى الصدوق وابن حمزة والمصنف ولعله لم يطلع على كلام الشيخ ولم يراع تمام عبارة الوسيلة والا لأستند ذلك الى الشيخ وذكره في الحالفين (فليتأمل) ولم يصرح في (الجمل والمراسم والكافي والوسيلة والنية والسرائر) بالجواز اختياراً ولا بعدمه وإنما تعرض فيها للمعطر الى الصلوة فيها لكن قد يلوح منها اختصاص ذلك بحال الضرورة الى الصلوة (وقال في الدروس) أن ظاهر الاصحاب أن الصلوة في السفينة تنقيد بالضرورة إلا أن تكون مشدودة انتهى (وفي الذكرى والموجز الحاوي وحاشية الميسي والمسالك وروض الجنان وجمع البرهان) أنه لا يجوز الصلوة في السفينة المتحركة (السائرة خل) اختياراً وتقل ذلك في (الذكرى) عن (التقي والمجلى) قد عرفت أنها لم يصرحاً بذلك كما نص على ذلك أيضاً في (كشف الثام) والمراد بالمتحركة السائرة كما صرحوا به وقد قل الاجماع (في جامع المقاصد) على الجواز في السفينة الواقعة مع عدم الحركات الفاحشة (بيان) ما استظهره الشهيد في (الدروس) من أن ظاهر الاصحاب أنها تنقيد بالضرورة الظاهرة خلاف وقد سمعت أقوالهم لم هو قل في (الذكرى) عن كثير منهم الجواز من دون تنقيد كما رولعله استنبط ما ذكره في (الدروس) من اشتراطهم الاستقرار ومنهم من الفعل الكثير (وفيه) أنه مستور وسيره انما هو بالمرض ولا يفضل فلا كثيراً ولا قليلاً فكان هؤلاء الذين فهم ذلك من ظاهرهم قائلين بالجواز الحصول والاستقرار وعدم الفعل الكبير فتكون كلمة الاصحاب متفقة على الجواز اختياراً في الجملة غير أن ظاهر (الشيخ الطوسي والمصنف في النهاية) الجواز اختياراً وان لم يتمكن من سائر الافعال فانهصر المنع كذلك في (الشهيدين والميسي والارديلي وظاهر الخراساني في الكفاية فليحفظ ذلك) (ويدل) على الجواز (صحيح جميل) بن دراج القمي رواه الشيخ في التهذيب (وصحيحه) الآخر على الصحيح المروي في الفقيه وهذا ظاهران في السائرة (ومثلها) خبرا يونس ابن يعقوب والغضل بن صالح قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلوة في الفرات وما هو

وتجوز التوافل سفر أو حضر آلى الراحة وإن انحرفت الدابة ولا فرق بين راكب التماسيف وغيره ولو اضطر في الفريضة صلاحها كذلك فإن صلى والدابة الى القبلة فخرها عنها عمداً لا الحاجة بطلت صلواته وإن كان لجالح الدابة لم تبطل وإن طال الانحراف اذا لم يتمكن من الاستقبال (متن)

أضعف منه من الأنهار في السفينة فقال ان صليت فحسن وإن خرجت فحسن وهذا يشلان السائرة والواقفة (وما في قرب الاستناد عن الكاظم عليه السلام) عن الرجل هل يصلح له أن يصلي في السفينة وهو يقدر على الجدد قال نعم لأبأس الى غير ذلك من الاخبار الدالة بإطلاقها على ذلك واستدل عليه في (المدارك) بصحيحه ابني سنان وعمار وليس فيها دلالة ظاهرة على ذلك. هذا كله مضافاً الى الاصل لحصول الأمثال باستيفاء الافعال والحركة بسير السفينة عرضة لاتنافي الاستقرار الذاتي (هذا) على القول باشتراط التمكن من استيفاء الافعال في صحة الصلوة فيها (وأما) على القول الآخر ففي الاخبار بلاغ (ويرد) على هذا الأخير أن (قول الصادق عليه في السلام) في خبر حماد ان استطعتم أن تخرجوا فإن لم تقدروا فصلوا قايماً فإن لم تستطيعوا فصلوا قعوداً لا يمكن حمل الاسرفيه على الاستحباب كما صنع صاحب المدارك وغيره ولا حل النهي في خبر علي بن ابراهيم على الكراهة لأن ظاهر الروايتين أن الحكم بالخروج لأن المصلي ليس متمكناً من القيام لان كان في مرض عدم التمكن ولذا قال عليه السلام يصلي جالساً ان لم يمكنه القيام ولا ريب أن القيام من الواجبات اليقينية للصلوة بل هو ركن جزئياً فكيف يمكن ترك الامر اليقيني بأخبار أحاد يظهر منها أن السؤال والجواب اما وقما بالنسبة الى كون الصلوة في السفينة من حيث كونها في السفينة لا في الارض وليس ذلك من جهة عدم التمكن من القيام وغيره من الواجبات فلو جعل هذا الاطلاق عاماً ترك كثير من الواجبات اليقينية مع التمكن من فعلها وعدم باعث على تركها سوى أنه اختار ايقاع الصلوة في السفينة وذلك في غاية الاشكال فلا أولى صرف كلامهم عن ظاهره وحمله على التمكن من استيفاء الافعال (فان قلت) الاخبار التي دلت على الجواز يمكن حملها على ما اذا كان في الخروج مشقة وإن كان البر قريباً أو على الصلوة في السفينة حين وقوفها وصلوة نوح عليه السلام لم يعلم أنها كانت حال عدم الاستقرار (قلت) على تقدير تسليم ذلك وما كان ليصح قول انما يتوجه ذلك في خبري جبل دون غيرها من الاخبار وضعف سندهما فبحره الشهرة والاجماع (قوله) (وتجوز التوافل الى آخره) تقدم الكلام في ذلك مستوفي في خمس مسائل (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو اضطر في الفريضة صلاحها كذلك فإن صلى والدابة الى القبلة فخرها عنها عمداً لا الحاجة بطلت صلاته) تقدم نقل الاجماع على جواز الفريضة على الدابة عند الاضطرار وقل كلام انما وأما بطلانها لو حرقها عمداً لا الحاجة فداخل تحت اجماع (المنتهى) حيث قال لو اضطر الى صلوة الفريضة على الراحة صلى عليها واستقبل القبلة بما يمكنه ذهب اليه علاناً أجمع (وقال في التذكرة) لو كان مطلبه يقتضي الاستدبار فخرها عمداً لم تبطل صلواته وهذا داخل تحت قوله هنا لا الحاجة على أنه سيصرح به هنا وكان عليه أن يقول أن عليه حينئذ الاستقبال بما أمكنه من التحريم أو غيرها ويسقط مع التصديق (قلت) وكذا لا تبطل لو حرقها عمداً لا الحاجة ولكنه هو بنفسه لم يصر (قوله) (وإن كان لجالح الدابة لم تبطل وإن طال الانحراف اذا لم يتمكن من الاستقبال) وقال الشافعي تبطل مع الطول وفي القصر وجهان

ويستقبل بتكبيره الافتتاح وجوباً مع المكنة وكذا لا يطل لو كان مطلبه يقتضي الاستدبار ويوي بالركوع والسجود ويجعل السجود أخفض والمشي كالراكب (متن)

(قوله) ويستقبل بتكبيره الافتتاح وجوباً مع المكنة الخ ذهب إليه (علمانا) وبه قال (احمد) في إحدى الروايتين وعنه في رواية أخرى لا يجب كذا قال في (المنتهى) وذكر (الحقق والمصنف) والشهيدان وأبو العباس والصيمري والحقق الثاني (وغيرهم أنه يجب عليه أن يستقبل القبلة بما أمكن من صلوه لوجوبه في كل جزء فلا يسقط عن جزء قلده في آخره) لم يتمكن من التبرعة ثم تمكن استقبال فيها تمكن به وحلوا قول الباقر عليه السلام غير أنه يستقبل القبلة بأول تكبيرة حين يتوجه على التمثيل (قلت) وعلى ذلك نعمل عبارة من اقصر عليها (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويوي بالركوع والسجود) وذهب إليه علمانا أجمع كما (في المنتهى) لكنه ذكر ذلك في المشي ولا قائل بالفصل ولا يجب في الإيلاء إلى السجود وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه وإن كان منتهى الأصل ذلك لقول الصادق عليه السلام في صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله ويضع بوجهه في الفريضة على ما أمكنه من شيء (وقد دل) على أنه إنما يوي إذا لم يتمكن من السجود على القربوس ونحوه (وفي نهاية الأحكام) لا يجب عليه وضع الجبهة على عرف الدابة والسرجه لما فيه من المشقة وخوف الضرر من نفور الدابة (ودل قوله عليه السلام) لا يسقط للمسور بالمسور أنه إنما يوي لها إذا لم يتمكن من النزول (وفي خبر سعيد بن يسار) الضبي أنه إذا أوماً بوجهه للسجود في النافلة فليكشفه (ولم) ذلك لأن الإيلاء بالوجه بدل من السجود والذي يشترط فيه كشف الجبهة بخلاف القراءة (قوله) (ويجعل السجود أخفض) بالإجماع المذكور في (المنتهى) والنصوص المتضاربة وهذا إن لم يتمكن من الانحناء فإن تمكن منه انحنى إلى منتهى ما يمكنه فإن لم يمكنه إلا الانحناء بقدر الركع أو دونه فإنه يسوي بينهما لأن المسور لا يسقط بالمسور (وفي نهاية الأحكام) الأقرب أنه لا يجب عليه أن يبلغ فيه غاية وسعه في الانحناء (الائتناء خ ل) (قوله) قدس الله تعالى روحه (والمشي كالراكب) لا يجوز له صلاة الفريضة ماشياً مع الاختيار والأمن وهو قول أهل العلم كافة كما (في المنتهى) وقال فيه أيضاً وإذا اضطر يصلي على حسب حاله ماشياً يستقبل القبلة ما أمكنه ويوي بالركوع والسجود ويجعل السجود أخفض من الركوع ذهب إليه علمانا أجمع ويجب التحرز عن ملاقات النجاسة غير المغطاة أو بدنه بحسب الامكان كما نص على ذلك جماعة وجوز في (نهاية الأحكام) الركض على الدابة للراكب والعدو للمشي من غير ضرورة لأنها نوعان من المشي والركوب (وفي الشرائع) اعتبار ضيق الوقت في المضطر للصلاة ماشياً ولم أجد أحداً اعتبره سواء لكن قال في (المدارك) أنه أحوط وأطلاق الآية الكريمة وصحيح عبد الرحمن وكلام الأصحاب يقضي بسدم الفرق بين ضيق الوقت وسعته لكن عبارة (الفتية الرضوي) صريحة في اعتبار آخر الوقت للراكب ولو أمكن الركوب والمشي في الفريضة فالأجود تقديم أكثرهما استيفاء للأفعال كما في (الذكرى وحاشية اليوسي والمساك والروض والمدارك) فإن تساوى دمج المشي كما في (المساك) وفي (المدارك) أنه يغير وفي (روض الجنان) أن تساوى في التخيير أو ترجيح الركوب لحصول الاستقرار الذاتي فلا تؤثر الحركة العرضية أو ترجيح المشي لحصول أصل القيام أوجه أجودها الأخير لأن

ويستقط الاستقبال مع التمدد كالمطاردة والدابة الصائلة والمتردية (المطلب الثالث في المستقبل) ويجب الاستقبال مع العلم بالجهة فان جهلها عول على ما وضعه الشارع اشارة (متن)

فوات وصف القيام مع المنهي أسهل من فوات أصله مع الركوب (وفي الذكرى) ظاهر الآية التخير ويمكن ترجيح المشي لحصول ركن القيام ويمارضة أن حركته ذاتية وحركة الركب عرضية فهو مستقر بالذات ومع ذلك فالآية يجوز أن تكون لبيان شرعية الأمرين وإن كان بينهما ترتيب كآية كفارة الصيد (ثم قال) ولو أمكن الراكب النزول للركوع والسجود وجب ولا يكون ذلك منافياً للصلاة لأنه من أفعالها كما يأتي في صلاة الخوف (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويستقط الاستقبال مع التمدد كالمطاردة والدابة الصائلة والمتردية) هذان الحكمان ثابتان بإجماع العلماء والأخبار بذلك مستفيضة وسيجيء تحقيقه إن شاء الله تعالى ويان أن ذلك لا يخص المطارد بل كل خائف من لص أو سبع أو غريق (وعن أبي حنيفة) جواز ترك الاستقبال للراكب حالة القتال دونه الراجل (وفي العبارة) مناقشة لفظية من جهة التكرار والجواب عنها سهل (وفي حواشي الشهيد) أن في العبارة دقيقة هي أن الاستقبال إنما هو بالذموح لا بالذابح (وقال في جامع المقاصد) في استفادة ذلك منها (نظر)

المطلب الثالث في المستقبل

(قوله) قدس الله تعالى روحه (ويجب الاستقبال مع العلم بالجهة فان جهلها عول على ما وضعه الشارع علامة) أما وجوب الاستقبال في الصلوة مع العلم بجهة القبلة فظاهر كما عرفت (وأما) وجوب التعويل لتأخذ العلم على الإشارات المفيدة للظن فليعلم اتفاق أهل العلم كما في (المتمم والمتن) واتذكرة والتحريم كما يأتي وقال في (جامع المقاصد) أكثر ما سبق من العلامات يفيد القطع بالجهة في الجملة فكان حق العبارة أن يقول فان جهلها عول على ما يفيد القطع من العلامات ثم على ما يفيد الظن (ثم قال) ويمكن أن يقال العلامات المذكورة وإن أفاد بعضها القطع بالجهة في الجملة إلا أنها بالإضافة إلى نفس الجهة إنما تفيد الظن لأن محاذاة الكواكب المخصوصة على الوجه المعين مع شدة المد إنما يحصل به الظن فيندرج الجميع فيها وضمه الشارع اشارة انتهى (وأجاب في فوائد القواعد) بأن المراد بالعلم بها للبعد استفادتها من نحو محراب المصوم أو قوله ومع تمدده يرجع إلى مانصبه الشارع وإن كان بضه مفيداً للعلم إلا أنه لا يرجع إليه حينئذ مطلقاً لما تحقق من عدم جواز الاجتهاد بتلك العلامات بما يخالف محراب المصوم انتهى (وهذا) هو الذي اعتمدته المولى الأردبيلي في تفسير عبارة الارشاد وصاحب كشف القام في تفسير العبارة (وقال في فوائد القواعد) أيضاً ويمكن أن يراد بالجهة العين كما استعمله مراراً وحينئذ فيشمل قوله فان جهلها من قرب من العين ولا يمكنه معرفتها كالحجوس بمكة والمريض وهو الذي استظهره في الروض من عبارة الارشاد (ثم قال) ويمكن أن يراد بالعلم بها معنى ثالث وهو ما يشمل العلامات الشرعية المفيدة للعلم بالجهة ويريد بالامارة التي يرجع إليها عند عدم العلم بالعلامة المنصورة من الشرع المفيدة للظن كالأهوية والقمر فان جواز الرجوع إليها مشروط بتعذر الرجوع إلى العلامات النجوية وما في معناها مما يفيد العلم بالجهة انتهى وهذا الوجه فهمه الفاضل الميمني في حاشيته والشهيد الثاني في المسالك من عبارة الشرائع وإليه أشار في فوائد الشرائع (قوله) قدس الله

والقادر على العلم لا يكفيه الاجتهاد المفيد للظن والقادر على الاجتهاد لا يكفيه التقليد (متن)

تعالى روحه (والقادر على العلم لا يكفيه الاجتهاد المفيد للظن) ذهب اليه علما كما في (التذكرة)
وعليه الاجماع كما في (المفتاح) وظاهرهم الاتفاق على أنه ان توقف العلم على صعود سطح وجب
ذلك ولو وضع محرابه على المانية صلى اليه دائما ولا يحتاج في كل صلوة الى معانية الكعبة كما صرحوا
به قالوا وكذا من نشأ بمكة وعلم احابة الكعبة وان لم يشاهدها عين صلوته (واختفوا) فيما اذ توقف العلم على
صعود جبل فظاهر (الشيخ في المبسوط) أنه يجب الصعود (قال) ومن كان وراء جبل وهو في
الحرم وأمكنه معرفة القبلة من جهة العلم لم يجز أن يصل على الاجتهاد بل يجب عليه طلبه من العلم
اتمى وكلامه هذا كاد يكون صريحا في وجوب الصعود على الجبل كما هو المنقول عن (المحقق) وهو
خيرة (التذكرة) والدروس والمحرر الحاوي وكشف الالتباس وغاية المراد واستنبطه الشهيد في (الذكري)
لانه يلزم عدم جواز الصلوة في الاطباع الا بعد مشاهدة الكعبة قال ومن كان في نواحي الحرم فلا
يكلف الصعود الى الجبال ليرى الكعبة ولا الصلوة في المسجد ليراهما للخرج بخلاف الصعود على السطح
ولان النرض هنا (١) المأينة قبل حدوث الحائل فلا يتغير بما طرأ منه (٢) (قالوا فيه مشقة) قلنا
مطلق المشقة ليست مانعة والا لا ترتفع التكليف وأوجب (الشيخ) والفاضلان صعود الجبل مع القدرة
وهو جيد والالم تجز الصلوة في الاطباع وشبهه من المنازل الا بعد مشاهدة الكعبة لانه يمكن ولعله أسهل من
صعود الجبل انتهى ما في الذكري (ومن انريب) أنه في نهاية الاحكام في المقام جعل من الاجتهاد
استقبال الحجر لمشاهدة الكعبة على أشكال، وجه، منشأه أن كونه من الكعبة بالاجتهاد لا بالنص مع أنه قال
انه منها عدنا وظهره فيها كظاهر (التذكرة) دعوى الاجماع كما سلف قل ذلك عنه وفي التذكرة
عن الشافعي أنه جوز الاجتهاد اذا كان الحائل أصليا كالجبل مع التمكن من الصعود وله في الحادث
قولان (قوله) قدس الله تعالى روحه (والقادر على الاجتهاد لا يكفيه التقليد) بل يعول على اجتهاده
وهو قول أهل العلم كما في (المعتبر) والمنتهى والتحرير وكشف الالتباس (ولا دليل على
التقليد كما هو نص (المبسوط) وخلاف) كما يأتي (وفي نهاية الاحكام) لا يجوز له التقليد سواء قلد
من يخبره عن علم أو اجتهاد انتهى (وفي كشف الثام) عنها لا يكفيه التقليد أي الرجوع الى اجتهاد غيره
(قلت) فيها أيضا وفي (الذكري) وجامع المقاصد والعزبة) وغيرها التقليد قبول خبر الغير المستند الى
الاجتهاد وأما الخبر عن يقين فهو مخبر (وفي جامع المقاصد) فهو شاهد (وفي الذكري) أيضا لو وجد
القادر على الاجتهاد مخبرا عن علم في حواز الاجتهاد وجهان وقطع بعض العامة بمنه ثم مال فيها
الى المنع لان الاجتهاد ظني في طريقه وغايته وأخبار المتيقن ظني في طريقه لاني غايته (وفي كشف
الثام) وأما الرجوع الى أخبار الغير عن مشاهدة الكعبة أو امارة من امارتها من كوكب أو محراب
أو قبر أو صلوة فهو من الاجتهاد وكذا اذا اجتهد الغير فاستخيره عن طريق اجتهاده كان أيضا
من الاجتهاد والتقليد انتهى (وفي المنتهى والدروس والذكري والمحرر وكشفه) لا يكفيه التقليد الا

(١) يعني اذا اقتصر الى صعود السطح (منه ق، ٥)

(٢) يعني بخلاف ما اذا حال الجبل أما اذا كان الحائل هو المحيطان وتوقفت المانية على صعود الجبل

فهو كصعود السطح من هذه الجهة (منه ق، ٥)

مع خوف فوت الوقت بالاجتهاد (وفي كشف القام) ان ضاق الوقت عن الاجتهاد كان كفافاً الامارات ويأتي حكمه فان لم يجد من يقوله صلى أربعاً ان اتسع الوقت والا فافسعه وان وجد فلا احتياط الجمع بين التقليد الاربع أو ما يسهل الوقت انتهى (وفي نهاية الاحكام والنذكرة والذكرى والدروس والبيان وجامع المقاصد) أن المتمكن من المرفة يجب عليه التحمل ولا يكتفيه الظن لعدم المشقة بخلاف العامي بالنسبة الى دلائل الفقه (ثم قال في الذكرى) والا قرب أنه من فروض الاعيان لتوقف صحة فرض العين عليه فهو كباقي شرائط الصلوة سواء كان يريد السفر أولاً لأن الحاجة قد تعرض بمجرد مفارقة الوطن ويحتمل كون ذلك من فروض الكفاية كالتعم بالاحكام الشرعية (١) ولندور (٢) الاحتياج الى مراعاة العلامات فلا يكلف أحاد الناس بها ولا أنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة بعده صلوات الله عليهم الزام أحاد الناس بذلك (اذا تقرر ذلك) فان قلنا أنه من فروض الكفاية فلهامى أن يقوله كالتكفوف ولا قضاء عليه وان قلنا بالاول وجب التحمل الادلة مادام الوقت فاذا ضاق ولم يستوف المحتاج اليه صلى الى أربع أو قل على الخلاف ولا قضاء (٣) (ويحتمل) قويا وجوب تعلم الامارات عند عروض حاجته اليها عينا بخلاف ما قبله لان توقع ذلك وان كان حاصل لكن نادراً (وعلى كل حال) فصوله غير المتعلم عند عدم الحاجة صحيحة ولو قلنا بالوجوب العيني لأنه موسع على الاحتمال القوي الى عروض الحاجة ويكتفي في الحاجة ارادة السفر عن بلده ولو كان بقره مما يخفى عليه فيه جهة القبلة أو التيامن والتباسر ولو قلنا بأنه واجب مضيق عينا لم يقدح تركه في صحة الصلوة لانه لا خلل بواجب لم تثبت مشروطة (٤) الصلوة به انتهى ما ذكره في الذكرى هذا (وقد يقال) على قولهم يجب على المتمكن التحمل لعدم المشقة انه انما يسهل معرفة الجدي مثلاً وان من وقف بحيث حاذى منكبه الايمن كان مستقبلاً ومعرفة مجرد ذلك تقليد وأما دليل كونه مستقبلاً اذا حاذى منكبه الايمن فهو اما الاجماع أو الخبر أو البرهان الرياضي فهو كاستزادة سائر الاحكام مع أن النص انما ورد بالجدي على وجهين وهو مخصوص ببعض الأفاق والاجماع على سائر العلامات وانما استنبطت بالبرهان الرياضية (والجواب) أنه يكتفي في الدليل مشاهدة المسلمين في بلدة متقين على الصلوة الى جهة اذ يكتفي العامي حينئذ أن يريه معلمه الجدي أرساير العلامات بحيث يحصل له العلم (ولعل) أن أكثر الاصحاب على تقديم الاجتهاد وجوباً على الصلوة الى أربع جهات اذا تمكن من الاجتهاد والصلوة كذلك بل في (كشف القام) الظاهر اجماع المسلمين على تقديمه وجوباً على الاربع قولاً وفعلاً وان فصل الاربع حينئذ كان بدعة واستظهر الشهيد في (الذكرى) من (التهذيب والخلاف) أن الاجتهاد لا يكون الا اذا لم يتيسر الصلوة الى أربع جهات (قلت) حمل الشيخ في التهذيب أخبار الاجتهاد على ما اذا لم يتيسر الصلوة لأربع جهات لما ناع

(١) يعني كما أن معرفتها واجبة ويكتفي التقليد وانما يجب الاجتهاد فيها كفاية اجماعاً لاتقاء الجرح والمسر (منه ق ، ره)

(٢) للأكفاء بصلوة المسلمين الى جهة وبناء قبورهم ومحاريهم

(٣) ولا فرق في ذلك بين أن يفرط في التأخير أولاً للأصل الآن يظهر اذا قلنا الاستدبار ونحوه ولا يأتي القضاء عليه مع الاصابة على ما يأتي من بطلان صلوة الاعمى اذا صلى برأيه لالا مارة وان اصاب لانه خالف الواجب عليه عند الصلوة وهو انما يجب عليه التقليد عندها (منه قدس سره)

(٤) للحصول العلم بالقبلة بصلوة المسلمين ومساجدهم وقبورهم (منه قدس سره)

وظاهر (المحدث الكاشاني والاستاذ دام ظله) أوصر بمحما الخبير بين الأمرين ويأتي قل عبارتيها كما يأتي تأويل كلام الشيخ لأنه لا يقول به على الظاهر أحد لانه لو وجب تقديم الاربع على الاجتهاد لوجب على عامة الناس وذلك لان غير المشاهد للكلمة ومن يحكمه ليس الاجتهاداً او مقلداً فلو تقدمت الاربع على الاجتهاد لوجب على عامة الناس ومن غيرهما ولا قائل به قطاً (واقصى) ما هناك خبر خدش (خراش خ ل) عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له جلست فذاك ان هؤلاء المخالفين علينا يقولون اذا أطبقت علينا أو أظلمت فلم نعرف السماء كنا وانتم سواء في الاجتهاد فقال ليس كما يقولون اذا كان ذلك فليصل لأربع وجوه (ويمكن تأويله) بأن المراد بالاجتهاد فيه التحري للمرجح بقرينة اطباق السماء (وحمل الشيخ) صحيح زراء ومضمر سماعه محمول على ذلك (وفي حاشية الاستاذ أيده الله تعالى المراد بقوله كنا وانتم سواء في الاجتهاد انا وانتم سواء في مسألة الاجتهاد وحكمه وهو أنه اذا تأتى الظن عمل به والا سقط اعتبار القلة لان أدنى ما يتحقق به اعتباره هو الظن (على أنا نقول) الظن من الآثار والاخبار أن الاجتهاد كان اصطلاحاً في العمل بالرأي من دون استناد الى النص بل بمجرد الرأي والاستحسان ولذا صرح بحرمته من صرح من قدمائنا فخرمة ذلك كان من شمار الشيعة وضرورات مذهبهم كما يظهر ذلك من الخبر أيضاً (فاصل) اعراض المخالف أنك تنكرون علينا الاجتهاد وفي هذه الصورة توافقنا (وحاصل الجواب) أنه يجب تحصيل العلم وعدم الاكتفاء بالاجتهاد وبالصلوة الى أربع وجوه يحصل العلم الا أن يرد نص من الشارع بعدم لزوم تحصيل العلم والاكتفاء بالتحري فاذا أطبقت السماء تجب الصلوة الى أربع وجوه مطلقاً الا أن ينص الشارع على عدم الوجوب فاذا نص فليس هناك اجتهاد (والحاصل) أن مقتضى قاعدتنا وجوب الصلوة لاربع وجوه ولا تنخرم هذه القاعدة لو فرض صدور نص من الشارع بالتحري في صورة خاصة . فتأمل . (مع) أن الوارد في الأخبار أن التحري يجزى لا أنه يجب بحيث لو صلى لأربع وجوه وحصل القيم فعل حراماً ففي الصورة الخاصة أيضاً بمجرد الاجزاء والاجتهاد عندهم حجة مثل اليقين ولما كان النص بالاجزاء انما صدر منهم صلى الله عليه فقله رأى المصلحة في تركه والتصريح بما ذكر في الجواب لانه في صدر الجواب عن اعتراض العامة (ولعل) وجه المصلحة أنهم صلى الله عليهم ما كان يعجبهم انظاراً منهم شرع وأن نصهم نص الشارع عند أمثال هؤلاء العامة (ثم) أنه دام ظله استثمر بأن الرواية احتجوا بها للشهور من وجوب الصلوة الى الاربع عند فقد العلم والظن ان كان الوقت واسعاً (قد ل) فان قلت الرواية قد خرجت عن المحجة لان المأمورية فيها لا قائل به وحمل النزاع لم يأمر به (قلت) أطباق السماء أعم من التمكن من الاجتهاد وعدمه وقوله سواء في الاجتهاد يعني اذا عكنا قوله عليه السلام اذا كان ذلك فليصل الى أربع وجوه يعني اذا كان مطلقاً لا بشرط الاجتهاد اذا بصير حينئذ فيه حزمة لان المعنى أنه يجب الصلوة الى جهة بشرط الظن بعدم كونها قبله لو لم يظن بكونها قبله او بشرط التمكن من الظن بعدم كونها قبله وفيه ما فيه لانه مع الظن بالعدم لو كان واجبا فمع الاحتمال بطريق أولى فكيف وأن يكون متساوياً (مساوي خ ل) انتهى (فتأمل) وعبارته غير قتيمة من الغلط (وقل في الوافي) في هذا الاعتراض من المخالفين دلالة واضحة على عدم جواز الاجتهاد عند الامامية (وجوابه) أن هذا ليس اجتهاداً في الحكم الشرعي وانما هو اجتهاد في اتباع الحكم الشرعي وهو جائز عند الجميع الا أن الامام عليه السلام عدل عن هذا الجواب الى جواب آخر لمصلحة رأها وارشاداً لأصحابه الى

المجادلة بالتي هي أحسن فقال انا لانضطر قط الى الاجتهاد في أمر لان لنا أن نأخذ بالاحتياط في كل ما شبه حكمه وان جاز لنا الاجتهاد فيه اذا لم يكن حكما شرعيا قال وبهذا يحصل التوفيق بين الاخبار في هذا المقام (وقال في الذكري) هذه الرواية متضدة بالعمل من عطاء الاصحاب وبالبعد من قول العامة الا أنه يلزم من العمل بها سقوط الاجتهاد بالكلية في القبلة لأنها مصرحة به والاصحاب مقتنون بالاجتهاد ويمكن أن يكون الاجتهاد الذي صار اليه الاصحاب هو ما أفاد القطع بالجهة في نحو مطلع الشمس ومنفريها ودلالة الكوكب دونه الاجتهاد المفيد للظن كالرياح أو ظن بمض الكواكب الكوكب الذي هو العلامة مع عدم القطع به (قلت) هذا الاحتمال كاد يكون صريحا (الوسيلة) وظاهر (الشيخين) وقد احتمله في (كشف القناع) قال بعد أن ذكر الاحتمال الذي ذكرناه أولا ويحتمل أن يكون الاجتهاد الجائزا ما استند الى رؤية الجدي أو المشرق أو المغرب أو العلم بها لنص عليها فاذا قد العلم بها تمينت الصلوة أو بما مع الامكان ولم يميز الاجتهاد بوجه آخر (قال) واصله ظاهر قول الشيخين في (المقنعة والنهاية والمبسوط والمجلد والاقتصاد والمصباح) بعد ذكرهما الامارة السابغة من قد هاصلى أو بما ونحوهما (ابن سميذ) وأظهر فيه منه قول (ابن حزم) أن فاقد الامارات يصلى أو بما مع الاختيار ومع الضرورة يصلى الى جهة تغلب على ظنه (قال) وأما (السيد والحليان وسلاسل والقاضي والفاضلان) فأطلقوا أن الاربع اذا لم تعلم القبلة ولا ظلت وكلام (ابن ادريس) يحتملها انتهى والامر كما قل (وهل) يقلد الماروف الذي فقد الامارات أو تعارضت أو يصلى الى الاربع (قولان) ذهب الى الاول في موضع من (المبسوط) حيث قال ومتى فقد امارات القبلة أو يكون ممن لا يحسن ذلك وأخبره عدل مسلم يكون القبلة في جهة يعينها حاز له الرجوع اليه انتهى وقد فهم منه ذلك (المحقق والمصنف) فضا على مجوزة التقليد في المبسوط وهو خيرة (المحتاف والمنتهى والبيان والالفية والروضة وظاهر الكتاب) فيما يأتي والشرائع والامعة والدروس) وأنكره (المحقق الثاني) في شرح الالفية وقال وانه لم يقل به أحد (والثاني) خيرة (المبسوط) في موضع آخر منه حيث قال ومتى كان الانسان عالما بدليل القبلة غير أنه اشتبه عليه الامر لم يميز له أن يقلد غيره في الرجوع الى أحد الجهات لانه لا دليل له عليه بل يصلى الى أربع جهات مع الاختيار ومع الضرورة يصلى الى أي جهة شاء وان قلد في حال الضرورة جازت صلواته لأن الجهة التي قلد فيها هو مخير في الصلوة اليها والى غيرها (ومن التريب) أن المحقق والمصنف وجماعة نسبوا القول الاول الى (المبسوط) ولم ينسبوا اليه الثاني وكأنهم لم يلحظوا آخر كلامه لأن ذكر هذا في المبسوط بعد ذلك بشرة أسطر تقريبا وأنهم فهموا معنى آخر ونسب (المحقق) القول الثاني الى (الخلاف) وعبارته ليست صريحة في ذلك لانه قال الأعلى ومن لا يعرف امارات القبلة وجب عليه أن يصلي الى أربع جهات مع الاختيار ومع الضرورة الى أي جهة شاء انتهى ولعل المراد بمن لا يعرف امارات القبلة الجاهل الصرف. فتأمل. (وقد يقال) لا اختلاف بين عبارات (المبسوط) والخلاف لان العبارة الاولى في المبسوط انما نطقت بالرجوع الى خبر الغير لا الى تقليده والعبارة الثانية من المبسوط وعبارة الخلاف انما نطقنا بالنعم من التقليد وهو أي الثاني خيرة (التحريرونهاية الاحكام والتذكرة والذكري وجامع المقاصد والجفرية والمزينة وارشاد الجفرية) وهو ظاهر (الارشاد) والمنقول عن (المهذب والجامع) وهو مذهب الأكثر كما في (المسالك) وظاهر الاصحاب كما في (جامع

ولو تمارض الاجتهاد وأخبار الماروف رجع الى الاجتهاد (متن)

المقاصد (وفي (التذكرة) الماروف بأدلة القبة اذا لم يحصل له الظن بمد الاجتهاد والوقت منسح فان كان يرجو حصوله بانكشاف النعم مثلاً احتمل وجوب التأخير الى آخر الوقت ثم يتخير. وجواز التقديم فيصلي الى أربع جهات (كل فرضة) ذهب اليه علاناً انتهى ولم يرجع شيء من القولين في (المعتبر وكشف الالتباس وروض الجنان) ويأتي ماله نفع في المقام (بيان) احتج الأول في (المختلف) بآية (النبا) (و بأنه ان وجب الرجوع الى قول العدل مع ضيق الوقت وجب مع سعة لانه اذا كان حجة مع الضيق كان حجة مع السعة) وقد يقال عليه (أن الظن حجة اذا ضاق الوقت عن تحصيل العلم لا في السعة) واستدل (هـ) بعضهم بأنه مع الاشتباه كالمامي فيتميم اما التقليد أو الصلوة أربعاً والرجوع الى العدل أولى لأنه يفيد الظن والعمل بالظن واجب في الشرعيات (واحتج بعضهم ثانياً) بأن العمل بالظن انما يجوز اذا لم يمكن العلم أو أقوى منه واذا صلي أربعاً يقد في احدهما العدل يقين براءة ذمته وعلم صلواته الى القبة أو مالا يبلغ عنها أو يسارها خصوصاً لا دليل على التقليد وقد قطع الاصحاب بالصلوة الى الأربع وورد بها النص (نعم) عليه الاحتياط في جعل احدي الأربع الى الجهة التي يخبر بها العدل أو غيره وان كان صيباً أو كافراً وان ضاق الوقت الا عن واحدة لم يصل الا الى تلك الجهة احترازاً عن ترجيح المرجوح (واحتج عليه في الذكرى) بأن القدرة على أصل الاجتهاد حاصلة والعارض سريع الزوال فلا تقليد (وفيه) أنه انما يفيد التأخير الى زوال العارض (وفي جامع المقاصد) لورجا حصول العلم بانكشاف النعم مثلاً وفي الوقت سعة ففي وجوب التأخير تردد (واحتج عليه) فيها بأن الاستقبال واجب وقد أمكن بالأربع والتقليد ممنوع منه بثبوت وصف الاجتهاد وبقول الصادق عليه السلام في مرسل خدش (خراش خ ل) (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو تمارض الاجتهاد وأخبار الماروف رجع الى الاجتهاد) هذه العبارة ذات وجهين (الأول) أن يكون المراد أنه اذا تمارض اجتهاده مع أخبار الماروف عن اجتهاد فانه يرجع الى اجتهاد نفسه كما هو ظاهر المصنفات كما في (كشف الالتباس) وهو خيرة الشيخ والاتباع كما في (المدارك) والمشهور كما في (الكفاية) وهو خيرة (المنتهى والتحرير وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميسي والمساك) حيث صرح فيها بخصوص مانع فيه وقد سمعت عبارة (نهاية الاحكام) وفي التلخيص والدروس والذكرى والبيان والموجز الحاوي والكفاية والمدارك) أنه يرجع الى أقوى الظنين وهو خيرة (الشرائع) على ما فهم منها الصبيري في (غابة المرام) وغيره وفي (كشف الظلام) وأما اذا أخر عن صلوة عامة العلماء أو أخر عن اجتهاد نفسه أو غيره وكان أعلم بطريق الاجتهاد والبراهين ففي تمويه عليه (نظري) (الثاني) أنه اذا تمارض اجتهاده مع أخبار الماروف لا عن اجتهاد بل عن محراب معصوم أو صلواته أو محسوس أو نحو ذلك فانه يرجع الى اجتهاده كما هو ظاهر المصنفات أيضاً كما في (كشف الالتباس) وبه صرح في (جامع المقاصد والمساك) قال في جامع المقاصد وقبل بالاكتماء بشهادة العدل المخبر عن يقين في ذلك وفي الوقت وهو ضعيف لانه مخاطب بالاجتهاد فيهما ولم يثبت الاكتماء بذلك أما الشاهدان وهما المخبران عن يقين فيلوح من عبارة شيخنا (الشهيد في قواعده) عدم الخلاف في الرجوع اليهما (وفيه قوة) لأنها حجة شرعية انتهى وسمعت عبارة (نهاية الاحكام) وفي

مع احتمال تعدد الصلوة ويعول على قبة البلد مع انتهاء علم النلط (متن)

عن التقليد مندوحة فلا يجوز له فعله لان الوقت ان كان واسماً صلى الى أربع وان كان ضيقاً تخيير
الجهات (لا ما تقول) القول بالتخير مع حصول الظن باطل لانه ترك الرجوع وعمل بالرجوع وانت خبير
بأن هذا الدليل خاص بمن لا يعرف اذا عرف وفي المختلف بعد أن اختار ما في المبسوط كأتاني عبارته
احتج عليه بمفهوم (آية النبأ) وهو يعطي كون المراد الرجوع الى خير المدول لا تقليده (وفي الشرائع)
من ليس متمسكاً من الاجتهاد كالأعمى يعول على غيره وواقعه على هذا الاطلاق الشارحون والمحشون
(وفي البيان) من لا يحسن الامارات اذا تمذر عليه التعلم قلد (وفي قلعة) ومن قد لا امارات قلد
وفي الدروس المأجور عن الاجتهاد وعن التعلم كاللكنف يقلد (وفي التحرر) المأجي يقلد قاله الشيخ
في المبسوط (وفي حاشية الارشاد والكفاية) المأجي كالأعمى يقلد (وفي المبسوط) أن من لا يحسن
امارات القبة اذا أخبره عدل مسلم بكون القبة في جهة بعضها جاز الرجوع اليه (وفي الخلاف) ان
الأعمى ومن لا يعرف امارات القبة يجب عليها أن يصلوا أرباً مع الاختيار ولا يجوز لها التقليد
اذ لا دليل عليه الا عند الضرورة بأن يضيق الوقت عن الأربع فيجوز لها الرجوع الى الغير ويجوز
لها مخالفتها أيضاً اذ لا دليل على وجوب القبول عليها انتهى وقد سمعت ما احتملنا فيما سلف في بيان
هذه العبارة من أن ذلك اذا لم يكن لها طريق الى العلم بصلوة المسلمين ومساجدهم والا فلا قائل
بوجوب الأربع عليها ابداً وقد فهم (المحقق والمصنف) وجماعة اختلاف قولي الشيخ في الكتاتين
وقد احتملنا فيما مضى أن لا اختلاف بين المأجورين وظاهر (الارشاد) في موضعين عدم جواز التقليد
لغير الأعمى (وفي جامع المقاصد) أيضاً أن أوجبنا الأربع في الأعمى فهنا أولى يعني فيمن لا يعرف
اذا عرف لوجود حس البصر وان جوزنا التقليد هناك أمكن وجوب الأربع لفرق بوجود البصر
ويمكن الاكتفاء بالتقليد لان قد البصيرة أسوأ من قد البصر (والتحقيق) أنه اذا تمذر على المأجي
التعلم لكونه لا يعرف اذا عرف كما فرضه في التذكرة فهو كالأعمى بل أسوأ وان كان تمذر عليه لضرورة
ضيق الوقت أو قد العلم الآن ونحو ذلك وهو أشبه شئ بالمأجور اذا قد الملامات لنبي وشبهه
خصوصاً على القول بوجوب تعلم الملامات عينا فاذا لم يلزم من هذا التفصيل احداث قول ثالث صلى
الى أربع والا اكتفى بالتقليد تمسكاً بأصالة البراءة (قوله) قدس الله تعالى روحه (مع احتمال تعدد
الصلوة) هذا يحتمل رجوعه الى الاخير أعنى المبصر الفاقد العلم والظن كما فهم ذلك ولد المصنف
وقد سمعت الوجه فيه ما ذكره (في جامع المقاصد) ويحتمل رجوعه اليه والى الأعمى الذي هو كذلك
والوجه فيه أن العمل بالظن انما يجوز اذا لم يمكن العلم أو أقوى منه واذا صلباً أو بايقدان في أحدها
العدل تقينا براءة ذمتها وعلماً أن صلواتها الى القبة او مالا يبلغ بينهما أو يسارها خصوصاً والصلوة الى
الأربع ما قطع به الاصحاب وورد به النص ولا دليل على التقليد نعم عليها الاحتياط في جل إحدى
الأربع الى الجهة التي يخبر بها العدل أو غيره وان كان صيباً أو كافراً صدوقاً وان ضاق الوقت الاعن
واحدة لم يصلها الا الى تلك الجهة احترازاً عن ترجيح المرجوح كذا قال في (كشف القناع)
وفي هذا الاحتمال مع مخالفته لمشهور بل كاد يكون إجماعاً في الأعمى أن لو أوجبنا عليها ذلك لزم
الحرج كما هو لازم لو أوجبنا عليها التعلم فيقلدان كما يقلدان في جميع الاحكام مضاعفاً الى أصل البراءة
من وجوب الأربع (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويعول على قبة البلد مع انتهاء علم النلط)

ولو قد المقلد فان اتسع الوقت صلى كل صلاة أربع مرات لاربع جهات (متن)

اجماعا كما في (التذكرة وكشف الالتباس) وقد نص عليه في (الشرائع والارشاد وكتب الشهيدين والموجز الحارثي وجامع المقاصد والجغرافية وشرحها وحاشية الارشاد وحاشية الميمني وغاية المرام) وفي (المفاتيح) يجوز التحويل على الحارثي المنصوبة في بلاد المسلمين وقبورهم وطرقهم بلا خلاف وفي (المدارك) جواز التحويل على قبلة المسلمين اجماعي قاله في التذكرة وقد عرفت أن اجماع التذكرة مقيد بدم علم الفلظ (وفي حاشية الارشاد) تظهر الفائدة فيما اذا خالفها الحاذق في الجهة (وفي المتن) البصير في الحضر يتبع قبلة اهل البلد اذا لم يكن متمكنا من العلم (وقال في المدارك) ايضا واطلاق كلامهم يقتضي أنه لا فرق في ذلك بين ما يفيد العلم بالجهة أو الظن أو يتنفي الامران ولا بين أن يكون المصلي متمكنا من معرفة القبلة بالعلائل المفيدة للعلم أو الاجتهاد المفيد للظن أو يتنفي الامران وربما ظهر من قولهم فان جهلها عول على الامارات المفيدة للظن عدم جواز التحويل عليها المتمكن من العلم الا اذا افادت البقين وهو كذلك لأن الاستقبال على البقين ممكن فيسقط اعتبار الظن وقد قطع الاصحاب بعدم جواز الاجتهاد في الجهة والحال هذه لان الخطأ في الجهة مع استمرار الحلق متمنع انتهى (قلت) هذا الذي ذكره أشار اليه في (المتن) كما سمعت وراى الاصحاب أن استقرار عمل المسلمين من اقوى الامارات المفيدة للعلم غالبا فلهذا أطلقوا وقال (الشيخ في المسوط) واذ ادخل غريب الى بلد جاز أن يصلي الى قبلة البلد اذا غلب في ظنه صحبها فاذا غلب على ظنه أنها غير صحيحة وجب أن يجتهد ويرجع الى الامارات الدالة على القبلة انتهى (وكلامه) يعطي أنه يعمل على قبلة البلد مع انتفاء ظن الفلظ كما قل ذلك عن (المذهب) وكما في (مجمع البرهان) وقد قطع الاصحاب كما سمعته من عبارة (المدارك) انه لا يجوز الاجتهاد في الجهة وراى أنهم لا يجوز العمل على وجهه لانه عمل بالظن في مقابلة العلم ولعله غير ظن الفلظ الذي يعطيه كلام الشيخ ولا مستلزم له فان استلزمه انتقاب العلم وهما وينبغي ايمان النظر في كلام الشيخ انطبق على كلام الاصحاب (والأقرب) جواز الاجتهاد في التيامن والتباس في قبلة البلد كما في (الذكري والدروس والبيان وجامع المقاصد وحاشية الارشاد والجغرافية وشرحها وحاشية الميمني والمسالك والروض والروضة والمقاصد العلية وكشف الالتباس وغاية المرام والمدارك والكفاية والمفاتيح (١) ومنع من ذلك في (نهاية الاحكام) وقد سلف نقل عبارتها عند الكلام على قبلة مسجد الكوفة ونقل عبارة (الذكري) هناك في بيان وجه المنع ورده (هذا واللام) في البلد للعهد الذهبي وهو (وهي خ ل) بلد المسلمين ولا فرق فيه بين الصغير والكبير ولا عبرة بالحارثي المنصوبة في طرق يندور مرور المسلمين عليها كالأعيرة بالقبور والقبورين كما نص على ذلك جماعة واحتمل بعضهم التحويل في معرفة القبلة على قبلة أهل الكتاب (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو قد المقلد فان اتسع الوقت صلى كل صلاة أربع مرات لاربع جهات) وقال للمعظم كما في (كشف الثام) وفي (الفقيه) من لا يعلم جهة القبلة ولا ظنها صلى أربعا اجماعا (وفي المتعبر) لو لم تحصل الامارات واشتبهت الجهات صلى أربعا عند علمائنا (وفي المتن) لم لو يضاف على ظنه وقد امارات صلى أربعا عند علمائنا نعم ان افاده التقليد الظن قل (وفي التذكرة) المعروف بأدلة القبلة اذا لم يحصل له الظن بعد الاجتهاد والوقت متسع فان كان رجوا حصوله بانكشاف الغيب

مثلا احتمل وجوب التأخير الى آخر الوقت ثم يتغير وجواز التقديم فيصلي الى أربع جهات كل فرصة ذهب اليه علمنا (وفي الذكرى) لو خاف فوت الوقت بالاجتهاد فظاهر الاصحاب الصلوة الى أربع جهات (وفي) موضع آخر منها اذا خفيت القبلة فالأكثر على وجوب الصلوة الى أربع جهات (وفي البيان) لو قد الأمارات صلى الى أربع جهات مع سعة الوقت على الأشهر ونسبه الى الأشهر أيضا صاحب المعالم وتليذه (وفي الروضة) المشهور أنه لو قد الأمارات والتقليد صلى الى الأربع (وفي الروض والمدارك) من قدالم والظن صلى الى الأربع على المشهور (وفي جمع البرهان والمفاتيح) أن من قدما صلى الى الأربع كما عليه الأكثر (وفي جامع المقاصد والعزبة) أن ظاهر الأصحاب أن المعارف اذا غمت عليه الأمارات صلى الى الأربع (وفي المسالك) نسبة الى الأكثر (وفي الكفاية) من قد الظن أصلا فالأكثر على أنه يصلي أربعاً (وفي المقنعة والنهاية والمبسوط) اذا قد الامارة صلى أربعاً ونحو ذلك عبارة (المراسم والوسيلة والسرائر) وغيرها قد علم من تتبع كلامهم أنهم متفقون على أن المكلف اذا قد العلم والظن الحاصل من الاجتهاد أو التقليد يصلي الى أربع جهات والمخالف في ذلك انما هو الحسن حيث اجتزأ بصلوة واحدة وهو ظاهر (الصدوق) ونفى عنه البعد في (المختلف) وجنح اليه في (الذكرى) وقواه (الأردبيلي والحراساني) واختاره (صاحب المدارك والمفاتيح والاساتذ الشريف رضي الله تعالى عنه) وهو منه عجيب لما سسمع وعن (الأمان) من الخطأ لملي بن طابوس الاجتزأ بالقرعة لكونها لكل أمر مشكل (وفي كشف القام) أن الجمع بينها وبين الصلوة أربعاً نهاية في الاحتياط (وهل يشترط) تقابل الجهات على المشهور إجمالاً وقد يظهر من اطلاق الأكثر المدم وخيرة (المقنعة وجعل السبد والسرائر) الاشتراط حيث عبروا باليمين والشمال والوراء والأمام وفي (حاشية الميسي والروضة والروض والمسالك والمقاصد العلية والمدارك وشرح الشيخ نجيب الدين) اختيار ذلك حيث قالوا أن الجهات تكون متقاطعة على زوايا قوائم لمكان التبادر والاحتياط (وقال الشيخ نجيب الدين) لو كان عليه صلتان فالظاهر جواز صلوة الثانية الى أربع جهات بخلاف جهات الاولى وهذا صورته الظاه.

ظهر واليمين عصر وفي البيان هل يجب (بشرط خ ل) في الاربع
اقسامها الجهات على خط مستقيم يحتمل ذلك لانه المفهوم
منه ويحتمل أجزاء أربع كيف اتفق لان الفرض اصابة جهة
القبلة لا عينها وهو حاصل نعم بشرط التباعد في الجهات بحيث
لا يكون بين الجهة الثانية والاولى ما يمد قبلة واحدة لقلة
الانحراف انتهى وهو خيرة (كشف القام) وفي (المدارك) أنه غير
واضح وضعفه في (المقاصد العلية وروض الجنان) بمنع اصابة

الجهة بالصلوة الى الاربع كيف اتفق وعدم امكان رفع احتمال كون القبلة المطلوبة بين جهتين لأن
القبلة لا تحصر في الاربع عندنا ولا في عشر وانما اكتفى الشارع بالاربع لا لاستلزامه اصابة اليمين
أو الجهة بل لما ذكرناه من أنها اذا وقعت على الاستقامة استلزمته اما الاصابة أو الانحراف الى
لا ما يبلغ حد اليمين أو اليسار وانما يتوجه ما ذكر في البيان على مذهب بعض العامة حيث جعل
المشرق قبلة أهل المغرب وان صلوا الى متجه خطه وبالعكس كذلك وكذلك القول في الجنوب

والشمال فالجهة عندهم منحصرة في الأربع جهات وأما عندنا فلا يتوجه ذلك انتهى (قلت) اللازم من ذلك عدم الاجتزاء بالأربع وإن وقعت على الخط المستقيم لجواز كون القبلة المطلوبة بين الخطين إلا أن يقال أن وجوب ما زاد اندفع بالنص على الاجتزاء بالأربع ولولا ذلك أمكن القول بعدم الاجتزاء بالأربع فكأن الاقتصار عليها رخصة من الشارع وإن لم يصادف احديها القبلة كما اجتزأ بالصلوة مع تبين الانحراف اليسير (وقال الشهيدان) تطرد الصلوة الى أربع جهات في جميع الصلوات حتى في الجمعة والجماعة وكذا تفصيل الميت دون احتضاره ودفعه (وفي المسالك) وكذا القبح والتخلي (وقال المحقق سلطان) أن هذا الفرض يحصل بالصلوة الى ثلاث جهات بحيث يحصل ثلاثة خطوط وكأنهم اعتبروا الأربع لزيادة الاستظهار وتحصيل زيادة القرب وفيه أن اغتفار ما دون التسعين يختص بمن صلى بالاجتهاد أو التقليد حيث يسوغ أو ناسياً للرعاية مع الخطأ كما يشعر به مسند الحكم وهذا بالنسبة الى فاقد الامارات أمانة واجتهاد فالصلوة الى الأربع تستلزم الانحراف بشن المحبط والى الثلث بدسه وهو أقرب الى الصواب مع فتاوى الاصحاب وما يظهر منهم من الاجاعات (يان) يدل على المشهور من وجوب الصلوة أربعاً بالاجماع المتناول في عدة مواضع والطوم وغير خدش (خراش خ ل) المروي بطريقين (في التهذيب) المتضد بالشبهة المستفظة من علماء الاصحاب وبالبدع عن قول العامة مع ملاحظة الاحتياط مضافاً الى العمومات الدالة على وجوب الاستقبال بل مثل هذا يجب من دون النص لوجوبه من باب المقدمة (وما أورده) على خير خدش (في الذكرى) من أنه يلزم من العمل به سقوط الاجتهاد بالكلية قد تقدم الجواب عنه فيما سلف من أن الاجتهاد الذي صار اليه الاصحاب ما أقاد القطع بالجهة في نحو مطلع الشمس ومغربها ودلالة الكوكب دونه الاجتهاد المفيد للظن وقد قلنا ذلك من جماعة من الاصحاب بل هو في الذكرى أجاب به (واستدل) من خالف من متأخري المتأخرين بإصالة البراءة (وبقول الباقر عليه السلام) في صحيح زواره ومحمد يجرى المتعبر أبداً أينما توجه اذا لم يعلم أين وجه القبلة (ومضمر معويه بن عمار) أنه سأل عن الرجل يقوم في الصلوة ثم ينظر بدم ما فرغ فيرى أنه انحرف عن القبلة يميناً أو شمالاً فقال قدمضت صلوته وما (فاخل) بين المشرق والمغرب قبلة ونزلت هذه الآية في قبلة المتعبر والله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله (وقول الباقر عليه السلام) في مرسل ابن ابي عمير يصلي المتعبر حيث يشاء (واستدل في مجمع البرهان) بأخبار أخر ليست من الدلالة في شيء وأن الاستدلال بها منه لمعجب (والجواب) أما عن الأصل فهو مقطوع بما علت وبالعصمات (فان قلت) العمومات مخصصة بالخبر التي ذكروها في أدلهم بقي الأصل سأل لأن الاجماع لم يثبت عندهم والشبهة لا تمضد (قلت) على هذا لا يكون الأصل دليلاً برأيه والخصومات دليلاً آخر (فأمل) على أن الحال في الأصل سهل وأما (صحيح زواره ومحمد) فيمكن حمله على حال الضرورة والضيق أو على التيقه أو على ما بعد الاجتهاد الى غير ذلك من الوجوه (وأما خبر ابن عمار) فهو على اضماره أو وقفه بخلاف لما استفاض في تفسير الآية ولما ذكره المفسرون من أنها وردت في النافذة ثم ذكر ذلك بعض المفسرين أنها في قبلة المتعبر وقد استظهر (الاستاذ ادم الله تعالى حراسته) في حاشيته أن آخره من كلام الصدوق وليس من الخبر لعدم المناسبة بينه وبين صدره ولأن الشيخ رواه من دون هذه الزيادة (وأما خبر ابن أبي عمير) فهو وإن كان معتبر السند إلا أنه لا يقوى على المعارضة على أنه قابل للتأويل

فان ضاق الوقت صلى المحتمل (متن)

ولا حاجة بنا الى الجمع بحمل أخبار الخلف على الاجزاء كما هو صريح بعضها وحمل خبر خراش على
الافضلية وان غرض المصوم منع ما أدعاه المعترض من التسوية في الاجتهاد فان الاجتهاد عندهم
نازل منزلة اليقين فاذا كان في صورة حصول الاجتهاد الأفضل أن يكون كذا ففي غيره بطريق أولى
كما ذكره بعضهم هذا (وفي جامع المقاصد) أن قول المصنف أربع مرات مستدرك لا قاعدة فيه أصلاً بل بما أوم
فصل الصلوة أربع مرات كل مرة الى أربع جهات (قلت) يمكن الجواب بأنه أعلم يكف بالصلوة الى الأربع عن
ذكر المرات للابوم الاكتفاء بصلوة واحدة تقع الى الأربع جهات بحيث توزع أفعالها عليها فلا تكرر اولاً وبها م
كان عليه فرضان في وقت واحد فظاهر اطلاق جماعة وبعض الاجماع انه يصليهما معاً الى أول جهته وكذلك
في الثانية والثالثة والرابعة وهو خيرة (نهاية الاحكام) ونفي عنه البأس في المارك اليه ذهب (استاذنا
الشريف وشيخنا الشيخ دامت حراستهما) وظاهر جماعة كما هو ظاهر بعض الاجماع وصريح (الموجز الحاوي
وكشف الالتباس والمقاصد انلية والمسالك والروض) أنه لا يجوز له الشروع في الفرض الثاني حتى يصلي
الاول ليحصل يقين البراءة من الاول عند الشروع في الثاني ولله أوجه (ويمكن تنزيل الاطلاقات
على ما اذا كانت الصلوة واحدة وبعضه حكمهم بمثل ذلك في التوئين أحدهما نجس واشبهه بالآخر
(وورد عليهم) أنه لو أدرك من آخر وقت الظهر مقدار أربع رباعيات فانه على ذلك تمين العصر
لان الجميع مقدار أدائها وقد التزم به في (الروض) وقال في (الموجز الحاوي وكشف الالتباس)
لو بقي للقرب قدر أربع صلى الظهر الى ثلث وخص العصر بالباقي وكذا لو بقي لاقتصاص الاقل قدر
أربع صلى المغرب الى ثلث والعشاء الى جهة واحدة (فتأمل) جيداً (وقد يورد) عليهم ما اذا لزمه
الاحتياط بالقصر والتمام فانه على هذا يلزمه أن يصلي الظهر أولاً مقصورة وتامة ثم يصلي العصر
كذلك وسلمهم لا يقولون به (وقد يجاب) بالفرق بين المستثنين فانه هنا يجوز له أن يصليهما تامتين
نعم ليس له أن يصلي العصر مقصورة قبل أن يصلي الظهر مقصورة ولو كان قد صلى الظهر تامة (فتأمل)
في الفرق فانه ربما (دق) وبما نحن فيه ما اذا أداه اجتهاد الى الاحتياط بالجمع بين الجمعة والظهر يوم
الجمعة فانه لا يصلي العصر قبل أن يصلي الظهر والجمعة (فتأمل) جيداً وينبغي تتبع مطاوي كلامهم في
مواضع الاحتياط وليس هذا محله (قوله) قدس الله تعالى روحه (فان ضاق الوقت صلى المحتمل)
كما نص عليه أكثر من تأخر وظاهر املاهم أنه يكفي بالاحتمل واحدة أو اثنتين أو ثلثاً وان كان
الضيق لتأخيره عمداً (وفي المتن) فان لم يقدر على الأربع لسبب من الاسباب المانعة له من الصلوة أربع مرات
فليصل الى أي جهة شاء وذلك بجزئه مع الاضطراب ونحوها عبارة (انسيد في الجمل والشيخ في المبسوط
والمصباح والطوسي في الوسيلة والمعلل في السرائر) وقد يظهر منهم أنه مع تصدّر الأربع لا يجب
الثلاثة والاثنتان بل قد يظهر من (الفتنة) أن عدم القدرة بغير قصيره (فتأمل) (وفي المقاصد الطيبة)
انما يجزئ مادون الأربع مع تمذرها اذا لم يكن التصدّر مستنداً الى قصيره والا فني الاجزاء (نظر)
من أن المجموع قائم مقام صلوة واحدة فلا يفتق وقوع رمة منها في الوقت الموجب لصحة الصلوة
الا بادراك ما أفله ثلث صلوات وركعة من الرابعة فان القصير الى مادون ذلك كالتقصير في
ادراك ركعة من الصلوة حالة العلم بالقبلة ومن عدم المساواة لها في كل وجه والا لما

ويختير في الساقطة والمأني بها (فروع) الأول لو رجع الاعمى الى رأيه مع وجود المبصر
لامارة حصلت له صحت صلواته ولا أعاد وان أصاب (الثاني) لو صلى بالظن أو لضيق الوقت ثم
تبين الخطأ اجزأ أن كان الانحراف يسيراً (متن)

وجبت الصلوة مادراك قدرها الى جهة بل ثلاث جهات وهو خلاف المفروض واحتمل المصنف في
(نهاية الاحكام) وجوب الاربع ان أخر اختياراً مطلقاً أو مع ظهور الخطأ بناء على أن الواجب عليه
الاربع فعليه قضاء كل ما فاتته منها أو ظهور الخطأ ككشف عن وجوب غيرها أصالة واحتمل أيضاً
جواز التأخير اختياراً للأصل ثم قرب المنع (قال في كشف القاتم) وهو الوجه سواء رجي زوال العذر
أولاً (قلت) قد يظهر من (التذكرة) دعوى الاجماع على جواز التأخير اذ رجي زوال العذر (قال)
فان كان يرجو حصول الظن بانكشاف التيم مثلاً احتمل وجوب التأخير الى آخر الوقت ثم يغير جواز
التقديم فيصلي الى أربع جهات (كل فريضة) ذهب اليه علمائنا اتهم (وفي المعتبر والمنتهى) وكذا
يصلي المحتل لو منع ضرورة من عدو أو سبع وفي الأول زيادة أو مرض (قوله) قدس الله تعالى
روحه (ويختير في الساقطة والمأني بها) الا أن يترجع عنده بعض الجهات لم يرجع فيصير اليه وان كان
ضميماً كما في (جامع المقاصد) أو يصلي ثلثاً ويكتفي بها فعليه الاتيان بها على وجه لا يبلغ الانحراف
يميناً أو شمالاً كما في (كشف القاتم) ومناقشة الشارح في العبارة مدفوعة بأن المراد يغير في كل واحدة
من الساقطة والمأني بها (ولو أدرك) من عليه الفرضان قدر جبهتين يحتمل أن يكون عليه أن يصلي كل
واحدة الى جهة من غير أن يخصصها بالثانية لان ذلك من مواضع الضرورة المسوقة للاجترار بالصلوة
الى جهة واحدة ويحتمل الاختصاص بالثانية وكذا ان لم يبق للظهيرين الا مقدار أربع يحتمل أن يخص
بها المصير أو يصلي للظهير ثلثاً وكذا ان بقي مقدار سبع يحتمل أن يصلي للظهير أربعة أو ثلثاً مثلاً وكذا
الشأن فيها اذا بقي مقدار ثلث أو خمس أو ست وينتج الحكم في هذه المسائل على وجهي النظر اللذين
قلناهما في المسئلة السابقة عن المقاصد العلية . فتدبره (فروع خمسة) (قوله) قدس الله تعالى روحه
(الأول لو رجع الاعمى الى رأيه مع وجود المبصر لامارة حصلت له صحت صلواته) ان كانت
الامارة شرعية وأقوى من أخبار الغير أو مساوية له ولم تنقو به والا وجبت الاعادة كما لو لم يكن
لامارة اذ الواجب التمويل على أقوى الظنين كما تقدم واطلاق العبارة مقيد بما اذا لم يظهر الانحراف
فيأتي حكمه (قوله) (والأعاد وان أصاب) كما في (المختلف والذكرى والبيان والدروس والمسالك
وروض الجنان والمدارك) وقتل ذلك عن (الجامع) وهو مذهب الشافعي وخالف الشيخ في (الخلاص
والمبسوط) فحكم بعدم الاعادة مع الاصابة لاصل البراءة وتحقق الصلوة نحو القبلة وفي (المنتهى)
(القولان قويان) واستشكل في (المعتبر والتحرير) وقال في (المبسوط) ولو كان مع ضيق الوقت كانت
صلواته ماضية (وفي المعتبر والمنتهى) في هذا الاطلاق أيضاً أشكال (في بيان) ما اختاره المصنف هنا
من الاعادة وان أصاب هو الصواب لان الجاهل غير مذموم كما هو المشهور والمنصور (قوله) قدس
الله تعالى روحه (الثاني لو صلى بالظن أو لضيق الوقت ثم تبين الخطأ اجزأ أن كان الانحراف يسيراً)
هذا مذهب العلماء كما في (المعتبر والمنتهى) وفي (المدارك) باجماع العلماء قاله جماعة منهم (المحقق
والعلامة) وهو موضع وفاق كما في (التذكرة والتفقيح والمقاصد العلية والروض والمفاتيح) وبه صرح

(المحقق وتليذه اليوسفي والمصنف وسائر المتأخرين) وهو ظاهر (المصباح) لكن في (الفتنة وجبل السيد والنهاية والمبسوط والخلاف والمراسم والوسيلة والفنية والسرائر) أن من صلى إلى غير القبلة باجتهاده ثم عرف ذلك والوقت باق أعاد وهذا الإطلاق بظاهره شامل لما إذا كان الانحراف يسيراً ومثل هذا الإطلاق عن (الكتاب والفتي) وهو ظاهر (الفتية) وفي (الخلاف) الإجماع عليه ونفى الخلاف عنه في (السرائر) ونسبه إلى المشهور (في كشف القناع) ولا بد من الجمع بحمل هذا الإطلاق على الانحراف الكثير أو ادخال الانحراف اليسير في القبلة كما هو صريح بعضهم وظاهر (المصباح) وعن قوم من أصحابنا إعادة مطلقاً (وعن القاضي) في شرح جبل السيد الاحتياط بذلك والمراد بالانحراف اليسير ما لم يبلغ المشرق أو المغرب كما في (النافع والمثير ونكت النهاية وكشف الرموز وسائر كتب المصنف والبيان وجامع المقاصد وقواعد الشرائع والجعفرية وشرحها والمسند والمسالمة صاحب المعالم وشرحها والكفاية والمفاتيح) وفي (الروضة) بل وإن قل أي قرب من المشرق أو المغرب (وفي فوائد القواعد) بل وإن كان متفاحاً انتهى ويلزمهم كما هو صريح كثير من هؤلاء أن الكثير ما كان إلى المشرق أو المغرب لكن في (جامع المقاصد والجعفرية وشرحها وفوائد القواعد) أن الكثير ما كان إلى اليمين واليسار كما هو صريح (المروسي والعمدة وحاشية الميمني والروض والروضة) بل في (الذكرى) أن ظاهر الأصحاب أن الانحراف الكثير ما كان إلى سمة اليمين أو اليسار أو الاستدبار لرواية عمار ويأتي ذكرها إن شاء الله تعالى (وليعلم) أن اعتبار المشرق والمغرب في الانحراف الكثير صحيح على عمومته عند معتبره من دون استثناء لانه ليس في المعمور من قبله عين المشرق والمغرب فلا يحتاج إلى التخصيص بمن عدا من قبله كذلك كما قد يتوهم (وفي كشف القناع) لم أر من قبل القاضين من اعتبر المشرق والمغرب وليس في كلامهما ما يدل على مراديهما اليمين واليسار وملاحظة الآية والأخبار رفع استبعاد أن يكون الانحراف البهيم كثيراً وإن لم يبلغا اليمين أو اليسار والانحراف البهيم يسيراً وإن تجاوز المشرق والمغرب وأما اليمين واليسار فهما مذكوران في (الناصرات والاقتصاد والخلاف والجل والعقود والمصباح ومختصره والوسيلة) ولكن لا يمتنعان للجهتين المتقاطعتين لقبلته على قوائم وإنما يظهر ما بينهما للاستدبار وهو أعم لكن (لكون خل) الاستدبار يحتمل البالغ إلى مسامتة القبلة والأهم إلى اليمين واليسار فإن أرادوا الأول شمل اليمين واليسار كل انحراف إلى الاستدبار الحقيقي المسامتة وإن أرادوا الثاني شمل كل انحراف إلى اليمين واليسار المتقاطعتين على قوائم لافوقها وذلك لأنهم لم يفصلوا الانحراف إلا بالاستدبار واليمين أو اليسار انتهى (وفي روض الجنان) أن التعبير باليمين واليسار أشمل من المشرق والمغرب (وفي مجمع البرهان) في خبر عمار دلالة على كون المشرق والمغرب دبراً (قلت) أنه عمار ورد في رجل صلى إلى غير القبلة فيعلم وهو في الصلوة قبل أن يفرغ من صلوته فقال إن كان متوجهاً في المشرق والمغرب فليحول وجهه ساعة يعلم وإن كان إلى دبر القبلة فليقطع الصلوة ثم يحول وجهه إلى القبلة ثم يستحق الصلوة ولعل المولى الأردبيلي فهم كون المشرق والمغرب دبراً من ثنية التفصيل ولا فكان الواجب التثنية أو ما زاد هو حق كما يأتي وما في الذكرى مبني على كون المشرق والمغرب بين القبلة ويسارها في خبر عمار وإنما يتم في اليمين واليسار المقاطع لجهت القبلة على قوائم في بعض البلدان لكن الأخبار مطلقاً وبطل الخبر والراوي فيها انحراف عن نقطة الجنوب إلى المغرب (وفي روض الجنان والمسالك) أن المراد بالاستدبار القبي تمام الصلوة منه مطلقاً ما قابل القبلة

والا اعاد في الوقت (متن)

بمعنى أي خط فرض طرفه قبله كان طرفه الآخر استدباراً
 كما يدل عليه خبر عمار ولو فرض وقوع خط على هذا الخط
 بحيث يحدث عن جنبه زاويتان قائمتان كان هذا الخط
 الثاني خط اليمين واليسار ولو فرض خط آخر واقع على خط
 الاول بحيث يحدث عنه زاويتان حادة ومنفرجة فإكان منه



بين خط القبله وخط المشرق والمغرب هو الانحراف المتغير وما كان بين جهة الاستدبار وخط المشرق والمغرب
 قالا جوداً أنه ملحق بهما بالاستدبار وان كان أقرب اليه اقتصاراً في الاعادة مطلقاً على القول بهما على مدلول
 الرواية وهو ما كان الى دبر القبله ونحوه ما في (فوائد القواعد والروضة) (قلت) برد ذلك صدق الخروج
 عن القبله والاستدبار لفة وعرفا خبر عمار وقد سمعت ما فيه الاردبيلي منه على أنا ما وجدنا للشهيد الثاني
 موافقاً على ذلك (فليتأمل جيداً) (بيان) يدل على ما ذكره المصنف من الاجزاء مع الانحراف اليسير بعد
 الاجامعات (صحيح) زراره القمي قال فيه الباقر عليه السلام ما بين المشرق والمغرب قبله (ومثله)
 صحيح ابن عمار (وخبر عمار) القمي سمعته (وخبر) قرب الاستاد عن أمير المؤمنين من صلى على
 غير القبله وهو يرى أنه على القبله ثم عرف بعد ذلك فلا اعادة عليه إذا كان (١) فيما بين المشرق والمغرب
 قبله (وروى الزاويدي) في نوادره في خبر موسى بن سماعيل بن موسى أنه من صلى الى غير القبله
 فكان الى غير المشرق والمغرب فلا يبعد (وجهة القول) بالاعادة مطلقاً خبر معمر بن يحيى أنه سأل
 الصادق عليه السلام عن رجل صلى على غير القبله ثم تبين له القبله وقد دخل وقت صلوة قال يبيدها
 قبل أن يصلي هذه الذي دخل وقتها الآن يخاف فوت التي دخل وقتها (وقد روى) هذا الخبر بسنده
 (٢) ومثله ما عدا الاستثناء الشيخ في (التهذيب) أيضاً عن عمرو بن يحيى وعمرو بن يحيى ضعيف وأما معمر بن يحيى
 فان كان ابن مسافر ثقة والحديث موثق ان كان محمد بن زياد هو ابن ابي عمير لكن كون معمر بن يحيى
 هو ابن مسافر غير ظاهر ومد تسليم سنده فهو محمول على دخول الوقت مشترك أو على الاستدبار أو على
 الصلوة من غير اجتهاد مع سعة الوقت واستدلوا أيضاً باتقاء المشروط باتقاء شرطه وهو معارض
 بالاخبار (وأما الشيخان) ومن واقعهم فان كانوا مخالفين وما كان ليكون ذلك فحجبتهم الاخبار المطلقة
 المستفيضة (قوله) قدس الله تعالى روحه (والأعادي الوقت) أي والايكن الانحراف يسيراً بل
 كان الى المشرق أو المغرب أعاد الصلوة في الوقت خاصة ان لم ينته الى الاستدبار بالاجماع كافي (الخلاف
 وشرح الشيخ نجيب الدين) وفي (السرائر) نفي الخلاف فيه (وفي كشف القناع) الظاهر أنه اجماع (وفي
 المنهاج) أما واصل الى المشرق والمغرب فانه يبعد في الوقت خاصة ولا يبعد في خارجه ذهب اليه علمائنا
 وقال مالك واحمد والشافعي في احد القولين وابو حنيفة لا يبعد مطلقاً انتهى (وفي التفتيح) يبعد فيه
 لا في خارجه وعليه الاصحاب والروايات (وفي المدارك) الاجماع على أنه يبعد في الوقت دون خارجه

(١) كذا وجدنا بخطه (ق ، ر ه)

(٢) السند هكذا الطاطري عن محمد بن زياد عن حماد عن عمرو بن يحيى . والطريق الآخر

عن معمر بن يحيى (منه ق ، ر ه)

ولو بان الاستدبار أعاد مطلقاً (متن)

وقد عرفت المخالف في الخارج فيما سلف وأن القاضي اصطفا في (التذكرة ونهاية الاحكام) أيضاً احتمال الاعادة مطلقاً (بيان) استدل في (المتبر والمتبر والمتبر) وغيره على الاول بأنه أخل بشرط الواجب مع بقاء وقته والاثان به على شرطه ممكن وعلى الثاني بأن القضاء فرض مستأنف فيتوقف على الدلالة ولادالة وفيه أن السموات الدالة على وجوب قضاء ما فات من الصلوة تشمل مثل هذا اذ من المعلوم أن الفوت أعم من أنه لا يصلي اصلاً أو يصلي صلوة قاسدة كما لا يخفى فلا اعتبار انما هو بالاجماع والاخبار الدالة على ذلك كصحيح عبد الرحمن وسليمان بن خالد وخبر معمر مؤل أو مردود هذا (وفي المقاصد العلية) لو كان الثامن والتاسع بوجه خاصة فالشهور عدم ابطاله لصلوة وان كان مكروها بل يكروه الاثنتان بنظره وان لم يخرج الوجه عن سمت القبلة (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو بان الاستدبار أعاد مطلقاً) أي في الوقت وخارجه أما في الوقت فاجماع معلوم ومتقول وفي (التنقيح) وأما في خارجه فعليه عمل الاصحاب كافي (ارشاد الجفري) وهو المشهور كافي (الروضة) ونسبه في (جامع المقاصد) الى كثير من الاصحاب وهو خيرة (القنعة) وكتب الشيخ والمراسم والفنية ونهاية الاحكام والتلخيص والارشاد والعمدة والتنقيح وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجفري وشرحها (وهو ظاهر (الوسيلة) أو صريحاً ذكر ذلك في ترك الصلوة وهو المنقول عن (القاضي) (بيان) استدل عليه بخبر معمر وبقول أبي جعفر عليه السلام في صحيح زرارة لا تباد الصلوة الا من خمسة (الطهور والوقت والقبلة والركوع والسجود) فكما تباد من الاربع الباقي مطلقاً فكذا القبلة خرج ما بين المشرق والمغرب وما بينهما بالادلة وما رواه السيد في الناصريات والجل والشيخ في النهاية والعلوي في السرائر حيث قالوا انه روي أن كان استدبر القبلة ثم علم بعد خروج الوقت وجب عليه اعادة الصلوة مع اختلاف في التصير لا بطل المعنى وفي (التهذيب) والاستبصار والاختلاف الاستدلال عليه بخبر حمار المتقدم واستدلوا عليه أيضاً بأن القبلة شرط والمشروط متف عند انتهاء شرطه فهي الى غير القبلة فائتة ومن فاتته صلوة وجب عليه القضاء اجماعاً خرج ما لم يبلغ الاستدبار بالنص وخرج ما بين المشرق والمغرب لأنه قبلة بالنص والمتمرض على الجميع مستظهر لان أقواها صحيح زرارة ودلالته ضمنية ونمنع الاشتراط بالقبلة بل بظنهما (وذهب السيد في جله وناصرياته والعلوي والمحقق واليوسفي في كشفه والمصنف في التذكرة والمختلف والمتهم والشهيد في الفروس والبيان والذكرى وأبو العباس في الموجز والصيمري في شرحه ونهاية المرام والفاضل البيهقي والشهيد الثاني في كنهه وولده وسبطه وتلميذها والكاشاني والخراساني والفاضل الهندى) الى أنه لا قضاء عليه وهو ظاهر (المذهب البارع) والمنقول عن (الجامع) وقوله في (المبسوط والاختلاف) عن قوم من أصحابنا ونسبه (الصيمري) الى الأكثر (والشيخ نجيب الدين) الى أكثر المتأخرين (وفي جامع المقاصد والعزية) أن فيه قوة (وقال في نهاية الاحكام) والاصل أنه ان كلف بالاجتهاد لم يجب القضاء وان كلف بالاستقبال وجب (وفي كشف القام) لا يرد أنه لو كفى الاجتهاد لم يجب الاعادة في الوقت لخروج بالنص والاجماع (قلت) وهذا القول موافق للاصل وتدل عليه الروايات باطلاً وهي صحيحة والمعارض ضعیف كما عرفت (ويبقى الكلام) في معرفة الاستدبار واليمين والبسار والمشرق والمغرب وقد تقدم بيان ذلك وصحمت

مافيه من خير عمار هذا (وفي المقاصد العلية) لو أمكن فرض الاستدبار بالوجع خاصة فظاهر الاصحاب انه كاليمين واليسار وما قيل بالحاقه بالاستدبار هذا كله ان تبين الخطأ بعد الفراغ وان تبين في اثباتها فان كان مستدبر القبلة أعاد من أولها كما نص عليه الاكثر (في المبسوط) أنه لا خلاف فيه لكن قل عن (الجامع) أنه قال ان تبين الخطأ في الاثناء انحراف وبسد الفراغ أعاد في الوقت لا في خارجه وظاهر هذا الاطلاق الخلاف (وان كان الانحراف) يسيراً استقام اجماعاً كما في (المدارك) وهو كما قال لانا لم نجد مخالفاً الا ما لم يقدح فيهم ممن أوجب الاعادة بعد الفراغ وان كان الانحراف يسيراً كما تقدم نقله عن بعض الاصحاب فتأمل (وان كان الانحراف) كثيراً ففي (المبسوط) ان غلن أن القبلة عن يمينه أو شماله يبني عليه ويستقبل القبلة ويتيمم وقد أناط الحكم بما اذا ظهر له الخطأ من طريق الظن والاجتهاد وفيه بحث طويل يأتي الكلام فيه (وفي الشرائع والمعتبر والمتنوع والتحرير والارشاد والتذكرة والذكرى والبيان والروض والمسالك وفوائد القواعد والمدارك والكفاية وغيرها) أنه ان تبين له الخطأ في الاثناء يستأنف فيها عدا الانحراف اليسير (وفي الذكرى) لو تبين في أثناء الصلوة الاستدبار أو الجانبين وقد خرج الوقت أمكن القول بالاستقامة ولا إعادة لدلالة غوى الاخبار عليه ويمكن الاعادة لانه لم يأت بالصلوة في الوقت واستظهر (ثاني المحققين) والشهيد ان صاحب المدارك عدم الاعادة ونسب ذلك في المدارك الى الشهيد (قال) والحجة عليه أنه دخل دخولاً مشروفاً والامتنال يقتضي الاجزاء والاعادة انما تثبت اذا تبين الخطأ في الوقت على ما هو منطوق روايتي عبد الرحمن وسليمان بن خالد وقال ان ما استند اليه الشهيدان من استزام القطع القضاء المنفي لوجهه لا لانتفاء الدلالة على بطلان اللازم انتهى (وفيه) ان مراعاة الوقت مقدمة على أكثر اجزاء الصلوة وشرائطها كما سلف في كتاب الطهارة ومقدمة على القبلة ولذا يجب على الجاهل بالقبلة وغير المتكبر من الاستقبال أن يصلي الى غير القبلة قد كان هناك دلالة (ثم) أن قوله الامتنال يقتضي الاجزاء (فيه) ان الامتنال انما هو اذا لم تظهر المخالفة لان المطلوب حينئذ القبلة فلا امتثال عند المخالفة ولو تحقق الامتنال عند ظهور المخالفة للزم عدم وجوب الاعادة في الوقت أيضاً اذا ظهر الاختلال بالشرط في الوقت وهو صريح مراراً بوجوب الاعادة في الوقت اذا أخل بشرط الواجب واذا أخل به يكون الواجب فاسداً وان لم يكن فاسداً لم يكن اختلال بشرط الواجب وليست الفريضة الواحدة ولذا تكون الثانية إعادة عوضاً عما فات شرطه ومقتضى ذلك وجوب القضاء أيضاً (نعم) مقتضى صحيح عبد الرحمن وسليمان أنه اذا فرغ من الصلوة في الوقت واستبان الخطأ في خارجه لا يجب إعادة تلك الصلوة (فتأمل) واطلاق خبر عمار المتقدم قاض بالأعادة ظاهر فيها هذا (وفي القصة والنهاية والنافع والتلخيص والتبصرة والذكرى والدروس والبيان والعزية والروض وجمع البرهان) أن الناسي كالظان وقواه (في الجفرية) واستشكل فيه في (المعتبر) وخبره (كشف الرموز ونهاية الاحكام والمختلف والموجز الحاردي وكشف القاتم) الصدم وهو ظاهر (ارشاد الجفرية) لا شترط الصلوة بالقبلة أو ما يمل به قبله أو يظنه ورفع النسيان منه رفع الائم وعموم أكثر الاخبار منزل على الخطأ في الاجتهاد لكونه هو المتبادر (وفي المدارك) الاقرب أنه بعيد في الوقت خاصة لا لاختلاله بشرط الواجب دون القضاء لانه فرض مستأنف انتهى (فتأمل فيه) ووجه التأمل يظهر مما ذكرناه في صدر المسئلة السابقة ويأتي تمام الكلام ان شاء الله تعالى في الفصل الثامن في التروك

(الثالث) لا يتكرر الاجتهاد بتعدد الصلوة الامع تجدد شك (الرابع) لو ظهر خطأ الاجتهاد بالاجتهاد ففي وجوب القضاء اشكال (متن)

(قوله) قدس الله تعالى روحه (لا يتكرر الاجتهاد بتعدد الصلوة) وفقاً (لشرائع والذكرى وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض والمسالك والمدارك) وقال (الشيخ في المبسوط) يجب على الانسان أن ينتج امارات القبلة كلما أراد الصلوة عند كل صلوة اللهم الا أن يكون قد علم أن القبلة في جهة بعينها أو ظن ذلك بامارات صحيحة ثم علم أنها لم تتغير جاز حينئذ التوجه اليها من غير أن يجدد اجتهاده في طلب الامارات واقتصر في (المعتبر والمتنبي والتحرير) على نقل ذلك عن الشيخ من دون ترجيح (بيان) حجة الاولين) الاصل وبقاء الظن الحاصل والباس من العلم واستدل الشهيد ان غيرها للشيخ وجوب السمي في طلب الحق ابدأً وبأن الاجتهاد الثاني ان وافق الاول تاكد الظن وطلب الاقوى واجب وان خالفه عدل الى مقتضاه لأنه انما يكون لامارة اقوى عنده والحاصل أنه ابدأً متوقع لظن اقوى في غير الحالة التي استثنائها الشيخ رحمه الله تعالى خصوصاً اذا علم تغير الامارة وحدث غيرها فعليه تحصيله (ويرد) على الاول أن طلب الحق واجب اذا لم يكن سمي أو احتمال حصول علم أو ظن اقوى مما حصله موافق أو يخالف وعلى الثاني أنه يجب التكرار لصلوة واحدة اذا أخرها عن اجتهاده لها أو احتمل تغير الامارة أو حدث غيرها ولعله يقول به ولا مانع منه بل هو جيد كما في المدارك (وذكر الشهيد ان) هذان الاحتمالان جاربان في طلب التيمم عند دخول وقت صلوة اخرى وفي الاجتهاد اذا سئل عن واقعة اجتهاد فيها (قلت) ذهب جماعة من المحققين الى وجوب النظر على المجتهد فيما اجتهد فيه اذا لم يكن الدليل حاضراً عنده وهذا مما يزيد قول الشيخ (وقال الشهيد) ولا فرق بين الفريضة والنافلة ولا بين تغير المكان وعدمه لان ادلة القبلة لا تختلف بحسب الأمكنة بخلاف مكان التيمم (قوله) قدس الله تعالى روحه (الامع تجدد شك) فلا خلاف في وجوب الاجتهاد ثانياً كما في (كشف القاتم) والامر كما قال (وفي المتنبي والتحرير والتذكرة والذكرى) في غير هذا المقام أنه لو تجدد الشك في الصلوة لا يلتفت اليه (وفي كشف القاتم) لا بأس عندي بتجديد الاجتهاد اذا أمكنه من غير اساطال للصلوة (قلت) فعلى هذا لو وافق الاول استمر وان خالفه يسيراً استدار وأتم وان خالفه كثيراً كان كظهور الخطأ بالاجتهاد بعد الفراغ وان لم يمكنه الاجتهاد فيها آتياً ولم يلتفت الى شكه فاذا فرغ استأنف الاجتهاد. فتأمل. (قوله) قدس الله تعالى روحه (لو ظهر خطأ الاجتهاد بالاجتهاد ففي وجوب القضاء اشكال) الأصح عدم القضاء كما هو خيرة (المتنبي والتذكرة والتحرير والايضاح والذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد) بل في الاولين لان لم فيه خلافاً وقل في (الذكرى) عدم العلم بالخلاف عن المصنف ساكناً عليه وقد يستنبط من عبارة (المبسوط) فيما مضى أنه ممن يقول بالقضاء حيث أناط وجوب الانحراف الى اليقين بالظن كما تقدمت الاشارة اليه (وفي نهاية الأحكام) لو صلى أربع صلوات بأربع اجتهادات لم يجب قضاء واحدة لان كل واحدة قد صليت باجتهاد لم يبين فيه الخطأ. ويحتمل قضاء الجميع لان الخطأ متيقن في ثلث صلوات منها وان لم تعين قاضيه ما لو فسدت صلوة من صلوات وقضاء ما سوى الاخيرة ويجعل الاجتهاد الاخير ناسحاً لما قبله انتهى (وفي الذكرى) بعد أن حكم بعدم الاعادة في هذا المثال احتمال اعادة الكل بناء على احتمال اعتبار العين ان كانت

(الخامس) لو تضاد اجتهاد اثنين لم يأتم أحدهما بالآخر (متن)

مختلفة وأعادة ثلث مرددة ان اتفق العدد وإعادة ماسوى الأخيرة كما ذكر المصنف ثم (ضف الاول) بأنه لو وجبت لم يؤمر بالصلوة مع تغير الاجتهاد (والثاني) بأنه نعم إذا الاجتهادات متعاقبة متتالية ثم احتمل قويا أنه مع تغير الاجتهاد يؤمر بالصلوة الى أربع لان الاجتهاد عارضته مثله فمقاطعة فتجوز (قال) ولا تجب إعادة ماصلا ولا لا مكان صحته وكون دخوله مشروعا انتهى (والاستكمال) من الاصل وحصول الامتثال أما على التصويب فظاهر وأما على التخطئة فلأنه لا ينقض الاجتهاد الا بالعلم ولا علم - نعم لا يعمل على الاول بعد الاجتهاد الثاني وانتفاء الرجحان كما لا ينقض قضاء القاضي وفترى المجتهد لتغير اجتهاده ومن أن الاجتهاد مساو للعلم واحتمال أن يكون شرط الصلوة التوجه لا ماطنه قلة وقد ظن اختلال الشرط فظن أنه لم يخرج عن المهدة وعلى المكلف أن يعلم خروجه عنها أو ظنه ان لم يمكنه العلم (أو قول) شرط الصلوة استقبال ما يطله أو يظنه قبله بشرط استمراره ولذا يعيد اذا علم انخطأ ولم يستمر الظن هنا وأيضا قد تمارض تمارض فيجب عليه الصلوة مرتين وان خرج الوقت لوجوب قضاء اجماعا وقد قاتته إحدى الصلوتين الواجبتين عليه (ويرد على الأول) منع المساواة وأين العلم من الظن (وعلى الثاني) أنا انما نعلم اشتراط عدم ظهور الخطأ والعلم به وخصوصا اذا خرج الوقت (وعلى الأخير) أن الصلوتين انما تجبان لو تمارض الظن في الوقت (وفي العبارة) تجوز اذا المراد بالقضاء إعادة ماصلا بالاجتهاد الاول مطلقا أو في الوقت خاصة على حسب مامر من وجوه الخطأ (وتصوير) الفرض كأن يرى نجما فيظنه سهيلا ثم يظنه جديا أو نحو ذلك (وفي التحرير والمنتهى) لو ان له (لو يتقن خل) انخطأ في الاثناء ولم يعرف القبلة الا بالاجتهاد المحوج الى الفعل الكثير فانه يقطع ويجهتد (قلت) ينبغي تقييده بما اذا كان الوقت منسما أما اذا ضاع فانه يتهاى أقوى الوجهين كما اختاره (ثاني المحققين والشيديين) كما مر وتقييده أيضا بما اذا علم أنه يمكنه الاجتهاد أو تحصيل العلم لفقد القيمة مثلا والآتيا وجعلها إحدى الأربع في وجه قوي (فليتأمل) وأمل هذا القيد يعني عنه قوله ولم يعرف القبلة الا بالاجتهاد الى آخره - فتأمل - (قوله) قدس الله تعالى روحه (لو تضاد اجتهاد اثنين لم يأتم أحدهما بالآخر) هذا مذهب (الشيخ والمحقق وأكثر الاصحاب) كما في (المدارك) وقوله الشيخ وجماعة كما في كشف القتام وهو خيرة (المبسوط والمعتبر والمنتهى) ونه به الاحكام والتحرير والذكرى والموجز الخاوي وجامع المقاصد وكشف الالتباس وفوائد القواعد) ولم يستبعد الحوار في (التذكرة والمدارك) وقطع به في (كشف القتام) قطع كل بصحة صلوة الآخر لأنه انما كلف بها فالحاجة هنا كالجماعة حول الكعبة أو في شدة الخوف كذا ذكر في التذكرة (ورده في الذكرى) بالمنع من جواز الاقتداء بحالة شدة الخوف سلمنا لكن الاستقبال هنا ساقط بالكلية بخلاف المجتهدين وبأن الفرق بين المصليين الى نواحي الكعبة وبين المجتهدين ظاهر لقطع بأن كل جهة قبله هناك والقطع بخطأ كل واحد هنا (قال) وكذا قول في صلوة الشدة ان كل جهة قبله زورده في (كشف القتام) أنه لا فرق لأنه كأن كل جهة من الكعبة قبله فكذلك قبله كل مجتهد ما أدى اليه اجتهاده فكما نصح صلوة أولئك قطعاً للاستقبال تصح صلوة هؤلاء قطعاً وكما يقطع بصحة صلوة المصليين في شدة الخوف للاستقبال وامدح اشتراطه في حقهم فكذا صلوة هؤلاء. (قال) ولا يصح الافتراق بأن كل جهة من الكعبة قبله على

بل يحل له ذبيحته ويجتزي بصلوته على الميت ولا يكمل عدده به في الجملة ويصليان جمتين بخطبة واحدة اتفاقاً أو سبق أحدهما وقلد الماي والاعمى الا علم منها بأدلة القبلة (متن)

المصوم بخلاف ما أدى اليه الاجتهاد فانما هي قبة لهذا المجتهد انتهى وقد يظهر من استدلاله في المنتهى على المنع أنه فرض المسئلة فيما اذ توجه أحدهما حين الاثام الى قبة صاحبه (وفي التذكرة) أنه لو كان اختلاف في التيامن لم يكن له الاثام لاختلافها في جهة القبلة وهو أحد وجهي الشافي وفي الثاني له ذلك لقلة الانحراف وهما مبنيان على أن الواجب اصابة العين أو الجهة ونحوه ما في (نهاية الاحكام) وفي (التذكرة والبيان والدروس وفوائد القواعد) أن الأقرب الجواز والقولان مبنيان على أن الواجب اصابة العين أو الجهة كما ذكر المصنف في التذكرة ونهاية الاحكام مع أنه حكم فيهما بأن القبلة لبعيد الجهة لا العين (قوله) قدس الله تعالى روحه (بل يحل له ذبيحته) نص على ذلك جماعة ويأتي الكلام فيه في محله ان شاء الله تعالى وفي كشف الثام أنا لا نعرف خلافاً في أن من أخل بالاستقبال بها ناسياً أو جاهلاً بالجهة حلت ذبيحته (قوله) ويجتزي بصلوته على الميت (كما في) الموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد (وفي (البيان) أنه أقرب (وفي كشف الثام) يجتزي وان كان مستدبراً لأن المسقط لما عن سائر المكلفين انما هي صلوة صحيحة جامعة للشرائط عند مصلها لامتطاً والأوجب على كل من يسمع بموت مسلم أن يجتهد في تحصيل علمه بوقوع صلوة جامعة للشرائط عنده ليخرج عن العهدة ولا قائل به (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولا يكمل عدده به في الجملة) هذا مبني على ما صاف من أن صلوة أحدهما الى غير القبلة قطعاً وقدم ما في كشف الثام (قوله) (ويصليان جمتين بخطبة واحدة الى آخره) كما في (الموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد) لأن التباعد هنا ليس بشرط لاصالة البراءة منه مع اعتقاد كل بطلان صلوة الآخر قال في (كشف الثام) . فيه نظر . سم ان تقدر التباعد لضيق وقت أول تبره ووجبت عليهما عيماً صلوا كذلك وان وجبت تخبيراً احتمل ضمناً انتهى وأشار بقوله (بخطبة واحدة) الى رفع توم أن الخطبة الواحدة انما تكفي مع اتفاقها خصوصاً اذا طال الفصل كما أثار بقوله اتفاقاً أو سبق أحدهما الى رفع توم أن عليها الاتفاق في الصلوة لعقد كل منهما صلوته ولما تنفقد صلوة أخرى صحيحة شرعاً عند مصلها لمصوم الدكيل (وفي كشف الثام) الاحتياط عندي أن عليها الاتفاق ان جازت صلوتها لما أشرت اليه من ضعف الدليل (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويقلد الماي والاعمى الأعلم منهما بأدلة القبلة) ولا يمتنع تفاوتهما في الورع فان تساويا في العلم تعين تقليد الأورع لانه أوثق والظن بقوله أرجح فاذا اتبع غيره كان كمن يعمل بالظن وهو قادر على العلم أو كن يصلي الى جهة يظن أنها ليست قبة (وفي التحرير) وفقاً للشافي جواز الى المرجوح وقد تقدم رده ونظام الكلام في ذلك في شرح قوله والأعمى يقلد

(الفصل الرابع) في اللباس وفيه مطلبان (الاول) في جنسه انما تجوز الصلوة في الثياب المتخذة من النبات أو جلد ما يؤكل لحمه مع التذكية أو صوفه أو شعره أو وبره أو ريشه أو الخرز الخالص (متن)

﴿ الفصل الرابع ﴾

﴿ في اللباس وفيه مطلبان وخاتمة ﴾

(قوله) قدس الله تعالى روحه ﴿ انما تجوز الصلوة في الثياب المتخذة من النبات أو جلد ما يؤكل لحمه مع التذكية ﴾ مقتضى المحصر عدم جواز الصلوة فيما لا يمد ثوبا كالخشيش وورق الاشجار والمنسوج منه ومن نحو خوص النخل عملا يصدق عليه اسم الثوب وامل المراد أن ذلك لا يجوز اختيارا كما هو صريح جماعة كثيرين من الأصحاب كما يأتي ذلك في آخر المطلب الثاني في ستر المودة (وفي المتن) تجوز الصلوة في الثياب القطن والكتان وفي كل ما ينبت من الارض من أنواع الخشيش اذا كان مملوكا أو في حكمه خاليا من النجاسة بلا خلاف بين أهل العلم وفي (التذكرة والتحرير) الاجماع عليه (وفي مجمع البرهان) الظاهر عدم الخلاف فيه (وفي المتبر) الاجماع على الستر بالخشيش وسيأتي تمام الكلام في ذلك في آخر المطلب الثاني (ثم) أن التقييد بالتذكية انما هو فيما له نفس سائلة أما لاض له فقد قال الحق الثاني في (جامع المقاصد) أنه قل في (المتبر) الاجماع على جواز الصلوة فيه وان كانت ميتة وأنه استند الى أنه كان طاهرا في حال الحياة ولم ينفس بالموت وفي (المقاصد الطيبة وروض الجنان) أن الحق الثاني في (شرح الالفية) نقل الاجماع على جواز الصلوة في ميتة السمك ونسب النقل الى الذكري عن المتبر وفي (شرح القواعد) نقله عن المتبر بنبر واسطة الذكري وبنيى التثبت في تحقيق هذا النقل فان الذي ادعى عليه الاجماع في المتبر ونقله عنه في الذكري الصلوة في وبر الخنزير لافي جلده ولا في جلد السمك ثم ذكر بعد ذلك جلد الخنزير ناقلا فيه الخلاف ولم يتعرض لميتة السمك في الكتاتين بنى ولا اثبات فضلا عن نقل الاجماع (قال) والذي أوقف في هذا الوم (أوقف في هذا الوم خ ل) أن عبارة الذكري توم ذلك لكن كونها بطريق النقل عن المتبر مع نقل لفظ المتبر يكشف المراد ويحقق أن الكلام في وبر الخنزير لافي جلده ولا في جلد ميتة السمك والتعلق بأنه لعله ذكره في موضع لم يتفق الوقوف عليه (تسلي بالعلق بالهيا وارتكالك على المي) انتهى كلام الشهيد الثاني والامر كما ذكر (وعبرة الذكري) الذي نشأ منها الوم هي قوله قال في المتبر عندي في رواية ابن عفون توقف لأن في طريقهما محمد بن سليمان القليلي وهو ضعيف وانضمها حله مع اتفاق الأصحاب على أنه لا يخل من حيوان الامالة فلس من السمك مع اجماعنا على جواز الصلوة فيه مذكي كان أو ميتا لأنه طاهر في حال الحياة ولم ينفس بالموت (قلت) مضمونها مشهور بين الأصحاب فلا يضر ضعف الطريق انتهى ما في الذكري (وفهم) بعض الفضلاء من عبارة الالفية أنه لا يجوز الاستبر بجلود السمك في الصلوة وان كانت طاهرة (وردة الشهيد الثاني) بأنه لا مانع من الصلوة فيه لأنه طاهر حال الحياة ولا ينفس بالموت وبأن أكثر الأصحاب جوزوا الصلوة في جلد الخنزير وان كان غير مذكي مع كون لحمه غير مأكل فجوازها في جلد السمك أولى وتام الكلام في بحث الجلود (قوله) قدس الله تعالى روحه ﴿ أو الخرز الخالص ﴾

جواز الصلوة فيما ذكر من الثياب عليه الاجماع المستفيض وأما جوازها في وبر الخنزير المحال فقد نقل عليه الاجماع في (المعتبر ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وارشاد الجعفرية وكشف الالتباس وغاية المرام وروض الجنان والمساكن والمقاصد المليية وشرح الشيخ نجيب الدين) وظاهر (الفنية) ونفى عنه الخلاف في التنقيح وفوائد الشرائع ومجمع البرهان والمفاتيح) ونسبه في المنتهى الى علمائنا في موضعين فاف في (كشف اللثام) من أنه نسب فيه الى الاكثر فيكون مؤذنا بدعوى الخلاف فهو من قلده الشريف قطعاً (وفي المعتبر) الاجماع على عدم الفرق بين المذكي وغيره ونسبه في (التذكرة) الى علمائنا والمراد بالخلاص الخاص عن وبر الارانب والثعالب وقد نقل الاجماع على اشتراط الخلو من هذين في (التذكرة ونهاية الاحكام وكشف الالتباس وجامع المقاصد وظاهر الفنية) وفي (المنتهى) أنه فتنى علمائنا وفي (الذكرى) أنه الأشهر (قلت) وعلى ذلك اقتصر في (الوسيلة والمراسم والسرائر والشرائع والمعتبر) وأكثر كتب علمائنا بل في (المعتبر والمنتهى) أن أكثر أصحابنا ادعوا الاجماع على العمل بمضمون مرفوعي أحمد بن محمد وأيوب بن نوح فسقط خبر داود الصرمي ويمكن حمله على الثقة لكن في (الفتية والخلاف) الاقتصار على اشتراط خلوصه من وبر الارنب وادعى الاجماع في الخلاف على اشتراط خلوصه من ذلك وقال في الفتية بعد ايراد خبر داود الصرمي الذي ظاهره جواز الصلوة في المشوش بوبر الارانب هذه رخصة الآخذ بها مأجور والراد لها مأثوم والأصل ما ذكره أبي في رسالته الي وصل في الخنزير ما يمكن مفشوشا بوبر الارانب (وفي الفتية) خلوصه عن وبر الارانب والثعالب واشباهها (وفي المبسوط) خلوصه عن وبر الارانب وغيرها مما لا يؤكل لحمه (وفي المنتهى) بعد القطع بالمنع من المشوش بوبر الارانب والثعالب قال وفي المشوش بصوف مالا يؤكل لحمه وشعره ترددوا لا حوط فيه المنع لأن الرخصة وردت في الخالص ولأن العموم الراد في المنع من الصلوة في شعر مالا يؤكل لحمه وصوفه يتناول المشوش وغيره انتهى (قلت) ويدل عليه ما في المرفوعين من قوله عليه السلام وغير ذلك مما (فإنه) يشبه هذا فلا تصل فيه (وفي التحرير) الأقرب المنع من الخنزير المشوش بصوف مالا يؤكل لحمه وشعره بل قد تعطى عبارة التحرير التأمل في أصل الحكم أعني جواز الصلوة في الخنزير الخالص قال لا يجوز الصلوة في شعر كل ما يحرم أكله ولا في صوفه ولا في وبره الا الخنزير الخالص والحواصل والسنجاب على قول (وفي البيان) الا الخنزير والسنجاب على الأصح (وظاهر الصدوق) في الهداية عدم جواز الصلوة فيه حيث قال باب ما يجوز الصلوة فيه وما لا يجوز فيه ثم أقصر في الباب جميعه على قول الصادق عليه السلام صل في شعر ووبر كل ما أكلت لحمه وما لم تأكل لحمه فلا تصل في شعره ووبره ولم يستثن الخنزير ولا ذكره وكذا صنع الشيخ في (كتاب عمل يوم وليلة) على ما نقل عنه وكذا المصنف في (النبصرة) وفي (امالي الصدوق) الأولى ترك الصلوة فيه (وعن الحلبي) أنه لم يتعرض لذكر الخنزير (وأما جلد الخنزير) فقد فهم من مفهوم القيد في عبارة الكتاب وغيرها مما أقصر فيه (فيها خ ل) على الخنزير الخالص من دون تنصيص على الجلد (كالفتنة والفتية والمبسوط والخلاف والمصباح والمراسم والوسيلة والفنية وغيرها) عدم جواز الصلوة فيه لأن الخالص انما يتصف به الوبر دون الجلد كما في جامع المقاصد (فتأمل) بل عبارة (المبسوط) كادت تكون ظاهرة في ذلك لأنه بعد ذلك تعرض للجلود ولم يذكره وكذا عبارة (الوسيلة) وغيرها وهو خيرة (المجلى والمصنف) في المنتهى والتحرير واحتاط به الفضائل في

(كشف اللثام) وظاهر (غاية المرام) التردد . وتردد في (المعتبر) ثم قرب الجواز وهو أي الجواز خيرة (المختلف والتذكرة ونهاية الأحكام والدروس والذكرى والتفليہ والبيان والتفتيح وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والمفهرية وشرحها وكشف الالتباس والروض والمساكن والمقاصد العلية والمدارك وجمع البرهان والمفاتيح) وفي (كشف الالتباس) أنه المشهور وقال انه خيرة (الموجز الحاوي) وفي (الذكرى) أن مضمون رواية ابن أبي يعفور مشهورين لأصحاب ووافقه (وأقره) (خل) على ذلك جماعة (قلت) هذه الرواية أغفلوا الاستدلال بها على ذلك وهي أقدم مما استدلوأ بها لأنها وارادة في الصلوة (وأما) ما استدلوأ به من قول الرضا عليه السلام في صحيح سعد بن سعد اذا حل وبره حل جلده (فيه) أنه خال عن ذكر الصلوة فقد يكون السائل نومه نجاستها لكون الخبز كلبا فظهر أن ما في الذكرى وكشف الالتباس وغيرهما من أنه لا وجه لما ذكره ابن ادریس لعدم افتراق الجلود والأوبار في الحكم غالباً ليس بواضح (وفي التفليہ) أن الصلوة في جلده مكروهة (وفي المسالك وغيرها) أن فائدة التذكية تظهر في الجلد (وفي الذكرى والروض) وغيرهما لا تشترط ذكوه استناداً إلى رواية ابن يعفور (وفي المقاصد العلية) هل يشترط في تذكيته اخراجه من الماء حياً قولان أجودهما الاشتراط (وفي المعتبر) بعد أن ذكر رواية ابن يعفور الناطقة بأنه لا بأس بالصلوة فيه وان كان ميتة وأن الله تعالى أحله وجعل ذكاته موته كما أحل الحيتان وجعل ذكوتها موتها (عندي) في هذه الرواية توقف لضمم محمد بن سليمان ومخالفها لما اتفقوا عليه من أنه لا يؤكل من حيوان البحر الا السمك ومن السمك الا اماله فليس وأما الجواز في الخالص فهو اجماع عالمان مذكي كان أو ميتاً لانه طاهر في حال الحيوة ولا ينجس بالموت فيبقى على الطهارة انتهى (وقال) في الذكرى مضمونها مشهور بين الأصحاب فلا يضر ضعف الطريق والحكم بجله جاز ان يستند الى حل استعماله في الصلوة وان لم يذكر كما أحل الحيتان بخروجها من الماء حية فهو تشبيه للحل بالحل لا في جنس الحلل وكان المحقق رحمه الله يرى أنه لا نفس له سائلة فلذلك حكم بطهارته لا باعتبار الرواية انتهى (قلت) المحقق لم يصرح بطهارة ما عدا الوبر وما ذكره في الذكرى في تأويل الرواية ذكر في التذكرة وجامع المقاصد وغيرها (وفي جامع المقاصد وفوائد الشرائع) أنه ليس بما كحل اللحم عندنا وظاهرها دعوى الاجماع (كالمعتبر) وفي (جمع البرهان) أن الاجماع المقول يدل على حل لحمه حيث أجمعوا على عدم جواز الصلوة في غير ذلك كقول فيكون هو مستثنى من حيوان البحر كالسمك المفلس ان ثبتت كلية التحريم في حيوان البحر غير السمك الا أن يكون مستثنى من تلك القاعدة واستند في الحل أيضاً الى الأصل والاختيار (قائل) في كلامه (بيان) احتج المانع من الجواز في الجلد باختصاص الرخصة بالوبر لأن جلده لا يؤكل لحمه ولا يجوز الصلوة فيه بلا خلاف (ويحتاج) له بما خرج من الناحية المقدسة كإلزام الاحتجاج من أنه سئل عليه السلام روي لنا عن صاحب السكر عليه السلام أنه سئل عن الصلوة في الخبز الذي يشق بوبر الارانب فوقع يجوز وروي عنه أيضاً أنه لا يجوز قبأي الخبرين نعمل به فأجاب عليه السلام انما حرم في هذه الأوبار والجلود فأما الأوبار وحدها فكله حلال (قلت) يحتمل أن تكون لفظة لا النافية سافطة من قلم الناسخ في قوله يشق لكن الموجود في نسختين تركها وعلى تقديره فيكون الخبر دالاً على الجواز في أوبار الارانب والخزدون جلودهما يكون فيه إشارة على عدم اختصاص العش بالوبر بل يجري في الجلد خلافاً لما ظنه المحقق الثاني في جامع المقاصد هذا وقد بقي الكلام في مرفة الخبز في (المعتبر)

أو المتزج بالابريسم لا بور الأرانب والثعالب (متن)

والمتنعي والتذكرة ونهاية الاحكام والتفتيح وجامع المقاصد وروض الجنان والمقاصد المليية) وغيرها أنه دابة ذات أربع تموت اذا هددت الماء نظير ابن يعفور الصريح في ذلك وقد سمعت أنه مشهور فلا ينافيه خبر حمران بن أعين عن أبي جعفر عليها السلام أنه سبغ برعى في البر و يأوى الماء لضفده وعدم اشتاره ان قلنا أن بينهما منافاة (وفي السرائر) قال بعض أصحابنا المصنفين أن الخنزير دابة صغيرة تطلع من البحر تشبه الثعالب ترعى في البر وتنزل البحر لها وبر يصل منه ثياب نعل فيها الصلوة ويصيدها ذكاتها مثل السمك (قال ابن أدریس) وكثير من أصحابنا المحققين المسافرين يقولون أنه القندس ولا يعد هذا القول من الصواب لقوله عليه السلام لا بأس بالصلاة في الخنزير ما لم يكن مفسوشا ببر الأرانب والثعالب والقندس أشد شبهًا بالبور بن المذكورين (وفي المتبر) حدثني جماعة من التجار أنه القندس ولم أتحمقه (وفي حواشي الكتاب) للشهد سمعت بعض مدعي السفر يقول أن الخنزير هو القندس قال وهو قسبان ذوالية وذو ذنب فذو الآلية الخنزير وذو الذنب الكلب ومرجه تواتر (وقال في الذكرى) لعله ما يسمى في زماننا بمصر وبر السمك وهو مشهور هناك (ومن الناس) من زعم أنه كلب الماء وعلى هذا تشكل ذكاته بدون الذبح لأن الظاهر أنه ذو نفس سائلة (وفي كشف القتام) المعروف أنه لا نفس لأكثر حيوانات الماء بل لنير النباح والسنن وقطع بعضهم بأن القندس كلب الماء ولأهل الطب فيه اختلاف أيضاً وعلى كل حال فما اشتهر في زماننا أنه الخنزير الخالص فيه اشكال كما قال صاحب الكفاية (وفي مجمع البحرين) أنه دابة من دواب الماء تمشي على أربع تشبه الثعلب وترعى في البر وتنزل البحر لها وبر يصل منه الثياب تمشي بالماء ولا تمشي بغيره وليس على حد الحيتان وذكاتها اخراجها من الماء حية قتل وكانت أول الاسلام الى وسطه كثيرة جداً وعن ابن فرسه في شرح المجمع الخنزير صوف غنم البحر وفي الحديث انما هي كلاب الماء والخنزير أيضاً ثياب تنسج من الابريسم وقد ورد الشيء عن الركوب عليه والجلوس عليه انتهى (قوله) قدس الله تعالى روحه (أو المتزج بالابريسم الخ) الابريسم يفتح الهزنة وسبأني الكلام فيه ان شاء الله تعالى عند تعرض المصنف له لكنه لم يتعرض لما اذا كان السارد ذهاباً أو منسوجاً منه أو مموهاً أو غير ذلك فالواجب أن تعرض لذلك فنقول (قال الشيخ نجيب الدين) الشامي يشترط أن لا يكون لباس الرجل في الصلوة ذهاباً بلا خلاف انتهى (وقال الصدوق) في اللال باب العلة التي من أجلها لا يجوز للرجل أن يتختم بخاتم حديد ولا يصلي فيه ولا يجوز أن يلبس الذهب ولا يصل فيه وأورد موثقة عمار الواردة في المنع من الصلوة في الحديد والذهب وأورد خبر أبي الجارود الناهي عن التختم بالذهب (وقال الكاتب ابو علي) فيما نقل ولا يختار للرجل خاصة الصلوة في الحرير والذهب (وثمة الاسلام) روى خبر النعماني الوارد في أن الله سبحانه وتعالى حرم الذهب على الرجال والصلوة فيه وظاهره الاعتماد عليه (فامل) وكذلك (الشيخ) رواه وروى خبر عمار (وفي الفتحة الرضوي) لا تصل في جلد الميتة على كل حال ولا في خاتم ذهب (وفي الفقيه) روى خبر أبي الجارود وظاهره الاعتماد عليه (وفي الاصباح) على ما نقل لا يجوز فيها كان ذهاباً طرازاً كان أو خاتماً أو غير ذلك (وفي التذكرة ونهاية الاحكام) حرمة الصلوة في الثوب المموه بالذهب وبالخاتم المموه (وفي التحرير) بطل في خاتم ذهب وفي المنطقة منه والثوب المنسوج بالذهب والمموه

به (وفي المدروس) لا تجوز في الذهب للرجل ولو خاتماً على الأقرب ولو عموماً به (وفي البيان) تحرم الصلوة في الذهب للرجال ولو خاتماً أو عموماً أو فراشاً (وفي الذكرى) قال الفاضل ان الذهب في الصلوة حرام على الرجال فلو موه به ثوباً أو لبس خاتماً منه بطل ثم استدلل عليه وظاهره القول به ثم استظهر بعد ذلك تحريم الصلوة في الخاتم الموه بالذهب قال نعم لو تقدم عهده حتى ندرس وزال مساه جاز ومثله الاعلام على الثياب من الذهب أو الموه به في المنع من لبسه والصلوة عليه (وفي الأنفة) والمقاصد العلية ورسالة صاحب المعالم يشترط في الساتر أن لا يكون ذهباً وزاد في المقاصد العلية أنه لا فرق في ذلك بين المحض والموه وان قل إلا أن يتدرس من تقدم العهد (وفي الموجز الحاشي) (وكشف الالتباس) يحرم الذهب ولو عموماً وزاد في الأخير النص على التحريم في الخاتم الموه أيضاً (وفي الجعفرية وشرحها) إشتراط أن لا يكون الساتر ذهباً للرجل والخثي ولو خاتماً منه أو موهماً به (وفي المنهجي) في فروع ذكرها - الثوب المنسوج بالذهب والموه تحرم فيه الصلوة مطلقاً - على تردد في غير الساتر (وفيه أيضاً وفي بطلان الصلوة لمن لبس خاتم ذهب تردد أقر به البطلان خلافاً لبعض الجمهور وفيه أن حكم المنقعة حكم الخاتم في البطلان وتردد في افتراش الثوب المنسوج بالذهب والموه به ثم قرب الجواز (وفي المتبر) تردد في فساد الصلوة وفي يده خاتم ذهب ثم قرب عدم البطلان هذا (وفي الفتية) تركه الصلوة في المذهب والملح بالذهب بدليل الاجماع المشار اليه وهو خيرة (أي الصلاح) وعن (الاشارة) تركه في الملح بذهب (وفي الوسيلة في آخر فصل من كتاب المباحات) (ما نعه) والموه من الخاتم والمجري فيه الذهب والمصنوع من الجنسين على وجه لا يتميز والمدروس من الطراز مع بقائه أثره حل للرجال (وفي كشف القتام) لا يلزم من حرمة على الرجال بطلان الصلوة فيه وان كان هو الساتر الاعلى استلزام (الأمر بالشيء) النهي عن ضده (فانه هنا مأثور بالتزوع وكذا غير الساتر اذا استلزم نزع ما يبطل الصلوة كالفعل الكبير وزوال الطمأنينة في الركوع) قلت (الصلوة فيه استعمال والحركة فيه انتفاع والنهي عن الحركة نهى عن القيام والعود والسجود وهو جزء الصلوة) بل نقول (في الساتر أن ستر العورة به والقيام عليه والسجود عليه جزء من الصلوة وقد نهى عنه على أن القول بأن الأمر بالشيء نهى عن ضده ليس بذلك البعيد هذا) (وفي الكافي) بسنده عن الباقر عليه السلام أنه استترخت اسنانه فشدّها بالذهب (ويمكن) أن يقال التبادر من الصلوة فيه كونه ملبوساً (وفيه أن الظاهر من رواية النعماني أنه أعم من اللبس والاستصحاب) (وقال الاستاذ) أيده الله تعالى في حاشية المدارك كيف كان الأولى والأحوط الاجتناب خصوصاً في صورة اللبس وربما يؤيده كونه مثل الحرير في حرمة اللبس وأن الانسان في حال الصلوة لا بد أن يكون مشغولاً بأمر حرام وهذا وان كان أعم من حال الصلوة إلا أن حال الصلوة أهم فأمم بل يظهر من الأخبار هذا المعنى (فلاحظ هذا) لكن مع خوف الضياع وغيره من أسباب الحاجة يصلى معه من غير حاجة الى الاحتياط كما ورد في طريق الحج للحجاج (للحاج خل) أنه يجوز أن يجعل فتحة في الهيئتين يشده في وسطه وظاهر أن الفتحة أعم من الدنانير والدرهم بل الدنانير أظهر كما لا يخفى وفي رواية النعماني ما يشير الى الجواز فلاحظ وما في (الكافي) أيضاً شاهد بل روي بسنده عن داود بن سرحان عن الصادق عليه السلام أنه ليس بحلّة المصاحف والسيوف بأس وعن عبد الله بن سنان عن علي بن السلام ليس بتحلّة السيف بأس بالذهب والفضة انتهى كلامه

وفي السنجاب قولان (متن)

أدام الله تعالى حراسته ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي السنجاب قولان ﴾ القول بمجاوز الصلوة في السنجاب على وجه يشمل المجلد والور فيهما عدا (النهاية) فإنها ظاهرة في الور خبيرة (المبسوط والاعتصار والنهاية والمراسم والوسيلة) في كتاب الاطعمة (والشرائع والتافع والمتبر والمتبهي والارشاد والذكرى والدروس والبيان واللمعة والافنية والتفتيح وجامع المقاصد والجعفرية والعزية وارشاد الجعفرية وحاشية الارشاد وفوائد الشرائع وحاشية الفاضل الميسي والروض والروضة والمقاصد الطيبة ورسالة صاحب العالم وشرحها لشيخ نجيب الدين والكفاية) وكرهه في (الوسيلة) في باب الصلوة جمعاً بين الأخبار وهو المنقول عن (المتن) وظاهر (المسالك) وقوله في (كشف الرموز) عن (القطب) وقال انه قال انه الاظهر بين الطائفة وناقشه في الكشف بأن الخلاف موجود ونفى عنه وعن المحاصل الخلاف في (المبسوط) ونسبه في (جامع المقاصد) الى جماعة من كبراء الاصحاب (وفي الانوار القمرية) نسبه الى الاكثر خصوصاً بين المتأخرين وقد يظهر من (المتبر) دعوى الشهرة حيث قال في الثالب والارانب المشهور في فتوى الاصحاب المنع ما عدا السنجاب وور اخذ (وفي المدارك) لا يخلو الجواز عن قرب واشترط كثير من هؤلاء تذكيره (وأما القول بالمنع) فهو خيرة علي بن بابويه في (رسالته) الى ولده وخيرة ولده في (الفتية) وخيرة (الخلاف والنهاية) في الاطعمة (والسرائر وكشف الرموز والتذكرة) والخلاف ونهاية الاحكام والمذهب البارع والمقتصر وجمع البرهان وحاشية المدارك (وهو ظاهر) (المنقنة والهداية) وجل السلم والجل والقود) على ما نقل عنه (والمصباح ومختصره والموجز الحاوي والكاتب والفتي) على ما نقل عنهما وهو مذهب الاكثر كما في (روض الجنان) وظاهر الاكثر كما في (الذكرى وجامع المقاصد والعزية) وفي (السرائر) لا يجوز الصلوة في جلد مالا يؤكل لحمه بشر خلاف من غير استثناء ثم قال فعل هذا لا يجوز الصلوة في السور والسنجاب الى آخره وفي (الخلاف والفتية) الاجماع على المنع في كل مالا يؤكل لحمه ثم قال في الخلاف وردت رخصة في الفلك والسنجاب والأحوط ما قلناه من المنع (وفي الفقه الرضوي) ولا يجوز الصلوة في سنجاب ولا سمور الى آخره ولم يرجع تنبي من القولين في (الايضاح وغاية المرام وكشف الالتباس وتخليص التلخيص) وفي (التحرير والتلخيص) لا يجوز الصلوة فيه على قول ولم يذكره في (الاعتصار والتبصرة وغاية المرام وفي (المراسم) بعد المنع قال وردت رخصة في السور والفلك والسنجاب ويظهر من (أمالي الصدوق) أن من دين الامامية الرخصة في جميع ذلك وأن الأولى الترك ولعله لقوله والأولى الترك نسب اليه المنع (قال الاستاذ) أدام الله تعالى حراسته في حاشية المدارك ويظهر من الصدوق في أماليه عند وصفه دين الامامية الرخصة في الصلوة في كل ماذكر وأن الأولى الترك والظاهر أن نظره كان الى هذه الاخبار وأن ماذكره توهم منه كما توهم في غيره من المواضع كما لا يخفى انتهى كلامه أبده الله تعالى ﴿ بيان ﴾ القول بالمنع هو الأقوى لأن ما دل على الجواز في خصوص السنجاب وحده ضعيف جداً وهو خبر (مقاتل) وأما صحيحاً ابن راشد والحلي فقد تضمننا جواز الصلوة في غير السنجاب من غير المأكول ولا قاتل بذلك مع امكان حملها على الفتية ومعارضتها بمثلاً كخبر ابن بكير (١) وغيره ثم ان رواية (١) الحق أن خبر ابن بكير قابل للتخصيص كما قال في المتبر وليس كما قال في المدارك (منه قوله)

وتصح الصلوة في صوف ما يؤكل لحمه وشعره ووبره وريشه وإن كان ميتة مع الجز
وغسل موضع الاتصال (متن)

ابن راشد لأنهم أنما صحيحة وأن ومنها بذلك المصنف في المختلف والشيدان وغيرهم لأن الحق
في المتبر والمصنف في المتبر والشيد في الذكرى وغيرهم ذكروا علي بن راشد وكذا في بعض نسخ
الحديث وهو غير مذكور ولا معروف وفي أكثر نسخ الحديث أبو علي بن راشد وهذا إن كان
الحسن بن راشد فهو ثقة قد وقع في الرواية نوع حرازة والشهرة المنقولة على الجواز معارضة بمثلا
بل نكاد نقطع بأن المنع مشهور بين المتقدمين كما أن الجواز مشهور بين التأخرين ولكل مرجح
ذكر في فقه وما يظهر من (المبسوط) من دعوى الاجماع على الجواز فيه أنه مع اشتماله على المواسل
ومخالفته في الخلاف معارضة باجماع (الخلاف والفنية والسرائر) واجماع الخلاف بقرينة ما ذكره بده
من قوله ووردت رخصة الى آخره صار كأنه ناص على المنع في السنجاب كاجماع السرائر (واجماع
الفنية) وإن كان ظاهر آ في المنع لا يقوى على معارضته مافي المبسوط لأنه ليس نصاً في الاجماع وأما
ما قلته حكايته عن القطب فليس هناك ما يظهر منه دعوى اجماع سلباً للتكافؤ بين الاجامعات على
ما فيها لكنها في جانب المنع أكثر فينتي الزائد لامعارض له وما في الامالي قد سمعت مافي وما شتمل
عليه على أنا لأنهم ظهور تلك الكلمة في دعوى الاجماع والأصل لا يفي غنى في المقام بعد ما سمعت
(قوله) قدس الله تعالى روحه (وتصح الصلوة في صوف ما يؤكل لحمه وشعره ووبره وريشه وإن
كان ميتة مع الجز) اجماعاً مستفيضاً قل في (المتبر والمتبر والتذكرة وجامع المقاصد وجمع البرهان)
وغيرها (وفي المراسم) ووجود كل ما أكل لحمه ووصفه وشعره ووبره إذا كان مذكى واشترط الشافي
التذكية وخالفه على ذلك احمد وأبو حنيفة (قوله) قدس الله تعالى روحه (وغسل موضع الاتصال) أي
إذا أخذ قلماً وتفتاً وقد تقدم في كتاب الطهارة أن كثيراً من الاصحاب يذهبوا الى نجاسة الملاقي
لميتة مطلقاً على أن باطن الجلد لا يخرج عن رطوبة ولم يظهر للولي الارديلي دليل على وجوب النسل
هنا وقد مر أنه ممن يشترط في نجاسة الملاقي للينة الرطوبة (وأصعب شيء) أن المصنف في (المنهي
والنهاية) اشترط في المتوف من الحي أيضاً الأزالة والنسل لأنه لا بد فيه من استصحاب شيء من
مادته انتهى (وفيه) أنه لو تم ذلك لزم الحرج العظيم إذا لا ينفك تسريع الحجة عن ذلك ولزم
بطلان وضوئه في الأهوية اليابسة إذا لا يخرج حيث من انفصال من شعور الحواجب والحي الى غير
ذلك فالظاهر أن ما يستصحبه الشعر حيث من الرطوبة والمادة فضلة وليس جراً إلا أن يعلم أن منه
شيئاً من اللحم أو الجلد (وقال الشيخ) في كتاب الصيد من النهاية في باب ما يحمل من الميتة يحمل منها
الصوف والشعر والوبر والريش إذا جز ولا يحمل شيء منه إذا قلع منها وقيل ذلك عن (المذهب
والاصحاب) وحده (السجلي والمحقق والمصنف) على ما إذا قلع ولم يزل ما يستصحبه من الميتة أو قبل
غسله دون تحريمه رأساً (وقال في كشف الغتام) قد يقال ان مافي بطن الجلد لم يتكون صوماً أو شعراً
أو وبراً فيكون نجساً قال وضعه ظاهر (وقال في الوسيلة) في كتاب الصلوة والاطعمة وصوف ما يؤكل
لحمه وشعره ووبره إذا لم يكن متوفاً عن حي أوميت انتهى ولله بناء على استصحابها شيئاً من الاجزاء
والحاصل أن الحكم المذكور في الكتاب قد نص عليه جماهير الاصحاب وقام الكلام قد قدم في

ولا تجوز الصلوة في جلد الميتة وان كان من مأكول اللحم دبح أو لا (متن)

كتاب الطهارة (قوله) قدس سره (ولا تجوز الصلوة في جلد الميتة وان كان من مأكول اللحم دبح أو لا) اجماعاً منا كما في (الخلاف والفنية والمعتبر والمتن) والتذكرة والذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد وروض الجنان ومجمع البرهان والمدارك والمفاتيح وغيرها لكن في (الذكرى) الاجماع الا من شذ منا وقد تقدم في كتاب الطهارة أن القائلين بطهارته (كالكتاب والصدوق) واقفا على عدم جواز الصلوة فيه ويزيد ذلك اجماع (المجمع) حيث نقله عن جميع أصحابنا وقال حتى من القائل بالطهارة وله في الذكرى أشار الى (الشلفاني) وهو لم ينقل عنه التصريح بذلك لكن ظاهره ذلك لكنه ليس منا ثبت انحرافه عنا ولذا رفضت كتبه (ولا فرق) بين السائر للعودة وغيره كما صرح به جماعة كالحبر وأطلق آخرون والاخبار والفناوى مطلقة غير ناصة على الفرق بين ذي النفس وغيره واليه جنح (البهائي) في الحل المتين ونقل عن والده الميل اليه واحتجا عليه باطلاق الاخبار وفيه أنه أن يطلق على الافراد الشائعة . لكن قضية كلام (المعتبر والمتن) وظاهر (الذكرى) (وصرح) فوائداً للشرائع والروض والمقاصد العلية والمدارك والحدائق والمفاتيح تخصيص الحكم بنفي النفس ولهم يحملون الاطلاق على التبادر كما صنع في (المفاتيح) لكن ثاني المحققين في (فوائد الشرائع) خص غير ذي النفس الذي تجوز الصلوة في ميتته بكونه من حيوان الماء ويظهر ذلك من (ثاني الشهيدين) أيضاً (قلت) لا دليل على عموم المنع في ذي النفس وغيرها ولا سيما مثل الذباب والقمل والبق ونحو ذلك أما ما هو من قبيل السمك فقد يظهر من بعض الاخبار المنع منه كما في خبر ابن يصفور الوارد في الخرز (وفي التهذيب) عن علي بن مهزيار وفي (الفقيه) عن ابراهيم بن مهزيار عن أبي محمد عليها السلام أن الصلوة تجوز في التمرز وهو صبيغ أرمني يكون من عصارة دود يكون في آجاءهم . فأمل . (وفي المقاصد العلية علل الجواز بالطهارة حال الحيوة وأن الموت غير منجس وأيده بأن أكثر الاصحاب جوزوا الصلوة في جلد الخنزير وان كان غير مذكي مع كون لحمه غير مأكول فجلد السمك أولى وقد تقدم ما فيه المحقق الثاني من عبارة المعتبر من دعوى الاجماع على جواز الصلوة في جلد ميتة السمك وقد بينا الحال في ذلك (واما اقوال العامة) فقد تقدم نقلها في كتاب الطهارة (ولعلم) أن في حكم الميتة عند الاصحاب ما يوجد في يد كافر أو في سوق الكفار وما يوجد مطروحاً في أرض الكفار وان كان عليه أثر البدن وما يوجد مطروحاً في بلاد المسلمين ولا أثر عليه (واختلفوا) فيما اذا وجده عند مستحل الميتة بالدبح فمنع من اباحته في (المنهي) ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير والملاية وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وكشف الغطاء والثاقفة (وفي المسالك) نسبته الى اجماعه وأنه أحوط بل قال (وفي المنهي) لم يحكم بتذكيته وان أخبر بها لأنه غير موثوق به (قال) ولا ينتقض بالتوب اذا وجد عند مستحل النجاسة لان الأصل في التوب الطهارة والأصل في الجلد عدم التذكية وقال وكذا اذا وجد الجلد مع من يتهم في استعمال الميتة انتهى (وفي المبسوط) لا يجوز شراءه ممن يستحل الميتة أو كان متعاً فيه انتهى (وفي روض الجنان) أن المشهور في الفتوى والرواية اباحة ما يؤخذ من مستحلبها بالدبح أو من الخائف مطلقاً غير المحكوم بكفره وان لم يخبر بالتذكية (وفي كشف الالتباس) أن أكثر الاصحاب على اباحة ما يؤخذ من مستحلبها بالدبح ومستحل

ذباحة أهل الكتاب (قلت) هذا الحكم ظاهر (المتبر والشرائع والارشاد والعدة والميسرة) وصريح (الموجز الحاروي والمدارك والمفاتيح) وفي الأخيرين إلا أن يخبر بعدم التذكية وهو الذي استوجبه في البيان أخيراً بعد أن قرب ما استقل عنه (وفي الذكرى والفروس وكفاية الطالبين والحلاية والجعفرية وارشادها) أنه إذا أخبر بالتذكية قبل قوله لكونه ذا يد عليه فيقبل قوله فيه كما يقبل في تطهير الثوب النجس وجهه في (البيان) أقرب وفي (كشف القاتم) لا يقبل خبره وإن كان ثقة لعدم إيمانه مع احتمال أن يريد بالقذارة الدغ والطهارة كما ورد في الخبر كل يابس ذي بل لو أخبر بالذبح المذكي لا يقبل إلا أن يكون مؤثماً (وفي الذكرى) أن صحيح البرزخى عن الرضا عليه السلام يدل على الأخذ بظاهر الحال على الإطلاق وهو شامل للأخذ من المستحل وغيره وقال نحو ذلك في خبر علي بن أبي حمزة (وقال في كشف القاتم) بدتقل ذلك عن الذكرى دلت جملة من الأخبار على أن أهل اليمن والحجاز لم يكونوا مستحلين فالشمول ممنوع بل قد يدعى أنه لم يكن في زمن الرضا عليه السلام من يجاهر بالاستحلال انتهى (ثم أيد ذلك) في الذكرى بأن أكثر العامة لا يراعي في الذبحة الشروط التي اعتبرناها مع الحكم بحل ما يذ كونه بناء على الغالب من القيام بتلك الشروط وأيضاً فمجموعون على استحلال ذبائح أهل الكتاب واستعمال جلودها ولم يعتبر الأصحاب ذلك أخذاً بالغالب في بلاد الإسلام من استعمال ما ذكاه المسلمون (وفي المدارك) استدلل على ما ذهب إليه بصحيح الحلبي والبرزخى والجعفري وخبر جعفر بن محمد بن يونس (ثم قال) وهذه الروايات ناطقة بجواز الأخذ بظاهر الحال وشاملة للأخذ من المستحل وغيره وممتدة بأصل الطهارة مؤيدة بعمل الأصحاب وفوائدهم بمضمونها فالعمل بهما متين انتهى (وأما المسلم المجهول حاله) فلا يدرى هل يستحلها بالذبح أم لا ففي (التذكرة ونهاية الأحكام) أن فيه وجهين من أن الإسلام مظنة التصرفات الصحيحة ومن أصالة الموت (وفي الأخير وكشف القاتم) أن الثاني أقرب (والشيد والمحقق الثاني وتلميذه) أنه يباح ما في يده (والشيد الثاني) أنه لا ريب في إباحة ما أخذ منه في سوق المسلمين (وفي الذكرى والحلاية) ما يشتري من سوق الإسلام يحكم عليه بالقذارة إذا لم يعلم كون البائع مستحلاً (وفي كفاية الطالبين) لا يجب الفحص عما يباع في سوق المسلمين وإن كان فيه الكفار ومستحلوا جلد الميتة بالدبح (وفي البسة والمسالك) يكفي في سوق المسلمين عدم العلم بكفر ذي اليد وأن يعلم إسلامه (وفي الذكرى) لو سكت المستبيع فوجهاً واختار في (الحدائق) الجواز وحل خبر ابن الحجاج وخبر أبي بصير على الاستحباب (وفي المدارك) أن جملاً من الأصحاب على أن الصلوة تبطل مع الشك في تذكية الجلد لأصالة عدم التذكية (ورده) بأن أصالة عدم التذكية لا تفيد القطع بعدم الفارق بين الجلد والدم المشبهين استصحاب عدم التذكية في الجلد دون الدم مع اتقاء حجية يجب القتل بالطهارة فيها مما قال وقد ورد في عدة أخبار الأذن في الصلوة في الجلود التي لا يعلم كونها ميتة انتهى وواقته صاحب الحدائق في الدعوى لا في الدليل (قلت) حجية الاستصحاب لا ريب فيها عند عطاء الأصحاب والأخبار الواردة في كتاب الصيد والذبابة والأطعمة تكشف عما ذكره الفقهاء من أصالة عدم التذكية حتى ثبتت وما لم تثبت لا يكون طاهراً ولا حلالاً (ثم) مقتضى ما استدلوا به على المنع من الصلوة في جلد الميتة عدم جواز الصلوة فيما هو في الواقع ميتة لأن الميتة اسم لما هو في الواقع ميتة كالأغبر وغير ذلك فقتضى ذلك اشتراط ثبوت التذكية لحكم بإباحة الصلوة (وفي

موتة (ابن بكير ما يدل على اشتراط العلم بالثبوت حيث قال عليه السلام اذا علمت أنه ذكركي قد ذكاه الديع (وفي خبر علي بن حمزة) لا تصل الا فيها كانمته ذكياً الحديث (وفي الاخبار) ما يهل على أن ما يؤخذ من يد مستحل الميتة لا يجوز أن يباع على أنه ذكركي وأن أخبر ذوالبدن أنه ذكركي . كما في خبر عبد الرحمن ابن الحجاج (وفي الاخبار) أيضاً ما يدل على أن ما يؤخذ من غير سوق المسلمين يجب السؤال عن تذكيره وأما الأخذ من المسلم أو من سوق المسلمين فإنه يجب الحكم بالثبوت لحل أهل المسلمين على الصحة والاخبار الصحيحة المتقدمة وغيرها من الاخبار الدالة على أن ما يؤخذ من السوق يجوز الصلوة فيه اذ الظاهر والمتبادر منها هو سوق المسلمين ولو سلمنا عدم الظهور فلا نسل ظهور العموم والمدار على الظهور على أنه ليس فيها ما يدل على العموم بحسب القوة وفرق واضح بين الدم والجلد فان الدم وان ورد في بعض الاخبار أنه نجس لكن ورد ان دم ما لا نفس له طاهر وكذا الدم المتخلف . واذا وقع الاشتباه فيه فالاصل الطهارة لعدم العلم بالتكليف ولا مراض لهذا الاصل بخلاف الجلد فان المعارض له موجود كما يأتي والادلة الدالة على نجاسة الميتة والميتة اسم لما ذهبت منه الروح بدون تذكيره في الواقع من دون مدخلة العلم وعدمه فليس الفارق منحصراً فيها ذكره وأما ذكره من أن هناك اخباراً دالة على الأذن في الجلود التي لا يعلم كونها ميتة فلا نجد لها أثراً هناك الا ما مر من صحيح الحلبي واليزنطي والجعفري ونحوها وقد علمت أن الظاهر منها الأخذ من المسلم أو سوق المسلمين وعلت أن ذلك موجب للحكم بالثبوت ولله أشار الى خبر علي بن أبي حمزة الذي يقول فيه وما الكيمخت قال جلود دواب منه ما يكون ذكياً ومنه ما يكون ميتة فقال عليه السلام ما علمت أنه ميتة فلا تصل فيه (قال في الذكري) فيه دلالة على تنقيب الذكوة عند الشك وهو يشمل المستحل وغيره انتهى ما في الذكري (ورد في كشف القناع) بما سمعته آنفاً (وقد روى الشيخ) في التهذيب بسنده الى أبي الحسن الرضاعلي عليه السلام أنه سئل عن جلود الفراء يشترها الرجل في سوق من اسواق الجبل يسأل عن ذكوته اذا كان البايع مسلماً غير عارف قال عليهم أن تسألوا اذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك واذا رأيتم يصلون فيه فلا تسألوا عنه (وفي الحسن) كالصحيح عن الصادق عليه السلام يكره الصلوة في الفراء الا ما صنع في أرض الحجاز أو ما علمت منه ذكوة (وفي الصحيح) عن اسحق بن عمار عن الكاظم عليه السلام لا بأس بالصلوة في الفراء الباني وفيما صنع في أرض الاسلام قلت فان كان فيها غير أهل الاسلام قال اذا كان الغالب عليها المسلمون فلا بأس (وفي خبر الهاشمي) المنع من لباس الجلود اذا لم يكن من أرض المسلمين والجواز في الخفاف والنمال ولله من جهة كونها مما لا تتم الصلوة فيه هذا (ولعلم) أن في المتع والحرير وغيرها كما ستعرف أن المراد بسوق الاسلام من يقلب على أهل الاسلام (قال الشهيد الثاني) وان كان حاكمهم كافراً ولا عبرة بنفوذ الاحكام وتسلط الحكام كما قال بعضهم لاستزاهم كون بلاد الاسلام المحضة التي يقلب عليها الكفار ونفذت احكامهم فيها سوق كفر وتكون بلاد الكفر المحضة التي يقلب عليها المسلمون وأجروا على أهلها احكام المسلمين سوق اسلام وان لم يكن فيهم مسلم وهو مقطوع الفساد ويدل على ذلك ما مر من خبر اسحاق بن عمار كذا قال في (روض الجنان) ونحوه ما في (المبينة والمساك) . الاصل في ذلك ما ذكره في (الذكري) قال ويكي في سوق الاسلام أغلبية المسلمين لرواية اسحق بن عمار وحكي ما سمعته من خبره وخبري الجعفري واليزنطي ولعلم أن ما قلناه من كلام الاصحاب في المقام قد جمناه من مباحث الخلل الواقع في الصلوة ومن مباحث الصب والذباح (قوله) قدس الله تعالى روحه

ولا في جلد ما لا يؤكل لحمه وان ذكي ودينغ (متن)

(ولا في جلد ما لا يؤكل لحمه وان ذكي ودينغ) اجماعاً في الخلاف والتذكرة والمتن ونهاية الاحكام وكشف الالتباس وجامع المقاصد وروض الجنان وحاشية المدارك بل في الاخير ان المنع من شمار الشمية وأنه المشهور عند الرواة حتى أنهم سألوا عن شعر الانسان (وفي المتن) أن هذا الحكم مشهور عن أهل البيت عليهم الصلوات والسلام (وفي ارشاد الجعفرية) ورد النص في السباع وليس مناقض بالفرق فإذا ثبت في السباع ثبت فيما لا يؤكل لحمه الا ما أخرجه النص كالسنجاب ونحوه ما في (حاشية المدارك) وفي أكثر هذه ادراج تحت الاجماع أنه لا فرق بين السائر وغيره (وفي الفنية) الاجماع على المنع من جلود ما لا يؤكل لحمه وان كان فيها ما يقع عليه الذكوة هذا كله مضافاً الى ما يأتي من الاجامعات والايخار في السباع ومع ذلك قال في المدارك (ان المستعمل اشكال) لأن الروايات لا تخول من ضعف في سند أو قصور في دلالة مع أن الامر في الواقع على خلاف ذلك قطعاً لأن فيها صحيح ابن أبي عمير عن ابن بكير الذي أجمعوا على تصحيح ما يصح عنه وقال فيه (المفيد) أنه من رؤساء الأصحاب والروضاء الأعلام المأخوذ عنهم الحلال والحرام والفنية والاحكام الذين لا قطع عليهم ولا طريق الى ذم واحد منهم الى آخر ما قال وفيها أخبار السباع ولا قائل بالفصل (وقال الأستاذ أبيه الله تعالى) في حاشيته أن الأخبار الدالة على المنع في خصوص الاشياء وعموماً كثيرة غاية الكثرة ويظهر منها أن هذا الحكم كان مشهوراً عند رواة الأئمة عليهم السلام حتى أنهم كانوا يسألون عن شعر الانسان انتهى (ويستثنى) من هذا الكلية أشياء (منها) الخنزير والسنجاب على ما مر وليس النحل والذباب ودود القز والبق والبرغوث مما يدخل تحت هذه الكلية لعدم العمم فلا قابلية للأكل بل لعدم تبادل مثل هذه من الاخبار ولا قول بأن القز خارج بالاجماع والأخبار فيبقى غيره تحت الكلية فيجانب عنه بل قول قد استمرت الطريقة على عدم الاجتناب عن العسل والشع والذباب والبرغوث وأيضاً الانسان غير متبادر ولا ملحوظ في هذه الكلية كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى (هذا) وما لا يؤكل لحمه على أقسام قسم متفق عليه وقسم يختلف فيه باختلاف النص فاستثناء بعضهم من هذه الكلية فما اتفق عليه السباع وهي كما في (المعتبر والمتن) ما لا يكتفي في الاعتداء بنهر اللحم انتهى (قلت) وفي صدقه حينئذ على بعض الحيوانات (تأمل) وقد نقل الاتفاق على المنع في السباع في (الخلاف والمعتبر والمتن ونهاية الاحكام والتذكرة) وكذا (الفنية) على ما في كشف الشام ولم أجده نقله فيها صريحاً واستدل عليه في (المعتبر والمتن) بأن خروج الروح من الحي سبب الحكم بموته القوي هو سبب المنع من الانتفاع بالجسد ولا تنهض الدبابة مبيحة ما لم يكن المحل قابلاً والا لكانت ذبابة الادمي مطهرة جلده (لا يقال) هنا الدبابة منعي عنها فيختلف الحكم لذلك (لا نقول) ينتهي بذبابة الشاة المفصولة قلنا منعي عن ذباحتها فإن أن الدبابة مجردة لا تقتضي زوال حكم الموت ما لم يكن للمذبوح استمداد قبول احكام الدبابة وعند ذلك لا نسلم أن الاستمداد التام موجود في السباع (لا يقال) فيلزم المتن من الانتفاع به في غير الصلوة (لا نقول) علم جواز استعمالها في غير الصلوة بما ليس موجوداً في الصلوة ثبت لها فلا الاستمداد ولكن ليس تاماً فصع منه الصلوة فلا يلزم من الجواز هناك لوجود الدلالة الجواز هنا منع عدمها هذه عبارة (المشتر

وبعناها عبارة (المتحى) وقال في (المدارك) ان ما اعتبره في المتبر غير متبر (أما أولاً) فلأن الذكاة ان صدقت أخرجه عن الميتة والا لم يجز الانتفاع (وأما ثانياً) فلأن الذكاة عبارة عن قطع العروق الميتة على الوجه المتبر شرعاً وإطلاق الروايات يقتضي خروج الحيوان عن كونه ميتة بذلك الا فيها دل الدليل على خلافه (قلت) الأصل فيها ذكره ما ذكره في (الذكوى) حيث قال بعد قتل عبارة المتبر (هذا محكم) لأن الذكاة ان صدقت فيه أخرجه عن الميتة والا لم يجز الانتفاع ولأن تمامية الاستعداد عنده بكونه مأكول اللحم فتختلف عند انتفاء أكل لحه فليستند المنع من الصلوة فيه الى عدم أكل لحه من غير توسط نقص الذكاة فيه (وأجاب في كشف الغام) عن الإيراد الاول بأنها يقولان بأن الميت والميتة في اللغة ما خرجت روحه ثم الشرع فصل حكمه في الانسان بعدم الانتفاع بجلده ذبح أم لا وفي مأكول اللحم بالانتفاع بجلده في الصلوة وغيرها ان ذبح وعده فيها ان لم يذبح ولم يرد في الشرع في السباع الا ان ذبحت جاز الانتفاع بجلدها في غير الصلوة فخرجت من عموم النصوص الناهية عن الانتفاع بالميتة ولا يجوز لنا الانتفاع بها في الصلوة وإخراجها عن عموم النهي من الصلوة في جلد الميتة لأن حملها على غيره قياس ولا بعد في أن يحمل الذبح فيها انتفاعاً دون انتفاع ولا تحكم في الانتصار على مورد النص والكف عن القياس وسواء في ذلك سبينا ذبحها ذكاة أولاً سبيناها اذ ذبحت ميتة أم لا (فان قال) لا يخلو المذبوح منها امامية فيصحبها نصوص النهي عن الانتفاع بها أولاً فلا يصحبها نصوص النهي عن الصلوة في الميتة (قلنا) ميتة خرجت من النصوص الأولى بالنصوص المختصة ويؤيده حصر المحرمات في الآية في الميتة والدم ولحم الخنزير وخبر علي بن حمزة أنه سأل الصادق عليه السلام عن لباس الفراء والصلوة فيها فقال لا تصل فيها الا ما كان منه ذكياً قال أوليس الذي ما ذكي بالحديد فقال بلى اذا كان مما يؤكل لحه (وأجاب) عن الثاني بأنها انما أراد الاستدلال على بطلان الصلوة جلود السباع مع قطع النظر عن النصوص بخصوصها والنصوص الناهية عما لا يؤكل لحه عموماً وتصحيح بطلانها فيها وان فرضت صحتها في غيرها على أن مما لا يؤكل لحه الحز والسنجاب ونحوهما مما اختلف فيه النص والفتوى فليس التمسك الا (النص) لا الأكل وعده انتهى وسيأتي ان شاء الله تعالى بلطفه وكرمه في كتاب الذبائح تمام الكلام (وما اتفق) على المنع منه في الصلوة جلود الثالب والأرانب في (الانتصار وكشف الرموز) الاجماع على المنع وحكى قتله في الاخير عن (الشيخ) وفي (المذهب البار) لا أعلم أحداً قاتلاً بالجواز (وفي التقيح) لم يعمل أحد منهم برواية الجواز وفي (الفروس والبيان) رواية الجواز متروكة (وفي النافع والمتبى والكفاية) فيها روايتان أشهرهما المنع (وفي الذكوى والمدارك) الأشهر في الروايات والفتاوى المنع بل في (المدارك) الظاهر أنه جمع عليه (وفي مجمع البرهان) المشهور المنع (وفي الشرائع) فيها روايتان أصحهما المنع ولعل مراده بالصحة الصحة باعتبار العمل لا باعتبار السند فاندفع عنه ما في المدارك بل سيأتي أنها أصح بحسب السند (وفي التحرير) أقربهما المنع (وفي المفتحة) جعلها كالكلب والخنزير كما يأتي (وفي المتبر) المشهور المنع فيها عدا السنجاب ثم أنه جوز العمل على صحيح الحلبي يعني في غير السباع لاعتراؤه بالاجماع على المنع منها ويأتي نقل الصحيح المذكور (وفي مجمع البهوان) أنه ورد في المنع أربعة عشر حديثاً وأن حملها على الكراهة جيد والمنع غير ظاهر لكنه أحوط ونحوه ما في (المفاتيح) (وفي المدارك) أن المستقة قوية الاشكال من حيث صحة أخبار الجواز واستفاضتها واشتار القول بالمنع بين الأصحاب بل اجماعهم

(بيان) الأخبار الصحيحة التي استدلت بها في المدارك على الجواز (صحيحة الحلبي عن) أبي عبد الله عليه السلام قل سألت عن الفراء (١) والسمور والسنجاب واشباهه قل لا بأس بالصلاة وهذا قد اشتمل على ما يقولون به (وصحيحة ابن يقطين) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن لباس الفراء والسمور والفنك والثالب وجميع الجلود قل لا بأس بذلك وهذا كما ترى ليس مما نحن فيه سلمنا أن المراد اللبس في الصلاة لكنه حينئذ يكون اشتمل على ما لا يقول به أحد ثم إن ابن يقطين وزير الخليفة فينا سبه التقية (وصحيحة جميل) قال سألت عن الصلاة في جلود الثالب فقال إذا كانت ذكية فلا بأس والحكم بصحة هذه فيه (نأمل) لأن الشيخ روى هذه الرواية بسند آخر عن جميل عن الحسين بن شهاب عن الصادق عليه السلام والظاهر أن الروایتين واحدة والا كان اللازم عليه أن يذكر لهذا الراوي روايته عن الصادق عليه السلام تارة بواسطة أخرى بلا واسطة كما هو الظاهر من حاله ولو قلنا بعدم ظهور الاتحاد فظهور التعدد (محل نظر) كما قال الاستاذ أيداه الله تعالى في حاشيته واحتمل في (التهذيب) كون لفظ في في الرواية بمعنى على واختصاصه بالانتم الصلاة فيه سلمنا ولكنها رواية واحدة تارضها (صحيحة أبي علي ابن راشد) حيث قال في آخرها قالت المصلي فيها قل (لا) الحديث (وصحيحة علي بن مهزيار) الواردة في مسئلة الشعر الملقات (وصحيحة ابن مسلم) فإن قوله عليه السلام فيها (لا أحب) يعارض قوله عليه السلام في خبر جميل (لا بأس) لكونه ينحل إلى تكرع في سياق الذي (وصحيحة) الريان بن الصلت عن الرضا عليه السلام (ورواية) ابن بكير وهي موثقة أو صحيحة على الصحيح (وعبرة) الحق الرضوي مضافاً إلى الأخبار الكثيرة عمومياً وخصوصاً والاجامات وصاحب المدارك ما ذكر خبراً صحيحاً يدل على الجواز في الأرناب وصحيحة محمد بن عبد الجبار سيأتي الكلام فيها في شرح المسئلة الآتية إن شاء الله تعالى وقد اشتملت على ما لا يقول به أحد من الأصحاب من اشتراط الذكورة للأنفحة الحيوية من الور وغيره كما يأتي إن شاء الله تعالى فإن أخبار المنع أصبح سنداً وأكثر عدداً فتمين حل تلك على التقية واشتغال الخبر على ما لا يقول به أحد وإن كان غير مانع من الاستدلال به عند التحقيق لكنه يورثه وهنا في مقابلة غيره لكن صاحب المدارك ممن يقول بأن ذلك يمنع من الاستدلال به (وأما السمور والفنك) ففي (المبسوط) وردت فيها رخصة والأصل المنع (وفي الخلاف) الا حوط المنع (وفي التحرير) الأقوى المنع (وفي المراسم) وردت الرخصة فيها (وفي الوسيلة) تجوز الصلاة فيها اضطراراً وكأنه أشار إلى حل الأخبار على الاضطراب كما حلها في كتابي الأخبار على التقية (وفي الهدوس واليان) رواية الجواز فيها متروكة (وفي نهاية الأحكام والتذكرة) الأشهر المنع (وفي الدرر) الأشهر في الروايات والفتاوى المنع (وفي المفاتيح) الأجماع على المنع فيها (وفي الكفاية) الأشهر المنع في السمور (وفي المعتبر) المشهور المنع فيها عدا السنجاب لكنه أجاز العمل بصحبي الحلبي وابن يقطين مع أنهما مصرحان بظاهرهما في التقية لمكان أشباهه وجميع الجلود كما مر واستوجه في (المتقى) جوازها في الفنك (وفي النهاية) الجواز في بريهما اضطراراً (وبؤيده) ما رواه في السرائر عن الهادي عليه السلام في كتاب مسائل الرجال ومكاتبهم حيث قال عليه السلام (اللبس وبرا الفنك والسمور عند الحاجة) والحديث طويل لكنه في السرائر منع منها في جلدها ما رواه بريهما كأكثر علمائنا بل ما وجدنا من جواز غير من ذكرنا (وفي كشف القام) أن الماوض لأخبار الجواز في السمور كثير ولم

ولا في شعره ولا في صوفه وريشه (متن)

أظفر به في الفئك (قلت) خير ابن بكير مريض صريحاً وخير بشر بن يسار وأخبار ما لا يؤكل لحمه معارضة ظاهره . فامل . (والفئك) بالفاء والنون المفتوحين حيوان غير مأكل اللحم يتخذ من جلده الفرا . فروته (فروه خ ل) أطيب أنواع الفرا (قلت) ولحمه ما يسمونه في بلاد الشام بالقاقون (وأما السور) فمرفوف مشهور (وأما الحواصل) فقد اختلف فيها في (الميسوط) لاختلاف في جواز الصلوة فيها وهو خيرة (الاستبصار والنهاية) وهو المنقول عن (الأصابع والجامع) وفي (الوسيطة) جوازها في الخوارزمية ونقل هذا في القركرى عن بعض الأصحاب (وفي المراسم) وردت رخصة في الحواصل (وفي القروس والبيان) رواية الجواز مهبورة والحواصل الخوارزمية طيور لها حواصل عظيمة تعرف بالجمع وجمل الماء والكي طعامها اللحم والسك يصل من جلدها بعد نزع الريش مع بقاء الورب ويتخذ منه الفرو وقد ينسج من أوبارها الثياب (ويدل) على الجواز في الحواصل خير بشر بن يسار المضمر وروى في السرائر عن كتاب المسائل أنه (سئل أبو الحسن عليه السلام سأل أبا الحسن عليه السلام خ ل) عن الصلوة في الفئك والفرا والسنجاب والسور والحواصل التي تصاد ببلاد الشرك وبلاد الاسلام يصل فيها بخير بنية قتال يصل في السنجاب والحواصل الخوارزمية ولا يصل في الثعالب والسور (وفي الخرائج) من توقيع الناحية المقدسة لأحمد بن أبي روح وسألت ما يصل أن يصل فيه من الورب والسور والسنجاب والفئك والدلق والحواصل فأما السور والثعالب فحرام عليك وعلى غيرك الصلوة فيه ويحل لك جلود الماء كحل من اللحم إذا لم يكن فيه غيره وإن لم يكن لك ما يصل فيه فالحواصل جائز لك أن تصلي فيه وهو ينقصه بالضرورة (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولا في شعره ولا في صوفه وريشه) إجماعاً كما في (الجلاف والفتية والمنهى والتذكرة وجامع المقاصد وروض الجنان) وهو ظاهر (الأمالي والمعتبر والمدارك) وفي (المعتبر) أيضاً أن ذلك مشهور بين فقهاء أهل البيت عليهم السلام هذا كله مضافاً إلى ما ذكر في المعتبر أيضاً والمتن من الإجماع على أن ما لا يميز الصلوة في جلده لا يقبوز في وربه أو شعره أو صوفه إلا ما استثنى فيها كما يأتي وقد اختلفوا فيما يستثنى مما نحن فيه كما يأتي نشر ذلك وقد ترك المصنف ذكر الورب لدخوله في الشعر وذكر الريش كما ذكر في (التذكرة والارشاد ونهاية الأحكام والبيان وكشف الالباس والكفاية) وهو ظاهر (الشرائع وجامع المقاصد وروض الجنان) أنه كالشعر والورب والصوف فيكون مذكوراً في هذه أيضاً وليس في سوى ما ذكرنا ذكره والأكثر على ذكر الشعر والورب وترك الصوف لدخوله فيها وأما ما استثنوه قاطعين به أو مقر به أو مترددين فيه على اختلاف آرائهم (فني الأمالي) ما لا يؤكل لحمه فلا يميز الصلوة في شعره ووربه إلا ما خصصته الرخصة وهي الصلوة في السنجاب والسور والفئك والحز والأولى أن لا يصل فيها ومن صلى فيها جازت صلواته (وعن المتق) أنه لم يثب فيه إلا عن الصلوة في الثعلب وما يليه من فوق أو تحت ونحو الحز بما لم ينش بوبر الأرناب (وكذا الفقيه) وقد صحت كلامه في الحز المشوش (وحكي عن أبيه) أنه قال لا بأس بالصلوة في شعر ووبر كل ما أكلت لحمه وانت كان عليه (عليك خ ل) من سنجاب أو سور أو فئك وأردت الصلوة فأنزعه وقد روي في ذلك رخصة وذكر خبر النهي عن لبس جلود السباع من الطير أو غيره لكنه (في الهداية) قال قال الصادق عليه السلام صل في شعر ووبر

كل ما أكلت لحمه وما لم تأكل لحمه فلا تصل في شعره ووبره (وفي المقتنة) لا تجوز الصلوة في جلود
سائر الانجاس كالكلب والخنزير والعلب والارنب وما أشبه ذلك ولا يطهر بدماغ ولا يقع عليها ذكوة
ثم قال لا تجوز في أو بار مالا يؤكل لحمه ولا بأس بالصلوة في الخنز الحض ولا تجوز فيه إذا كانت
منشوشا بوبر الارانب والثالب وأشباها (قلت) يجوز أن يكون ذلك منه بناء على نجاسة الثالب
والارانب وغيرها من المذبح ويحتمل أن يريد بالانجاس ما نجس بالموت فيشمل كل ذي نفس
واستثنى في (المبسوط والنهاية والتلخيص) ووبر الخنز والسنجاب والحواصل (وفي جمل السيد والفنية
والسرائر والمصباح ومختصره والتبصرة) ووبر الخنز قط ونقل ذلك عن (المذهب) وعن ظاهر
(الاقتصاد وجمل الشيخ) واستثنى في (الخلاف والمراسم) الفئك والسمور والسنجاب ووبر الخنز
(وفي الوسيلة) الحواصل الخوارزمية والخنز الخالص وجوزها في الفئك والسمور وغيرها عند الضرورة
(وفي الشرائع والتافع) ووبر الخنز وفرو السنباب وفي (المتبصر والبيان والذكرى والدروس واللمعة
والجفرية وارشادها والروضة) استثناء الخنز وبراً وجلداً والسنجاب (وعن الجامع) ووبر الخنز وجلده
والسنجاب والحواصل وفي (الموجز الحاوي) الخنز مطلقاً قط (وفي التذكرة ونهاية الاحكام السنباب
ووبر الخنز ووبر الثعلب والارنب والفئك والسمور) وفي الارشاد كالكتاب (استثناء) ووبر الخنز
والسنجاب (وفي المنتهى) السمور والسنجاب والثعلب والارنب ووبر الخنز (وفي التحرير) استثناء
السنجاب والحواصل ووبر الخنز ووبر الثعلب والارنب والفئك والسمور (والمراد) من ذكر هذه
المستثنيات بيان ما لم يقطعوا بعدم جواز الصلوة فيه مما لا يؤكل لحمه سواء كانوا قاطعين بجوازها فيه
أو مقرين أو مقويين أو مترددين فيه كما قدمت الاشارة اليه واستظهر هذا عما قاله في الأخير أعني
التحرير قال الا الخنز والحواصل والسنجاب على قول والاقوى المنع في ووبر الارانب والثالب والفئك
والسمور (وأما) لا تتم الصلوة فيه منفرداً من جلده مالا يؤكل لحمه فلا تجوز فيه الصلوة كما في (نهاية
الاحكام والذكرى) وغيرها كما يعلم مما يأتي (وفي التذكرة والمنتهى) الأحوط المنع (وفي التحرير)
فيه أشكال أقرب به المنع (وفي التذكرة) أن للشيخ قولاً بالكراهية وهذا القول لم يجده للشيخ ولا نقل
عنه وإنما كره الوبر كما يأتي (وأما) إذا كان من الوبر فذهب الأكثر عدم الجواز كما في (المدارك)
وهو خيرة (المتبصر والتافع والجامع ونهاية الاحكام والذكرى والدروس وجامع المقاصد والنهاية والسرائر
والمنتخبات) لكن في الثالثة الاحيرة لا تجوز الصلوة في التكة والقلنسة إذا عملان من ووبر الارانب فخصوه
بالارانب ولعله مثال (وفي المبسوط والمنتهى) تكرر الصلوة في التكة والقلنسة من ووبر مالا يؤكل
لحمه وهو خيرة (الميسر) ونقل ذلك عن (الاصباح) واحتملها في (المتبصر) وفي (الوسيلة) تكرر
في التكة والجورب والقلنسة المتخذات من شعر الثعلب أو الارنب ثم قال ولا تكرر هذه إذا
كانت من غير ما ذكرناه ولعله بناء على أنها نجسان (وفي التحرير) فيها من ووبر مالا يؤكل لحمه
قولان للشيخ (وفي المفاتيح) فيها من ووبر مالا يؤكل لحمه روايتان أحصهما الجواز ونحوه في (الروض)
وفي (المدارك) الجواز غير بعيد والمنع أحوط ونسب في القول بالكراهية الى (النهاية) والموجود فيها
لا يجوز وظاهره التحريم كما فيه منها جماعة (وأما) الشمرات الملقاة على الثوب فهي الكفاية
أن كلام أكثر الاصحاب مطلق في المنع من الصوف والشعر والوبر وغيرها وخصه بعضهم بالملابس
دون الشمرات الملقاة على الثوب انتهى والجواز خيرة (الروض والمساك والمدارك والمفاتيح) لكن

في (الروض) أن تجنبه أحوط وفي (الكفاية) المنع لا يخلو عن وجعنا وقمل في الروض عن صريح (الشيخ والقزويني) وظاهر المتبر (قلت) لعله فهم ذلك واستنبطه من عبارة الشيخ في (المبسوط أو التهذيب) وأما القزويني فمعي كالمعتبر قد يظهر منها جوازه في قلنسوة عليها وبر (قائل) وصرح بالمنع (المحقق الثاني) وأيده في (كشف الغم) وهو ظاهر الاكثر كما مر عن الكفاية (وفي النهاية) لا تجوز الصلوة في الثوب القدي يكون تحت وبر الثالب ولا في القدي فوقه وهذا يحتل أن يكون لا يقع فيها من الشعر فقط وأن يكون لأن الثلب عنده نجس كما صرح بذلك في المبسوط وقد حكم فيه بالكره في الثوبين المذكورين (وفي حاشية المدارك) أن الظاهر من غير واحد من الاصحاب أن المنع غير مخصص باللبس بل شامل للاستصحاب أيضاً لانهم يذكرون الاخبار الدالة على ذلك في جملة أدلتهم من دون تعرض لكون مدلولاتها غير المطلوب بل يذكرون ما دل على جوازه ويتعرضون للصالح من غير تعريض بأن ذلك غير المطلوب ثم قال أيده الله تعالى انه رأى العلماء يتزهدون عنه وسمع عنهم ذلك (بيان) استدلل على جواز الصلوة فيها لا تتم الصلوة به منفرداً من الجلود بخبر الربان بن الصلت أنه سأل الرضا عليه السلام عن أشياء منها الخفاف من أصناف الجلود فقال لا بأس بهذا كله الا الثالب وليس فيه ذكر للصلوة واستدل على جوازها فيه من الأوبار بصحيح محمد بن عبد الجبار أنه كتب الى أبي محمد عليه السلام هل يصل في قلنسوة (١) عليها وبرما لا يؤكل لحمه أو تسكة حرير محض أو تسكة من وبر الارانب فكتب (لا تحل الصلوة في الحرير المحض وان كان الورد كما حلت الصلوة فيه ان شاء الله) واستدل عليه في (كشف الغم) بما وجد في بعض الكتب عن الرضا عليه السلام وقد تجوز الصلوة فيها لم تنبه الارض ولم يحمل أكله مثل السنجاب والفك والسمور والحوامل اذا كان فيها لا تجوز في مثله وحده الصلوة وحكي في (المختلف) عن الشيخ (في المبسوط) بأنه احتج بأنه قد ثبت التسكة والقلنسوة حكم مغاير لحكم الثوب من جواز الصلوة فيها وان كانتا نجستين أو من حرير محض فكذا يجوز لو كانتا من وبر الارانب وغيرها لان الزوم المدعي وجوداً وعندما ان كان ثابتاً ثبت المطلوب وكذا ان كان منفياً (قال) والجواب بالفرق بين كونها نجستين وكونها من وبر ما لا تحل الصلوة في وبره وعن الثاني بالمنع من استلزام نفي المزوم حالتي وجوده وعدمه المطلوب لجواز كون النفي راجعاً الى الذات لا الى وجودها مع فرض استلزامها وجوداً وعندما انتهى (والمصنف في المختلف) استنبط ذلك من مجموع كلام المبسوط لأنه قال أولاً كلاماً تم الصلوة فيه منفرداً جازت الصلوة فيه وان كان من وبر ثم قال ونكره الصلوة في القلنسوة والتسكة اذا عملا من وبر الارانب والمصنف لا يفهم منه التلازم بين المقدمتين وجوداً وعندما احتج به بذلك وأجاب بما سمعت وهو في محله (قائل) جيداً (ويمكن) أن يكون سي ذلك على مسألة حكيمية وهو أن تفرض ملازم المدعي شيئاً يلزم من وجوده وعنده ثبوت المدعي وهو جواز الصلوة في التسكة من وبر الارانب قوله ان كان ثابتاً لزم المدعي معناه ان كان موجوداً ثبت المدعي وان كان منفياً ثبت أيضاً كما في المسئلة الحارثية في الحكمة وهو أنا تفرض شيئاً يلزم من وجوده وعنده حارثية زيد وجواب المصنف مبني على الجواب في هذه المسئلة وهو أن المنفي هو الذات من حيث الفرض لا من حيث وجودها في الخارج بحيث يكون وجودها مستلزماً لذلك (وهذا) كما في قولنا شريك الباري منفي فانه ليس معناه أنه موجود متصور

ثم خفي وكذلك قولنا بابتفاء التقصين (فلتأمل) فيه فانه أيضاً دقيق جداً (واستدل في المدارك) على الجواز في الثمرات المقات (بخبر) محمد بن عبد الجبار المتقدم (ووصحيح) علي بن ريان قال كتبت الى أبي الحسن عليه السلام هل تجوز الصلوة في ثوب يكون فيه شعر من شعر الانسان وأظفاره من قبل أن يتفضعه ويقلبه عنه فوقه يجوز (قلت) الظاهر من خبر ابن عبد الجبار أن المراد بالذكي ما كان مأكول اللحم كما نيسه على ذلك في خبر علي بن أبي حمزة وخبر بن أبي يعفور فيكون عليه السلام أشار الى أن هذا لا يجوز الصلوة فيه لكونه ليس ذكياً ولم يصرح بالمنع تقياً والا فاشتراط الذكبة لحلية الصلوة في الوبر وغيره مما لا يحل الحيوة مخالف لاجماع الفقهاء (وهناك وجه آخر) أن الامام عليه السلام اتقى الشافعية والحناابلة لأن الشافعي شرط كون الشعر ونحوه مأخوذاً من الحي أو بصد الذكبة وإذا أخذ من الميت فهو نجس وأحمد قال بدم جواز الصلوة في الحرير المحض مطلقاً (وفي الروض) مناقشة في المقام على ما في (الذكرى) وهي متوجهة في بعض وغير متوجهة في بعض آخر فليحفظ ذلك بعد ملاحظة ما ذكرنا (وأما) ما نقل في بعض الكتب عن الرضا عليه السلام فان كان ذلك الفقه الرضوي فقد قال جماعة من متأخري المتأخرين بحجتيه وأنكرها آخرون وان كان غيره فلا وجه للاستدلال به وما خبر ابن الريان قال الظاهر أن المراد مما لا يؤكل لحمه ما كان غير الانسان كما يأتي (ويدل) على المنع في النكحة والثمرات خبر ابراهيم بن محمد الوكيل الجليل والظاهر أنه لا يروي الا عن المصوم الذي وكله وأما عمر بن علي الراوي عنه فلم يستثن من كتاب نواذر الحكمة (وخبر) ابن بكير وهو الاصل في الباب لان ذكر البول والروث والالباب يقتضي فساد الصلوة مع شيء من ذلك وان لم يكن لباس ولا في لباس والقول بأن التقدير الثوب الذي يتلوث به لا وجه له لأن الأصل عدم التقدير والمجاز مقدم على الاخبار (وصحيح) علي ابن مهزيار الناهي عن الثوب الذي فوق الوبر ونحوه (وصحيح) علي بن راشد في آخر الحديث كما تقدم (قال الاستاذ) ويضد ذلك فهم الاصحاب وتبع الاخبار الواردة في الباب وفي باب كراهة الحديد والمنع عن الذهب يكشف عن أن الامر كان ظاهراً عند الشيعة (ولعلم) أنه يفرق بين شعر الانسان وغيره مما لا يؤكل لحمه فتجوز في شعر الانسان سواء كان منه أو من غيره كما هو نص (اختلاف وجامع المقاصد) وهو ظاهر (المبسوط) وقطع به في (الروض) في شعر نفس المصلي واستحسن في شعر غيره ويضم منه وجود اختلاف ولم نجد (وفي حاشية المدارك) أن الفرقة في جميع الأمصار والأعصار الساجدة واللاحقة ما كانوا يتزهدون عن فضلات الانسان ورطوباته في الصلوة وما كانوا يمتنعون عنها اجتنابهم السمور والتلب وغيرهما مما اتفقوا على المنع من الصلوة فيه أو اختلفوا لعدم البلوى وشدة الحاجة ولأن لماب كل واحد من الزوجين وسائر رطوباته يصل الى الآخر قبلاً وملاصقة ومضاجعة ولماً وكذا بين الزوجة وكذا الحال بالنسبة الى الاطفال وغيرهم ثم أن مصالحة الاخوان وملابسهم تقضي بذلك خصوصاً في فصل الصيف والبلاد الحارة وأنهم ليصلون في ثياب اخوانهم وورد جواز ذلك في الاخبار مع انه لا تخلو الثياب الملبوسة من الفضلات وورد عدم وجوب غسل الثوب المار الذي يشرب اسكر (وفي جامع المقاصد) بعد أن قال لا فرق بين شعر الانسان وشعر غيره نعم لا يستتر ثوب منسوج منه في الصلوة وعلى هذا فيستثنى هذا الفرد (وفي كشف الغتام) قد يخص الجواز بما للانسان من الشعر ونحوه لهذه الاخبار وذكر أخباراً يأتي ذكرها (ثم قال) ثم الأخبار والفتوى تشمل ماله نفس ولا نفوس له لكن

في الصحيح أن علي بن جعفر سأل أخاه عليه السلام هل يصلح للرجل أن يصلي وفي فيه الخرز والقدح
قال ان كان يعمه من قراته فلا وان كان لا يعمه فلا بأس وبجمل افتراق الظاهر والباطن انتهى
(قلت) قد قدم أنه ورد عن أبي محمد عليه السلام بطريقين جواز الصلوة في القرمز فليحظ ما سبق
(بيان) يدل على الجواز في شعر الانسان صحيح ابن الريان المتقدم لكن يجوز أن يكون الجواز
فيه مختصاً بشعر المصلي كما ورد ذلك في شعر آخره انما سأل فيه عن شعر المصلي وأظفاره (وخبر
عمار عن الصادق عليه السلام) لا بأس أن تحمل المرأة صبيها وهي تعلي وهي ترضعه وهي تشهد (وفي
قرب الاسناد) للحيري عن عبد الله بن الحسن عن جده علي بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام
عن المرأة تكون في صلوة الفريضة وولدها الى جنبها يبكي هل يصلح لها أن تتناوله فتقدمه في حجرها
ونمكته وترضعه قال لا بأس (وخبر سعد الاسكاف) بمومه أن أبا جعفر عليه السلام سئل عن القرامل
التي تضعها النساء في رؤسهن يصلنه بشعورهن قال لا بأس على المرأة ما تزينت به لزوجها (وفي رواية
أخرى) عن الصادق عليه السلام يكره للمرأة أن تجمل القرامل من شعر غيرها (وفي أخرى) ان كان
صوفاً فلا بأس وان كان شعراً فلا خير فيه من الواصلة والموصولة (وخبر زرارة) الذي في مكارم
الاخلاق عن الصادق عليه السلام قال سئل أبي وأنا حاضر عن الرجل يسقط سنه فيأخذ من انسان
ميت فيجعله مكانه قال لا بأس هذا (وفي مجمع البرهان) أن الظاهر من كلام بعض الاصحاب أنه كلما
لم يعلم انه ما كره لا يجوز الصلوة في شيء منه أصلاً حتى عظم يكون عروة للسكين وغير ذلك فالمشكوك
والجهول لا يجوز الصلوة فيه ثم رده بالأصل وبغيره ما لا ينهض حجة (وفي الجعفرية وشرحها)
لو جمل من صلى في جلد أو ثوب من شعر حيوان أو كان مستصحباً في صلواته عظم حيوان ولم يعلم
كون ذلك الجلد وذلك الشعر والعظم من جنس ما يصلي فيه فقد صرح الاصحاب بوجوب الاعادة
مطلقاً يعني أن الحكم بوجوب الاعادة اجماعي للاصحاب انتهى ما في الاصل والشرح (وذكر المصنف
في المنهاج) أنه لو شك في كون الصوف أو الشعر أو الوبر من ما كره لم يجز الصلوة فيه لأنها مشروطة
بستر العورة بما يؤكل لحمه والشك في الشرط يقتضي الشك في المشروط ويحرم ما في (التحرير والكتاب)
في بحث السهو (والبيان والحلالية والشرائع وفرائض الشرائع والميسية والمسالك) مع زيادة الجلد
في بعض والعظم في آخر (وفي البيان) إلا أن تقوم قرينة قوية (وفي المدارك والشافية) نسبة المنع
عند عدم العلم بجنس الشعر والجلد الى الأصحاب (وفي الميسية والمسالك) لا فرق فيه بين ما يتم
فيه منفرداً أو غيره كالخاتم المتخذ من عظم ما لم يعلم أصله (وقال في المدارك) ان الشرط ستر العورة
والنهي انما يتعلق بالصلوة في غير المأكول فلا يثبت الامع العلم بكون الساتر كذلك (قال) ويؤيده
صحيح عبد الله بن سنان قال قال أبو عبد الله عليه السلام كل شيء يكون منه حرام وحلال فهو لك
حلال أبداً حتى تعرف الحرام بعينه ولا ريب أن التنزه عنه أحوط انتهى (قلت) رواية ابن بكير
التي هي أصل في هذا الباب انما تضمنت فساد الصلوة في حرام الأكل وربما يظهر منها ان المنع في
لا خيار الاخر عن الصلوة فيه كناية عن فسادها وهو الذي فهمه الفقهاء فلي هذا فالمعلومية والمشكوكية
أمران وخارجان عن مفهوم حرام الاكل وفساد الصلوة انما يتعلق بمفهومه فإذا صلى فيها يجهل كونه
حرام الأكل فالفساد يجهل قطعاً فالصحة مشكوك فيها جزماً الى آخر ما ذكره في المنهاج فيقي
المكلف تحت الهدية لعدم تحقق الامتثال (والحاصل) أنه لو صلى في جلد أو منسوج من صوف أو

وهل يفتر استعمال جلده في غير الصلوة مع التذكية الى الدبغ فيه قولان (متن)

شعر أو ريش أو شيء لم يعلم أنه من جنس ما يعلى فيه أو في جلد علم أنه من جنسه ولم يعلم بالتذكية كما اذا وجد مطروحاً لا يد لأحد عليه أو في يد كافراً أو مستحل للميتة لم تكن مجزئة لاختلافه بالشرط عمداً وهو لبس النبات أو ما يحكم بذكاته شرعاً من جلد ما يؤكل لحمه أو نحو الخنزير أو صوف ما يؤكل أو شعره أو ريشه أو نحو الخنزير والمنعي عن الصلوة فيما خالف ذلك فكانت مترددة بين المأمور بها والمنعي عنه فلا تكون مبرئة للذمة وبهذا يندفع ما قد يتوهم من أن الحرير أو جلد ما لا يؤكل أو صوفه أو ريشه أو شعره يمنع صحة الصلوة لأن خلاف ذلك شرط فاذا جهل الأمر جهل المانع فلا تبطل (وأما خبر ابن سنان) فشموله لهذا (محل تأمل) لعدم الظهور ولذا جعله مؤيداً لا دليلاً وكذا الشأن في كل ما ورد من عدم التكليف عند عدم العلم لعدم ظهور شموله لما نحن فيه (قوله) قدس الله تعالى روحه (وهل يفتر استعمال جلده في غير الصلوة مع التذكية الى الدبغ قولان) اقتصر المصنف على ذكر القولين في المسئلة من دون ترجيح كما وقع مثل ذلك في طهارة (التحرير والتذكرة والذكرى والمقتصر وصلوة غايبة المرام وذبايح الكتاب وكنز الفرائد والدروس وغاية المرام) أيضاً ثم أن في المسئلة قولاً ثالثاً يأتي ذكره وكأنه تركه لندرته (اذا عرف هذا) فاقول باشتراط الدبغ في جواز استعمال جلده ما لا يؤكل لحمه حيث يجوز استعماله هو المشهور كما في ذبايح (المختلف والدروس وطهارة الذكرى) بل هو القدي استقر عليه المذهب كما في (الأول) والأشهر كما في طهارة (الثاني) وهو خيرة (النهاية والمبسوط والخلاف والوسيلة والسرائر والبيان وذبايح المحتف) وهو المنقول عن (المفيد) ولم أجده في المقتمة (وعن المرتضى والقاضي وابن سعيد) وهو الأحوط كما في (حواشي الشهيد وطهارة مجمع البرهان) والقول بالجواز قبله وهو مذهب الأكثر كما في صلوة (الايضاح) وأشهر الاقوال كما في طهارة (روض الجنان) وهو خيرة (الشرائع والتنافع والمعتبر والارشاد وغاية المرام والتنقيح وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض والمسالك والكفاية والمفاتيح وطهارة المختلف والمنتهى ونهاية الاحكام وذبايح التحرير وجمع البرهان) وهو الظاهر من (الايضاح) كما قد يظهر ذلك من (كشف الرموز والمذهب البارع) وفي كثير من هذه النسخ على الكراهية كذلك وتأمل فيما صاحب (المدارك) ولا وجه له وقتل الشهيد عن بعض الاصحاب اشتراط الدبغ ان استعمل في مائع والا فلا وتقله (الحق الثاني) عن بعض مشايخه وهذا القول لم أعرف حكايته الا منها (ولعلم) أن صريح (المنتهى ونهاية الاحكام والمفاتيح وظاهر ذبايح الشرائع والارشاد وغاية المرام) أن الخلاف في الطهارة قبل الدبغ حيث قيل فيها ويظهر بمجرد الذكوة وان لم يدبغ ويؤيده ما في (حاشية الايضاح) عن الفخران السيد والشيخ يقولان بالنجاسة قبل الدبغ انتهى ويشمر بذلك استدلالاً ببعضهم على عدم الاشتراط لكن الظاهر خلاف ذلك وأن النزاع انما هو في جواز الاستعمال قبله بعد حصول الطهارة بالذكوة كما هو صريح ذبايح (الدروس وجمع البرهان وطهارة الروض) وهو ظاهر كثير منهم ويرشد اليه الاجامعات المنقولة في عدة مواضع على أن الدبغ غير مطهر وهي بأطلاقها شاملة لما نحن فيه ولعل ما نقلوه من القول بالنجاسة قبل الدبغ مبني على أنه لا بد أن يكون في الجلد دم من مجاورة اللحم وقد قال بعضهم أن هذا الدم نجس وقد قدم الكلام فيه في كتاب الطهارة فيه والمسئلة بنية على القول

وليس الحرير المحض محرم على الرجال خاصة (متن)

بوقوع الذكوة على ما لا يؤكل لحمه تامة كانت الذكوة كما هو مذهب جماعة أو ناقصة كما هو مذهب
الحقق والمصنف كما مر (هذا) وفي قولهم أنه يظهر بمجرد الذكوة (مساحة) لأن الحيوان طاهر
بالاصل والذكوة إنما أخرجته عن الميتة (وأما أقوال العامة) فهي المنتهى أن أبا حنيفة ومالكاً قالوا
بأقول الثاني وبالأول قال الشافعي وأحد في إحدى الروايتين وفي الأخرى لا يجوز الانتفاع بجلود
السباع قبل الدبغ ولا بعده وفيه قال الأوزاعي ويزيد بن هارون وابن المبارك وأبو ثور (بيان)
حجة القول الأول (الاجماع) على الجواز بعد الدبغ ولا دليل قبله (ورواية) محمد بن سراج عن
الصادق عليه السلام قال دخل عليه رجلان فقال أحدهما أني سراج أبيع جلد النمر فقال (أمد بوجه
هني) فقال نعم وهذا الخبر غير واضح الدلالة والسند (حجة) القول الثاني بعدم الاصل (مضمرة
سماعه) حيث قال إذا سميت ورميت فانتفع بجلده (وكل) ما دل على جواز الاستعمال (وما تقدم)
من جواز الصلوة في السجاب وانظر من دون اشتراط ديبته (وعوم) قوله تعالى الا ما ذكيتكم
(وأن الحيوان) طاهر في الاصل والذكوة أخرجته عن الميتة (وقد) يستدل عليه بخبر البطاني وفيه
ما فيه وكذا (١) قولهم أن طهر بالذكوة حل استعماله والا حرم مطلقاً (وحجة القول الثالث)
موازنة الاعتبار فأمثل - (قوله) قدس الله تعالى روحه (وليس الحرير المحض محرم على الرجال خاصة)
ياجماع علماء الاسلام كما في (المعتبر والتحرير والمنتهى والذكرى وجامع المقاصد وكشف
الالتباس والزبية وروض الجنان والمدارك والخيرة) وفي (نهاية الاحكام) الاجماع عليه (وفي مجمع
البرهان) الظاهر أنه لا خلاف ولا فرق بين حال الصلوة وغيرها كما صرح به في معقد أكثر هذه الاجامعات
وبطلان الصلوة به اجاعا كما في (الخلاف والذكوة والمنتهى وكشف الالتباس) وظاهر (المعتبر والمدارك)
بل يبطل فيه عندنا سواء كان سائراً أولاً كما في (الذكرى وكشف القاتم) وبعدم الفرق المذكور
صرح كثير من علمائنا بل يكاد يفهم من الروض وغيره أنه ما انفقد عليه اجماعاً وفي (المعتبر والمنتهى)
ان العمرة اذا كانت مستورة بغيره قد اتفق الثلاثة اتباعهم على ابطال الصلوة فيه وفي أثناء عبارة
المنتهى نسبت الى علمائنا (وفيه وفي المعتبر) أن قهنا الجمهور يخالفون في هذا ما عدا احمد فنه روتان
وأنه اذا كان سائراً عمرة قد وافقنا على بطلان الصلوة فيه بضع الحنايه انتهى (واختلف الاصحاب)
في الثكة والقنوسة منه ففي (الفتية والمنتهى والمختلف والبيان والموجز الحاوي ومجمع البرهان والمدارك
ورسالة الشيخ حسن والكفاية والمفتاح) ان الصلوة فيها منه باطلة وهو ظاهر (المنقمة وجعل العلم
والمراسم والوسيلة والفنية والمذهب البارع) وغيرها وهو المقول عن (الجامع وفخر المحققين) نقله عنه
أبو العباس والعيسري ولعل ذلك في غير الايضاح وعن ظاهر (الكاتب) وفي التحرير أن لشيخ قولاً
بلمنع ولم نجد له ولا نقله غيره عنه وبأنه (الصدوق) فنع من الصلوة في ثكة رأسها من أبر بسم
(وفي النهاية والمبسوط والشرائع والنافع والمعتبر وكشف الرموز والذكوة والارشاد والتلخيص والذكرى
والبروس وجامع المقاصد والمجفرية وفوائد الشرايع وحاشية الارشاد والزبية وحاشية الميسر والروضة
والمقاصد الطيبة وروض الجنان أن ذلك جائز وهو المنقول عن (التي والجبلي) ولم أجده صرح بذلك

(١) لأنه لا خصم أن يقول أنه يظهر بها أولاً محل استعماله الا بهما (منه قدس سره)

في السرائر ونسبه في (كشف الرموز) الى الشيخ وأتباعه (وفي التنقيح) أنه الأظهر بين الاصحاب (وفي المفاتيح) نسبه الى المتأخرين (وفي القحجوة والوفى) أنه أشهر وظاهر (نهاية الاحكام والتحرير) والمتنصر وكشف الاتباس وغاية المرام ومتقى الجمان) التوقف وعن بعض الاصحاب المجوزين اشتراط كونها في محالها وأكثر من جوز صرح بكراهة الصلوة فيها ومن المجوزين من قال بنجوز التكة والقلنسوة من الحرير ومنهم من قال بنجوز الصلوة فيها والظاهر أن المعنى واحد (وفي الروض) زيادة الحلف والمنطقة ونقل عن (الكافي) زيادة الخفين والتعلين والجورب (وفي حاشية المدارك) أنه لا قائل الارشاد) كل ما لا يتم به الصلوة منفرداً (وفي الثاني) ماعد الرقة (وفي حاشية المدارك) أنه لا قائل بالفصل بين مانع في معنى ما لا يتم به الصلوة منفرداً من الحرير وبين ما لا يتم به كذلك مما لا يؤكل كل لحه (بيان) الوجه في بطلان الصلوة اذا كانت المورة مستورة به ظاهر وأما اذا كانت مستورة بغيره فلنهي عن الصلوة فيه في صحيح محمد بن عبد الجبار حيث قال لا تحمل الصلوة في حرير محض والهي يقتضى الفساد لاستحالة كون الفضل الواحد مأموراً به منياً عنه فتى كان منياً عنه لا يكون مأموراً به وهو معنى الفساد (واحتج) المانعون منها في التكة والقلنسوة بمصوم الاخبار المانعة من الصلوة في الحرير (وصحيح) ابن عبد الجبار قال كتبت الى أبي محمد عليه السلام أسأله هل يصل في قلنسوة حرير محض او قلنسوة ديباج فكذب لا تحمل الصلوة في حرير محض (قلت) الاحتجاج بمصوم الاخبار غير خبر ابن عبد الجبار وان وقع لصاحب (المختار والتنقيح والروض والمدارك) وغيرهم الا أنا لم نجد هذا المصوم وأخبار الباب محصورة وهي صحيح اسماعيل بن سعد وقد تضمن النهي عن الثوب والثوب لا يشمل التكة بوجه وكذلك خيرة الآخر ورواية أبي الحرث إنما ذكر فيها الثوب وأخبار المنع من اللباس الا في حال الحرب وغيرها ما ذكر فيه المنع عن اللباس لاعوم فيها اذا المتبادر من اللباس المطلق إنما هو الثوب بل قال المصنف في المختلف والشهد أن المتبادر من لفظ الحرير المحض إنما هو الثوب وان تناول غيره لفة ذكر ذلك في المختلف في الرد على القاضي بل قال بعض متأخري المتأخرين أن الحرير المحض إنما هو الثوب المتخذ من الابر يسم المحض (قلت) قال في المغرب الديباج الثوب الذي سده ولخته أبر يسم وليس هناك خبر عام الا قوله صلى الله عليه وآله (هذان محبمان على ذكر أمي) لكنه ليس مسنداً من طريقنا وعلى هذا يصف الاستدلال بصحيح ابن عبد الجبار على أنه قد سبق الكلام فيها مسنوفاً وأنه قابل للحمل على التقية من وجوه وأنه عليه السلام اتقى احد في الحرير واتقى الشافعي في الوبر (ثم) أن إجمال الكلام في الجواب عن سوال القلنسوة والتكة بوجب الريب أيضاً على أنها مكتوبة مخالفة للاصل والمصومات الأخر قابلة للتخصيص بخبر الحلبي (وما في المدارك) وغيرها من أن ابتناء العام على السبب الخاص يجعله كالخاص في الدلالة على ذلك السبب فلا يقبل التخصيص قانون شيء لأن ذلك لا يخرج عن المصوم الذي يقبل التخصيص لأن ما كان ليس نصاً غاية الارأه تقرر دلالته والعام القوي الدلالة بمخصص بالخاص والمسئلة محجرة في محلها وقد تصرف بعض المتأخرين فيها فقال قوله لا تحمل معناه لا يتباح والحلال في الاصطلاح بمعنى المباح وهو ما يتساوى فيه وتركه ونحن نقول ان الصلوة في ذلك مكروهة وليست حلالاً بالمعنى المصطلح انتهى وهو نصرف بعيد غير سديد الا أن الفرض بيان وجوه الضعف في الرواية غير الحلبي غير محتاج الى صحة الطريق لمواضعه الأصل على أنه ليس فيه الا ابن هلال الغالي وابن النضاري لم يتوقف في حديثه

ويجوز المتميز كالسدا أو اللحة وأن كان أكثر (متن)

عن ابن أبي عمير والحسن ابن محبوب لأنه قد سمع كتابهما جل أصحاب الحديث وروايته هنا عن ابن أبي عمير مع أنه منجبر بالشبهة الملوثة والمنقولة كما عرفت ولا حاجة بنا إلى حملها على حال الضرورة أو الحرب والفتنة أولاً إلى تقيدها بالمتميز ثم أن التكة لا تزيد من المكفوف بالحرير (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويجوز المتميز) اجماعاً كما في (الخلاف والمتن) وجامع المقاصد والعزيمية وكشف الثام والمفاتيح (وهو مذهب علمائنا كما في (المتبر والتذكرة وفي الفتية) الاجماع على كراهية الملعن بالحرير وقد أطلق المصنف الامتزاج من دون تنصيص على المزوج به كما أطلق ذلك في (الارشاد والتحرير والبيان والدروس والذكرى والموجز الحاوي والجفرية والفريفة والروض والروضة والمدارك) وظاهرها جواز المزج بكل محل فحوز الصلاة فيه كما في (السرار والوسيلة والشرائع والمتبر والتذكرة ونهاية الاحكام) وغيرها بل في (المتبر والتذكرة) أن مذهب علمائنا جوازها بالمزوج بالقطن والكتان وغيرها من المحل وفي (المتن) الاجماع على جوازها في المزوج بالقطن والخز ولعل المراد المثال لا قصر الحكم على ذلك كما هو الظاهر من كل من قال كالقطن والكتان وفي (المنفعة والمبسوط) الاقتصار على القطن والكتان والخز من دون ذكر كاف التشبيه (وفي النهاية والخلاف والرماس) الاقتصار على الأولين ونقل ذلك عن (المنع والمهذب والجامع) ووقع ذلك أيضاً لبعض المتأخرين (وفي كشف الالتباس وارشاد الجفرية) الاقتصار على القطن والكتان والصوف (بيان) يدل على المشهور بعد الاصل خبر اسماعيل بن الفضل حيث قال الصادق عليه السلام ان كان فيه خلط فلا بأس فيندرج فيه الفضة وأوبار مايو كل وعلى مافي (المنفعة والمبسوط خبر) (صحيح خ ل) زواره وعلى مافي (النهاية) توقيع الناحية المقدسة لامتياز الصلاة الا في ثوب سدا أو لحته قطن أو كتان (قوله) قدس الله تعالى روحه (كالسدا واللحة) وان كان أكثر (أي من الخليلط اجماعاً كما في (الخلاف والمتن) وجامع المقاصد والعزيمية وكشف الثام) وظاهر (المتبر والتذكرة) فيجوز ولو كان الخليلط عسراً مالم يكن مستهلكاً بحيث يصدق على الثوب أنه أبيض اجماعاً كما في (المتن) وهو مذهب علمائنا كما في (المتبر والتذكرة) وقد نص على ذلك في (التحرير ونهاية الاحكام والدروس والذكرى وجامع المقاصد والجفرية وشرحيها وفوائد الشرائع والروض والروضة والمقاصد العلية والمسالك والمدارك والمفاتيح وغيرها) وهو المراد من عبارة (السرائر) حيث قال فيجوز وان كان أكثر بعد أن يكون ينسب اليه بالجزئية كمشتر وتسع وثمن وأمثال ذلك فان مراده مالم يستهلك ووافقنا على ذلك (ابن عباس) وجماعة من أهل العلم وقال (أبو حنيفة والشافعي) يحرم اذا كان الحرير أكثر ولو تساوى فشافعي قولان وقد نص جماعة من علمائنا ككثاني (المحققين والشهيديين) أنه لا عبرة بالتسمية المقرحة التي لا يكون منشاءها اضمحلال الخليلط (وفي فوائد الشرائع) انه وقع لبعض الاصحاب أن الماية التي سداها قولا يصل في التسميتها قرية وهو من الأوهام الفاسدة انتهى (وفي المبسوط والمتبر والمعنبر والمتن) والذكرى وجامع المقاصد والعزيمية وفوائد الشرائع والروض والمسالك والمدارك) أنه لو خيط بغيره لم يخرج عن التحريم أو كانت البطانة حريراً وحدها أو الظهارة أو الظهر (واحتلفوا) في المحشوب بالأبيض في (الفقيه والمتبر والمتن) والتذكرة والدروس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والعزيمية والجفرية والروض والمسالك (المنع منه

وظلم المحارب والمضطر (متن)

وقد يظهر من المحقق والمصنف من نسبة الخلاف الى الشافعي أنه مما لا ريب فيه عندنا وقطع بالجواز في (المفاتيح) واستقر به في (الذكرى) واحتله في (المدارك) وإليه مال مولانا (ملا محمد تقي) ونقله عن شيخه (الفاضل التستري) ويدل عليه صحيح الريان الذي اشتمل على ذكر السحاب والسور وصحيح الحسين بن سعيد وخبر سفيان بن السمط ومحمد بن إبراهيم وإبراهيم بن مهزيار لكن هذه الروايات معارضة بالأخبار الدالة على المنع حتى من مثل القلتسوة والثكة (وحمل الصدوق) مكتابة إبراهيم الذي تضمنت جواز الحشو بالقز على قز المزلاق الأبريسم واستبعده جماعة لكن يظهر من الشيخ الموقفة للصدوق في حل الرواية وليس هذا الحل بذلك العيب لأن حشو الثوب بالقز أمر غير مهيود ولا يصدر الا من متوف جاهل لمو القيمة وعدم المنفعة والزينة بخلاف قز المزق في البلاد الباردة بالنسبة الى أهل الفقر والسكنة وحمل الروايات على التقيّة متجه ويشير اليه صحيح الريان وقد جوز ذلك الشافعي لأنه لا خيلاف فيه وفيه ما فيه لما فيه من التصحيح على أنه ينتقض بالبطانة وأما الموهو بالفضة أو المنسوج طرائق بعضها من الحرير المحض وبعضها من نحو القطن فداخلان تحت المنع على تأمل في الأخبار المتبادر من السداء أو اللحمة غير ذلك وهذه البارة شائنة في الاخبار وكتب الفقهاء (كالقائمة والنهاية والمبسوط والسرائر وغيرها) وعلى هذا فيشكل الأمر في البداية القز في ذات العلم (وقال أبو علي الكاتب) ولا أختار للرجل الصلاة في الثوب الذي علمه حرير محض ورد عليه ذلك المصنف في المختلف وغيره وسأل عمار الصادق عليه السلام عن الثوب بكون علمه ديباج قال لا يصل فيه لكن خبر اساميل بن الفضل المتقدم يشمل ما اذا كان الخليط بمضامن السداء واللحمة وتحمله البارة الشائنة أيضاً ويؤيده خبر يوسف بن إبراهيم عن الصادق عليه السلام لا بأس بالثوب أن يكون سداموزره وعلمه حريراً وانما كره الحرير المهم للرجال وفي خبر آخر لا يكره أن يكون سدا الثوب أبريسماً ولا زره ولا علمه وبعضه أن المجمع على حرمة وفساد الصلاة فيه هو المحض فيحل ما خرج عن اسمه عرفاً ونصح الصلاة فيه وينبغي الكلام في معرفة العلم لثمة وعرفاً في الصحاح العلم الجبل وعلم الثوب وفي القاموس علم الثوب رسمه ورقمه وقال في مادة رسم ورقم ثوب مرسم كمظم غمط وورق الثوب خططه انتهى (قوله) قدس الله تعالى روحه (و) يجوز (للمحارب والمضطر) أي يجوز لهما لبس الحرير مطلقاً وقد نقل عليه الإجماع فيهما في (المعتبر) والذكرى وكشف الاتباس والروض وظاهر المدارك ونقل في المضطر فقط (في التذكرة) وهو ظاهر (المتعنى وجامع المقاصد) ونقله في الأخير صريحاً في المحارب (وفي المراسم) وكذلك مرخص للمحارب أن يصلي وعليه درع أبريسم فيحتمل أن يكون أراد بالدرع الثوب كما ساء أبو العباس في المذهب في بحث الحيوة ويحتمل أن يكون أراد أن بطانة الدرع أبريسم وعلى هذا فتحتمل البارة قصر الرخصة على ذلك (فلينأمل) وقضية عطف المضطر على المحارب في عبارة الكتاب وغيره أنه يجوز له ذلك وان لم يكن هناك ضرورة كما صرح بذلك جماعة وبعضهم اقتصر على ذكر الضرورة - وعد منها حال الحرب ولكل وجه (وفي المبسوط) فإن قاجاته أمور لا يمكنه معها نزع في حال الحرب لم يكن به بأس (وقال المحقق والمصنف والكرمي) وغيرهم انه يحصل بالحرير للمحارب قوة القلب ومنع لضرر

والنساء مطلقاً (متن)

الزرد عند حركته فجري بحرى الضرورة (وفي ارشاد الحمفريه) أن المريض إذا كان ينفع به في تقوية القلب والتفريح يجوز له ذلك وعد من الضرورة (المصنف والشيدان والحق الثاني) وجماعة دفع القمل لما اشتهر بكافي (المعتبر) أن النبي صلى الله عليه وآله رخص لبس الرحمن بن عوف والزيبر ليسه لدفعه (وفي المعتبر) قوى عدم التمدية ولعله منه بناء على ما يذهب اليه في أصوله من عدم جعية منصوص الملة الا أن يكون هناك شاهد حال دال بالقطع على سقوط اعتبار ما عدا تلك الملة حتى يصير برهاناً وليس من الضرورة لسه عند قد ان السائر لم يريد الصلوة بل يصلي عارياً عندنا كما في (الذكرى) لأن وجوده كدمه قلت في التلليل (نظر) لأن الصلوة عارياً تنلزم فوات واجبات كثيرة ركن وغير ركن وترك الواجب حرام فالمدار على الاجماع في المقام وبسبب عدمه من الضرورة صرح في (التذكرة والمتن) ونهاية الاحكام والتحرير والدروس والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس والحمفريه وارشادها) وغيرها نعم يعدم الحرير على جلد غير المأكول إذا اضطر الى أحدهما ويقدم النخس عليه كذلك لأن مانع النخس عرضي والحرير أصلي كذا سمعته من الاستاذ أدام الله تعالى حراسته وبه صرح جماعة وتام الكلام في محله (وما أقول العامة) فوافقنا على جواز لبسه في الحرب عروء وعطا وأحمد في أحد الوجهين وفي الوجه الآخر لا يجوز ووافقنا على جوازه في الضرورة أحد في إحدى الروايتين وخالف مالك وأحمد في الرواية الاخرى وخالفونا جميعاً فجوزه عند قد السائر قالوا لأن ذلك من الضرورات وينبغي أن يخالفهم على ذلك أحد في إحدى الروايتين ومالك (قوله) قدس تعالى الله روحه (والنساء مطلقاً) أما جواز لبسه للنساء في غير الصلوة اختياراً محضاً أو متمزجاً فضله اجماع أهل العلم كافة كما في (المعتبر والمتن) والتحرير وجامع المقاصد (والاجماع كما في) (التذكرة والذكرى والدروس وكشف الالتباس وروض الجنان) وأما جواز لبسه لمن في الصلوة فقله عمل الناس في الاعصار كما في (شروح الشيخ نجيب الدين وحاشية المدارك) وعليه قوى الاصحاب بكافي (الذكرى وروض الجنان) ومذهب الاصحاب ما عدا الصدوق كما في (المهذب البارع والمقتصر) ومذهب الثلثة واتباعهم كما في (المعتبر والمتن) وكشف الرموز) وهو المشهور كما في (الذكرى أيضاً) والتفتيح وكشف الالتباس وكشف اللثام وحاشية المدارك) أيضاً بل في الاخير كاد بكون اجماعاً ومذهب الاكثر كما في (ارشاد الحمفريه والتذكرة والمدارك) والاشهر الاكثر كما في (جامع المقاصد والعزية) ومنع منه لمن فيها في (الفقيه) وجعله أولى صاحب (جمع البرهان) واستوجبه صاحب (الحبل المتين) وقوله في كشف الرموز عن (أبي الصلاح) ونوقف في (المتن) وفي (المدارك) والكفاية والمقاتيع) التردد ثم الميل الى الجواز وفي (المراهم والفتية) أنه وردت فيه لمن رخصة) وفي (الوسيلة) أنه مكروه (وفي المبسوط والسرائر) ان تنزه عن أفضل (بيان) حجة المشهور الأصل والاستصحاب واطلاق الامر بالصلوة فلا يتقيد الا بدليل وموثق ابن بكير من بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال النساء تلبس الحرير والدياج الا في الاحرام وقريب منه رواية اسماعيل ابن الفضل والضف تجبره الشهرة وأنه لو كان نزعها واجباً عليها في حال الصلوة مع إباحة لبسه لها في غيرها لشاع وذاع بحيث لا يخاف لعموم البلوى وشدة الحاجة (حجة القول الآخر) صحيح زواره قال سمعت أبا جعفر عليها السلام يعني عن لباس الحرير للرجال والنساء (وغيره) أيضاً أما يكره

والركوب عليه والافتراش له (متن)

الحرير المص للرجال والنساء (وفي) خبر جابر الجعفي المروي في الحصال يجوز للمرأة لبس الحرير
والهدياج في غير صلاة واحرام (وعموم) توقيع الناحية المقدسة لا يجوز الصلاة الا في ثوب سده
ولحته قطن أو كتان (وصحيح) محمد بن عبد الجبار المتقدم لأجل الصلاة في حرير محض (وخبر
عمار) سأل الصادق عليه السلام عن الثوب يكون عليه ديباجاً قال لا يصل في ان كان الفعل بصيغة
الفية وأكثر الاصحاب ذكروا خبر زرارة غير الصحيح ورموه أولاً بضعف السند وثانياً بخلافه لما
اتفق عليه الناس على جوازه وحمله على حل الصلاة بعيد جداً اذ لا اشعار في الخبر وتأولوه بحمل النهي
على منيية مجازاً وحمل الكراهة كذلك (قلت) التحقيق أنه لا يجوز استعمال القطن في حقيقته ومجازه
ولا استعمال المشترك في منيية وانما الجائز عموم المجاز بالمعنى المشهور لا بما ذكره صاحب العقود وحينئذ
فلا دلالة في الرواية على المطلوب على أنا نقول أن الكراهية حقيقة شرعية في المكروه الثوب الحرام وما
أوردوه ثانياً على غير الصحيح يرد على الصحيح بمعنى أنه يوهنه في مقام المعارض لأنه يسقط حجتيه
(وفي المختلف) وغيره أن مكتبة ابن عبد الجبار لا حاجة فيها لابتنائها على السبب الخاص وهو القانوسة
التي هي من ملابس الرجال (وفيه) أن السؤال لا يخص عموم الجواب على التحقيق لكن يمكن
أن نقول أن الجواب ونحوه مما أحتج به المنع مطلق وما دل على جواز اللبس للنساء أيضاً مطلق فيصلح
كل منها لأن يكون مقيداً للآخر والترجيح للمشهور لوجوه وبعبارة أخرى أن الجواز التوقيع الشريف
وخبر عمار عامة بالنسبة الى الافراد وأخبار اللبس للنساء عامة بالنسبة الى الاحوال وليس النهي أولى
بالخصيص من الجواز على أنه قد علم حال المكتبة المذكورة فيما مضى ولم يبق الا خبر الحصال وهو
لا ينهض في مقابلة أدلة المشهور (قوله) قدس الله روحه (والركوب عليه والافتراش له) هذا هو
المشهور كما في (كشف الالتباس وجمع البرهان) ومذهب الأكثر كما في (المذهب البارع والمقتصر)
بل هو المعروف من مذهب الاصحاب كما في (المدارك) والرواية به مشهورة كما في (الذكري)
وقال مولانا أبو جعفر بن حمزة في (الوسيلة) في آخر كتاب المباحات وما يحرم عليه لبسه يحرم عليه
فرشه والتدثر به والالتكاه عليه واسبأله سراً وتقل مثل ذلك من (المبسوط) ولم يحضرني المجلد الثاني
منه وتقل في (المختلف) عن بعض المتأخرين أنه منع من فراشه والقيام عليه وتردد فيها في (المتبصر)
وقد يظهر ذلك من (النافع) والمنع مذهب الشافعي واحد وهل يجوز التدثر به قد سمعت ما في
(الوسيلة) وفي (المدارك) الا طهر تحريره وفي مجمع البرهان ان كان هناك عموم يدل على تحريم
اللبس حرم التدثر (والاتحاف) وفي الروض والمسالك وحاشية الميسي) أن التدثر كالاتراش واليه
ذهب (مولان ملا محمد تقي) وفي (حاشية الميسي والمسالك والمدارك) أن التوسد كالاتراش أيضاً
(وفي جامع المقاصد) التردد ثم قال ظاهر النصوص الجواز لأنه لا يبعد لبساً ونحوه ما في (فوائد
الشرائع) وارشاد الجعفرية (بيان) يدل على الجواز بعد الأصل صحيح علي بن جعفر سأل أخاه
عليه السلام عن الفراش الحرير ومثله من الهدياج والمصلى الحرير هل يصلح للرجال النوم عليه والتكأة
والصلاة قال يفترشه ويقوم عليه ولا يسجد عليه (وفي مجمع البرهان) أن الحديث ليس صريحاً في
جواز التكأة لتركه في الجواب (وفيه) أن المناط منفتح مع الأولوية ويدل عليه أيضاً قول الصادق
عليه السلام في خبر مسمع بن عبد الملك البصري لا بأس أن يؤخذ من ديباج الكبة فيحمله غلاف

والكف به (متن)

مصحف أو يجعله مصل يصل عليه واحتمال الحرير الممزج من الخبزين بصد (واحتج الشيخ)
 للمنع (والمحقق) لأن حدوجهي التردد (وأبوالباس) يعموم تحريمه على الرجال وقد علمت أن هذا العموم
 لم يجده الا في قوله صلى الله عليه وآله (هذان محرمان على ذكر أو ألقى) وليس مسنداً في طرقنا والاخبار
 أما مصرح فيها بذكر الثوب أو اللبس سلمنا ولكن الغالب مقدم على العام (قوله) قدس الله روحه
 (و) يجوز (الكف به) هذما أنفي به الاصحاب كلتي (الذكرى وشرح الشيخ نجيب الدين) بل في
 الأخير أنه لا خلاف فيه الا من (القاضي) وهو مذهب الشيخ وأتباعه كما في (المتقى) واليه صار
 المتأخرون كما في (المدارك والمناقب) وهو المشهور كما في (مجمع البرهان) وفيه أيضاً أنه ليس
 اجماعاً لأن القاضي يخاف وهو خيرة (المبسوط والنهاية) على الظاهر منها (والوسيلة وكسب المحقق والمصنف
 والشهيد) والمحقق الثاني وتلميذه والمسي (ونص) (القاضي) فياقتل على بطلان الصلوة في المديح بالديباج
 أو الحرير المحض ومثل ذلك عن (المرتضى) في بعض رسائله واليه مال أوقال به (صاحب مجمع البرهان
 وكشف الثام) وهو الظاهر من (الكتاب) حيث منع من العلم الحرير في الثوب ولم أجد من تعرض له
 من الأصحاب غير من ذكرنا وترد فيه صاحب (المدارك والكفاية والمناقب) ولم يجده بعد في النهاية
 والمبسوط والوسيلة والشرائع والمعتبر والنافع والحرر والتذكرة والمتقى والارشاد والمختف ونهاية الاحكام
 ودرروس والبيان والذكرى) فلا يبعد أن يكون الحكم عندهم منوطاً بكل ما صدق عليه اسم الكف في العرف
 وقال في الصحاح كفة التميميص بالضم ما استدأرحول الذيل لكن (المصنف والمحقق والشهيد) استندوا في كتبهم
 الاستدلال في جوازه الى خبر جراح ورواية العامة عن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله نهي عن الحرير
 الاموضع أصبعين أو ثلث أو أربع وقد يشمر بالتحديد (والمحقق الثاني والشهيد الثاني والفاضل المبني
 وصاحب العزبة وارتداد الجعفرية) حذوه بأربع أصابع في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد
 والعزبة وارشاد الجعفرية والروضة والمسالك والمقاصد العلية) بل في (شرح الشيخ نجيب الدين) نسبة
 ذلك الى الاصحاب (وفي المدارك) أنه مقطوع به في كلام المتأخرين (وفي مجمع البرهان) أنه مشهور
 (وفي رسالة الشيخ حسن) وحذوه وهو يشمر بالشهرة أوبالاجماع وتوقف في ذلك في (روض الجنان)
 وهو ظاهر من (ولله وصاحب كشف الغطاء) وصرح جماعة بأن المراد بالكف جعله في رؤس الأتكام
 والقبيل وحول الزيق واللينة أي الجيب وهل يجوز الرقع بهذا القدر ففي (الوسيلة) جوازه (وفي حاشية
 الارتاد) به تردد قال وكذا تطريف التمدل ولا ريب أن تجنبه أولى انتهى (بيان) حجة المشهور
 الأصل وإطلاق الأمر وعدم تحريم الزينة المفهوم من الآية الكريمة وخبر جراح المدايني أن الصادق
 عليه السلام كان يكره أن يلبس التميميص المكشوف بالديباج ويكره لباس الحرير ولباس الوشي ويكره
 الثيرة الحمراء فأنها مثيرة باللبس وقد مره أوبالاجمل حال جراح والقاسم بن سليمان الرازي عنه وأن الكراهة
 إنما خصت بنير الحرام في عرف الفقهاء مع اشتغاله على كراهية لباس الحرير وأن هذه اللفظة من
 جراح فلا دلالة أصلاً واحتمال الديباج أن لا يكون حريراً محضاً كما احتمله الشيخ في صحيح ابن بزيع
 (قلت) قد عد المولى المجلدي جراحاً من المدحجين والصدوق الى طريق وقال (جش) يروي عنه جماعة منهم
 النضر بن سويد (وقال الاستاذ أدام الله حرامته) لعله كثير الرواية ورواياته متلفات بالقبول وأما
 القاسم بن سليمان فالصدوق الى طريق أيضاً ويروي عنه النضر بن سويد وقد قيل فيه أنه صحيح الحديث

ويشترط في التوب أمران الملك أو حكمه فلو صلى في المنصوب عالماً بطلت صلواته (متن)

وهذا يشير الى صحة حديث القاسم وروى عنه احمد بن محمد والحسين بن سعيد والكرهة حقيقة شرعية في المعنى المعروف كما أشار الى ذلك الشهيد والكركي سلمنا ولكن التعبير بالكرهة في مقام التحريم والترك الواجب غير مناسب لحصول المسامحة والتساهل فيهما وحديث فيراد منها هنا المعنى الشائع الآن أنه ليس بتلك المكانة من الظهور حتى ينهض لتخصيص العمومات لكننا نقول أن ظهور ريموها للمأخوذ فيه (محل تأمل) كما تقدمت الإشارة اليه في مسألة التمسك ويظهر من خبر صفوان الذي لا يرويه إلا عنه أنه لا بأس بالتوب أن يكون سداً ونزه وعلمه حريراً إنما كره الحرير المبهم أن الحرير المحض في الاخبار إنما يراد منه كون نفس التوب حريراً محضاً فهذا الخبر أيضاً دليل المسئلة وبإطلافه يشمل حال بالصلوة ولا يضر يوسف بن إبراهيم لوقوعه بعد صفوان وقد روى هذا الخبر المحدثون الثلاثة ثم أن الشهرة تجبر ضعف سنديهما ودلائليهما على الصحيح عند الاستاذ الشريف أيده الله تعالى وأما كون لفظة الكراهة من جراح فإن كان ناقلاً للفظ فلا كلام وإن كان ناقلاً بالمعنى فشرطه القطع بالمراد والأتيان بلفظ آخر مرادف واشتماله على كراهية لباس الحرير لا تسقط دلالته ووجوبه وأما احتمال كون الديباج غير حرير محض كما يشعر به عطفه عليه في الاخبار وكلام الاصحاب فقد قال في المغرب الديباج التوب الذي سداً ولحمته أبريسم وعندهم اسم للتمشقل المطف ليكون الحرير يطلق على ما لا تشقه (ويدل على المسئلة) أيضاً ما ذكره جماعة من أصحابنا أن العامة روت عن أسماء أنه كان للنبى صلى الله عليه وآله جبة لها بنية ديباج ووجهها مسكة فإن الديباج وكان صلى الله عليه وآله يلبسها والشهرة والاجماع المعلوم تجبران ضعف هذه الاخبار وضعف دلائلها كما تجبران ضعف ما دل على التحديد المذكور لأن خبره عامي والعمدة الاجماع ولم تقطع به من جهة كثرة المصرحين بالتحديد المذكور لأنهم قبلوه كما عرفت بل تقطع به من جهة أخرى وهو الاختصار في حد الكف على المتيقن وحيث فلا بد أن تكون الاصابع مضمومة (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويشترط في التوب أمران الملك أو حكمه فلو صلى في المنصوب عالماً بطلت صلواته) أجمع العلماء كافة على تحريم الصلوة في التوب المنصوب مع العلم بها كما في (المتن) والتحريم واجمع علمائنا على بطلانها فيه كما في (الناصرات والفنية ونهاية الاحكام والتذكرة والتكرى وكشف الالتباس) وسبه في (المتن) الى عدائنا وفي (المعتبر) الى الثلاثة واتباعهم (وفي جامع المقاصد والمزب) وارشاد الجعفر به وروض الجنان (الاجماع إذا كان سائراً) وفي الكافي عن الفضل بن شاذان ما يحتمل ذهابه الى صحة الصلوة وقد ذكر ذلك في جواب شبهة أشهرت بين المخالفين سأل بها عمر ابن شهاب حدان القلانسي وأختلفوا فيما إذا كان غير سائر (في نهاية الاحكام والتحرير والتذكرة والبيان والدروس والموجز الحاروي وفوائد الشرائع والجفرية والعزية وجمع البرهان) بطلانها فيه أيضاً ونسبه في (المدارك) الى المصنف ومن تأخر عنه وفي (المقاصد العلية) الى الأكثر وفي (الروض) الى جماعة وهو ظاهر من أطلق وأستشكل فيه في (المتن) وفي (المعتبر) أن الأقرب أن ستر به العمرة أو مسجد عليه أو قام فوقه كانت الصلوة باطلة لأن جزء الصلوة يكون منهيًا عنه وتبطل الصلوة بفواته أما لو لم يكن كذلك لم يطل وكان كلبس خاتم من ذهب انتهى وهو خيرة (المدارك) وفي (التكرى) أنه قوي ونحوه ما في (جامع المقاصد وارشاد الجعفرية والمقاصد العلية وروض الجنان وكشف التام) وفصل في (الايضاح) ففرق في غير السائر بين ما إذا كانت أباته تحتاج الى فعل

كثير و بين مالا يحتاج اليه فحكم بالبطلان في الأول بل يظهر من آخر كلامه كما فهمه الكركي أنه لا خلاف في البطلان هنا وأحتمل الوجهين في الثاني وأطنب في بيان ذلك وأعترضه (الفاضل الكركي) في مواضع فني بعض أصاب وفي بعض نأ عن الصواب وهو قوله أنه ان ثبت الابطال بالنهي عن الضد استوى في ذلك ما يحتاج اباته الى فعل كثير وما لا يحتاج رده الى مالكة الى ذلك وفيه أن ما لا يحتاج لاضد له حتى ينهي عنه وقد يؤل كلامه بوجه جيد (يان) احتج في (الناصر يات) على بطلانها في الثوب المنصوب بأن أجزاء الصلوة وغيرها من العبادات انما يكون بدليل شرعي ولا دليل هنا (وفي الخلاف) بأن التصرف في الثوب المنصوب قبيح ولا تصح نية القرية فيها هو قبيح ولا صلوة الابنية القرية (وفي الكتاتين) أيضاً أن الذمة لا تبرا من الصلوة ييقين (واحتج) بعضهم بأنه مأمور بالترفع لا يحفظ تلك فهو منهي عن ضده الذي هو الصلوة وهذا لا يتم فيما يجب أن يحفظ ولا يحفظ الا باليس (وفي المتبر والمتنهي والتذكرة) بأن النهي عن المنصوب ينهي عن وجوه الاستفاعة والحركات فيه استفاعة فتكون محرمة منها عنها ومن الحركات القيام والقعود والركوع والسجود وهي أجزاء الصلوة فتكون منها عنها فتفسد فتكون الصلوة فاسدة (ثم قال في المتبر) بعد ذلك اني لم أقف على نص عن أهل البيت عليهم السلام بابطال الصلوة وانما هو شيء ذهب اليه المشايخ الثلاثة واتباعهم والأقرب أنه ان كان متر به العودة الى آخر ما نقلناه عنه (وقال في التذكرة) بعد أن نقل عبارة المتبر هذه ونقل عن المصنف القول بالبطلان بالحائتم المنصوب وغيره مما يستصحب في الصلوة لتحقق النهي عن ذلك هذا كله بناء على أن الأمر بالشئ يستلزم النهي عن ضده وأن النهي في العبادة مفسد سواء كان عن أجزائها أو عن وصف لا تنفك عنه ولا تخلوا هذه المقدمات من (فنظر) فقول الحق (لا تخلون قوة) انتهى (وفي جامع المقاصد وارشاد الجعفرية وروض الجنان والمقاصد العلية والمدارك) أن المصنف وجهاء استدلو على بطلانها في غير السائر بأن الحركات الواقعة في الصلوة منهي عنها الى آخر ما نقلناه عن المتبر والمتنهي والتذكرة (و بأنه مأمور بأبادة المنصوب ورده الى مالكة فاذا افقر الى فعل كثير كان مضاداً لصلوة والأمر بالشئ يستلزم النهي عن ضده فيفسد ولم أجده المصنف ذكر ذلك فيما حضري من كتبه وانما استنبطه منه الشهيد والمذكور في كتبه ما عرفت (ثم أنهم) ردوا الاول بأن النهي انما يتوجه الى التصرف في المنصوب الذي هو لبسه ابتداء واستدامة وهو أمر خارج عن الحركات من حيث هي حركات أعني القيام والقعود والسجود فلا يكون النهي متناولاً لجزء الصلوة ولا لشرطها ومع ارتفاع النهي ينتفي البطلان بخلاف ما لو كان المنصوب ساتراً أو مسجداً أو مكاناً لغزات بعض الشروط أو الأجزاء (وردوا الثاني) بأن الأمر بالشئ يستلزم النهي عن ضده العام أعني الترك وهو الأمر الكلي لا عن الاضداد الخاصة من حيث هي كذلك وان كان الكلي لا يقوم الا بها لأنه متاير لها ولهذا كان الأمر بالكلي ليس أمراً بشئ من جزئياته عند المحققين فلا يتحقق النهي عن الصلوة لانها أحد الاضداد الخاصة (ومن ثم) فرق المحقق بين الأمرين فاختار البطلان في الاول دون الثاني (قالت) هذه الحركات منهي عنها لكونها في ثوب الغير بنفي اذنه فالتصرف مشمول القمة بالأجرة وببعض ما تلف من الحركات أو تفاوت القيمة بسببها ولا ريب أنه حينئذ يجب المنع عن الحركات من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ثم أن الكون في الثوب استدامة منهي عنه كما اعترفوا به وليس ذلك الا مجموع أجزاء من الكون والنهي عن الكل ينهي عن جميع أجزائه

وتفاوت الحرمة بحسب الاجزاء قلة وكثرة ولا فرق قطعاً بين الجزء الأول وسائر الأجزاء وقد اعترفوا بأن الحركات الواقعة فيه سائر العورة منهي عنها ولا فرق بينه وبين غير السائر إذ علة الحرمة هو التصرف في مال الغير بغير اذن (وفي الايضاح) أن مستصحب النجاسة كالقارورة المقومة المشتعلة على نجاسة تبطل صلواته فالمفصوب الغير السائر أغلظ وأكد لأنه مأخوذ بأشق الأحوال انتهى (فتأمل) (ويان) ما أشار إليه المحقق والجماعة من الفرق هو أنه إذا استتر بالمفصوب تعلق النهي بنفس العادة لأنه استتر استتاراً منهيّاً عنه فإن الاستتار به عين لبسه والتصرف فيه فلا يكون استتاراً مأموراً به في الصلوة فقد صلى صلوة خالية عن شرطها الذي هو الاستتار المأمور به وكذا إذا سجد وقام على المفصوب قبل سجوداً أو قياماً منهيّاً عنه لمثل ذلك بخلاف ما إذا قام وركع وسجد لا لبساً للمفصوب الغير السائر إذ ليس شيء من ذلك عين التصرف فيه وإنما هو مقرون به والتصرف فيه هو لبسه وتحريكه (وفي مجمع البرهان) أنا لانسلم أن النهي في شرط العادة يفدها ثم إذا كان ذلك الشرط عبادة مستقلة أسدها ألا ترى أن إزالة لنجاسة شرط اصحة الصلوة مثلاً ولا يضرهنا عن كون ذلك بماء مفصوب وفي مكان مفصوب وبآلة مفصوبة بخلاف النسل فإنه يبطل لكونه عبادة انتهى (وقد يقال عليه) أن شرط الصلوة إنما هو طهارة الثوب لا فعلها ليتقى الشرط إذا نهى عنه (وقال أيضاً في مجمع البرهان) أنه لا فرق بين السائر وغيره حتى الخاتم وقصه لعموم الدليل وهو اجتماع الامر والنهي في جزئي حقيقي من غير تعدد جهة ولا شك في كون الحركات الواقعة فيه جزءاً لها ومهيأ عنها والنهي ليس مطلوباً بالشارع بوجه والتبادر من مثله البطلان والقدم مشغولة والخروج غير ظاهر لانا ما فهمنا الصحة الا من أمره ورضاه وقد علم عدم ذلك بالنهي ولا يحتاج الى أن يقال أن الامر بالرد مستلزم للنهي حتى يرد عليه ما في (روض الحنان) مع أنه ما يرد على ما فهمته مراراً على أنه ان تم لا يتم الا في سمة الوقت ولا خصوصية له بالسائر ووفق (المحقق ومن تبعه) (كاشف الهمم) بين السائر وغيره غير جيد (وأنا متعجب) من الشارح حيث رضي بالبطلان في السائر مع أن الدخول الذي رد به بطلان غير السائر بينه جار فيه لأنه الدخول الذي ذكره بعض العامة في دليل أصحاحنا القائلين بالبطلان في نفس العادة أو جرماً أو شرطاً وكذا الفرق بين النهي الصريح وغيره غير جيد ففرق المحقق بين خاتم ذهب ومال الغير وبين الحرير النير السائر بالبطلان في الاخير دونها لوجود النهي الصريح في الحرير دونها مما يستعجب منه ومن ارتضا الشارح له انتهى كلامه وأراد بما فهمه مراراً ما ذكره في بحث التيمم حيث تمحّب من المتأخرين في اعتراضهم على المصنف في المسائل الذي بناها على أن الامر بأشئ يستلزم النهي عن ضده الخاص (وقال) ان وجه الاستلزام عنده في غاية الوضوح لأنه اذا نهى عن الامر الكلي كانت جميع افراده منهيّاً عنها ضمناً لأنه لا يمكن النهي عنه بحيث يخرج المنهي عن العادة مع تجويز جميع الافراد لأن تركه حينئذ صار واجباً ولا يمكن الا بترك الجميع وقد صرح هؤلاء وسلموا أن ما يتوقف عليه الواجب واجب وصرحوا أيضاً ان نهى الماهية مستلزم لنهي جميع الافراد ألا ترى أن وجود الماهية يستلزم وجود فرد ما لا أقل ضمناً ل الامر (وقال) في بحث إزالة النجاسة عن المسجد ان الامر بإزالتها عن المسجد يقتضي بطلان الصلوة لو اشتغل بها حينئذ لان النهي عن الكل لا يتحقق الا بترك الخصوصيات بل المقصود منه نهى الخصوصيات ولهذا قيل ان النهي عن الكل عام وقولهم ان الذي يقتضيه الامر بالازالة إنما هو النهي عن الكف عن

وان جهل الحكم والأقوى إلحاق الناسي به (متن)

الشيء والكف عن الامر العام غير متوقف على الامور الخاصة حتى يكون شيء منها متعلق بالنهي وان كان الضد العام لا يتقوم الا بالاضداد الخاصة لا مكان الكف عن الأمر الكلي من حيث هو غير جيد لأنه على تقدير الامكان ليس ذلك بمطلوب بل المطلوب الاجتناب عن الخصوصيات كما هو الشأن في سائر الميقات كالزنا ونحوه ومعلوم عدم التحقق الا في ضمن الخصوصيات وهذا ظاهر مسلم مفروض (وقولهم) ان الامر بالكلي ليس أمراً شئياً من جزئياته وان توقف عليها من باب المقدمة ووجوبه من هذا الباب ليس من نفس الامر فيه أن ليس هناك غرض متعلق بأنه من نفس الامر فقط أو من مع شيء آخر (والنقص) بما اذا قال الشارع أوجب عليك الامر بـ مع ضيق أحدهما وسعة الآخر وأنت ان قدمت الضيق امتثلت بغير إثم وان عكست امتثلت معه (فالجواب عنه) أننا لا نسلم وقوع مثل ذلك وبعد وقوعه نقول بالصحة لكان النص ولا يلزم منه الصحة مع عدم النص مع امكان التخلص من المحذور بحمل الامر على وقت لا يجتمع مع النهي لظهوره (وأيضاً) يلزم بمثل ذلك صحة كون الشيء مأموراً به ومهيئاً عنه كأن يقول أوجب عليك الصلوة وحرمتها عليك في الفار المقصوبة ولكن ان فعلتها فيها امتثلت مع الاثم وان فعلتها في غيرها امتثلت بدونه (واما النقض) بصحة مناسك منى يوم النحر لو خالف الترتيب فلان سلم صحتها كذلك أو ذلك محمول على عدم تحريم الموسع في وقت فعله أو بعدم المنافاة كما بين الحلق والدبيع أولاً مكان توكيله في غيره أو أن ذلك ليس بعبادة محضة فلا يضر النهي فلا يرد نقضاً (فتأمل) انتهى كلامه رحمه الله تعالى (فليتأمل) فيه (قوله) قدس الله تعالى روحه ﴿وان جهل الحكم﴾ اطلق الحكم بطلان صلوة جاهل الحكم كما في (التذكرة والذكرى والدروس وكشف الالتباس) وفي (جامع المقاصد وإرشاد الجعفرية وروض الجنان والمقاصد العلية وجمع البرهان) قصر جاهل الحكم على جاهل البطلان اذا علم بالحكمة فان مناط البطلان الحرمة وان جاهل الحرمة لحرمة عليه لا متناع تكليف الفافل (وفي المتن والتحريم) أن جاهل التحريم تبطل صلواته ولا يصدر لأن التكليف لا يتوقف على العلم به ولا لزم الدور المحال (قلت) لعله أراد في الكتاتين بجاهل التحريم جاهله مع التنبيه عليه تقصيره لا الفافل . فتأمل . (وفي نهاية الاحكام) لو جهل كون التصرف بخصوص غصبا فالأولى إلحاقه بجاهل الحكم ويحتل النصيب (وفي المدارك) تبمأ شيخه لا يبعد اشتراط العلم بالاسم (وفي البيان وكشف الالتباس والمقاصد العلية وروض الجنان) أن ناسي الحكم كجاهله ويأتي مختارهم في الناسي (قوله) قدس الله تعالى روحه ﴿والأقوى إلحاق الناسي به﴾ أي الأقوى إلحاق العالم بالفصيح عند اللبس الناسي له عند الصلوة كما صرح بذلك في (المنهي) وغيره وفقاً (لنهاية الاحكام والتذكرة والايضاح والموجز الحاوي وروض الجنان) وظاهر اطلاق الفتاوى وقيل المجلي عن بعض الاصحاب القول بطلان صلوة الناسي للنصب فيحتمل أن يكون موافقاً لمولانا في الاعادة في الوقت وخارجه وأن يكون موافقاً لما في المختلف كما يأتي وفي (المنهي والبيان وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وأرشاد الجعفرية) وفقاً لابي عبد الله المجلي أنها لا تبطل فلا يبعد في الوقت ولا خارجه (وفي المختلف والدروس وظاهر الذكرى) أنه يبعد في الوقت دون خارجه (وفي التحرير) في صحتها عند التسنين اشكال (وفي كشف الغم) يمكن الفرق بين العالم بالناسي له عند الصلوة وبين الناسي له عند اللبس لتفريط الاول ابتداء واستدامة دون الثاني (بيان) احتج على مختار الكتاب (بأنه) فرط بالنسيان

ومستصحب غيره به (متن)

لانه قد ر على التكرار الموجب للتذكار (وبأنه) لما علم كان حكمه المنع من الصلوة والأصل بقاءه ولم يعلم زواله بالنسيان وهما من الضعف بمكان (والأولى) الاحتجاج عليه بأنه كالمصل عارياً ناسياً لأن هذا السر كالسري فهو كالستر بالظلمة وباليد والنجس (حجة المحلي) أن الناسي غافل فهو غير مأمر بالتزنع ولا منهي عن التصرف فيه والحمل على النجس قياس (وأنه) قدرغ النسيان عن الأئمة ومعناه رفع جميع أحكامه لأنه أقرب المجازات الى الحقيقة من رفع بعضها كالقلب عليه (وأن) الرفع هنا بمعنى الغاء الشارع إياه كلياً فاعتباره في حكم ما ينفي الغاء يعني أن الموجبة الجزئية قبض السالبة الكلية (ويرشد) الى ذلك عطف ما استكروهوا عليه والمراد بالرفع فيه الالغاء الكلي فكذا فيما هو معطوف عليه (ورد المصنف) بمنع العموم في أحكام النسيان لأنه يلزم زيادة الأضمار وهو محذور مع الاكتفاء بالأقل ولأنه لو جوز الصلوة في المنصوب وأزال حكم المانع لكان قد ثبت له حكم وانظم في الأسباب المؤثرة في صحة الصلوة فلا يصدق الرفع الكلي ودليلكم مني عليه فرجع عليكم بالإبطال والقول بأن المحذور هو زوال العلم وليس هو النسيان لأن شرط التكليف بترك المنصوب هو العلم بالفتية وهنا ليس له علم لأنه قد زال وزوال الشرط موجب لزوال الشروط فلا يكون المحذور هو النسيان بل زوال الشرط الذي هو العلم (فردود) لأن زوال العلم هو النسيان فإذا كان النسيان علة زوال الحكم عاد المحذور (واعترض في جامع المقاصد) فنع من استلزام رفع جميع الأحكام زيادة الأضمار لأن زيادة الأضمار في اللفظ لا في المدلول فلو كان أحد اللفظين أشمل وهما في اللفظ سواء ولم يحقق الزيادة فيكنى أفعال الأحكام فقط وهو أخص من جميع الأحكام (وقال) ان المراد رفع جميع الأحكام المترتبة على الفعل إذا وقع عدلاً المترتبة على النسيان باعتبار كونه عنراً فلا تناقض (أو يرد) رفع الحكم الممكن رفضه وما ذكر غير ممكن الرفع لا امتناع الخلو من جميع الأحكام الشرعية انتهى (وقضية) ذلك الحكم بعدم إعادة الناسي في موضع من المواضع وقد اعترفوا هنا بأن ناسي النصب يبيد وورد النص بأن ناسي التجاسة يبيد وغير ذلك من المواضع الا أن تقول خرج ما خرج بالدليل فيرجع ما وقع فيه الخلاف مع عدم النص الى الدليل ويجري ذلك في ناسي الحرير وجلد ما لا يصح فيه الصلوة كجلود الثياب والارانب وأوبارها الملصقة وغير ذلك (فتأمل) فيه (ثم) ان الخبر الشريف خال على الدلالة على الاعادة وعدمها لأن المبادر منه عرفاً عند كل عارف رفع المؤخذة فيرجع الامر الى غيره من الأدلة وقد سمعنا (حجة المختلف والدروس) على الاعادة في الوقت أنه لم يأت بالمأمور به على وجه فلم يخرج عن العهدة وعلى عدمها في الخارج أن القضاء يحتاج الى أمر جديد (ورد الاول في جامع المقاصد) بأن امثال المأمور به يقتضي الاجزاء ويمتنع تكليفه في حال النسيان وردده في (روض الجنان) بمثل ذلك فقال انه ان كان مأموراً بالصلوة اقتضى فعلها الخروج عن العهدة والا فلا (وفيه) أن له أن يقول انه مأمر بشرط عدم النصب فلما تبين له فقد الشرط وجبت الاعادة لكن يتوجه عليه أنه يجوز أن يكون مأموراً بشرط عدم العلم . فتأمل . (ورد الثاني في روض الجنان) بأنها اذا لم تكن على وجهها فهي قائمة ومن قائم فريضة فليقضها نصاً واجاماً (قوله) قدس الله تعالى روحه (ومستصحب غيره به) الضمير

ولو أذن المالك للناصب أولئذ صحت ولو أذن مطلقاً جاز لغير الناصب عملاً بالظاهر والظاهر
وقد سبق (المطلب الثاني) في ستر المورة وهو واجب في الصلوة وغيرها ولا يجب في الخلوة
الا في الصلوة وهو شرط فيها فلا تركه مع القدرة بطلت صلوته سواء كان منفرداً أو لا
(متن)

في غيره يعود الى الثوب المصنوب وظاهره أنه السائر فيكون المراد بغيره ما يعم نحو الخاتم وغيره
فيندرج فيه الثوب الذي لا يكون هو السائر على تكلف والقول بطلانها في المستصحب كالخاتم
والدرم ونحوه خبيرة (التحريروالتذكرة ونهاية الاحكام والدروس والموجز الحاوي وفوائد الشرائع
وحاشية الارشاد والمسالك) وهو الذي قرره في المتن بعد التردد وقد سمعت ما في (الايضاح) وفي
(البيان) لو كان المصنوب المعنوي نجاسته كالخاتم ملبوساً أو مستصحباً في البطلان (نظر) من اشتبهه على
النهي في الصلوة اذ غطاه بالرد من خروجه عن الصلوة وعلى التعليل بالرد يلزمه البطلان ولو لم يستصحبه ولزمه
الصحة اذا لم يتمكن من رده وان استصحبه لم يكن التصرف فيه من لوازم الصلوة (وفي التذكرة ونهاية
الاحكام) أن غاصب ما لم يستصحبه تبطل صلوته الا أنه هنا لو صلى آخر الوقت صحت صلوته
بخلاف المصاحب (بيان) الوجه فيما ذكره المصنف أنه منعي عن نحر يكاته الصادرة منه في الصلوة
كما هو مستوفى والاستناد الى أنه مأمور برده الماني للصلوة يلزمه أن لا تبطل ان أمكن فيها
الرد أو كان مأموراً بالحفظ لا الرد وان تبطل وان لم يكن مستصحباً (قوله) قدس الله تعالى
روحه (ولو أذن المالك للناصب أولئذ صحت) هذا بما لا ريب فيه وقد صرح به (المحقق)
وجمع من تأخر عنه لكن في (الشرائع) أنه اذا أذن للناصب تصح صلوته مع تحقق النصية وفيه
ان إستيلاء الناصب في تلك الحال لا عدوان فيه إلا أن يقال إن المراد بتحقيق النصية بقاء الضمان
(قوله) ولو أذن مطلقاً جاز لغير الناصب عملاً بالظاهر (صرح بذلك) المصنف في كتبه والمحققان
والشهيذان (وغيرهم) وإنما لم يدخل الناصب للأصل وظاهر الحال المستفاد من العادة بين غالب
الناس من المقتضى على الناصب فكان هذا الظاهر بمنزلة المقيد العقلي (لكن) تخصيص الاستثناء
بالناصب يقضي أنه لو كان المالك خصم قد ظلمه بوجه آخر غير النصية وبينه وبينه عداوة أكيدة
وكرهية شديدة أنه يصلي فيه بذلك الاذن المطلق (وبه ما فيه) بل الظاهر أن تخصيص الناصب
بالذكر لكونه في محل البحث وأن الحال فيهما واحد بل لو فرض انتفاء ذلك في الناصب عمل
بمقتضى الاطلاق والمراد بالاطلاق هنا ما يشمل العام كأذنت لكل من يصلي فيه (قوله) والصلوة
وقد سبق (هذا هو الامر الثاني من الأمرين المشترطين في الثوب

المطلب الثاني في ستر المورة

(قوله) قدس الله تعالى روحه (وهو واجب في الصلوة وغيرها) بإجماع علماء الاسلام كما في (المتن)
وإجماع المقاصد وروى الجنان) بل هو واجب بإجماع علماء الاسلام كما في (المعتبر والتحري) يريد أن في
الصلوة وغيرها مع وجود ناظر محترم (وفي روض الجنان) يجب سترها في الصلوة عن الناظر المحترم ولا
وجه لقيده الأخير (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولا يجب في الخلوة الا في الصلاة) إجماعاً ما كان في
(التذكرة ونهاية الاحكام) وخالف الشافعي في أحد وجهيه (قوله) قدس الله تعالى روحه (وهو شرط فيها الخ)

اختياراً اجماعاً كما في (المنتهي والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد) وظاهر (المعتبر والحرير) وفي
المعتبر والمنتهي والتذكرة (نسبة الوفاق الى أكثر العامة كالشافعي وأبي حنيفة وأحمد وأن المخالف في
ذلك بعض أصحاب مالك فقالوا إنه شرط مع الذكر دون النسيان) (وهنا مسائل أربع) يجب التنبية
عليها (الاولى) اذا نسي الستر وصلى مكشوف العورة عالماً بأنها مكشوفة فظاهر (المعتبر والمنتهى
والتذكرة) الاجماع على أن صلوته كذلك باطلة وأن المخالف بعض أصحاب مالك كما سمعت وهو
الظاهر من اطلاعات الاصحاب أن الستر شرط وهو الأصح كما في (الدروس) والأقوى كما في
(المهذب البارع) وهو المراد من أول عبارة (البيان) وإن قصرت عن تأديته وقد يضمن ذلك من
آخر عبارة (الذكرى) قال في (البيان) لو نمد كشف العورة بطلت صلوته ولو نسي فلا يقرب ذلك
وظاهر ذلك أنه لو نسي كشف العورة وليس مراداً لأن نسيان الكشف لا يوجب البطلان لا متناع
تكليف الناقل كما صرح بذلك في آخر كلامه فيجب حملها على أن المراد لو نسي ستر العورة مع
علمه بكشفها (وأما عبارة الذكرى) فهي قوله ولو قيل بأن المصلي مع التمكن من السائر بعيد مطلقاً
والمصلي مستوراً ويعرض له التكشف في الأثناء بغير قصد لا بعيد مطلقاً كان قوياً وهذه ذات
وجبهين (الاول) الفرق بين الانكشاف في جميع الصلوة وبين الانكشاف في البعض (والثاني)
الفرق بين نسيان السائر ابتداءً كما نحن فيه والانكشاف في الأثناء لكن يشعر بالأول أول كلامه حيث
قال وليس بين الصحة عدم الستر بالكلية وبينها مع عدمه ببعض الأجزاء تلازم بل جاز أن
يكون المتعني لفصحة انكشاف جميع العورة في جميع الصلوة فلا يحصل البطلان بدونه أي بانكشاف
البعض أو في بعض الصلوة غفلة أو نسياناً وجاز أن يكون المتعني لفصحة ستر جميعها في جميعها فيبطل
بدونه انتهى (الثانية) اذا نسي انكشاف عورته فصلى مكشوفاً وهو لا يعلم (فن الكاتب) أنه قال
لو صلى وعورته مكشوفتان غير عمد أعاد ما كان في الوقت فقط وقد سمعت مافي (البيان) وما في
(الذكرى) أولاً وآخرأ وفي الخلاف على الظاهر (١) الاجماع على أنه إذا انكشف شيء من عورة
المصلي قليلاً كان أو كثيراً عامداً أو ساهياً بطلت صلوته وانما نسبنا ذلك الى الظاهر لأننا لم نقطع
على أن ذلك من كلام الشيخ (فليلاحظ) وخيرة (المعتبر والمنتهى والمختلف ونهاية الاحكام والتذكرة
والحرير والمهذب البارع وغاية المرام) (٢) صحة الصلوة لتصريحهم بعدم تكليف الناقل وأن الستر
شرط مع العلم بالكشف لا مطلقاً كما يأتي فلي هذا لو اشترت غفلة الى أن أنهما فلا كلام الا ماله
يفهم من عبارة (الحرير) كما يأتي بيانه وقد سمعت أحد احتمالي (الذكرى) وإن علم به في أثناءها
ستروأتم الا ما يفهم مما يأتي من وجود المخالف والمتوقف (الثالثة) اذا انكشفت عورته في أثناء
الصلوة غفلة ولم يعلم حتى أنها كذلك فقد سمعت مافي (الخلاف) من الاجماع وما عن (الكاتب)
فان عبارته شاملة لهذه المسئلة وما قبلها وسمعت أحد احتمالي (الذكرى) وفي (المعتبر والمنتهى ونهاية

(١) انما نسبنا ذلك الى الظاهر لاحتمال أن يكون ذلك من كلام الشافعي ولم يحضرنى الخلاف

وانما حضرنى تلخيصه الطبرسي (من قدس سره)

(٢) غاية المرام فيه على الثالثة وترك الاولى والثانية نعم ربما يشمل الجميع التعليل وهو بطلان

تكليف الناقل الا أن يقال بخصوصية في الثالثة (راضي بن نصار)

الاحكام والتحرير والمذهب البارع وغاية المرام) أنها صحيحة وأما اذا علم في أثناء الصلوة فانه يستتر ويتم صلوته كما في (المعتبر والمنتهى والمختلف والتحرير) وقد سمعت ما في (الخلاف) وما في (الذكرى) وربما انطبق على ذلك ما عن (الكاتب) وفي (المذهب البارع وغاية المرام) نسبة البطلان في خصوص هذا الفرض الى (المصنف) ولعله اشتبه عليهما الفرق بين هذه المسئلة والمسئلة الآتية (وقال في المبسوط) فان انكشفت عورتاه في الصلوة وجب عليه سترهما سواء كان ما انكشف عنه قليلاً أو كثيراً بضه أو كله (وهذه ذات وجهين) أحدهما) أن نعمل على عدم العلم كما نسب فهم ذلك في (الذكرى) الى المصنف في (المختلف) فتكون مما نحن فيه (وفي البيان) لو انكشفت في الآثناء بغير قصد ولما يعلم صحت وان علم تسر وقيل يبطل لأن الشرط قد فات والوجه عدمه لا متاع تكليف الغافل وهو فتوى المبسوط انتهى (الثاني ان نحمل على الانكشاف قهراً كما يأتي وقد يفهم هذا من عبارة البيان هذا (وفي التحرير) بعد أن حكم بصحة الصلوة فيها اذا انكشفت عورته ولم يعلم أو علم في الآثناء وتسرت (قال) ولو قيل بعدم الاجتزاء بالستر كان وجهاً لأن الستر شرط وقد فات انتهى وهذا يشير الى أن الستر شرط كالطهارة ونحوها كما مال الى ذلك في التنقيح وقد جعل في التحرير هذا الاحتمال مبنيّاً على الشك الثاني إما لأنه يشعر بغير بانه في الأول بالأولى وأنه ذوق في الحكم بينهما (الرابعة اذا انكشفت العورة قهراً من دون اختيار وهو غير غافل (ففي الفروس والموجز الحاوي) أنها لا تبطل وهو أحد الوجهين من عبارة (المبسوط) وقد سمعنا وأحد الاحتمالين من عبارة (البيان) وفي (كشف اللثام) ومن الغفلة عندي الانكشاف لا باختياره قال وهو كما يفصح عنه (المختلف) ما ذكره الشيخ في المبسوط وذكر العبارة التي قلناها (وفي المعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام) أنها تبطل بل في التذكرة نسبته الى علمائنا ونسب الخلاف في الكتب الثلاثة الى المبسوط وقد تنطبق على ذلك عبارة الخلاف وقد سمعت ما في (الذكرى) وعبارة (المعتبر) هذه وتبطل الصلوة بظهور شيء من العورة وان قل لغزوات الشرط (وقال في المبسوط) لو انكشفت سترها ولا تبطل صلوته ولا يبطل مع عدم العلم فلم يلحق هذا الانكشاف بالغفلة وكذا (التذكرة ونهاية الاحكام) قال في التذكرة قال الشيخ في المبسوط قل عبارة المذكورة ثم قل وفيه (نظر) من حيث أن ستر العورة شرط وقد فات فتبطل أما لو لم يعلم به فالوجه الصحة ونحوها عبارة (النهاية) وعلى فرض البطلان في الآثناء في موضع تبطل انما تبطل من حين الروية فصحت صلوة المأموم اذا نوى الانفراد كما في (الذكرى) والمذهب البارع وغاية المرام) وفي (الذكرى) أن المحقق لم يصرح بأن الاخلال بالستر غير مبطل مع النسيان على الإطلاق لأنه يتضمن أن الستر حصل في بعض الصلوة فلو اتقى في جميع الصلوة لم يتعرض له (قلت) نظره الى ما ذكره في (الفرع الخامس) في آخر البحث وكأنه لم يلحظ أول فرع ذكره في أول البحث فان كلامه فيه عام حيث قال ولا تبطل الصلوة مع عدم العلم وقد وقع لجماعة من المتأخرين اشتباه في فهم المراد من كلمات الأصحاب في هذه المقامات (بيان) ورد في المقام صحيح علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام في الرجل يصلي وفرجه خارج لا يعلم به هل عليه إعادة أو ما حاله قال (لأعادة عليه وقد تمت صلوته) ولفظ الفرج يحتمل الجنس فيشمل الفرجين والوحدة فان كان للجنس ففيه مخالفة في الظاهر لكلام الكاتب وان كان للوحدة ففيه موافقة لكلام الأصحاب كذا قال في (الذكرى) (قلت) ولفظ الفرج يشمل الكل والبعض (واحتج في المختلف) لآبي علي بنو ما احتج لثعلب خبيرة في المصلي

وعورة الرجل قبله ودبره خاصة (متن)

في المنصوب ناسياً ثم أجاب بمنع الاشتراط به مطلقاً واعلم أنه قد نص جماعة منهم (الشهيد في الذكري والدروس وابو العباس والصميري وصاحب المدارك) وغيرهم أن الواجب في الصلوة والطواف السمر في غير جهة التحت (قلت) وعلى ذلك عمل الناس يصلون ويطوفون في أزار من دون استشفار ويصلون في قبض من دون سراويل وكان الحكم مما لا كلام فيه وإنما الكلام فيها إذا قام مؤتزراً على طرف سطح بحيث تري عورته من أسفل (وفي التذكرة ونهاية الاحكام) لا تصح صلوته (وفي الذكري والمدارك) التردد من أنه جهة من غير العادة بالنظر منها ومن أنه لا يراهي السمر من تحت لكونه على وجه الأرض أما في الفرض المذكور فالأعين بتدبر لأدراك العورة (قلت) الوجه الأول من وجهي التردد هو الذي استند اليه الشافعي في جواز الصلوة كذلك (وفي حاشية المدارك) أنه لا يرضى أحد بذلك (وفي نهاية الاحكام) أنه إذا لم يجد الناظر إلا قرب المنع (وفي الذكري) إذا لم يتوقع ناظر الأقرب أنه كالارض (قوله) قدس الله تعالى روحه (وعورة الرجل قبله ودبره خاصة) باجماع أهل البيت عليهم السلام كما في (السرائر) والابجاء كما في (الخلاص) وهو المشهور كما في (الذكري) وكشف الاتباس وتخلص التلخيص والروض والروضة والمسالك والبحار وكشف القاتم) ومذهب الأكثر كما في (التذكرة) والمختلف والمتنعي والتنقيح والمهذب البارع) بل في المتنعي أيضاً نسبته إلى التبجيج والسيد وأتباعهم والأشهر كما في (جامع المقاصد والكفاية وفي المختار والمتنعي) الاجماع على أن الركبة ليست من العورة (وفي التحرير وجامع المقاصد وظاهر التذكرة) الاجماع على أن السرة " كبة خارجة عن العورة (وفي الذكري والبيان والمهذب البارع والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرح وحاشية الارشاد وحاشية الميسر والمسالك والروض والمدارك والكفاية) أن القبل هو التصيب والبصتان ونقل ذلك عن (ابن سعيد) وهو المشهور كما في (الذكري) وكشف الاتباس وجمع الرهان (والأشهر كما في (الكفاية) وظاهر (التحرير) التوقف (وفي حاشية الارشاد) أن الأولى الخالق المجان بذلك في وجوب السمر (وعن القاضي واتقي) أن العورة من السرة إلى الركبة إلا أن التقي قال لا يتم ذلك إلا بستر نصف الساق وقد نسب إليه (الشهيد) وجماعة القول بأن العورة من السرة إلى نصف الساق (وعن الكتاب) أنه ساوى بين الرجل والمرأة في أن العورة منهما القبل والدبر (وفي الفتنية) ما بين السرة والركبة عورة لكنه قال يستحب سترها فقد سمي ذلك عورة يستحب سترها كصاحب الوسيلة ويقول الطوسي والقاضي قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي وقال أبو حنيفة أن الركبتين عورة (وفي التذكرة) أنه لا فرق بين الحر والعبد اجماعاً ولا بين الصبي والبالغ (بيان) يدل على المشهور بعد الأصل مرسل أبي الواسطي وغير قرب الاسناد الحميري وخبر محمد بن حكيم ويدل على أن البيهقي منها خبر أبي يحيى الواسطي أيضاً ويدل على مختار (الثقي والحلي) ما في الأربعة من الحاصل عن أمير المؤمنين عليه السلام ليس للرجل أن يكشف ثيابه عن فخذه ويجلس بين قوم (وما في قرب الاسناد) عن الحميري من قول أبي جعفر عليها السلام في خبر الحسين بن علوان إذا زوج الرجل أمته فلا ينظر إلى عورتها والعورة ما بين السرة إلى الركبة (وخبر بشير النبال) أن أبا جعفر عليها السلام أترز بأزار وغطى بكتبه وسرته ثم أمر صاحب الحمام فظلي ما كان خارجاً من الأزار ثم قال أخرج عني ثم طلى هو ما تحت يده ثم قال

ويتأكد استحباب ستر ما بين السرة والركبة وأقل منه ستر جميع البدن وبكفيه ثوب واحد يحول بين الناظر ولون البشرة (متن)

هكذا قاضى (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويتأكد استحباب ستر ما بين السرة والركبة) كما هو المشهور كما في (كشف الثام) وفي (الخلاف) الإجماع على أن الفضل في ذلك (وفي الفتنه والوسيلة) أن ما بينهما عورة يستحب سترها بل (في الوسيلة) أن الركبة داخلة في العورة يستحب سترها وأوجه الحلبي (واحتاط به القاضي) على ما قل (قوله) قدس الله تعالى روحه (وأقل منه ستر جميع البدن) وفي بعض النسخ وأفضل منه والمعنى عليها مستقيم لا يحتاج إلى تكلف كما ظن والمراد بجميع البدن ما يعتاد ستره كما هو ظاهر وقد نبه على ذلك (ثاني المحققين والشهيدان المقدسان) في (التذكرة) ونهاية الأحكام وكشف الالتباس) استحباب ستر جميع البدن بقميص وأزار وسراويل (وفي الأخيرين) فإن اقتصر على ثوبين فالأفضل قميص ورداء أو قميص وسراويل فإن اقتصر على واحد فالقميص (وفي السرائر) الأفضل من الكل أن يلبس جمل الثياب وأن يكون ممعاً محتكاً مسرولاً مرتدياً (وفي البحار) أن قول الباقر عليه السلام المروي في المثل أن كل شيء عليك نصلي فيه يسبح ملك يدل على استحباب كثرة الملابس في الثياب (وفي قرب الاستاد) للحميري أن علي بن جعفر سأل أخاه عن الرجل هل له أن يصلي في سراويل واحد وهو يصيب ثوباً قال لا يصلح وعن النبي صلى الله عليه وآله إذا صلى أحدهم فلبس ثوبه فإن الله أحق أن يتزين له (قوله) قدس الله تعالى روحه (وبكفيه ثوب واحد يحول بين الناظر ولون البشرة) كما في (التذكرة والمتن) ولا يشترط ستر الحجم كما في (المفترقات والتذكرة والمذهب البار) وكشف الالتباس والمدارك (وفي الذكرى) أنه أقوى (وفي البحار) له أظهر (وفي جامع المقاصد والجفرية وفوائد الشرائع وفوائد القواعد) أن الأقوى اعتبار ستر الحجم وإليه يميل الأستاذ حرره الله تعالى في حاشيته (وفي البحار) أنه أحوط وفي جامع المقاصد قال الشهيد (الذكرى) وغيرها على عدم جواز الصلوة فيها لم يستر الحجم والموجود في الذكرى ما ذكرنا وانما ذكر في آخر البحث مرفوع أحمد بن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تصل فيها شئ أو وصف يعني الثوب الثقيل (ثم قال) قلت معنى شئ لاحت منه البشرة ووصف حكمي الحجم وفي خط الشيخ أبي جعفر (في التهذيب) أوصف بواو واحدة والمعروف بواوين من الوصف انتهى (وفي الوسيلة) كراهية الثوب الشاف وعن المذهب كراهية الشفاف فأما أن يريد الثقيل أو الرقيق كما في (النهاية) والبسوط والغلبة أي رقيقاً لا يصف البشرة كما في (المتن) والتحرير (أو مع وجود ساتر غيره هذا والمراد باللوئي البياض والحرة ونحوهما والحجم الخلقة (يعني) حجبهم على عدم اعتبار الحجم الأصل وحصول الستر ونحوه في الصلوة في قميص واحد إذا كان كشيء في صحبة محمد بن مسلم وحسته والكثافة لا تقيد الاسترا لوان وان جسد المرأة كله عورة فلو وجب ستر الحجم وجب فيه (وقال الباقر عليه السلام) في خبر عبيد الرافعي لما أظلي وقبل له رأيت الذي تركه كلاً أن التورة ستر وفي مرسل محمد بن عرآن أباجعفر عليها السلام تنور فلما ان أظقت التورة على بدنه التي المنزتر قيل له في ذلك فقال ما علمت أن التورة قد أظقت العورة (وفيه) أن الأصل إنما يجزى إذا لم تكن العبادة اسماً للصحية إذ على ذلك يشكل جريانها والستر لم يحصل والحاصل إنما هو ستر اللون دون ستر الحجم ومقتضى

ولو وجد سائر أحدهما فالأولى القبل وبدن المرأة كله عورة ويجب عليها (متن)

الأخبار الستة مطلقاً لا الستر في الجملة فإن الحجم إذا ظهر وبان لا يقال في العرف أنه ستر عورته بعنوان الإطلاق ولهذا شرطت الكثافة في صحيح محمد (والمراد) بحماية الحجم أن يرى الحجم بنفسه خلف ثوب رقيق أو مثل الثوب الرقيق لا أن ترى النورة المطلية على الحجم وشكل مجموع النورة والحجم والمرأة اللابسة الثياب إنما يرى شكل مجموع الثياب والحجم ثم إن في خبر الرافعي أنه عليه السلام كان يطلي عاتقه وما يليها ثم يلف أزاره على طرف احليله ثم كان يدعو القبايل فيطلي سائر جسده وظاهره أنه ستره لقاعة والكلام في حجم العورة ومرسل ابن عمر يحتتمل أن الالتقاء كان عن الغانة وما يليها مع ستر الاحليل كما في خبر الرافعي ثم أن السنة ضعيف فيها وقد سمعت مرفوع أحمد بن حنبل وما قاله الشهيد (وجوز في كشف القناع) أن يكون ضف بأعجام الضاد من الضعف أو الضيق كما في الصحاح عن أبي زيد (وفي الفائق) عن ابن الأعرابي قال والضيق يؤدى إلى الوصف وقال إن في (التهذيب) يعني الثوب المصقل وهو إما كلام الشيخ أو أحد الرواة في السند قال (وكذا في المقنع) وهو المصقل وهو يعطي إهمال الصاد إن كان تفسيراً له أو اللفظين كاتقاع الصفصيف أي الامس انتهى (فائدة) قد يستفاد من عبارة المقنعة وبض العبارات أنه لو كان هناك ثوبان يحكيان اللون لم تصلح الصلوة فيها وإن لم تحصل الحساية إذا جمعا (قال في المقنعة) ولا يجوز في قبض يشف لرقه حتى يكون تحته غيره كالمئزر والسر اويل أو قبض سواء غير شفاف (قوله) قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو وجد سائر أحدهما فالأولى القبل ﴾ كما في (المتبر والمنتهى والبيان والدروس والذكرى والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد) واستحسنه في (التحرير) وهو خبرة الشافعي وقد صرح في أكثر هذه أنه لو صرفه إلى الدبر بطلت صلواته (وقال الشيخ في المسوط) لو وجد ما يستر به بعض عورته وجب ستر ما يقدر عليه وأطلق ونسب في (المنتهى) تقديم الدبر إلى قوم والتجريح إلى قوم آخرين (وفي التحرير) جعل التخيير قولاً لبعض ولم يذكر القول بتقديم الدبر ولعل هؤلاء من العامة لأنني لم أجد فائلاً بذلك من أصحابنا وإنما الشهيد جعلها احتمالين في حواشيه (وقال في البيان) يمكن رجحان الدبر لتمام الركوع والسجود ستره مع كون القبل مستوراً بالتخفين ويحتمل جعل السائر على القبل في حال القيام وعلى الدبر في حائتي الركوع والسجود ولا يعد ذلك مبطلاً لأنه من أفعال الصلوات انتهى وعلى المشهور يصير الركوع والسجود إيماء كما صرح به المصنف والشهيد والمحقق الثاني وغيرهم (بيان) يرجح القبل لبروزة وكونه إلى القبلة واستتار الدبر بالاليتين كما في مرسل الواسطي المتقدم ولا يسقط ستر القبل بالمعز عن ستر الدبر لمعوم فأتوا منه ما استطعم وأصل عدم اشتراط أحدهما بالآخر سقط ما قبل أن الواجب هنا الإيماء مدم بمحقق الواجب من الستر هذا (وأما المرأة) ففي جامع المقاصد وكشف القناع أنها إن لم تجد ما يستر السواتين أو أحدهما فالظاهر ستر القبل لمثل ما عرفت ولا أولوية لأحدهما لأن في الركوع ولا السجود (وأما الحنثي) ففي المنتهى والتحرير أنه يجب عليها ستر الفرجين احداً وإن كان أحدهما زانداً وفي الذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد أنها إذا لم تجد إلا سائر أحد القبلين سترت القضيب وقوى في الأخير ما قبل من بعض العامة أنه إن كان عنده رجل ستر آلة النساء أو امرأة فذكر ثم قال ولو اجتمعا فاشكال (قوله) قدس الله تعالى روحه ﴿ وبدن المرأة كله عورة ويجب عليها

ستره في الصلوة الا الوجه والكفين وظهر القدمين (متن)

ستره في الصلوة الا الوجه والكفين وظهر القدمين (بدن المرأة البالغة الحرة عورة بلا خلاف بين كل من يحفظ عنه العلم كما في (المتهى) وقد قيده فيه بالحرة لكن قضية قوله لقول النبي صلى الله عليه وآله المرأة عورة وقضية ما ذكره بعد ذلك عدم اختصاص ذلك بها (وأما) حال الصلوة فلا يجب على الحرة ستر الوجه فيه عورة لا يجب ستره ويصح أن يقال حينئذ انه ليس بعورة في الصلوة بمعنى أنه غير واجب ستره وعلى ذلك يحمل اجماع (المعتبر والمختلف والتذكرة) حيث قيل فيها عورة المرأة الحرة جميع بدنها الا الوجه باجماع علماء الاسلام فلا مخالفة لما في المتهى ويصحح من ذلك الاجماع الآخر في المتهى قال ولا يجب ستر الوجه في الصلوة وهو قول كل من يحفظ عنه العلم وكذا اجماع الذكري قل فيها أجمع العلماء على عدم وجوب ستر وجهها الا بأمر من هاشم (وفي التنقيح والروض) (الاجماع على ذلك هذا حال الوجه (وأما الكفان) فهي (التذكرة والروض) (الاجماع على أنه لا يجب سترها (وفي الذكري) اجماع العلماء الا احمد وداود (وفي المعتبر والمتهى) أنه مذهب طائفتنا (وفي المختلف) عندنا وأما القدمان فاستثناهما من غير تخصيص لظهورهما هو المشهور كما في (الذكري وجامع المقاصد والروض والمساك والبحار) وفي (شرح الشيخ نجيب الدين) أنه المشهور بين المتأخرين وهذا الاستثناء كذلك وقع في (السرائر ونهاية الاحكام والارشاد والتذكرة والبصرة والتلخيص واللمعة والموجز الحاوي والتنقيح والمقتصر وجمع البرهان والكفاية) وغيرها وفي (الذكري والدروس وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وروض الجنان والمساك) النص على ظاهرهما وباطنهما وأما تخصيص ظهورهما فهو مذهب الاكثر كما في (المدارك) وقد وقع ذلك في (البسوط والمعتبر والتحرير والبيان والألفية) ونقل عن (الاصباح والجامع) وفي (الشرائع) التردد في ذلك (وفي النافع) بعد التردد أن الأشبه الجواز وبالبهيميل (صاحب كشف الرموز وصاحب المذهب البار) وفي (روض الجنان والروضة) أن الاقتصار على ظهورهما أحوط (وفي كشف الرموز) أن سترها أحوط (وفي الوسيلة) يجب ستر جميع بدنها الا موضع السجود وظاهره لإرادة الجبهة وحدها (وفي جل علم الهدى) على المرأة الحرة أن تغطي رأسها في الصلوة (وعن الاقتصاد) لا تكشف غير الوجه قط وقد نسب هذا في المعتبر الى (أبي علي) ونسب اليه في (المذهب البار) أن جسدها عورة دون رأسها الا أن يكون هناك فاطر غير محرم والذي نقله عنه (المصنف) وغيره أن العورة من الرجل والمرأة القبل والظهر فساوى بينهما (وعن التقي) أن أقل ما يجزى الحرة البالغة درع سانح الى القدمين وخمار وقد فهم منه جماعة منع كشف الكفين والقدمين (وفي النهاية) لا تصلح الا في توبين أحدهما تتقن به والآخر تلبسه وقد نسب اليه في (المدارك) مواهة (البسوط) وفي (التنية) كما عن (الجمل والقنود) على الحرث من النساء ستر جميع البدن (وعن الإشارة) أنها تكشف بعض وجهها وأطراف يديها وقدميها (وفي المدارك والبحار) ليس في كلام الأكثر فرض لذكر الشعر (قالت) قد أوجب ستره (الشهيدان في الذكري والدروس والروض والمقاصد العلية) مع احتمال الدم في الروض (والمحقق الثاني في جامع المقاصد وفوائد الشرائع) وفي (الألفية) أنه أولى واليه مال أو قال به (الاستاذ) أدام الله تعالى حراسته في حاشيته

وتأمل فيه في (الكفاية) ولم يوجبه في (المدارك) وعن (القاضي) أنه نقل عن بعض أصحابنا عدم وجوب ستره (وفي مجمع البرهان) عند الكلام على القدمين لولا الاجماع المدعى لا يمكن القول باستثناء الرأس وكل ما ظهر غالباً (يان) احتجوا على استثناء ما ذكر بصحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليهما السلام قال والمرأة تصلي في الدرع والمقنة اذا كان الدرع كثيفاً (قال المحقق في المنتبه والمصنف في التذكرة) وجه الدلالة أنه اجتزأ بالدرع وهو القميص والمقنة وهي الرأس فدل على أن ما عدا ذلك مستحب (وقال المصنف في المنتهى والشهيدان وأبوالباس والمحقق الثاني الصميري وصاحب المدارك) وغيرهم أن القميص في الغالب لا يستر القدمين أو ظاهر القدمين على اختلاف الرأيين وزاد في (المدارك) أنه في الغالب لا يستر اليدين ولا العقبين (قلت) قد يقال أن قصان نساء العرب سائرة لقدمين والمقبين كما نشاهده الآن في الكثير منهن والأصل عدم التغير (وفي التذكرة) أن الدرع هو القميص السابغ الذي ينطى ظهور قدميه (قلت) روي أن فاطمة عليها السلام كانت تحب أن ترفع يديها وأنها قالت رسول الله صلى الله عليه وآله قال من جرت به خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة قالت أم سلمة كيف تصنع النساء بذبولهن قال يرخين شبراً قالت اذا تنكشف أقدامهن قال يرخين ذراعاً لا يزيدن (وفي صحيح) ابن جعفر أنه سأل أخاه عن المرأة لبس لها الا ملحفة واحدة كيف تصلي قال تلفت فيها وتغطي رأسها وتصلي فان خرجت رجلها وليس تقدر على غير ذلك فلا بأس وحضر ابن عباس ما ظهر منها في غير القدمين هذا كله مضافاً الى ما يأتي في وجهي تردد المحقق مع امكان أن يقال الاصل فيها السراويل يستثنى من أعضائها ما علم وان تمسكوا بالأصل كانت الرواية مما لا دلالة فيها على أنه إنما يتم التمسك به ان لم تكن الصلوة اسماً للصحيحة (وأما قول الصادق عليه السلام) في صحيح زواره حين سأله عن أدنى ما تصلي به درع وملحفة فليست دلالتها صريحة في عدم وجوب ستر القدمين بل قد يقال انها ظاهرة في ستر اليدين لان الملحفة هي الأزار لكن نقل في المنتهى اجماع المسلمين على عدم وجوب الأزار وأنه مستحب فتحتمل على الاستحباب مع لبس الخمار والا كانت دالة على عدم وجوب ستر الرأس والعنق والشرع فتأمل (وفي المنتبه والمنتهى والتذكرة والمختلف) وغيرها أن الحاجة ماسة الى اظهار الوجه والكفين غالباً للأخذ والاعطاء فليست من العورة وأن ابن عباس فسرهما قوله تعالى (الا ماظهر منها) وأنه يحرم سترها بالنقاب في الاحرام وأن ظهر القدمين كالكفين في الظهور غالباً (وفي المنتهى) أنها أولى بالترخص من الوجه وتورد (المحقق في الشرائع والنافع) في ظهري القدمين من قلة الحاجة الى ظهورهما خصوصاً باطنهما واستتارهما غالباً بالقميص اذا كان سابقاً كما روي أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال (من جرت به خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيمة) الحديث المتقدم وسمعت ماروي عن فاطمة عليها الصلوة والسلام وعن ابن عباس رحمه الله تعالى وعن الكاظم عليه السلام (والوجه الآخر) لقرود الاصل وشيوع مشيهن حافيات (حفاة خ ل) في جميع الاعصار وأولوبهنا بالترخص من الوجه (وحجة أبي جعفر بن حمزة) أن الاصل فيها السراويل لا بد من كشفه وما هو الا الجبهة (واحتج للكتاب) بنجيد ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالمرأة المسلمة الحرة أن تصلي وهي مكشوفة الرأس وحملها الشيخ علي حال الضرورة أو على الصغيرة (فتأمل) ويحتمل أن يراد أنه لا بأس بها أن تكون بين أيدينا مكشوفة الرأس ونحن نصلي أو وأنت تصلي ويحتمل التخلي عن الجلباب وان كان عليها خمار

ويجب على الحره ستر رأسها الا للصبيه والأمة (متن)

(ورواهما في المعبر) بضمف ابن بكير ومعارضة الاخبار الصحيحة المتفق على مضمونها وفي خبر آخر لابن بكير لا بأس أن تصلي المرأة المسلمة وليس على رأسها قناع فيحتل مع أكثر مامر الأمة والستر بغير القناع مع ماحفة (وعن المين والمحيط والمحكم والصحاح والنهاية الاثريه) أن القناع أكبر من الملقه وان أنكره الأزهرى (قلت) وقد يحتاج له بالأصل وقول أبي جعفر عليهما السلام في خبر زياد بن سقوة لا بأس أن يصلي أحدكم في الثوب الواحد وأزاره محلة ان دين محمد صلى الله عليه وآله حنيف (ويحتاج) لأبي المكارم بقول الكاظم عليه السلام في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج لا ينبغي للمرأة أن تصلي في درع وخمار وبما في قرب الاستاذ الحميري عنه أيضاً عليه السلام سأله أخوه هل يصلح لها أن تصلي في درع ومقنعة قال لا يصلح لها الا في ملحفة الا أن لا تجذب بدأ (ويحتاج) على وجوب ستر شعرها بخبر الفضيل عن أبي جعفر عليهما السلام قال صلت فاطمة صلوات الله عليها في درع وخمار ليس عليها أكثر مما وارت بها شعرها وأذنيها (وفي المدارك) انها ضيقة غير دالة على الوجوب بل تدل على عدم وجوب ستر العنق (قلت) ويمكن الاستدلال على عدم ستر الشعر بأصل البراءة وأصل عدم الاشتراط وباطلاق الامر بالصلوة ولا دليل يقيد وفي الاستدلال بالأصل مامر غير مرة والخمار مما يوارى به الشعر كما نشاهده الآن في آخره الرب لأن الظاهر أن الخمار هو القناع وقول الكاظم عليه السلام لا يصلح لها الا في ملحفة مما يدل على وجوب ستر الشعر . فأمل . (ثم) أن الشعر من الرأس فيندرج تحت الاجاعات المنقولة على وجوب ستره ويبقى الكلام فيما طال منه وتجاوز الرأس وكيف كان فالأحوط الستر وبأبي الكلام في المنق انشاء الله تعالى وقد صرح جماعة أن المراد بالوجه وجه الوضوء وأن الكف من الزند وأن حد القدمين مفصل الساق (وفي الذكرى) وفي الصديغين ومالا يجب غسله من الوجه (نظر) من تناقض العرف الفقهي والشرعي (وفي جامع المقاصد) لا وجه لهذا الفرد لأن الشرعي مقدم (قلت) يجب أولاً فهم كلام الشهيد لأنّه يَحْتَمِلُ انها متعارضان في الوجه ويَحْتَمِلُ انها متعارضان في الرأس ووجه ذلك في الوجه أن يقال أنه لثمة ما يواجه به وشرعاً ما دارت عليه الاصبعان لكن ذلك انما ثبت في الوجه المفصول في الوضوء خاصة وان كان التناقض في الرأس يكون الوجه فيه أن ما يخرج من الوجه داخل فيه وهذا انسلم فالخروج في الوضوء خاصة وصرح جماعة أنه يجب ستر شيء من الوجه والكفين والقدمين من باب المقدمة ويمكن حل عبارة الاشارة على ذلك بأن يكون المراد ستر بعض الوجه من باب المقدمة وبأطراف اليدين الكفين وبأطراف القدمين ما خلا العقبين (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويوجب على الحره ستر رأسها) اجاعاً كما في (الخلاف وكشف الغتام) وهو المشهور كما في (المختلف) وتنطبق عليه الاجاعات الناطقة على أن بدن المرأة وجسدها كله عورة الآن يقال إن البدن والجسد لا يشمل الرأس كما قيل مثل ذلك في بحث الجبوة وفيه (نظر ظاهر) وقد سمعت الكلام في خبر ابن بكير والكلام في الصديغين ومالا يجب غسله من الوجه كما سمعت الكلام في الشعر (وأما الاذنان) ففي (الذكرى) والمقاصد البلية (أن الاقرب وجوب سترهما) وفي الالفية (أولى) وقد يَحْتَمِلُ دخولها في الوجه (وأما العنق) ففي (الذكرى) كما هو ظاهر (التذكرة) القلع بوجوب ستره وأنه لخارج عن الزينة ولا حاجة الى كشفه مضاقاً الى أن الأصل الستر (قوله) قدس الله تعالى روحه (الا للصبيه والأمة) فانه لا يجب عليهما ستر رأسيهما

باجماع علماء الاسلام الامن شذ كلحسن البصري كافي) المتبر والمتهي والذ كرى وكشف الالتباس
 وجامع المقاصد (وكذا) (التذكرة) في الأمة (وفي الخلاف) الاجماع في الأمة ونسبة الوفاق الى أكثر
 الجمهور ماعدا البصري (وفي الروض) لاجماع فيها وقد صرح جمهور علما أنه لا فرق في الأمة بين
 القنة (الخن خل) والمذبذبة وأم الولد والمكاتب المشروطة والمطلقة التي لم تؤد شيئا (بل في الخلاف) الاجماع
 على أن أم الولد مثل الأمة وهو باطلاقه يشمل أم الولد مع حيوة ولها واحتل في (المدارك) إلحاقها
 بالحرمة لصحيح ابن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له الأمة تغطي رأسها فقال (لا ولا على
 أم الولد أن تغطي رأسها إذا لم يكن لها ولد) ومفهوم الشرط حجة (قال) ويمكن حمله على الاستحباب
 لأنه يتوقف على وجود المعارض (قلت) قد سمعته ويحتمل أن يكون ذلك بعد موت المولى وإن
 لم يمرض له (ويستحب) للأمة ستر الرأس كما في (الوسيلة والفنية والنافع والمعتبر والمتهي والتذكرة
 والتحرير) وفي (المراسم) أن الجمع بين الدروع والخمر للاماء والصبيات أفضل (وفي المدارك)
 الأظهر عدم الاستحباب وهو ظاهر (الذكرى) وظاهر (جامع المقاصد) التردد (وفي البحار) أن
 ستره لها مكروه لا أخبار كثيرة يأتي ذكرها (وفي المتهى والتحرير) أنه لم يقف فيه علي ص (ونص
 الصدوق في اللال) على عدم الجواز (وفي الدروس) نسب استحباب كشفه لها الى الرواية وقوله
 (الشيخ نجيب الدين) عن بعض الأصحاب (قلت) قد استفاد من عبارات باقي الأصحاب استحباب
 الستر حيث يقولون لا بأس أن تغطي مكشوفة ويمجوز ويسوغ ونحو ذلك (وظاهر الخلاف والمبسوط
 والسرائر والتبصرة والبيان) وصرح (كشف الالتباس والمدارك) أنه يجب عليها ستر غير الرأس
 حتى الوجه والكفين والقدمين (وفي المتبر والذكرى وجامع المقاصد والمقاصد العلية) جواز كشفها
 لوجهها وكفها وقدميها (بل في الذكرى) أنه ليس من موضع التوقف لأنه من باب ما كان السكوت
 عنه أولى بالحكم من المنعوق به ولا نزاع في مثله ونسب في المتهى الى علمنا أنه لا يجوز للأمة كشف
 ماعدا الوجه والكفين والقدمين والرأس قال وخالف الشافعي وقال إن حكمها حكم الرجل وفي التذكرة
 عودة الأمة كالحرمة إجماعاً واحتل في كشف القتام أن يكون الشيخ أراد الرد على الشافعي المسوي بينها
 وبين الرجل هذا (وفي الذكرى وجامع المقاصد والمقاصد العلية والروض والروضة والمدارك والبحار) أن الرقة
 تنبع رأس الأمة في عدم الستر لكنه في الروض احتل العدة (ولعلم) أن الاستثناء منقطع في عبارة الكتاب
 إلا أن يجعل الوجوب بمعنى الشرط فيكون متصلاً (بان) قال الصادق عليه السلام في خبر عبد
 الرحمن بن الحجاج حين سأله عن الجارية التي لم تدرك متى يجب عليها أن تغني رأسها في الصلاة لا تغطي
 رأسها حتى تحرم عليها الصلوة (وقل الكاظم عليه السلام في صحيحة أيضاً ليس على الاماء أن يقنن
 في الصلوة (وقال الباقر عليه السلام) في صحيح ابن مسلم ليس على الأمة قناع (وفي خبره) أيضاً
 ليس على الأمة قناع في الصلوة ولا على المذبذبة قناع في الصلوة ولا على المكاتب إذا اشترط عليها قناع
 في الصلوة وهي مملوكة حتى تودي جميع مكاتبها ويجرى عليها ما يجري على المملوكة في الحدود كلها
 (قلت) ظاهر الخبر أن من اعتق بضها كالحرمة كما ذكره الأصحاب والمكاتب المطلقة إذا لم تؤد شيئاً
 في حكم الأمة كما يظهر من سياق الخبر (وفي اللال) عن أبيه عن أحمد بن محمد بن عيسى عن علي
 ابن الحكم عن حماد العام عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله عن الخادم تغني رأسها في الصلوة قال
 أضر يوها حتى تفرق الحرمة من المملوكة (وفي اللال) أيضاً عن أبيه عن علي بن سليمان عن محمد بن

فان اعتقت الأمة في الأثناء وجب الستر فان افترقت الى الثاني استأنفت (متن)

الحسين عن أحمد بن أبي نصر عن حماد بن عثمان عن حماد العام قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الملوكة تمنع رأسها اذا صلت قال لا كان أبي اذا رأى الخادم تعطي وهي مقنعة ضربها لتصرف الحرة من الملوكة (وفي المحاسن) عن أبيه عن حماد مثله (وفي الذكرى) من كتاب البرزخاني بإسناده الى حماد العام مثله وفيه تعطي بمقنعة ومنه قتل من كتاب علي بن اسماعيل الميثمي عن أبي خالد القماط قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأمة أقنعت رأسها فقال ان شئت فقلت وان شئت لم تقل سمعت أبي يقول كن يضربن فيقال لمن لا تشبهن بالحرث (قلت) هذا أجودها سنداً ولعلها واردة مورد النقية لأن عمر كان يضرب الأمة لذلك وفي الأخير إشارة لذلك وقد ضرب أمة لآل أنس وقال لها لا تشبهي بالحرث وان الضرب أذية لا يجوز أن يرتكب الا لفصل حرام أو ترك واجب وليس الستر حراماً اذا لا قاتل به سوى الصدوق وقد ورد النهي الشديد في ضرب الملوكة والأمر بالمعروف حتى أنهم امروا بالمعصية سبعين مرة وعن ضرب به في النسيان والزلة فاطتك لو كان مراده الستر والعفاف والحياء مع أن ظاهر الروايات أن الضرب كان من دون أن يتقدم اليهن بالمنع ولا كان منهن اصرار كما صنع عمر بأمة آل أنس ومعرفة الملوكة من الحرة في الصلوة مالم يلبس عليها على أنها معروفة بلا شبهة وكل ذلك شواهد على التقية لهم الا أن يكون هناك حكمة خفية (قوله) قدس الله تعالى روحه (فان اعتقت الأمة في الأثناء وجب الستر) وانعام الصلوة كما هو مذهب جمع من الاصحاب كما في (جامع المقاصد) وبه صرح (الشيخ في المبسوط) والمحقق في المعبر والشرائع والمصنف في جملة من كبه والشيدان وأبو العباس والكركي والصبيري وصاحب المدارك) وغيرهم وبه قال الشافعي وأبو حنيفة (وفي السرائر) ان بلغت الصبية بغير الحيض وجب عليها ستر رأسها وتغطيتها مع قدرتها على ذلك وكذلك حكم الأمة اذا اعتقت في خلال الصلوة (وفي كشف اللثام) نسبة الحكم بطلان الصلوة الى ابن ادریس بناء على أن انكشاف العورة فيها كالحدث (وفي الخلاف) انها اذا اعتقت قامت صلواتها لم تبطل صلواتها فقد أطلق وقواه في (المدارك) لأن الصلوة على ما اقتضت وفيه كما في حاشية المدارك أن هذا مارض بما تقرر من القاعدة المسئلة أن الضرورة تقدر بقدرها فعلى هذا لو أخلت بالستر مع الامكان بطلت صلواتها كما في (اليان) وان جهلت الحكم كما في (كشف اللثام) وان لم يمكنها الترسقط باجتماع علماء الأمصار كما في (المنهى) وقد يظهر منه دعوى الاجماع على أنها اذا لم تلم بالعتق حتى أتمت صلواتها صحت حيث نسب الخلاف في ذلك لبعض الجمهور (قلت) هذا منه بناء على أن عدم العلم هنا داخل تحت الغفلة عن الانكشاف لانعت الغفلة عن الستر وقد علمت الفرق بين الأمرين ولعل تردده في التذكرة لذلك وبالصحة صرح في (التحرير ونهاية الاحكام واليان) لامتناع تكليف الناقل. فأمل. (قوله) قدس الله تعالى روحه (فان افترقت الى الثاني استأنفت) وفقاً (لشرائع والجامع) على ما نقل عنه وقد سمعت عبارة (الخلاف) وقال في (المبسوط) وان كان الستر بالبعد منها وخافت فوات الصلوة أو احتاجت الى استدبار القبلة صلت كما هي وليس عليها شيء ولا تبطل صلواتها لأنه لا دليل على ذلك ومثلها عبارة (المعبر) وقال في (اليان) يلوح من المبسوط الاتهام هنا وظاهر (المنهى) أو صريحه أن الشيخ في المبسوط ممن يقول

والصبية تستأنف ولو قد الثوب ستر بغيره من ورق الشجر والطين وغيرها (متن)

بالاستئناف إذا اتسع الوقت والاستمرار ان لم ينسج ككاهو خيرة جماعة كما يأتي وذلك لأنه نقل أولاً عبارة المبسوط المذكورة لكنه أتى بالواو مكان أو في قوله أو احتاجت ثم قل عبارة الخلاف ثم قال والأقرب عندي ما ذكره في المبسوط أما لو لم تخف فوت الصلاة ولم تتمكن من الستر إلا بفعل كثير فعل قوله في الخلاف تستمر على الصلوة لأنها دخلت دخولاً مشروعاً وعندي فيه (تردد) انتهى فليحفظ ذلك (وفي نهاية الأحكام والتحرير والتذكرة والقارى والمردوس والموجز الحاوي وكشف الالتباس وحاشية الميسي والروض والمسالك وفوائد القواعد) أنه يستأنف إذا اتسع الوقت ولو لركعة كما صرح به في كثير من هذه الكتب وإن لم ينسج الوقت استمر ومممت ما في (المتن) من التردد كما في (جامع المقاصد) ولعله من اتفاه الشرط مع إمكان تحصيله ومن تساوي المانع الشرعي والعقلي مع انقضاء الصلوة صحيحة مضافاً إلى أصل البراءة وعموم (لا يبطأوا أعمالكم) وتردد في (فوائد الشرائع) في الاستمرار عند ضيق الوقت فلتك في كون ضيق الوقت مستقلاً للستر (قوله) قدس الله تعالى روحه (والصبية تستأنف) وإن أمكنها التستر والانعقاد من غير فعل متأنف إذا اتسع الوقت للستر وركعة كما في (المتن) ونهاية الأحكام والتحرير والتذكرة والقارى والمردوس والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميسي وفوائد القواعد والروض والمسالك والمدارك) وغيرها ونقله المصنف في (المختلف) عن والده وقد تقدم تمام الكلام في آخر مباحث المواقيت في الصبي إذا بلغ في أثناء الصلوة بغير المقدس ونقل المشهور هناك (وقال الشيخ في المبسوط) والصبية التي لم تبلغ فلا يجب تغطية الرأس وحكمها حكم الأمة فإن بلغت في حال الصلوة بالحض بطلت صلواتها وإن باغت بغير ذلك فليها ما على الأمة إذا اغتقت سواً (وقال) في الأمة أن اغتقت في حال الصلوة وقدرت على ثوب نعلي رأسها وجب عليها أخذه وتغطية الرأس وإن لم يتم لها ذلك إلا بأن تمشي خطى قليلة من غير أن تستدير القيلة كان مثل ذلك وإن كان بالبعد منها إلى آخر ما نقله من عبارته فقد جعلها كالأمة كما نص على ذلك في (السرائر والشرائع والمعتبر والمتن) وقضيتها أنها تكفي بالستر والانعقاد إن أمكنها من غير فعل متأنف ولعل ذلك مبني على أن عبادة الصبي شرعية وقد ذكرنا ذلك عن جماعة في الصبي إذا بلغ في الأثناء وأن المحقق الثاني أنكى البناء على ذلك وذكرنا فيما إذا لم يتسع الوقت لركعة الخلاف في أنه هل يتم حينئذ وجوباً أو ندباً وقد صرح هنا باستحباب الانعقاد لما ستره بلا مناف عند ضيق الوقت في (الموجز الحاوي وكشف الالتباس وكشف القاتم) وفي (الذكرى والروض) وغيرها أتمت مسترة أن أمكن (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو قد الثوب ستر بغيره من ورق الشجر والطين وغيرها) اختلف علما في جواز الاستمرار بالورق والحشيش والطين اختياراً في موضع من (المبسوط) فإن لم يجد ثوباً يستر العورة ووجد جلاباً طاهراً وقرطاساً أو شيئاً يمكنه أن يستر به عورته وجب عليه ذلك فإن وجد طيناً وجب أن يطين به عورته وفي موضع آخر منه وأما الريان فإن قدر على ما يستر به عورته من خرق أو ورق أو طين يطل به وجب عليه أن يستره ومثله عبارة (السرائر) من دون تفاوت (وفي المتن والتحرير) الناقد للستر لو وجد جلاباً طاهراً أو حشيشاً وجب وكذا الطين ونحوه ما في (نهاية الأحكام والارشاد) وظاهر هذه العبارات جواز الستر بذلك كله حتى الطين

اختياراً بقرينة ذكر الحلد والخرق وهو ظاهر (التامع والمعتبر) وصرح (بمع البرهان) ونسبه في (البحار) الى الأ كثر قال ذهب الأ كثر ومنهم الشيخ والفضلان والشيد في البيان الى أنه مخير بين اثوب والورق والطين وليس شيء مفيداً بحال الضرورة (قلت) عبارة البيان هكذا (وقاد الستر يستربحاً أمكن من ورق الشحر والحشيش والبادية والطين) فإن كانت هذه العبارة دالة على الجواز إختياراً كانت عبارة الكتاب والوسيلة والتذكرة والشرائع وغيرها دالة على ذلك لأنها كذلك لكن المحقق الثاني وأبا العباس والشهد الثاني وسبطه وجماعة فهموا من عبارة الكتاب والشرائع عدم الجواز إختياراً كما هو الظاهر منها فتأمل . (وفي كشف القناع) أن المصنف في نهاية الأحكام استشكل في اجزاء الطين إختياراً والموجود ما نقلناه وقد تقدم في أول الفصل أن في (المعتبر والمتن) والتحرير والتذكرة (الاجماع على جواز الستر بالحشيش بل في المتن) نفى الخلاف بين أهل العلم من دون تقييد بحال الضرورة بل ذكر القطن والكتان معه يدل على أن ذلك حال الاختيار وقد قلناه ذلك عبارة (المنتهى) بتامها ولعله لذلك اختير في الذكرى والمهذب البارع والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد) وغيرها جواز الستر بالحشيش والورق اختياراً وأنه لا يجوز في الطين الا عند فقد ذلك لكن في الموجز وكشفه أن الحشيش والورق انما يساويان الثوب اد كانا مأمونين التشقق وما اذا كانا غير مأمونين التشقق فلا يجوز الستر بها الا عند فقد الثوب وبقدمان حينئذ على الطين وغيره كما يأتي (وفي الدروس وغاية المرام وحاشية الارشاد وحاشية الميسي وروض الختان والمسالك والمدارك) وغيرها لا يجوز الستر بالحشيش والورق الا عند تضرر الثوب (وفي هذه) ما عدا الأخير أنه اذا تضرر الحشيش فالطين (وفي الأخير) أنه اذا تضرر الحشيش انتقل الى الايام وقواه صاحب البحار تمسكاً بما دل على الانتقال الى الايام من غير ذكر الطين وفيه ما فيه كما يأتي واعتبر هؤلاء في الطين أن يكون سائراً لمسمع واللون (وفي الدروس) أنه لو ستر اللون فقط وتضرر ستر الحجم أجزاء وفي الايام هنا نظراً (وفي الموجز وكشفه) أنه يومي حينئذ والمشهور كما في (روض الختان) أنه لو وجد وحلاً أو ماء كدراً وجب انزول اليه وبذلك سرح في (الدروس) ولوجز الحاوي وكشف الالتباس وغاية المرام) من دون تقييد بما اذا لم يتضرر ولعله مراد كما قيد (صرح خ ل) بذلك في (المتن) والتحرير ونهاية الأحكام والتذكرة والذكرى والبيان والمهذب البارع وجامع المقاصد) وغيرها وفي (المعتبر والمدارك) أنه لا يجب ذلك للمشقة والتضرر وفي (المعتبر والتحرير) والمتن والموجز الحاوي وكشفه وجامع المقاصد وروض الختان) أنه اذا وجد حفرة دخلها وصلى قائماً أو ركع ويسجد ونسبه في (جامع المقاصد) الى جمع من الاصحاب (وفي البيان) صلى قائماً أو جالساً أو ركع ويسجد ان أمكن (وفي الدروس) وركع ويسجد عند المحقق (وفي المبسوط ونهاية الأحكام والمهذب البارع) أنه يصلي قائماً ولم يذكر الركوع والسجود ونسبه في الاخير الى المصنف وظاهر التذكرة والذكرى التوقف في الركوع والسجود هذا وفي (المهذب البارع والموجز الحاوي) أن الحفرة مقدمة على الماء الكدر وهو مقدم على الطين (وفي جامع المقاصد) تقدم الحفرة على ولوج الوحل والماء الكدر اذا تضرر استيقاء الافعال فيها وأما مع الامكان فيتحمل التخيير أو تقديم الوحل أو تقديم الحفرة (وفي الجعفرية وحاشية الارشاد والمسالك) الماء الكدر على الحفرة (وفي ارشاد الجعفرية) انما يقدم الماء والرحل اذا تمكن من استيقاء الافعال فيها والا فالخفيرة (وفي الدروس) لو وجد ماء كدراً ولا سائر غيره استر به ولو لم يجد الا خفيرة ولها (وفي حاشية الميسي)

ولو قد الجميع صلى قائماً مومياً مع أمن المطلق والا جالساً مومياً (متن)

الطين مقدم على الماء الكدر (وفي الروض) الوحل مقدم على الماء الكدر وعلى الحفيرة والماء الكدر على الحفيرة الا اذا تمكن من السجود فيها ولم يتمكن منه في الماء فانها تقدم الحفيرة هذا (وقال الشهدان)
 وغيرهما أن الضمط الضيق أولى بالجواز من الحفيرة (وفي نهاية الاحكام والتذكرة) أنه لا يكتفي في
 الستر أي اختبأراً لأنه ليس بلبس (يان) الوارد من الاخبار في المقام ماروي في كتاب المسائل لملي
 ابن جعفر عن أخيه موسى عليها السلام قال سأله عن رجل قطع عليه أو غرق متاعه فبقي عرياناً وحضرت
 الصلوة كيف يصلي قال إن أصاب حشيشاً يستر به عورته أتم صلوته بركوع وسجود وان لم يصب شيئاً
 يستر عورته أوى وهو قائم (قال في البحار) هذا الخبر يدل على جواز ستر العورة بالحشيش والتقييد
 بالضرورة وعدم الثياب انما وقع في كلام السائل انتهى واستدل به في (الذكري) على التخيير بين
 الثوب والحشيش (وفي روض الجنان) أن التحقيق أن الخبر ظاهر في فاقد الثوب ولا يتم الاحتجاج به
 على التخيير وهو الذي فهمه (صاحب المدارك) وجاعة والحجة على جواز الاستئثار بالطين ما مر من
 أن (التوراة ستر) وحصول مقصود الستر (ورده) انما من الستر به مطلقاً كصاحب (المدارك) والمانع
 من مساواته للثوب كالشهيد في (الذكري) بعدم فهمه من الستر عند الاطلاق وبرد على الشهيد أن
 هذا يرد عليه في الحشيش فكيف يساوي بينه وبين الثوب (ثم) أن هذا مبني على وجود حديث يدل
 على اشتراط السائر ولم يرد بل الدليل هو الاجماع وخبر بن جعفر والاجماع أمر معنوي لا لفظي حتى
 يقال ان اطلاقه ينصرف الى الثياب والخبر المذكور غاية ما يظهر منه أن المتعارف اطلاق السائر على
 الثياب ولا يدل على اشتراطه على أنه انما وقع في كلام السائل ورواية أبي يحيى الواسطي التي هي العمدة
 في تعيين المورثين في الرجل صريحة في أن الستر غير منحصر في الثوب حيث قال الدبر مستور بالالين
 الا أن يقال لا يظهر أنه ستر لصلوة أو عن الناظر المحرم ولكن لاشك في كفاية كلاً يكون سترًا وحاجياً
 عن النظر فبطل الثاني وحينئذ فقول في الطين ان أمكن التدارك كلاً انتشر تداركه والا لم يسقط
 الوجوب قبله لوجوب الستر في كل جزء من أجزاء الصلوة ثم أن ستر اللون والحجم فلا كلام وأن ستر
 اللون فقط فكذاك بناءً على ما مر وخصوصاً عند الضرورة لكن ان لم يكف الا عند الضرورة احتمل
 أن يجب عليه ما على الماري من الالباء للركوع والسجود (وأما الحفيرة) فقد ورد فيها مرسل أيوب بن
 نوح عن الصادق عليه السلام اذا وجد حفيرة دخلها وسجد فيها وبركع وقد سمعت ما فهموه منه
 والظاهر أن المراد من الحفيرة الحفيرة الضيقة القريبة للقرار بحيث توارى العورة اذا قام أو قعد فيها وسائر
 بدنه خارج وأما سائر بدنه فخارج وقد تكون ملتصقة به قبله ولوجها والركوع والسجود في الخارج
 وهو فيها فيكون الجار منقطعاً بحال محدوفة وأما الحفرة التي نسم سجود فيها فهي كحجرة لا يجدي ولو حها
 ثم على ماسألتين من وجوب قيام الماري اذا أمن اذا وجد حفرة ان جلس فيها استتر فالظاهر وجوبه
 وكذا ان وجد ثوباً أو حشيشاً أو نحوهما لا يمكنه الاستئثار به الا جالساً لأن الظاهر أن الستر أتم من
 الركوع والسجود فضلاً عن القيام كذا قال في كشف الثام (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو قد
 الجميع صلى قائماً مومياً مع أمن المطلق والا جالساً مومياً) هذا هو المشهور كما في (المختلف) والذكري
 والتتبع وكشف الالتباس ومجمع البرهان وروض الجنان والمدارك وكشف القام) ومذهب الاكثر

كما في كثير من هذه أيضاً (وجامع المقاصد والمقانيع والبحار) ونسبه في (التذكرة) الى طائفتنا (وفي الخلاف)
 يدل على وجوب الصلوة قائماً طريقة الاحتياط وأما اسقاط القيام حيث لا يأمن المطلق فاجماع الفرقة
 ولم يترخص فيه لذكر الأئمة في هذه المسئلة كما لم يترخص له فيها في (المبسوط) والنهاية والمراسم
 والوسيلة) بل في هذه جميعاً أن أمن صلى قائماً وإن لم يأمن صلى قاعداً نعم ترخص له في (النهاية
 والوسيلة) في المرأة المصلية جماعة كما يأتي (وهذا الحكم) المذكور في الكتاب بجميع قيوده الذي
 نقلنا عليها الشهرة وغيرها نقله في (المتبر) عن (القنعة) والمبسوط والخلاف والنهاية) وفي (انتهى)
 عن الشيخين (وفي السرائر) عنهما في جميع كتبهما والموجود في كتبهما خلاف ذلك كما سمعت ويأتي
 وهو خيرة (المحقق في الشرائع والنافع) وجميع من أخر عنه إذ لم أجد فيهم مخالفاً بل كل من ترخص
 له حكم به لكن المصنف في نهايته استشكل في الركوع والسجود لقائم ثم قرب الإيلاء والمحقق في
 (المتبر) يدان استحسان المشهور احتل التخيير بين الصلوة قائماً أو مائماً أو جالساً كذلك لتعارض خبري
 زواره وعلي بن جعفر وضعف خبر ابن مسكان واستحسنه صاحب المدارك (وفي القنعة) والقنعة
 والتهديب وجل السيد) أنه يصلي من جلوس مطلقاً ويومي للركوع والسجود وهو المنقول عن (المنعم
 ومصباح السيد) هذا ما وجدناه في (القنعة) والتهديب) وسمعت ما وجدناه في (الخلاف) والنهاية
 والمبسوط) وقد سمعت ما في (السرائر) والمتبر والمتنبي) من النقل عن هذه الكتب خلاف ذلك
 وأوجب في السرائر في بحث لباس المصلي القيام والإيلاء مطلقاً أمن المطلق أم لم يأمنه وفي باب صلوة
 الريان نفي عنه البأس (ثم) أنه نقل الاجماع على أن المرأة اذا صلوا جماعة يصلون من جلوس وهذا
 منافي لما أطلقه في باب لباس المصلي (ثم) قل عن السيد والمفيد وقبرهما أنهم يذهبون الى أن
 صلوة الجماعة المرأة من جلوس بالإيلاء كما يأتي نقله (ثم قل) ان قولهم بالإيلاء هو الصحيح والاجماع
 منقاد عليه ولا خلاف في أن العاري يومي في جميع حالاته وأن قول الشيخ أن الامام يومي فقط
 والمؤمنين يركعون ويسجدون جلوساً مخالف للاجماع (قلت) ان كان موافقاً للفيد والسيد في
 خصوص الإيلاء في الجماعة لافي الجلوس كما هو الظاهر منه كان مخالفاً لما نقله من الاجماع على أن المرأة
 اذا صلوا جماعة يجلسون وان كان موافقاً لما في الجلوس أيضاً كان مخالفاً لما ذهب اليه في لباس المصلي
 كما سمعت (وان قلت) لعله يريد أن الجماعة حكماً غير حكم المنفرد فان كانت هناك جماعة صلوا
 من جلوس وان كان العاري منفرداً صلى من قيام (قلت) قد قال في أثناء هذا البحث مانعه ولا
 أرى لصلوة المكنتي القائم خلف العاري القائم بأساً وقال في بحث الجماعة الامام العاري يقف معهم
 في الصف غير بارز كبروز غير الريان الا أنه لا بد من تقدمه بقليل انتهى وانما أطلنا الكلام في
 بيان اضطراب كلامه لأنه في المقام تكلم على الشيخ وقال ان كلامه في (الخلاف) مختلف وانه لحال
 عن الاختلاف كما يظهر ذلك لمن نظره بين الانصاف (قال في الخلاف) ان أمن العاري المطلق صلى
 قائماً أو ان لم يأمن صلى جالساً (وقال) في باب الجماعة يجوز لقاعد أن يأتم بالمومي بالزمن والمكنتي
 أن يأتم بالريان (قال في السرائر) ان أراد بالاجماع الجالس فهذا لا يجوز للاجماع على أنه لا يأتم
 قائم بقاعد وان أراد القائم خالف مذهبه لأن المطلق موجود (قلت) مراده يجوز لقاعد المكنتي
 أن يأتم بالريان رد بذلك على أبي حنيفة وأصحابه حيث منوا من إتمام المكنتي بالريان مطلقاً
 ثم أن الشيخ قبل هذه الكلمة بلا قاصرة قل الاجماع على عدم جواز إتمام القائم بالقاعد هذا (وفي

(الفتنية) أت الربان اذا كان بحيث لا يراه أحد صلى قائماً وركع وسجد والاصل جالساً مومياً وادعي على ذلك كله الاجماع ولعله انما جوز له الركوع والسجود حال القيام دون الجلوس للأمن من المطاع في الأول دون الثاني ولعل من لم يصرح بالاياء في ما نحن فيه أعنى مسئة المفرد يجوز الركوع والسجود في القيام والجلوس فتكون الاقوال في المسئلة (خسة) وإلا فأربعة (ومن) لم يصرح بالاياء في هذه المسئلة (الشيخ في المبسوط والنهاية والخلاف والطوسي في لوسيلة والديلمي في المراسم) كما عرفت لكن (الشيخ والطوسي) أوجباه على الامام خاصة في مسئلة الجماعة بما يأتي وأما الباقون فناصرون عليه على اختلاف مذاهبهم (فالصدوق والمفيد والسيد) حال الجلوس (وأبو المكارم) حال الجلوس أيضاً (والمجلى) حال القيام (وأما المشهور) فدخل القيام والقعود وقد سمعت ما نقل عليه من من الشهرة وغيرها وقد نسب أيضاً بخصوصه الى الاصحاب في (الذكرى وارشاد الجعفرية والمدارك) ونص كثير منهم على أنه بالرأس كما في خبر زرارة (وفي الذكرى والمدارك) أن تندر باليدين كما هو نص الفاضلين في المريض (وفي الذكرى وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وإرشاد الجعفرية) أنه ينحني في الاياء بحيث يبلغ الى حد لو زاد عليه لبثت عورته ونسب جعل السجود أخفض في الذكرى الى الأصحاب (قلت) قد ذكره من القدماء (الصدوق والمفيد والسيد) وذكره المصنف في التذكرة ونهاية الاحكام واحتدل في الذكرى أيضاً أنه يجب في الاياء السجود وضع اليدين والركبتين وأبجاي الرجلين على الكيفية المعتبرة وقواه (في جامع المقاصد) واختاره (الميبي في حاشيته والشهد الثاني في الروض والمسالك) وفي (كشف الثام) الأقرب وضع اليدين أو أحدهما على الارض في اياء السجود دون أطراف أصابع الرجلين ان كان يؤدي الى انكشاف الدورة (وفي المدارك) أن ذلك كله تقييد لنص من غير دليل (قلت) في آخر رواية زرارة المروية في الفقيه أنه يكون السجود أخفض وكذا خبر أبي البختري المروي في قرب الاستاد وقد سمعت نسبه الى الاصحاب فهذا دليل واضح ويستفاد من ذلك أن يكتفي بمجرد الاياء بالرأس لأنه اذا كان الواجب كون السجود أخفض لا يتأتى اتباع غير الرأس له من الاعضاء الى حد لو زاد عليه لبثت العورة كما هو ظاهر لأنه لو فعل ذلك في الركوع وأراد أن يزيد عليه في السجود انكشف العورة وفي الذكرى وارشاد الجعفرية والمدارك أن المستفاد من الاخبار وكلام الاصحاب أن الاياء في حالي القيام والجلوس على وجه واحد فيجعلان قيام مع القيام ومن جلوس مع الجلوس (وفي جامع المقاصد لروض ونسبة ذلك الى أكثر الاصحاب) وقال في الذكرى وكان شيخنا حميد الدين نظر الله تعالى وجهه يقوي جلوس القائم ليومي للسجود ليكون أقرب الى هيئة الساجد ليدخل تحت (فأتوا منه ما استنظم) ثم قال ويشكل بأنه تقييد لنص ومستلزم لترض لكشف العورة في القيام والقعود فان الركوع والسجود انما سقط لذلك فليسقط الجلوس الذي هو رزمة الى السجود ولأنه يلزم القول بقيام المصلي جالساً ليومي للركوع لمثل ما ذكره ولا أعلم تلاً به قالنفسك بالاحلاق أولى انتهى (قلت) هذا الذي قلته من شيخنا المقدس ذهب اليه (أبو العباس) وقال في (جامع المقاصد) لوصح احتجاجة لكن تقييداً بدليل (وفي كشف الثام) أنه إيجاب لما وجب بدله من غير علم بسقوطه على أن الأخفض بمثله وكذا خبر زرارة والفرق بين القعود من قيام وعكسه ظاهر فان القعود أسر ولما وجب اذا لم يأمن (وفي الذكرى) أن الأصحاب لم يترضوا لذكر وجوب رفع شئ الى الجهة اذا أوى للسجود (ثم قال) إن النص والفتوى اتفاقاً على الرفع للمريض فتأ أولى واحتدل في المدارك

(قال في الذكرى) فان قلنا به وأمكن ت قريب مرتفع اليه وجب وسجد عليه وان لم يمكن وكان هناك من يقرب اليه شيئاً فعل وان تمدد الا يده مقطوع السجود عليها وقرب المسجد بها لأن الجبهة أشرف أعضاء السجود هذا (وتستحب) الجماعة للمرأة اجماعاً كما (في المنتهى والمختار والتذكرة والذكرى) وظاهر مواضع آخر من التذكرة (وفي المقنع) اذا كانوا جماعة صلوا وحدانا انتهى (واختلفوا) في كنية الصلوة (ففي النهاية والوسيلة والمعتبر والمنتهى والدروس) أنهم يجلسون ويتقدمهم أمامهم بركبته فيومي بالركوع والسجود وهم يركعون ويسجدون خلفه على وجوههم وظاهر المعتبر القول بذلك حيث قال الرواية حسنة لا يلتفت الى من يدعي الاجماع على خلافها وقد عني بذلك المعلى واستجوده صاحب المدارك ونقل ذلك عن (الجامع والاصباح) وفي (جل السيد ونهاية الأحكام والبيان والمدارك) أنهم يجلسون وهو المنقول عن (مصباح السيد) وخيرة الكتاب في بحث الجماعة (وفي المدارك والمصباح والرياض) أن مقتضى النص وقوى الاكثر تعيين الجلوس عليهم سواء أمنوا المطلق أم لا (وفي الذخيرة) أنه المشهور قالوا وقيل بوجوب القيام عليهم مع أمن المطلق (وفي المدارك والذخيرة) أن الأكثر اختاروا هذا وادعى ابن ادريس عليه الاجماع انتهى فلا تفعل وقد نسب جماعة الى (المعلى) أنهم يومون جميعاً وهم جالسون وقد سمعت كلامه برهته وقد نقله غير واحد عن (المقيد) والموجود في الفتحة فان صارت المرأة جماعة كان امامها في وسطها غير بارز عنها بالتقدم عليها ولم يذكر فيها ايها الامام ولا المأمومين ومثلها عبارة (المراسم والفتية) الا أن في الفتية يتقدم بركبته ثم يقل الاجماع على ذلك وفي موضع من (النهاية) يقف معهم في الصف وفي موضع آخر يجلسون ويجلس ويبرز بركبته (وفي المعتبر) في بحث الجماعة نسب ذلك الى الثلاثة واتباعهم وأهل العلم (وفي المنتهى) في البحث المذكور نسبة الى أهل العلم أيضاً ولعل من نسب الحكم بالايما على الجميع للمقتضى فهمه من ذكره له فيها في الماري المنفرد (فتأمل) لكن على هذا ينبغي نسبته الى الفتية أيضاً لأنه ذكر أن الماري اذا لم يأمن المطلق يجلس ويومي (وأما المراسم) فلم يذكر فيها الايما أصلاً هذا وقد سمعت ما في الخلاف من اتهام المكتسبي بالماري (وفي المختار والتحرير والتذكرة) ذكر مذهب (المفيد والشيخ) من دون ترجيح لأحدهما ويأتي ما في الذكرى ولم يتعرض في الروض للكيفية أصلاً وإنما قال يستفاد من جواز صلواتهم جماعة عدم وجوب تحري الماري موضعاً يأمن فيه المطلق أو أن حكم الجماعة خارج للدليل (وفي المنتهى) بسد أن رجح مذهب الشيخ (قال لا يقال) انه قد ثبت أن الماري مع وجود غيره يصلي بالايما (لأننا نقول) انما ثبت ذلك فيما اذا خاف من المطلق وهو موقوف هنا اذ كل واحد منهم مع سمع صاحبه لا يمكنه أن ينظر الى عزته حالتي الركوع والسجود (وفي الذكرى) أن الظاهر اختصاص الحكم بأنهم المطلق والا فالايما لاغير وإطلاع بعضهم على بعض غير ضار لأنهم في حيز التسعة باعتبار التضام واستواء الصف (قال) ولكن يشكل بأن المطلق هنا ان صدق وجب الايما والا وجب القيام (قال) وبجواب بأن التلاصق في الجلوس اسقط اعتبار الإطلاع بخلاف القيام فكان المطلق موجوداً حالة القيام وغير مقتد به حالة الجلوس هذا ولا يجب على الماري تأخير الصلوة الى آخر وقتها ذهب اليه الشيخ وأكثر علمائنا كما في المنتهى وهو مذهب الشيخ والاتباع كما في كشف الالتباس وخالف السيد وسلاور وفصل المحقق بين رجاء الست وعدمه وأستحسنه صاحب التفتيح (بيان) الأخبار الواردة

في المقام مافي نوادر الراوندي بإسناده عن موسى بن جعفر عن آباة عليهم السلام قل قال علي عليه السلام في الماري ان رآه الناس صلى قاعداً وان لم يره الناس صلى قائماً (وفي المحاسن) عن أبيه عن ابن أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة عن عبد الله بن مسكان عن أبي جعفر عليها السلام في رجل عريان ليس معه ثوب قال اذا كان لا يراه أحد فليصل قائماً ورواية ابن مسكان عن الباقر عليه السلام لا تخلعون غرابة فلعلمها رسالة وقد رواها الشيخ عن ابن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن ابن مسكان عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يخرج عرياناً فندركه الصلوة قال يصلي عرياناً قائماً ان لم يره أحد فان رآه أحد صلى جالساً وهذا مرسل لكنه ارسال ابن مسكان مع الشهرة المستفيضة وموافقة الاحتياط فيكون هو وخبر الراوندي حاكين على الأخبار (وفي كتاب المسائل) في خبر علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام إن لم يصب شيئاً يستر به عورته أومى وهو قائم (وقال الصادق عليه السلام) في صحيح ابن سنان وان كان معه سيف وليس معه ثوب فليقلد السيف ويصلي قائماً وهذا من حجة المعلي (وقال عليه السلام) في حسن زواره يصلي إيماءً وان كان امرأة جمعت يدها على فرجها وان كان رجلاً وضع يده على سوائه ثم يجلسان فيوميان إيماءً ولا يسجدان ولا يركعان وتكون صلواتهما إيماءً بروسها (وفي خبر أبي البختري) المروي في قرب الاسناد للحميري صلى عرياناً جالساً يومي إيماءً ويجعل سجوده أخفض من ركوعه (ونحوه خبر الحلبي ومضمّن سماعة وهذه حجة (الصدوق والسيد المفيد) وحسن زواره المتقدم يمكن أن يستدل به للسيد عميد الدين فلا يكون دليلاً (الصدوق) (وفي قرب الاسناد) عن السندي بن محمد عن أبي البختري عن الصادق عليه السلام عن أبيه عليها السلام قال من غرت ثيابه فلا ينبغي له أن يصلي حتى يخاف ذهاب الوقت فان لم يجد صلى عرياناً جالساً يومي إيماءً ويجعل سجوده أخفض من ركوعه فان كانوا جماعة تباعدوا في المجالس ثم صلوا كذلك فردى ولله محمول على التقية بقربة الراوي والا فاصلوة جماعة مجمع على استحبابها (وقال الصادق عليه السلام) في خبر اسحاق بتقديم امامهم فيجلس ويجلسون خلفه) فيومي بالركوع والسجود وهم يركعون ويسجدون خلفه على وجوهم وهذه حجة الشيخ (وقال في الذكرى) أنه يلزم من العمل بها أحد أمرين أما اختصاص المأمومين بعدم الإيماء مع الأمن أو عمومها لكل عار من ولا سبيل الى الثاني والاول بعيد وقيل في نهاية الأحكام أنها متأولة وتأولها في كشف اللثام بأن المراد ركوعهم وسجودهم على الوجه الذي لهم وهو الإيماء (قلت هذا) الرواية موافقة للأصل من وجوب الركوع والسجود وابن جبلة موثق وكذا اسحق ان لم يكن ابن عمار بن حيان الثقة بل الظاهر أنه هو ولا معارض لما صريحاً الا اجماع السرائر (فأقول) وقد نص جماعة في صلوة المرأة جماعة أنه يستحب أن يكون الامام في وسطهم منهم (الحقق والمصنف) في الكتاب فيما يأتي وفي جملة من كتبه (والشهيد) في النقلة والذكرى والبيان (والحقق الثاني) في الجعفرية (وشارحها وصاحب الملالاة والشهيد الثاني) في الروض والفوائد المالية وغيرهم و يظهر من (الجلد والقود والميسرة والنهاية) في موضع منها (والمراسم والوصيلة والمعتبر ونهاية الأحكام والمتقى) وجوب ذلك (وفي المعتبر) نسبته الى الثنية وأتباعهم وأهل العلم (وكذا المتقى) الا أن يقال كلامهم هذا قد اشتمل أيضاً على التقدم بركبه ومن المعلوم أنه ليس على سبيل الوجوب ولهذا فهم منهم جماعة استحباب الأمرين أعني التوسط

ولو ستر العورتين وفقد الثوب استحب أن يجعل على عاتقه شيئاً ولو خيطاً وليس الستر شرطاً في صلوة الجنائز ولو كان الثوب واسع الجيب تنكشف عورته عند الركوع بطلت حينئذ لا قبله ونظير الفائدة في المأموم (متن)

والبروز بالركبتين لكن بعض المبارات كبراة المراسم يقعد الامام في وسطهم غير بارزو وينبغي ملاحظة كلامهم في المقام (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو ستر العورتين وفقد الثوب استحب أن يجعل على عاتقه شيئاً ولو خيطاً) ولا يجب ذلك اجماعاً والخائف أحد ويكفي في الاستنجاب عندنا وفي الوجوب عند المخالف وضع شيء على أحدهما كما في (المنتهى) والظاهر من (المراسم والسرائر والتذكرة ونهاية الاحكام) وغيرها أن ذلك إنما يسوغ عند الضرورة وقد نبه لذلك (صاحب المدارك) فقال إنما يصح ذلك مع الضرورة كما هو المستفاد من الأخبار وما اشتهر في زماننا من إقامته مطلقاً لا يبعد أن يكون تشريعاً انتهى لكن قد تشعر جملة من عبارتهم أن ذلك مختص بما إذا ستر العورة (وفي البيان) يستحب ولو خيطاً ستر عورته أم لا (قوله) قدس الله تعالى روحه (وليس الستر شرطاً في صلوة الجنائز) كما في (التذكرة ونهاية الاحكام والمدارك) وغيرها بل في الأول الاقتصار على نسبة الخلاف الى الشافعي فقط (وفي كشف اللثام) الاستناد في ذلك الى الاصل السالم عن المعارض والى أن المنبادر من الصلوة في الأخبار والفتاوي غير صلوة الجنائز سواء قلنا بكونها صلوة حقيقة أولاً وعلى الأول سواء قلنا بالاشتراك معنى أو لفظاً ولذا قطع الاصحاب بأن المرأة يصلون هذه الصلوة قياماً واختار الاشتراط الشهيد في (الذكري وحواشيه) واستجوده في (فوائد القواعد) وقواه في (جامع المقاصد) هنا وفي بحث الجنائز (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو كان الثوب واسع الجيب تنكشف عورته عند الركوع بطلت) صلواته (حينئذ لا قبله ونظير الفائدة في المأموم) كما في (نهاية الاحكام والذكري والبيان وجامع المقاصد) وأبطلها بعض العامة من أول الامر (وفي نهاية الاحكام والذكري) لو كان شعر رأسه أو لحيته يمنع من الانكشاف عند الركوع فالأقرب الجواز مع احتمال المنع فيها كما هو خبرة (جامع المقاصد) لأن السائر يجب مقابره المستتر (قلت) قد مر ما في رواية أبي يعبي الواسطي ثم أنه في (الذكري) قال لو كان في الثوب مزق (خرق خ ل) فستره يسهل لم يصح وهذا يناقض مختاره هنا (وفي نهاية الاحكام) احتمال الصحة وعدمها في هذا المثال من دون ترجيح لأحدهما مع أنه مناقب الجواز إلا أن يفرق بين الشر واليد (وفي المتبر والمتنهي والتحريز) أنه إذا لم ينكشف الا لنفسه فلا بأس به (وفي الذكري وجامع المقاصد) أن الأقرب البطлан إذا قدر رؤية الغير له إذا حاذى الموضع يعني إذا نظر الغير من حيث ينظر نفسه وإن كان حين ينظر نفسه مانعاً من نظر الغير وأطلق في (الخلاف والمبسوط) جواز الصلوة للرجل في قميص واحد وأزواره محمولة وقتل عليه الاجاج (في الخلاف) وقال (في المبسوط) لا فرق في ذلك بين واسع الجيب وضيقه كان تحت منزار أو لم يكن غلبت الرقبة كان المصلي أو لم يكن (وفي التذكرة) يجوز في ثوب واسع الجيب إذا لم تبد منه العورة حالة الركوع وغيره لحصول الستر وإن لم يزره على نفسه انتهى (ولعلم) أنه إن كان حين نوى الصلوة متذكراً لهذا الانكشاف عازماً على عدم التدارك كان متذكراً لبطلان الصلوة فهو لم ينال الصلوة حقيقة وإن كان متذكراً له لكنه عازم على التدارك وتدارك لم تبطل وإن لم يتدارك بطلت في ذلك

لاتجوز الصلوة فيما يستر ظهر القدم كالشمشك (متن)

الوقت وعلى ذلك نزل عبارة (الكتاب) وتظهر الفائدة في صلوة المأموم فإنها تصح إذا نوى الانفراد حينئذ كما أشار إليه المصنف (بيان) يحمل خبر غياث وصحيح محمد على ما إذا انكشفت العورة أو على الكراهية كما ورد أن حل الأزار من عمل قوم لوط أو نحو ذلك كلاحاطة تحملاً من التعرض لكشف العورة (قوله) قدس الله تعالى روحه (لاتجوز الصلوة فيما يستر ظهر القدم كالشمشك) هذا مذهب كبار الأصحاب (في جامع المقاصد وارشاد الجعفرية) والمشهور كما في (الروض والمساك والمقاصد العلية والروضة البهية) والأشهر كما في (البيان) ومذهب الأكثر كما في (الترغيب) وأكثر القدماء كما في (المفاتيح) ومذهب الشيخين في (المقنعة والنهاية) كما في (المعتبر والتحرير والتذكرة والمدارك والبحار) وغيرها بل في (المدارك) وغيرها نسبتها إلى القاضي والدليلي وسيجيء عن (كشف الثمام) أنه لا يظهر ذلك من الشيخين والقاضي والدليلي وابن سعيد وبأن قل عباراتهم والتحريم خيرية (الشرائع والتافع والمعتبر والتذكرة ونهاية الأحكام والبصرة واللمعة والالفة) وهو ظاهر (السرائر) وقد يظهر ذلك من (البيان) وفي (المقنعة والجامع) على ما نقل عنه (والنهاية والمهذب) على ما نقل عنه (والمراسم) لاتجوز في الشمشك والتعل السندي لكن في الأخير إلا في الصلوة على الموق (قال في كشف الثمام) ولا يظهر من هذه إلا النهي عن الصلوة فيها بخصوصها قد لا يكون لسترها ظهر القدم بل لورود خبر بهما كافي الوسيلة أولاً أنه لا يمكن معها الاعتماد على الرجلين في القيام أو على أصابعها أو أقدامها على الأرض عند السجود انتهى وقد سمعت ما فهمه أكثر الأصحاب من هذه العبارات وقد نقل في كشف الثمام أن المعلى أيضاً فهم منهم ما فهمه الأكثر لكنني لم أجده نص على ذلك في السرائر في نسختين عندي (وفي المنتهى والتحرير وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والجعفرية والترغيب وارشاد الجعفرية وحاشية الفاضل الميمني والروض والمقاصد العلية والمساك والمدارك والمفاتيح) كراهية الصلوة في ذلك أي كل ما يستر ظهر القدم ونسبه إلى أكثر المتأخرين في (المدارك والكفاية وفي (البحار) أنه أشهر وهو الظاهر من (المبسوط والوسيلة والمختلف) وإن لم يعمموا الحكم في كل ما يستر ظهر القدم بل خصوصاً بالشمشك والتعل السندي (وفي مجمع البرهان والبحار والكفاية) عدم التحريم من دون نص على الكراهية (وفي الروضة) أن الجواز قوي متين ولم يرجح شيئاً في (كشف الالتباس) ولم يتعرض للحكم من أصله في (الدروس) وفي (الذكري) لا يصلي في نعل سائر ظهر القدم ليس له سابق كالشمشك والتعل السندي وأسندته في (المعتبر) إلى الشيخين استناداً إلى فضل النبي صلى الله عليه وآله وعمل الصحابة والتابعين والأئمة الصالحين صلى الله عليهم أجمعين والمعتد بضعف قوته شهادة على النبي غير المحصور ومن الذي أحاط علماً بأنهم لا يصلون فيما هو كذلك انتهى ما في الذكري وبأن ما فيه (ولعلم) أن ظاهر الأكثر أن محل النزاع يختص بما يستر ظهر القدم كله (وفي البحار) لا يبعد شموله لما يستر أكثر ظهر القدم (وفي حاشية الارشاد) أن النزاع شامل لما يستره كلاً أو بعضاً (بيان) قد يستدل بقدماً بما رواه في (الوسيلة) حيث قال وروي أن الصلوة محضورة في التعل السندية والشهرة بجبر قصور مثلاً ودلائلها وبخبر سيف بن عميرة لا يصلي (لا تصل خل) على جنازة بمقداد مع أن صلواتها أوسع من غيرها وبما ذكره (الحق والمصنف)

وتجوز فيما له ساق كالحف وتستحب في الرية وتكره الصلوة في الثياب السود عدا الهامة والخلف (متن)

في التذكرة من فعل النبي صلى الله عليه وآله والصحابة والتابعين والمراد بذلك الإشارة الى قوله صلى الله عليه وآله (صلوا كما رأيتموني أصلي) ولم ينقل أنه صلى فيه كذا في (المختلف) في توجيه هذا الدليل (ثم أجاب) بأن المراد المتابعة في الأفعال والأذكار لا في الجميع اذ لا بد من مفارقة بين المثليين والا تحدا يعني لا في التروك والا لم تجز الصلوة الا في عين ما صلى فيه صلى الله عليه وآله من اللباس والمسكن والزمان لأنه عليه السلام تارك للصلوة في غيرها وزاد في (كشف الغم) وان قال لا بد من المتابعة في ترك نوع ما تركه لم أن لا تجوز الصلوة الا في الأنواع التي صلى فيها فلم تجز في غيرها ولا يقول به الخصم (ثم قال) وله أن يقول لا بد من المائلة في كيفية السجود ككيفية الألبسة في أنفسها ولا في أنواعها (نعم) يتوجه أن يقال أن المتبادر التام في أجزاء الصلوة وكيفيةها لا كيفية شروطها ثم ذكر ما في (الذكرى) وقال فيه ان الخصم يقول انه يجب أن يصلي كما رواه صلى الله عليه وآله يصلي فلا يجوز أن يصلي الا فيما روي يصلي فيه أو رأى غيره فاقده عليه وبالجملة يكفي في المنع عنده عدم العلم بصلواتهم فيه ثم نقل ما قاله في (جامع المقاصد) من أنه لو علم ذلك يعني أنهم لم يكونوا يصلون فيه لم يكن دليلاً على عدم الجواز لا مكان كونه غير معتاد لهم بل الظاهر هو ذلك فانه ليس لابس العرب وأهل الحجاز ولو علم أنهم كانوا يلبسونه ثم ينزعونه في وقت الصلوة لم يكن أيضاً دليلاً على تحريم الصلوة فيه لأن نزعمهم له أعم من كونه على وجه التحريم والاستحباب انتهى ما في جامع المقاصد ومثله ما في (الروض) وغيره (وقال في كشف الغم) دفع هذا عند الخصم يظهر مما عرفت انتهى (وفي احتجاج الطبرسي) أن محمد بن عبد الله بن جعفر الحلي كتب الى صاحب الزمان عليه وعلى آله أفضل الصلوة والسلام يسأله هل يجوز للرجل أن يصلي وفي رجله بيط لا ينطلي الكعبين أم لا يجوز فوقه عليه السلام جازر والبيط كما في (القاموس) رأس الحف بلا ساق وهذا يدل على الجواز فالكرهية عند من قيل به للخروج من خلاف المانعين كما صرح بذلك جماعة منهم هذا (والشمك) بضم الأول وكسر الثاني كما نص على ذلك جماعة من الفقهاء وبذلك ضبطه في (مجمع البحرين) وقال فيه قيل أنه المشاية البغدادية وليس فيه نص من أهل اللغة (وفي كشف الغم) أنه بضم الأولين وهو كما في (المرب) المهمل الصندلة كالشمك والشمك انتهى (قوله) قدس الله تعالى روحه (وتجوز) الصلوة (فيما له ساق كالخلف) أجماعاً كما في (التذكرة ونهاية الاحكام وكشف الغم) وفي (المقاصد العلية والبحار) لا خلاف فيه (قوله) (وتستحب في الرية) أجماعاً كما في (جامع المقاصد) وهو فتوى علمائنا كافي (المعتبر والمتبع) والذكرى وروض الجنان (وفي (المقاصد العلية) لا خلاف فيه وفي (البحار) نسبتة الى الأصحاب ومقتضى الروايات كما في (المدارك والبحار) استعجابها في النعل مطلة وقيل الوجه في حلها على الرية أنها هي المتعارف في ذلك الزمان وفي الكتائب المذكورين لعل الاطلاق أولى (وفي البيان) يمكن استحباب ذلك للمرأة (قوله) قدس الله تعالى روحه (وتكره الصلوة في الثياب السود عدا الهامة والخلف) كما هو مذهب الأصحاب كما في (المعتبر) وعند علمائنا كما في (المنهى) ونسبه في (الروض) الى أكثر

وفي الرقيق فإن حكي لم يجز (متن)

الأصحاب (وفي الخلاف) الإجماع على الكراهة في الثياب السود وظاهره أن استثناء العمامة والخف والكساء داخل تحت الإجماع (وفي كشف الثام) لم يذكر الأصحاب الكساء إلا ابن سعيد وهذا يشير إلى دعوى الإجماع أيضاً ولعله يريد بالأصحاب القدماء والا فقد استثنى أيضاً في (الخلاف والبيان واللمعة والموجز الحاروي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الإرشاد وحاشية الميسي والروض والروضة والمسالك وجمع البرهان والكفاية والمفاتيح) وقد سمعت ما في (الخلاف) وفي (المقنعة والمراسم والوسيلة والدروس) الاختصار على العمامة وكان ذلك منهم الطهور أن الخلف ليس من الثياب بل قد نص في (المقنعة) أن العمامة ليست من الثياب في شيء (قلت) وقد ذكر ذلك جماعة من الأصحاب في ذكر الحبوكة (وفي الذكرى) نسبة الاختصار على السواد إلى كثير من الأصحاب (وفي المنبر والمنتهى ونهاية الأحكام والتحرير والتذكرة والذكرى والموجز الحاروي وكشف الالتباس) تكرر في المزعفر والمصفر والأحمر (وفي البيان) الاختصار على الأبيض (وفي المبسوط) كما عن (الكتائب) تكرر في الثوب المصبوغ المشيع المقدم (وفي السرائر) في الثوب المشيع الصبغ (وفي التنية في اثوب المصبوغ وأشدّه الأسود وظاهره دعوى الإجماع) وفي حاشية الميسي) الصلوة في غير السواد من الألوان أيضاً على خلاف الأصل لأن الأصل البياض للأخبار وفي المسالك تكرر في غير السواد من الألوان وقد صرح في كثير من هذه الكتب أن ذلك للرجل وأن السواد أشد كراهية وعلة في (المنبر والتذكرة) وغيرها بأن السواد أشد معاندة للبياض وصرح الميسي وتلميذه أن من الكساء العمامة ونسبه في (المسالك إلى) (الموهري) وقال في (القاموس) العمامة ضرب من الأكسية والكساء واحد الأكسية وهو معلوم يعنون ما يكتسى ويلبس وهذا ينفع فيما سيأتي في الرد لأنه يدعي بهذا أن العمامة رداء وقال جماعة أن القطنسوة السوداء تؤكد الكراهة فيها لخصوص ما ورد بالنهاي عن الصلوة فيها (في بيان) روى الكشي في رجاله مستنداً عن علي بن المنيرة عن أبي جعفر عليها السلام أنه قال كأنني بعيد الله من شريك العامري عليه عمامة سوداء ذوا بتاهابن كتنفيه مصمداً في لحن جبل بين يدي قائمنا أهل البيت صلى الله عليهم أجمعين (قوله) قدس الله تعالى روحه (وفي) الثوب (الرقيق فإن حكي لم يجز) أي الذي لا يحكي كافي (النهاية والمبسوط والشرائع والمعتبر والتحرير والإرشاد والدروس والبيان واللمعة وجامع المقاصد والروضة وجمع البرهان والمدارك والكفاية والمفاتيح) وفي (الوسيلة) كما عن (الأصباح) تكرر بالشاف وعن (المهذب والجامع) الشفاف ولعل المراد من الجميع الرقيق كما يشير إليه قوله في المنتهى نقلاً عن الشيخ المرتضى في (المبسوط والمنصباح) أنها تكرر إذا كان شافاً رقيقاً (وفي السرائر) ومن كان عليه قميص يشف فالأولى أن يترجمته (وفي المقنعة) لا تجوز في قميص يشف (وفي المنتهى) أما لو كان القميص رقيقاً يحكي شكل ما تحته لالونه جاز أن يأتزر به وأما وتزول الكراهة حينئذ ويفهم منه عدم الكراهة إلا مع حكاية الشكل (وفي الذكرى والروض والمدارك) أن ظاهر كلام الأصحاب والنص عدم الكراهة في الثوب الواحد الكثيف (قلت) وبذلك صرح جماعة (كالركي والارديلي وتلميذه وفي (الخلاف) تجوز في قميص وإن لم يزره ولا يشد وسطه بل يكره شدة وتقل الإجماع

واشتمال الصلوة (متن)

على ذلك ولم يصب على الكراهة فيه وحده وبأني ما فهمه في (الذكرى) من هذه العبارة ونحوها (وفي اللفظ) كره في ثوب واحد للرجال وحكاه في (المتن) عن بعض أصحابنا وهو خبره (الذكرى) وفي (الروض) أن ذلك مكروه للإمام خاصة وهو ظاهر (كشف اللثام) وفي (المدارك) التصحيح على أنه لا يكره مع الثوب الواحد ترك الرداء الإمام لما قاله أبو جعفر عليها السلام (أن ثوبي كتيبت فيحري أن يكون علي رداء) (بيان) أن احتج في (الذكرى) على مختاره بالاتفاق على استحباب العمامة والسرويل وبكراهة ترك الرداء الإمام وما دل على استحباب تعدد الأثواب في الصلوة ثم قال والظاهر أن القائل بثوب واحد من الأثواب إنما يريد الجواز المطلق ويريد به أيضاً على البدن (واجب في مجمع الدرر) بأن المراد عدم الكراهة من جهة عدم كونه ثوباً واحداً قريباً فلا تصرف الكراهية من جهة عدم العمامة وعدم السرويل والرداء (قال) فسقط بحث (الشارح والشهد) والامر كما قال (وفي كشف اللثام) أن جميع ما ذكره في الذكرى خلا كراهية ترك الإمام الرداء إنما يدل على استحباب التعدد وهو غير كراهة الوحدة نعم في قرب الاستاذ للحميري عن عبد الله بن الحسن عن جده علي بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام عن الرجل هل يصلح له أن يصلي في سراويل واحد وهو يصيب ثوباً قل لا يصلح (قوله) قدس الله تعالى روحه (واشتمال الصلوة) باجماع العلماء كما في (المتن) والتحرير والمدارك (و بالاجماع كما في (المعتبر) والتذكرة ونهاية الأحكام وجامع المقاصد والروض) والمشهور في تعريفها كما في (في كشف الألباس والروض والبخار) أن تدخل الثوب من تحت جناحك فتجعله على منكب واحد كما يطلق بذلك الحسن والصحيح وصرح به (الشيخ والعلوي) والمحقق والمصنف والشهيدان وغيرهم وفي النهاية والمبسوط والوسيلة) أنه فعل اليهود وقضية كلام (السرائر) اتحاد السدل والصلوة وأقوال القومين كأقوال فقهاء العامة مختلفة في بيانها وقد تعرض لنقل ذلك صاحب (البحار وكشف اللثام) ولا طائل في نقلها بعد نص المصنوع عليه السلام علي يانها في الخبرين وهو يحتدل أسمرين (الأول) أن يأخذ الأزار على المنكبين جميعاً ثم يأخذ طرفه من قدامه ويدخلها تحت يده ويجمعها على منكب واحد وهو المتبادر من قوله عليه السلام التحاف (الثاني) أن يجعله على أحد الكتفين مع المنكب بحيث يلتحف به من أحد الجانبين ويدخل كلا من الطرفين تحت اليد الأخرى ويجمعها على أحد المنكبين كذا قال في (جامع المقاصد) ولا فرق بين أن يكون هناك ثوب آخر أم لا كما في (المعتبر والمتن والذكرى) (بيان) قال في كشف اللثام وأما صحيح علي بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام عن الرجل هل يصلح له أن يجمع طرفي ردائه على يساره قال لا يصلح جمعها على اليسار ولكن اجمعها على يمينك أو دعها ففناه النعي عما يصلح أهل الهند من القاء طرف الرداء على الأيسر والامر بالسنون الذي هو القاءه على اليمين فهو جمع الطرفين عليه (قال وأما السدل) الذي في صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام خرج على قوم يصلون في المسجد قد سدلو أردتهم فقال لهم ما لكم قد سدتم ثيابكم كأنكم يهود قد خرجوا من فروعهم يعني يمتهم لما كم وسدل ثيابكم فهو مكروه آخر وهو لإرسال طرفي الرداء كما هما من غير جمع ولا رد لأحدهما على يمين أو يسار فإن السدل هو الإرسال انتهى

والثام والتقاب للمرأة فان من القراة حرما والقباء المشدود في غير الحرب (متن)
 (قوله) قدس الله تعالى روحه (والثام) اجماعا كما في (الخلاص) وهو المشهور كما في (الروض والمدارك) وكشف
 الثام) وهو مذهب جل علاننا كما في (المختف) وأطلق المفيد في (الفتنة) أنه لا يجوز الثام حتى يكشف موضع
 السجود والقم للقراءة وكذا في (المبسوط والنهاية) أطلق النهي عنه حتى يكشفها وحل في (المعتبر) ما في
 الفتنة على الكراهية (وفي كشف الثام) أن هذا الحل لا يجوز من بعد (قوله) قدس الله تعالى روحه
 (والثام للمرأة) هذا مذهب جل علاننا كما في (المختف) والمشهور كما في (المدارك) وبه صرح (الشيخان
 والمحقق والمصنف) في غير هذا الكتاب (والشيدان) (والمحقق الثاني) وغيرهم (قوله) قدس الله تعالى
 روحه (فان من القراة حرما) كما في (الشرائع والمختف والارشاد والذكرى والروضة وجمع البرهان)
 وغيرها وذكر القراءة في البارة خرج مخرج المثال فان جميع الأذكار الواجبة أيضاً كذلك كما في (جامع
 المقاصد والروضة وحاشية النافع) وفي (التذكرة ونهاية الأحكام والهدوس والبيان والروض) الحرمة اذا
 منع القراءة أو أساعها (قال في جامع المقاصد) ويشهد لهم رواية الحلبي (وفي الوسيلة) يحرم الثام في
 موضع السجود والقيام أي الثقب اذا منع القراءة (وفي التهذيب والمعتبر والتحرير والتمهي) لفظ الخبرين
 فحرموه أي الثام اذا منع اسباع القراءة واستحسنه صاحب (المدارك) وقال في (جمع البرهان) لو منع السباع
 قطع مع حصول القراءة التي لولاه لسمت فالظاهر عدم التحريم (قوله) قدس الله تعالى روحه (والثام)
 المشدود في غير الحرب) هذا الحكم مشهور بين الأصحاب كما في (البيان والمذهب والبارع والمختصر
 والروضة والمدارك والبارع) وفي (جامع المقاصد والروض والمساك) ذكره الشيخان وعلم الهدا
 وكثير من الأصحاب بل في (المساك) أكثر الأصحاب (وفي المعتبر والتمهي) ذكره الثلاثة ولم
 نظفر بمسندهم (وفي الذكرى) ذكره كثير من الأصحاب (وفي تخلص التلخيص) أنه مذهب
 أكثر الأصحاب وبه صرح في (المراسم والسرائر والشرائع ونهاية الأحكام والقيمة والمذهب
 البارع والروضة والمذهب والأصباح والجامع) على ما قل عنها لمناقته هيئة الخشوع وقيل لشبهه بالزناز
 كما في (نهاية الأحكام) ونسب في (النافع) إلى القليل وفي (التهذيب) ذكر ذلك علي بن الحسين
 وسعناه من الشيخ مذاكرة ولم أعرف به خيراً مستنداً وفي (التمهي والتحرير والذكرى) ذكر
 عبارة التهذيب وفي (الفتنة والوسيلة) أنه لا يجوز وهو ظاهر (النهاية والمبسوط) وقال في الذكرى
 بعد قل عبارة التهذيب قد روى العامة أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يصلي أحدكم وهو محزم
 وهو كناية عن شد الوسط (وقال في الروض) ظاهر ذكر (هذا الحديث) جملة دليلاً على
 كراهه القبا المشدود وهو بعيد لكونه على تقدير تسليمه غير المسمى قال وتقل في اليان عن
 الشيخ كراهية شد الوسط (قلت) قال الشيخ في الخلاف يكره أن يصلي وهو مشدود الوسط
 ولم يكره ذلك أحد من الفقهاء دليلاً اجماع الفترة وطريقة الاحتياط وأما رده على الشهيد فقد قال
 الاستاذ في حاشية المدارك اذا نهي عن التحزم فالتد منهي عنه بطريق أول لأن التحزم شد قليل
 إلا أن يقال إن الفقهاء لم يثبتوا بكراهة التحزم والقياس بالطريق الأولى انما يكون حجة اذا كانت
 القيس عليه صحيحاً ويقولون به اذا لامنى لقلول بالفرع مع عدم القول بالأصل ويمكن أن يقال
 بكراهة التحزم وان لم يكن به قائل بمعنى استحباب عدم أداة السن مما يتسامح به انتهى (وقال سيف
 كشف الثام) والقباء قبل عربي من القبو وهو الفم والجسم وقيل مرب قال عيسى بن ابراهيم الرمي

وترك التحنك (متن)

في نظام الغريب انه قيس ضيق الكعبين مفرج المقدم والمؤخر (وفي مجمع البرهان) أن كراهيته ومعناه غير واضحين وما ندري هل المراد منه تد الوسط أو شد ما على أطراف القباء والأولى اجتنبها انتهى (قوله) قدس الله تعالى روحه (وترك التحنك) في الصلوة إجماعاً كما في (المنتهى) وفي (المتبر) نسبة الى علمائنا (وفي البحار) الى الاصحاب (وفي المدارك) أنه مذهب الاصحاب لا أعلم فيه مخالفاً (وفي الختاف) أن المشهور استحباب التحنك (وفي الفقيه) سمعت بعض مشايخنا رضي الله تعالى عنهم يقولون لا تجوز الصلوة في طابقه ولا يجوز للعمم أن يصلي الا وهو متحنك انتهى وحكى عنه (المصنف) في الختاف (والكهيدان والحقق الثاني) وغيرهم القول بالتحريم والموجود في الفقيه ما ذكرنا (وفي القمعة) يكره أن يصلي الانسان في عمامة لا حنك لها ولو صلى كذلك لكان مسيئاً ولم يجب عليه إعادة الصلوة (وفي المنتهى والذكرى واللمعة والروض والروضة ومجمع البرهان والمدارك والمفاتيح) وغيرها أن استحبابه عام للصلوة وغيرها بل قال (المولى الأردبيلي والشيخ البهائي) أنه ليس للصلوة في الاخبار ذكر (وقال البهائي) كأنه مأخوذ من كلام علي بن بابويه فاتهم بتسكون عا يجدونه في كلامه عند إعواز النصوص فالأولى المواضبة على التحنك في جميع الاوقات ومن لم يكن متحنكا وأراد أن يصلي فالأولى أن يقصد أنه مستحب في نفسه لا أنه مستحب لاجل الصلوة انتهى (قلت) روى فخر الاسلام في شرح الارشاد أنه صلى الله عليه وآله قال من صلى مقتطعا فأصابه داء فلا يؤمن الا نفسه (وفي حاشية الاستاذ) أن ابن جمهور روى في النوالي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه نهى عن الصلوة مقتطعا وأنه رواه مكرراً قال ويظهر من الأخبار أن ما هو ممنوع في نفسه (ممنوع من الصلوة فيه انتهى كلامه) (وروى ثقة الاسلام) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال وصاحب الفقه والعقل ذو كآبة وحزن وسهر قد تحنك في برنسه وقام الليل في حنسه الا أن في هذا ما ترى وفي الاجمات مقنع وبلغ (وفي المفاتيح) أن التحنك صار في هذا الزمان لباس شهرة والظاهر أن السند لا نفاذ بالتحنك بنبرها كما في (الروض والمسالك ومجمع البرهان والمدارك وكشف الغم) مع احتماله في الأخير خصوصاً اذا وصله بها بحيث لا يتميز في الحس منها وجزم في (الموجز الحاوي) بمجازه من غيرها وورد في (الذكرى وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وارشاد الجعفرية) من مخالفة المهود ومن امكان كون الفرض حفظ العمامة من السقوط وهو حاصل فيما اذا كان من غيرها (وقال) بعد ذلك في الذكرى لكن في خبر الفرق بين المسلمين والمشركون إضمار باعتبار التحنك المهود انتهى ورده في (الروض) بأن الأخبار صريحة في اعتبار كونه من العمامة واظهر القى استند اليه أبدها دلالة انتهى (وفي كشف الغم) أن الأخبار ما عدا (أخبرني الفقيه) وشرح الارشاد ليست صريحة في دوام التحنك ما دام ممثلاً فيحتمل تأدي السنة بغيره ثم الاحتياط أو السدل فلا تنافيه أخبار السدل وهي كثيرة (قلت) قد ذكر العلامة (المجلسي) في (البحار) سبعة أخبار تدل على السدل وفيها خبران صحيحان (وقال) لم يتعرض في شيء ثم من هذه الروايات لأدلة العمامة تحت الحنك على الوجه الذي فهمه أهل عصرنا (وقال) ان السيد ابن طائوس فهم من أخبار التحنك أن المراد به إسدال العمامة ثم قل جملة من كلام السيد المذكور (وقال)

ان كلام أكثر القويين لا يأتي عن ذلك لأن إدارة رأس العامة من خلف الى الصدر إدارة أيضاً وأن كلام الزنجشري والجزري ظاهر في ذلك وقال ان أخبار تعميم الميت فيها شيء سوى الاسدال فالذي فهمه من أخبار التحنك هو ارسال طرف العامة من تحت الحنك وإسداله كما هو المضبوط عند سادات بني الحسين عليه السلام أخذوه من أجدادهم خلفاً عن سلف ولم يذكر في تعميم الرسول صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام الا هذا لا ما يظهر من كلام بعض المتأخرين من أنه يدبر جزءاً من العامة تحت حنكه ويفرزه في الطرف الآخر كما يفعله أهل البحرين في زماننا ويومه كلام بعض القويين (قال الجوهري) التحنك التلحي وهو أن تدبر العامة تحت الحنك وقال الاقطاط شد العامة على الرأس من غير إدارة تحت الحنك وسيف الحديث أنه نهى عن الاقطاط وأمر بالتلحي وقال التلحي تطويل العامة تحت الحنك (وقال الفيروز بادي) اقطع تعمم ولم يدبر تحت الحنك وقال الصمة الطائفة هي الاقطاط وقال تحنك أدار العامة تحت الحنك (وقال الجزري) أنه نهى عن الاقطاط وهو أن يتعمم بالعامة ولا يجعل شيئاً منها تحت ذقنه وقال انه نهى عن الاقطاط وأمر بالتلحي وهو جعل بعض العامة تحت الحنك والاقطاط أن لا يجعل تحت حنكه منها شيئاً (وقال الزنجشري) في الأساس اقطع العامة اذا لم يجعلها تحت حنكه ثم ذكر الحديث (وقال الحليل) في العين اقطع بالعامة اذا اعتم ولم يدبرها تحت حنكه انتهى مافي البحار (قت) وقال في (مجمع البحرين) قد تكرر في الحديث ذكر الحنك وهو إدارة جزء من العامة تحت الحنك والحنك ما تحت القن من الابان وغيره (وفي المتبر والمنتهى والتذكرة) أن الاقطاط المنهي عنه أن لا يدبر شيئاً من العامة تحت الحنك وظاهرها أن التحنك إدارة شيء من العامة تحت الحنك كالنطق به خبر عيسى بن حمزة وكأهو ظاهر مسند الحميري ومرسل الفقيه وبذلك صرح في (جامع المقاصد وارشاد الجعفرية والروض والروضة والمسالك والمدارك وكشف القاتم) وغيرها وفي كثير منها لا نه لا فرق في ذلك بين طرفها أو وسطها واحتل في (كشف القاتم) أن السدل في الحروب ونحوها مما يراد فيها الترفع (١) والاختيال والتلحي فيما يراد فيه التخنخ والسكنه كما يرشده ما ذكره (الوزير) السعيد أبو سعد منصور بن الحسين الأبي في نثر الدر قال قالوا قدم الزبير ابن عبدالمطلب من إحدى الرحلتين فينارأسه في حجر وليدة وهي تدرى لته اذا قالت أمه عرك الخبر قل وما ذاك قالت قال سعيد بن المصاح انه ليس لأبطحي أن يتم يوم عته فقال والله لقد كان عندي ذاحجى وقد يأجن القطر واتزع لته من يدها وقال بارغاث علي عمامتي الطويل فأني بها فلائها على رأسها ضيفها (ضفياها خل) قدام وخلف حتى لطخا قدميه وعقبه وقال عني فرسى فأني به فاستوى على ظهره ومر بخرق الرادي كأنه لمب عرفج فلقه سبيل بن عمرو فقال بأني انت وأمي ياأبا الطاهر مالي أراك تنبر جهك قال أفأني يملكك الخبر هذا سعيد بن المصاح يزعم أنه ليس لأبطحي أن يتم يوم عته ولم والله لطلونا عليهم أوضح ممن وضع النهار وقر القاتم ونجم الساري والآن تنشل كنانتنا فتعجم قريش عيدياتها تخرق بأزل علمنا وثباته فقال له سبيل رفقاً بأني أنت فانه ابن عك ولم يبك شأوه ولم يصر عنه طوئك وبلغ الخبر سعيداً فرحل فاقه واعتز رحله ونجا الى الطائف ثم قال علي أن السدل والتلحي يجتمعان معاً (ولعلم) أنه حيث لا يكون هناك عمامة لا يستحب التحنك كما في (مجمع البرهان) وصرح

وترك الرداء للإمام (متن)

باستحباب العامة للمصلي في (السرائر والدروس والبيان والموجز الحاردي وارشاد الجعفرية والروض) في أثناء كلامه (وفي البحار عن مكارم الاخلاق عن النبي صلى الله عليه وآله ركنان بهامة أفضل من أربع بنيرها) بنير علامة خ ل (قال الظاهر ان هذه الرواية عامية وبها استدل الشهيد وغيره ممن ذكر استحبابها في الصلوة ولم أرفي أخبارنا ما يدل على ذلك نعم ورد استحباب العامة مطلقاً في أخبار كثيرة وحال الصلوة من جملة تلك الاحوال وكذا ورد استحباب كثرة الثياب في الصلوة وهي منبها وهي من الزينة فيدخل تحت الآية الكريمة انتهى (قلت) ذكر الاستاذ في حاشيته عن جامع الجوامع (جوامع الجامع خ ل) على الظاهر أن النبي صلى الله عليه وآله قال لو أن رجلاً متعمداً صلى بجميع أمتي بنير عمامة تقبل الله صلواتهم جميعاً من كرامته عليه (قوله) قدس الله تعالى روحه (وترك الرداء للإمام) اجمالاً كما في (الذكرى) ذكره في المسئلة الثانية من الفصل الثالث وقد قلت عبارته هذه أي المشتبهة على دعوى الاجماع على كراهة ترك الرداء للإمام في (روض الجنان) (وكشف القاتم) وناقشه في أمور أخرى ولم يناقشه في هذا الاجماع وظاهرهما تسليمه وهو المشهور كما في (المدارك) ومذهبي أكثر الاصحاب كما في (البحار) به صرح في (المبسوط والنهاية والتنافع والشرائع والمعتبر والمتنهي والتحرير والتذكرة والارشاد واللمعة وارشاد الجعفرية والروض والروضة) لكنه ذكر في الاخير أنه يستحب لغير الامام لكن تركه لغيره ليس مكروهاً بل هو خلاف الأولى (وفي المدارك والكفاية والمفاتيح) أن المكروه انما هو الامامة بدون الرداء في القميص وحده فثبت ما زاد على ذلك يحتاج الى دليل وهو الظاهر من (كشف القاتم) حيث قال ان خبر سليمان بن خالد انما يدل على الكراهية مطلقاً اذا أراد السائل السؤال عن أن القميص يجزى عن الرداء ويجوز أن يريد السؤال عن إمامته اذا لم يكن عليه الا قميص أو لم يلبس فوق القميص شيئاً فلا يفيد مطلقاً (ثم) أنه ذكر خبر علي بن جعفر الصريح في السؤال عن الصلوة في القميص وحده وان أخاه عليه السلام قال يلطرح على ظهره شيئاً (وفي البحار) الذي يظهر لنا من الاخبار أن الرداء انما يستحب للإمام وغيره اذا كان في ثوب واحد لا يستر منكبه أولاً يكون صفيحاً وان ستر منكبه لكنه في الامام أكد واذا لم يجد ثوباً يرتدي به مع كونه في ازار وسراويل فقط يجوز أن يكتفي بالثوب والسيف والقوس ونحوها ويمكن القول باستحباب الرداء مع الاثواب لكن القوي ورد فيه التأكيد الشديد يكون مختصاً بما ذكرنا وأما ما هو الشائع من جل منديل أو خيط على الرقبة في حال الاختيار مع لبس الاثواب المتعددة فيه شائبة بدعة انتهى ونحوه ما في (المدارك) (وفي السرائر والدروس والبيان والموجز الحاردي والروض والروضة) استحباب الرداء للمصلين مطلقاً غير أنه قال في الاخير إن غير الامام يستحب له الرداء لكن لا يكره تركه لغيره بل هو خلاف الأولى وهذا من بناء على أن المكروه مانع عليه بخصوصه وليس منه ترك المستحب وهو قوي موافق للاعتبار (وفي جامع المقاصد أن التعليل باختيار الامام يشمر باختصاص الاستحباب به إن تم) واحتج في (الروض) على استحبابه للمصلي مطلقاً بتعلق الحكم على المصلي في عدة أخبار وذكر صحيح زرارة وصحيح ابن سنان وصحيح ابن مسلم (ورده سبطه) بأن الاخير بن عتصان بالعاري وعدم ذكر الرداء في الأولى بل

واستصحاب الحديد ظاهراً (متن)

أقصى ما تدل عليه استحباب ستر المنكبين سواء كان بالرداء أم بغيره والأمر كما قال (وأما الرداء)
ففي (المعتبر والمتقى والمدارك) أنه التوب الذي يجعل على المنكبين وقد سمعت فيما مضى أنهم
استنوا الكساء من كراهية الثياب السود وأن (الجوهري والمبسي والشهد الثاني) أن العباءة من
الكساء ولا ريب أن الظاهر أن المراد من الكساء هناك الرداء وكذا في (الروضة) مع زيادة قوله ثم
يرد ما على الأيسر على الأيمن (وفي الصحاح) الرداء الذي يلبس (وفي القاموس) أنه ملحفة وكلامهم
في الرداء قد يخالف ما في (مجمع البحرين) من أنه ما يستر أعالي البدن فقط أو التوب الذي على العاتقين وبين
الكتفين فوق الثياب وقال ابن الأثير أنه التوب أو البرد الذي يضعه الإنسان على عاتقه وبين كتفيه
وفوق ثيابه فقد تحصل أنه قيمان ذوا كأم وغيره وإن العباءة منه (وفي مجمع البرهان) الأولى في كفيته
أن يضع وسطه على العاتق ثم يجعل ما على اليسر خلف يمينه فيكون أحد طرفيه على قدام اليمين والأخرى
خلفه لورود الخبر بذلك وبأني ما في (نهاية الأحكام) من تفسيره (وقال في الروض) وأعلم أنه ليس
في هذه الأخبار وأكثر عبارات الأصحاب بيان كيفية الرداء بل هي مشتركة في أنه يوضع على المنكبين
فيصدق أصل السنة بوضعه كيف اتفق لكن لما روى كراهة سدله وهو أن لا يرفع أحد طرفيه
على المنكب وأنه فعل اليهود وروى علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام (أنه لا يصلح جمعهما على اليسار
ولكن أجمعهما على يمينك أو دحهما) تبين أن الكيفية الخالصة عن الكراهة هي وضعه على المنكبين ثم رد
ما على الأيسر على الأيمن وبهذه الهيئة فسر بعض الأصحاب لكن لوضعه على غير هذه الهيئة خصوصاً ما نص
على كراهيته هل يثاب عليه لا يمد ذلك لصديق مسمى الرداء وهو في نفسه عبادة لا يخرجها كراهته عن
أصل الرجحان ويؤيده إطلاق بعض الأخبار وأنها أصح من الأخبار المفيدة انتهى هذا (وليل) أنه صرح في
السرائر والمتقى والتذكرة والدروس والموجز الحاوي (على كراهة السدل وتقل ذلك في البحار عن
(الكاتب وفي البحار) نسبته إلى الأئمة (وفي السرائر) أنه مذهب (المرفضي) وأنه هو أشمال الصائم
(وفي نهاية الأحكام) نسبته إلى القليل قال قيل يكروه السدل وهو أن تأتي طرف الرداء من
الجانبين ولا يرد أحد طرفيه على الكتف الآخر ولا يضم طرفيه يده (وفي التلخيص) هو أن يثف
بالأزار فلا يرفعه على كتفيه (قوله) قدس الله تعالى روحه (واستصحاب الحديد ظاهراً) إجماعاً
كما في (المعتبر والتذكرة وجامع المقاصد) وقد نقل عبارة المعتبر جماعة ساكتين عليها (وفي الخلاف)
الإجماع على كراهة التختم به وهو مذهب الأكثر كما في (المختلف والمدارك) والمشهور كما في
(البحار) وبذلك صرح في (المبسوط والسرائر والشرائع والتافع والمعتبر والارشاد والتحريم ونهاية
الأحكام والتبصرة والقرمي والدروس والبيان والموجز الحاوي وترحه والروض والمدارك والمفاتيح)
وقواه في (المتقى) وفي (المدارك) يمكن القول بانتفاء الكراهة (وفي التلخيص) لا بأس أن يصلي
وهو مثقل بسيف في غمده أو في كفه سكين في قرايها أو غير ذلك من الحديد إذا احتاج إلى إحرازه
ولو صلى وفي أصبه خاتم حديد لم يضره ذلك (وفي التهذيب) أن الحديد متى كان في غلافه
فلا بأس به (ومن المتق) لا تعصلي وفي يدك خاتم حديد ولا تجوز الصلوة في شيء من الحديد إلا
إذا كان سلاحاً (وفي النهاية) لا تجوز الصلوة إذا كان مع الإنسان شيء من حديد مشر مثل

وفي التهم والخلخال المصوت للمرأة (متن)

السكين والسيف فان كان في نمد أو قراب فلا بأس بذلك والمفتاح اذا كان مع الانسان له في شيء ولا يصلي وهو معه مشير (وعن المذهب) أن مما لا تصح فيه الصلوة على حال ثوب الانسان اذا كان عليه سلاح مشير مثل سيف أو سكين وكذلك اذا كان في كفه مفتاح حديد الا أن يلقه انتهى وليس الكراهية لنجاسة الحديد كما صرح بذلك جماعة بل في (المعتبر) إجماع الطوائف على أنه ليس بنجس وقد تقدم الكلام في ذلك (قوله) قدس الله تعالى روحه (وفي) ثوب (التهم) بالنجاسة كما في كتب (المحقق والمصنف) والشهيدين والمحقق الثاني والموجز الحاروي وشرحه وارشاد الجعفرية وحاشية الميسي والمدارك وجمع البرهان وكشف القسام والمفاتيح (وفي) (النهاية) اذا عمل مجوسي ثوباً لمسلم يستحب أن لا يصلي فيه الا بعد غسله وكذا اذا استمار ثوباً من شارب خراً أو مستحل شيء من النجاسات انتهى وترك المستحب مكروه في المقام لأنه منصوص وكذا في ثوب من لا يتوق الحرمات في ملابسه كما في (نهاية الأحكام والتذكرة والتذكري والبيان والدروس واللغة وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وكشف الالتباس وارشاد الجعفرية وحاشية الميسي والمسالك وجمع البرهان والروضة وكشف القسام والمفاتيح) واستحسنه في (الروض) وقد يلوح من (فوائد الشرائع) الميل اليه وفي أ كثر هذه الكتب التصريح بعدم التحريم في الموضعين (وفي المبسوط) لا يصلي في ثوب عمله كافر ولا في ثوب أخذه ممن يستحل شيئاً من النجاسات والمسكرات وقد حمله جماعة على الكراهة لكن في (السرائر) أن ما ذكره الشيخ في المبسوط هو الصحيح وما ذكره في (النهاية) أورد إيراداً لا اعتقاداً وظاهره التحريم كما فهمه المصنف في المختلف من عبارة (الكاظم) حيث قال فان كان استارهم ذي أو عين الأظلم على ثوبه النجاسة أعاد خرج الوقت أولم يخرج انتهى (قال في المختلف) مع أنه قال قبل ذلك واستحب تجنب ثياب المشركين ومن لا يرى غسل النجاسة من ثوبه والتظيف لجسده منها وخاصة ما زرعهم وما سفل من أثوابهم التي يلبسونها وما يجلسون عليه من فرشهم ولو صلى فيه أو عليه ثم علم نجاسته اخترت له في الوقت وغير الوقت وهي في الوقت أوجب منها اذا خرج هذا (وفي المختلف) أن القاضي عد من المكروه لبس ثوب المرأة للرجل (وفي المنهاج) أن هذا الحكم وهو جواز الصلوة فيما يعلمه أهل القمة اذا لم تعلم المباشرة بالوطء ثابت في حق جميع الكفار وإن كانوا حريين (قوله) قدس الله تعالى روحه (وفي) (الخلخال المصوت للمرأة) كما في (المبسوط والشرائع والتافع والمعتبر والتحرير والتذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام والارشاد والبيان وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية والروض وجمع البرهان والمدارك والمفاتيح والكفاية وكذا) (السرائر) في يدها ورجلها على ما روي في بعض الأخبار وصرح باليد أيضاً في نهاية الاحكام وظاهر (الروض وجمع البرهان والمفاتيح) الكراهة مطلقاً في الصلوة وغيرها كما هو ظاهر الخبر ولله لذلك ترك ذكره في المقام في كثير من كتب الاصحاب لكن من نظر الى صدر الخبر وآخره ظهر له أنه في معرض الصلوة وظاهر (الروض) أن الحكم يندى الى الجلبجل وكل مصوت وقواء في (كشف القسام) واستشكله في (نهاية الاحكام) وسمعت ما في (السرائر) من أنه مردي (وفي مجمع البرهان) أن الحكم شامل للصبي لوروده في الخبر وعمل (في المعتبر) وجملة من كتب المصنف (والروض) وغيرها

والصلوة في ثوب فيه تمثيل أو خاتم فيه صورة (متن)

بأن المرأة تشتغل فلا تقبل على الصلوة وفي أكثر هذه الكتب التصريح بأنها إذا كانت صلبه فلا بأس
 كالخبر (وأما التحريم فلا قائل به كما في (مجمع البرهان) وفي (النهاية) لاتصلي المرأة فيها (وعن المذهب)
 أنها مما لا ينصح فيها الصلوة بحال (وعن الاصباح) الكراهية في خلاخل من ذهب لها صوت (قوله)
 قدس الله تعالى روحه (والصلوة في ثوب فيه تمثيل أو خاتم فيه صورة) لا خلاف بين الاصحاب ظاهره في
 رجحان الاجتناب عن التماثيل والصورة في الخاتم والثوب كما في البحار (وفي المختلف) نسبة الكراهة
 الى الاصحاب وقد نسبت الى الأكثر في غير موضع كما يأتي وقد نص على الكراهة في الثوب الذي
 فيه تمثيل في (الوسيلة) والمعتبر والمتنهي ونهاية الاحكام والتحرير والذكرى والدروس والبيان واللمعة
 والموجز الحاوي وارشاد الجعفرية والمفاتيح (وفي البحار) نقل الشهرة عليه ونص على الكراهة
 في الخاتم الذي فيه صورة من دون ذكر تمثال في (الشرائع) والنافع والمعتبر والمتنهي والتحرير ونهاية
 الاحكام والتذكرة واللمعة والبيان وارشاد الجعفرية والمفاتيح (وفي البحار) أنه المشهور ولعل
 وصف الثوب بما فيه تمثيل ووصف الخاتم بما فيه صورة بناء على أن التمثال يشمل الحيوان والاشجار
 والصورة خاصة بالحيوان كما صرح به في (حاشية الميمني وحاشية الارشاد والروض والروضة) وفي
 (كشف القاتم) ظاهر الفرق فغير المعنى وقد يكون المراد بالصور صور الحيوانات خاصة و بالتماثيل
 الأعم والفرق لورود خاتم فيه نقش هلال ووردة واحتمال ما فيه التماثيل في صحيح ابن بزيع المعلم انتهى
 ويأتي قل كلام أهل اللغة ولعل المراد في المقامين واحد والمغايرة فتناً كقلى الروضة ويشهد له ما يأتي
 من عبارات الاصحاب هذا (وفي النافع) في قباه فيه تمثيل (وفي المراسم) في ثوب فيه صورة (وفي الدروس
 والذكرى) في خاتم فيه تمثيل وهو المقول (عن الجامع) ولم يذكر في (المراسم والوسيلة) الخاتم كما لم يذكر الثوب فيها
 نقل عن (الجامع) وفي (الكفاية) والتماثيل والصورة في الخاتم وألحق بالثوب والخاتم السيف في
 (الدروس وجامع المقاصد والروض) وقد أطلق الاصحاب القول بالكراهة كما في (المختار والمساك)
 أي غير فارقين بين الحيوان وغيره ما عدا ابن ادریس ونسبه في (جامع المقاصد والروض والبحار
 والمفاتيح) الى الأكثر وبه صرح في (الدروس والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وتطبيق الارشاد
 وارشاد الجعفرية وروض الجنان ومجمع البرهان والمفاتيح) وخصص الكراهة بصور الحيوانات في الخاتم (العجلي)
 في (السرائر) ولم يتعرض فيها لذكر الثوب على ما وجدته لكن قل عنها غير واحد تخصيص ذلك في
 الثوب والخاتم وقواه صاحب (البحار وكشف القاتم والاستاذ دام ظله) في حاشية المدارك واستدلوا
 عليه بما يأتي ذكره ان شاء الله تعالى وظاهر الجميع أنه لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة وبه صرح
 كثير منهم هذا وقال (الشيخ في البسوط) في موضع منه والثوب اذا كان فيه تمثيل وصورة لا تجوز
 الصلوة فيه وفي موضع آخر منه ولا تصل في ثوب فيه تمثيل ولا في خاتم كذلك وفي موضع آخر منه ولا
 يصل وفي قبله أو بينه أو شماله صورة أو تمثيل الا أن يسطحها (وقال في النهاية) يصل الانسان في ثوبه
 فيه تمثيل ولا تجوز الصلوة فيه ولا الخاتم الذي فيه صورة وهذا محل مكي المصلي ويأتي الوجه في
 ذكره هنا ونقل التحريم عن ظاهر (المذهب) فيها وعن ظاهر (المتنع) في الخاتم (بيان) قال
 في البحار كلام الأكثر أوفى بكلام القنوين قاتهم فسروا الصورة والمثال والتمثال بما يميم ويشمل

(الفصل الخامس في المكان) وفيه مطالب (الأول) (متن)

غير الحيوان أيضاً لكن ظاهر إطلاق أكثر الأخبار التخصيص (في بعض الروايات) الواردة في خصوص المقام مثال طير أو غير ذلك (وفي بعضها) صورة انسان (وفي بعضها) تمثال جسد (ثم أنه) بعد ذلك ساق أخباراً تدل على إطلاق المثال والصورة على ذى الروح (ثم قال) وقد وردت أخبار كثيرة تتضمن جواز عمل صورة غير ذى الروح (وفيه) أن جواز العمل لا يبنى الكراهة ولله ذلك قال لا تخلو من تأييد ثم نقل عن الطريزي اختصاص التمثال بصورة أولي الأرواح وأنه قال وأما تمثيل شجر فجواز إن صح (وقال في كشف الغطاء) لو عت الكراهة كرهت الثياب ذوات الأعلام شبه الأعلام بالاختصاص والقصبات ونحوها والثياب المحشوة شبه طرائفها المحطبة بها بل الثياب قاطبة شبه خيوطها بالأعشاب ونحوها (قلت) في هذا (نظر) ظاهر (وقال) ولأن الأخبار ناطقة ببنى الكراهية عن البسط وغيرها إذا قطعت رؤس التماثيل أو غيرت أو كانت لها عين واحدة (قلت) في دلالة هذه على مطلوبه (تأمل) إن لم نقل إن المناط مفتوح إذ البسط ونحوها مما يفرس أو يستند إليه ليست مما يصل في ومرسل ابن أبي غير ظاهر أو صريح في أن البساط غير ملبوس وخبر المحاسن الوارد في قطع الرؤس وارد في البيت لا في التوب كما أن خبر قرب الاستاد وارد في المسجد وهذه هي الأخبار التي أشار إليها نعم هذا يصح رداً على ما ذهب إليه الشيخ في الموضع الثالث من المبسوط كما سمعت ثم قال وتفسير قوله تعالى (يملكون له ما يشاء من محاريب وتماثيل) بتماثيل الشجر ونحوه ومأل محمد بن مسلم الصادق عليه السلام عن تماثيل الشجر والشمس والقمر فقال عليه السلام لا بأس ما لم يكن شيء من الحيوان (قلت) هذان لم يتضمننا ذكر الصلوة سلمنا ولكن الكراهة في الحيوان أشد ثم قال وروي أن خاتم أبي الحسن عليه السلام كان عليه (حسي الله) وفوقه هلال وأسفله وردة (قلت) ولذا عبر الأكثر بالصورة في الغلصم دون التمثال وقد عرفت ما ذكره جماعة من أن المراد بالصورة ما كان مثلاً للحيوان ثم أن الخبر وإن كان صحيحاً لا يقوى على تخصيص تلك الأخبار المطلقة وفيها الصحيح المتضد بالشبهة المعلومة والمنقولة مضافاً إلى ما في المختلف والمسالك من ظهور دعوى الاجماع وقد نقل ذلك من المختلف جماعة كالكركي والشيد الثاني في الروض (وبسطه) حيث قالوا أسنده في المختلف إلى الاصحاب ساكتين عليه وظاهرهم تلقبه بالقبول بل هو معلوم والمخالف شخص واحد معلوم وأقصى ما فيما استندوا إليه على الاختصاص من الاخبار إشعار بكافي الذكرى (قال) وأكثر الأخبار تشمر باذهب إليه ابن ادريس انتهى (فتأمل) والمستفاد من الأخبار الصحيحة وأقوال الاصحاب عدم حرمة إبقاء الصورة كما في مجمع البرهان

﴿ الفصل الخامس في المكان ﴾

(المكان) في عرف الفقهاء لفظ مشترك بين معينين (أحدهما) باعتبار اباحت (والآخر) باعتبار طهارته كما نص على ذلك في (الايضاح وجامع المقاصد وارشاد الجفرية وجمع البرهان والمدارك) ونسب الاشتراك في الرض إلى (الفخر) وجماعة من المحققين ثم رجح فيه الحقيقة والجهاز واستظهر ذلك في (المقاصد العلية) وفي كلامه في الكتاتين نوع اضطراب كما تفصح عن ذلك عبارة المقاصد العلية ولعل ذلك لعدم وقوفه على حقيقة اصطلاحهم كما يأتي بيانه واختلفوا في ترميمه باعتبار المعنى الأول (فني)

الايضاح) (١) أنه في عرف الفقهاء باعتبار هذا المعنى ما يستقر عليه المصلي ولو بوسائط وما يلاقى بدنه وثيابه وما يتخلل بين مواضع الملاقاة من موضع الصلوة كما يلاقى مساجده ويحاذي بطنه وصدره (وأورد عليه) في (جامع المقاصد والفريفة وإرشاد الجعفرية والروض والمدارك) بأنه يقتضي بطلان صلوة ملاصق الحائط المنصوب وكذا واضح الثوب المنصوب الذي هو له بين الركبتين والجبهة (قالوا) والحكم في ذلك غير واضح والقائل به غير معلوم وعرف في هذه (الكتب الخسة والروضة والمقاصد العلية) بأنه الفراغ الذي يشغله بدن المصلي أو يستقر عليه ولو بوسائط (قال في جامع المقاصد) ولا يشكل في عكس كل منها السقف لو كان منصوباً وكذا الحبة ونحوها من حيث أنه على التمريرين لا تبطل صلوة المصلي تحت السقف والخيمة المنصوبين مع أن المصلي متصرف بكل منها ومتنفع به فان التصرف في كل شيء بحسب ما يليق به والانتفاع فيه بحسب ما أعد له لأن ذلك لا يعدم مكاناً بوجه من الوجوه لكن هل تبطل بهذا القدر من التصرف لا أعلم لأحد من الأصحاب المعتبرين نصريحاً في ذلك بصحة ولا فساد والتوقف موضع السلامة إلى أن يتضح الحال (قلت) معناه إنها لا تبطل من حيث المكان لكن هل تبطل من حيث استزام ذلك التصرف في مال الغير أم لا وقد صرح بالصحة من المعتبرين المتقدمين عليه (الشهيد في البيان) حيث قال أو كان السقف والجدار منصوباً صحّت الصلوة ومن المتأخرين عنه (الشهيد الثاني في الروض والعلامة المحسني في البحار) والأصح عدم الصحة كما مر تحقيقه في المستصحب النير السائر وكل من قال بالبطلان هناك يلزمه القول به هنا وقد تقدم الكلام في ذلك مستوفى ويظهر من (كشف الالتباس) الميل إلى ما في البيان حيث قال بعد نقل عبارته وأهل البحرين يقولون بطلان الصلوة مع غصب الجدار ويقولون إن المكان ما أحاط بك والجدران محبطة وإن كان جدران سور البلد وهو خطأ فاحش انتهى (وأما) باعتبار المعنى الثاني فقد عرفه في (المدارك) تبيناً (للايضاح) بأنه ما يلاقى بدنه وثوبه ولقد أجاد حيث تنبه إلى أن هذا التعريف اصطلاح باعتبار خصوصية الطهارة لأنه تعريف له مطلقاً مستنبط من اشتراطهم طهارة المكان كما فهمه جده في (الروض والمقاصد العلية) وذلك لأنه قال في الكتاتين المكان هو الفراغ الذي يشغله المصلي إلى آخر ما مر ثم قال وقد يطلق شرعاً على ما يلاقى بدنه وثوبه كما يقتضيه قولهم يشترط طهارة المكان قال في المقاصد العلية والظاهر أن إطلاق المكان على هذا المعنى مجاز لئلا يلزم منه بطلان صلوة ملاصق الحائط والثوب المنصوب وغيرهما ولو بحال من الأحوال بحيث لا يستلزم التصرف فيه انتهى (وأنت خير) بأنه لو وقف على ما في الايضاح وجامع المقاصد وإرشاد الجعفرية من أن هذا له اصطلاح باعتبار خصوصية طهارته مع قطع النظر عن إباحته وعدها لما قل إنه يلزم منه بطلان صلوة ملاصق الحائط إلى آخره (قال في الايضاح) في مقام آخر إن الفقهاء في تعريفه بهذا الاعتبار أي اعتبار الطهارة عبارات (الأولى) تفسير السيد أنه مسقط كل البدن (الثاني) أنه ما يماس بدنه أو ثوبه من موضع الصلوة ويلوح هذا من كلام الشيخ (الثالث) أنه ماسقط أعضاء السجود ويلوح من كلام أبي الصلاح ونسبه إلى المصنف فيما سيأتي حيث قال ولا يشترط طهارة ماسقط

(١) تعريف الايضاح يتناسب تعريف المكان على بعض مصطلحات الحكماء كما فسروه بأنه السطح الباطن للجسم الحاوي للماس للسطح الظاهر من الجسم الحوي (منه قدس سره)

كل مكان مملوك أو في حكمه (متن)

بعض باقي الأعضاء (الرابع) أن الصلوة تشتمل على حركات وسكنات وأوضاع ولا بد في الجميع من الكون (فالمكان) هو ما تقع فيه هذه الأركان (قل) وهو مذهب (الجبايين) والمصنف في بعض أقواله (وقال في جامع المقاصد) هذا التفسير الأخير لا يناسب هذا البحث لأنه لو كان في الهواء نجاسة جافة لم ينف عنها تماس بدن المصلي يلزم بطلان الصلوة بها على القول باشتراط طهارة المكان ولا نعلم قائلًا بذلك (وفي كشف الالتباس) نقل عن الإيضاح في تفسيره ثلثة أقوال (الأول) والثالث (والرابع) وترك الثاني (وفي حواشي الشهيد) أن المكان عند الفقهاء مختلف فيه على أقوال (قد قيل) إنه ما يلاقيه بدنه وثيابه من الموضع الذي هو فيه (وقيل) هو عبارة عن موقفه ومقدمه للشهد أو جلسة الاستراحة وموضع مساجده النسبة (وقيل) هو منسوب إليه لكونه مكان صلوته فيدخل ما يجاذي صدره ويطنه في السجود قل وتظهر الفائدة لو حلف أنه لا يصلي إلا في مكان طاهر أو عند من يقول باشتراط طهارة المكان (قلت) ما ذكره من الأقوال ليس خارجاً عما في الإيضاح بالاعتبارين (وقل في الإيضاح) في بيان وجه الفائدة أن نجاسة غير المكان إذا لم تمتد إلى ثوب المصلي وبدنه بالملاقاة في الصلاة لا تبطل أما نجاسة موضع السجود إذا لاقى المجزئ من الجبهة وحده في الصلوة فإنها تبطل عندنا وأما عند من يشترط طهارة المكان فنجاسة جزء من المكان مع ملاقة جزء من البدن أو الثوب مبطله وإن لم تمتد ولهذا الفرق احتاج (الفتاوى) إلى مفهوم اسم المكان انتهى ونسب الكلام سيأتي عن قريب إن شاء الله تعالى (قوله) قدس الله تعالى روحه (كل مكان مملوك أو في حكمه) أجمع العلماء كافة على جواز الصلوة في الأماكن كلها إذا كانت مملوكة أو مأذونة فيها كالفي (المدارك) وفي (الذكرة) لاختلاف فيه بين العلماء (وفي الذكرى) لاختلاف فيه وظاهر (الفتاوى) الإجماع عليه (وفي البحار) الأخبار بذلك منوارة معنى الاماخرج بالدليل ويدخل تحت قوله في حكمه الموت المباح والمأذون فيه مباحاً وأخفى أو بشاهد الحال أو وقف عام لكنهم اختلفوا في شاهد الحال (فظاهر جماعة) أنه يكفي فيه حصول الظن برضاه المالك حيث فسروه بما إذا كان هناك أمانة تشهد بأن المالك لا يكرهه كالفي (الشرائع) وغيره وظاهر كثير منهم كما في (الكفاية) على كلام من ظاهره الاكتفاء بالظن على إرادة الاطمئنان وقال إن جماعة صرحوا بالعلم ثم فرق هو بين البيوت نحوها والصحاري نحوها وقال إن الطريقة مستمرة على الصلوة في الثاني مع أنه ربما كان (وفي البحار) اعتبار العلم وذلك صريح (المدارك) وظاهر (المعتبر والمتن) والتذكرة والبيان) وغيرها (وفي حاشية المدارك) حمل كلام من ظاهره الاكتفاء بالظن على إرادة الاطمئنان وقال إن جماعة صرحوا بالعلم ثم فرق هو بين البيوت ونحوها والصحاري ونحوها وقال إن الطريقة مستمرة على الصلوة في الثاني مع أنه ربما كان المالك صغيراً أو مجنوناً أو سفهاً أو من أهل السنة أو الفقه (وفي البحار والكفاية) جواز الصلوة في كل موضع لم يتضرر المالك بالكون فيه وجرت العادة بعدم المضايقة في أمثله وإن فرضنا عدم العلم برضاه المالك (قال في البحار) واعتبار العلم ينفي فائدة هذا الحكم إذ قلما يتحقق ذلك في مادة واعتبار الظن أوفق بمومات الأخبار وظاهره كما هو ظاهر الاستاذ في حاشية المدارك الإجماع على جواز الصلوة في الصحاري والبساتين إذا لم يتضرر المالك بها ولم تكن أمانة تشهد بعدم الرضا حيث نفي الخلاف في ذلك واستظهر في الكفاية

خال عن نجاسة متعدية تصح الصلوة فيه (متن)

أيضاً في الخلاف (وقال في الذكرى) ولو علم المولى عليه فالظاهر الجواز لاطلاق الأصحاب وعدم تخيل ضرر لاحق به فهو كاستئصال بجائزته ولو فرض ضرر امتنع منه ومن غيره ووجه المنع أن الاستناد إلى أن المالك أذن بشاهد الحال والمالك هنا ليس أهلاً للأذن إلا أن يقال إن المولى أذن هنا والطفل لا بد له من ولي انتهى (وفي الروض) لا يقدح في الجواز كون الصحراء مولى عليه لشهادة الحال ولو من المولى إذ لا بد من وجود ولي ولو أنه الإمام عليه السلام ونحوه في المقاصد العلية) ومثله قال سبطه في (المدارك) وعلمه بأن المفروض عدم تخيل الضرر بذلك التصرف عاجلاً أو أجلاً بحيث يسوغ للمولى الأذن فيه متى ثبت جواز الأذن من المولى وجب لاكتفاء بإفادة القرائن اليقينية برضاه كما لو كان المال لمالك (وقال في حاشية المدارك) لا يخفى فساد هذا التعليل إذ عدم الضرر في التصرف كيف يكون منشأً لصحته وكيف يسوغ للمولى الأذن من المذكورة نعم يجوز الصلوة ونحوها في الصحاري من دون مراعاة إذن كما أفق به الفقهاء وإن علم بعضهم بأذن المولى (وفيه تأمل) انتهى وفي (مجمع البرهان) الأذن في أمثال ذلك حاصل لحصول النفع بدون الضرر فلا يحتاج إلى كون المالك الآن بحيث يجوز إذنه ولو أنه الحاكم مع أنه لا يجوز له التصرف إلا مع المصلحة فالحكم فيه مبني على التوسعة بل أنا لا أستبعد ذلك كله في المكان المنصوب بل يحتمل جوازه لقاصب انتهى (قلت) الظاهر إن هذا منه اختيار لمذهب المرتضى كما يأتي إن شاء الله تعالى (وفي البحار) العدة عندي في الاستدلال عموم الأخبار ولم يخرج هذا منها بدليل انتهى (هذا) ولم أجد أحداً من علمائنا تعرض لحال مساجد الدعاة من أنه هل يشترط في الصلوة فيها إذن السنة تبعاً لفرض الواقف وعملاً بالقرينة أم لا والظاهر من الأخبار الكثيرة جواز ذلك والحث عليه وعلى ذلك استمرت طريقة الشيعة وقد أجمع الأصحاب على جواز الصلوة في البيع والكنائس وما وجدت أحداً تعرض لاشتراط إذنهم (نعم قال في الذكرى والروضة والروض) وفي اشتراط إذن أهل الذمة إحتيال تبعاً لفرض الواقف وعملاً بالقرينة ولا إطلاق للأخبار بالصلوة فيها انتهى (وفي المدارك) إطلاق النص وكلام الأصحاب يقتضي الجواز ثم قل عن الذكرى ما ذكرنا ثم رده بإطلاق النص مع عدم ثبوت جريان ملكهم عليها وإصالة عدم احتوائها مع أنه لو ثبت مراعاة غرض الواقف أنجب المنع مطلقاً إلا أن يعلم إطلاقة ذلك برأي الناظر فينتجه اعتبار إذنه وقد تكلف (الاستاذ الشريف) أدام الله حراسته في حلقة درسه الميمون تطبيق الجواز على القواعد بأمر استنبطها ولطناً في مباحث المساجد نظفر بكلام للأصحاب في ذلك (وقال في البحار) إطلاق النص وكلام الأصحاب يقتضي عدم الفرق بين إذن أهل الذمة وعدمه واحتمل الأذن في (الذكرى) والظاهر عدمه لإطلاق العصوص ويؤيده الأذن في نقضها مسجداً بل لو علم اشتراطهم عند الوقف عدم صلوة المسلمين فيها كان شرطهم قاسداً باطلاً وكذا الكلام في مساجد الخلفاء وصلوة الشيعة فيها (قوله) قدس الله تعالى روحه (خال عن نجاسة متعدية تصح الصلوة فيه) ظاهره أنه لو كان هناك نجاسة متعدية لاتصح الصلوة وإن كانت النجاسة مفضوئاً عنها فيها وقد قل في (الإيضاح) على هذا الحكم بينه حكاية الاجماع عن (والده) وإطلاق اجماع (انتهى) يناسب ذلك لأنه نقل فيه الاجماع على أن لا يكون هناك نجاسة متعدية لكن قد يظهر من كلامه في الاستدلال خلاف ما يدل عليه

ظاهر إطلاق هذا الاجماع وهذا الحكم ظاهر (المبسوط والخلاف والوسيلة والمواهب والقنية والسرائر والشرائع والنافع والدروس واللمعة والألفية والموجز الحاوي وشرحه) وغيرها مما اشترط فيه أن لا يكون المكان نجساً أو فيه نجاسة أو اشترط فيه طهارته (وفي التذكرة ونهاية الاحكام) مانصه فيها بما يشترط طهارة المكان من النجاسات المتعدية ما لم يصف عنها إجماعاً وظاهره أن النجاسة اذا كان معفواً عنها تصح الصلوة فيه وإن تعدت الى المصلي كما هو خيرة (الذكرى والبيان والجمعرية والغربة وإرشاد الجمعرية وحاشية الميسر والروضة والروض والمسالك والمقاصد العلية وجمع البرهان والمدارك ورسالة صاحب العالم وشرحه وكشف اللثام) بل قد تؤخذ عبارة (جمع البرهان) بالاجماع على ذلك وجماعة من هؤلاء قالوا إن الاجماع المنقول حكايته في الايضاح ممنوع وكثير منهم قلوا وكذا الشأن اذا تعدت الى ما فيه عنه ولم يرجح شيء من التولين (في جامع المقاصد وفوائد الشرائع) ويفهم من العبارة أنه لو كان هناك نجاسة غير متعدية تصح صلوته اذا كان موضع القدر المعتمد من الجهة في السجود طاهراً (قلت) أما طهارة موضع السجود فهو اجماع كل من يحفظ عنه العلم كما في (التذكرة) وقيل عليه الاجماع في الغيبة والمعتبر والمختلف والمنتهى والذكرى والتفريح وجامع المقاصد وإرشاد الجمعرية وجمع البرهان وشرح الشيخ نجيب الدين) ذكروا ذلك في المقام وفي بحث يسجد عليه مضافاً الى الاجامعات السابقة في بحث الطهارة والى ما يأتي في بحث ما يسجد عليه (وفي الكفاية) أنه أشهر وأقرب (وفي المفاتيح) في هذا الاجماع (نظر) لأنه بانفراده لا يعتمد عليه (وفي البحار) بعد أن حكى الاجماع على ذلك من (ابن زهره والمحقق والمصنف والشهد) وغيرهم قال يظهر من بعض الأخبار عدم اشتراط طهارة موضع الجهة مع أن (المحقق) قل عن (الراوندي) وصاحب الوسيلة) أن الشمس لا تظهر البوارى ويجوز السجود عليها واستجوده فلعل الاجماع فيما سوى هذا الموضوع فإن ثبت الاجماع فهو الحجة والا أمكن المناقشة في الحكم انتهى ونحوه قل في المدارك (قلت) قد مر الكلام في ذلك مستوفى وأن المحقق متردد وأن ليس في الوسيلة ما نقل عنها وأن كلام الراوندي قابل للتأويل بل قيل أنه قائل بالتطهير المذكور ويأتي في بحث ما يسجد عليه استيفاء الكلام في اطراف المسألة (وأما الحكم الأخير) وهو أنه لو كانت النجاسة غير متعدية تصح الصلوة وأن لاقت الثوب والبدن فهو المشهور كما في (المختلف) وتخليص التلخيص وروض الجنان وجمع البرهان والبحار) ومذهب الشيخين وأكبر الأصحاب كما في (الايضاح) ومذهب الأكثر كما في (التذكرة وجامع المقاصد والغربة والمدارك وكشف اللثام والمنتهى) في بحث ما يسجد عليه وكذا نسب الى الأكثر في (جامع المقاصد وكشف اللثام) في البحث المذكور (وفي الكفاية) أنه أشهر (وعن السيد) اشتراط طهارة جميع المصلي (وعن الحلبي) اشتراط طهارة مناطق الأعضاء السبعة (قال في الايضاح) فالصدر والبطن والفرج بين الأعضاء في حالة السجود على قول المرتضى والجباين وعلى تفسير أبي الصلاح ليست من المكان فلي الأول إن لاقى أبطل وعلى الثاني لا يبطل (قلت) وقد سمعت تفسيرهما للمكان (وفي الذكرى) أن الظاهر على قول المرتضى أنه لا يشترط طهارة كل ما تحته فلو كان المكان نجساً ففرش عليه طاهر صحت الصلوة وأن لا قرب على قوله إن مكان المصلي ما لاصق أعضائه وثيابه وأنه لو سقط طرف ثوبه أو عمامته على نجاسة أمكن على قوله بطلان الصلوة اعتداداً بأن ذلك مكان المصلي (الصلوة خل) وأنه لو كان على المكان ما يصفى عنه كدون الدرهم ومالا يمتدى فلا يقرب الصفو عنده ويمكن البطلان

ولو صلى في المنصوب عالماً بالنصب إختياراً بطلت صلواته (ماتن)

لعدم ثبوت المفو هنا وسيتأتى ان شاء الله تعالى في المقصد الرابع في التراجع تمام الكلام في حكم الجهل بنحاسة صموط موضع السجود (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو صلى في المنصوب عالماً بالنصب إختياراً بطلت صلواته) عند علمائنا أجمع كافي (نهاية الاحكام والناصرة) على ما نقل عنها وعند علمائنا كما في (المنتقى والتذكرة والمدارك) وعند الأصحاب كما في الفكرى وعندنا كما (الدروس والبيان وجامع المقاصد) وعند الشيعية كافي (الفرية) وقد تطهر دعوى الاجماع من (الخلاف) وفي (الفنية) يدل عليه ما دل على عدم جواز الترضي بالمنصوب واستدل هناك بالاجماع (وفي المنتقى) أنه مذهب الثلاثة وأتباعهم (وفي الكفاية والمفاتيح) أنه المشهور (وفي المفاتيح كالحبل المتين والبحار) أنه لم يبق عليه دليل تعلين (تسكن خ ل) اليه النفوس وقد ذكر الفضل بن شاذان في جواب من قاس من العامة صحة الطلاق في الحيض بصحة العدة مع خروج الممتدة من بيت زوجها (ما هذا فطه) وإنما قياس الخروج والخراج كرجل دخل دار قوم بغير إذنتهم فصل في ما هو عاص في دخوله الدار وصلواته جائزة لأن ذلك ليس من شرائط الصلوة لأنه منهي عن ذلك صلى أولم يصل وكذلك لو أن رجلاً غصب رجلاً ثوباً قلبه بغير إذنه فصل في لكانت صلواته جائزة وكان عاصياً في لسه ذلك الثوب لأن ذلك ليس من شرائط الصلوة لأنه منهي عن ذلك صلى أولم يصل وذكر أشياء من هذا القيل (الى أن قال) وكل ما كان واجباً قبل الفرض وبعدة فليس ذلك من شرائط الفرض لأن ذلك أت على حده والفرض جائز معه وكل ما لم يجب إلا مع الفرض ومن أجل الفرض فإن ذلك من شرائطه لا يجوز الفرض إلا بذلك ولكن القوم لا يعرفون ولا يميزون ويريدون أن يلبسوا الحق بالباطل الى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى (قال في البحار) يظهر من ذلك أن القول بالصحة كان مشهوراً بين الشيعة بل كان أشهر عندهم في تلك الأعصار وكلام الفضل يرجع الى ما ذكره محققوا أصحابنا من أن التكليف الإيجابي إنما تعلق بطبيعة الصلوة كالتكليف التحريمي فإنه إنما تعلق بطبيعة العصب الى آخره (قلت) قد أبان الاستدلال أيده الله تعالى في جملة من كتبه الفروعية والأصولية شناعة هذا القول وأظهر فسادة ونحن نتبها أقوال أصحابنا بحسب الطائفة في الأصول والفروع فلم نجد أحداً احتمل الجواز في المقام أو قواه بعد الفضل بن شاذان سوى (الفاضل البهائي) فإنه أول من فزع باب الشك فيما نحن فيه وأورد عليه شكوكاً وتبهم على ذلك تلميذه (الكاشاني) والعلامة المجلسي والفاضل التوحي (وغيرهم) فأخذوا يشكون في المقام وقد نقلنا ما عثرنا عليه مما أورده وتكلمنا عليه بما وصل اليه فهمنا (سلمنا) صحة ما ذكره وما كان ليكون الكنا نقول كما قال المقدس الأردبيلي إن المفهوم المعروف من مثل هذين (١) أي الخطأين عدم الرضا بالصلوة وعدم قبولها في ذلك المكان لأنه لم يأت بالمأمورية على حسب متعارف الناس وهذا هو المتبر في خطاب الشرع لا الامور الدقيقة التي لا يدركها إلا الحدائق مع أعمال الحدائق التام والفكر المبني وهذا الحكم كان مما لا ريب فيه قبل حدوث هذا التحقيق هذا واحتل صاحب (كشف القاتم) أن كلام الفضل بن شاذان وارد على سبيل الإلزام وكان لم يلاحظه الى آخره لكن يؤيد ذلك عدم قل متقدمي أصحابنا خلافة في المقام (وعن السيد وأبي الفتح الكراچكي) وجد بالصحة

وإن جيل الحكم (متن)

في الصحاري المنصوبة استصحاباً لما كانت الحال تشهد به من الأذن (قال في كشف اللثام) وهو ليس خلافاً فيما ذكرناه (قلت) وقد يظهر من (الذكرى المبل إليه وقد نفى عنه البعد صاحباً) (البحار والكفاية) وخص على رده في (السرائر والدروس والبيان والموجز الحاوي وجامع المقاصد والجمعورية وكشف الالتباس والمقاصد العلية والروض) وغيرها ونقل عن (المحقق) صحة التاقل لأن الكون ليس جزءاً منها ولا شرطاً فيها وقطع (المصنف في التذكرة والنهاية والشهيدان) وغيرهم بأنه لا فرق في ذلك بين الفرائض والنوافل وحل كلام المحقق على أن التاقل تصح كذلك إن فعلها ماشياً وموياً للركوع والسجود فيجوز فعلها في ضمن الخروج المأمور به إلا إن قام وركع وسجد فإن هذه الأفعال وإن لم تتمين عليه فيها لكنها أحد أفراد الواجب فيها (وفي القبر والتمتني) وظاهر (المدارك والجل المتين) صحة الوضوء في المكان المنصوب وحكم بطلانه (في نهاية الأحكام والذكرى والدروس والموجز الحاوي وكشفه والروض والمقاصد العلية وجمع البرهان) وغيرها في المقام وقد تقدم الكلام فيه في محله (واحتج المجوزون) أن الكون ليس جزءاً من الطهارة ولا شرطاً فيها (وفي) أن المسح هو أمرار المسح على المذوح وهو عين الحركة فالكون جزءاً منه والمقدمة إذا انحصرت في الحرام فالتكليف بذاتها إن كان باقياً لزم التكليف بالحال وإن لم يكن باقياً لزم أن لا تكون المقدمة واجبة مطلقاً لأن وجوبها من جهة وجوبها فبطل ما في المدارك (على أنا نقول) إن مطلق التصرف في المنصوب حرام قطعاً والطهارة فيه تصرف فكيف يتأمل في حرمتها (وفي نهاية الأحكام والدروس والموجز الحاوي) تبطل القراءة المننورة والركعة دون الصوم والدين (وفي الروض والمقاصد العلية) يبطل الخمس والركعة والكفارة وقراءة القرآن المننورة وتردد فيها في الصوم وقطع باجراً قضاء الدين (وفي جمع البرهان) لا يبطل شيء من ذلك (ومن فروع البسوط) أنه إذا صلى في مكان منصوب مع الاختيار لم تجز الصلوة فيه ولا فرق بين أن يكون هو الناصب أو غيره ممن أذن له في الصلوة لأنه إذا كان الأصل منصوباً لم تجز الصلوة وقد فهم (المصنف) في كنه من هذه العبارة أن المراد بإذن الناصب ورجعه (صاحب المدارك والبحار وكشف اللثام) واستنبطه الشهيد (في الذكرى والبيان) لأنه لا يذهب الوم إلى إحاطة (وجهه في البحار) بإمكان كون الاشتراط مبنياً على العرف وأن الطالب أنه لا يتسكن النبر من الصلوة فيه إلا بإذن الناصب وفهم من العبارة المذكورة المحقق إذن المالك وقال الوجه الجواز لمن أذن له المالك ولو أذن الناصب (وجهه الشهيد) بأن المالك لا يمكن متمكناً من التصرف فيه لم تعد إذنه الإباحة كما لو باعه فانه باطل لا يبيح للمشتري التصرف فيه واحتمل أن يريد الأذن المستند إلى شاهد الحال (١) لأن طرأ أن النصب يمنع من استصحابه كما صرح به ابن ادريس قال ويكون فيه التنبيه على مخالفة المرتضى رحمه الله تعالى وتعليل الشيخ مشربها انتهى (ورد في المدارك والبحار) حمله على البيع بأنه قياس على أن الحكم غير ثابت في الأصل (قوله) قدس الله تعالى روحه (وإن جيل الحكم) أي التحريم فانها تبطل عندنا كما في (التمتني) وقد قنع الأصحاب أن جاهل الحكم غير ممنور كما في المدارك وقوى فيه ما قواه شيخه من إلحاقه بجاهل النصب وقد تقدم لما مشل ذلك

ولو جهل النصب صحت صلوته وفي الناسي إشكال ولو أمره المالك الاذن بالخروج لتشاغل به فان ضاق الوقت خرج مصلياً ولو صلى من غير خروج لم يصح وكذا النصب ولو أمره بعد التلبس مع الاتساع احتمل الانعام والقطع والخروج مصلياً (متن)

وبيان ما يرد عليها ولا فرق في ذلك بين جاهل الحكم الوضعي كالبطلان أو الشرعي كالتحريم كما نص عليه جماعة من الأصحاب وقد تقدم تفصيل أقوالهم في جاهل الحكم في بحث لباس المصلي (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو جهل النصب صحت صلوته) إجماعاً كما في (المتنهي والمدارك) وبه صرح (المحققان والشهيدان) وغيرهم كما نصوا على صحة صلاة المحبوس ومن ضاق عنه الوقت (وفي حاشية الارشاد) اذا كان الحبس ياتل أو لحق هو عاجز عن أدائه وإلا لم يكن عذراً (قلت) وهذا مأخوذ في كلام من أطلق (قوله) قدس الله تعالى روحه (وفي الناسي إشكال) كما في (التذكرة ونهاية الأحكام) وفي (الايضاح والدركى وجامع المقاصد) أنه كتناسي التوب المنصوب وقد سمعت اختلافهم هناك ونقل أقوالهم بتأملها لكن نص في (الشرائع) هنا على الصحة ولم نقل هناك عنها شيئاً لأنه لم يمرض له فيها (وفي كشف القم) قوى الصحة هنا وهناك احتمل التفصيل (وفي جامع المقاصد) أن المصنف عدل عن الجزم بالبطلان هناك الى الفرد هنا (وفي كشف القم) لم يقولوا بالبطلان هنا كقوله ثم لأنه نزل الناسي ثم منزلة الماري ناسياً وهنا لا يزل منزلة الناسي لا يكون ويمكن أن ينزل منزلة الناسي للقيام والركوع والسجود لأن هذه الأفعال إنما فعلت فيما لا يريد الشارع فعلها فيه وإن كان فيه أن الشارع إنما أنكر فعلها في معلوم النصيب انتهى (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو أمره المالك الأذن بالخروج تشاغل به) ولا يكون عاصياً ولا غاصباً وكذا الغاصب اذا تشاغل بالخروج فإنه وإن أتم بابتداء النكول وأستدامته لا يكون عاصياً بخروجه عندنا كما في المتن وأطبق العقلاء كافة على نخطئة أبي هاشم حيث قال إن الخروج أيضاً تصرف في المنصوب فيكون معصية كما في التحرير (قوله) قدس سره (فان ضاق الوقت خرج مصلياً الخ) كما في (المبسوط والشرائع والمعتبر وكتب المصنف والبيان والدروس وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والموجز الحاوي وشرحه والروض والمدارك) وغيرها (وفي التحرير والبيان) يستقبل ما أمكن وعليه يحمل قوله في (المنتهى) لا اعتبار بالقبلة (وفي نهاية الأحكام) إن تمكن من التهورى وحسب (وفي جامع المقاصد وإرشاد الجعفرية) بحيث لا يتشاغل في الخروج عن المتاد وصرح في كتبه من هذه أن صلوته حينئذ بالإجماع ومن لم يصرح (كالشيخ) في المبسوط وجماعة فهو مراد لهم قطعاً (وعن ابن سعيد) أنه نسب صحة هذه الصلوة الى القليل (قوله) قدس سره (وكذا الغاصب) كما في (الشرائع والتذكرة والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف الالتباس والمدارك) وفي الاخير أنه يسلك أقرب الطرق وظاهر (التحرير والمنتهى) الاجماع على صحة صلوته اذا صلى كذلك (قال في المتن) وعلى قول أبي هاشم لا يجوز له الصلوة وهو أخذ في الخروج سواءً قضى الوقت أم لا وهذا القول عندنا باطل انتهى وقد سمعت ما في التحرير من إطباق العقلاء على نخطئته (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو أمره بعد التلبس مع الاتساع احتمل الانعام والقطع والخروج مصلياً) أما الاحتمال الاول فقد (قواء الشهيد في الذكوى والبيان والاستاذ أدام الله تعالى حراسته في حاشية المدارك) نمسك بالاستصحاب وأن الصلوة على ما تمتعت والمانع الشرعي كالقفل مع أن المالك إن علم تلبسه بها فهو

آمر بالنكر فلا ينفذ أمره لأن المفروض أن المالك أذن له بقدر الصلوة ويعلم أنه يجب عليه إتمامها ويحرم عليه قطعها على أنه لعله في هذا القدر يدخل في أمر لا يمكنه قطعه أذ في بعض الصور يجب عدم القطع قطعاً كالوكان مشغولاً بما لا يمكنه قطعه فانه ربما قبلته أو يضره ضرراً عظيماً وقرب (المصنف) في (النهاية) عدم الاتمام وبطلان الصلوة وتبعية على ذلك جماعة (كالهق الثاني والشهيد الثاني والمولى الأردبيلي وتلميذه السيد المقدس) وغيرهم متمسكين بتوجه النهي المثاني للصحة وإبقاء حق العباد على التضيق وأن الناس مسلطون على أموالهم فلم يفعل منكر لأنه مع عدم أذنه يكون القطع واجباً لاجراً (وفيه) أنا قد منع تناول الهي لهذه الصورة وقد أسقط حقه بإذنه مع علمه بتلبسه بها وبقدر الصلوة كما هو المفروض فلا ينفذ أمره لأن كان أمراً منكراً - فليأتمل - (وأما الاحتمال الثاني) وهو القطع فهو خيرة (الإيضاح وجامع المقاصد وحاشية الارشاد والنرية وإرشاد الجعفرية والروض والمسالك وجمع البرهان والمدارك) وهذا القدر اتفقت عليه هذه الكتب وإن اختلفت في غيرها وصرحوا بأنه مع الصيق يخرج مصلياً لكنه قال في (الإيضاح) والتحقيق أن الرجوع بعد الشروع لا يرفع حكم الأذن في إباحة الكون ولا يزم تكليف مالا يطاق ولهذا احتمل الاتمام خارجاً وأما الاستكمال في رفة حكم الإباحة في الاستقرار فإن قلنا به لم يحتمل الأول وبقي أحد الآخرين والا تدين الأول انتهى (واحتجوا) عليه بتقديم حق الأدي والاذن في البث لبس أذناً في الصلوة ولا بد من خلو المبادء من مفسدة والتصرف في ملك الغير بغير إذنه مفسدة (فتأمل) فيه (وأما الاحتمال الثالث) فهو خيرة (الارشاد) وقد نسب في (الروض) الى جماعة ولم يظفر بواحد منهم نعم ضعفه جماعة (كالشهيد) ومن تأخر عنه لأن فيه تغيير هيئة الصلوة من غير ضرورة للانحياز وحرمة القطع قد انقطعت كما تنقطع بالحدث أو انكشف الفساد لانكشف أنه غير متمكن من إتمامها على ما أمر به (وحجة الارشاد) الجمع بين الحقيين والظاهر اتفاقهم على أنه اذا ضاق الوقت خرج مصلياً كما صرح بذلك جماعة هذا (ولعلم) أت في الإيضاح أن محل البحث إنما هو فيما اذا أذن له في الاستقرار بقدر زمان الصلوة والام يحتمل الاتمام مستقراً ولا خارجاً وهو صريح (المدارك وحاشية الاستاذ) أدام الله تعالى حراسته وظاهر غيرها (وفي جامع المقاصد) أن ما في (الإيضاح) لا تدل عليه العبارة ولا يرشد اليه الدليل والملازمة فيما ادعاه غير ظاهرة والظاهر من العبارة أنه اذا أذن له المالك بمحبة ساغ له الدخول في الصلوة ثم بعد التلبس بها والدخول فيها أمره بالخروج فانه يأتي ما ذكره المصنف من الاحتمالات انتهى (قات) ما استظهره الحق الثاني هو نندي صرح به الشهيد الثاني في الروض حيث قال أن الأذن في الاستقرار لا يدل على اكال الصلوة بأحدى الدلالات الثلاث وهو الذي فهمه صاحب المدارك من المسالك حيث حكم فيه بالاستمرار إن كان الأذن مريحاً والا فالقطع مع السعة فضعه بأن المفروض وقوع الأذن في الاستقرار بمقدار الصلوة والام يكن الدخول فيها مشروعاً انتهى وتفصيل الشهيد الثاني هو خيرة (حاشية الارشاد وشرحي الجعفرية) فيكون ذلك ظاهر هذه أيضاً ومرادهم بالأذن الصريح الأذن المعلق بالصلوة كأن يقول له صل كما صرح بذلك في (الروض والمسالك) ولذا نسبنا اليهم الاحتمال الثاني (وعلى هذا) فيكون ما ذكره في (الإيضاح) مشأراً اليه في عبارة المصنف وهو قوله فيما يأتي ولو كان الأذن بالصلوة فالانعام لأن هذه العبارة مفادها مفاد عبارة المسالك وشرحي الجعفرية وقد عرفت ما فهمه صاحب المدارك منها فلو لم يكن المصنف فرض

ولو كان الاذن بالصلاة فالاتمام وفي جواز صلواته والى جانبه أو أمامه امرأة تصلي قولان سواء صلت بصلاته أو منفردة وسواء كانت زوجته أو مملوكته أو محرماً أو أجنبية والأقرب الكراهية (متن)

المسألة فيما إذا أذن له مقدار الصلاة لما صح له احتمال الاتمام بل كان عليه أن يقطع بالقطع كما في المسالك وغيرها (فتأمل فيه) فانه دقيق جداً ولم يرجح في (التذكرة والدروس) شئ من هذه الاحتمالات (قوله) (ولو كان الاذن بالصلاة فالاتمام) كما في (التذكرة ونهاية الأحكام والبيان والموجز الحادي وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وكشف اللباس والفرية وارشاد الجعفرية والروض والمسالك وحاشية الاستاذ ورجحه في الذكري واحتمل الوجهين الآخرين أيضاً (وفي حاشية الارشاد) لكن أن حصل ضرر على المالك قطع قطعاً وصرحوا بأنه لا فرق بين اتساع الوقت أو ضيقه وحتهم على ذلك أن الأذن في اللزوم يفضي الى التزوم كالأذن في الرهن وفي دفن الميت وقد سمعت ماني (المدارك) من تضعيفه لختار جده وحاصله عدم الفرق بين الأذن السريع وعدمه (وفي الجمع) لا يبعد أن لا يلزم المالك شئ على تقدير الأذن السريع لأن له أن يرجع الاستصحاب (والناس مسلطون على أموالهم) والازوم في بعض الافراد لدليل مثل التزوم بأذنه في الرهن والدفن فلا يجوز له الإخراج بخلاف الأذن في الصلاة فانه لا يضره المنع ولا يذم مخدور أصلاً اذ لا يفعل هو حراماً ولا يأمر بالحرمان لأن القطع مع عدم إذنه واجب لأحرام انتهى (قوله) (قدس الله تعالى روحه) (وفي جواز صلواته والى جانبه أو أمامه امرأة تصلي قولان سواء الخ) الأول عدم الجواز وقد نقل عليه الإجماع في (الخلاف والفنية) وهو المشهور كما في (تلخيص التلخيص) للسيد الفاضل السيد محمد بن السيد عبد المطلب بن عبد الله بن أبي عمير وأخت المصنف ومذهب أكثر علمائنا كاشيخين وأتباعها كما في (غاية المراد) ومذهب الشيخين وأتباعها كما في (الذكري) وغيرها ومذهب أكثر المتقدمين كما في (شرح الشيخ نجيب الدين) وفي (الفقه) والنهاية والبسوط والوسيلة والتلخيص) التنصيص على بطلان صلواتها وهو المقول عن الجميع وبأنه نقل عبارته وإجماع (الخلاف) وشهرة (التلخيص) وغاية المراد والذكري) منقولة على ذلك (وعن أبي الحسن) على البطلان مع العمد أنه لم يترخص فيه لذكر تقدمها عليه (كالمقنة) وإجماع الفنية وشهرة الشيخ نجيب الدين مثولان على المنع كما نقل عن (القاضي) والظاهر إرادة البطلان من ذلك كما يفهم ذلك من (الروضة) وغيرها وقد نسب جماعة الى الصدوق كأبي العباس والصيمري وغيرها (وفي كشف الرموز) أنه أحوط وفيه عن المنع أنها لا تبطل الا أن تكون بين يديك ولا بأس لو كانت خلفك وعن عينيك وعن شماك (وفي كشف القام) أن الموجود في نسخة الموجودة عنده لا تصل وبين يديك امرأة تصلي الا أن يكون بينكما بُعد عشر أذرع ولا بأس بأن تصلي المرأة خلفك (وفي التحرير) الإجماع كما هو ظاهر (التذكرة) على أنه لا فرق في المرأة بين أن تكون محرماً أو زوجة أو أجنبية مصلية بصلواته أو منفردة (قلت) وقد نص على ذلك أكثر الأصحاب (وفي الفنية) الإجماع على عدم الفرق بين الاشتراك والافتراق (وفي الدروس والروضة وغيرها) أنه لا فرق في ذلك بين الواجبة والمندوبة وظاهر الأصحاب كما في (جامع المقاصد والبحار) وظاهر كثير كما في (الروض) والمشهور

ويتنفي التحريم أو الكراهية مع الحائل (متن)

كما في (كشف الالتباس) وظاهر الشيعين كما في (كشف الثام) أنه لا فرق في ذلك بين اقتران الصلوتين وعدمه وهو صريح (الدروس) وقطع في (الموجز الحاوي وحاشية الارشاد وجمع البرهان والمدارك) باختصاص التأخر بالنهاي فقط ونسبه في (البحار) الى جماعة وقواه في (المذهب البارع) واستجوده في (الروض والمسالك) ومال اليه أو قال به (المحقق الثاني) في جميع كتبه وتليذاه ومال اليه أيضاً في (الذرى) حيث قال إن في رواية علي بن جعفر دلالة على فساد الطاري وفيه أن الرواية ليست ظاهرة في أن الاعادة لهذا الاجتماع ونفي عنه البعد في (كشف الثام) وفي جملة من هذه التقييد بما إذا لم يكن الأول عالماً حين شروعه (وقال المحقق الثاني) إلا أن يكون التحاذي والتقدم كالحدث وهو بعيد لعدم الدليل (وفي غاية المراد) أنه إذا بطلت صلوته بطلت صلوتها ولا قائل بالفرق (تأمل جيداً) وهذا ينفع أيضاً فيما سبأني من العبارات التي نص فيها على بطلان صلوته أو صحتها ولم يذكر فيها صلوتها وقد سمعت أنه في (المقنعة) لم يترض لذكر تقدمها عليه كما قل عن النقي وقيل ذلك في (كشف الثام) عن الفنية والموجود فيها أو أمامه ونقل في (كشف الرموز) عن التقي أنه قال أو قدمه ولعل من تركه نبي على أن المنع فيه معلوم بالأولية وجماع الخلاف منقول على الجهات الثلاث وكذلك الشهرة وفي (حواشي الشهيد) أن العصي الغير البالغ والأمرأة يقرب حكمهما من الرجل والامراة ونسبه في (كشف الثام) الى القليل (وفي الروض) المشهور اختصاص الحكم بالمكافئين (قال) وألحق بعض الأصحاب بالرجل الحنثي وهو أحوط (وفي الخلاف والمتنهي) الاجماع على أنها إذا كانت قدماه غير مصلية لم تبطل صلوته هذا تمام ما يتعلق بالقول الأول وإن كان غير خاص به ويبقى الكلام في الفوقية والتحية وبأي الكلام إن شاء الله تعالى فيها عند ذكر البعد لأنه أسس بها (وأما القول الثاني) فهو أن ذلك مكروه بالقيود والشروط المذكورة وهو مذهب عامة التأخرين كما في (شرح الشيخ نجيب الدين) وأكثرهم كما في (جامع المقاصد وغاية المرام والمدارك والبحار) والصحيح من المذهب الموافق لاصوله كما في (السرائر) والأقرب في المذهب كما في (نهاية الاحكام) ومذهب السيد وعليه الحلبيون كما في (الذكري) وهو خيرة (السرائر والشرائع والمعتبر وكشف الرموز وكتب المصنف) ماعدا التلخيص والابصار (وكتب الشهيد والمحقق الثاني والموجز الحاوي وارشاد الجعفرية والفريفة وحاشية الميبي والروضة وجمع البرهان والمدارك ورسالة صاحب المعالم وشرحها والتكفاية والمفاتيح) وقواه في (الروض) بل ظاهره القول به كما يلوح ذلك من المسالك (وفي التنبيه) أنه أحوط ولم يرجح شي في (النافع وكشف الالتباس) والمقتصر وغاية المرام) ورد إجماع (الخلاف) في (السرائر والمتنهي) والختلف) وغيرها بعدم ثبوته وبأن السيد في الصباح مخالف وفيه (نظر) ظاهر ومن الصحيح قوله في المختلف ومن الأعجب استدلال الشيخ بالاجماع عقيب فقلع عن السيد خلافه وكأنهم لم يحتفلوا باجماع الفنية أو يحملون وجوب الاجتناب فيها على تأكيد الاستحباب ونعم الكلام في المثلة في بحث الجماعة (قوله) قدس الله تعالى روحه (ويتنفي التحريم والكراهية مع الحائل) قال في (المنبر) ولو كان بينهما حائل سقط المنع اجماعاً منا (وفي المتن) الاجماع على صحة صلوتها معه (وفي البحار) كأنه لا خلاف في زوال المنع بتوسط الحائل ولم يذكر الحائل في (النهاية

أو بعد عشرة أذرع (متن)

والخلاف والوسيلة والفنية والسرائر) وكذا (المنعة والمبسوط) كما يأتي نقل عبارتها وأما باقي عبارات الأصحاب ففي بعضها صحة صلواتها معه (كالنافع ونهاية الأحكام والتذكرة) وغيرها وقد سمعت ما في (المتن) والبخار) وفي بعضها كالكتاب في الكراهة أو التحريم (كالتنبيهين والشرايع) ولذكرى وجامع المقاصد وإرشاد الجعفرية والروضة والروض وكشف اللباس والمدارك) وغيرها وفهم في المدارك أن إجماع المتبر على ذلك وقد سمعت نقله عن زوال المنع كعبارة (الإرشاد والندروس والتفتيح والجعفرية) وغيرها وفي بعضها صحة صلواته (كالتحرير) والظاهر الاتحاد ويحتمل أن يكون متفاوتة معنى كما قد يفهم من اختلافهم في بيان الحامل والملاحق به كما يأتي إن شاء الله تعالى وقد نس بعضهم على بقاء الكراهة في البعد بالأذراع العشرة والعبارات فيها واحدة (وفي غاية المراد) إجماع الرجل والمرأة في الصلوة الصحيحة لولا اختياراً في الجلمات الخمس بدون حائل أو بعد (حرام - بل الصلوة) عند أكثر علمائنا كالشيخين وأبناءهما إلا أنهم لم يذكروا الفوقية والتحتية انتهى هذا يدل على اشتراط عدم الحائل وإن لم يذكر في كلام بعضهم لعلم به (وفي المبسوط) فإن صلت خلفه في صف صلت صلوة من عن يمينها وشمالها ومن يحاذيها من خلفها ولا تبطل صلوة غيره من صلت بجانب الإمام تبطل صلواتها وصلوة الإمام ولا تبطل صلوة للمؤمنين الذين هم وراء الصف الأول انتهى وقد اختلفت الأقوال في بيان المرد من هذه العبارة (وفي المتبر والمتن والذكرى) وهذه العبارة يلزم على قوله بطلان من يحاذيها من ورئها وحملها في البيان على عدم علمهم في الحال أو على نية الانفraz ونحوه في الذكرى (قلت) ويكون الصف الأول حائلاً (وفي كشف القام) يحتمل قوله من عن يمينها وشمالها جميع من في صفها ورجلين منهم خاصة وكذا يحتمل من يحاذيها جميع من في الصف التالي ومن يحاذيها حقيقة ومن يحاذيها أو يراها (وفي المنعة) لا يجوز للرجل أن يصلي وامرأة تعلي إلى جانبه أو في صف واحد معه وقد أطلق سائر الأصحاب ذكر الحائل كما في (البخار) من غير قيد بكونه مانعاً من نظر أحدهما الآخر كأن يكون كالخائط والستر كما قد بذلك في (حاشية الميسي والمسالك والروض والروضة والمدارك) وفي (نهاية الأحكام) ليس المقتضي للتحريم أو الكراهة النظر لجواز الصلوة وإن كانت قدما عارية ولمنع الأعمى ومن غرض عينيه ومثلها عبارة (التذكرة) وفي هذا إيحاء إلى خلاف ما اعتبره (الشهيد الثاني وشيخه وسبطه) وقال الكاظم عليه السلام في خبر الحسيري إن كان بينهما حائط طويل أو قصير فلا بأس (وفي التحرير) لو كان الرجل أعمى فالوجه الصلوة من غرض الصحيح عينه فأشكال وهذا يشير إلى أن موجب المنع النظر (وفي البيان) في تنزيل الظلام أو فقد البصر منزلة الحائل (نظر) أقر به المنع وأولى بالمنع منع الصحيح نفسه من الإبصار (وفي حاشية الميسي والمسالك والمدارك) لا تنكبي الظلمة ولا العمى وغرض البصر مع احتمال كفاية الظلمة في المسالك كما احتله في كشف القام (قوله) قدس الله تعالى روحه (أو بعد عشرة (عشر خ ل) أذرع) عبارات فيه كما في مختلفة وهي هنا كما هي هناك ولم يتركه في السرائر كما ترك ذكر الحائل (وفي المتبر) الإجماع على سقوط المنع بذلك (وفي المتن) الإجماع على صحة صلواتها (وفي جامع المقاصد وإرشاد الجعفرية) الإجماع على عدم الكراهة (وفي الفاتح) أن الكراهة في البعد بها أغلب من تقدم الرجل وأخف من الفصل بالرجل (وفي المدارك

والبجار) أن الكراهة متفاوتة الشبر ثم الذراع الى آخره (وعن الجامع) زوال الكراهة بذراع وشبر (وعن الجعفي) من صلى وحياه امرأة ليس بينهما قدر عظم الذراع فسدت صلوة انتهى (ومبدأ التقدير) الموقف كما في (الروض والمدارك والبجار) وفيها ربما يحتمل مع تقدمها اعتباره من موضع السجود (وفي جامع المقاصد وإرشاد الجفري) لم يقل أحد بازاءة على العشرة بالتباعد (وفي الروض) الاجماع على عدم اعتبار الزيادة عليها (وفي كشف القاتم) لعل قوله عليه السلام حق يكون بينهما أكثر من عشرة أذرع لوجوب العشرين موقفا ومسجده فلا يكفي العشر بين الموقعين إذا تقدمت انتهى هذا (وفي غاية المراد) أن الأصحاب لم يذكروا الفوقية والتحتية ولكنه محتمل من غوى المنع مع مكان الحاقه بتأخرها وخصوصا فوقيتها (وقال) عند قول الصادق عليه السلام في خبر عمار لا تصلي قدامه أو يمينه أو يساره حتى يكون بينهما أكثر من عشرة أذرع ولا بأس بها خلفه وإن أصابت ثوبه (من هنا) وقع الشك في الفوقية والتحتية (يريد) من تدافع المفهومين باختصاص انتزاع البعد بالجهات ومن اختصاص نفى الأس باخلف (وقال في غاية المراد) أيضاً عند قول الباقر عليه السلام في صحيح زرارة لا تصلي المرأة بخيال الرجل الا أن يكون قدامها ولو بصدرة أنه يظهر من فحواه المنع من الجهتين (وفي الروض) الظاهر أن الفوقية والتحتية ملحقتان بالتأخر لاصالة الصحة وعدم المانع خرج منه حالة التقدم والمخافة فيبقى الباقي (وفي كشف القاتم) أغفل الفريمان النص على فوقيتها وتحتها والأصل وظاهرهم الا باحة والفوقية بخصوصها أشبه بالتأخر في أنه لا يراها الرجل لكن قول أبو جعفر عليه السلام لا تصل المرأة الحديث (وفي الروض) لو كانت في حدى الجهات التي يتعلق بها الحكم وكانت على مرتفع بحيث لا يبلغ من موقعه الى أساس حائط المرتفع عشرة أذرع ولو قدر الى موقعها أما مع الحائط مثلاً أو ضلع المثلث الخارج من موقعه الى موقعها، مما نفى اعتباراتها (نظر) والظاهر أن التقدير هنا للضلع المذكور خصوصاً مع إثاره زاوية حادة ولو كانت قائمة ففيه الاحتمالات ولو كانت منفرجة ضعف الاحتساب إلى الأساس لا غير لزيادة المسافة بما زاد (وفي المدارك) بعد أن قال في اعتباراتها (نظر) ويحتمل قوياً سقوط المنع مع عدم التساوي في الموقف (وفي كشف القاتم) أن كانت على مرتفع أمامه اعتبر كون ضلع المثلث الذي ساقاه الى أصل ما هي عليه من البناء ومن أصله الى موقعها عشراً وكذا اذا كانت بجنبه ولكن أحدهما كذلك كانت الزاوية التي بين البناء والارض قائمة أو حادة أو منفرجة واحتمل سقوط المنع حينئذ بناء على أنه لا يتبادر من الأمام والمخافة ونحوها انتهى هذا (وتنتفي الكراهة أو التحريم) مع الضرورة كما في (الابحاح والذكرى والدروس والبيان وغاية المراد وحاشية الميسر والروضة وفوائد القواعد والمسالك والمدارك والروض) على تأمل فيه وظاهر (غاية المراد) نسبته الى الأكثر ويظهر من (البجار) نسبته الى الأصحاب واستشكله في (جامع المقاصد) لأن التحاذي إن كان مانعاً من الصحة منع مطلقاً لعدم الدليل على الاطال بموضع دون موضع (وفي كشف القاتم) بعد نقل ذلك الايضاح استشكل بمصوم النص والقناوي (قلت) قد يرشد اليه ما ورد في نسمة مكة بكعة كما يأتي ان شاء الله تعالى والصلوة في المنسوب كما (في كشف القاتم) وأما استثناء مكة من هذا الحكم فلم أر التصريح به في كلام الأصحاب وظاهر (الصدوق) القول به كما في (البجار) ونفى فيه البعد عنه لمكان المخرج غالباً (وقال في المنتهى) لا بأس بالصلوة هناك والمرأة قائمة أو جالسة

ولو كانت ورائه صحت صلوته ولو ضاق المكان عنهما صلى أولاً والأقرب اشتراط صحة صلوة المرأة لولاه في بطلان الصلوتين (متن)

بين يديه لما رواه الشيخ عن معاوية قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أقوم أسلي في مكة والمرأة بين يدي جالسة أو مارة قال لا بأس إنما سميت مكة بكثرة بكاءه لأنه يك في الرجال النساء وذكر في (التذكرة) نحواً من ذلك وقد يلوح من (كشف الثام) الميل إليه حيث أيد استئنا الضرورة بما في (علل الصدوق) من قول أبي جعفر عليها السلام في خبر الفضيل إنما سميت مكة بكثرة بكاءه لأنه يترك بها الرجال والنساء والمرأة تصلي بين يديك وعن يمينك وعن يسارك وممك ولا بأس بذلك وإنما يكره في سائر البلدان (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو كانت ورائه صحت صلوته) وصلوته إجماعاً كما في (الخلاف) والظاهر أنه إجماعي كما في (البحار) ويظهر من (غاية المراد) أنه مذهب أكثر علمائنا وقد سمعت عبارته (وفي المغتني) أن الكراهة هنا تنزل وقد سمعت أنه جعلها فيه مراتب متفاوتة ولم أجد من تأمل في هذا الحكم بل كل من ذكره حكم بالصحة أو نفي الكراهية وأما اختلفت عباراتهم في شيء آخر جماعة عبروا بلفظ الوتر أو الخلف (وفي المغتني) تصلي بحيث يكون سجودها نجاه قدميه (وفي الشرائع) بقدر ما يكون موضع سجودها محاذياً لقدمه ونحوهما عبارة (اللمعة) حيث قال: فلو حاذى سجودها قدمه فلا منع ويظهر من (كشف الثام) الميل إليه واستدل على ذلك بصحيح زرارة الناطق بتقديمه عليها بصدرة ونحوه خبر عمار ومنع عليهم ذلك في (حاشية الميسي والروض والروضة والمسالك) وجزم بأنه لا بد من التأخر بدون محاذاة أصلاً (وفي المنتهى) بعد أن نقل الإجماع على صحة صلوتها مع الحائل والأذرع قال وكذا لو صلت متأخرة عنه ولو بشر أو قدر مسقط الجسد ونحوه ما في (المعتبر) وفي (النافع) وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد) الاقتصار على مسقط الجسد (وفي الكفاية) الأقرب الاكتفاء بشهر وهو ظاهر (الشيخ) في كتابي الأخبار (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو ضاق المكان عنهما صلى أولاً) كما في (المبسوط) والنهاية والشرائع والنافع والمعتبر والمنتهى والتذكرة والتحرير والبيان والذكرى وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وفوائد الشرائع) وغيرها وفي أكثر هذه التصريح بأن ذلك على سبيل الوجوب عند الشيخ وأتباعه والاستحباب عند مخالفهم (وفي التحرير) فلو عكس فصأت هي أولاً ثم الرجل صحت صلوتها (وفي المنتهى) الإجماع عليه وفي جملة منها تقييد ذلك بسعة الوقت لما مر من أنه مع ضيقه لا كراهة ولا تحریم وقد سمعت ما في جامع (المقاصد) من أنه لم يقم على ذلك دليل (وفيها وفي حاشية الارشاد والمسالك والروض والروضة والمدارك) أن هذه الأولوية فيما لا يختص بالمرأة اثبتت لسلطانها على ملكها (وفي حاشية الارشاد) أن اخصص بها لم يجر لها الاثبات (وفي المسدرك) لم يجب عليها التأخر قطعاً ثم يمكن القول باستحبابه وتروء في (جامع المقاصد والروضة) في المشترك بينها وبينه (وفي حاشية الارشاد) احتمال القرعة (وفي كشف الثام) إن تساوى فيه ملكاً أو إباحة فهو أولى وإن اخصص به احتمال أن يكون الأولى بها أن تأذن له في التقدم (قوله) قدس الله تعالى روحه (والأقرب اشتراط صحة صلوة المرأة لولاه في بطلان الصلوتين) لا وجه لتقييد المرأة وهذا الحكم مخرج به في (التذكرة والذكرى والبيان وكشف الالتباس وغاية المرام وجامع المقاصد والجمهورية

فلوصلت الخائض أو غير المتطهرة وإن كان نسياناً لم تبطل صلوته وفي الرجوع إليها (نظر (متن)

وإرشادها وحاشية لارتد حاشية الميسي وفوائد القواعد والمساك والمدايرك) وقيرها وقد يظهر من (غاية المراد) سبته الى الأذى كما هو صريح (البعدار واحتمل عدم الاشتراط في (الايضاح والروض) وكذا (جامع المقاصد) لصدق الصلوة على الفاسدة قاله متوجه عند بطلان الصلوتين ولا يجدي قيد لولاه ورده في (كشف للثام) بأنها عند الصحة لولاه تنعقدان ثم تبطلان ولا تنعقدان عند البطلان فلا تبطل الصحيحة منها انتهى واحتار بقوله لولاه عن لزوم اشتراط البطلان بالصحة المفتضي لاشتراط السبي بتيقظه فكانه قل يشترط لابطال الصلوتين بهذا انما يبطل آخر في واحدة منها وبه يتدفع ما نقله في الايضاح عن بعضهم من أن المانع ما صورة الصلوة وهو باطل لعدم اعتبار الشارع بإها ونواعتيرت لا بطلت صلوة الحائض والجلب وإما الصحيحة وهو باطل والالاجتمع الضدان أو ترجح أحد طرفي الممكن بلا مرجح اذ ليس المراد اشتراط الصحة بل عدم البطلان بسبب آخر وممنه الصحة على تقدير عدم الحاذة والتقدم (قوله) قدس الله تعالى روحه (فوصلت الخائض أو غير المتطهرة وإن كان نسياناً لم تبطل صلوته) لأن فقد الشرط في الواقع موجب لانتفاء الشروط وقد علمت أن الشرط في البطلان هو الصحة لولاه وصلوتها مع اتساق غير صحيحة وإن واقت الشريعة لأن الصحيح عند العقلاء ما أسقط القصد ولا فرق في ذلك بين أن يكون هو غافلاً أو عالماً بالبطلان وكذا العكس (قوله) قدس الله تعالى روحه (وي رجوع إليها ذ(١) نظر) كما في (التذكرة ونهاية الأحكام وإرشاد الجعفرية) لا أقرب رجوع كل واحد منهما الى أخبار الآخر كما في (الايضاح وجامع المقاصد والروض وكشف للثام) خصوصاً في بطلان كما في الأخير لأصل صدقه وأصل صحة صلوة الآخر لا نهذا الأخير بالبطلان لم يتحقق بطلان صلوته ولأن هناك أموراً ثلاثة لا يمكن اجتماعها على الصدق وهي عدم الرجوع الى كل واحد منهما واشتراط صحة صلوة كل منهما في بطلان الصلوتين وتحقق البطلان بالمحاذات عند الآخر والثاني متحقق لأننا نبحت على هذا التقدير والثالث واقع جمعاً من القاتلين بالبطلان فبطل الأول أما المدايرة فلا لأن صحة الصلوة لا يعلمها الا المصلي فلم يقبل قوله لزم أما عدم الاشتراط بالصحة أو عدم تحقق البطلان عند المصلي الآخر كذا قل في (الايضاح) وهذا معنى ما في (جامع المقاصد وروض الجنان) من أن الصحة لا تعلم الا من قبله فلو تعلق بها تكليف مكلف ولم يقبل فيها قول المصلي لزم تكليف ما لا يطاق (وقد يقال) إن الشرط في البطلان إن كان هو الصحة بحسب الواقع لم يكن الرجوع الى المصلي لامكان الفساد بوجه لا يعلمه وإن كان هو الصحة ظاهراً كفي فيها الاستناد الى مسألة صحة فعل المسلم حتى يعلم المبطل وقد يعلم لا من قبل المصلي فلا تكليف بما لا يطاق (ووجه الدم) أن إخبارها بحال صلاتها بمنزلة الإخبار بحال صلوته وهو غير مسموع خصوصاً البطلان لأصل الصحة وانتفاء شرطه (وفي حواشي الشهيد) عن نسخة مقررة على المصنف الأقرب قبول إخبارها بعدم طهارتها للاستناد الى أصليين عددها وصحة صلوة الرجل لا بطهارتها استناد الى خلافين طهارتها وبطلان صلوته انتهى (وهذا الرجوع) على سبيل الوجوب

ولو لم تمتد نجاسة المكان الى بدنه أو ثوبه إذا كان موضع الجبهة طاهر أعلى رأيي وتكره الصلوة في الحلم لا المسلخ (متن)

كما في (جامع المقاصد) وظاهر (كشف القاتم وعبرة الكتاب) لأنه متى صح الرجوع اليها تحتم على الرجل إعادة صلوته وشرعيته الإعادة حتماً موقوفة على تحققها فتي نحقق فساد صلوته لا نشرع الإعادة كذلك (وفي جامع المقاصد) أنه لم يطلع على عبارة أحد من الأصحاب فيها التمرض لوقت الرجوع هل قبل الصلوة أم بعدها أم في خلالها أم مطلقاً ثم قال إن الذي يقتضيه النظر أن الإخبار أن كان قبل الصلوة وجب قبوله وإن كان بعدها فإن أخبر بطلان صلوته لم يؤثر ذلك في صلوة الآخر التي قد حكم بطلانها بصلوة الأصل فيها الصحة وإن أخبر بالصحة فلا أثر له لتحقيق البطلان قبل ذلك هذا إذا شرعاً في الصلوة عالمين بالمحاذات المفسدة ولو شرعاً في الصلوة وكان كل واحد غير عالم بالآخر اظلمة أو نحوها ففي الإبطال هنا (تردد) فإن قلبه ففي رجوع أحدهما الى الآخر في بطلان صلوته تصح (الأخرى نظراً من الحكم بطلانها وكونها على ظاهر الصحة فلا يؤثر فيها الحكم بالبطلان الذي قد علم خلافه بخلاف الصلوة التي فعلها المصلي على اعتقاد فسادها فإنها لا تصير صحيحة بعد لغوات النية وإن كان في خلالها فإن شرعاً فيها عالمين فلا كلام في الإبطال وكذا لو علم أحدهما اختص بطلان صلوته وإن لم يعلم كل منهما بالآخر ثم علم ففي رجوع أحدهما الى الآخر في بطلان صلوته التردد انتهى (وفي المدارك) لا بد من العلم قبل الشروع ولو بالإخبار ولو وقع بعده لم يمتد به للحكم بطلان الصلوة ظاهراً بالمحاذاة وظهر خلافه بعده ولو لم يعلم أحدهما بالآخر إلا بعد الصلوة صحت الصلوة وفي الأثناء يسر على الأظهر (وفي كشف القاتم) عليه الاستفسار إذا احتملت الصحة وكذا إذا فرغ من الصلوة واحتمل البطلان وقد شرع غافلاً أو مع زعم الفساد ثم احتمل الصحة فإن لم يمكن لم يشرع فيها وإن صلى مع النقلة عن التعدي أو الحكم أو الاستفسار وكان الظاهر البطلان لم يمتد (قوله) قدس الله تعالى روحه (ولو لم تمتد نجاسة المكان الى في الحمام) تقدم الكلام فيه مستوفى في أول الفصل (قوله) قدس الله تعالى روحه (وتكره الصلوة في الحمام) بالإجماع كما في (الاخلاف والفنية والمسالك) وهو اشتهور كما في (المختلف والتلخيص والبخاري ومذهب الأكثر كما في (المتنعي والذكري وجامع المصنف) وبذلك صرح الصدوق في (الهداية) ومن تأخر عنه إلا (المفيد) فإنه لم يذكره في المقدمة (وأبى العباس) في الموجز الحاوي (وعن الكافي) أنه لا يجل للمصلي الوقوف في الحمامات وإدله في فسادها نظره (وفي الحاصل) لا يصل في الحمام على حال وأما المسلخ فلا بأس به (وفي النهاية) ولا يصلي الإنسان في بيوت الغائط ولا الحمام (وفي المغتاتج) تكره في الحمام إلا أن يكون نظيفاً وظاهره كما يلوح ذلك من المدارك عدم الكراهية إذا كان كذلك (وفي التلخيص) تكره في الحمام على رأيي (قوله) قدس الله تعالى روحه (لا المسلخ) كما في ظاهر (التبذير) حيث حمل خبر عمار على المسلخ وقد سمعت مافي (الحاصل) وصريح (السرائر) والمتنعي والبخاري والذكري والدروس والبيان وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وتعليق النافع والروض والروضة وحاشية الميسي والكفاية) وهو ظاهر (المدارك والمغتاتج) واحتمل ذلك في (مجمع البرهان) واستندوا (الي أنه مشتق من الحميم وهو الماء الحار كما أشار الى ذلك في (السرائر) وصرح

وفي بيوت النُط والثيران (متن)

به في (الروض) وغيره وفي أكثر هذه القطع بدمها على سطحه ومنع أحد من الصلوة في الموضعين أعني السطح والملك وفي (التذكرة ونهاية الأحكام) أن علة الكراهة إن كانت نجاسة الأرض لم تنكره في الملك وإن كانت كونه مأوى الشيطان لكشف العورة فيه كرهت فيه (قال في النهاية) وهو الأقرب لأن دخول الناس يشمله وحكي هذا الترديد في المنتهى عن بعض الجمهور (وفي الروض والمدارك) أنه مبنى ضعيف لجواز أن لا يكون مملاً أو تكون غير ماذ كره والتعليل من الفقهاء (قلت) قال في الفقيه لأنه مأوى الشياطين (وقال في جمع الفائدة والبرهان) المأوى أن المراد بالحمام ما يقال عرفاً إنه حمام فلا يبعد دخول الملك (قلت) قد يلوح ذلك من عبارة الخلاف حيث قال تنكره في بيوت الحمام انتهى هذا ولو كان الحمام نجساً لانصح فيه الصلوة إجماعاً كما في (الخلاف والمنتهى وجامع المقاصد) وغيرها وفي الأخيرين لو شك في الطهارة سأل على الأصل - انتهى بيان - سأل علي بن جعفر أخاه عليه السلام عن الصلوة في بيت الحمام فقال إذا كان موضعاً نظيفاً فلا بأس قال يعني الملك والتفسير من علي بن جعفر (قوله) قدس الله تعالى روحه (وفي بيوت الغائط) هذا ذكره (الطوسي والحق والمصنف في كتبه والتبديدان والحق الثاني) ومن تأخر عنهم (وفي التلخيص) أنه المشهور (وفي كشف القناع) أن في الغنية الإجماع عليه (قلت) لم يذكره في الغنية وإنما ذكر المزايل وظاهر جملة أن المزايل غير بيوت الغائط حيث يذكر كلا منهما على حدة ولم يذكر في (المبسوط والخلاف والمراسم والسرائر) وفي (النهاية) لا يصل في بيوت الغائط (وفي المتن) لا يجوز الصلوة فيه (وعن الحلبي) لا تخل وظاهر (جمع البرهان) التمسك في كراهته كما يلوح ذلك من (الكفاية) وفي (الختاف) أن المشهور الكراهية في المزايل - انتهى بيان - استدلل عليه في كشف القناع بما نهي فيه عن المزايل وعن السطح المسخ للبول وعن زر الغائط وبما نهي فيه عن الصلوة إلى المذمة وفي بيت يال فيه (قوله) قدس الله تعالى روحه (والبرهان) إجماعاً كما في (الغنية) وقاله الأصحاب كما في (التذكري وجامع المقاصد وروض الجنان) وهو المشهور كما في (الختاف والتلخيص) ومذهب الأكثر (في المنتهى) قولاً لأنه تشبه بمباده (وفي جامع المقاصد وفوائد الشرائع وتعليق النافع وحاشية الميسر والروض والروضة والمسالك) أن المراد بهم البيوت المدة لاضرام النار فيها لا ما وجد فيه ترمع عدم عداد البيت لها بالذات ولا فرق في بيت النار بين أن تكون موجودة فيها حال الصلوة أم لا إلا أن يغبر البيت إلى أمر آخر وفي كثير من هذه نفي الكراهية على سطحها (وفي جمع البرهان) الظاهر وجود النار فيها في الجملة انتهى ثم قل بعد ذلك لا دليل على ذلك والأصح كما في (المدارك) اختصاص الكراهية بموضع عبادة الثيران لأنها ليست موضع رحمة فلا تصلح للعبادة (قلت) وهو ظاهر (الغنية) حيث خصها بما تعبد فيه حيث قال وبيوت الثيران وغيرها من معابد أهل الضلال واحتج له بالاجماع والاحتياط وقد يظهر ذلك من (المنتبى) حيث قال وفي بيوت الثيران والمجوس الآن ترش بالاء هذا (وفي المتن) لا يجوز فيها الصلوة (وفي المراسم) أن العرب انبى لا تجوز فيه الصلوة بل تفسد بيوت الحرم وبيوت الثيران وبيوت المجوس والموضع المنسوب والمقابر ولا يصلي إلى القبور إلا أن يكون بينه وبين القبر حائل ولو قدر نية وروي جواز

والخجور مع عدم التمدي ويوت الجوس (متن)

الصلوة إلى قبر الامام خاصة اذا كان في قبته ولا صلوة في مكان يكون في قبته تصاوير مجسمة أو
نار مضرة أو سيف مجرد أو إنسان مواجه وهذا كله عندي داخل في قسم المكروه وإن وردت
الرواية بظواهرها في حظره انتهى كلامه بهامه (فأنزل) فيه (وعن الحلبي) أنه قال لا يحل لمصلي
الوقوف في معادن الابل بل وصراط الخيل والبنغال والخيبر والبقر ورايض النعم وبيوت النار والمزابيل
ومذابيح الأنعام والمجاهدات وعلى البسط المصورة وفي البيت المصور وثنا في فسادها في هذه الحال (ظر)
اتمى (وفي التلخيص عن الفقيه) أنه حرّمها في بيوت النيران ولم أجده ذكر ذلك فيه فلهذا ذكره
في المقنع (لكن) لم ينقل عنه أحد ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والخجور مع عدم التمدي ﴾
هذا مذهب المتأخرين كما في (المدارك) والمشهور كما في (الختاف وتلخيص التلخيص) وبه صرح
(الطوسي) والسجلى والمحقق والمصنف في كتبهما (والشهيديان والمحقق الثاني والفاضل الميسي) وغيرهم
(وفي الدرر وإرشاد الجعفرية والكفاية والمفاتيح) في بيت فيه خر (وفي الروض) الرواية مطلقة
فتشمل ما فيه خر وما كان ممدداً لذلك وظاهر (التذكرة ونهاية الأحكام) وغيرها أنها المعدة لذلك حيث
قبل فيها لأنها لا تنفك عن النجاسة غالباً (وفي جامع المقاصد وفوائد الشرائع) بيوت الخمر والمسكرات والفقاع
وفي كشف القتام) في بيت القناع محتمل لما في الخبر من أنه خر بجحول (وفي الدرر) خر أو مسكر (وفي
كشف القتام) بيوت الخجور أي المسكرات (وفي الفقيه والمقنعة ونهاية المراسم) لا تجوز فيها لكن قال في الفقيه
إذا كان محصوراً في آنية وفي (تلخيص التلخيص) أن التقي حرّمها وقد مرت عبارة الكافي فيها (وعن
المقنع) أنها لا تجوز (وعن المذهب) أنها تكره في بيت شرب الخمر ﴿ بيان ﴾ قال في (المدارك) إن
المتأخرين استبعدوا من الصدوق الحكم بدم جواز الصلوة في بيت فيه خمر مع حكمه بطهارتها
ولا إستبعاد فيه بعد ورود النص ونحن نقول إن استبعادهم في محله لأنه من البعيد أن تجوز الصلوة
في الثوب الذي فيه الخمر ولا تجوز في البيت الذي فيه الخمر ولم يرد نص من الشارع بهذا التحويل
ورد بطلان الصلوة وحرمتها وورد بطهارتها وما ورد في المنع عن الصلوة في بيت هي فيه إنما هو من
قيل مادل على البطلان والحرمة ولا يلزم مادل على الطهارة لأنه إذا كان لم يجوز الصلوة بمجرد وجود
الخمر في البيت فكيف يجوزها في الثوب الذي فيه الخمر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي بيوت
الجوس ﴾ هذا الحكم نسب إلى الأصحاب في (جامع المقاصد) في أثناء كلامه (والروضة والمدارك)
وقال في (التلخيص) إنه المشهور وهو خير (المبسوط والوسيلة والسرائر والنافع والشرائع والمعتبر
وكتب المصنف والشهيديين والمحقق الثاني وكشف الالتباس وإرشاد الجعفرية وجمع البرهان والمدارك
والكفاية والمفاتيح) لكن اختلفت عباراتهم في ذلك (في المبسوط والسرائر وكتب المحقق وكتب
المصنف والذكرى وكشف الالتباس واللمعة والروضة) وغيرها التعبير ببيوت الجوس (وفي الكفاية
والمفاتيح) التعبير ببيت فيه مجوسي (وفي النهاية والوسيلة والشرائع والبيان والدرر) في بيوت الجوس
أويت فيه مجوسي (وفي المسالك) ظاهرهم عدم التفرق بين كون البيت لمجوسي وغيره والخبر
مطلق وخصه بعضهم ببيت (قلت) هذا التخصيص مال هو إليه في الروض وسيأتي المصنف
أنه تكره في بيت فيه مجوسي (وفي مجمع البرهان) كانت الصلوة في بيت مكروهة أو بيت

ولا بأس بالبيع والكنائس وتكره في معاطن الابل (متن)

هو فيه (وفي البحار) ظاهر الأخبار كراهية الصلوة في البيت الذي فيه مجوسي سواء كان بيته أم لا وعدم كراهيتها في بيته إن لم يكن فيه لكن يستحب الرش انتهى (وقضية) تمليلهم بأنها لا تنفك عن النجاسة الاختصاص ببيوته (وفي جامع المقاصد) نسب هذا التمليل إلى الأصحاب (قلت) وبه على في (نهاية الأحكام) والمتن والتحريم والتذكرة والذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروضة وإرشاد الجعفرية) وغيرها واختلفت عباراتهم في مقام آخر (في المبسوط) فإن فعل رش الموضع بالماء فإذا جف صلى فيه واستحسنه في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) وفي (الوسيلة) تكره في بيوت المحوس اختياريًا فإن اضطر رش الموضع أولاً بالماء (وفي المتبر) إلا أن يرش بالماء وفي جملة من كتب المصنف) كالتحريم والمتن ونهاية الأحكام والتذكرة (لو إضرطرشه بالماء استجاباً (وفي البيان) لو اضطر رشه بالماء وفرش عليه وصلى أو تركه حتى يجف (وفي جامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض إذا رش بالماء زالت الكراهة (وفي المدارك) قطع بذلك الأصحاب هذا وقد سمعت ما في (المراسم) من أن الصلوة في بيوت المحوس فاسدة (وفي القمعة) لا يصلى في بيوت المحوس حتى ترش بالماء ويجوز بعد ذلك (وفي النهاية) لا يصلى في بيوت المحوس مع الاختيار فإن اضطر إلى ذلك رش الموضع بالماء فإذا جفت صلى فيه (وفي التخليص عن التقي) أنه حرّمها فيها وقد سمعت عبارة (الكافي) وفي (كشف الثام) بما ظفرت بأخبار مثل فيها الصادق عليه السلام عن الصلوة فقال عليه السلام رش وصل انتهى وقد سمعته ما قاله غواص بحار الأخبار وسمعت تمليل الأصحاب { قوله } { قدس الله تعالى روحه } { ولا بأس بالبيع والكنائس } ذهب إليه علمائنا كما في (المتن) وهو المشهور كما في (الروض والبحار) ومذهب أكثر علمائنا كما في (جامع المقاصد) وهو خيرة (المنفعة والنهية والمبسوط والسرائر والنافع والشرائع وكتب المصنف والمعة وجامع المقاصد وإرشاد الجعفرية والروض والروضة والكفاية والمدارك) وهو ظاهر (التقية والمعتبر ونهاية الأحكام) وفي المتن وجامع المقاصد والروضة) وغيرها يستحب رش الموضع الذي يصلى فيه من البيع والكنائس (وفي الغنية) الإجماع على الكراهة في معابد أهل الضلال والكراهية في خصوص ما نحن فيه خيرة (المراسم والدروس والبيان) ونقل عن (الاصباح والمهذب والاشارة) ولم يرحح شيئاً في (الذكرى) وقال (الشيخان والمصنف والمحقق الثاني) لو كانت مصورة كرهت من حيث الصورة { قوله } { قدس الله تعالى روحه } وتكره في معاطن الابل { إجماعاً كما في (الغنية وظاهر المتن) وهو المشهور كما في المختلف والتخليص والبحار وكشف الثام) ومذهب الأكثر كما في (جامع المقاصد) ومذهب كثير أو الأكثر كما في (المتبر) وقد نسب إلى الفقهاء وإلى أهل الشرع في مواضع كما يأتي وفي (الشرائع والنافع والتخليص) التعبير بالمبارك (وفي نهاية الأحكام والتذكرة والذكرى وكشف الالتباس وإرشاد الجعفرية) أن المعاطن هي المبارك (وفي التحرير والمتن وجامع المقاصد وظاهر الروض) أن الفقهاء جعلوا المعاطن هي المبارك التي تأتي إليها الابل مطلقاً (وفي السرائر) أن أهل الشرع لم يخصصوا ذلك بمبرك دون مبرك ونسبه في البحار إلى الأكثر وخالف (في الروضة) ففسر المعاطن في عبارة المعة بمبارك الابل عند الشرب لتشرب عللاً (عللاً خ ل) بعد نهى (وفي كشف الثام) أن هذا هو المشهور في تفسير المعاطن (قلت) وبذلك فسرهما

ومرابط الخيل والبغال والحمير (متن)

في الصحاح والقاموس وجمع البحرين وقريب منه كلام ابن الأثير وقوله في البحار عن مصباح اللغة والأزهري لكن قال إن الأزهري قال إنها في كلام الفقهاء المبارك وفي (كشف الغم) عن المين أنها يقال لما حول الحوض والبئر من مباركها ولكل مبرك يكون مألفاً للابل فهو عطن بمنزلة الوطن وأنه قال وقبل أعطان الابل لا تكون إلا على الماء فأما مباركها في البرية فهو المأوى والمراح (وعن القاموس) أنها المبارك وأنه قال وقال آخرون لا تكون أعطان الابل إلا على الماء والأمر قريب (وفي المتن) والتحرير وكشف الالتباس (وظاهر (الروض) أن الكراهة لا تزول بضيوبة الابل عنها حال الصلوة ونسبه في (المدارك) إلى إطلاق الأصحاب (واستوجه في المتن) عدم الكراهة في المواضع التي تبيت فيها الابل في سبيلها أو تنأخ فيها لمألفها أو وردها ومال إليه في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) وفيه أن ما استدله في (المتن) في تميم المبارك وهو كونها من الشياطين يقضي بكراهة مطلق المواضع التي تنحصر الابل فيها على أن الروايات الدالة على التعليل عامة والوارد في أخبارنا التي عن مساطن الابل والظاهر أن الفقهاء إنما استندوا في التميم إلى تنقيح المناط لعدم تعقل الفرق بين موضع الشرب وغيره فأن أخذ في ذلك الاعتبار كما هو ظاهر المتن وغيره كان المدار عليه ولا فلا هذا إن قلنا إن الماطن لغة هي المبارك حول الماء وإن قلنا أنها في اللغة كل مبرك يكون مألفاً للمناخ الملقف والورد إذا كان كذلك كانت حكمه كذلك إلا أن يقال المراد بالملطن المبارك الذي يكون بمنزلة الوطن ولا يكون ذلك إلا في المكان التي تأوي إليه وتبيت فيه (وفيه) أنه يخرج على هذا مباركها حول الماء للورد مع أنه هو الأشهر في تعريف الماطن إن لم نقل إنه حقيقة فيه فقط ولم تثبت فيه حقيقة شرعية نعم إن ثبت الاجماع على أنه المبارك التي تأوي إليه دون ما تنأخ فيه للورد والملقف فهو الحجة وقد سمعت ما نسب إلى الفقهاء في (المتن) وغيره وإلى أهل الشرع في (السرائر) وقد تأول عبارة (المتن) بأن المراد بالمناخ الملقف والورد ما كان في السير لكنه بعيد عن ظاهر العبارة وقد سمعنا - فليتأمل - (وفي المفاتيح) أن الكراهية تزول أو تخف بالرش وقوله في كشف الرموز عن (التزعة) ثم قال وقد يمنع انتهى - وقد مر عن (التمني) القول بالتحريم والتردد في البطال (وظاهر (المقنة) أيضاً التحريم (وفي المدارك والبحار) لا ريب أنه أحوط وفي الأخير وإن كانت الكراهية أقوى في الجملة (وفي النهاية) لا يصل في مساطن الابل وفي موضع آخر منها تكره هذا وفي التوالم أن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن الصلوة في أعطان الابل لأنها خلقت من الشياطين (قوله) قدس الله تعالى روحه (وفي مرابط الخيل والبغال والحمير) إجماعاً كما في (الفتاوى) وهو المشهور كما في (المختلف) ومذهب الأكثر كما في (المعتبر) وبه صرح في (النهاية) والوسيلة والشرائع والتافع والمعتبر وكتب المصنف والمدرّس والبيان واللمعة وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض والروضة والكفاية) واقتصر في (الارشاد والمفاتيح) على الأولين وفي الأخير أنها تخف أو تزول بالرش (وفي المتن) والتحرير والروض) لا فرق فيها بين الوحشة والاهلية وفي الأخير لا فرق أيضاً بين الحاضرة والغائبة (وفي النهاية) فإن خاف الإنسان على رحله فلا بأس أن يصلي فيها بعد أن يرشها بالماء وقد سمعت كلام (التمني) هذا وفي (الفتاوى) الاجماع على كراهيتها في مرابط البئر ومرابض

وقرى النمل ويجرى الماء وأرض السبحة (متن)

الغم (وفي المختلف) أن المشهور كراهيتها في مريض الغم (وفي المتن) أنه لا بأس بمريض الغم ذهب إليه أكثر علاننا وبه صرح في (المبسوط والنهاية) والخلاف والشرائح والمعتبر والتحرير والمختلف والبيان والدروس واللمعة والروضة) وفي كثير من هذه التصريح بعدم الكراهة (كالخلاف) وغيره وفي (المبسوط والنهاية) نفى البأس ونسب ذلك في المعتبر الى (المتن) ولم أجده فيها (وفي مجمع البرهان) أن الكراهة في مرابط البقر ومريض الغم أقل منها في معاطن الابل وقد سمعت كلام (التقي) في مريض الغم ومرباط البقر (قوله) قدس الله تعالى روحه (و) في (قرى النمل) إجماعاً كما في (الفنية) وهو مذهب الأكثر كما في (المعتبر) والمشهور كما في (البحار) وبه صرح (الصدوق في الهداية) ومن تأخر عنه الالفيد وسائر فائمه لم يذكره في الفتنه والمراجم لعدم الانفكاك من أذاها أو قتل بعضها كما ذكر ذلك غير واحد (وفي القاموس) أن (قرى النمل) مجتمع ترابها وهو الذي ذكره في (الروض والروضة) وعن (المحيط وقته الفتى) للعلالي (والسامي) أنها مأواها (وعن الأساس والصباح والشمس) جراثيمها أي مجتمعا أو مجمع ترابها (قوله) قدس الله تعالى روحه (و) في (مجرى (١) الماء) ذهب إليه علاننا كما في (المتن) وجامع المقاصد (وفي البحار) أنه المشهور ومذهب الأكثر كما في (المعتبر) ولا فرق بين أن يكون فيه ماءً أولاً كما نص على ذلك غير واحد (وقال في المتن) تكراهة الصلوة في السفينة لأنه يكون قد صلى في مجرى الماء وكذا لو صلى على ساباط نحت نهر يجري أو ساقية (ثم قال) هل يشترط في الكراهية جريان الماء (عندي فيه توقف) أقربه عدم الاشتراط (وقال) هل تكراهة الصلوة على الماء الواقف (فيه تردد) أقربه الكراهية ونفى البأس في (التحرير) عن الصلوة على ساباط يجري نحت نهر أو ساقية وقرب الكراهية على الماء الواقف كما في (المتن) وفي (نهاية الأحكام) إن أمن السيل احتمل بقاء الكراهية اتباعاً لظاهر النهي وعدمها لزوال موجبها (قال في المدارك) بعد نقل هذه البارة لم أقف على ما ادعاء من الإطلاق (قالت) قال أبو الحسن عليه السلام في خبر أبي هاشم الجعفري لا يصل في بطن واد جماعة (وفي البحار) أن ظاهر الأخبار كراهة الصلوة في المكان الذي يتوقع فيه جريان الماء وفي المكان الذي يجري فيه الماء بالفعل (قالت) الوارد في المقام من الأخبار رسلاً عبد الله بن الفضل وابن أبي عمير والخير النبوي الذي اشتمل على المناهي السبعة وخبر الجعفري ولم يظهر منها ما ذكر ولعله لذلك قال في (كشف القاتم) لا فرق بين أن يكون فيه ماءً أو لا توقع جريانه من قريب أو لا صلى على الأرض أو في سفينة (قوله) قدس الله تعالى روحه (و) في (أرض السبحة) بفتح الباء فأما إذا كان نمتاً للأرض كقولك الأرض السبحة فيكسر الباء كذا قال في السرائر نقلاً عن الخليل بن أحمد والسبحة بفتح الباء واحدة السباخ وهو الشيء الذي يملأ الأرض كالملاح ويمجوز كون السبحة في البارة بكسر الباء فتكون بالإضافة من باب إضافة الصفة الى الموصوف والحكم أعني كراهية الصلوة فيها قل عليه الإجماع (في الخلاف والفنية) وظاهر (المتن) حيث نسبته في علاننا (وفي المعتبر) أنه مذهب الأكثر

(١) مجرى الماء يسمى إدياً قاعلاً من ودي يدي إذا سال وهو من تسميته الحبل بالحلال (منه قدس سره)

(وفي البحار) نسبته الى ظاهره الاكثر (وفي الميسوط والوسيلة والمفاتيح) التقيد بما اذا لم يتمكن من السجود عليها (وفي المنتهى ونهاية الأحكام والتذكرة وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض والمسالك والمداوئ) وغيرها لتبليط الحكم بعدم التمكن أو عدم كماله وأنه إن تمكن فلا بأس وفي الأخبار التعليل بأن الجبهة لا تقع مستوية وأنها إن استوت وتمكنت عليها فلا بأس وهذا مراد الأصحاب (وفي البحار) أن الاظهر أنه إن لم تستقر الجبهة أصلاً أو كان الارتفاع والانخفاض أزيد من المعفو فتحرم الصلوة اختياراً وإلا فذكره مع الحق والاستواء نزول الكراهة أو تخف والأول أظهر لموثق بماعه انتهى وصرح الصدوق في (الهداية) بالكراهة وظاهره في (العلل) التحريم حيث قال باب العلة التي من أجلها لا تجوز الصلوة في السبخة وظاهره في (اختصار) تخصيص التحريم بالنبي صلى الله عليه وآله والامام عليه السلام قل وأما غيرها فانه متى دق مكان سجوده حتى تتمكن الجبهة فيه مستوية فلا بأس انتهى والى كون التحريم من خصائص الوصي مال في (البحار) حيث رد على (المجلى) حيث قال لا يجوز أن يعتقد أن الشمس قد غابت وأمير المؤمنين عليه السلام لم يصل وإنما قاته أول الوقت فرده في البحار بأنه لا يبعد أن يكون ذلك من خصائصهم عليهم السلام الى آخره (وفي المقننة) لا تجوز الصلوة فيها (وفي النهاية) لا يصل فيها هذا (وفي كشف القاتم) قد تكون السبخة علامة لكونها معذبة ولهذا قال محمد بن علي بن ابراهيم ابن هاشم في علة والعلة في السبخة أنها أرض مخسوف بها قال ويحتمل أن يريد أنها تنصف وتنفر فيها الجبهة فلا تستقر (قال) وغير جورية بن مسهر الذي رواه الصدوق في العلل قال قطعنا مع أمير المؤمنين عليه السلام جسر الصراة في وقت العصر فقال عليه السلام (إن هذه أرض معذبة لا ينبغي لبني ولا وصي بني أن يصل فيها فمن أراد منك أن يصل فيصل) معارض بخبر أمالي الشيخ الذي رواه عن يحيى بن العلاء الناطق بأن أمير المؤمنين لما خرج الى النهر وان طعنوا في أرض بابل قال يامالك إن هذه أرض سبخة ولا تحل الصلوة فيها فمن كان صلى فليد الصلوة (قلت) هذا الخبر لا يقوى على معارضة خبر العلل لأن الأصحاب أعرضوا عنه والعاقل به نادر كما عرفت ثم إن خبر العلل مروي في البصائر والفقهاء هذ (وقال في القاموس) الصراة نهر بالعراق انتهى (وفي البحار) أن في بعض النسخ الغراء (وفي الفقيه والبصائر) نهر سوري وفي القاموس سوري كطوبى موضع بالعراق قال في (البحار) الظاهر أنه كان مكان جسر الحلة (وقال في كشف) القاتم يجوز أن لا يراد بالسبخة في الأخبار وكلامي الصدوق والمفيد إلا مالا تتمكن فيها الجبهة انتهى (وليعل) أن خبر العلل يدل على كراهة الصلوة لبني والوصي في كل أرض معذبة يعني عذب أهلها وصرح (السراير ونهاية الأحكام والمنتهى والتحريم والتذكرة والبيان والدروس وكشف الالتباس) وظاهر (المعتبر) كراهة الصلوة في كل أرض خسف بها وسخط عليها أو عذب أهلها (وفي القدرى والروض) أن الخبر القوي استدل به على ذلك ليس فيه دلالة وهو أن النبي صلى الله عليه وآله لما مر بالحجر قال لأصحابه لا تدخلوا على هؤلاء المعذيين الا أن تكونوا بأعين أن يصيكم مثل ما أصابهم (قلت) يمكن تحصيل الدلالة منه بتكاف (ثم قال الشهيدان) نعم يمكن أن يستدل عليه بما روي أن علياً عليه السلام ترك الصلوة في أرض بابل لذلك حتى عبر الغرات وصلى في الموضع المشهور بعد أن ردت له الشمس (قلت) قد سمعت الأخبار الواردة في ذلك ونص (الشيخ والطوسي وأبو المكارم والمجلى والمحقق والمصنف والشهيدان) وغيرهم على أن الصلوة مكروهة في أربعة مواضع اليبداء وضجنان وذات الصلاصل ووادي الشقرة (وفي

وعلى الثلج وبين المقابر من غير حائل ولو عزة أو بُمد عشرة أذرع (متن)

الفنية (الاجماع على الأربعة المذكورة (وفي السرائر) نسبة ذلك (١) إلى أصحابنا (وفي الارشاد وكشف الالتباس وإرشاد الجعفرية والكفاية) الاختصار على الثلاثة الأول (وفي الهداية) الاختصار على الثلاثة الأخيرة وظاهرهم الاتفاق على أن البدء وضجتان موضعان مخصوصان قاليداء ذات الجيش دون الحفرة (وفي الذكرى) عن بعض العلماء أنها الشرف التي أمام ذي الحليفة مما يلي مكة وضجتان بفتح الضاد وإسكان الجيم جبل بمكة وظاهر جماعه أن كل أرض كانت ذات صلاح كزعت الصلوة فيها (وفي السرائر) أن المواضع الأربعة مواضع مخصوصة في طريق مكة شرفها الله تعالى ونسب ذلك إلى أصحابنا كما مر (قلت) ما وجدنا من صرح بذلك عن تقدم عليه نعم في حاشية الفقيه إن ذات الصلاصل اسم الموضع الذي أهلك الله فيه النمرود وضجتان وأهلك الله فيه قوم لوط (وفي المنتهى والتحرير والمفاتيح أن الثلاثة الأول في طريق مكة (وفي التذكرة ونهاية الأحكام أن الثلاثة الأول أرض خف (وفي البحار) قد توم عبارات بعض الأصحاب أن كل أرض كانت ذات صلاح كزعت فيها الصلوة وهو خطأ لأنه قد ظهر من الأخبار وكلام قدماء الأصحاب أنها مواضع مخصوصة بين الحرمين (قلت) لعله فهم ذلك من قوله عليه السلام في الطريق وأراد بقدماء الأصحاب المعلى (والصلال جمع صلصال وهي الأرض التي لها صوت ودوي كما في المنتهى وفسره الشيدان بالطين الحر المحلوط بالرمل فصار صلصلاً إذا جف أي يصوت قلاً تله الجوهري عن أبي عبيده (وأما وادي الشقرة) في (المتبر والتذكرة والمنتهى ونهاية الأحكام والذكرى) أنه اختلف فيه علاناً فقل إنه شقائق النمان فكل موضع فيه ذلك نكره الصلوة فيه وقبل إنه موضع مخصوص (قلت) القائل بذلك (المعلى) قال الشقرة بفتح الشين وكسر القاف (٢) موضع مخصوص سواء كان فيه شقائق النمان أو لم يكن وليس كل موضع فيه شقائق النمان يكره الصلوة فيه ثم استشهد على ذلك بكلام ابن الكلبي (استند في ذلك إلى كلام ابن الكلبي خ ل) ثم أنه في (المنتهى) قرب الكراهة في كل موضع فيه شقائق النمان لاشتغال القلب بالنظر إليه (وفي البحار) أن الأظهر ما اختاره ابن ادريس والتعليل في الظاهر يخالفه إلا بتكلف تام (قلت) أشار إلى قول الصادق عليه السلام في خبر عمار لا تصل في وادي الشقرة فإن فيه منازل الجن (قوله) قدس الله تعالى روحه (وعلى الثلج) (٣) كذا أطلق في جملة من كتب المصنف وكتب الأصحاب (كالشرائع والدروس والبيان والعمدة والروضة) وغيرها وفي (النافع) إذا لم تتمكن جهته من السجود عليه (وفي العمدة والروضة) التقيد بالاختيار وفي الأخير مع تمكن الأعضاء (وفي المفاتيح) تكره الصلوة عليه إلا مع الضرورة والتسوية (وفي نهاية الأحكام وجامع المقاصد) التمليل بعدم التمكن (وفي المسالك والمدارك) بعدم كمال التمكن (وفي المسالك) يشترط في الجواز حصول أصل التمكن (وفي النهاية) لا يصل على الثلج (وفي المبسوط) لا يصل عليه فإن لم يقدر على الأرض فرش فوقه ما يسجد عليه (قوله) قدس الله تعالى روحه (وبين المقابر من غير حائل ولو عزة أو بُمد عشرة أذرع) أما الكراهة بين المقابر فقد نقل عليها الإجماع في (الفنية)

(١) أي الكراهة في الأربعة (منه قدس سره)

(٢) في الذكرى أنه بضم الشين وإسكان القاف انتهى لكن ما ذكره المعلى ذكره الأكثر (منه قدس سره)

(٣) يدل عليه ما في مشكوة الأنوار للطبرسي (منه قدس سره)

وظاهر (المتنهي) حيث قال ذهب اليه علمائنا (وفي التخليص وكشف اللثام) أنه مشهور وقد احتمل عبارة الفقيه أن الصلوة بينها غير مكروهة قال وأما القبور فلا يجوز أن تتخذ قبلة ولا مسجداً ولا بأس بالصلوة بين خطها ما لم يتخذ شيئاً منها قبلة والمستحب أن يكون بين القبر عشرة أذرع من كل جانب انتهى فإن حملنا عدم الجواز في عبارته على الكراهية كان عدم البأس عبارة عن عدم الكراهية (وفي المدارك) الاتفاق على المنع كراهية أو تحريماً من دون حائل أو بعد عشرة أذرع وحكى الشيخ في (الخلاف) عن قوم من أصحابنا أنها بين المقابر لا تجزي وهو خيره المراسم وقال (المفيد) كما عن (الحلي) أنها لا يجوز إلى القبور ولم يتعرض في المقنعة لحال الصلوة بين القبور ولعلني البأس كما في خبر ابن خلد الذي هو سنده في عدم الجواز إليها (وفي مجمع البرهان) أن الأصحاب على خلاف ما يذهب اليه المفيد (وفي المختلف) المشهور الكراهية إلى القبور (وأما عدم الكراهية) مع الحائل بين المقابر (وفي المدارك) قد قطع الأصحاب بزوال الكراهية أو التحريم مع الحائل وظاهر (المتنهي) دعوى الاجماع على ذلك يظهر منه ذلك في الفرع الثاني من الفروع السبعة التي فرغنا في المسئلة وقد أطلق الحائل سيف (النافع والتحريم والارشاد والتذكرة والكفاية) وأما الاكتفاء به في الصلوة بين المقابر ولو كان عنزة قد صرح به في (الشرائع ونهاية الأحكام والتلخيص والبيان واللمعة وارشاد الجعفرية والروضة) وهو ظاهر (المسالك) (وفي جامع المقاصد) أنه مستفاد من كلام الأصحاب (وفي النهاية) عنزة وما أشبهها (وفي الروض) ولو عنزة أولية أو ثوباً ومثله (المقنعة والبيان والدروس) في الصلوة إليها (وفي المراسم) الاكتفاء بالقبلة في الصلوة إليها أيضاً (وفي مجمع البرهان والمدارك والبحار) أن مسند الاكتفاء في رفع الكراهية بالعنزة والثوب غير واضح (قلت) مسنده ما أشير اليه في (المتنهي) وجامع المقاصد وكشف اللثام) عموم نصوص الحيلولة بها ومع ذلك يخرج عن مفاهيم ألفاظ النصوص والتأوي والائتمت الكراهية وإن حالت جدران ولم يذكر الحائل في (المبسوط والمفاتيح) بل اقتصر فيها على البعد بالأذرع وألحق في (المتنهي) وفوائد الشرائع والروضة والمسالك وجامع المقاصد) بالقبور القبران والقبر وفي الأخير أن في توجيه الكراهية عند القبر الواحد تكلفاً ونسب الاثلاق (في الروض) في القبرين والقبر إلى الأصحاب ثم تأمل فيه (وفي البحار) إلى جماعة وتأمل فيه أيضاً (وفي المتنهي) نسب عدم الاثلاق إلى أهل الظاهر وقد يلوح من عبارته دعوى الاجماع على الاثلاق (وفي نهاية الأحكام والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك والروضة) أنه لا فرق في ذلك كله بين الصلوة في المقابر وإليها (وفي المتنهي) أنه لو بني مسجد في القبرة لم يزل الكراهية وهو ظاهر (الحقق الثاني والشهيد الثاني) وأما زوالها بالبعد بمسألة أذرع بين المقابر قد صرح به في (الشرائع والتمنهي والارشاد والتحريم واللمعة والبيان والروضة) وقد يفهم من (المتنهي) في انفرغ القبر قدمت الإشارة إليه دعوى الاجماع على ذلك (وفي المدارك) قطع به الأصحاب (وفي الفقيه والمفاتيح) كما قل عن (الزهة) أن ذلك من كل جانب (وفي المفاتيح) إلا عند قبر المعصوم (وفي النهاية والمبسوط والوسيلة والتذكرة ونهاية الأحكام) أن ذلك فيما عدا الخلف ونقل ذلك عن (الجامع والاصباح) (وفي المختلف) لا دليل على تخصيص الخلف والرواية لا تدل عليه (وفي جامع المقاصد وفوائد الشرائع وارشاد الجعفرية والمسالك وكشف اللثام) أنه لا يكفي كونه خلف المصلي من دون البعد المذكور ولا وجه لاستثناء الخلف من بين الجهات (وفي

(الروض) الوجه فيه أنه إذا بدمن القبور عشرة أخرج في الجهات الثلاث لم يكن بين القبور ولا إلى قبر (وقال في كشف القام) إن سَأَمَ هذا لم يَخْصُ الاعتذار بالخلف انتهى كلامه وكأنه إلى ذلك نظر في (الرهضة) حيث قال فيها ولو كانت القبور خلفه أو مع أحد جانبيه فلا كراهية (وفي المنتهى والتحرير وجامع المقاصد) يذكر السجود على القبر وأن يصلي إليه ومنع ابن بابويه منها (وفي القننة) قد قيل لا بأس بالصلاة إلى قبلة فيها قبر إمام والأصل مذكروناه يصلي الزائر مما يلي رأس الإمام فهو أفضل من أن يصلي إلى القبر من غير حائل بينه وبينه على حال انتهى (وفي النهاية والمبسوط) رواية الصلاة إلى قبره وحلها على التوافل ثم الاحتياط بتركها (وفي التذكرة ونهاية الأحكام) روي جواز التوافل إلى قبورهم عليهم السلام والشيخ احتاط بالترك (وفي الدرر والبيان والروض) تركه ولو إلى قبر معصوم وهو ظاهر (المعتبر) حيث رد رواية الحيري حيث قال فيها ولو كانت القبور خلفه أو مع أحد جانبيه فلا كراهية وقد يظهر ذلك من (المساك) (وفي إرشاد الجعفرية) أن الأكثر على الكراهة إلى قبور الأئمة عليهم السلام في التوافل خاصة والفيد كرها عند قبورهم عليهم السلام والأكثر على خلاف ذلك انتهى . فأمل . (وفي مجمع البرهان) الاحتياط عدم إيقاع الفريضة في المشاهد وإن فاتته فضيلة مشهد الحسين عليه السلام ويمكن استثنائه وقال بعد ذلك إذا ثبت زوال الكراهة والتحرير بالمائل فهو موجود في قبورهم عليهم السلام (وفي البحار) الأحوط عدم التوجه إلى قبر غيرهم والجواز وعدم الكراهة في قبورهم (لا يخلو من قوة) لأسباب مشهد الحسين عليه السلام (بل) لا يبعد القول بذلك في قبر الرسول صلى الله عليه وآله بحمل أخبار المنع على التقية لاشتتار الروايات بين المخالفين وقول بعضهم بالحرمه ويمكن القول بالنسخ فيها أيضاً والحل على أن يحمل قبلة كالكعبة بأن يتوجه إليه من كل جانب ويمكن الفرق بين قبره صلى الله عليه وآله وقبور الأئمة عليهم السلام بالقول بالكراهة بالأول دون الثاني لأن احتمال توهم المعبودية والسجودية أو مشابهة من معنى من الأئمة فيصلي الله عليه وآله أكثر من دفن عنده صلى الله عليه وآله انتهى (وقال في الذكرى) في مبحث الجنائز بعد أن ذكر الأخبار الدالة على كراهة البناء على القبر واتخاذ مسجداً وعلى كراهة القعود عليه والصلاة إليه وعليه (مانعه) هذه الأخبار رواها (الصدوق والشيخان وجماعة المتأخرين) في كتبهم ولم يستثنوا قبراً (ولا ريب) أن الإمامية مطبقة على مخالفة قضيتين من هذه أحديهما البناء والأخرى الصلاة وتأهيك ما في المشاهد المقدسة فيمكن القدح في هذه الأخبار لأنها آحاد وبعضها ضعيف الاسناد وقد عارضها أخبار آخر أشهر منها انتهى (وقال المحقق الثاني) يظهر من الذكرى إطباق الإمامية على خلاف الفيد والشيخ في الفرائض والنوافل وهو مستفاد من الرواية فإن فيها أن الصلاة خلف الإمام ويصلي عن يمينه وشماله ولا يجوز تقدمه وهو يتناول الفريضة والنافلة انتهى (قلت) الرواية التي أشار إليها رواية محمد بن عبد الله الحيري التي فيها أن التوقيع الشريف هكذا أما السجود على القبر فلا يجوز في نافلة ولا فريضة ولا زيارة بل يضع خده الأيمن على القبر وأما الصلاة فإنها خلفه بحمله الإمام ولا يجوز أن يصلي بين يديه لأن الإمام لا يتقدم ويصلي عن يمينه وشماله (وقد حكم المحقق) بضمه وشذوذه واضطراب لفظه ورد عليه ذلك جماعة من المتأخرين (كالكليد المقدس والشيخ البهائي والمولى المجلسي والفاضل الهندسي) قال في (كشف القام) لعل الضعف لأن الشيخ رواه عن محمد بن أحمد بن داود عن الحيري ولم يبين طريقه إليه ورواه صاحب الاحتجاج مراسلاً

وجواد الطرق دون الطواهر (متن)

عن الحوري والاضطراب لأنه في التهذيب كاسمت وفي الاحتجاج ولا يجوز أن يصلي بين يديه ولا عن يمينه ولا عن يساره لأن الامام لا يتقدم ولا يساوي ولأنه في التهذيب مكتوب الى الفقيه وفي الاحتجاج الى صاحب الأمر عليه السلام والحق أن ليس شيء منهما عن الاضطراب في شيء (وقال الشيخ البهائي) الوسطة بين الشيخ ومحمد (الشيخ المفيد) فالحديث صحيح لأن الثلاثة ثقافة من وجوه أصحابنا (قل) : روى في الفهرست على ما حكى في ترجمته أخبرنا بكتبه ورواياته جماعة منهم محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيد الله وأحمد بن عبدون كلهم وهو ظاهر في صحة طريقه اليه مطلقاً (وقال المحقق في المتبر) : إنه ضعيف ولعل السبب في ذلك كونه مكتوبة انتهى ونحوه مافي (المدارك والبحار) والمستفاد من هذا الحديث على مافي الاحتجاج أنه لا يجوز التقدم ولا المساواة وأما على ما رواه الشيخ فظهر من غير المساواة إلا أن يقال يخطئ يصلي على يصلي أو على يتقدم (والمصنف في المتبر) والمولى الأردبيلي والكاشاني فهموا من انظر الكراهة فقالوا : إن جعل القبر الشريف خلفه مكروه حتى في غير الصلوة (وفي البحار) : أن المنع من الاستدبار في الصلوة وغيرها قد يستفاد من قوله عليه السلام لأن الامام لا يتقدم لأنه عام للصلوة وغيرها انتهى (والحاصل) أن القول بالمع وإن قل القائل به لكنه لا بأس خصوصاً في الصلوة ولم يعلم انتقاد الاجماع على خلافه لمكان هذه الأخبار ثم رواية الاحتجاج ضيقة فلا يمكن الاستناد اليها في المنع من المساواة مع تصريح بعضهم بأن الصلوة مما يلي الرأس أفضل (تأمل) لكننا لا نجد قاتلاً بالمنع الا ما يحكى عن نادر من متأخري المتأخرين وظاهرهم الاطلاق على خلافه غير أنه أحوط هذا (وأستند ان قوليه) في مزاره عن هشام بن سالم أن الصادق عليه السلام سئل هل يزار والدك قال نعم ويصلي عنده قال ويصلي خلفه ولا يتقدم عليه (وأستند أيضاً) عن محمد البصري عنه عن أبيه عليه السلام في حديث زيارة الحسين عليه السلام قال من صلى خلفه صلوة واحدة يريد بها وجه الله تعالى بقي الله تعالى يوم يلقاه وعليه من النور ما يشو له كل شيء يراه (وأستند أيضاً) عن الحسين بن عطية عنه عليه السلام قل اذا فرغت من التسليم على الشهداء أتيت قبر أبي عبد الله عليه السلام بمجده بين يديك ثم تصلي ما بدا لك وهو مروي في الكافي أيضاً كذا قال في كشف القام ثم نقل أخباراً آخر وقال إنها مارة لها وإنها لقابلة لتأويل (قوله) قدس الله تعالى روحه (و) في (جواد الطرق) إجماعاً كافي (النية والمتبر) وظاهر (التذكرة) وهو المشهور كما (في المختلف والتخلص وكشف القام والبحار) ومذهب الأكثر كما في (جامع المقاصد والمدارك) وكثيراً والأكثر كما في (المتبر) وبذلك صرح في (المبسوط والمرام والوسيلة والسرائر والشرائع والتافع والمعتبر والتحرر والتذكرة والفروس والتخلص والذكرى وكشف الالتباس) وغيرها وبر في (نهاية الأحكام) بقراءة الطرق (وفي البيان واللمعة) وكذا (الروضة) التعبير بالطريق (وفي الروض والبحار) إن الاقتصار على جواد الطريق ليس بمجهد بل الأجود التعميم لموتقة ابن الجهم (وفي جمع البرهان) إحتال أن الصلوة في الجواد أشد كراهة (وفي كشف القام) أن أخبار النهي عنها في الطرق كثيرة وهي أعم من الجادة بمعنى الواضحة والمظلم كما في خبر محمد بن الفضيل (وفي الحاصل للصدوق) عن النبي صلى الله عليه وآله ثلثة لا يتقبل الله لهم بالحفظ رجل نزل

وجوف الكعبة في الفريضة وسطحها وفي بيت فيه مجوسي أو بين يديه نار مضرمة (متن)

في بيت خرب ورجل صلى على قارعة الطريق ورجل أرسل راحله ولم يستوثق منها انتهى ما في كشف القسام (وفي المبسوط والوسيلة والتذكرة ونهاية الأحكام والمتن) وغيرها أنه لا بأس بالظواهر بين الجواد (وفي جملة من كتب المصنف وجامع المقاصد وكشف الالتباس والروض والمسالك والبحار) ولا فرق بين أن تكون الطريق مشغولة بالماراة أولاً (وفي كشف الالتباس) وما يسهده لو تطلعت المارة أنجحة التحريم والفساد (وفي المدرك) ففسد اذا كانت الطريق موقوفة لا بحياة لأجل المرور ويحتمل عدم الفرق انتهى (وفي التحرير والمسالك) لا فرق بين أن تكون كثيرة الاستطراق أولاً (وفي المتن) والتحرير والبيان) لو بى ساطعاً على الطريق جازت الصلوة وخالف بعض الجمهور (وفي الفقيه) لا يجوز في مسان الطريق وجواد (وكذا في المغنة والنهاية) لا يجوز في جواد الطريق (الطرق خل) وأما الظواهر فلا بأس (وفي البحار) إن الترك أحوط (وفي كشف القسام) مستند الصدوق والمفيد والشيخ في النهاية ظواهر الأخبار وهي كثيرة ولا يمارضها فيما ظفرت به إلا خبرا التوفلي وعبيد بن زاره أن الأرض كلها مسجد إلا القبر والحمام وبيت الغائط انتهى (قلت) يمارضه أيضاً قول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية بن عمار يكره أن يصلي في الجواد وقد تقدم في مواضع بيان المراد بالكراهة في الأخبار وأنه في مقام التحريم لا يناسب الاتيان بلفظ يكره مضافاً الى عمومات الأمر بالصلوة والأصل وفي الاجماعيات بلاغ (وفي كشف القسام) جواد الطرق سواها كما في (المجمل والمقائيس والشمس والنهاية والجزرية) أي الوسط المسلوكة من الجدد أي القطع لا تقطاعه عما يليه أو من الجدد أي الواضح كما في (العين والمحيط والسامي) أو الجادة معظم الطريق كما في (الديوان والقاموس) أي الطريق الأعظم المشتغل على جد أي طرق كما حكاه الأزهري عن الأصمعي (وفي المغرب المعجم) أنها معظم الطريق فيحتمل تفسير المعظم بالموسط ونحوه (المصباح المنير) وقال أيضاً في (كشف القسام) القارعة أعلا الطريق أي رأسها وهذا هو المعروف وفسرها (ابن الاثير) بوسطها وفسرها في خبر النهي عن الصلوة عليها بنفس الطريق قال وسان الطرق ما يستطرق منها وبالجملة فالنهي إما هو عنها في أنفس الطرق قال والظواهر هي الأراضي المرتفعة بينها قال وقال عليه السلام في خبر ابن عمار لا بأس أن تصلي بين الظواهر وهي الجواد جواد الطريق ويكره أن يصلي في الجواد والظواهر بمعنى الطرق الظاهرة الواضحة انتهى ما في كشف القسام (قوله) قدس الله تعالى روحه (و) في (جوف الكعبة في الفريضة) (و) على (سطحها في بيت فيه مجوسي) تقدم الكلام في ذلك مستوفى في بحث القبلة بما لا مزيد عليه كما تقدم الكلام في الكراهة في بيت فيه مجوسي عن قريب (قوله) قدس الله تعالى روحه (أو بين يديه نار مضرمة) كما في (السرائر والشرائع والنافع وكشف الرموز والمعتبر والتذكرة والتحرير ونهاية الأحكام والتبصرة والارشاد واللمعة وإرشاد الجعفرية) وفي (المتن) وجامع المقاصد وكشف القسام (وكذا) (المعتبر) أنه مذهب الأكثر ترك التقيد بالاضرام في (المغنة) والخلاف والنهاية والمبسوط والوسيلة والتلخيص والمختلف والدرروس واليان وجامع المقاصد وحاشية المبسي وكشف الالتباس والروض والروضة والمسالك والمدارك والمفاتيح) وتقل ذلك عن (الكافي والاصباح والجامع

أو تصاور (متن)

والتهمة) وفي (الخلافا) الاجماع عليه (وفي المختلف) أنه المشهور (وفي الفكري) أنه مذهب الاكثر (وعن الكافي) أنها تحرم وفي فسادها نظره (وفي المراسم) أنها تفسد الى ثار مضرة (وفي المجموع والمدارك وحاشيته) أن التجنب أحوط وقد يظهر من التوقيع الشريف الاتي أن في أصحاب الاثمة عليهم السلام من كان يقول بالتحريم (وفي كشف القام) أن مرفوع الحداني الجبل والرفع لا يصلح لتنزيل العمي في غيره على الكراهية (وفي التهذيب) أنه رواية شاذة مقطوعة وما يجري هذا المجرى لا يسدل اليه عن أخبار كثيرة مسندة (وفي الفقيه) أنه رخصة اقرنت بها علة صدرت عن ثقة ثم اتصلت بالجهوليين والانقطاع فن أخذ بها لم يكن خطأ بعد إن علم أن الأصل هو النهي وأن الاطلاق هو رخصة والرخصة رخصة وقد فهم من هذا الكلام كافي (المدارك ومجمع البرهان) أن الرواية صحيحة وقد تعرض (المحشون على الفقيه) لبيان هذه العبارة بوجه أوضح ما ذكره مولانا ملا مراد (قلت) هذا الخبر معتضد بالشهرة المألوفة والمقولة في عدة مواضع وإجماع الخلاف بل الاجماع معلوم أيضاً على أن المخالف معلوم مضافاً الى أن الحكم مما يتم به البلوى فلو كان حراماً لشاع واشتهر ولم يكن الأمر بالمعكس فقد صرح لأن يطرح غيره لا الله فضلاً عن أن ينزل عليه (على أن الصحيح) غير صريح وقد عار ضيف بأشياءه على ما يقولون به كما أن التوقيع الشريف كذلك إذ قصته أن ذلك حرام على غير أولاد أمير المؤمنين عليه السلام وأولاد أهل الكتاب (ونصه) على ما في الاحتجاج والا كمال وأما ما سألت عنه من أمر المعالي والنار والصورة والسراج وأن الناس قد اختلفوا في ذلك قلت فانه جائز لمن لم يكن من أولاد عدة الأصنام والثيران ولا يجوز ذلك لمن كان من أولاد عبدة الأوثان والديان ومن المعلوم أن ليس المراد الأولاد بلا واسطة ويكتفي بالحكمة لغير أولاد أمير المؤمنين عليه السلام الشك المهم الا أن يكون لم أنت آياته أهل كتاب وبحمل توزيع الجواب على السؤال (تأمل) على أنه مرسل في الاحتجاج (قوله) قدس الله تعالى روحه (أو) بين يديه (تصاور) كما في (الشرع ولارشاد واللمعة وجمع المقاصد وفوائد الشرائع والروضة والمدرك والكافية) وموضع من (التلخيص) وهو مذهب الأصحاب كما في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) وهو المشهور كما في (تخليص التلخيص) وفي (النهاية والوسيلة والمتن) والنهاية الأحكام واتحرير والتذكرة) صور وتماثيل (وفي المتن) أنه مذهب علمائنا الا أن في (النهاية) لا يصلي وفي (المقنة وخلاف) الكراهة الى الصورة ونقل عليه الاجماع في (الخلافا) وفي (مجمع البرهان والمفاتيح) وموضع من (البيان) التماثيل وفي الأول أنه المشهور ونقل عن (التهذبة والجامع) الاعتصام على التماثيل أيضاً كما في أكثر الأخبار (وفي الفقيه) ولخلاف) وموضع آخر من (التلخيص والبيان) تذكره على البسط الصورة (وفي الفقيه) الاجماع عليه (وفي مختلف والتلخيص) أنه المشهور ولكنه زيد في (التلخيص والبيان) البيت المصور ونقلته الشهرة في (التلخيص عليهما) وفي الهداية) البيت الذي فيه تماثيل الا أن تكره بعين واحدة أو غير رؤسها وهذه العبارة كناية (التلخيص والبيان) نعم ما إذا كانت الصورة حاملة أو تحت رجله (وفي البسيط) لا يصلي وفي قبله أو يمينه أو شماله صور وتماثيل الا أن ينطبقها فإن كانت تحت رجله فلا بأس واقتصر في كشف الالتباس) على عبارة البسيط (وقل الاستاذ الشريف

أدام الله تعالى حراسته في حقته المرض إن الصلوة تكره في المساجد المصورة والمظلة وإن كانت الصورة في غير جهة القبلة وكذا إذا كانت الصلوة في غير موضع النفل ذكر ذلك عند الكلام على خبر الحلبي الناطق بكرهه الصيام في المساجد المظلة (قلت) يظهر من (مجمع البرهان) أن الفضل مكروه لا الصلوة كما يأتي في مبحث المساجد (وفي المراسم) يكره أن يكون في قبلته تصاوير بحسبة كما صرح بذلك في آخر كلامه (وفي الهدوس روي كراهتها في المساجد المصورة زمن الفنية وقال إن كراهة الصلوة في البيع والكنائس إذا كانت مصورة أكد كما مر وذكر في (المتبر) بعض الأخبار الواردة في المقام (وعن المتنع) لاتصل وقدامك تماثيل ولا في بيت فيه تماثيل ثم قال ولا بأس أن يصلي الرجل والزار والسراج والصورة بين يديه لأن الذي يصلي إليه أقرب إليه من الذي بين يديه انتهى (فأملى) وأورد في (الفقيه) خبر محمد الذي نفي فيه البأس إذا جلست التماثيل تحت الرجل وخبر أبي بصير الذي نفي فيه البأس ما لم يكن تجاه القبلة أو إذا غطاها أو إذا كان بين وبين واحدة (وفي البحار) الظاهر من الأخبار أنه إذا كان الذي يصلي فيه صورة حيوان على ما اخترناه أو مطلقاً مما له مشابهة في الخارج على ما قبل تكره الصلوة فيه ونهض الكراهة بكون الصورة على غير جهة القبلة أو تحت القدمين أو بكونها مستورة بثوب أو غيره أو يتصق فيها لاسماً ذهباً عينيها أو إحديهما ولو ذهب رأسها فهو أفضل ويحتمل ذهب الكراهة بأحد هذه الأمور وإن كان الأحوط الاحتراز منها مطلقاً ثم أورد أخباراً أخرى وقال هذه الأخبار تدل على كراهية الصلوة في بيت فيه تماثيل مطلقاً ويمكن تشديدها بالأخبار الأخرى والتقول بالكراهة الخفيفة في غير الصور المحصورة ويمكن أن يقال في النص إن البقية ليست صورة الإنسان ولا الحيوان المحصور وفيه (نظر) انتهى كلامه زيد ! كرامه وقد سمعت ما نقل عن (الكافي) من أنها لا تعمل على البسط المصورة وفي البيت المصور وأن له في فسادها نظراً (يان) قد يظهر منهم الاتفاق على زوال الكراهة بالتنعيلة (واحتج المصنف والمحقق الثاني والثريد الثاني) وغيرهم على اختلاف عباراتهم على الكراهة في المقام بأن الصورة تمبد من دونه تعالى شأنه فكره التشبه بفاعله وبأنها تشغل بالنظر إليها ويظهر من ذلك أن المراد بعبادتهم المختلفة واحد وقد تقدم في بحث لباس المصلي نقل أقوال علمائنا في الصورة والتماثيل ونقل كلام أهل الفقه (وقال في كشف الغطاء) المعروف في لفظة ترادف التماثيل والتصاوير والصور بمعنى التصاوير وأدعى المطرزي في كتابه احتصاص التماثيل بتصاوير أولي الروح (قال) وأما قولهم يكره التصاوير والتماثيل فالملطف للبيان وأما تماثيل الشجر فجدار صحت انتهى (وقال في كشف الغطاء) الصدوق في المتنع يحتمل أنه يرى ما يراه المطرزي من الفرق ويؤيده أن التشبيه بعباد الآوثان يختص بصور ذوي الروح وأنه لا يخلو بساط ولا وسادة ونحوها عن اشتغال ما يشبه شيئاً وقول جبريل عليه السلام سفي خبر محمد بن مروان إنا معاشر الملائكة لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا تماثيل جسد وقول الصادق عليه السلام في مرسل ابن أبي عمير وقد سئل عن التماثيل في البساط والمصلي ينظر إليه إن كان بين وبين واحدة فلا بأس وإن كان له عيوان فلا فهو نص في تماثيل ذوي الروح وفي أن نقصان عين يخرجها عن الكراهة ويحتمل أنه يرى الفرق بالتجسيم وعدمه كما قال سلاور (ويؤيده) خبر الحلبي في قرب الاستناد عن عبد الله بن الحسن عن جده علي بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام عن مسجد يكون فيه تصاوير وتماثيل يصلي فيه فقال تكسر رؤوس التماثيل وتلغخ رؤوس التصاوير ويصلي فيه ولا بأس ويناسبه التمثول

بمعنى القيام ويؤيد أحد الفرقين قول الصادق عليه السلام في خير أبي بصير أن جبريل عليه السلام قال إنا لا ندخل بيتاً فيه صورة ولا كلب ولا يتأ فيه تماثيل ولكن فيه صورة (ط) يعني صورة إنسان . هو يحتمل كونه من كلامه عليه السلام وكونه من الراوي ورواه البرقي في الحسن كذا يتأ فيه صورة إنسان . وكذلك خبر عمرو وابن خالد عن أبي جعفر عليه السلام وقال وإنما خص سالراً بالحكم بالمجسمة للأصل واحتمال اختصاص الأخبار بها لأنها المشابهة للأصنام واحتمال الاشتقاق من الثول وورود مرفوع المحدث في لفظ الصور . ولذا قال الصدوق في (لقيتم) ما سمعته وصحيح علي بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام عن الدار والحجرة فيها التماثيل أ يصل فيها فقال لا تصل فيها وفيها شيء يستبطنك إلا أن لا تعبد بداً فتقطع رؤسها وإلا فلا تصل فيها فإن القماع يطلي التجسيم ظاهراً ولا ينفه أخبار النهي عنها في البسط والوسائد فإنها أيضاً مجسمة إذا نسجت فيها انتهى وفي هذين الأخيرين (تأمل) وأيد ما يعطيه كلام الصدوق في الهداية من العموم لما إذا كانت الصورة خلفه أو تحت رجله بعموم كثير من الأخبار كخبر سعد بن اسماعيل عن أبيه أنه سأل الرضا عليه السلام عن المصلي والبساط يكون عليه التماثيل أ يقوم عليه فيصلي أم لا فقال إني لا أكره وخبر البرقي في الحسن مسنداً عن يحيى الكندي عن رسول الله صلى الله عليه وآله أن جبريل عليه السلام قال إنا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا جنب ولا تماثيل يوطأ قال ويؤيد ما في المقنع من عموم الكراهة في بيت فيه تماثيل خبر علي بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام يكون على بابه سرفيه تماثيل أ يصل في ذلك البيت قال لا وسأله عن البيوت يكون فيها التماثيل أ يصل فيها قال لا قال لكن المحض كثير صحيح ابن مسلم سأل أحدهما عليه السلام عن التماثيل في البيت قال لا بأس إذا كانت عن بيمك وعن شمالك وحلفك أو تحت رجلك وإن كانت في القبلة فالتق عليها ثوباً ونحوه صحيحة أيضاً عن أبي جعفر عليها السلام (١) وفيه زيادة ففي البأس إذا كانت فوق رأسك قال وهذا مع الأصل وخبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام يدفعان ما في المبسوط وكأنه استند إلى الأخبار العامة مع قول أبي جعفر عليها السلام في صحيح ابن مسلم لا بأس بأن تصل على كل التماثيل إذا جعلتها تحتك ومرسل ابن أبي عمير المتقدم فانه نهى عنها حيث تقع عليها السنين وقول الصادق عليه السلام في خبر عبد الرحمن بن الحجاج في الدرهم ذوات التماثيل فإن صلى وهي معه فلتكن من خلفه وقول أمير المؤمنين عليه السلام في خبر الأرملة المروية في الخصال في تلك الدرهم ويجعلها في ظهره غاية الأمر أن يكون استقبلها أشد قال ويؤيد كلام الحلبي غواهر الأخبار وأما بإضراره مرفوع المحدث في وجه الفساد توجه النهي فيها إلى الصلاة نعم روى البرقي في الحسن عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام عن البيت فيه صورة سمكة أو طير أو شجيرة يبث به أهل البيت هل يصلح الصلاة فيه فقال لا حتى يقطع رأسه منه ويُسَدَّ وإن كان قد صلى فليست عليه إعادة فيمكن أن يكون الجهل والسيان هدراً وسمعت التوقيع الفارق بين عدة الأوتان وغيرهم انتهى كلامه شكر الله تعالى سعيه فقد أتى بما لم يأت به غيره ولذا قلنا كلامه بتمامه هذا والموجود في البحار في خبر علي بن جعفر عليه السلام أو يسد وفي نسخة أخرى أو يسدله ولعل ذلك أصح مما في الشرح ومثل خبر محمد بن مروان في المتن من دون تفاوت ما رواه في البحار عن الحسن عن علي بن محمد عن أيوب ولعل المراد باللائكة غير الكائين وإن أمكن أن لا توقف

أو مصحف أو باب مفتوح أو إنسان مواجه (متن)

كتابهم على دخولهم لكن قول أمير المؤمنين عليه السلام للملكين أميطا عني يدل على دخولهم (قوله)
 قدس الله تعالى روحه (أو مصحف أو باب مفتوح) أما الحكم بمرأته إذا كان بين يديه
 مصحف مفتوح فهو المشهور كما في (المختلف والتخليص والمساك) ومذهب الأكثر كما في (المعتبر)
 ذكر ذلك في آخر كلامه وبه صرح في (النهاية والمبسوط والوسيلة وكتب المحقق والمصنف والشهيد
 والمحقق الثاني وإرشاد الجعفرية والمدارك والكفاية والمفاتيح) وغيرها وهو المنقول عن (الكاتب)
 وفي (المبسوط والنهاية) أو شيء مكتوب (وفي البيان) أو كتاب مفتوح (وفي المنتهى ونهاية الأحكام
 والتحرير وجامع المقاصد وإرشاد الجعفرية وحاشية الميسي والروض والروضة والمساك) أن الحكم
 يتمدى إلى كل مكتوب ومنقوش إلى القبلة (وفي المدارك) أنه لا بأس بهذا التعدي وأن المناقشة
 فيه مجزأة وصرح (المصنف) في جملة من كتبه (ولحق الثاني) في جامع المقاصد (والشهيد الثاني)
 في كتبه أنه لا فرق في ذلك بين القاري وغيره ممن يصير وهو ظاهر كل من أطلق ونسب ذلك
 (في كشف الثام) إلى فتاوى غير (الزهة) قال وفيها التخصيص بالقارئ لأنه الذي يشتغل به
 ورده بمنع العلة والمطل (قلت) ونقل التخصيص به في فوائد الشرائع عن الشيخ ولم أجده فيما حضرني
 من كتبه وقد تقدم أن التي حرم الصلوة إليه مفتوحاً وأن له في الفساد نظراً (وأما الحكم) بمرأته
 إلى الباب المفتوح فقد نسب إلى الأصحاب في (الروض وجمع البرهان) وفي (التخليص والمساك
 والروضة) أنه المشهور (وفي المذهب البارع) أنه مذهب الأكثر وهو خيرة (المنتهى ونهاية الأحكام
 والتحرير والدروس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع) وفي (كشف الرموز) أنه (حسن) وفي (التذكرة)
 أنه (جيد) لاستحباب السيرة ونسبه في (الشرائع والرفع) إلى القيل (وفي المعتبر) نسبته إلى (الحلي)
 قال وهو أحد الأعيان فلا بأس باتباعه ويظهر من (كشف الثام) أن الحلي لم يصرح بذلك
 حيث قال يعطى الباب عبارة الحلي حيث كره التوجه إلى الطريق واقتصر على عبارة (المعتبر) في
 (المذهب) البارع والمقتصر والتفخيخ وكشف الالتباس) لكنه في الأولين احتمل السدم أو مال
 إليه (وفي جمع البرهان) أنه لا دليل عليه (وفي كشف الثام) أن الدليل عليه استفاضة الأخير استحباب
 الاستناد انتهى وقد سمعت ما في التذكرة ويأتي عن قريب استطراد الكلام في السيرة وإن لم يتعرض
 لها المصنف (وفي الروض والمساك) إطلاق الباب يقتضي عدم الفرق بين ما يفتح إلى داخل البيت
 أو الدار أو لي خارج (قوله) قدس الله تعالى روحه (أو إنسان مواجه) الحكم بمرأته إذا
 كان بين يديه إنسان مواجه المشهور كما في (حاشية الميسي والمساك والروضة) وفي (جامع المقاصد
 والروض) ذكر ذلك أبو الصلاح وبه أفتى المصنف وجماعة وهو خيرة (المراسم ونهاية الأحكام
 والدروس وجامع المقاصد) وظاهر (المنتهى) وهو المنقول عن (الزهة) واستجوده في (التذكرة)
 واستحسنه في (التحرير) وكشف الرموز واستدل في جامع المقاصد بغير عائشة لآتي ويأتي ما في
 (كشف الثام) من خبر علي بن جعفر ونحوه مما يصلح الاستدلال به في مثل هذا المقام ونسبه في
 (الشرائع والنافع) إلى القيل (وفي المعتبر) إلى الحلي قال وهو أحد الأعيان فلا بأس باتباعه ونحوه
 ما في (المذهب البارع والمقتصر والتفخيخ وكشف الالتباس والمدارك والمفاتيح) واحتمل (أبوالباس)
 في الكتابين السدم أو مال إليه (وفي جمع البرهان) لا دليل عليه بل في أخبار عدم معاذة الرغل لمرأة

ما يشعر بعدم الكراهة حيث ذكرت في قوله عليه السلام ولو لم يكن يصلي فلا يكره انتهى (وفي كشف
الغمام) عندنا الأخبار بنفي البأس عن أن تكون المرأة بمجذاه المصلي قائمة أوجالة أو مضطجعة كثيرة
انتهى (ومن الكفاي) أنه كرهها إلى المرأة وأنها إن كانت نائمة تشدد الكراهة ورده في المنتهى
فمنه من الكراهة إلى المرأة النائمة يأتي ما في التحرير وكرهه (ابن حزم في الوسيلة) أن يكون
بين يديه امرأة جالسة وفي (السرائر) لا بأس أن يكون في قبته إنسان قائم ولا فضل أن يكون
بينه وبينه ما يسترضى المصلي عن المواجهة (وقال في كشف الغمام) هذا هو الأحسن عندي
واستحسن كراهتها إلى النائمة في (التحرير) وفي (كشف الغمام) له للاشتغال وخصوصاً غير الحرم
من المرأة إذا كان المصلي رجلاً وخصوصاً إذا نامت أي اضطجعت أو استلقت أو انبطحت والمساواة
بالسجود له ولا رشاد أخبار السيرة إليه وظهر على بن جعفر القدي في قرب الاستناد للحديث أنه سأل
أخاه عليه السلام عن الرجل يكون في صلوته هل يصلح له أن تكون امرأة مقبلة بوجهها عليه في القبلة
قاعدة أو قائمة قال يدرها عنه فإن لم يفعل لم يقطع ذلك صلوته وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه
 وآله كان يصلي هذا وسط السرير وأنا مضجعة بينه وبين القبلة تكون لي الحاجة فأكره أن أقوم
 فاستقبله فأنسل أنسللاً (وحيث أيجز الكلام) في هاتين المسألتين إلى ذكر السيرة والاستناد إليها
 في المقام أحياناً تعرض للبحث فيها لأن المصنف لم يذكرها (فقول) تستحب السيرة بأجماع العلماء
 كما في (التحرير) بالأجماع كما في (المنتهى) والذكرى والمدارك والمغايج) وفي (التذكرة) وكشف
الالتباس) تستحب السيرة في المسجد إلى الحائط وفي الصحراء إلى شاخص بين يديه عصى كان أو
عزة أو رجلاً أو بيراً معقولاً بلا خلاف بين العلماء (وفي نهاية الأحكام) الإجماع على هذه العبارة
(وفيها وفي التذكرة) فإن لم يجد سيرة خط خطأ وظاهره فيها أنه لا ترتيب فيها عدا الخط (وفي السرائر)
تستحب السيرة ولو كانت عزة أو حجراً أو كومة من تراب وظاهره عدم الترتيب كما هو ظاهر (البيان
والدروس والموجز الحاروي والمدارك والمغايج) لكن في (البيان) زاد على ما في السرائر القاسية والسهم
والخط (وفي المنتهى) مقدار السيرة ذراع تقريباً ولو لم يجد المقدار استحب له المحر والسهم وغيرهما ولم
يجد شيئاً استحب له أن يجعل بين يديه كومة من تراب أو يخط بين يديه خطاً ونحوه ما في (التحرير)
من دون تفاوت أصلاً (وفي الذكرى) الأولى بلوغها ذراعاً قاله الجعفي والفاضل (قلت) صرح بذلك
(في المنتهى ونهاية الأحكام والتحرير) وفي (كشف الالتباس) لا تقدرها في اللفظ والدقة إجماعاً وقد رها
الامة بتقادير ويستحب الدعاء منها كما صرح به جماعة وقد ر في (المنتهى) والتحرير والبيان) عرض عن
إلى مرضى فرس ونسب ذلك في (المدارك) إلى الأصحاب ولا يستحب الانحراف عنها شيئاً ويساراً كما
في (التذكرة والذكرى والبحار) وعن (الكاتب) أنه يجعلها على جانبه الأيمن ولا يتوسطها فيجعلها مقصدة
تمثيلاً بالكعبة ونحوه قال بعض العامة (وفي البحار) أن طواهر الأخبار على خلاف الكاتب (والامام)
سيرة كافية للمأموم إجماعاً كما في (التذكرة) ويجوز الاستئثار بالحيوان والإنسان المستدير كما صرح به
جماعة وتحصل بالمفصوب وإن حرم كما في (المنتهى) والتحرير والبيان) وفي (الموجز الحاروي) اشتراط الإباحة
(وفي التذكرة ونهاية الأحكام) ولو كانت مفصوبة لم يأت بالمأموم به شرعاً (وفي الذكرى) أن هذا
مشكل لأن المأموم به الصلوة وقد حصل ونصبها أمر خارج كالوضوء من الأثناء المفصوب (قلت) الظاهر أن
مراد المصنف أنه لم يأت بالمأموم به من الاستئثار وهو وإن كان ممن يقول في أصوله إن المندوب غير

أو حائط ينز من بالوعة البول (متن)

مأمور به لكن هذه العبارة شائعة ثم أن ما مثل به في محل المنع على إطلاق وقد تقدم الكلام فيه مراراً ونحصل السترة بالنجس كما نص عنه جماعة ولا فرق بين مكة شرفها الله تعالى وغيرها في استحباب السترة كما هو نص (المتن) والتحرير ونهاية الأحكام والدروس والبيان والمداكر (وظاهر (المتن) لاجتماع على ذلك حيث نسب الخلاف إلى أهل الظاهر ونص في نهاية الأحكام وغيرها أن الحرم كذلك (وفي التذكرة) لا بأس بعدم السترة في مكة والحرم كله لازدحام وخير ابن عباس (وفي الذكري) أن في الصحاح أن النبي صلى الله عليه وآله صلى بالأبطح فركزت له عنزة ورواه أنس وأبو حنيفة ثم قال ولو قيل السترة مستحبة ولكن لا يمنع المار في مثل هذه الأماكن لما ذكر كان وجهاً انتهى ونجس السترة إجماعاً كما في (التحرير والتذكرة والذكري والبيان) وفي (المتن) لا خلاف فيه بين علماء الإسلام هذا ويكره المرور بين يدي المصلي كما نص عليه جماعة سواء كان له سترة أم لا. ويروى عن النبي صلى الله عليه وآله لو سلم المار بين يدي المصلي ما ذاع عليه لكان يقف أربعين يوماً أو شهراً أو سنة الشك من أحد الرواة والمصلي يدفع بحيث لا يؤدي إلى حرج وضرب رواية الخدرى حوله على ذلك (وفي السرائر) عليه أن يدرء ما استطاع بالسبيح والدعاء والإشارة وهل جواز الدفع وكراهة المرور مختصة بمن استتر أو مطلقاً (وجهان) ذكرهما في الذكري وقال ولو كان في الصف الأول فرجه جاز الخلط بين الصف الثاني لتقصيرهم بأهلها ولو لم يجد المار سبيلاً لم يدفع والبعيد عن السترة كفاً قد انتهى (وفي الخلاف) الإجماع على كراهتها إلى السلاح المشهور (وفي المختلف والبخاري) أنه المشهور وهو نص (الكاتب) على ما نقل عنه (والمقنعة والنهاية والمبسوط والمراسم والوسيلة والسرائر والتمهي والتحرير والبيان وجامع المقاصد) في آخر البحث وغيرها وروى ذلك في الفقيه عن أمير المؤمنين عليه السلام ومنع التي وتردد في الانسداد (قوله) قدس الله تعالى روحه (أو حائط ينز من بالوعة البول) كما في (النهاية والوسيلة والشرائع والتمهي ونهاية الأحكام والتذكرة والذكري وكشف الالتباس والروض) لكن في أكثر هذه بالوعة يُبال فيها (ط) ولعل بين البارتين فرقاً (وفي المبسوط والدروس والبيان) بالوعة بول أو قدر وتقل ذلك عن (الاصباح والجامع) ولعل التقدير يمس سائر النجاسات كما صرح به بعض المحشين (وفي جامع المقاصد وكشف الالتباس والروض والمسالك والمداكر) بالوعة بول أو غائط وعلوه بأن الفائض أغشى فيكون أولى ونسبه في (الروض) إلى القليل (وفي الروضة) في إلحاق غير الفائض من النجاسات. وجه. (وفي التذكرة والمسالك) في التمدد إلى الماء النجس (تردد) وهو أي التردد وظاهر (جامع المقاصد والروض) حيث قلنا تردد التذكرة من دون ترجيح (وفي نهاية الأحكام) وفي التمدد إلى الماء النجس والخر وشبهها إشكال (وفي النافع والارشاد واللمعة والكفاية والمفاتيح) إلى حائط ينز من بالوعة من دون قيد ببول أو غائط وظاهرها عموم النجاسات (وفي مجمع البرهان) ورد النهي عن مسجد حائط قبله ينز من بالوعة يبال فيها (وفي التلخيص والذكري والبخاري) تكرر إلى النجاسة الظاهرة وظاهر (التلخيص) أنه المشهور (وفي المقنعة) تكرر إلى شيء من النجاسات (وفي التحرير) تكرر إلى يوت الفائض وقال الكاظم عليه السلام في خبر محمد بن أبي حمزة إذا ظهر التمر من خلف الكنيف وهو في القبلة يستتر بشيء وقد تم بلفظ الله

﴿ المطلب الثاني في المساجد ﴾ (متن)

تعالى وفضله واحسانه وكرمه وعفوه ورحمته وبركة خير خلقه محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم الحزن الرابع من كتاب مفتاح الخير والكرامة والحمد لله كما هو أهل بجميع عماده كلها على جميع نعمه كلها وصلى الله على خير خلقه محمد وآله صلى الله عليه وآله صلوة لا يقوى على احصائها سواء ورضي الله تعالى عن مشائنا وعلمائنا أجمعين وعن روايتنا المقتنين آثار الأئمة الطاهرين صلى الله عليهم أجمعين ونسأله سبحانه وتوجه اليه بخير خلقه صلى الله عليهم أجمعين أن يدرجنا أدراج المكرمين وإن برحمتنا برحمته الواسعة أنه رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما ويأتي انشاء الله تعالى في الجزء الخامس (المطلب الثاني في المساجد)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما هو أهل رب العالمين وصلى الله على خير خلقه أجمعين محمد وآله الطيبين الطاهرين ورضي الله تعالى عن علمائنا ومشائنا أجمعين وعن روايتنا المقتنين آثار الأئمة المصومين صلوات الله عليهم أجمعين وتوجه اليه سبحانه بهم صلى الله عليهم أن يحفظنا من يقص آثارهم ويسلك سبيلهم ويمشعر في زميرهم أنه أرحم الراحمين ﴿ قال المصنف الامام العلامة ﴾ توجه الله بتاج الكرامة (المطلب الثاني في المساجد) المسجد حقيقة شرعية في المكان الموقوف على المصاين (المصاين خ ل) للصلوة من دون اختصاص ببعض دون بعض مع الصلوة فيه أو قبض الحاكم كما يفهم ذلك من كلامه في مسئلة من بنى مسجداً لنفسه وأهله وأراد تغييره وقال الشهيد والكركي والصيرفي في الذكري وجامع المقاصد وكشف الالتباس إنما يصير البقعة مسجداً بالوقف أما بصفية وقفت وشبهها وأما بقوله جعله مسجداً ويأذن في الصلوة فيه فإذا صلى فيه واحد تم الوقت ولو قبض الحاكم أو أذن في قبضه فكذلك لأن له الولاية العامة ولو بناه بنية المسجد لم يصير مسجداً وقد ذكر مثل ذلك في التذكرة والبيان والدروس وفي (التذكرة) أيضاً إذا كان له مسجد في داره جازله تغييره لأنه لم يجعله عاماً وإنما قصد اختصاصه بنفسه وأهله وهذا صريح في اشتراط الصوم في تحقق المسجدية ونحوه ما ذكره هو وغيره في هذه المسئلة من أنه إذا وقف وجهه مسجداً لا يختص به وأهله بل يصير عاماً وقال الشيخ في المبسوط إذا بنى مسجداً خارج داره في ملكه فإن نوى به أن يكون مسجداً يصلي فيه كل من أراد زال ملكه عنه وإن لم يتوكل فلكه باق عليه سواء صلى فيه أو لم يصل قال في (الذكري) ظاهره الا كفاً بالنية وليس في كلامه دلالة على التلغظ ولعله الأقرب انتهى واستظهر ذلك في مجمع البرهان فاكتفى بمجرد قصد كونه وفقاً (وفي جامع المقاصد) أن في النفس من ذلك شيئاً وأما الاستناد إلى أن معظم المساجد في الاسلام على هذه الصورة كما في الذكري فليس ذلك معلوم ولا حاجة إلى التخصيص عن كيفية الوقف إذا شاع كونه وفقاً وصرح به المالك كما في غيره من القواعد مثل النكاح وما جرى هذا المجرى انتهى (قلت) قد صرح في وقف المبسوط وغيره من غير خلاف ولا تردد في خصوص المسئلة أنه لا بد من التلغظ بالوقف وأطبقوا عند ذكر صيغ الوقف على أنه لا بد من التصريح أو الكتابة القريبة أو النية وقال المحلي أن وقفه ونوى القرية وصلى فيه الناس ودخله زال ملكه عنه ولو لم يتلفظ بالوقف ولا نواه جازله تغييره انتهى وفي (كشف الالتباس) بعد أن قل عبارة المحلي قال هذا هو المشهور وهو المنتد انتهى وقضية اشتراط القرية في صحة وقف المساجد كما صرح به جماعة واشترطوا

يستحب اتخاذ المساجد استحباباً مؤكداً قال الصادق عليه السلام من بنى مسجداً كتحصص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة وقصدها مستحب قال أمير المؤمنين عليه السلام من اختلف الى المسجد أصاب احد الثماني اخاً مستفاداً في الله تعالى او علماً مستطراً أو آية محكمة او رحمة مستنطرة او كلمة تروى عن ردى او يسمع كلمة تدله على هدى او يترك ذنباً خشية او حياة ويستحب الاسراج فيها ليلاً (متن)

عدم كونها لفرض فاسد كما صرح به آخرون قالوا ولا تجوز الصلوة فيها بني لفرض فاسد تستلزم عدم جواز الصلوة في المساجد التي بناها المخالفون وكذا البيع والكنائس لان الوقف باطل فعمود ملكا لهم فلا تجوز الصلوة فيها بغير اذنهم ومن المعلوم ان غرض المخالفين الوقف لصلوة أهل مذهبهم وكذا غرض اليهود والنصارى الوقف على أهل ملتهم وقد أشار الاستاذ الشريف أدام الله تعالى حراسته في حاشية درسه الشريف الى هذه الشبهة وأعلن ان الذي استقر عليه رأيه الشريف في الجواب عنها (ما حاصله) ان هؤلاء يقصدون القربة في بنائها ووقفها لكنهم أخطأوا في ان مستحقه من وافق مذهبهم فوقهم صحيح وظاهر فاسد ولا يعلم انه شرطوا في الوقف عدم عبادة غير أهل ملتهم فيها ولو ثبت أنهم شرطوا ذلك أيضاً فيمكن ان يقال صحة وقفهم وبطلان شرطهم المبني على ظنهم الفاسد وتزيد الواحد أن المأخوذ فيها عدم الاختصاص كما سمعت وقد اختار المصنف في وقف الكتاب صحة الوقف وبطلان الشرط وخالفه ولده والمحقق الثاني وقال انه 'يطلان' معاً وقوى في التذكرة حواز الشرط بمعنى انه يصح شرطه ويقع (الدروس) ما نصه وفي جواز التخصيص في المسجد نظر من خبر العسكري الوقف على حسب 'بقائها' أهلها ومن انه كالتحرير فلا يجوز ولا يتصور فيه التخصيص قالت أطلنا التخصيص في بطلان الوقف نظر من حصول سببته ولو الشرط ومن عدم القصد الى غير التخصيص انتهى وقد فرقوا بين المسجد وبين المدرسة والرباط فجوز اشتراط التخصيص فيها قولاً واحداً كما في الايضاح كما أوضحنا ذلك في باب وقال الاستاذ أيضاً ولو قيل بطلان الوقف في البيع والكنائس لا يصح ذلك لان الملك للمسلمين وانما قررهم فيها المصلحة وأما في مساجد المخالفين فلكان الاعراض عن تلك البقعة بالسكينة وتقرير الأئمة صلوات الله عليهم الشبهة على ذلك وحتم أيام على الصلوة معهم يكفيان للجواز وان كان الاحوط عدم الصلوة فيها علم اشتراطهم عدم صلوة الشيعة فيه (فيما خل) وهذا نادر هذا ما فهمته من مجموع كلامه أيده الله تعالى واستند بعضهم على القول بطلان الوقف الى ان الأرض للإمام قال كما ورد في كثير من الاخبار ان الأرض له عليه السلام وبعد ظهور الحق يخرجهم منها انتهى فتأمل فيه وقد تقدم تمام الكلام في المسئلة في مكان المصلى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ يستحب اتخاذ المساجد استحباباً مؤكداً ﴾ استحباب اتخاذ المساجد أي بناؤها من ضروريات الدين وفضله متفق عليه بين المسلمين كما في المدارك وجمع عليه كما في الذكرى وكذا قصدها لمن لا يمنعه مانع شرعاً بل هو المقصد الاقصى من عمارتها وفي (كشف القاتم) الاجماع فيها ولائها ضروريان لم يتعرض قدما الاصحاب لذكر الاجماع فيها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب الاسراج فيها ليلاً ﴾ ولا يشترط

وتعاهد التملأ وتقديم اليمنى وقول بسم الله وبالله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته اللهم صلى على محمد وآل محمد وافتح لنا باب رحمتك واجعلنا من عمار مساجدك جل ثنا وجهك واذا خرج قدم اليسرى وقال اللهم صل على محمد وآل محمد وافتح لنا باب فضلك والصلوة المكتوبة في المسجد افضل من المنزل والنافلة بالمعكس خصوصا نافلة الليل (متن)

في شرعية الاسراج تردد أحد اوامكن تردده كما في حاشية الميبي والروض والمسالك والمدارك وفي الاول ان محله الليل اجمع وفي (الروض) لا يشترط في حصول الثواب المذكور كون ما يسرج به من الزيت ونحوه من مال المسرج لمعوم الخبر وفي (المدارك) يعتبر اذن الناظر اذا كان من مال المسجد ولو لم يكن ناظر معين وتقدر استيذان الحاكم لم يبعد جواز تعاطي ذلك لأحد الناس ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وتعاهد التملأ ﴾ وفي حكم التملأ ما يصحبه الانسان من مقلات التجاسة كالمصلى ونحوها كما في حاشية الميبي والروض والروضة والمسالك وفي (المبسوط) يتعاهد نعله أو خفه أو غير ذلك وقال جماعة تبعاً للصحيح ان التمهيد في مثل المقام افصح من التعاهد لانه انما يكون بين اثنين (قلت) ان صح الخبر النبوي سقط كلام الجوهري ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وصلوة الفرائض المكتوبة في المسجد افضل من المنزل ﴾ باتفاق المسلمين بل الظاهر انه من ضروري الدين كما في المدارك وبلا خلاف بين المسلمين كما في مجمع البرهان وبين اهل العلم الا في الكعبة كما في المنتهى ونقل عليه الاجماع في التذكرة وجامع المقصد وكشف الغتام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والنافلة بالمعكس ﴾ كما هو أقوى علمائنا كما في المنتهى والمتن ذكرنا ذلك في مكان المصلي وهو المشهور كما في مجمع البرهان والكفاية وقول الاكثر كما في المدرك وهن على ذلك في النهاية والمبسوط والشرائع والنافلة والارشاد والتحرير ونهاية الاحكام والبيان والموجز الحاوي وكشف اللباس والغنية والروض وحاشية الميبي وغيرها ونقل ذلك عن المذهب والجامع في (السرائر) صلوة نافلة ليل شامة في البيت أوصل منها في المسجد وفي (المدارك) عن جده ترجيح فعلها في المسجد كالفريضة واستحسنه ونقله في الكفاية عن الشهيد وفي (مجمع البرهان) ما رأيت له دليلاً الا ما ذكره في المتن من مفسدة التهمة بالتصميم (قلت) استدلو عليه بوصيته صلى الله عليه وآله وسلم لابي ذر وخبر زيد بن ثابت (١) وأورد في مجمع البرهان والمدارك وكشف الغتام اخبار كثيرة تدل خصوصاً وعموماً على استحباب النافلة في المسجد وعن (الكافي) في فضل صلوة الجمعة انه قال يستحب لكل مسلم تقديم دخول المسجد لصلوة التوافل بعد الفصل وتفسير الباب ومس النساء والطيب وقص الشارب والاظفار فان اختل شرط من شروط الجمعة المذكورة سقط فرضها وكان حضور لصلوة التوافل وفرضي الطهر والعصر مندوباً اليه انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وخصوصاً نافلة الليل ﴾ كما في المبسوط والنهاية والمنتهى والتحرير ونهاية الاحكام والتذكرة وجامع المقاصد والروض والغنية ونقل ذلك عن المذهب والجامع وقد سمعت ما في السرائر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والصلوة (١) خبر زيد افضل الصلوة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وفيه ان المكتوبة قد تم التوافل الزانية (منه قدس سره)

والصلوة في بيت المقدس تعدل ألف صلوة وفي المسجد الاعظم مائة وفي مسجد القبية خمسا وعشرين وفي مسجد السوق اثنتي عشر وفي البيت صلوة واحدة (متن)

في بيت المقدس تعدل ألف صلوة وفي المسجد الاعظم مائة وفي مسجد القبية خمسا وعشرين وفي مسجد السوق اثنتي عشرة) هذا ذكره قاطعين به وفي (جامع المقاصد) رواء الاصحاب عن أمير المؤمنين عليه السلام وفي (النهاية والمعتبر والشرائع والتحرير) وغيرها وفي السوق اثنتي عشرة من دون ذكر المسجد ولعله بناء في التحرير على ما صرح به في بحث مكان المصلي من ان لسوق منزلة كاللجنة وعن الشهيد انه قال اكثر عبارات الاصحاب والرواية لم يكن فيها مسجد فالمراد بالسوق مسجد السوق لا السوق مجردا عن مسجده انتهى والمراد بالمسجد الاعظم اعظم مسجد في البلد الذي يكثر اختلاف عامة أهله اليه ومسجد القبية المعروف بقبية مخصوصا (مخصوصة خل) كما في جامع المقاصد وفي (كشف الثام) انه الذي لا يأتيه غالبا الا طائفة من الناس كساجد القرى والبدو عند قبلة قبيلة والتي في بعض اطراف البلد بحيث لا يأتيه غالبا الا من قرب منها وبمسجد السوق المسجد الذي لا يأتيه غالبا الا اهل ذلك السوق قال في (كشف الثام) واختار المصنف هذا الخبر لاشتماله على احاديث الادلاء القرى والوادي واغل ذكر الحرمين ومسجد الكون وسائر المساجد المحصورة لشهرة آخرها وخبر ذكرها من غرض الكتاب انتهى وفي (روض الحان) بمد أن ذكر الاخبار الواردة في ذلك اورد سماع سوالات واجاب عنها فتلخص فان في مطالعها بعض الفوائد وقال وما ورد في الاخبار من تضاعف الصلوة في المساجد الموصوفة بوصف مع اشتراك مساجديه بعضها افضل من بعض فيمكن جملة على اشتراكها في ذلك القدر سبب ذلك الوصف ولا ينافي زيادة بعضها منزلة أخرى أو على ان الثواب المترتب على تلك الصلوات المدودة مختلفة (١) بحسب اختلافها في الفضيلة لجازان يرتب على كل صلوة عشر حسنات مثلا وعلى الاخرى عشرون انتهى وهل شرعية اتيان المساجد للرجال خاصة أو لهم وللنساء (٢) ففي نهاية الاحكام وكشف الالتباس هذا الحكم يعني اتيان المساجد مختص بالرجال دون النساء لانهن أمرن بالاستئذان وفي (حاشية الميسر) انما تستحب المريضة في المسجد في حق الرجال أما النساء فيهن مطلقا وفي (مع البرهان) خبر بونس بن ضبيان يدل على اختصاص فضيلة المسجد بالرجال كما هو المذكور في الكتب والمشهور بينهم وفي (التذكرة) يكره للنساء الاتيان الى المساجد في (الدروس) يستحب للنساء الاختلاف اليها كالرجال وان كان البيت أفضل وخصوصا لدنوات الهيئات وفي (النفية) صلوة المرأة في دارها وفي (الذكرى) الاقرب شرعية اتيان المساجد للنساء وفي موضع آخر من كشف الالتباس أن صلوة المرأة في بيتها أفضل من المسجد وفي (القمة والروضة) الافضل المسجد أمير المرأة أو مطلقا بناء على اطلاق المسجد على بيتها وقال أيضا ومسجد المرأة بيتها بمعنى أن صلواتها فيه أفضل من خروجها الى المسجد أو بمعنى كون صلواتها فيه كاللجنة في الفضيلة فلا تقتصر الى طلبها بالخروج وهل هو كسجد مطلق أو هو كما تريد الخروج اليه فتختلف بحسبه الظاهر الثاني قلت ومن تبع مباحث الجماعة والاقوات ومباحث الحيض والاستحاضة وغيرها ظهر له أن الاصحاب قائلون بشرعية (١) كذا في نسخة الاصل والظاهر مختلف (مصححه) (٢) في الاخبار الواردة في المواقيت ما يدل على ان النساء كن يصلين الصبح معه صلى الله عليه وآله وسلم (بخطه قدس سره)

ويكره تغطية المساجد بل تبنى وسطا وتظليلها بل تكون مكشوفة (ومن)

اتيان المساجد للنساء فينبغي التأمل في محل التزاح وفي (الغنية والمناجيع) صلواتها في بيتها أفضل منها في صحتها وفيها أفضل من صحن دارها وفيه أفضل من سطح بيتها ﴿قوله﴾ «قدس الله تعالى روحه ﴿ويكره تغطية المساجد بل تبنى وسطا﴾ اقتداء بالسلف كما في جامع المقاصد والروض ولأنه اتباع لسنة كما في المتبصر والوسط عرفي كما في الروضة وبالكراهة والبناء وسطا صرح في النهاية والمبسوط والسرائر والشرائع والتافع والمتبر ونهاية الاحكام والبيان والدروس وجامع المقاصد وغيرها وهو ظاهر أو صريح كل من قال ان المنارة يكره ان تكون أعلى من حائط المسجد لتحترز عن الاشراف على دور الناس فقلل من لم يصرح بما نحن فيه اكتفى بذكر هذا كما في الارشاد وغيره ﴿قوله﴾ «قدس الله تعالى روحه (وتظليلها بل تكون مكشوفة)» كما صرح به الشيخ وأكثر من تأخر عنه وظاهر المعنى ان ذلك غير مكروه حيث قال يستحب ان لا تبنى بل تكون وسطا وروي انه يستحب ان لا تكون مظلة وفي (الذكري) لعل المراد بالتظليل تظليل جميع المسجد أو تظليل خاص أو في بعض البلدان والا فالخاجة ماسة لدفع الحر والقر ونحوه ما في فوائد الشرائع وقيل ذلك في جامع المقاصد والمسالك والروض وكشف القاتم عن الذكري ساكتين عليه وردة في (المدارك) بما يأتي وفي (حاشية الارشاد) المكروه تظليل جميعها ونحوه ما في البيان والغنية والروضة قال في (الروضة) للاحتياج الى السقف في اكثر البلاد لدفع الحر والقر وفي (المناجيع وكشف القاتم) الان نجعل عرشا وفي (مجمع البرهان) لا كلام في استحباب كونها مكتوفة مع كراهة المستوفة الا ان تسقف بالحصر والبواري من غير طين وفي (الشرائع) يستحب كونها مكشوفة غير مسقفة قال الميسي في حاشيته جمع بينهما فتنبه على ان المراد بالاول هو الثاني لا مطلق الكشف فلو وضع عليه عريش لم يكره كل ذلك مع عدم الحاجة والا انتفت الكراهة وفي (المدارك) يستفاد من حسن عبد الله بن سنان كراهية التسقيف خاصة دون التظليل بنيره وانها لا تزول بالاحتياج الى التسقيف وقال بعد ان قل كلام الذكري انا قد بينا ان المكروه التظليل بالتسقيف خاصة وان الكراهة لا تزول بالحاجة الى ذلك ولعل الوجه فيه ان هذا القدر من التظليل يدفع اذى الحرارة والبرودة ومع المطر لا يتأكد استحباب التردد الى المساجد كما يدل عليه اطلاق النهي عن التسقيف وما اشهر من قوله عليه السلام اذا ابتلت النعال فالصلوة في الرحال (والنعال) وجه الارض الصلبة قاله الهروي وقال الجوهرى الارض الفليظة يبرق حصاصها لا تثبت شيئا انتهى (قلت) قال الباقر عليه السلام في صحيح الحذاء كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كانت ليلة مظلمة وريح ومطر صلى المغرب ثم مكث قدرا ما ينتقل الناس ثم أقام مؤذنه ثم صلى المشاء ثم انصرفوا وظاهره ان الصلوة في المسجد وان ذلك كان دأبه صلى الله عليه وآله وسلم فيدل على عدم الفرق بين حال المطر وغيره ثم ان الطالب في عرش القصب ونحوه (ونحوها خ) عدم القاطر والوكف فيمكن ان يكون عريش مسجده صلى الله عليه وآله كان على هذا الوجه لكن اطلاق كل من تقدم على الشهيد يؤيد ما في المدارك فتأمل وفي (كشف القاتم) ان الشيخ في كتاب النية اسند عن ابي بصير قال اذا قام القائم عليه السلام دخل الكوفة وأمر بهدم المساجد الاربعة حتى يبلغ اساسها ويصيرها عريشا كعريش موسى وهل تكره الصلوة فيها في موضع الظل أو مطلقا ولو في غير موضع الظل ظاهر

والشرف بل تبنى جاً وجعل النارة في وسطها بل مع الحائط وتليتها وجعلها طريقاً
والحارب الداخلة في الحائط (مقن)

خبر عبد الله بن علي الحلبي ذلك وهو الذي اختاره الاستاذ أدام الله تعالى حراسته عند الكلام على
الحبر المذكور ولم أجد لأصحابنا نصراً بذلك سوى المقدس الأردبيلي فإنه قال إن الصلوة في المساجد
المصورة غير حرام وإن كان الفعل حرام إن قلنا به ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والشرف
بل تبنى جاً ﴾ كما في المبسوط وكتب المحقق وجلة من كتب المصنف والشهيدين والمحقق (١) والمدارك
والكتابة والمفاتيح وفي (النهاية) لا يجوز أن تكون مشرفة بل تبنى جاً وفي (السرائر) لا يجوز أن تكون
مزخرفة أو مذهبة أو مشرفة بل المستحب أن تبنى جاً انتهى فتأمل (والشرف) ضم الشين وفتح الراء
جمع شرفة يسكون الراء والم جمع جاء ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وجعل النارة في
وسطها ﴾ كما في المبسوط والسرائر والتراجم والمعتبر والإرشاد والتحرير والتذكرة ونهاية الأحكام
والمنتهى والدروس والبيان والذكرى واللمعة والفيلة وجامع المقاصد وحاشية الميسر والروض والروضة
والمسالك والمدارك والمفاتيح وغيرها وهو المشهور كما في كشف القاتم لكن في بعض هذه التعبير بأنه
يستحب عدم توسط النارة وقال في (الدروس) فصل هذه التروك مكروهة وفي بعضها كالبيسوط والتحرير
لا تبنى النارة في وسطها وقد يلوح منها عدم الحواز كما هو صريح النهاية حيث قال لا يجوز وفي (جامع
المقاصد وحاشية الميسر) والروض والروضة والمسالك والمدارك وكشف القاتم قول الشيخ في النهاية حتى
إن بيت بعد بناء المسجد وجعله مسجداً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وتليتها ﴾ على
حائطه كما هو مذهب أكثر الأصحاب كما في المدارك وذلك نص في المبسوط والنهاية والمنتهى والتذكرة
والتحرير ونهاية الأحكام والبيان والروض وظاهر المتن وأطلقت التلية من دون تقييد بكونها على
الحائط في الدروس والفيلة وجامع المقاصد والمفاتيح وغيرها ولعل المراد متحد لكن في النهايتين لا
تلي عليه بحال فتأمل وفي (السرائر) يذكره تليتها على ما روي في الأخبار وفي (كشف القاتم) أن الذي ظهر
به من الأخبار خبر السكوني وخبر أبي هاشم الحميري الذي رواه الشيخ في كتاب النية ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ وجعلها طريقاً ﴾ كما في المبسوط والسرائر والتراجم والنافع والإرشاد والتحرير
ونهاية الأحكام والبيان والدروس وجامع المقاصد وحاشية الميسر والروض والمدارك وفي (المبسوط والتحرير
ونهاية الأحكام) إلا عند الضرورة وفي الأربعة الأخيرة هذا إن لم يستلزم أنحاء صورة المسجدة والا
حرم ومعنى جعلها طريقاً أن يمضي فيها إلى غيرها ليقرب منه كما أشير إلى ذلك في السرائر وكشف
القام وأما اتخاذها أو بعضها في طريق أو ملك فقد صرح بحرمته في المبسوط والسرائر والتراجم والنافع
والتحرير ونهاية الأحكام والذكرى والبيان والروض والمدارك والكتابة وما يأتي من الكتاب وفي
(الروض) صرح به الأصحاب وفي (المدارك) أنه إذا أخذ كذلك يجب إعادته ولا يختص بالنظر بل
يم عبره ونحوه ما في الذكرى وكذا يجوز وضعها في طريق أو في ملك الغير كما صرحوا بذلك ونسب في
الروض أيضاً إلى الأصحاب وسيأتي تمام الكلام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وبناء
الحارب الداخلة ﴾ كما في النافع والإرشاد والبيان والدروس والفيلة وفي (الذكرى) قاله الأصحاب وفي

(١) كذا في نسخة الأصل ولعل الصواب والمحقق الثاني (مصححه)

وجعل الميضة في وسطها بل خارجها (مقن)

(النهاية والمبسوط والسرائر والشرائع والمعتبر) الداخلة في الحائط ونسبه في المدارك الى الشيخ وجمع من الاصحاب واستدل عليه في المعتبر بخبر طلحة بن زيد وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميسي والروض والمسالك وجمع البرهان) الداخلة في الحائط كثيرا وفي الاخير التصريح بأن مجرد العلامة في الحائط لا تقصر وفي هذه الكتب السبعة ان المحارب الداخلة في المسجد مكروهة أيضا وان هذا هو المتبادر من النص قالوا ويشترط في هذا ان لا يسبق المسجد المحراب فان سبق حرم وفي (كشف القمام) نزل عبارة المصنف على ذلك أي على المحارب الداخلة في المسجد كما يأتي نقل كلامه وفي (المنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى والمفاتيح) يكره اتخاذ المحارب فيها وقد سمعت مافي الذكرى عن الاصحاب مع انه أتى فيها بهذه العبارة وفي (المفاتيح) التقييد غير موجود في النص وفي (المدارك) ان الرواية غير صريحة في كراهة المحارب الداخلة في الحائط بل الطاهر منها الداخلة في المسجد لانها التي تميل الكسر وذكر الشارح ان المراد بالمحارب الداخلة في الحائط الداخلة كثيرا ولم أقف على من تضمن كراهة المحارب الداخلة بهذا المعنى مطلقا انتهى وفي (حاشية المدارك) للاستاذ أدام الله تعالى حراسته المتعارف جعل المحراب في الجدار كما قيل وشاهده الآن لكن ليس داخلا في الجدار بحيث اذا قام الامام فيه خفي على الصف الاول الامن كان بحاله بل أما انها ليست بداخله أصلا أو يكون الدخول قليلا فالمراد بالمحارب الداخلة ما تكون بحيث اذا دخله الامام تفسر حائلة بينه وبين المأمومين الامن كان بحال الباب من قبيل المقاصير التي أحدثها الجارون أو تكون نفس المقاصير وهذا يناسبه الكسر لا انه مجرد اثر في الحائط أو دخول قليل حتى لا ياسبها الكسر وما قيل من أن المراد بالمذنب نفس المحارب في هذا الحديث كما في القاموس فعبيد انتهى (قلت) كاه حرسه الله تعالى حاول بيان ان الكراهة في المحارب الداخلة كثيرا انما جاءت من جهة انها تحول بين الامام وأكثر المأمومين وان هذا مستفاد من غير خبر طلحة وكان في آخر كلامه أراد استنباط ذلك من خبر طلحة حيث قال أو دخول قليل حتى لا يناسبه التكسير وهذا انما يتوجه بان يقال ان انظر عن أمير المؤمنين عليه السلام وانهم كانوا في بدء الاسلام ولا سيما أهل البوادي يبنون جدران المساجد من القصب والحشب والجندوع فاذا كان محراب مصباحا دخلا كثيرا كسره فقامل وفي (كشف القمام) ويكره بناء المحارب الداخلة في داخل حائط المسجد لاقى نفس الحائط وهي كما أحدثها السعة في المسجد الحرام واحد للحنفية وآخر للكبكية وثالثا للحنابلة للاخبار والامر بكسرها واحداثها به بد المسجدية محرم لشغلها مواضع الصلوة انتهى وفي (جمع البحرين) المحراب الفرفة ومقام الامم في المسجد ومحارب بني اسرائيل مساجدم التي كانوا يخطبون فيها والمحارب البيوت السريعة قال ومديم الكنيسة كمحارب المسجد والجمع المذنب سميت بذلك لقرايين ومنه الحديث كان علي عليه السلام اذا رأى المحارب الى آخره ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وجعل الميضة في وسطها بل بجمل خارجا ﴾ كما في المنتهى والتحرير وجمع البرهان ونحوه مافي المبسوط والنهاية والسرائر ونهاية الاحكام والتذكرة والكفاية حيث قيل فيها يستحب ان تكون على بابها وفي (السرائر) لا يجوز داخلا وفي (الذكرى وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والروض والروضة والمسالك وكشف القمام) لا يجوز ان

والنوم فيها خصوصاً في المسجدين واخراج الحصى منها فتعاد إليها أو إلى غيرها (من)

تكون داخلها ان أحدث بعد المسجدية ونحو ذلك ما في جمع البرهان فالامر عند هؤلاء كما قال المعلى بالشرط المذكور وفي (كشف القاتم) أ و بنيت قبلها بحيث تسري النجاسة إليها وفي (جامع المقاصد وحاشية الارشاد والروض والروضة) قد يراد بالمضائة مواضع الروض وفي (فوائد الشرائع) المضائة الموضع الذي يتوضأ منه وفيه والمطهرة قاله في القاموس والكل محتمل هنا انتهى وفي (جمع البحرين) المضائة بالقتصر وكسر الميم وقد تعد مطهرة كثيرة ووزنه مفعله أو مفعاله والميم زائدة والمتوضي بفتح الضاد الكنيف والمستراح والحش والحلا انتهى فتأمل ﴿ قوله ﴾ قبض الله تعالى روحه ﴿ والنوم فيها ﴾ هذا الحكم مقطوع به في كلام أكثر الأصحاب كما في المدارك وقاله الجماعة كما في الذكري وهو المشهور كما في حاشية المدارك وهو نص المبسوط والنهاية والسرائر والشرائع والتافع والمعتبر والتحرير والمنتهى ونهاية الأحكام والتذكرة والدروس والتفلية والبيان وجامع المقاصد وفي (المدارك والمفاتيح) ان الأجود قصر الكراهية على المسجدين فلا تمتد إلى بقية المساجد وقد يلوح ذلك من الذكري واحتج عليه في المدارك والمفاتيح بالأصل والحسن مع ضعف دليل الكراهة (قلت) ضمنه منجر بالشبهة المعلومة والمنقولة ﴿ قوله ﴾ (وخصوصاً في المسجدين) كما هو نص النهاية والمبسوط والسرائر والتحرير والتذكرة ونهاية الأحكام والبيان والدروس وجامع المقاصد ولا يحرم في شيء منها كما هو نص نهاية الأحكام وفي (كشف القاتم) أنه مجمع عليه قولاً وفعلًا كما هو الظاهر ثم استدلل عليه بحسن زدارة وخبر معوية بن وهب وخبر الحيري الذي فيه ان الساكنين كانوا يبيتون في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخبر اسماعيل بن عبد الحاق ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ واخراج الحصى منها ﴾ كما في النهاية والمبسوط والمعتبر والمنتهى ونهاية الأحكام والتذكرة والتحرير والذكري والدروس والبيان والموجز الحاروي وكشف الالتباس وحاشية المدارك ونقل ذلك عن النجاشي وهي ظاهر حواشي الشهيد وفي (جمع البرهان) ان الحكم بالكراهية غير بيد وفي (الشر ثم والتافع والتلخيص والارشاد والتبصرة والفقه والتفلية وحاشية الارشاد) انه يحرم اخراجها وكذا فوائد القواعد في أول عبارته ونسبه في الروض إلى الأصحاب وصرح الفريقان بأنها اذا أخرجت منه تماد إليه أو إلى غيره وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميسي والروض والمسالك وفوائد القواعد والروضة والمدارك) المحرم اخراج ما يبعد جزء من المسجد (المسجد) المساجد (خ ل) وفي كتب الشهيد الثاني أو فرشاً وفي (حاشية الارشاد) ربما يخص التحريم بما اذا كان فرشاً وصرح هؤلاء باستجاب ازيلتها اذا كانت قسامة واخراجها فيكون المكروه عندهم اخراج ما ليس بجزء ولا قسامة وفي (كشف القاتم) لعل المحرم اخراج ما هي من أجزاء أرض المسجد التي جرت عليها المسجدية والمكروه اخراج ما حصب به المسجد بعد المسجدية فلا خلاف وأما المحصر الخارجة من القسمين فينبغي قبحا واخراجها مع القسامة وفي (جمع البرهان) ان الكراهة مستفادة من جواز ردها إلى غير مسجدها كما في الخبر والا كان المناسب وجوب ردها إلى ما أخرجت منه فهذا يرشد إلى عدم الاهتمام بدخولها في الوقت انتهى وفي جملة من كتبهم كالمنتهى ونهاية الأحكام وكشف الالتباس وغيرهما التعليل بأنها تسحب فيكون الاخراج معرجاً لها عن المكان الاثنى بها بل

والبصاق فيها والتنخم فيغطيه بالتراب وقصع القمل فيدفنه وسل السيف وبري النبل وسائر
الصناعات فيها وكشف المورة (متن)

لهه يسلمه التسبيح وأسند في (الحاسن) عن ابن الصل رحمه قال إنما جعل الحصا في المسجد للنجاسة
وفي (المدارك) أن الرواية الدالة على الكراهة ضعيفة السند (قلت) الضعف لا يمنع من الحمل على الكراهة
مع قوى كثير وفي (حواشي الشهيد والروض) أن التراب في حكم الحصى واستند في الحواشي إلى أن
الصادق عليه السلام أمر برد التراب والجص من الكعبة كما في خبر اسحق بن عمار الذي رواه الصدوق
ونحوه خبراً محدثاً وفي (الروضة والمسالك) أن التراب مثل القمامة (قلت) يمكن الجمع بين الكلامين
وفي (الروضة والروض) إنما تعاد إلى غيرها من المساجد حيث يجوز نقل آلتها إليه لفناء الأول أو أولوية
الثاني ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويكره البصاق والتنخم فيغطيه بالتراب ﴾ ذكره الشيخ
ومن تأخر عنه ممن تعرض لأحكام المسجد إلا السجدة لأنه تغير للناس عن السجود على أرضها بن ع
الصلوة فيها والاخبار بذلك كثيرة ويستفاد منها جواز بلع النجاسة وعدم كراهة انطمسح به
إلى خارج المسجد وعدم كراهة أخذها بالثوب والحرق ولا يتعمد الأصل والاخبار ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ وقصع القمل ﴾ قاله الجماعة كما في الذكري وقد ذكر في كتب لأصحاب أبي
ذكر فيها أحكام المساجد ما عدا السرائر والمنبر والدروس وكشف اللباس وبعض نسخ النوع وقول
أنه يدفن لو فصل ليزول استغفار المصلين هذا والمراد بقصعه قتله على أرضها وقد اعترف جماعة بعدم
الوقوف على نص في ذلك (قلت) قد يستفاد ذلك مما رواه في الكافي في الصحيح عن محمد بن مسلم
قال كان أبو جعفر عليه السلام إذا وجد قملة في المسجد دقها في الحصى وفي (مجمع البرهان) استدل
الدليل على الحكم غير واضح بل ورد جواز قتل مثله في الصلوة ولعل دليله لزوم الاستسقاء ورد
في سائر البصاق وردي دقته بغير قتل انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وسل سيف ﴾
نص عليه في النهاية والمبسوط ونهاية الأحكام والقمة والبيان والفيلة وجامع المقاصد وهو ظاهر لذكر
﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وبري النبل ﴾ كما في النهاية والمبسوط والتحرير ونهاية
الأحكام والقمة والبيان والدروس والفيلة والروضة وجامع المقاصد وكذا الذكري ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ وسائر الصناعات ﴾ قاله الأصحاب كما في الذكري وعليه نص في النهاية
والمبسوط والسرائر والشرائع والتافع والمعتبر والتحرير والارشاد ونهاية الأحكام والتذكرة والمنتهي
والدروس والبيان والقمة والفيلة والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف اللباس والروض والروضة
ومجمع البرهان والمدارك والكفاية والماتع ولو لم من ذلك تغيير صورة المسجد بالخرق أو وضع آلات
حرم كما نبه على ذلك ثاني المحققين والشهيد وكذا لو استلزم من المصلين كما في المدارك ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ وكشف المورة فيما ﴾ كما نص على ذلك في السرائر وكتب المحقق وأكثر
كتب المصنف والشهيد والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وكشف
اللباس وحاشية الميسي والروض والمسالك ومجمع البرهان والماتع وقد يلوح من المدارك التأمل
فيه وفي (المبسوط) ولا يكشف عورته ويستحب أن يستمر ما بين السرة إلى الركبة انتهى وفي (النهاية)
لا يجوز كشف المورة ولا الركبة ولا الفخذ والسرة وفي (السرائر والجامع) على ما قل عنه والتحرير

ورمي الحصى حذفاً والبيع والشراء وتمكين المجانين والصبيان وافتاد الاحكام (متن)

ونهاية الاحكام والتذكرة والمختلف والدروس والبيان والذكرى والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وكشف الالتباس والروض والمساك وكشف الثام التنصيص على عدم التحريم أيضاً في كشف السرة والغنذ والركبة لكن في بعضها أن كشفها مكروه وفي بعضها أن سترها مستحب وقد يلوح من المدارك التأمل في ذلك أيضاً وذلك في العورة مع أمن المطلاع كما صرح به ثاني المحققين والشهيدين وفي (الروض) يمكن أن يراد من العورة مايتأكد استحباب سترة في الصلوة لأنه أحد معانيها فتدخل المذكورات في العورة في كلام من اقتصر عليها - ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه - (ورمي الحصى حذفاً) كما في التذكرة والمنتهى والتحرير ونهاية الاحكام والمختلف والدروس والبيان والغنية وحواشي الشهيد وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والكفاية والجامع على ما نقل عنه ويظهر من فوائد الشرائع نسبته الى الاصحاب وفي (المبسوط) لا يرى الحصى ولا حذفاً وأطلق في الشرائع الرمي بها حيث قال ورمي الحصى وفي (المساك) أطلق الرمي بها لاشتراك الرمي بأنواعه في البعث والأذى ولأن الحذف يطلق على رميها بالاصابع كيف اتفق وإن لم يكن على الوجه المذكور في الجار قال في (الصحيح) الحذف الرمي بالاصابع انتهى ونحو ما في الروض (وفيه) أيضاً أنه يستفاد من الخبر كراهة الحذف في غير المسجد انتهى وفي (النهاية) ولا يجوز رمي الحصى حذفاً والحذف بالخاء المهملة الرمي بطراف الاصابع كما في مجمع البحرين وبالمعجمة الرمي بالاصابع على ما في الصحيح وقال ابن ادريس أنه المعروف عند أهل اللسان وفي (الخلاف) بطراف الاصابع وعن (المجمل والمفصل) أنه الرمي بين أصبعين وعن (العين والمقاييس والفرعيين والمغرب) بالاعجام والنهاية الاثرية من بين السبطين وفي الاخيرين أو تتخذ محذوفه من خشب ترمي بها بين إبهامك والسبابة وفي (المقنة والمبسوط والنهاية والمراسم والكافي والفنية والسرائر والتحرير والتذكرة والمنتهى) أن قضاها على باطن الإبهام وترميها بظفر السبابة وفي (الاقتصار) أن يضعا على بطن الإبهام ويدفعا بظفر الوسطى وعن القاضي أن يضعا على ظفر إبهامه ويدفعا بالمسبحة - ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه - (والبيع والشراء) كما في النهاية والمبسوط والسرائع والنافع والمعتبر والتحرير والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والارشاد والذكرى والبيان والغنية والدروس وجامع المقاصد والروض ومجمع البرهان والمدارك والمفاتيح والكفاية - ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه - (وتمكين المجانين والصبيان) كما في النهاية والمبسوط والسرائر والمعتبر والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والدروس والبيان والذكرى والهمة والغنية وجامع المقاصد والروض والروضة ومجمع البرهان والمدارك والمفاتيح وفي (السرائع والنافع والارشاد والكفاية) الاقتصار على المجانين وفي (جامع المقاصد) أن الحكم في الصبيان مختص بمن يخاف منه التلويث فاما من يوثق به منهم فيستحب نزعهم على أيتائها ونحو ما في المساك والروضة والمدارك ومجمع البرهان ونسب ذلك في الروض وكشف الثام الى القليل مشيراً بتبريذه ولم يذكر الاصحاب حرمة غرس الشجر فيها وقد ذكرنا ذلك في باب الوقف وقد أسبغنا الكلام هناك في ذلك وأوردنا فيه خبراً - ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه - (وانفاذ الاحكام) كما في الشرائع والنافع والمعتبر والارشاد والتخليص والبصرة والهمة والغنية والمساك ومجمع البرهان والكفاية ذكر ذلك فيها في المقام وفي (حاشية المدارك) أنه المشهور لخبر المرسـل

وتعريف الصلاة (متن)

ولا قضاء ذلك إلى التكذيب ورفع الأصوات والتشاجر والخوض في الباطل وقد نهي عن جميع ذلك فيها بخصوصها وفي (النهاية والمبسوط والمتنبي والتحرير ونهاية الأحكام والدروس) الاقتصار على الأحكام من دون ذكر الاغاذ فأما أن يكون المراد واحد كما يشعر به تعليل المتن وغيره وأما المراد بالانفاذ الاجراء والعمل على مقتضاها من الحبس والحد والتعزير ونحوها كما في المختلف وغيره كما يأتي ويكون الوجه في ذكرهم مع ذلك إقامة الحدود كالحبر كونها أخت وفي كتاب القضاء من الكتاب والشرائع والارتداد والتلخيص والمناجيب وصولو البيان وحاشية الارشاد وحاشية الميمني كراهة المداومة عليها فيه واستحسنة في المسالك ومال إليه في غاية المراد واحتله من الحبر صاحب الروض والمسالك وصاحب كشف القاتم وفي قضاء التحرير لا يكره الحكم نادرا في المسجد وهل يكره دائما قيل لا قضاء على عليه السلام في مسجد الكوفة وفي قضاء المبسوط والخلاف وقضاء السرائر وصولو الصلاة والمختلف وصاحب المقاصد عدم كراهية الأحكام فيها وقواه في فوائد الترائع ونقل عن القاضي في المهذب وفي (السرائر) أنه لا يلقى عذبتها لأنه لا خلاف أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يقضي في المسجد الجامع في الكوفة ودكة القضاء معروفة إلى اليوم وهي التي وسط المسجد وهي تسمى دكة الطشت لا يظلمها شيء من الظلال وقال الشيخ لا خلاف في أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقضي في المسجد ولو كان مكروهاً ما فعله وكذلك كان أمير المؤمنين عليه السلام يقضي الكوفة في الجامع ودكة القضاء معروفة إلى يومنا هذا وهو اجماع الصحابة انتهى وفي (تخليص التلخيص) أطلق الأصحاب أروار بل طاهر كلامهم يعطى الاستحباب كالشيخين والتقي وسلاسل والقاضي والفاضل السبكي (قل) إن أنكر مواضبة أمير المؤمنين عليه السلام على القضاء في الجامع وإن دكة القضاء لوقوع قضية عربية كما نقل فلا محال لأنكار مواضبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على القضاء فيه ولم يحقق الشهرة على كراهية مواضبة الأحكام حتى يجبر صف الخبر مع أن قابل لوجوده من التأويل كما مر وآتي ثم المك قد عرفت أن الم يعلم أن المراد من انفاذ الأحكام في كلامهم الأحكام (١) بل يمتثل أن يكون المراد العمل بتتبعها كالجلس ونحوه فيكون القائل بالكرهية مطلقاً قليل جداً وظاهر قضاء المقعة والنهاية والمراسم استحباب القضاء في المساجد وهو المقول عن الكافي والكمال وعن الراوندي وقد يلوح ذلك من الوسيلة بل في غاية المراد قال الشيخان في المقعة والنهاية والتقي وسلاسل والقاضي في الكامل. إن ادريس يستحب مطلقاً فنسب ذلك إلى صريحهم وقد سمعت ما في التلخيص ولم يرجح شيء في الذكرى وقد احتجنا بالتحرير وجمع البرهان واحتل في صلاة المختلف أن يكون المراد بالأحكام في الخبر إعادتها كالجلس على المحرق والملازمة عليها فيها والقصاص فيها قال أو كما قال القطب الراوندي إن الرد الحكومات الجدلية أو الخصومات لأن الحاكم المشروع إلى القضاء يستحب في الجامع وقد استحسن هذين الاحتمالين جماعة من المتأخرين كالحقق الثاني والشيد الثاني وغيرها واستحسن صاحب المدارك الاحتمال الأول وكنا فيما سلف كننا على كتاب القضاء من هذا الكتاب وذكرنا شرطاً صالحاً من الأقوال والأدلة في المسئلة ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وتعريف الصلاة﴾ استاداً من

واقامة الحدود (متن)

الواجد ونشدنا من المالك كما في البيان والتغلي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميسي ولروض والروضة والمسالك والمدارك والكفاية ونقل ذلك عن الجامع وفي (الروض) ذكر الاصحاب في باب القطة انها تعرف في الجامع كأبواب المساجد جماعين الحقيق وفي (المسالك) حيث كان محل التعريف الجامع (المساجد خ ل) فليكن في أبوابها وفي (كشف القاتم) قد يمنع عموم العلة في الخبر وهو أنها بنيت لتسير ذلك لأن الانشاد من أعظم العبادات والاولى به الجامع وأعظمها لمساجد انتهى وقد سمعت ما في الروض والمسالك وما في النهاية والمبسوط والتحرير والذكرى من أنه يجنب الضالة معناه على الظاهر انشادها ونشدائها والذي فهمناه من عبارة الكتاب هو الذي فهمه المحقق الثاني في حاشية النافع وحاشية الارشاد من عبارة النافع والارشاد والشهد الثاني في الروضة من عبارة الامة لانه أتى في الثلاثة بين عبارة الكتاب كالشرائع والمستبر والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام والدروس وجمع البرهان وعلى هذا تعد الكلمة ويحصر الخلاف ظاهرا في السرائر والمفاتيح حيث اقتصر فيها على كراهية الانشاد وأما على ما فهمه المحقق الثاني في جامع المقاصد وفوائد الشرائع والشهد الثاني في الروض والمسالك وبسببه في المدارك من ان المراد من تعريف الضوال انشادها لانتدائها تكون المسئلة خلافية أو من باب التبيه بالاولوية مع تنقيح الناطق ويؤيد الفهم الاول من العبارات المذكورة ان الخبر الذي رواه الصدوق في الفقيه والعلل نص في النشدان قوله صلى الله عليه وآله وسلم قولوا لا ردها الله عليك وما كانوا يعرضوا عن نص الخبر الى التفسير بما يدل عليه بالاولوية ونحوها ان ذلك لبعيد من طريقهم نعم فيه ذلك للمجمل بناء على أصله اللهم الا أن يقال نظرم الى خبر المناهي أعني مرسل ابن اسباط وقد أتى فيه بالضالة وبديل على ذلك ان الشيخ عبر في كتابه بالضالة للخبر كما مر وتبعه المصنف والشهيد في التحرير والذكرى كما عرفت (قلت) الخبر المذكور غير ظاهر في خصوص الانشاد بل هو محتمل لها وهو الذي فهمه الا كثر منه كما عرفت ان كان نظرم اليه على انه على هذا قد ينقدح أن تكون المسئلة خلافية فتأمل وعلى كل حال فالكل متفقون على كراهية الانشاد فما احتمله في كشف القاتم لا وجه له وخبر علي بن جعفر انه سأل أخاه عليه السلام عن الضالة أيصاح أن تشد في المسجد فقال لا بأس بمحتمل الانشاد والنشدان كما نقل عن عبارة المهذب والاصباح من انه يكره أن ينشد وقال في (الذكرى) بعد ايراد خبر علي بن جعفر هذا مشعر بالأس ونفي التحريم وقال في (جامع المقاصد) مراده عدم منافاة نفي الأس بثبوت الكراهة بدليل آخر وان كان ظاهر عبارته لا يردي ذلك (قلت) الموجود في الذكرى هو مشعر بالأس أو لنفي التحريم وفي الصحاح نشدت الضالة أنشدتها نشدة ونشدنا وأنشدتها أي عرقها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ واقامة الحدود ﴾ اجماعاً منا ومن جميع الفقهاء الا أبا حنيفة ذكر ذلك في الخلاف في كتاب القضاء وقد عرفت أنه صرح بذلك جمهور أصحابنا حتى القائلين بمحرمة ادخال التجاسة الى المسجد وان لم يتلوا بل القائلين بمحرمة ادخال المتنجس ولعله لان خوف الحصول ليس كالحصول لكن يرد عليهم ان من الحدود القتل وأنه موجب لحصول النجاسة قطعاً الا أن يشنوا هذا ونحوه وقالوا في باب القصاص تفرش الانطاع كما انه لا بد على القول الاخر من استثناء ما يوجب التلوين قال في

وانشاد الشعر (متن)

(الذكرى) انه قد ذكر الاصحاب جواز دخول المجرع والسلس والمستحاضة مع أمن التلوين وجواز القصاص في المساجد للمصلحة مع فرش ما يمنع التلوين وهذا يشير الى انهم قائلون بالتحريم مع عدم فرش ما يمنع التلوين ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه (وانشاد الشعر) كافي النهاية والمبسوط والسرائر والمعتبر والنافع والشرائع والتحرير والمنتهى ونهاية الاحكام والارشاد والتذكرة والذكرى والبيان واللمعة والغنية وغيرها وفي (جامع الماصد) نسبتة الى الاصحاب وفي (الدروس) يكره الشعر وفي (الذكرى) ليس سعيد حمل الباحة انشاد الشعر على ما يقل منه ويكثر فمه كيت حكمة أو شاهد على لغة في كتاب الله أو سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه من المعلوم انه كان ينشد بين يدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيت والايات من الشعر في المسجد ولم ينكر ذلك ومثله قال الميسي وزاد ما يعد عباده وزاد الحق الثاني في حاشية الارشاد مدح أهل البيت عليهم السلام قاطعاً بالحجج وزاد في فوائد الشرائع مرآتي الحسين عليه السلام وما تضمن موعظه ونفي البعد عن ذلك كله لو قيل به قال لان ذلك عبادة وما زال السلف يفعلون ذلك من غير تكبر وفي (جامع المقاصد) يد ان زاد مرآتي الحسين عليه السلام وما تضمن موعظه وقال لو قيل به لم يبعد وذكر ان السلف يفعلون ذلك قال الأناي لا أعلم بذلك تصريحاً والاقدام على مخالفة الاصحاب مشكل وظاهره عدم التأمل وما في الذكرى لانه ذكره ساكتاً عليه وفي (الروضة) نفي البعد عن ذلك كله قال ونهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم محمول على الغالب من أشعار العرب الخارجة عن هذه الاساليب وقيل في المسالك ما في الذكرى ثم نقل الحاق المدائح والمراتي والموعظة عن بعض الاصحاب ساكتاً عليه وفي (المدرک) لا بأس بذلك كله لصحيح علي بن يقطين انه سأل أبا الحسن عليه السلام عن انشاد الشعر في العدايف فقال ما كان من التسم لا بأس به فلا بأس به ونحوه ما في المانج وفي (الروض) ان وقوعه من السلف لا ينافي الكراهة ومن ستموه في الخبر عام وحكمه صلى الله عليه وآله وسلم على من في عصره حكمه على غيرهم وكون كل عبادة لا تنكره في المسجد في حيز المنع فان افاد الاحكام واقامة الحدود من أوصل العبادات ونمريض الضالة إما واجب أو مندوب وكثير من المكروهات يمكن كونها عبادة أو مندوبة على بعض الوجوه مع الاجماع على كراهيتها وبنه على ذلك قوله عليه السلام انما نصبت المساجد للبرآن ولم يقل للعبادة انتهى (قلت) فلي هذا يكره غير القرآن من الكلام وفي مواضع من كلامه مواضع للظفر وفي (مجمع البرهان) الظاهر عدم استثناء شيء وقد استثنى مدح أهل البيت عليهم السلام وبيت حكمة واستشهاد مسئلة وفي الخبر كراهة انشاد الشعر في شهر رمضان ولو كان فينا وهو دال على العموم ولا يمنع من المدح لا مكان التخلص عن الكراهة بجملة غير موزون بتغير ما مع ان الاستثناء غير بعيد في المسجد وقال في آخر المسئلة وورد في الشعر في المسجد لا بأس به وقد حل على ما قل وكثرت فائدته كيت حكمة أو شاهد مسئلة ومدح الأئمة عليهم السلام ومرآتي الحسين عليه السلام وليس بميدل بمدح العموم في دليل الكراهة والصحة أيضاً غير واضحة وان كانت ظاهرة فأمل انتهى فأمل وفي (كشف القاتم) وقد يستثنى منه ما كان عبادة كمدحهم ومرآتهم عليهم السلام وعبادتهم وشواهد البرية ويزيده صحيح علي بن يقطين وذكر الخبر المتقدم قال وسأله عليه السلام علي بن جعفر عن الشعر ا يصلح ان ينشد في المسجد قال لا بأس به فاما المراد

ورفع الصوت والدخول مع رائحة الثوم والبصل وشبهه والتأمل قائماً بل قاعداً
ونحرم الزخرفة (متن)

في الحرمة أو شعر لأبأس به انتهى وفي (حواشي الشهيد) الشعر لما حق أو بطل والثاني لا يجوز مطلقاً
والأول يكره في ستة مواضع الحرم والأحرام والمساجد والمصانع وفي الليل ويوم الجمعة انتهى (قلت)
يجري الكلام في الاستثناء وعدمه في هذه أيضاً هذا وإنشاد الشعر قراءته كما في أكثر كتب الفقه كما
قيل وعن (تهذيب الفقه والفريين والمقائيس) أنه رفع الصوت به وقيل ذلك عن ظاهر الأساس
﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ورفع الصوت ﴾ كما في النهاية والمبسوط والشرائع وكتب
المصنف والشهيد ومجمع البرهان وفي (السرائر) كما في الذكرى عن الكاتب لا يذكر الله تعالى وفي (جامع
المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الإرشاد وحاشية الميسر والروض والروضة والمسالك) ولو في القرآن
إذا تجاوز المتاد وفي (المدارك والمفاتيح والكفاية) رفع الصوت المتجاوز المادة وفي (كشف القاتم)
بعد أن نقل ما نقلناه عن الكاتب والمعنى قال إن الأخبار والفتاوى مطلقاً مع وجوب الجهر أو استحبابه
في بعض القراءة والاذكار والأذان والإقامة فاما المراد ما ذكره أو ما تجاوز المادة في كل فيختلف
 باختلاف الأنواع فالمادة في الأذان غيرها في القرائات إلا أن الظاهر أن اذان الاعلام كما كان
أرفع كان أولى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والدخول مع رائحة الثوم والبصل وشبهه ﴾
كما في النهاية والمبسوط والشرائع والمنهى والتذكرة والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض
والمسالك والمدارك والكفاية والمفاتيح وفي (النافع والمعتبر والتحرير ونهاية الأحكام والإرشاد)
الاقتصار على الثوم والبصل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والتأمل قائماً في المساجد ﴾
وعبرها كما في النهاية والتحرير وكشف القاتم بل يفهم يلصقها كما في الأولين والبيان والذكرى
وجامع المقاصد وفوائد القواعد وفي الأخير الظاهر أن محل الكراهة يحتاج إلى معونة اليد ونحوها
وفي (كشف القاتم) إنما ذكر في أحكام المساجد مع أنه غير مخصص بها لاجتماعه مع تعاهد التعال
لدهمها في خبر القدح وفصل بينهما لثلاثتهم اختصاصها بها والأخبار بالهي عنه وكرهته كثيرة
انتهى هذا وصرح كثير من الأصحاب بكرهه مخاطبة بلان المعجم في المساجد ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ ونحرم الزخرفة ﴾ كما في النهاية والمبسوط والسرائر والشرائع والنافع والمعتبر
والمنهى ونهاية الأحكام والتحرير والإرشاد والبيان واللمعة وفوائد الشرائع وحاشية الميسر والمسالك
وهو ظاهر جامع المقاصد وفي (الذكرى) بعد أن حكم باستحباب البرك قال والظاهر أنه حرام انتهى
وهو المشهور كما في الكفاية وكشف القاتم وفي (الدروس والفيلة والمفاتيح) أن زخرفتها مكروهة وقوبه
في مجمع البرهان ونقله في الذكرى عن الجمني وفي (كشف القاتم) عن المذهب والجامع وفي (الروض)
أن الدليل على التحريم غير واضح ونحوه ما في الكفاية وفي (المدارك) هذا والقدي تعطيه عبارة النهاية
والمبسوط والسرائر أن الزخرفة غير النش بالذهب حيث قيل في الثلاثة يحرم أن تكون مزخرفة أو
مذهبة ونحوها بآثار الكتاب والتذكرة والتحرير حيث قيل فيها يحرم زخرفتها وقشها بالذهب وكذا
عبارة الجامع حيث كره الزخرفة والتذهيب وفي (كشف القاتم) عن الجبهة وتهذيب الفقه والفريين
أن الزخرفة التزيين من الزخرف قال وهو كما في المحيط الزينة وحكاها الأزهري عن أبي عبيد قال وبه قال

أوبشي من الصور (متن)

الزخرف الذهب وقال المروى كمال حسن الشيء. ويقال للذهب زخرف وقال الراغب الزخرف الزينة المزوقة ومنه قيل للذهب زخرف انتهى ما قلناه في كشف القام في (الصالح والقاموس وجمع البرهان وجامع المقاصد وحاشية الميسر وفوائد الشرائع والروض والروضة والمسالك والمدارك) ان الزخرف الذهب وقوله في كشف القام عن العين والمجمل والمقاييس في (الصالح وجمع البحرين) ثم جملوا كل مزين زخرفا اذا عرف هذا فبارة الكتاب ذات وجميع (الاول) ان يكون المراد بالزخرفة التذهيب بدون النقش فيكون المعنى يحرم تذهيبها وان لم يكن بالنقش والنقش بالذهب وهذا المعنى هو الذي فهمه المحقق الثاني (وفيه) ان التذهيب لا ينفك عن النقش لانه قد فسر النقش بتعسين الشيء ونفي معانيه كما قل عن ابن فارس والملازمة على هذا ظاهرة كما انها كذلك على تفسيره بالآثار لان معناه المصدرى التأثير وهو المنقول عن أبي الهيثم وأما على ما في القاموس وجمع البحرين من تفسيره بتلوين الشيء بتلوين أو الوان فكذلك بأدنى تأمل (الثاني) ان يكون المراد بالزخرفة التزيين مطلقا بالذهب وغيره وحينئذ فيكون قوله وتشمها بالذهب داخلا في ذلك فلا حاجة الى ذكره هذا حال عبارة الكتاب وما كان مثله ومنه يفهم حال عبارات الاصحاب ولعل كلامهم في المقام لا يخلو عن مسامحة أو يكون من باب التجريد فتأمل هذا وفي (المعتبر والمنتهى ونهاية الاحكام والذكري) تحريم النقش مطلقا لانه بدعة وقد يفهم ذلك من عبارة البيان فلتلحظ وفي (الروض) ان دليل تحريم النقش غير واضح ونحوه ما في الجمع والمدارك والكفاية وقال في (حاشية المدارك) ان البدعة القنوية ليست بمحرام وقد سمعت ما في التذكرة والتحرير من تقييده بالذهب كالكتاب وبآتي تقييده بما فيه صور ووقع في الذكري انه يستحب ترك تصوير المساجد وترك زخرفها ثم قال الظاهر ان زخرفها حرام وكذا تشمها فقد حرم النقش واستحب ترك التصوير الشامل لذى الروح وغيره وهذا لعله لا يخلو من غرابة فليتأمل وقد اعترف جماعة بدم الشور (الوقوف خ ل) على نص في تحريم التزيين بالذهب أو غيره فبعض استند الى انه بدعة وبعض الى انه اسراف وفي (كشف القام) ان في وصية ابن مسعود المروية في المسكرم للطبرسي في مقام التذكرة ويتنون الدور ويشيدون القصور ويخرفون المساجد وروى العامة ان من اشتراط الساعة ان يتباهى الناس في المساجد وعن ابن عباس لتخرفها كما زخرفت اليهود والنصارى وعن الحنذلي اياك ان تحمر أو تصفر وتحن الناس ورووا ان عثمان غير المسجد فزاد فيه زيادة كثيرة وبني جدرانه بمحارة منقوشة وروى الحبري في قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن علي بن جعفر انه سأل اخاه عليه السلام عن المسجد ينقش في قبلته بجص أو اصباغ فقال لا بأس به وقد سمعت معني النقش ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو بشي من الصور ﴾ هذا هو المشهور بكافي كشف القام والاشهر كافي الكفاية وهو خيرة النهاية والمبسوط والسرائر والشرائع والتنفيع والمتبر والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير والارشاد واللمعة ويظهر ذلك من جامع المقاصد وفوائد الشرائع وفي (المدارك والكفاية) التأمل في ذلك وكلامهم متناول لصور الحيوان وغيره كافي جامع المقاصد وفوائد الشرائع والمدارك وقد تقدم في بحث مكان المصل ولباسه ماله منفع في المقام وفي (البيان وحاشية الميسر والروض والروضة والمسالك) قصر ذلك على ما فيه روح وفي (جمع البرهان) الرواية غير صحيحة ولا صريحة فالقول بالكرهية غير مبيد

وبيع آلتها واتخاذها أو مضها في ملك أو طريق واتخاذ البيع والكنائس فيها (متن)

ثم لو ثبت تحريم التصوير مطلقا يلزم تحريم ذلك الفعل في السجد ايضا لا الصلوة ولا الابقاء على تأمل في (الدروس والفاتح) الكراهية ونقل ذلك عن الجامع وقد سمعت ما في الذكرى وجمع البرهان والمدارك وفي (حاشية المدارك) ان الرواية تصلح سند الكراهة وفي حاشية الفاضل الميسي يكره نقشا بغير الذهب وفي (البيان) وحاشية الميسي والمساك يكره تصويرها بغير ذي الروح وقد يلوح ذلك من الرضة وقال المحقق الثاني والشهد الثاني ان تحريم التصوير لازم من تحريم القش طريق أولى (قلت) ولانك نسبته الى المعتبر على أنه يظهر منه ذلك من استدلاله بالخبر ومن هنا يعلم ما في الذكرى من الغرابة وفي (المساك) ان كلام الاصحاب مختلف جدا انتهى وعلى القول بالتحريم أو الكراهة هل تكره الصلوة أو تحرم أو ليس هناك شيء منها قد سمعت ما في مجمع البرهان والاستاذ الشريف أداء الله تعالى حراسته ذهب الى انها مكروهة ولو الى غير الصورة وقد تقدم الكلام في ذلك في مكان المصلي وقد يلوح من جامع المقاصد في المقام التحريم عند كلامه على الخبر **قوله** قدس الله تعالى روحه **﴿ ويحرم بيع آلتها ﴾** كما في الموطأ والتحرير والشرائع والارشاد ونقل عن الاصحاب والجامع وفي الاولين ان ذلك لا يجوز بحال وفي (نهاية الاحكام) وتختلف وجاه المقاصد وحاشية الميسي والروض والمساك) انه يجوز بيع ذلك مع المصلحة وفي (كشف اللثام) ان من أطلق على ما جرى عليه القف منها الا ان تقتضيه المصلحة كسائر الوقوف في (جامع المقاصد والروض) انها اذا بيعت مع المصلحة يجوز صرفها في عمارة مسجد آخر مع تعذر صرفها في الاول أو استيلاء الخراب عليه أو كون الثاني أحوج لكثر المصلين **﴿ قوله ﴾** قدس الله تعالى روحه **﴿ واتخاذها في ملك أو طريق ﴾** تقدم الكلام في ذلك ومعنى اتخاذها فيها ادخلها وحملها في الطريق أو في الملك ويحمل ان يكون المراد وضها في ملك الغير والطريق السلوك كما فهمه الشهيد في حواشيه وقد تقدم الكلام في ذلك ايضا فانه في الروض سببه الى الاصحاب وفي الجزء الرابع من التحرير في الفصل الثاني من الاسباب انه يجوز اتخاذها في طريق واسع لا بضر بالمائة ويحرم ما في الذكرى اذا كان الطريق أزيد من سعة (سبع خل) **﴿ قوله ﴾** قدس الله تعالى روحه **﴿ ويحرم اتخاذ البيع والكنائس فيها أي في ملك أو طريق كما في الذكرى والبيان والدروس وحواشي الشهيد والموجز الحاوي وجمع المقاصد وكشف الالتباس واقتصر على ذكر الملك في النهاية والمبسوط والتحرير وفي (الذكرة) ان بنينا مساحدا لا يجوز اتخاذها في الملك ويستفاد من تعليلهم صحة وقف الكفار وفي (جامع المقاصد وروض الحنائن) انه عليه الشهيد في بعض فوائده وفي (الروض) ان البحث فيه بحالا (قلت) بيني ذلك على اشتراط التقرب في الوقف وعدمه وقد ذهب الى الاول ابو المكارم والمحلي والمصنف فيما يأتي من الكتاب وجماعة كثيرون وذهب الشهيد في حواشيه على الكتاب الى عدمه وتبعه بعض متأخري المتأخرين ونساء الكلام في محله وفي (كشف اللثام) اما ما بني منها قبل مبث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومبث عيسى عليه السلام وبالجملة حيث يصح التقرب في وقفها فظاهر وغيرها كذلك ان لم تشترط التقرب في الوقف والبيع جميع يمه كسيرة وسدر لقنصارى كما في جامع المقاصد والروض والصالح وجمع الحرين ونقل ذلك عن العين ومفردات الراغب وقته الفقه وعن (البيان والمجمع) انها لليهود ونقل**

وادخال النجاسة اليها وازالها فيها والدفن فيها (متن)

ذلك عن مجاهد وأبي العالية وقد فسر ذلك في خبر زرارة في سدل الرداء لكن لا يعلم المفسر (وفي الصحاح) كما عن الديوان ان الكنيسة للنصارى وعن (تهذيب الازهري وقته الثالثة) انها لليهود وعن المطرزي انه قال وأما كنيسة اليهود والنصارى لم تبعد فغريب كُنْثت عن الازهري وهي تقع على يمة الصارى وعن (تهذيب النورى) الكنيسة المتباعدة الكفار وعن الفيومي في المصباح الكنيسة متباعدة اليهود و يطلق على متباعدة النصارى وفي (مجمع البحرين) ان الكنيسة متباعدة اليهود والكفار ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وادخال النجاسة اليها ﴾ كافي الشرائع والنافع والمعتبر والمتنعي والتذكرة والتحريم والارشاد وفي (لذكرى) قال الاصحاب وفي (نهاية الاحكام) مع عدم التلويث أشكال وفي (البيان والدروس وحواشي الشريد وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وفوائد الشرائع والموجز الحاوي وحاشية اليسرى والروض والروضة والمسالك وفوائد القواعد والمدارك والكفاية والمفاتيح وكشف اللثام) قصر الحكم على المتباعدة وفي (المفاتيح) نسبته الى المتأخرين وفي (الروض) الى الاكثر وفي (الذكرى وجامع المقاصد) الاقرب عدم تحريم ادخال نجاسة غير ملوثة للمسجد وفرشه الاجماع على جواز دخول الصبيان والحبيص من النساء مع عدم افكاحهم من نجاسة غالباً وقد ذكر الاصحاب جواز دخول المجرور والسلس والمستحاضة مع امن التلويث وجواز اقتصاص في المسجد للمصلحة مع فرش ما يمنع من التلويث انتهى ونحوه مافي الروض وقد تقدم تمام الكلام في المسئلة في مواضع (احتج المطلقون) بقوله صلى الله عليه وآله وسلم جنبوا مساجدكم النجاسة قال الشهيد أقف على أسناد هذا الحديث (قلت) يستهد لهم اجاءهم على عدم جواز ادخال الكافر المساجد مع انه لا تلويث ومافي الذكرى من الجواب ضعيف قال بعد ان حكم بعدم الجواز (فان قلت) لا تلويث هنا (قلت) ممرض له غالباً وجاز اختصاص هذا التعليل بالكافر انتهى فتأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وتحريم زالتها فيها ﴾ هذا الحكم صرح به الشيخ ومن تأخر عنه وفي (الذكرى) قاله الاصحاب والظاهر ان المسئلة اجماعية انتهى وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) لو غسلها في اناء أو فيها لا ينفصل كالكثير فليس يبعد التحريم أيضاً لما فيه من الامتنان المنافي لقوله صلى الله عليه وآله وسلم جنبوا مساجدكم النجاسة وفي (حاشية الارشاد) احتمال الامر من أي التحريم وعدمه ثم قال ولا بأس بالاول واستبعد ذلك في المدارك وفي (روض الجنان) ينبغي تفريماً على اختصاص التحريم بالملوثة جواز ذلك (قلت) والى ذلك يشير ملعل به في المتبرر والمنتهى وغيرهما من أن ذلك يعود اليها بالتجسس ومقتضاه اختصاص التحريم بما اذا استلزم الازالة تقييد المسجد وأشار الى ذلك في كشف اللثام حيث قال بحيث يتلوث بها ثم نقل ما ذكره في الذكرى من ان الظاهر ان المسئلة اجماعية ومن استدلاله على الحكم بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتطهير مكان البول وبظاهر فلا يقربوا المسجد وبالأمر بتماهد التل ثم قال ضف الكل ظاهر عدا الاجماع ان تم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويحرم الدفن فيها ﴾ كافي النهاية والسرائر والمتنعي ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى والدروس والبيان والتعليق والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف اللباس وهو ظاهر المبسوط والتحريم حيث قبل فيها ولا يدفن وهو المنقول عن الجامع والاصباح لما فيه من شذو به لم يوضع له كافي الذكرى وجامع المقاصد وكشف اللباس ولا فيه من التضييق على الصليين كما في

وبجوز تقض المستهمل منها ويستحب اعادته ويجوز استعمال آتة في غيره من المساجد (متن)

نهاية الاحكام ولانه مناف لما وضعت له كافي التذكرة ولانها جلت لعبادة كافي المتحمي وفي (كشف القام) انما تتم المناقة والتضييق لو حرمت الصلاة على القبر أو عنده وفي (الذكرى وكشف الالتباس) ان دفن قاطعة عليها السلام في الروضة ان صح فهو من خصوصياتها بما تقدم من نص النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (في كشف القام) واستيحاب المسجد الروضة ممنوع (قلت) لا يرد ذلك على الذكرى لانه قال بعد ذلك بلا فاصلة مانعه وقد روى العزفلي قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن قبر قاطعة عليها السلام قال دفنت في بيتها فلما زادت بنو امية في المسجد صارت في المسجد ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وبجوز تقض المستهمل منها﴾ كما في النهاية والمبسوط والسرائر والشرائع والنافع والمعتبر والمنهى والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام والذكرى والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك والمدارك بل يستحب كما في المبسوط والنهاية والسرائر والذكرى بل قد يجب كما في المدارك والمستهدم بكسر الدال المشرف على الانهدام وهل يجوز التقض اذا أريد توسعة المسجد وجهات ذكرهما في الذكرى من عموم المنع ومن أن فيه احداث مسجد ولا استقرار قول الصحابة على توسعة مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد انكارهم ولم يلفظا انكار على عليه السلام ذلك وكذا وسع السلف المسجد الحرام ولم يلفظا انكار علماء ذلك العصر ثم قال في (الذكرى) ثم الاقرب ان لا ينقض الا بعد الظن الغالب بوجود العارة ولو أخر التقض الى انقضاء كان أولى الامع الاحتياج الى الآلات ولو أريد احداث باب فيه لمصلحة عامة كازدحام المصلين في الخروج أو الدخول فيوسع عليهم فالاقرب جوازه وتصرف آتة في المسجد أو غيره ولو كان لمصلحة خاصة كقرب المسافة على بعض المصائب احتمل جوازه أيضاً لما فيه من الاعانة على القرية وفصل الخير وكذا يجوز فتح روضة أو سياك للمصلحة العامة وفي جوازه للمصلحة الخاصة الوجهان انتهى ومثله في جميع ذلك قال في (المدارك) وقريب منه ما في فوائد الشرائع وفي (البيان) الاقرب الجواز للتوسعة وفي (جامع المقاصد) فيه تردد وليس الجواز بعيد قال ويجوز احداث باب وروضة وشباك اذا اقتضت المصلحة ذلك وفيه وفي (فوائد الشرائع) لا ينقض الامع الظن الغالب بوجود العارة ولو قيل بالتأخير الى انقضاء المسجد كان وجهاً الا ان تدعو ضرورة وفي (المسالك) يجب التأخير الى انقضاء العارة الامع الاحتياج فيؤخر بحسب الامكان ﴿قوله﴾ (يستحب اعادته) صرح به الشيخ والاكثر وفي (كشف القام) أنه من الواضح يمكن ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وبجوز استعمال آتة في غيره من المساجد﴾ كما في النهاية والمبسوط والشرائع والنافع والتحرير وبه صرح في وقف الكتاب والتذكرة والتحرير وجامع المقاصد لان النرض من المساجد وما يحبل فيها اقامة شاعر الدين وفصل المبادات فيها وهذا النرض لا يختلف فيه المساجد وظاهر الاطلاق عدم الفرق بين الفاضل قوة أو ضللاً وغير الفاضل وفي (السرائر) اذا استهمل مسجد فينبغي ان يادعم التمكن من ذلك واذا لم يتمكن من اعادته فلا بأس باستعماله في بناء غيره من المساجد وفي (المعتبر والتذكرة) التقييد بما اذا تمذرت اعادته أو فضل وفي (المنهى ونهاية الاحكام) اذا استهمل مسجد جاز اخذاً له لمارة غيره من المساجد ونحوه ما في البيان وعن المذهب اذا استهمل المسجد وصار مما لا يرجى فيه الصلاة بخرب ما حوله واقطاع

ويجوز نقض البيع والكتانس مع اندراس أهلها أو اذا كانت في دار الحرب وتبنى مساجد
حيثئذ ومن اتخذ مسجداً في منزله لنفسه (متن)

الطريق عنه وكان له آفة جاز ان تستعمل فيما عداه من المساجد وفي (الذكرى وجامع المقاصد وفوائد
الشرائع وحاشية الميسي وفوائد القواعد والمساك) انما يجوز اذا تعذر وضعها فيه أو لكون المسجد
الآخر أحوج اليها منه لكثرة المصلين أو لاستيلاء الغراب عليه وفي (المساك وفوائد القواعد)
وكذلك المشهد فلا يجوز صرف الآلة الى مشهد آخر أو مسجد آخر ولا من المسجد اليه وبه صرح
في وقف الكتاب وجامع المقاصد وتوقف في وقف الدروس وفي (المدارك) لا يجوز صرف مال المسجد
الى غيره مطلقاً نعم لو تعذر صرفه اليه في الحال والمآل أمكن القول بجواز صرفه في غيره من المساجد
والمشاهد ومطلق القرب انتهى (قلت) يمكن تنزيل عبارة السرائر والمعتبر والتذكرة على ذلك بان
يراد بالتعذر والفضل ما يشمل القوة والفعل وهو بعيد جداً لكن الكلمة متفقة في البين على جواز
صرف الفاضل الى غيره وفي وقف جامع المقاصد نسبته الى الاصحاب وفي (المساك) أول بالجواز
صرف وقفه ونذره الى غيره بالشروط وفي (التذكرة) يجوز صرف نذره الى غيره اذا فضل عنه والمراد
بالآلات كما فهم من مجموع عباراتهم النقض والجذوع والحصر والسرغ ونحوها وعبارة السرائر
صريحة في النقض كما تضمنه عبارة المذهب والنقض بالفتح فالكون نقض البناء والضم والكسر بمعنى
المتنقض ومنه قولهم في ميراث المرأة من زوجها يقوم النقض والابواب هذا وصرح بعضهم أنه لا يجوز
نقضها لغير ذلك على حال ولو لبناء مسجد آخر أعظم أو أفضل وفي (كشف القاتم) لا يجوز ان خرب
ماحوله وناد أهله الآية ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز نقض البيع والكتانس
مع اندراس أهلها أو اذا كانت في دار الحرب وتبنى مساجد حيثئذ ﴾ كما في الشرائع والتحرير ونهاية
الاحكام والبيان وجامع المقاصد وحاشية الارشاد والروض والمساك والمدارك هو ظاهر الارشاد
وغيره حيث نصوا على جواز استعمال آلتها في المساجد حيثئذ وبهم من القيد أنه مع عدم الاندراس
وانتفاء كونها في دار الحرب لا يجوز العرض لها كما صرح به في الشرائع ونهاية الاحكام والتذكرة
والارتداد وشرجه والبيان والمدارك وأطلق في المنتهى جواز أخذها لبناء المساجد كحبر
الصين وفي (مجمع البرهان) لسئل الخبير محمول على الشروط المذكورة للاجماع ونحوه وفي (كشف
القاتم) التقيد بالحرمة ولله يشير الى ما قلنا عنه سابقاً من التفصيل وصرح كثير من هؤلاء
أنه انما ينقض مالا بد من قرضه للمسجدة بل في الذكرى وجامع المقاصد يحرم ما زاد لانها للعبادة
وينبى عليه أنه لا يجوز أخذها في ملك أو طريق انتهى وفي (مجمع البرهان) في هذا الحكم تأمل لان
الظاهر استعمال الكفار لها بطرقة فكانه محمول على الدم للأصل وهو بعيد أو على طهارتها بالشمس
وهو كذلك أو على بعد التطهير وهو ايضاً كذلك والبارات خالية عنه مع أنه ورد جعل الكتانس
والبيع مسجداً فكانه مستثنى بنفس فتأمل انتهى (قلت) لله لا تأمل فيما كان منها للهارى قبل مبث
التي صلى الله عليه وآله وسلم وما كان لليهود قبل مبث عيسى عليه السلام والاصل الطهارة حتى يعلم مباشرة
هؤلاء الكفار لها بطرقة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ومن اتخذ في منزله مسجداً لنفسه

وأهله جاز له توسيمه وتضييقه وتغييره ولا يثبت له الحرمه ولم يخرج عن ملكه مالم يحمله وقفا فلا يختص به حينئذ ويجوز بناء المساجد على يثر التناط اذا طمت واقطعت رانحته (من)

وأهله جاز له توسيمه وتضييقه وتغييره ولا يثبت له الحرمه ولم يخرج عن ملكه مالم يحمله وقفا فلا يختص به حينئذ أما جواز توسيمه وتغييره فقد صرح به في النهاية والبسوط والسرائر والمتهى والتحرير ونهاية الاحكام والتذكرة والبيان وجامع المقاصد وفي (الذكرى) يجوز ذلك اذا لم يلفظ بالوقف ولا نواه فأخذ قيد النية قصباً من خلاف الشيخ وقد مر في أول البحث انه يميل الى قول الشيخ ونحوه ما في الدروس حيث قال اذا لم يقفه ولم يأذن في الصلوة فيه وقد صرح في وقف المبسوط وغيره من دون تأمل ولا نقل خلاف الا من أبي حنيفة انه لا بد من التلفظ بالوقف ونظام الكلام في باب الوقف فليحضر وفي (كشف اللثام) اذا اخذ له لعمه أو لعمه وأهله من غير ان يقفه ويجري عليه المسجديه العامة لم يكن يحكم لمساجد اهتافاً وفي (مجمع البرهان) وردت أخبار بجواز تغيير المسجد ونحوه اذا كان في المنزل وحملها الاصحاب على مجرد اسم المسجد ليحصل ثواب المسجد من دون أحكامه من عدم جوار نحييه وأنه لا يكون وهماً الا بالصيغة مع نية الوضوء والصلوة فيه انتهى واما عدم ثبوت الحرمه له فهو الظاهر منهم وبه صرح في جامع المقاصد وكشف اللثام للاصل وقد سمعت ما في مجمع البرهان من سبته الى الاصحاب لكن في نهاية الاحكام والتذكرة ان الاقرب عدم ثبوت الحرمه له فأملاً وفي (جامع المقاصد) لا يتعلق بالصلوة فيه ثواب المسجد وقد سمعت ما في (مجمع البرهان) لكن لجمع من قائل وما انه اذا جعله وقفاً لا يختص به بل يصير كائر المساجد فقد صرح به في جامع المقاصد وكشف اللثام وهو الذي ذكره في التذكرة في بيان تحقق المسجديه وقد تقدم الكلام في ذلك حيث قلنا انه حقيقه سرع في ذلك وقلنا ان الاساذ الشريف أدام الله تعالى حراسته نبى على ذلك جوار الصلوة في مساجد الممه وفي (جامع المقاصد) انه اذا جعله وقفاً في منزله لم يجوز سلوك الطريق اليه الا باده ويهم من العبارة انه لا يكتفي بمجرد نية الوقف في تحقق المسجديه سواء كان في بيته أو خارجه للاصل وخالف الشيخ في المبسوط ومال اليه الشهيد في الذكرى والمولى الاردبيلي وقد تقدم تمام الكلام في ذلك في أول بحث المساجد قوله ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ ويجوز بيا المساجد على يثر التناط اذا طمت واقطعت رانحته ﴿ كما في النهاية والبسوط والتحرير والمتهى والذكرى وجامع المقاصد وفي (المتهى) لا يافيه خبر عبيد بن زراره من الارض مسجد الا بغناط أو مغيرة لان الفروض طمه واقطاع رانحته فنعن قائلون بموجبه ولعله يريد ان الاسم رال مع الصفات كما في كشف اللثام وفي (البيان) لا يجوز بناؤها على النجاسة الا مع الازالة ولو طمت قبل الوقف ثم بى جاز وفي (جامع المقاصد) ينبغي ان يراد باقطاع الرانحة ذهاب النجاسة لانه مع بقاء عينها صيرورة البقعة مسجداً يلزم كون المسجد (١) ملطخاً بالنجاسة وما وقتت عليه من الميارات مطلق انتهى وفي (فوائد القواعد) مستند الحكم صحيحه عبدالله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام وظاهرها تحقق استحالة عذرته تروياً وحينئذ يعلم من الاشكال بأن صيرورة البقعة مسجداً مع بقاء عين النجاسة يستلزم

(١) ورد ان المسجديه الى قرار الارض السابقة للمطى (منه قدس سره)

﴿ المطلب الثالث ﴾ فيما يسجد عليه وأما يصح على الأرض أو النبات منها غير الماء كقول عادة (مقن)

ففيه والأولى حمل الحكم على ذلك أو على ما إذا كان الموقوف ظهره الطاهر خاصة أو على ما يمكن تلخيصه انتهى كلامه وهو جيد جداً وفي (جمع البرهان) وردت أخبار كثيرة في ذلك صحيحة وغير صحيحة ويسلم من ذلك عدم اشتراط الطهارة في المسجد بحيث يكون تحت أيضاً طاهراً وكذا الفوق انتهى وفي (كشف القاتم) أن في خبر علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام المروي في قرب الاسناد للحيري إذا نظفت وأملحت

﴿ المطلب الثالث فيما يجوز أن يسجد عليه ﴾

﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه - (أما يصح على الأرض أو النبات منها) بالاجماع كما في الانتصار والخلاف والفنية والتحرير ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد والعزبة وكشف الالتباس والمقاصد العلية والمدارك وكشف القاتم وغيرها كما يأتي وفي (الامالي) أنه من دين الامامية ونسب الى علاننا في المنبر والتمهي وأجمع العامة على خلافاً فأجازه على القطر والكنان والشعر والصوف وغير ذلك كما في الخلاف وغيره ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه - (غير الماء كقول عادة) بالاجماع كما في الخلاف والفنية والروض والمقاصد العلية وفي (الامالي) أنه من دين الامامية ونسب الى علاننا في نهاية الاحكام وكشف الالتباس ولا خلاف فيه كما في الكفاية ولا اعرف فيه خلافاً كما في كشف القاتم لكن في المنهي ونهاية الاحكام والتحرير والتذكرة والموجز الحاوي حوازه على الحطة والشعير وقد بظهر ذلك من حواشي الشهيد وعلله في التذكرة ونهاية الاحكام بأن القشر حازر بين الماء كقول والجهة وفي (المنتهي) بأنها غير مأكولين واستعمله في البيان ورد في (الذكرى) ما في التذكرة بحريال عادة بأكلها غير منخولين وخصوصاً الحنطة وخصه ما في الصدور الاول ورد في (جامع المقاصد والروض والمدارك) بأن النخل لا يأتي على جميع الاخر - لان الاخر الصغرة تنزل مع الدقيق فتؤكل ولا يقدح أكلها تماماً فإن كثير من الماء كولات المادية لا تؤكل الا تباعود ما في المنهي في حاشية الميسر والروض والروضة والمسالك والمدارك وجامع المقاصد عدا كلام على الفاكهة بأن الماء كولا لا يخرج عن كونه ماء كولا افتقاره الى العلاج (واغرضهم) في حبل المتن بأن اطلاق الصفة على ما يتصف بهذا الاشتقاق مجاز اتفاقاً (وأجاب) الشيخ نجيب الدين بأن اطلاق الماء كولا والمدرس على ما يؤكل ويلبس بالقوة القرية من الفعل قد صار حقيقة عرفية والالم يحز في العرف اطلاق اسم الماء كولا على الخبز قبل المضغ والازدراء لا يجوز ثم قال ولي في ذلك تأمل (قلت) مراده من الماء كولا ما من شأنه أن يأكل وان احتاج الى طبخ أو شي والوصف بهذا المعنى لا يتفاوت فيه الحال بين الحال والاستقبال وقد اشير الى ذلك في الروضة وجمع البرهان وكشف القاتم وفي الاخبار اشارة الى ذلك ايضاً حيث استثنى فيها التطن والكنان وقبل فيها ان ابناء الدنيا عبيد ما يأكلون ويلبسون فلا ينبغي ان يضع جهته على معبود ابناء الدنيا هذا وفي (خير الخصال) لا يسجد الرجل على كدس حنطة ولا شعير ولا على لون مما يؤكل ولا على الخبز وفي (التذكرة) ونهاية الاحكام وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجفرية وارشاد الجفرية والموجز الحاوي وكشفه وحاشية الميسر والمسالك والروض والروضة والمقاصد العلية والمدارك وغيرها

ولا اللبوس . (متن)

أنه لو أكل شائفا في قطر دون غيره عم التحريم وامتنع السجود عليه مطلقا وسيف (حواشي الشهيد) عن شيخه السيد عبد المطلب عميد الدين أن المراد بالمادة العامة قطر كان معنادا في بلد دون آخر احتمل الوجوه وأنه رجح جواز السجود عليه وفي (المدارك) احتمل قويا اختصاص كل قطر بمقتضى عادته كجده في المقاصد المليية وشيخه في مجمع البرهان (قلت) ولعل هذا أصوب إذا لم يعلم أهل ذلك القطر بأنه مأكول عند القطر الآخر ولعلمهم لا يختلفون في هذا الفرض فأمل وفي (النذرة) والموجز الحاوي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والزمية والمسالك والروض والروضة ومجمع البرهان والمدارك) أن ما أكل نادرا أو في محل الضرورة لم يصد مأكولا ويجوز السجود عليه وذلك كما يؤكل في المحصنة والمقابر التي تحبل في الادوية ولله هو المراد من التقيد بالمادة وقيد المقابر في الروضة بما كانت من نبات لا يغلأكله وفي (كشف القاتم) أن فيما يؤكل دواء خاصة أشكالا ولم يصر به أنه يحتمل أن يقال أنه مأكول عادة في الدواء فلتأمل وفي (المنتهى وجامع المقاصد وحاشية النافع والمسالك والروض والروضة والمدارك) أنه لو كان له حالتان يؤكل في أحدهما دون الأخرى كقشر الورد وجماد النخل لم يجز السجود عليه حال الأكل وبما في الآخر ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه (ولا اللبوس) عادة أيضا إجماعا كافي الانتصار والخلاف والفنية والروض والمقاصد المليية وبلا خلاف كافي الكفاية ونسب إلى عدلنا في نهاية الأحكام وكشف اللباس وهو من دين الإمامية كافي الإمامي والمشهور كافي كشف القاتم وفي (الخلاف والمختلف والبيان) الإجماع على المنع من السجود على القطن والكتان ويشمله إجماع الانتصار حيث نقله على المنع من السجود على الثوب المنسوج من أي جنس كان وفي (النذرة والمذهب البارع والمقتصر) نسبته إلى عدلنا بل هو ظاهر مصريات السيد الثانية التي خالف فيها نسبته إلى الأصحاب كما نقل عنه في المختلف وهو الأشهر بين الأصحاب وأظهر بين قناوينهم كما في كشف الرموز والأشهر بين أصحابنا كما في المنتهى والتحرير والكفاية وهو المشهور كما في المختلف أيضا والتخلص والمدارك وكشف القاتم وهو فتوى الشيخين ومن تأمهم كما في المعتبر المنتهى أيضا وفي (المعتبر أيضا والشرائع والنافع وجامع المقاصد) أنه أشهر الروايتين ونقل جماعة عن الموصليات والمصريات الثانية للسيد جواز السجود على الثوب المصنوع من قطن أو كان على كراهية مع موافقه للأصحاب في المصريات الثالثة والمصباح على ما نقل والجل والانتصار كما عرفت ويأتي ما في الناصريات ومن العجب أن المحقق في المعتبر استحسنه لأن فيه جمعا بين الأحبار الناهية وغيرها قال وتأويل الشيخ في الجمع بالحل على التقية أو الضرورة منفي بخبر الصنماني الناص على الجواز مع انتفاء التقية والضرورة واحتله في المدارك لذلك (قلت) ومثل خبر الصنماني خبر دواود الصرمي ومن المعلوم أن الإمام عليه السلام لا يلزمه الجواب إلا بما فيه مصلحة السائل من التقية أو غيرها وأن الحل عليه في سؤال الحكم من غير تقية ولا سيما في المكاتبه هذا مع الأغصاء عن حال السند واحتمال أن السجود غير سجود الصلوة إلى غير ذلك من الاحتمالات وأما خبر ياسر فمحتمل حله على التقية بد تسليم السندون الطبري مما يليق وقد صرح مولانا التقي ومولانا مراد بأن الطبري هو الحصري الذي يصنمه أهل طبرستان وع (لمقتض) أنصرح في كون الطبري مما لا يليق كذا في كشف القاتم لكن يظهر من كشف الرموز والتخلص أنه عده أو عندهما مما يليق حيث نسب الخلاف

إذا لم يخرج بالاستحالة عنها فلا يجوز على الجلود والصوف والشعر (من)

في ذلك الصدوق كما يأتي وظاهر الاستبصار أنه من القطن أو الكتان وفي (النصريات والخلاف والمتشهي) الاجماع على المنع من السجود على كور العمامة وظاهر الخلاف أن المنع من جهة الحل حيث قال فيه لا يجوز السجود على شيء هو حامل له ككور العمامة وطرف الرداء والحكم القميص وفي (المتشهي) ليس المنع من جهة الحل وإن لاح من كلام الشيخ قال فعلى هذا لو كان المحمول مما يصح السجود عليه كالخوص صح السجود عمامة كان أو طرف رداء وكذا لو وضع بين جبهته وكور العمامة ما يصح السجود عليه كقطعة من خشب يستصحبها في قيامه وركوعه فإذا سجد كانت جبهته موضوعة عليها صحت صلوة ونحوه ما في التحري ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى والبيان وجامع المقاصد في آخر البحث بل في الذكرى أن الشيخ أن قصد لكونه من جنس ما لا يسجد عليه فربما بالوافق وإن جعل المانع نفس الحل كذهب بعض العامة طوّل بدليل المنع ثم أنه استند في ذلك إلى خبر أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام وإلى خبر أحمد بن عمار (ثم قال) وإن احتج الشيخ بقول الصادق عليه السلام في خبر عبد الرحمن بن عبد الله في السجود على العمامة لا يجوز به حتى يصل جبهته إلى الأرض (قلنا) لا دلالة فيه على كون المانع الحل بل حاز لكونه قد ما يسجد عليه قال وكذا ما رواه طاحنة بن زيد نعم كونه منفصلاً أفضل عملاً بفعل النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم الصلوة والسلام وفي (المعتبر) لا ريب في ذلك بتقدير أن يكن حاملاً لما لا يجوز السجود عليه أما بتقدير أن يكون مما يجوز السجود عليه مثل الخوص والنبات هذه الاشكال فإن قال الشيخ منع لكونه محمولاً كما قاله الشافعي فنحن نطالبه بالدلالة وإن تمسك بخبر عبد الرحمن إلى آخر ما ذكره في الخبر في الذكرى وهذا كله مما يخالف قول السيد وفي (كشف الرموز وتخليص التلخيص) أن الصدوق جاز السجود على الطبري والاكمام من القطن والكتان وهذا وظاهرهم أن القطن والكتان قل السجود بعد الغزل وقبله كالنسوج وبه صرح الكركي وتلخيصه الشهيد الثاني وشيخه وسبطه بل قال سبطه أنه المشهور وأنه قال في المختلف أنه قول علمائنا اجمع قد فهم من عباراتهم واجماعهم ما استظهرناه لأنه في المختلف لم يصرح بذلك وقرب المصنف في نهاية الاحكام جواز السجود على القطن والكتان قل الغزل والمنع بعد الغزل وقرب في التذكرة المنع قبل الغزل واستشكل (١) في الكتان بعد الغزل فابتأمل في كلامه في التذكرة وفي (كشف القام) أنه في التذكرة ونهاية الاحكام استشكل بعد الغزل فيها والموجود في النسخ التي عندي ما نقلناه وقال في (الكتانيين) أن الحرق الصغيرة لا يجوز السجود عليها وإن صغرت جداً وفي (كشف القام) أن الحسن بن علي بن شعبة أرسل في تحف العقول عن الصادق عليه السلام كل شيء يكون الإنسان في مطعمه أو مشربه أو ملبسه فلا تجوز الصلوة عليه ولا السجود إلا ما كان من نبات الأرض من غير ثمرة قبل أن يصير مفزولاً فإذا صار غزلاً فلا تجوز الصلوة عليه إلا في حال الضرورة قال في الكتانيين أيضاً لومزج المتأدب ليه يغيره في السجود عليه أشكال وفيه أيضاً وفي (جامع المقاصد وأرشاد الجفري والروض) أنه لو حمل ثوباً لم تجز العادة بلبسه صح السجود عليه وتردد في ذلك في المنهى ثم قرب الجواز ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿إذا لم يخرج بالاستحالة عنها﴾ لخروجها حينئذ عن المنصوص

(١) من أنه عين الملبوس والزيادة في الصفة ومن أنه حينئذ غير ملبوس (منه قدس سره)

الجمع عليه والظرف صلة يصح وهل الخرف خارج بالطبخ عن اسم الارض فلا يصح السجود عليه
احياناً بل قولان للتأخيرين وفي (المدارك) قطع الاصحاب بجواز السجود على الخرف وفي (الروض)
لا نعلم في ذلك مخالفاً من الاصحاب ويظهر من التذكرة كافي الروض ان جواز السجود عليه أمر مفروغ
منه لا خلاف فيه حيث احتج على عدم خروجه بالطبخ عن اسم الارض بجواز السجود عليه قال في
(الروض) والا لما ساغ له الاحتجاج به على الخصم وقال في (المعتبر) بعد ان منع من التيم عليه
لخروجه بالطبخ عن اسم الارض لا يمارض جواز السجود عليه لانه قد يجوز السجود على ما ليس بأرض
كالكتاغ انتهى وقد قدم الكلام في ذلك مستوفى وفي (الروضة) يبنى الحكم في الخرف على خروجه
بالاستحالة عنها فمن حكم بظهره بالطبخ اذا كان قهراً نجماً لزمه القول بالمنع من السجود عليه لكن
لما كان هذا القول ضيقاً كان جواز السجود عليه قوياً انتهى وفي (الروض) وربما قيل بطلان القول
بالمنع من السجود عليه وان قيل بطهارته لعدم العلم بالقاتل من الاصحاب فيكون القول بالمنع مخالفاً
للاجماع اذ لا يكفي في المصير الى قول وجود الدليل عليه مع عدم الموافقة والمسئلة مما تم به البلوى
وليست من الجزئيات المتجددة ولم ينقل عن أحد ممن سلف القول بالمنع (ثم قال) ويمكن الجواب
بان الاصحاب قد اتفقوا على عدم جواز السجود على المستحيل عن اسم الارض وانما مثلاً بالراماد
والحص بناء على اختيارهم القول باستحالتها فمن قال باستحالة الخرف في باب المطهرات فهو قائل بمنع
السجود عليه بناء على اعطائهم القاعدة الكافية ويؤيد ذلك تصريح الشهيد وغيره بكراهة السجود عليه
وما ذاك الاقتصار من الخلاف اللازم فيه وان كان قاتلاً بالجواز وبذلك قالاً على القول بالكراهة
خروجاً من خلاف الشيخ اللازم من حكمه بالاستحالة انتهى (قلت) في المراسم والوسيلة والتغلية أيضاً
أن السجود على الخرف مكروه وفي (المدارك) الاولى اجتنابه لما في المعتبر من خروجه بالطبخ عن اسم
الارض وان أمكن توجه المنع اليه فان الارض المحترقة بصدق عليها اسم الارض عرفاً ويمكن أن يستدل
عليه بخبر الحسن بن محبوب المضمن جواز السجود على الحص والخرف في معناه انتهى وفي (حاشية
المدارك) في صدق اسم الارض عرفاً على الارض المحترقة تأمل ولا سباحة يكون من الافراد الثامنة
وقد تقدم في مباحث التيم ماله نفع تام في المقام (وفي مجمع البرهان) معلوم جواز السجود على الارض وان شئت
لعدم الخروج عن الارضية بصدق الاسم وللاصل وقد يوجد في خبر صحيح الجواز على الحص فهو أولى
ثم قال هو خبر الحسن بن محبوب القوي فيه ان الماء والنار طهراه (ثم قال) لكن في مضمونه تردد من
حيث علم ظهور طهارة الماء له بل النار أيضاً الا ان يقال بعدم نجاسة الارض قبل الاحراق لليوسة
ويكون المراد طهارة ماسه من العذرة التي احترقت وصارت دخاناً أو رماداً أو غير ذلك فتأمل انتهى
وفي (رسالة صاحب المعالم) ان الخرف ليس من الارض والتربة المشوية من أصناف الخرف وقال
(الشيخ نجيب الدين) ان الاستاذ بعد تصنيف الرسالة لم يمنع من السجود على التربة المشوية وقيل
ان المحقق الثاني صنف رسالة مفردة في جواز السجود عليها وفي (النهاية والبسوط) يجوز السجود على
الحص والآجر ومال اليه في المفاتيح وقد سمعت مافي المدارك ومجمع البرهان والروض فذكر وظاهر
الاكثر جواز السجود على الآجر وفي (البحار) أنهم لم ينقلوا فيه خلافاً مع ان الشيخ جعل من
الاستحالة المطهرة صيرورة التواب خرقاً وقد تردد فيه بعض المتأخرين انتهى وفي (فته) الرضا عليه
السلام لا تسجد على الآجر وحكم الشهيد بالكراهة وفي (البحار) ان المنع أحوط وفي (التذكرة)

والمسادن كالعقيق والذهب والملح والقيصر اختياراً ومعتاد الاكل كالفاكهة واليابس ولا على الوحل لعدم تمكن الجبهة فان اضطر أولاً (مقن)

يتميز على السبخة والرمل والثورة والجص انتهى ولله يريد أرض الثورة وأرض الحصص كما صرح بذلك في نهاية الاحكام وكشف الالتباس وينبغي مراجعة ما مر في مبحث التيم والطهرات (وأما الرماد) فقد قال في الفقيه ان أباه كتب اليه لا تسجد عليه وبه صرح في المبسوط والسرار وهو المنقول عن المقنع والجامع وقد يظهر من الروض نسبة الى الاصحاب كما سمعت وفي (كشف القاتم) كانه لا خلاف في انه لا يسجد على التبات اذا صار رماداً وفي (الروضة والروض) أيضاً ان الرماد الحادث من احتراق الارض كالمعادن لا يسجد عليه ويظهر من المعبر ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى وكشف الالتباس التأمل في ذلك حيث اقتصروا (اقتصر خل) فيما على حكايته عن الشيخ وفي (التذكرة) سب المنع في الزجاج الى الشيخ وفي (كشف القاتم) في الفهم تردد ﴿ قوله ﴾ (والمعادن) قال في نهاية ابن الاثير والمنتهى والتذكرة والتحرير الممدن كل ما خرج من الارض مما يخلق فيها مما له قيمة انتهى (قلت) خرج قولهما مما يخلق ما زرع لكن تدخل النباتات التي لها قيمة فيكون المراد من غير نباتها ويخرج عن هذا التعريف طين الفسل والحصص والثورة وعرفه في المعبر بما استخرج من الارض مما كان فيها وفي (البيان وتعليق التافه) بانه كل أرض فيها خصوصية يعظم الانتفاع بها وهي (التفح) انه ما أخرج من الارض وزاد في الروضة مما كانت اصله ثم اشتتل على خصوصية يعظم الانتفاع بها ونحوه ما في المسالك من دون ذكر ما كانت اصله وهي (القاموس) انه مبت الحوهر من ذهب ونحوه وفي (الفاتيح) في الفرة وطين الفسل وحجارة الرخا والجص والثورة أشكال للشك في اطلاق اسم الممدن عليه وقد تبع في ذلك صاحب المدارك (قلت) وقد نص جماعة من الاصحاب على دخول ذلك في الممدن وفي (السرار) نص على دخول الفرة في الممدن (وتفح البحث) ان يقال ان الاصل بمعنى الرايح الغالب عدم المعدنية بل قديمي في كثير منها اصل العدم والاصل بمعنى الاستصحاب فما علمنا مدينته فذلك وما شككتنا فيه فالاصل عدمه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (كالمعقيق والذهب والقيصر اختياراً) في المنتهى الاجماع على الحوار بما منع منه حال الضرورة وفيه وفي (جامع المقاصد والروض) ان من الضرورة لثقة وفي (المدارك) بعد ان قل عن الاصحاب القطع بدم حوار السجود على القبر احتل الجواز على كراهة لصحیح معاوية بن عمار وقال في (المنتهى) قد حمل الاصحاب هذه الرواية على التقيّة أو الضرورة جمعاً وهو حسن انتهى وفي (البحار) ان ان المع في القيصر هو المشهور بل لا يظهر خلاف وان العامة متفقون على الجواز ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (ولا على الحول لعدم تمكن الجبهة فان اضطر أولاً للسجود) الابعاء خاص بالوحل والمطر والتجس وبالحوف من لهوام كما في الموجز الحاوي وكشفه وكذا المرويس وحاشية الارشاد وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك والمدارك وكشف القاتم) لا بد من الانحاء لصاحب الوحل الى أن تصل الجبهة الى الوحل وفي (نهاية الاحكام) ان أمن من التلطيع فالوجه وجوب الصاق الجبهة به اذا لم يتمكن من الاعياد عليه وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع والمدارك) يبرأ في ايماناً أن يكون جالساً ان أمكنه رواية عار محمولة على من لم يتمكن من الجلوس (ويعلم)

ولا على بدنه الا مع الحر ولا ثوب معه ولا على النجس وان لم يمد اليه ولا يشترط طهارة مساقط باقي الاعضاء مع عدم التعدي على رأي ويشترط الملك أو حكمه ويجوز على القرطاس اذا اتخذ من النبات (متن)

ان مانحن فيه من صاحب الوحل هو غير المومحل فان حكم المومحل حكم التريق والساج وقد اتفقوا ان هؤلاء يومئذ للركوع والسجود وقد قل على ذلك الاجماع في النية لكنهم اختلفوا في اي اليمين اخضع في (النية) ان ايماء الركوع اخضع من ايماء السجود قال في (النية) يصلي الساج في الماء عند غرقه أو ضروره الى السباحة مومئ الى القبلة ان عرفها والا فحي جبهه ويكون ركوعه اخضع من سجوده لان الركوع انخفاض منه والسجود ايماء الى قبلته في الحال وكذلك صلو المومحل انتهى ونحوه قال الصدوق وفي الماء والطين تكون الصلوة بالايماء والركوع اخضع من السجود انتهى ولعل ذلك موافق للاعتبار لان الساج منكب على الماء كهيئة الساجد في (النهاية) والمبسوط والوسيلة والسرائر وجامع الترائع (ان سجود المومحل والساج اخضع من الركوع وفي (المراسم) ان المومحل سجوده اخضع ويأتي تمام الكلام في محله ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا على بدنه الا مع الحر ولا ثوب معه ﴾ يسجد على ثوبه مع الحر المانع من السجود على الارض اذا لم يجد شيئاً يصلح للسجود يجعله فوق ثوبه من التراب ونحوه بأن يأخذ شيئاً من التراب يده الى أن يبرد كما صرح به جماعة وان لم يكن معه ثوب او لم يمكنه سجد على كفه كما في النهاية والترايع ونهاية الاحكام والتحرير والارشاد والبيان وغيرها والاولى أن يقال ظهر كفه كما في جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميسي والمسالك والمدارك وكشف القام ليحصل الحم بين المسجدين ولا يحتل السجود على الكف ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا على النجس وان لم يمد اليه ﴾ تقدم في اول الفصل الخامس في مكان المصلي نقل الاجماع على اشتراط طهارة موضع السجود وعلى عدم كونه نجساً في أحد عشر موضعاً وقتلنا كلام من تأمل في ذلك واستوفى الكلام بحمد الله تعالى في ذلك المقام وفي بحث التطهير بالشمس ويحيى في آخر هذا البحث الاشارة الى ذلك كله ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا يشترط طهارة مساقط باقي الاعضاء مع عدم التعدي على رأي ﴾ تقدم الكلام في ذلك مستوفى في اول الفصل المذكور وقتلنا الشهرة على ذلك عن عشرة مواضع وقتلنا خلاف من خالف وما يتعلق بالمقام مما يفي عنه من النجاسة في ذلك اذا كان متدياً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويشترط في المسجد الملك أو حكمه ﴾ هذا أيضاً تقدم الكلام فيه وفي اطرافه في الفصل المذكور ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز على القرطاس « ١١ » جواز السجود على القرطاس في الجملة اجماعي وقد قل الاجماع عليه في جامع المقاصد والمسالك والروضة والمفاتيح ونسب الى علمائنا والاصحاب في التذكرة والروض والمدارك وكشف القام وفي (الذخيرة) لا خلاف فيه وقال الشيخ نجيب الدين لا اعلم بمانع ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ اذا اتخذ من النبات ﴾ كما في نهاية الاحكام والتذكرة واللمعة والبيان وحاشية النافع بل في التذكرة ان اطلاق علمائنا محمول على ذلك وفي (كشف القام) انما يجوز اذا اتخذ من النبات وان اطلق الخير

والاصحاب لما عرفت من النص والاجماع على انه لا يسجد الا على الارض أو نباتها ولا هذا الاطلاق لتخصيص القرماس بل الظاهر ان الاطلاق مبني على ظهور الامر تنهي (قلت) وجه عدم صلاحية هذا الاطلاق لتخصيص ان هذا الاطلاق لا بد فيه من تخصيص النبات بنير القطن والكتان فالظاهر ان الامر كما قال من أن الاطلاق مبني على ظهور الامر وما يدل على ذلك ان الشهيد أطلق اولا جواز السجود على القرماس ثم بعد ذلك منع مما اتخذ من القطن والكتان والحاربر وفي (جامع المقاصد) القطع بالمنع من المتخذ من الابريسم مع ما يراه من اطلاق الاخبار الاصحاب وكذا المصنف في نهاية الاحكام حكم بالمنع من المتخذ منه فأمل وفي (جامع المقاصد) بعد ان قال ان اطلاق النبات في عبارة الكتاب يقتضي جواز السجود على القطن والكتان كاطلاق الاخبار (اجاب) عن اطلاق الاخبار بان المطلق يحصل على التقييد والالجاز السجود على المتخذ من الابريسم مع ان الظاهر عدم الجوز انتهى وقد كان قبل في أول عبارته قطع بعدمه والامر سهل وعلى هذا يندفع اعتراض الروضة عن القصة وعبارتها كعبارة الكتاب كما عرفت وفي (الجعفرية وحاشية الارشاد وارشاد الجعفرية والمزية) تقييده بما اذا كان من جنس ما يسجد عليه وفي (المدارك والذخيرة والبحار) ان التقييد بالمتخذ من النبات تقييد للنص من غير دليل (قلت) الدليل عليه النص والاجماع على انه لا يسجد الا على الارض أو ما ينبت منها بما لا يؤكل ولا يلبس وليس هناك تصريح بجواز السجود على الكتان وان كان من غير نبات الارض أو منها من الملبوس منها فقد تمارض المومنان والتخصيص فيما نحن فيه أولى وأحوط لان ذلك العموم أقوى الا أن نقول ان اخبار الباب خاصة بالنسبة الى العمومات الاخر لوجوه (الاول) ان القرماس لا يخلو عن النورة القليلة المنبثة أو الغالبة (الثاني) على تقدير انه أخذ بما يجوز الصلاة عليه من الارض لكنه بهذا العمل استعمال وخرج عن اسم الارض (والثالث) ان أكثره متخذ من القطن والكتان والقنب والحاربر والمتخذ من الخشب نادر جدا فلما ان تعرض عن اخبار المسئلة بالسكينة لأنها أعطت جواز السجود على النورة والقطن والكتان والابريسم بل وعلى المستعمل الخارج عن اسم الارض أو فعل بها في الجميع وتخصيص بها تلك الاخبار المعارضة لانه يصير من قبيل العموم والخصوص المطلق لا من وجه وفي (الروض والروضة) ان ذلك تقييد للنص من غير فائدة لان ذلك لا يزيله عن مخالفة الاصل فان اجزاء النورة لمنبثة بحيث لا تتميز من جوهر الخليط جزء يتم عليه السجود كافية في المنع فلا يفيد ما يخالفه من الاجزاء التي يصح السجود عليها ان اتخذ منها (قلت) قد نبه على ذلك الشهيد في البيان حيث قال يشكل باجزاء النورة وفي (الذكرى) حيث قال وفي النفس من القرماس شيء من حيث اشتغالها على النورة المسحيلة عن اسم الارض بالاحراق قال الا أن قال الغالب جوهر القرماس أو نقول بجود النورة يرد اليها اسم الارض انتهى والجوابان في غاية الضعف (والجواب الصحيح) أن النورة ليست جزءاً منه أصلاً وإنما توضع مع القنب أولاً كما هو التاليف ثم يفسل حتى لا يبقى فيه شيء منها أصلاً ولهذا لم يتأمل فيه من هذه الجهة أحد من الاصحاب ممن تقدم على الشهيد واني لا عجب منه ومن الحق الثاني والشهيد الثاني وبسطه كيف يتأملون في ذلك ويقولون ان الحكم خارج عن الاصل والصائون له من المسلمين والنصارى قريون منهم أو يبين اظهرهم ولا يسألونهم عن ذلك وفي (كشف القاتم) ان المعروف ان النورة تجمل أولاً في مادة القرماس ثم يفسل حتى لا يبقى فيها شيء منها وفي (المدارك) احتمال جواز السجود على النورة لرواية الحسن بن محبوب في الجص وأورد في الروضة على المستثنين وكذا الروض انه على تقدير

فان كان مكتوبا كره (متن)

استثناء نوع منه ينسد باب السجود عليه غالبا وهو غير مسموع في مقابل النص وعمل الاصحاب قال
لانه لو شك في جنس المتخذ منه كما هو الاغلب لم يصح السجود عليه لشك في حصول شرط الصحة
(قلت) وليكن الامر كذلك ولا رد للنص وقول ان عمل الاصحاب انما هو بعد معرفة الموضوع وان
كثيرا من الناس يميزون ذلك لان المتخذ من الابريسم نادر مع انه معروف على انه لو فرض تعلق
اشك ببعض الافراد أحيانا لم يمنع لان الغالب غير الحرير على انه قد يقال ان اطلاق اسم القرطاس
كاف حتى يثبت المانع قد حصل الشرط بمجرد تسميته قرطاسا فليأتمل وقد يظهر من الذكرى ان
غلبة عمله من جنس يسوغ الحاقه به وان أمكن خلافا ثم انه في الروض والمسالك قال ان الاختصار
فيما خرج عن الاصل على موضع الاتفاق وهو كونه متخذا من غير الملبوس من طريق اليقين وسبيل
البراءة وهو الاحوط هذا وقد سمعت مافي نهاية الاحكام والدروس من النص على المنع من المتخذ
من الابريسم وكذا في الموجز الحاوي وكشفه لكنه قال في التذكرة الوجه المنع وقال في (الذكرى)
الظاهر المنع الا ان يقال ما اشتدل عليه من اخلاط النورة مجزله وفيه بعد لاستجالتها عن اسم الارض
انتهى وفي (الموجز الحاوي وكشف الالتباس) المنع من المتخذ من القطن والحرير كما سمعت ولم يذكر
الكتان انتهى وظاهر الذكرى انه اذا اتخذ من القنب جاز السجود عليه وقال المحقق الثاني والشيد
الثاني ان هذا مشكل على قوله بان القنب ملبوس في بعض البلاد (قلت) يمكن ان يجاب عنه بانه
خرج في القرطاس عن صلاحية القنب بتأثير النورة فهو غير ملبوس فلا ولا قوة (بانه نادر القنب
وأكثر القرطاس منه ولا كذلك القطن والكتان خل) ومن هنا يمكن ان يقال بالجواز اذا اتخذ
من القطن أو الكتان لذلك ولا سيما على القول بجواز السجود عليهما قبل الغزل لكونهما لا يلبسان
حينئذ وفي (مجمع البرهان) لا ريب ان الاجتناب عن القرطاس أحوط ولا سيما الممول من غير النبات
والمشتبه بل لا يبعد وجوب الاجتناب عما كان من غير نبات الارض ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى
روحه ﴿وان كان مكتوبا كره﴾ كما جمع به بين الاخبار في التهذيب والاستبصار وبه صرح في النهاية
والسرائر والشرائع ونهاية الاحكام والتحرير والبيان واللمعة والروضة والمدارك والمناجيب وقتل ذلك
عن التهذيب والجامع وهو ظاهر جهل السيد حيث قال ولا بأس بالسجود على القرطاس الخالي عن
الكتابة فانها ربما شملت المصلي وفي (المبسوط والوسيلة والسرائر) انما يكره لمن أبصره وأحسن القراءة
ونحوه مافي الدروس حيث قال فقاري المبصر ونحوه مافي الغزاة وفي (اليان) يتأكد ذلك فيه وفي
(جامع المقاصد وفوائد الشرائع وتعليق النافع وحاشية الارشاد والجغرية وارشاد الجغرية والمسالك)
يكره للبصر وان لم يكن قارئا وفي (التذكرة) في زوال الكراهة عن الاعمى وشبهه أشكال ينشأ من
الاطلاق من غير ذكرعة ولو سلت لكن الاعتبار بالضابط وان خلا عن الحكمة نادرا وفي (نهاية
الاحكام) الاقرب الجواز في الاعمى أي عدم الكراهة وقال المحقق الثاني والشيد الثاني وبسطه انما
يكره اذا وقعت الجبهة على شيء من القرطاس الخالي من الكتابة فلو لم يبق يابض يقع عليه اسم السجود
لم يصح السجود وفي (الروضة) ان بعضهم لم يشترط ذلك بناء على كون المداد عرضا لا يحول بين
الجبهة وجوهر القرطاس وضمنه ظاهر انتهى وفي (جامع المقاصد والروضة) ان التلون نحو قولن

ويجتنب كل موضع فيه اشتباه بالنجس ان كان محصوراً كاليت والا فلا (متن)

الحناء بما ليس فيه للصبغ جرم فلا منع والا لا تمتنع السجود على الجهة اذا تلونت بالخصاب ولم يميز التيمم باليد المحصورة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجتنب السجود على كل موضع فيه اشتباه بالنجس ان كان محصوراً كاليت والا فلا ﴾ وجوب اجتناب السجود على المشقة بالنجس في المحصور مقطوع به في كلام الاصحاب كما في المدارك وفي الكفاية أنه المشهور به صرح المحقق والمصنف في جملة من كتبه والشهيدان وأبو العباس والسيدي والكركي والسيدي وغيرهم وفي (الكفاية) ان حجة غير واضحة وفي (مجمع البرهان والمدارك) ان المتجه جواز السجود على ما لم يعلم نجاسته بينه انتهى (قلت) قد تقدم في بحث الاثنتين ان حكم المشقة بالنجس حكمه وأن الاجماع منقول على هذا المضمون صريحاً وظاهراً في اثني عشر موضعا وأما عدم وجوب الاجتناب في غير المحصور فالظاهر أنه اتفاق كما في جامع المقاصد وعقلوه جميعاً بدفع المشقة وفي (المدارك) ان المشقة بمجردها لا تقتضي طهارة ما دل الدليل على نجاسته ولا أنها متفية في كثير من صورته وان دليها في المحصورات فيه فالذي يقتضيه النظر عدم الفرق بين المحصور وغيره ونحوه ما في مجمع البرهان (قلت) قد أوردنا حقيقة الحاصل في المقام وأزاحت عنه الشبهة والاشكال فيما كتبنا على الوافي وبأي في البيان الاشارة الى ذلك وقال الكركي والسيدي والشهيد الثاني وبسطه ان المرجع في المحصور وغيره الى العرف فغير المحصور ما كان في العادة غير محصور بمعنى يسر عده وحصره لا ما امتنع حصره لان كل ما يوجد من الاعداد فهو قابل للعد والحصر وفي (مجمع البرهان) احالته الى العرف الغير المبسوط لا تخلو عن اشكال ويبني البناء على التمسك الذي لا يتحمل هو مثله وهذا أيضاً لا يخلو عن اشكال لعدم ضبط التمسك الا بالعرف وحيث أنه فينبغي كونه عفواً لا طاهراً كما يفهم من كلامهم وفي (كشف القاتم) لعل الصابط انما يؤدي اجتنابه الى ترك الصلوة غالباً فهو غير محصور كما ان اجتناب شاة أو امرأة مشبهة في صنع من الارض يؤدي الى الترك غالباً انتهى وهذا هو الحق كما يأتي بيانه وفي (قوائد الشرائع وحاشية الارشاد) بعد أن قال "ان غير المحصور من المخالفات الرفية ان طريق ضبطه أن يقال لا ريب انه اذا اخذ مرتبة من مراتب العدد علياً كالالف مثلاً قطع بأنها مما لا يحصر ولا يعد عادة لمسر ذلك في الزمان القصير فيجعل طرفاً يؤخذ مرتبة اخرى ديناً جداً كاللآلة فيقطع بأنها محصورة لسهولة عددها في الزمن اليسير فيجعل طرفاً مقابلاً للاول وما بينهما من الوسائط كل ما جرى مجرى طرف الاول الحق به وما جرى مجرى الطرف الثاني وما وقع فيه الشك يعرض على القوائين والنظائر ويراجع فيه القلب فان غلب على الظن المخافة احده الطرفين فذاك والا عمل فيه بالاستصحاب الى أن يعلم الناقل وبهذا ينضبط كل ما ليس بمحصور شرعاً في ابواب الطهارة والكساح وغيرها انتهى ﴿ (يان ما ذكرناه) ﴾ عن المدارك من أن المتجه الى آخره بناء على ما ذكره من ان أصل الطهارة انما امتنع التمسك به بالنسبة الى مجموع ما وقع فيه الاشتباه لا في كل جزء من اجزائه فان أي جزء فرض من الاجزاء التي وقع فيها الاشتباه مشكوك في نجاسته بعد ان كان متيقن الطهارة واليقين انما يخرج عنه يقين مثله (وفي) أنه لا معنى للنجس الشرعي الا انه يجب الاجتناب عنه ويقين الخروج عن عبدة الصلوة هنا متوقف على العلم بتحقيق شروط الخروج لوجوب الاجتناب عن السجود على النجس ولا يتحقق الا بالاجتناب عن الجميع عن القدر النجس بالاصالة وعن

الآخر من باب المقدمة وإذا كان كل جزء فرض باقيا على طهارته لم يرتفع النجس اليقيني ونصين جزء خاص ترجيح بغير مرجح شرعي فاصالة الطهارة لا تقاوم هذا ولا تمارسه لأن الساجد على أحدهما ساجد على معلوم النجاسة عرفا لمكان العلم الاجمالي والمحتجب لما ناقض يقين الشغل يقين مثله (فان قلت) اجتناب النجس لا يجب الا مع تحققه والعلم به (قلنا) ان كان العلم الاجمالي كافيا فالامر بما ذكرنا وان كان لا بد من العلم بيمين النجس فلا يجب الاجتناب عن واحد منهما مطلقا (١) وان سجد على أحدهما أو لا وسجد على الآخر (الثاني خل) أنا لا نل السجود على الثاني إنما لم منه السجود على النجس الاجمالي لا ان الثاني بيمين نجس (فان قلت) المراد ان الذي أمر بالاجتناب عنه إنما هو خصوص اليمين الشخصي الواقعي الا انه ما أمر بالاجتناب عنه مطلقا بل اذا عين في شخص فنجاسته الشرعية بالفعل إنما هي في صورة الشخص فقلنا نجاسة بالقوة وطهارة بالفعل فيجوز السجود عليه والتشخيص لا يفتق الا بأشربهما (قلنا) انه قبل حصول الاشتباه كان مشخضا واجب الاجتناب بحصول الاشتباه لا يرفع الحكم الثابت المتيقن وكيف يرتفع اليقين بالشك فكان المبرحجة عليه لا له وكأنه غفل عن هذا الخبر ونفى الحكم على حجة الاستصحاب وهو لا يقول بها ويلزمه حينئذ طهارة الكر المتغير اذا رآه تفسيره من قبل نفسه وطهارة الماء القليل النجس اذا صار كرا يمتلئ الى غير ذلك فأمل (فان قلت) قضيته ما ذكرت ان الحكم في غير المحصور خارج عن الاصل (قلت) قد فرقنا بينهما من وجوه ففي بعض قلنا انه خارج عن الاصل وفي بعض قلنا انه جار على الاصل (الاول) من الوجوه ان الظاهر من الاخبار انه لا يجب الفحص عن النجاسة هل بامت ثوبه ام لا بل لا يجب ذلك عند قيام الامارات بل متى علم بها بحسب الاتفاق تغزه عنها والا فلا وفي غير المحصور لا يحصل العلم بحصول النجاسة بحيث تكون نذرها الى الجميع على السوية حتى يصير الكل مقدمة لترك بخلاف المحصور وليس في هذا خروج عن الاصل اصلا اذا لا يقين ولا وجوب فلا مقدمة فأمل (الثاني) ان المحصور يأتي فيه الاجتناب عن الكل ولا حرج ولا كذلك غير المحصور لانه يؤدي الاجتناب فيه الى الترك غالبا (الثالث) ان ارتكبا جميع افراد المحصور يفتحق عادة فيتحقق اليقين باستعمال الحرام والنجس ولا يتحقق العلم عادة بان المكلف الواحد ارتكب جميع افراد غير المحصور فان تركب النجس والحرام يقينا وكون جميع المكلفين ارتكبوا الجميع لا يضر لان كلا منهم مكلف بلم نفسه واذا لم يكن علم فلا تكليف (الرابع) ان أدلة اصل البراءة شاملة للشبهة في غير المحصور لعدم العلم في كل واحد من افراده وأما العلم الكلي الاجمالي فلا يقاوم جميع أدلة أصل البراءة بحيث يخصها ويخرج جميع افراد غير المحصور منها ويدخلها في النجس والحرام حتى يقل العلم بالتكليف بوجوب الاجتناب عن كل واحد حاصل من حيث كونه مقدمة للواجب لما ذكرنا من الحرج او تكليف ما لا يطلق مع ان الخاص لا بد ان يكون اقوى من العام فلتلحظ هذه الوجوه ويستفاد منها ان الصاطع في غير المحصور ما أدى اجتنابه الى الترك غالبا وهذا ملزم للشبهة والحرج ويستفاد منها أيضا ان الحكم في غير المحصور الطهارة لا لغو فاندفع بما ذكرنا ما أوردته المولى الاردبيلي وتليذه السيد المقدس عما أشرنا اليه في صدر المسئلة وقال في (المدارك) ومن السبب ذهاب جمع من الاصحاب

(١) وقد احتل المصنف في تهذيب الاصول والفاضل العيني في شرحه عدم وجوب الاجتناب فيها اذا وقع الاشتباه دفعة لا فيها اذا علم نجاسة أحدهما ثم اشبهه بالآخر (منه قدس سره)

﴿ الفصل السادس ﴾ في الاذان والاقامة وفيه أربعة مطالب (الاول) المحل يستحب الاذان والاقامة في المفروضة اليومية خاصة أداء وقضاء للمنفرد والجامع (ممن)

الى بقا الملاقى لبعض المحل المشتبه من المحصور على الطهارة لعدم القطع ببلوغه للنجاسة وأطباقهم على المنع من السجود عليه مع انتفاء ما يدل على طهارة محل السجود انتهى (قلت) أما بقا الملاقى على الطهارة فلا يستصحب ولان الاصابة انما أدات شك النجاسة ولا تمويل على الشك فيها اجماعاً ونصاً كما سلف في مسألة الاثني عشر وأما المنع من السجود فلا يجمع المتقول في عشرة مواضع ولصحيح على بن جعفر وموثق عمار وقدينا وجه الدلالة فيهما في بحث التطهير بالشمس وأورد في مجمع البرهان شبهات في المقام ظاهرة الوهن وقد تعرضنا لبعضها في مسألة الاثني عشر فليراجع

﴿ الفصل السادس في الاذان والاقامة وفيه أربعة مطالب الاول المحل ﴾

الاذان لغة الاعلام كما في الصحاح ومجمع البحرين وكتب الاصحاب وأصله أما الاذان كالامان بمعنى الايمان والعطاء بمعنى الاعطاء أو هو فعال بمعنى التفعيل كالسلام والكلام بمعنى التسليم والتكليم وفي (القاموس) الاذان والاذن والتأذين الداء الى الصلوة وآذنه الامر به اعلمه انتهى وقال المنصورون في قوله تعالى وأذن في الناس بالحج مائة نادفهم (قلت) والتداء يستلزم الاعلام فتأمل وفي (المدارك) الاذان لغة الاعلام وقوله اذن يؤذن ثم مد لتعدية هكذا وجدناه فيما رأيناه من النسخ وهذا الرسم رسم باب الافعال والتفعيل ويدفع ارادة الاول قوله ثم مد لتعدية فتعين الثاني وحينئذ فيكون المراد ان فعله من باب التفعيل وهو هنا لازم للدليل على ذلك ان مصدره جاء على فعال ككلام وسلام وه، كما ترى على انه لا وجه لقوله ثم مد لتعدية لان باب الافعال ليس طارئاً على باب التفعيل بل كلاهما طارئان على الثلاثي لأن يقال لما كان باب التفعيل أكثر استعمالاً كاذن يؤذن فهو مؤذن صار كانه أصل للافعال وهذا والظاهر ان عارة المدارك مأخوذة من عبارة القزويني وهي هذه الاذان لغة الاعلام وقوله اذن يؤذن وأذن بالمد لتعدية ثم قال وقوله تعالى فأذنوا بحرب مماء اعلموا ومن قرأ بالمد مائة اعلموا من وراءكم بالحرب ومثلها عبارة الروض وهذه العبارة لا غبار عليها في رسمها ومعناها لان رسم الثلاثي اذن يؤذن ورسم ما زاد يؤذن (وشرعاً) اذكار مخصوصة موضوعة للاعلام بدخول وقت الصلوة ولعل اطلاعاً على ما قبل الصبح مجاز فتأمل وهو عند العامة من سنن الصلوة والاعلام بدخول الوقت وعندنا هو من سنن الصلوة ومقدماتها المستحبة والاعلام تابع وليس يلزم وتطهر مائدة الخلاف في القضاء وفي اذان المرأة صلى قولهم لا يؤذن القاضي ولا المرأة لانه للاعلام وعلى قولنا يؤذان وقسر المرأة به كذا قال الشهيد في حواشيه وفي (جامع المقاصد) فيما سيأتي كما هو ظاهر جماعة وصريح آخرين ان أصل شرعية الاذان للاعلام قال وشرعيته في القضاء فنص انتهى فتأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ يستحب الاذان والاقامة في المفروضة اليومية خاصة أداء وقضاء للمنفرد والجامع ﴾ أجمع العلماء كافة على مشروعية الاذان والاقامة لفصولات المحس كافي المدارك وعلى عدم مشروعيتهما لغيرها كما في المتبر والمنتهى والتذكرة والقزويني وجامع المقاصد والغزيرة واختلف علماؤنا في حكمها هل هو الاستحباب أو الوجوب قبي (الخلاف والتاثيرات والمراسم والسرائر والجامع والشرائع والنافع والمعتبر والمنتهى ونهاية الاحكام والمختلف والتعريف والتلخيص والارشاد والبصرة والتذكرة والقزويني

والهدوس والبيان والقيمة والتغلة والموجز الحاموي والتفصيح وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجغرية والزنية
وارشاد الجغرية وحاشية الميسي والمساك والروض والروضة وجمع البرهان والمدارك ورسالة صاحب
المالم وشرحها والكفاية والمناجيع) أيهما مستحبان مطلقاً أي في كل صلوة من الخمس المنفرد والجامع
وبعضهم وهم الأكثر صرح بهذا الاطلاق وبعضهم أطلق كصاحب المراسم وصاحب المالم وغيرها
والاستحباب مطلقاً هو المشهور كما في التخليص والتتبع وجامع المقاصد والزنية والجبل المتين وعليه
جمهور المتأخرين كما في البحار ومذهب الأكثر كما في المنتهى والمناجيع والاستحباب من دون ذكر
الاطلاق مذهب الأكثر كما في المدارك وموضع آخر من جامع المقاصد والزنية وفي (كشف الغمام) يستحب
الاذان والاقامة في الصلوات المفروضة اليومية الخمس بالنصوص والاجماع الآمنين أوجبها لبعض والا
من الحسن والسيد في الجمل والمصباح انتهى ويأتي ذكر النصوص الدالة على استحبابها كما أفاده الاستاذ
الشريف أدام الله تعالى حراسته وفي (المعتبر والمنتهى والتذكرة) الاذان من وكيد السنن اجماعاً وفي
(نهاية الاحكام) ليس الاذان من فروض الاعيان اجماعاً ولا من فروض الكفاية عند أكثر علمائنا ويأتي
قتل الاجماع المركب الذي حكاه في المختلف وفي (التذكرة) ان الاذان في الاداء أفضل منه في
القضاء اجماعاً تأمل وفي (الخلاف) من فاتته صلوات يستحب له ان يؤذن ويقم لكل صلوة اجماعاً
وهذا وان كان في الفوائت الا انه لا قاتل بالفصل في قس الوجوب والاستحباب وان فصلوا
فاستحبوا الاذان في القضاء مع الجمع كما سيأتي ان شاء الله تعالى وفي (التذكرة) يستحب الاذان
والاقامة لفوائت من الخمس كما يستحب للحاضرة عند علمائنا وأوجب علم الهدى في جله الاذان والاقامة
على الرجال في الفداء والمغرب والجمعة على الرجال (١) بوقل ذلك عن الكتاب وأوجبها الحسن بن عيسى في
الاولين أعني الفداء والمغرب وصرح بطلانها بتركها ولم ينص كما نص الكتاب والسيد على ان ذلك
على الرجال كذا قل عنه غير واحد وفي (الجمل) أيضاً وشرحه فيما قل عنه والمقنة والنهاية والبسوط
والوسيلة أيهما واجبان على الرجال في الجماعة فتدخل الظهر والعصر والمساء اذا صليت جماعة وقيل ذلك
عن المذهب وكتاب أحكام القضاء لم يندونبه القاضي فيما قل عنه الى الأكثر وفي (الفنية) كاعن الكافي
والاصباح اطلاق وجوبها في الجماعة من دون تهديد بكونه عن الرجال بقول ذلك في كشف الغمام
وقد يظهر ذلك من المصباح حيث قال وبها تنقد الجماعة كما قد يظهر من الفنية دعوى الاجماع وقيل
جماعة عن الكافي اشتراط الجماعة بهما وأنه لم ينص فيه على الوجوب وفي (الهدوس) ان من
أوجب الاذان في الجماعة لم يرد انه شرط في الصحة بل في ثواب الجماعة ولعله أراد بالاذان
ما يشمل الاقامة كما فهم ذلك منه في الروضة وفي (المذهب البارع وكشف الالتباس وحاشية
الميبي) ان من أوجبها في الجماعة أراد أيهما شرط في ثوابها قال في صحتها انتهى وفي (المساك
والروضة) فسر وجوبها الشيخ بأنهما شرط في حصول فضيلة الجماعة لا في انعقاد أصل
الصلوة (قلت) ما قاله الشهيد الثاني أجود لان الناس على ذلك انما هو الشيخ في البسوط حيث قال
بعد نصه على وجوبها في الجماعة مانعه ومضى صليت جماعة بغير اذان ولا اقامة لم تحصل فضيلة الجماعة
والصلوة ماضية ونحوه ما في النهاية حيث قال ومن تركها فلا جماعة له وقد سمعت مافي المصباح من

ان بهما تنمقد الجماعة ومثله قل عن الكافي وأما الباقر فم ينص على شيء من ذلك ولعل من نسب اليهم ذلك فهم منهم بمحنة ما في كتب الشيخ والكافي فأتمل وآتي في بحث سقوط اذان عصر يوم الجمعة ماله نفع في المقام وفي (جل السيد) أيضاً كما عن الصباح والحسن بن عيسى والكتاب ان الاقامة واجبة في الحس كلها وأبطل الحسن صلاة من تركها متمداً وأوجب عليه الاعادة ولم يصح السيد والكتاب على شيء من ذلك وانما قصرنا وجوبها على الرجال وظاهر الحسن العموم كما قل ذلك عنهم في المختلف وقصر القول بوجوب الاقامة في الحس الفاضل في كشف الغطاء على السيد والحسن ولم يذكر الكتاب ومال الى هذا القول صاحب البحار وجمعه أحوط وكذلك الاستاذ في حاشية المدارك قال به أو مال اليه وقال ان الاولى والاحوط عدم ترك الاذان سيما في الجهرية والجماعة وفي (المختلف) ان علمائنا على قولين (أحدهما) ان الاذان والاقامة سنتان في جميع المواطنين (والثاني) انها واجبان في بعض الصلوات فاقول باستحباب الاذان في كل المواطن ووجوب الاقامة في بعضها خرف الاجماع وقد ثبت بصحيح زرارة ان الاذان سنة في كل المواطن عملاً بالمصر فكذلك لاقامة ولا لزم خرق الاجماع انتهى وهذا هو الذي استند اليه صاحب المدارك في استحباب الاقامة وتيسره في جمع البرهان واستدل على استحبابها في التذكرة بأن الباقر عليه السلام صلى جماعة بلا أذن ولا اقامة لما سمع أذان الصادق عليه السلام (قلت) في الخبر ان أبا مريم الانصاري قل له صليت بنا بلا أذن ولا اقامة فقال اني مرت بمجمر وهو يؤذن ويقيم فلم اتكلم فاجزأتني ذلك ولعل المصنف في التذكرة نظر الى انه عليه السلام اكتفى بسمعها في الجماعة من الغير ولو كان واجبين لم يسقط بمجرد السماع من الغير وفي خبر عمر بن خالد انه عليه السلام سمع اقامة جاره له فصلى جماعة بلا اذان ولا اقامة وقال يجوزكم اذان جارك ويحتمل ان يكون المصنف في التذكرة انه عليه السلام انما سمع بعض الاذان كما هو شأن المار وليس فيه انه وقف حتى سمع الاقامة (وفيه) انه على هذا يلزم الاكتفاء بالدخول في الصلاة بالاذن فقط ولم يقل به أحد ولا في الاخبار اشارة اليه فأتمل (قلت) قال الصادق عليه السلام في خبر منصور لما هبط جبرئيل بالاذن على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان رأسه في حجر علي عليه السلام فأذن جبرئيل عليه السلام وأقام فلما انتهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قل يا علي سمعت قال نعم يا رسول الله قال حفظت قال نعم الحديث وهذا يدل على ان الصلاة كانت قبل ذلك بلا اذان ولا اقامة كما يشهد لذلك اخبار اشارة جبرئيل بحمد والاقامة فأتمل وقال (الصادق عليه السلام) في خبر أبي بصير حين سأله عن رجل نسي ان يقيم الصلاة حتى انصرف لا يبيد ولا يهود لثلاثا وقوله لا يهود لثلاثا يشير الى ان النسيان في السؤال بمعنى الترك وظاهر الشيخ في النهاية والعجلي وابن سعيد انهم فهموا من صحيح الحلبي ان النسيان بمعنى الترك عمداً كما سيأتي ان شاء الله تعالى سئلوا لكن اختلاف أخبار الرجوع عن الصلاة لمن نسي الاذان والاقامة تشهد بالاستحباب كما ظنه المولى الاردبيلي وقال الصادق عليه السلام في مرسل القتيبة ليس على النساء اذان ولا اقامة ولا جمعة ولا جماعة ولا اسلام الحبر ولا دخول الكعبة ولا الهرولة بين الصفا والمروة ولا الحلق وهذا يشير الى انها ليسا واجبين على الرجال حيث قرنها مع كثير من المستحبات كما يشير الى ذلك أخبار قصر الاقامة في الصلاة في السفر والموجودين لم يفرقوا بين السفر والحضر وأخبار الصف والصفين في من صلى بأذان واقامة أو باقامة فقط وقد روى هذه الاخبار مخالفتونا وزادوا ان من صلى بلا اذان ولا اقامة صلى وحده ورووا أيضاً

الرجل والمرأة بشرط أن تسر (متن)

أخبار آخر صريحة في عدم وجوبها وفي حديث علة الاذان الطويل ما يشير الى ذلك وفي (قته
الرضا عليه السلام) انهما من السنن اللازمة وليستا بفريضة هذا كله مضافا الى الاصل والطباق المتأخرين
واجماع المختلف والشهرة المتقولة وانها لو كانت واجبة لاشتهر وجوبها لعموم البلوى ومخالفتها لحال
الشروط في الصلوة فان كل من قال بوجوبها لما لم يصرح بانها تبطل بتركها عمدا سوى الحسن وقد
سمعت ما في المبسوط وما نسب الى القائلين بالوجوب وأما الاخبار الدالة على استحباب الاذان فكثيرة
وقد ذكر شطرا منها الشهيد والمولى الاردبيلي والسيد المقدس لكنه في المدارك ذكر منها خبر حماد
وليس فيه دلالة أصلا ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (والرجل والمرأة) أجمع الاصحاب
على مشروعية الاذان للنساء كما في المدارك وفي (الذكرى) نسبته الى علمائنا وفي (كشف الغمام)
الطاهر ان استحباب الاذان والاقامة لها اتفاقي وفي (المعتبر والمنتهى والتذكرة) يجوز ان تؤذن للنساء
ويستدون به عند علمائنا والمشهور عدم تأكيد الاستحباب لها كما في البحار وفي (المنتهى) ليس على النساء
أذان ولا اقامة لانرف فيه خلافا انتهى والمراد في الوجوب أو نفي تأكيد الاستحباب وفي (المنتهى
ايضا والمعتبر والتذكرة) وغيرها في بحث أذان المرأة انه ليس عليها أذان ولا اقامة فان قلت خافت
وفي (الفتنة والمبسوط والمراسم والوسيلة والفنية والسرائر) وأكثر كتب الاصحاب ليس على النساء
أذان ولا اقامة فان قلنا كان لمن فيه الثواب وقد يظهر من الفتية الاجماع على ذلك ﴿ قوله ﴾ -
قدس الله تعالى روحه (بشرط أن تسر) أي لا تسمع الرجال الاجانب عند علمائنا كما في (المنتهى
والتذكرة) قلت وبه صرح جمهور علمائنا وصرح جماعة بانها لو أذنت للمحارم فكلا الاذان للنساء في الاعتداد
لحواز الاستماع وسيأتي ذكره في الكتاب وأكثر الاصحاب كما في المدارك على انها لو أذنت للاجانب
لا يستدون به وظاهر المبسوط الاعتداد به حيث قال وان أذنت المرأة للرجال جاز لم ان يعتدوا به
ويقوموا لانه لا مانع منه انتهى وضعه المحقق والمصنف في المتعدي والمختلف والتذكرة والشهيد وجماعة
من المتأخرين لانها ان أجهرت عصت والنهي يدل على الفساد وان أسرت لم يجزئ به لعدم السماع
وزاد في المختلف انه لا يستحب فلا يسقط المستحب لم (وقد يقال) هذا الذي ذكره لا يتم فيما إذا أجهرت
وهي لا تسمع سماع الاجانب فاتفق ان سمعوه ثم ان اشتراط السماع في الاعتداد بمنوع والالم يكره
للجماعة الثانية ما لم تتفرق الاولى وأيضا النهي عن كفيته وهو لا يقتضي فساد الا ان قول هذا نهى عن
وصف لا يتم في عبادة فيفسد فأتمل وما في المختلف ظاهر منه فليحفظ ذلك كله وقال في (الذكرى)
الا ان يقال ما كان من قبيل الاذكار وتلاوة القرآن مستثني كما استثني الاستثناء من الرجال ونحوه
ثم قال ولعل الشيخ يجعل سماع الرجل صوت المرأة كما عاها صوته فان كل منهما بالنسبة الى الآخر
عودة وفي (جامع المقاصد) انه ما اعتذر به الشهيد بعيد وفي (الروض) ان ما استثني انما كان للضرورة ولم
يتعرض لما ذكر أخيرا في الذكرى ولعلها يقولان ان ذلك ثابت بالنسبة أو غيره دون مانع فيه وفي
(مجمع البرهان) لا دليل على تحريم سماع صوتها وفي (المدارك) يمكن تطرق الاشكال الى اعتداد
الرجال بأذانهم على تقدير كون صوتهم ليس بعورة لتوقف العبادة على التوقيف وعدم ورود قتل بذلك
انتهى وقوله بشرط ان تسر يريد به ان لا يسمع صوتها الاجانب فلو أجهرت على وجه لا يحصل منه ذلك

وبتأكدان في الجهرية خصوصاً الفداء والمغرب ولا اذان في غيرها كالكسوف والمبد والتأفة بل يقول المؤذن في المفروض غير اليومية الصلوة ثلاثاً ويصلي عصر الجمعة والمصر في عرفة بأقامة (متن)

فلا محذور فيه كما أشار اليه في جامع المقاصد وفوائد الشرائع وصرح به الميسي صاحب المدارك وقال الميسي الان السر أفضل وفي (الذكرى) ان المحتج في حكم المرأة تؤذن للمعاز من الرجال والنساء ولا جانب النساء لا الجانب الرجال وفي (جامع المقاصد) المحتج كالمرأة في ذلك وكالرجل في عدم جواز تأذين المرأة لها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وبتأكدان في الجهرية ﴾ اجماعاً كما في ظاهر الفتية وهو مذهب المذهب كما في الذكرى وبه صرح في جمل السيد والميسوط والمصباح والجل والقود على ما نقل عنه والوسيلة والجامع والشرائع والتابع والمتبع والتذكرة والتبصرة والتحرير والارشاد ونهاية الاحكام والدروس والبيان واللمعة والتغلية وجامع المقاصد والروض وهو ظاهر الروضة والمسالك والمقول عن المذهب ونسبه في المتبر الى الشيخ وعلاه المحقق والمصنف والركي بأن الجهر دليل على اعتناء الشارع بالتبني والاعلام وشرعها لذلك وفي (جمع البرهان والمدارك) التأمل في ذلك لضعف هذا الدليل ولا دليل سواء ويظهر من الذكرى التأمل فيه ايضاً حيث قال بعد ان نسب التعليل المذكور الى بعضهم أجد سوى اخبار الفداء والمغرب والصادق عليه السلام علمها سدم التقصير فيها انتهى وفيه اشارة الى ضعف ما استندوا اليه في المقام من اعتناء الشارع بالتبني والاعلام في الجهرية بان الشارع على الفداء والمغرب بخلاف ما ذكروا (وفيه) انه ليس في ذلك مخالفة عند التأمل ولله لذلك لم يذكر في النهاية والمراسم والسرائر وغيرها وفي (الذكرى) ان الفيد جبل العشاء الآخرة مع الظهريين في الاجتزاء بالاقامة للمفرد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (وخصوصاً الفداء والمغرب) هذا نص في الكتب المذكورة جميعها لمكان النص بل قيل وجوبها فيها كما عرفت ﴿ قوله ﴾ قدس سره (ولا اذان في غيرها) قد تقدم نقل الاجاعات في ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (بل يقول المؤذن في المفروض غير اليومية الصلوة ثلاثاً) كما نص عليه المحقق في الشرائع والمصنف في جملة من كتبه والشهيدان والمحقق الثاني وفي (المدارك) لم تقف على مستنده وخبر اسماعيل بن جابر خاص بالمدين وفي (كشف القام) لاختصاصه بهما لم يسمه غير المصنف والمحقق ولا بأس بالتعميم لان اذان الاجتماع مندوب بأي لفظ كان والمأثور افضل انتهى وعن الحسن انه يقال في المدين الصلوة جامعة وقال الصدوق اذانها طلوع الشمس كما في الصحيح وهل يصح قول الصلوة ثلاثاً في غير المفروض كالاستسقاء ظاهر الكتاب والارشاد عدمه وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) يجوز وفيها ان في الجنازة اشكالاً من العموم ومن الاستثناء بمحضور المشيعين قال في (كشف القام) العموم ما دل على عموم الاستحباب وان لم نظفر بخبر عام وقولا يعني المحضور لتعلمهم انتهى وفي (جامع المقاصد والروض) ان في استحباب ذلك في المنذورة تردد ويجوز نصب الصلوة في قولنا الصلوة ثلاثاً ورفضها كما نص عليه الشهيدان والركي وغيرهم والتمريق كما نص عليه الشهيد الثاني ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (ويصلي عصر الجمعة والمصر في عرفة بأقامة) المصلي للمصير يوم الجمعة اما ان يكون قد صلى الجمعة اوصلى الظهري أربعاً وعليها اما ان يكون تغفل بينهما ام لا على القول بجوازها (اما الاول) وهو من صلى الجمعة فإنه يقتصر في المصر على

الاقامة اجماعاً كما في الفرية والسرائر والمنتهى في فصل الجمعة ونسبه في الذكرى الى الاصحاب وهذا لم يخالف فيه أحد من المتقدمين والمتأخرين سوى بعض متأخري المتأخرين كصاحب مجمع البرهان وصاحب المدارك كما يأتي قتل كلامهما وفي (المتبر) يجمع يوم الجمعة بين الظهرين بأذان وقامتني قاله الثلاثة واتباعهم لان الجمعة يجمع فيها بين الصلوتين وفي (المنتهى) في المقام قاله علاؤنا وفي (مجمع البرهان) في موضع منه خلاف في سقوط أذان العصر يوم الجمعة اذا جمع بينهما وبين الظهر وهذه البارات ظاهرها الاجماع وهي باطلا لا شاملة لا نحن فيه بل قد نزل المعطي عبارة النهاية على ارادة مانحن فيه فحسب وهو بعيد كما في المختلف وغيره وقال في (المقنة) كما في نسخة عندي ووقت صلاة الظهر في يوم الجمعة حين نزول الشمس ووقت صلاة العصر منه ووقت الظهر في سائر الايام وذلك لما جاء عن الصادق عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يخطب أصحابه الهي الاول فاذا رالت الشمس نزل عليه جبرئيل عليه السلام وقال يا محمد قد زالت الشمس فصل فلا يلبث أن يعطي بالناس فاذا فرغ من صلواته أقام بلال العصر فجمع بهم العصر وهي الموافقة لما قلناه عنه الشيخ في التهذيب من الاسقاط اذا صلى الجمعة وفي نسخة أخرى أذن بلال فيحتل أن يراد بالتأذين الاقامة (وأما الثاني) وهو من صلى الظهر أربما يوم الجمعة فإنه يقتصر على الاقامة في العصر أيضاً كما نص على ذلك في التهذيب والمنتهى والمختلف في بحث الجمعة وقد قلناه في التهذيب عن المقنة والموجود فيها ما يأتي وفي (المختلف وكشف القام) عن النبي وهو ظاهر من النهاية والبسوط والشرائع النافع والكتاب وغيره من كتب المصنف وغيره كالتدكري والبيان والائمة والدروس والمذهب البارع والوجز الحاروي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض والروضة والمسالك وغيرها وقد سمعت ما في المتبر وما في موضع من المنتهى وما في المجمع فان عباراتها يظهر منها ذلك أيضاً وهو الذي استظهره المصنف في المختلف والشيد من عبارة النهاية والتدكري وغيره من عبارات الاصحاب بل في الكفاية والمفاتيح نسبة هذا الحكم الى المشهور والمخلاف الى جمع قولنا أن يكونا فهما من ظواهر اطلاق العبارات ذلك لما صحت منها النسبة الى المشهور لان المصرح قليل كما عرفت وفي (مجمع البرهان والمدارك) ان اذان العصر يوم الجمعة كثيره من الايام بل في مجمع البرهان انه لا خلاف في سقوطه بمعنى عدم استحبابه كما كان لو لم (١) ولعلم ان المستثنين مبيتان على ما صرحوا به في المقام من استحباب الجمع بين الظهرين يوم الجمعة بل في الروضة ان الحكمة فيه استحباب الجمع ومن هنا يظهر ما في الكفاية والمفاتيح من انه لا دليل على السقوط الا في صورة الجمع قاصدين بذلك مخالفة الاصحاب وكذا ما في المدارك ومجمع البرهان في بحث الجمعة من ان صحيح الزهراء عليها السلام يدل على حوازي ترك الاذان للعصر والمشاء مع الجمع في يوم الجمعة وغيره وهو خلاف المدعى انتهى (قلت) نص الاخبار والاصحاب على ان وقت العصر يوم الجمعة وقت الظهر وفي ذلك دلالة على استحباب الجمع وسقوط اذان العصر مطلقاً اذا لا اذان الا للوقت وهذا الوقت ليس للعصر كما ان هذا الاذان ليس للظهر ويأتي الكلام في الجمع في غير يوم الجمعة من سائر الايام وفي معنى الجمع وصرح عبارة المقنة والسرائر وكذا مجمع البرهان والمدارك ان اذان العصر لا يسقط اذا صلى الظهر اربما وقله المعطي

(١) سقطت هنا كلمة من نسخة الاصل تلت في الهامش والظاهر انها هكذا كما لو لم يكن يوم الجمعة او نحو ذلك وقد راجعنا عبارة مجمع البرهان فوجدنا آخرها كما كان فكان الشارح قلها بالمعنى (مصححه)

والمصنف عن أركان المفيد وكامل القاضي وقد يظهر ذلك من جامع الشرائع حيث نسب القول بالسقوط فيما نحن فيه الى القليل وقته في كشف القام في بحث الجمعة عن المذهب وقال ابن ادريس انه مراد الشيخ قال في (المنتهى) ثم قم فأذن للمصرواقم وقال في (المنتج) الاصح عدم السقوط فيه مطلقا الا حالة الجمع وفاقا للمفيد والقاضي ولله يريد بحالة الجمع عدم التنقل يست بين الفرضين والا فقد ذكر المفيد في المنتهى في تنقيب الظاهر من الادعية والآيات ما (يقابل «ظ» مقدار ست ركعات أو يزيد على ذلك ويأتي يان معنى الجمع وظاهر بعض هؤلاء كما هو صريح البعض الآخر استحبابه للمصبر (وليعلم) ان القائلين بالسقوط في المستثنين اختلفوا في (النهاية والبيان وكشف القام) انه حرام لمن صلى الظهر جمعة كما يفهم من اطلاق حرمة اذان عصر يوم الجمعة في الاولين وبه صرح في كشف القام وقوله عن ظاهر التلخيص وفي (التحرير وحاشية المصنف والروض والمسالك والروضة) ان الاذان للمصبر يوم الجمعة بدعة ويأتي الكلام في معنى البدعة هنا وفي (المبسوط والتذكرة ونهاية الاحكام والمختلف والذكرى وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وتطبيق النافع وحاشية الارشاد) انه مكروه ونفى عنه البعد في الكفاية وأطلق الباقر كالكتاب ونسب الشهيد الثاني الى الذكرى التوقف في الكراهة وكأه لم يستوف آخر عبارتها ثم قال في (الدروس) يسقط استحباب اذان عصر عرفة وعصر الجمعة وعشاء مزدلفة ربما قيل بالكراهة وبالغ من قال بالتحريم انتهى وفي (المنتهى والمختلف والبيان) في بحث الجمعة انه اذا صلى الظهر يوم الجمعة أربما كان الاذان للمصبر مكروها وفي (النهاية) انه حرام ولم ينص على ذلك غير هؤلاء فالاقتوال ثلاثة نألتها ما في الدروس من أنه رخصة لا مكروه ولا حرام وصحيح الزهبي انما يدل على جواز السقوط وعدم الوجوب وأما الثالث وهو ما اذا تنقل بينهما يست فظاهر المتيقن ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى والدروس والمذهب البارع والموجز الحاوي وكشفه وجامع المقاصد والروض والمسالك والروضة انه لا يسقط حينئذ لتعليل السقوط فيها بالجمع لكن تعليلهم بأنه لا وقت لا وقت للمصبر وقد حصل الاعلام في الاول يعطى السقوط اذا وقتنا في الوقت الواحد ولو فصل بالوافل ويأتي تمام الكلام في ذلك وخبر أمالي الشيخ يدل على عدم السقوط في المقام كما يأتي تله وظاهر النهاية والمبسوط والبيان انه يسقط كذلك لانه أجيز في الاولين التنقل يست بين الفرضين وأطلق فيها محرم اذان العصر وأجيز ذلك في الاخير وأطلق كراهته وقال في (كشف القام) يقوي التحريم بالنظر الى ال الاذان للاعلام والناس مجتمعون مع ضيق الوقت لتلا تمض الحاجة انتهى وهو منتهى في بعض أفراد الحكم وهو ما اذا صلوا جماعة لافرادى وفي (النهاية والمبسوط) بسد قوله في الاول ولا يجوز الاذان اصولا للمصبر يوم الجمعة وقوله في الثاني يكره مانصه فيها بل ينبغي اذ فرغ من فريضة الظهر ان يقيم للمصبر ثم يصلي اماما أو مأموما انتهى كلامه فيها فليلاحظ وقد يستفاد من ذلك ان عدم الجور في عبارة النهاية مراد به الكراهة ولا ينبغي صرف قوله ينبغي الى ان الاقامة مستحبة لانه من يقول بوجودها في الجماعة كالاذان في الكتاتين وعلى هذا لو أذن كان اذناه واجبا مكروها وعلى هذا ينبغي القول بعدم سقوطه لانه لا بد له الا أن يقال بعدم الوجوب في المقام فيكون مستثنى فليتأمل في ذلك وينبغي لكل من قال بوجودها في الجماعة وأطلق سقوطه في المقام ان يكون قائل بالتحريم فراراً من هذا الاشكال لكن المشهور كما يأتي سقوط اذان الثانية لكل جامع بين الصلوتين في غير موضع استحباب الجمع مسافراً كان الجامع أو حاضراً في جماعة أو غيرها مع قل جماعة الاجماع على انه لا قائل بالتحريم

في ذلك وهذا مما يدل على ان القول بالوجوب ليس على حقيقته كما أشار اليه في المبسوط فيما تقدم
وأما تفسير الجمع في (السرائر) في بحث الجمعة والحج ان حد الجمع ان لا يصل بينهما نافذة وأما التسبيح
والادعية فستحب ذلك وليس بمنع للجمع وبذلك صرح في (المدارك) في بحث المواقيت كما تقدم
قله عنه ويستفاد ذلك من النهاية وكلام المحقق في جواب تلميذه كما تقدم قلّه أيضاً ويستفاد أيضاً من
الذكرى هناك ومن الروض هنا بل ومن كل من علل السقوط هنا بعدم الاتيان بالتوافل وم جماعة
كثيرون وفي (الكفاية) يستبر مع ذلك صدق الجمع عرفاً وفي (البحار) ان الظاهر من الاخبار انه اذا فصل
بين الصلوتين بالنافذة يؤذن الثانية والا فلا ورده الاستاذ أبيه الله تعالى في حاشية المدارك بأنه بيد
عن النصوص والمصنفان وان في بعض الاخبار انه صلى الله عليه وآله وسلم حين جمع آتى بالتوافل
وما اذناؤه (قلت) لله يشير بذلك الى صحيح أبي عبيدة قال سمعت أبا جعفر عليهما السلام يقول كان
رسول الله صلى الله عليه وآله اذا كانت ليلة مظلمة وريج ومطر صلى المغرب ثم يمكث قدر ما ينفل الناس
ثم اقام مؤذنه ثم صلى العشاء ويؤيده انه يبعد منه اسقاط النافذة من غير عذر مع دخول وقتها كما في
خبر العقبة انه صلى الله عليه وآله وسلم جمع في الحضر بنمرة ولا عذر وليس في صحيح الرضا ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الظهر والعصر من دون نافذة هذا ولكن في خبر محمد بن
حكيم اذا جمعت بين الصلوتين فلا تطوع بينهما وهذا يشير الى ان الجمع انما يتحقق مع سقوط النافذة
بل التعقيب أيضاً لان الاصل عدم السقوط وليس بمعلوم الا مع حذف النافذة بل مع حذف التعقيب
على ان صدق الجمع في الجملة يقتضيه الا ان القائل يتحقق التفريق بالتعقيب نادر بل غير معلوم وانما قل
الفاضل الخراساني عن بعض الاصحاب احباله وقد روى الشيخ في أماليه مسنداً عن زريق عن
الصادق عليه السلام انه ربما كان يصلي يوم الجمعة ركعتين اذا ارتفع النهار وبعد ذلك ست ركعات
آخر وكان اذا ركعت الشمس في السماء قبل الزوال أذن وصلى ركعتين فايفرغ الامع الزوال ثم
يقم لصلاة الظهر ويصلي بعد الظهر أربع ركعات ثم يؤذن ويصلي ركعتين ثم يقم فيصلّي العصر
ويستفاد من كلام جماعة ان مناط الاعتبار في الجمع حصولها في وقت فضلة واحدة كما يستفاد ذلك
من كل من علل السقوط في المقام بأنه لوقت ولا وقت للعصر ويأتي قل ذلك عن جماعة أيضاً في
الجمع الغير المستحب وفي (البحار) انه المشهور لكنه غير ظاهر من الاخبار انتهى وقد تقدم في مباحث
المواقيت ماله نفع في المقام وعن الحلبي انه نص على التعقيب والتعقيب عقيب الجمعة والظهر جميعاً مع
سقوط الاذان قال الفاضل في كشفه ولعل الامر كذلك انتهى (وأما الجمع) في غير موضع استحبابه
ففي (الذكرى) والدروس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وروض الجنان ان المشهور انه يسقط الاذان
عند الجمع بين الصلوتين في الحضر والسفر وفي (الكفاية) كان له ترك الاذان الثانية عند الاصحاب وفي
(الخلاف) الاجماع على انه ينبغي لمن جمع بين الصلوتين ان يؤذن للاولى ويقم الثانية وفي (المبسوط)
والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة) وغيرها كما يأتي انه لا فرق في ذلك بين كون الجمع في وقت الاولى
والثانية وفي المنتهى ونهاية الاحكام والله كرى والدروس والمذهب البارع وكشف الالتباس وجامع
المقاصد وحاشية الميسر والروضة والمسالك) وغيرها ان المراد بسقوط اذان الثانية انه اذا جمع بينهما في
وقت الاولى كان الاذان مختصاً بهما لانها صاحبة الوقت ولا وقت لثانية بل في نهاية الاحكام زيادة لانه
لم يدخل وقت يحتاج الى الاعلام به وان كان في وقت الثانية اذن أولاً لصاحبة الوقت أعني الثانية

وأقام لكل منهما وفي كلامهم هذا إجماع الى ان العبارة في الجمع بالوقت لا بالتواضع كما فهمه منه مولانا الاردبيلي وبأنى ما يوضح ذلك وفي (كشف القاتم) يسقط الاذان بين كل صلاتين جمع بينهما أي لم يقتل بينهما كما فعل به الشيخ والجماعة لانه المأثور عنهم عليهم السلام انتهى فقد حمل الجمع في كلامهم على عدم التنفل وهو خلاف الظاهر من التفصيل المذكور في بيان المراد بالسقوط كما عرفت وفي (المدارك والكفاية) ان الروايات لا تسلي هذا التفصيل وفي (مجمع البرهان) انه ليس يبعد ولكن قد يكون للاولى منهما مع خروج وقتها لتقدمها وعدم العلم بانه لوقت فقط ولهذا لو صلاهما في وقت واحدة منهما مع عدم الجمع بأن يفصل بينهما بزمان كثير بشرط عدم خروج وقت تلك الواحدة فانه يؤذن لهما ويقبم الا أن يقال هذا داخل في الجمع فيسقط ولكنه غير معلوم ولا يقال لانه جمع لغة ولا عرفاً وغير ظاهر انه يقال شرعاً وفي (كشف القاتم) الظاهر عدم السقوط بطول الزمان وقد صرح في السرائر بمخالفة المشهور في بحث الجمعة وقد سمعت ما في المتن وما قل عن الكامل والاركان وما نقله عن الجامع ويظهر من الشهيد في الذكرى ايضاً مخالفة المشهور وذلك لانه بعد ان قل القول بالسقوط ونسبه الى المشهور وأنه قال به الحسن والشيخ وجماعة قال في آخر المسئلة بعد كلام طويل اما لو اتفق الجمع مع عدم استحبابه فانه يسقط اذان الاعلام ويبقى اذان الذكر والاعظام ويظهر من البيان التوقف حيث نسب السقوط الى الشيخ والحليين وفي (جامع المقاصد) ان ما ذكره في الذكرى غير ظاهر وفي (المدارك) انه غير واضح وفي (الروض) فيه نظر قالوا لان الاذان واحد وأصل شرعيته لفرض الاعلام بدخول الوقت وهو متبني هنا وشرعيته في القضاء للنص كذا في جامع المقاصد وقال ايضاً وكيف قلنا فالاذان الثانية جائز وزاد في الروض ان الذكر لا يأتي على جميع فصوله وضمه في الروضة ايضاً بانه عبادة خاصة أصلها الاعلام وبعضها ذكر وبعضها غير ذكر وتأتي بإيقاعه سرّاً ينافي اعتبار أصله الذي هو الاعلام والخبريات تنافي ذكره بل هو قسم ثالث وسنة متبعة ولم يوقعها الشارع في هذه المواضع فيكون بدعة وفي (كشف القاتم) لما لم يهد عنهم عليهم السلام الا تركه أشكل الحكم باستحبابه وان عمت اخباره و(١) لم يكن الا ذكراً أو أمراً بالمعروف انتهى وفي (مجمع البرهان) الاجماع على عدم التحريم هنا وفي (الروض) أنه لا قائل بالتحريم هنا وقد سمعت ما في الروضة من انه بدعة وقال قبل ذلك فيها الظاهر بتحريم الاذان فيما لا اجماع على استحبابه وقال ايضاً قد يقال ان مطلق البدعة ليس بحرام بل قسمها بعضهم الى الاحكام الخمسة ومع ذلك لا يثبت الجواز انتهى فليحظ كلامه (قلت) قال الشهيد في الذكرى والقواعد لفظ البدعة ليس نصاً في التحريم فان المراد بالبدعة ما لم يكن في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم تجدد بعده وهو ينقسم الى محرم ومكروه (قلت) يورد في الصحيح ان صلوة آمنة شهر رمضان جماعة بدعة وكل بدعة ضلالة وفي (مجمع البرهان) لا نسلم كونه بدعة لانه ليس كلاماً لم يكن في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم بدعة نعم لو شرع عبادة ما كانت مشروعة أصلاً بغير دليل او دل على فيها شيء تكون بدعة ألا ترى أنه لو صلى أو دعى أو فعل غير ذلك من العبادات مع عدم وجودها في زمانه لم يكن حراماً لاصل كونه عبادة ولغير ذلك مثل الصلوة خير موضوع والدعاء حسن ولا نسلم ان البدعة تنقسم الى حرام ومكروه انتهى فتأمل وفي (المدارك) ان البدعة من العبادة لا تكون الا محرمة وقد تبع في ذلك المحقق الثاني

والقاضي ان اذن لأول ورده وأقام للبواقي كان أدون فضلا (من)

وتليذه والكراعة في الاذان اما بمعنى ترك الاولى أو أنه أقل ثوابا بالنسبة الى غيره لكن الاذن في تركه مع تركه دائما يرشد الى أن المرجوحية فيه بالنسبة الى العدم لا بسبب قصان ثوابه عن ثواب فرد آخر في موضع آخر فيتين ان يكون المراد أنه أقل ثوابا بالنسبة الى نفس طبيعته كالصوم في السفر والصلوة في الاوقات المحسب المكروه وتفتيح هذا البحث كغيره من المباحث الكثيرة من متفرقات هذا الكتاب والله سبحانه هو الموفق والمهدي والمبين (وأما) سقوط اذان العصر في عرفات والاقصاء على الاقامة ففي (حج التذكرة) قد أجمع علماء الاسلام على ان الامام يجمع بين الظهر والعصر وكذا من صلى معه وفي (حج الخلاف والفنية والمنهى) الاجماع على انه اذا صلى منفردا في عرفه يجمع بينهما بأذان واحد واقامتين ونده في حج التذكرة وصلوة المنهى الى علمائنا وكذا سقوطه في عشاء المزدلفة قل عليه الاجماع في حج الخلاف والنسبة والمنهى والدروس والمدارك والتذكرة حيث قال ان قول مالك بأنه يجمع بين عشاءي مزدلفة باذنين يخالف للاجماع لكنه في صدر المسئلة سبه فيها الى علمائنا كالتنهي في بحث صلوة الجمعة وفي (السرائر) ان السقوط للزمان والمكان وقال الشهيدان انه للجمع وليس لخصوصية المكان فتأمل والجمع ممكن وفي (المنهى والتحرير والروض والروضه والمسالك) استظهار ان الاذان هنا بدعة بل في بعضها الص على الحرمة بل في حج المسالك الاجود أنه بدعة سواء جمع بين الصلوتين ام فرق ذكر ذلك في عشاء مزدلفة وفي (اليان) يحرم ان يعتقد شرعيته وفي صلوة المدارك انه حرام وقرب في (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) وغيرهما كراهته فيها كالمسوق والسلف ما في الدروس وفي (الذكرى) الاقرب أنه يكره الاذان في موضع استحباب الجمع ذكر ذلك في آخر عبارته وهو الذي استقر عليه رأيه وقال قبل ذلك هل يكره الاذان هنا لم أقف فيه على نص ولا فتوى ولا ريب في استحباب ذكر الله سبحانه على كل حال طو اذن من حيث انه ذكر فلا كراهية الاصل فيه ان سقوط الاذان هل هو رخصة وتخفيف وهو لتحصيل حقيقة الجمع فعلى الاول لا يكره وعلى الثاني يكره انتهى وكأنه لم يقف على ما في التحرير والمنهى وبجبي الكلام السالف في سقوطه وعدة فيما لا تنقل هنا بين الفرضين وفي (جمع البرهان) احمال الامرين وقد سمعت ما في المسالك وعبرة الكتاب وغيره مما عبر فيه بعرفه محتمله استحباب تركه أيضاً في يوم عرفه في غير عرفات وفي خبر ابن سنان السنة في يوم عرفة الى ان قال فيقيم للمصر بنير اذان ومثله خبر الحلبي وفيها دلالة على ذلك الا أن يقال المراد فيها يوم المضي الى عرفات ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (والقاضي ان اذن لأول ورده وأقام للبواقي كان أدون فضلا) وان اذن وأقام لكل منها كانت أفضل اجماعا فيما كان في الخلاف وظاهر المسالك والروض وحاشية الارشاد وفي (البحار) انه المشهور ونسبه في المنهى الى الشيخين وهو خيرة المبسوط وقد يظهر ذلك من التهاية والسرائر حيث قيل فيها ومن فاتته صلوة قضاها باذان واقامة أو اقامة وقته في كشف القاتم عن المذهب وبه صرح في الشرائع والتاخر والمعتبر والمنهى والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام والدروس والذكرى والبيان وجامع المقاصد وغيرها وتنقل في كشف القاتم عن ابن سبيد انه قال فان عجز اذن للأولى وأقام لثانية اقامة فعلى هذا يكون مخالفا حيث قيده بالسجود والموجود في الجامع وان اذن وأقام للأولى وأقام لما بقي من القضاء جاز وقد يفهم من عبارة الارشاد ان الافضل ترك الاذان لتبير الاولى وقد قل في الذكرى قولاً عن

ويكره للجماعة الثانية الاذان والاقامة ان لم تفرق الاولى والاستعجا (متن)

[illegible]

والاقامة في الجملة في القام اجماعي اذ لم نجد أحدا خالف أو توقف في ذلك سوى صاحب المدارك وقد يلوح من الارشاد والموجز الحاروي وموضع من المبسوط قصر الحكم على الاذان واختلفوا في مقامين الاول في حكمها لو ضل حينئذ والثاني في شروط السقوط أما الاول فقد حكم المصنف هنا بكراهتهما كما في المختلف والذكرى وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وظاهر التذكرة في بحث الجماعة وقد يظهر ذلك من النهاية والخلاف والمبسوط في موضع منه وكذا الشرائع والمعتبر والتافع وغيرها مما قيل فيه لم يؤذوا ولم يقيموا وفي (الدروس) يسقطان ندبا فان قلنا ان غير المندوب مكروه كما يختاره هو كان موافقا ونحوه ما في غاية المرام وجمع البرهان وعن ابن حمزة كراهتهما في الجماعة ويأتي نقل عبارة الوسيلة ويظهر من المقنعة والتهذيب انها حرام اذا ارادوا الصلاة جماعة قالوا فيها واذا صلى في مسجد جماعة لا يجوز أن يصلي فيه دفعة أخرى جماعة بأذان واقامة وفي موضع من الفقه والمبسوط وفي بعض نسخ الشرائع اذا صلى في مسجد جماعة لا يجوز أن يصلي فيه دفعة أخرى جماعة تلك الصلوة ويستفاد من هذه تحريم الاذان بالاولى فأمل ثم قال الشيخ قاتل حضر قوم صلوا فرادى وروي صحة ذلك غير أنهم لا يؤذون ولا يقيمون اذا لم يكن الصف قد انقض انتهى والقول بان سقوطها عزيمة قلته في المفاتيح عن بعض الاصحاب ولعله حتى به هو لاني وظاهر الاكثر ان سقوطها رخصة (١) حيث اقتصروا على التعبير بالسقوط كما في سوى ما ذكرنا من كتبهم وبه صرح جماعة من المتأخرين وفي (البحار) يشهد على الرخصة خبر عمار وخبر كتاب زيد الترمذي وفي (كشف القام) استدلل بخبر عمار ومعه بن شريم على الجواز واستدل بأخبار أخر على الكراهة (قلت) هذه الاخبار الثلاثة ظاهرة أو صريحة في المنفرد وفي (المبسوط) ان من يصلي تلك الصلوة في ذلك المسجد يجوز له أن يؤذن فيما بينه وبين نفسه وان لم يفعل فلا شيء عليه وكلامه هذا يؤذن باستجاب الاذان سراً وهل الكراهة أو التحريم مقصوران على المؤذن والمقيم أو عليهما وعلى الجماعة جميعاً وجهان وظاهر البارات الثاني (وأما القام الثاني) فقد رتب المصنف الحكم على الجماعة كما في المقنعة والتهذيب والنهاية والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام والارشاد والبيان والمقنعة والنقبة والموجز الحاروي وغاية المرام وكشف الالتباس وظاهرها قصر الحكم على الجماعة دون المنفرد كما قلته في الذكرى عن ابن حمزة ولم أجده في الوسيلة سوى قوله يكره الاجتماع مرتين في صلوة ومسجد واحد وفي (الخلاف) بعد قوله اذا صلى في مسجد جماعة وجاء آخرون بنبني أن يصلوا فرادى ونقله الاجماع على ذلك مانعه وروى أصحابنا أنهم اذا صلوا جماعة وجاء قوم جاز لهم أن يصلوا دفعة أخرى غير أنهم لا يؤذون ولا يقيمون فقد ذكرنا هذه وهي ليست نصية في الجماعة ونحوه ما في المعتبر والشرائع والتافع والمنتهى حيث قيل فيها وجاء آخرون الى آخره ويأتي ما في حاشية المدارك وفي (الذكرى في آخر عبارتها والدروس وحاشية الارشاد وحاشية الميسر والمسالك والروض والروضة وجمع البرهان والكفاية والمفاتيح والبحار) انها يسقطان أيضاً عن المنفرد وفي بعضها الاستناد الى الاولوية وهي ممنوعة كما يشعر به يأنهم وجه المحكمة في الجماعة وفي (جمع البرهان) ان الاخبار دالة على ذلك (قلت) قد أشرنا اليها لكن القائل بالكراهة في المنفرد يلزمه القول بالاولوية ان استند الى خبر زيد المصنوع به والاوجب عليه العمل بخبر السكوني والحارثي كما يأتي وظاهر عبارة الكتاب أنه لا فرق في ذلك بين المسجد وغيره

(١) يصح ان يراد هنا بالرخصة المعنى الاصولي المتعارف ويصح أن يراد غير (بخطه قدس سره)

كما في الذكرى وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميسي وجمع البرهان والمدارك وهو ظاهر الشرائع والارشاد والهمة والتفلية والموجز الحاوي وغيرها مما لم يفرض فيه المسجد وظاهر القننة والتهديب والنهاية والمبسوط والمخلاف والتافع والمعتبر والمنتهى والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام وكشف الالتباس وغاية المرام قصر الحكم على المسجد لفرض المسجد فيها وبه صرح في جامع المقاصد والروض والمدارك والبحار والكفاية وقوله الشهيد في حواشيه عن فخر الاسلام ومال اليه في المسالك والروضة وفي (حاشية المدارك) ان المستفاد من معظم كتب الاصحاب اشتراط المسجد والجماعة واتحاد الصلوة وقد استظهر فيها ان مراد الكل واحد وان اختلفت عباراتهم في ترك التقييد بالجماعة والمسجد انتهى فليتأمل وقد قالوا ان الحكمة في ذلك مراعاة جانب امام المسجد الراتب وان ذلك يوجب الانتباه واختلاف القلوب والمقند وقد قال عليه السلام امنه أشد المنع مقيداً بالمسجد وهذا المعنى مفقود في الصحراء (قلت) يأتي الكلام في هذا الخبر لكن في جمع البرهان عدم اشتراط المسجد لعدم التقييد به في كلام الامام عليه السلام وظاهر الجواب يدل على العلة وهي وجود الجماعة انتهى فتأمل وفي (جامع المقاصد والمسالك وروض الجنان) انه لا بد من اتحاد المسجد فلو تعدد فالظاهر عدم المنع وان قاربا وفي (الروضة) يشترط اتحاد المكان عرفاً وفي (كشف القتام) هل يشترط اتحاد المكان ولو عرفاً أو يكفي بلوغ صوت المؤذن وجهان وظاهر عبارة الكتاب عدم اشتراط اتحاد الصلوة كما هو ظاهر أكثر عبارات وبه صرح في جامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض وفي (النهاية والمبسوط وغاية المرام والمسالك والروضة) اشتراط اتحاد الصلوة وقوله عن الشهيد عن فخر الاسلام وقوله في كشف القتام عن المذهب وفي (كشف القتام) أنه التبادر من الاخبار والعبارات وقد سمعت ما في حاشية المدارك ولم يشترط أحد فيما أجد ان يكون من نية الجماعة الثانية الصلوة مع الجماعة الاولى وقيد الحكم في عبارة الكتاب بعدم تفرق الاولى كما في الارشاد والتلخيص والردوس والهمة والبيان وغاية المرام وغيرها مما قيل فيه ما لم ينفرد كالوجز الحاوي وغيرها وفي (التذكرة ونهاية الاحكام وكشف الالتباس) عدم تفرق الاولى عن المسجد وعن (المذهب) انه قال فيه ما لم ينصرفوا عن الصلوة وفي أكثر عباراتهم اعتبار تفرق الصف كما في النهاية والشرائع والتافع والمعتبر والمنتهى والذكري وغيرها وفي (الموجز الحاوي وغاية المرام وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميسي والروضة والروض والمسالك) يتحقق عدم التفرق بقاء واحد مقب ونحوه ما في جمع البرهان ويسلي ذلك خبر الحسين بن سعيد وابن أبي عمير عن أبي علي الحراني وكذا يسلي أحد خبري أبي بصير اذ فيه تفرقوا وهذا القول قوي جداً كما يأتي بيانه وفي (التفلية) يسقطان عن الجماعة الثانية قبل تفرق الاولى ولو حكماً يعني لم ينفردوا بأبدانهم ولكن بقوا كلهم أو بعضهم ولو واحد غير مقب وفي (البحار) ان ظاهر الرواية المتبررة بتحقيق التفرق بتفرق الاكثر بقر به في الكفاية ومال اليه أوقال به في المدارك والرواية التي أشار اليها في البحار هي قول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير ان كان دخل ولم ينفرد الصف صلى بأذانهم واقامتهم ولمل وجه الدلالة فيها أنه عليه السلام علق الحكم بسقوط الاذان عن المصلي الثاني على عدم تفرق الصف وهو انما يتحقق بقاء جميع المصلين لكن في خبر أبي علي انصرف بعضنا وبقي بعض في القسيح الحديث وهو يسلي الكراهة وان بقي واحد كما مر فتأمل ويأتي تمام الكلام وفي (المبسوط) اذا أذن في مسجد دفعة لصلوة بينهما كان ذلك كافياً لمن يصلي تلك الصلوة في ذلك المسجد وهذا يسلي ان السقوط عام يشمل

التفرق وغيره وفي (الفتية) ومن أدرك الامام وهو في التشهد قد أدرك الجماعة وليس عليه أذان ولا إقامة ومن أدركه وقد سلم عليه الاذان والاقامة (قلت) وبذلك نلق خبر عمار ومعوية بن شريح وقال الاستاذ أيده الله تعالى في حاشية المدارك مقاله الصدوق مضمون خبر عمار وهو أوفق بالصومات والتأكيدات الواردة في الاذان والاقامة وحله على تفرق الصفوف فيه مالا يخفى مضافا الى ما في أخبار السقوط من الاختلاف حتى ان رواية السكوني في غاية التأكد في المنع مطلقا من دون قيد التفرق فعمي أوفق بمذاهب العامة واليق بالحل على الارتقاء من حيث تدور وجود الامام الراتب في مسجد من الشيعة في زمانهم عليهم السلام (قلت) خبر عمار ظاهر في المنفرد هو خلاف مطلوب الاستاذ أيده الله تعالى ثم انه لا اختلاف في أخبار السقوط لان أحد خبري أبي بصير قد تضمن كون المدار على تفرق الصفوف وعدمه وهو صحيح معمول به عند أكثر الاصحاب بل معظمهم ومتصد بخبره الآخر وبخبر أبي علي الحراني الذي يحتمل ان يكون سلام بن عمر الثقة فيكون صحيحا في طريقه وعلى تقدير الجهل بحاله قد رواه عنه ابن أبي عمير بطريق الحسين بن سعيد بطريق آخر والاستاذ ممن يذهب الى ان ما يصح الى ابن أبي عمير قد صح الى المصوم لانه لا يروي الا عن ثقة وعلى كل قد توفرت شرائط العمل بخبر أبي بصير الصحيح فكل مقيد لخبري زيد والسكوني موجبا للجماع على ما اذا تفرقا وكذا خبر عمار ومعوية بن شريح وهو أي خبر أبي بصير مقيد بخبر أبي علي عند جماعة لان خبر أبي علي يقضي بحل تفرق الصف في خبر أبي بصير على تفرقهم كلهم دون البعض والنهي الوارد في خبر زيد وخبر السكوني والمنع الوارد في خبر أبي علي يقتضيان بحل خبري أبي بصير على الكراهة عند علم التفرق عند جماعة قد اتقت الاخبار وتفيد بعضها بعضا ولعل من أتى صحيح أبي بصير على اطلاعه ولم يقبده بما عدها قال ان السقوط رخصة ويكفي تفرق البعض في عدم السقوط نظر الى ضعف الاخبار الأخر عن تنقيده وهذا قد نسله بالنسبة الى أحد التقيدين أعني حمل التفرق على تفرق السكل ولكنه غير واضح بالنسبة الى التقييد الآخر أعني الحمل على الكراهة لان خبر زيد الناهي عن الاذان والاقامة معمول به عند الجميع لضمه دون غيره من أخبار الباب النص على الجماعة فكل من قال بسقوطها عن الجماعة يلزمه القول بالكراهة لمكان التهي واذا ثبت الكراهة في الجماعة التي يتأكدان فيها ثبت في المنفرد بالطريق الاولى سلنا منع الاولوية لكن قد عرفت ان الجميع قائلون بسقوطها عن الجماعة ولا دليل لم سوى خبر زيد وأما بقية الاخبار فانها ظاهرة في المنفرد بل خبرا أبي بصير صريحان فيه ومع ذلك قد اعتضد خبر زيد بخبري السكوني وأبي علي التضمنين للمنع في المنفرد واعتضدا به وقد عمل بهما أيضا كل من قال بالكراهة في المنفرد ان لم يكونوا استندوا الى الاولوية قط قد عمل أيضا بخبر أبي علي كل من اعتبر بامسقب واحد وم جماعة كثيرون فالخاصل ان هذه الاخبار الثلاثة مع قوتها في نفسها ومن جملة العمل بها قد تعاضد وقوت على تخصيص الصحيح فالقول بالكراهة هو الحق ولولا ما دل على الجواز كخبر عمار ومعوية بن شريح قلنا بالتحريم على ان القول به في الجماعة ليس بملك البعيد لولا عدم وجود القائل به صريحا لان هذين الخبرين ظاهران في المنفرد والاصل الصومات لا يقران على معارضة خبر زيد والسكوني وأبي علي وقد عرفت حال قوة زيد (وأما قوله عليه السلام) في آخر خبر أبي علي انهم اذا أرادوا أن يصلوا جماعة يقومون في ناحية المسجد ولا يبدؤ (يدروا) لم امام فيحتمل المنع من الجماعة في تلك الصلوة

وبيدها المنفرد لو أراد الجماعة ولا يصح الاذان الا بعد دخول الوقت وقد رخص في الصبح تقديمه (متن)

ثانية كما فهم الصدوق وغيره كما عرفت أو المنع من تقديم الامام حينئذ عن المأمومين وأما خبر كتاب زيد القيسي الذي رواه عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا أدركت الجماعة وقد انصرف القوم ووجدت الامام مكانه وأهل المسجد قبل أن ينصرفوا أحرك أذانهم واقامهم فاستفتح الصلوة لنفسك واذا وقيتهم وقد انصرفوا عن صلواتهم وهم جلوس أجراً إقامة بنبر أذان فان وجدتهم وقد تفرقوا وخرج بعضهم عن المسجد فأذن وأتم لنفسك فلما رآ بالانصراف الاول فيه الفراع من الصلوة والثاني الخروج من المسجد ولعل المراد بالشق الثاني ما اذا خرج الامام والقوم جلوس أو فرغوا من التعقيب وجلسوا لنبره ويمكن حمله على الشق الاول ويكون الترخيص ببيان استحباب الاقامة حينئذ ولا ينافي الاجزاء والظاهر ان فيه سقماً وعلى التقادير فهو يخالف للمشهور ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وبيدها المنفرد لو أراد الجماعة ﴾ أخفى بذلك الاصحاب كما في التكرير وجامع المقاصد والمسالك وهو مذهب الشيخ والاتباع كما في المدارك والمشهور كما في جامع المقاصد والمسالك أيضاً وحاشية الميسي ومذهب أكثر الجماعة كما في الروض وفي (الدروس) ان المخالف نادر انتهى والمخالف في ذلك إنما هو المحقق في المتبر والمصنف في المنتهى والتحرير فقرأ بالاجزاء بالاذان والاقامة أولاً وتبهما على ذلك صاحب المدارك واستوجه في المسالك وقواه الفاضل الميبي وظاهر الروض التوقف ومستند المشهور خبر عمار الصريح في ذلك ورد المخالفون في ذلك بضعف السند وأجاب الشهيد بأنه مجبور بسلك الاصحاب (واحتج المخالفون) بأنه قد ثبت جواز احتوائه بأذان غيره مع الانفراد بأذان نفسه أولى واستندوا في الاجزاء بأذان الغير الى خبر أبي حمزة الانصاري (وأجاب الشهيد) بان الاجزاء بأذان الغير لكونه صادف نية السامع للجماعة فكأنه اذن بخلاف النابوي بأذنه الانفراد وفي (المدارك) ليس في خبر أبي حمزة نصريح بكون جعفر عليه السلام منفرداً (قلت) وقد ورد في خبر ضعيف تقدم ذكره أنه عليه السلام اجترأ في الجماعة بأذان جاره وفي (المسالك) يمكن الجواب بحمل المراد بالمنفرد في صورة الفرض المنفرد بأذانه بان يقصد بأذانه لنفسه (فنه خ) خاصة ويظهر ذلك من قوله عليه السلام في الرواية بـ «ذن وقيم لي صلي وحده فانه جعل عليه السلام على الاذان الصلوة وحده فاذا اراد الجماعة لم يكف ذلك الاذان المحصوص عن الجميع بخلاف أذان الغير فانه إما مؤذن للبلد أو الجماعة ان كان لا يصلي معهم فإراده بالمنفرد هنا في قولهم يجترأ بأذان الغير وان كان منفرداً المنفرد بصلوته لا بأذانه جما بين الكلامين انتهى والى ذلك أشار في البيان والفاضل الميبي وقد ناقشهم في ذلك صاحب المدارك وغيره وتعام الكلام في المسئلة الثالثة من المطلب الرابع (ولعلم) أنه على قولها يكون مرادهم بالمنفرد الذي لا يجترأ بأذانه المنفرد بأذانه وصلوته فليتأمل في ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا يصح الاذان قبل دخول الوقت ﴾ بإجماع علماء الاسلام في غير الصبح كما في المتبر والمنتهى والتحرير والتذكرة وكشف الالتباس وجامع المقاصد وبالاجماع كالمية هاية الاحكام المختلف وكشف القناع اذا لم يصح تقديم الاذان في الاواني عدم صحة الاقامة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وقد رخص في الصبح تقديمه ﴾ عنه كما في المتبر وعند علاناً كما في المنتهى وهو مذهب الأكثر كما في المختلف والمدارك وكشف القناع وبه تواترت الاخبار كما قل عن الحسن

لكن يستحب اعادته عنده ﴿المطلب الثاني في المؤذن﴾ وشرطه الاسلام والعقل مطلقاً (من)

ابن عيسى (قلت) وفي الصحيح ان عمران بن علي سأل الصادق عليه السلام عن الاذان قبل الفجر فقال اذا كان في جماعة فلا واذا كان وحده فلا بأس وفي (البحار) عن كتاب الترمذي عن أبي الحسن موسى عليه السلام انه سمع الاذان قبل طلوع الفجر فقال شيطان ثم سمعه عند طلوع الفجر فقال الاذان حقا وفيه أيضاً منه أيضاً عن أبي الحسن عليه السلام قال سأله عن الاذان قبل طلوع الفجر فقال لا انما الاذان عند طلوع الفجر أول ما يطلع (قلت) فان كان يريد ان يؤذن الناس بالصلوة وينبهم قال فلا يؤذن ولكن ليقول وينادي بالصلوة خير من التوم الصلوة خير من التوم يقولها مرار الحديث ومنع في السرائر من تقديمه على الفجر كما قل ذلك عن صريح الجيني وظاهر الكتاب والتي حيث قالاً في قل لا يؤذن لصلوة الا بعد دخول وقتها وقتها المصنف والشهيد عن ظاهر المرتضى وفي (جمل العلم والعمل والتصرييات) التصريح بذلك بل قد يظهر من التاصريات دعوى الاجماع على ذلك حيث نسب الى مذهبنا وقتله فيها عن أبي حنيفة ومحمد والثوري ونقل الصحة عن مالك وأبي يوسف والاوزاعي والشافعي واحتج السيد على ذلك بادلة فترضوا لذكرها وردها لكنهم ذكروا منها ان الاذان دعاء الى الصلوة فنهى قبل وقتها وضع لشيء في غير موضعه ورده جماعة بالنوع من حصر فائدة الاذان في الاعلام فان له فوائد كالتأهب واعتقال الجنب وامتناع الصائم من الاكل والجماع وهذا الجواب فاسد بل الجواب منحصر في ورود الرخصة والالجاز قبل دخول وقت غير الصبح من الصلوة (ولعلم) انه لاحد لهذا التقديم عندنا كما في جامع المقاصد والمدايرك وبه صرح جماعة ولا فرق بين شهر رمضان وغيره عندنا كما في الكتابين المذكورين وصرح جماعة بأنه لا فرق بين كونه المؤذن واحد او اثنين وان تغيرها أولى لتحصل الفائدة باختلاف الصوت وأنه ينبغي ان يجعل له ضابطه ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿لكن يستحب اعادته عنده﴾ عند علمائنا كما في الذكرة وبلا خلاف كما في المدايرك وبه صرح من ترض له وهو ظاهر لان الوقت أذان والاصل عدم سقوطه بما سبق

﴿المطلب الثاني في المؤذن﴾

﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وشرطه الاسلام والعقل مطلقاً﴾ أي سواء كان للرجال أو النساء باجماع العلماء كافة كما في المنبر والمدايرك وبالاجماع كما في المنتهى والنذكرة والذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد والمقاييس وفي (الروض) الاجماع على اشتراط الاسلام وفي (ارشاد الجفري) الاجماع على عدم الاعتداد باذان الجنون وهل يشترط الايمان (قلت) في الذكرى والدروس وكشف الالتباس والروض والمدايرك والكفاية وكشف القام والمقاييس اشتراطه واليه مال في جمع البرهان وقد يظهر ذلك من نهاية الاحكام حيث قال مسلم عارف وقد نسب في كشف الالتباس الى الاصحاب ما عدا صاحب الموجز الموجز الحاوي (قلت) وظاهر كل من ترك ذكره في المقام عدم اشتراطه وهم من عدا من ذكرنا لكن قد وقع لاكثر الاصحاب عبارات (الاولى) قولهم ما يتركه المؤذن فانه يشمل باطلاه الخالف بل هو ظاهر فيه بل قال في جامع المقاصد عند قول المصنف ويستحب قول ما يتركه المؤذن هو حي على خير العمل انتهى ووجه ظهور هذه العبارة فيما ذكرنا ان المؤمن غير الناسي لا يترك منه شيئاً وان تركه اختيار لم يستد بأذانه الا أن قول قد يتركه عدا حقية لكن يبقى الاخلاق

والذكورة الا أن تؤذن المرأة لطلبها أو للمحارم ويكتفى بأذان المميز (متن)

فأمل هذه البارة قد ذكرها الشيخ وأكثر من تأخر عنه وهي مضمون قول الصادق عليه السلام في خبر ابن سنان إذا قصص المؤذن الاذان وأنت تريد أن تصلي بأذانه فاقم ما قصصه من أذانه وقد يشهد لذلك ما ورد من جواز تقليد مؤذنين في الوقت (والبارة الثانية) وهي قولهم والمصلي خلف من لا يقتدي به يؤذن لنفسه ويقيم وهذه البارة ذكرها الشيخ وأكثر من تأخر عنه أيضا وهي ظاهرة في عدم الاعتداد بأذان المخالف بل يجب تزييلها على ذلك لان أذان الناسق يتدبه عندنا كما يأتي وقد دل على مضمون هذه البارة روايات كثيرة كتبها محمد بن عذافر وماذا بن كثير وموثق عمار وما ورد (روي خ) من أنه يؤذن لكم خياركم ومن المؤذن أمين الى غير ذلك وهاتان البارتان قد ذكرنا ما في الكتاب فيما يأتي بل الشيخ في النهاية ذكر البارتين وذكر فيها ايضا أنه لا يؤذن ولا يقيم الا من يؤتى يدينه انتهى ولولا ذكر جملة للبارة الاولى في سياق الثانية ومقتضى ذلك أنه من تمتها مضافا الى ما في جامع المقاصد لا يمكن الجمع بين هاتين البارتين المتريدين في كتبهم بل الصادرتين من الفقيه الواحد في الكتاب الواحد يوجه قريب جدا أو هو حل الاولى على المؤذن المؤمن الناسي أو العائد لاجل التيقية كما صرح به الشهيد الثاني وأشار اليه غيره كما يأتي في المطلب الرابع وعلى ذلك يحمل خبر ابن سنان ونعم الكلام يأتي في محله ان شاء الله تعالى (هذا) وهل يصير الكافر بتلفظه بالشهادتين في الاذان أو الصلوة مسلما فلا تصور وقوع الاذان بتقائه من الكافر أم لا يصير بذلك مسلما ظاهر المصنف في التذكرة حيث اختار صيرورته بذلك مسلما عدم وقوعه تاما منه كافرا وفي (نهاية الاحكام) والذكرى وجامع المقاصد والروض والمساكن والمدارك) أنه يمكن وقوعه تاما من الكافر قال في (الذكرى) (مفصلا في نهاية الاحكام) (فان قلت) (التلفظ بالشهادتين اسلام فلا تصور اذان الكافر) (قلت) قد يتلفظ بهما غير عارف بمعناها كالأعجمي أو مستهزئا أو حاكيا أو غافلا أو متأولا عموم النبوة كاليسوية (١) من اليهود فلا يوجب تلفظه بهما الحكم باسلامه ولان خلا عن العارض وحكم باسلامه لم يمتد بأذانه لوقوع اوله في الكفر انتهى وقال في (كشف الغمام) وايضا قد جامع الكفر الاقرار بهما في التواصب والتلاوة والخارج قال ولا يقال فلا يحكم باسلام احد تلفظ بهما (٢) لانا قول المسئلة مفروضة فيمن يعلم كفره واستهزؤه أو أحد ما ذكر انتهى فأمل فيه (والجواب ان الفاظ الشهادتين في الاذان ليست موضوعة لان يمتد بل للاعلام وان كان قد يقرأها الاعتقاد ومن ثم لو صدرت من غافل عن معناها كان الاذان صحيحا لحصول الغرض المصود منها بخلاف الشهادتين المجردتين المحكوم باسلام من تلفظ بهما فانهما موضوعتان حينئذ للدلالة على اعتقاد قائلها مدلولها وان لم يكن في الواقع معتقدا فانه يحكم عليه بذلك ظاهرا اعتبارا باللفظ الموضوع للدلالة

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والذكورة الا أن تؤذن المرأة لطلبها أو المحارم ﴾ قد قدم الكلام في ذلك مستوفى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويكتفى بأذان المميز ﴾ فليس البلوغ شرطا وقد قل على ذلك الاجماع في الخلاف والمتبر والمتمتع والتذكرة ونهاية الاحكام

(١) اليسوية يقولون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نبي العرب قط (منه قدس سره)

(٢) يعني قيام الاحتمال في الجميع (منه قدس سره)

ويستحب كون المؤذن عدلاً مبصراً بصيراً بالآوقات (من)

والدكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد والمفاتيح لكن في بعض هذه قلة على الاكتفاء بالتمييز وفي بعضها قلة على عدم اشتراط البلوغ وفي بعضها قلة عليها مما وفي بعضها قلة على الاكتفاء بأذان الصبي والمراد واحد وقال أبو حنيفة لا يعتد بأذان الصبي للبالغين وهل يشترط التمييز فلا يعتد بأذان غير المميز أم يكفي بأذان الصبي وإن لم يكن مميزاً في (التذكرة) الاجماع على أنه لا عبرة بأذان غير المميز وبه صرح في نهاية الاحكام والارشاد والدكرى والدروس والروض والمدارك والكفاية وهو ظاهر الشرائع والبيان والتفلية وجامع المقاصد وحاشية الارشاد وغيرها حيث اكتفي فيها بأذان المميز وفي (النهاية) والمبسوط والخلاف والسرائر وجامع الشرائع والنافع والمنتهى) الاكتفاء بأذان الصبي من دون اشتراط التمييز كالأخبار ولعل الاطلاق مقيد لان غير المميز داخل في حكم المجنون كما في الروض وغيره وفي (نهاية الاحكام) أنه يشبه المجنون هذا وفي النهاية أيضاً لا يؤذن ولا يقيم الا من يوثق بدينه ولعله أراد بذلك المخالف كالمذنب يلوح من آخر عبارته وتصريحه بنفي البأس عن أذان الصبي كما سمعت وقوله عليه السلام يؤذن لكم خياركم حدث على صفة الكمال كما في الدكرى ولا فرق في ذلك بين الذكور والانثى كما نص عليه جماعة وفي (الوسيلة والسرائر) الاكتفاء بإقامة الصبي والمرجع في المميز الى العرف لانه الحكم في مثله وفي (روض الجنان) أن المراد بالمميز من يعرف الاضرار من الضار والافق من النافع اذا لم يحصل بينهما التباس بحيث يخفى على غالب الناس (وفيه) مع عدم وضوح مأخذه أنه رد الى الجملة كذا قال في المدارك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب كون المؤذن عدلاً ﴾ اجماعاً كما في التذكرة ونهاية الاحكام وظاهر المنتهى حيث نسب فيه تارة الى علاننا وأخرى في الخلاف عنه فيعتد بأذان الفاسق عند أصحابنا كما في المعتبر والتذكرة وفي (المختلف) انه المشهور وفي (المدارك) انه مذهب الاكثر وفي (المنتهى) ليست العدالة شرطاً عند علاننا وفي (جامع المقاصد) ليست شرطاً عندنا ولم يعتد بأذانه الكاتب أبو علي وفي (الروض) ان كلامه متجه في منصوب الحاكم الذي يبرز من بيت المال فيحصل بالعدل كل المصلحة ونحوه ما في الدكرى حيث قال ولو أراد الامام أو الحاكم نصب مؤذن يبرز من بيت المال فالأقرب اعتبار عدلته لان كمال المصلحة يتوقف عليه انتهى (واعلم) ان استحباب كون المؤذن عدلاً لا يتعلق بالمؤذن لصحة أذان الفاسق مع كونه مأموراً بالأذان بل راجع الى الحاكم بأن ينصب مؤذناً ثم قانده وقد يرجع الى الجماعة المصلين فالشيدان موافقان للكاتب في المنصوب الذي يبرز من بيت المال فقط ثم ان كلام الكاتب قد يراد به عدم الاعتداد بأذانه في دخول الوقت وفي (التذكرة) الاجماع على الاعتداد بأذان مستور الحال ﴿ قوله ﴾ (مبصراً) قل الاجماع على استحبابه في التذكرة وقد نص على ذلك الاكثر وفي (المنتهى) وكشف القناع) يجوز أن يكون أعمى بلا خلاف وفي (المبسوط والوسيلة والسرائر والدروس) يكره الأعمى بدون مسدد وفي (المنتهى) وغيره يستحب أن يكون معه من يسدده وفي (جامع الشرائع) فإذا كان أعمى وله من يسدده ويعرفه جاز ونحوه ما في البيان والمدارك وفي (كشف القناع) انما يجوز للأعمى اذا كان معه من يسدده ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ بصيراً بالآوقات ﴾ كما نص عليه أصحابنا وفي (كشف القناع) لا خلاف في جواز أذان غير البصير بها اذا كان معه من يسدده لان

صيتا متطهرا وقائما (متن)

الجاهل ليس أسوأ حالا من الأعمى ﴿ قوله ﴾ ﴿ صيتا ﴾ لا تعرف خلافا في استحبابه كما في المنهى والصيت شديد الصوت كما في الصباح وجمع البحرين وهو المنقول عن المحيط والجل والقائيس وتهذيب الأزهرى ومفردات الراغب ونحوه ما ذكر في كتب الفقه من أنه رفيع الصوت وفي (المبسوط والسرائر وجامع الشرائع ونهاية الأحكام والتحرير والذكرى والبيان والتفلية وجامع المقاصد وحاشية الإرشاد والروض) وغيرها أنه يستحب أن يكون حسن الصوت ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ (متطهرا) بإجماع العلماء كما في المتبر والمنهى وجامع المقاصد إلا من شذ من العامة وبالإجماع كما في الخلاف والتذكرة والذكرى وإرشاد الجعفرية وعمل المسلمين في الاتفاق على خلاف ما ذكره أسحق ابن راهويه من اشتراط الطهارة كما في المتنى وفيه أيضا وفي (جامع المقاصد والروض والروضة) ليست الطهارة شرطا عند علمائنا وفي (كشف القتام) الإجماع على عدم اشتراطها وعليه نص الشيخان ومن تأخر عنها وظاهر الخلاف الإجماع على أنه إن كان محدثا أو جنبا وأذن كان مجزيا وإن كان في المسجد عصي وأجزأ وهو الذي تطعيه عبارة الموجز الحاروي وفي (التذكرة ونهاية الأحكام والروض والروضة) إن الجنب إذا أذن في المسجد غير مجتاز لا يعتد بأذانه فلهي المنسوبة للعبادة وقد يقال غير أنه راجع إلى العبادة لأن الكون ليس جزءا كالأذان وقراءة القرآن والدعاء في المكان المنسوب فليأمل على أن في استحباب استقبال القبلة فيه والقيام على مرقع ما يشير إلى أنه تعلقا بالمكان فأمل وقد نص جماعة على أنه لو أحدث في أثنائه تطهر وبني وهل الطهارة شرط في الإقامة أم لا قال الشيخ في المصباح والمبسوط والمجلد والعقود والطوسي في الوسيلة وابن سعيد في الجامع وأكثر المتأخرين على المذهب وفي (الفنية) الإجماع على أن الطهارة مسنونة فيها وفي (الروضة) ليست شرطا عندنا وفي (جمع البرهان والبحار) نسبته وفي (جمل العلم والمنهسى) كما في ظاهر الفتنة والنهاية والسرائر أنها شرط فيها وواجبها (١) ونقل ذلك عن مصباح السيد والمذهب وقال الكاتب على ما نقل عنه في البحار والإقامة لا تكون إلا على طهارة وعن (المقنن) أنه قال لا بأس بالأذان على غير وضوء والإقامة على وضوء وقربه في كشف القتام ومال إليه في المدارك للأخبار من غير معارض وقد حملها الأكثر على تأكيد الاستحباب لوجود المبالغة في المندوبات كثيرا وكلام السيد في التاصريرات يعطي عدم اشتراط الطهارة في الإقامة بل هو كالصرح في ذلك وذلك لأنه في المسئلة الثانية والثمانين ذكر أن الأذان والإقامة ليستا من الصلوة قال ولذلك كان الاستقبال فيها غير واجب ثم قال الوضوء إنما هو شرط في أفعال الصلوة دون ما هو خارج عنها انتهى ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ (قائما) استحباب القيام في الأذان وتأكيده في الإقامة قول أهل العلم كافة كما في المنهى ونقل على الأول الإجماع في التذكرة ونهاية الأحكام وفي (التذكرة) أيضا الإجماع على جواز الأذان جالسا وفي (البحار) أن استحباب القيام في الأذان والإقامة هو المشهور وبه صرح الشيخ في المصباح والطوسي وغيرها ممن تعرض لهذا الفرع نعم في المراسم والمعتبر أن الأخبار الواردة في استحبابه في الأذان وإنه روي عدم جواز الجلوس في الإقامة وقال الكاتب فيما نقل عنه لا يستحب الأذان جالسا في (١) (ومن المحتفل في عبارة النهاية والسرائر أن يكون قولها فيها ولا يقيم الأعلى طهارة معطوفا على قولها لا يؤذن فيصير التقدير الأفضل أن لا يؤذن الأعلى طهر ولا يقيم الأعلى طهارة فأمل (منه قدس سره)

على علو وتحرم الاجرة عليه (مقن)

حال تباح فيها الصلوة كذلك وكذلك الركب اذا كان محارباً أو في أرض ملصه وإذا أراد أن يؤذن أخرج رجله جميعاً من الركاب وكذا إذا أراد الصلوة ركباً وبحوزان لثاني ويستقبل القبلة في التشهد مع الامكان فأما الإقامة فلا يجوز الا وهو قائم على الارض مع عدم المانع وفي (المقنة) لا بأس ان يؤذن الانسان جالساً اذا كان ضعيفاً في جسمه وكان طول القيام يتعبه ويضره أو كان ركباً جاداً في مسيره ولشغل ذلك من الاسباب ولا يجوز له الإقامة الا وهو قائم متوجهاً الى القبلة مع الاختيار وفي (النهاية) لا يقيم الا وهو قائم مع الاختيار وعن (المقنم) وان كنت اماماً فلا تؤذن الا من قيام وعن (المذهب) وجوب القيام والاستقبال فهما على من صلى جماعة الا لضرورة والسيد في الجمل لم يجوز الإقامة من دون استقبال وفي (التأصيلات) في بحث الثانية قال ان الاستقبال فيها غير واجب بل مسنون ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ على علو ﴾ بالاجماع كما في التذكرة ونهاية الاحكام وقد نص على ذلك في الشرائع والنافع والمعتبر والمتقى والمختلف والارشاد والبصرة والتحرير والبيان والذكرى والدروس والموجز الحاوي وشرحه وجامع المقاصد والارشاد للجفرية والروض والمفاتيح وغيرها وفي (المبسوط) عبارات احدها أنه يكره الاذان في الصومعة والثانية أنه يستحب ان يكون المؤذن على موضع مرتفع والثالثة انه لا فرق بين أن يكون الاذان على المنارة أو الارض ولا يجوز ان تلي على حائط المسجد وقال الطوسي في (الوسيلة) يستحب القيام ورفع الصوت في المأذنة ويكره التأذين في الصومعة وقد فهم المصنف في المنهى والمختلف ان الشيخ يخاف حيث نقل فيها عبارة الثلاث ثم قال في المختلف الوجه استحبابه في المنارة وفي (المنهى) الوجه استحباب الصلوة الامر بوضع المنارة مع حائط المسجد غير مرفعة وانه لولا استحباب الاذان فيها لكان الامر بوضعها عبثاً وقله صلى الله عليه وآله وسلم يا بلال اعل فوق الجدار وقال في (المنهى) ولا يتأني قول أبي الحسن عليه السلام حين سئل عن الاذان في المنارة أسته هو انما كان يؤذن لربي صلى الله عليه وآله وسلم في الارض ولم يكن يؤذن لمنارة ويمكن الجمع بين كلام الشيخ كما في الذكرى بأن المرتفع مخصوص بما ليس منارة عالية عن سطح المسجد ولا صومعة وقال في (الدروس) يستحب الارتفاع ولو على منارة وان كره علوها وفي (المدارك) الظاهر عدم استحباب فعله في المنارة بخصوصه لعدم ورود النقل به ثم استند في ذلك الى قول أبي الحسن عليه السلام الذي سمعته ثم قال وقيل بالاستحباب لانه قد ثبت وضع المنارة في الجملة ولولا الاذان فيها لكان عبثاً ورد به منع حصول الوضع ممن يتد بفضله انتهى وقد سمعت ما في المنهى وفي (البيان) بعد ان استحب علو مكانه قال وكره في المبسوط الاذان في الصومعة والظاهر انه أراد بها المنارة لرواية علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام ثم قال وفي (المعتبر) يستحب الصلوة بمنارة أو غيرها انتهى ما في البيان (قلت) ما ذكره من ان المراد بالصومعة المنارة في كلام الشيخ لا يتأتى في كلام الطوسي في الوسيلة وقد سمعته وقال في (القاموس) الصومعة كجوهرة بيت نصارى ويقال هي نحو المنارة ينقطع فيها رهبان النصارى وفي (المصباح ومجمع البحرين) صومعة النصارى دققة الرأس وفي (البحار) لعل مراد الشيخ والطوسي بالصومعة السطوح العالية وفي (العمدة والروضة) المؤذن الزاتب يقف على مرتفع وغيره يقتصر عنه مراعاة لجانبه حتى يكره سبقه به ما لم يفرط بالتأخير ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويحرم الاجرة ﴾ هذا مذهب

الاصحاب الا من شذ كما في (المختلف) ومكاسب جامع المقاصد ولا خلاف فيه كما في حاشية الارشاد وحكى في كشف القام عن الخلاف الاجماع عليه ولم أجد ذلك في تلخيصه وانما ذكر المسئلة من دون دعوى الاجماع وهو المشهور كما في المختلف أيضاً وكشف الالتباس وحاشية الميسي وتجارة المسالك وجمع البرهان والكفاية وأشهر القولين كما في الروضة ومذهب الاكثر كما في الذكري وجامع المقاصد وكشف القام وصلوة المسالك وقد نص جماعة على انه لا فرق في الاجرة بين كونها من معين أو من أهل البلد أو من محلة أو بيت المال بل في حاشية الارشاد نفي الخلاف عن ذلك وعن القاضي انه نص على انه لا يجوز له أخذ الاجرة عليه الا من يت المال وقد يظهر ذلك أو يلوح من المبسوط والشرائع والمتنعي كما يأتي (ورد) بأنه ان جاز أخذ الاجرة منه أي بيت المال فأولى ان يجوز من غيره وان لم تجز من غيره فأولى ان لا يجوز منه اتنعى ويمكن حمل كلام القاضي على الرزق منه هذا وذهب السيد فيا قل والكلثاني الى ان أخذ الاجرة عليه مكروه وفي (الذكري والمدارك والبحار وتجارة مجمع البرهان) انه متجه وقته في الاخيرين عن المعبر ولعلها فيها ذلك من قوله فيه ولا أقل من الكراهة وقد سمعت كلام القاضي من جواز أخذ الاجرة عليه من بيت المال وفي (الشرائع) تعطى الاجرة من بيت المال اذا لم يجد من يتطوع وفي (المبسوط) يعطى شيئاً من بيت المال وقد فهم المصنف في التحرير ان المراد بالشيء في عبارة المبسوط الاجرة حيث قال وفي المبسوط يجوز أخذ الاجرة من بيت المال انتهى وفي (التمهيد والتحرير) أخذ الرزق عليه من بيت المال سائغ وفي الاجرة نظر لكنه في تجارة التحرير حكم بتحريم الاجرة من دون تأمل ولم أجد غير هؤلاء في ممن قد خالف أو تردد لكن كلام السيد يحتل ارادة التحريم أو يكون مراده بالاجرة الرزق كما احتل ذلك المصنف في المختلف وما فهمه في التحرير بعيد جداً وقد حمل جماعة الاجرة في عبارة الشرائع على الرزق (الارتزاق خل) وفي (المدارك) ان لا متنعى لذلك (قلت) المتنعى لذلك قصر بجمعه في تجارة الشرائع بتحريم أخذ الاجرة عليه وجواز الارتزاق من بيت المال مضافاً الى الاجماع والاحبار المنجبة بالشهرة على ان في العدة الاجماع على العمل برواية السكوني والنووي ممدوح والبرقي ثقة على الصحيح فالحديث معتبر والاجر الوارد في الخبر ظاهر في الاجرة والارتزاق ليس أجر أذانه بل هو من جهة فقه واستحقاقه وليس الدليل منحصراً في خبر زيد رحمه الله تعالى كما طعن في مجمع البرهان على انه لا مانع من الاستدلال به لاعتضاده بما عرفت واشتماله على ما ليس بحجة ان سلم لا يخرجها عن الحجية كما هو مقرر في محله وفي (نهاية الاحكام وكشف الالتباس) اذا استأجره اقصر الى بيان المدة ولا يكفي ان تقول استأجرتك لتؤذن في هذا المسجد في أوقات الصلوات كل شهر بكذا قالاً ولا تدخل الإقامة في الاستيجار للاذان ولا يجوز الاستيجار على الإقامة اذ لا كلفة فيها بخلاف الاذان فان فيه كلفة بمراعاة الوقت (قلت) ولله لذلك اقتصر الاكثر على ذكر الاذان وفي (المدارك) ان ذلك غير جيد اذ لا يستوفي العمل المستأجر عليه اشتماله على الكلمة انتهى (وتنقيح البحث) أن يقال ان مورد الاخبار انما هو الاذان الاعلامي لان الامر به لم يتعلق بشخص معين وإنما هو من قبيل المنحبات الكفائية وأما أذان الصلوة واقسامها فاطلأب بها انما توجه الى المصلي نفسه والاكتفاء بفعل غيره عنه يحتاج الى دليل نعم قام الدليل بالنسبة الى الامام بأنه يجوز ان يؤذن له وقام الإقامة هنا والاذان انما حوطب بها الامام غاية الامر انه ورد جواز فعل الغير له رخصة لان الناس مكلفون

ويجوز الرزق من بيت المال مع عدم التطوع ولا اعتبار بأذان الجنون والسكران (متن)

بالاتقاء به في صلوته وهذا من جملة أفعال صلوته فلم يتبرع غيره بالأذان والاقامة رجع الحكم إليه وكان عليه القيام بذلك ولادليل على أنه يجوز الاستتجار على ذلك اذ غاية ما دل عليه الدليل حصول الرحمة ثم إن أخار المقام ليس موردنا أذان الصلوة ولا اقامتها وانما هو الأذان الاعلامي ﴿قوله﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز الرزق من بيت المال ﴾ قل عليه الاجماع في المختلف تارة وبسبب الى الاصحاب اخرى وفي (البحار) نستعمل في الاصحاب وفي (تجارتهم) مجمع البرهان (لا خلاف فيه وبذلك صرح في الخلاف والسرائر وجامع الشرائع والشرائع والتافع والموجز الحاروي وكشفه وغيرها وقيد في البسوط والذكرة ونهاية الاحكام والذكرى وأكثر الكتب بعدم التطوع وفي (الذكرة) الاجماع على ذلك وهذا مما لا خلاف فيه لاحد وهذا الرزق من مال المصالح (١) كافى البسوط والخلاف والموجز الحاروي وكشفه وجامع المقاصد والمسالك وغيرها من الاخماس والصدقات كما ص على ذلك جماعة كالشيخ وغيره وفي (حاشية الارتداد) الظاهر انه من سهم سبيل الله من الزكاة وقرق جماعة بين الاجرة والرزق هاتبان الاحرة فتقرر الى تقدير العمل والعوض والمدة والصفة الخاصة والرزق منوط بنظر الحاكم (ورده في مجمع البرهان) وتنه صاحب الحدائق بأن هذا الفرق يشير الى ان كلاما يشتمل على القيود المذكورة في الاحرة لا يكون حراما ويكون ارتزاقا وليس كذلك بل الظاهر من الاجرة ما يؤخذ من غير المصالح على فعل ذلك بحيث لو لم يكن ذلك لم يفعل فالمدار على الشرط والقصد ولا فرق في ذلك بين تعيين الاحرة والمدة وعدمه ولا فرق بين الصيغة المخصوصة وغيرها لان ذلك هو المتبادر في مثل هذا المقام وفي (الروضة والمسالك) ولا يلحق بالاجرة اخذا ماعدا للمؤذين من أوقاف مصالح المسجد وان كان مقدرا وباعثا على الأذان ان لا يثاب فاعله الا مع تمحض الاخلاص به كغيره من العبادات وهل يحرم أذان أخذ الاحرة قال به القاضي على ما قل وجهه في المختلف بأن ايقاعه على هذا الوجه ليس شرعي فيكون مدعة وفي (المسالك) هذا متعه لكن بشكل بأن التبع غير مستبرة فيه والمهرم هو اخذ المال لانفس الأذان فانه عبادة أو شمار انتهى وفي (الكفاية) اذا كان غرضه من الأذان منحصر في الاجرة فالقول بالتحريم متعه انتهى وفي (الذكرة ونهاية الاحكام وجامع المقاصد والمسالك والمدارك) انه لا يحرم الأذان ذكره وذلك في مسألة حكمية الأذان وذكره في الذكرة في مباحث الجمعة وهو ظاهر كل من جوز حكمية وفي (نهاية الاحكام والذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد والمسالك) اذا لم يتطوع الامين ووجد سابق تطوع رزق الامين ونفى عنه الناس في الذكرة وقال فيها لو احتاج الله الى أكثر من مؤذن واحد رزق ما يندفع به الحاجة وفي (نهاية الاحكام) لو تعددت المساجد ولم يمكن جمع الناس في واحد رزق عدد من المؤذين يحصل لهم الكفاية ويتأدى الشمار ولو امكن احتل الاقتصار على رزق واحد نظرا لثبوت المال ورزق الكل لثلاثا تعطل المساعد هذا وروي في الدعائم عن علي عليه السلام انه قال من السعت اجر المؤذن يعني اذا استأجره القوم لم وقال لا بأس أن يجري عليه من بيت المال ﴿قوله﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا اعتبار بأذان الجنون والسكران ﴾ وكذا المنص على كافي الفروس وغيره والاصل في ذلك اشتراط العقل وقد قدم وفي (نهاية الاحكام) اما السكران الخبط فالأقرب لحاقه بالجنون فتليظا

ولو تمددوا أذنا جميعا ولو اتسع الوقت ترتبوا (متن)

للامر عليهم لو كان في أول النقشة ومبادي النشاط صح اذانه كأثر تصرفاته لا انتظام قصده ﴿قوله﴾ قص الله تعالى روحه ﴿ولو تمدوا أذنا جميعا﴾ وهو افضل من الترتيب اجماعا كما في الخلاف ولعل ذلك لاجتماع الشهادتين بالوقت وكون الوحدة اظهر والترتيب قد يشوش على السامعين وعبارة الشرائع والارشاد والدروس كعبارة الكتاب وفي (المبسوط) لا بأس أن يؤذن جماعة كل واحد منهم في زاوية المسجد لانه لا مانع منه انتهى وعلى ذكر الزاوية نص في نهاية الاحكام والتذكرة وفيها وفي الذكرى وجامع المقاصد انه يجوز وان زادوا على اثنين بل في الاولين وان زادوا على أربعة وهو ظاهر كل من اطلق وفي (البيان والموجز الحاوي) اذنا دفعة مع ضيق الوقت وفي (الروض) يتعين ذلك مع ضيق الوقت حقيقة أو حكما باجتماع الامام والمؤمنين وقد يظهر من الذكرى جواز الترتيب من دون كراهة وان كان الوقت ضيقا حيث نسب الكراهة كذلك الى القيل وبأي قل عبارتها في ذيل المسئلة الثانية وفي (المبسوط) يجوز أن يكون المؤذنون اثنين اثنين اذا أذنا في موضع واحد فانه أذان واحد وكلامه هذا مع السابق يسلي انه يشترط فيما زاد على اثنين أن يكون كل منهم في زاوية وأما الاثنان فلا يشترط فيها ذلك ونقل الشهيد وغيره عن الشيخ أبي علي نجل الشيخ انه قل الاجماع في شرح النهاية على ان الزائد على اثنين بدعة وقال في (الخلاف) أجمعت الفرقة على ما رووه من ان الاذان الثالث بدعة فدل ذلك على جواز الاثنين والنتم مما زاد على ذلك وفي (جامع المقاصد) لادلالة ذلك على مطلوبه (قلت) قد يظهر من قوله في الخلاف قبل هذه العبارة لا بأس ان يؤذن اثنان واحد بعد الآخر ان الاجماع المذكور انما هو فيما اذا ترتبوا وعلى هذا يكون الوجه في ذلك انه يلزم منه تأخير الصلوة عن وقتها كما استند الى ذلك جماعة في ترك الاذان الثاني المترتب فضلا عن الثالث كما يأتي وفي (المدارك) ان المتعد كراهة الاجتماع في الاذان مطلقا لعدم الورد من الشرع وكذا اذا أذن الواحد بعد الواحد في المحل الواحد اما مع اختلاف المحل وسعة الوقت بمعنى عدم اجتماع الامر المطلوب في الجماعة من الامام ومن يتباد حضوره من المؤمنين فلا مانع منه بل الظاهر استحبابه لمعوم الادلة ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولو اتسع الوقت ترتبوا﴾ فيؤذن واحد بعد الآخر كما في الخلاف والشرائع والارشاد والدروس والبيان والموجز الحاوي وشرحه وغيرها وفي الاول الاجماع عليه وان الاجتماع افضل وفي (الشرائع والارشاد والروض وظاهر مجمع البرهان) ان الترتيب افضل وفي (البيان وجامع المقاصد والروض والمسالك والمدارك) ان المراد باتساع الوقت عدم اجتماع تمام المطلوب في الجماعة كانتظار الامام والمؤمنين الذين يتباد حضورهم وليس هو بالمعنى المتعارف فان تأخير الصلوة عن أول وقتها لامر غير موظف مستبعد وهذا قد أشار اليه المصنف في نهاية الاحكام والتذكرة عند الكلام على عبارة المبسوط قال في (المبسوط) فاما اذا أذن واحد بعد الآخر فليس ذلك بمنون قال في (التذكرة) هذا جيدا فيه من تأخير الصلاة عن وقتها نعم لو احتاج الى ذلك لانتظار الامام أو كثرة المؤمنين فالوجه المجاوز ونحوه نهاية الاحكام وعبارة المصنف في الكتاتين المذكورين نصة في ان مراد الشيخ من هذه العبارة في استحباب الترتيب وهو الذي فهم منها صاحب جامع المقاصد وصاحب المدارك وغيرها لكن الحق في المتبر والمصنف في التمتع والتحرير نزلها على

ويكره التراسل ولو تشاحوا قدم الاعلم ومع التساوي القرعة (مقن)

كرهه التراسل وهو ان يني مؤذن على فصل آخر وهذا وان كان بعيدا كما في جامع المقاصد والمدارك لكنه هو المناسب لاجماع الخلاف الناطق بأنه لا بأس بان يؤذن واحد بعد الآخر كما سمعت وقد قل هذا التنزيل الشديد والصبري وغيرهما (١) ولم يتقبوه بشيء. وفي (الموجز الحاوي) ومع السعة يترتبون وربما كره بلزوم التأخير الالفائدة انتظار الامام وكثرة المأمومين انتهى والسعة في كلامه مراد بها المضي المتأوف وهو ظاهر كل من أطلق وقال في (الذكرى) وقيل يكره أذنان الثاني بعد الاول اذا كان الوقت ضيقا أما حقيقة أو حكما باجتماع الامام والمأمومين أما مع الاتساع فلا كراهة انتهى فان كان هذا الكلام كله من كلام القائل بكون الشهيد هنا متأملا في الحسب ما أو في الأخير فقط وان الأخير ليس من كلام القيل كان متأملا في الحسب الاول فقط كما أشرنا اليه سابقا هذا أو جعل الجماعة مثل انتظار الامام والمأمومين تحصيل سائر أو طهارة حديثة أو خضية أو نحو ذلك وفي (المسالك) ينبغي قيد ذلك كله بعدم فوات وقت الفضيلة فان تحصيل الصلوة فيه أهم من تعدد الاذان ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويكره التراسل ﴾ كما نص عليه جماعة وقد عرفت بعضهم كما عرفت معناه باصطلاح الفقهاء وليس له في كلام أهل اللغة ذكر وقد يصنع العامة في المساجد الكبار يوم الجمعة وجه الكراهة انه لم يكمل لواحد اذان ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو تشاحوا قدم الاعلم ومع التساوي القرعة ﴾ كما في الشرائع والارشاد وظاهرها عدم الترجيح بالعدل والوقفي (المبسوط وجامع الشرائع) لو تشاح الناس في الاذان أقرع بينهم وقتل ذلك في المختار عن الميسر ساكنا عليه وفي (المنتهى والحرير والموجز الحاوي) ومجم البرهان) لو تشاحوا قدم من اجتمع الصفات المرجحة ومع التساوي القرعة لكن في الموجز الحاوي انه يقدم من جمع الصفات والراتب وفي (مجم البرهان) لا فرق في الصفات المرجحة بين القليلة والقليلة وفي (التذكرة ونهاية الاحكام وكشف الالتباس) يقرع مع التساوي والاعلم من كان أعلى صوتا وأبلغ في معرفة الوقت وأشد محافظة عليه ومن يرتضيه الجيران والاعف عن النظر وفي (الذكرى والمسالك) قدم العدل على غيره ومع التساوي الاعلم لأن المطلع منه ولتقليد أرباب الاعذار له ثم المبصر ثم الاشد محافظة على الاذان في الوقت ثم الاندى صوتا ثم من ترضيه الجماعة والجيران ومع التساوي فالقرعة وفي (الدروس) يقدم من فيه صفة كال ثم يقرع وفي (البيان) قدم الاعلم ومن اجتمعت فيه أكثر الصفات ومع التساوي فالقرعة وفي (حاشية الميسر) يقدم الاعلم مع مساواته لتبره عدالة وفقا فلو كان غيره هو العدل قدم مطلقا وفي (جامع المقاصد والمدارك) يقدم من فيه الصفات المرجحة في الاذان على غيره فان اشتركوا قدم جامع الكل على فاقد البعض وجامع الاكثر على جامع الاقل قال في الاول (٢) وينبغي تقديم العدل على الفاسق مطلقا ومع التساوي يقدم الاعلم بالحكم الاذان أو الاوقات كما في الذكرى والمبصر على الاعلى فان استوا فلا أشد محافظة على الاذان في الوقت على من ليس كذلك لحصول غرض الاذان به ثم الاندى صوتا ثم الاعف عن النظر ثم من يرتضيه الجيران ثم القرعة انتهى ونحوه ما في الروض وهذا منها اختيارا في الذكرى وقال في (جامع المقاصد) لم تعرض الاصحاب لترجيح المرب على

(١) الفاضل الهندى (بخلفه قدس سره) (٢) أي جامع المقاصد

ويستد بأذان من ارتد بعده وفي الاثناء يستأنف (الاذان غيره خ) (متن)

اللاحق ولا الزائغ في المسجد على غيره مع اتيهم قلوا لا ينبغي أن يسبق الزائغ غيره بالاذان وان ذلك يقتضي الترجيح مع التشاح بطريق أولى انتهى (قلت) هاتان الصفتان داخلتان في عموم الصفات المرجحة وقد سمعت ما في المنتهى وغيره (واعلم) ان المراد بالاعلم بالاعلم بأحكام الاذان كما في جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد وحاشية الميسي والروض والمسالك والمدارك قال في الاول وهو أولى مما في الذكرى من انه الاعلم بالاوقات لان العلم بأحكام الاذان يشمل ذلك وهو المناسب لاطلاق عبارة الكتاب وغيرها وفسره في كشف القاتم ولله نظر الى ان العلم بالاوقات هو النافع في المقام دون غيره من الاحكام فأتمل ويتحقق التشاح للارتزاق من بيت المال اذا أراد الحاكم نصب مؤذن يرزقه منه حيث لا يحتاج الى التمدد والا اذن الجميع مجتمعين أو مترتين عند من يسوغه وقصة ما يترتب على الاذان من الفوائد التي ذكرت في غير الفصل من شاذان عن الرضا عليه السلام من تذكر الناس وتنبه الغافل وتعرف الجاهل بدخول الوقت والمشتغل عنه ويحوها ما ذكره من تقليد ارباب الاعتقاد وكذا ما في خبر بلال وغيره من ان المؤذنين أثناء المؤتمنين على صلواتهم وصومهم الى آخره يقتضي تقديم العدل على غيره ومع التساوي فالاعلم الى آخر ما في الذكرى ﴿ قوله ﴾

قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستد بأذان من ارتد بعده ﴾ كما في المبسوط والحلاف وجامع الشرائع والشرائع والمنتهى والتحرير ونهاية الاحكام والبيان والمدارك والمسالك وهو ظاهر المستبر والذكرى أو صريحهما وفي (التذكرة) الاقتصار على نسبته الى الشيخ واحتجوا بالاصل واجتماع شرائط الصحة فيه حال فله وانه بالنسبة الى ذلك من قبيل الاسباب التي لا تبطل بالردة وان سلم بطلان العبادة بها انتهى وقد يشكل ذلك على تقدير تسليم بطلان العبادة بالردة نعم بالنسبة الى دخول الوقت الامر كما ذكرنا فأتمل اللهم إلا أن يقال تسليم بطلان العبادة بالردة ليس مطلقاً وإنما هو اذا اقترنت بالردة الموت وفيه بحث كلامي وفي (نهاية الاحكام) بعد ان حكم كما هنا كما عرفت استحب عدم الاعتداد بأذانه واقامته قال بل يبيد غيره الاذان والاقامة لان ردته بورت شبهة في حاله ولله أثار كما في كشف القاتم الى ان المؤمن لا يرتد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي الاثناء يستأنف الاذان غيره ﴾ أو يبيد هو لو رجع الى الاسلام كما هو الاظهر كما في كشف الاتباس وفي أشهريته تأمل لان الناس على ذلك فيما أجد انما هو الشيخ في المبسوط وأبو العباس في الموجز والقاضي في المذهب فيما قل عنه وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) انه أقوى ونسبه في الشرائع الى قول وفي (المنتهى والتحرير والذكرى والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الفاضل الميسي والمسالك والمدارك) انه ينبغي عليه ولا يستأنف ما لم يخرج عن الموالاة عرفاً وهو الذي يسطيه كلام المستبر واحتله في التذكرة ونهاية الاحكام وقواه في كشف الاتباس وقال في (المستبر) بعد ان قل عن المبسوط الاعتداد بأذان من ارتد بعده لانه وقع صحيحاً في الاول وحكم بصحته ونقل عنه انه يستأنف اذا ارتد في الاثناء ما نصه ما ذكره الشيخ من الحجّة جار في الموضعين انتهى وقال في (نهاية الاحكام) لو ارتد في الاثناء وعاد الى الاسلام فلا أقوى عدم جوار البناء لانها عبادة واحدة فبطل بروض الردة كالصلوة وغيرها وبمثل الجواز لان الردة انما تمنع العبادة كالصلوة وغيرها في الحال ولا تبطل ما مضى

ولو نام أو اغشي عليه استحباب الاستئناف ويجوز البناء ﴿المطلب الثالث في كيفية﴾ الاذان ثمانية عشر فصلاً التكبير أربع مرات وكل واحد من الشهادتين بالتوحيد والرسالة ثم الدعاء الى الصلوة ثم الى الفلاح ثم الى خير العمل ثم التكبير ثم التهليل مرتان مرتان (متن)

الا اذا اقترن بها الموت والصلوة لا قبل الفصل وكل موضع لا يحكم بطلان الاذان فيه يجوز البناء على أذانه ويجوز لتغير البناء عليه لانه تجوز صلوة واحدة بامامين في الاذان أولى انتهى لكن بناء الغير عليه كالتراسل كما في كشف القام هذا وما في المبسوط هو الأقوى كما يأتي بيانه في من نام أو اغشي عليه ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولو نام أو اغشي عليه في الائتاء استحباب له الاستئناف﴾ كما في المبسوط والشرائع والتحرير والتذكرة والبيان وقيل ذلك عن المذهب لخروجه عن التكليف كما في التذكرة وفي (كشف القام) ان هذا لا يجدي وفي (المدارك) استحباب الاستئناف مع بقاء المولاة لا دليل عليه ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ويجوز البناء﴾ كما في المبسوط وجامع الشرائع والشرائع وفي (جامع المقاصد) ان الفرق غير ظاهر وفي (المنهى ونهاية الاحكام والتحرير والبيان وجامع المقاصد وحاشية الميسي والمساك والمدارك) يجوز البناء ان حصلت المولاة عادة واستندوا في ذلك الى الاصل وان العبادة سنة متقاة من الشارع فيجب الاقتصار فيها على ما ورد به النقل (وفيه) انه (١) لم ينقل عنهم صلى الله عليه وسلم ان الفصل بين فصول الاذان والاقامة بالنوم والاغشاء الذين لا ينافيان المولاة والعبادة سنة متقاة فيجب الاقتصار فيها على النقل وسفي جريان الاصل هنا تأمل ومن هنا يظهر قوة ما في المبسوط في المرتد في الائتاء وفي (المدارك) قد نص الشيخ وأتباعه على انه اذا طال النوم أو الاغشاء يجوز لتغير البناء على ذلك الاذان لانه تجوز الصلوة الواحدة بامامين في الاذان أولى قال (وفيه) أشكال منشأ توقف ذلك على النقل وعدم وروده به ومنع الاولوية انتهى (وفيه) ان هذا يقتضي عدم الجواز لا الاشكال وفي (نهاية الاحكام) يحفل في الاغشاء الاستئناف وان قصر لخروجه عن التكليف وقال في (كشف القام) هذا لا يجدي عندي خصوصاً الفرق بينه وبين النوم

﴿المطلب الثالث في كيفية﴾

أي كيفية الاذان بالمعنى الاعم بحيث يشمل الاقامة اذ من البعد أن يكون ذكر كيفية في هذا المطلب استطراد ويراد كيفية كل واحد من الاذان والاقامة كما أشار الى ذلك في كشف القام ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿الاذان ثمانية عشر فصلاً التكبير أربع مرات﴾ بالاجماع كما في ظاهر الفنية أو صريحها وهو مذهب علمائنا كما في التذكرة ونهاية الاحكام وعليه عمل الاصحاب كما في الذكرى والتفتيح وإرشاد الجفرية والروض وعمل الطائفة كما في المساك وهو مذهب الاصحاب لا أعلم فيه مخالفاً كما في المدارك والاصحاب لا يختلفون فيه في كتب قانوسهم كما في المذهب البارع والمتنصر وهو مذهب الشيعة ومن أولهم كما في المتنبر وهو المشهور كما في التحرير والمختلف والتخليص والمذهب والمتنصر أيضاً وجامع المقاصد والتفتيح وحاشية الميسي والمساك والروض أيضاً وجميع

(١) قوله وفيه انه الى قوله المولاة لا يخفى وقوع خلل في هذه العبارة من سهو القلم (مصححه)

والاقامة كذلك الا تكبير في أولها فيسقط مرتان منه والتلليل يسقط مرة في آخرها
وزيد قد قامت الصلوة مرتين بمدحي على خير العمل (متن)

البرهان والبحار والمفاتيح ومذهب المعظم كما في كشف القام والاكتر كما في المنتهى والاشهر في الروايات
كما في الشرائع والنافع والمعتبر ايضا وكشف الرموز والذكرى وارشاد الجعفرية ايضا والى ذلك يشير
قول النجاشي عند ذكره اسماعيل بن جابر قال انه الذي روى حديث الاذان وفيه اشعار تام بأن الرواية
مطومة مشهورة وفي (الخلاف) الاذان عندنا ثمان عشرة كلمة ولا خلاف بين اصحابنا ان ما ذكرناه
من الاذان هذا وفي (التامريات والمعتبر والتذكرة والمنتهى والبحار) الاجماع على ثنية التعليل في آخر
الاذان وفي (المنتهى) الاجماع على ان التكبير في أول الاذان أربع وفي (الخلاف) عن بعض الاصحاب
أنه عشرون كلمة وان التكبير في آخره أربع وفي (المصباح) أنه مروي وكذا النهاية وفيها ان من عمل به
فلا اثم عليه وفي (المهذبة) ما نصه قال الصادق عليه السلام الاذان والاقامة مثنى مثنى وهما اثنان
واربعون حرفا الاذان عشرون حرفا والاقامة اثنان وعشرون حرفا والقرآن بعض متأخري المتأخرين
كصاحب المنتقى والارديلي والكاشاني والمجلسي والبحراني جواز ثنية التكبير في أوله والاولى ان
التكبيرتين الاولين للاعلام بالاذان كما روى الفضل عن الرضا عليه السلام كما في كشف القام وفي
(الامالي) ان من دين الامامية ان الاذان والاقامة مثنى مع أنه في الفقيه بعد أن روى خبر أبي بكر الحضرمي
الناطق بأن التكبير في أول الاذان أربع قال هذا هو الاذان الصحيح الى آخره وفي (عدة الاصول)
ان الشيعة مختلفون في عدد الاذان والاقامة (قلت) لعل مراده في الامالي بعد تسليم ان هذه الكلمة
تدل على الاجماع ان احداً من الشيعة لم يذهب الى أن الاذان مثنى والاقامة واحدة كما يقوله بعض
الامة بل كلاهما مثنى بالنحو المهود عند الامامية وهو أن غالب الفصول مثنى وان كان أول الاذان
أربعا وآخر الاقامة واحدة وبهذا يمكن الجمع بين الاخبار بارجاع الروايات الى رواية اسماعيل لان ما
عداها قابل للتأويل وغيره وهي لا تقبل شيئا من ذلك ويدل على ذلك ان الاصحاب كما روهارووا
غيرها وقد اعرضوا عن غيرها وعملوا بها وما كان فيها من اجمال فيعلم بالاجماع والاخبار الآخر اما
الاجماع فظاهر وأما الاخبار فنفا قول الباقر عليه السلام في صحيح زرارة تمتنع الاذان بأربع تكبيرات
ونعته بتكبيرتين وتلليتين ونحوه خبر عبد الله بن سنان وغيره وأما ما في السدة من الخلاف فلمه أراد به
ما ذكره في الخلاف عن بعض الاصحاب ثم ان الشيعة في الاعصار والامصار في الليل والنهار في الجامع
والجامع ورؤس المآذن يلحجون بالمشهور فلا يضمن بعد ذلك كله الى قول القائل بخلاف ذلك ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ والاقامة كذلك الا تكبير الى آخره ﴾ اجماعا كما في ظاهر الفقيه أو صريحها
وهو مذهب علمائنا كما في المنتهى ونهاية الاحكام وكذا التذكرة حيث قال عندنا ولا يختلف الاصحاب
فيه في كتب فتاوهم كما في المهذب البارع والمقتصر وعليه عمل الاصحاب كما في الذكرى وارشاد
الجعفرية والروض وعليه عمل الطائفة كما في المسالك وهو مذهب الشيعة واتباعهم كافي المعتبر وهو المشهور
كما في المختلف والتحرير والتبليغ والمقتصر والمهذب البارع ايضا وجامع المقاصد والمسالك ايضا وجمع
البرهان والمدارك والبحار وكشف القام والاشهر في الروايات كما في النافع والمعتبر وكشف الرموز والذكرى
والتفقيح وارشاد الجعفرية ايضا وفي (الخلاف) اجماع الفرق على ان السبع عشرة من الاقامة وان اختلفوا

والترتيب شرط فيهما (متن)

فبإزاد عليه وفي (النصريات والبحار) الاجماع على وحدة التهليل في الاقامة وقد سمعت ما في الهداية والمدة والامالي وفي (الخلاف) عن بعض الاصحاب انه جعل فصول الاقامة مثل فصول الاذان وفي (الفتاوى) بعد ذكر خبر أبي بكر الحضرمي هذا هو الاذان الصحيح وفي الخبر بعد ذكر الاذان ان الاقامة كذلك لكنه قد تأولوه بوجه وفي (النهاية) بعد ان اخبر المشهور قال وري سبعة وثلاثون وفي بعض الروايات ثمانية وثلاثون فصلا وفي بعضها اثنان وأربعون ثم قال فان عمل عامل على احدى هذه الروايات لم يكن مأثوما وقد قل ذلك عنه المصنف والشيد وغيرهما ساكتين عليه واحتمل في مجمع البرهان التخيير مع افضلية المشهور وفي (البحار) يستحب ثنية التهليل الاخير وعن الكاتب ان التهليل في آخر الاقامة مرة واحدة اذا كان قد أتى بها بعد الاذان وان كان قد أتى بها بغير اذان ثناء وفي (الفتاوى) الاقامة تسع عشرة كلمة وقال الاستاذ أبيه الله تعالى في حاشيته أن جماعة في هذا الزمان قالوا بان الاذان ثمانية عشر والاقامة ثمانية عشر فصلا أيضا بثنية التهليل في آخرها وهذا القول لا يطابق شيئا من الاخبار ولا فتاوى الاصحاب انتهى تأمل ويدل على المشهور بعد خبر اسماعيل الذي بين اجماله بالاجاعات السالفة والخبار كما يأتي صحيح ابن سنان المحكي في المنبر عن كتاب البرقلى عن الصادق عليه السلام أنه قال الاذان الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن لا اله الا الله وقال في آخره لا اله الا الله مرة ان أريد بالاذان هنا ما يمم الاقامة لا سمعته من الاجاعات على ثنية التهليل آخر الاذان وليس في خبر وزارة والفضل ولا خير الحضرمي والاسدي ولا صحيح ابن مهران ولا خبري أبي الربيع وأبي همام تنصيص على ثنية التهليل في الاخر وأما بيان خبر اسماعيل بالاجاعات فظاهر وأما بالاجاعات قد دل الخبر المذكور على ان الاقامة سبعة عشر فصلا وقد دلت اكثر الاخبار على الثنية في فصولها المتوسطة وانما الاشكال في التكرير في أولها وآخرها فان الاخبار قد اضطربت فيها لكن العدد المذكور في الخبر المذكور لا يمتنع الا بتجمل التكرير مرتين في أولها والتهليل مرة واحدة في آخرها والا فلا جعل التكرير أربعا كما يدل عليه بعض الاخبار زاد العدد على السبعة عشر ولا سيما اذا تمي التهليل وقد نطق صحيح صفوان بأن الاقامة مثنى مثنى وظاهره ان ذلك في جميع الفصول وخبر الدعائم صرح فيه بوحدة التهليل في آخرها مع التنصيص فيه على ان ماعداه مثنى ويؤيد ذلك قوله الرضا عليه السلام فانه قد صرح فيه بوحدة التهليل في آخرها كخبر ساذ بن كثير عن أبي عبد الله عليه السلام وقد سمعت اجماع النصريات فأنت اذا لاحظت العدد المذكور وضمت اليه دلالة هذه الاخبار على وحدة التهليل ودلالة الاخبار على ان الاقامة مثنى ودلالة الاخبار الكثيرة على ثنية الفصول المتوسطة وانه ليس في تلك الاخبار الحصة التي أشرنا اليها تنصيص على ثنية التهليل وان هذا العدد لا يمتنع الا بثنية الاول ووحدة الآخر ظهر لك من مجموع ذلك صحة ما ذكرنا هذا كلامه مضافا الى استمرار طريقة الشيعة على ذلك ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه (والترتيب بينهما شرط فيها) بالاجماع كما في كشف القاتم ولا خلاف فيه كما في الهدائق وعليه نص جماعة كثيرون وكذا يجب الترتيب بين اجزاء كل منهما كما نص عليه الشيخ والطوسي وأبو المكارم والسجستاني وفي (الفنية) الاجماع عليه معنى وجوبه كذلك انه شرط في صحتهما كما به عليه في السرائر والذكري والمذهب البارع وفي (مجمع البرهان)

ويستحب الاستقبال وترك الاعراب في الاواخر والثاني في الاذان (متن)

كان دليل شرطية الاجماع وفي (كشف القام) دليله الاجماع وفي (المحدثات) لاختلاف فيه والامر كما ذكرنا لم نجد في ذلك مخالفاً ومعنى شرطية في اجزائها انه لو اُخِل به ناسياً كان كالعماد في عدم الاعتداد بهما منه كما صرح بذلك في نهاية الاحكام والموجز الحاوي وكشف الالتباس والروض والمدارك ﴿ قوله ﴾ « قدس الله تعالى روحه » (ويستحب الاستقبال) فيها بالاجماع كما في (الفنية) (١) والذكري والمدارك وهو مذهب المعظم كما في كشف القام وفي (البحار والمحدثات) ان المشهور استحبابه في الاقامة وفي (التذكرة وارشاد الجعفرية) اجماع العلماء على استحبابه في الاذان وفي (المخالف) الاجماع عليه ايضاً ولا يجب في الاذان اجماعاً كما في الفنية والتذكرة ولا في الاقامة كما يفهم مما سمعته من الاجامعات المذكورة وفي (جمل العلم والمقنة والمراسم والوسيلة) وكذا مصباح السيد على ما قلنا عنه انه يجب الاستقبال في الاقامة وتبعم على ذلك صاحب المحدثات وهو ظاهر النهاية وقد يظهر ذلك مما قلنا عن المقنع فيها وقال الكاتب فيما نقل عنه في الذكري لا بأس ان يستدبر المؤذن في اذانه اذا أتى التكبير والتهيل والشهادة تجاه القبلة ولا يستدبر في اقامته وأوجب الاستقبال فيها في الجماعة القاضي فيما نقل عنه وفي (كشف القام) لا أعرف مسنده وفي (المدارك والذخيرة) الحكيمة عن السيد انه أوجب فيها ولم نجد ذلك له ولا نقله عنه ولعلها نظرها الى ما لعله يلوح من عبارة الذكري ويأتي قلبها عنه فم استثنى في المصباح فيما نقل الشهادتين من جواز عدم الاستقبال وفي (الجل والاتصار) لم يتعرض لذلك وفي (المقنة والنهاية) اذا اتبى الى الشهادتين استقبال بل في المقنة انه لا ينصرف فيما عن القبلة مع الامكان وقد سمعت كلام الكاتب وقد صرح في السرائر وغيرها انه يتأكد الاستحباب في الشهادتين وفي (المدارك والمفاتيح) يدل عليه الصحيح واقتصر في المقنع على نسبة استحباب الاستقبال في الاذان وتأكد في الاقامة الى الشيخ وعلى نسبة وجوبه في الاقامة الى علم الهدى من دون ترجيح لاحدهما (ولعلم) انه في الذكري بعد ان نقل الاجماع على استحباب الاستقبال في الاذان وانه في الاقامة أكد نقل عن الرضوي والمفيد استحبابه يعني في الاقامة كما هو الظاهر من كلامه فهو اما غير معتمد بخلافها لحصول القطع له بخلافه أو يكون مراده الاجماع على فضل الاستقبال فأمل ﴿ قوله ﴾ « قدس الله تعالى روحه » (ويستحب ترك الاعراب في الاواخر) أي أواخر فصولها بالاجماع كما في المخالف والتذكرة والمفاتيح والمحدثات وهو مذهب علمائنا كما في المشير والمنتهى والروض وفي (نهاية الاحكام) ترك الاعراب في أواخر الفصول مكروه عند علمائنا وعن المجلسي انه جعل ترك الاعراب في فصولها من شروطها وأطبق أهل المخالف على خلافنا ما عدا أحمد وفي (جامع المقاصد وروض الجنان) يترك فيها ايضاً الاشياء والروم والتضييف فان فيها شائبة الاعراب والكلام فيها غير مجزوم وفي (الروض) لو فرض ترك الوقف أصلاً سكن أواخر الفصول ايضاً ترجيحاً لقضية ترك الاعراب على المشهور من حال الدرج وفي (جمع البرهان) انفي الخبر اشارة الى جواز الوقف بمجرد حذف الحركة ﴿ قوله ﴾ « قدس الله تعالى روحه » (والثاني في الاذان

(١) لعل انه في الفنية قال والسنة في الاقامة فعلها على طهارة في حال القيام والاستقبال وهذا يحصل ان يكون أراد بالسنة الوجوب لكن لم يفهم أحد منه ذلك (منه قدس سره)

والحذر في الإقامة والفصل بينهما بسكنة أو جلسة أو سجدة أو خطوة أو صلوة ركعتين (متن)

والحذر في الإقامة) لا نعلم فيه خلافاً كما في المتن والتذكرة وأكثر المتأخرين كما في البحار قالوا ان المراد بالحذر قصر الوقوف لا تركها أصلاً وبالتأني حالتها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والفصل بينهما بسكنة أو جلسة أو سجدة أو خطوة أو صلوة ركعتين ﴾ ذهب اليعلاني كما في المتبر والمنتهى والتذكرة ونسبه في المدارك الى المشهور وفي (الذكري وجامع المقاصد والكفاية) نسبة الفصل بالسجدة والخطوة والسكنة الى الاصحاب وفي (الذكري) أيضاً في آخر الفصل نسبة الفصل بالخطوة الى المعظم وفي (مجمع البرهان) ان الفصل بالسجدة والخطوة مشهور واقتصر في التقي على ذكر الفصل بالجلسة وعن القاضي الجليلة يس فيها بيده الارض كصريح خبر الدعائم المرسل الوارد في خصوص الفصل بين اذان المغرب واقامتها وفي (السرائر) ان الفصل بالجلسة والسجدة والخطوة المنفرد وفي (جل العلم والمراسم) ان السجدة والخطوة لنهر الامام وفي (المتقنة) انهما لنهر المؤذن في جماعة وقد صرح الاكثر ان السجدة أفضل وفي (المتقنة والمراسم والسرائر) ان الفصل بالركعتين للمؤذن في جماعة اماماً كان أو مأموماً وفي (المتقنة) أيضاً ان الفصل بالركعتين في الظهري خاصة وأما الشاء والنداء فلا وانما يجلس فيها الا أن يكون عليه قضاء نافذة فليجلس ركعتين منها بين الاذان والإقامة في هاتين الصلوتين وهما الشاء الآخرة والنداء فانه أفضل من الجلوس بغير صلوة انتهى ونحوه (ومثله خ ل) ما في نهاية الاحكام والذكري والدروس والبيان والتغلية ولهم استندوا في ذلك الى ما رواه الشيخ في مجالسه باسناد عن زريق قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول من السنة الجلوس بين الاذان والإقامة في صلوة النداء وصلوة الشاء ليس بين الاذان والإقامة سجدة ومن السنة أن يتنفل ركعتين بين الاذان والإقامة في صلوة الظهر والعصر وقال في (البحار) وأما الفصل بالركعتين فينبغي قيده بما اذا لم يدخل وقت فضيلة الفريضة لما مر وكأنه أراد المنع من النافذة بعد دخول وقت الفريضة قال ولذا خص الشهيد في الذكري تبعاً لاكثر الروايات بالظهرين وأما صلوة النداء فالتألب ابقاع فالتألب قبل الفجر فلذا لم يذكر في الاخبار انتهى (قلت) في حديث اذان الصبح قال عليه السلام السنة أن تنادي مع طلوع الفجر ولا يكون بين الاذان والإقامة الا ركعتان وهذا الحديث رواه الشيخ بطريق صحيح وهو حجة على المنيد والشيد وقال الشيخ البهائي الفصل بالركعتين انما هو في الظهر فقط ولعله لان الاذان عنده لا يكون الا بعد دخول وقت العصر وعند ذلك يخرج وقت النافذة وقد تقدم الكلام في ذلك وظاهر الاكثر عدم الفرق بين الظهريين والشاء والنداء وفي (الروض وكشف اللثام) ان الركعتين من نوافل الفرض أو غيرها كما في اخبار وفي (الحدائق) حل مطلق الاخبار على مقيدتها ونوافل الفرض وقال ان المشهور بين الاصحاب هو استحباب الفصل بالركعتين في الظهريين والنداء كما تشربه جملة من الروايات انتهى حاصل كلامه وقد اعترف الشهيد وأكثر من تأخر عنه بهدم الظفر بنص لخصوص السجدة والخطوة وقال جماعة ان السجدة جلسة وزيادة واجبة وفي (البحار والواقي) قلا عن كتاب فلاح السائل للسيد المقدس المأيد المجاهد الزاهد رضي الدين ابن طائوس أنه روى عن التلمكيري باسناد عن الازدي عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول لاصحابه من سجد بين الاذان والإقامة فقال في سجوده (رب لك سجدت خاضعاً خاشعاً ذليلاً) يقول الله

الا المغرب فيفصل بسكتة أو خطوة ورفع الصوت به ان كان ذكرا (متن)

تعالى ملائكتي وعزتي وجلالي لأجل من عبت في قلوب عبادي المؤمنين وهيت في قلوب المنافقين وبإسناده عن ابن أبي عمير عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال رأيته أذن ثم أهوى ثم سجد سجدتين بين الاذان والاقامة فلما رفع رأسه قال يا أبا عمير من فعل مثل فعل غفر الله له ذنوبه كلها وقال من أذن ثم سجد قال (لا اله الا أنت ربي سجدت لك خاضعا خاشعا) غفر الله له ذنوبه وهذا الخبران دالان على الفصل بالسجدة لكن ليس فيها تهديد بخير المغرب كما ذكره الاصحاب فلم يتم لصاحب الحدائق ما يوجب به وأما به على المتأخرين من التحمل في طلب الدليل بالاحتمال على انه مسبق باستخراج هذين الخبرين بالمحدثين الفاضلين ودليل المتأخرين بعد الاجماع ما سمعته مما اشتمل على الاولوية المعلومة وفي (قد الرضا عليه السلام) بان أحببت ان تجلس بين الاذان والاقامة فاضل فان فيه فضلا كثيرا وأما ذلك على الامام وأما المنفرد فيخطو تجاه القبلة خطوة برجله النبي ثم يقول بالله استفتح وبحمده استمجد واتوجه اللهم صلي على محمد وآل محمد واجعلي بهم وجهي في الدنيا والاخرة ومن المخرين وان لم تفصل أيضا أجزاءك وقد استدلل به صاحب البحار والحدائق على الخطوة التي ذكرها الاصحاب (وفيه) بعد تسليم ثبوت نسبة هذا الكتاب الى الرضا عليه السلام انه خاص بالمنفرد وكلام الاصحاب في الخطوة مطلق بالنسبة الى كل مصل ماعدا السيد والديلمي والسجدي فاتهم قالوا ان الخطوة للمنفرد ونحوهم قال المفيد كما تقدم ثم ان الاصحاب قصر المذهب على الخطوة وما ضاهاها كما يأتي وليس في الخبر دلالة على ذلك فكان في كلام الاصحاب امران ليس في الاخبار تنصيصا عليهما وهما قصر السجدة على غير المغرب وقصر المغرب على الخطوة ودليل الاول قد عرفت ودليل الثاني الاجماع كما يأتي وان وقتها ضيق بالنسبة الى سائر الصلوات ولذا قال الصادق عليه السلام في خبر ابن فرقد بين كل اذانين صلاة لا المغرب فان بينهما فضا الى غير ذلك مما يدل عليه من الاخبار كما يأتي ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الا في المغرب فيفصل بسكتة أو خطوة ﴾ أو تسيحه عند علمائنا كما في المعبر والمنتهى والتذكرة وهو الظاهر من عمل جماعة من أهل التوفيق كما قل عن كتاب فلاح السائل وهو المشهور كما في الدروس والفيلة وأشهر الروايتين كما في البيان وفسر الشهيد في الفيلة السكتة بقدر النفس وفي (الفقيه) يميز في المغرب النفس وفي (المقنعة والنهاية والسرائر) أو جلسة خفيفة وفي (النهاية والسرائر) لا يجوز فيها الفصل بالركنتين وقد سمعت عبارة المقنعة فيما سلف وفي (المصباح) للشيخ والوسيلة لم يشن المغرب وظاهرهما مساواتها لغيرها وفي (البحار والحدائق) اختيار الفصل بالجوس بخصوص خبر الجريري وخبر كتاب فلاح السائل وخبر الدعائم وقد تقدم وعموم غيرها من الاخبار وفيها الصحيح وقد حل الشيخ خبر الجريري في الاستبصار على ما اذا صلى أول الوقت وخبر ابن فرقد الذي سمعته على ما اذا ضاق الوقت وقال المولى الاردبيلي هذا جمع حسن قلت (ويمكن ارادة الجلسة الخفيفة من خبر الجريري كما سمعته عن الشيخ والمفيد والسجدي أو يعمل على التبع لان الجمهور روى عن أبي هريرة أن الفصل في المغرب بالجلسة سنة ذكر ذلك في المعبر وقال ابن طائوس في كتاب فلاح السائل فيما قل عنه بعد أن روى الخبر الناس على الفصل في المغرب بالجوس وقد رويت روايات أن الأفضل أن لا يجلس بين أذان المغرب واقامتها وهو الظاهر من عمل جماعة من أهل التوفيق ولعل

وهذه (الامور خ ل) في الاقامة أكد (مقن)

الجلوس بينهما في وقت دون وقت ولفرق دون فريق انتهى فلهذه الروايات التي أشار إليها ابن
 طاوس وان قلنا أن منها خبر سيف عن أصحابنا عن ابن فرق قد تناضدت واعتضدت بالشبهة
 والاجماع على الظاهر وتأييد بصحيح ابن مسكان أن الصادق عليه السلام أذن وأقام من غير أن
 يفضل بينهما بجلوس مع موافقة الاعتبار من ضيق الوقت ومخالفة العامة فتوفرت شرائط العمل وصلحت
 لتخصيص السموات وصرح خبر الجريبي الواقفي المشتغل على سعدان ابن مسلم المجهول وعلى البيهقي
 وفيه ما فيه على أنه قابل للتأويل أو الحل على التخييل وأما خبر فلاح السائل فضعيف بالحسن ابن معوية
 ابن وهب كما أن خبر الدعائم القمي سلف مرسل تمضيل مضل (وما قيل) لعل المراد في خبر ابن فرق
 جواز الاكتفاء بالنفس وان كان الاثنان بالجلوس أفضل فضعفه ظاهر لان قضية الاستثناء عدم القعدة
 في المغرب سلمنا وما كان ليكون لكن في الروايات الأخرى التي حكى عنها السيد المقدس والاجماع بلاغ
 ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ وهذه في الاقامة أكد ﴾ في جامع المقاصد أن المشار إليه
 بهذه يمكن أن يكون ما ذكره من الترتيب وما بعده من الاستقبال وترك الاعراب الى آخره ويمكن أن
 يراد به مجموع ما دل عليه الكلام السابق في المطلب الثاني والثالث من الصفات لان بعض الصفات كالطهارة
 والقيام أيضاً أكد وفيه سد انتهى وفي (كشف القام) هذه الامور المشتركة بينهما المذكورة من أول
 الفصل في الاقامة أكد فاستجابها (١) أكد قال ويندرج في استجابها (٢) استجاب اعادتها
 للمنفرد اذا أراد الجماعة واستثناها اذا نام أو أغشى عليه وكون القيم عدلاً مبصراً بصيراً بالوقت أكد
 لاتصالها بالصلوة حتى قال الصادق عليه السلام اذا أخذ في الاقامة فهو في صلوة وكذا الطهارة والقيام
 والاستقبال أكد فيها لذلك وللإخبار حتى قيل بوجوبها فيها انتهى وقد تقدم الكلام في ذلك كله وفي
 (التذكرة) قال الشيخ الاقامة أفضل من الاذان ويؤيده تأكد الطهارة والاستقبال والقيام وترك الكلام
 وغير ذلك في الاقامة على الاذان انتهى ومثل ذلك في نهاية الاحكام وسيأتي تمام الكلام في ان
 الاقامة أفضل في المسئلة السادسة من المطلب الرابع وفي (جامع المقاصد) يستثنى من ذلك رفع الصوت
 فان الاقامة أدون من الاذان كما سبق في رواية معوية بن وهب ولأنها للحاضرين والاذان للاعلام
 مطلقاً انتهى وفيما فهمه من العبارة نظر يأتي بيانه وبذلك أي يكون الصوت فيها أخفض صرح في
 نهاية الاحكام والدروس والموجز الحاوي وكشف الالتباس واليه يذهب الاستاذ الشريف أدام الله تعالى
 حراسته صرح بذلك في حقة درسه المبارك الميوس وفي (المدارك) ان رفع الصوت غير مسنون في
 الاقامة وفيه نظر ظاهر لما ورد في صحيحة معوية من استجاب الجهر بها دون الجهر بالاذان وفيه
 (الوسيلة) الاقامة كالاذان في رفع الصوت كما يسطيه قوله والاقامة كذلك وبعبارة جامع الشرائع والشرائع
 والتحرير ركيزة الكتاب تطيان ان رفع الصوت فيها أكد ومثناه انه يتأكد فيها استجاب رفع
 الصوت وليس المراد انه يتأكد فيها كون الصوت فيها أرفع من الاذان كما فهمه المحقق الثاني وصاحب
 المدارك ولمسه الى ذلك أشار (في كشف القام) حيث قال كون القيم صيحاً أكد من كون المؤذن

(١) أي الاقامة (٢) أي الاقامة

ويكره الترجيع لنير الاشمار (مقن)

ميتاً ولا يتأفه استحباب كون الاذان ارفع للغير ولأنه لاعلام الغائبين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويكره الترجيع ﴾ وهو كما في المبسوط والعمروس والموجز الحاوي والمهذب على ما نقل عنه وظاهر المتبر والتغلي وكشف الالباس تكرير التكبير والشهادتين في أول الاذان وفي (الخلاف وجامع الشرائع والمتن) والتحرير والنذكرة ونهاية الاحكام وجامع المقاصد وحاشية الميسي والروض والمساك) انه تكرير الشهادتين مرتين آخرين وهذا ساء في السرائر تنوياً ومثله الشيخ في النهاية والطوسي في الوسيلة قال في (النهاية) ولا يجوز التوب في الاذان والاقامة فان أراد المؤذن اشمار قوم بالاذان جاز له تكرار الشهادتين دفعتين ولا يجوز قول الصلوة الصلوة خير من النوم في الاذان وقال (في الوسيلة) المحذور التوب وقول الصلوة خير من النوم وقضية العطف انه أراد ما في النهاية فتأمل وهذا المعنى المذكور في الخلاف قد يناسب ما رواه العلامة من انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر أبا محذوره بذلك وانه خصه بالشهادتين سرّاً ثم بالترجيع جهراً لانه كان مستهزأً غير مفر بهما وفي (اليان) انه تكريرهما أي الشهادتين برفع الصوت بعد فعلهما مرتين بخفض الصوت أو برفعين أو بخفضين وهذا أنسب بما ذكره العامة وعن جماعة من أهل اللغة انه تكرير الشهادتين جهراً بعد اخاتهما وفي (الذكري وفوائد الشرائع وارشاد الجعفرية ومجم البحرين) انه تكرير الفصل زيادة على الموطأ (قلت) والى ذلك يشير خبر أبي بصير وعن بعض العامة انه الجهر في كلات الاذان مرة والاختات أخرى من دون زيادة هذا وليس لفظ الترجيع في أخبارنا ذكر أصلاً كما يشهد بذلك تتبع البحار والوافي وخبر أبي بصير إنما اشتمل على ذكر الاعادة نعم في قوله الرضا عليه السلام ليس في فصول الاذان ترجيع ولا ترديد فالنقص عن معناه لعله لذلك لكنه قد يحتل في الفقه المذكور معنى الفنا كما في البحار وأما الحكم فقد حكم المصنف بكرهه في كتبه ما عدا المختلف وفقاً للمحقق ومن تأخر عنه الاصحاحي المدارك والكفاية وفي (المنهى والذكرة) نسبته الى علاناً لكنه في النذكرة استجود انه بدعة كما ذهب اليه أبو حنيفة وفي (الخلاف) لا يستحب الترجيع اجماعاً وفي (المبسوط وجامع الشرائع والمهذب) كما قل عنه انه ليس بمسنون وقد سمت ما في النهاية والوسيلة وكذا ما في السرائر من تسمية تكرير الشهادتين دفعتين تنوياً وقد ادعى الاجماع فيها على عدم جوازه وفي (المختلف والمدارك والكفاية) ان الترجيع حرام بل قد يظهر من المختلف انه المشهور وقال المحقق الثاني والشهيد الثاني وشيخه انه ان اعتد توظيفه كان بدعة (قلت) ومن هنا يمكن الجمع بين القولين ورفع النزاع من بين فيقال ان القائل بالتحريم كما يشعر به تعليقه بناء على اعتقاد استحبابه فكان تشريعاً (مشروعاً) خ ل) والقائل بالكره بناء على عدم اعتقاد ذلك كما هو صريح بعضهم فكان فيه شبه تشريع مع اخلال بنظامه وفصل بين الاجزاء باجنبي ولا ريب انه أقل ثواباً من اجزاء الاذان فاستحق صدق الكراهة عليه لذلك كله لان كان غير مسنون يقول الشيخ انه غير مسنون معناه انه مكروه لانه اذا لم يكن مكروهاً للجوهرة الثلاثة التي ذكرناها وليس مراده انه جائز غير مكروه كما توهم بعض ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ لنير اشمار ﴾ ولو كان الترجيع للاشمار جاز اجماعاً كما في المختلف وبه صرح الاصحاب كما في جامع المقاصد والشيخ وأكثر من تأخر عنه كما في المدارك (قلت) وقد ذكر ذلك

والكلام في خلالها (متن)

في النهاية والبسوط وجامع الشرائع والشرائع والتافع والمعتبر وأكثر كتب المصنف والذكرى والبيان
والنفلية وجامع المقاصد والروض وغيرها وتأمل فيه صاحب المدارك وقد استدلل عليه بمضى بخبر أبي
بصير وصرح جماعة بأنه يجوز له تكرير كل فصل إذا أريد به ذلك يعني الاشعار والتنبية ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ والكلام في خلالها ﴾ كما في البسوط والمصباح والسرائر وجامع الشرائع
والنزهة والشرائع والتافع والمعتبر والمختف ونهاية الاحكام والارشاد والتذكرة والمنتهى والتحرير
والبصرة والذكرى والدروس والبيان واللمعة والنفلية وجامع المقاصد والروض والروضة والمدارك
وغیرها وفي (المنتهى) يكره في الاقامة بلا خلاف وعن القاضي انه انما يكره في الاقامة وفي (جمل السيد
والنهاية) يجوز الكلام في خلال الاذان وفي (المنقمة) نفي البأس عنه اذا عرضت له حاجة يحتاج الى
الاستئذان عليها بكلام ليس من الاذان وكرهه في الوسيلة في خلاله وخلافه الا بعد قوله قد قامت
الصلاة فانه حرمة كما يأتي وفي (الفنية) الاجماع على جواز التكلم في الاذان وان تركه أفضل وفي
(المنقمة وجمل السيد والنهاية والتهديب) لا يجوز الكلام في خلال الاقامة واحتمل ذلك في
الاستبصار في توجيه الاخبار وفي (الفنية) السنة في الاقامة حذر كلها وفضلها على طهارة واستقبال
القبلة ولا يتكلم فيها بما لا يجوز ضله في الصلاة بالاجماع وفي (النهاية والبسوط والوسيلة) النصيب
على تحريمه بعد قوله قد قامت الصلاة بغير ما يتعلق بالصلاة من تقديم امام أو تسوية الصف وفي
(المفاتيح) يحرم في الجماعة بعد قول المؤذن قد قامت الصلاة الا ما يتعلق بالصلاة من تقديم امام أو تسوية
صف أو نحو ذلك وفاقا لشيخين والسيد لصاح المستفيضة الواردة لفظ التحريم والاكثر على الكراهة
للصحيح عن الرجل يتكلم بعد ما يقيم الصلاة قال نعم وفي خبر آخر مثله وهو محمول على المنفرد أو ما يتعلق
بالصلاة جمعا انتهى فقد حل كلام المحرمين والاخبار على ما اذا أقام في جماعة وهو جيد لان الصحيح
المذكور ظاهر في المنفرد وتلك الاخبار واردة في الجماعة في المسجد فلا مناسبة بينهما حتى يجمع بينهما
بالكراهة سلبا ولكن كما يجوز ذلك يجوز حل المطلق على المقيد فيحل قوله نعم على ما اذا تعلق بالصلاة
من تقديم امام ونحوه وأكثر الاصحاب على انه يكره بعد قوله قد قامت الصلاة كما في المعتبر والمدارك
والمفاتيح وفي (البحار) انه المشهور وصرح أكثر هؤلاء بأن الكراهة هنا أشد وظاهر الفريقين
الاتفاق على رفع المنع كراهة أو تحريما فيما يتعلق بمصلحة الصلاة كتقديم امام أو تسوية صف قال في
(المنتهى) خلاف في تسويغ الكلام بعد قد قامت الصلاة اذا كان مما يتعلق بالصلاة كتقديم امام
وتسوية صف انتهى وليس في الاخبار فيما أبعد الا ذكر تقديم امام ولعله ذكر على سبيل التمثيل فيدخل
طلب السائر وغيره وفي (الفنية) الاجماع على انه لا يتكلم فيها بما لا يجوز ضله في الصلاة كما سمعت
عبارتها آنفا وفي (الذكرى) بعد ان قل عن الشيخ انه ليس من السنن يقول الامام استنوا وحكم
الله (رده) بأن الاصحاب استثنوا الكلام بعد الاقامة تسوية الصفوف والامام أحق الجماعة بذلك
انتهى وظاهر دعوى الاجماع كما سمعته عن المنتهى ولم يذكر الا أكثر كراهة الكلام بين الاذان
والاقامة وفي (جامع الشرائع والنفلية) كراهته بين الاذان والاقامة في صلاة الفداة خاصة وروى
الصدوق في (المجالس والحصال) ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كره الكلام بين الاذان والاقامة

في صلوة النداء حتى تقضى وروى ذلك في الفقيه في وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأئمة المؤمنين عليه السلام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويحرم التوب ﴾ اختلف علماء الاسلام في معنى التوب على ثلاثة أقوال (الاول) انه قول الصلوة خير من النوم وهذا القول محكي في الانتصار والناصريات والخلاف والسرائر وتفسيره بذلك خيرة المبسوط وجامع الشرائع والمنهى والتذكرة والبيان والدروس وجامع المقاصد والمذهب البارع والروض ومجمع البرهان والذخيرة والوافي والبحار وتقل ذلك عن الحسن بن عيسى وفي (المدارك) انه خيرة المبسوط وأكثر الاصحاب وجماعة من أهل القبة وفي (الذخيرة والبحار) انه المشهور وبه صرح في الصحاح ومجمع البحرين والنهاية الاثيريقو المغرب نقلا عنهما وفي (القاموس) ذكر له معاني هو أحدها وفي (الانتصار والسرائر) انه بعد الدعاء الى الفلاح وفي (الخلاف) عن محمد بن الحسن صاحب الجامع الصغير من العامة انه هو التوب الاول الذي كان عليه الناس وأنه بين الاذان والاقامة (الثاني) انه قول حي على الصلوة حي على الفلاح مرتين بين الاذان والاقامة وهذا أيضاً محكي في الانتصار والناصريات والخلاف لكنه قال في الانتصار انه بعد الدعاء على الفلاح وعن (الجامع الصغير) المذكور ان هذا هو التوب الثاني الذي احده الناس بالكوفة قال وهو حسن (الثالث) انه تكرير الشهادتين وهذا حكمه في السرائر ثم قال وهو الاظهر وقد سمعت ما في النهاية والوسيلة آتفاً واما محله ففي (المبسوط) أنه لا خلاف في نفي التوب في غير الصبح والعشاء يعني به بين العامة وعن قديم الشافعي ثبوته في الصبح خاصة وفي (الخلاف) ان أحداً من العامة لم يقل باستحباب التوب في العشاء الا ابن حي وفي (جامع الشرائع والمذهب البارع) محله النداء والعشاء الآخرة كما بطله كلامهما وأما حكمه عندهم ففي (المنهى) اطلق الجمهور على استحبابه في النداء وتسمعت حكمه عندهم في العشاء وعن الخفي أنه يستحب في جميع الصلوات واما اصحابنا رضي الله تعالى عنهم ففي (النهاية) لا يجوز التوب وفي (الوسيلة) يحرم كما سمعت آتفاً وفي (السرائر) الاجماع على حرمة بالمعنى الاول والثالث واستدل عليه بعد الاجماع باتقاء الدليل على شرعيته وبالاختياط قال لانه لا خلاف في انه لا ذم على تركه فهو اما مسنون او غيره مع احتمال كونه بدعة وفي (الانتصار والناصريات) الاجماع على تحريمه بالمعنى الاول والثاني كما يتضح ذلك لمن أتمن النظر في آخر كلامه لكن الشهد في الذكرى نسب اليه في الكتاين القول بالكراهة وتبهم على ذلك ابو العباس والصبري وجماعة من المتأخرين وفي (المختلف) نسبة ذلك الى الانتصار وكأنهم انما لحظوا أول كلامه وفي (التهذيبين) اجماع الطائفة على ترك العمل بالاخبار المتضمنة للتوب وفي (الحبل المتين) الاجماع على ترك التوب وفي (الخلاف) الاجماع على كراهته بالمعنى الثاني وفي (كشف القاتم) ان في الخلاف أيضاً الاجماع على حرمة بالمعنى الاول ولم أجد ذلك في تلخيصه نعم فيه الاجماع على أنه بدعة في العشاء وفي (التذكرة نهاية الاحكام وارشاد الجفري) انه بالمعنى الاول بدعة عندنا في شيء من الصلوات لكنه في التذكرة بعد ان ذكر هذه العبارة قال في فرع آخر وكا انه لا توب في الصبح عندنا فكذا في غيره وبني غيره مذهب أكثر علمائنا انتهى فتأمل وفي (جامع المقاصد) اعرض الاصحاب عن الاخبار الواردة فيه وقد قل الاجماع جماعة على انه لا حرج في قوله لتوبة لا في اعتقاده هذا تمام الكلام في الاجامات واما الشبهة ففي (المختلف والمذهب البارع

وفوائد الشرائع) ان المشهور بين الاصحاب تحريم الصلوة خير من النوم وفي (المنهى) انه مذهب الاكثر وفي (المعتبر) أشهر الروايات تركه لكن فيه ان مذهب الاكثر كراهته وفي (الذكرى) ان الكراهة اشهر وأما الفتاوى ففي (المبسوط) والتافع والشرائع والدروس والمفاتيح) ان قول الصلوة خير من النوم مكروه وعن القاضي انه ليس بمسنون وفي (التذكرة) ونهاية الاحكام والتحريرو والمنهى والارشاد والروض وفوائد القواعد والخيرة والوافي) انه بدعت وقد سمعت ما في النهاية والوسيلة والسرائر وفي (البيان) والموجز الحاروي وجامع المقاصد وتعليق التافع وحاشية الميسر والمسالك وجمع البرهان) انه حرام قلت وهو معنى البدعة هنا وفي (الفتية) لا بأس به لفتية وعن الجنيني يقول في أذان الصبح بدعي على خير العمل الصلوة خير من النوم مرتين وليس من اصل الاذان وعن الكاتب أنه لا بأس به في أذان الفجر وفي (المنهى) والتحريرو والبيان والمفاتيح) أن التوبيع بالمعنى الثاني مكروه وفي (التذكرة) ليس بمستحب وقد سمعت اجماع الخلاف على كراهته وفي (فوائد القواعد) أنه بهذا المعنى حرام أيضاً ويمكن الجمع بين الفتاوى بان الحرمة بناء على اعتقاد شرعيته وتوظيفه في خصوص موضعه والكراهة بناء على اعتقاد أنه كلام خارج عن الاذان لكن يكون بينه وبين غيره من الكلام فرق وأما اذا كان البحث مع العامة القائلين باستحبابه وعده من فضله فلا يقل القول بالكراهة وقال الصادق عليه السلام في صحيح ابن وهب لا تعرف التوبيع بين الاذان والاقامة وهذا محتمل لوجهين وقال الكلثم عليه السلام في خبر الترمذي الصلوة خير من النوم من بدعة بني أمية وليس ذلك من أصل الاذان وفي (فتحه الرضا عليه السلام) ليس في الاذان الصلوة خير من النوم وليس في صحيح ابن مسلم ان الباقر عليه السلام كان يقول ذلك في الاذان وانما فيه انه كان يقول ذلك في بيته وقوله عليه السلام في صحيح زرارة له ان شئت زدت على التوبيع حي على الفلاح مكان الصلوة خير من النوم قلل المراد انك ان أردت التوبيع فذكر حي على الفلاح زائد على مرتين ولا قل له الصلوة خير من النوم وقد حل الشيخ وجماعة صحيح محمد وخبر أبي بصير على التوبة للاجماع على ترك العمل بها كما مر على ان قوله عليه السلام في خبر أبي بصير من السنة يحتمل أن يكون تورية منه يعني من سنة أهل وفي (المعتبر) عن كتاب البرنظي عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال اذا كنت في أذان الفجر قل الصلوة خير من النوم بدعي على خير العمل وقل بدع الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله ولا تقل في الاقامة الصلوة خير من النوم انما هذا في الاذان قال المحقق قال الشيخ في (الاستبصار) هو لفتية ولست أرى هذا التأويل شيئاً فان في جملة الاذان حي على خير العمل وهو انفراد للاصحاب فلو كان لفتية لا ذكره لكن الوجه أن يقال فيه روايتان عن أهل البيت عليهم السلام أشهرها تركه انتهى (قلت) الشيخ لم يذكر هذا الخبر في الاستبصار ولعل المحقق أشار الى قوله فيه ما يتضمن هذه الالفاظ محمول على التوبة وفي (المدارك) وكشف الغطاء) ان الخبر قابل للحمل على التوبة لأنه ليس فيه تصريح بقول حي على خير العمل جبراً فيحتمل أن يكون المراد اذا قال ذلك سرّاً يقول بعده (قلت) ويؤيد الحمل على التوبة اشتباه ظاهره على ما لا يقول به الاصحاب من تنبيه التكبير في أول الاذان ووحدة التهليل في آخره وقد أطيقت العامة على وحدة التهليل في آخره وقال أبو يوسف وما لك بتثنية التكبير في أوله الا أن يقال ان المراد بالاذنان ما يميم الاقامة كما حملناه على ذلك فيما سلف وفي (البحار) يمكن أن يكون النرض في الخبر الماشاة مع العامة بالجمع بين ما يتفرده به الشيعة وبين ما تفردوا به

﴿الطلب الرابع في الاحكام﴾ يستحب الحكاية (متن)

المطلب الرابع في الاحكام

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ تستحب الحكاية ﴾ أما استحباب حكاية الاذنان فقد نقل عليه الاجماع في الخلاف والتذكرة والمنتهى والذكرى وجامع المقاصد وكشف الالتباس وإرشاد الجفريّة والروض والمدارك والبحار وكشف الغمّ وأما الإقامة ففي (النهاية المبسوطة والمهذب) نقلاً عنه استحباب حكايتها وهو ظاهر الغلبة أو صريحها واحتمل في الروض وفي (جامع المقاصد والمسالك وشرح الغلبة والبحار) وكذا الروض عدم استحباب حكايتها لعدم الدليل وفي (كشف الغمّ) لم أجده خبراً (قلت) في دعائم الاسلام عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا قل المؤذن ألقا كبري الله أكبر فإذا قال أشهد أن لا إله إلا الله قل أشهد أن لا إله إلا الله إلى إن قال فإذ قال قد قامت الصلوة قل اللهم أفها وأدمها واجعلنا من خير صالحي أهلها الحديث وفيه ظهور باستحباب حكايتها وأدلة السنن بما يقتضاه بها وينبغي التنبيه على أمور (الأول) في المبسوطة والشرائع والوسيلة وغيرها يستحب أن يحكيه مع نفسه وقد فسره الكركي في فوائد الشرائع بأن المراد أن لا يرفع صوته كال مؤذن قال وسمعت من بعض من عاصرناه من الطلبة استحباب الاسرار بالحكاية ولا يظهر لي وجهه الآن انتهى وقال الفاضل الميرزا محمد عدم استحباب الجهر بالحكاية لكن لو جهر لم يخجل بالنسبة (الثاني) ان المراد بالحكاية أن يقول كما يقول المؤذن معه أو بعده كما في حاشية الميرزا والروضة والمدارك وهو ظاهر الشهيد في الذكرى وغيره كما يأتي في الامر السابع وهناك تطهير العائدة (الثالث) ان المراد للحكاية بجميع الفاظه حتى الحيلات كما في الذكرى وفوائد الشرائع والمسالك والمدارك والبحار وفي الاحبار أنه الظاهر من الاخبار وفي (معجم البرهان) يحكى من غير تبديل ولو على الحلال لانه الحيلة دُرْ لشمول الخبر له فيكون مستثنى عن الكلام انتهى فأقول وفي (المبسوط وحاشية الميرزا والمسالك) رويت الخوكة عند حيلة الصلوة مطلقاً وفي (البحار) الظاهر ان هذه الرواية عامية لموافقها لبعض روايتهم وفي (المدارك) بمجولة الاستناد (قلت) ابدال الحيلة بالخوكة مطلقاً نص عليه في مكارم الاخلاق والآداب الدينية وفي (الدروس والروضة) وغيرها يجوز ذلك مطلقاً وفي (الدعائم) بروينا عن علي بن الحسين عليهما السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا سمع المؤذن قال كما يقول فإذا قال حي على الصلوة حي على الإصلاح حي على خير العمل قال لا حول ولا قوة الا بالله (١) (الرابع) ذكر المصنف في نهاية الاحكام انه إنما يستحب حكاية الاذان والموعظة فلا يحكى اذان عصر عرفوا الجمعة وأذان المرأة أي اذا أجهرت حتى يسمىها الاجاب ولا اذان المجنون والكافر قال ويستحب حكاية اذان من أخذ عليه أجره وان حرمت ومنه قال في (التذكرة) في مباحث الجمعة ونحوه ما في كشف الالتباس والروض والمسالك وجامع المقاصد على تردد في الأخير في عصر عرفوا الجمعة وغيرها مما يذكره فيه وقيل في الذكرى

(١) وقول الباقر عليه السلام في خبر محمد ولو سمعت المادي ينادي بالاذان وأنت على الخلاف فاذا كرر الله عز وجل وقيل كما يقول المؤذن فيه إشارة الى ان حذف الحيلة لانه من المعلوم انها ليست ذكراً لله عز وجل فظهر ما في معجم البرهان فأقول (منه قدس سره)

وهول ما يتركه المؤذن (متن)

كلام التذكرة ما كتبا عليه في (المدارك) إنما يستحب حكاية الاذان الم شروع ومنه المقدم قبل الفجر وأذان الجنب في المسجد وان حرم الكون الى ان قال ولا يحكى أذان عصر الجمعة وعرة ومزدلفة عند من حرمه (الخامس) في المبسوط (١) والخلاف والتذكرة ونهاية الاحكام والبيان وكشف الالباس وجامع المقاصد والروض انه لا يستحب الحكاية في الصلوة فريضة كانت أو نافلة لان الاقبال على الصلوة أهم وأنه ان حكي جاز الا أنه يدل الحيلات بالهولقات لأنها من كلام الآدميين فيبطل اذا لم يدل ورجح صاحب الحدائق عدم الابدال لان الحيلات ذكر وفي المستند ضعف وقد قل ما في المبسوط في التحرير والمنتهى والقدرى والمدارك مع السكوت عليه وظاهر النقلة والموجز الحاوي والروضة ان الحكاية مع الابدال مستحبة بل كاد يكون ذلك صريحاً وقد يظهر ذلك من حاشية المبسوط وغيرها (السادس) في المبسوط وجملة من كتب الاصحاب انه لو كان يقرأ القرآن قطعه وحكامه وكذا كل من ليس بمصل اذا سمع وكان متكلماً قطع كلامه وفي (مجمع البرهان) ان ترك القرآن والثناء للحكاية غير ظاهر لان الكل عيادة فيحتاج ما قاله الى دليل (قلت) دليله عموم الاخبار من غير تقييد وفي (التحرير وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض والروضة) انه اذا دخل المسجد والمؤذن يؤذن ترك صلوة التحية الى فراغ المؤذن ليجتمع بين التوسيع واستحسنه في الذخيرة وناقشهم في ذلك صاحب الحدائق (السابع) قال الشيخ في المبسوط لو فرغ من الصلوة ولم يحك الاذان كان خيراً بين قوله وعدمه لامية لاحدهما على الآخر الا من حيث انه تسبيح وتكبير لامن حيث انه أذان ومثله قال في التذكرة وفي (الخلاف) يؤتى به لامن حيث كونه اذاناً بل من حيث كونه ذكرآ وذهب الشهيد وجماعة ممن تأخر عنه الى سقوط الحكاية لغوات محلها وهو مع الفصل أو بعده لكن الشهيد في القدرى استظهر ذلك والجماعة المواهون له قطعوا (الثامن) يستحب ان يقول الحاكم عند قول المؤذن أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمداً رسول الله وأنا أشهد أن لا اله الا الله وأنا أشهد أن محمداً رسول الله فيعطف كلامه على كلام المؤذن كما ورد بذلك خبر الحارث بن المغيرة وقد ورد مثله في قوله لمن الله ناقة حملتي اليك قال ان وصاحبها وقالت ليلي الاخيلية وعنه عن ربي «اليت» ومثل ذلك كثير وعلى جوازه نص الشهيد في التمهيد ﴿قوله﴾ «قدس الله تعالى روحه» (وقول ما يتركه المؤذن) أي يستحب عند الحكاية قول ما يتركه المؤذن المؤمن من فضله سهواً أو عمداً لتقية أو يترك الجهر به لما اقامة لشعار الايمان وتوطيئاً للفس عليه بحسب الاسكان هذا ما يقتضيه سياق البارة ومثلها عبارة النافهم والمعتبر والتحرير والتذكرة والمنتهى والدروس والبيان والموجز الحاوي وكشفه حيث ذكر هذا الفرع عند حكاية الاذان لان الظاهر ان المراد حكاية أذان المؤمن وعلى هذا فلا ينافيه تصريحهم بعدم الاعتداد بأذان المخالف وفي هذا الحل نظر من وجوه أشرنا الى بعضها في صدر المطلب الثاني ويأتي ذكر البعض الآخر بل في جامع المقاصد تفسير التروك في عبارة الكتاب بقول حي على خير العمل وهذا وان لم يكن نصاً في ارادة المخالف لكنه ظاهر فيه وقد ذكر هذا الفرع في الشرائع والارشاد والقدرى وغيرها

(١) بعض الاصحاب كصاحب المدارك وغيره قال ان ذلك مقتضى كلام المبسوط ولم ينسبه الى صريحهم وكأنهم إنما لحظوا أول كلامه (منه قدس سره)

في سياق مسئلة من على خلف من لا يقتدي به وأنه يؤذن لنفسه ويقم ومقتضى ذلك أنه من تمة تلك المسئلة بل في الشرائع يستحب للأئمة التلفظ بما يحل به الأمام فذكر المأموم والأمام وأما ما لم يذكر فيه هذا الفرع في واحد من السابقين المذكورين من عبارات الأصحاب فإنها تشمل بأطلاقها المخالف وعلى عبارات هذين الفريقين يقع التدافع بين العبارتين المذكورتين ودفعه أما بأن يقال أن أذان المخالف لا يمتد به إذا لم يؤت بالمتروك فيه أما إذا أتى اعتد به قيام الاتيان بالمتروك مقام الاذان وليس الايمان شرطاً وإنما من الاعتداد بأذان المخالف قصاصه (اخلاله خ ل) لاعدم ايمانه وعلى ذلك يقول خبر ابن سنان كما يأتي فمن اشترط الايمان ولم يعتد بأذان المخالف إنما صار الى ذلك لتقصان أذان المخالف فإذا صار تاماً بالانتماء كما في النص الصحيح كان ممتداً به (فان قلت) ظاهر الخبر الشرطية ومجيباً قد عبروا بالاستحباب وظاهرهم أن ذلك ليس شرطاً كما في المدارك حيث قال أن كلامهم خلاف مدلول النص (قلت) هم قائلون بالشرطية قطعاً وأرادوا بالتبصير بالاستحباب التثنية على أمر آخر وهو أن الأولى أن يجعل هذا الاذان ناقصاً أهلاً لأن يمتد به لأن المصلي مهم قد لا يتمكن من الاذان لنفسه لثقة أو خوف فوت بعض القراءة أو نحو ذلك وقد اقتصرنا ذلك من النص مما في الاتمام من اقامة شمار الايمان بحسب الامكان مضافاً الى عموم استحباب الحكاية وعدم استثناء حكاية أذان المخالف واتمام الناقص لا بد منه عند الحكاية هذا بالنسبة الى من ظاهره تخصيص هذه الكلمة بأذان المخالف كالشرائح وغيرها وأما من أطلق أو ظاهره تخصيصها بالمؤمن أن فهمنا ذلك فالامر واضح لا يحتاج الى بيان بعد ما سمعت وكذا إذا فهمنا من جميع العبارات ارادة المخالف أو العموم ويبقى الكلام في أن مشروط الايمان هل اشترطه لتقصان أذان المخالف أم لكونه مخالفاً والظاهر ما استظهرناه وماله يلوح من عبارة التثنية في أحد وجوهها من أن الاعتداد بأذان المخالف إنما هو إذا حكمه وأتى بالمتروك فالخبر لا يقبل التنزيل عليه وليس في كلامهم إشارة الى (في التثنية) ويسقطان عن الجماعة بأذان من يسمعه الأمام منها أو محلاً مع حكايته ملفظاً بالمتروك انتهى فتأمل (وأما) بأن يقال كما في الروض والمسالك والمدارك أن أذان المخالف وإن كان غير ممتد به إلا أن الاتيان بما يتوكله مستحب برأسه اقامة شمار الحق بحسب الامكان ولا تنافيه إعادة الاذان ثم قال في المدارك هذا حسن لو ثبت دليله (قلت) لم دليله عموم استحباب حكاية الاذان فإتمام الناقص لا بد منه عند الحكاية وإن الأصحاب كما سلف لم يستثنوا حكاية أذان المخالف واستثنوا حكاية أذان غيره وإنما استثنوا من حكاية أذان المخالف الاذان الثاني يوم الجمعة وهذا مما يمد حمل عبارة الكتاب على ارادة المؤذن المؤمن خاصة (لكن قد يقال) على هذا التوجيه أن قول الصادق عليه السلام في خبر ابن سنان إذا أذن مؤذن وأنت تريد أن تصلي بأذانه قائم ناقص فيه إشارة الى كونه مؤمناً أي إذا كان مؤمناً يصلي بأذانه لا مخالفاً غير ممتد به فيه إيماء الى أن ذلك شرط في إتمام الناقص فيحمل على الإخلال سهواً أو عمدًا لثقة سلبنا أن ليس فيه إشارة الى اشتراط الايمان لكننا نقول فيه إشارة الى اشتراط ارادة الصلوة فيكون هذا الخبر الصحيح مقيداً لمعوم اللة المذكورة في التوجيه ولمعوم الاخبار وعليه ينزل كلام الأصحاب الآن نقول لا قيد في المستحبات فيكون منزلاً على تأكيد الاستحباب والأولى أن يقال أنه مساق لبيان الوجوب الشرطي فيه إشارة الى التخيير بين الاجتزاء به بشرط الاتيان بما يتوكله وبين عدم الاعتداده وأذانه لنفسه وعلى هذا التوجيه لا يتبعه لاحد

وبيجتزي الامام باذان المنفرد لو سمعه (مقن)

الاستدلال به على الاستحباب (والحاصل) ان مشروط الايمان الغير المتد باذان الخائف ان كان ذلك لكونه مخالفاً لحسب لا بد له من تنزيل الخبر على المؤمن الداعي ونحوه وان كان ذلك لتقصان اذان الخائف له صح له العمل بظاهر الخبر لانه اقيم فيه الاتمام مقام الاذان التام ويحمل الاخبار التي ظاهرها عدم الاعتداد باذان الخائف على ما اذا لم يتم قصها وهي لا تأتي من ذلك وهذا الخبر اصح منها استدرا وجمع بين كلامهم في المسالك أيضاً بأن الدكرين لهذه المسئلة في سياق عدم الاعتداد باذان الخائف لم يريدوا أنها من تنتم به بل هي مفصلة عنه محمولة على غير الخائف كناسي بعض فصوله او تاركه او تارك الخبر به (وفيه) على بعده ان الدكرين لها في سياق حكاية الاذان لم يتضح لنا منهم انهم ارادوا منها غير الخائف فصلا عن غيرهم وقد سمعت ما في جامع المقاصد فتأمل قائل الوجه اولها ووجهها وقد اشار لي اليه الاستاذ الشريف ادام الله حراسته حين سألته عن الوجه في هذه العبارة وبعد ذلك فني تأمل لان كلام الاصحاب وخبرهم ما في مسئلة من خشي فوات الصلوة حلف من لا يقضي به وأنه يقتصر على التكبيرتين وقول قد قدمت الصلوة بشران بأن عدم الاعتداد باذان الخائف لكونه مخالفاً لتقص بعض فصوله اذ من المعلوم ان الخائف أتى ببعض ذلك فم روى في المسئلة المذكورة انه يأتي بجي على خير العمل فقط وهذا يناسب التوجيه الاول لكن الاصحاب اعرضوا عن هذه الرواية كما يأتي ذلك في المسئلة الرابعة من الكتاب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ يجوز أن يجتزي الامام باذان المنفرد لو سمعه ﴾ كما في الشرائع والتامع والمعتبر والتذكرة والتحرير وهاية الاحكام والارشاد والدروس والموجز الحاوي وكشفه وحامع المقاصد والمدارك والمفاتيح وفي (المدارك) انه مقطوع به في كلام الاصحاب وفي (المفاتيح) انه المشهور لكن ليس في الارستاد والدروس والبيان والموجز وشرحه التقييد بالسماع لكن سياق كلامهم يقتضيه وفي (الذكرى والروض) ويجتزي باذان مؤذن المسجد او المؤذن في المصر مع السماع وفي (الذكرى) ان عليه عمل السلف وعدم ذكرهما للمنفرد فيه ايماء لما في حاشية الميسي والمسالك من ان الحكم مختص بمؤذن المسجد والمصر دون المنفرد وقد حملا المنفرد في عبارة الشرائع على المنفرد صلواته لا باذانه وهو ظاهر البيان او صريحه كما تقدم قل ذلك عنه في آخر المطلب الاول وبجارتة في هذه المسئلة تشير الى ذلك كعبارة الغلية حيث قال في البيان باذان واحد واقامته ولم يقل باذان المنفرد وفي (الغلية) باذان من يسمعه ثم انه في الروض من سد أن ذكر ما قلناه قال ان الاكتفاء باذان المنفرد مستفاد من الاطلاق ثم في آخر كلامه مال الى مافي المسالك وقد سلف في مسئلة ان المنفرد اذا اراد الجماعة يبيد اذانه واقامته ماله فنع تام في المقام فليلاحظ ذلك في آخر المطلب الاول وفي (كشف التمام) ليس خبر أبي مريم وخبر عمرو بن خالد نصين في المنفرد انتهى وهذا فيه ميل الى مافي المسالك لكننا نقول ان لم يكونا نصين فظاهر من لسان الاطلاق ومثلها صحيح ابن سنان الذي سمعته في المسئلة التي قبل هذه وهل الاقامة كالاذان في هذا الحكم صرح بذلك في الدروس والبيان والمدارك والمفاتيح والمذاق وقال بعض هؤلاء بشرط ان لا يتكلم الامام كما في خبر أبي مريم وهذا الشرط في الخبر وان كان مطلقاً بالنسبة الى الاذان والاقامة الا ان الظاهر قصره على الاقامة ولا يمنع ان يكون شرطاً فيها كما يظهر ذلك من الغلية الا انه لم يذكره الاكثر فلم كل من ذكره هذا الحكم

والحدث في أثناء الاذان والاقامة يعني (متن)

اشترط سماع الامام الاذان كما عرفت وفي (شرح التلغية) انه عمل السلف والاخبار تامة به فلو لم يسمعه لم يجتز به ان علم به بعد ذلك والمستند عمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعده واشترط الشهيدان في التلغية وشرحا تلفظ الامام بالمتروك لتسيان ونحوه ووجهه ظاهر واشترط الشهيدان في التلغية وشرحا تلفظ الامام بالمتروك لتسيان ونحوه ووجهه ظاهر واشترط الشهيد في التلغية فقط حكاية الامام له وفي شرحها لم يذكر المصنف هذا القيد في غير هذه الرسالة ولا غيره ولم وقف على مأخذة والنص خال عن اعتباره انتهى وقال جماعة لا يشترط في المؤذن قصد الجماعة بأذانه ولا الصلوة معهم (قلت) هذا مستفاد من كل من عبر بالمفرد وقالوا انه لا يعتبر سماع المأمومين (قلت) يربق الكلام في انه هل يكفي سماع بعض الاذان أولا بد من سماع الكل لم أجده نصا الا ما يظهر من التلغية وخبر أبي مريم قد يشعر بالاكتفاء بسماع البعض وقد سمعت عبارات الاصحاب فلا حظا (ولعلم) ان الشهيد في التلغية عبر بالسقوط والاكثر بالجواز والاجتزاء وقال الشهيد الثاني في شرحها المراد سقوط الشرعية رأسا ولم يرتضه وفي (المفاتيح) عبر بالسقوط ثم قال بعد ذلك الظاهر انه خصه انتهى وفي (الذكرى) جعل بقاء الاستحباب للامام السامع احتمالا كما يأتي نقل عبارتها وبإعادة البيان وهل يجزئ المفرد بأذان المفرد المفروض في عبارات الاصحاب كما في المدارك الامام لكن في الذكري والبيان وجامع المقاصد والروض والمدارك الاقرب ذلك لانه من باب التنبيه بالادنى على الأعلى وناقشهم في ذلك صاحب الحقائق لانه (بانه خ ل) لا يخرج عن القياس ثم قال نعم قد يستدل عليه باطلاق صحيح ابن سنان (قلت) مفهوم الواقعة ليس من القياس في شيء سلنا انه ليس منها لكنه من باب الاولوية وهي حجة على الصحيح ولا سيما اذا كانت قطعية لانه يكون المناط متصفا ولعل اطلاق صحيح ابن سنان مقيد بالخبرين الآخرين فلم يتم الاحتجاج به فأمل وفي (حاشية الميسي والروض والمسالك وشرح التلغية والمفاتيح) انه يستحب تكرار اعادة الاذان للسامع لكن ظاهر بعضها اشتراط سعة الوقت وفي بعضها خصوصاً مع سعة الوقت واليه مال في المدارك والذخيرة وفي (البيان) يجزئ الجماعة والامام بأذان واحد واقامته والظاهر انه لا يستحب لاحد منهم ذلك والاقرب الاجتزاء للمفرد بسماع الاذان ولكن الافضل له فله انتهى وفي (الذكرى) وهل يستحب تكرار الاذان والاقامة للامام السامع أو لمؤذنه أو للمفرد بمحتمل ذلك وخصوصاً مع اتساع الوقت وفي (الحقائق) قد ذكروا ان المفرد اذا أذن ثم أراد الجماعة أعاد أذانه والفرق بينه وبين السامع غير ظاهر انتهى (قلت) قد تقدم في المسئلة نقل الفرق عن جماعة وقال الشهيد ومن تأخر عنه ان المؤذن للجماعة والمقيم لم لا يستحب معه الاذان والاقامة لم وفي (المسالك) حكم بذلك الاصحاب وفي (التلغية والمدارك) أطلق المسلمون كافة على تركه ولو كان مستحباً لا أطبقوا على الاعراض عنه ويظهر من الروض الميل الى استحبابه كما يلوح من المفاتيح التأمل فيه حيث نسب الى القيل ويمكن أن يقال انه لا يقصر عن تعدد المؤذنين مجتنبين أو مترتبين وقد أجمعوا على جوازه كما تقدم اقتصار السلف على الاذان لتأدي السنة به اذ الركن الاعظم فيه الاعلام وقد حصل فاشغلوا بما هو أهم منه وان بقي الاستحباب فأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (الحدث في أثناء الاذان والاقامة يعني)

والأفضل إعادة الإقامة ولو أحدث في الصلوة لم يسد الإقامة إلا أن يكلم والمصلى خلف من لا يقتدي به يؤذن لنفسه ويقيم فإن خشي فوات الصلوة خلقه اجترأ بالتكبيرتين وقد قامت الصلوة (من)

هذا بما اتفقت عليه كلمة القائلين بسلم اشتراط الطهارة وأما من اشترطها في الإقامة فقد أوجب الاستئناف فيها ولا بد من عدم الاختلال بالموالة عادة كما تقدم ﴿ قوله ﴾ « والأفضل إعادة الإقامة » استدلل عليه الأكثر بما مر من تأكيد استحباب الطهارة فيها وفي (المدارك) أنه لا يستلزم المدعى ثم استدلل عليه بخبر أبي هرون المكفوف المتضمن أن الإقامة من الصلوة والأولى الاستدلال عليه بما قاله الكافم عليه السلام في خبر قرب الاسناد للحميري أن كان المحدث في أذانه (الأذان خل) فلا بأس وإن كان في الإقامة فليتوضأ وليقم إقامة (اقامته خل) ﴿ قوله ﴾ « قدس الله تعالى روحه » ولو أحدث في الصلوة لم يسد إلا أن يكلم كما صرح بذلك في النهاية والبسوط والشرائع والتافع والمعتبر ونهاية الأحكام والتحرير والذكرى والدروس وغيرها وإن ندبوا أو أوجبوا إعادة أن أحدث في الإقامة لأنها عبادة مركبة مرتبة على حدة فمن حيث التركيب تعاد إذا أحدث في أثنائها ومن حيث استقلالها لا تعاد إذا أحدث في أثناء الصلوة وقد أشكل الفرق على صاحب المدارك وصاحب الحدائق كما أن ظاهر المحقق الثاني والشهيد الثاني عدم الفرق وقد يستشهد لم بخبري عمار وموسى بن عيسى وإن لم يستندل بهما أحدف المقام ويأتي قلها وفي (كشف القاتم) أن الفرق ظاهر ولعله أراد ما ذكرناه وقضية ذلك أنه إذا أحدث بعد الإقامة يتوضأ ويصلي من دون إعادة ولا مانع من التزامة (فان قلت) مقتضى ذلك أن لا يبيدها مع التكلم (قلت) لولا ورود النهي عنه بين الإقامة والصلوة ولكن كذلك لكن قد يستفاد من ذلك عدم استقلالها وأنها كالجزء من الصلوة كما ورد في روايات سليمان ابن صالح وأبي هرون وبونس الشيباني أنه إذا أخذ في الإقامة فهو في الصلوة وفي خبر عمار قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل إذا أعاد الصلوة هل يبيد الأذان والإقامة قال نعم وفي (الصحيح) إلى موسى بن عيسى عم أحمد بن عيسى الذي أشهده الرضا عليه السلام على طلاق وأمره أن يهيج عنه قال كتبت إليه رجل يجب عليه إعادة الصلوة أيدها بأذان وإقامة فكتب يبيدها بإقامة ولهم إنما تركوا الاستدلال بهما على ظهورهما لانهم فهموا من الإعادة القضاء فأمل ﴿ قوله ﴾ « قدس الله تعالى روحه » والمصلى خلف من لا يقتدي به يؤذن لنفسه ويقيم ﴿ تقدم الكلام في ذلك في أول المطلب الثاني ﴾ ﴿ قوله ﴾ « قدس الله تعالى روحه » فإن خشي فوات الصلوة خلقه اجترأ بالتكبيرتين وقد قامت الصلوة ﴿ كما في النهاية والبسوط وجامع الشرائع والشرائع والتافع ونهاية الأحكام والتحرير والمتبعي والتذكرة وفي (الارشاد) خوف الفوات فيحتمل ارادة فوات الركعة أو ارادة فوات الصلوة وإذا كان المراد فوات الصلوة فيحتمل ارادة فواتها بأسرها أو فوات ما يتبر في الركعة من القراءة وغيرها وفي (الذكرى والبيان) فإن خاف فوات الصلوة اقتصر على قد قامت الصلوة إلى آخرها وكذا قال في الدروس والغنية إلا أن فيها خوف الفوات من دون ذكر صلوة وبمعنى عبارات الشهيد عبارة الموجز الحاوي مع إيجاز غل لانه قال والخائف يقتصر على قد قامت الصلوة إلى آخره فانه اقتصر على ذكر الخائف والمتبادر منه خائف فوات الوقت لانه لم يذكر أنه صلى خلف من لا يقتدي به وهذا المعنى الذي أرادته الشهيد وأبو العباس من الابتداء بقد قامت الصلوة إلى آخر الإقامة هو الذي ذكره

ويكره الالتفات يمينا وشمالا (متن)

المحقق الثاني والفاضل الميسي والشهيد الثاني والفاضل الخراساني في كتبهم وفاقا للمحقق في المتبرقانه بعد ان قل عبارة النهاية والمبسوط قال وينبغي العمل على صورة الخبر ونحوه ما في المدارك وفيه وفي (الروض والمساك وحاشية الميسي) ان عبارة المبسوط وما كان مثلها قاصرة عن افادة ما تضمنه الخبر (١) فصولا وترتيباً وزاد في المدارك ان الرواية ضعيفة السند ومقتضاها تقديم الذكر المستحب على القراءة الواجبة (قلت) قد اعتذر في المتبرع عن الترتيب ان الرواية متقدمة وانما هي المحم (قلت) فالترتيب غير مراد انما في الخبر اوفي كلام الاصحاب واما وجه ترك التهيل فلان المراد بالتكبيرين التكبير والتهيل كالتكبيرين والشمسين أو تقول ان الخبر مساق لبيان المهم من الفصول فالمراد ان يمكن منها والا أتى منها بما يمكن منه فان لم يمكن من التهيل مثلاً أتى بالاولين وان لم يمكن الا من واحد أتى بالتكبير لانه أهم وأولى بحسب الاعتبار ووفق بالتحية اما انه اوفق بالتحية فظاهر واما انه افيأتي بيانه فلي هذا ينبغي تقديمه فان يمكن من غيره أتى به أيضاً والا اقتصار عليه ومن هنا ظهر الوجه في تقديم التكبير (فان قلت) لان لم ان التكبير أهم من التهيل (قلنا) لم يمكن من فصلين كيف كان يصنع أقدم التهيل لانه أهم مع انكم توجبون عليه الترتيب كلابل يتركه وكذا الحال لو لم يمكن الا من فصل واحد ثم ان التكبير كره في الاذان ست مرات وفي الاقامة اربعا وليس كذلك التهيل فان انه اهم فلذا قدموه فظهر للاصحاب دقيق ويدل على ان مرادهم ذلك استدلالهم بالاهمية واما ضعف السند فمقتضد بالشهرة واما أن قضيه ذلك تقديم الذكر المستحب على القراءة الواجبة فنهجوا ان (الاول) ما شرنا اليه اولا من ان المراد بفوات الصلوة فوات ما يعتبر في الركعة من القراءة وغيرها كما اشار اليه الميسي والشهيد الثاني في الروضة (والثاني) انه لا مانع من ذلك مع ورود النص المذكور به وأوضح منه خبر احمد بن عائد قال قلت لابي الحسن عليه السلام اني ادخل مع هؤلاء في صلوة المغرب فيعجلوني الى ماؤذن واقم فلا اقرأ شيئا حتى اذا ركعوا فاركم معهم فيجزيني مني ذلك قال نعم والشيخ في التهذيب جوز حمله على التحية وان تأوله بوجه آخر والاظهر بسياقه وسباق خبره ما ذن تخصيصها بحال التحية فلا اشكال وفي (النهاية والمبسوط وجامع الشرائع والحرير والتذكرة والكرى والغنية) قدرروي أنه يقول حي على خير العمل دفنين لانه لم يقل ذلك (قلت) لهم اشاروا الى خبر ابن سنان حيث يقول عليه السلام قام ما قص وفي (البحار) قل هذه الرواية التي أشار اليها من جامع الشرائع ولم ينقلها من غيره مع انها موجودة في غيره كما عرفت (ولعلم) ان كلام الاصحاب في المسئلة قد بشر بأن عدم اعتدادهم باذان المخالف لكونه مخالفاً لا لانه قصص منه لان من المعلوم انه أتى بما ذكره ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ يكره الالتفات يمينا وشمالا ﴾ كما في الشرائع والتافع والمعتبر وأكثر كتب المصنف وغيرها وفي (التذكرة) يكره الالتفات يمينا وشمالا بالاذان في المأذنة وعلى الارض في شيء من فصوله عند علمائنا وفي (الخلاف) الاجماع على انه ليس بمننون أن يدور في المأذنة ولا في موضعه وفي (المبسوط والوسيلة وجامع الشرائع) يكره الالتواء بالبدن في الاذان واستحب ابو حنيفة أن يدور

(١) الخبر عن الصادق عليه السلام هكذا اذا دخل الرجل المسجد وهو لا يأتم بصاحبه وقد بقي على الامام آية أو آياتا خشى ان هو أذن وأقام أن يركع فليقل قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله (بخطه قدس سره)

والكلام بعد قد قامت الصلوة بنير ما يتعلق بمصلحة الصلوة والساكت في خلاله يمد ان
خرج عن كونه مؤذناً والا فلا والاقامة افضل من التأذين والمتعمد لترك الاذان والاقامة
بمضي في صلوة (متن)

الاذان في المأذنة ويلوي عنقه ان كان في الاوض وقال الشافعي يستحب ان يلتفت يمينا اذا قال
حي على الصلوة ويسارا اذا قال حي على العلاح وفي (جامع المقاصد والروض وكشف الثام) ان
الاقامة كذلك بل في الاخير ان ذلك فيها أكد (قلت) وله لذلك لم ينبه الاكثر على كراهة ذلك
فيها ﴿قوله﴾ (يكره الكلام بعد قد قامت الصلوة الى آخره) قدم الكلام في ذلك ﴿قوله﴾
قدس الله تعالى روحه (الساكت في خلاله يمد أن خرج به عن كونه مؤذناً والا فلا) كما صرح بذلك
الشيخ والمحقق وجماعة وكذلك الحال في المقيم كما في المبسوط والموجز الحاوي وغيرها ﴿قوله﴾
قدس الله تعالى روحه (والامامة افضل من التأذين) وفي بعض النسخ والاقامة باقاف موضع الميم
الاولى وقد صرح بالاول في المبسوط والمنتهى والتحرير والدروس والبيان والموجز الحاوي وكشف
الالتباس وجامع المقاصد وغيرها لاهم عليهم السلام كانوا يختارونها خصوصاً النبي صلى الله عليه وآله
ولان الامام أكل قالا مامة اكل الى غير ذلك مما ذكرنا وفصل الشافعي التأذين عليها في أحد قوله
وما الاقامة في (جامع الشرائع والتذكرة والمنتهى ونهاية الاحكام والتحرير والدروس والبيان والموجز
الحاوي وجامع المقاصد وشرح التفتية وكشف الالتباس وكشف الثام) فيما مضى أنها افضل من الاذان
وقدله في الذكرى عن الشيخ ساكتاً عليه واستندوا في ذلك الى كثرة الحث عليها واعتناء الشارع بها
والاكتماء بها في اكثر المواضع وغير ذلك مما ذكره وقد سمعت عند قول المصنف وهذه في الاقامة
أكد ما في التذكرة ونهاية الاحكام وفي (المبسوط والسرائر والتحرير والمنتهى والبيان) ان الجمع بين
الامامة والاقامة والاذان افضل وفي (المبسوط) ان الجمع بين الامامة وأحدهما دونه في الفضل ودون
ذلك الحكم بين الاذان والاقامة ونحوه ما في المنتهى والتحرير والبيان وفي (السرائر) ان الامام اذا كان
أمير جيش أو سرية فاستحب أن يلي الاذان والاقامة غيره ويلى الاقامة هو على ما اختاره شيخنا
المفيد في رسالته الى ولده انتهى هذا هو الموجود في سختين من نسخ السرائر فيما نقل عنها في الذكرى
وجامع المقاصد الله لم يصادف محله ونحو السرائر الدروس حيث قال ولا يستحب الجمع بينها وبين أن
يؤم لأمراء السرايا وفي (الذكرى) بعد ان قل عن السرائر استحباب الجمع بين الاذان والاقامة
والامامة الا لمير الجيش أو السرية قال وفي استحباب هذا الجمع نظر لانه لم ينفه النبي صلى الله عليه
وآله وسلم الا نادراً ولا واجب عليه أمير المؤمنين عليه السلام ولا الصحابة ولا الأئمة عليهم السلام
بعدم الا ان تقول هو لاني امرأ جيوش او في منام انتهى وفي (جامع المقاصد) بعد أن قل كلام
الذكرى قال هذا ليس بشيء لثبوت التأسي يعني ان على الامة كلهم امرأ جيوش كانوا أو غيرهم التأسي
بهم صلى الله عليه عليهم (ورده في كشف الثام) بأن التأسي وخصوصاً في الروك انما يعتبر اذا لم تنازله
التصور ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه (والتعمد لترك الاذان والاقامة بمضي في صلوة)
كما في النافع والمعتبر والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام والمختلف والايضاح والدروس والبيان وكشف
الالتباس وجامع المقاصد والمدارك والمناجيع وكشف الثام وهو المنقول عن المصباح السيد وقل عن

والثاني لما يرجع مستجباً ما لم يركع (متن)

الخلاف في المدارك والبحار ولم أجده في تلخيصه ولا نقله عنه غيرها وهو مذهب الأكثر كما في المدارك والبحار والمصرح به من ذكرنا واستندوا في ذلك الى حرمة ابطال الصلوة من غير مراض وقد يظهر من التحرير التأمل فيه حيث اقتصر على نسبته الى السيد وفي (حاشية المختلف) ان متعمد الترك ان قصد ترك الفضيلة فلا عادة ولا اعادة (قلت) كأن هذا القول مأخوذ من قول الحسن في الاقامة كما يأتي

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (والثاني لما يرجع ما لم يركع) كما في كتاب الاخبار والنافع والمعتبر والمتنهي ونهاية الاحكام والتذكرة والمختلف والابضاح والدروس والذكرى والبيان واللمعة والتفلية والموجز الحاوي وكشف الالتباس وغاية المرام وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروضة والمسالك والمدارك والمفاتيح وهو المنقول عن مصباح السيد وكذا عن الخلاف وفي (المدارك والبحار) ولم أجده فيه وقته في المعتبر عن الحسن والمنقول عنه خلاف ذلك كما يأتي قل عبارته وهو مذهب الأكثر كما في المدارك والمفاتيح والبحار وفي (شرح التفتية) انه المشهور وفي (حاشية الميسر) انه الاشهر وفي (جامع المقاصد والمسالك) الاجماع عليه ذكر ذلك عند قولها ان نسيان الاقامة ليس كنسيانها وقد اشتمل كلامهم على حكيمين الاول ان ناسيها يرجع والثاني ان ذلك ما لم يركع وقد استدلوا على الاول بأن النسيان عذر بصحيحه الحلبي ومحمد وخير الشحام قد تضمنت ان ناسيها يرجع وان اختلفت في احكام آخر يأتي ذكرها وكذا صحيح الحسين بن أبي اللادل على ان ناسي الاقامة يرجع واما الثاني فيدل عليه صحيح الحلبي الصريح بذلك مضافاً الى الاصل واما صحيح ابن مسلم وخير الشحام اللذان تضمنتا انه يرجع اليهما ما لم يقرأ وكذا صحيح ابن أبي الملا في الاقامة فمحولة على ان الرجوع قبل القراءة آكد كما ذكر جماعة فلا تنافي صحيح الحلبي واما قول السكاظم عليه السلام في صحيح ابن عتيق فيمن نسي الاقامة انه ان كان فرغ قد تمت صلوته وان لم يكن فرع من صلوته فليعد في (المتنهي والمختلف والابضاح والذكرى وجامع المقاصد وشرح التفتية) وغيرها عليه على ما قبل الركوع للاجماع كما في المختلف على عدم الرجوع بسنده (قلت) وبأني عن الشيخ الخلاف في كتابي الاخبار هذا وفي خبري محمد والشحام فيمن نسيها ان كان ذكر قبل ان يقرأ فليصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليتم فذكر الاقامة اما لان المراد الاذان والاقامة تجوزاً أو لانها آكد واما ذكره الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما ان في صحيح الحسين ذكر السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فني (الذكرى) يمكن ان يكون السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاطعاً لصلوة ويكون المراد بالصلوة في الخبرين الآخرين السلام وان يراد الجسم بين الصلوة والسلام فيجعل القطع بهذا من خصوصيات هذا الموضع لانه قد روي ان التسليم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس بانصراف ويمكن ان يراد القطع بما ينافي بالصلوة ويكون التسليم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم مبيحاً لذلك انتهى ونحوه ما في المدارك وفي (الدروس) يرجع ناسيها ما لم يركع فيسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقطع الصلوة (وقال في الحقائق) ان ما في الذكر والمدارك بعيد غاية البعد بل المراد انه اذا ذكر في ذلك الوقت صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأذن وأقام واستمر في صلوته من دون قطع كما هو ظاهر خبر زكريا بن آدم وظاهر عبارة قوله الرضا عليه السلام قال وهذا الخبران يفضلان

اجمال .عداها انتهى (قلت) فيه أولا انه خلاف ظواهر الاخبار ونص الاصحاب قال غر الاسلام في حاشية الايضاح المنقولة عن خطه الشريف انه يرجع بابطال أو ببدول الى نافذة ان لم يكن عليه قضاء واجب وثانياً ان الخبر الذي جعله حاكماً على الاخبار فيه على ضعفه وشذوذه كما يأتي عن المتبرر واشتغاله على ما أجمع الاصحاب على خلافه كما سمعت عن المختلف ان قول قد قامت الصلوة ليس من الصلوة ولا من الاذكار فكيف لا يبطل الصلوة كما أورد عليه ذلك في الذكري فان أجاب به الفاضل البهائي من جمله على انه يقول ذلك في نفسه من غير ان يتلفظ به وان قوله عليه السلام اسكت موضع قرأتك يؤذن بذلك اذ لو تلفظ بالاقامة لم يكن ساكناً موضع القراءة قال وهل السكوت على السكوت على القراءة لا غيرها خلاف الظاهر فهو نقص لفرضه ولا جواب له الا ان يقول ان ذلك ذكر ويخالف الاصحاب وظواهر الاخبار كما مر بيان ذلك أو يعمل بهذا الخبر الذي عرفت حاله فيقول انه وان لم يكن ذكر لكن ورد الخبر بجوازه هذا وفي (الشرائع والتلخيص وحاشية الميسي والمساك) انه اذا نسي الاذات رجع اليه مالم يركم مع التخصيص بالمفرد وفي (الشرائع) وقد يظهر من المساك انه المشهور مع ان في الايضاح وغاية المرام وشرح الشيخ نجيب الدين الاجماع على عدم الرجوع الى الاذان وحده وقد نقل حكايته جماعة ساكتين عليه بل مستندين اليه بل الشهيد الثاني نص في الروضة على عدم الرجوع للاذان كما هو صريح جماعة وظاهر آخرين بل لا أجد لهؤلاء موافقاً الى ما يأتي عن الحسن وابن سعيد في مقام آخر يأتي ذكره ويمكن ان يراد من عبارة الشرائع بنسيان الاذان نسيانها فيقتصر الخلاف على الشهيد الثاني وشيخه ومن القريب انه في البحار بد ان قال ان المستفاد من الاخبار الرجوع لها أو للاقامة وليس فيها ما يدل على جواز القطع للاذان مع الاتيان بالاقامة وان ذلك هو الظاهر من كلام الاكثر ثم حكى اجماع الايضاح قال ان ما حكم به الشهيد الثاني قريب انتهى وفي (نهاية الاحكام والتذكرة والموجز الحاوي وكشف الالتباس وارشاد المعفرة) انه يجوز للناسي الاذان قل نيته من الفريضة الى النافذة ذكروا ذلك في مباحث قل النية وفي (المساك والمنايع) ان ذلك جائز لناسي الاذان والاقامة كما سباني وما في الشرائع والمبسوط كما تأتي عبارته وغيرها من الاقتصار على ذكر المفرد قد أجاب (أجب خ ل) عنه في الايضاح وحاشية الميسي بانه من باب التنبية بالاذن على الاعلى (قلت) بل الوجه في ذلك تباعده وندره تحققة في الجماعة واكتفاء الجامع باذان غيره وعن الحسن انه يرجع للاذان في الصبح والمغرب ويأتي نقل عبارته ولعل مستنده وجوبه لها وهل نسيان الاقامة كنسيانها فيرجع اليها مالم يركم في المتني والدروس والغلبة والموجز الحاوي وكشفه والروضة وشرح الغلبة انه يرجع اليها كما يرجع اليها ونقل ذلك عن الحسن وتأتي عبارته وقد يظهر من شرح الغلبة انه المشهور ومنع من الرجوع اليها في جامع المقامد وتعليق النافع وحاشية الميسي والمساك بل في الاخيراته المشهور وهو غريب وأغرب منه دعوى الشيخ نجيب الدين الاجماع عليه وعن الكاتب انه يرجع اليها مالم يقر عامة السورة وكأنه استند الى صحيح الحسين بن ابي الملا لكانت اما تضمن بعض السورة وعمل الشيخ في كتابي الاخبار بظاهر صحيح ابن يقطين المتضمن انه يرجع اليها مالم يفرغ وتبعه على ذلك صاحب المنايع وقد سمعت ما في المختلف وغيره وفي (المعتبر) ان ما ذكره الشيخ محتمل لكن فيه تهجم على ابطال الفريضة بالخبر النادر وفي (المتقى) ان خبر ابن يقطين لا يقاوم خبر الحلبي لان خبر الحلبي من صحي وخبر ابن

وقيل بالمكس ﴿ المقصد الثاني ﴾ في أفعال الصلوة وتروكها وفيه فصول (متن)

يقطن من صحر ولو قامه جمع بينهما بالتخير انتهى وظاهر الفقيه العمل بخبر الشحام حيث لم يرو غيره وعمل الشيخ أيضاً في كتابي الأخبار بخبر ذكرنا ابن آدم وقد سمت ما فيه هذا وفي (المتن والتحري) لو ذكر بعد الصلوة أنه لم يؤذن ولم يركع لم يعد اجماعاً وفي (التذكرة) الاجماع على أن هذا الرجوع ليس بواجب اجماعاً (قلت) فالأمر الوارد في كلامهم عليهم السلام للندب والسرف في ذلك أن ما غايته غيره في غير التبليغ يتبع الثابتة في حكمها وغاية الرجوع الاذان والاقامة وما غير واجبين وإنما قلنا غير التبليغ لأنه واجب سواء كان مابله واجباً أو مندوباً وفي (المدارك) لو قلنا بوجوب الاذان لم يتوجه الاستئناف ولو أتم لخروجه عن حقيقة الصلوة انتهى فأتمل فيه وهذا الحكم رخصة لقيام المتضي للنع والرخصة كما تكون واجبة تكون مستحبة ومباحة وأجمع الاصحاب جيماعاً على اشتراط عدم تضيق الوقت ولو عن جزء كالتسليم قلنا بعضهم وصرح بذلك جماعة ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ وقيل بالمكس ﴾ أي أن تركها ناسياً مضى في صلوته ولا إعادة عليه وإن تعدد رجوع المالم يركع كما هو نص النهاية والسرائر وكذا جامع الشرائع في الاذان حيث قال فيه ومن تعدد ترك الاذان وصلى جاز له أن يرجع فيؤذن ما لم يركع فإن ركع لم يرجع بكل حال ولله أراد بالاذن ما يعم الاقامة قال في (كشف القاتم) كلهم حملوا النسيان في صحيح الحلبي على الترك عمداً واستندوا في النسيان الى الاصل مع النهي عنه في نحو قول الصادق عليه السلام في خبر نعمان الرازي أن كان دخل المسجد ومن نيته أن يؤذن ويقيم فليض في صلوته ولا ينصرف انتهى (قلت) قد يستدل لم بهذا الخبر على الحكم في العمدة والنسيان وذلك لأنه عليه السلام قيد المضي بأن يكون من نية التماسي ذلك فيعلم أنه لو لم يكن من نيته فعلها قطع الصلوة وهذا باطلاً شامل لمن كان قد تعدد تركها وهو المطلوب ولن يفسد بياله أصلاً وعن الحسن من نسي الاذان في الصبح أو المغرب قطع الصلوة وأذن وأقام المالم يركع وكذا أن نسي الاقامة من الصلوات كلها يرجع الى الاقامة المالم يركع قال فان كان قد ركع مضى في صلوته ولا إعادة عليه إلا أن يكون تركه متمداً استخفافاً فليبه الإعادة انتهى وكلامه الأخير ظاهر في الاقامة ويحتمل الاذان أيضاً كما فهم ذلك من المصنف في المتن والتحري والتذكرة وكذلك كلامه الأول ظاهر في نسيان الاذان ويحتمل نسيانها كما فهمه في المتن كما سمت لكنه نسب ذلك اليه من دون تقييد بالصبح والمغرب وأطلق في المبسوط فقال أن تاركها يرجع لها المالم يركع وهذا يشمل العمدة والنسيان لكنه خص ذلك بالمغفود قل ذلك أي الاطلاق من دون تخصيص بالمغفود عن المذهب للقاضي -

﴿ المقصد الثاني في أفعال الصلوة وتروكها ﴾ -

وقد عد المصنف والمحقق وغيرهما من جملة أفعالها التية وذلك لا يستلزم القول بأنها جزء، كما ظنه صاحب التتبع وصاحب المسالك والمدارك من عبارة الشرائع كما أن جعلها ركناً لا يستلزمه أيضاً وإن جعل المصنف في نهاية الشهيدان في القواعد والروض والمسالك الزكناً مقابلاً لشرط لأن المصنف في المتن والتذكرة والمحقق في المتبر والشهيد في الذكرى جعلوها من الأفعال وعدوها من الأركان ثم أن المحقق في المتن والمصنف في المتن حكما بعد ذلك بأنها شرط وفي (التذكرة) تردد وكذا الشهيد في الذكرى مع ميل الى الجزئية وكأهم بنوا ذلك على أن المراد بالأفعال ما تلزم منها حقيقتها وتتوقف

(الاول) القيام وهو ركن في الصلوة الواجبة لو اخل به عمداً أو سهواً مع القدرة بطلت صلوته (منه)

عليه وتبطل تركها اجزاء. كانت أم لا فأتمل وقد تقدم الكلام في المسئلة في مبحث الوضوء ونقل الأقوال فيها وما ذكره من الثمرة والمراد بالتروك ما ينافي فعله صحة الصلوة أو كمالها وسيت تروكاً لأن المطلوب عدم فعلها في الصلوة ولو مع النفلة عنها فهي ترك محضه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الاول القيام وهو ركن في الصلوة الواجبة لو اخل به عمداً أو سهواً مع القدرة بطلت صلوته ﴾ اتفق العلماء على وجوب القيام وركنيته كما في المعتبر والمنتهى وجامع المقاصد وأرشاد الجعفرية والروض وشرح الشيخ نجيب الدين وكشف القاتم وظاهر الوسيلة واختلفوا في تعيين الموضع الذي هو فيه ركن على أقوال ولا بد قبل نشر هذه الأقوال من بيان ما يجب بيانه ليتضح الحال ويندفع الاشكال عن بعض متأخري المتأخرين (فقول) الاصل في أفعال الصلوة جميعاً ان تكون ركناً بمعنى ان تبطل الصلوة بزيادتها أو نقصانها عمداً أو سهواً لان العبادة توقفة وشغل القدم يقضي ويخرج عن الاصل ما قام الدليل على خروجه ويبقى الباقي وقد استقرأ الفقهاء كما في المذهب البارع أفعال الصلوة فوجدوا فيها أفعالا كثيرة قد دل الدليل على عدم البطلان بالسوء فيها زيادة وقصة ووجدوا الباقي قد انحصر في الخمسة المشهورة في غالب أحوالها والا قد اغتصرت الزيادة فيها ماعدا الزينة على أحد الرأيين في مواضع يأتي ذكرها في بحث السهو ان شاء الله تعالى لكن الحسن بن عيسى أهل القيام والزينة حيث قسم أفعال الصلوة (الى فرض) وهو ما اذا اخل به عمداً أو سهواً بطلت صلوته (والى سنة) وهو ما اذا اخل به عمداً بطلت صلوته لا سهواً (والى فضيلة) وهو ما لا تبطل تركه مطلقاً وحصر الاول في الصلوة بعد دخول الوقت واستقبال القبلة وتكسية الاحرام والركوع والسجود والاجتماعات السالفة حجة عليه على ان الاستقبال عديم كما قال أبو الباس شرط اختياري لان صلوة من ترك الاستقبال وصلى الى بين القبلة أو يسارها ظاناً وقد خرج الوقت صحيحة بل اذا كانت مستدراً عند السيد انتهى فأتمل وفي (الوسيلة) أيضاً اضافة الاستقبال الى الخمسة المشهورة ونفى عنه البأس في المختلف لبطلان صلوة من ترك الاستقبال ناسياً (وفيه) ان الكلام في أفعال الصلوة لا في شرطها والا فالطهارة أقوى في الشرطية من الاستقبال (وأما) افعال الشيخ فذكر القيام في النهاية فسلم التمرج به في الاخبار وهي مقصورة على متونها كما صرح بذلك في أولها وأما أبو المكارم وأبو يعلى فلمهما أدرجاه في الركوع كما يأتي وهذا أيضاً يمكن ارادته من عبارة الحسن والنهاية وصاحب كشف الالتباس وان نفى الركبة عنه في موضع من الكتاب المذكور لكنه قال بركنيته في موضع آخر منه والجمع بين كلاهما ممكن ويعلم وجهه عما يأتي (فان قلت) قضية قول الباقر عليه السلام في صحيح زرارة لا تناد الصلوة الا من خمسة الطهور والوقت والقبلة والركوع والسجود عدم كون القيام ركناً مطلقاً ولله الى ذلك نظر الحسن (قلت) الصحيحة مخصوصة بالاجماع وقوله عليه السلام من لم يتم صلبه فلا صلوة له وهو مردي بطريقتين صحيحين (أو قول) ان الركوع من غير قيام ليس ركوع في الفريضة فان الركوع فيها ان يغني من قيام والاعادة من الركوع في الخبر المذكور تشمل ذلك وأما عدم الاعادة من جهة نسيان الذكر في الركوع فن دليل آخر على ان الاتيان بنفس الركوع مع ترك القيام

له سبوا من الفروض النادرة البعيدة غاية البعد والاختار إنما تحمل على الغالب المتعارف لا البعد غاية البعد فكان القيام مندرجا في الخبر من جهة الركوع وأنبه على كماله من ترك ذلك ذكره على ذلك وبذلك أيضاً يندفع إيراد جمع البرهان كما يأتي (وأما) تسميتهم لهذه الحصة بالاركان فلان إجماع العلماء الاسلام ناقل ذلك كما سمعت (وأما) تسمية الركن بأنه ما تبطل الصلوة بزيادته أو تركه عمداً وسبوا فهو قضيته الاصل ومقتد الإجماع في (المذهب البارع) نسبت إلى الفقهاء وفي (تخليص التلخيص) أن المشهور عندنا أن الاركان خمسة فمن أحل بشي منها عمداً أو سهواً بطلت صلوته وكذا إذا زاد شيئاً منها الا القيام فإنه لا يبطلها بزيادته انتهى وفي (جامع المقاصد والروض) الركن عند أصحابنا ما تبطل الصلوة بتركه عمداً أو سهواً (قلت) وبهذا التفسير صرح الشيخ في المبسوط وجمع من تأخر عنه وقد صرح بالركبة في خصوص القيام وأنه مما تبطل الصلوة بالاخلال به عمداً أو سهواً في المبسوط والوسيلة والسرائر وجامع الشرائع والشرائع وغيرها الا مجمع البرهان فإنه تأمل فيه في ذلك كما يأتي وبهذا كله وفي واحد بلاغ ظهر ما في قول من قال أن تسميتهم هذه الاشياء بالاركان وتفسيرهم لها أسرار اصطلاحية لا أثر له مع انحرام هذه القاعدة عليهم في كثير من المواضع فالواجب التاء هذه القاعدة التي لا ثمر لها ولا فائدة والوقوف في جزئيات الاحكام على النصوص الواردة في العموم والخصوص انتهى وسيأتي في بحث التكبيرة أن الركن ما تبطل الصلوة بزيادته عمداً وسبوا ونقل كلام المتوقف في ذلك (وإذا عرفت هذا) فلنعد إلى الكلام على اختلافهم في بيان الموضع (فنعول) قد نقل عن المصنف القول بركنية القيام كيف اتفق وعليه في المواضع التي لا تبطل الصلوة بزيادة بعض أفرادها وقصها لا يخرجها عن الركبة بل تكون مستثناة بالنص (قلت) لم أجده صرح بذلك فيما يحضرن من كتبه وإنما أطلق فيها كناية الكتاب والمبسوط والسرائر وغيرها وهي قابلة للتدليل على ما يأتي لكن يظهر من الذكرى في بحث السهوان هناك قائلًا بذلك واحتله في الروضة ومال إليه في الروض وقيل أن الركن منه ما اتصل بالركوع قطعاً وهو خيرة حاشية الشرائع لليسي والمساك ونسبه في المدارك إلى جمع من المتأخرين واستحسنه فيه واحتله في الروضة (واعترض) بأن القيام المتصل بالركوع هو بينه القيام في القراءة إذ لا يجب قيام آخر بعدها قطعاً فكيف يجتمع فيه الركبة وعمداً (وأجيب) بأنه لا يلزم من اتصاله بالركوع كونه لقراءة بل قد يتفق لا معها كناسي القراءة فإن القيام كاف وانوجب سجود السهو وكذا لو قرأ جالساً ناسياً ثم قام وركب نادى الركن به من غير قراءة وعلى تقدير القراءة فالركن منه هو الامر الكلي وهو ما صدق عليه اسم القيام متصلاً بالركوع وما زاد على ذلك فهو صوف بالوجوب لا غير وهذا كالوقوف صرفه فإنه من حيث هو كلي ركن ومن حيث الاستيعاب واجب لا غير (واعترض) بأنه على تقدير اتصاله بالركوع لا تصور زيادته وقصانه وحده حين ينسب بطلان الصلوة إليه فان الركوع ركن قطعاً وهو إما مزيد أو ناقص وكلاهما مبطل من جهة الركوع فلا فائدة في اطلاق الركبة على القيام (وأجيب) بأن استناد البطلان إلى مجموع الامرين غير ضار فإن على الشرع معرفة لا على عقلة فلا يضر اجتماعهما انتهى وكذا يقول من قال أنه ركن في التكبير وفي (مجمع البرهان) لي في هذا تأمل لعدم ظهور دليل على ذلك عندي على أن جعل القيام المتصل بالركوع ركناً لا فائدة تحتها فإنه يمكن سهوه من دون سهو الركوع بأن يركع عن انحناء سهواً والظاهر تحقق الركوع حينئذ لعدم دخول الانحناء عن قيام في حقيقته فأتممت انتهى (قلت) قد قدم آتياً في توجيه صحيح زرارة

وحده الانتصاب مع الاقلال (مقن)

ما يدفع هذا اليراد في (التفحيح) أنه ركن بحسب النوع لا الشخص فهو ركن لا بعينه (ثم قال) هو مع التحريم والنية ركن وقبلهما شرط وبعدهما جزء ركن انتهى فتأمل (وقيل) أنه تابع لما وقع فيه ومنقسم باقسامه في الركبة والوجوب والاستحباب وهذا هو المنقول عن الشهيد في بعض فوائده ولم أجده في حواشيه على الكتاب قال ان القيام بالنسبة الى الصلوة على انحاء القيام الى النية وهو شرط فانه لا وجب وقوع النية في حال القيام اتفاقاً وجب تقدمه عليها زماناً يسيراً ليقطع بوقوعها في حال القيام وهذا شرط في الصلوة لتقدمه عليها واعتباره فيها والقيام في النية وهو متردد بين الركن والشرط كحال النية والقيام في التكبير ركن كالتكبير والقيام في القراءة من حيث هو قيام كالقراءة واجب غير ركن والقيام المتصل بالركوع وهو الذي يركع عنه ركن قطعاً حتى لو ركع جالساً سوا بطلت صلواته والقيام من الركوع واجب غير ركن والقيام في القنوت مستحب كالقنوت انتهى وبذلك كله صرح في المذهب البارع وغاية المرام وروى الجلبان وشرح الشيخ نجيب الدين وكذا جامع المقاصد الا أنه استشكل في استحباب قيام القنوت ويأتي دفعه عن جماعة واستحسن هذا التفصيل صاحب المدارك الا أنه استشكل في تبعية القيام لنية في الشرطية ويأتي الكلام فيه وفي (حاشية المدارك) ان ما ذكره الشهيد هو مراد الفقهاء (ط) قد تضمن كلام الشهيد القطع بركبته في التكبير وعند الركوع وهو خيرة الجفر به وشرحها وفوائد الشرائع والكفاية والمفاتيح وفي الاخير نفي الخلاف عن ذلك وفي (كشف القتام) أنه عند النية وفي التكبير وقبل الركوع ركن وظاهر مجمع البرهان نسبته الى الاصحاب كما أنه يظهر من كشف القتام دعوى الاجماع عليه الا أنه استثنى من البطالان بالاقلال به ما اذا أخل به في بعض أجزاء النية على الشرطية هذا تمام الكلام في نقل الاقوال وما في جامع المقاصد من الاشكال في قيام القنوت فلانه قيام متصل بقيام القراءة فقيام واحد ولا يكون الواحد واجباً مندوباً وقوى الوجوب في كشف الالتباس وقوله عن الذكرى وأجيب في الروض والمدارك بان اتصاله به مع وجود خواص الندب فيه لا يدل على الوجوب مع أنه ممتد يقبل الاقسام الى الواجب والندب وما في المدارك من ان تبعية القيام لنية في الشرطية مشكل قد بناء على ما سلف له في موضعين من أنه لم يتم دليل على اعتبار القيام والطهارة والاستقبال في النية كالتكبير (قلت) من اعتبره في النية اعتبره لاجل المقارنة المتبرة بينا وبين التكبير لالاجل النية نفسها ولا خفاء في توقف التكبير الصحيح على ذلك فلا وجه لتأمل في ذلك الا ان يقال بعدم وجوب مقدمة الواجب المطلق الواقعي فتأمل جيداً وقد يلوح من نهاية الاحكام ان في اشتراط القيام في النية خلافاً حيث قال والاقوى اشتراط القيام في النية وتمام الكلام يأتي في محله ان شاء الله تعالى ولا فرق في الصلوة الواجبة بين اليومية وغيرها حتى المندوبة كما انه لا فرق في العائد بين العالم والمجاهل وما يأتي في بحث السهو من ان زيادة القيام لا تبطل بينه على تقسيمه الى الركن وغيره فلم يجه اعتراض جامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (وحده الانتصاب مع الاقلال) كما صرح به جمهور الاصحاب والانتصاب اقامة الصلب بنصب قار الظهر وهي عظامه المنتظمة في النخاع التي تسمى خرز الظهر فلا يغسل به اطراف الرأس كما في التذكرة والذكرى والدروس والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض وغيرها خلافاً للصدوق فيها

قل عنه حيث قال بإخلاله وللمهم فهموه من ظاهر الفقيه وقيل عن التقي استحباب إرسال الذنق الى الصدر ومرسل حرير المعمول به الوارد في تفسير قوله تعالى فصل لربك وانحر حجة عليه على انه لا مستند له بل الافضل اقامة النحر كما صرح به بعضهم للمرسل المذكور ومجمل به الميل الى اليقين واليسار بحيث لا يمد متصباً عرفاً كما صرح به جماعة كثيرون ولو انحنى الى حد الزاكين ففي (التذكرة والذكرى) القطع بعدم الجواز وفي (نهاية الاحكام) انه اقرب وفي (الذكرى والموجز الحاوي وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والروض والمدارك وكشف الغتام) ان الاقرب وجوب الاعتماد على الرجلين معاً وان صدق القيام بدونه فتأسي ولانه المتبادر ولمد الاستقرار بقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وفي (الدروس) انه المشهور وفي (البحار) انه أشبه وفي (الفيلة وشرحها) ان ذلك مستحب وقوله في الذكرى عن الجعفي (قلت) جميع ما استدلووا به مع مخافته للنص الذي لا معارض له ليس بظاهر الدلالة أما التأسي فلانه قد برهن في الاصول انه ليس دليل على الوجوب وان صدور الافعال منهم صلى الله عليهم في مقام البيان يقع على نحوين فما كان منها مستحدثاً قلنا انه من الكيفية وما كان منها غير مستحدث قلنا انه ليس بداخل فيها الا بدليل ومن المعلوم ان اعتماد القيام على الرجلين مما هو معتاد فكان خارجاً فبطل الاستدلال بقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي لانه مجمل وقد علمت حال المتبين له والاستقرار لا يتوقف على الاعتماد عليهما قطعاً ونعم التبادر نعم لو رفع أحد رجليه عن الارض بالسكينة واقتصر على وضع واحدة واعتمد عليها فلا اشكال في البطلان لما ذكره ويمكن تنزيل كلامهم عليه لكن الشهيد الثاني قال في المقاصد العلية (واعلم) انه لا يلزم من وجوب تقارب القدمين وجوب الاعتماد عليهما فلا يعني ذكره عن ذكره وكان على المصنف ان ينبه عليه ان كان يختاره كما جمع بينهما في باقي كتبه انتهى وفي هذا اشارة الى ما فهمناه وقد روى الكليني في الصحيح عن محمد بن أبي حمزة عن أبيه قال رأيت علي بن الحسين عليهما السلام في فناء الكعبة في الليل وهو يصلي فأطال القيام حتى جعل مرة يتوكل على رجله اليمنى ومرة على رجله اليسرى الحديث وهو ظاهر الدلالة في خلاف ما قالوه ولا معارض له الا ما ذكره مما علمت حاله الا ان نقول انه مجمل على النافذة لكنه ليس نصاً فيها فيحتمل ان ذلك كان في النساء الآخرة وهناك أخبار أخر دالة على انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع إحدى رجليه حتى نزل قوله عز وجل له ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى وعلى انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم على أصابع رجليه ولعل ذلك منسوخ بالآية الشريفة أو غيرها وفي (الذكرى والافية والدروس وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والروض) وغيرها ان التابعين الرجلين اذا كان خارجاً عن المدة يحمل بالقيام وفي (البحار) انه المشهور وفي (الحداثي) ان المفهوم من الاخبار ان نهاية التابعين عليهما الى قدر شعر ومن المحتمل قريباً ان يكون ذلك نهاية الرخصة انتهى وقوله في ارشاد الجعفرية عن بعض اصحابنا وكذا يظهر من التذكرة ان كون النهاية شبراً قول لبعض اصحابنا وفي بعض نسخ الهداية الفريق بشبراً اكثر وفي نسخة أخرى اجمل بين قدميك قدر أربع اصابع الى شبراً اكثر ذلك وفي (المقنة والمقنع) على ما نقل عنه الفريق بشبر الى اكثر وفي (المبسوط والمذهب والاصباح) على ما نقل عنهما الفريق بأربع اصابع ولعل المراد مضومة والا فني خبر حماد ثلاث اصابع مفرجات لكن في الوسيلة وكتاب أحكام النساء للمفيد على ما نقل عنه أربع اصابع مفرجات ولعل ما في الهداية أولى هذا في الرجل وأما المرأة قد نص في المقنة والنهاية والوسيلة والسرائر أكثر المتأخرين على انها في حال قيامها يستحب لها ان تجمع

فان عجز عن الاقلال انتصب معتمداً على شيء فان عجز عن الانتصاب قام منحنيًا ولو الى حد الركع (الركوع خل) ولا يجوز الاعتماد مع القدرة الا على رواية (متن)

بين قدميها لانه أقرب الى التستر وفي (الذكرى والموجز الحاروي) انه عند تضارب التفریق والاختلاف يفرق لبقاء مسمى القيام والاقتران على الركوع ونحوه ما في المتأصل العلية وفي (الدروس) في ترجيح أيهما نظر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان عجز عن الاقلال انتصب معتمداً على شيء ﴾ آدمي أو غيره وظاهر المنهي الاجماع عليه وعليه نص جماعة وقال الشافعي بسقوط القيام عنه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان عجز عن الانتصاب قام (منحنيًا) ولولا حد الركع ﴾ يريد انه اذا عجز عن الانتصاب بنوعيه وبذلك صرح جماعة من الاصحاب والمخالف في ذلك الشافعي في أحد قوله فلم يوجب القيام اذا لم يمكنه الا منحنيًا الى حد الركع لخروجه عن القيام (وفي) ان الميسور لا يسقط بالمسور وسبجي. لهذا ثقة في بحث الركوع ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا يجوز الاعتماد مع القدرة الا على رواية ﴾ عدم جواز الاعتماد مع القدرة على الاقلال هو المشهور كما في مجمع البرهان والكفاية والحداثي ومذهب الاكثر كما في المدارك والمناجيب وذهب التي فيما نقل عنه الى جواز الاستناد على كراهة استنادا الى صحة علي بن جعفر حيث سأل اخاه عليه السلام عن الرجل يصلح له ان يستند الى حائط المسجد وهو يصلي أو يضع يده على الحائط وهو قائم من غير مرض ولا علة فقال لا بأس وقد حملنا فخر الاسلام في الايضاح على التوبة والشهد والمحقق الثاني وغيرهم على استناد ليس معه اعتماد قال في (الذكرى) الخبر لا يدل على الاعتماد صريحاً اذ الاستناد بغيره وليس يستلزم له وبينه في كشف الثام بأن حقيقة الاستناد الانضمام والاعتماد التمدد بلى فيد القاء الثقل عليه بحيث يزول بزواله انتهى (قلت) في الخبر اجماع الى ان الاستناد فيه اعتداد حيث قيل فيه من غير مرض ولا علة ومن العلوم ان من شأن المريض والليل الاعتماد لمزيد الضعف ثم ان في خبر سعيد بن يسار عن الصادق عليه السلام نفي البأس عن التكأة في الصلوة على الحائط وفي خبر ابن بكير المروي في التهذيب ان الصادق عليه السلام قال لا بأس بالتوكي. على عصي والانتكأ على الحائط حقيقة في الاعتماد قال ابن الاثير انتكأ اذا استند ظهره أو جنبه الى شيء يستند عليه وكل من اعتمد على شيء قد انتكأ ومثله قال في (المصباح المنير) في موضعين كذا نقل عنها وفي (مجمع البحرين) توكأ على المعنى اعتمد عليها فتى كان الانتكأ حقيقة في الاعتماد وجب الحمل عليه حتى يدل دليل على المجاز (قوم قرينة المجاز خل) ثم اب ما ذكره في الذكرى فرع وجود الاعتماد في الخبر الآخر المارض وليس في صحيح ابن سنان الا الاستناد الممدى بالي وأما خبر ابن بكير المروي في قرب الاستناد فهو وان ذكر فيه النهي عن الانتكأ لكنهم لم يستندوا اليه لانه لم يذكر في الكتب الاربعة وانما نظرم الى الصحيح على ان الانتكأ مذكور في الاخبار المعارضة (١) كما سمعت ولعل صاحب المدارك والكفاية والبحار والمناجيب انما قوا مذهب التي لذلك لكنهم لم يذكروا الاخبار الأخر وانما نظرم الى الجمع بين الصحيحين والحق ان صحيح ابن سنان أقوى لاعتضاده بسبل الاصحاب والاطلاقات والسموات الدالة على وجوب القيام لان المتبادر منها مالا يكون باستناد وبغير ابن بكير مضافا الى ان العبادة توقيفه

(١) اعني خبر ابن بكير الآخر وخبر سعيد (متن قدس سره)

ولو قدر على القيام في بعض الصلوة وجب بقدر مكتته ولو عجز عن الركوع والسجود دون القيام قام وأوى بهما (متن)

والمتقول عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن آله عليهم السلام عدم الاستناد ثم ان شغل القدم يقيني والاخبار المارضة ليست صريحة في ان الصلوة صلوة فريضة وقد قل في البحار خبر علي بن جعفر عن كتاب قرب الاسناد وعن كتاب المناهل وفي المتقول عن قرب الاسناد بعد قوله عليه السلام لا بأس وسأله عن رجل يكون في صلوته فريضة الى آخره وفي هذا اشارة الى ان الصلوة الاولى المستول عن الاستناد فيها وتقدم احدى الرجلين وتأخير الاخرى صلوة نافلة (١) هذا حال الاستناد حال القيام وأما حال الاستئانة حال النهوض (وأما حاله حال النهوض خ ل) فظاهر الذكرى وصريح جامع المقاصد ان حكمه حكم الاستناد حال القيام وقد دلت صحيحة علي بن جعفر على الجواز ولذلك ضمنه الفاضل المجلسي والمحدث البحراني (قلت) وقوله عليه السلام في خبر ابن سنان لا تمسك بخمرك وأنت تعصلي ليس نصاً في المارضة فأتمل وعلى المشهور لو أدخل بالافتلال عمداً بطلت صلوته كما صرح بذلك أكثرهم ولو أدخل به نسياناً فالظاهر الصحة كما صرح بذلك جماعة منهم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو قدر على القيام في بعض الصلوة وجب بقدر مكتته ﴾ هذا لا خلاف فيه كما في الحدائق وأما اختلافوا فيما اذا قدر على القيام زماناً لا يسع القراءة والركوع ففي (النهاية والمبسوط والسرائر) انه يجلس ويقراً ثم يقوم الى الركوع حتى يركع عن قيام وقد يظهر ذلك من الوسيلة وجامع الشرائع والتذكرة وغيرها وسنقسم ما في الكتاب وقال في (جامع الشرائع) فان قرأ جالساً لم يذرك وأمكنه أن يقوم فيركع وجب عليه ونحوه عبارة الوسيلة والتذكرة وهذه العبارة قابلة لا نحن فيه ولا اذا تجددت قدرته كما يأتي ولعلها في هذا اظهر وفي (المبسوط) نسبته الى رواية أصحابنا وفي (الموجز الحاوي) وكشف الالتباس (لو دارت قدرته بين قراءته وركوعه قائماً قدم القراءة وركع جالساً ونحوه ما في نهاية الاحكام حيث قال واذا قدر على القيام زماناً لا يسع القراءة والركوع فلاولى القيام قارئاً ثم الركوع جالساً لانه حال القراءة غير عاجز عما يجب عليه فاذا انتهى الى الركوع صار عاجزاً وأيد الاول في كشف اللثام بانه أهم من ادراك القراءة قائماً مع ورود الاخبار بان الجالس اذا قام في آخر السورة فركع عن قيام يحسب له صلوة قائماً لكن الاخبار تحتل اختصاصها بالجالس في التوافق اختياراً انتهى (قلت) لولا ما في المبسوط من نسبة ذلك الى رواية أصحابنا لا يمكن تأييد الثاني بموافقة الاعتبار ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو عجز عن الركوع والسجود دون القيام قام وأوى بهما ﴾ عند علمائنا كما في المنتهى حيث قال لو أمكنه القيام وعجز عن الركوع أو السجود لم يسقط عنه فرض القيام بل يصلي قائماً ويؤمى للركوع ثم يجلس ويؤمى للسجود وعليه علمائنا انتهى وعلى عدم سقوط القيام في المقام نص الشيخ والمحقق والشهيدان والكركي وغيرهم ممن تعرض له وهو الظاهر من كل من اقتصر على ذكر الفرع الاول وقد عرفت اننا لم نجد فيه مخالفاً والمخالف هنا أبو حنيفة حيث قال يسقط عنه القيام حينئذ وقد يستفاد من كلامهم هذا انه لو كان اذا جلس قدر على الانحناء فيه للركوع (١) وقد يقال على بعد ان في الخبر الاستناد الى حائط المسجد والنافذة يستحب ان تكون في البيت وفيه بعد من وجوه (منه قدس سره)

ولو عجز عن القيام أصلاً صلى قاعداً (متن)

والسجود وإذا قام لم يمكنه الانحناء للركوع ولا الجلوس للسجود يتوم ويومئ لها ولا ينتقل إلى الجلوس كما فهم ذلك من كلامهم هذا صاحب الحدائق وإدعى أن ذلك هو المشهور بينهم ثم قال بل ظاهرهم الاتفاق عليه (قلت) المتعرض لذلك فيما أجده المحقق الثاني في جامع المقاصد قال ولو كان بحيث لو قام لم يقدر على الركوع والسجود وإن صلى قاعداً أمكنه ذلك ففي تقديم أيهما تردد من فوات بعض الافعال على كل تقدير فيمكن تغييره ويمكن ترجيح الجلوس باستيفاء معظم الأركان معه والفاضل في كشف الثام قال يجلس ويأتي بهما لأنها أهم قال وكذا أن تمارض القيام والسجود وحده ثم احتل فيها القيام لما سمعته عن نهاية الأحكام والتخير ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو عجز عن القيام أصلاً صلى قاعداً ﴾ بالإجماع كما في المتبر والنسبى والتذكرة وكشف الثام واختلفوا في مقامات (الاول) في حد المعجز ففي (المبسوط) قيل إن حده عدم قدرته على الوقوف بمقدار زمان صلوة انتهى والمفيد كما هو محتمل النهاية إن حده المعجز عن المشي بمقدار زمان الصلوة نظراً إلى خبر المروزي الآتي ذكره قال في (التمتعة) في باب صلوة الفريق والموحد والمضطرب ما نصه والمرض الذي رخص فيه للإنسان الصلوة جالساً هو ما لا يقدر معه على المشي بمقدار زمان صلوة قائماً وذلك هو حده وعلامته انتهى وفي (المبسوط) والنهاية وجامع الشرائع والشرائع والتابع والمتبر والنسبى والتذكرة والذكرى والتنقيح وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض والمدارك والكفاية والمفاتيح) أن ليس له حد إلا المعجز عن القيام أصلاً وهو مستند إلى علمه وفي (المهذب البارع والمقتصر وغاية المرام) أنه المشهور وفي (كشف الرموز) أن القولين متقاربان معنى غالباً (المقام الثاني) فيما إذا قدر على الصلوة مستقراً معتمداً على شيء وعليها ما شأى فهل تقدم الصلوة ماشياً عليها مستمداً ذهب المصنف في التذكرة إلى الاول وأطبق من تأخر عنه على خلافه بل ظاهر الكتاب وغيره من كتبه خلاف ما ذكره في التذكرة (المقام الثالث) فيما إذا قدر على الصلوة ماشياً هل يقدم على الجلوس أم لا ففي (الذكرى والموجز الحاوي وجامع المقاصد والمدارك وكشف الثام) أن الجلوس مقدم وفي (البحار) أنه أوفق بنحوى الاخبار وفي (البيان) لو قدر على القيام ماشياً وعجز عن الاستقرار بدون الجلوس ففي ترجيح أيهما نظر قال ورواية المروزي محتملة لرجيح المشي وفي (حاشية الميسر والروض والمسالك والمقاصد الدلية) أنه يصلي ماشياً ولا يجلس وفي (الذكرى) أيضاً تقديم القعود على القيام مضطرباً وفي (كشف الثام) فيه نظر (قلت) الأصل في هذه الاختلافات خبر سليمان المروزي قال قال الفقيه عليه السلام المريض إنما يصلي قاعداً إذا صار بالخال التي لا يقدر فيها أن يمشي بمقدار صلوة إلى أن يفرغ قائماً وقد حلت في المختلف والذكرى وجامع المقاصد على من يتمكن من القيام إذا قدر على المشي فلا يلزم بينهما غالباً قال في (المختلف) يحمل على المريض الذي لا يقدر على القيام ويقدر على المشي ما حده قال إن عجز عن المشي قدر الفراغ كان عاجزاً وإلا فلا وفي (المتبر والتنقيح والمدارك) أنها ليست معسرة لأن المصلي قد يمكن أن يقوم بقدر صلوة ولا يتمكن من المشي بقدر قيامها وقد يتمكن من المشي ولا يتمكن من الوقوف قال في (المدارك) فهي كناية عن العجز عن القيام وفي (كشف الثام) إنما سقت لبيان المعجز المجهز للقعود وأنه إذا عجز عن المشي بمقدار صلوة قائماً فله أن يقعد فيها وإن كان متسكناً من

فان تمكن حينئذ من القيام للركوع وجب (مق)

الصلوة قائماً بمشقة فلم يلائم العجزان ولا القدرتان ولا ضرورة الى التوجه بتلازمها غالباً كما في الذكرى ولا مخالفة له للاخبار التي سئل فيها عن الحد المجهز للتمود فأجيب بان الانسان أعلم بنفسه انتهى وفي (البحار) ان الخبر يحمل وجهين (أحدهما) ان من يقدر على المشي بقدر الصلوة يقدر على الصلوة قائماً (وثانيهما) ان من قدر على المشي مصلياً ولم يقدر على القيام مستقراً فالصلوة ماشياً أفضل من الصلوة جالساً قال والمحلان متادلان ولو حل على الاول بناء على الغالب لا يتأني المشهور كثيراً انتهى فأمل وفي (الحقائق) ذكر هذين الاحتمالين وقال ان الثاني هو الذي فيه الاكثر وهو الأرجح وفي (الروض) ان فيما ذكره الشهيد نظراً لانه تخصيص للعام من غير ضرورة مع ان الروايات تدل على ان من قدر على القيام ماشياً لا يصلي جالساً بمعنى ان القيام غير مستقر مرجح على التمود مستقراً وهو اختيار المصنف فان يحتاج الى تكافؤ البحث على التلازم بين القيام والمشي غالباً ورجح في الذكرى الجلوس في هذه الصورة محتجاً بأن الاستقرار ركن في القيام اذ هو المهود من صاحب الشرع والخبر حجة عليه وكون الاستقرار واجباً في القيام لا يستلزم تقديم الجلوس على القيام بدونه فان المشي يرفع وصف القيام وهو الاستقرار والجلوس يرفع أصله وفوات الوصف خاصة أولى من فوات الموصوف ومن ثم اتفق الجماعة على ان من قدر على القيام مستمداً على شيء وجب مقدماً على الجلوس مع فوات وصف من القيام وهو الاستقلال نعم بالغ المصنف فرجح القيام ما شياً مستقلاً عليه مع المأون ويضعف بأن القائل على كل تقدير وصف القيام أحدهما الاستقرار والآخر الاستقلال فلا وجه لترجيح الثاني نعم تبه ترجيح الاول لما تقدم في حجة ترجيح التمود على المشي اذ لا مراض لها هنا ولانه أقرب الى هيئة المصلي فظهر من ذلك ان التفصيل أجود من اطلاق المصنف ترجيح المشي عليها واطلاق الذكرى ترجيحها عليه انتهى وقد قتله بطوله ليان محصوله (ورده في المدارك) بأن العبادة متوقفة على النقل والنقل هو الجلوس وبأنه أقرب الى حالة الصلوة وفي (كشف القام) لم يرد بالمشي قول ولا فعل وكما ان فيه انتصاباً ليس في التمود ففي التمود استقرار ليس فيه وقد سمعت ما فهمه من خبر المروزي (قلت) مبنى كلامه على ان الاستقرار وصف للقيام والظاهر انه وصف من أوصاف المصلي متبني في صحة صلواته قائماً كان أم قاعداً مع الامكان فترجيح القيام عليه يحتاج الى دليل وانه يجتمع هو وضده مع القيام والتمود فلا اختصاص له بالقيام نعم جوابه يصلح الزاماً للشيد حيث ان ظاهره ذلك وأما في التحقيق فلا ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان تمكن حينئذ من القيام للركوع وجب ﴾ هذه العبارة ذات وجهين (الاول) ان يكون المراد أنه اذا كان من الابتداء متسكناً من الركوع قائماً لامن القيام من أول الصلوة الى الركوع جلس للقرأة ثم قام للركوع كما سمعته عن النهاية والبسوط والسرائر وقد يظهر ذلك من الوسيلة وجامع الشرائع والشرائع والتذكرة والتحرير والارشاد والروض وغيرها بل هو ظاهر كل ما ذكر فيه هذا الفرع والفرع الآخر وهو أنه اذا خف بعد القرأة وجب القيام للركوع فليأمل في ذلك وقد عرفت أن المخالف في ذلك أبو الباس والصيري والمصنف في النهاية (الثاني) أن يكون المراد اذا حدث تمكنه وجب لارتفاع العذر المانع وبذلك صرح جمهور اصحابنا كما يأتي بل الظاهر أنه لا خلاف فيه وأن المخالف في ذلك بعض العامة حيث اوجبوا الاستئناف حينئذ ﴿ قوله ﴾

والاربع جالسا وقد كيف شاء لكن الافضل التربع قارئا ونحي الرجلين راكعا (متن)

قدس الله تعالى روحه ﴿والا يتمكن ركع جالسا﴾ هذا مما لا كلام ولا خلاف فيه وانما الكلام في كيفية
ففي (الذكرى وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض والمدارك) وغيرها ان لكيفيته وجهين (الاول) أن
ينبغي بحيث يصير بالنسبة الى القاعد المتصّب كالراكع قائما بالنسبة الى القائم المتصّب (الثاني) أن ينبغي
بحيث يكون نسبة ركوعه الى سجوده كنسبة ركوع القائم الى سجوده باعتبار اكل الركوع واداءه فان
اكل ركوع القائم انحناه الى ان يستوي ظهره مع مد عنقه فتحاذي جبهته موضع سجوده وأدناه
انحناه الى أن تصل كفاه الى ركبته فيحاذي وجهه أو بعضه ما قدام ركبته من الارض ولا يبلغ
محاذاة موضع السجود فاذا روعيت هذه النسبة في حال السجود كان أكل ركوع القاعد ان ينبغي بحيث
تحاذي جبهته مسجده واداءه محاذاة وجهه ما قدام ركبته انتهى والوجهان متقاربان كما في جامع المقاصد
وروض الجنان قال في الاول والحاصل ان أصل الانحناء في الركوع لا بد منه ولما لم يمكن تقديره
يلوغ الكفين الركبتين بلوغهما من دون انحنا، لتتحقق مشابة الركوع جالسا اياه قائما وفي (مجمع البرهان)
ان المرجع في ذلك الى العرف قال وينبغي ان ينبغي بحيث يحاذي وجهه ركبته انتهى وفي (الدروس
وغاية المرام والمهذب البارع والجفرية وشرحها والمقاصد العلية) ان هذا الانحناء أقل الواجب وفيما عدا
الاخير وجامع المقاصد والمساك انه يجب فيه رفع الفخذين وفي (المتنصر) انه قريب انتهى قالوا
لتتحقق المشابة المذكورة ولان ذلك كان واجبا في حال القيام والاصل بقاؤه ولا دليل على اختصاص
وجوبه به بعد ذلك في مجمع البرهان مستحبا وفي (البحار) الظاهر عدم وجوبه وأوجه الشبهة استنادا
الى وجه ضيف وفي (روض الجنان) في وجوب ذلك نظر لان ذلك في حال القيام غير مقصور وانما
حصل تبا للهيئة الواجبة في تلك الحالة وهي منفية هنا ولا تقاضه بالصاق بطنه بفخذه حال الركوع
جالسا زيادة على ما يحصل منه في حاله قائما ولم يقل وجوب مراعاة ذلك هنا بحيث يجافي بطنه على تلك
النسبة نعم لو قدر على الارتفاع زيادة عن حالة الجلوس ودون الحالة التي يحصل بها معنى الركوع
وأوجبهان تحصيلهما واجب بحسب الامكان اتجه وجوب رفع الفخذين في صورة النزاع الا أنه لا ينصرف
الوجوب فيما حصل به بمقافتها عن الساقين والارض بل يجب ما أمكن من الرفع وفي وجوب ذلك
كله نظر انتهى ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ويقعد كيف شاء لكن الافضل التربع
قارئا ونحي الرجلين راكعا﴾ استحباب التربع قارئا اجماعي كما في الخلاف وهو مذهبا كما في المتبر
ومذهب علمائنا كما في المدارك وبه صرح في المبسوط والخلاف وجامع الشرائع وكتب المحقق والارشاد
والشعرير والتذكرة والنهي ونهاية الاحكام والذكرى والبيان والدروس والموجز الحاوي والمهذب
البارع والمتنصر وكشف الالتباس وغاية المرام وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمقاصد العلية والروض
والمساك ومجمع البرهان وغيرها ولا يجب اجماعا كما في النتهى وخيرة هذه الكتب المذكورة أيضا
الا القليل منها ان الافضل شي الرجلين راكعا وفي (المتبر) انه مذهبا وفي (المدارك) نسبته الى
علمائنا لكنه في المتبر قال قيل لا يثبت رجليه الا في حالة السجود وفي (المتنصر) عن الشهيد انه قال
يجب ان يرفع فخذه وينحي قدمه ما يحاذي وجهه ما قدام ركبته من الارض قال وهو غريب وقد
بقي الكلام في معنى التربع والتي لما التربع قتي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الميبي

والتورك متشهداً ولو عجز عن القعود صلى مضطجاً على الجانب الايمن مستقبلاً بمقادير
يدنه القبلة كاللوضوع في اللحد (متن)

والمسالك والروض والروضة) في الفصل الرابع والمقاصد العلية وجمع البرهان وكشف القام انه هنا
نصب الفخذين والساقين وهو القرفصاء لقربه من القيام وفي (مجمع البرهان) انه المشهور بين الاصحاب
وفي (كشف القام) نسبته الي الاصحاب قال ولا تأباه مادة القفط ولا صورته وان لم أعظم له بنص
من أهل الفقه ثم قال ثم المروف من التربع ما صرح به التالي في فقه الفقه من انه جمع القدمين ووضع
أحدهما تحت الأخرى (قلت) يظهر من القاموس ان له كيفيات متعددة حيث قال وتربع في جلوسه
خلاف جثى وأقصى وظاهره صدق التربع على جميع هيئات الجلوس الا الجلوس جاثياً ومقياً وفي (مجمع
البحرين) بعد ان قل عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه لم يرتباً قط التربع عبارة عن ان يقدم على
ركبته ويمد ركبته اليمنى الى جانب يمينه وقدمه الى جانب شماله واليسرى بالعكس ثم قال قاله في
المجمع ثم حمل خبر أكل الصادق عليه السلام مترباً على الضرورة والجواز ومثله صنع لحرفي الوسائل
وروى الكشي في ترجمة جعفر بن عيسى في حديث عن أبي الحسن عليه السلام ذكر فيه ما ذكر
الى ان قال وكان جالساً الى جنب رجل وهو مترب على رجل وهو ساعة بعد ساعة يبرغ
وجبه وخديه على باطن قدمه اليسرى ونحوه قول الصادق عليه السلام قال أمير المؤمنين عليه السلام
إذا جلس أحدكم على الطعام فليجلس جلسة البد ولا يضع إحدى رجليه على الأخرى ولا يترتب فم
جلسة يفضها الله ويغضب صاحبها بأن يكون قوله عليه السلام ولا يترتب عطف تفسير هذا وقد اقدح
من هنا اشكال وهو ان الاصحاب صرحوا باستحباب التربع في الصلوة من جلوس كما نقلت به خبر
حمران وقد وردت أخبار أخر بركاهة التربع كما سمعته واطلاقها شامل للصلوة وغيرها والتخصيص
ايضاً بذلك التريب ولا سيما وقد ورد انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرتباً قط فان كان التربع
عبارة عن هيئة واحدة كما يظهر من مجمع البحرين والوسائل أشكل المجمع لان الاستحباب والكره
متقابلان وان كان له كيفيات متعددة كما يظهر من القاموس ومن قول الاصحاب في المقام ان التربع
هنا نصب الفخذين الى آخره زال الاشكال فليحظ ذلك واما التي قد صرح عدة من الاصحاب
بأنه اقتراش الرجلين تحت بحيث اذا قدم على صدورهما تغير اقاماً وسبأني ان شاء الله تعالى الكلام
في الاقامة في الفصل السادس ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (والتورك متشهداً) هذا خيرة
الشيخ في الميسر وأتباعه كما في كشف الرموز وسائر المتأخرين كما في القصر والمذهب البار (قلت)
كان عليها ان يستثني ابني سيد لان ظاهر الحق تضيفه حيث نسب في كتبه الى القبل وقال ابن
عمه جلس مترباً قائماً ومتشهداً فجعل التربع موضع التورك وفي كشف القام لا أعرف وجهه ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو عجز عن القعود أصلاً صلى مضطجاً ﴾ هذا مما لا خلاف فيه بين
الاصحاب كما في المدارك والبحار والمدايق وفي (كشف القام) الاجماع عليه ويأتى ما في الخلاف
والمتبر والمتهم ومعنى عجزه عن القعود أصلاً عجزه عنه مستقلاً ومستنداً ومنهياً ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ على الجانب الايمن فان لم يمكنه فلا يسر ﴾ كما قل عن الكتاب وهو خيرة
السرائر وجامع الشرائع والمختلف والذكرى والمدرس والبيان والموجز الحاوي وكشف الاتباس

فان عجز صلى مستقيماً جعل وجهه وباطنه ورجليه الى القبلة ويكبر ناوياً وقرأ ثم يجمل ركوعه تفيض عينيه ورفسه فتحهما وسجوده الاول تفيضهما ورفسه فتحهما وسجوده الثاني تفيضهما ورفسه فتحهما (متن)

وكتب المحقق الثاني الحصة والزينة وارشاد الجعفرية والميسية والروض والروضة والمسالك والمقاصد العلية ومجمع البرهان والكفاية والبحار والحدائق وفي (البحار) انه المشهور وفي (المدارك والحدائق) هو خيرة الشهيد ومن تأخر عنه (قلت) كأنهما لم يلحظا الالفية واللمعة فان ظاهرهما كما فهما من ظاهر الشرائع التخيير وفي (المعتبر) ان رواية حماد أشهر وأظهر بين الاصحاب وفي (الذكري) عليها عمل الاصحاب (قلت) وهذه الرواية قد استدلت بها جماعة من أصحاب هذا القول الذي نحن فيه والظاهر انها رواية مستقلة متنا وسنداً وليست هي رواية حماد كما ظن بعضهم وأرسل في (الفتاوى) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خبراً بهذا التفصيل وفي (الفنية والمعتبر والمتن) والتحرير والمبسوط في صلاة المضطر ومبحث الركوع انه اذا لم يقدر على الصلوة جالساً صلى مضطجاً على جانبه الايمن وان لم يتمكن استلقى وقد يظهر من الفنية الاجماع على ذلك كما ان صريح الخلاف الاجماع عليه فانه قلّه على انه اذا عجز عن القيام والمخوس صلى مضطجاً على جانبه الايمن وفي (المعتبر والمنتهى) نسبه الى علاننا وفي (كشف الغمام) الى المظم ولهم استندوا في ذلك الى خبر الدعائم وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) التخيير بين الحائنين وهو ظاهر المقصود وجل السيد والوسيلة والشرائع والنافع والارشاد والنبصرة واللمعة والالفية والمبسوط في المقام حيث قيل فيها جميعاً ماعداً الجل فان عجز صلى مضطجاً والاستلقي من دون ذكر يمين ولا يسار واما الجل فانه قبل فيه فان لم يطق صلى على جنب وهو معنى الاضطجاع وفي (المدارك) انه أي التخيير أظهر ونحوه ما في الفتاوى وقوله في الذكري عن بعض الاصحاب واجماع الخلاف الظاهر أيضاً من المعتبر والمنتهى بل والفنية كما عرفت حجة على أصحاب هذا القول ونص في نهاية الاحكام على ان الافضل الايمن ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان عجز صلى مستقيماً جعل وجهه وباطنه ورجليه الى القبلة ﴾ هذا مما لا خلاف فيه وفي (كشف الغمام) الاجماع عليه ومن العامة من قدمه على الاضطجاع ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويكبر ناوياً وقرأ ثم يجمل ركوعه تفيض عينيه ورفسه فتحهما وسجوده تفيضهما ورفسه فتحهما وسجوده الثاني تفيضهما ورفسه فتحهما ﴾ كما في النهاية والمبسوط والوسيلة والمراسم والفتاوى والسرائر وجامع الشرائع والموجز الحاوي فاما لم يذكر فيها ان الايمان بالرأس هنا مقدم على تفيض العينين وفتحهما كافي الاخبار فان الايمان بالرأس فيها انما ورد في المضطجع كما ان مورد التفيض فيها انما هو المستقي لكن المصنف في غير هذا الكتاب والسيد في الجل والمحقق والشهيد والكركي والعسيري وسائر من تأخر عنهم رتبوا بينهما هنا كما رتبوا في المضطجع الاصحاب الكفاية فانه قال كلام القدماء خال عن هذا التفصيل (قلت) قد سمعت كلام السيد في الجل وفي (الحدائق) الاولى اتاع الاخبار (قلت) لعل الاخبار وكلام اكثر القدماء خرجاً مخرجاً فالتابع انما على أحد جنبيه لا يصعب عليه الايمان بالرأس كما ان المستقي لمزيد الضعف لا يمكنه الايمان به غالباً وقال جماعة من هؤلاء كالشهيدين والكركي وأبي الباس والعسيري وغيرهم في بحث السجود انه يجب في الاضطجاع والاستلقاء قريب جهته الى ما يصح السجود عليه

ويجري الافعال على قلبه والاذا كان على لسانه فان عجزاً أخطر مما بالبال (متن)

أو قربه إليها وملاقاها له وفي (نهاية الاحكام) انه أقرب ذكر ذلك في بحث السجود قالوا لان السجود عبادة عن الانحناء وملاقاة الجبهة فإذا سقط الاول لتضره بقي الثاني ولان الميسور لا يسقط بالميسور مضافاً الى مضمير سماعه ورد ذلك كله في المدارك ومال الى الاستعجاب ونحوه ما في الكفاية (قلت) خبر قرب الاستناد مما ذكر دليل على ذلك وكأنه لم يظفراً به وفي (الخلاف) في بحث السجود ان ذلك جائز وفي (المفاتيح) انه أحوط وفي (الفتنة) يكره له وضع الجبهة على سجادة بمسكها غيره أو مروحة أو ما أشبهها عند صلوته مضطجماً لما في ذلك من الشبه بالسجود للاصنام (قلت) قال الباقر عليه السلام في صحيح زرارة حين سأله عن سجود المريض قال يسجد على الأرض أو على المروحة أو على سواك برفضه أو أفضل من الایما. انما ذكره من كره السجود على المروحة من أجل الاوثان التي كانت تعبد من دون الله وانما لم نريد غير الله قط فاسجد على المروحة أو على سواك أو على عود هذا حال المروحة وما سجادة بمسكها غيره فمن أبي بصير انه سأل الصادق عليه السلام عن المريض هل تمسك له المرأة شيئاً يسجد عليه قال لا الا ان يكون مضطراً ليس عنده غيرها وهو انما يفيد كراهية امساك المرأة اذا وجد غيرها وإذا اقتصر عليه الصدوق في المتن وقال في (المتن) أيضاً اذا لم يستطع السجدة فليوي برأسه ايما. ولن يضع اليه شيء. يسجد عليه حرمة أو مروحة أو عود فلا بأس وهذا اقضاء بصحيح زرارة ويحتملان ان من تضرع عليه الانحناء للسجود رأساً يغير بين الایما. ووضع ما يسجد عليه وهو أفضل وأنه يغير بين الاقتصار على الایما. والجمع بينهما وهو أفضل وعموم الایما. للانحناء لالحمد السجود ونحوه الرض حينئذ خصوصاً الخبر أو استحبابه هذا ولم يفرق المصنف بين تنفيض الركوع والسجود وفقاً للسيد والشيخ وأبي المسكاه والمجلى والمحقق والشيد في بعض كتبه وفي (١) وجامع الشرائع والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والمجفرية وشرحها وكشف الالتباس والروضة انه يجعل التنفيض للسجود أكثر منه للركوع وفي (الموجز الحاموي) انه يزيد زمان تنفيض المين للسجود عليه للركوع ونقل ذلك عن المهرج بعض من علق على هامش البيان واستدلوا بقوله عليه السلام يجعل سجوده اخفض من ركوعه وصرح جماعة بأنه يلحق البدل حكم البدل منه في الركنية زيادة وتقصاناً لكن في الروضة والروض انما يحى ذلك مع قصد ان التنفيض مثلاً بدل الركوع أما مع عدمه ففي (الروضة) القطع بالدم وفي (الروض) يحتمل عدم البطلان لانه لا يد ذلك فضلاً من أفضال الصلوة مطلقاً بل اذا وقع في محله الأمور بايقاعه وفيه وظاهر كشف اللثام مواقة الروضة كما ان الظاهر من المقاصد الحلية الاطلاق قد اختلف كلام الشيد الثاني في كتبه الثلاثة وقال من اطلق انه قائم مقامه في هذه الحالة والمبطل هو الايتان بصورة الاركان وهو متحقق هنا (قلت) وكذا القول في قيام الحالات التي هي بدل من القيام مقامه في الركنية ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجري الافعال على قلبه والاذا كان على لسانه ﴾ كذا في التحرير والبيان وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والدروس والمجفرية والمزنية وارشاد المجفرية والروض) جعل ذلك حكم العاجز عن الایما.

(١) قد تلف بعض الكلام هنا من نسخة الاصل فليراجع وقد وجدنا صاحب الجواهر يحكي ذلك عن سلاواين حرمة زيادة على ما في البارة قلل الساقط المراسم والوسيلة

والاعمى أو وجع العين يكتفي بالاذكار ويستحب وضع اليدين على فخذيه بجذاء وركبتيه والنظر الى موضع سجود ﴿فروع الاول﴾ لو كان به رمد لا يبرأ الا بالاضطجاع اضطجع وان قدر على القيام للضرورة (الثاني) ينتقل كل من الماجز اذا تجددت قدرته والقادر اذا تجدد عجزه الى الطرفين وكذا المراتب بينهما (متن)

بطرفه وفي (جامع المقاصد) انه انسب لان الافعال ليست شيئا زائدا على ما ذكر من الركوع والسجود والقيام منها وذلك يحصل بتضيض العيين وقصها والتبادر من اجراء الافعال على قلبه الاجزاء به عنها وحمله على ارادة نيتها عند فعله لما فيه تكاف وارتكاب مالا ندل عليه البارة انتهى (قلت) هذا الذي نسب الى التكلف هو الذي فسر به الفاضل في كشفه عبارة الكتاب قال أي يقصد الركوع والسجود بالتضيض والرفع بالفتح فبالقصد ينصرف كل الى ما يقصد ويترب عليه حكم الركوع والسجود في الزيادة والتقصان انتهى (وقد يقال) يحتمل عدم اشتراط القصد كما لا يشترط ذلك في القراءة جالسا والركوع كذلك ونحوهما لصيرورتها أفعالا على تلك الحال وهي لا تقتصر الى النية الخاصة فان الصلوة متصلة شرعا ويكتفي فيها نية واحدة لجميع أفعالها فليأمل ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿والاعمى ووجع العين يكتفي بالاذكار﴾ كما في التذكرة ونهاية الاحكام والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس والروضة وجامع المقاصد وفي جملة من هذه زيادة اجراء الافعال على القلب وفي الاخير المراد وجع العين الذي يشق عليه تضيض العيين وقصها وأما الاعمى فظاهر اطلاقه عدم اعتبار تضيض أفعاله وقصها حملا للعين على الصحة فيكتفيان باجراء الافعال على القلب والاذكار على اللسان وبراد بقوله في البارة يكتفي بالاذكار ان كل واحد منهما يكتفي بذلك عن التضيض والفتح لا عن الاجراء لظهور كونه واجبا لانه مقدور انتهى ﴿فروع الاول﴾ ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿لو كان به رمد لا يبرأ الا بالاضطجاع اضطجع وان قدر على القيام للضرورة﴾ كما في نهاية الاحكام وقد اقتصر المصنف هنا وفي (نهاية الاحكام) على ذكر الرمد كما في الخلاف والتذكرة وكشف الالتباس والجعفرية وشرحا وفي (المبسوط والمنتهى والتحرير والموجز الحاوي والمقاصد العلية) الاقتصار على مرض العين وفي (الذكرى والبيان وجامع المقاصد) تعميم الحكم لكل مرض يستدعي الاضطجاع والاستلقاء بروه هذا ما يتعلق بالمرض وقد اقتصر المصنف هنا وفي نهاية الاحكام على الاضطجاع كما سمعت وفي (الخلاف والمنتهى والتحرير والتذكرة والذكرى والفروس والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجعفرية والعزية وارشاد الجعفرية والمقاصد العلية) تميز الاستلقاء له اذا أحبره الطبيب أنه لا يبرأ الا بموقال في (كشف القاتم) وكذا اذا كان لا يبرأ الا بالايما للركوع والسجود أو موى وان قدر عليهما أي على الركوع والسجود وكذا اذا كان لا يبرأ الا بترك الايما تركه انتهى وقد يلوح من الخلاف والمنتهى والتذكرة حيث نسب الخلاف فيها الى مالك والاوزاعي أن لا يخالف من اصحابنا في جوار الاستلقاء لرمد ووجع العين وفي (المدايق) أنه لا خلاف فيه وحجة الاوزاعي ومالك ان ابن عباس لما كف أناه رجل قال له ان صبرت سبعة أيام لا تصلي الا مستقيا داويت عينك فارسل الى أم سلمة وأبي هريرة وغيرهما فقالوا له (قبل له نخل) ان مت في هذه الايام فما الذي صنع بالصلوة فلم يضل (وفيه) على تقدير تسليم ثبوته وحجية قولهم وفعله وما كان ليكون شيء من ذلك أنه لعله كان

(الثالث) لو تجدد الخلف حال القراءة قام تاركاً لها فاذا استقل أتم القراءة وبالعكس قرأ في هويّه (متن)

البرّه غير مغنون ومن البعيد من ابن عباس أن يستغني أبا هريرة مع وجود الحسين صلوات الله تعالى عليهما وهو عالم بامتنها ووجوب الطاعة لها ويدل عليه بعد صحيح ابن مسلم وموثقة سماعة ما رواه الحسين بن بسطام في كتاب طلب الامنة عليهم السلام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ لو تجدد الخلف حال القراءة قام تاركاً لها فاذا استقل أتم القراءة وبالعكس قرأ في هويّه ﴾ أما عدم جوار القراءة في حال الانتقال (القيام خل) لمن وجد الخلف فما قطع به الاصحاب كما يظهر مما يأتي وفي (الناصح) لو وجد القاعد ختاً نهض منها وقد فهم منها المحقق الكرّي الخلاف فكتب عليهما نصه بل يترك وينفي بعد القيام وكذا في عكسه انتهى فتأمل واستحب له في نهاية الاحكام والذكرى استئناف القراءة وفي (المبسوط) وبغيره جوازه لانه اذا انتفت المشقة وفي (الروض) قد يشكل باستلزامه زيادة الواجب مع حصول الامتثال وسقوط الفرض انتهى واما القراءة في الهوي لمن تجدد له الثقل حالها فقد قاله الاصحاب كما في الذكرى وكذا الروض فانه نسبته الى الاصحاب تارة والى الاكثر اخرى وفي (الحقائق وحاشية لمبارك) نسبت الى المشهور وهو خيرة الشرائع على الظاهر حيث قال مستترا والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام والالفية والموجز الحاوي وكشف الانباس والروض والمسالك والمقاصد العلية ونبه في الدروس الى القيل وفي (البيان) فيه نظر وفي (الذكرى) وكشف الغم (هو مشكل لان الاستقرار شرط مع القدرة ولم يحصل في الهوي والقراءة فيه كتقديم المشي على القعود وينبه عليه خبر السكوني عن الصادق عليه السلام في المصلي يريد التقدم قال يكف عن القراءة في مشيه حتى يتقدم ثم يقرأ وقد عمل الاصحاب بمضمون الرواية كذا قال في (الذكرى) ويأتي ما في الروض من دفعه هذا وما في الذكرى من نسبة ذلك الى الاصحاب لا يخلو من رية لان لم يجد أحداً من القدماء صرح بذلك وقد ثبتت المقنعة والهاية والمبسوط والخلاف والجل والوسيلة والسرائر وغيرها في بابها من القيام والركوع والقراءة فلم أحد في موضع منها التصريح بذلك بل قد يظهر من المبسوط أنه يترك القراءة في الهوي حيث أتى في الحكمين بعبارة واحدة قال في الاول قام وبنى وفي الثاني جلس وبنى على صلواته اللهم الا أن يكونوا ذكروا ذلك في مطاوي كلامهم مما زاغ عنه النظر أو يكون الشهيد أراد مشايخه كالمخز والعبيد والمصنف وابي سعيد والابن وغيرهم ممن شاهدوا أو قل له ذلك عنهم فليتأمل وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والجعفرية وشرحها ومجمع البرهان) اختيار عدم القراءة حينئذ لما ذكر في الذكرى واستحسنه في المدارك وقال في (الروض) محيياً عما في الذكرى الاستقرار شرط في القراءة مع الاختيار لا مطلقاً وحصوله بعد الانتقال الى الأدنى يوجب فوات الحالة العليا بالكيفية وعلى تقدير القراءة فيوت الوصف خاصة وهو الاستقرار وفوات الوصف أولى من فوات الموصوف والصفة أو الموصوف وحده وقد قدم الكلام في نظيره فيما اذا تمارضت الصلوة قائماً غير مستترا وجالاً مستترا وأما الرواية فلي تقدير الالتفات اليها لا حجة فيها على محل النزاع بوجه لان الحائذين متساوون في الاختيار بخلاف المتنازع انتهى (قلت) قد قدم في المسئلة اني أشار اليها ان الاستقرار صفة من صفات المصلي وواجب من واجبات الصلوة فذكر وفي (الحقائق) قوله ان الاستقرار شرط فيها مع الاختيار صحيح وهو هنا كذلك فان الاضطرار

ولو خف بعد القراءة وجب القيام دون الطائفة للهوي الى الركوع ولو خف في الركوع قبل الطائفة كفاه أن يرتفع منحنياً الى حد الراكع (ممن)

أما تتعلق هنا بالانتقال من حال القيام الى حال القعود والشارع قد جعل القعود بمنزلة القيام وأما بالنسبة الى القراءة فالواجب أن يراعى فيها شرطها وهو الاستمرار فتركها بعد الانتقال حتى يستمر جاء انتهى (وقد يقال) إنما لم نجد دليلاً على اشتراط الاستمرار بالمنى الذي ليس فيه اجماع ولا خبر أما الخبر فالظاهر هذه وأما الاجماع فكذلك لأنك قد سمعت نسبة الخلاف الى الاصحاب ثم ان القدر المتصل بالقيام والواقع في حده يجب تحقق القراءة فيه للعموم فكذا غيره لعدم قائل بالفصل وأما قولك قضية كون العبادة توقفية أنه يجب عليه الترك الى أن يحل محل مستترا (فيه) ان صريح جماعة من القائلين بالاستمرار وجوبه للمصنف في نهاية الاحكام وغيره وهو ظاهر الباقين وقوله عليه السلام يتمكن في الاقامة كما يتمكن في الصلوة ليس بواضح الدلالة على المطلوب فليأمل جيداً وفي (المقاصد العلية) ومثله القول في الانتقال من حالة الجلوس الى الاضطجاع ويشكل ذلك في باقي الحالات كما في الانتقال من الاضطجاع على الجانب الايمن الى اليسر فان حالة الانتقال ربما اقتضت قلبه على ظهره وهي أدون من الجانب الايسر أو على وجهه فهو مرجوح في جميع المراتب فينبني تعقيد الحكم بما لو كان من حالات هي أعلى من المنقل إليه كما يدل عليه التحليل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو خف بعد القراءة وجب القيام دون الطائفة للهوي الى الركوع ﴾ أما وجوب القيام قد صرح به الشيخ ومن تأخر عنه والامر فيه ظاهر فان القيام المتصل بالركوع واجب وركن كما سبق حتى لو ركنها مع القدرة بطلت صلوة واما عدم وجوب الطائفة فهو خيرة المصنف في التذكرة ونهاية الاحكام وأبي العباس والعصيري والكركي وصاحب المزية وصاحب ارشاد المعفريه والشيد الثاني وسبطه وقد يظهر ذلك ممن اوجب القيام ولم يتعرض لوجوبها كما في المبسوط وغيره واحتمل في الذكرى الوجوب وقر به في البيان وفي (الدروس) وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشية الارشاد والجفرية وشرحها (وغيرها أنه أحوط واستدل عليه في الذكرى بأن المركبين المتضادين في الصلوة والمبوط لا بد أن يكون بينهما سكن فبني مراعاته لينتقل الفصل بينهما وبأن ركوع القائم يجب أن يكون عن طائفة وهذا ركوع قائم وبأن منه يتيقن الخروج عن العبدة انتهى (ورد) بأن الكلام في الطائفة عرفاً وهي أمر زائد على ذلك كذا في جامع المقاصد والروض وكشف القاتم وغيرها وفي (الروض) أيضاً قد نوزع في الكلام في استلزام المركبين المتضادين سكوتا مع الاجماع على وجوب الطائفة في موضع يتحقق انجافه بالمركبين كالقيام من الركوع وانه لو هوى من غير طائفة بطل وذلك يدل على عدم استلزام المركبين طائفة أو على أن ما يحصل غير كاف بل لا بد من تحققها عرفاً وأما الثاني فهو عين المتنازع فان موضع الوفاق في اشتراط الركوع عن طائفة هي ما يحصل في قيامها قراءة ونحوها فتكون الطائفة واجبة لذلك لاندائها وأما الثالث فهو احتياط لا يتعمد المصير اليه انتهى (قلت) على القول بأن العبادة اسم للصحيح منها وان ما شكت في شرطية فهو شرط يقوي كلام الشيد فأمل ولا تستحب اعادة القراءة كما في التذكرة والذكرى وجامع المقاصد والمدارك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو خف في الركوع قبل الطائفة كفاه أن يرتفع منحنياً الى حد الركوع ﴾ يريد انه لو خف قبل الطائفة بقدر الذكر الواجب وجب عليه أن يرتفع منحنياً ولم

(الرابع) لا يجب القيام في النافلة فيجوز أن يصلها قاعداً (متن)

يجز له الانتصاب كما في التحرير ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجفرية وشرحها والروض والمقاصد العلية وكشف القام وأما لو خف في الركوع بعد الطأينة قبل الذكر الواجب في (نهاية الاحكام والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وكشف القام) ان حكمه حكم ساقه وظاهر التذكرة والذكرى انه يتم ركوعه وان حكمه حكم ما لو خف بعد الذكر قال في (الذكرى) لو خف بعد الطأينة قام للاعتدال من الركوع وأظهر منها عبارة التذكرة حيث قال ولو خف بعد الطأينة فقد تم ركوعه وفيه نظر ظاهر قد أشار اليه في جامع المقاصد وقال الشيدان في الذكرى والروض ان كان قد أتى بيمض الذكر فان اجتزأنا بالتسيعة الواحدة لا يجوز البناء على بعضها لعدم سبق كلام تام ويحمل ضميراً البناء بناءً على ان هذا الفصل يسيراً لا يقدح في الموالاة ولو أوجبتا تعدد التسييح وكان قد شرع فيه فان كان في أثناء تسيعة استأنها كما في وان كان بين تسييعتين أتى بما بقي واحدة كان أو اثنتين وفي (كشف القام) لو كان شرع فيه ولم يكمل كلمة سبحان أو ربّي أو العظيم أو ما بعده فالاولى اتمام الكلمة وعدم قطعها بل عدم الوقف على سبحان ثم الاستئناف عند تمام الارتفاع ولو خف بعد الذكر وجب عليه القيام للاعتدال كما في نهاية الاحكام والبيان والموجز الحاوي وكشفه وجامع المقاصد والجفرية وشرحها والروض والمقاصد العلية وفي هذه الكتب العشرة والتذكرة والذكرى والدروس ان خف في الاعتدال من الركوع قبل الطأينة فيه قام ليطمئن وأما لو خف بعد الاعتدال والطأينة عن الركوع في (الذكرى والبيان والدروس والموجز الحاوي وشرحه والجفرية وشرحها والمقاصد العلية والروض) انه يجب عليه القيام ليسجد عن قيام وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) فيه أشكال ويأتي ما في هذين الكتابين على هذا التقدير من احتمال قيامه للقنوت الثاني في الجملة وفي (الذكرى) في وجوب الطأينة في هذا القيام بعد وفي (البيان) وارشاد الجفرية والمقاصد العلية) الاقوى انها لا يجب ونحوه ما في روض الجنان حيث قال لو خف بعد الاعتدال عن الركوع قام ليسجد عن قيام ثم ان لم يكن الطأنة وجبت في القيام والا كفى ما يتحقق به الفصل بين الحركتين المتضادتين انتهى ولو خف وهو هاد للسجود استمر قولاً واحداً على الظاهر وأما الاحتمال الذي في التذكرة ونهاية الاحكام فقد قال فيها أما لو قلنا بالقنوت الثاني في الجملة بعد الركوع احتمل اذا خف بعد الاعتدال والطأينة في الركوع أن يقوم ليقنوت وفي (نهاية الاحكام) لو قنوت جالساً فأشكال ينشأ من مخالفة الهيئة المطلوبة للشرع مع القدرة عليها ومن استجاب القنوت فجاز فله جالساً فلهذا انتهى وفي (كشف القام) كان الاولى ترك قوله للعدو قال وان تمكن من القيام للاعتدال من الركوع دون الطأينة فيه وجب والاولى الجلوس بعده مطمئناً فيه انتهى وفي (المقاصد العلية والروض) القطع بوجوب الجلوس حينئذ مطمئناً فيه وفي (الذكرى) تسقط الطأينة هنا مع احتمال جلوسه للاعتدال والطأينة فيه (قلت) ولو قل في أثناء الركوع فان كان بعد الذكر جلس مستترا ولو كان قبل الذكر في الركوع أو الاجزاء بما حصل من الركوع وجان مبينان على ان الركوع هل يتحقق بمجرد الانحناء المذكور أم لا بد في محققته من الذكر والطأينة والرض كما سيأتي الكلام فيه بلطف الله تعالى فيمن ذكر كما انه ركن من قبل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (لا يجب القيام في النافلة)

لكن الافضل القيام ثم احتساب وكتبتين بركمه وفي جواز الاضطجاع نظر ومعه الاقرب
جواز الائمة للركوع والسجود (متن)

اجماعا كما في التذكرة والايضاح والبيان فيجوز أن يصليا قاعدا اختياراً بأطبق العلماء كما في المتبر
ونهاية الاحكام ولا تعرف فيه مخالفاً كما في المنتهى والمفتاح وقد أطبق العلماء قبل ابن ادريس
وبعد على خلافه كما في جامع المقاصد والمدارك حيث منع من جوازها جالساً اختياراً في غير الوتيرة
ونسب الحواز الى الشيخ في النهاية والى رواية شاذة وقد قضى العجب منه الشهيد في الذكري قال
دعوى الشذوذ مع الاشتهار عجبية وقال وذكر النهاية والشيخ بشر بالخصوصية مع أنه صرح به
في المبسوط وكنا المفيد ثم قل عبارتهما ﴿ قوله ﴾ ﴿ لكن الافضل القيام ﴾ اجماعاً كما في
كشف الاثام وفي (المنتهى) لا تعرف فيه مخالفاً وبه صرح الاصحاب وقال جماعة منهم ان الافضل
ان صلاها جالساً أن يقوم في آخر السورة فيركع عن قيام وفي (البيان والذكري) أنه يحصل له بذلك
فضيلة القيام قال في (الذكري) روى ذلك حماد بن عثمان ووزارة وقضية كلامهم أنه يجوز أن يصلي
ركعة من قيام وركعة من جلوس وحكى عن البهائي أنه حكى عن فخر الاسلام أنه حكى الاجماع على عدم
جواز التلويح في النافذة من القيام والجلوس ولم نجد ذكره في الايضاح وهو على تقدير صحته محتمل هذا
الصورة وما قبلها ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ أو احتساب ركعتين بركعة ﴿ الاخبار وقد
نص عليه كثير من الاصحاب وفي (التذكرة) هل يحتسب في الاضطجاع كذلك فيه نظر ونحوه ما
في البيان هذا وقد روى أبو بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال سألته عن صلى جالساً مع القدرة
على القيام فقال هي تامة لكم والظاهر ان الخطاب للشبهة لا لأبي بصير وغيره ممن كان أعمى أو شيخاً
وقد حلها في الذكري على الجواز (قلت) في المبسوط قد روي أنه يصلي بدل كل ركعة ركعتين وروي
أنه ركعة بركعة وهما جميعاً جائزان ﴿ قوله ﴾ ﴿ وفي جواز الاضطجاع نظر ﴾ أي اختياراً وفي
(التذكرة) أشكال وفي (نهاية الاحكام والايضاح) ان الاقرب الجواز واستبمده في البحار وفي
(الذكري والبيان وجامع المقاصد والمدارك) الاقرب عدم جواز الاضطجاع والاستلقاء لعدم ثبوت
النقل والاعتذار بان الكيفية تابعة للاصل فلا تجب كالاصل مردود لان الوجوب هنا بمعنى الشرط كالطهارة
في النافذة وترتيب الافعال فيها (قلت) في نهاية الاحكام والايضاح روى عمر بن حصين قال سألت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صلوة الرجل وهو قاعد قال من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى
قاعداً فهو نصف أجر القائم ومن صلى قائماً فهو نصف أجر القاعد وقال في (الايضاح) وروي ان
صلوة القائم على النصف من صلوة القاعد ونحوه ما في جامع المقاصد وقد أشير الى هذه الرواية أيضاً
في المتبر والذكري اللهم الآن يقال هذه الرواية محمولة على حصول المنزلة المجرى كما يلوح ذلك من
مقام ذكرهم لها واستدلالم بها هذا والظاهر جواز الاتكاء على الصفا والمخاطب فيها بل قد جوز
ذلك في الفريضة كما سمعت فيما سلف ﴿ قوله ﴾ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ ومعه الاقرب
جواز الائمة للركوع والسجود ﴿ كما في التذكرة ونهاية الاحكام والبيان وقال في (نهاية الاحكام) وهل
يجوز الاقتصار في الاذكار كالشهد والقراءة والتكبير على ذكر القاب الاقرب ذلك ولا فرق بين التواضع
الراتية وغيرها كالاستلقاء واليد المندوب في جواز الاقتصار على الاضطجاع انتهى وانما كان ذلك

﴿ الفصل الثاني في النية ﴾ وهي ركن تبطل الصلوة بتركها عمداً وسهواً في الفرض والنفل وهي القصد الى إيقاع الصلوة المينة كالظهر مثلاً أو غيرها لوجوبها أو نذرها اداءً أو قضاءً قربة الى الله تعالى وتبطل لو اخل باحدهما (متن)

أقرب للاصل مع كونه الهيئة الممهدة للمضطجع والمستقي ولجوازه اختياراً راكباً وماشياً ووجه عدم خروجه عن حقيقتها أي حقيقة المضطجع والمستقي وإنما ثبت فيها بدليته للعدول وتغييره هتئما من غير عذر كما اشار الى ذلك في الايضاح

﴿ الفصل الثاني في النية ﴾

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهي ركن ﴾ باجماع العلماء كافة كما في المنهي والتذكرة والاجماع كما في الوسيلة والتحرير ولم يقل أحد بأنها ليست بركن كما في التنقيح واختلفوا في أنها شرط أو جزء أو مترددة بينهما ففي (المعتبر وكشف الرموز والمنهي والروض والمدارك) وغيرها أنها شرط وفي (الموجز الحاوي) أنها جزء ونسب في التنقيح الى الشرائع وفي (المدارك) الى ظاهرها ويظهر من المختصر نسبته الى النافع وفي (جامع المقاصد والمبينة والمسالك) أنها مترددة بينهما وفي الأخيرين انه خيرة النافع وفي (فوائد الشرائع والمقاصد العلية) أنها بالشرط أشبه وفي (المجففة) ان شبهها بالشرط أكثر واستشكل في الشرطية والجزئية في التذكرة وذكر جماعة القولين من دون ترجيح ولشيد في قواعد تفصيل في المقام وقد تقدم بيان ذلك كله في نية الوضوء ثم ان جماعة جعلوا الركن مقابلاً للشرط كما سمعت ذلك في أول المقصد الثاني ومزادهم به ما يبرادف الجزء وأما الاجماع المتقدمة على أنها ركن فأنما أرادوا به ما تبطل الصلوة بتركها عمداً وسهواً وقد قل الاجماع على هذا أعني بطلانها بتركها عمداً وسهواً في التذكرة ونهاية الاحكام والذكرى وقواعد الشيد والتنقيح وفوائد الشرائع وغيرها وهو كبير وفي (المفاتيح) نفي الخلاف عنه وتعام الكلام في نية الوضوء ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهي القصد الى إيقاع الصلوة المينة كالظهر مثلاً أو غيرها لوجوبها أو نذرها اداءً أو قضاءً قربة الى الله تعالى ﴾ الكلام في المقام يقع في مواضع (الاول) قال الأستاذ أدام الله تعالى حراسته في شرح المفاتيح وحاشية المدارك النية هي الارادة الباعثة على العمل المنبئة عن العلم والحصول وليست منحصرة في المحطرة بالبال كما ظنه جماعة لان الارادة اذا لم تكن حاصلة في النفس لا يمكن اكتسابها بتصور المعاني في الجنان فان المرآة لا يمكنه التقرب في فعله وان تصور مجنانه أصلي أو ادرس قربة الى الله تعالى وقد تقدم قل هذا عنه في مباحث نية الوضوء واستيفاء كلامه كله أيده الله تعالى وقال لاريب في أنها مقولة عن معناها القنوي الى قصد الفعل طاعة لله تعالى واخلاماً مع قصد الوجه أو غير ذلك ولو لم تكن مقولة لم يكن قولهم هي شرط في العبادات دون الماملات معنى أصلاً لان الفعل الاختياري لا يمكن صدوره بغير قصد ذلك الفعل وغايته فهو كلفنا الله تعالى بالفعل من دون القصد كان تكليفاً بالحال والعبادات وغيرها في ذلك سواء فلا وجه لاشتراطها في العبادات قطعاً ولما على المعنى المنقولة اليه كما قلنا فاصح اشتراطها لانه يجوز انفساً كما بل لايتأتى ذلك عن النفوس الامارة بالسوء الا بمجاهدات كبيرة ولذا ورد الحث على تخليص السل قال ومن هنا ظهر فساد ما في المدارك وغيرها من ان الخطب سهل في النية وان المتعب فيها تخيل النوي بأدنى توجه وان هذا القدر لا ينفك عنه أحد وفاد ما قيل ان اشتراط النية

من يدع التأخرين تباهامة والا فالرواة والتقدماء ما كانوا يتعرضون لنية أصلا قال ووجه ظهور فساد هذان الاخلاص في العبادة شرط والرياء شرك والتقدماء من الرواة والفتواء صرحوا بوجوب النية المذكورة وذكروا أخبارا كثيرة بل متواترة كقوله صلى الله عليه وآله وسلم انما الاعمال بالنيات وقوله وقول الأئمة صلى الله عليه وعليهم ليعملوا بالنية وغير ذلك مما دل على حرمة الرياء وقصد غير الله تعالى ولو بالشراكة وما دل على وجوب الطاعة لله سبحانه والمجيء صلى الله عليه وسلم في ذلك بعد الآيات التريفة تزيد على التواتر والاطاعة لا تصح الا بالآيات بفضل على الوجه الذي أرادته وطلبه بقصد انه أرادته وطلبه فلهذا لا يترك لم يكن ممثلا نم لم يذكر ذلك في كل محل وعبادة كالتأخرين بل ذكر ذلك بعنوان السكينة والقاعدة لكل عبادة والتأخرون لما كان غرضهم الشرح التام وكشف المرام بالإبرام كما فعلوا ذلك بالنسبة الى سائر الاحكام ذكر ذلك مع كل عبادة صونا عن الجهل والفتنة شكر الله تعالى مساعيهم الجميلة انتهى كلامه شكر الله تعالى عمله وأطال عمره فكانت النية عنده سهلة من حيث انها الداعي دون المحاضرة في البال صعبة من حيث الاخلاص وما يؤيد القول بأنها حقيقة شرعية اعتبار المقارنة فيها فان المقارنة على القول بأن النية هي الداعي وان المقارنة أمر زائد على النية تكون داخلية في ماهيتها ليست شرطا فيها لانه من المستحيل وقوع جزء من أجزاء العبادة بدون نية القرية ومن المعلوم ان المقارنة لم تؤخذ في المعنى القنوي نم على القول بأنها هي المحطرة بالبال بقية اشتراط المقارنة لاول جزء منها ثم الاكتفاء بالاستدامة كما هو مختار أكثر المتأخرين وقد قدم في مبحث الوضوء ان ذلك كله وبيان معناها وعملها وما يتعلق بذلك (الثاني) قال جماعة ان النية أمر واحد بسيط وهو المقصد الى فعل الصلوة المحصورة وان الامور المتغيرة فيها التي يجمها اسم المميز فاعلم هي مميزات المقصود وهو المتوي لا أجزاء لنية كما لله قد يلوح من عبارة الشرائع والارشاد والتحرير والالفة وغيرها وقد اعترض بذلك في المسالك والروض والمقاصد العلية على عبارة الشرائع والارشاد والالفة بأن القرية غاية لفعل المتعبد به فهي خارجة عنها أيضا ويأتي ما في عبارة الارشاد من أخذها بميزا ولما كانت النية عزما وارادة متعلقة بمقصود متين اعتبر في تحققها احضار المقصود بالبال أولا بجميع مشخصاته كالصلوة مثلا وكونها ظهرا واجبة مودة أو مقابلة أو بالتفريق على اختلاف الآراء كما يأتي ثم يقصد إيقاع هذا المعلوم على وجه التقرب الى الله تعالى فقط أصلي مثلا هي النية وهي وان كانت متقدمة لفظا فهي متأخرة معنى لان معنى الاستحضار القلبي لفعل يصير المتقدم من اللفظ والتأخر في مرتبة واحدة وقد نبه على ذلك كله في الدرر والذكرى وكشف الانبساط والروض والمسالك والمقاصد العلية والمدارك وقصدوا بذلك بيان الواقع والاشارة الى الحزاة الواقعة فيما يظهر منه خلاف ذلك كالشرائع وغيرها كما أفصحت عن ذلك عبارة المسالك والروض والامر في ذلك كله سهل بعد وضوح المراد (الثالث) قد صرح علماءنا باعتبار القرية في نية الصلوة وقل الاجماع على ذلك في الايضاح عند البحث عن نية الثاني فظاهر التذكرة والمتنوع والمدارك والظاهر ان ذلك من الضروريات عند علماءنا وأما ترك ذكرها في الخلاف والبسوط فظهور اعتبارها لامرأة هامة وأخذها بميزا كما قد يظهر من عبارة الارشاد لا يفتي عن جعلها غاية كما صرح بذلك في الروض معترضا على الارشاد (الرابع) يتبر في النية التمين وقد قل عليه الاجماع في التذكرة والمدارك وفي (المنتهى) نفي الخلاف عنه وفي (الكفاية) انه المشهور ثم قال انه قريب وهذا يشعر بالخالف ولم نجد من قال

بعضهم يستقل التمين اذا نسي الفائتة والمراد بالتمين ان يتصور انها ظهر مثلاً أو عصر على الاجال وفي (الذكرى) ان من الاصحاب من جعل احضار ذات الصلوة وصفاتها هي المقصودة والامور الاربعة مشخصات للمقصود قال أي بقصد القدات والصفات مع التمين والوجوب والاداء والقربة ونيته هكذا أسلي فرض الظاهر بان أوجب النية وتكبير الاحرام مقارنة لها ثم اقرأ ويعدد أفعال الصلوة الى آخرها ثم يبيد أصلي فرض الظاهر على هذه الصفة ثم اعترضه في الذكرى بأنه لم يهد عن السلف وبأنه زيادة تكليف والاصل عدمه وبأنه عند فراغه من التعداد وشروعه في النية لا يتيق تلك الاعداد في التخييل مفصلة فان كان الفرض التفصيل قد فات وان اكتفي بالتصور الاجمالي فهو حاصل بصلوة الظاهر اذ مساها تلك الافعال على ان جميع ماعدده انما يفيد التصور الاجمالي اذ واجب كل واحد من تلك الافعال لم يمرض لسمع انها اجزاء منها مادية أو صورية انتهى ونحوه ما في فوائد الشرائع والمسالك ولله أراد يبعث الاصحاب المحقق في ظاهر الشرائع كما فهم ذلك منه في المسالك وغيرها وقد يحتمل ارادة ذلك من عبارة المصنف الآتية (الخامس) يتبرع نية القربة والتمين الوجوب أو الذنب والاداء أو القضاء كما في المبسوط والخلاف وغاية الانجاز للشيخ ابن فهد والفتاوى والسرائر وجامع الشرائع والشرائع والناصح والمعتبر والمتنعي ونهاية الاحكام والتحرير والارتداد والتبصرة والتذكرة والفخرية والذكرى والحدروس والبيان واللمعة واللائقة واللمعة الحلية والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجفرية والرمزية وارشاد الجفرية والميسرة والمسالك والروض والروضة والمقاصد العلية وفي عنه البعد في الكفاية وظاهر التذكرة لاجماع على ذلك أي على قصد الوجه والاداء والقضاء وفي الكتب الكلامية ان مذهب العدلية أنه يشترط في استحقاق الثواب على واجب أن يوجه لوجوبه أو وجه وجوبه قل ذلك عنهم جماعة كثيرون وظاهرهم أنهم مجمعون على ذلك ولما كان وجه الوجوب غير ظاهر تميز قصد الوجوب وفي (الروض والروضة والكفاية) نسبة اعتبار الوجه الى المشهور وفي (المراسم) اعتبار الاداء أو القضاء ولم يتعرض لذكر الوجه وقد قل اعتبار الوجه في نية الوضوء الشهيد في غاية المراد والذكرى عن الراوندي والمصري والقاضي والتي وقلناه أيضاً عن الطوسي كما تقدم ذلك هناك وصرح مصمم بأنه لا فرق في الوجوب بين الواقع وصفاً وغاية في حصول التميز وان كان الوصف أظهر وصرح جماعة بأن ذكر الوصف ينفي عن النية وظاهر جماعة أن ذكر النية ينفي عن الوجه وفي (الروض) أن المشهور الجمع بين المميز والفائي وقال فيه ان المميز ينفي عن الثاني دون المكس وفي (المقاصد العلية) لا يجب الجمع بينهما وان كان أحوط وفي (الروضة) الوجوب الثاني لدليل على وجوبه كما نبه عليه الشهيد في الذكرى لكنه مشهور ونحوه ما في المقاصد العلية (قلت) قد قل غير واحد عن المتكلمين كما سمعت أنه يجب فعل الواجب لوجوبه أو لوجهه من الشكر أو العطف أو الامر أو المركب منها أو من بعضا على اختلاف الاراء كما تقدم بيان ذلك في الوضوء ولذا جمع بين الوصف والنية جماعة كثيرون وخير بين الوجوب الثاني ووجه جماعة آخرون كابن المكالم والمصنف في النهاية وغيرها هنا وفي نية الوضوء وقد قلناه هناك عن جماعة كثيرون وفي (الروضة) بعد ان قل عن المتكلمين انه يجب فعل الواجب لوجوبه أو لوجهه من الشكر أو العطف الى آخره قال ووجوب ذلك أمر مرغوب عنه اذ لم يحققه المحققون فكيف يكلف به غيرهم (قلت) مفهوم لوجوبه بديهي فم الكلام في معنى لوجهه وظاهره المنع بالنسبة اليها من دون تخصيص بالآخر الى أن يقال ان مراده انه لم يصير معلوماً للمحققين ان ما اعتبره المتكلمون من النية ماهر وما

معناه وشكوا في ذلك فكيف يكلف بذلك العوام فأمل فيه وقد فهم الشهيد في الذكرى من قوله في المتبر
يشتري تعيين الفريضة وكونها فرضاً أداه إلى آخره أنه لا يكفي ذكر الوجوب قال في (الذكرى) هل
يجب تعيين الفريضة أوجه في المتبر لتبين عن الظاهر المادة مثلاً والظاهر أن الوجوب كاف عنه وبه
يخرج المادة إذا أتى به في النية ولو جله مملاً كقوله لوجوبه فإن فيه دلالة على أن الفعل واجب في
نفسه والمتكاملون لا أوجبوا إيقاع الواجب لوجوبه أو وجه وجوبه جمعاً بين الأمرين فبنوي الظاهر
المفروض أو الواجب لكونه واجباً وهذا مطرد في جميع نيات المبادات وإن كان ندباً بنوي التدب
لندبه لكن معظم الأصحاب لم يتعرضوا له في غير الصلوة انتهى وقلناه بطوله لاشتماله على فوائد فأمل
هذا وفي (المدارك) أن ما استدلو به على اعتبار نية الوجه والأداء من أن جنس الفعل لا يستلزم وجوبه
إلا بالنية فكل ما أمكن أن يقع على أكثر من وجه واحد انقصر اختصاصه بأحد الوجوه إلى النية
فينوي الظاهر مثلاً لتمييزه عن بقية الصلوات والفرض لتمييزه عن إيقاعه ندباً كمن صلى منفرداً ثم أدرك
الجماعة وكونها أداه ليعتبر عن القضاء ضعيف فإن صلوة الظاهر مثلاً لا يمكن وقوعها من المكلف في
وقت واحد على وجهي الوجوب والتدب ليعتبر تمييز أحدهما من الآخر لأن من صل الفريضة ابتداء
لا تكون صلوة الواجبة ومن أعادها ثانياً لا تقع الامتدوبة وقريب من ذلك الكلام في الأداء والقضاء
نعم لو كانت ذمة المكلف مشغولة بكل منها فملاحظة أحدهما ليتخصص بالنية ولاريد أن الاحتياط
يقضي المصير إلى ما ذكره انتهى (وقال الأستاذ) أدام الله تعالى حراسته في حاشية المدارك
لا يخفى فساد ما ذكره صاحب المدارك إذ لا شبهة في أنه يمكن أن يقصد المكلف بالظهور مثلاً
التدب وإن كانت واجبة عليه واقفاً ويقصد الوجوب وإن لم تكن واجبة عليه واقفاً وهكذا الكلام في
الأداء والقضاء غاية الأمر أنها لا تكون صحيحة شرعاً لعدم الموافقة لمطلوب الشارع ولهذا أمر الفقهاء بقصد
ما هو المطلوب حتى يصير فعله صحيحاً مثلاً من لم يكن عليه سوى صلوة الظاهر الواجبة لو صلى بقصد
النصب أو العصر أو الزلزلة عمداً أو سهواً أو جهلاً لا تكون صلوة صحيحة قطعاً وكذا لو صلاها بقصد
الاستحبة لأنها ليست بما أمر بها الشارع وأمكن الوقوع على أكثر من وجه بحسب قصد المكلف
وجهه سواء كان بعنوان العمد أو الجمل أو السهو يكفي للحكم بقصد التمين ولذا حكم الشارع بوجوب
قصد القربة والإخلاص مع أنها أي القربة لا تقع على أكثر من وجه واحد صحيح شرعي ولو اشترط
ذلك لم يجب قصده نفس كونها ظهراً مثلاً بل نفس كونها صلوة إذا لم يكن عليه واجب آخر وبالجملة
قصد التمين أعما يجب لتحقيق الامتثال وهو الاتيان بخصوص ما هو مكلف به فإن كان واحداً في الواقع لا
بحسب اعتقاد المكلف بأن يستعد تعدد من جهه أو سهوه فلا بد من التمين حتى يتحقق امتثاله الرفي
ويقال أنه امتثل من دون فرق بينه وبين التعدد في الواقع لأن المكلف إذا اعتقد أن صلوة الظاهر
ابتداء تكون واجبة وامتدوبة وحين الاتيان بها لم يبين أحدهما وتركها مترددة بين الأمرين كيف يمد
ممتلاً بالنسبة إلى الواجبة وكذا الحال إذا بنى المكلف على التعدد عمداً أو تشرعاً وأما إذا كان
في الواقع واحداً وعند المكلف أيضاً كذلك ولم يبين على التعدد أصلاً وقصد ذلك الواحد فقد قصد
الذي هو متصف بالوجوب لأنه أحضر المنوي وهو الأمر المتصف بالوجوب واقفاً لأن النية أمر بسيط
فأمل في الأخير انتهى كلامه أدام الله تعالى حراسته (قلت) قد استدلت بمثل هذا على اعتبار الوجه
في نية الوضوء وقد تقدم قلناه وقد يستدل عليه بأن إيقاع الفعل على وجهه واجب وما لا يتم الواجب

والواجب القصد لا اللفظ ويجب انتهاء النية مع ابتداء التكبير بحيث لا يتخللها زمان وان قل واحضار ذات الصلوة وصفاتها الواجبة (مقن)

الابنه فهو واجب وايضاح ذلك ان العبادة توقيفية ولم نعلم عدم مدخلة الوجه مع ان القول معروف بين الاصحاب مجم عليه عند المتكلمين حيث قالوا انه بدو به لا يستحق ثوابا والعبادة التي لا يستحق عليها الثواب لا تكون صحيحة جزما على انه على فرض عدم الثبوت لم يثبت عدم المدخلة فيجب قصد الوجه من باب المقدمة ليحصل العلم بتحقيق العبادة على الوجه المأمور به ولو لم يقصد لم يتحقق العلم لاحتمال المدخلة فلا شبهة في ان قصد الوجوب يجب من باب المقدمة والحكم بصحة للعبادة الحالية عن ذلك لا بد أن يكون من نص أو إجماع والاول لم نجهده فتعين الثاني ولا إجماع على الصحة فيها خلت عن ذلك بل ظاهرهم الإجماع على خلافه فلي الخصم اثبات عدم المدخلة ولا ينفعه التمسك بالأصل لأن النية وان قلنا انها خارجة عن ماهية العبادة لكونها شرطا على الاصح لكننا قد حققنا فيما مضى انها من سنخ العبادة وان ماهيتها توقيفية وما اشتمل منها على نية الوجه نية قطعا بخلاف الحالية ثم انه على القول بانها جزأ وان العبادة اسم للمصحح أو على القول بالوقف لا يمكن التمسك بالأصل أيضا كما قرر في محله فأمل جيدا لكن الأئمة صلوات الله عليهم كثيرا ما كانوا في مقام سؤال الراوي عن وجوب شيء وعدم وجوبه يقولون افضله وأمرؤن به على وجه يظهر للراوي منه الوجوب فإذا كرر السؤال وقال وان لم افضله أجابوا بلفظ لا بأس كما وقع ذلك في ناقضية نية الوضوء. فلو كان قصد الفعل على وجه واجب كان المصوم أصرا بترك الواجب أو تبديله فليلاحظ ذلك ولتأمل وقال في (شرح المفاتيح) لو كان قصد الوجوب أو السدب معتبرا لا كثر الشارع من الأمر بالعمل والتسلية وكثر العمل والعلم وشاع واشهر وذاع لأن ذلك من الأمور التي تم بها البلوى وقد أطال في الاحتجاج على ذلك والاستشهاد له وقد قلناه بنامه في نية الوضوء (السادس) لظاهر من كلام الاصحاب انه لا خلاف بينهم في انه لا يمتنع في النية قصد التقصير والتمام حيث لا تخيير بينهما كما في شرح الغنية وفي (المدارك) قطع به الاصحاب وفي (الغنية) انه يستحب قصدهما وفي شرحهما انه غير واضح بمداخلة في عدم اعتباره والاستناد الى زيادة حصول التميز غير كاف وأما في مواضع التخيير فمدى اعتبار قصدهما هو المشهور بين الاصحاب كما في كشف الالتباس وفي (المدارك) قطع به الاصحاب أيضا وفي (الذكرى) نسبت الى كثير به قطع المصنف في هذا الكتاب وغيره كما يأتي وهو خيرة المتبر والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس واستحسنه صاحب ذخيرة المدايك والبحار واستظهره في مجمع البرهان تارة وقد ذكروا ذلك في بحث اقصرو في (الدروس وخواشي الكتاب للشهد والبيان والموجز الحساوي وجامع المقاصد وتطبيق النافع والمفيدة وشرحها) انه يجب قصد التقصير أو التمام في اماكن التخيير وفي القاضي الفريضة تماما وقصرا واحتل في الذكرى وجوبه عند التخيير بينهما وفي (البيان) في بحث المنايات استشكل في اعتبار قصد التقصير والتمام في موضع التخيير فقد اختلف كلامه في ثلاثة مواضع من البيان ويأتي عند تعرض المصنف له ذكر أدلة الطرفين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والواجب القصد لا اللفظ ﴾ لانه لا عبرة به عندنا كما في التذكرة ولا يستحب الجمع بينهما عندنا كما في الذكرى وقد صرح بعدم استحبابه في الخلاف والمتبر والتحريرو والتذكرة وفوائد الشرائع والمدايك وفي موضع آخر من الاخير لا يبعد ان

فيقصد إيقاع هذه الحاضرة على الوجوه المذكورة بشرط العلم بوجه كل فعل اما بالدليل أو التقليد لاهله (متن)

يكون تشريفاً محرمًا وفي (جامع المقاصد) ليس له دخل في النية وفي (المقاصد العلية) وشرح النلفية وحاشية الاستاذ أيداه الله تعالى) أنه امر مستحدث لا عبرة به وفي (البيان) الأقرب كراهته لأنه احداث شرع وكلام بعد الإقامة وقال المقداد عندني في كراهته نظر لأنه مما يتعلق بالصلوة خصوصاً مع كونه معينا على القصد وفي موضع آخر من التذكرة لا اعتبار باللفظ نعم يبنّي الجمع فان اللفظ أعون على خلوص القصد وفي (الذكرى) في هذا منع ظاهر وفي (النلفية) استحباب الاختصار على القلب وفي (نهاية الاحكام) لا عبرة به ويجب ان لم يمكن بدونه وفي (كشف القاتم) في نية الوضوء الحق أنه لا رجحان له بنفسه ويختلف باختلاف التاوين واحوالهم قد يعين على القصد فيترجح وقد يخل به بالخلاف وبذلك يمكن ارماع الخلاف عندنا انتهى وقال هنا اللفظ بأخر اجزائها مما يوقع الشك في قطع همزة الله من التكبير أو الوصل فالاحتياط تركه انتهى (وقد يقال) ان اللفظ اذا كان مستحدثا غير معتبر عند الشارع فلا يوجب سقوط التكليف بما ثبت وجوبه من قطع الهمزة الا أن يقال ان المتقضى للسقوط كونها في الدرجة ولا مدخل لكون ذلك الكلام معتبرا عند الشارع او غير معتبر وهنا كلام آخر وهو أن حسنة الحلبي قد اشتملت على أدعية بين التكبيرات السبع وقد حكم علاننا بالتخير في تكبيرة الاحرام بين السبع ومن الممكن الحاضر قصد الاحرام باحدى التكبيرات المتوسطة مع درج الكلام قسقط ولا بد لني هذا من الا أن يقال المعلوم من الشرع هو تعيين هذا اللفظ للاحرام وعند الصلوة من دون زيادة ولا نقصان وحينئذ فالواجب الوقف بعد تمام الدعاء ثم الابتداء بالتكبير وسيأتي تمام الكلام « ظ » وفي (الخلاف) ان اكثر اصحاب الشافعي استحسبوا اللفظ وقال بعضهم يجب وخطأ اكثر اصحابه انتهى وهذا الذي نقلناه من كتب علاننا معناه ذكر في نية الوضوء وآخر في الصلوة وقد قدم لنا ذكر هذه الاقوال هناك ﴿ قوله ﴾ « قدس الله تعالى روحه ﴾ فيقصد إيقاع هذا الحاضر على الوجوه المذكورة بشرط العلم بوجه كل فعل اما بالدليل أو التقليد لاهله ﴿ اشتمل كلامه هذا على حكين (الاول) أنه لا بد من استناد علمه الى احد الطريقين الدليل أو التقليد بفهم منه ان صلوة المكلف بدون أحدهما باطلة وان مطابق اعتقاده وإيقاعه للواجب أو المندوب المطلوب شرعا وهذا هو المعروف من مذهب الامامية لا نعلم فيه مخالفاً منهم قبل المولى الاردبيلي وتلميذه السيد المقدس وشذوذ من تأخر عنهم بل يشترطون حياة المجتهد المأخوذ عنه وهذا أيضاً هو المعروف من مذهبهم كما في المقاصد العلية قال والقائل بخلاف ذلك غير معروف في أصحابنا وقد أكثروا في كتبهم الاصولية والفروعية من انكار ذلك وتادوا ان الميت لا قول له واسمعوا به من كل حيا فلي مدعي الجواز بيان القائل على وجه يجوز الاعتماد عليه فانا قد تبعنا ما أمكننا تبعة من كتب القوم فلم نطفر بقائل من قهاتنا المعتدين بل وجدنا لأصحابنا قولين قول كثير من القدماء وقهات حلب بوجوب الاجتهاد عينا وعدم جواز التقليد لاحد البتة والثاني قول التأخرين والمحققين من أصحابنا الى آخره (الثاني) أنه لا بد من العلم بوجوب الواجبات وتنب المندوبات للتلا يخالف غرض الشارع فيوقع الواجب لتدبه وبالعكس فتقع صلوة باطلة وقد صرح بالطلاق لوني بالواجب (في الواجب خ ل) التدب في المنهي والكتب فيما سيأتي ونهاية

الاحكام والتحرير والتذكرة والذكرى والبيان وجامع المقاصد والجفرية والزمزية وارشاد الجفرية وروض الجنان وهو ظاهر الاكثر والوجه في ذلك انه منافق قربة عالماً أو جاهلاً لانه مع العلم خالف الوجه الشرعي عمدا فكيف ينوي القربة ومع الجهل لم يتلقه من الشارع فلا قربة أيضا وان اعتبرنا الوجه في النية قال امر ظاهر في الحالين وفي السهو والنسيان أيضا ولو نوى بالمتدوب (في المتدوب خل) الوجوب ففي كتب المصنف أعني الحقة المذكورة وجامع المقاصد والزمزية وروض الجنان انه ان كان ذكرنا بطلت وان كلن ضللا اعتبرت فيه الكثرة وعدمها فبطل على الاول دون الثاني مع احتمال البطلان مطلقا في الاخير لالتحاقه لذلك بالغلو من الكلام والفعل ولانه أدخل فيها ما لم يدخله الشارع وهو مبطل واب قل الامع السهو أو النسيان أو الخطأ وبهذا وما ذكرنا في حجة المكس يظهر ضيف ما يأتي في جمع البرهان وفي (البيان) لو نوى بالتدب الوجوب فلا قرب الصحة لتأكيده عزمه (ورد في جامع المقاصد والروض) بأنه تأكيده لشيء بما ينافيه لان الوجوب والتدب متباينان بتأينا كلياً كما ان متعلقهما كذلك فيمتنع قيام أحدهما مقام الآخر وأصل الرجحان الذي هو جنس لهما انما يتقوم بفصله وفي (كشف الغتام) ان ما ذكره الشهيد في البيان طاهر الفساد وقال في (الروض) وأورد ان النية انما تؤثر في الشيء القابل لمعلقها وما جعله الشارع ندبا يستحيل وقوعه واجبا فكان النادوي نوى المحال فلا تؤثر نيته كما لو نوى الصعود الى السماء (ثم قال) ويجاب بان المانع قصد ذلك وتصويره بصورة الواجب وان لم يكن كذلك شرعا ولو كان المنع من ذلك ما يطاق مراد الشارع لم يتصور زيادة الواجب فان المكلف اذا أتى به لم يتصور كون ما يأتي (يوثي خل) على صورته واجبا وفي (البيان) لو صلى ولو يعلم الواجب من غيره فان اعتقد الوجوب في الجميع أمكن الاجزا وان اعتقد التدب احتمل قويا لابطال لعدم موافقة ارادة الشارع والصحة لصدق الاتيان بالصلاة وامتناع كون النية تخرج الشيء عن حكمه وفي (نهاية الاحكام) لو لم يعلم الواجب من التدب وأوقع الجميع على وجه الوجوب أو التدب أو علم ولم يوقه على وجهه لم تصح صلوته (وقال مولانا المقدس الاردبيلي) في جمع الفائدة والبرهان انه يكفي ايقاع الفضل على ما أمر به اذ الفرض ايقاعه على الشرائط المستتادة من الادلة كما في جملة من مسائل الحج وأما كونه على وجه الوجوب فلا وغير معلوم انه داخل في الوجه المأمور به بل الظاهر عدمه فلا يتم دليلهم ان فضل الواجب على الوجه المأمور به موقوف على المعرفة والعلم بقدومه يكون ما أتى بالمأمور به على وجهه وعلى تقدير تسليم الوجوب لانسلم البطلان على تقدير عدمه خصوصا عن الجاهل والغافل عن وجوبه وعن الذي أخذه بدليل وليس غلظته ذلك وكذا المقلد لمن لا يجوز تقليده ولا خفاء في صعوبة العلم الذي اعتبروه سببا بالنسبة الى النساء والاطفال في أوائل البلوغ فانهم كيف يعرفون الجنب وعدائه وعدالة المقلد والوسائط وهم الآن ما يعرفون شيئا وليس بمعلوم ان لم العمل بالشيع مع عدم معرفتهم حقيقة العدالة ولا بالمذاهب ولا بالمباشرة وتحققهم ذلك بالدليل لا يخفى صعوبة مع عدم الوجوب عليهم قبل البلوغ على الظاهر بل بعده أيضا لعدم العلم بالتكليف بهانهم يمكن فرض الحصول حينئذ يصح التكليف ولكن قد لا يكون والمراد اهم والحاصل انه لا دليل يصلح الا ان يكون اجماعا وهو أيضا غير معلوم لي بل ظني انه يكفي في اصول الوصول الى المطلوب كيف كان بدليل ضعيف باطل وتقليد كذلك وعدم قتل الايجاب عن السلف بل كانوا يكفون بمجرد الاعتقاد وفضل صورة الايجاب ومثل تسليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاعراب مع ان الصلوة معلوم

اشتمالها على مالا يحصى كثرة من الواجبات وترك الحرمات وكذا سكوتهم عن أصحابهم في ذلك ولي
 ظن قوي على ذلك من مجموع أمور كثيرة وإن لم يكن كل واحد منها دليلاً قاطعاً فمجموع مفيد له وإن لم
 يحضرنى الآن كله وإن أمكن الوجوب على العالم المتكفل على الوجه المشروط على أن دليلهم أن ثم دل
 على وجوب القصد حين الفعل وأنه غير واجب إجمالاً انتهى كلامه وقد تعرض الأستاذ أيده الله تعالى
 لردّه في الفوائد الخاتمة في الفائدة السادسة والعشرين فإنه أدام الله تعالى حراسته عندها فرد على
 المولى المذكور قدس ربه وأشار إلى رده أيضاً في مواضع من شرح المفاتيح ثم أنه في مجمع البرهان
 أخذ يتعرض على ماني الروض فقال قوله أن صلاة المكلف بدون الاجتهاد والتقيّد إلى آخره كما سمعت
 محل تأمل بعد تسليم الوجوب أيضاً خصوصاً على قاعدته وهي أن الأمر بالشئ لا يستلزم النهي عن
 ضده الخاص ثم قال كذا وقوله يجب إيقاع كل واحد منهما على وجهه فلو خالف بأن نوى بالواجب
 التذبّ عداً أو جهلاً بطلت الصلاة للاختلال بالواجب على ذلك الوجه المتقضي بالطلان إلا ما استثنى
 وليس هذا منه على أنه قد لا يثنى الفعل على وجه التذبّ مثلاً مع اعتقاده وعلمه الآن بالوجوب مثلاً ويمكن
 تصويره في الجملة وأيضاً بدفرض العلم لا ينبغي تفرغ الجمل إلا أن يؤلّ وأيضاً دليله لا يدل على البطلان بل
 على التحريم وبطلان ذلك الفصل على تقدير تسليم ماسبق (ولنا) أنا لا نسلم بل نقول وقع القصد غير صحيح
 ولا على وجه الشرع وأما الفعل فلا يخرج بمجرد قصده عما لو كان مع علمه واعتقاده وبطلانه إنما يستلزم
 بطلان الصلاة لو علم أنه مجزئ فيها بحيث لو ترك على أي وجه يبطل الباقي وذلك غير معلوم وقوله ولعدم آتيانه
 بالأمور به إلى آخره ممنوع لما مر من أن القصد على ذلك الوجه غير داخل في الوجه بالأمور به بل بالأمور
 به الفعل على الوجه المعتبر وأما كونه واجباً فهو مستأد من أصل الأمر به فليس يدخل في الأمور به الخارج
 عنه مع أنه قد يفصل عنه فيما بعد وقوله وتتمتع أعادته لثلاً يلزم زيادة أعمال الصلاة عداً قد يقال أنه ليس
 من أفعال الصلاة على الوجه الأول ولو اكتفينا بالصورة فنحن أين الدليل على أن الزيادة في أفعالها مطلقاً مطلقة
 عداً أو جهلاً وعلى هذا الوجه وأيضاً إنما تحقق الزيادة بدفعل الثاني والظاهر أنه ليس بمطلوب ولو صح البطلان
 وسلم في العائد فإين الدليل على الجاهل وكذا قوله ولو عكس بأن نوى بالتدبّ الوجوب فإن كان
 الفعل ذكراً بطلت الصلاة أيضاً للنهي المتقضي للفساد ولأنه كلام في الصلاة ليس منها ولا ما استثنى منها
 وإن كان فلا كالمأثنية اعتبر في الحكم بإبطاله الكثرة إلى قوله مع احتمال البطلان مطلقاً للنهي المتقضي
 للفساد ويؤيده أن ترك الصلاة لا يعتبر فيها الكثرة عدا الفعل الكثير كالكشف والاستبداد ودخوله
 تحت الكثرة إنما يتم لو لم يكن النهي حاصلًا في أول الفعل الذي مجرد كلف لانه لو سلم النهي مطلقاً
 فإين دلالة على الفساد والبطلان للصلاة والمعجب أنه ما سلم البطلان في نفس العبادة لتغاير الوجوبين
 فكيف يقول هنا يبطلان الصلاة للنهي على تقدير التسليم عن فعل مندوب غير جزء واجب ولا شرط
 له على قصد الوجوب وأنه يدل على فساد أصل الصلاة ثم لو ثبت النهي وإن كل كلام في الصلاة
 يبطلها يتوجه البطلان في الذكر فقط ولكن المطلق غير ظاهر بل يحتمل رجوع التهي إلى القصد فقط
 لأصل الفعل لانه اعتد كونه عبادة وزاد فيه عدم جواز الترك وذلك غير معلوم الضرر به بل بالقصد
 فقط مع عدم فوت شيء من العبادة بزعمه أيضاً ففعل الصلاة مع جميع واجباتها غاية الأمر أنه أراد
 تأكيد عبادة ما كانت مؤكدة خطأ أو تصدّفاً حصل وهو بعيد فلا يضر باصلم هذا ويحتمل البطلان
 في الأول فإنه ترك واجباً لانه فعل ندباً وإن لم يخرج عنه ولكن ما فاضل على ذلك الوجه بل فعل على

وان يستديم القصد حكماً الى الفراغ بحيث لا يقصد يعض الافعال غيرها (من)

غير ذلك الوجه فيق في الهدية ولعل استغراب الشهيد في البيان الصحيح المكس مطلقاً لانية الوجوب انما افادت تأكيد التدب اذ الواجب والتدب يشتركان في الاذن وينفصل الواجب عنه بالمنع ونية هذا القدر مع كون الفعل مشروعاً في نفسه غير مؤثرة اشارة الى ما ذكرنا في وجه عدم بطلانه فلا يرد عليه ما ذكره الشارح لان مراده بآكد التدب تأكيد كونه عادة وما ايد به الشارح كلامه ليس مؤيداً وان ثبت البطلان بوقوع التروك بدليل بان يكون ترك شرط مثلاً مثل الاستدبار وسر العورة أو صرح بالبطلان به لعدم الثبوت فيما نحن فيه بل وقع وجوب الترك فقط على تقدير التسليم الا ترى انه نوزع في البطلان بالكشف على تقدير تسليم تحريمه ووقوع النهي عنه وبالجملة معلوم عدم دلالة مجرد وجوب ترك شيء في الصلوة على بطلانها على تقدير الفصل نعم قد يفهم ذلك من المقام والقارئ مع صريح النعي وليس فيه وفيه قوله ويجاب أيضاً فيه تأمل اذ على تقدير اعتبار ذلك في أمر مالا يلزم كون السك كذا حتى قوله ولو كان المتبر الى آخره فتأمل وقد أطال في الكلام الى ان قال أما القول في المسئلة فالظاهر وجوب العلم في الجملة والفعل على ذلك الوجه كذلك وأيضاً الظاهر الصحة مطلقاً على تقدير الانطباق على ما قاله الشارع وعلى تقدير عدم فلو كان عالماً عامداً وقصد بالواجب التدب ان أمكن فالظاهر البطلان مع الاكتفاء به ان كان جزءاً كذا أم لا لانية الضد ولكل امرئ ما نوى وفي المكس ان كان قولاً زائداً على الحرف يطل على تقدير القول يبطلانه بالكلام مطلقاً ويحتمل الصحة في الذكر والدعاء والقرآن المجزؤ في الائتاء وان كان ناسياً يصح عنه مطلقاً وتبطل عن الجاهل مع احتمال كون الجهل عذراً وهو بعيد وأما الذي فضل من غير اعتقاد وجوب وتدب بل يفعله بأنه عادة مثلاً ولا يستدعه كما هو ولا يبطل فالظاهر فيه أيضاً الصحة بل لا يبعد الصحة في الفاعل مطلقاً ولو كان ذهنه خالياً حال فله أنه عادة كما يفعل كثيراً من أجزاء الصلوة غافلاً حين فله عن ذلك بالكلية انتهى (وبقي الكلام) في شيء وهو أن النية المشهورة ظاهراً عدم اندراج قصد المندوبات فيها مع أن غالب المصلين لا يقتضون على فعل الواجب والجواب أنه يكفي قصدها عند فعلها ولا حاجة الى قصدها في النية المرفوعة ويشير الى ذلك القاعدة التي حصلها الاستاذ الشريف أدام الله تعالى حراسته وهي أنه لا يتعين بالنية ما لا يتعين في العمل وقال آخرون هي مقصودة بقوله أصلي فرض الظهر ولا يتنافيه قوله لوجوبها لان المعنى أصلي فرض الظهر المشتبه على المندوبات والباعث على ذلك كون الظهر واجبة فلا منافاة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وان يستديم القصد الى الفراغ بحيث لا يقصد يعض الافعال غيرها ﴾ قد استوفينا الكلام في معنى الاستدامة في نية الوضوء وقلنا هذه الصابة هناك وقد اعترض عليها في جامع المقاصد بان الضمير في قوله غيرها ان عاد الى الصلوة تحمقت الاستدامة مادام لا ينوي بشيء من أفعال الصلوة غيرها فلو نوى الرياء لم يكن محلاً بالاستدامة وهو معلوم البطلان وان عاد الى الافعال لا يتحصل له معنى يتغير الاول الا بتكلف بعيد فلو فسر الاستدامة بعدم احداث ما يتنافي جزم النية كان أنسب ووافق (قلت) المراد من استدامة القصد الى الفراغ مقارنة جميع أجزاء العبادة للاخلاص فلو نوى الرياء يعض الافعال قد أحدث ما يتنافي القصد المذكور ويكون قصد بذلك البض غير الصلوة لان جزء الصلوة لا بد وأن يكون مقترناً بالاخلاص وفي (الايضاح) اجمع التقيا.

فلو نوى الخروج في الحال أو تردد فيه كالشاك بطلت صلوته ولو نوى في الاولى الخروج في الثانية فالوجه عدم البطلان ان رفض قصد قبل البلوغ الى الثانية (مرت)

على أنه اذا نوى بعض أفعال الصلوة غيرها بطلت لان المتكلمين أجمعوا على أن المتعلقين اذا انفردا متعلقهما وتعلق أحدهما على عكس تعلق الآخر تضاداً وسيأتي نقل ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو نوى الخروج في الحال أو تردد فيه كالشاك بطلت الصلوة ﴾ أما بطلانها بنية الخروج منها فهو خيرة المبسوط والخلاف في آخر كلامه والتحريروالارشاد ونهاية الاحكام والمختلف والايضاح والذكرى والدروس والافتة على الظاهر والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية والعزيزية وارشاد الجعفرية والميسية والمساك والروضة والروض وقربه في المنتهى وقواه في المقاصد الطيبة وفي (الشرائح) لا تبطل وهو خيرة المفاتيح وجمع البرهان وظاهر البيان وسيأتي (المدارك) نسبتها الى الخلاف وجمع من الاصحاب وقد تبع في نسبتها الى الخلاف المختلف وكأنهما لم يلحظا آخر كلامه وفي (كشف القتام) تبطل ان أتى ببعض الافعال حال كونه نائياً عن الخروج وان لم يشي من أجزائها الواجبة كذلك بل رفض قصد الخروج ثم أتى بالباقي انقضت الصحة ونحوه ما في المدارك لكنه في كشف القتام احتمل البطلان لكونه كتوزيع النية على الاجزاء فانه لما تقضى النية الاولى كان اذا نوى ثانياً نوى الباقي خاصة ولم يرجع شيئاً (شيء) نخل في المعتبر والذكرة (احتج القائلون) بالبطلان مطلقاً بأن نية الخروج تقتضي وقوع ما بعدها من الافعال بغير نية وبأن الاستمرار على حكم النية السابعة واجب اجماعاً ومع نية الخروج يرتفع الاستمرار (ورد الاول) بأنه لا يلزم من حصول نية القطع وقوع ما بعدها من الافعال بغير نية اذ من الجائز رفض تلك النية والرجوع الى مقتضى النية الاولى قبل الاتيان بشيء من أفعال الصلوة (ورد الثاني) بأن وجوب الاستدامة أمر خارج عن حقيقة الصلوة ولا يكون فواته مقتضياً لبطلانها اذ اعتبر وقوع الصلوة بأسرها مع النية كيف وقد حصلت وقد اعترف الاصحاب بعدم بطلان ما مضى من الوضوء بنية القطع اذا جدد النية لا يقي من الافعال قبل فوات الموالاة والحكم في المستثنين واحد والفرق بينهما بأن الصلوة عبادة واحدة فلا يصح تفريق النية على أجزائها بخلاف الوضوء ضعيف جداً فانه دعوى مجردة عن الدليل وأما بطلانها اذا نوى التردد فهو خيرة الخلاف ونهاية الاحكام والتحريروالذكرى والدروس والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجعفرية والعزيزية وارشاد الجعفرية وقد سمعت ما في كشف القتام من التفصيل وقد ذكره هنا أيضاً وقد يلوح ذلك من الخلاف والدليل في المستثنين واحد وليس الشك في الصلوة غير التردد فالمراد كالشاك في شيء.

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو نوى في الركة الاولى الخروج في الثانية فالوجه عدم البطلان ان رفض هذا قصد قبل البلوغ الى الركة الثانية ﴾ كما هو ظاهر البيان حيث قال ان البطلان هنا أضنف خصوصاً مع البقاء الى حصول الملق عليه وفي (المختلف والايضاح والذكرى والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والروض والروضة والمفاتيح وكشف القتام) البطلان مطلقاً من دون تفصيل وهو ظاهر المبسوط وغيره مما اطلق فيه البطلان بنية الخروج ولله أشار اليه في الخلاف بقوله أو سيخرج واحتمل في نهاية الاحكام والتذكرة البطلان في الحال وعدمه في الحال ثم قال فلورفض هذا قصد قبل البلوغ الى الثانية صحت على الثاني واحتمل جماعة

وكذا لو علق الخروج بأمر ممكن كدخول شخص فان دخل فالاقرب البطلان (متن)

البطلان مطلقاً لشك في منافاة ذلك لنية الصلوة والاصل بقا الصلوة فيستحب وضعه الكركي وغيره حجة ما في الكتاب ان قصد قضي النية غير قضاها وحجة من أطلق البطلان ان الصلوة عبادة واحدة متصل بعضها ببعض يجب لها نية واحدة من أولها الى آخرها فاذا نوى الثاني انقطعت تلك الموالاة وانفصلت تلك النية فيخرج عن الوحدة فلا يتحقق الاتيان بالمأمور به على وجه مضاف الى ما سر في حجة المسئلة الاولى ضل هذا اذا وقع بعض الافعال مع هذا القصد كان كيقاعه مع نية الخروج في الحال وان رفضه قبل ايقاع ضل كان كالتوزيع ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وكذا لو علق الخروج بأمر ممكن كدخول شخص ﴾ أي ذلوجه عدم البطلان ان رفض القصد قبل وقوعه وهو ظاهر البيان وفي (الايضاح) والذكرى والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض وفوائد القواعد) أنها تبطل وفي بعضها التصريح بأن البطلان من حينه وفي (كشف القتام) الوجه عندي أنه كالتردد في الآعام وفي (نهاية الاحكام والتذكرة) احتمال البطلان وعدمه وفي (جامع المقاصد) ان قه البحث أن يقال أنه اذا علق المصلي الخروج عن الصلوة بأمر ممكن الوقوع أي غير متحقق وقوعه بحسب العادة كدخول زيد مثلا الى موضع الصلوة بخلاف التعلق بالحالة الثانية بالنسبة الى الحالة التي هو فيها فانها محققة الوقوع عادة فان قلنا في المسئلة الاولى لا تبطل الصلوة بذلك التعلق مطلقاً فهذا أولى لا يمكن ان لا يوجد المعلق عليه أصلاً هنا فاذا لم تبطل مع وجوده لم تبطل مع عدمه بطريق أولى وان قلنا بالبطلان ثم حين التعلق فيها وجهان (أحدهما) الدم لا قلناه من عدم الجرم بوقوع المعلق عليه فلا يكون البطلان محقق الوقوع والاصل عدمه واذا لم يبطل في حال التعلق لم يبطل بعده وان وجد المعلق عليه اذ لو أثر التعلق المتقضي للتردد لآثر وقت وجوده فاذا لم يؤثر كان وجوده بمثابة عدمه وهذا اذا دهل عن التعلق الاول عند حصول المعلق عليه وان كان ذا كراهة بطلت الصلوة لتحقق نية الخروج وقد سبق أنها مبطله (والثاني) البطلان كالمخرج في الصلوة على هذه الثانية فانها لا تستند فلا يصح بعضها منها ولما سبق من ان تعلق القطع ينال الجرم بالنية فتفوت به الاستدامة وتخرج النية الواحدة المتصلة عن كونها كذلك وهو الاصح وان قلنا بالتفصيل في المسئلة السابقة فان رفض القصد قبل وقوع المعلق لم يبطل بطريق أولى والافوجان أقرهما البطلان عند المصنف انتهى قلت هذا الذي ذكر هو حاصل ما في الايضاح ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان دخل فالاقرب البطلان ﴾ قال المحقق الثاني هذا قد يناقش قوله وكذا لو علق الخروج الى آخره لان المتبادر من هذه العبارة انه لو علق الخروج بأمر ممكن الوقوع ورفض القصد قبل وقوعه فالاقرب عدم البطلان وان وقع وهذا كما ترى ظاهر المناقاة بقوله فان دخل وكان عليه ان يقيد البطلان هنا بدخوله بما اذا لم يرفض القصد ولو كان أحالة على مفهوم العبارة لكان كافياً في الدلالة على البطلان واستغنى عن التصريح بحكم هذا القسم كما استغنى عن التصريح به في المسئلة التي قبل هذه ولا يمكن حمل العبارة على ارادة عدم البطلان بالتعلق على أمر ممكن اذا لم يوجد سواء رفض القصد أم لا والبطلان اذا وجد رفض القصد قبل وجوده أم لا لمناقاة الحكم في المسئلة السابقة وقد سمعت ما ذكره في قه المسئلة وقال في (كشف القتام) في شرح هذه العبارة فان دخل وهو متذكر لتطبيق مصر عليه خرج قطعاً وان دخل وهو ذاهل

ولو نوى ان يفعل المتأني لم تبطل الامم على اشكال وتبطل لو نوى الرياء أو يمضها (متن)

فالأقرب البطلان أيضاً وإن لم قل به عند التعليق لأن التعليق المذكور مع وقوع الملق عليه يقض استدامة حكم النية ويحتمل الصحة احتمالاً واضحاً ليكون القهول كرفض القصد انتهى وفي (التذكرة ونهاية الأحكام) فإن دخل فوجها بالبطلان وعدمه وفي (الايضاح) قال والذي في مباحثه يمكن ان يقال بوجود الصفة يعلم ان التعليق خالف مقتضى النية المستبرة في الصلوة في نفس الامر لان وقوعه كان متحققاً في علم الله تعالى تبطل الصلوة حينئذ من حين التعليق وإن لم توجد الصفة علم عدم منافاتها لان الثالث على عدم تقدير متف (١) متف (٢) فظهر صحة الصلوة وتظهر الفائدة في المأموم وفيها اذا نوى ابطال هذه النية قبل وجود الصفة انتهى (واعترضه في جامع المقاصد) بأنه على هذا لو رفض القصد قبل الملق عليه لم ينفعه ذلك وكان وقوعه كاشفاً عن البطلان من حين الملق كما انه يكشف عن بطلان صلوة المأموم اذا علم بالتعليق ولم يفرد من حينه الا انه يلزم القول بالبطلان في المسئلة السابقة مطلقاً وهو خلاف ما أفق به هنا انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو نوى فعل المتأني لم تبطل الامم على اشكال ﴾ القول بدم البطلان فيما اذا عزم على ما يتأني الصلوة من حدث أو كلام أو نحوهما خيرة المبسوط وجامع الشرائع والشرائع والمعتبر والمنهى والتحرير والمدارك والمفاتيح والتذكرة ونهاية الأحكام مع احتمال البطلان في الأخيرين وقوله أي عدم البطلان في الايضاح عن علم الهدى وفي (المدارك) انه مذهب الأكثر ونسبه في جامع المقاصد الى الذكري والموجود فيها ما يأتي والقول بالبطلان خيرة الايضاح والذكري والدروس والبايات والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية والعزبة وارشاد الجعفرية والمليسة والروض والمسالك والروضة وفوائد القواعد وقواه في المقاصد العلية وفي (الالفية) تبطل على (في خ ل) قول وفي (كشف القام) اذا قصد فعل المتأني للصلوة فان كان متذكراً لفناقة لم ينفك عن قصد الخروج وإن لم يكن متذكراً لها لم تبطل الامم على الأقوى كما في المبسوط والشرائع والتحرير والمنتهى انتهى قد حمل ما في الكتب الاربعة على غير المتذكر وفي (المدارك) ان موضع النزاع ما اذا جدد النية بعد العزم على المتأني وفي (المبسوط وجامع الشرائع) انه يأتم وفي (كشف القام) فيه نظر الا ان يكون متذكراً لفناقة وقال فيه ان منشأ الاشكال من الاشكال في ان نية المخرج كنية الخروج وفي (جامع المقاصد) انه ينشأ من ان ارادتي الضدين هل تنافيان أم لا قال وأفق المصنف في المختلف بدم البطلان محتجاً بأن المتأني للصلوة هو فعل المتأني لا العزم عليه مع انه أفق بالبطلان فيما اذا نوى الخروج منها والفرق بين المستثنين غير ظاهر لان الخروج من الصلاة هو المتأني (من جملة المتأنيات خ ل) ونيته كنية غيره من المتأنيات (ثم قال) قلت قلت المتأني سبب في الخروج من الصلوة لاجته فافترقا (قلت) هذا الفرق غير مؤثر فان البطلان منوط بوجود المتأني وعدم بقاء الصلوة مع واحد منهما قدر مشترك بينهما فان كانت نية أحدهما متأني فنية الآخر كذلك ومثله قال في الروض وقال (في الايضاح) منشأ الاشكال ان ارادتي الضدين حمل تضادان أم لا فان قلنا بتضادها هل تضادها ذاتي أو لعارض فان قلنا بدم تنافيهما أو قلنا به لعارض لم تبطل الصلوة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وتبطل لو نوى الرياء يمضها ﴾ كما قطع

أوبه غير الصلوة وان كان ذكرًا مندوباً أما زيادة على الواجب من الميثاث كزيادة (متن)

به المتأخرون لكنهم أطلقوا وفي (نهاية الأحكام) تبطل سواء كان ذلك البعض ضلاً واجباً أو ذكراً مندوباً أو ضلاً مندوباً بشرط الكثرة وفي (التذكرة والذكرى) تبطل مع الرياء بعضها ولو كان البعض ذكراً مندوباً وفي (اليان) لو نوى بالتدب الرياء فلا يبطال قوي مع كونه كلاماً أو ضلاً كثيراً وفي (فوائد الشرائع) تبطل إذا كان ذلك البعض واجباً أو مندوباً قولاً غير دعاء وذكر ولو كان مندوباً فعلياً لم تبطل إلا مع الكثرة ونحوه ما في المدارك حيث قال إذا كانت تلك الجزء فضلاً كثيراً أو كلاماً أجنبياً وفي (كشف القاتم) تبطل لو نوى الرياء مع القرية أولاً معها فهي المتعصية للفساد انتهى وكلامه نص في أن القرية تنجم مع الرياء والظاهر أن الأمر كذلك وفي (الاتصار) صحته إذا نوى الرياء وإن لم ينب عليها نظر إلى أن الإخلاص واجب آخر وإن النبي عن الرياء لا الفعل بنيت ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو به غير الصلوة ﴾ أي إذا نوى بعضها غير الصلوة كافي الشرائع والتحرير والإرشاد والدروس والحفيرة وإرشاد الحفيرة والروض وغيرها وفي (الايضاح) أجمع الكل على أنه إذا قصد بعض أفعال الصلوة غير الصلوة بطلت والفائدة في المأموم وعدم اعتبار الكثرة لأن أجمع المتكلمين على أن المتعلقين بالكسر إذا اتحد متعلقها بالفتح وتعلق أحدهما على عكس الآخر تضاداً فلذلك أجمع الفقهاء على أنه إذا نوى بعض أفعال الصلوة غيرها بطلت انتهى وفي (جامع المقاصد) أن ما ذكره في التعليل من تحقق التضاد غير كاف في استلزام البطلان ما لم يلحظ فيه عدم تحمض الفعل الذي قصد به الصلوة وغيرها القرية وعدم جواز الاتيان بفعل آخر غيره لاستلزامه الزيادة في أفعال الصلوة عدا إذا الفرض أن الأول مقصود به الصلوة أيضاً وفي (المبسوط والمتميز) لو نوى بإقيام أو القراءة أو الركوع أو السجود غير الصلوة بطلت وفي (المتن) الاقتصار على نسبة بطلانها لو نوى ببعضها غير الصلوة إلى المبسوط وفي (الميسبة) لا يشترط في البطلان به بلوغ حد الكثرة مطلقاً على الأقوى بل تبطل بمسماه فهي انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وإن كان ذكراً مندوباً ﴾ يمكن رجوع ضمير كان إلى كل من البهذين المنوي به الرياء والمنوي به غير الصلوة كما يرشد إلى ذلك كلامه في التذكرة ونهاية الأحكام وقد سمعته ويمكن رجوعه إلى البعض المنوي به غير الصلوة فقط وقد سمعت ما في الذكرى وكذا البيان وما في فوائد الشرائع والمدارك وما في الميسبة وفي (جامع المقاصد) لو نوى بالذكر المندوب الصلاة وغير الصلوة مما كأن قصد إتمام الغير بتكثير الركوع لا تبطل به الصلوة إذ لا يخرج بذلك عن كونه ذكراً وعدم الاعتداد به في الصلوة حينئذ لو تحقق لم يقدح في الصحة لعدم توقف صحة الصلوة عليه أما لو قصد الإتمام محمداً عن كونه ذكراً فإنه يطل حينئذ لأن هذا غير المستفاد من العبارة أما لو قصد به الرياء فيخرج عن كونه ذكراً قطعاً فيبطل به الصلوة انتهى وفي (المدارك) لو قصد الإتمام خاصة بما يد قرآناً بنظمه وأسلوبه لم تبطل صلوة وإن لم يستد به في الصلوة لعدم تحمض القرية به وكذا الكلام في الذكر انتهى وفي (كشف القاتم) فيما ذكره المصنف منع ظاهر فإنه إن قصد نحو سبحان ربي العظيم في المرة الثانية التعجب لم يكن نوى الخروج ولحوقه حينئذ بكلام آدميين أظهر بطلاناً انتهى هذا وقال في (الايضاح) لو نوى بترك الضد الرياء وغيره لم يضر إجماعاً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أما زيادة على الواجب من الميثاث كزيادة

الطائفة فالوجه البطلان مع الكثرة ويجوز قل النية في مواضع كالنقل الى القائمة (من)

الطائفة فالوجه البطلان مع الكثرة ﴿ كما في التذكرة والايضاح وفي نهاية الاحكام والتذكري والموجز الحادي وكشف الالتباس وارشاد الجعفرية ﴾ انها تبطل كذلك مع الكثرة من دون ذكر ان ذلك هو الوجه الذي يفهم منه ان عدم البطلان محتمل وفي (جامع المقاصد) بعد ان قال ان زيادة منصوبة على انها خبر لكان المحذوفة والتقدير اما لو كان زيادة الى آخره قال واعلم ان قول المصنف فالوجه البطلان مع الكثرة يفهم منه احتمال عدم البطلان معها وهو غير مراد قطلا لا سيأتي من أن الفصل الكثير مبطل مطلقا وانما المراد وقع التردد في صدق حصول الكثير بمثل هذه الزيادة فلي تقدير الدم لا ابطال جزما كما انه لا شبهة في الاطال معه وفي (الايضاح) يلزم القول بالصحة لمن ذهب ان الاكوان باقية وان الباقي مستغن عن المؤثر وان لا يعدم الاطران الضد وقد ذهب الى ذلك جماعة (١) من الامامية قل والتحقيق ان هذه المسئلة راجعة الى ان الباقي هل يحتاج الى المؤثر أم لا فان قلنا يحتاج بطل (بطلت خ ل) مع الكثرة لانه فعل فلا كثيرا وان قلنا الباقي مستغن عن المؤثر لم يضل شيئا فلا يبطل والاقوى عندي البطلان انتهى وفي (جامع المقاصد) الذي يختلج في خاطري أن المرجع في أمثال هذه الداني الى العرف العام وأهل العرف يطلقون الكثرة على من بالغ في تطويل الطائفة فتمين القول بالبطلان عند بلوغ هذا الحد انتهى وفي (كشف الثام) بعد ان قال ان زيادة الطائفة مع الكثرة كزيادتها في كل قيام وقعود وركوع وسجود قال هذا مبني على أمرين أحدهما بطلان الصلوة بالفعل الكثير الخارج عن الصلوة المنفرد والثاني ان الاستمرار على هيئة فعل لا فقار البقاء الى المؤثر كالحديث واحتمل الصحة على هذا مبني على أحد أمرين اما لانه لا يمد الاستمرار فلا (٢) عرقا أو لعدم افتقار البقاء الى المؤثر (مؤثر خ ل) وأما لان الكثير المنفرد لا يبطل ويجوز ان يربط بالكثرة الطول المفضي الى الخروج عن حد المصلي ويكون المراد ان الوجه عدم البطلان الا مع الكثرة ويحتمل البطلان مطلقا لكونه نوى الخروج بذلك وضعفه ظاهر كما عرفت ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز قل النية في مواضع كالنقل الى القائمة ﴾ قدم الكلام في ذلك مستوفي في صدر المطلب الثاني في أحكام المواقب و يأتي في مباحث القصاص ان شاء الله تعالى عند الكلام على الموسعة والمضايقة استيفاء الكلام على وجه لم يسبق اليه لان هذه المسئلة شعبة من تلك وأما العكس أعني جواز النقل من القائمة الى الحاضرة فقد نص عليه في البيان والمفاتيح وكشف الثام لضيق الوقت كما نص عليه في الاولين وفي (المدارك) ان ذلك غير جائز لعدم ورود التعبد به وأما النقل من الحاضرة الى سابقها الحاضرة فقد نص عليه في الدروس والموجز الحادي وكشف الالتباس والجعفرية والعزية وارشاد الجعفرية وغيرها

(١) على قول هؤلاء الجماعة لا أوجد القيام من الركوع مثلا فالقدي صدر من الفاعل حدوث القيام ثم فيما بعد صار باقيا فاستغنى عن المؤثر والقدرة تتعلق أيضا بإيجاد ضده فاذا لم يوجد لم يكن الفاعل قد صدر منه حال البقاء شيئا أصلا واذ أنوى بالزائد عن الواجب من ذلك القيام غير الصلوة قد نوى بما لم يصدر منه وما لم يضره فلا يؤثر في بطلان الصلوة وترك الضد من باب التروك لو نوى به الرياء أو غيره لم تضر تلك النية اجماعا فلي هذا القول يلزم صحة الصلوة وعدم ابطالها بذلك النية (بخطه قدس سره) (٢) منقول بعد (بخطه قدس سره)

والى الثالثة لناسي الجمعة والاذان ولطالب الجمعة (متن)

وقد تقدم في صدر المطلب الثاني الذي أشرنا اليه قبل الاجماع على وجوب ذلك ﴿ قوله ﴾
 قلع الله تعالى روحه ﴿ والى الثالثة كناسي الجمعة ﴾ أي يجوز قتل نيته من الفريضة الى الثالثة لناسي
 سورة الجمعة كما هو مذهب أكثر علمائنا كما في المختلف وجامع المقاصد وهو خيرة الهابة والمبسوط في
 كتاب الجمعة والمعتبر والشرائع والمتنعي والمختلف ونهاية الاحكام والتحرير والتذكرة والذكرى والبيان
 والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والميسرة والمسالك والمدارك
 وغيرها وفي (المبسوط) في المقام لا يصح النقل من الفريضة الى الثالثة وفي (الخلاف) لو قتل لم يجزه
 عن واحد منها قال في (المعتبر) ينبغي ان يستتي الشيخ مواضع جاز فيها ذلك الى آخره ووجب
 الصدوق النقل هنا الى الثالثة لأنه أوجب أيضاً في ظهر الجمعة سورة الجمعة والماتقين وفي (السرائر)
 ان كان ابتدئ المنفرد يوم الجمعة بسورة الاخلاص والمجد التين لا يرحم عنهما اذا أخذ فيها ما لم
 يبلغ نصف السورة فان بلغ النصف تم السورة وجعلها ركعتي نافذة وابتدى الصلوة بالسورتين وذلك
 على جهة الافضل في هذه الفريضة خاصة لأنه لا يجوز نقل النية من الفرض الى النقل الا في هذه المسئلة
 وفيما اذا دخل الامام المسجد وهو يصلي فريضة فإنه يستحب له ان يجعل ماصلا نافذة فأما نقل النية
 من النقل الى الفرض فلا يجوز في موضع من المواضع على وجه من الوجوه فليحفظ ذلك على ما روي
 في بعض الاخبار وأورده الشيخ في نهايته والابلى عندي ترك العمل بهذه الرواية وترك النقل الا في
 موضع اجمعنا عليه انتهى وقد فهم منه المصنف في المختلف الخلاف في مسئلتنا فتأمل واحتمل في جامع
 المقاصد ان يكون المراد من عبارة الكتاب ان من نسي صلوة الجمعة يوم الجمعة وصلى الظهر ثم ذكر في
 الائتمام بصل الى الثالثة لان فرضه الجمعة لا الظهر ثم قال وهذا الحكم ليس يعمد فإنه أولى من قطع
 العبادة بالكلية ولا أعرفه ما كورا في كلام الفقهاء انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه
 ﴿ والاذان ﴾ أي وناسي الاذان وقد تقدم الكلام في ذلك مستوفى ﴿ قوله ﴾ ولطالب
 الجمعة ﴿ كافي المبسوط والسرائر والمعتبر والشرائع والمتنعي ونهاية الاحكام والتحرير والتذكرة والبيان والموجز
 الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والميسرة والمدارك وغيرها كما سيأتي ان شاء الله تعالى وسيأتي
 أيضاً جواز نقل النية من القصر الى الائتمام وبالعكس ومن الائتمام الى الانفراد كما هو مذهب الاكثر
 وبمضمون اشترط الصذر الى غير ذلك ولا يصح النقل من النقل الى الفرض كما في المبسوط والسرائر
 ونهاية الاحكام والبيان والدروس والذكرى والموجز الحاوي وكشف الالتباس والمسالك والمدارك
 وغيرها وفي (نهاية الاحكام وكشف الالتباس) بطلان ما وفي (البيان) لو ضل فكتبة الواجب بالنسب
 لا يسلم له الفرض وفي بقاء النقل وجه ضيف وفي (المفاتيح) الاظهر جوازه لمطلق طلب الفضيلة لاشتراك
 العلة الواردة انتهى ويحيى على قول الشيخ في المبسوط في الصبي يبلغ في الصلوة جواز النقل من
 النقل الى الفرض وقد استوفينا الكلام في ذلك في آخر المطلب الثاني في أحكام المواقيت وقال في (المفاتيح)
 قد ورد في الصحيح جواز العدول بعد الفراغ اذا صلى العصر قبل وهو حسن انتهى وفي (الخلاف)
 لو قتل نيته من ظهر الى عصر بعده لا يصح وفي (نهاية الاحكام) لو ضل ذلك بطلان ما وان كان
 قد دخل في الظهر بظن انه لم يصلها ثم ظهر له في الائتمام انه فعلها على اشكال ينشأ من أنه دخل دخولا

﴿ فروع الاول ﴾ لو شك في ايقاع التبة بعد الانتقال لم يلتفت وفي الحال يستأنف ولو شك فيما نواه بعد الانتقال بني على ما هو فيه ولو لم يعلم شيئاً بطلت صلوته (الثاني) النوافل المسببة لابتدئ التبة من التعرض لسببها كالعيد المندوبة والاستسقاء (متن)

مشروعاً فجاز المدول به الى ما هو فرض عليه ﴿ فروع ﴾ ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الاول لو شك في ايقاع التبة بعد الانتقال لم يلتفت ﴾ أي لو شك بعد الانتقال من محله وهو الشروع في التكبير لم يلتفت الى شكه كما هو ظاهر العبارة وهو خيرة التذكرة ونهاية الاحكام والمنتهى والتحرير وعلى هذا لو شك في الاثناء لم يلتفت وفي (الذكرى والبيان وجامع المقاصد) انه لو شك في أثناء التكبير فالاقرب الاعادة قال في (الذكرى) وخصوصاً اذا أوجبت استحضارها الى آخر التكبير وقال في (كشف القام) أما على هذا القول فظاهر واما على غيره فله لعدم انعقاد الصلوة قبل انتمائه وانما تنعقد بتكبير مقروء بالنية والاصل عدمه وفي (البيان) لو أعاد هذا الشك ثم ذكر فالاقرب البطالان ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي الحال يستأنف ﴾ أي لو شك في ايقاعها في الحال أي قبل الانتقال يستأنف التبة كما في التذكرة ونهاية الاحكام والمنتهى والتحرير والذكرى وجامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو شك فيما نواه بعد الانتقال بني على ما هو فيها ﴾ يريد انه لو شك فيما نواه انه ظهر أو عصر مثلاً أو انه فرض أو نفل أو انه اداء أو قضاء بني على ما هو فيها أي ما قام اليها كفي الذكرى والبيان والافارقة ما هو فيه تنافي الشك في التبة وفي (جامع المقاصد) المراد بنبأته على ما هو فيه البناء على ما في اعتقاده انه الآن يظنه انتهى (وفيه) انه ان أريد بالاعتقاد معناه الاخص فكل الاول وان أريد الاعم رجع الى انه ينبغي على ما ظن انه نواه وهو بعيد عن معناه وعبارة التذكرة ونهاية الاحكام كعبارة الكتاب وفي (المبسوط) انما تحقق انه نوى ولا يدري هل نوى فرضاً أو نفلاً استأنف الصلوة احتياطاً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو لم يعلم شيئاً بطلت صلوته ﴾ كما في الكتب السابقة وفي (نهاية الاحكام) لو شك بعد الفراغ انه كان نوى الظهر أو العصر صلى أربعاً ما في ذمته يعني ان كان ماصلاً في الوقت المشترك وهو ظاهر جامع المقاصد ومحمّل التذكرة وفي (الذكرى والبيان) الاقرب البناء على انه ظهر ونفى عنه البعد في جامع المقاصد واحتمل في التذكرة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ النوافل المسببة لابتدئ التبة من التعرض لسببها كالعيد والاستسقاء ﴾ كما في التذكرة ونهاية الاحكام والفرس والبيان والذكرى والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد ليشير النوي ويؤمن وكذا صلوة الزيارة والطواف وفصل في كشف القام تفصيلاً يأتي ذكره واما المقيدة بالوقت كالرواتب فلا بد من اضافتها الى الفرائض كما في الذكرى والدرس وجامع المقاصد وكشف الالتباس وكذا نهاية الاحكام على اشكال حيث قال واما معلقه بوقت أو سبب والاقرب اشترط نية الصلوة والتعيين والنفل فينوي صلوة الاستسقاء والعيد المندوب وصلوة الليل وراتية الظهر على اشكال اتهم وكذا لا بد من اضافة الليلة الى الليل كما صرح به في بعض هذه وقال (في التذكرة) وأما غير المقيدة يعني بسبب وان قيدت بوقت كصلوة الليل وسائر النوافل فيكفي نية النفل عن القيد واستبداه في الذكرى ويأتي ما في كشف القام ولا بد من نية النفل أيضاً في الموقته كما في الذكرى وكشف الالتباس وفي (التذكرة) في التعرض للنفلية اشكال ينشأ

(الثالث) لا يجب في التنية العرض للاستقبال ولا عدد الركعات ولا التمام والقصر وان تحيز (الرابع) المحبوس اذا نوى مع غلبة الظن ببقاء الوقت الاداء فبان الخروج اجزأ ولو بان عدم الدخول أعاد

من الاصاله والشركة وفي (نهاية الاحكام) التوافل المطلقة يعنى عن السبب والوقت يكفي فيها تنية فعل الصلوة لانها أدنى درجات الصلوة فاذا قصد الصلوة وجب ان تحصل له وقال (في كشف الثام) بعد نقل هذه العبارة ولكنه اذا أراد فعل ماله كيفية مخصوصة كصلوة المحبوة وصلوات الائمة عليهم السلام عيها وقال (في نهاية الاحكام) بعد هذه العبارة ولا بد من الترض لتفلية على اشكال ينشأ من الاصاله والشركة (وفي كشف الثام) السدم أوجه انتهى وقد سمعت ما ذكره في نهاية الاحكام في المعلقة بوقت أو سبب وقال فيها أيضاً ولا يشترط الترض لخاصتها وهي الاطلاق والامكان عن الاسباب والاوقات انتهى وفي (كشف الثام) ان الاقرب اشتراط التبيين بالسبب في بعض ذوات الاسباب كصلوة الطواف والزيارة والشكر دون بعض كالحاجة والاستخارة ودون ذوات الاوقات الا أن يكون له ماهيات مخصوصة كصلوة العيد والتدبير والميث فيضيها اليها لتبين ولا يشترط الترض للفعل الا اذا اضافها الى الوقت ولوقت فرض ونقل فلا بد إما من الترض له أو لعدد يتميز فينوي المحاضر في الظهر مثلاً أصلي ركعتين قرابة الى الله وفي الفجر أصلي نافلة الفجر ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه (لا يجب الترض للاستقبال ولا عدد الركعات) كما قطع بذلك كل من فرض لما قالوا كما لا يجب الترض لباقي الشروط ككونه على الطهر ونحوه وخالف بعض الشافعية في الاول وفي (الذكرة) فان فرض للمدد فذكره على وجهه لم يضر ولو أخطأ بأن نوى الظهر ثلاثاً لم تصح صلوة وفي (جامع المقاصد) البطلان قوي لانه مع زيادة المنوي غير صحيح ومع القيصه تبقى بعض الصلوة بتبرية ﴿قوله﴾ (ولا التمام والقصر وان تحيز) تقدم نقل الاقوال والاجماع في المستثنين (حجة القائلين) عدم التمين عند التحيز عدم تمين أحدهما لو نواه قالوا فان قلت لا بد في التنية من تمين أحدهما ولا يتحقق الا بنية أحدهما اذ صرف التنية الى واحد دون الآخر ترجيح بلا مرجح وأجابوا بأنه يكفي التمين الاجمالي وهو حاصل اذ الواجب حينئذ هو الكلي المقوم بكل واحد منهما فيكون قصده من حيث هو كذلك (واحتج القائلون) بضم التمين باختلافهما في الاحكام فان الشك في المقصورة مبطل مطلقاً بخلاف الاخرى فلا بد من ما ذكره ليترب على كل واحد حكمه وليس الا التنية ولا يستقيم أن يقال تربي حكم الشك عليه يتوقف على التمين الواقع لان أثر السبب التام لا يجوز تخلفه قالوا فان قيل يكون كذلكاً فلا تخلف قلنا بل مؤثراً لان تمين العدد اتما يؤثر فيه التنية اللاحقة على ذلك التدبر ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه (المحبوس اذا نوى مع غلبة الظن ببقاء الوقت الاداء فبان الخروج اجزأ) كما في التذكرة ونهاية الاحكام والبيان والدروس ذكر ذلك في الاخير في أحكام الاوقات قال في (النهاية) لانه بني على الاصل وقيل في غيرها لانه مكلف بظنه وقد وافق الواقع ونية الاداء شرط مع العلم لا مع عدمه والاثبات بالأمور به يقتضي الاجزاء والاعادة انما تكون بأمر جديد ولان المقصود انما هو تمين الفرض بأنها فرض اليوم الغلاني لتبين عن غيرها وقد حصل كما اذا نوى فرض (ظهر خ ل) اليوم فلاناً أنه يوم الجمعة ولم يكنه ودفع المصنف في المنتهى والتحرير الى وجوب الاعادة ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه (ولو بان عدم الدخول اعاد) كما في التذكرة

ولو ظن الخروج فنوى القضاء ثم ظهر البقاء فالاقرب الاجزاء مع خروج الوقت (الخلاص)
لو عزبت النية في الانشاء صحّت صلوته (السادس) لو أوقع الواجب من الافعال بنية التدب
بطلت الصلوة وكذا لو عكس ان كان ذكرّاً أو ضلاً كثيراً ﴿الفصل الثالث﴾ تكبيرة
الاحرام وهي ركن تبطل الصلوة بتركها عمداً وسهواً (مقن)

ونهاية الاحكام وجامع المقاصد وفي الاخير لو لم يعلم بالحال حتى خرج فوجب القضاء لا يخلو من وجه
اذ لا يزيد حاله عن حال النائم والناسي وهما فريضة ولظاهر قوله عليه السلام من فاتته صلوة فريضة فليقضها
كما فاتته ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولو ظن الخروج فنوى القضاء﴾ ثم ظهر البقاء فالاقرب
الاجزاء مع خروج الوقت ﴿أي مع ظهور الخلاف عند خروج الوقت كما في التذكرة والايضاح وجامع
المقاصد وكشف القاتم والدروس في مبحث أحكام الاوقات واحتله في نهاية الاحكام﴾ وقال في البيان
فيه الوجوهان والتفصيل بقاء الوقت فيبعد وبخروجه فلا اعادة لكنه اختار هذا التفصيل فيه في مبحث
أحكام الوقت وذهب في (التحرير والمنتهى) الى وجوب الاعادة وضعفه الشارحان وفيهم من قوله مع
خروج الوقت انه مع ظهور الخلاف في الوقت يجب الاعادة كما في التذكرة والتحرير والمنتهى ونهاية
الاحكام والايضاح وجامع المقاصد لان الوقت سبب وجوب الصلوة ولم يعلم براءة ذمته منها بما فعله
لانه على غير وجهه قال في (كشف القاتم) وفيه انه ان كان على غير وجهه وجب القضاء ايضا والالم
يجب الاعادة في الوقت وقال ان الوجه الصحة لانه نوى فرض الوقت لكنه زعم خروجه وهو لا يؤثر
واحتل في الايضاح الصحة ان خرج الوقت في اثناء الصلوة بناء على أحد الأقوال في الصلوة التي بعضها
في الوقت دون البعض وفي (جامع المقاصد) هذا الاحتمال ضعيف جداً مضحك لان القياس باطل خصوصاً
مع الفارق فان الاداء يكفي فيه ادراك شيء من الوقت ولا يكفي في القضاء خروج شيء منها عن الوقت
انتهى فأمل هذا ويكفي في بقاء الوقت الموجب للاعادة مقدرة ركنة اذ بادراكها تكون الصلوة اداء
كما سبق ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿لو عزبت النية في الانشاء صحّت صلوته﴾ اجماعاً
لان الاستدانة مما لا تطلق غالباً كما في كشف القاتم وقد سبق تمام الكلام ﴿قوله﴾ قدس الله
تعالى روحه ﴿لو أوقع الواجب من الافعال بنية التدب الى آخره﴾ قد سبق آتياً استيفاء الكلام في
المستثنين عند قوله فيقصد ايقاع هذا الحاضر على الوجوه المذكورة الى آخره ﴿قوله﴾ قدس
الله تعالى روحه ﴿تكبيرة الاحرام وهي ركن تبطل الصلوة بتركها عمداً وسهواً﴾ باجماع الاصحاب واجماع
الامة الا شاذاً كما في الذكرى وجامع المقاصد والمدارك و باجماع علماء الاسلام عدا الزهري والاوزاعي
كما في المنتهى انتهى وهو مذهب عامة العلماء كما في التذكرة والايضاح كما ذكره جماعة ومع هذا كله
قال مولانا المقدس الارديلي كأنه اجماعي عندنا وأما صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال
سأته عن رجل نسي أن يكبر حتى دخل في الصلوة قال أليس كان من نيته أن يكبر (قلت) نعم قال فليض
على صلوته وصحيح البيهقي عن الرضا عليه السلام قال قلت له رجل نسي أن يكبر تكبيرة الافتتاح حتى
كبر للركوع قال أجراً قد أجاب عنها الشيخ بالحل على من لا يثبت الترك بل شك فيه وقال المحقق
الثاني وصاحب المدارك ان بعضها يأتي عن هذا الحل وقال في (المدارك) الا انه لا بد من التصديقه انتهى

وصورتها الله أكبر فلو عرف أكبر أو عكس الترتيب أو أدخل بحرف أو قال الله الجليل أكبر (متن)

(قلت) ان أراد من الابهاء انه خلاف الظاهر فيه ان الحل انما يكون اذا خالف الظاهر والا فلا حل وان أراد من الابهاء المعنى الحقيقي أي الامتناع في الواقع (فيه) انه ليس كذلك ثم انه ينافيه قوله في المدارك لا بد من التصريح على ان صحيح الحلبي يحتمل احتمالاً ظاهره ان يكون المراد من قوله عليه السلام فيه اليس كان من نية ان يكبر انه لا يمكن عادة ان يكون لم يكبر لكونه أول صلوته وهذا التبيان لا أصل بل الظاهر انه كبر وسبجى ان الفطن في الاضال كالفطن في الركعات روى الصدوق مرسل عن الصادق عليه السلام انه قال الانسان لا ينسى تكبيرة الافتتاح ويشهد لذلك قول أحدهما عليهما السلام اذا استيقن انه لم يكبر فليمد ولكن كيف يستيقن ومن هنا يظهر حال صحيحة البرنظي ان قوله عليه السلام أجزاء ليس باقياً على ظاهره ههنا المذكورة وقال (في كشف القام) ان صحيح البرنظي يحتمل احتمالاً ظاهره انه اذا كان متذكراً لفعل الصلوة عنده أجزاء فليقرأ بعده ان تذكر ولا يركع ولم يكن مأموراً ثم ليكبر مرة أخرى للركوع وليركع اذ ليس عليه ان ينوي بالتكبير انه تكبير الافتتاح كما في التذكرة والذكرى ونهاية الاحكام للاصل فلاحاجة للحمل على التيقن أو الشك مع ان الاجزاء ينافره انتهى فتأمل وفي (جمع البرهان) لولا الاجماع لكان حلها (حله خ ل) على الاجزاء مع تكبير الركوع وحل الاخبار الآخر الدالة على الاعادة على عدم الاجزاء مع عدم تكبير الركوع جيداً يحمل المطلق على التقيد أو على الاستحباب وقال أيضاً واما الركبة بمعنى كون زيادة التكبيرة أيضاً موجبة للاعادة فارأيت ما يدل عليه ولا على النية ولا على القيام المتصل وتيمه على ذلك صاحب المدارك والمفاتيح والمذايق مع انه نسب ذلك في الاخير الى الاصحاب وفي الثاني الى المشهور وقد تقدم لنا في بحث القيام ان ذلك قضية الاصل ومقتد الاجماع كما يظهر ذلك من المذهب البارع وغيره وقد برهنا على ذلك هناك وقل كلام الاصحاب في المقام واستيفاء الكلام سيأتي ان شاء الله تعالى عنه وكرمه عند تعرض المصنف لذلك حيث يقول ولو كبر للافتتاح ثم كبر له ثانياً بطلت وسيأتي في مباحث السهو أيضاً استيفاء الكلام في أطراف المسئلة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (وصورتها الله أكبر) كما عليه علماؤنا كما في المتبر والمنتهى وهي جزء من الصلوة عندنا وعند أكثر أهل العلم كما في الذكرى ﴿ قوله ﴾ (فلا يعرف أكبر) أي بطلت صلوته كما هو مذهب الشيخ في المبسوط وأكثر أهل العلم كما في المنتهى والمخالف في ذلك منا الكتاب فانه كرهه كما قل عنه ومن العامة الشافعي ﴿ قوله ﴾ (أو عكس الترتيب) وفي (النهاية والتذكرة والموجز الحاموي وكشف الالتباس والجسفرة وشرحها) انه تشتط الموالاة والمقارنة بينهما بلا تفصيل شيء حتى لو قال الله تعالى أكبر بطلت وقالوا لا يضر الفصل بالنفس وفي (جمع البرهان) ان قضية قوله جل اسمه وذكر اسم ربه فصل جواز عكس الترتيب وجوازه بكل ما يصدق عليه اسم الله تعالى قال وكان التبيين بالبيان ﴿ قوله ﴾ (أو أدخل بحرف) من الاخلال بحرف اسقاط همزة الله للوصل قال الشهيد في الذكرى لان التكبير الوارد من صاحب الشرع انما كان يقطع همزة ولا يلزم من كونها همزة وصل سقوطها اذ سقوط همزة الوصل من خواص الدرج بكلام متصل ولا كلام قبل تكبيرة الاحرام فلو تكلفه قد تكلف ما لا يحتاج اليه ولا يمتد به فلا يخرج اللفظ عن أصله المهود شرعاً ومثل ذلك ذكر في جامع المقاصد وكشف الالتباس

أو كبر بغير العربية اختياراً أو أضافه إلى أي شيء كان أو قرنه بمن كذلك وإن هم كفولها أكبر من كل شيء وإن كان هو المقصود بطلت ويجب على الأعجمي التلم مع سمة الوقت (من)

وروض الجنان والمقاصد المليّة وكشف الأسماء قال في الأخير لفظ النية لا اعتداد به شرعاً وإن جاز فوهي حكم المدوم واعترضهم في المدارك بأن المتضي لل سكوت كونها في الدرج سواء كان ذلك الكلام معتبراً عند الشارع أم لا كما هو واضح انتهى وقل جماعة عن بعض أصحابنا أنه يصل إذا اقترن بلفظ النية لوجوبه لغة وقالوا إن الأصح خلافه (قلت) ذهب جماعة من النحويين إلى أنها حمزة قطع بناء على أنها جزء من الاسم الشريف وليست للتعريف نعم المشهور أنها حمزة وصل ﴿ قوله ﴾ (أو كبر بغير العربية اختياراً) فاتها تبطل عند علمائنا كما في التذكرة وهو الذي نذهب إليه والخائف أبو حنيفة كما في المنهى ولو اضطر إلى المعجزة اجزأ كما صرح به جماعة ولا تفاوت بين الأئمة في نهاية الأحكام والدروس وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها وفي (الموجز الحاوي وكشف الالتباس والمقاصد المليّة) أن الأفضل تقديم السريانية والعبرانية وبعدها الفارسية على التركية والهندية وحكي في المقاصد المليّة عن بعض القول بوجوب تقديم السريانية والعبرانية واحتلت أولوية هذا التقديم احتمالاً في نهاية الأحكام وغيرها والسريانية لغة آدم ونوح وإبراهيم عليهم السلام والعبرانية لغة بني إسرائيل وأما أولوية الفارسية فلا احتمال نزول كتاب المجوس بها ولا قيل من أنها لغة حملة العرش ﴿ قوله ﴾ (أو أضافه إلى شيء) معناه أنه أضافه إلى شيء أي شيء كان كالموجودات والمعلومات ﴿ قوله ﴾ (وإن كان هو المقصود بطلت) يريد أنه لو قال أكبر من كل شيء بطلت وإن كان ذلك هو المقصود من قوله الله أكبر كما في التذكرة ونهاية الأحكام وكشف الالتباس وبذلك رواية اللؤلؤ وفي (معاني الأخبار) عن الصادق عليه السلام بطريقتين أن معناه أكبر من أن يوصف وفي خبر جابر بن عبد الله الأنصاري الذي وجده صاحب البحار بخط الشيخ محمد بن علي الجعفي من خط الشهيد أن معنى تكبيرة الاحرام أنه سبحانه أكبر من أن يوصف بقيام أو قعود والتكبيرة الثانية أكبر من أن يوصف بحركة أو جود إلى آخره وفي (التقليد وشرحها) أول في الرواية التي رواها أحمد ابن أبي عبد الله عن علي عليه السلام التكبير الأول من هذه التكبيرات السبع أن يلبس بالاحسان أي بالأصابع الحسن أو يدرك بالحواس الحسن الظاهرة أو أن يوصف بقيام أو قعود إلى آخره وفي (معاني الأخبار والتوحيد) بطريق متصل إلى أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال قول المؤمن الله أكبر معان كثيرة منها أنه يقع على قدمه وأزليته وأبديته وعلمه وقوته وقدرته وحله وكرمه وجوده وعطائه وكبريائه إلى آخر الحديث وقال في (البحار) أن ما ذكر من المعاني كلها داخلة في معنى الكبرياء والأكبرية ويرجع بعضها إلى كبرياء القاد وبعضها إلى كبرياء من جهة الصفات وبعضها إلى الكبرياء من جهة الأعمال انتهى وقول المصنف بطلت لا غبار عليه أصلاً لأن العبادة الباطلة عند الأصوليين هي التي لم توافق مراد الشارع سواء سبق انتقادها ثم طرأ عليه البطلان أم حصلت المخالفة لمراعاة فيها ابتداء فسقط ما في جامع المقاصد من أن البطلان يقتضي سبق الصحة فإنه جرى في ذلك على المتعارف المخالف لاصطلاح الأصوليين هذا وفي (المبسوط) لا يجوز أن يعد لفظ الله وفي (الدروس والالتفات) وغيرها لا يجوز مد حمزة الله فيصير استهماً وفي (الشرايم) وغيرها يستحب ترك الله في لفظ الجلالة وفي (الروض والمساك) وغيرها من معناه يستحب

فان ضاق احرمت بلفته (من)

ترك المد الزائد المتخلل بين اللام والماء على المادة لانه لا بد من مد طبيعي كما في ارشاد الجعفرية والمبسية والمقاصد العلية والقوائد الملية بل في الاخير لا يجوز تركه ونقل في ارشاد الجعفرية عن بعض القرّاء استحسانه بقدر الفين وفي (جامع المقاصد) لا يضر لو مد لفظ الجلالة وفي (المقاصد العلية) لا يضر وان طال وفي (الفيلة) يستحب اخلاصها من شائبة المد في حمزة الله انتهى وفي (الجعفرية وشرحها والروض والمسالك والمبسية والمدارك والقوائد الملية) وغيرها لو تحقق المد في حمزة الله تبطل به وان لم يقصد الاستفهام وقواه في المقاصد العلية وما في الشرائع وغيرها من انه يستحب ترك المد في لفظ الجلالة يحتمل ان يكون المراد منه مد حمزتها لكن لا يبحث تنتمي الى زيادة ألف فتكون بصورة الاستفهام فانها تبطل حينئذ على الاقرب كما في التذكرة ونهاية الاحكام وقد سعت ما في المبسوط وفي (الذكرى) وغيرها كما عرفت انه لا فرق حينئذ بين ان يقصد الاستفهام أولا وفي (المنهى والتحرير) قصر البطان فيما على قصده وقام السلام سيأتي ان شاء الله تعالى عند تعرض المصنف له ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿فان ضاق الوقت احرمت بلفته﴾ كما في الشرائع والمنهى والتذكرة والتحرير والبيان والدروس والموجز الحادي وروض الجنان وغيرها وفي (جامع المقاصد) يفهم من ذلك عدم جوازه مع السعة وان لم يجد من يعلمه لان حصوله ممكن وفي (المدارك) بعد ذكر عبارة الشرائع انما يفهم ذلك مع امكان التعلم لا مطلقا انتهى وفي (المبسوط) ان لم يحسنها ولم يأت له التلم جازله أن يقول كما يحسنه ومثله جامع الشرائع ونحوه ما في النافع والمعتبر والجعفرية وارشادها والمقاصد العلية وغيرها حيث قيل فيها وان تمدد صورة لفظه وأوضح من ذلك كله ما في كشف القام حيث قال فان ضاق الوقت عن التعلم أو لم يطاوعه لسانه أو لم يجد من يعلمه ولا سبيلا الى المهاجرة الى التعلم احرمت بلفته انتهى وظاهر عبارة الكتاب وجميع هذه الكتب وصريح المبسوط ان ذلك جائز ولما كان المراد من الجواز في المقام الوجوب لانه اذا جاز وجب لكونه ركنا للواجب عبر بالوجوب في نهاية الاحكام وكذا الذكرى وكشف الالتباس قال في (نهاية الاحكام) ولو كان ناطقا لا يطاوعه لسانه على هذه الكلمة الشريفة وجب أن يأتي بترجته لانه ركن عجز عنه فلا بد له من بدل والترجمة أولى ما يجعل بدلا عنه لادائها معناه ولا يمدل الى سائر الاذكار وفي (كشف الالتباس) ولا يمدل الى سائر الاذكار وان قدر على عريضة غير التكبير من الاذكار وفي (كشف القام) لا يمدل الى سائر الاذكار مما لا يؤدي معناه وعليه نزل عبارة نهاية الاحكام قال والا فالمرءي منها أقدم نحو الله أجل وأعظم وفي (الذكرى) ان المعنى معتبر مع اللفظ فاذا تمدد اللفظ وجب اعتبار المعنى ومعناه أنه يجب لفظ له العبارة المعبودة والمعنى المعبود وان لم يجب اخطاره بالبال فاذا لم تيسر العبارة لم يسقط المعنى وهو معنى ما في المعتبر والمنهى وجامع المقاصد من نحو قولهم اذا تمدد صورة لفظه روعي معناه لكن ليس فيها الا الجواز كما عرفت هذا وان لم يمكنه التعلم الا بالمسير الى بلد اخرى وجب وان بعد كما نص عليه جماعة قال في (نهاية الاحكام) بخلاف التيمم حيث لا يجب عليه المسير للطهارة لانه بالتيمم يعود الى موضعه ويتنعم به طول عمره واستصحاب الماء للمستقبل غير ممكن قال في (كشف القام) السعدة ورود الرخصة في التيمم دونه وفي (التذكرة) يجب عليه التعلم الى أن يضيق الوقت فان صلى قبله مع التمكن لم يصح وان ضاق كبر بأي لغة كانت ثم يجب التعلم بخلاف التيمم في الوقت ان جوزناه لاننا ان جوزناه له التكبير

والاخرس يعقد قلبه بمنها مع الاشارة وتحريك اللسان (متن)

بالعجبة في أول الوقت سقط فرض التكبير بالرعية أصلاً لأنه بعد أن صلى لا يلزمه التلم في هذا الوقت وفي الوقت الثاني مثله بخلاف الماء فان وجوده لا ينطق بضمه انتهى وفي (كشف القام) لا يقال لم لا يجوز أن تصح الصلوة وان أمم بترك التلم كما في آخر الوقت لانا نقول ان صحت في أول الوقت لم يكن أمم لان وجوب التلم انما يتعلق به في وقت الصلوة كتحصيل الماء والسائر فكما لا تصح الصلوة عارياً في أول الوقت اذا قدر على تحصيل السائر وتصح في آخره وان فرط في التحصيل فكذا ما نحن فيه انتهى وفي (نهاية الاحكام وكشف الالتباس) لو أخر التلم مع القدرة الى ضيق الوقت لم تصح صلوته بل تجب عليه الاعادة بعد التلم (قلت) في وجوب الاعادة نظر يعلم بما ذكر في السائر اذا فرط في تحصيله كما سمعت وقد قدم الخلاف في تساوي الفئات وعدمه هذا وفي (المدارك) يحرم بلقته وترجئة التكبير بالفارسية (خدای بزرگراست) عند علمائنا واكثر الدعاة وقال بعضهم يسقط التكبير عن هذا شأنه وهو محتمل وكذا قال في الحديث وفي (نهاية الاحكام والموجز الحاشي) وكشف الالتباس وارشاد الجعفرية والروض ان ترجمته بها خدای بزرگتر فلو قال خدای بزرگ وترك التفضيل لم يجوز وفي (كشف القام) بزرگتر يفتح الزاء الاخيرة أو كسرهما وهو لغة بعض الفارسيين وفي لغة آخرين بزرگراست وأما لفظ خدای فليس مراداً لله وانما هو مرادف للمالك والرب بمناء وانما المرادف له أيزد ويزدان قوله ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ والاخرس يعقد قلبه بمنها مع الاشارة وتحريك اللسان ﴿ كما في البيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والميسرة وروض الجنان لكن في الجميع قيد الاشارة بالاصبع ما عدا الاخير فانه قال فيه انه أحوط ولكن في الميسرة أيضاً تحريك الرأس ولله سهو من القلم أراد أن يكتب اللسان فكذب الرأس فتأمل وفي (المبسوط والحرر) يكبر بالاشارة باصبعه من دون ذكر عقد قلبه وتحريك لسانه وفي (لارشاد والمدارك) يعقد قلبه ويشير باصبعه وفي (التذكرة والذكرى) يحرك لسانه ويشير باصبعه وفي (نهاية الاحكام) يحرك لسانه ويشير باصبعه أو شفته ولها مع المعجز عن تحريك اللسان وفي (الموجز الحاشي) وكشف الالتباس) يحرك لسانه فشفتيه ولها ويشير باصبعه قد اتفقت هذه الكتب على ذكر الاشارة بالاصبع وفي (المعبر والمنهى) الاقتصار على نسبة ذلك الى الشيخ ويلوح من ذلك التأمل في ذلك وفي (الشرائع والنافع والتبصرة) يعقد قلبه مع الاشارة وفي (جامع الشرائع) يجزي الاخرس تحريك لسانه واشارته وفي (المفاتيح) يأتي بها الاخرس على قدر الامكان وفي (كشف القام) يعقد قلبه ويحرك لسانه وشفته ولها وقد اتفقت هذه على عدم ذكر الاشارة بالاصبع كالكتاب وفي (كشف القام) أحسن المصنف حيث لم يقيد الاشارة بالاصبع منها كما قدها بها غيره لان التكبير لا يشار اليه بالاصبع غالباً وانما يشار بها الى التوحيد انتهى وفي (روض الجنان) لا شاهد على القيد بالاصبع على الخصوص وفي (المنهى) قال بعض الجمهور يسقط فرضه عنه (ولنا) ان الصحيح يجب عليه النطق بتحريك لسانه والمعجز عن أحدهما لا يسقط الآخر قالوا الاشارة وحركة اللسان تنبئ اللفظ فاذا سقط فرضه سقطت نواياه وهو باطل لان اسقاط أحد الواجبين لا يستلزم اسقاط الآخر وعندي فيه نظر انتهى وفي (مجمع البرهان) كأن ذلك لاجلهم وأنه لا بد من شيء يدل على ذلك وان التحريك كان واجباً والكل كما ترى نعم الاجماع دليل ان كل انهي ومثله قال في المدارك ثم احتل ما قلناه في

وتخير في تعيينها من السبع (متن) ^١

المتن عن بعض العامة ثم قال المصير الى ما ذكره الاصحاب أولى وفي (جامع المقاصد والمدارك) وأما عقد القلب بها فلان الإشارة والتحريك لا اختصاص لهما بالتكبير فلا بد من مخصص قالا ومعنى عقد القلب بمناها أن يعتقدانه تكبير وثناء في الجملة لا المعنى الموضوع لهما ومثله ما في فوائد الشرائع والمبينة والروض وكذا ما في كشف الثام حيث قال أي يقصد قلبه بإرادتها وقصدها لا المعنى الذي لها اذ لا يجب اخطاره بالبال (وفيه) ايضاً الاختصار على اللسان لتخليه كقول الصادق عليه السلام في خبر السكوني تلبية الاخرس وثنهده وقراءته للقرآن في الصلوة تحريك لسانه وإشارته بإصبعه وهو مستند الإشارة هاتوفي (روض الجنان) بعد إيراد هذا الخبر قال فمدوه الى التكبير نظراً الى أن الشارع جعل له مدخلا في البدلية عن النطق وفي (كشف الثام) الاخرس هو الذي سمع التكبيرة وأتقن الفاظها ولا يقدر على التلفظ بها أصلاً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وتخير بينه في تعيينها من السبع ﴾ عند اصحابنا كما في المنتهى والذكرى وبلا خلاف كما في المفاتيح والبحار وبه صرح في المبسوط والمصباح والشرائع والنافع والمنبر والتذكرة والارشاد والتحرير ونهاية الاحكام والذكرى والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض وغيرها وقد يظهر ذلك من المقدمة والتهابة والجلل والقود والوسيلة وفي (الفقه الرضوي والمبسوط والمصباح ونهاية الاحكام والذكرى والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وروض الجنان) ان الافضل جعلها الاخيرة وهو المنقول عن الاصباح والاقتصاد وهو خيرة الاستاذ الشريف أيده الله تعالى وفي (الذكرى) نسبته الى الاصحاب وفي رسالة صاحب العالم نسبته الى أكثر المتأخرين وقد يظهر من المراسم والفنية والكافي فيما نقل عنه أنه يتعين كونها الاخيرة وقد يظهر من الفنية الاجماع عليه وفي (التذكرة) الاختصار على نسبة ذلك الى المبسوط وقد يظهر من الدروس انها الأولى حيث قال وازافة ست اليها وقال البهائي في حواشي الاثنى عشرية والسيدنمة الله والكاشاني في الوافي والمفاتيح والمحدث البحراني الظاهر انها الاولى وفي (المدارك) لا أعرف مأخذ فضل كونها الاخيرة وفي (كشف الثام) لا أعرف تعيين جعلها الاخيرة أو فضله علة بل خبراً زرارة وحض عن الصادقين عليهما السلام قد يؤيدان العلم لتعليقها السبع بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر للصلوة والحسين عليه السلام الى جانبه يعالج التكبير ولا يحيره فلم يزل صلى الله عليه وآله وسلم يكبر ويعالج الحسين عليه السلام حتى اكمل سبعا فاحار الحسين عليه السلام في السابعة ثم يرجع ذلك بالبعد عن عروض المبطل وقرب الامام من لحوق لاحق به انتهى (قلت) الوجه في ذلك بعد ما يظهر من الفنية والذكرى من دعوى الاجماع عليه ما دل على عداد التكبيرات في الصلوة حيث لم تعد الست منها وماورد من أن الافضل للامام أن يهجر بالتحريم ويشهد له ان دعاء التوجه بعدها وسيأتي في مسنونات القراءة ذكر الناص على ان دعاء التوجه بعدها وخبر الحلبي لا يدل على انها الاولى وأخبار الحسين عليه السلام وان ظهر منها انها الاولى لكن قول أول وضما لذلك لا يستلزم استمرار هذا الحكم مع ان الملل الواردة فيها كثيرة كما نقلت بذلك خبر قطع المحجب وخبر الفضل بن شاذان على ان أخبار الحسين عليه الصلوة وآثم السلام ليست نصه في ذلك واستدل على انها الاولى صاحب المذاق بأخبار غير أخبار الحسين عليه السلام ولم يظهر لي وجه

دلائها بل الظاهر أنها ليست من الدلالة في شيء. ومن العجيب التريب ما وقع للمولين المقدسين صاحب البحار والده قال في (البحار) كان الوالد قدس سره يميل الى أن يكون المصلي مخيراً بين الافتتاح بواحدة وثلاث وخمس وسبع ومع اختيار كل منها يكون الجميع فرداً للواجب المخير كما قيل في تسييحات الركوع والسجود وهذا أظهر من أكثر الاخبار كما لا يخفى على المتأمل فيها بل بعضها كالصرح في ذلك وما ذكره من أن كلامها قارنتها التية فهي تكبيرة الاحرام ان أرادوا نية الصلوة فهي مستمرة من أول التكبيرات الى آخرها مع أنهم جوزوا تقديم التية في الوضوء عند غسل اليدين لكونه من مستحباته فاي مانع من تقديم نية الصلوة عند أول التكبيرات المستحبة فيها وان أرادوا نية كونها تكبيرة الاحرام فلم يرد ذلك في خبر وعدة الفائدة التي تغفل في ذلك جواز إيقاع منافيات الصلوة في أثناء التكبيرات وهذه أيضاً غير معلومة اذ يمكن ان يقال بجواز إيقاع المنافيات قبل السابعة وان قارنت نية الصلوة الاولى لان الست من الاجزاء المستحبة اولاً لأنه لم يتم الافتتاح بعد البناء على ما اختاره الوالد لكنهم قلوا الاجماع على ذلك وتغير الامام في تعيين الواحدة التي يجزئها يومئذ الى ما ذكره اذ الظاهر ان فائدة المجرع علم المؤمن بدخول الامام في الصلوة فالاولى رعاية الجهتين معاً بأن يذكر التية عند واحدة منها ولا يقع مبتلاً بعد التكبيرة الاولى ولولا ما قطع به الاصحاب من بطلان الصلوة اذا قارنت التية تكبيرتين منها لكان الاحوط مقارنة التية للاولى والاخيرة مما انتهى (قلت) المعلوم من الاخبار وفتاوى الاصحاب واجماعهم ان التكبير الواجب انما هو تكبيرة واحدة وهي تكبيرة الافتتاح والدخول في الصلوة لا أكثر منها وقد سميت بذلك في جملة من الاخبار وهي التي مضى عليها الناس في صدر الاسلام وما عداها قائماً زيد استحباباً لعل المذكورة وليست من الافتتاح والتحريم في شيء. حقيقة وتسميتها بذلك مجاز للمجاورة ومجرد استحبابها لا يوجب التخيير بين أن يجعل الاحرام بواحدة أو ثلاث أو سبع بل ذلك تشرع لمخالفة الاجماع والاخبار وتصريح الاصحاب وقوله ان ذلك أظهر من أكثر الاخبار وبعضها كالصرح في ذلك بما يتوجب منه وله أشار الى خبر (حسنة خ ل) الحلبي لقوله عليه السلام اذا افتحت الصلوة فارع يدك ثم ابسطها بسطاً ثم كبر ثلاث تكبيرات وأنت خير بأن الخبر انما سبق لبيان الادعية وعملها ونسبة الافتتاح الى الثلاث مجاز ولعل من مواضع الشبهة أيضاً عنده ما في حسنة زرارة من قوله عليه السلام أدنى ما يجزي من التكبير في التوجه تكبيرة واحدة وثلاث تكبيرات أحسن وسبع أفضل وقوله عليه السلام في صحيح الحلبي أخف ما يكون من التكبير في الصلوة ثلاث تكبيرات وقوله عليه السلام في خبر أبي بصير اذا افتحت الصلوة فكبر ان شئت واحدة وان شئت ثلاثاً وان شئت خمسا وان شئت سبعا وأنت تعلم ان مساق هذه الاخبار والغرض منها انما هو بيان الرخصة في هذه التكبيرات الست المستحبة بتركها والاقتصار على تكبيرة الاحرام أو الاتيان بأحد الاعداد المذكورة لا ان المعنى انه يحصل الافتتاح بكل من هذه الاعداد فيكون واجباً مخيراً وقوله وما ذكره الى آخره (فيه) اننا نختار الشق الثاني وهو نية كونها تكبيرة الاحرام وقوله لم يرد بذلك خبر (فيه) انه وان لم يرد بهذا العنوان ولكن يستفاد من الاخبار الدالة على الافتتاح بتلك التكبيرة وتسميتها تكبيرة الافتتاح على انه من المعلوم ان الشارع قد جعل التكبير محرماً بقوله محرمها التكبير والتكبير من حيث هو لا يكون محرماً ولا موجباً للدخول في الصلوة الا اذا اقترنت بالقصد الى ذلك فالمنو بالتكبير الاحرام ويقصد به الافتتاح لا يصير محرماً ولا موجباً للافتتاح ولكل امرء ما موى واما قوله يمكن ان يقال بجواز إيقاع

ولو كبر للافتتاح ثم كبر له (ثانياً) بطلت صلواته (متن)

المنافيات قبل السابعة وان قارنت نية الصلوة الاولى لان الست من الاجزاء المستعجة فموجب من مثله لانه متى قصد بالاول الافتتاح والدخول فيها حرمت عليه المنافيات لقولم صلى الله عليه وسلم تحريم التكبير ومثناه انه يحرم عليه بالتكبير ما حل له قبله ولا يتوقف الدخول في الصلوة على ازيد من الواحدة فكيف يجوز له ايقاع المنافيات وهو قد دخل في الصلوة بمجرد كونه في الست المستعجة والالزام ايقاع المنافيات في القنوت مثلاً بناءً على استجابته وان كان في أثناء الصلوة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو كبر للافتتاح ثم كبر له ثانياً بطلت صلواته ﴾ كما في المبسوط وجامع الشرائع والشرائع والتحرير والارشاد ونهاية الاحكام والتذكرة والذكرى والفردوس والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمحضرية وشرحيها والميسرة والروض وفوائد القواعد ولا خلاف فيه كما في الحدائق لانه قد زاد ركناً في الصلوة كما في نهاية الاحكام والذكرى وجامع المقاصد والعزبة وارشاد المحضرية وفوائد القواعد والروض وزيادته مبطل على كل حال كما نص عليه غير واحد من هؤلاء وفي (مجمع البرهان والمفاتيح والحدائق) ان ذلك أي زيادة الركن مطلقة على كل حال هو المشهور ويظهر من المدارك انه لا خلاف فيه حيث قال بعد ان تأمل في ذلك ان لم يكن اجماعاً ولو انه عثر على مخالف لاستظهر به (وعلمه في المبسوط) بأن الثانية غير مطابقة للصلوة يريد انه زاد فيها جزءاً على ما شرع فلا تكون مشروعة (وفي التذكرة) لانه فل معني عنه فيكون باطلاً وبطلاناً للصلوة وكلف الكل بمعنى كما في كشف القام وفي (المتن) نسبة هذا الحكم الى المبسوط وظاهره القول به وفي (جامع المقاصد) تبطل بنية الافتتاح بالتكبير الثاني سواء نوى الصلوة معه أم لا اما اذا لم ينو فلان قصد الافتتاح الثاني يصيره ركناً ولا يقدح في ذلك عدم مقارنة النية التي هي شرط لان شرطيتها لصحته لالكونه الافتتاح فان التصوري زيادة أي ركن كان هو الاتيان بصورته قاصداً بها الركن كما لو أتى بركنه ثان لا متتابع ركوعين صحيحين في ركعة واحدة واما مع النية فطريق أولى انتهى ومثله قيل في الزينة والروض وفوائد القواعد وقال في (الذكرى) ولو نوى بالثانية الافتتاح غير مصاحبة نية الصلوة فالاقرب البطلان لزيادة الركن ان قلنا انه بنية الافتتاح المجردة عن نية الصلوة تحصل ركبته والا فلا ابطال (وفي كشف القام) بعد ان قل ذلك عن الشهيد قال وعندي ان نية الافتتاح ملزم نية الخروج وقال في (جامع المقاصد) لا يقال استئناف النية يقتضي بطلان ما سبق تضمنه قصد الخروج بالاعراض عن النية الاولى فصحح الثانية لا انا نقول ان صح هذا لم تقع النية الثانية معتبرة حيث ان البطلان انما يقتضي بها وفي (مجمع البرهان) لا يبعد اشتراط تكرار النية في البطلان فانه بنى النية كأنه ليس بتكبير الاحرام بل ذكر مجرد الا ان يقصد به الاحرام فتأمل انتهى وظاهره اطلاق الاصحاب ومصرح الموجز الحاوي وكشف الالتباس انها تبطل ولو كان التكبير سهواً وذلك كأن ينوي الصلوة ثانياً بناءً على جواز تجديد النية في الاثناء أي وقت أريد لاعلى الخروج منها ويقرن النية بالتكبير سهواً أو لزمه لزوم التكبير أو جوازه كما جدد النية جاعلاً جزءاً من الصلوة (وفي كشف القام) في ابطاله سهواً انظر لعدم الدليل نعم في الصد يكون قد زاد عدداً في الصلوة جزءاً ليس منها شرعاً وهو مبطل انتهى فتأمل فيه (وفي المدارك) البطلان بتركه عدداً أو سهواً لا يستلزم البطلان زيادته الا ان يكون اجماعاً ونحوه

ان لم ينو الخروج قبله (قبل ذلك خل) ولو كبره ثالثاً صحت ويجب التكبير قائماً فلو تشاغل بهما دفعة أو ركن قبل انتهائه بطلت (متن)

(ومتلخ ل) مافي المفاتيح والحداث وقد تقدم رد كلامهم هذا في موضعين (١) مضافاً الى ما سمعته الآن من اطباق الاصحاب على ذلك وسيأتي في مباحث السهو عند قوله أو زاد ركوعاً تمام الكلام بما لا مزيد عليه ويأتي في مبحث الركوع والسجود ماله وقع تام في المقام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ان لم ينو الخروج قبل ﴾ كما في التذكرة ونهاية الاحكام والدروس والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجفرية وشرحها والميسرة والروض وفوائد القواعد وكذا الذكري والبيان على أحد الوجهين لانه لو نوى الخروج أولاً بطلت الصلوة لارتفاع استمرار النية كما تقدم بيان ذلك وعلى هذا فتستند بالتكبير ثانياً مع النية الاعلى ما ذهب اليه المحقق في الشرائع والشهيد في ظاهر البيان من انها لا تبطل نية الخروج فطلاق الكتب الماضية منقول على ذلك ما عدا الشرائع لما عرفت وما عدا جامع الشرائع لانه لم يتعرض فيه لبطلان الصلوة بنية الخروج وعدمه فيحتمل ان يكون موافقاً لابن عمه أو المشهور ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو كبره ثالثاً صحت ﴾ كما نص عليه في اكثر الكتب المتقدمة ولا فرق في ذلك بين ان يكون الخروج قبل هذا التكبير أم لا بدان لا يكون نوى الخروج قبل التكبير الثاني كما لا فرق بين ان يكون علم بطلان صلوته بالثاني أم لا لانه لم يزد في الصلوة شيئاً وان زعم انه زاد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجب التكبير قائماً ﴾ أجمع علاناً كما في ارشاد الجفرية والمدارك على انه يجب في هذا التكبير ما يجب في الصلوة من الطهارة والقيام والاستقبال وغير ذلك وبوجوب القيام فيه صرح المحقق والشيدان والركري وتلميذاهما الاردبيلي وتلميذه السيد القدس وغيرهم وفي (المعتبر والمنهى) وغيرها لانه جزء من الصلوة المشروطة بالقيام أي الا في بعض أجزائها المعلومة (وفي كشف القام) عليه منع واستدل عليه فيه بالصلوات البليانة وبقول الصادق عليه السلام في صحيح سليمان بن خالد اذا أدرك الامام وهو راكع كبر الرجل وهو مقبم عليه ثم ركن قبل ان يرفع الامام رأسه فقد أدرك الركعة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فلو تشاغل بهما دفعة أو ركن قبل انتهائه بطلت ﴾ يريد انه لو تشاغل بالتكبير والقيام دفعة أو ركن قبل انتهائه مأموماً أو غيره بطلت صلوته كما في المنهى والتذكرة والتحرير والذكري والدروس وجامع المقاصد والجفرية وشرحها والروض والمسالك وغيرها وفي (الشرائع والارشاد) الاقتصار على انه لو كبر قاعداً أو هو أخذ في القيام بطلت وفي (المعتبر) الاقتصار على انه لو كبر قاعداً بطلت وفي (المبسوط والخلاف) انه ان كبر المأموم تكبيرة واحدة للافتتاح والركوع وآتى ببعض التكبير من حيث صحت صلوته وفي (المعتبر) هو حسن واستدل عليه في الخلاف بأن الاصحاب حكموا بصحة هذا التكبير وانقاد الصلوة به ولم يفصلوا بين أن يكبر قائماً أو يأتي به من حيثاً فمن ادعى البطلان احتاج الى دليل وفي (الذكري والروض والمسالك) بدقل ذلك عن الشيخ قال لم نعرف ما أخذه (قلت) قد عرفت ما ذكر في الخلاف وفي (جامع المقاصد) انه ضيف (قلت) وجهه ما سمعته من قول الصادق عليه السلام وأن القيام في الركن ركن وكل عبادة خالفت ما تقيناه من الشارع زيادة أو قصاً أو هيئة فالاصل بطلانها

واسماع نفسه بحقيقة أو تقديره يستحب تركه في قسط الجلالة وأكبر واسماع الاطم
 للمؤمنين (منه)

الى أن يقوم دليل على الصحة من غير افتراق بين الجليل والعالم العامد والسامي كما صرح بذلك في
 التذكرة وفوائد الشرائع وغيرها **قوله** « قدس الله تعالى روحه » واسماع نفسه حقيقة أو
 تقديره كما في المنهى ونهاية الاحكام والبيان والافنية وجامع المقاصد والمقاصد العلية ولا فرق في ذلك
 بين الرجل والمرأة كما في المنهى وجامع المقاصد لأنه لفظ والحظ اما صوت أو كيفية له والصوت كيفية
 مسموعة والاخبار فاحقة به في القراءة كما في كشف القام وفي (جامع المقاصد) لان الذكر لا يحصل الا
 بالصوت والصوت ما يمكن سماعه وأقرب سامع اليه نفسه انتهى وحل الشيخ صحيح علي بن جعفر أنه
 سأل أخاه عليه السلام عن الرجل يصلح له أن يقرأ في صلوته ويحرك لسانه في القراءة في لهو أنه من غير
 أن يسمع نفسه قال لا بأس أن لا يحرك لسانه يوم توحها على من يصلي خلف من لا يقتدي به تقية
 ويجوز حله على المأموم ونبيه عن القراءة ونحوه التزم له كما في كشف القام وفيهم من هذا أنه لا
 يجب الجهر ولا الاخفات عينا بل تغيير فيه مطلقا **قوله** « قدس الله تعالى روحه » ويستحب
 تركه في قسط الجلالة وأكبر **قوله** « أما الله في لفظ الخلافة قد تقدم الكلام فيه في أول البحث وأما
 الله في لفظ أكبر فعبارة المصنف هنا كعبارة النافع والمعتبر وكذا عبارة الشرائع والارشاد والبيان وفي
 (المبسوط والسرائر وجامع الشرائع والدروس وفوائد الشرائع وارشاد المحفزة) أنه لو أشبه فتحة قلبه
 بحيث يؤدي الى زيادة ألف بطلت ومثل ذلك ما في الافنية والبيان وغيرها قال الشيخ والسجلي وغيرها
 لأن أكبر جمع كبر وهو السبل وفي (تليق النافع والميسرة والروض والمساك والفوائد العلية والمدارك)
 أنها تبطل بزيادة الألف سواء قصد الجمع أم لم يقصده واحتل ذلك في الذكرى وهو الظاهر من إطلاق
 الاولين وفي (المتبرو المنهى ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير) الفرق في ايجار بين قاصد الجمع وغيره
 فبطل على الاول دون الثاني واحتج له (في المنهى) بأنه قد ورد الاشباع في الحركات الى حيث ينتهي
 الى الحروف في لغة العرب ولم يخرج ذلك عن الوضع قال في (كشف القام) يعني ورد الاشباع
 كذلك في الضرورات ونحوها من المسجات وما يراعى فيها المناسبات فلا يكون لها وان كان في السعة
 انتهى وفي (الذكرى) وغيرها لو كان الاشباع يسيرا لا يتولد من ألف لم يضر (قلت) وهذا مراد من
 قال يستحب ترك الله في أكبر وفي (نهاية الاحكام والتذكرة وفوائد الشرائع) وغيرها أنها تبطل بعد
 حمزة أكبر **قوله** « قدس الله تعالى روحه » ويستحب اسماع الامام المؤمنين أي تكبيرة
 الاحرام هذا مالا نعرف فيه خلافا كما في المنهى وبصرح في جامع الشرائع والشرائع والمعتبر والمنهى
 والتذكرة والتحرير والارشاد والتذكرة والبيان والتفلية والروض وغيرها ويسر الامام بغير تكبيرة الاحرام
 أي الست الباقية كل في جامع الشرائع والمنهى والروض وغيرها وفي (التحرير) لا يستحب أن يسمع من
 خلفه غير تكبيرة الاحرام ويستحب الاسرار للمأموم وغير المنفرد كما في التذكرة والدروس والبيان
 والروض والمدارك وفي (البيان) بحثل تبينه القريضة في المنفرد وفي (الروض) في توظيف احدها
 له نظر وفي (المنهى والتحرير) لا يستحب للمأموم أن يسمع الامام وفي الاخير يسمع المأموم غيره

ورفع اليدين بها الى شحمتي الاذن (متن)

ولا يستحب له أن يسم من خلفه وفي (الذكرى) أن الجفني أطلق (١) رفع الصوت بها وفي (المدارك) لا تصرف مأخذه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب رفع اليدين بها ﴾ لا خلاف فيه بين العلماء كما في المتبر و بين أهل السلم كما في المنهى و بين علماء أهل الاسلام كما في جامع المقاصد وتعليق النافع وهو مذهب المعظم كما في كشف القتام والمشهور كما في الحداثي وكذا يستحب عندنا الرمي في كل تكبيرات الصلوة كما في التذكرة وفي (الامالي) أن من دين الامامية الاقرار بأنه يستحب رفع اليدين في كل تكبيرة في الصلوة وهو مذهب أكثر أهل السلم كما في المنهى ذكر ذلك في بحث الركوع وبه صرح (وهو خيرة خل) الشيخ وجميع من تأخر عنه لا من شذ من متأخري المتأخرين وفي (الاتصار) بما افردت به الامامية القول بوجوب رفع اليدين في كل تكبيرات الصلوات (الصلوة خل) ثم قال والحجة بما ذهبنا اليه بطريقة الاجماع وبراءة القدم وقال الكاتب على ما قلته عنه في الذكرى في بحث الركوع اذا أراد أن يكبر للركوع أو السجود رفع يديه مع نفس لفظه بالتكبير ولو لم يفعل اجزأه ذلك الا في تكبيرة الاحرام وظاهره كما في الذكرى الوجوب وقلة عنه في المفاتيح وفي (المتبر) لا أعرف وجه ما حكاه المرتضى وفي (حاشية المدارك) مراد المرتضى من الوجوب ما ذكره الشيخ من أن الوجوب عندنا على ضربين ضرب على تركه الغاب وضرب على تركه الغاب لعدم قائل منا بالوجوب فضلا عن الاجماع عليه انتهى ومنه قال في المنهى في بحث الركوع وفي (البحار والمفاتيح وكشف القتام والحداثي) أن مذهب السيد قوي واستدلوا عليه بظواهر الاوامر في الاخبار الكثيرة وفي قوله جل شأنه فصل لربك وانحر للاخبار بأن النحر هو رفع اليدين بالتكبير وهي أيضا كثيرة وفي (البحار) لكن لو قيل بأنه لا معنى لوجوب كيفية المستحب فلا مانع من القول به في تكبيرة الاحرام انتهى وقد استدلل على المشهور بالاصل ويقول الصادق عليه السلام لزراعة رفع يديك في الصلوة زينها بقول الرضا عليه السلام لفضل في خبر الطل والعيون انما يرفع اليدين بالتكبير لان رفع اليدين ضرب من الانهال والتبذل والتضرع فاحب الله عز وجل أن يكون السيد في وقت ذكره متبذلا متضرعا متبذلا ولان في رفع الايدي احضار النية واقبال القلب على ما قال وقصد وفي (كشف القتام) لا عبرة بالاصل مع النصوص بخلافه من غير مارض قال وضمف الخبرين عن الدلالة واضح (قلت) في قرب الاستناد عن عبد الله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال على الامام ان يرفع يديه في الصلوة وليس على غيره ان يرفع يديه في التكبير وقد حله الشيخ في التهذيب على ان فعل الامام أكثر فضلا وأشد تأكيدا وان كان فضل المأموم أيضا فيه (قلت) هو دليل على عدم وجوب الرفع مطلقا لعدم القائل بالفصل بين الامام وغيره ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الى شحمتي الاذن ﴾ اجماعا كما في الخلاف وبه صرح في النهاية والمبسوط والشرائع ونهاية الاحكام والنحرير والارشاد والتذكرة والتهيرة والدروس والذكرى والموجز الحاوي وشرحه والمسالك وغيره لكن في بعض هذه الى أذنيه وفي بعض آخر الى هذا أذنيه وأكثرها كالكتاب وقال الصدوق يرضها الى النحر ولا يجاوزهما الاذنين حيال الخدوع الحسن بن عيسى يرضها هذا منكره أو حالي خدي لا يجاوزهما أذنيه وفي (الخلاف) ان الرفع هذا المنكب خيرة الشافعي والى هذا الاذنين

(١) يعني من غير فرق بين الامام والمأموم والمفرد (منه)

والتوجه بست تكبيرات غير تكبيرة الاحرام (مقن)

خبرة أبي حنيفة وفي النافع والمعتبر والمنتهى ونهاية الاحكام في تكبير الركوع ع رضم يديه حبال وجهه وفي (المعتبر) ان هذا هو الاشهر وفيه وفي المنتهى وفي رواية الى اذنيه وما قال الشيخ وقال الشافعي الى منكبه وبه رواية عن أهل البيت عليهم السلام وزاد في المعتبر ان الاول أشهر ومنه ما في المقنة والنافع هنا حيث قيل فيها برفضها حبال وجهه وفي (الروض وعمجم البرهان) أنه محاذاتها للحندين وفي (المقنة) وجل السيد والمراسم لا يتجاوز بهما شحمتي أذنيه وفي (المعتبر والموجز الحاوي) يذكره ان يتجاوز بهما رأسه وفي (البيان) يذكره ان يتجاوز بهما أذنيه والمفهوم من الاخبار ان أعلا مراتب الرض ماسامت الاذنين كما يشير الى ذلك قوله عليه السلام في صحيح زرارة ولا تتجاوز بكفك أذنك أي حبال خديك كما في الكافي ونحوه خير أبي بصير وقه الرضا عليه السلام وأنه ان يكون أسفل من وجهه قليلا كما في صحيحة معاوية بن عمار ويحصل انها هي التي أشار اليها الصدوق بقوله يرفضها الى النحر فانه أسفل من الوجه قليلا لكن في مجمع البيان عن أمير المؤمنين عليه السلام ان معنى انحر الرض الى النحر وقد فسر في عدة أخبارها صحيح ابن سنان بالرض حذاء الوجه (قلت) لان انحر مشتق من النحر بمعنى موضع القلادة وأعلا الصدر فان اليمين حالة رفضها حذاء الوجه يحيط بالثور وفي خبر زرارة كالوارد في آداب الصلوة وارضع يدك بالتكبير الى تحرك ومن العجيب ما في الحديث من أنه لم يحذف في الاخبار لفظ النحر وأما الخبر الذي رواه في القد كرى عن ابن أبي عمير وذكره في المعتبر والمنتهى فقد قال في البحار روى هذه الرواية مخالفاً لنا في كتبهم بعضهم روي أذان خيل وبعضهم اذنا خيل قال في النهاية مالي أراكم راضي أيديكم في الصلوة كأنها اذنا خيل شمس هي جمع شمس وهي الثور من الدواب قال في (البحار) والمامة حملوها على رضع الايدي في التكبير لعدم قولهم بشرعية القوت في أكثر الصلوات وتبسم الاصحاب فاستدلوا بها على كراهة تجاوز اليمين عن الراس في التكبير ولعل الرضع للقوت منها أظهر ويحتمل التسميم والاحوط الترك فيها مما انتهى (قلت) ينبغي له أن يخص ذلك بالقرينة كما في خبر أبي بصير وغيره ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والتوجه بست تكبيرات غير تكبيرة الاحرام ﴾ اجماعاً كما في الانتصار والخلاف ولا خلاف فيه كما في المنتهى وجامع المقاصد والحذائق واختلفوا في ان هذا الحكم عام في الفرائض والتواضل أو خاص في البعض فمن علي بن بابويه انها اما تستحب في أول كل فريضة وأولى نوافل الزوال وأولى نوافل المغرب وأولى صلوة الليل والوتر وصلوة الاحرام ومثل ذلك قيل في الفقه المنسوب الى الرضا عليه السلام وفي (الهداية) ان ذلك من السنة وفي (التذيب) لم أجده خبراً مستنداً وفي (المبسوط والمصاح والتزعة ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير والتلخيص وحواشي الشهيد) زيادة الوتيرة على الست المذكور وهو المقول عن القاضي وابن طائوس في فلاح السائل ونسب ذلك جماعة الى المقنة والموجود في آخر عباراتها خلاف ذلك كما يأتي وفي (تخليص التلخيص) انه المشهور وفي (جامع المقاصد) قاله الجماعة وله الى ذلك أشار في الخلاف حيث قال ويستحب في مواضع مخصوصة من التواضل وقد يظهر منه الاجماع على ذلك وفي (المراسم) استحبابها في سبع هي هذه الصلوة الاحرام فذكر مكانها الشفع وفي (السرار والخصيص) عن بعض الاصحاب قصر استحبابها على الفرائض الخمس وعن (محدثات السيد) انها اما تستحب في الفرائض

بينها ثلاثة أدعية (من)

دون الأواقل وفي (المقنعة والسررر والمعتبر والمختف والدروس والذكرى والموجز الحاروي وكشف
الالتباس وكشف القاتم) استحبابها في كل صلوة قيل وهو ظاهر الانتصار والجل لمكان الاطلاق وفي
(المنهى) لو قيل به كان حسناً وفي (البيان) انه أولى وقواه أيضاً في حواشي الكتاب وفي (المدائق)
انه المشهور واصله أراد بين المتأخرين والا قد سمعت في التخليص وفي (المختف) مأدري لاي شي
اقتصر الشيخ على ماعده وقوله لم أجد به خبراً مسنداً ينافي الفتوى به اذ لا دليل عقلي عليه وقد استدلل
عليه هؤلاء باطلاق الاخبار (وفيه) انه منزل على الفريضة بل بعضها كالصريح في ذلك كإخبار الملل
بريادة هذه التكريرات نعم ذكر الله تعالى حسن على كل حال ونقل انه روي في فلاح السائل عن الباقر
عليه السلام انه قال افتتح في ثلاثة مواطن بالتوجه والتكبير في أول الزوال وصلوة الليل والمفردة من الوتر
وانه حمله فيه على التأكد في هذه وانه خصص الاستحباب في سبعة مواطن كالمبسوط وغيره كما مر
ولا فرق في استحباب هذه التكريرات بين المفرد والامام والمأموم كما نص عليه أكثر الاصحاب كما
مرت بالإشارة اليه آتاه وفي (الذكرى) ان ظاهر الكتاب اختصاص المفرد بالاستحباب قال وهو
سناذ (قلت) وصحيح الحلبي وغيره حجة عليه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وبينها ثلاثة
أدعية ﴾ كما في جمل الشيخ والوسيلة والسررر والتحرير والبيان والموجز الحاروي وكشف الالتباس وجامع
المقاصد والمفاتيح ولهم أرادوا ان ذلك بعد الثالثة والخامسة وبعد السادسة فقد ورد ان بعدها
ياحسن قد أتاك المنسي الى آخره ويحتمل ان يكونوا أرادوا ما في النهاية والمبسوط والتذكرة ونهاية الاحكام
حيث قيل فيها بينها ثلاثة أدعية يكبر ثلاثاً ويدعو ثم اثنتين ويدعو ثم يكبر اثنتين ويتوجه فيكونوا قد غلبوا لفظ
الين على البعد فبراد بالأدعية الثلاثة الدعاءان المشهوران وما يبعد الكل من دعاء التوجه كما في المقنعة
والمراسم وجامع الشرائع وفلاح السائل على ما نقل عنه والمعتبر والمختف والمنتهى ورسالة صاحب المعالم
وشرحها وفي (المختف) انه المشهور وفي (الذكرى) الكل حسن وفي (الروض) يستحب ست تكريرات
مضافة الى تكميرة الاحرام يكبر ثلاثاً ويدعو واثنتين ويدعو بليك الى آخره وياحسن الى آخره
ثم واحدة ويقول وجهت وجهي الى آخره انتهى فتأمل وفي (المنهى وجامع المقاصد) لاختلاف بين
علمائنا في استحباب التوجه بسبع تكريرات بالأدعية المأثورة وفي (الانتصار) الاجماع على الفصل بينها
بتسييح وذكره مسطور وفي (المختف) بعد ان ذكر ما نقلناه عنه قال وقال ابن الجيدان هذا مستحب
ويستحب أيضاً في الاستفتاح أن يقال بعد التكريرات الثلاث الاول اللهم أنت الملك الحق الى آخره
ثم يكبر تكميرتين ويقول ليك الى آخره ثم يكبر تكميرتين ويقول وجهت الى قوله وانا من المسلمين
والحمد لله رب العالمين ثم يقول الله أكبر سباً وسبحان الله سباً والحمد لله سباً ولا اله الا الله سباً
من غير رضم يديه قال وقد روى ذلك جابر عن أبي جعفر عليه السلام والحلي وأبو بصير عن أبي عبد الله
عليه السلام ومهما اختلف من ذلك أجزاء أو بعضه قال في (المختف) وهذا التكبير والتسييح والتحميد
والتهليل لم ينقل في المشهور انتهى وفي (النغلة) روى التسييح بعده سباً والتحميد سباً وفي (شرحها)
ذكره ابن المنجد ونسبه الى الائمة عليهم السلام ولم تقف عليه (قلت) روى في الملل بطريق صحيح
ان زراراً قال لابي جعفر عليه السلام فكيف نصنع قال تكبر سباً وتسبح سباً وتحمّد الله وتشي عليه

﴿ الفصل الرابع في القراءة ﴾ وليست ركناً (متن)

ثم قرأ هذه أقوال علمائنا (وقال المحدث الكشائي) في الوافي يستفاد من خبر الحلبي ان وقت دعا التوجه بعد اكال السبع وان افتتح بالاولى وذلك لان الافتتاح لمن يأتي بالزائد على الواحدة انما يقع بالمجموع فكلها داخل في صلوته واقم بعد الاحرام كيف لا ولو كان بعضها خارجاً عنها واقماً قبل الاحرام لم يكن من الافتتاح في شيء. فما ذكره في وقت الدعاء مما يخالف ذلك لا وجه له ولا مستند انتهى فتأمل فيه هذا وفي (المبسوط) وجلة من كتب علمائنا يجوز الاتيان بالتكبير ولا. ﴿ فرع ﴾ في المتبر والمنتهى من السنة أن يرفع يديه عند ابتدائه بالتكبير ويكون انتهاء الرفع عند انتهاء التكبير و برسلها بعد ذلك قال لا تعرف فيه خلافاً وزاد في المتبر انه قول علمائنا وقال لا لأنه لا يتحقق رفعها بالتكبير الا كذلك ذكرنا ذلك في بحث الركوع وفي (المفاتيح) في المقام ان هذا هو المشهور (قلت) في الذكرى عن الكراجكي ان محل تكبير الركوع عند ارسال اليدين بعد الرفع وفي (التذكرة) قال ابن سنان رأيت الصادق عليه السلام يرفع يديه حيال وجهه حين استفتح وظاهره يقتضي ابتداء التكبير مع ابتداء الرفع وانتهائه عند انتهائه وهو أحد وجهي الشافعي والثاني يرفع ثم يكبر بعد ارسال وهو عبارة بعض علمائنا وظاهر كلام الشافعي انه يكبر بين الرفع والارسال انتهى ﴿ فرع آخر ﴾ قال في (التذكرة) ويسقط كفيه حال الرفع اجماعاً ﴿ فرع آخر ﴾ ظاهر كلام علمائنا الاتفاق على استحباب ضم الاصابع حين الرفع عدا الابهام فقد اختلفوا فيها (فيه خ ل) ضمّاً وتفرقاً فهي (المتبر والمنتهى والتذكرة) عن الكاتب والمرقضي استحباب تفرق الابهام وضم الباقي ونقله في الذكرى عن القاضي والمجلي قال ولكن الاصابع مضومة وفي الابهام قولان وفرقة أولى واخاره ان ادريس تباً للفريد وابن البراج وكل ذلك منصوص (قلت) لا أقف على نص بالعدم ولا المخصوص لا في موضع الوقف ولا في موضع الخلاف الا قول الباقر عليه السلام ولا تنشر اصابعك وليكونا على خذليك قبالة ركبتيك فتأمل في دلالة استدلال المنهى والتذكرة والمدارك على ضم الاصابع بخبر حماد وقد وصف صلوة أبي عبد الله عليه السلام فأرسل يديه جميعاً على خذيه قد ضم أصابعه (وأنت خير) بان خبر حماد لم يشتمل على رفع اليدين في تكبيرة الاحرام فضلاً عن كونها في حال الرفع مضومة الاصابع وقد صرح فيه بالرفع في تكبير الركوع والسجود ولكنه غير متضمن أيضاً لصم الاصابع الآن يقال ذكر ذلك في صدر الرواية قال قدام أبو عبد الله عليه السلام مستقبل القبلة متصباً فأرسل يديه على خذيه قد ضم أصابعه وقضية الاستصحاب بقاء ذلك الى حال الرفع وفي (البحار) عن زيد النرسي في كتابه عن أبي الحسن (الاول) عليه السلام انه رني يصلي فكان اذا كبر في الصلوة ألقى أصابع يديه الابهام والسبابة والوسطى والتي تليها وفتح بينها وبين المختصر الحديث وهو لا يصلح دليلاً في المقام فالمدار على الاجماع والاستصحاب في الاصابع ويبقى الكلام في الابهام

﴿ الفصل الرابع في القراءة ﴾

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وليست ركناً ﴾ كما هو مذهب الاكثر كما في المتبر والبحار وهو الاشهر كما في جامع المقاصد والكفاية والمشهور كما في المدارك والمحدثات وهو الاظهر من الروايات كما في المبسوط والشيخ في الخلاف ادعى عليه الاجماع حيث قال ان من نسي الفاتحة حتى يركع مضى

بل واجبة تبطل الصلوة بتركها عمداً ويجب المحدثم صوة كاملة في ركعتي الثانية والاولين من غيرها (متن)

في صلوته وفي (التفحيم) قال ابن حمزة انها ركن والباقيون على خلافه وليس في الوسيلة لذلك ذكر وانما عد الاستقبال فيها ركن بل لا أجد في المسئلة مخالفاً الا ما قلته الشيخ في المبسوط عن بعض أصحابنا من انها ركن تبطل الصلوة بتركها سهواً نعم قد يلوح من كشف الثام والحدائق الميل اليه ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿بل واجبة﴾ باجماع المسلمين الا الحسن بن صالح بن حي كافي الذكري وكذا المدارك والالجامع كما في الخلاف والمعتبر والتذكرة وارتاد الحنفية ولا نعلم فيه خلافاً بين العلماء كافة الا من الحسن بن صالح كافي المنتهى ولا خلاف فيه كما في التفحيم والبحار وفي (الخلاف والمعتبر والتذكرة) الاجماع أيضاً على انها شرط في صحتها وفي (المنتهى) لانعلم فيه خلافاً أيضاً وقضية ذلك انها تبطل الصلوة بتركها عمداً وفي (كشف الثام) انه المشهور وهذا يشمر بوجود الخلاف ولم يجده ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وتجب الحدة﴾ وجوب قراءة الحمد في ركعتي الثانية والاولين من غيرها معجم عليه كما في الخلاف والوسيلة والنعية والمنتهى والتذكرة والذكري وارشاد الجعفرية والمقاصد العلية والروض والمدارك والبحار والحدائق والالجامع السابعة منسبة أيضاً على ذلك هذا حال الفريضة واما النافلة فالاقرب تعيين الحمد فيها كما في الذكري والمدارك وشرح الشيخ محجب الدين والحدائق وفي الاخير انه الاشهر وقال في (التذكرة والتحرير) لانجب فيها الاصل (قلت) قد يقال انه لو تم ذلك لحرق في غير القراءة كالتشهد وغيره وفي (المختلف) عن ابن أبي عقيل انه قال من قرأ في صلاة السنن في الركة الاولى يبيض السورة وقام في الركة الثانية ابتداء من حيث بلغ ولم يقرأ بالنافذة قال في (المختلف) وأصحابنا لم يعتبروا ذلك والاقوى قراءة النافذة لموم الامر بقراءتها في كل ركة ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ثم سورة كاملة في ركعتي الثانية والاولين من غيرها﴾ اجماعاً كما في الانتصار والوسيلة والفنية وشرح القاضي لجل العلم والعمل على ما نقل عنه وهو الظاهر من روايات أصحابنا ومذهبهم كما في الخلاف والظاهر من المذهب كما في المبسوط والظاهر بين الاصحاب كما في التفحيم وهو مذهب الاصحاب ماعدا الاسكافي والديلمي والمحقق والشيخ في أحد قوله كما في المفاتيح وفي الذكري في آخر مباحث القراءة ان عمل الاصحاب عاباً على الوجوب وهو المشهور كما في المختلف والذكري والمقاصد العلية ومجمع البرهان وكشف الثام والحدائق ومذهب الأكثر كما في المنتهى ومجمع البرهان أيضاً والبحار والاشهر كما في التذكرة وجامع المقاصد والروض والروضة ونقله في المختلف عن الحسن والثقي والقاضي وتبمه على ذلك جماعة ويأتي ما في كشف الرموز والتخليص من ان الحسن بخلاف العبارة المنقولة عنه في التمسك ظاهرة في الخلاف كما يأتي (وفي كشف الرموز) ان المذهب المشهور يلوح من كلام الفيد وسلا (ومعه) ان عبارة المراسم كما يأتي صريحة في الخلاف كما يأتي (١) بالمشهور صرح الشيخ في التهميز والاستبصار والحل والخلاف والمبسوط كما عرفت وتبمه على ذلك جميع من تأخر عنه الا من سذكروه وكلامه في النهاية مضطرب كما يأتي قلته وقد نقل عنه فيها الخلاف جماعة كثيرون وقلوا ذلك أيضاً عن الكاتب ويأتي قل كلامه وانه ليس نصاً في ذلك كعبارة المنتهى وان نسب اليه ذلك جماعة

(١) كذا في نسخة الاصل أعني بتكرير كما يأتي والظاهر زيادة أحدهما

ايضا نم عبارة المراسم صريحة في الاستحباب وهو خيرة المدارك والفقيرة والكفاية والمنايع وبه قيل أو قيل اليه في المتبر والمتقى وفي (التفحيح) ان قول الشيخ في النهاية قوي ولذلك قال في النافع أظهرهما ولم يقل أصحهما وفي (الروض) ان الوجوب أولى وهذا يلوح منه الميل الي الاستحباب وفي (كشف الرموز) قال الحسن ابن أبي عتيق في المنسك أقل ما يجزي في الصلوة عند آكل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من القراءة فاتحة الكتاب وأما عبارة الكتاب فيستفاد منها عدم أجزاء الحمد وحدها بل لابد من السورة كلها أو بعضها قال علي ماقبل ولو قرأ بأتم الكتاب وبعض سورة في الفرائض أجزاء ومثله قال الشيخ في المبسوط قال قراءة سورة بعد الحمد واجب على أنه ان قرأ بعض السورة لأنهم يطلان الصلوة (قلت) هذا مما يضيف استدلال المصنف في المختلف وجماعة من التأخرين بخبر يحيى بن همران الهمداني وغيره تمسكا بدم القول بالفصل لأن علمنا بين قائل بوجوب السورة كاملة وعدمه لا غير فأمل وأما كلام الشيخ في النهاية فهو من التشويش ممكن لأنه حكم أولاً بوجوب القراءة ثم قال وأدنى ما يجزي الحمد والسورة معها لا يجوز الزيادة والنقصان عنه فمن صلى بالحمد وحدها من غير عنذر لم يجب عليه إعادة الصلوة غير أنه قد ترك الأفضل وان اقتصر على الحمد ناسياً أو في حال الضرورة لم يكن به بأس وقال لا يجوز أن يقتصر على بعض سورة وهو محسن تماماً فان فعل ذلك كانت صلوة ناقصة وان لم يجب عليه أعادتها الى أن قال وأما صلوة النوافل فلا بأس أن يقتصر فيها على الحمد وحدها ثم قال وقراءة بسم الله الرحمن الرحيم واجبة في جميع الصلوات قبل الحمد وبهذا اذا أراد أن يقرأ سورة معها الى أن قال ومن ترك بسم الله الرحمن الرحيم متمداً قبل الحمد أو بعدها قبل السورة فلا صلوة له ووجب عليه أعادتها الى غير ذلك مما يظهر لمن تأمل مطاوي كلامه في الكتاب المذكور وأما المصنف في المنتهى فكلامه نص صريح في الوجوب من دون تأمل أصلاً ثم في مسألة تبعض السورة اخثار أولاً عدم الحواز ثم قال في آخر كلامه لو قيل فيه روايتين أحدهما جواز الاقتصار على البعض والاخرى (عدمه فقط) كان وجهاً ومحمل المنع على كمال الفضيلة انتهى وانت خبير بأن هذا الكلام لا يدل على اختيار البعض فضلاً عن ان يدل على اختيار استحباب السورة أو الميل اليه (حجة المشهور) والاجامعات المنقولة هنا كما سمعت والاجامعات المنقولة في صلاة العيدين على وجوب قراءة السورة فيها ويظهر من الاخبار الواردة فيها اتحادها مع اليومية غير انه يزداد فيها تكبيرات كما سيأتي ان شاء الله تعالى بلطفه ورحمته وكرمه والصلوات البانية لأنها كما تقتضي وجوب قراءة الحمد كذلك تقتضي وجوب قراءة السورة لان فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفعل الائمة صلوات الله عليهم بالنسبة اليهما واحد والاخبار الدالة على وجوب القراءة لان انظ القراءة شامل للحمد والسورة ولو كان المراد الحمد خاصة لقيل الحمد أو فاتحة الكتاب بدل القراءة لأنه أظهر وأسد لعدم الباعث حينئذ على التمييز بلفظ القراءة فالتيان بلفظ القراءة فيه ظهور وإيماء الى ان الواجب هو القراءة من حيث انها قراءة وكونها الحمد والسورة يظهر من دليل آخر ولو كان الواجب هو الحمد من حيث انها حمد لم يبق التمييز بالقراءة لأنه لا غاية حينئذ بالقراءة من حيث انها قراءة ويشير الى ذلك قول الرضا عليه السلام لفنضل بن شاذان في خبر الملل أمر الناس بالقراءة في الصلوة لئلا يتروكوا القرآن (وحجبتهم) أيضاً ما رواه الصدوق والشيخ في الصحيح عن الباقر عليه السلام فيما اذا أدرك الرجل بعض الصلوة مع الامام الحديث فان فيه دلالات متعددة وما رواه الكليني في الصحيح في مبحث الاذان فان فيه

وبالسمة آية منها ومن كل سورة فلو أدخل بحرف منها عدا أو من السورة أو ترك أعرابا أو تشديدا

الامر بقراءة السورة بعد الحمد والامر حقيقة في الوجوب وخبر محمد بن اسماعيل قال قلت أكون في طريق مكة فنزل للصلوة في مواضع فيها الأعراب يصلي المكتوبة على الأرض بأمر الكتاب وحدها ثم تصل على الراحة بفاتحة الكتاب والسورة الحديث وما ورد أن المريض تجزئه فاتحة الكتاب وحدها حين يصلي على الدابة وما ورد أن قل هو الله أحد تجزئ في خمسين صلاة وصحيح الحلبي الدال بمفهومه وخبر يحيى ابن عمران الهمداني وخبر منصور بن حازم حيث يقول فيه الصادق عليه السلام لا تقرأ في المكتوبة بأقل من سورة ولا بأكثر لظهور أن المراد بها غير الحمد لأنه المفهوم من النصوص والفتاوى ولو كان المراد بها الحمد لم يناسب عن الأكثر منها بل وجوب السورة من شمار الشيعة كأن تركها وعدم وجوبها من شمار مخالفيهم والأخبار الواردة بخلاف ذلك محمولة على الضرورة ومنها التقية كما يشهد لذلك أيضاً خبر اسماعيل بن الفضل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وبالسمة آية منها ومن كل سورة ﴾ أما أنها آية من الحمد فضله الإجماع كما في الخلاف ومجمع البيان ونهاية الأحكام والذكرى وجامع المقاصد والمدارك وكشف القاتم وظاهر السرائر وهو مذهب طائفة وأكثر أهل العلم كما في المتبر ولا خلاف فيه كما في الحديث وهو مذهب أهل البيت عليهم السلام كما في المنتهى وأما أنها آية من كل سورة فبالإجماع في الكتب المذكورة ما عدا المتبر والمدارك وكشف القاتم نعم قال في المدارك عليه عامة المتأخرين وظاهر الذكرى الإجماع على أنها ليست آية من براءة وبصرح جمهور أصحابنا ولا خلاف في أنها بعض آية من التل كما في المبسوط وفي (المنتهى) أنه مذهب أهل البيت عليهم السلام وفي (الذكرى) عن الكاتب أنه يرى أنها في الفاتحة وفي غيرها اقتراح لما قال وهو متروك وفي (الدروس) وغيره أنه شاذ والضمير في فقرتها في صحيح الحلبيين عائد إلى الفاتحة على الظاهر فلا إشكال فيه وصحيح عمر بن يزيد ربما يدل على الذكرى وكشف القاتم على أحد أمرين أما عدم الدخول في سائر السور أو كونها بعض آية منها فأنها كانت آية منها فلا سورة أقل من أربع آيات إلا أن يريد عليه التنصيص على الأقل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو أدخل بحرف منها عدا ﴾ أي بطلت صلواته إجماعاً كما في المتبر والمنتهى وكشف القاتم وفي الأخير لنقصانها عن الصلوة المأمورة وإن رجع فتدارك لزيادتها حينئذ عليها وإن أدخل بحرف من كلمة منها فقد نقص وزاد معاً على المأمورة وإن لم يتدارك أن نوى بما أتى به من الكلمة الحزنية والأقص وتكلم في البين بأجنبي ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو من السورة ﴾ أي بطلت بلا خلاف كما في المنتهى تدارك أم لا كما في المتبر وكشف القاتم لذلك إلا على عدم وجوبها أن لم يتكلم بأجنبي ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو ترك أعرابا ﴾ أي بطلت إجماعاً كما في المتبر ولا خلاف كما في المنتهى ولا تنرف فيه خلافاً كما في فوائد الشرائع وهو المعروف كما في الكفاية والمشهور كما في كشف الالتباس ولا فرق في ذلك بين الرفع والنصب والجزم والضم والتثنية والكسر والسكون كما في الذكرى والدروس وجامع المقاصد والروض والمقاصد العلية والمسالك وعن السيد جواز تغيير الأعراب الذي لا يتغير به المعنى وأنه مكروه وفي (نهاية الأحكام والتذكرة) إن البطالان بترك الأعراب هو الأقوى وهذا يشعر بأن قول السيد قوي وضعفه ظاهر كما في كشف القاتم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو تشديدا ﴾ أي إذا تركت تشديداً

أموالاة (متن)

بطلت كما في المبسوط وجامع الشرائع والتمهي والتحريز والتذكرة والارشاد ونهاية الاحكام ولذا ذكرى والدروس والبيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية وارشادها والميسبة والروض والمسالك وغيرها ولا تعرف فيه خلافاً كما في فوائد الشرائع وفي أكثر هذه ان مثله ترك المد المتصل والادغام الصغير (١) بل في فوائد الشرائع لا تعرف فيه خلافاً أيضاً وفي (كشف القاء) ان فك الادغام من ترك الموالة بين الحروف ان تشابه الحرفان والانهو من ابدال حرف بغيره وعلى التقديرين من ترك التشديد نعم لا بأس به بين كلتين اذا وقف على الاولى نحو لم يكن له انتهى وقد يظهر من المتعبر التوقف في التشديد حيث اقتصر على نسبه الى المبسوط وقد لا يكون متردداً وقد يلوح من الكفاية الترف في المد المتصل وقال جماعة من العامة لا تبطل بتركه وفي (التذكرة) الاجماع على ان في الحد أربعة عشر تشديداً وفي المنهى لا خلاف فيه رحمته قوله رحمته قدس الله تعالى روحه (أو موالاته) الذي فيه المحقق الثاني والشيد الثاني في جامع المقاصد وفوائد القواعد ان المراد بالموالاته المد بين الكلمات وفي (كشف القاء) ان المراد الموالاته بين حروف كلمة قال لان تركها لن يخل بالصورة كترك الاعراب انتهى (قلت) والى ذلك أشار في اللفية حيث قال فلو وقف في أثناء الكلمة بحيث لا يمد قارئاً بطلت وفي (المقاصد العلية) ان هذا مع الاختيار اما لو اضطر اليه كما لو انقطع النفس في وسط الكلمة لم يقدح لكن يجب الابتداء من أولها (وفي جامع المقاصد) لو وقف في أثناء الكلمة نادراً لم يقدح في صحة الموالاته بخلاف ما اذا كثر بحيث يخل بالنظم الذي به الاعجاز كما لو قرأ مقطعا حتى صارت قرأته كأسماء حروف المبدأ انتهى وقد سمعت مافي كشف القاء من ان فك الادغام من ترك الموالاته ان تشابه الحرفان وأما الموالاته بين الكلمات ففي (نهاية الاحكام والذكرى والبيان واللفية وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية وشرحها والميسبة والروض وفوائد القواعد والمقاصد العلية) انه اذا قرأ خلال قراءة الصلوة شيئاً آخر قرأنا كان أو ذكرأ عامداً بطلت صلوة لان هذا الاخلال تنقض لجزء الصلوة الواجب ومخالفة للصلوة البانية عمداً والى هذا أشار الشيد في الذكرى بقوله لنحقق المخالفة المنهي عنها والشيد الثاني في الروض بقوله ومذهب الجماعة واضح وروده في (مجمع البرهان) بأنه غير واضح نعم لو ثبت بطلان الصلوة بالتكلم بمثل ما قرأ في خلالها بدليل انه كلام أخني وان كان قرأنا أو ذكرأ غير مجوز للحرية فيلحق بكلام الآدميين فيبطل بتعمده الصلوة لوصح صح مذهب الجماعة ولكن فيه تأمل اذ قد يمنع ذلك (وفي المدارك) بعد نقل كلام الذكرى يتوجه عليه منع كون ذلك مقتضياً لبطلان (وفي الحديث) ان هذا النهي غير موجود في الاخبار الا ان يدعى انه مأمور بالموالاته والامر بالشيء يستلزم النهي عن ضده الخاص وهو القراءة خلالها (وفيه) انه لا دليل على وجوب الموالاته الادعوى انه المفهوم من القراءة مضافاً الى التأني وتوجه المنع الى جملة من هذه التقديمات واضح انتهى (ورد) الاستاذ أدام الله تعالى حراسه في حاشية المدارك جميع

(١) الادغام الصغير هو ادراج الساكن الاصل في المتحرك سواء كانا متماثلين كهل فك أو متقاربين كقوله تعالى من ربك والادغام الكبير هو ادراج المتحرك بعد الاسكن في المتحرك كقوله تعالى تأنه تحمير رقة والمد المتصل ما يكون حرف المد وموجبه في كلمة واحدة وموجبه هو الهزلة (منه قدس سره)

ذلك بان العبادة توقيفية واطلاق القراءة ينصرف الى الفرد الشائع ولا عموم فيه مع ان الشهيد لم يتسك بالاطلاق بل بالناسي ولا شك انه صلى الله عليه وآله وسلم ما كان يفضل كذلك قال آتي به لم يكن آتياً بالمأمور به وفي (الروض والمقاصد العلية والمدارك) ان كلام هؤلاء لا يتم على اطلاقه اذ القدر اليسير كالكلمة والكلمتين لا يقدح في ذلك عرفاً فالاصح الرجوع في ذلك الى العرف وقال الاستاذ في حاشية المدارك لا يخفى انه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقرأ القدر اليسير بينها وحاله وحال الكثير واحد بالنسبة الى المتقول عنصلي الله عليه وآله وسلم نعم اطلاقات الاوامر الواردة بالقراءة تشمل ما ذكره والاطلاق حجة ويكفي ليكون المقصود والمعنى معلوماً معروفاً انتهى كلامه وفي (مجمع البرهان) بعد نقل ذلك عن الروض في حكم الناسي عدم القدح بذلك غير ظاهر ولو كان ظاهراً فالتقيد بظاهره ويلزمه مثله في العمد انتهى وصرح المبسوط والتذكرة والدروس والموجز الحاشوي وكشف الالتباس والمدارك ان الواجب على هذا العامد استئناف القراءة لا الصلوة وقد يظهر ذلك من الشرائع والتحرير والارشاد حيث قيل فيها ولو قرأ خلالها من غيرها استأنف من دون نص على العامد والناسي واصل مستند الاصل (وفيه) ان تعمد ابطال الجزء الواجب منها أي جزء كان مبطل لها على ان اطلاق الشرائع والتحرير والارشاد كصريح الدروس قاض بانه لا فرق في ذلك بين العامد والناسي ولا نعلم بذلك قالوا كما في الروض فهو قول ثالث كما ستعرف واما اذا قرأ خلالها كذلك ناسياً فالشهور استئناف القراءة لبطانها بوجوه الموالاة كافي المقاصد العلية وفي (الروض) نسبته الى باقي الاسحاب ما عدا الشيخ وهو خيرة المصنف فيما سيأتي والشهيد في الذكرى والدروس والمحقق الثاني وتلميذه والشهيد الثاني وبسطه وقد ظهر ذلك من الشرائع والتحرير والارشاد وقد سمعت عباراتها وفي المبسوط ونهاية الاحكام والتذكرة والموجز الحاشوي وكشف الالتباس وكشف اللثام انه اذا قرأ بينها من غيرها سهواً نسياناً أعاد من حيث انتهى الى الاصل (١) ولعله هو الاصح (الوجه خ ل) ان لم يخل نظام الكلام فقد تحصل ان ما في الدروس من اعادة العامد والناسي القراءة من رأس لما وافق عليه الاظهار التي سمعها وقد صرح أكرمهم انه لا يظلم اسأل الرحمة والتعوذ من القمة والتسبيح ورد السلام وتسميت الماطس والحد عند العطية وفي (المقاصد العلية) انه المشهور وفي (الخلاص) الاجماع على استحباب الاولين وفي (التذكرة ونهاية الاحكام) لا تبطل بتكرير آية قال في (التذكرة) سواء وصلها بما انتهى اليه أو ابتدأ من المنتهى خلافاً لبعض الشافعية في الاول وفي (الذكرى) لو كرر آية من الحمد أو السورة لم يقدح في الموالاة وان لم يأت بالآية التي قبلها ولو كررها عدداً فكذلك وكذا الآيتان فصاعداً ولو شك في كلمة أتى بها والاجود اعادة ما بسى قرأتاً وأولى منه عدم الآيتين بمجرد الحرف الذي شك فيه وقال في (التذكرة) ولو كرر الحمد عدداً في ابطال الصلوة به أشكال ينشأ من مخالفة المأمور به ومن تسويغ تكرار الآية فكذلك السورة انتهى وفي (الذكرى) ان الاقرب عدم البطالان وروى الحلي في قرب الاستاد عن عبد الله بن الحسن عن علي بن جعفر انه سأل اخاه عليه السلام عن الرجل يصلي

(١) ولان الموالاة هيئة في الكلمات تابعة لما فاذا نسي القراءة ترك التسبيح والتابع فليد الآيتين بها في محلها واذا نسي الموالاة قائماً ترك التسبيح ولا يلزم من كون التسبيح عذراً في الاصف كونه عذراً في الاقوى (منه قدس سره)

أو أبدل حرفاً بغيره وإن كان في الضاد والظاء (متن)

له أن يقرأ في الفريضة فخر الآية فيها التخويف فيكي ويردد الآية قال يردد القرآن ماشاء وفي (نهاية الاحكام) لو سح أو حلل في أثناءها أو قرأ آية أخرى بطلت مع الكثرة انتهى وفي (المتبر) اذا امر بآية فيها ذكر الجنة سألمها الى ان قال ولو أطال في خلال القراءة كره وربما بطل ان خرج عن نظم القراءة المتأدة انتهى وفي (الشرائع ونهاية الاحكام والتذكرة) وما يأتي من الكتاب انه ' اذا قطع القراءة ناوياً قطعها وسكت اعاد القراءة لوجوب الموالاة للتأسي وبطلان الفعل بنية القطع مع القطع وصحت صلوةه للاصل فان القراءة ليست ركناً وهو ظاهر الارشاد حيث قال أعاد وفي (نهاية الاحكام) تنهيد ذلك بما اذا سكت قصيراً وفي (المبسطة والمسالك والروض والمدارك) تنهيد ذلك بما ' اذا سكت طويلاً بحيث يخرج عن كونه قارئاً لا عن كونه مصلياً والا أعاد الصلوة وفي (جامع المقاصد) هذا ' مشكل لان نية قطع القراءة ان أراد بها عدم العود اليها كان في الحقيقة كنية قطع الصلوة وان لم يرد ذلك بان قصد القطع في الجملة لكنه لم يسكت كان المأني به غير محسوب من قراءة الصلوة فان فعال الصلوة وان لم تنحج الى نية تفحصها لكن يشترط عدم وجود نية تأنفها فيكون كما لو قرأها غيراً ونحوه ما في الجعفرية وشرحها بدون تفاوت أصلاً وفي (المدارك) ان ظاهر عبارة الشرائع انه لا فرق بين نية العود وعدمه ولا بين السكوت الطويل والقصير وهو مشكل انتهى وفي (المبسوط) اذا نوى القطع فسكت أعاد الصلوة وفي (التلخيص) لو نوى القطع فسكت أعاد على رأي وفي شرحه هذا ذكره في المبسوط وتوقف فيه المصنف انتهى واعتد في الذكري عما في المبسوط ان المبطل هنا نية القطع مع القطع فهو في الحقيقة نية المتأني مع فعله (وفيه) ان السكوت بمجرد غير مبطل للصلوة اذا لم يخرج به عن كونه مصلياً (فان قيل) لعله بقاء على ان نيته قطعها تنصم نية الريادة في الصلوة شيئاً لم يشرع أو تقصها قد عدل عن نية الصلوة الى صلوة غير مشروعة (قلنا) فيه (أولاً) انه قد يخلو عن ذلك (وثانياً) ان نية المتأني اما أن تبطل بدون فعله أولاً كما سبق منه الص على في بحث الية فان كان الاول بطلت الصلوة بنية القطع وان لم يسكت وان كان الثاني لم يبطل ما لم يسكت طويلاً بحيث يخرج عن كونه مصلياً وفي (البيان) اذا قطع القراءة طويلاً يخرج به عن الولاية بطلت الصلوة وكذا اذا نوى قطع القراءة وسكت طويلاً وفي (التذكرة والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها) وغيرها انه اذا سكت طويلاً حتى خرج عن كونه قارئاً بطلت قراءته أي وان لم ينو القطع وفي (نهاية الاحكام والتذكرة) وما يأتي من الكتاب والموجز الحاوي وشرحهما غيرها انه لو سكت لانبية قطع القراءة أو نوى قطع القراءة ولم يسكت صحت قراءته وصلوته قال المصنف بخلاف ما اذا نوى قطع الصلوة فانه يبطلها واحتج على ذلك في (التذكرة ونهاية الاحكام) بأن الصلوة تنحج الى الية واستدامها حكماً بخلاف القراءة انتهى وقال جماعة لو سكت في أثناء القراءة بما يريد على العادة لانه اخرج عليه وأراد التذكر لم يضر الا ان يخرج عن كونه مصلياً ونظام الكلام سيأتي في محله ان شاء الله تعالى بلفظه وكرمه ورحمته وبركة محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم **قوله** قدس الله تعالى روحه ﴿ أو أبدل حرفاً بغيره وإن كان في الضاد والظاء ﴾ كما نص على ذلك في نهاية الاحكام والتذكرة والذكري والبيان وغيرها لانه لاخلاف في وجوب اخراج الحروف من مخارجها كما في المدائق لان

أو أتى بالترجمة مع إمكان التلم وسعة الوقت أو غير الترتيب أو قرأه في الفريضة عزيمة (متن)

إخراج الحرف من غير خروجه إخلال بحقيقة ذلك الحرف الذي هو إخلال بمحاجة القراءة وجوزة الشافعي في أحد الوجين بناء على السر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو أتى بالترجمة مع إمكان التلم وسعة الوقت ﴾ عدم أجزاء الترجمة مذهب أهل البيت عليهم الصلوة والسلام كما في المنتهى وعليه الإجماع كما في الفنية والمعتبر والذي كرى والمدارك وفي (الخلاف) من لا يحسن القراءة وحسب عليه أن يحمدا الله سبحانه لا يجوز به غيره ثم نقل الإجماع على ذلك وفي (البيان والموجز الحاوي) وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وتطبيق النافع) أن الترجمة لا تجزئ مع المعز أيضا وهو ظاهر المبسوط والخلاف والتأصيرية والفنية والنافع والمعتبر والتحرير والمنتهى والكافي على ما نقل عنه ولكن بعضها أظهر في الدلالة من بعض ومن قال يلوح من المبسوط جوازها مع المعز فكانه إنما لحظ أول كلامه وفي (نهاية الأحكام والروض) أنها تح مع المعز عن القرآن وبذلك من الذي ذكر وهو الظاهر من عبارة الكتاب وفي (التذكرة) اجزائها حينئذ وفي (الذكري) احتمال ذلك فيها أيضا أنه لو علم الذي بالبرية وترجمة القرآن يحتمل تقديم الترجمة على الذي ذكر قرأها إلى القرآن ولجواز التكبير بالمعجمة عند الضرورة ثم أنه قال ويمكن الفرق بين التكبير والقراءة بأن المقصود بالتكبير لا ينفير بالترجمة إذ الفرض الأم معناه والترجمة أقرب إليه بخلاف القراءة فإن الإعجاز يفتى إذ نظم القرآن معجز وهو الفرض الأقصى وهذا هو الأصح انتهى وفي (الخلاف ونهاية الأحكام وجامع المقاصد) تقديم الذي ذكر على الترجمة وفي الأخير والمعتبرية وشرحها أنه لو قدر على ترجمة القرآن وترجمة الذي ذكر تبين ترجمة الذي ذكر لأن الذي لا يخرج عن كونه ذكرًا بالترجمة بخلاف القرآن (قلت) وقد بدل على ذلك عموم خبر ابن سنان وظاهر الروض التوقف وفي (نهاية الأحكام والتذكرة) أن الأقرب أن الأول بمجاهل القرآن والذي ذكر الربي ترجمة القرآن وقام الكلام يأتي أن شاء الله تعالى لطفه وعفوه وكرمه ورحمته ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو غير الترتيب ﴾ بين الآيات أو الكلمات عمدا كما نص عليه الأكثر (١) وعلى وجوب ترتيب آيات الإجماع كما في المعتبر وأما الترتيب بين الحمد والسورة فسيأتي الكلام فيه أن شاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو قرأ في الفريضة عزيمة ﴾ فإن قراءتها فيها غير جائزة إجماعا كما في الانتصار والخلاف والفنية ونهاية الأحكام وكشف الالتباس وإرشاد المحفزة وظاهر التذكرة حيث نسب إلى علاننا وقللت حكايته عن شرح القاضي لجل السيد وهو من دين الإمامية كما في الامالي ومذهب الأكثر كما في المنتهى والمعتبر والأشهر كما في الذكري والروضة والروض والمشهور كما في المدارك والمفاتيح والحدائق والحدائق وقد يلوح دعوى الإجماع من كل مناسبت في الخلاف للكتاب (وفي مجمع البرهان) لا خلاف في عدم جواز الاكتفاء بقراءتها على تقدير وجوب سورة كاملة ونحريم آياتها والبطلان معه وبالنهي عن قراءتها صرح الصدوق في الهداية والسيد في المجل أيضا والشيخ في النهاية والمبسوط وجميع من تأخر إلا أن بعضهم عبر بعدم الجواز ما عدا الطوسي في الوسيلة والديلمي في المراسم فأنهم لم يتعرضوا بل في السرائر النص على البطلان بقراءتها كالصنف وأكثر المتأخرين عنه وقد سمت ما في مجمع البرهان (١) في نهاية الأحكام والمنتهى والذي كرى والموجز وشرحه وجامع المقاصد والمعتبرية وشرحها والمقاصد وغيرها (منه قدس سره)

من نفي الخلاف عن ذلك بل كاد يكون اجماعا التذكرة ونهاية الاحكام نصين في ذلك بل الظاهر من الماتنين منها ومن اجماعهم ان الصلوة تبطل بقرائنها كما في البحار وغيره وقال الكاتب على ما نقل لو قرأ سورة من الزمات في النافذة سجد وان قرأ في الفريضة أوى فاذا فرغ قرأها وسجد وقد فهم منه المصنف والتشديد وجماعة الجواز وليس نصا بل يمكن حمله على الناسي أو يراد من الايماء ترك القراءة بمجرد كما ينب عليه قولهم ان فرغ قرأها وسجد (وفي المدارك) ان المتجه القول بالجواز وقد يفرح من الروض والمناجيع التأمل في ذلك لصف خبري زرارة وساعة ولا يفتاء ذلك على وجوب اكمال السورة وتحريم القرآن وفورية السجود مطلقا وان زيادة السجدة مبطله كذلك وكل هذه المقدمات لا تخلو من نظر كذا قال في المدارك (قلت) اما ضعف الخبرين فنجبر بالشبهة ومؤيد بالاجماع على ان في واحد منها بلاغا على ان عبد الله بن بكير ممن أجمعت له العصاية والقاسم بن عروة وصف المصنف خبرا هو فيه بالصحة (وفي مجمع البرهان) قيل هو معدوح وفي موضع آخر منه يفهم من ابن داود مدحه انتهى ولقد ساق اليه طريق وقد حسنه المجلسي وروي عنه في الصحيح ابن عمير وهو كبير الرواية ومقبولها ويظهر من الفضل بن شاذان انه من أصحابنا المروفين (وفي التنقيح) ان المشهور ان سجودها واجب على الفور وأنه لا بدل له يعني الايماء ليس بدلا عنه وقال ان زيادة السجود عمدا مبطله اجماعا وقال ان الحكم يقتضي على هذه المقدمات وفي (الايضاح) في مسألة قراءة الناسي للزمعة أن زيادة السجود الثلاثة في الفريضة حرام اجماعا وفي (مجمع البرهان) لا خلاف في فورية سجودها وعدم جواز السجدة في الصلوة بمثلهما وان الركوع ونحوه ينافي الفورية انتهى بل هو قد قال في المدارك في مسألة سجدة الثلاثة مانعه أجمع الاصحاب على أن سجود الثلاثة واجب على الفور بل قال في هذا البحث المشار اليه في الرد على ابن الجنيدي حيث نقل عنه أنه يروي ايماء فاذا فرغ قرأها وسجد هذا مشكل لفورية السجود انتهى فلو لم نذكره في الرد على الاصحاب هنا لانيم رده على ابن الجنيدي كما هو ظاهر بل قد يقول أن الاصحاب احتجوا على ذلك في كتبهم الاستدلالية بأن ذلك مستلزم لاحد محذورين أما الاخلال بالواجب ان نهيانه عن السجود وأما زيادة سجدة في الصلوة عمدا ان أمرنا به وأما القول بأن ذلك مبني على وجوب اكمال السورة وتحريم القرآن فغير وجه وان كان قد ذكره المحقق وجماعة لان غاية ما دل عليه النبي في كلامهم واجماعهم أنه لا يجوز قراءة الزمعة في الفريضة للمحذورين سواء أوجبنا السورة أو جعلناها مستحبة فالمراد ان هذه السورة التي قرأ في هذا الموضع وجوبا أو استحبابا لا يجوز ان تكون عزيمة للمحذورين ولا ترتب لذلك على جواز القرآن وعدمه ولا على غير ذلك فالنقض ببيان ان هذه السورة لا يجوز قراءتها في الصلوة كثيرا بأي كيفية كانت وهذا معنى صحيح لا يترتب على شيء مما ذكره ففي الكلام في انه لو قرأ منها ماعدا موضع السجدة فهل تصح صلوة أم لا وهي مسألة أخرى يترتب الكلام فيها على وجوب السورة وعدمه وكذا لو عدل الى سورة أخرى بعد ان قرأ منها بعضها فهل تصح صلوة أيضا أم لا وهي مسألة أخرى مبنية على تحريم القرآن وأنه أهم من زيادة سورة كاملة أو بعض منها فتأمل جيدا وأما أخبار المسئلة التي تشير الى خلاف المشهور فتعمل على التقييد لا طابق الجمهور على خلافنا أو يحصل بعضها على الناسي أو على القراءة في النافذة وهل تبطل بمجرد الشروع في الزمعة أم يتوقف ذلك على بلوغ موضع السجود ففي (المسالك والروض والروضة والمقاصد الطلية) أنها تبطل بمجرد الشروع قال في (الروض) على القول بالتحريم مطلقا كما ذكره المصنف والجماعة ان قرأ الزمعة عمدا بطلت الصلوة

بمجرد الشروع في السورة وإن لم يبلغ موضع السجود فلهي المتقضي ههنا وفي (جمع البرهان) لا يظهر
البطالان بمجرد الشروع على تقدير التحريم مطلقاً أو مع التقييد بل إنما تبطل بالتأم بل قراءة آية السجدة
الا ان يفهم ان النحر هو النهي عن الصلوة في هذه الحالة وليس بظاهر أو يقال انه كلام أجنبي ومثله
ما في المدارك حيث قال لو سلمنا ان النهي عن قراءة هذه السورة للتحريم لم يلزم منه البطلان لان تعلق
النهي بذلك لا يخرج من كونها قرأنا وانما يتم مع الاعتداد به في الصلوة بناء على القول بوجوب السورة
لاستحالة اجتماع الواجب والحرام في الشيء الواحد هذا كله فيما يتعلق بالآمد واما اذا قرأها ناسيا
ففي (السرائر) ان قرأها ناسيا مضى في صلوة ثم قضى السجود بعدها وأطلق وقال (المصنف) فيما سيأتي
لو قرأ عزيمة في الفريضة ناسيا أمما وقضى السجدة وضمير أمما يحتمل رجوعه الى الفريضة وإلى العزيمة
وفي (التذكرة) انه اذا ذكر قبل تجاوز نصفها رجع وجوبا على أشكال فان تجاوز في الرجوع أشكال فان
معناه قرأها كلاماً ثم أوى وقضيا بعد الفراغ ونحوه ما في نهاية الاحكام وفي (الذكرى) في الرجوع ما لم
يتجاوز النصف وجهان يلتفتان الى ان الدوام كالاتداء اولاً والا قرب الاول وان تجاوز في جواز الرجوع
وجهان من تعارض عموميين أحدهما المنع من الرجوع هنا مطلقاً والثاني المنع من زيادة سجدة وهو اقرب وان
منعناه أوى بالسجود ثم قضيا ويحتمل وجوب الرجوع ما لم يتجاوز السجدة وهو قريب مع قوة المدول
مطلقاً مادام قائماً وفي (البيان) وارشاد الجسرية (يدل ما لم يركع وقواه في جامع المقاصد وفوائد الشرائع وفي
(جامع المقاصد) يذني الحزم بأنه ان لم يبلغ النصف يدل وجوباً بالثبوت النهي واتقاء المتقضي للاستمرار
وسبب (الروض والمسالك والمقاصد العلية) يدل ما لم يتجاوز السجدة تجاوز النصف ام لا وقد قرره المصنف
فما سيأتي وفي (المسالك) ولو لم يذكر حتى قرأ السجدة أم ثم قضيا وفي (الروض والمقاصد العلية) ان لم يذكر
حتى تجاوز السجدة فوجهان وفي (المقاصد العلية) وكذا بعد الفراغ منها مع زيادة رجوعاً في احتمال الاجتزاء
بها انتهى وفي (المدارك) بعد ان قل عن جده اختيار المدول قبل بلوغ السجدة وان تجاوز النصف
اعترضه بأنه مشكل لاطلاق الاخبار المأثمة من جواز المدول من سورة الى أخرى مع تجاوز النصف انتهى
(قلت) قد اعترف في المدارك في بحث صلوة الجمعة بأنه لم يقف على مستند في تقييد جواز المدول بعدم
تجاوز النصف قال واعترف الشهيد في الذكرى بعدم الوقوف عليه أيضاً انتهى فتأمل في كلامه ومن هنا
يظهر لك ما في قوله في الذكرى في المقام من تعارض العموميين وتام الكلام في المسئلة سيأتي ان شاء
تعالى هذا في الفريضة وأما النافلة ففي الخلاف الاجماع على جواز قرائتها فيها وفي (الحقائق) لا
خلاف في ذلك وفي (البحار) انه المشهور ويسجد لها وهو في النافلة كما صرح به الشيخ والكنديري
على ما نقل والمحلي وابن سميذ والمحقق والكركي وصرح المحلي والمحقق والمصنف فيما سيأتي بالوجوب
وهو ظاهر جامع المقاصد أو صريحه وفي (الخلاف) ان سجد جاز وان لم يسجد جاز وهو كما ترى ولله
ظن ان صلوة النافلة تمنع من المبادرة وفي (الخلاف) أيضاً جامع الشرائع والنهي يستحب اذا رفع
رأسه من السجود ان يكبر (قلت) هذا رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن الصادق
عليه السلام قال اذا قرأت شيئاً من الزمائم التي تسجد فيها فلا تكبر قبل سجودك ولكن تكبر حين
نرفع رأسك وهذه الرواية ذكرها في الوافي في سعادات القرآن لاني جملة اخبار الزمائم وفي (التهذيب)
في باب نسبة الصلوة وصفها والمفروض والمسنون من الزيادات وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والروضة
والمقاصد العلية) لو سمع أو استمع اتفاقاً أوى لها وقضاها وفي الكتاب فيما سيأتي وجامع المقاصد انه اذا

أو ما يفوت الوقت به أو قرن بين سورتين (متن)

قرأ الزمعة في النافذة أو استمع وهو فيها يسجد وجوباً بمنهض ويتم القراءة ويركع وإن كان السجود أخيراً استحب بعد النهوض قراءة الحمد ليركع عن قراءة وفي (المبسوط) أو سورة أخرى أو آية ولله استفاد العموم من عموم الملة والاختيار الحلبي وسامعه قد تضمننا قراءة فاتحة الكتاب ولا يمتنع عليه ذلك كله لتفلية الصلوة وقول أمير المؤمنين في خبر وهب بن وهب إذا كانت السورة السجدة اجزأك أن تركع بها قال في (كشف القاتم) وهو أولى مما فيه الشيخ منه من الاجتزاء بالركوع عن السجود لما كان لفظ الخبر بها بالاء في النسخ دون اللام وتعام الكلام سيأتي إن شاء الله تعالى بلفظه ورحمته وكرمه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو ما يفوت الوقت بقراءة ﴾ أي بطلت كما في البيان وجامع المقاصد والمقاصد العلية والمسالك والروض وهو معنى ما في المبسوط والتامع والجفرية وغيرها من التهي عن ذلك حيث قيل فيها لا تقرأ وما في التحرير ونهاية الاحكام والتبصرة والتذكرة والتذكري والدروس من عدم الجواز والتحریم هو المشهور كما في الفتاوى وإلى ما في المبسوط مال في المعتبر أو قال به وفي (المنهى) هو جيد وفي (الحداثي) نسبة التحريم والبطالان إلى الاصحاب وأنه لم يقف له على مستند ولم يذكر ذلك في جل الشيخ والوسيلة في جملة ما يبطل الصلوة وفي (المدارك والفتاوى والحداثي) أن الحكم المذكور مبني على القول بوجوب السورة وتحريم القرآن أي ما راد على السورة والا فلا يتجه المنع أما على القول بالاستحباب فظاهر وأما على القول بالوجوب مع تجوز الزيادة فلا يمتنع بدله إلى سورة قصيرة وما أتى به من القراءة غير مضر وفي كشف القاتم أو تمتد قراءة ما يفوت الوقت به من السورة للنهي المبطل الآن لا يجب أمام السورة فيقطعها متى شاء فإن لم يقطعها حتى فات الوقت وقصد الجزئية أو ضاق الوقت عن أن يزيد من الحمد قرأ معها سورة قاصداً بها الجزئية بطلت الصلوة لأنه زاد فيها ما لم يأذن به الله تعالى نعم إن أدرك ركعة في الوقت احتمل الصحة وإن لم يقصد الجزئية احتملت الصحة انتهى (وفي المسالك والمقاصد العلية) تبطل بمجرد الشروع وإن لم يخرج الوقت وفي (جمع البرهان) أن ظاهر الإرشاد والروض التحريم بمجرد الشروع قبل تبطل للنهي قال وفيه تأمل لجواز الترك في وقت يسمع سورة أقصر فلا تبطل الصلوة ما أمكن ذلك بل لا يحرم ذلك ما لم يفتق ذلك بل يمكن الصحة بعبداً على تقدير تحقق ضيق الوقت بحيث لا يسمع (لا ينسقط) تلك السورة ولا لغيرها فيصير الوقت ضيقاً وضيق الوقت لا تجب فيه السورة فصحح إلا أنه ارتكب الحرام في إسقاطها وتضييع الوقت الواجب صرفه في القراءة الواجبة ولا لم تكن تلك القراءة محسوبة منها فلا تبطل الصلوة بالنهي عنها ويحتمل الإبطال لأن النهي أخرجهما عن كونها عبادة وأنها حينئذ تصير كالكلام الاجنبي فتأمل فيه لا تقدم وهذا كله إذا لم يقصد الوظيفة ومعه الظاهر التحريم انتهى وصرح الشهيدان والحق الثاني أنه لو قرأها ناسياً أو ظن السعة عدل مع الذكر وإن تجاوز النصف وفي (الروض) لا فرق في فوات الوقت بين إخراج الفريضة الثانية على تقدير فواته في الفريضة الأولى كالظهيرين وإخراج بعض الفريضة عن الوقت ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو قرن بين سورتين ﴾ أي بعد الحمد فإنها تبطل الصلوة حينئذ كما في النهاية والإرشاد وشرح الشيخ نجيب الدين وحاشية المدارك والحداثي وهو المنقول عن المذهب وقوله في الذكرى عن المرتضى وقوله المصنف وصاحب التلخيص وجماعة عن الاتصاف والمصرية الثالثة والخلاف وبآتي الموجود

فيها ومال اليه اوعته في الالفية حيث قال بطلت على قول وفي (التلخيص) على رأي وفي (فته الرضا عليه السلام والفتية والمهذبة والامالي والخلاف) لا تقرأ في الصلوة فاقصر فيها على النهي عن القرآن وهو المنقول عن الاقتصاد ورسالة عمل يوم وليلة وفي (الامالي) أنه من دين الامامية وفي (الخلاف) انه الاظهر في مذهب اصحابنا وفي (الاتصار والمسائل المصرية الثالثة والكافي على ما نقل عنها والتحرير والمنتقى والخلف والبيصرة والميسرة) لا يجوز القرآن وهو ظاهر التذكرة وفي (الاتصار) الاجماع عليه وفي (الموجز الحاوي) يحرم القرآن ان جعله جزءاً أي ان اعتقد وجوب الثانية كما في شرحه وفي (التفقيح) عن الشيخ ان تحريره مذهب الاكثر وظاهر كشف الرموز ونهاية الاحكام وكشف الالتباس التردد في الحرمة والكراهة ولم يذكر في جعل الشيخ والوسيلة في ترك الصلوة وفي (المبسوط) كما عن الاصباح لا يجوز القرآن ولا تبطل به الصلوة وفي (المنتقى) بعد أن حكم تردد في البطلان كظاهر التحرير والتذكرة وفي (الاستبصار والسرائر وجامع الشرائع والشرائع والمعتبر والذكرى والبيان والنفلية والدروس وجامع المقاصد والجفرية وشرحها وفوائد الشرائع وفوائد القواعد والعوائد المليحة والروض والمسالك وجمع البرهان والمدارك والمفاتيح والبحار وكشف اللثام) وغيره ان ذلك مكروه ونقل ذلك في التذكرة عن المرتضى ولم ينفى بعض مسائله وقد سمعت ابي الذكرى عنه وهو مذهب سائر المتأخرين كافي المدارك وجبهور المتأخرين ومتأخريهم كما في البحار والحدائق وفي (السرائر) أن أحداً من أصحابنا لم يعدمه من قواطع الصلوة انتهى وقد سمعت ما نقلناه عن القدماء وفي (جامع المقاصد) لو قرن على قصد التوظيف شرعاً وجوباً أو استحباباً حرماً وأبطل قطعاً ومثله بدون تفاوت ما في المسالك وفوائد القواعد وجمع البرهان وفي (حاشية الارشاد) لا خلاف في التحريم بل البطلان مع قصد المشروعية ووظيفة القراءة وفي (المقاصد العلية) هذا كله اذا لم ينو بالزائد الوجوب والا بطلت لزيادة الواجب في غير محله وان قلنا بالكراهة وقد سمعت ما في الموجز الحاوي وكشفه وفي (كشف اللثام) اذا قرأها قاصداً بها الجزئية بطلت للنهي المسند وفي (المدارك والبحار والحدائق) ان موضع الخلاف قراءة الزائد على أنه جزء من القراءة المعتبرة في الصلوة اذا ظاهر أنه لا خلاف في جواز القنوت ببعض الآيات وفي (كشف اللثام) ان تردد المصنف في المنتهى في البطلان من الاصل ومن كونه فلا كثيراً مرشد الى ان عدم الابطال اذا لم يقصد الجزئية والامر كذلك انتهى وفي (جامع المقاصد والمقاصد العلية والمسالك وفوائد القواعد) بتحقيق القرآن بقراءة أزيد من سورة وان لم يكمل الثانية بل بترك السورة الواحدة أو بعضها ومثله تكرار الحمد ونحوه ما في الروض وعبرة الارشاد تعطي تحققة قراءة أزيد من سورة وان لم يكمل الثانية حيث قال ولا مع الزيادة على سورة ومثلهما عبارة الخلاف وفي (فوائد الشرائع) تكرار الحمد كالسورتين وفي (نهاية الاحكام) الاشكال في عدد تكرار السورة الواحدة والحمد من القرآن (وفي المدارك) ان ظاهر الشرائع وغيره ان محل النزاع في الجمع بين السورتين في الركعة الواحدة بعد الحمد وهو الذي تعلق به النهي في صحيح محمد وقال ان ما ذكره جده ربما كان مستنده اطلاق النبي عن قراءة ما زاد في خبر منصور وفي (البحار) ان ما ذكره الشهيد الثاني من تحققة بأزيد من سورة فيه نظر لانه يناه في تجويز المدول قبل تجاوز النصف انتهى وفي (كشف اللثام) ان أخبار جواز المدول من سورة الى أخرى اختياراً تجوز القرآن بين سورة وبعض سورة أخرى وكذا خبر الحيري حيث قال الكل على السلام بردد القرآن ما شاء وخبر منصور يشمل النهي عنه ونحوه الاقتصاد والخلاف والكافي ورسالة عمل يوم وليلة والارشاد بل يمكن تقسيم القرآن بين السورتين الواقع في

كونها في الصلوة فالرجحان يظهر من العمومات والكراهة تظهر من دليل آخر (وفيه) ان دليل الكراهة ان كان مخصصاً لدليل الاستحباب ومخرجاً هذه الصورة من العمومات فلا وجه لتمسك بالعمومات لان العمومات تدل على ضد المطلوب وان أرادوا عدم التخصيص وقالوا ان العمومات تدل على استحباب القراءة والمخصوصيات تدل على مرجوحية المخصوصية فهذا بينه رأي الاشاعة والشيعة نقاشي عنه ولهذا يحملون الكراهة على أقلية الثواب وان أرادوا ان العمومات تدل على الاستحباب والمخصوصيات تدل على أقلية الثواب (وفيه) انهم ان أرادوا تخصيص العمومات فلا وجه لتمسك بالعمومات على حسب ما عرفت وان أرادوا عدم التخصيص (وفيه) ان مقتضى العمومات عدم أقلية الثواب ومقتضى المخصوصيات أقلية الثواب وبينهما تناقض واجتماعهما محال (وأما صحيح) ابن يقطين الذي ففي فيه البأس عن القرآن بين السورتين في المكتوبة والنافذة (وفيه) انا قد قول ان الظاهر منه عدم الكراهة لكون البأس نكرة في سياق النفي الا أن يأول بان المراد منه عدم الحرمة والمأول ليس بحجة ثم ان ابن يقطين وزير الخليفة والقيية كانت في زمان الكاظم عليه السلام في غاية الشدة فيرجع من ذلك ورودها على سبيل التوبة على ان الجمع بعد التقادم والتبادل ولا تقاوم بعد ملاحظة ما قاله الصدوق والمرضى من ان من دين الامامية وما افردت به عدم جواز القرآن الى غير ذلك مما مر على انه يكفينا الشك في الامر التوقيفي لوجوب الاطاعة العرفية والبراءة القينية (وأما) ما نلق به الموثق من قول الباقر عليه السلام انما يكره أن يجمع بين سورتين (وفيه) انا قول ليس المراد بالكراهة الكراهة الاصطلاحية عند من لا يقول بالحقيقة الشرعية والقائل بها لا يقول بثبوتها في مثل الكراهة والسنة مع انه قد كثر استعمال الكراهة في الاخبار في المعنى الاعم على ان زرارة كما رواها روى انه سأل الصادق عليه السلام عن القرآن قال ان لكل سورة حقاً فاعطها حقها من الركوع والسجود (قلت) وحق السورة من الركوع والسجود أن يأتي بهما بعد السورة ومثل ذلك روى الصدوق في كتاب الحصال ومثله خبر عمر بن يزيد وروى البياشي باسناده عن الفضل بن صالح عن الصادق عليه السلام قال لا يجمع سورتين في ركعة الا الضمعي الى آخره وهذا رواه في المتبر والمتمتع عن جامع البرنطي وفي قرب الاسناد عن علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال سألت عن رجل قرأ سورتين في ركعة قال ان كان في نافذة فلا بأس وأما الفريضة فلا يصلح وروى ابن ادریس عن كتاب حرير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال لا قرآن بين سورتين في ركعة ولا قرآن بين صومين (وروى الصدوق) في الهداية مراسلاً عن مولانا الصادق عليه السلام انه قال لا تقرأ بين السورتين في الفريضة وأما النافذة فلا بأس وقال في كتاب الفقه (الرضوي) قال العالم عليه السلام لا يجمع بين السورتين في الفريضة هذا كله مضافاً الى صحيح محمد وخبر منصور وخبر ابن أبي يعفور ومفهوم موثق عبيد بن زرارة فابن يقع خبر السرائر الذي يقول فيه الباقر عليه السلام لا تقرأ بين السورتين في الركعة فإنه أفضل من هذه الاخبار على انه ليس نصاً في مطلوبهم (وأما) ما ذكره في المدارك معترضاً به من قول ابن ادریس ان الاعادة وبطلان الصلوة تحتاج الى دليل وان أصحابنا لم يذكروا ذلك في قواطع الصلوة (وفيه) بعد ما عرفت من نص القدماء انه يلزم على هذا ان كل من فعل فعلاً على انه صلوة تكون صلوة بذلك الفعل صحيحة لان من المعلوم ان الصحة تحتاج الى دليل فها لم يقطع بعدم ضرره وقول المصنف في المختلف ان اقرن بين السورتين غيرأت بالمأمور به على وجهه فيبقى في عهدة التكليف قوي متين لان المأمور به هي الصلوة التي جزءها سورة واحدة فيكون

او خافت في الصبح او اولي المغرب والمشاء عمدا علما او جهر في البواقي كذلك (متن)

جزءها جزء واحد اذا جمل جزءها متددا لم يكن آتيا بالمأمور به على النحو الذي طلب منه وما ضمه به في المدارك من ان الامثال حصل بقرأة السورة الواحدة والتهني عن الزيادة لوسلنا انه للتحريم فهو أمر خارج عن العادة فلا يترتب عليه الفساد ضعيف كما قال المحقق الشيخ محمد بن الشيخ حسن في حاشية الكتاب المذكور قال لا يخلو كلام شيخنا من نظر لان الظاهر من القرآن قصد الجمع بين السورتين لا المدلول ولا ريب في جوازهما مع الشرط المذكور وحينئذ فكلام العلامة توجه لان قصد السورتين يقتضي عدم الاتيان بالمأمور به اذا لمأمور به السورة وحدها وقول شيخنا ان النهي عن الزيادة نهى عن أمر خارج لو تجدد فعل الزيادة بعد فعل الاولى قاصدا لما منفردة وأين هذا من القرآن انهى (قلت) وان كان نبي ذلك على ان الصلوة اسم الجامعة للاركان فهو آت بالاركان والشرايط الثابتة (فيه) ان ذلك موقوف على ثبوت الحقيقة الشرعية أو انه من القرينة يدرف ان المراد مجرد الاركان لانه اذا تعدت الحقيقة القانونية فالصبر الى الحقيقة عند التشريع متعين لانه قد كثر استعمال الشارع هذا اللفظ فيه غاية الكثرة فلا يصار الى معنى مجازي آخر لانه ليس بهذه المثابة (وفيه) ان التشريع مختلفون فمنهم من يقول ان الصلوة اسم للصحيحة ومنهم من يقول انها اسم الجامعة للاركان ولا دليل على تمييز ارادة الاخير حتى يحقق الفراغ اليقيني من الشغل اليقيني الا أن يتمك بالاصل وفيه ما فيه قول المتقدمين أوفق بالصواب وأبعد عن عن الشك والارتباب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو خافت في فرض الصبح وأولي المغرب والمشاء عمدا علما او جهر في البواقي كذلك ﴾ أي فانها تبطل صلواته اجماعا كما في الخلاف وهو المشهور كما في المختلف وتخليص التلخيص والذي كرى وجامع المقاصد والزينة والروضة وجمع البرهان والمدارك والبحار وشرح الشيخ نجيب الدين ومذهب الاكثر كما في المنتهى والتذكرة ومذهب أبي الصلاح والشيخين وأنواعها كما في المختبر وفي (كشف القاتم) انه قول المظفر وفي (السرائر) لا خلاف بيننا في ان الصلوة الاختافية لا يجوز فيها المهر بالقرأة وفيها أيضا لا خلاف بين أصحابنا في وجوب الاختفات في الركعتين الاخيرتين وفي التبيان حد أصحابنا المهر فيما يجب المهر به الى آخره وفي (النية) الاجماع على وجوب المهر في فرض الصبح وأولي المغرب والمشاء والاختفات في البواقي وقد فهم المحقق والشهد من الشيخ في التهذيب دعوى الاجماع حيث قال في التهذيب خبر علي بن جعفر يوافق العامة ولسنا نعمل به فقال المحقق هذا تحكم من الشيخ فان بعض اصحابنا لا يرى وجوب المهر بل يستحبوه وقال الشهيد ردا على المحقق لم يمتد الشيخ بخلاف هذا الخالف اذ لا اعتداد بخلاف من يعرف اسمه ونسبه انهى وفي (السرائر) في موضع آخر الصلوة عديم على ضربين جهرية واختافية وفي (التذكرة) غلط السيد والمجهر الاجماع على مداومة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام وجميع الصحابة على ذلك فلو كان مستونا لاخلوا به في بعض الاحيان انتهى (قلت) ولم أجد أحد من قدماء علاننا ومتأخريهم خالف في وجوب المهر والاختفات فيما ذكر سوى ما نقل عن الكاتب وخلافه لا يمتو به لشذوذه ومعرفة اسمه ونسبه عديم يشترط ذلك وموافقته العامة في كثير من المسائل التي خالفوا فيها الاصحاب كنقض الوضوء بالاشياء التي قال بها العامة وخالفهم فيها علاننا أجمع وأما السيد فانه وان نسب اليه الخلاف في المصباح جماعة من الاصحاب لكن المنقول من عبارته قد يقال انه ليس نصا في ذلك قال انه من وكيد السنن حتى

روي ان من تركه عمدا أعاد وغير ظاهر ان مراده من السنة هو المعنى المصطلح عليه ولا يبعد ان يكون مراده الطريقة الشرعية المقررة كالا يخفى على من مارس عباراته ويشير الى ذلك قوله حتى روي الى آخره (فان قلت) هذا يزيد الاستحباب (قلت) كثيرا ما يقولون بالوجوب أو الحرمة ويحكمون مع ذلك بصحة الصلوة كما سمعت في حرمة القران ووجوب السورة وفي (مجمع البرهان) لا خوف الاجماع لكان القول بالاستحباب أولى وفي (المدارك) لله أولى والى ذلك مال المولى الخراساني وفي (البحار) لا يخلو عن قوة وفي (المنتقى) جعل ذلك احتمالا ومستند في ذلك الاصل وصحيح علي بن جعفر انه سأل أخاه عليه السلام عن الرجل يصلي من الفريضة ما يجهر فيه بالقراءة هل عليه ان لا يجهر قال ان شاء أجهر وان شاء لم يفضل قالوا انه أوضح سندا وأظهر دلالة من خبر زرارة والمقدمتان ممنوعتان لان خبر زرارة رواه الصدوق بثلاثة طرق صحاح ذكرها في المنتقى في جملة صحي لاصحرو رواه في التهذيب أيضاً بطريق صحيح وبمضده مفهوم صحيح زرارة الآخر وقول الرضا عليه السلام في خبر علل الفضل فوجب ان يجهر فيها وما رواه الصدوق في حكاية صلوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم باللائكة الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة التي أشار اليها الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في حاشية المدارك المتقدمة بالشهرة المؤيدة بالاجماع وظاهر خبر علي بن جعفر عدم رجحان الجهر فيما يجهر فيه وهذا لا قائل به أصلاً بل ظاهر لفظ السائل بعيد عن الصواب ان أراد الجهر في القراءة ولهذا رواه في المختبر بلفظ هل له ان لا يجهر وفي (قرب الاسناد) للحميري هل عليه ان يجهر وعلى كل يحتمل السؤال عن الجهر أو عدمه في غير القراءة من الاذكار كما ان في قرب الاسناد أيضاً عن علي بن جعفر انه سأل أخاه عليه السلام عن الرجل هل يصلح له ان يجهر بالشهد والقول في الركوع والسجود والقنوت فقال ان شاء جهر وان شاء لم يجهر على ان الشيخ وجماعة حملوا الخبر المذكور على الثانية كما سمعت وفي (المختلف) حمله على الجهر العالي وقد أطال الاستاذ وصاحب الحداث في اقامة البراهين على القول المشهور وقد يستفاد من العبارة حيث ترك التقييد بالقراءة انه يجب الاخفات في البواقي ولو في التسبيح الواقع فيها عوضاً عن الحمد ونحوها عبارة المختبر والمنتهى والبصرة والافنية وغيرها حيث ترك فيها التقييد بالقراءة ولم يقولوا فيها كما قيل في المبسوط وجامع الشرائع والشرائع وغيرها يجب الجهر بالقراءة الى آخره وفي (الفنية) يجب الاخفات فيما عدا ما ذكرنا بدليل الاجماع ووجوب الاخفات في التسبيح المذكور هو المشهور كما في الروض والمقاصد العلية والآيات الارديلية والحداث بل قال في الاخير بل ربما ادعي عليه الاجماع وهو خيرة الذكري والدروس والبيان والافنية وجامع المقاصد والجعفرية والزبية وارشاد الجعفرية والروض والمقاصد العلية ورسالة الشيخ حسن صاحب المالم وشرحها للشيخ نجيب الدين وحاشية المدارك وفي (التنقيح) الاخفات أولى وأشد يقيناً لبراءة وهو حسن كما في الانوار القمرية وأحوط كما في المدارك والبحار وهو واجب ان وجب في القراءة كما في مجمع البرهان وقيل الشيخ نجيب الدين حكاية الاجماع على الاخفات فيما عدا الصبح وأولبي العشائين واستدل به على وجوب الاخفات في التسبيح المذكور وقد يلوح من حاشية المدارك دعوى الاجماع وفي (الانوار القمرية) ما وجدت لوجوب الاخفات في التسبيح دليلاً الا ما دل على الاخفات في مواضع من الاجماع انتهى وفي (السرائر) ونهاية الاحكام والتذكرة والموجز الحاوي والكفاية والحداثي انه لا يجب الاخفات فيه وفي (البحار) انه أقوى وتدل بعض الاخبار ظاهراً على رجحان الجهر ولم أر به قائلًا انتهى (قلت)

وجدت في هامش رسالة تليذ ابن فهد ان بعض الاصحاب ذهب الى استحباب الجهر فيه وقد يتوهم بعض من لا تدرب له من عبارة القتيه وجوب الجهر فيه أو الاستحباب حيث قال الا يوم الجمعة في صلوة الظهر فانه يجهر فيها وفي الركعتين الاخرين بالتسبيح فيظن انه مخطوف على قوله فيها وليس كذلك وانما هو مخطوف على قوله في الركعة الاولى الحمد حيث قال وأفضل ما قرأ في الصلوة في الركعة الاولى الحمد الى آخره ويدل على ذلك قوله بعد العبارة الموهمة قال الرضا عليه السلام انما جسل القراءة في الركعتين الحديث وفي (المهذب وغاية المرام وكشف الالتباس) ذكر القولين من دون ترجيح وفي (المدارك) ان ما ذكره في الذكرى من أن عموم الاختفات في الفريضة كالنص غير واضح فلا تسوية وفي (الحقائق) اننا ان سلمنا البدلية فوجب المساواة في جميع الاحكام ممنوعة وفي (حاشية المدارك) ان أهل العرف يظنون التسوية والعمام لا يظنون الا وجوب الاختفات في اذا قيل لم انه يدل عن القراءة التي يجب فيها الاختفات ثم انه في الحديث منع البدلية وقال بل المستفاد من الاخبار المكس وهو اصاله التسبيح وفعية القراءة لا المكس كما ذكره وان كان ظاهر كلامهم الاتفاق عليه انتهى (قلت) ما ذكره من ان ظاهر الاصحاب الاتفاق على البدلية حتى كما تدل عليه الاخبار الواردة في التسبيح حيث نفي في كثير القراءة أولاً ثم ذكر فيها التسبيح فلو لا انها الاصل لما احتج فيها الى ذلك وقد نطق الكتاب المجيد بالامر بالقراءة في الصلوة كقوله جل اسمه فاقروا ما تيسر منه وأقيموا الصلوة وقوله تعالى شأنه فاقروا ما تيسر علم أن سيكون منكم مرضى بل الاخبار متواترة بالقراءة فيها ثم ان في الجهر الذي علل فيه كون التسبيح أفضل من القراءة من ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دهش لما ذكر ما رأى من عظمة الله تعالى فقال سبحان والحمد لله الى آخره دلالة على ما ذكرنا وبما يدل على الاختفات في الاخيرتين مطلقاً صحيح ابن يقطين قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الركعتين اللتين يصمت فيها أبقره فيها بالحمد وهو امام يقتدي به قال ان قرأ فلا بأس وأما خبر العيون عن الضحاك انه صحب الرضا عليه السلام من المدينة الى مرو فكان يسبح في الاخرين يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ثلاث مرات فانه ربما أشعر بالجهر بالتسبيح لان كان الضحاك يسمع ذلك منه عليه السلام وأقل الجهر اسماع الغير لكن الحق ان اسماع النفس اسماعاً تاماً بحيث لا يسمع من يليه الذي لا أقرب منه مما لا يطاق وحيث اقتضى المقام بيان حال الجهر والاختفات (فتقول) أقل الجهر اسماع القريب وخذ الاختفات اسماع نفسه باجماع العلماء كما في المتبر والمعتبر والتذكرة وبلا خلاف بين العلماء كما في المنتهى وعن التبيان نسبته الى الاصحاب حيث قال حد أصحابنا الجهر فيما يجب الجهر فيه بان يسمع غيره والمحاجة بان يسمع نفسه وظاهر هذه الاجماع خروج ماسمع الغير عن الاختفات كما هو ظاهر الشرائع وجملة من كتب المصنف والذكرى والدروس والبيان وغيرها بل في المتبر أيضاً لانني بالجهر الا اسماع الغير ذكر ذلك في الاحتجاج للجهر بالتسمية ومثل ذلك قال في المنتهى في آخر كلامه في المقام وأوضح من ذلك عبارة السرائر فيها حد الاختفات أعلاه ان تسمع أذاك القراءة وليس له حد أدنى بل ان لم تسمع أذناه القراءة فلا صلوة له وان سمع من عن يمينه وشماله صار جهراً فإذا فله عامداً بطلت صلوة وعن الراوندي ان أقل الجهر ان تسمع من يليك وأكثر المحاجة ان تسمع نفسك وعن ابن جهور لو سمعاً القريب منه لم يكن ساراً فبطل صلوته ان قصد اسماعه لصبر وره جاهراً أما لم يقصد ففي الابطال أشكال أقربه الابطال ان صدق عليه أقل الجهر وذهب الحق الثاني وتليذه والغاضل

المسي والشهيد الثاني والمولى الاردبيلي وكافة من تأخر على ما أجد الى انه لا بد في صدق الجهر وحصوله من اشتغال الكلام على الصوت اسمع قريبا أو لم يسمع وان لم يشتمل عليه سمي اخفاة كذلك وهو ظاهر التحرير والتلخيص حيث قيل فيها أقل الاخفات ان يسمع نفسه وهذا كالصریح في الاخفات مع اسماع الغير وفي (الموجز الحاوي) ان أعلاه أدنى الجهر وهو ظاهر كشف الالتباس وفي (نهاية الاحكام) انهما كيفيتان متضادتان وظاهره كما فهمه المحقق الثاني والشهيد الثاني ان الجهر انما يتحقق بالكيفية المروقة في الجهر فلا يكفي فيه اسماع الغير وان بعد كثيرا وكلام هؤلاء كما ترى ظاهر المحافظة لكلام أولئك فانهم جعلوا أقل مراتب الجهر ان يسمع من قرب منه اشتغل على صوت أو لم يشتمل وان الاخفات عبارة عن اسماع نفسه اشتغل على صوت أو لم يشتمل وقد سمعت دعوى الاجماع على ذلك واللازم ان من قرأ في الصلوة الاختائية بحيث يسمعه من قرب منه وان لم يشتمل على صوت فلف صلوته تبطل بذلك كما هو صريح السراة وصریح المتأخرين عنهم انه متى كان كذلك فان الصلوة صحيحة والعرف يساعد المتأخرين فان مجرد اسماع القريب مع عدم الاشتغال على الصوت لا يطلق عليه الجهر عرفا والمبادر منه في العرف ما اشتغل على هذا الحارس الذي هو الصوت وان كان خفيا ولم يشتمل عليه يسمى اخفاة وان لم يسمعه القريب بل في كشف اللثام عسى ان لا يكون اسماع النفس بحيث لا يسمع من يليه مما يطلق ويدل على قول المتأخرين خبر الضحاك المتقدم وينبغي نقل جملة من عبارات المتأخرين في (جامع المقاصد) الجهر والاخفات حقيقتان متضادتان كما صرح به في نهاية الاحكام عرفتان يتمتع تصادقهما في شيء من الافراد ولا يحتاج في كشف مدلولهما الى شيء زائد على الخواة على العرف الى أن قال بعد تعريف المصنف للجهر بأن أقل الجهر اسماع القريب تحقيا أو تقديرأ مانصه وينبغي ان يزداد فيه قيدا آخر وهو تسميته جهرا عرفا وذلك ان يتضمن اظهار الصوت على الوجه المهود ثم قال بعد قوله وحد الاخفات لا بد من زيادة قيد آخر وهو تسميته مع ذلك اخفاة بأن يتضمن اخفاء الصوت وهمه والا لصدق هذا المدعى الجهر وليس المراد اسماع نفسه خاصة لان بعض الاخفات قد يسمعه القريب ولا يخرج بذلك عن كونه اخفاة انتهى ومثل ذلك قال تليداه في شرحيهما على الجعفرية وفي (الروض) الجهر والاخفات كيفيتان متضادتان لا يجتمعان في اداة كما نبه عليه في نهاية الاحكام فاقول السر ان يسمع نفسه لا غير تحقيا أو تقديرأ وأكثره ان لا يبلغ أقل الجهر وأقل الجهر ان يسمع من قرب منه اذا كان صحيح السمع مع اشتغال القراءة على الصوت الموجب لتسميته جهرا عرفا وأكثره أن لا يبلغ العلو المفرط وربما فهم بعض أن بين أكثر السر وأقل الجهر تصادقا وهو قاسد لا أدى به الى عدم تعيين أحدهما لصلوة لا يمكن استعمال الفرد المشترك في جميع الصلوات وهو خلاف الواقع والتفصيل قاطع للشركة انتهى وشبه ما في فوائد الشرائع وفوائد القواعد والميسرة والروضة ولما قصد العلية والمدارك بل في الميسرة وفوائد القواعد والتصريح بأن الاخفات قد يسمعه القريب على وجه لا يجتمع مع الجهر ولعل هذا البعض الذي أشير اليه في فوائد الشرائع والروض والمسالك هو صاحب الموجز الحاوي والصيرري كما سمعت وفي (المدارك) ربما أوم هذا الضابط الذي ذكره المحقق وغيره بظاهر تصادق الجهر والاخفات في بعض الافراد وهو معلوم بالعلان انتهى (قلت) لعله عنى ما ذكره جده من الاعتراض على الضابط المذكور حيث فهم من عبارة الفاضلين والشهيد عطف الاخفات على المضاف اليه في قولهم أقل الجهر أن يسمع القريب والاخفات أي أقل الاخفات واللازم

أو قال أمين آخر الحمد لمير تقية بطلت صلوته (من)

من هذا تصادق الجهر والاختاف في اسماع القريب بأن يكون ذلك أعلى مراتب الاختافات لأن أقله اسماع نفسه وأكثره حينئذ اسماع القريب هو أقل مراتب الجهر فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه وأنت خير بأن الظاهر منهم أن ذلك ليس بيانا للرتبة الدنيا منه بل إنما هو بيان لمعنى حقيقة الاختافات وليس معطوفاً على المضاف إليه بل على المضاف أو الواو للاستشفاف وفي (مجمع البرهان) أحاله على العرف قال وقيل هو جوهر الصوت وفي (الفتاوى والكفاية) المرجع إلى العرف وفي (البحار) يرد على الضابط الذي ذكره أنه مع اسماع نفسه يسمع القريب أيضاً غالباً وضبط هذا الحد بينهما في غاية الاشكال إن أمكن ذلك ولذا قال بعض الجهر بظهور جوهر الصوت والاختاف همه وبعض أحاله على العرف انتهى وفي (الذكرى) في بحث الجهر بالبسطة احتمال أن الاختاف جزء من الجهر انتهى وقد قال الله سبحانه وتعالى فانطلقوا وهم يتخفون والجمع بين كلام الاصحاب ممكن كما أشير إليه في جامع المقاصد فذكر **﴿ قوله ﴾** قدس الله تعالى روحه (أو قال أمين آخر الحمد لمير تقية) فإنها إذا قلنا كذلك تبطل صلوته اجتماعاً كما في الانتصار والخلاف ونهاية الاحكام والتحرير بل في الاخير والخلاف قول أمين حرام تبطل بها الصلوة سواء جهرها أو أسر في آخر الحمد أو قبلها اماماً كان أو مأموماً أو على كل حال واجماع الامامية عليه وفي (المنتهى وكشف الالتباس) نسبة البطالان بها آخر الحمد إلى علمائنا وفي (كشف الرموز) أن التحريم مذهب الثلاثة وتباعهم لا أعرف فيه مخالفاً إلا ما حكى شيخنا دام ظله في الدروس عن أبي الصلاح وفي (المذهب البارع) هو مذهب الاصحاب ماعداً النبي ويستفاد من هذين أن المراد بالتحريم الابطال وفي (المنتهى وكشف الرموز والمدارك) أن المفيد والمرضى والشيخ يدعون الاجماع على تحريمها وابطال الصلوة بها ولعل المفيد ذكر هذا الاجماع في غير المقنة وفي (الامالي) من دين الامامية الاقرار بأنه لا يجوز قول آمين بعد الفاتحة وفي (الفنية والتذكرة) الاجماع على تحريم ذلك ويستفاد من التذكرة وكذا الفنية أن المراد من التحريم البطالان وفي (الذكرى والروض ومجمع البرهان وجامع لمقاصد) أن المشهور الابطال بل في الاخير كاد يكون اجماعاً وفي موضع آخر من الاول نسبته إلى جمهور الاصحاب وفي (التفصيل وارشاد الجعفرية) أن الأكثر على التحريم وفي (الدروس) قول ابن الجيند تاذ ونحوه ما في الخلاف والتحريم من عدم الفرق بين كونها آخر الحمد أو قبلها للإمام أو المأموم ما في المبسوط وجملته من كتب المتأخرين كاليان وفوائد الشرائع والميسية والروض وغيرها بل هو الطاهر من حرج الأكثر على المسئلة وعن الكاتب أنه قال في قوت الصلوة يستحب أن يجهر به الإمام في جميع الصلوات ليؤمن من خلفه على دعائه وهو رخصة بل ترغيب في التأمين وقد أيضاً لا يصلح الإمام ولا غيره قرائته ولا الصالحين بآمين لأن ذلك يجري مجرى الزيادة في القرآن مما ليس منه ولو قال المأموم في نفسه اللهم اهدنا إلى صراطك المستقيم كان أحب إلى لأن ذلك ابتداء دعاء منه وإذا قال آمين تأمينا على ما تلاه الإمام صرفت القراءة إلى الدعاء الذي يؤمن عليه مسامحه وقد سمعت ما ذكره أبو طالب وأبو العباس عن النبي من كراهة ذلك كما هو خيرة لفتاوى واليه مال مولانا الاردبيلي في المجمع واحتمله المحقق في المنتبه وفي (المدارك) لا جود التحريم دون الابطال وفي (الذكرى) أن الحسن والنقي والجعفي في الفاخر لم يترضوا له بنى ولا اثبات وعن ابن شهر آشوب أنه بناء على أنه ليس قرآناً ولا دعاء أو

تسبيحاً مستقلاً قال ولو ادعوا أنه من أسماء الله تعالى لوجدناه في اسمائه وقلنا يا آمين وفي (الخلاف) قول آمين من كلام الآدميين وفي (نهاية الأحكام والتحرير) جامع المقاصد والروض (أنه ليس قرآناً ولا دعاء بل اسم للدعاء والاسم غير المسمى ومثله ما في كشف الرموز والمذهب البارع بل في التفتيح اتفق الكل على أنها ليست قرآناً ولا دعاء وإنما هي اسم للدعاء والاسم غير المسمى وفي (الاتصار) لا خلاف في أنها ليست قرآناً ولا دعاء مستقلاً وظاهر الفتنى أن العامة متفقون على أنها ليست قرآناً ولا دعاء ولا تسبيحاً وفي (كشف الغم) أن المشهور أنها ليست دعاء لكنه بعد أن قل عن التحرير ما ذكرناه عنه قال أنه مبني على أن أسماء الأفعال أسماء لا لفظها والتحقيق خلافه ونحوه ما في مجمع البرهان والمدارك وقد استدلا بنص الشيخ الرضي على ذلك حيث قال وليس ما قاله بعضهم من أن صه مثلاً اسم لفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم لفظ الفعل لا لفظه بشي لان العربي القبح يقول صه مع انه ربما لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه أصلاً ولو قلت اسم لاصمت أو امتص أو اكفف عن الكلام أو غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى لصح فعلنا ان المقصود المعنى لا اللفظ انتهى (وفيه) ان ما نفاه اجماعي عند أهل العربية بل يدهي كما قال الأستاذ أدام الله تعالى حراسته في حاشية المدارك وقال أيضاً ان آمين عند قهاتنا من كلام الآدميين (قلت) وقد سمعت ما في الاتصار والتفتيح والفتن وفي الحدائق لا خلاف بين أهل العربية في وجود هذا القسم الذي هو اسم الفعل في الاقسام المذكورة في كلامهم وقال ان الاخبار التي وردت بالمنع والنهي عنه لوجه لتصريحها بذلك الامن حيث كونه كلاماً أجنياً خارجاً عن الصلوة مبطلاً لما تمى وقع فيها والافالهي عنه مع كونه دعاء كما ادعي واستفاضة الاخبار بجواز الدعاء في الصلوة بما لا يقل له وجه انتهى (قلت) ويرد عليهم أيضاً انه لو صح ما ذكره المحقق الرضي كانت أسماء الأفعال من اللفاظ المترادفة ويلزم حينئذ من ذلك انعدام قسم اسم الفعل بالكلية فان كلامه جار في جميع أسماء الأفعال التي وضعت بأزائها فتأمل (وأما) كلام أهل الفقه في (القاموس) آمين بالمد والقصر وقد يشدد المدود ويمال أيضاً عن الواحد في البسيط اسم من أسماء الله عز وجل أو معناه اللهم استجب أو كذلك مثله فليكن أو كذلك فافضل وقال ابن الأثير هو اسم مبني على الفتح ومعناه اللهم استجب وقيل معناه كذلك فليكن وعن المغرب معناه استجب وفي (الكشاف) انه صوت سمي به الفعل الذي هو استجب كما ان دع وجبل وهلم أصوات سميت بها الأفعال التي هي أمل وأمرع وأقبل وعن المصباح المنير آمين بالقصر في الحجاز والمد اشباع بدليل انه لا يوجد في العربية كلمة على فاعيل ومعناه اللهم استجب وقال أبو هاشم معناه كذلك وعن الحسن البصري انه اسم من أسماء الله تعالى اتعنى فليس معنى آمين منحصر في اللهم استجب لفظاً أو معنى بل لها معان أخر ليست بدعاء قطاً ومن الاخبار الدالة على النهي عنها خبر محمد الحلبي المروي بطريقتين أحدهما فيه محمد بن سنان والآخر عبد الكريم ويظهر من المتبر انه ثقة وحسن جميل بإبراهيم وخبر اللال بل قديظهر المنع من صحيح بن وهب وقول الصادق عليه السلام في صحيح جميل ما أحسنها وأخض الصوت بها ان كان بصيغة التعجب أفاد الاستجاب ولذا قطع الاصحاب بحمله على التثنية وان كان المحقق يرويه بصيغة نفى التحسين ويقول ان الجواز مستفاد من قوله عليه السلام وأخض الصوت بها (فيه) ان المتبادر من الاختصار على نفى الحسن في القبح أيضاً فتأمل وان رويناه أخض بصيغة الماضي على أن يكون المراد انه عليه السلام أخض صوته بكلمة ما أحسنها كان ظاهراً في التثنية لكن يرد انه لم يرد ماضيه

ولو خالف ترتيب الآيات تاسياً استأنف القراءة ان لم يركع فان ذكر بعده لم يلتفت وجاهل الحمد مع ضيق الوقت يقرء منها ما تيسر فان جهل الجميع قرأ من غيرها بقدرها (من)

على وزن افضل ثم ان جيلا روى التميمي عنها وأظهر منه ما اذا روي ما أحسنها من الاحسان بمعنى العلم على صيغة التكلم وما نافية كقوله عليه السلام في التوبيخ ما نعرفه وعلى هذا فلا تنافي بين خبري جبل (وأما) قول المولى الاردبيلي وتليذه السيد المقدس ان التميمي لا يوجب الفساد لتوجهه الى أمر خارج عن العبادة (فيه) ان هذا حق في غير المقارن أما الخارج المتعارف فالحق فيه الفساد لان العبادة توقفية فاذا منع فيها من فعل شيء في أثنائها فضل فيها لم تكن هي التي أمر بها كما هو الشأن مما اذا قال في التبرعة الله اكبر بضم الراء أو اكبر من كل شيء (وأما) ما وقع للمحقق والمصنف وأبي العباس حيث استدلوا بانه لو قال اللهم استجب لم يميز فكذا ما هو بمعناه وهو آمين فرادهم انه لو قال اللهم استجب أو آمين مع عدم قصد الدعاء المتعارف كان لنوا وعيها وهو منهي عنه خصوصا في العبادة وهذا انما يجوز بتقدير سبق الدعاء والتقدير عنده فان قلتم قصد بالفاتحة الدعاء قلنا لكم فرض ذلك فيمن لم يقصد فلا مناص لكم الا أن تقولوا بوجوب القصد متى أراد اللفظ بذلك لكن ذلك ما ذهب اليه ذاهب فاندفع ما أورده الشهيديان وغيرهما من انه لا وجه لبطلان بقوله اللهم استجب نعم للعامة أن يقولوا يجوز ذلك مع عدم قصد الدعاء لقصور الواردة عندهم بخصوص ذلك لكن المحقق والمصنف ردوا بصورهم بانها غير صحيحة عندهم لعدم الوثوق برأويها لان أبا هريرة قد شهد عليه عمر بانه عدو الله وعدو رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وأخذ منه ما أخذه خيانة من مال البحرين وأما قول المصنف أمير قية فلي تقدير الاجلاء اليها لا نزاع في جوازه بل في وجوبه لكن الاجلاء ببعد لجواز الاخفاء عندهم بل هو عندهم أولى ولم يتعرض المصنف لما اذا زاد واجبا غير ركن عدا وقد عد في الذكرى والبيان والالنية وشروحا الاربية والجعفرية وشرحها من مبطلات الصلوة زيادة الواجب عدا فلا كان أم غيره لكن قيده المحقق الثاني في شرح الالنية والشهد الثاني غير الكيفية لان زيادة الطائفة غير مبطله ما لم يخرج به عن كونه مصليا وفي (نهاية الاحكام والتذكرة) ان زيادة الواجب مبطله ولم يستثن من هذه الكاية الا كراهية القران بين السورتين عند من كرهه وقد تقدم آخفا وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والذكرى) ان تكرير الآية من الحمد أو السورة لا يبطل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو خالف ترتيب الآيات تاسياً استأنف القراءة ان لم يركع فان ذكر بعده لم يلتفت ﴾ كالمصرح بذلك كل من تعرض له وفي (كشف القتام) على المسكين النصوص والفتوى من غير خلاف الا في الاستئناف من الاول ان قاتل الموالاة فسيأتي الخلاف فيه ان شاء الله تعالى انتهى وفي (المساكن والمدارك) انما يستأنف القراءة ان لم يمكن الباء على السابق ولو بغوات الموالاة والا ينفي عليه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وجاهل الحمد يقرأ منها ما تيسر ﴾ يريد ان جاهل بعض الحمد يجب عليه أن يقرأ منها ما علمه اذا ضاق الوقت وقد قل الاجماع على ذلك في الذكرى وارشاد الجعفرية والمدارك والمناجيات وفي (المعتبر والروض) ان من لم يحسن القراءة وضاق قرأ ما يحسن اجماعا وفي (المنهى) في الخلاف عنه (وتفصيل) أطراف المسئلة بنم مسائل (الاولى) هل يقتصر على ما عرفه من الحمد من دون تكرار ولا ابدال أقوال ففي (المعتبر والمنهى والتحرير وجمع البرهان والمدارك)

الاكتفاء بما علمه وهو ظاهر الشرائع والارشاد وغيرها وفي (جامع المقاصد) الاكتفاء ضعيف وفي (التذكرة والموجز الحاوي) وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمقاصد العلية) يذكره ان لم يعلم من القرآن غيره وقضية ذلك كما هو مرجح التذكرة وغيرها انه ان علم عوض عما يحمله بما يحمله من غيرها ومال الى التكرير في ارشاد الجعفرية وفناه في المتبر وتبعه في البيان وقوله عنه في الذكري ساكتا عليه وفي (الروض) ان التمييز عنه من غيرها هو المشهور وفي (الروضة) هو الاشهر وهو خيرة نهاية الاحكام والدروس والبيان والجعفرية وشرحها والميسية وحاشية المدارك وقواه في جامع المقاصد وقد سمعت ما في التذكرة وغيرها وكلام الذكري يعطي انه ان كان يحسن النصف الاول منها قراءه وأضاف اليه غيره بقدر النصف الآخر وفي (البيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والميسية) وغيرها وجوب مساواة البدل في الحروف وفي (الروض) انه لمشهور والروضة انه الاشهر قال في (البيان) ولواحسن غيرها قراءته بقدر حروفها فزائد أو قرأ سورة كاملة معناه أحسنها والافض سورة وفي (حاشية المدارك) ان كان الزائد الذي يعلمه من غير الحد لا يوازيها كرهه حتى يوازيها انتهى ولا فرق فيما يعلمه من الحد بين الآية أو بعضها ان كان يسمى قرآنا كما في المنتهى والتحرير والتذكرة والقدر والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض والروضة والمسالك وقال هؤلاء وان لم يتم قرآنا فلا تجب قراءته واستحسن ذلك في المتبر وقال في (البيان) لا يجب تكرار هذا البعض ولا الآية التامة (الثانية) اذا لم يعلم من الحد شيئا في الشرائع وموضع من المبسوط انه يقرأ ما يتيسر أو يهمل ويسبح ويكبر وظاهرها انه يخبر بين الذكر والقراءة (وفيه) انه ربما كان في صحيح عبد الله بن سنان دلالة على ان الذكر انما يجزى مع الجهل بقراءة الفاتحة وغيرها مطلقا وفي (النهاية والخلاف والتافع والتبصرة) وموضع من المبسوط ان لم يعلم منها شيئا قرأ ما يحسن بل في الاخير سواء كان بعدد آياتها أو دونها أو أكثر وظاهره ان يقرأ ماشاء الا ان يحمل قوله أو مادون على من لم يحسن سواهم وفي (المتبر والمنتهى والتحرير) لا يجب الايمان بسبع آيات وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والموجز الحاوي وكشف الالتباس) ايجاب سبع آيات وفي (الذكري) انه أولى وفي (نهاية الاحكام) ايضا الاقرب وجوب مساواة الحروف لحروف الفاتحة أو الزيادة عليها لانها معتبرة في الفاتحة فتعتبر في البدل مع امكانه كالآيات ونحوه ما في جامع المقاصد والجعفرية وشرحها من ايجاب مراعاة الحروف والآيات ان أمكن بغير عسر فان عسر اكتفى بالمساواة في الحروف أو زيادة البدل وفي (نهاية الاحكام) وجامع المقاصد لا يجب ان يبدل حروف كل آية بآية من الفاتحة بل يجوز ان يجعل آيتين مكان آية ويجب مراعاة التالى اجماعا كما في ارتداد الجعفرية وبه سرح جماعة فان تمدد أجزاء التفريق كما في التذكرة والذكري والدروس والروض وغيرها وفي (الموجز الحاوي) وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجعفرية والعزية وارشاد الجعفرية) انه لو كان التفريق محلا بتسمية المأثري به قرآنا فكما لو يعلم شيئا وفي (التذكرة) الاقرب انه يوترق بقراءة ما تفرق وان كانت الآيات لا تعيد معنى منظوما اذا قرأت لانه يحسن الآيات قال ولو كان يحسن مادون السبع احتل ان يكررها حتى يبلغ قدر الفاتحة والاقوى انه يقرأ ما يحسنه ويأتي بالذكري الباقي (قلت) لعله لان الفاتحة سبع مختلفة بالذكر لا يفيد المائلة هذا وفي (المنتهى) انه اذا جمل جميع الحد وعلم سورة كاملة قرأها عندنا وفي (التحرير) انه الاقرب انتهى وهل عليه سورة أخرى أو بعضها عوض الحد في (الذكري والروضة) ان عليه ذلك وهو ظاهر حاشية المدارك واليه مال في الروض

واحتمله في جامع المقاصد وفي (المنتهى) ليس عليه ذلك وفي (التحرير) فيه أشكال (الثالثة) من لم يحسن شيئاً من السورة لم يعرض بالذكر كما في التذكرة والذكرى والبيان وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية والروض والكتاب كما يأتي وفي (المنتهى والبخار) لا خلاف في جواز الاختصار على الحد في هذه الموضع والثالثة وفي موضع آخر منه لا خلاف من أهل العلم في جواز الاختصار على الحد في الثالثة وكذا في جوازه مع ضيق الوقت في الفريضة (قلت) وما نحن فيه أولى لأنهم قالوا ان في ذلك اختصاراً على موضع الوفاق ولأنها تنقطع مع الضرورة فمع الجبل أولى وفي (حاشية المدارك) انه يعرض عنها بالذكر وكأنه آدم الله تعالى حراسته لم يظفر بما في المنتهى وقد يلوح أو يظهر وجوب التوضيع عنها من كل من قال فيمن لم يعلم شيئاً من القرآن انه يسبح ويهمل ويكره بقدر القراءة لان ظاهر ذلك وجوب تكراره بقدر الحمد والسورة فينطبق على ذلك اجماع الخلاف كما يأتي في المسئلة الزامية فيعارض اجماع المنتهى فليحفظ ذلك ويظهر من تعليق النافع للمحقق الثاني ايجاب التوضيع مطلقاً قال في علق على النافع عند قوله وفي وجوب السورة مع الحد في الفرائض للمختار مع السمة وامكان التعليل قولان أظهرهما الوجوب مانعه فهم من التقييد بسعة الوقت انه مع الضيق لا يجب وليس كذلك اذ لا دليل على السقوط هنا اذ لا يسقط شيء من الامور المتبعة في الصلوة لضيق الوقت ولا أعلم لاحد التصريح بسقوط السورة بالضيق بل التصريح بخلافه موجود في التذكرة انتهى ويحتمل أن يكون مراده السقوط مع العلم بما لضيق الوقت الا انه غير الظاهر من كلامه (الزامية) أن لا يعلم شيئاً من القرآن ففي (المبسوط وجامع الشرائع والشرائع والنافع والتحرير والتذكرة والتبصرة والارشاد والكتاب) فيما يأتي انه يكبر الله ويسبحه ويهمله وفي (الحدائق) انه المشهور وفي (نهاية الاحكام) زيادة التحميد وفي (الخلاف) فان لم يحسن شيئاً أصلاً يعني من القرآن ذكر الله تعالى وكبره وفي موضع آخر وجب نحمد الله ممكن القراءة اجماعاً وفي (الهمة) ذكر الله تعالى بقدرها وفي (مجمع البرهان) لو لم يكن في الارشاد ذكر التهليل لكان أولى نظراً الى صحيح عبد الله بن سنان وفي (الذكرى) لو قيل يتم ما يجزى في الاخيرتين من التسبيح على ما يأتي ان شاء الله تعالى كان وجهاً وقوله فيها عن الكتاب والاعمى وهو خيرة الدروس والبيان والموجز الحاموي وكشف الالتباس وفوائد الشرائع والجعفرية والعزبة وارشاد الجعفرية والميسية والمسالك وقوام في جامع المقاصد وفي (الروض) هو متجه وفي (الروضة) هو أولى وفي (المدارك) أحوط وفي (مجمع البرهان) يجزى التكبير والتسبيح بل يحتمل أن يكون المراد بالتكبير في صحيح ابن سنان تكبيرة الاحرام فيكون التسبيح وحده كافياً ويجب أن يكون ذلك بقدر القراءة كما في الشرائع والنافع والمعتبر ونهاية الاحكام والارشاد والموجز الحاموي وغيرها ولعل المراد بقدر الفائدة كما في التذكرة والبيان وكشف الالتباس والميسية والروض والروضة ومجمع البرهان وغيرها ومعنى قولنا بقدرها ان يكون بقدر زمانها كما في نهاية الاحكام وفي (جامع المقاصد والروض) ان المساواة أحوط وفي (الحدائق) ان المشهور بين التأخرين وجوب المساواة وفي (التذكرة) ان الاولى عدم وجوب المساواة لان الذكر بدل من غير الجنس فيجوز ان يكون دون أصله كالتييم وفي (مجمع البرهان) لا دليل على وجوب المساواة وفي (المعتبر) تستحب المساواة وعلى ذلك نزل عبارة النافع وهو خيرة المدارك (الخامسة) ان لا يعلم قرآناً ولا ذكراً ففي (التذكرة ونهاية الاحكام والدروس والموجز الحاموي وشرحه والمسالك) انه يجب عليه الوقوف بقدرها واستحسنه في الروضة وقال في (الجعفرية) ان في بعض الاخبار اجماع اليه واحتمل

وهل يكفي مع امكان التلم فيه نظر فان لم يعلم شيئا كبر الله تعالى وسبحه وهله بقدرها ثم يتعلم ولو جهل بمض السورة قرأ ما يحسنه منها فان جهل لم يعوض بالتسبيح والاخرس بحرك لسانه بها ويعقد قلبه (متن)

وجوب تحريك لسانه كالآخرس وقد تقدم الكلام في الترجمة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ثم يجب عليه التلم ﴾ الظاهر انه لا كلام في انه يأتي بالبدل اذا فرط حتى ضاق الوقت وانه يأثم وانما الكلام في الاجزاء حينئذ وعنده في (الموجز الحاوي وكشف الالتباس) انه يقضي وفي (كشف القتام) انها تجزئه صلوته وان اثم انتهى وقد تقدم في التكملة ماله فنع في المقام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز ان يقرأ من المصحف ﴾ قال في (الخلاف والمبسوط والنهاية) من لا يحسن القرآن ظاهرا جاز له ان يقرأ من المصحف وفي (الخلاف) الاجماع عليه وفي (المنهى) يجوز القراءة من المصحف لمن لم يحفظ وهو قول أكثر أهل العلم وخالف أبو حنيفة وفي (البيان والمساك) المصحف مقدم على الالتئام والالتئام مقدم على البدل ونحوه ما في الروض حيث قال لو قدر على الالتئام وجب وقريب منه متابعة المبر وأولى منه القراءة من المصحف وفي (كشف القتام) لم أعرف وجه تقديم القراءة من المصحف على الالتئام وفي (الذكري) ولو تتبع قارئاً أجزاء عند الضرورة وفي ترجيعه على المصحف احتمال لا ستظهاره (١) في الحال ولو كان يستظهر في المصحف استويا وفي وجوبه عند امكانه احتمال لانه اقرب الى الاستظهار الدائم انتهى وضير وجوبه في كلامه يرجع الى المتابعة ولله يريد انها تعين ولا يجوز مع امكانها القراءة من المصحف وفي (جامع المقاصد) اذا لم يقدر على القراءة الا بالمصحف تعين والالتئام والمتابعة كالقراءة من المصحف وفي (كشف القتام) اذا جهل عن ظهر القلب وجب ان يأتي أو يقيم قارئاً أو يقرأ من المصحف ونحوه ما في الفاتح ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهل يكفي مع امكان التلم فيه نظر ﴾ ظاهر النهاية والخلاف والمبسوط وصريح التحرير والايضاح والذكرى وجامع المقاصد والروض والمساك انه لا يكفي القراءة من المصحف مع امكان التلم لانه صلى الله عليه وآله لم يأمر الاعرابي بالقراءة من المصحف ولوجوب تعلم جميع أجزاء الصلوة والقراءة منها ولان القراءة من المصحف في الصلوة مكروهة اجماعا ولا شيء من المكروه بواجب وهذا ذكره في الايضاح وفي الكل تأمل نعم الاستدلال بان المتبادر من القراءة المأمور بها ما عمن ظهر القلب بانها المهودة المستمرة وجبه وفي (التدكرة ونهاية الاحكام) انه يكفي ذلك وفي (الفاتح) الخبر مؤيد لعدم الوجوب بريد خبر الصيقل وفي (البحار) أن الجواز غير بعيد وقوله قدس الله تعالى روحه فان لم يعلم شيئا الى قوله لم يعوض بالتسبيح قد تقدم الكلام فيه مستوفى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والاخرس بحرك لسانه بها ويعقد قلبه ﴾ كافي الشرائع والتامع والمعتبر والمنهى والتحرير والارشاد والتذكرة والبصرة وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والميسرة والروض والمساك ومجمع البرهان وغيرها ويشير مع ذلك بأصحه كما في الجعفرية والميسرة والروض وكذا مجمع البرهان وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع) ورد في ذلك رواية لا بأس بها وان الحكم ينسحب الى باقي الاذكار وفي (الذكرى) خبر السكوني يدل على اعتبار

(١) الاستظهار القراءة عن ظهر القلب (بخطه قدس سره)

ولو قدم السورة على الحمد عمداً أعاد (متن)

الإشارة بالأصبع في القراءة كما مر في التكرير وفي (كشف القاتم) عسى أن يراد تحريك اللسان أن أمكن والإشارة استلم يمكن ويعضده الأصل ثم الإشارة بالأصبع لعلها إنما تفهم التوحيد قائما محض لانها ما أقاده من القرآن كما في هو الله أحد في سورة الاخلاص وكذا اياك نعبد واياك نستعين في سورة الحمد انتهى وفي (المبسوط) الاختصار على ذكر تحريك اللسان من دون ذكر عقد القلب وفي (المنتهى) فيه نظر ونحوه ما في المتبر (قلت) لعل الشيخ لحظ أن التحريك بالقراءة يلزمه عقد القلب كما يأتي بيانه وفي (النهاية) قراءة الاخرس وشهادته الشهادتين إيماء بيده مع الاعتقاد بالقلب ولعله أراد بالاعتقاد تحريك اللسان معه تنزيلاً له لمكان عدم الصوت منزلة الاعتقاد وفي (الدروس والبيان والذكرى) يعقد قلبه بمنها ثم قال في الاخير ولتتمد افهامه جميع معانيها أفهم البعض وحرك لسانه به وأمر بترك اللسان بقدر الباقي وإن لم يفهم معناه مفصلاً وهذه لم أر فيها نصاً انتهى وهذا صريح في أن المراد بعقد القلب بمنها تصويرها بقلبه وردوه بأنه لا دليل على وجوب ذلك على الاخرس وغيره ولو وجب لمت البلوى أكثر الحلق وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع واللبس في الروض والمساك والمداير) از معنى عقد القلب بمنها أن يقصد بحركة اللسان الى كونها حركة للقراءة اذا الحركة صالحة للقراءة وغيرها فلا تخصص الا بالنية والى ذلك أشير في المتبر والمنتهى وفي (المساك) وغيرها على ذلك تنزل عبارة الشهيد وفي (الروض) يحتمل أن يريد بالشهد ما يحصل به التمييز بين الفاظ الفاتحة ليتحقق قصد الى اجزائها جزء جزء ولا يكفي قصد مطلق القراءة لقادر على فهم ما به يتحقق الى الاجزاء وفي (كشف القاتم) ما في كتب الشهيد من عقد القلب بالمعنى مساححة يراد به العقد بالالفاظ على أنه إنما ذكر معنى القراءة وقد يقال ممنها بالالفاظ وإن أراد معانيها فقد يكون اعتبارها لأنها لا تنفك عن ذهن من يعقد قلبه بالالفاظ اذا عرف معانيها أولاً لأن الأصل هو المعنى وإنما سقط اعتباره عن الناطق بلفظه رخصة فاذا سقط اللفظ وجب العقد بالمعنى انتهى (وليل) أن المراد بالآخرس الذي يعقد القلب على الالفاظ هو الذي يعرف القرآن أو الذكر أو يسمع اذا أسمع أو يعرف معاني اشكال الحروف اذا نظر اليها وأما الآخرس الذي لا يعرف ولا يسمع فلا يمكن عقد القلب على الالفاظ نعم ان كان يعرف أن في الوجود الفاتحة وان المصلي يأتي بالفاتحة أو قرآن أمكنه العقد بما يلفظه أو يقرأه المصلي جملة كما أشار الى ذلك كله في كشف القاتم قال وهل يجب على هذا تحريك اللسان الوجه الدم للأصل وما أسنده الحلي عن علي بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام عن الرجل يقرأ في صلاته هل يجزئه أن لا يحرك لسانه وإن يتومزهما قال لا بأس ولهذا اكتفي في التذكرة ونهاية الاحكام لجاهل القرآن اذا ضاق الوقت أو قد المرشد بالقيام قدر الفاتحة وظاهر الذكرى وجوب تحريك اللسان ووجوب التحريك بالحروف اذا أمكن فاذا لم يمكن الحروف لم يسقط التحريك والجواب أن الواجب إنما هو التلفظ بالحروف والتحريك تابع له في الوجوب لا لم يمكن التلفظ بها بدونها لا يقال فلا يجب على القاري يعرف أو يسمع أيضاً اذا لحرف اذا لا صوت لأن القراءة كحديث النفس بتحريك اللسان في الهوات من غير صوت بما اعتبرها الشارع وفيمن يصلي خلف ما ينفقه ولا يأتي به ويدفع عموم الخبر أنه لا قراءة لهذا الآخرس نعم ان كان أبكم أمم خلفه لا يعرف أن في الوجود لفظاً أو صوتاً أنه أن يكون علمه بآراءه من المصلين من تحريك الشفة واللسان انتهى كلامه برمت ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو قدم السورة على الحمد عمداً أعاد ﴾

ونسبانا يستأنف القراءة ولا يجوز الزيادة على الحمد في الثالثة والرابعة (متن)

أي أعاد الصلوة كما في المنتهى ونهاية الأحكام والتحرير والارشاد والتذكرة والذكرى والدروس والالفة والبيان وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجمعة وشرحها والميسرة والمسالك والروض والمقاصد العلية وحاشية المدارك (وفي المبسوط) كان عليه إذا قرأ الحمد أن يقرأ سورة بعدها ونحوه مافي الشرائع حيث قل لو قدم السورة على الحمد عهداً أعاد السورة أو غيرها بعد الحمد وفي (المدارك) ان ظاهر عبارة الشرائع عدم الفرق بين العائد والناسي قال وهو كذلك وان البطلان غير واضح وظاهره ان القول بالبطلان اما هو لجهده الى القول بعدم البطلان جنح في جمع البرهان وقال به أو مال اليه صاحب المدائني (قلت) قد يحمل كلام المبسوط وشرائع على ما اذا لم يرد تقديم السورة بنية الجزئية كما أشار الى ذلك في جامع المقاصد وكشف الثام حيث قال في (كشف الثام) ولو قدم السورة على الحمد عهداً أو بما جزئ الصلوة أعاد الصلوة لان ما فعله خارج عن الصلوة الأمور بها وكذا اذا لم ينو الجزئية وأبطلناها بالقرآن الا ان يبيدها بعد الحمد ولم يكن تكرير سورة واحدة قرأنا انتهى وقال في (جامع المقاصد) ان إعادة الصلوة لثبوت التهي في تأتي به جزء من الصلوة المتقضي لفساد انتهى ولله أشار بذلك الى ان الامر بالشيء يستلزم التهي عن ضده الخاص وفي (المنتهى وحاشية المدارك) الاستناد الى ان العبادة توقفية وفي (مجمع البرهان) ما حاصله ان هذا لا يستلزم البطلان لامكان تداركه ما لم يركم فيقرء تلك السورة أو سورة أخرى بعد الحمد فلا يكون خالف التوقيف نعم مع اعتقاده الترتيب على الوجه الذي أتى به يكون شرعاً فيبطل صلوته مع تمدده للنهي لكنه متى تدارك ذلك قبل الركوع كما ذكرنا قد حصل الامتثال بالترتيب والنهي اما توجه الى أمر خارج عن الصلوة وهو القصد المذكور انتهى حاصل كلامه فليتأمل فيه وعن بعض الاصحاب التفصيل بين ما اذا كان عازماً على اعادة الصلوة أولاً فبطلت فقد تكررت الاقوال في المسئلة وفي (الذكرى) لو لم توجب السورة لم يضر التقديم على الاقرب لانه أتى بالواجب وما سبق قرأ ان لا يبطل الصلوة نعم لا يحصل له ثواب قراءة السورة بعد الحمد ولا يكون مؤدياً للمستحب (ورده في كشف الثام) بأنه ان نوى بها الجزء المستحب بطلت الصلوة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (ونسبانا يستأنف القراءة) كما في المنتهى والتذكرة والتحرير ونهاية الأحكام والالفة وظاهرها انه يستأنف القراءة من أولها كما نسب ذلك في المسالك الى جماعة وفي (المدارك) الى القليل وفي (جامع المقاصد والجمعة وشرحها والمقاصد العلية والمسالك وفوائد القواعد) ان الحمد اذا وقعت بعد السورة كانت قراءتها صحيحة فيستأنف تلك السورة أو سورة أخرى وقال في (الوسيلة) من قرأ السورة قبل الحمد نسباً وذكر قبل الركوع قرأ الحمد وأعاد السورة وظاهر المدارك ان هذا الخلاف في صورة تقديم السورة عهداً والظاهر انه غلظه منه (وفي الذكرى) أعاد السورة بعد الحمد (وفي الدروس والروض) تنبيه الاستئناف بما اذا لم يركم واستدل على هذا الحكم في مجمع البرهان وكشف الثام بعدة أخبار ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (ولا يجوز الزيادة على الحمد في الثالثة والرابعة) اجماعاً كما في المنتهى وجامع المقاصد وارشاد الجمعة وكشف الثام وظاهر الخلاف بل في المتعنى أنه قول أهل العلم الا الشافعي في أحد قوليه ونحوه مافي جامع المقاصد وفي (التذكرة) نسبته

وتخير فيهما بيننا وبين سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر مرة ويستحب ثلاثاً (من)

الى علمائنا وفي (الذكرى) الاجماع على الاجزاء بالحمد في الأخيرتين ولعل المراد من قوله في التحرير لا يجب الزيادة على الحمد الى آخره عدم الجواز ولعل معقد الاجامعات ما اذا قل ذلك بقصد الجزئية ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه (وتخير فيهما بيننا وبين سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر مرة ويستحب ثلاثاً) أما التخيير فيهما بين القراءة والتسبيح عليه الاتفاق كما في الخلاف والمختلف والذكرى والمذهب وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية والروض والمدارك والمفاتيح وظاهر المنهى ونهاية الاحكام والذكرة حيث نسب فيها الى علمائنا ولا خلاف فيه كما في السرار والبحار وتخلص التلخيص وفي الأخير الا ما يظهر من كلام الحسن حيث قال من نسي القراءة في الاولين وذكر في الأخيرتين سبح فيهما ولم يقرء فيهما شيئاً لان القراءة في الاولين والتسبيح في الأخيرتين تنهى والظاهر ان معقده هذه الاجامعات على ما عدا اخبرني المأموم فانهم اختلفوا فيه على ستة أقوال كما سيأتي في الفرع الخامس ولا بد من حل خبر الاحتجاج على نسخ الفضل أي ازاله وبيان ان القراءة أفضل وأما جوار الاكتفاء بالمرة الواحدة في الجملة فهو خيرة المقمّة والتهديب والاستبصار وجمع الشرع والنافع والمعتبر وكشف الرموز والمختلف والمنهى ونهاية الاحكام والارشاد والتحرير والتبصرة والذكرة والذكرى والدروس والالفة والهمة والموجز الحارثي والمقتصر والتفحيط وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجعفرية وفوائد الشرائع والمزية وارشاد الجعفرية والميسرة والروض والروض لمساك والمقاصد العلية وجمع البرهان ولتسبيح المدارك والدخيرة والمفاتيح والبحار وشرح الشيخ نجيب الدين واليه ما أو قال به في الغلبة وهو المحكي عن البصري وهو أشهر الأقوال كما في المقاصد العلية ومذهب الأكثر كما في مجمع البرهان وقد ذهب جماعة من هؤلاء في التخيير بينهما بين الثلاث وقال في (الجمع) يجرى عنها يعني القراءة تسع كلمات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ثلاثاً وربع يجرى سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وثلاث يجرى الحمد لله وسبحان الله والله أكبر وأدناه سبحان الله ثلاثاً وهو عمل بجميع الأخبار وفي (المبصر) ان الوجه القول بالجواز في الكل والاربع أولى وقول النهاية أحوط لكن ليس بلاربع انتهى وقريب منه ما في النافع والروض وكذا المدارك والمتقى وفي (الذكرى) ان القول بالجوار في الكل قوي لكن العمل بالأكثر أولى مع اعتقاد الوجوب وقال ان صاحب البشري مل الى أجزاء الحميم لعدم الترجيح وأنه أورد على نفسه التخيير بين الوجود وعدم وهو غير مبرور وأنه أجاب بأنزله كالتخيير بين الاتمام والقصر وفي (الميسرة والبحار) الاكتفاء بمطلق الذكر واليه مال صاحب الدخيرة قال في (البحار) الذي يطهر لي من مجموع الاخبار الاكتفاء بمطلق الذكر (قلت) في المذهب الباع لم يقل أحد بذلك ويدل على الاكتفاء بالمرة بعد صحيح زرارة على الصحيح ما رواه الصدوق في الفقيه بسند صحيح الى محمد بن عمران المتضمن حديث المراج ومثله خبر الملال عن محمد بن أبي حمزة الا أن يقال ان خبر زرارة الذي هو أوضحها دلالة يمكن ان يكون بياناً لاجزاء ما يقال لا لعدد الاجزاء هذا وفي (السرائر) ان الاربع للسمعلة خاصة واما وجوب تكرير الاربع ثلاثاً فهو المنقول عن الفقه المنسوب الى مولا الرضا عليه السلام وعن الحسن وظاهر الاقتصاد والمذهب وهو خيرة التلخيص والبيان وحاشية المدارك وظاهر النهاية ومختصر المصباح وفي (الشرائع والروض) أنه أحوط وفي (المقاصد العلية) أنه أولى وفي (حاشية المدارك) الاستدلال عليه بما

في الفقه الرضوي ويخبر ابن أبي الضحاك أحد بن علي الانصاري القمي صاحب الرضا عليه السلام من المدينة الى مرو قال فكان يسبح في الاخر اربعين يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر (ثم قال) أيده الله تعالى رواية الاثني عشرة منجبرة بالشبهة بين الاصحاب لانهم بين قاتل بمضونها بعنوان الوجوب وقاتل به بالوجوب التخييري وقاتل به بالاستحباب وقاتل بأنه أحوط وقاتل بأنه أحد أفراد الواجب المطلق فلم يوجد لها مراد انتهى (قلت) خبر ابن أبي الضحاك رواه في البحار بدون تكبير (ثم قال) يان في بعض النسخ زيد في آخرها والله أكبر والموجود في النسخ القديمة الصحيحة كما قلنا بدون التكبير والظاهر ان الزيادة من النسخ ربما للشهور انتهى وقال فيه أيضا ان خبر السرائر الذي استدلل به أيضا على هذا القول رواه ابن ادريس في موضعين أحدهما في باب كيفية الصلوة وزاد فيه والله أكبر وثانيها في آخر الكتاب فيما استطرفه من كتاب حرير ولم يذكر فيه التكبير قال والنسخ المتعددة التي رأيناها متفقة على اسقاط التكبير ويحتمل أن يكون زروة رواه على الوجهين ورواهما حرير في كتابه وهو بعيد والظاهر زيادة التكبير من قله أو من النسخ لان سائر المحدثين رووا هذه الرواية بدون تكبير وزاد في الفقيه بعد التسبيح تكله تسع تسبيحات ويؤيده انه نسب في المعبر والتذكرة القول بتسبح تسبيحات الى حرير وذكر هذه الرواية انتهى (قلت) نظرت ذلك في نسختين من السرائر احدهما صحيحة عتيقة من خط علي ابن محمد بن الفضل الآبي في سنة سبع وستين وسقائه ترك التكبير في الموضعين وفي نسخة اخرى كثيرة النط ذكره في الموضعين وفي (الذكرى) قال ابن أبي عقيل قول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر سبأ أو خسا وأدناه ثلاث قال ولا بأس باتباع هذا الشيخ العظيم الشأن في استحباب ذكر الله تعالى وفي (الفقيه) اختيار القسم كما قل ذلك عن رسالة أبيه والتي وقته في المعتبر والتذكرة والذكرى والمهذب البارع عن حرير وفي (كشف الرموز) عن الحسن وفي (البحار) عن قدماء المحدثين الآسنين بالاجار المطلقين على الاسرار كحرير والصدوق انتهى ورده بعض المتأخرين كالشيخ الثاني وغيره لكن قال في المنتهى قال أبو الصلاح بخير بين الحمد وثلاث تسبيحات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله وهذا يخالف ما قلوه عن أبي الصلاح وفي (الهداية) وجل السيد ومصباحه على ما قل عنه والمبسوط والجل والقعود والمصباح وعمل يوم ولية على ما قل عنه والمراسم والفتية والسرائر) اختيار المشرع باسقاط التكبير مرتين وحكى عن الحسن والقاضي وقد اعترف الاصحاب في كتبهم الاستدلالية بعدم الوقوف في ذلك على نص بالخصوص وعن علي بن مسعود الكيدري التخييري بين المشرع والاثني عشرة وعن الكاتب كما في المختلف انه قال والذي يقال في مكان القراءة تحبب وتسبيح وتكبير يقدم ما يشاء وبقي هنا أمور يجب التنبيه عليها (الاول) المشور بين الاصحاب كما في الذكري وكشف الالتباس والفوائد الملية والمدارك والحدائق ان التخييري من القراءة والتسبيح ثابت سواء في القراءة في الاولين أم لا وفي (اليان) انه الاشهر وهو خيرة المبسوط وجامع الشرائع والتحرير والذكرى والبيان والفتية والموجز الحاوي وكشفه وجامع المقاصد والفوائد الملية وقر به في المختلف وقوامي في التذكرة والمنتهى وفي (التقيح) قل عن الشيخين تعيين الفاتحة حينئذ في (المنتهى والمدارك والفاتيح) عن الخلاف تعيينها أيضا وليس في الخلاف الا ان القراءة اذا نسبها أحوط وأنهم لم يلحظوا آخر كلامه أو أنهم فهموا ان الاحتياط على سبيل الوجوب وكذا اختار في التقيح ان الاحوط القراءة وقد سمعت ما قلناه عن الحسن وان ظاهره تعيين التسبيح افضله وقد ينطبق على ذلك اجماع صاحب التخليص فيلحظ

التي فيها سبق في (باب الاحكام) ذكر ذلك من دون ترجيح ظنه متروك في المسألة وكذا صاحب
 المذهب جعل في المسألة ثلاثة مذاهب التخيير مع افضلية القراءة كما في المبسوط والجامع والعكس وبه
 إلى الحسن وبقاء القراءة ولم يرجع شيئاً لكن طاعته عدم الترجيح وقد ظهر من المختص فضل التبيين
 ولم يجد أحداً قل ما قل في التبيين عن المفيد وفي (الذكرى) وقد روى أنه إذا نسي في الأوليين
 القراءة تبيين في الأخيرتين ولم ينظر بحديث صحيح في ذلك انتهى (قلت) هنا خبر صحيح صريح في ذلك
 وهو عليه جازي المتقين حرز من زرارة عن أبي جعفر عليهما السلام قال قلت له رجل نسي القراءة
 في الأوليين قد كُفِيَ في الأخيرتين فقال يقضي القراءة والكثير والتبيين الذي قاله في الأوليين في
 الأخيرتين ولا شيء عليه مضافاً إلى قول الصادق عليه السلام في خبر الحسين أقر في الثالثة وما في
 المختص ولقد ذكرى وفرضها من أن الأمر فيه بالقراءة لا بالتخيير (فيه) أن ظاهر الأمر الإيجاب
 عيناً والتخيير يحتاج إلى دليل وما استدلو به على التخيير من قول الصادق عليه السلام في صحيح عمار
 أني أكره أن أجعل آخر صلوتي أولها (فيه) أنه يجوز أن يراد كراهية الحمد والسورة معاً كما تشير إليه
 الأخبار الواردة في مسئلة المسبوق من باب صلوة الجماعة كرسد أحد بن النضر وغيره (الثاني) المشهور
 بين الأصحاب وجوب الترتيب في هذا السبب كما في جامع المقاصد وهو خيرة المتأخرين ونهاية الأحكام
 والذكرى والبيان والدروس والآلية والموجز الحاوي وكشف اللباس والجفرية وشرحها
 وجامع المقاصد والمقاصد العلية والروض وهو ظاهر جماعة وفي (التبيين) الأولى كونه مرتباً واستشكل
 فيه في التحرير وفي (المعتبر) كما من الكتاب أنه غير واجب وفي (المدارك) والخيرة) أنه قريب (قلت)
 قد يقال أن ظاهر كل من قال بالتخيير بين الصور الواردة في الأخبار عدم وجوبه لأنه أراد الجمع
 بين الأخبار المختلفة في الكيفية بالتقديم والتأخير والزيادة والنقصان وأيده بإطلاق الأخبار الأخرى فكان
 عدم الترتيب عنده منجماً وبرد إلى ذلك أن الحق في المتبركاً كل ما قلنا بالتخيير ذهب إلى عدم وجوب
 الترتيب وبمجيء على هذا أن كل من استند من القائلين بصورة معينة إلى خبر مخصوص قد ورد بها
 يلزمه القول بذلك على الكيفية الواردة المقررة وإنما يحتل باختلافها ولا معنى لالتزامه بموازاة تقديم المطوقات
 على بعض المستزم لعدم الترتيب فلا يتجه لهم الاختلاف في ذلك إلا أن يقال أن القائلين بالمرتبة مثلاً
 لهم أن يقولوا أن صحيح زرارة إنما ورد لبيان أجزاء ما يقال لبيان الترتيب وحينئذ يفرد عليهم أنه
 يمكن أن يكون الخبر لبيان أجزاء ما يقال لعدد الأجزاء فيسقط الاستدلال بالخبر (والحاصل) أن الذي
 يظهر أن أهل النزاع في كلامهم غير محذور وان ظهر من الذكرى وغيرها أن النزاع جار في جميع الأقوال
 (قال في الذكرى) يد أن قل الأقوال في كيفية ما نصه (تنبيهات أحدها) هل يجب الترتيب فيه
 كما صورته في رواية زرارة الظاهر أنه أخذ بالمتيقن وفاء في المختار للأصل مع اختلاف الرواية انتهى ومثله
 صنع جماعة ممن تأخر عنه والذي يسجل الخطب في المسألة أن القائل بعدم الترتيب ما عدا الكتاب هو
 المذهب إلى التخيير (الثالث) قال في المنتهى الأقرب عدم وجوب الاستغفار وفي (المدارك) الأولى زيادة
 الاستغفار ونحوه قال صاحب المعالم في رسالته وفي (الحبل المتين) لا يحضرني أن أحداً قال بوجوبه إلا ما
 يظهر من المنتهى انتهى (الرابع) المشهور أنه يجب الاختلاف فيه وقد قدم الكلام في ذلك مستوى
 (المخلص) المفهوم من كلام جماعة من علاننا أن التخيير المجمع عليه في الأخيرتين بين الحمد والتبيين
 أنه منوطاً بما أعين في مأوم في الرابعة وأخبرته في التلاوة وذلك أنهم اختلفوا هنا فيما يجب على

المأموم وجعلوا هذا الخلاف شعبة من الخلاف في أولي المأموم بالنسبة الى جواز القراءة وعدمه فاختلفوا في الاخيرتين هناعلى أقوال ونشر اليها على سبيل الاجمال والتفصيل سيأتي في محله بمون الله تعالى وفضله وبركة محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم ففي (المتن) على المأمومين أن يسبحوا في الاخرتين وفي (الفتاوى) روى رواية عن أبي جعفر عليها السلام أنه قال لا تقرأ شيئا في الاخيرتين واستظهر في السرائر سقوط القراءة والتسبيح فيهما وعن (الواسطة) للطوسي التحيير بين القراءة والتسبيح والسكوت وانها مترتبة في الفضل وفي (الذخيرة) تحريم القراءة في الاخفائية في الاولين والاخيرتين واليهمال المولى الاردبيلي ونقل في الروض عن ابن سعيد استحباب التسبيح في نفسه وبحمد الله أو قراءة الحمد مطلقا وليست بما انه صريحة في ذلك قال ما نصه وان كان في صلوة اخفأت سبح مع نفسه وحدهم الله ونسب الى قراءة الحمد لا يجبر فيه انتهى وهذه كما ترى لا تعرض فيها للاخيرتين ونقل في الروض أيضا عن المختلف جملة التحيير في المهرية بين قراءة الحمد والتسبيح استحبابا والموجود في المختلف ان الاقرب في الجمع بين الاحد استحباب القراءة في المهرية اذا لم يسمع قراءة ولا مهمة وتحريم القراءة فيها مع السماع والتحيير في القراءة والتسبيح في الاخيرتين من الاخفائية وظاهر كلامه التحيير لا الاستحباب وذلك في الاخفائية لا المهرية فالظاهر ان النقل غير خال من الخلل في الموضوعين ونقل عن الشيخ في الروض أيضا استحباب قراءة الحمد وحدها في المهرية والاخفائية ولم يسده الى كتاب وليس في النهاية المبسوط الحل انه ذاك الاخيرتين وحده ل جميع ما ذكره في الاولين من الاحكام يرجع الى الاولين وفي (المنبر) أطلق التخييع استحباب قراءة الحمد للمأموم في الاخفائية وفي (التفقيح) طاهر الشيخين استحباب قراءة الحمد في اخيرتي الاخفائية وهو أحوط انتهى والمشهور بين عاثران المأموم كأنفرد بغير فيهما بين المهرية والافائية وهو لم نقل عن المرتضى والتي وبه صريح في الفتية وقد يظهر من المراسم استحباب ترك القراءة مطلقا وفي (المنبر) في الاخيرتين روايتان (الاحد) لو قلنا بالتحجير بين الصور المقدمة بعده أحد الاقوال في المسئلة واختار المكلف الايتان بما زاد على الاربع كما هو القول الاول فهل به صحت الزائد هو الوجوب أو الاستحباب قولان الشريدان والمفاضل المقداد والمحقق الثاني وغيرهم على الوجوب بل نسبه في الروضة الى ظاهر النص والفتوى والمصنف في كتبه الاسلوبية والفتوية اختار الثاني اكرر مصدا صريح في ذلك . مصدا ظاهر فيه وواقعه على ذلك صاحب كشف الرموز واحتج عليه به تركه ولا شيء من الواجب يجوز تركه (واغرض) بانه ان أراد تركه مطلقا فتمه واضح لا تنقاضه لو حاث الكلمة كالتحيرية واخوانهم وان أريد به لا الى بدل فسلم لكن المروك له بدل وهو الفرد الاقتص بمعنى ان مقابلة الواجب على الفرد الزائد كمقابلة الكل على أفراده المختلفة قوة وضعفا وحصول البراءة بالفرد الناقص لا من حيث هو جزء الزائد بل من حيث أنه الفرد الناقص وقد وقع مثله في تحيير المسافر بين القصر والأتم وأورد على القول الاول (أولا) ان اللازم من ذلك امكان كون الزائد وجبا لكن اذا تحققت البراءة في ضمن الفرد الناقص لم يبق دليل على وجوب الزائد فنحن لا نستبعد بل نتميه حتى يقوم عليه الدليل (ويجيب) باننا نمنع تحقق البراءة في ضمن الفرد الناقص بقول مطلق بل انما يتم ذلك فيما لو قصد الايتان بالناقص ليكون فردا ناقصا من أفراد الواجب الكلّي بان قصده أملا أو عدل اليه عند تمامه أما اذا قصد الامثال بالكلية فإيقاع الناقص ضروري من حيث أنه جزء فتحقق البراءة بالفرد الناقص والحال هذه ممنوع كأنه لو قصد المكلف في مقام القصر

والنظام الامثال بالاربع فانه لا يبرأ بما اذا سلم ساهياً على الركعتين أو أحدث أو قل منقياً على انقول
 باستحباب التسليم أو وجوبه خارجاً فدلالة الرواية على وصف الزائد بالوجوب من حيث انه جزء
 (فرد خ ل) الواجب لا من حيث الزيادة والطلاق الزائد عليه مجاز نظر الى اختيار الفرد النقص والى
 هذا الجواب أشير في الروض وان قصرت البارة في الجملة عن تأديته وعلى هذا فالزيادة لا توصف
 بوجوب لحصول البراءة بما أتى به وسقوط التكليف ولمد تعلق النية بهذه الزيادة والعبادات تابعة
 لقصد ولا باستحباب لعدم الدليل نعم نفس الصورة الكاملة هي الموصوفة بالوجوب لانها أحد أفراد
 الكلّي التخييري وبالاستحباب لانها الفرد الكامل منه لا هذه الزيادة كما ينهم ومتى قصد المكلف
 الصورة الزائدة فالواجب هو مجموع تلك الصورة وما أتى به من الصورة الناقصة ضمن هذه الصورة
 الكاملة لا يكون مبرئاً للذمة ما لم يتعلق به قصد من أول الامر أو عدول اليه (وأورد ثانياً) بان لوجوب
 والاستحباب حكمان متقابلان فكيف يوصف الزائد بالاستحباب مع حكمهم بوجوبه تحييراً (وأجاب)
 عن ذلك جماعة بحمل الاستحباب على المين بمعنى كونه أفضل المرددين الواجبين وذلك لا ينافي
 وجوبه تحييراً من جهة تأدي الواجب به وذلك يظهر احوب عما أوردته في المدارك من نهان أريد
 الاستحباب بالمعنى المعروف وهو رجحان العمل مع جواز تركه لا الى بدل لم يمكن نفعه بشي من
 افراد الواجب التخييري وان أريد كون أحد الفردين الواجبين أكثر ثبوتاً من الآخر فلا امتناع فيه
 الا أنه خروج عن المعنى المصطلح انتهى (وحاصل الجواب) التزام الشق الثاني ولا محذور فيه بعد ظهور
 المراد والاقصد في الجواب أن يقال نلزم الشق الاول وان جواز ترك المندوب لا الى بدل من جهة
 نديه لا ينافي عدم جواز تركه من جهة وجوبه تحييراً اعتدائه كونه أحد افراد الواجب ولاية ما لم
 انتصافه بالوجوب والاستحباب باعتبارين ولا امتناع فيه وانما يتمتع انتصافه من جهة وجوبه لتخييري
 والى هذا أشار من أجاب بان الاستحباب متعلق بالفرد الكامل من افراد المجر ويجوز تركه لا
 الى بدل اذ لا يقوم مقامه في اشكال غيره وايدل الماحصل من فعل الواجب انما هو بدل لهذا الفرد من حيث
 الوجوب لا من حيث الاستحباب ولا يحى عليك أنه قد يبرح من كلامهم في تقديم وما يأتي من كلام
 الشيخين أن محل البحث هو الزائد بعد الاتيان بالصورة الناقصة وقد عرفت أن البحث انما هو في
 الصورة الكاملة وهي الاثنا عشرة فانها هي الموصوفة بالاستحباب الداني والوجوب لتخييري (تبييناً)
 اخذ في الروض فيما لو شرع في الزائد على الاقل وجوب المضي ووجوب ايضاً على الوجه المذكور
 به في الواجب وجواز تركه وتفريزه عن الهيئة الواجبة لان جواز تركه قد يقتضي جواز تبديله وتغييره
 عن وصفه مع كونه ذكراً لله تعالى بطريق أولى قل فيبي حاله منظوراً اليه فان طابق وصف الواجب
 كان واجباً ورتب عليه ثواب الواجب والا فلا ولا قاطع بأحد لأميرس ومثله قل في الروضة والمحقق
 أنه متى قصد الفرد الزائد ومجاوز الفرد الناقص فلا ظهر وجوب الاتمام ومتى قصد الفرد الناقص ورداد
 عليه قاصداً المدول الى الفرد الزائد وجب ذلك ون قصد الزائد مجرد الذكر فأولى بالصحة واما اذا
 قصد التسبيح الموقوف وقطع بعد تجاوز المراتبة الاولى وقبل بلوغ المراتبة الزائدة فيه اشكال واستغرب السيد
 في قواعد جواز قطعه وعدم احتسابه واجباً الا بعد اكمله خور تركه ابتداءً فيستحب لاصالة البراءة من
 وجوب الا كمال ثم قال لا يرد ان القطع ينفي الى زيادة ما ليس يصح في الصلوة على تقدير ورودده (١)

على ما ليس ذكر ولا في معناه لوقوع الاذن فيه شرعا والخروج على وضع الذكر طاريدا القطع فلا يقدح فيه بوجه انتهى وهو قوي (التنبيه الثاني) ما ذكر من الكلام في المقام جاريا بالنسبة الى القدر الزائد على المسمى في مسح الرأس وتسييح الركوع والسجود ولكن الشهيد في الذكرى اختار في المسح الزائد على المسمى الاستحباب اتفاقا الى جواز تركه وتجب منه بعض المتأخرين لانه اختارها وجوب الزائد (وقال في الروض) يستقر شيخنا في الذكرى استحباب الزائد عن أقل الواجب محتاجا بجواز تركه قال هذا اذا أوقفه دفعة واحدة وتدرجاً فالزائد مستحب قطعا وهذا التفصيل حسن لانه مع التدرج يتأدى لوجوب مسح حره فيحتاج الى دليل بخلاف ما اذا مسح دفعة واحدة فيحقق فمل الواجب الا لا الخلع انتهى (وأورد عليه) بأن ذلك مناف لما صرح به هناك من وجوب الزائد من التسييحات اذ التدرج هنا ضروري فينبغي القطع باستحباب الثانية والثالثة والتسييحات (وأجاب) المناهض اليها بأن وجه التحير بالنسبة الى المسح غير بالنسبة الى التسييح فان القول بالتخير في التسييح اما أدى الى ضرورة الجمع بين الاخبار المختلفة في بيان كيفية القول به في المسح انما نشأ من إطلاق الامر الصادق بمحرد المسمى ولو بجزء من أصح أو بالمسح بمجموع الثلاث وما فيها من الافراد وافراد السكبي في الاول هي مجموع كل واحدة من الصور التي وردت بها النصوص وفي الثاني هو كل مسحة أو قفها بمسح دفعة اتم من ان تكون بسيرة أو مستوعبة فالمسح ذ مسح تدرجاً فقد أدى الواجب الذي هو مسمى المسح بهذا الجزء الذي قطع عليه فوجب المسح على الثاني بعد القطع على ذلك الجزء الذي حمل المسمى في ضمه و برئت الذمة به يحتاج الى دليل وليس فليس بخلاف التسييح من المسح اذ انما هو الصورة الناقصة فاصد المحاد "كلبي في ضمن الصورة الزائدة لم يصدق عليه "محرد السكبي في ضمن الناقصة حيث ان (المسح) لم يقصد بها المسحبة وان كان حصوله ضروريا من حيث الحارثية والعبادات تامة المقصود واليات والا لم يكن المحرد الزائد فردا الواجب السكبي بالمرّة لان الصورة العمري حاصلة في ضمنه "يتيقن كان محرد الاثبات بها وان لم يكن مقصودا موحد الحصول السكبي في ضمنه وحصول البراءة "الغنية" ليم قلناه (وفيه) رد للاحد الدالة على وجوبها المحمولة على على الوجه التحيري جمعا تسمى وانما هو ان مدتها لا يرد هو توهم كون المتصف بالاستحباب والمحب التحيري هو الزائد على الصورة الناقصة اذ على تدرجه لو حمل مناط الحكم والوجوب والاستحباب هو الاتصال والامتناع من ها الحكم بالاستحباب تحتم اتصال التسييح الثانية والثالثة را قلنا وما ذكر يعلم حال تسييح الركوع والسجود فانه ان قلنا ان الواجب فيه محرد الذكر كان من قبيل المسح وان قلنا ان الواجب هو التسييح المنصوص كان من قبيل التسييح ها بيا على مذهب من يختار فيه (١) التحجير بين الافراد المروية أو بين بعضها كما يأتي السلام فيه بمقتضى الله تعالى وأصله واحسانه ورحمته وبركة محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم واراد فيه أقوالا خمسة (المرم) من الامور قال في (الذكرى) اذ شرع في القراءة أو التسييح فالاقرب انه ليس له المدلول الى لا آخر لانه أبطال للعمل ولو كان المدلول الى الافضل مع احتمال جوازه وفي (المدارك) الظاهر الجواز مطلق وفي (الذكرى) لو شرع في أحدهما بنبر قصد اليه فالظاهر الاستمرار عليه لاقضية الصلوة فعل

وللامام القراءة (متن)

أيهما كان وفي (جامع المقاصد) لم يشرع في أحدهما قبل تركه والعدول إلى الآخر فيه تردد يلتفت إلى لزومه بالشروع وعدمه وفي الذكرى أنه لو كان قاصداً إلى أحدهما سبق لسانه إلى الآخر فلا يقرب أن التحير ما كان تحييراً عيبره أتى به وإن تحير ماسق إليه لسانه فالاجود استثناءه لأنه عمل بغيرية (قلت) يفهم ذلك من حكمهم بوجوب القصد إلى سورة مخصوصة (الثامن) لو شك في عدده نبي على الأقل كما هو المشهور كما في البحار وبه صرح في الذكرى وغيرها قالوا ولو ذكر الزيادة لم يكن به بأس (التاسع) قال في (المذكّر) طاهر الأصحاب أنه لا تنسحب الزيادة على اثني عشرة وقد سمعت ما في الذكرى عن الحسن وإقوله فيها وفي (جامع المقاصد) لم يشرع منسحب بذكره لا يزيد على ثلاث أو سبع (العاشر) صرح جماعة بوجوب لزوم الآية وإنه ليس فيه مسألة وفي (الذكرى) وجامع المقاصد (الأقرب) أنها غير مسنونة وفي (الذكرى) أنه لا شيء لم يكن به بأس وفيها وفي جامع المقاصد والمذكّر يجوز أن يقرأ في ركعة ويسج في أخرى ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿والامام القراءة﴾ أي يستحب للامام اختيار القراءة فيها كما في الاستبصار والدرر والحرر وعليه وإياها وجامع المقاصد وتعليق الدعاء ومجمع البرهان وإياه في إروس وأموث الملية مقل في الأخير أنه المشهور وفي الأول والياء وما عداهما التسيب والبراءة سواء كانت إلى المفرد لكن في جمع البرهان التأمل في ذلك وفي (التحرير) أن المصلي يجب غير الامام بالخيار وقد سمع ما ذكرناه في جامع المقاصد من حال المؤمن وفي (الزوس) يمكن أن يقال بأن التسيب أحسن لأجل اختلافهما في الخبرين فإن ابن إدريس حرّمه وما الصلاح أوجه فلا يسلّم من الخلاف (وفي) أنها مذهب ابن إدريس أن شاء الله تعالى على أن النوب إليه هو التسيب لأنّ الصلاح وسألني بامراء فصله وهو حيرة القصة وإليه مال في المذكّر ويلوح من مجمع البرهان لميل اليهود إلى التسيب على ابن إدريس وصرح الخدائق تفصيل التسيب مطلقاً وهو المذهب من الحسن وإليه مال جملة من متخري آخرين كالمر وغيره وهو خيرة المتقي والحل المتين إلا أنها وافقة الكتاب في التصليل لمعول منه كما أتى وفي (الزوس) ورعا قيل من لم يسكن منه إلى التسيب فصل له مطلقاً قال في رواية أفصلية التسيب وفي (البحار) ذهب جماعة من محققين آخرين إلى ترجيح التسيب مطلقاً وهو لا خلاف الدالة على أفصلية القراءة للامام أو مطلقاً على التقي لأن الشامي وحده يوجب القراءة في الأخيرين وما أسكا بوجوبها في ثلاث ركعات من الركعة وأما حصة خير بين الحمد والتسيب وحبور السجود وير عليه (عليه السلام) أن التحير مع أفصلية القراءة أو التصليل بين الامام والمفرد تأمل يقله أحد من العامة فلا تقل الحل على التقي نعم يمكن حل حمار التسوية المطلقة على التقي قول أبي حنيفة بها ثم أنه احتل ترجيح القراءة للآية ولو ورد في فصل أدناه ولا خلاف في كيفية وعددها ولو أنه الحبري قوة سدده ولا يظهر من الشيخ من أنها مقولة بأبيد متبصرة ثم أحد يدفع ما ورد عليها من الاشكال وفي كلامه بطر يأتي بانه وظاهر التوبة والحل والموسط والمعتبر الحبري مطلقاً بل هو ظاهر الخلاف والمراسم والنية وجامع الشرائع والارتداد وغيرها وسبب في الذكرى وغيرها إلى طاهر الشيخ في أكثر كنهه وفي (التقيج) نسبته إلى سائر كتب الشيخ وعارفاً لمعتبره هكذا اختلفت الرواية في روايتها

سواء وفي رواية التسييح أفضل وفي رواية ان كنت اماماً فالقراءة أفضل والكل جائز وعن الكاتب ان الامام ان أمن لحوق مسبوق بركة استحبه له التسييح والا القراءة والمفرد عن تخييره والمأموم يقرء فيها واستحسن في كشف القام فصيل الكاتب في الامام لانه جمع حسن وفي (المنهى) ان الافضل للامام القراءة ولما موم التسييح واستحسنه في التذكرة وفي (البحار) انه لا يخلو عن قوة وقال في (المنهى) أيضاً لافرق بين القراءة والتسييح ثبوت التخيير والحكمة تنافي التخيير بين الراجح والمرجوح انتهى فأمل فيه وفي (المرووس) استحباب التسييح للمفرد والقراءة للامام وفي (جامع المقاصد) لا نجد الى الآن قالاً باستحباب التسييح للمفرد والقراءة للامام ونحوه ما في الروض وكأنهم لم يلاحظا المرووس وفي (نهاية الاحكام والمختار) والتذكير والتقيح وكشف اللباس وارشاد الجعفرية والروضة والمفاتيح ذكر الاقوال من دون ترجيح واسمه يستحب القول بالتخيير مطلقاً ويدل على افضلية التسييح للامام وغير الامام صحيح زرارة الصريح بذلك الذي رواه الصدوق ومثله صحيحه الآخر الذي رواه ثقة الاسلام عن الباقر أيضاً عليه السلام وصحيحه الآخر الذي رواه الشيخ عن الصادق عليه السلام ورواه أيضاً الصدوق أدنى تفاوت وظاهر هذه الاخبار أو صريحها تعيين التسييح دون الافضلية لمكان النهي فيها عن القراءة والتي لها لكن الاجماع على التخيير أو جب حملها على الافضلية ولا مساع على الحل النهي والتي فهم اعلى النهي عن تحميم القرآن لان قوله عليه السلام في الثالثة والرابعة انما هو تسييح وتكبير الى آخره دال على حصر الموطئ في ذلك وهذه الاخبار قل من ألم بها وفي (كشف القام) ذكر واحداً منها وفي الصحيح الى محمد بن عمران المجلي عن الصادق عليه السلام ان التسييح أفضل من القراءة في الاخيرتين ومثله خبر العليل ومما يفهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم سبى كان اماماً للملائكة وقد سمعت فيها مضي خبر ابن أبي الصديق الذي صحب الرضا عليه السلام وروى الصدوق في الصحيح عن زرارة عن مولانا الصادق عليه السلام انه قال اذا كنت خلف امام الى أن قال ولا قرآن شيتاني الاخيرتين وروي أيضاً في الفقيه والعلل عن الرضا عليه السلام انه قال انما جعل القراءة في الاولتين والتسييح في الاخيرتين للفرق بين ما فرضه الله عز وجل وبين ما فرضه من عند رسوله صلى الله عليه وآله وروى الشيخ في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال كان أمير عليه السلام الى ان قال يسبح في الاخيرتين ومثله ما رواه في الموق عن أمير المؤمنين عليه السلام وقال الصادق عليه السلام في الصحيح لزيارة يحزني في الاخيرتين سبحان الله والحمد لله ولا إله الا الله والله أكبر ونحوه ما رواه المحقق في المعبر وروى الشيخ في الاستبصار في الصحيح عن الحلي عن الصادق عليه السلام انه قال اذا قمت في الركعتين الاخيرتين لا تقرأ فيها قل الحمد لله وسبحان الله والله أكبر لكنه أسقط في التهذيب الاخيرتين وانظروا انه سبى من قلته الشريف (وجه الاستدلال) ان قوله عليه السلام لا تقرأ فيها جملة خبرية وقمت صفة للمعرف بلام الجنس القريب من التذكرة كما في قوله «ولقد امر على التميم يسبى» وكما قاله الرضا ع في قوله عز وجل غير المضروب ويشهد لذلك ما رواه في صحاحه من الركعتين «انظروا» الاخيرتين لا قراءة فيها وما أشبه اليه المحقق من أن لا بمعنى غير وما في المتن من أن لا تقرأ جملةالبة وان الماء تصحيف الواو ولا وجه لا سترام الاول تقدير الارادة والثاني فتح باب يؤدي الى رفع الوثوق الاخبار وصحيح معوية ابن عمار دال على اولية التسييح كما في المختار والحبل المتين ذكره في المختلف في سئلة من نسي القراءة في الاولتين ونحوه خبر سالم أبي خديجة لمن تأمل فيه وما في البحار

ويجزى المستعمل والمريض في الأولين الحمد وأقل الجهر اسماع الترتيب تحقيقاً وتقدير واحد
الاختلاف اسماع نفسه كذلك (متن)

من أن التخيير مع أفضلية القراءة لم يقل به أحد من العامة فمجبب منه على سعة اطلاعه قد نص ابن
روزبهان في كتابه الذي مراد فيه على كشف الحق ونهج الصدق أن مذهب أبي حنيفة أنه يقرأ في
الأخيرتين بالعامة قط وهذا أفضل وإن سبج أو سكت جاز انتهى فكان على هذا مذهب أبي حنيفة
التخيير مع أفضلية القراءة فيقول خبر محمد بن حكيم على التقية ويمكن حمل أخبار الامر بالمأخذه للامام
على التقية لان التبادر منها الوجوب كما صرح به مولانا الاردبيلي ولا ينافيه لفظ الافضلية فتأمل وما
قله في المدارك عن الاستبصار غير خال عن الخلط في النقل **حجته** قوله **رحمته** قدس الله تعالى روحه
﴿ويجزى المستعمل والمريض في الأولين الحمد﴾ اجماعاً كما في كشف القناع وفي (معتبر والمفاتيح)
الاجماع على جواز الاقتصار على الحمد للضرورة وفي (المنتهى) لا خلاف في ذلك بين أهل العلم وفي
(التذكرة) الاجماع على جواز ذلك في حالة الضرورة والاستعجال وفي (التمهيد) لا خلاف حال
الاضطرار ولا كلام مع ضيق الوقت عن قراءتها وفي (المدارك) لا خلاف في جواز الاقتصار على
الحمد في الفراض حال الاضطرار كالخوف وضيق الوقت وعدم امكان التعلم وفي (البحار) الاجماع على
ذلك حال الاضطرار كالخوف والمرض وضيق الوقت وفي (الفنية) ان هناك عذر جاز الاقتصار على الحمد
وحدها وفي (الروضة) تفسير الضرورة بضيق الوقت والحاجة التي يدبر فتم وجهاً لا سيما مع المعسر
عن التعلم وظاهر التذكرة وصريح فوائد الشرايع ومبايع النامع ان ضيق الوقت لا يسقط به السورة قال
في الاخير ينهم من تقييده أي المحقق في الواقع سعة الوقت نه مع الضيق لا تجب وليس كذلك
لا دليل على السقوط هنا ولا يسقط شيء من الامور المنعبرة في الصلوة لسبق الوقت ولا أعلم لاحد
التصريح بالسقوط بل التصريح بخلافه وموجود في التذكرة انتهى وقد سمعت كلام الاصمعي واستدل
في نهاية الاحكام حيث قال ولو ضاق الوقت عن ركعة أخف سورة وتمكن من ادراك الحمد خاصة
احتل وجوب القضاء وفعلها ادراك الحمد خاصة انتهى وبالاداء حكمه ولا اردبيلي بل قال ان تركها
هو أولى من تركها في غيره من بعض ما ذكره وقد تقدم في احكام الحائض والله اعلم في شئ
وقدم آفاً ما ينبغي مراجعته **حجته** قوله **رحمته** قدس الله تعالى روحه ﴿وأقل الجهر اسماع الترتيب﴾
آخره قد تقدم الكلام في ذلك مستوفى في الاستيفاء ولنشر الى فرع ذكره المصنف في التذكرة
ونهاية الاحكام وتبني عليه جماعة كأبي العباس الكركي والصيرفي وغيرهم قالوا كل صلوة يختص بالتيار
ولا نظير لها ايلا فالتسليم فيها الجهر كالصبح وكل صلوة يختص بالليل ولا نظير لها ايلا فالتسليم فيها الجهر
كالغروب وكل صلوة تقبل نهاراً ولها نظير بالليل فأيضاً نهاراً فالتسليم فيها الاختلاف كالظهور وبأفضل
ايلا فالتسليم فيها كالمشاء فصول الجمعة والعيد سنتها الجهر لانهم يفتلن نهاراً ولا نظير لها ايلا وأما
قوله عليه السلام صلوة النهار عجماء وصلوة كسوف الشمس يستحب فيها الاسرار لانها تقبل نهاراً ولها
نظير بالليل هي صلوة خسوف القمر ويجهز في الخسوف قالوا وأما صلوة الاستسقاء فتندى كصلوة العيد
وفي (الذكرى) ان هذا قياس محض لا أصل له عندنا وقد نص الاصحاب على الجهر بصلوة الكسوف
كالخسوف ويلزم ان صلوة الاستسقاء سر وقد نص الجماعة على أنها كالعيد والعيد جهر ويلزم أيضاً أن

ولا جهر على المرأة ويذكر فيه الناس والمجاهل (متن)

يكون القضاء تأساً ليل والنهار والاجتماع من الاصحاب أنه يقضى كما قالت وكذا قضاء التوافل
 يجهر فيه ودر على ما كان نص عليه الشيخ في الخلاف ولم يحتج بالاجماع بل بالحديث انتهى ما في الذكرى
 حديث قوله ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ (ولا جهر على المرأة) في شيء من الصلوات كافة وهو قول
 كل من يحفظ عنه العلم كافي المتحى واجماع العلماء ككافي المتبر واجماع الكل كافي الذكرى وبالاجماع
 كما في التذكرة والتحرير ونهاية الاحكام وارشاد الجفري وجامع المقاصد والروض وكشف القام واستندوا
 في ذلك الى ان صوتها عورة يجب اخفاؤه عن الاجانب بل في الاخير ان كلماتهم متفقة على ذلك وفيه وفي
 النحر والحدائق ان ظواهر الكتاب والسنة لا تساعد على ذلك وذكر في الاخير جملة من الاجاب
 التي يفهم منها ان صوتها غير عورة والمنهور كافي البحار والحدائق انها لو جهرت وصمت الاجني بالاقرب
 الفساد لمتفق النهي في الصلاة وبه صرح في الذكرى وجامع المقاصد والجفري ونسرحها والمقاصد
 الملية وغيرها وناقش فيه جملة من متأخري المتأخرين وفي (البحار والحدائق) ان الظاهر من كلام
 لا كثر وجوب الاخفات عليها في موضعه وربما أشعرت بعض عباراتهم ثبوت التخيير لها مطلقاً وقال
 الفاضل لا بد لي قدس سره ولا دليل على وجوب الاخفات على المرأة في الاحكامية لا أن الاحوط
 موافقة المشهور انتهى كلامه وقال الحراساني نحواً من ذلك وفي (شرح الشيخ نجيب الدين) عن
 حاشية الشيخ ابراهيم القفطيني على النافع انها تسر بما يسره الرجل وحوماً وفيما يجهر به تخير الامع
 سماع الاحدي مخافت وحوماً انتهى وفي (المفاتيح) النساء مخبرات مع عدم سماع الاجني ومعه قيل لا
 يجوز لمن الماور فتنطل واشترط مخبراً ان يسمع من مخوف الفتنة غير بعيد وأما تحريم السماع الاجبي فشروط
 به وفي (الروضة والمقاصد الملية) تخير بين الجهر والاحكام مع عدم سماع الاجبي وفي (الروض) يجوز لها
 السر مطلقاً وفي (جامع المقاصد) وغيرها لا جهر عليها وحوماً وفي (الدرر والمعمرة ونسرحها والملية)
 انه لا يسمي المجرم أو النساء أو لم يسمها أحد الا فتاوى مجر الجهر واستظهر ذلك في الذكرى وجامع المقاصد
 واستعملوه في كشف القام وقال فيه ان الجفري روى في قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن
 عن حماد بن علي بن جعفر انه سأل نخاع عليه السلام عن النساء هل عليهن الجهر بالقراءة في الفريضة قال
 لا لأن يكون امرأة تؤتم النساء فتجهر نذر ما تسمع قرائتها قال وهذا الجبر دليل ان ما في التهذيب من
 خبري علي بن حمزة وعلي بن يقطين عنه عليه السلام في المرأة تؤتم النساء ما حذر رفع صوتها بالقراءة والتكبير
 قول قدس سره نعم نعم لا تسمع من لا سماع ولم يظهر جهوى توافقه انتهى (ولعلم) ان حكم القضاء حكم
 الاداء واجماع أهل العلم كافي المتحى (وأما) اذا اختلف حكم القاضي والمضي عنه كالرجل بقضي عن
 المرأة والما أدقضي عن الرجل فلم أقف في ذلك على كلام لاحد من علما غير صاحب الحدائق فانه
 قول الاقرب الانسب باتواعدها هو الاعتبار بحال القاضي لا المضي عنه انتهى وما قرره هو الذي
 عليه مشاوخنا المعاصرون دام توفيقهم ~~حديث قوله~~ ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ (ويذكر فيه الناس والمجاهل)
 أي يذم المجاهل في كل من الجهر والاخفات أو يذم في الجهر فلا وتركوا قد قل على معذور بينهما
 فيها الاجماع في التذكرة ونفى عنه الخلاف في النهي والحدائق ونسبه الى الاصحاب في المدارك
 وقال فيه ان يستعد من صحيح زرارة عدم وجوب التدارك ولوقبل الركوع وعدم وجوب سجود السهو

ووالضحى وألم نشرح سورة واحدة وكذا القيل ولا يلاف ونحب البسلة بينهما على رأيي (متن)

وفي (البيان وجامع المقاصد) لا يجب عليه التدارك ولو في أثناء القراءة وفي (جامع المقاصد) المراد بالناسي من ذهل عن كون الصلوة جهرية مع علمه بحاله تخافت وبالعكس وبمحمل الحاق ناسي وحوب الجهر في بعض الصلوات والاختات في بعض آخر وهو ناسي الحكم به بل الحاق ناسي بمعنى الجهر والاختات ان أمكن الجهل بدلولها أو نسيانه عادة ويراد بالجاهل جاهل وجوب كل منها في موضعه بحيث لا يعلم التي يجب فيها الجهر من التي يجب فيها الاختات سواء علم ان هناك جهرية واختاتية في الجملة أم لم يعلم شيئاً ويمكن أن يراد به مع ذلك الجاهل بمعنى الجهر والاختات وان علم ان في الصلوة ما يجهر به وما يخافت ان أمكن هذا الفرض الى ان قال ولا فرق في هذا الحكم بين الرجل والمرأة على الظاهر ولو جهرت فسمها أجنبي جاهلة بالحكم فهي الصحة وحيث انتهى قوله رحمه الله قدس الله تعالى روحه ﴿ والضحى وألم نشرح سورة واحدة وكذا القيل ولا يلاف قرئش ونحب البسلة بينهما على رأيي ﴾ الضحى وألم نشرح سورة واحدة عند آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم كما في الاستبصار ومن درس الامامية الاقرار بذلك كما في الامالي وهو الذي تذهب اليه الامامية كما في الانتصار وهو قد علمنا كما في السرائر والتحرير ونهاية الاحكام، التذكرة والمذهب البارع ورواه أصحابنا كما في الشرائع ومجمل البيان والبيان على ما نقل ومذهب السيد والشيخ وأتباعهما كما في كشف الموز وهو المشهور، كما في الرض والروضة والذخيرة وبين المتقدمين كما في البحار والحدائق ومذهب الاكث كما في الذكرى - «جامع المقاصد» وهو خيرة الفقيه والمهابة والامالي، ثواب الاعمال والفقه المنسوب الى الرضا عليه السلام والتمهيد المبسوط والاصباح على ما نقل عنه والسرائر وجامع الشرائع والتامع وحض كتب المصنف والشهيد (١)، «سره» وهو ظاهر الشرائع ونقله جماعة عن المفيد ويدل عليه من الاخوان بعد ما سمعت من سنته الى ويات الاصحاب ما في كتاب القرائات لاحد بن محمد بن سيار يروي البرقي عن القاسم بن عروة عن أبي الحسن عن الصادق عليه السلام قال الضحى وألم نشرح سورة واحدة وروى الصدوق في المهذبة عن مولانا الصادق عليه السلام انها جمعا سورة واحدة وفي (فه الرضا عليه السلام) وي ان الضحى وألم نشرح سورة واحدة وفي (صحيح الشحام) قال صلى بنا أبو عبد الله عليه السلام الجهر فقرأ الضحى وألم نشرح في ركعة فان الظاهر قراءتهما في ركعة من فرض العجر مع ما مر من تحريم القرآن (وأما) ما في الجمع عن العياشي بسنده الى الفصل بن صالح وفي (المعتبر والمنبئ) عن البرقي عن الفضل بن صالح عن قول الصادق عليه السلام لا تجمع بين سورتين في ركعة الا الضحى وألم نشرح - وأما تركه لا يلاف قرئش (فقيه) مع الاغراض عن سنده انه خرج مخرج التحور والمساخة في التعبير من حيث انها سورة ان باعتبار الرسم في القرآن والشهرة على اللسان على اننا نقول الاستثناء مقطوع أو نخلفه على الفقيه (و أما) صحيح الشحام الآخر فمحذور على النافذة كما في التهذيبين أو يكون سبيله سبيل الاخبار الدالة على التبويض وأين يقام من تلك الاخبار المديدة بالهبة المتصدرة بالاجاعات والاخبار الآتية والعمل ولا يلاف مضاعفاً الى ما سيأتي من الاجاعات على وجوب الجمع بينهما في ركعة ثم انه لم يعرف الخلاف من أحد قبل المحقق في المعتبر حيث قال وقائل أن يقول لا يسلم انها سورة واحدة بل لم يكن

(١) كاللمة (منه قدس سره)

سورتين وان لزم قرائتهما في الركعة الواحدة على ما ادعوه ويطلب بالدلالة على كونهما سورة واحدة وليس قرائتهما في الركعة دالة على ذلك وقد تضمنت رواية الفضل تسميتهما سورتين ونحن قد بينا ان الجمع بين السورتين في الفريضة مكروه فيستثنان من الكراهية انتهى ونحوه ما في التذكرة والمختلف والذكرى والمهذب البارع والتقيح وجامع المقاصد والروض والروضة وفوائد القواعد وجمع البرهان والمندارك والبحار وغيرها والحاصل ان المشهور بين من تأخر عن المحقق أنها سورتان وقال في (الذكرى) فان قلت لو كانتا سورتين لم يقرن بينهما الامام عليه السلام لانه لا يفضل الحرام ولا المكروه فدل على أنها سورة وكل سورة لا يجوز تبعضها في الفريضة (قلت) لم لا يستثنان من الحرام أو المكروه لتأسيهما في الاتصال انتهى وقال أيضاً رواية الفضل تدل على أنها سورتان ويؤيده الاجماع على وضهما في المصحف سورتين وهو متواتر انتهى واما الفيل ولا يلاف فقد ذكر فيها ما ذكر في الصعي وألم نشرح من الاجامعات والنسبة الى الامامية ورواية الاصحاب والشهرة والنسبة الى الاكثر الا ما في الاستبصار من نسبة وحدتهما الى آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم ويدل على أنها سورة واحدة من الاخبار ما في جمع البيان عن العياشي عن أبي الباس عن احدهما عليها السلام قال لم تركب فعل ربك ولا يلاف قريش سورة واحدة وما في كتاب القرائت لاحد بن محمد بن سيار عن البرقي عن القاسم بن عروة عن شجرة أخي بشير النبال عن الصادق عليه السلام أنها سورة واحدة وعن محمد بن علي ابن محبوب عن ابي جعلة مثله وكذا ما في حقه الرضا عليه السلام وما في الهداية عن الصادق عليه السلام وفي (جمع البيان) روي ان ابي بن كعب لم يفصل بينهما في مصحفه ويجب الجمع بينهما في ركعة واحدة كافي الانتصار قال فيه ان وجوب الجمع كذلك اجماعي وأنه من مفردات الامامية وفي (الامالي) ان من ديننا الاقرار بأنه لا يجوز التفرقة بينهما في ركعة وفي (التبذير) وعندنا لا يجوز قراءة هاتين السورتين الا في ركعة واحدة يقرأهما وضاً واحداً وفي (التذكرة) نسبة ذلك الى علانثاني (الذكرى) أخى الاصحاب بوجوب الجمع على وجوب السورة الكاملة وعلى أنها سورة وفي (جامع المقاصد) على وجوب الجمع شهرة عظيمة وفي (ارشاد المفزية) أن مذهب الأكثر وجوب الجمع بينهما وقد نسب جماعة الى الصدوق والشيخين وعلم الهدى وهو خيرة الهداية والنهاية والمبسوط على الظاهر منهما والسرأثر والشرائع والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام والبيان والمهذب البارع والروضة وظاهر الروض وغيره وكل من قال بأنها سورة واحدة وانه يجب اكمال السورة يلزمه القول بوجوب الجمع وان لم يصرح به وفي (المعتبر والمنتهى) نسبة وجوب الجمع بينهما الى الصدوق والشيخين والسيد والاحتجاج لهم بخبري الشحام والمفضل ثم اعترضوا عليهم بأن أقصى مدلولها الجواز وتبعهما على ذلك المحقق الثاني والمولى الاردبيلي وصاحب المندارك وكذا المولى الحراساني يظهر منه ذلك لكن المحقق الثاني يد أن قال ليس في الاخبار ما يدل على وجوب قرائتهما معا في ركعة رجح الوجوب لتأسي وفي (كشف القاتم) اذا ثبت الجواز وانضم اليه الاحتياط وجب الجمع وفي (جمع البرهان) القول بوجوب الفيل ولا يلاف في ركعة أبعد من القول بوجوب الضعي والم نشرح لعدم الرواية الصحيحة في الاولين انتهى وأنت خير بأن الضعف بخبره الشهرة العظيمة ونقصه الاجامعات وأما وجوب البسطة بينهما فهو مذهب الاكثر كما في المختصر وهو خيرة السرائر والتذكرة ونهاية الاحكام والمنتهى والتحرير والمختصر والتقيح وجامع المقاصد والمفزية وشرحها وتعليق التامم وفوائد القواعد والروض والروض كاد يكون صريح المختلف والبيان وهو ظاهر الايضاح والمهذب

والمعوذتان من القرآن (متن)

البارع وفي بعض هذه النصير يجوز به على التقديرين (١) وفي (المدارك ومجمع البرهان) تحب البسلة ان وجبت قرأتها مما لكن قال في الأخير الظاهر اجماعهم على ان البسلة جزء من كل منها وفي (ارشاد الجعفرية) يترك البسلة مستبعد عند المتأخرين وفي السرائر تحب البسلة بينهما لا يثبتها في المصاحف ولا خلاف في عدد آياتها فاذا لم تبسمل بينهما قصتنا من عددها فلم يكن قد قرأها جميعا (قلت) هذا مبني على عدم الخلاف في كون البسلة آية أو بعض آية من السورة قال وأيضا طريق الاحتياط يقتضي ذلك لانه بقراءة البسلة تصح الصلوة بغير خلاف وفي ترك قراءتها خلاف انتهى (واعترضه في كشف الرموز) بان ثبوتها في المصحف لا يدل على وجوب الاعادة وقوله عدد الآيات معلوم بلا خلاف لا استدلال فيه لان البسلة أما ان تعد من الآيات أولا فلي الثاني لا قصان وعلى الثاني (٢) تعد في موضع ثبت حكمها وهو محل النزاع وقوله بلا خلاف هو مجرد دعوي لان كل من لا يثبت حكمها لا يبدؤها آية انتهى فأملى وفي الاستبصار والتذيب والمجامع والشرائع والنافع ان لا بسلة بينهما وقد سمعت مافي كشف الرموز وفي (البحار) ان الاكثر على ترك البسلة بينهما (قلت) ويظهر من التذيب الاتفاق على ذلك حيث قال وعندنا لا يفصل بينهما بالبسلة في الفرائض وفي (التيان ومجمع البيان) على ما قل ان لاصحاب لا يفصلون بينهما بها وان في التيان اهم أوجبوا ذلك واحتج له في المختلف بأعادهما وأجاب بمعه وان وجبت قراتهما وبعد التزويل بمنع ان لا يكون كسورة الملل واقتصر في الذكرى على قل ذلك عن لتيان واستظام ذلك عن المعطي وقتل كلام المتبر وهو قوله الوجه انهما ان كانتا سورتين فلا بد من اعادة البسلة وان كانت سورة واحدة كما ذكر علم الهدى والمفيد وابن بابويه فلا اعادة للاتفاق على انها ليست آيتين من سورة وفي (الدروس) تحب البسلة وان جملتها سورة واحدة لم تحب على الاشتباه

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والمعوذتان من القرآن ﴾ بلا خلاف بين أهل العلم كافة كما في المنتهى وجامع المسلمين لا تقراض خلاف ابن مسعود واستقرار الاجماع بسده كما في الذكرى وجامع المقاصد وفي (كتاب طب الأئمة) عليهم السلام عن الصادق عليه السلام انه قال احطأ ابن مسعود أو قال كذب ابن مسعود وروى علي بن ابراهيم في تفسيره بسنده عن أبي بكر الحضرمي ان الصادق عليه السلام قال ان أبي كان يقول فعل ذلك ابن مسعود برأيه هما من القرآن ويدل على جوار قراتهما في الصلوة المفروضة على الخصوص صحيح صفوان وخير جابر بن مولى بسام وخير منصور بن حازم وخير الحسين بن بسطام القمي رواه في طب الأئمة عليهم السلام وفي (التهذيب) المنسوب الى الرضا عليه السلام روي ان المعوذتين من الرقية ليستا من القرآن ادخلوها في القرآن وقيل ان جبرئيل عليه السلام عليهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى أن قال وأما المعوذتان فلا قراتهما في الفرائض ولا بأس في النواقل انتهى (٣) ولا وجه لحله على التنية كما صنع من قطع بحجته لعدم المخالف من العامة كما سمعت

(١) أي كونها سورة أو سورتين (منه) (٢) كذا في نسخة الاصل وكأنه سهو من قلته الشريف والصواب وعلى الثاني (٣) هذانما يوهن الاعتماد على الفقه المنسوب الى مولانا الرضا عليه السلام (محضه قدس سره)

ولو قرأ عزيمة في الفريضة ناسيا اتمها وقضى السجدة والا قرب وجوب المدول ان لم يتجاوز السجدة وفي النافلة يجب السجود وان تعمد وكذا ان استمع ثم ينهض ويتم القراءة وان كان السجود آخر (اخيرا خـ) استحب قراءة الحمد ليركع عن قراءة ولو اخل بالمولات قرأ بينها من غيرها ناسيا او قطع القراءة وسكت استأنف القراءة وعمدا تبطل ولو سكت لانبية القطع او نواه ولم يفعل صحت ويستحب الجهر بالبسملة في أول الحمد والسورة في الاخفائية (متن)

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو قرأ عزيمة في الفريضة ناسيا الى قوله ليركع عن قراءة ﴾ قد تقدم الكلام في ذلك كله مستوف وكنا وعدنا باستيفاء الكلام فيه هنا وعدنا استوفياه هناك

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو اخل الى قوله صحت ﴾ قد تقدم الكلام فيه بما لا مزيد عليه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب الجهر بالبسملة في أول الحمد والسورة في الاخفائية ﴾ عند علمائنا كما في التذكرة ويستحب الجهر بسم الله الرحمن الرحيم فيما لا يجهر فيه بالقراءة اجماعا كما في الخلاف واستحب الجهر بها انفراد للاصحاب في الفرض والنفل سفا وحضرا جماعة وفردا والجهر على خلاف هذا الاطلاق كما في المتبروفيه أيضا وفي (جامع المقاصد) ان السجلي خصص ما نص عليه الاصحاب والمشهور استحباب الجهر بها للامام والمفرد في أول الحمد والسورة في الاخفائية كما في المختلف وتخليص التلخيص والذكرى وجامع المقاصد أيضا والبحار والمحدثات وهو مذهب الاكثر كما في المنتهى والمدارك والفتاوى وشرح الشيخ محيي الدين وفي كثير من هذه ان ذلك في الاولين والاخيرتين وادخل ذلك تحت الشهرة وفي (المدارك) وكذا الذكرى المشهور من شئمة الشمة الجهر بالبسملة لكونها بسملة حتى قال ابن أبي عقيل تواترت الاخبار ان لاقية في الجهر بالبسملة انتهى (والحاصل) ان الحكم المذكور خيرة الصدوق ومن تأخر عنه من كل من تعرض له ماعدا من سذكروه ومنهم الكتاب فانه قال على ما نقل باستحباب الجهر بها للامام وأما المفرد فلا صرح بأن يجهر بالبسملة في الاخيرتين وفي (مجمع البرهان) انه ليس من الضعف بمكانة القولين الآخرين يريد قول القاضي والحلي والسجلي للاخبار الواردة في الامام كخبير الثمالي وصفوان وأوجبه القاضي مطلقا والحلي في أولي الظهري وفي (النية) ان قول الحلي أحوط وقد يظهر منها وجوب الاخفات بها فيما عدا ذلك وفي (البحار) ان عدم ترك الجهر أحوط لاطلاق الوجوب في بعض الاخبار يريد بذلك قول الصادق عليه السلام في خبر الامتس المروي في الحصال الاجهار بسم الله الرحمن الرحيم في الصلوة واجب وهو محتل الثبوت والوجوب في الجهرية كما في كشف القتام وخمسة السجلي بالاولين وقال بعدم جواز الجهر بها في الاخيرتين ونقل الاجماع على جواز الاخفات بها فيها ونزل على مذهبه قول الشيخ في المجل والجهر بسم الله الرحمن الرحيم فيما لا يجهر بالقراءة في الموضحين قال يريد بذلك الظاهر والعصر (قلت) ومثل عبارة المجل عبارة الوسيلة وفي (المنتهى) ان حله لمبارة المجل فاسد لاحتمال ارادة أول الحمد والسورة ومثله قال في المختلف وفي (الذكرى) قول السجلي مرغوب عنه لانه لم يسبق اليه انتهى واستدل عليه في السرائر باختصاص الاستحباب بما يتعين فيه القراءة فورد بأنه أول المستند واستدل أيضا بالاحتياط ورد بأصل البراءة من وجوب الاخفات فيها وهذا ضيف لكن عموم الالة والاجاعات الخاصة حجة عليه ومع ذلك كله قواه صاحب المحدثات ونزل الاخبار على ارادة الامام هذا وقال الثوري والاوزاعي

وبالقراءة مطلقاً في الجملة وظهرها على رأي (مقن)

وأبو حنيفة وأحمد وأبو عبيد لا يجهر بالبسطة على حال فلاخبار الواردة في الاختات بها محمولة على التقية بقي الكلام فيما قل عن الحسن من تواتر الاخبار بأنه لا تبة في الجهر بالبسطة في (البحار) أنه خلاف المشهور والاخبار التي وصلت إلينا لا تدل على ذلك الا رواية صاحب الدعائم ويشكل تخصيص عمومات التقية بامثال ذلك انتهى (قلت) خير الدعائم هكذا روينا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن علي والحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد عليهم الصلوة والسلام انه (أنهم غل) كانوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم فيما يجهر فيه بالقراءة من الصلوات في أول فاتحة الكتاب وأول السورة في كل ركعة ويخافتون بها فيما يخافت فيه من السورتين جميعاً قال الحسن بن علي عليهما السلام اجتمعنا ولقد فاطمة عليها السلام على ذلك وقال جعفر بن محمد عليهما السلام التقية ديني ودين آبائي ولا تبة في ثلاث شرب المسكر والمسح على الخفين وترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم (ولعلم) ان معنى استحباب الجهر بالبسطة هنا أنه أفضل الفردين الواجبين على الخير فلا منافاة بين استحبابه عينا ووجوبه تحريماً لعدم اتحاد الموضوع وليس المراد ما ذكره الشهيد في قواعده وتبعه عليه صاحب كشف الالتباس من أن الاستحباب راجع الى اختيار المكلف ذلك الفرد بينه فيكون فضله واجباً واختياره مستحباً لان استحباب اختياره فرع استحبابه وأفضليته فما فرعه لم يسلم منه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وبالقراءة مطلقاً في الجملة ﴾ أي في البسطة وغيرها وقد اجمع كل من يحفظ عنه العلم على أنه يجهر بالقراءة في صلاة الجملة كما في المنتهى وقال فيه ولم أقف على قول للأصحاب في الوجوب وعدمه والاصل عدمه وفي (المعتبر) لا يختلف في استحباب الجهر في الجملة أهل العلم وفي (التفريح) قل عليه اجماع العلماء وقد قل الاجماع على الاستحباب في التذكرة ونهاية الاحكام والكتاب فيما يأتي والذكرى والبيان وقواعد الشهيد وجامع المقاصد والروضة في بحث صلوة الكسوف والعزبة وارشاد الجعفرية والمقاصد العلية والفوائد المالية والمقاييس والحدائق ويأتي تمام الكلام في بحث الجملة ونقل هناك خلافاً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي ظهرها على رأي ﴾ اجماعاً كما في الخلاف وهو المشهور كما في قواعد الشهيد والمدارك والفقيرة وهو مشهور في الرواية كما في البيان والاخبار المتضمنة للشهرة كما في جامع المقاصد وهو مذهب الشيخ ومن تبعه كما في الذكرى وهو خيرة النهاية والميسر والخلاف والشرائع والتحرير والمنتهى والتلخيص حيث قال علي رأي وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمدارك والمقاييس والتذكرة في المقام واستوجه في المتقى وقربه في الفقيرة وقد يظهر ذلك من جامع الشرائع وهو المنقول عن الكيدري وخالف في ذلك الجمهور كما في المنتهى ولا فرق في ذلك بين أن تصلي جماعة أو فرادى كما نص عليه الشيخ وغيره وعن (علم الهدى في المصباح) أنه قال ردوي ان الجهر انما يلزم من صلاحها مقصورة بمضلة أو صلاحها ظهراً في جماعة وفي (السرائر) يستحب اذا صليت جماعة لا فرادى والظاهر من كلام الصدوق على اختلاف النسخ في جماعة وخطية انه اما يرى جواز الجهر في الظهر جماعة دون استحبابه كما فهمته صاحب كشف القام واليه أشار في الذكرى حيث قال انه مذهب السلي ظاهر الصدوق وما في كشف القام أو في كلامه مما في الذكرى والامر سهل وله في التقية عبارتان أحدهما في بحث القراءة وأخرى في بحث الجملة والتي في بحث الجملة فالوجود في النسخ الكثيرة والاصل انه انما يجهر فيها اذا كانت

خطبة وفي بعضها اذا كانت جماعة وفي (المعتبر) ان ترك الجهر في الظهر للامام والمنفرد أشبه بالذهب وقوله
عن بعض اصحابنا واستضعف تأويل (حمل خ ل) الشيخ لروايته محدوجبل بالثنية (على الثنية خ ل) يوتيه
على ذلك تليذه في كشف الرموز وقد سمعت ما في المنتهى من نسبة الخلاف الى الجمهور وفي (البيان والدروس)
ان ما في المعتبر أقرب وفي (الذكرى) الله أقرب وفي (نهاية الاحكام وارشاد الجعفرية وكشف القام والتذكرة)
في بحث الجمعة انه أحوط وفي (الميسرة) انه أجود وفي (المساك) هو الاولى وفي (الفوائد المالية)
انه أقوى قد تحصل انه لم يقطع أحد بدم جواز الجهر في الظهر للامام الا ما في المعتبر عن بعض
الاصحاب الذي لم يحجده وفي (الايضاح وتخليص التلخيص وكشف الالتباس) وغيرها قتل الاقوال
من دون ترجيح ﴿ فرع ﴾ قال أكثر علاننا يجب أن يقرأ بالتواتر وهي السبع وفي (جامع
المقاصد) الاجماع على تواترها وكذا العزمية وفي (الروض) اجماع العلماء وفي (مجمع البرهان) نفي الخلاف
في ذلك وقد فنت بالتواتر في الكتب الاصولية والفقهية كالمنهى والتحرير والتذكرة والذكرى والموجز
الحاموي وكشف الالتباس والمقاصد العلمية والمدارك وغيرها وقد قل جماعة حكاية الاجماع على تواترها
من (عن خ ل) جماعة وفي رسم المصاحف بها وتدوين الكتب لها حتى انها معدودة حرفاً فخرفاً
وحركة فخره مما يدل على ان تواترها مقطوع به كما اشار الى ذلك في مجمع البرهان والمادة قضى بالتواتر
في تفاصيل القرآن من أجزائه والفاظه وحركاته وسكناته ووضع في محله لتوفر الدواعي على قلعه من
المقرر لكونه أصلاً لجميع الاحكام والمنكر لا بطل لكونه معجزاً فلا يصبو بخلاف من خالف أو شك
في المقام وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والموجز الحاموي وكشف الالتباس ومجمع البرهان والمدارك)
وغربها انه لا يجوز أن يقرأ بالعرض وفي جملة منها انه لا تكفي شهادة الشيفي في الذكرى بتواترها وفي (الدروس)
يجوز بالسبع والعشر وفي (الجعفرية وشرحها) انه قوي وفي (جامع المقاصد والمقاصد العلمية والروض) ان شهادة
الشيد لا تقتصر عن ثبوت الاجماع بخبر الواحد فيثبت نبحز القراءة بها بل في الروض ان تواترها مشهور بين
التأخرين (واعرضها) المولى الاردبيلي وكذا تليذه السيد المقدس بان شهادة الشيفي غير كافية لاشتراط التواتر
في القرآن الذي يجب ثبوته بالعلم ولا يكفي الظن فلا يقاس بقبول الاجماع بخبر الواحد نعم يجوز ذلك لشيد
لان كان ثابتاً عنده بطريق علمي انتهى (والحاصل) ان اصحابنا متفقون على عدم جواز العمل بغير السبع
والعشر الا اذا منهم كايأتي والاكثر على عدم العمل بغير السبع لكن حكى عن ابن طاووس في مواضع من كتابه
السمى بسعد السمود ان القراءات السبع غير متواترة حكاه عنه السيد نعمه الله واختاره وقال ان
الزخشري والشيخ الرضي موافقان لنا على ذلك وتسمع الحال في كلام الزخشري والرضي وفي (وافية
الاصول) اتفق قدماء العامة على عدم جواز العمل بقراءة غير السبع أو الشعر المشهورة وتبهم من تكلم
في هذا المقام من الشيعة ولكن لم ينقل دليل يعتد به انتهى وظاهره جواز التمدد عنها ويأتي الدليل
المتد به وفي نسبة ذلك الى قدماء العامة نظر لشهادة التتبع بخلافه نعم متأخرون على ذلك هذا المافظ
أبو عمر وهبان بن سعيد المدني والامام مكي أبو طالب وأبو الباس أحمد بن عمار المهدي وأبو بكر
البرقي وأبو الملا الهذلي قالوا على ما قل ان هذه السبعة غير متينة لجواز كسباني وقال شمس
الدين محمد بن محمد الجزري في كتاب التشر لقرآآت الشعر كل قراءة واقتت الرعية قولوا بوجه وواقتت
المصاحف العمانية ولو احتمالاً وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ووجب على الناس
قبولها سواء كانت عن السبعة أم العشرة أم غيرهم ومتى اخلل ركن من هذه الاربكث الثلاثة أطلق عليها

إنها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عن غيرها أكبر منهم هذا هو الصحيح عند التحقيق من السلف والخلف ونحوه قال أبو شامة في كتاب المرشد الوجيز غير أنه قال فيه بعد ذلك غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم تركن النفس إلى ما قل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم انتهى ولبطل أن هذه السبع أن لم تكن متواترة الينا كما ظن لكن قد تواتر الينا قبل الاجماع على تواترها فيحصل لنا بذلك القطع (إذا عرفت هذا) فاعلم أن الكلام يقع في مقامات عشرة (الاول) في سبب اشتها السبعة مع أن الرواة كثيرون (الثاني) هل المراد بتواترها وتواترها إلى أربعها أم إلى الشارح (الثالث) هل هي متواترة بمعنى أن كل حرف منها متواتر أم بمعنى حصر المتواتر فيها (الرابع) على القول بعدم تواترها إلى الشارح هل يقدح ذلك في الاعتماد عليها أم لا (الخامس) ما الدليل على وجوب الاختصار عليها (السادس) هل هذه القراءات هي الأحرف السبعة التي ورد بها خبر حماد بن عمار أم لا (السابع) هل يشترط فيها موافقة أهل النحو أو الأقيس عند أول الأشهر والانشاء في اللغة أم لا بل العمل على الإثبات في الأمر والأصح في النقل (الثامن) هل يشترط تواتر المادة الجوهرية فقط وهي التي تختلف خطوط القرآن ومعناها أم هي وليمة المحصورة سواء كانت لا تختلف الخطوط والمعنى بها كالدالة أو الإمالة أو يختلف المعنى ولا يختلف الخط كذلك يوم الدين بصفة الماضي مثلاً يعبد مبنياً للمفعول أو يختلف الخط ولا يختلف المعنى كيخدعون ويخادعون أم لا يشترط تواتر الهمزة المحصورة بأقسامها أم يشترط تواتر بعض الأقسام دون بعض (التاسع) ما حال القراءتين المختلفتين اللتين قضى اختلافهما إلى الاختلاف في الحكم (الماضي) هل الشاذ منها كالأخبار الأحاد كخبر الواحد (خل) أم لا وبعض هذه المقامات محلها كتب القراءات وكثير منها محلها كتب الأصول والسبب الباعث على التعرض لهذا الفرع الذي لم يذكره المصنف وبسط الكلام فيه أن بعض (١) فضلاء اخواني وصفوه خلاصة خلاني أدام تعالى تأييده سأل عن بعض ذلك ورأيت يجب كشف الحال عما هناك (إذا تمهد هذا) فتقول القراء صحابيون وتابعيون أخذوا عنهم ومتبحرون والصحابيون المرون سبعة أمير المؤمنين وسيد الوصيين عليه السلام وأبي يزيد بن ثابت وعثمان وابن مسعود وأبو الدرداء وأبو موسى الأشعري والقارئون ابن عباس وعبد الله بن السائب وأبو هريرة وهم تلامذة أبي ماعدا ابن عباس فإنه قرأ على زيد أيضاً والتابعيون المكيون ستة والمدنيون أحد عشر والكوفيون أربعة عشر والبصريون ستة والشاميون اثنان وأما المتبحرون فخلق كثير لكن الضابطين منهم اكل ضبط من المكيين ثلاثة عبد الله ابن كثير وحيد بن قيس الأعرج وعبد بن محيص ومن المدنيين أيضاً ثلاثة شيبه ونافع وأبو جعفر ابن القنطار ومن البصريين خمسة عاصم وأبو عمرو وعيسى بن عمر وعبد الله بن إسحاق ويقوب ومن الكوفيين خمسة يحيى بن وثاب وسليمان وحمره وعاصم والكاساني ومن الشاميين أيضاً خمسة عليه واسماعيل ويحيى بن الحارث وشريح الحضرمي وعبد الله بن عامر وحيث قصصت المهم عن ضبط الرواة لكثرتهم غاية الكثرة اقتصرنا مما وافق خط المصنف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به فمضوا إلى من اشتهر بالضبط والإمامة وطول العمر في الملازمة للقراءة والاتفاق على الأخذ به فافردوا اماماً من هؤلاء في كل مصر من الأمصار الخمسة المذكورة وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو بن عامر وعاصم وحمره

(١) هو السيد السند المقدس الفاضل العامل المتبر السيد حمزة بن المرحوم السيد حيدر (منه)

والكافي وقد كان الناس بمكة على رأس الثمانين على قراءة ابن كثير وبالمدينة على قراءة نافع وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم وبالبصرة على قراءة أبي عمرو يعقوب والشام على قراءة ابن عامر وفي رأس الثمانية اثبت ابن معاهد اسم الكافي وحذف يعقوب ولم يتركوا بالكيفية ما كان عليه غير هؤلاء يعقوب وابي جعفر وخلف ومن هنا كانوا عشرة وكل واحد من هؤلاء أخذ عن جماعة من التابعين والكافي أخذ عن حمزة وأبي بكر بن عياش وقد روى عن كل واحد من السبعة خلق كثير لكن اشتهر في الرواية عن كل واحد اثنان وأما ما وقع في المقام الثاني فالظاهر من كلام أكثر علمانا واجماعهم انه متواتر اليه صلى الله عليه وآله وسلم ونقل الرازي اتفاق أكثر أصحابه على ذلك كما يأتي قل كلامه وقال (الشيد الثاني في المقاصد البلية) ان كلاما من القراءات السبع من عند الله تعالى نزل به الروح الامين على قلب سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم الطاهرين مخفياً على الامة وتبويها على أهل هذه الملة (قلت) يروى الصدوق في الحصال بإسناده اليهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أني أت من الله عز وجل يقول ان الله يأمرك ان تقرأ القرآن على حرف واحد قلت ياربي وسع على أمتي قال ان الله تعالى يأمرك ان تقرأ على سبعة احرف وربما استدلل عليه بقول الصادق عليه السلام في خبر حماد بن عثمان ان القرآن نزل على سبعة أحرف وأدنى ما لا امام ان يتي على سبعه تجوده الحديث وفي دلالته تأمل (وقال الشيخ في التبيان) ان المعروف من مذهب الامامية والتطلع في أخبارهم ان القرآن نزل بحرف واحد على نبي واحد غير انهم اجمعوا على جواز القراءة بما يتداوله القراء وان الانسان غير بأي قرعة شاء قرأ وكرهوا تجريد قراءة بعينها انتهى (وقال الطبرسي في مجمع البيان) الظاهر من مذهب الامامية انهم اجمعوا على القراءة المتداولة بين القراء وكرهوا تجريد قراءة مفردة والشائع في أخبارهم ان القرآن نزل بحرف واحد انتهى وكلام هذين الامامين قد يعطي ان التواتر انما هو لاربابها (قال الزركشي في البرهان) التحقيق انها متواترة عن الائمة السبعة أما تواترها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه نظر فان أسنادهم لهذه القراءات السبع موجود في الكتب وهو قل الواحد عن الواحد انتهى (قلت) لله أشار الى قولهم ان ابن كثير اخذ عن عبد الله ابن السائب وهو احد تلامذة ابي ولم يقولوا انه اخذ عن غيره من تلامذة أبي كافي هريرة وابن عباس ولا عن غيرهم فظاهرهم انه انما قل عن واحد ولم يقولوا فيه كما قالوا في نافع وغيره انه أخذ عن جماعة ولكن لعل ذلك لاشتهار اخذه عنه وان أخذ عن غيره (وقال الامام الرازي) اتفق الاكثر على ان القراءات منقولة بالتواتر وفي أشكال لانها ان كانت منقولة بالتواتر وان الله خير المكلفين بينها كان ترجيح بعضها على بعض واقصا على خلاف الحكم الثابت بالتواتر فوجب أن يكون القاهبون الى ترجيح البعض على البعض مستوجبين للفسق ان لم يلزمهم الكفر كما ترى ان كل واحد من هؤلاء القراء يختص بنوع معين من القراءة ويحمل الناس عليه ويمتنع عن غيره وان قلنا بعدم التواتر خرج القرآن عن كونه مفيداً للجزم والقطع وذلك باطل قطعاً انتهى (قلت) قد يتأسن لذلك بما نراه من التحوين من نسبة بعضهم بعضاً الى الخط مع أنهم الواسطة في النقل عن العرب ومذاهبهم في النحو كاشفة عن كلام العرب في تلك المسائل والاشكال الذي ذكره جار في ذلك أيضاً فأمل وسيايتك التحقيق (وقال الزمخشري) ان القراءة الصحيحة التي قرأ بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما هي في صفها وانما هي واحدة والمصلي لا يبرأ ذمته من الصلوة الا اذا قرأ بما وقع فيه الاختلاف على كل الوجوه كذلك وما لك وصراط وسراط وغير ذلك

انتهى وكلامه هذا امامسوق لانكار التواتر اليه صلى الله عليه وآله وسلم أو انكاره من أصله وقال الصادق عليه السلام في صحيح الفضيل لما قال له ان الناس يقولون ان القرآن نزل على سبعة أحرف كذب أعداء الله ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد ومثله خبر زرارة وقال المحدث الكلثاني في الوافي بعد نقل الخبرين المقصود منهما واحد وهو ان القراءة الصحيحة واحدة (قلت) قد قرب منهما صحيح المولى وقال الاستاذ أبيه الله تعالى في حاشية المدارك راداً على الشهيد الثاني ما نصه لا يخفى ان القراءة عندنا نزلت بحرف واحد من عند الواحد والاختلاف جاء من قبل الرواية فالمراد بالتواتر ما تواتر صحة قراءة في زمان الائمة عليهم السلام بحيث كانوا يجوزون ارتكابه في الصلوة وغيرها لأنهم عليهم السلام كانوا راضين بقراءة القرآن على ما هو عند الناس بل ربما كانوا يمتنون من قراءة الحق ويقولون هي مخصوصة بزمان ظهور القائم عجل الله تعالى فرجه انتهى (قلت) يشير بذلك الى الاخبار الواردة في ذلك كخبر سالم بن سلمة وغيره وكلامه ككلام الشيخ والطبرسي والكلثاني يعطي وجوب القراءة بهذه القراءات وان لم تكن قرأتاً رخصة وقية وفيه بعد وعلى هذا فيحمل خبر الحاصل المتقدم على التقية وكلام الاصحاب واجماعهم على التواتر الى أصحابها لا اليه صلى الله عليه وآله وسلم ويخصر الخلاف فيمن صرح بخلاف ذلك كالشيد الثاني وغيره ويؤيد (١) ذلك ما سمعته عن هؤلاء في الجماعة من العامة وان الظاهر من قولهم ان هؤلاء متبحرون ان أحدهم كان اذا برع وتمهر شرع للناس طريقاً في القراءة لا يعرف الا من قبله ولم يرد على طريقة مسلوكة ومذهب واضح متواتر محد ودوالا لم يختص به ووجب على مقتضى الطلب في العادة أن يعلم به الآخر المعاصر له لاتحاد الفن وعدم البعد عن المأخذ وكيف نطلع نحن على تواتر قراءات هؤلاء ولا يطالع بعضهم على ما تواتر الى الآخرين ذلك لمستبعد حدا الا أن يقال ان كل واحداً من السبعة الف طريقته من متواترات كان يلها الآخر لكنه اختار هذه دون غيرها من التواترات لمرجح ظهر له كالسلامة عن الامالة والروم ونحو ذلك فطريقته متواترة وان لم تكن الهيئة التركيبية متواترة وبذلك حصل الاختصاص والامتنياز وان صح ما قلناه الرازي من مع بعضهم الناس عن قراءة غيره اشتد الخطب وامتنع الجواب والشهد الثاني أجاب عما اشكل على الرازي كما سمعت بأنه ليس المراد بتواترها ان كل ما ورد من هذه السبع متواتر بل المراد انحصار التواتر الآن فيما نقل من هذه القراءات فان بعض ما نقل عن السبعة شاذ فضلاً عن غيرهم كحقيقته جماعة من أهل هذا الشأن انتهى وقال سبط بعد نقل هذا عنه هذا مشكل جداً لكن «لكون ظ» المتواتر لا يشبهه بغيره كما يشهد به الوجدان انتهى (قلت) وكلامه هذا ظاهره قد يخالف كلامه السابق من ان الكل نزل به جبرئيل الى آخره فليحفظ ذلك على انه ذكر الكلامين في كتاب واحد وهو المقاصد العلية والجمع بينهما ممكن ثم انه لو

(١) وقد يؤيد ذلك بما قيل من أن كتب القراءة والتفسير مشحونة من حكاية قراءة أهل البيت عليهم السلام يقولون قرأ عاصم كذا وقرأ علي عليه السلام كذا الا أن يجلب بحمل ما روي عنهم عليهم السلام على رواية الآحاد أو ان ذلك كان من المتواترات الذي اختارها عاصم مثلاً فلا مانع من أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو علي عليه السلام قرأ ببعض التواترات وقرأ عاصم ببعض الآخر ومنه يعلم حال ما يقال ان لكل واحدنا وبين فمن أين حصل التواتر لانا قول الرازي ان ما روي أصل التواتر وإنما روي المختار من التواتر كما ستعرف (منه عن الله تعالى عنه)

ثم كانت جميع القراءات متوارة اذما من قراءة الا وبعض ما تألفت منه متواترة قطعاً كواقع الاجتماع
الا أن يقال بأن المراد أن ما يقرأ غير السبع السبع لا متواتر فيه بخلاف السبع قلن ما تشارك به غيرها
أكثره متواتر (وفيه) أن تواتر ما يمتاز به هذه القراءات عن البواقي مع عدم علم اصحابها ببيد كما سمعت
منه في هذه السبع وقد علم مما ذكر حال المقام الثالث وقد تحصل من القامبين على القول الاول (١)
في المقام الثاني أن كل ما ورد اليه متواتراً من السبع فهو متواتر الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما
اختلفت الرواية فيه عن أحدهما يمدل عنه الى ما اتقت فيه الرواية عن القاري. الآخر لانه ليس واجب
ولا مستحب عند الكل اتباع قراءات الواحد في جميع السورة ولا مانع عندهم من ترجيح بعضها على بعض
لسلامته من الادغام والامالة ونحو ذلك وان كان الكل من عند الله تعالى (٢) نعم يحبه المنع ان كان
المرجع لاحدهما يمنع من الاخرى ولم يسمع ذلك الا من الرازي وظاهرهم الاتفاق على خلافه
قلن في (النتهى) واجبا الى قراءة عاصم بطريق أبي بكر بن عياش وطريق أبي عمرو بن السلا
فانها أولى من قراءة حزة والكسائي لما فيها من الادغام والامالة وذلك كله تكلف ولو قرأ بذلك
صحت صلوته بلا خلاف انتهى وظاهره في القول بتواترها الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما
القائلون بتواترها الى أربابها فقط فلا يجزئهم ايراد الرازي (ويلعلم) ان القائلين بأن كل حرف منها
متواتر كما هو ظاهر الاكثر لا بد لهم من تأويل (٣) ما وقع لبعض المفسرين والنحويين كالتعشيري
ونجم الأئمة من أنكل بعض الحروف قصر يما أو تلويحاً حيث حكم الاول بسجادة قراءة بن عامر قتل
أولادهم شركائهم وردھا الفصل بين المتضامين والثاني أي الرضى في قراءة حزة تسامون به والارحام
بالجر ونحو ذلك وهذا مما يؤيد ما ذهب اليه الشهيد الثاني وجاعة من محقق هذا الشأن كما سمعت وقد
استفيد من هذا وما قبله يان الحال في المقام الثالث (وأما ما وقع في المقام الرابع) فاقائل بتواترها الى
أربابها دون الشارع يقول ان الله عليهم السلام أمروا بذلك فقالوا اقروا كما يقرأ الناس وقد كانوا يرون
أصحابهم وسائر من يتردد اليهم يحثون مثال هؤلاء السبعة ويسلكون سبيلهم ولولا ان ذلك مقبول
عنهم لأنكروا عليهم مع أن فيهم من وجوه القراءة كأبان بن تغلب وهومن وجوه اصحابهم صلى الله عليه
وقد استمرت طريقة الناس وكذا العلماء على ذلك على أن في أمرهم بذلك أكل بلاغ مضاف الى نهيهم
عن مخالفتهم ويؤيد ذلك أنه قد قل عن كثير منهم متواتراً انهم تركوا السبعة مع أن الاصحاب
يجمعون على بطلان الصلوة بتركها فكانت متوارة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ماصح لم أن يحكموا
ببطلان الصلوة حينئذ وأما على القول بأن الله سبحانه مجوزو ذلك صح أن يقال بأنهم صلى الله عليه وسلم
ذلك فليلاحظ هذا (وأما ما وقع في المقام الخامس) فالدليل على وجوب الاختصار عليها ان يقين البراءة انما يحصل
بذلك لاتفاق المسلمين على جواز الاخذ بها الا ما علم رفضه وشذوذه وغيرها مختلف فيه ومن المعلوم انها
المتداولة بين الناس وقد نقلت أخبارنا بالامر بذلك وانقذت اجاعات اصحابنا على الاخذ به كما
سمعت عن التيان وجمع اليان وكذا انتهى لجواز الاخذ بنبرها يحتاج الى دليل ولولا ذلك قلنا كما
قال التعشيري لا يبرء ذمة المصلي الا اذا قرأ بما وقع الاختلاف فيه على كل الوجوه (وأما ما وقع في

- (١) وهو التواتر اليه صلى الله عليه وآله وسلم منه (٢) كما هو الشأن في الواجب الخبير (منه)
(٣) لكن تأويلها بأن غيرها أحب الى الرازمنا كما سمعت عن المنتهى لانه لا يجزئ القراءة بها فأمل (منه)

السادس) قد سمعت خبر الحاصل وقد روى العامة في أخبارهم ان القرآن نزل على سبعة أحرف كلها شاف واف وادعوا تواتر ذلك عنه صلى الله عليه وآله وسلم واختلفوا في مناه الى ما يبلغ أربعين قولاً أشهرها الحل على القراءات السبع لكن في خبر حاد بعد قوله عليه السلام ان القرآن نزل على سبعة أحرف وأدنى ما للامام ان يفنى على سبعة وجوه وقد فهم منه جماعة من أصحابنا ان المراد بالسبعة أحرف البطون والمعنى انه نزل مرموزاً به الى سبعة بطون فلك أقل للامام ان يفنى به وما زاد على ذلك فبطون البطون كما جاء في الاخبار ان لكل بطن بطناً حتى ينتهي الى سبعين والقول بأن الاحكام خمسة فما هذا الزائد (جوابه) انه يمكن في بيان التكليف كأن يبين الوضوء مثلاً بياناً أو يبينين أو ثلاثة أو عشرة لانه ان يسم وان يخصص وان يطلق وان يشترط ويقتد ويختلف الشروط والقيود والتخصيصات فتضاعف اضعافاً كثيرة واما اذا أفنى بالاحكام فلا يتجاوز الحصة وما يريد ذلك ما قاله مكي بن أبي طالب ان ابن جبير قد صنف قبل ابن مجاهد كتاباً في القراءات واقصر على خمسة أخبار على عدد الامصار التي أرسل عثمان اليها المصاحف قال ومن الناس من قال انه وجه سعة هذه الحصة ومصحفاً الى البين وآخر الى البحرين ولما أراد ابن مجاهد وغيره مراعاة هذا العدد ولم يعلم لديك المصحفين بمجهز أثبتوا قارئين آخرين كلوا بهما العدد الذي ورد به الخبر وعثر عليه من لم يعرف أصل المسئلة فظن ان المراد بالاحرف السبعة القراءات السبع انتهى وهذا يؤيد ما عليه أصحابنا وان خالفنا من وجه آخر وقد سمعت ان المروفي من مذهب الامامية انه انما نزل على حرف واحد كما في التبيان وجمع البيان (وأما ما وقع في المقام السابع) فالظاهر من علمنا وغيره عدم وجوب موافقة المتواتر أهل النحو أو الاقيس عندهم وكمن قراءة أنكرها أهل النحو كالسكان بارتكهم وبأمرهم وما يشمرهم ونصب قوماً في ليجزى قوماً وغير ذلك بل النحو يفني ان ينزل على القرآن المحبد وان يكون مستقيماً به لا العكس ولا يجب موافقة الاشياء والاعطى في اللغة لان القراءة سنة متبعة يجب قبوله وهذا الخبر مشهور وقد روه عن زيد بن ثابت (وأما ما وقع في المقام الثامن) فلا كلام في اشتراط المادة الجوهرية التي تختلف خطوط القرآن ومعناها لانها قرآن فلا بد ان تكون متواترة واللازم ان يكون بعض القرآن غير متواتر وهو باطل وهذا قياس من الشكل الثالث وهو هكذا القراءات السبع قرآن والقراءات السبع غير متواترة ينتج بعض القرآن غير متواتر واما الهيئة التي لا تختلف الخطوط والمعنى بها كالد والامالة ففيها خلاف لجماعة من متأخري أصحابنا على انه لا يجب تواترها (واعترض عليهم) بأن المراد بالقرآن هنا هو اللفظ والهيئة وان لم تكن جزء لجوهره لكنها عارضة لازمة فلا يمكن قله بدونها فالقول بوجوب تواتر الاول ينافي القول بعدم وجوب تواترها (وأجيب) بأن الهيئة الخاصة ليست لازمة بل اللازم هو القدر المشترك بينها وبين غيرها والمطلوب ان الهيئة المخصوصة لا يجب تواترها وان وجب تواتر القدر المشترك وأما ما يختلف به المعنى دون الخط فلا بد من تواتره والا فمعي من الشواذ كلك بصيغة الماضي وكذا ما يختلف به الخط قط لا بد من تواترها بل ذلك ليس من الهيئة بل من المواد والجواهر (وأما ما وقع في المقام التاسع) فالشهور بين المتأخرين كما في وافية الاصول التخيير وقد سمعت ما في المتعنى مما هو أحب اليه وما استند اليه ومستند المشهور تكلفوا القراءات واتقاء الترجيح لكونها كلها قرآناً فكانا بمنزلة آيتين فان كان اختلافها مفضياً الى الاختلاف في الحكم علواً بما يقتضيه ذلك كما خصصوا قراءة الاكثرين حتى يطهرن بالتخفيف بقراءة بعضهم بالتشديد وفي (وافية الاصول) الاولى الرجوع في ذلك الى أهل

والترتيل (متن)

الذكر صلوات الله عليهم أجمعين ان أمكن والا فالوقوف (وفيه) انه ان كان هناك مرجح اخذ به من دون توقف والا فالخير كما عليه الاكثر (وأما ما وقع في المقام العاشر) فالمعروف ان الشاذ مرفوض وخالف أبو حنيفة وزعم انه بمنزلة الأحاد فمن عمل بالأحاد فله العمل به اذ لا وجه لنقل العدل له في القرآن الا السماع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم اما بوجه القرآن أو بوجه البيان (وأجاب) بعض أصحابنا بمنع ذلك لجواز ان يكون ذلك مذهبا لقارئ والقول بأن العدل لا يلحق مذهب بالكتاب معارض بأن العدل لا يلحق الخبر بالكتاب على ان اعتقاد العدل بأنه قرآن اما من جهة الخطأ في الاجتهاد أو من جهة النسيان والسهو وذلك لا ينافي عدالته ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (والترتيل) باجماع العلماء كافة كما في المدارك والحدائق وفي (المصباح) الترتيل في القراءة التوسل فيها من غير بني (١) وفي (القاموس) دتل الكلام ترتيلا أحسن تأليفه وفي (الكشاف) ترتيل القرآن قرأته على رسل ونوادة بيقين الحروف واشباع الحركات وفي (النهاية) تأتي فيها والتهمل وتبين الحروف والحركات تشبيها بالقر المرتل وهو المشبه بنور الاقحوان وفي (المغرب) الترتيل في الاذان وغيره ان لا يسجل في ارسال الحروف بل يثبت فيها ويبينها تبينا وبوفها حقها من الاشباع من غير اسراع من قولهم تمر مرتل وترتل مفلج مستوي القسبة حسن التضديد ومثله ما نقل عن العين (وقال الطبرسي) في مجمع البيان رتله أي بنه يانا أو اقرأ على هينتك وقيل مناه ترتل (رسل خل) فيه ترتيلا (ترسيلا خل) وقيل مناه ثبت فيه تثبيتا ثم روي الخبر الآتي نقله وسيأتي ما نقل عن البيان والزجاج وفي (المعتبر والمنتهى) تبين الحروف من غير مبالغة وفي (نهاية الاحكام) نفي به بيان الحروف واظهارها ولا يعمد بحيث يشبه النفا ومثله قال في التذكرة ولعل المراد بالمبالغة في الاولين وبالمد المشبه بالنفا في الاخيرين هو البني المذكور في كلام المحمري وما ذكره في المعتبر نقله فيه عن الشيخ وله فيه من قوله في المبسوط ينبغي ان يبين الحروف ويرتلها وفي (ارشاد المحفزة) هو تبين الحروف واظهارها وفي (المدارك) الترتيل التوسل والتبيين وحسن التأليف وفي (الذكرى وفوائد الشرائع وتعليق النافع) انه حفظ الوقوف وأداء الحروف وفي (الفتاوى) بيان الحروف وفي (الروضة) مناه لنة التوسل فيها والتبيين ضير بني وشرعا كما في الذكرى ومثله قال في الروض وقال فيه اختلفت العبارة عنه شرعا وذكر ما ذكر في المعتبر ونهاية الاحكام والذكرى وظن ان ما في نهاية الاحكام يخالف ما في المعتبر وكذا قال في (المسالك) انه ثلاثة معاني وذكر ما في الكتب الثلاثة وفي (جامع المقاصد) المراد بالتبيين المأخوذ في عبارة المنتهى في تعريف الترتيل هو ما زاد على القدر الواجب من التبيين ومثله ما في الميسية وعد في الغنية الترتيل من المستحبات قال هو تبين الحروف بصفاها المتبصرة من الحسن والجهر والاستعلاء والاطباق والمنة وغيرها والوقف التام والحسن وعند فراغ النفس مطلقا وفسر الشهيد الثاني التام بالقي لا يكون للكلام قبله تعلق بما بعده لنظا ولا منى والحسن بالقي يكون له تعلق من جهة اللفظ دون المعنى ثم قال ومن هنا يعلم ان مراعاة صفات الحروف المذكورة وغيرها ليس على وجه الوجوب كما يذكره علماء فقه مع امكان ان يريدوا تأكيد الفصل كما اعترفوا به في اصطلاحهم على الوقف الواجب وقرب

(١) أي زيادة طينان (منه قدس سره)

من ذلك ما في الجبل الثمين وفي (المعتبر) بما كان الترتيل واجبا اذا أريد به النطق بالحروف من مخارجها بحيث لا يدمج بعضها في بعض ويدل عليه قوله تعالى ورتل القرآن ترتيلا ومثله بدون تفاوت أصلا ما في الذكري والفوائد المالية وفي (المدارك) (الحارثي) (البحار) ان الذي يظهر من كلام القنوين هو ان الترتيل القرسل والتأني وعليه حمل الآية جماعة من أصحابنا وغيرهم لكن لا روى العام والخاص عن أمير المؤمنين صلوات الله عليه وابن عباس تفسيره بحفظ الوقوف وأداء الحروف وفي بعض الروايات وبيان الحروف نمسك به أصحاب التجويد وفسروه بهذا الوجه وتبهم الشهيد قدس الله تعالى روحه وكثير من تأخر عنه وتبعوه في تفسيرهم الحديث حيث فسروه على قواعدهم ومصطلحاتهم وفي الحديث لم أقف على هذه الرواية في كتب الاخبار ويحتدل ان تكون من طرق العامة وان استلها أصحابنا في هذا المقام وفي (كشف القناع) كأن الشهيد عني في تفسيره بحفظ الوقوف ان لا يهذه الشعر ولا ينثر الزجاج لا يتم بالتجميل (وقال علي بن ابراهيم) في تفسيره رتل القرآن ترتيلا قال بينه وبيننا ولا تنثره نثر الرمل ولا تهذه هذا الشعري (الكافي) مسندا عن عبد الله بن سليمان انه سأل الصادق عليه السلام عن قوله عز وجل ورتل القرآن ترتيلا قال قال أمير المؤمنين عليه السلام بينه وبيننا ولا تهذه هذا الشعر ولا تنثره نثر الرمل ولكن اقرعوا به قلوبكم القاسية ولا يكن هم أحدكم آخر السورة وفي (جمع البيان) عن أبي بصير عنه عليه السلام هو ان تمسك فيه وتحسن به صوتك انتهى (قلت) في دعاء الاسلام ان أمير المؤمنين عليه الصلوة والسلام قال بينه وبيننا ولا تنثره نثر الدقل ولا تهذه هذا الشعر فحوا عند عجايبه وحرركا به القلوب ولا يكن هم أحدكم آخر السورة انتهى وفي (النهاية) في حديث ابن مسعود هذا كهد الشعر ونثرا أكثر الدقل أراد لا تسرع فيه كاتسرع في قراءة الشعر والمهذبة القطع والدقل ردي الترامي كما ينساق الرطب اليابس من المنق اذا هز انتهى قال في (البحار) حل كلتا العقبتين على الاسراع ويمكن حل نثر الدقل في رواية الكتاب على كثرة التأني والفصل بين الحروف كثيرا فيكون كالهدل المشور واحد هنا وآخر في موضع آخر ذكر هذا في موضع من البحار وقال في المقام وقد أحسن الوالد قدس سره حيث قال الترتيل الواجب هو أداء الحروف من الخارج وحفظ أحكام الوقوف بأن لا يقف على الحركة ولا يصل بالسكون فانهما غير جائزين باقفاق القراء وأهل العربية والترتيل المستحب هو أداء الحروف بصفاتها المحسنة لها وحفظ الوقوف التي استحبا القراء وينوها في تجاويدهم والحاصل انه ان حللنا الترتيل في الآية على الوجوب كما هو دأبهم في أوامر الشارع (القرآن خل) فليحل على ما اتفقوا على وجوب (لزوم خل) رعايته من حفظ حالتي الوصل والوقف وأداء حقهما من الحركة والسكون أو الاعم منه ومن رك الوقف في وسط الكلمة اختيارا ومنع الشهيد رحمه الله من الركوت على كلمة بحيث يحل بالنظم فلو ثبت نحرجه كان أيضا دخلا فيه ولو حل الامر على التدب أو الاعم كان مختصا وشاملا لرعاية الوقف على الآيات مطلقا كما ذكره جماعة من أكابر أهل التجويد ويشمل أيضا على المشهور رعاية ما اصطلاحوا عليه من الوقف اللازم والثام والحسن والكافي والجائز والمجوز والمرخص والقيح لكن لم يثبت استحباب رعاية ذلك عندي لان تلك الوقوف من مصطلحات المتأخرين ولم تكن في زمان أمير المؤمنين صلوات الله عليه فلا يمكن حمل كلامه عليه السلام عليه الا ان يقال غرضه عليه السلام رعاية الوقف على ما يحسن بحسب المعنى على ما فيه القارئ ولا يتنافى هذا حدوث تلك الاصطلاحات بعده (ويرد عليه) أيضا ان

والوقوف في محله (متن)

هذه الوقوف انما وضموها على حسب ما فهموه من تفاسير الآيات وقد وردت الاخبار الكثيرة كما ستأتي في ان معاني القرآن لا يفهمها الا أهل بيت نزل عليهم القرآن ويشهد له انما نرى كثيراً من الآيات كتبوا فيها نوعاً من الوقف بناء على ما فهموه ووردت الاخبار المستفيضة بخلاف ذلك المعنى كما انهم كتبوا الوقف اللام في قوله سبحانه وما يعلم تأويله الا الله على آخر الجلالة لزعمهم ان الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل التشابهات وقد وردت الاخبار المستفيضة في ان الراسخين هم الائمة عليهم السلام وهم يعلمون تأويلها مع ان المتأخرين من مفسري العامة والخاصة رجعوا في كثير من الآيات تفاسير لا توافق ما اصطالحوا عليه في الوقوف ولعل الجمع بين المنين لورود الاخبار على الوجهين وتعيينه بحيث يشمل الواجب والمستحب من كل منهما حتى انه يراعى في الوقف ترك قلة المكث بحيث ينافي الثبوت والثاني وكثرة المكث بحيث يقطع الكلام ويقبذ النظام فيكره أو يصل الى حد يخرج عن كونه قارئاً فيحرم على المشهور أولى (١) وأظهر تكثرها لفائدة ورعاية لتفاسير العلماء والقوانين وأخبار الائمة الطاهرين صلوات الله تعالى عليهم أجمعين انتهى كلامه وقد نقلناه بطوله لجودة محصولة فيما نحن فيه وفي المسئلة الآتية ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والوقوف في محله ﴾ أي المحل المعروف عند القراء فأجودها التام ثم الحسن ثم الجائز كما في الذكرى وجامع المقاصد والروض والمدارك وفي (كشف التام) المراد بمحله المحل الذي يحسن فيه الوقف لتحسينه الكلام ودخوله في الترتيل انتهى وفي الاربعة الاول وجمع البرهان انه لا يتعين في موضع بل متى شاء وقف ومتى شاء وصل وفي (الروض وجمع البرهان والمدارك) أن ما ذكره القراء واجباً أو قبيحاً لا يمتنع به معناه الشرعي كما صرح به محققهم بل في مجمع البرهان اجماع الاصحاب على عدم وجوب وقف في القرآن وقد سمعت مافي الفوائد المالية وفي (العلية والفوائد المالية) يستحب الوقف عند فراغ النفس وفي الاخير ولو كان من المنوعة وفي (كشف التام) يجوز الوقف على كل كلمة اذا قصر النفس واذا لم يقصر على غير المضاف مالم يكن فيخل بالنظم ويلحق بذلك الاسماء المدودة انتهى وقد سمعت منع الشهيد من السكوت على كلمة بحيث يحل بالنظم ولا تنفل عما نقله في البحار عن والده (وليعلم) ان الوقف على ما لا يفيد معنى مستقلاً قبيح كالشرط والمضاف والتام هو الذي لا تعلق له بما بعده لانفصال ولا معنى والحسن ماله تعلق به من حيث اللفظ فحسب كالحمد لله والكافي ماله تعلق به من حيث المعنى فحسب مثل قوله تعالى لا ريب فيه وما رزقاهم (وقال السيد شريف) اشترط بعضهم في الكافي ان يكون ما بعد الموقوف عليه متعلقاً به تلقاً اعرابياً (وقال الحريري) أكثر ما يوجد الوقف التام في الفواصل ورؤس الآتي وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة نحو قوله عز وجل وجعلوا أعزة أهلها أذلة اذ قوله سبحانه أذله هو آخر كلام بقرين وقد يوجد بعد انقضاءها نحو قوله تعالى وانكم لترون عليهم مصبحين وبالليل اذ رأس الآتي مصبحين وتام الكلام قوله وبالليل لانه معطوف على المعنى أي بالصبح وبالليل انتهى قالوا والوقف التام في الفاتحة أربعة على آخر البسملة وعلى الدين وعلى نستعين وعلى الضالين والحسن عشرة على الرحمن وعلى الجلالة وعلى العالمين وعلى الرحمن وعلى الرحيم وعلى نعب

والتوجه امام القراءة والتعود بعده (من)

وعلى المستقيم وعلى عليهم الاول والثاني (الاول والثانية خ ل) قلت وعلى هذا يلزم ان يكون الوقف على الصراط بما بعده حسناً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والتوجه امام القراءة ﴾ المراد بالتوجه دعاء التوجه بعد تكبيرة الاحرام وقد نص على ان دعاء التوجه بعدها في المراسم والنية والبيان والقعدة وجامع المقاصد والروضة وهو ظاهر المقنة والنهاية والمبسوط وغيرها بل في الروضة يتوجه بعد التحريمة حيث ماضها لكن في النقلة والفوائد الملية ثم يدعو بعد التكبيرة السابعة سواء كانت تكبيرة الاحرام أم غيرها انتهى وقد تقدم في بحث التكبيرات السبع ماله نفع في المقام وعن (كتاب عمل يوم وليلة) فان قدم التوجه ثم كبر تكبيرة الاحرام وقرأ بعدها كان جائزاً والموجود في بعض الكتب التي تعرض فيها لهذا الدعاء هكذا وجهت وجبي للذي فطر السموات والارض على ملة ابراهيم حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين ان صلوتي الى آخره وبه صحيح زرارة وفي (النهاية) لم يذكر قوله على ملة ابراهيم ثم قال وان قلت على ملة ابراهيم ودين محمد ومنهاج علي حنيفاً مسلماً الى آخره كان أفضل وفي بعضها زيادة بعد الذي فطر السموات والارض عالم النيب والشهادة كافي حسن المحلي وفي (المقنة والمراسم) وجهت وجبي للذي فطر السموات والارض حنيفاً مسلماً على ملة ابراهيم ودين محمد وولاية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليهم (عليه خ ل) وما أأمن المشركين ان صلوتي الى آخره وهو المنقول عن المقنن وفي (الفنية) كاعتن الكافي على ملة ابراهيم ودين محمد وولاية أمير المؤمنين علي والأئمة من ذريتهما صلوات الله عليهم حنيفاً مسلماً الى آخره وفي (احتجاج الطبرسي) عن صاحب الزمان صلى الله عليه وعلى آبائه الطاهر بن في جواب محمد بن عبد الله الجعفري الحيري السنة المؤكدة فيه التي كالاجاع الذي لا خلاف فيه وجهت وجعي للذي فطر السموات والارض حنيفاً مسلماً على ملة ابراهيم ودين محمد وهدي (١) علي أمير المؤمنين وما أنا من المشركين ان صلوتي الى آخره ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والتعود بعده ﴾ التعود امام القراءة مستحب بالاجماع كما في الخلاف والمتنعي والذكرى والفوائد الملية والبحار وكشف القاتم وبلا خلاف كما في جمع البيان وبه صرح كل من تعرض له وعن الشيخ أبي علي ابن الشيخ أنه واجب وقد رموه تارة بالشذوذ وأخرى بالترابة وفي (البحار) لا الاخبار الكثيرة لتأني القول بوجوب الاستعادة في كل ركعة بقرء فيها بل في غير الصلوة عند كل قراءة لكن الاخبار الكثيرة تدل على الاستحباب وتدل بظاهرها على اختصاصه بالركعة الاولى والاجماع المنقول والعمل المستمر مؤيد ومن مخالفة ولد الشيخ يعلم معنى الاجماع الذي يتقنه والده وهو أعرف بمسلك آية ومصطلحاته انتهى كلامه فأمل فيه وليس عندنا من الاخبار الدالة على عدم الوجوب الا خبر فوات بن أحنف وخبر الفقيه في حكاية صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبقيّة الاخبار ظاهرة في الوجوب كالأية الشريفة فلاصل في ذلك الاجماع منا ومن العامة بل قال مالك لايتعد في المكتوبة وعن ابراهيم النخعي ومحمد بن سيرين أنهما كانا يتعدان بعد القراءة (وليعلم) أنه يستحب الاخفات بها كائن على أكثر من تعرض له وفي (الخلاف) الاجماع عليه وفي (الذكرى وجامع المقاصد والفوائد الملية) نسبة استحباب الاخفات بها ولو في الجهرية الى الأكثر وفي (التذكرة وارشاد الجعفري) أنه على ذلك عمل

(١) أي طريقه (بخطه قدس سره)

في أول ركعة وقراءة سورة مع الحمد في التوافل (من)

الأئمة عليهم السلام وفي (المفاتيح) بدنسبة استحباب الاخفات بها الى المشهور قال كافي الذكري ان
الحبر الفضلي محمول على تعليم الجواز وفي (البحار) لم أر مستقدا للاسرار والاحجام لم يثبت ورواية حنان
ابن سدير تدل على استحباب المهر حيث يقول ان الصادق عليه السلام تموز باجهار ولا سبيا للامام
في المغرب الى آخر ما قال واستجوده صاحب الحدائق والاحجام المتقول والسيرة المتقولة عن الأئمة عليهم
السلام وتروى الاصحاب من غير خلاف مع شهادة صحيح صفوان حجة عليها (وصورته) أعوذ بالله من
الشیطان الرجيم كافي المبسوط وغيره وفي (الفوائد الملية) أنها محل وثاق وفي (الحدائق) ان هذا هو المشهور
وفي (البحار) انه الأشهر وفي (المفاتيح) أنها مشهورة بها قال ابن القراء ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وفي
الفقه المنسوب الى مولانا الرضا عليه السلام والمنع والمقنة والمراسم) أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان
الرجيم وفي (المفاتيح) انها مشهورة أيضاً وفي (المبسوط وجامع الشرائع) وغيرها انه مخبر بينهما
وظاهرهم ان الاولى أولى (وفي الحدائق) ان هذه الصورة أقوى دليلاً رواه البرنطي عن ابن عمار
والجيري في قرب الاسناد عن صاحب الزمان عليه السلام وهو القدي قاله الامام العسكري عليه السلام
في تفسيره والمروي في دعائم الاسلام عن الصادق عليه السلام وأما الصورة الاولى فليس بها الا رواية
الحمدري والظاهر انها عامية (قلت) هذه رواها الشهيد في الذكري وعن القاضي انه زاد بعد الصورة
الثانية ان الله هو السميع العليم ولعل مستنده موشة ساعة الا ان فيها استيعاذ كما في بعض خطب أمير
المؤمنين عليه السلام وقال نافع وابن عامر والكاساني انه أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو
السميع العليم وعن بعضهم أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقال حمزة تستعذ بالله من
الشیطان الرجيم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (في أول ركعة) اجاعا كما في الخلاف
وجامع المقاصد وفي الاول دون ما عداها لانه لا دليل عليه وفي (المنتهى) تستحب في أول ركعة خاصة
ثم لا تستحب في باقي الركعات عند علمائنا (قلت) وبذلك صرح جماعة كثيرين وفي (الذكري)
لا تتكرر عندنا وعند الاكثر فلو نسبنا في الاولى لم يأت بها في الثانية وفي (المبسوط) التعمد ليس بمسنون
بعد القراءة ولا تكراره (وقد بقي هنا شيء) ينبغي التنبه عليه وهو انه قال في الفوائد الملية المني في
أعوذ واستعذ واحد (قال الجوهري) عذت بفلان واستعذت به أي لجأت اليه وفي استعذ مواقة
لفظ القرآن الا ان أعوذ في هذا المقام ادخل في المني ووافق لامثال الامر الوارد بقوله فاستعذ
لنكتة دقيقة وهي ان السين والتاء شأتهما الدلالة على الطلب فوردتا في الامر ايذاناً بطلب التوحد
فمنى استعذ أي اطلب منه ان يبيذك فاستمال الامر ان يقول أعوذ بالله أي التجي اليه فان قاله
متوحد قد عاذ والتجأ والقاتل استعذ ليس بماتذناً هو طالب العيادة كما يقال استعذ (استجبر خ ل)
الله أي اطلب خيرة (جبرته خ ل) واستعذ أي اطلب اقله واستغفره أي اطلب مغفرته لكنه قد دخلت
هنا في فعل الامر وفي امثاله بخلاف الاستعاذة وبذلك يظهر الفرق بين الامثال بقول استغفر الله دون
استعذ بالله لان المغفرة انما تكون من الله فيحسن طلبها والالتجاء يكون من البعد فلا يحسن طلبه فقدر
ذلك قانه لطيف ويظهر منه ان كلام الجوهري ليس بذلك الحسن وقد رده عليه جماعة انتهى ما في الفوائد
الملية وقد أنكر ذلك بعض متأخري المتأخرين فقال لا ينبغي انه اذا كان معنى استعذ اطلب منه ان يبيذك

وقصار الفصل في الظهريين والمغرب ونوافل النهار ومتوسطاته في المشاء ومطولاته في الصبح ونوافل الليل (من)

فأمثال الامر بقوله استبذ ظاهر لاسترة (عليه «ظ») لان معناه اطلب من الله ان يعيذني لان السين والثاء شأهما الدلالة على الطلب كالا يخفى واما الامثال بقوله أعوذ بالله فغير ظاهر الاجمّل هذه الجملة مراد بها الطلب والدعاء اما اذا بقيت على ظاهرها من الاخبار بالاتجاه فظاهر عدم تحقق الامثال بها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وقصار الفصل في الظهريين والمغرب ونوافل النهار ومتوسطاته في المشاء ومطولاته في الصبح ونوافل الليل ﴾ الكلام في المقام يقع في مباحث (الاول) قال جماعة من التأخرين كالشهيد الثاني وسبطه والمولى الاردبيلي والحدث والكاشاني وصاحب الحقائق انه ليس في أخبارنا تصريح باسم الفصل ولا تحديده وانما رواه الجمهور عن عمر بن الخطاب وتبهم أصحابنا والى ذلك يشير كلام المحقق الثاني ونحن نقول روى الكليني بسنده الى سعد الاسكاف انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطيت السور الطوال مكان التوراة والسنن مكان الانجيل والمآني مكان الزبور وفضلت بالفصل ثمان وستون (وستين خ ل) سورة وهو مبين على سائر الكتب الحديث وقال في كتاب جمع البحرين وفي الخبر الفصل ثمان وستون سورة انتهى (قلت) وقد عدت من سورة محمد صلى الله عليه وآله وسلم الى الناس فاذا السور ثمان وستون سورة وقال في (مجم البحرين) أيضاً وفي الحديث وفضلت بالفصل وفي (كتاب دعاء الاسلام) مانعه ولا بأس ان يقرأ في الفجر بطول الفصل وفي الظهر والمشاء الآخرة بأواسطه وفي العصر والمغرب بقصاره انتهى الا انه لم يسند الى الرواية (وعن التبيان) مانعه قال أكثر أهل العلم أول الفصل من سورة محمد صلى الله عليه وآله وآله وسلم الى سورة الناس وقال آخرون من ق الى الناس وقالت فرقة ثالثة وهو المحكي عن ابن عباس انه من سورة الضحى الى الناس انتهى وقد صرح باسم الفصل في الصباح في نوافل الزوال والرسم والسرائر والنافع والمعتبر وحلّة من كتب المصنف والشهيدين وأبي العباس والمحقق الثاني وتليذه وغيرهم وفي (المعتبر والمنتهى) انه ذكره الشيخ وأبو اله المفيد وعلم الهدى (قلت) وقد أوجي اليه في جامع الشرائع كما يأتي قبل ذلك كله والحاصل ان هذا الاسم مشهور في كتب علاننا كما ستسمع وأما تحديده فالشهور انه من سورة محمد صلى الله عليه وآله وسلم الى الناس وان طوله الى عم وأواسطه منها الى الضحى وقصاره منها الى الناس كما في المدارك وشرح نجيب الدين والمفاتيح وفي (الحقائق) نسبت الى أصحابنا وفي (الروض) ان ذلك هو المسروع وفي (جامع المقاصد) سمعناه مفاكرة وفي كلام الاصحاب ما يرشد اليه انتهى (قلت) هذا التفصيل المذكور في جملة من كتب علاننا كقوائد الشرائع والفوائد الملية والروض وغيرها وهو ظاهر النافع والمعتبر والبيان والتفلية أو صريح هذه الكتب واله أشير في كتب المتقدمين كما ستسمع وفي (الفوائد الملية) ان المشهور ان أوله من سورة محمد صلى الله عليه وآله وسلم وفي (الروضة) ان ذلك أشهر الاقوال وقد سمعت ما في التبيان وقد اختلفت في ذلك أقوال العامة فالشهور بينهم كما في الحقائق هو المشهور بين أصحابنا من التحديد والتفصيل وفي (القاموس وارشاد الجفرية) ان الاصح ان أوله من الحجرات وآخره آخر القرآن وقيل انه من الجاتية وقيل من القتال وقيل من ق وقيل من الصفات وقيل من الصف وقيل من تبارك وقيل من انا فتحنا وقيل من سبح باسم ربك الاعلى وقيل من الضحى وقيل من الرحمن وقيل

من الانسان (البحث الثاني) قد ذكر المصنف استحباب قصاره في الظهرين والمغرب وفقاً للتأنيد والارشاد والمنتهى ونهاية الاحكام والتحرير والموجز الحاوي وارشاد الجفرية وهو ظاهر كشف الالتباس وفي (المعتبر) انه حسن بل هو خيرة البسوط والنهاية والشرائع وجامع الشرائع حيث ان فيها استحباب اقدار النصر والتكثير والمجدد في الظهرين والمغرب وقد نسب غير واحد الى الشيخ وفي (المدارك) انه المشهور وقد يلوح من التذكرة التأمل في ذلك حيث اقتصر على نسبته الى الشيخ وفي (المعتبر والذكرى والمفاتيح) ان القدي ينبغي العمل عليه هو ما رواه محمد بن مسلم (قلت) في الخبر المذكور ان المصنف والمغرب سواء وان الظهر كالمشاء وهو خيرة الدروس والبيان والتفلية وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض حيث قالوا فيها باستحباب قصر المصنف في المغرب وفي (المفاتيح) ان استحباب القصر في المغرب هو المشهور وقد سمعت مافي دعائم الاسلام وفي (اللمعة والروضة) يستحب قصرها في المغرب والمغرب بما دون ذلك انتهى كلامهما (الثالث) قد حكم المصنف باستحباب القصر من الفصل في نوافل النهار كما في الفلية وشرحا وفي (البسوط والتحرير والذكرى) استحباب قصر السور وكذا الدروس وهو الظاهر من جامع الشرائع حيث قال وفي ظلمنا من القصر وفي (المدارك والحدائق) انهما لم يفتا على رواية تدل بمنطوقها على ذلك (قلت) قال الشيخ في المصباح روي انه يستحب ان يقرأ في كل ركعة يعني من نوافل الزوال الحمد وانا انزلناه وقل هو الله أحد وآية الكرسي وخبر أبي هريرة عن المكفوف صريح في انه يقرأ في ركعات الزوال الحمد وقل هو الله أحد وان المجموع ثمانون آية هذا وقال في (البسوط) الاخلاص افضل يعني في نوافل النهار (الرابع) قد حكم المصنف باستحباب متوسطات الفصل في المشاء وفقاً للمشهور كما في المدارك وهو خيرة التأنيد والارشاد ونهاية الاحكام والمنتهى والتحرير والموجز الحاوي وارشاد الجفرية وهو ظاهر كشف الالتباس وفي (المعتبر) نسبته الى الشيخ واستحسانه بل هو خيرة البسوط وفي قوله مافي البسوط والنهاية وجامع الشرائع والشرائع من استحباب الطارق والاعلى والافطار وشبهها في المشاء وقد يلوح من التذكرة التأمل فيه حيث نسب الى الشيخ وفي (المفاتيح) ان المشهور استحباب متوسطاته في الظهر والمشاء وهو خيرة الدروس والتفلية وفوائد الشرائع وجامع المقاصد والروض وفوائد القواعد والفوائد الملية وفي (البيان) ان ذلك هو الاقرب وهو الظاهر من اللعة والروضة حيث قيل فيها وتوسط السورة في الظهر والمشاء ككل آتاك والاعلى وقد سمعت مافي المعتبر والذكرى والمفاتيح من استحباب العمل بما رواه محمد وقد سمعت انه روى ان الظهر كالمشاء وقد سمعت مافي دعائم الاسلام (الخامس) قد اختار المصنف استحباب مطولات الفصل في الصبح وفقاً للسرائر والتأنيد والارشاد والتحرير والمنتهى ونهاية الاحكام والتذكرة والندروس والبيان والتفلية والموجز الحاوي وفوائد الشرائع وارشاد الجفرية وهو خيرة النهاية والبسوط والشرائع وجامع الشرائع حيث قيل فيها باستحباب المزملة والمدر والانسان وشبهها في النداء وفي (المدارك والمفاتيح) ان استحباب مطولات الفصل فيها هو المشهور وقد سمعت مافي دعائم الاسلام وفي (اللمعة) يقرأ الحمد وسورة من المتوسطات وأحب له سورة الانسان وفي (المراسم) يقرأ فيها من سور المصنف ما أراد وفي اللعة يستحب تطويل السورة في الصبح قال في (الروضة) ككل آتى وعم لامطلق التطويل انتهى وقد سمعت مافي المعتبر والذكرى من العمل برواية محمد بن مسلم وفيها انه يقرأ في النداء بم وهل أتك وهل آتى ولا أقسم وفي (دعائم الاسلام) روي عن جعفر بن محمد عليهما السلام انه قال يقرأ

وفي صبح الاثنين والخميس هـ أي وفي عشائي الجمعة والأعلى وفي صبحها باو بالتوحيد (متن)

في الظهر والشاء الآخرة مثل والمرسلات وإذا الشمس كورت وفي العصر والمدايات والقارعة وفي (المغرب) مثل قل هو الله أحد وإذا جاء نصر الله وفي الفجر أطول من ذلك وفي (الفتح) المسبوب إلى مولانا الرضا عليه السلام قال العالم اقرء في صلوة النداء المرسلات وإذا الشمس كورت ومثلها من السور وفي الظهر إذا السماء انقطرت وإذا زلزلت ومثلها وفي العصر المدايات والقارعة ومثلها وفي المغرب والثنين وقل هو الله أحد ومثلها انتهى وفي (الذكر) ونهاية الاحكام) لو خالف ذلك كله جار باجماع العلماء وفي (المعتبر) أن عليه قسوى العلماء وعمل الناس كافة (السابع) قد حكم المصنف باستحباب مطولات الفصل في نوافل الليل كما في النغلة وشرحا وفي (كشف الغام) إنما وجدت ذلك في هذا الكتاب لا غير وكأنه لم يلحظ النغلة وشرحا وسيأتي للمصنف عن قريب أنه يستحب في السمت من نوافل الليل السور الطوال وفي (النهاية) والمصباح والمبسوط والسرائر والذكرى (وغيرها يستحب في السمت من نوافل الليل مثل الانعام والكهف والانبيا والمواهب وفي (المراسم والشرائع ونهاية الاحكام والتحرير والدروس) وغيرها حيث قيل فيها يقرء في نوافل الليل مطولات السور وفي (المدارك والحدائق) انها لم يقم في ذلك على رواية تدل بنظرها عليه (قلت) في مصباح الشيخ روى انه يستحب أن يقرأ في السمت من نوافل الليل مثل الانعام والكهف والانبيا ويس والمواهب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (وفي صبح الاثنين والخميس هل أتى) ذكر ذلك الشيخ وأتباعه كما في المدارك وهو المشهور كما في الحدائق وفي (المنهى) الاقتصار على نسبه إلى الشيخ وقال الصدوق يقرء في صبح اليومين في الركعة الاولى هل أتى وفي الثانية هل أتاك حديث الفاتية وهو خيرة البيان والدروس والعمدة والعلية والموجر الحاوي وارشاد الجعفرية والروضة والفوائد الملية وكشف الغام وهو ظاهر كشف الالتباس وقد يلوح من جملة آخرين الميل إليه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (وفي عشائي الجمعة بالجمعة والأعلى) هذا مما افتردت به الامامية وعليه اجماعا كما في الانتصار وهو قول الشيخ في النهاية والمبسوط والمرضى وابن بابويه وأكثر الاصحاب كما في المدارك وهو الاظهر والاشهر في الفتوى كما في الذكرى وقاله الشيخ وجماعة كما في جامع المقاصد وفي (الخلاص) الاجماع على استحباب قراءة الجمعة في المغرب والشاء الآخرة والمشهور انه يقرء الجمعة في الاولى والأعلى في الثانية في كل منها كما في الحدائق وفي (المنهى) الاقتصار على نسبه إلى الشيخ وعن الحسن انه يقرء في الثانية من الشاء المأقنين وفي (مصباح الشيخ) ينبغي أن يقرأ ليلة الجمعة بالجمعة وقل هو الله أحد وهو المنقول عن مصباح السيد والاقتصاد وكتاب عمل يوم دليلة وبخبر الكنتاني والحيري ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (وفي صبحها باو بالتوحيد) قاله الاكثر كما في جامع المقاصد والتقيج والروض وهو المشهور كما في الروض أيضا والحدائق وظاهر الذكرى أو صريحها وفي (المدارك) انه قول الشيخين وأتباعها وفي (الخلاص) الاجماع على استحباب قراءة الجمعة وقل هو الله أحد في صلوة الفجر وقبل ذلك قل الاجماع على استحباب قراءة الجمعة في صلوة النداء وفي (الفتح) المسبوب إلى مولانا الرضا عليه السلام والاقتصار ومصباح الشيخ (انه يقرء في غداة الجمعة بالجمعة والمأقنين وهو المنقول عن الصدوق وفي (الانتصار) الاجماع عليه وأنه من مفترقات الامامية وعن الحسن انه خبر بين المأقنين والاخلاص في الركعة الثانية ﴿ قوله ﴾

وفيها وفي ظهرها بها وبالناقين والجهر في نوافل الليل والاختفات في النهار وقراءة الجعد في أول ركعتي الزوال وأول نوافل المغرب والليل والنداء اذا أصبح والصبر والاحرام والطواف وفي توانيها بالتوحيد (مقن)

قدس الله تعالى روحه ﴿ وفيها وفي ظهرها بالجعة والناقين ﴾ استحباب قراءة الجعة والناقين في الجعة وظهرها اجاعي كما في الانتصار وفي الخلاف والفنية الاجماع عليه في الجعة وفي (المذهب البارع والمقتصر) انه الاظهر بين الاصحاب وفي (المختلف وتخليص التلخيص) ان المشهور استحبابها فيها وفي ظهرها وفي (الفوائد المالية) ليس في الاخبار والفتوى تعيين احدهما لركعة مخصوصة فيختبر فيها (قلت) كانه لم يطلع على المراسم والفنية حيث قيل فيها الجعة في الاولى والناقين في الثانية واجماع الفنية يشمل ذلك وفي (الفتية) كما قل عن المنع والتقي وجوب السورتين في ظهرها المختار وقال جماعة يلزمهم ذلك في الجعة بالطريق الاولى (قلت) ولله لذلك نسب اليهم جماعة الوجوب فيها وفي ظهرها وفي (الفوائد المالية) نسبة مختار الصدوق الى جماعة وعن المرتضى في المصباح استحبابها في الجعة وانه قال وقد روي ان المنفرد يلزمه قراءتها وفي (كشف الرموز والمفاتيح) الاحوط أن لا يترك ذلك الا لغيره وفي (مصباح الشيخ) وفي مصر بالجعة وقل هو الله أحد والناقين ولعل النسخة فيها سقط لكنه في موضع آخر صرح باستحباب السورتين في الظهرين وقال في (الذكرى) واعلم ان الشيخ نجم الدين قل في المختار ابن بابويه أوجبها في الظهر والمصر في كتابه الكبير وحكى كلامه متضمنا مصر ولم يرفي النسخ التي وصلت اليها سوى الظهر وهو الذي نقله الفاضل في المختلف انتهى وقد تتبع جماعة الشهيد في انكار ذلك على المختار والموجود في المختار في نسخة صحيحة هكذا وفي رواية من صلى الجعة بغير الجعة والناقين أعاد وقد ذهب الى ذلك بعض أصحاب الحديث قال ابن بابويه في كتابه الكبير وفي الظهر والمصر بالجعة والناقين فان نسيتهما أو واحدة منهما في صلاة الظهر وقرأت غيرها ثم ذكرت فارجم الى سورة الجعة والناقين ما لم تقرأ نصف السورة قسم السورة واجملها ركعتي نافذة وسلم وأعد صلواتك بالجعة والناقين وقال علم الهدى الى آخره هذا كلامه وهو كما ترى ليس فيه تصريح بما نسبوه اليه بل أوله ظاهر في ان الكلام في الظهر وكيف ينسب المحقق اليه ذلك وهو يقول بمد تلك العبارة بلا فصلة ولا بأس أن تصلي العشاء والنداء والمصر بغير سورة الجعة والناقين الا ان الفضل أن تصلها بالجعة والناقين هذا كلام الصدوق رحمه الله تعالى وأما ما في الشرائع من قوله ومنهم من يرى وجوب السورتين في الظهرين وليس يعتمد فليس فيه تصريح بأنه ابن بابويه في كتابه الكبير ولله غيره ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والجهر في نوافل الليل والاختفات في النهار ﴾ استحباب ذلك مجمع عليه كما في المختار والمنتهى والذكرى وجامع المقاصد والمفاتيح وفي (الفوائد المالية) انه المشهور ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب قراءة الجعد في أول ركعتي الزوال وأول نوافل المغرب والليل وأول فريضة النداء اذا أصبح بها ونافذة الصبر والاحرام وأول ركعتي الطواف ويستحب في توانيها القراءة بالتوحيد ﴾ صرح بذلك في البسوط والنهاية والمصباح والتزعة والتحريم ونهاية الاحكام والبيان وغيرها وهو ظاهر الشرائع وفي (جامع المقاصد) انه المشهور والعمل به أولى وقال انه لا دلالة في رواية ما ذكرنا (قلت) والرواية هكذا لا ندع أن تقرأ قل هو الله

وروي المكس والتوحيد ثلاثين مرة في أولي صلوة الليل وفي البواقي السور الطوال وسؤال الرحمة عند آيتها والتموذ من التعمة عند آيتها والفصل بين الحمد والسورة بسكتة خفيفة وكذا بين السورة وتكبير الركوع (متن)

أحد وقل يا أيها الكافرون في سبعة مواطن في الركعتين قبل الفجر وركعتي الزوال الحديث من دون ذكر الاول ولله لذلك ذكر بعض المتأخرين الحكم بلفظ الرواية والشيد في الذكرى استحباب العمل بها وقل كلام الشيخ وذكر أشياء ثم قال وروي استحباب تقديم التوحيد على الجحد في المواضع السبعة وفي (الدرر) من السنن قراءة التوحيد والجحد في ستة الفجر وركعتي الزوال وأولي سنة المغرب وأولي صلوة الليل وركعتي الاحرام والفجر اذا أصبح بها وركعتي الطواف وروي البدأة للجحد والمراد بالاصباح بالنداء انتشار الصبح وذهاب النسق وظهور الحرمة كما صرح به جماعة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وروي بالمكس ﴾ كذا قيل في النهاية والمبسوط والتحرير ونهاية الاحكام والذكرى واليان وغيرها والذي في التهذيب والكليني بعد ذكر خبر مما ذكرنا في رواية أخرى أنه يده في هذا كله بقل هو الله أحد وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون الا في الركعتين قبل الفجر فإنه يده بقل يا أيها الكافرون ثم يقرء في الركعة الثانية بقل هو الله أحد وفي (المدارك) لا ريب أن العمل بالرواية المفصلة أولى انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وقراءة التوحيد ثلاثين مرة في أولي صلوة الليل ﴾ كما صرح بذلك أكثر علمائنا وقد ظن الشهدان والركي وجماعة أن بين هذا الحكم والحكم باستحباب قراءة الجحد في الاولى من صلوة الليل كما تقدم تنايا فأنهضوا الى الجمع بجواز القران في النافذة أو بجمل صلوة الليل على الركعتين المتقدمتين على الثمان كما ورد في بعض الاخبار وهذا قله الشهد عن شيخه حميد الدين وقالوا يحتمل أن يكون كل واحد من السورتين سنة فيتخير المصلّي وقال بعضهم على ما روي من أن الجحد في الثانية لا اشكال فان قراءة التوحيد في الاولى ثلاثين مرة يحصل لقراءة التوحيد فيها ورد الاخير في المدارك بأن المروي قراءة التوحيد ثلاثين مرة في كل من الركعتين فلاشكل بحاله ورد الاول والثاني بأنه خروج عن الظاهر ورجح الاحتمال الثالث وفي (كشف اللثام) أن هذا مستحب وذلك مستحب آخر ولا تنافي بينهما بوجه فاذا وسع الوقت وقوى على هذا فله والاقراء السورتين وفي (المقنة) أنه يستحب قراءة التوحيد ثلاثين في الاولى والجحد ثلاثين في الثانية قال وان قرأ في نوافل الليل كلها الحمد وقل هو الله أحد أحسن في ذلك واحب له أن يقرء في كل ركعة منها الحمد وقل هو الله أحد ثلاثين مرة فان لم يتمكن من ذلك قرأها عشرا وعشرا ويجزئه أن يقرأها مرة واحدة في كل ركعة الا أن تكررهما حسب ما ذكرناه أفضل وأعظم أجرا انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي الباقي السور الطوال ﴾ قد سبق للمصنف استحباب طوال الفصل فيمكن أن يكون المراد السور الطوال من الفصل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وسؤال الرحمة عند آيتها والتموذ من التعمة عند آيتها ﴾ قد قلل الاجماع على ذلك في الخلاف ونص عليه في المبسوط وغيره وقد سبق الكلام فيه وفي (المدارك) ويستحب ذلك للمؤمن لما رواه الكليني ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والفصل بين الحمد والسورة بسكتة خفيفة وكذا بين السورة وتكبير الركوع ﴾ كما في التتمى والتحرير والله كرى والتفلية وجامع المقاصد والموجز الحاوي والفوائد الملية والمفاتيح واستحب في الذكرى أيضا والفوائد الملية

ويجوز الانتقال من سورة الى اخرى بعد التلبس ما لم يتجاوز النصف الا في المجدد والاخلاص
الا الى الجملة والناقضين (مقن)

السكوت عقب الحمد في الاخيرتين وعقب التسبيح وقال في (الذكرى) وفي رواية حماد قدسبر
السكنة بعد السورة بنفس يعني روايته الواردة في حكاية صلوة الصادق عليه السلام وقال قال ابن
الجبين روى سيرة وأبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان السكنة الاولى بعد تكبيرة
الافتتاح والثانية بعد الحمد انتهى (قلت) المحبة على ما ذكره المصنف ما رواه الشيخ عن غياث بن
كلوب عن اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام ان رجلين من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اختلفا في صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكتبنا الى أبي
ابن كعب كم كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سكتة قال كانت له سكتتان اذا فرغ
من أم القرآن واذا فرغ من السورة وهذا الخبر قد تلوح منه امارات التقية لان عدوله عليه السلام عن
الامناء بذلك الى الاخبار بما نقل اشاره الى ذلك وان قصده حكاية ما عليه العامة فاعمل برواية
حماد أقرب الى الصواب لكن في الحاصل عن الحليل عن الحسين بن حمدان عن اسماعيل بن مسعود
عن يزيد بن ذريح عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن ان سيرة بن جندب وعمران بن حصين
تذاكرا تحدث سيرة انه حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سكتين سكتة اذا كبر وسكتة
اذا فرغ من قراءته عند ركوعه ثم ان قتادة ذكر السكنة الاخيرة اذا فرغ من قراءة غير المنضوب عليهم
ولا الضالين أي حفظ ذلك سيرة وأنكر عليه عمران بن حصين قالا فكتبنا في ذلك الى أبي بن كعب
وكان في كتابهما أو في رده عليهما ان سيرة قد حفظ (قال الصدوق) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أما سكت بعد القراءة ثلاثا يكون التكبير موصولا بالقراءة وليكون بين القراءة والتكبير فصل وهذا يدل على
انه لم يقل آمين بعد فاتحة الكتاب مسرولا لاجرا لان التكلم مسرورا أو علانية لا يكون ساكتا وفي ذلك حجة قوية
للشيعة على مخالفينهم في قولهم آمين بعد الفاتحة ولا قوة الا بالله (انتهى كلام الصدوق) وهذا الحديث
يخالف خبر اسحق في السكنة الاولى من حيث تضمن انها بعد تكبيرة الاحرام والظاهر انه عامي لان
رجالهم من العامة وقد قل في المنتهى ما تضمنه هذا الخبر عن بعض العامة وما تضمنه خبر اسحق عن
أحمد والاوزاعي وجماعة وبقى الكلام في كلام الصدوق في الحاصل وهو قوله وهذا يدل على انه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل آمين الى آخره فأي لا أعرف له وجها وجيها لان الخبر المذكور دال
على ان السكنة الاخيرة بعد تمام القراءة قبل الركوع وهذا هو القوي حفظه سيرة والتأمين إنما هو
بعد الفاتحة والسكنة بعد الفاتحة إنما ذكرها قتادة ثم كلامه هذا يتم في رواية اسحق بن عمار الا
انه لم ينقلها في الحاصل ثم ان هذا الخبر يخالف ما نقله الكاتب عن سيرة وأبي بن كعب كما سمعت ولم
يظهر لي مختار الصدوق في الحاصل ولذا لم نذكر مذهبه عند ذكر كلام الأصحاب وأقصى ما يستفاد
منه ان السكوت مستحب بعد السورة ثلاثا تسقط حمزة القطع من لفظة الجلالة وان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم سكت بعد الفاتحة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى وجهه (ويجوز الانتقال من سورة الى اخرى
بعد التلبس ما لم يتجاوز النصف الا في المجدد والاخلاص) في الكلام في المقام في مباحث
الاول في جواز الدول من سورة بعد الحمد غير المجدد والاخلاص الى اخرى بعد التلبس بهما لم

تجاوز نصفها وهذا الحكم بهذه القيود خيرة التقنية والنهاية والمبسوط والشرائع والمعتبر والمنشئ ونهاية الاحكام والتذكرة والتحرير والارشاد والبيان والالفيه وكشف القاتم وظاهر مجمع البرهان وهو المنقول عن المذهب والاصباح والمشهور في كشف الالباس والبحار والذخيرة وفي (السرائر وجامع الشرائع والمردوس والموجز الحاوي وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والروض والمقاصد العلية) الحكم بعدم المدلول عند بلوغ النصف وفي (الجعفرية وارشاد الجعفرية) انه الاشهر وفي (الذكرى) انه مذهب الاكثر قال بعد أن حكاه عن المجلسي والكاظم والسجلي وعن الصدوق في المدلول الى الجمعة والمناقضين وعن الشرائع مع أن فيها التجاوز كما سمعت فثنين انه مذهب الاكثر ثم قال والشيخ اعتبر بمجاوزة النصف ولعل مراده بلوغ النصف انتهى وفي (جامع المقاصد والمقاييس) ان القولين مشهوران وفي جامع المقاصد نسبة هذا القول الى نهاية الاحكام والموجود فيها ما ذكرناه وفي (الذكرى وجامع المقاصد) ان بلوغ النصف انما يمنع الانتقال في التي لم يكن مریدا لها قال في (الذكرى) وعلى ذلك يحمل كلام الاصحاب والروايات واستندا في ذلك الى مقطوعة البرزطي عن أبي العباس الآتية وقد اعترف جماعة من علمائنا كالشيدان وغيرهما حتى صاحب البحار بأن التحديد بمجاوزة النصف أو بلوغه غير موجود في النصوص (قلت) في الفقه المنسوب الى الرضا عليه السلام وقرره في صلواتك كلها يوم الجمعة وليلة الجمعة سورة الجمعة والمناقضين وسبح اسم ربك الاعلى وأن سببها أو واحدة منها فلا إعادة عليك فان ذكرتها من قبل أن تقرأ نصف سورة فالرجع الى سورة الجمعة وان لم تذكرها الا بعد ما قرأت نصف سورة فامض في صلواتك فالمعجب من مولانا العلامة المجلسي مع قصده لنقل أخبار هذا الكتاب والبحث في معانيها وايضاها كيف غرض الطرف عن هذه العبارة ولم يتكلم فيها أصلا وهي مما تدل على القول الثاني وفي (كتاب دعائم الاسلام) مانعه وروينا عن جعفر بن محمد صلوات الله عليهما أنه قال من بدأ بالقرأة بسورة ثم رأى أن يتركها يأخذ في غيرها فله ذلك ما لم يأخذ في نصف السورة الاخرى الا أن يكون بدأ بقل هو الله أحد فانه لا يقطعها وكذلك سورة الجمعة أو سورة المناقضين في الجمعة لا يقطعها الى غيرها وان بدأ بقل هو الله أحد قطعها ورجع الى سورة الجمعة أو سورة المناقضين في صلوة الجمعة يحجزه خاصة انتهى وهذه صريحة في القول الاول حيث رتب رجوعه جواز الرجوع على عدم الدخول في النصف الآخر من السورة التي قرأها فلو دخل فيه مضى وهذا معنى تجاوز النصف فهذه الرواية مع الاصل وعموم أدلة التجاوز والاجماع كما في فروض الجنان ومجمع البرهان وظاهر المقاييس على عدم جواز المدلول بعد التجاوز وخير أبي العباس الذي حكاه الشهيد في الذكرى عن البرزطي عن الصادق عليه السلام (الرضا عليه السلام خل) كما قلته في البحار عن الذكرى وعنه عليه السلام كما حكاه في كشف الثم عن الشهيد وعن البرزطي عن أبي العباس كما وجدناه في نسختين من الذكرى وجامع المقاصد والروض في الرجل يريد أن يقرأ سورة فيقرأ في أخرى قال يرجع الى التي يريد وان بلغ النصف وما في قرب الاسناد وكتاب المسائل بسنديهما عن علي ابن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال سألت عن رجل أراد سورة قرأ غيرها هل يصلح له أن يقرأ نصفها ثم يرجع الى السورة التي أراد قال نعم ما لم يكن قل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون أدلة متضادة مؤيدة بالشبهة على القول الاول ويحمل على ذلك النبي عن ابطال العمل مؤيدا ان لم قل ان الترك والقطع غير الابطال (١) ولم قل ان المراد الابطال

بالكفر كما فسرهم جماعة وأما قول الصادق عليه السلام في خبر عبيد ابن زرارته أنه يرجع ما ينعون
أن يقرأ ثلثيا فنحنه على الشروع في الثالث الثاني وأما صحيح الحلبي والكناني وأبي بصير عن الصادق
عليه السلام في الرجل يقرأ المكتوبة بنصف السورة ثم ينسى فيأخذ في أخرى حتى يفرغ منها ثم يذكر
قبل أن يركع قال يركع ولا يضره فيمكن جعله دليلا على القول الأول بأن قال لو لم يكن المدلول عمداً
عن النصف جائزاً لكانت قراءة السورة الثانية غير مستبرة فيكون كمن ترك القراءة ندباً وذكرك قبل
الركوع فإنه يجب عليه القراءة بتمام ما ترك فأمل وبهذا يندفع ما شنوا به على الشيخ في الاستدلال
به للمفيد سلنا عدم الدلالة لكننا نقول لا دلالة فيه على القول الأول ولا الثاني لأنه في النسيان وليس
فيه ذكر لعدم المدلول أصلاً إلا بجهلهم ضعيف بعيد ويحتمل أن يكون مناه يفسى ما هو فيه فيستند
الأخرى واحتج في نهاية الاحكام وكشف الالتباس بقول الأول بأنه إذا تجاوز النصف يكون قد قرأ معظم
السورة ومعظم الشيء . يطعي حكمه فكما لا يجوز القرآن بين سورتين فكذا بين السورة ومعظم الأخرى ولما
تقاصرت درجة النصف عن حكم الشيء فلا يستد به بقي التخيير إلا في المجد والاخلاص لشرفها وما في
الذكرى من ارجاع مذهب الشيخ الى القول الآخر والحال أنه لا دليل عليه كما اعترف به لوجهه
مع أن كلام الشيخ في التهذيب صريح في المدلول مع بلوغ النصف وما في البحار والحدائق من عدم تحقق
الاجماع على عدم جواز المدلول مع تجاوز النصف لوجهه له مع قله في الروض وجمع البرهان وظاهر
المفاتيح بل كاد يكون معلوماً وأضعف شيء استدلال المحقق الثاني والشهيد الثاني على القول الثاني بقوله
تعالى ولا تطلوا أعمالكم وقد سمعت ما في الاستدلال به نعم لو ثبت ان القطع في الاثنا . بوجب عدم
الارباب بالكلية واستحقاق العقاب صح ما قالاه وقد خرجنا عن الفرض في هذا الكتاب حرصاً على بيان
الصواب (البحت الثاني) المشهورين الاصحاب عدم جواز المدلول عن المجد والاخلاص كالي كشف الالتباس
والمساك وجمع البرهان والبحار وكشف القام والحدائق وفي (البيان) نسبت الى فتوى الاصحاب وفي (جمع
البرهان) أيضاً الاجماع عليه والامر كما قال لان المخالف انما هو المحقق في المتبر حيث قال ان المدلول عن
السورتين مكروه واحتله في التذكرة وقد يلوح من المنهى التوقف فيه كالبهار والنخبة واقصر الصدوق على
حظر المدلول عن التوحيد وفي (الاتصار) انما افتردت به الامامية حذر الرجوع عن سورة الاخلاص
وروي قل يا أيها الكافرون أيضاً وأن الوجه فيه مع الاجماع ان شرف السورتين لا يمتنع أن يجعل لها هذه
المرتبة انتهى وصرح جماعة بعدم جواز المدلول عنهما اذا شرع فيها ولو بالصفة نبية احدهما بقي
الكلام فيها لو خالف وعدل فهل تبطل صلونه أم لا لم أجده فيه تصريحاً لاحد من أصحابنا الا ما قلته
صاحب الحدائق عن والده واستجوده من بطلان الصلوة والظاهر ان الامر كذلك (الثالث) لا خلاف
في جواز المدلول في الجملة واستجابته عن المجد والاخلاص الى الجملة والمناقض كما في جمع البرهان
لكن ظاهر الاتصار والسرائر في بحث القراءة والشرائط في بحث الجملة كما فيه منه الميضي والشهيد الثاني
عموم المنع حيث لم يستثوا الجملة والمناقضين وهو ظاهر المنقول عن الكاتب لكن الصجلي في بحث
الجملة استثناهما (واعلم) انهم اختلفوا أيضاً في مقامات (الاول) ان ذلك في ظهور يوم الجمعة كما في
التيه والنهاية والمبسوط والسرائر وجامع الشرائع والمنهى والتلخيص (قال في جامع المقاصد) كلامهم
هذا يقتضي جوازه في الجمعة بالطريق الاولى وفي (كشف القام) لهم ينون ما ييم الجمعة (قلت)
وبذلك أي الجمعة وظهرها صرح الشيدان والمحقق الثاني وتليدها وغيرهم بل في البحار والظاهر

اشترك الحكم عندهم بين الظهر والجمعة بلا خلاف في عدم الفرق بينهما والاخبار انما وردت بلفظ الجمعة والظاهر انها تطلق على ظهر يوم الجمعة مجازاً أو هي مشتركة بين الجمعة والظهر اشتركا معنويًا وفي (التذكرة وجامع المقاصد وظاهر الموجز والروض) أو صريحهما ان ذلك في الجمعة والظهر والمصر وعن الجعفي تجوز المدول عنهما الى الجمعة والمناقضين في صلوة الجمعة وصباحها والمساء ليلتها وقل ذلك في ارشاد الجعفرية عن بعض الاصحاب ولط عن الجعفي وفي (مجمع البرهان) الاحتياط ترك المدول في المصر بل في الظهر وفي (الحداثق) محل ذلك صلوة الجمعة لا الظهر (الثاني) أطلق في المبسوط والتهامة والتحرير والارشاد والتذكرة والموجز الحاوي والتمهي في المقام جواز الانتقال عن السورتين أعني المجدد والاخلاص الى السورتين (١) من دون قيد بدم تجاوز النصف أو بلوغه وفي (مجمع البرهان) لا أرى دليلاً على عدم جواز الرجوع مع تجاوز النصف انتهى وكذا أطلق مولانا الصادق عليه السلام في خبر الحلبي وعبيد وفي (السرائر والفروس والغفلة وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والروض والفوائد المليّة والمقاصد العلية) القيد بدم بلوغ النصف وفي (الساك والحداثق) انه المشهور وهو المنقول عن الكيدري وعن الاصباح وفي (الفتية) كما قل عن القنع انه ان قرأ نصف سورة غير الجمعة والمناقضين في ظهر الجمعة أثمار كعتين نافذة وفي (جامع الشرائع) اذا قرأ غير الجمعة والمناقضين في ظهر الجمعة وبلغ النصف فله ان يجعلها ركعتين نافذة وفي (المنهى في بحث الجمعة والبيان وكشف الالتباس) القيد بدم تجاوز النصف وفي (البحار) ان الاكثر قيده بدم تجاوز النصف في السورتين وفي (التحرير) في بحث الجمعة ولو تجاوز النصف قل نيته الى التفل مستجاً واحتج من قيد يلوغ النصف بان فيه جمعا بين قول الصادق عليه السلام حين سئل عن رجل أراد أن يصلي الجمعة قرأ قل هو الله أحد يتما ركعتين ثم يستأنف وبين الاخبار الدالة على المدول قالوا لان المدول من الفريضة الى النافذة بغير ضرورة غير جائز فحملنا هذه الرواية على بلوغ النصف وبقية الروايات على عدمه وفيه نظر من وجوه (منها) انه يمكن الجمع بالتخير كما هو ظاهر الكليني (ومنها) انه قد جاز المدول عن الفريضة في مواضع كاستدراك الجماعة والاذان والاقامة ثم روى الحيري في قرب الاسناد عن الكاظم عليه السلام انه قال وان أخذت في غيرها وان كان قل هو الله أحد فاقطعها من أولها وارجع (فارجع لـ) اليها أي الى الجمعة أو المناقضين (الثالث) قال المحقق الثاني وتليذهاء والشهد الثاني في جامع المقاصد والجعفرية وشرحها والروض والمقاصد العلية يشترط أن يكون الشروع في المجدد والاخلاص نسياناً وقد يظهر من المختلف نسبته الى الاكثر كما يأتي قل ذلك عنه وفي (البحار) ان التميمي أظهر كما هو المستفاد من الاطلاق أكثر الروايات (قلت) واطلاق الفتاوى وليس في الروايات الا أن المصلي اذا قرأ سورة التوحيد وكان في قصده قراءة سورة فلا يرجع عنها الا الى السورتين وهذا المعنى لا خصوص له بالناسي بل ينطبق على العائد ويصح حمل اللفظ عليه وخبر علي بن جعفر لا وجه قصره على حال النسيان وما قيل من ان الخروج عن مقتضى الاخبار الصريحة في المنع عن المدول من سورة التوحيد مجرد الاحتمال غير جيد بل الواجب الاقتصار على المتيقن وهو الناسي لانه متيقن الارادة ومجمع عليه (فيه) ان ذلك مبني على ظهور الاخبار في الناسي والظاهر من اطلاقها كما هو ظاهر الاكثر انطباقها على المأمودان

(١) الجمعة والمناقضين كذا (بخطه قدس سره)

ولو تسر الايمان بالباقي للنسيان انتقل مطلقاً ومع الانتقال يبيد البسملة (من)

سئلنا أنها في الناسي أظهر (قلت) ذلك يقتضي الاولوية لا الخصوصية وقد سمعت ما في البحار والمقام مقام تأمل (الراجح) قال في المختلف ذهب أكثر علما إلى أنه يجوز الرجوع عن نية الغرض إلى النقل للناسي (قلت) وبذلك صرح الشهيدان وغيرهما وقد سمعت ما في الفقيه والمقنع والاصباح والجامع ومنع المعجلي من ذلك محتجاً بقوله عز وجل ولا تبطلوا أعمالكم (الخامس) في مجمع البرهان والبحار والمحدثات ليس في الاخبار دلالة على جواز المدول من المجدد إلى السورتين وإنما تضمنت المدول عن التوحيد اليها وتوقف في الاول واستظهر عدم جواز المدول عنها اليها في الاخير (قلت) يدل عليه من الاخبار الخبر القوي نقلناه عن كتاب قرب الاسناد وكتاب المسائل في البحث الاول وقد قلنا تمامه عن قرب الاستناد في المقام الثاني مضاعفاً إلى الاجماع المنقول على المساواة بينهما في جامع المقاصد وارشاد الجفرية وروض الحنان والشهرة بين القدماء والتأخرين كما في البحار وقد سمعت نقل الشبهة على ذلك في مواضع بل سمعت نفي الخلاف عن ذلك في مجمع البرهان فلا وجه لتوقفه فيه (ولعلم) أنه يتحقق الدخول في السورة بالدخول بالبسملة التي قرأت بقصد تلك السورة ولو قرأ قل هو الله أحد من سورة الاخلاص ولم يكن قد قرأ البسملة بقصد الاخلاص بل قرأها بقصد سورة أخرى فلا حوط الرجوع إلى الاخلاص باعادة البسملة بفصلها ثم تمام الاخلاص نعم لو كان قد قرأ قل هو الله أحد أو بعضها من دون شعور وكان قد بسمل بقصد غيرها فله أن يرجع عنها إلى ذلك النبر وان قرأ البسملة بقصد المجدد مثلاً ثم قرأ قل هو الله أحد بغير شعور فله أن يرجع عنها إلى المجدد وان كان بقصد وشعور ولكنه غفل عن كونه مبدأً للمجدد فلا حوط الرجوع إلى المجدد اصدق أنه دخل في المجدد وحكمه حينئذ عدم جواز المدول عنها ولو إلى الاخلاص وكذا الحال فيما لو قرأ البسملة بقصد الاخلاص ثم قرأ قل يا أيها الكافرون ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو تسر الايمان بالباقي للنسيان انتقل مطلقاً ﴾ لا أجدي هذا غافلاً ويظهر من البحار دعوى الاجماع عليه قال لو تسر عليه الايمان ببقية السورة للنسيان أو حصول ضرر بالاعمال قد صرح الاصحاب بجواز المدول وفي (الذكرة) لو وقت عليه آية من السورة وجب المدول عنها إلى أخرى وان تجاوز النصف تحصيلاً لسورة كاملة وفي (جامع المقاصد) أراد بقوله مطلقاً في التوحيد والمجدد وغيرهما تجاوز النصف أم لا ومثله ما لو شرع في سورة بظن سعة الوقت فتبين ضيقه عنها فانه يمدل عنه (عنها خل) أيضاً وكذا خوف فوات الرقة ونزول ضرره وجوباً في هذه المواضع لما فيه من تحصيل الواجب ودفع الضرر قال ولو سكت المصنف عن قوله للنسيان لكان أخصر واشمل وفي (كشف القاتم) مثل النسيان ماذا كانت السورة عزيمة قال وفي قوله تسر إشارة إلى أنه ان أمكن استحضار المصحف والقراءة منه أو حمل النبر على القراءة ليثمه فيها من غير مناف للصلوة لم يجب عليه للأصل والخبر قال وأما صحيح زرارة الدال على أنه له ان يدع المكان الذي غلط فيه وبعضه في قراءته وأنه ان قرأ آية أو شاء ان يركع ركب فلا تعلق له بما نحن فيه لأنه في التوافق أو التثنية الا ان لاوجب سورة كاملة بعد الحمد في التريضة وكلامنا على الإيجاب انتهى وفي (الذكرى) هو محمول على التافة كما قال الشيخ وكنا كل ماورد في هذا الباب مع ان الأشهر في الاخبار ان السورة مستحبة وان كان المسلم من الاصحاب غالباً على الوجوب انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ومع الانتقال يبيد البسملة ﴾ هذا مذهب أكثر الاصحاب

وكذا لو سمي بعد الحمد من غير قصد سورة معينة (مقن)

كما في البحار والمشهور كما في الحقائق وبه صرح في التحرير والاشاد والتذكرة والذكرى والدروس والجفرية وشرحها والروض وغيرها لاها جزء من كل سورة والذي أتى به جزء المدلول عنها فلا يجزي عن جزء المدلول اليها وفي (كشف الغمام) قد يتردد في هذا انتهى (قلت) سيجي كلام المردد والجازم بعدم الوجوب وفي (جامع المقاصد) تجب البسمة والقصد اذا لم يكن مراد تلك السورة التي انتقل اليها قبل ذلك ولم يكن قرأ بعضها أما معه فلا يجب بل ينتقل الى موضع قطع لقطوعة البنظري عن أبي العباس (قلت) قد سلف قلنا قال ولا يرد علينا ما سبق من أنه لو قرأ خلال القراءة غيرها انقطعت الموالاة ووجب إعادة القراءة فكيف لم يجب هنا (وأجاب) أنه لما كان من نيته ان ذلك من قراءة الصلوة لم يكن من غيرها انتهى وقد أشار الى هذا في روض الجنان فقال ان حكمة في الارشاد باعادة البسمة لو قرأها بعد الحمد من غير قصد بعد القصد الى سورة معينة (فيه) اشكال لانه ان كان قرأها أولا هذا لم يجه القول بالاعادة بل ينبغي القول بطلان الصلوة لانه عن قراءتها من غير قصد وهو يقتضي الفساد وان كان قرأها ناسيا قد تقدم القول بأن القراءة خلالها نسيانا توجب الاعادة من رأس فالقول باعادة البسمة وما بعدها لا غير لا يتم على تقدير المد والتسيان والذي ينبغي القطع بفساد القراءة على تقدير الصد لانه وهو الذي اختاره الشهيد في البيان وحل الاعادة هنا على قراءتها ناسيا وقد تكلف لدفع الاشكال بأن المصلي لما كان من نيته ان ذلك من قراءة الصلوة لم يكن من غيرها فلم يقدح في الموالاة (ويؤيده) رواية البنظري عن أبي العباس لكنها مقطوعة ومادة الاشكال غير منحصرة انتهى (قلت) الظاهر ان هذا الكلام وقع منه غفلة وسبحان من لا يغل في المراد من عبارة الارتداد انه لو قرأ بعد الحمد البسمة من غير قصد سورة يجب عليه اعادةها اذا قصد سورة والذي تقدم في مسئلة وجوب الموالاة انما هو القراءة في خلال آيات الحمد أو السورة وأين هذا من ذلك والمحقق الثاني انما أورد هذا الاشكال في مسئلة المدلول الذي يتحقق فيها القراءة في خلال آيات السورة كما سمعت والذي في البيان انه لو بسمل لا بقصد سورة معينة عامدا ثم اختار سورة واكتفى لها بالبسمة التي لا بقصد سورة معينة كانت صلوته باطلة وليس فيه انه لو أعاد البسمة بقصد السورة التي أراد قراءتها ان صلوته تكون باطلة لانه سمي أولا لا بقصد سورة معينة (سلنا) ان الشهيد أو غيره قال ذلك لكننا نطالب بالهني الدال على البطلان وليس هو الا الاستفادة من الامر بقصد البسمة في السورة ولا سلم انه يقتضي البطلان وانما يقتضي عدم الاكتماء بها مع السورة لانه لا يفهم من وجوب القصد بالبسمة بحرم قراءتها بدونه على ان الشهيد الثاني لا يقول ان الامر بالشئ يقتضي النهي عن ضده الخاص ثم ان قوله أخيرا ينبغي القطع بفساد القراءة ربما ناقض قوله أولا ينبغي القطع بطلان الصلوة بل هذا هو قضية دليله قال مولانا الاردبيلي ما فهمت هذا الاشكال وسد ثبوت ما فهمت رفضه بما ذكره الا ان لا حول بالاشكال وهو المطلوب انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وكذا فساد البسمة لو سمي بعد الحمد من غير قصد سورة معينة ﴾ هذا هو المشهور كما في الحقائق ومذهب الاكثر كما في البحار وهو خيرة التحرير والتذكرة والارشاد والذكرى والدروس والبيان والالفيه والموجز الحاروي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والجفرية وشرحها والمقاصد العلية وعليه الاستاذ الشريف أدام الله تعالى حراسته ولكن

في الذكرى والجفرية وشرحها انه لو جرى لسانه على بسملة وسورة ان الاقرب الاجزاء وفي (الدروس) انه الظاهر وفي (جامع المقاصد) لا بد في ذلك مع ظاهر رواية أبي بصير ومال اليه في الروض بعد ان رده أولاً وفي (كشف الثام) بعد ذكر عبارة المصنف هذا ان سلم فاما يسلم فيها اذا قصد سورة قرأ غيرها ولذا قال الشهيد لو جرى لسانه على بسملة الى آخره وفي (جامع المقاصد والمقاصد العلية والروض) انه لا حاجة الى القصد في الحمد لانها متينة فيحمل الاطلاق على ما أمر به وفي (كشف الثام) نسبته الى القيل وعن الشهيد في بعض تحقيقاته انه لو اعتاد سورة معينة لم يلزمه القصد وهو خيرة الموجز الحادي وشرحه وفي (جامع المقاصد) لا أعلم فيه شيئاً اذا كان بحيث يسبق لسانه اليها عند القراءة والاقصرار على اليقين هو الوجه وفي (الروض) الاجزاء هنا بيد وفي (جامع المقاصد والجفرية وشرحها والروض والمقاصد العلية) انه لا يجب القصد ان لزمه سورة بينها لانه لما تبين كان مقصوداً من أول الصلوة وفي (كشف الثام) نسبته الى القيل (قلت) يبنى الكلام في محل القصد فتحله من غير خلاف بعد الفراغ من الحمد وعن الشهيد في بعض تحقيقاته الاكفاء بالقصد المتقدم في اثنا ا صلوة وفي (الموجز الحادي وشرحه) له أن يبين بعد الفاتحة وفيها ومن أول الحمد والصلوة وقوله في ارشاد الجعفرية عن بعض المتأخرين وفي (جامع المقاصد) لو قصد سورة من أول الصلوة لا أعلم فيه شيئاً يقتضي الاكفاء وعدمه والاقصرار على اليقين هو الوجه وفي (الروض والمقاصد العلية) وفي الاكفاء بالقصد المتقدم في أثناء الصلوة بل قبلها وجه وقد تأمل جماعة من متأخري المتأخرين في أصل الحكم أنني وجوب قصد السورة قبل البسملة أولم فما أجد المولى الارديلي قال وجوب قصد السورة قبل البسملة غير واضح لان نية الصلوة تكفي لاجزائها بالاتفاق ولو فلت مع الغفلة والذهول ويكفيه قصد فعلها في الجملة واتباع البسملة في السورة بين كونها جزءاً لها وذلك كاف مع عدم تسليم اشتراط ذلك التمين قبل القراءة وبالجملة يمثل هذا يشكل بمجابه شي . والبطلان مع عدمه والاعادة بعد قراءة السورة لاجله مع جهل أكثر المسلمين لمثله وعدم معذورية الجاهل بعدم على انه منقوض بالمشتركات الكثيرة مثل التخير بين التسيحات والفاتحة بل قراءة الفاتحة فانه يحتمل وجوها غير قراءة الصلوة وكذا السورة والتسيحات بل جميع الافعال ويؤيده عدم تمين القصر والاعام في مواضع التخير وعدم وجوب تمين الواجب من الله كرمع التعدد واحتمال كل واحدة الواجبة لا الاولى فقط كما قيل فلو جرى لسانه بسورة مع البسملة فالظاهر الصحة مع القول بوجوب القصد مع فوات محله ولزوم التكرار بغير دليل وكون النسيان عذراً (ويؤيده) رواية البرنطي عن أبي العباس فانه يدل على انه بعد التصف لا يرجع فيد الامام بالطريق الاولى بل ظاهره يدل على جواز ترك القصد الى غيره عمداً فتأمل انتهى كلامه ونحوه باقي البحار حيث قال الظاهر انه اذا أتى بالبسملة قد أتى بشي . يصلح لان يكون جزءاً لكل سورة وليس لها اختصاص بسورة معينة فاذا أتى ببقية الاجزاء قد أتى بجميع أجزاء السورة المينة كما اذا كتب بسملة بقصد سورة ثم كتب بعدها غيرها لا يقال انه لم يكتب هذه السورة بتمامها ولو تم ما ذكره لزم ان يحتاج كل كلمة مشتركة بين السورتين الى القصد مثل الحمد والظاهر انه لم يقل أحد به ويمكن ان يستدل بهذا الظاهر على عدم لزوم نية البسملة وأشار الى خبر قرب الاستناد وكتاب المسائل المتضمن آفاقاً قال لانه اذا كان مراداً لسورة أخرى قد قرأ البسملة لها ففي صورة عدم العدول يكون قد اكتفى ببسملة قصد بها أخرى ولو قيل

له عند قراءة السورة قصد البسلة لما قلنا اطلاق الخبر يشمل ما اذا نسي السورة بعد قراءة البسلة
 للآخرى وعدم التفصيل دليل السوم وقال السيد المقدس السيد صدر الدين في شرحه على وافية
 الاصول ترويحاً لكلام ملا محمد أمين الاسترادي من ان اصحابنا يتقن بلا دليل ان النصوص
 دلت على وجوب قراءة سورة كاملة ولا ريب لاحد في ان التام والفاصل وبعض الحيوانات المسم
 لو فرض تكلمه اذا قرأ سورة الاخلاص مثلاً مع البسلة يقال في الرف انه قرأ هذه السورة مع عدم
 القصد لهؤلاء لا الى السورة مطلقاً ولا الى هذه ببيتها فضلاً عن البسلة وليس لاحد ان يدعي ان
 السورة الكاملة موضوعة بحسب الشرع لصورة قصد الالفاظ في بسلتها كونها جزءاً منها اذ لا دليل
 على ذلك ولو كان هناك دليل لا يكون الحكم خفياً غير ظاهراً كما هو المفروض والحق ان السورة عبارة
 عن كلمات مخصوصة بأسلوب مخصوص وبمخرج انضمام البعض منها الى البعض الآخر الكلام المشترك
 أو الكلمة المشتركة الواقعين فيها عن الاشتراك ويصيرها مخصوصين وليس للقصد مدخل في اكثر
 الآيات والكتابات المشتركة ولو سلم ان له مدخلاً فيه ولو بالمية التامة فلامانع من قيام غيره مقامه في
 هذه الملية وهو الانضمام الذي قلنا به فما الذي دل على ان من لم يقصد لا يكون متملاً بل تكون صلوته
 باطلة انتهى وقد سمعنا في كشف التمام وتحقيق التمام كما أوضحه بعض مشائخنا المحققين ادام الله
 حراسته (١) ان يقال لاشك في ان القصد مدخلي اختصاص البسلة بالسورة من بين سائر ما صلت
 له من السور كما حكوا بحمزة قراءة البسلة بقصد العزيمة على الجنب وبحمزة الدلول عن التوحيد اذا
 قرأها بقصد هاتي الصلوة وعلى هذا فان قصد الجنب بالبسلة عزيمة قد فعل حراماً فاذا قرأ بعدها البسلة
 التوحيد مثلاً فلا يخلو من وجوه ثلاثة (أحدها) ان هذا الاتصال قد صيرها جزءاً من سورة التوحيد
 وسلبها عما كانت عليه من كونها جزءاً من العزيمة وهو باطل قطعاً (الثاني) ان يكون هذه البسلة الواحدة
 صارت جزءاً من العزيمة باعتبار القصد ومن التوحيد باعتبار الاتصال وهذا باطل أيضاً اذ لا معنى لكون
 الآية بعد قضيتها وانعدامها غير نفسها مصافاً الى أصل عدم التداخل وأما ما اعتدوا عليه من الصدق
 العرفي فله وجهان أحدهما انه لا يحكم بذلك الا عند ظهور القصد (وثانيهما) ان ذلك بطريق الجزاء بمعنى
 عدم الاختلال فيها من جهة لفظها ألا ترى ان الرف لا يحكم فيما ذكرنا انه قرأ التوحيد كاملة وقرأ آية
 من غيرها ولما تبين أن الاتصال من حيث هو اتصال لا تأثير له وكذا البسلة من حيث هي ليس
 فيها الا عموم الصلاحية لكل سورة ظهر الاحتياج الى القصد الذي لاشك في تأثيره وصيرورة البسلة
 بسببه مختصة بمض السور وان لم يأت بشيء منها بعدها على أنه يكتفي بالشك في تأثير الاتصال لكان
 الشغل اليقيني بالاجال وقال شيخنا العلامة المتبر أدام الله تعالى حراسته التحقيق في التمام أن يقال
 أنه لا بد من القصد الاجمالي بمعنى أنه لا يكتفي بمجرد الاتصال ولا يشترط قصد السورة وتعيينها بالمخصوص
 بل تكفي البسلة بقصد أن مستحاثه ويوقه الله في خله من السور بينها لانه قاصد قراءة سورة
 جزئياً فتبين حينئذ البسلة بتبين السورة في الواقع والتبين الواقعي وقصد لا ينفك عنه أحد وقد
 وجدنا أن التبين في الواقع قد كفي في العقود كقولك استأجرتك أو صالحتك على أن تعطي كل
 من يدخل هذه الدار درهما فالتقاضي اذا عين سورة و بسمل لما فلا كلام فاذا عدل عنها فلا بد من

(١) هو شيخنا المقدس الشيخ حسين نجف أيده الله تعالى (كذا بخطه قدس سره)

ومريد التقدم خطوة او اثنتين يسكت حالة التخطي ﴿ الفصل الخامس في الركوع ﴾ وهو ركن في الصلوة تبطل تركه عمداً وسهواً (مقن)

البسمة واذا بسمل بقصد أن ما سيجي يقع في خله فالبسمة له وهو المعين لما كان ينه فلا ينقص في ذلك عدول الا بعد الشروع في السور التي تقع في خله ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ومريد التقدم خطوه أو اثنتين يسكت حال التخطي﴾ هذا الحكم مشهور كما في الذكرى وبه صرح في النهاية والمبسوط وجامع الشرائع والمنتهى والتحرير والتذكرة والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وغيرها وهل هذا السكوت واجب يحتمل ذلك ان سلبنا القيام عنه والا كان مستحباً كذا قال في التذكرة وفي (الذكرى) الاقرب وجوبه لظاهر الرواية ولان القرار شرط في القيام وتقل فيها أنه توقف فيه بعض المتأخرين وفي (كشف الالتباس) ولو رفع رجله لحاجة أمسك وجوباً وفي (جامع المقاصد) وفي رواية أن مريد التخطي يجر رجله ولا يرفسها قال ويؤيده الخروج عن هيئة المصلي بالقيام على قدم واحدة

﴿ الفصل الخامس في الركوع ﴾

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهو ركن في الصلوة تبطل تركه عمداً أو سهواً ﴾ وجوب الركوع ثابت باجماع علماء الاسلام كما في المتبر والتذكرة وبالضرورة من الدين كما في البحار والمفاتيح والالجامع كما في الفنية والمنتهى والدروس والذكرى وجامع المقاصد وغيرها وهو ركن في الصلوة بالاتفاق كما في التذكرة والدروس والتفتيح وظاهر الوسيلة وبلا خلاف كما في المنتهى وجامع المقاصد والتفتيح أيضاً والروض والبحار وأما بطلان الصلوة بتركه عمداً أو سهواً فله الاجماع كما في المفاتيح وشرح الشيخ نجيب الدين وفي (الفنية) الاجماع على بطلان الصلوة بتركه سهواً وهو مذهب الاكثر كما في المدارك ولا فرق في البطلان بتركه سهواً بين الاولين والآخرين عند علمائنا كما في التذكرة وفي موضع آخر عند أكثر علمائنا ولا خلاف في ذلك بل هو اجماعي كما في ارشاد الجعفرية وهو المشهور كما في تخطيط التلخيص وكشف القام وشرح الشيخ نجيب الدين والحداثي ولا يفتى الى ما يوجد في الكتب بخلاف ذلك كما في السرائر (قلت) وهو مذهب السيد والمفيد (١) والدليلي وجهور المتأخرين وفي سهو المدارك نسبته الى عامة المتأخرين وهو المقول عن الحسن والتقي والقاضي وفي (الدروس والمدارك) انه لو فسر الركن بما تبطل الصلوة بتركه سهواً بالكفاية لم يكن منافياً لقول الشيخ لان الآتي بالركوع بعد السجود لم يتركه في جميع الصلوة وتقل عن أبي علي وعلي بن بابويه ان الصلوة تبطل بتركه سهواً في الركعة الاولى دون الثانية والثالثة والرابعة وقد قل عبارتيهما في المختلف وفي (المبسوط) في فصل الركوع ان الصلوة تبطل بتركه سهواً اذا كان في الركعتين الاوليين من كل صلوة وكذا اذا كان في ثالثة المغرب وان كان في الركعتين الاخيرتين من الرباعية ان تركه ناسياً وسجد سجدتين أو واحدة منها أسقط السجدة وقام فركع ونعم صلوة انتهى ومثله قال في (جامع الشرائع) من دون تفاوت وتقل ذلك عن كتابي الاخبار وهذا في الحقيقة في ركعة السجود بمعنى عدم البطلان بزيادته وقال في فصل السهو من المبسوط في تعداد السهو الذي يوجب الاعادة ومن ترك الركوع حتى سجد وفي أصحابنا من قال بسقوط السجود ويبعد الركوع ثم يبيد السجود والاول أحوط لان هذا الحكم مختص

(١) لكن عبارة المفيد محتملة على بدمذهب الشيخ (منه قدس سره)

ويجب في كل ركعة مرة الا الكسوف وشبهه ويجب فيه الانحناء بقدر وضع يديه على ركبتيه (متن)

بالركبتين الاخيرتين انتهى وهذا الذي نسب الى بعض اصحابنا هو ما في الجمل والوسيلة بدون تفاوت أصلا وقيل ذلك في المختلف عن الاقتصاد وهذا الذي قلناه الشيخ عن بعض اصحابنا من الاطلاق قلناه عن الشيخ في المنهى وعن بعض الاصحاب في التذكرة (وقال الشيخ في النهاية) فان تركه ناسيا في حالة السجود وجب عليه الاعادة فان لم يذكر حتى صلى ركعة أخرى ودخل في الثالثة ثم ذكر أسقط الركعة الاولى وبني كانه صلى ركعتين وكذلك ان كان قد ترك الركوع في الثانية وذكر في الثالثة أسقط الثانية وجعل الثالثة ثانية ونعم الصلوة انتهى وظاهر المدارك والشافعية أو صريحهما انه لو ذكر ترك الركوع في السجدة الاولى أو بعدها قبل الدخول في الثانية لا تبطل صلوة بل يركع ويسجد السجدين ونعم الكلام في المسئلة سيأتي في محله يمون الله تعالى ورحمته الواسعة وبركة خير خلقه محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم وظاهر جماعة وصريح آخرين (١) أن الركن في الركوع هو الانحناء كما سيأتي وفي موضع من الخلاف أن الطائفة في الركوع ركن من أركان الصلوة وأدعى على ذلك الاجماع وقال أيضا في مسألة أخرى رفع الرأس من الركوع والطائفة وأجب وركن بالاجماع ونعم الكلام يأتي انشاء الله تعالى والمشهور بين الاصحاب كما في الروضة ان زيادته على حد قبيضة تبطل بها الصلوة سهوا (قلت) وبذلك صرح الاكثر وهو ظاهر كل من قال انه ركن وفي (مجمع البرهان) ان بطلان الصلوة بزيادته حتى يتم معنى الركن عند الاصحاب فلا أذكر الآن ما يدل عليه انتهى وأول من فتح باب الشك في البطلان بزيادة الركن فيها أجد الآن الشهيد الثاني فانه قال هذه السكوية تخلفت في مواضع كثيرة وادعى ان ذلك هو الذي دعى الشهيد في القصة في بحث التروك لترك ذكر ان زيادة الركن مبطله مع انه قد نص فيها في بحث السهو على بطلانها بها وكذا في حقه كنه وتبع الشهيد الثاني على ذلك جماعة من متأخري المتأخرين فأخذوا يتألمون في دليل على ذلك وقد قدم بيان الدليل ونعم الكلام في مبحث القيام وسيأتي كلام الناصين على ان زيادة الركن سهوا مبطله وذكر المواضع المستتة من ذلك بتوفيق الله تعالى وبركة محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجب في كل ركعة مرة الا في الكسوف وشبهه ﴾ بالاجماع المستفيض فيها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجب فيه الانحناء ﴾ بلا خلاف لانه حقيقته كما في المتنى وقال فيه قبل ذلك أيضا ان الركوع هو الانحناء لثلاثة وشرعا وصرح بذلك جماعة وفي (الذكرى) (الاجماع على أنه لا يفتق مسمى الركوع شرعا بالانحناء الظاهر الى أن تبلغ اليدين عيني الركبتين انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ بقدر يتمكن منه من وضع يديه على ركبتيه ﴾ كما في الشرائع وجامع الشرائع والتحرير والمتنى والذكرى وجامع المقاصد والمفاتيح وفي الاربعة الاخيرة الاجماع على ذلك لكن في المتنى والذكرى ذكر البلوغ وفي الاخيرين الوضع كالكتاب وظاهرها الاكتفاء في وصول جزء من اليد وبآتي ما يقيده ويصرفه عن ظاهره بل في جامع الشرائع والذكرى وجامع المقاصد عني ركبتيه وفي (نهاية الاحكام والتذكرة والارشاد والروضة) وضع راحتيه على ركبتيه وفي بعضها بلوغ راحتيه اليهما وفي (التذكرة) اجماع أهل العلم كافة على أي على بلوغ راحتيه اليهما ما عدا أبا حنيفة وفي (الروضة) الراحة الكتب ومنها الاصابع وعن الديوان ان الراحة الكف وعن الفيوي في السامي ان الراحة

والطأينة فيه بقدر الذكركر الواجب (متن)

ما فوق الاصابع وفي (النافع والمتبر والتمصرة والدروس والبيان والالفة واللغة والموجز الحاوي وكشف
الالتباس والجعفرية وشرحها والمبسة والروضة والمدارك) وضع كفيه على ركبتيه وفي بعضها وصول
كفيه الى ركبتيه وفي (المتبر) اجاع أهل العلم كافة على وصول كفيه اليهما غير أبي حنيفة وفي (جل
السيد) بملأ كفيه من ركبتيه وفي (مصباح الشيخ) يقصهما كفيه فاجاعا المتبر والتذكرة وما صرح به في
هذه الكتب قد تطابقت على معنى واحد وهو اعتبار وصول جزء من باطن الكف وأنه لا يكتفي
برؤس الاصابع كما صرح به في البيان وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض والروضة بل في جامع
المقاصد لم أقص في كلام لاحد يتد به على الاجزاء. يلوغ رؤس الاصابع في حصول الركوع انتهى (قلت)
هذا يدل على أنه لم يفهم من اجماعي المنتهى والذكرى ما لعله يفهم منها من الاجتزاء بذلك سلمنا
الظهور لكن الاجامعات الاخر توجب الصرف عن هذا الظاهر ووجب حمل قوله عليه السلام في الخبر
الذي رواه في المتبر فان وصلت أطراف أصابعك في ركوعك الى ركبتيك أجرك على ان المراد
الوصول الى مجموع عين الركبة لان من الاصابع الاربعة وباقي الاصابع بينها تفاوت فاذا وصلت اطراف
الكل الى مجموع عين الركبة دخل جزء من باطن الكف كما أشار الى ذلك الاستاذ آدام الله حراسه
في حاشية المدارك أو يحتمل على أن المراد بالاطراف الاطراف التي تلي الكف كما في جامع المقاصد
ويضد ذلك ما في الذخيرة من أن في عبارتي المنتهى والذكرى مسحة فاني البحار من أن المسحة
في اجماعي المتبر والتذكرة لم يصادف محله كما عرفت وما في الحديث من نسبة الاجتزاء يلوغ
رؤس الاصابع الى المشهور (فيه) أنا لم نجد المصرح بذلك الا الشهيد الثاني في المسالك وقد سمعت ما في
جامع المقاصد (ولعلم) أنه يظهر من السرائر والتفلية أنه لا يجب على المرأة أن تقضي اغتناء الرجل بل القدر
الذي فصل ماله يداها الى فخذيها فوق ركبتيها واحتمل ذلك في الفوائد المليية ويأتي في المستجابات قل
عبارتهما (ولعلم) أنه قد صرح أكثر علمائنا بأنه لا يجب هذا الوضع وفي (الذكرى) الاجماع عليه وفي
الخلاف فيه جماعة وفي (نهاية الاحكام والتذكرة والذكرى والدروس والبيان والموجز الحاوي وكشف
الالتباس والجعفرية وشرحها) أنه لا بد أن ينوي بالانحناء غير الركوع فلو قرأ آية سجدة فهو ليس بسجد
او اراد قتل حبة أو نحو ذلك فلا يلغ حد الركوع بدا له أن يجعله ركوعا لم يجز بل يجب أن ينصب ثم
يركع لان الركوع الانحناء ولم يقصده وانما يتميز الانحناء للركوع منه عن غيره بالنية بل في نهاية الاحكام
أنه لا فرق في ذلك بين العامد والساهي على اشكال ووجه كما في كشف القام من حصول هيئة
الركوع وعدم اعتبار النية لكل جزء كما في المتبر والمنتهى والتذكرة وغيرها غايته أن لا ينوي غيره عمداً
وفي (الموجز الحاوي وكشف الالتباس) فرض المسئلة في صورة التسيان وفي (الذكرى والدروس
وجامع المقاصد والمقاصد المليية والروض والروضة والمسالك) أنه لا يكفي في الركوع الانحناء أي
اخراج الركبتين ولا المركب منه ومن الانحناء لخروجه عن معنى الركوع ﴿ قوله ﴾ قدس الله
تعالى روحه ﴿ والطأينة ﴾ وجوب الطأينة في الانحناء اجماعي كما في التاصريرات والفنية والمتبر والمنتهى
والتذكرة وجامع المقاصد ومناها السكون بحيث تستقر اعضاؤه في هيئة الركوع ويفصل هو عن
ارتفاعه منه عند علمائنا أجمع كما في التذكرة وكذا المنتهى ولعل هذا المعنى داخل تحت الاجماع وهو

والذكر من تسبيح وشبهه على رأي (متن)

عين قول الأكثر أنها السكون حتى يرجع كل عضو إلى مستقره وإن قل وفي (الخلاف) الإجماع على ركنيتها كما عرفت وكلام الكاتب المقول في الذكرى والبحار كالصريح في أنها ركن وفي (البحار) أن المشهور أنها ليست بركن (قلت) وبذلك صرح في المستبر والتذكرة والمنتهى والذكرى والبيان وغيرها وفي (الدروس) في ركنيتها قولان وهذا يشمر بالتردد وقال في (الذكرى) كأن الشيخ يقصر الركن فيها على استقرار الأعضاء وسكونها والغير دال عليه ولأن مسمى الركوع لا يتحقق فيها إلا به أما الزيادة التي تساويه الذكر فلا اشكال في عدم ركنيتها انتهى وفي (المفاتيح) الإجماع على وجوبها بقدر الذكر الواجب وبصرح في السرائر والشرائع والتافع والمستبر والمنتهى والتذكرة والذكرى والافنية وجامع المقاصد والمقاصد الطيبة وغيرها لتوقف الواجب وهو الذكر كما عليها وفي (كشف القاتم) هذا إنما يتم إذا لم يزد في الانحناء على القدر الواجب والا فيمكن الجمع بين مسمى الطائفة والذكر حين الركوع مع عدم الطائفة بقدره انتهى وفي (التذكرة) والذكرى والدروس والموجز الحاروي وجامع المقاصد وكشف الالباس) أنه لو زاد في الهوي ثم ارتفع والحركات متواصلة لم تتم زيادة الهوي مقام الطائفة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والذكر ﴾ يجب فيه الذكر أجماعا كما في الخلاف والمستبر والمنتهى والذكرى وجامع المقاصد وأرشاد الجعفرية والمدارك والمفاتيح وفي (غاية المراد) أنه لا خلاف فيه وفي (الوسيلة) الإجماع على وجوب تسبيحة واحدة في الركوع ونحوه ما في الفنية والوسيلة كما يأتي ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ من تسبيح وشبهه ﴾ فلا تعيين التسبيح بلا خلاف كما في السرائر بل مطلق الذكر كاف كما هو خيرة المبسوط والمنتهى والتذكرة والأرشاد والتحرير وهما في الأحكام والمختلف وغاية المراد الموجز الحاروي والتفتيح وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجعفرية وشرحها والميسبة وكنز العرفان والمساك والروض والروضة والمدارك ورسالة صاحب المالم وقواء في المقاصد العلية ونسبه في المنتهى إلى جعل الشيخ والنهاية والموجود في النهاية والجامع الاقتصار على أن لا اله الا الله والله أكبر بدل التسبيح قال في (النهاية) بعد أن ذكر أن التسبيح فريضة وإن قال بدلا من التسبيح لا اله الا الله والله أكبر كان جائزا انتهى وظاهره عدم أجزاء غير هذا عن التسبيح فأمل ويأتي في الجمل ويضعف القول بالاكتفاء بمجرد الذكر أن قضيته الاكتفاء بتسبيحة واحدة صغرى للمختار وذلك خلاف فتوى الأصحاب كما يأتي بل قد يظهر من القاضي الإجماع عليه وخلاف ظواهر الأخبار بل كاد يكون خلاف صريح خبر معوية بن عمار ثم يظهر من النية كما يأتي الاجتزاء بالصغرى للمختار ومن إطلاق صحيح زرارة وابن يقطين وابن يقين من تلك الأخبار وفتوى الأصحاب وفي (الروض) لا منافاة بين الأخبار فإن التسبيحة الواحدة الكبرى وما يقوم مقامها تعد ذكر الله تعالى فتكون أحد أفراد الواجب التخيري المدلول عليه بالأخبار الأخر فإنها دلت على أجزاء ذكر الله تعالى وهو أمر كلي يتأدى في ضمن الكبرى والصغرى المكرره والمتحدة فيجب الجمع تخيرا ثم قال لكن رواية ابن عمار تأتي هذا الحل لكن لأصراحة فيها بأن ذلك أخف الواجب فتصل على أخف الندوب انتهى فأمل ثم ماذا يصنع بإجماع القاضي إلا أن يضعفه بأن كل من اكتفى بمطلق الذكر أجاز الاكتفاء بالواحدة الصغرى فأمل جيدا والمشهور كما في المقاصد العلية

والبحار وكشف الثام تبيين التسييح وهو مذهب الاكثر كما في غاية المراد والتقيح وجامع المقاصد والروض ومذهب المعظم كما في الذكري وهو ظاهر الصدوقين كما قل والتمنه والتمنه التسوب الى مولانا الرضا عليه السلام والجليلين والتعذيب والهداية والديلي والمقول عن الكاتب والحسن والقاضي والتقي والجلي وفي (التمني) نسبة ذلك اليهم من دون ذكر ان ذلك ظاهرهم وفي (المختف) نسبته الى ظاهرهم وهو خيرة الشرائع والتاضع والمنسبر والتخليص والتبصرة والبيان والدروس والالفية واللمعة وساحية المدارك وبعض هذه وان لم يكن صريحاً في ذلك لكنه كالصريح فيه وفي (الذكري) انه أولى وفي (الاتصار) الاجماع على ايجاب التسييح وانه مما افردت به الامامية وفي (الخلاف والوسيلة والفنية) الاجماع على وجوب تسبيحة واحدة في الركوع ويظهر من شرح جل السيد القاضي دعوى الاجماع على انه لا يجوز الاقتصار على سبحان الله كما يأتي قل كلامه برمت وفي (الامالي) ان من دين الامامية الاقرار بأن القول في الركوع والسجود ثلاث تسبيحات الى أن قال ومن لم يسبح فلا صلوة له الا ان يهلل أو يكبر أو يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد التسييح فان ذلك يجزيه انتهى فتأمل وفي (كشف الثام) ان التهليل والتكبير ونحوهما تسبيح ذكر ذلك في رد الاستدلال بغير الحضري وفيه نظر ظاهر لورود التسييح في الاخبار وكلام الاصحاب في المقام وغيره في مقابلتها وهو المفهوم عرفاً ولغة وان تلاموا أوصح الصدق مجازاً فليأمل وفي (التمني) اتفق الموجبون للتسييح من علمائنا على ان الواجب من ذلك تسبيحة واحدة كبرى صورتها سبحان ربي العظيم وبحمده أو ثلاث صغيريات مع الاختيار ومع الضرورة واحدة انتهى وفي (المعتبر) تسبيحة واحدة كبرى مجزية أو سبحان الله ثلاثاً ومع الضرورة تجزي الواحدة وقال أبو الصلاح لا يجزي أقل من ثلاث اختياراً وبه قال ابن أبي عقيل انتهى ونحوه قال المحقق الثاني وفي (غاية المراد والتقيح) اختلف المرجعون للتسييح فأوجب أبو الصلاح والمحقق ثلاث تسبيحات صغيريات وواحدة كبرى للمختار وواحدة صغير للمضطر انتهى وفي (المختف) في تذييب ذكره الظاهر من كلام الصدوقين وجوب واحدة كبرى أو ثلاث صغيريات من دون قيد بمختار ومضطر (قلت) الظاهر من الهداية والتمنه والتخير بين ثلاث كبريات أو سبحان الله سبحان الله سبحان الله وان واحدة تجزي المريض والمعتل وفي (البحار) القائلون بالتسييح اختلفوا على أقوال (الاول) جواز التسييح مطلقاً كما في الاتصار (الثاني) وجوب تسبيحة واحدة كبرى وهي سبحان ربي العظيم وبحمده كما في النهاية (قلت) قد سمعت مافي النهاية والجامع نعم تعيين التسبيحة الواحدة الكبرى خيرة جل السيد والمراسم والمصباح والتبصرة وقد يظهر من القاضي دعوى الاجماع عليه كما يأتي وفي (البيان) الاظهر ان هذه يجب عينا (الثالث) التخيير بين واحدة كبرى وثلاث صغيريات وهي سبحان الله وهو ظاهر الصدوق والشيخ في التهذيب (قلت) قد سمعت مافي كتب الصدوق نعم ما ذكره خيرة الشرائع واللمعة والالفية للمختار وفي (اللمعة) يكتفي مطلق الذكر المضطر وفي (الشرائع) واحدة صغير (الرابع) وجوب ثلاث على المختار وواحدة على المضطر وهو منسوب الى أبي الصلاح قلت والى الحسن كما سمعت وقال أبو الصلاح على ما قل ان الافضل سبحان ربي العظيم وبحمده ويجوز سبحان الله وفي (جامع المقاصد والمدارك) ان ظاهر كلامه هذا ان المختار لو قال سبحان ربي العظيم وبحمده ثلاثاً كانت واجبة قلت وكلامه هذا يفيد ان كل من سبحان الله وسبحان ربي العظيم وبحمده يكتفي بالمضطر (الخامس) نسب في التذكرة القول بوجوب ثلاث تسبيحات كبار

الى بعض علمائنا انتهى ما في البحار (قلت) هذا الذي ذكره في التذكرة خيرة النعمة حيث قال سبحانه ربي العظيم وبحمده ثلاث مرات وان قلنا حساً فهو أفضل وسباً أفضل وينبغي أن يزيد صاحب البحار قولاً سادساً وهو ما في النافع والاستبصار من التخييرين سبحانه ربي العظيم مرة بدون وبحمده وسبحان الله ثلاثاً وفي الضرورة مرة واحدة كما في خبر هشام بن سالم وهو وجه جمع بين الثلاث والتوحيد وينبغي أن يزيد سابعاً وهو ما في الفنية من جواز الاقتصار على سبحانه الله مرة واحدة اختصاراً حيث قال وأقل ما يجزئ تسيبحة واحدة ونقطة الافضل سبحانه ربي العظيم وبحمده وبحوز فيها سبحانه الله (قلت) والاطلاق صحيح زرارة يسلي ذلك وكذا صحيح ابن يقطين لكن يذهب ما يأتي عن شرح الجمل (ولعلم) ان المفيد أجاز سبحانه الله ثلاثاً لقليل والمستحب (في المتبر والمتنبي) الاجماع على أجزاء الواحدة الصغيرة للضغط (في المتبر وكثر العرفان) لفظ (لفظة خ ل) وبحمده مستحب (مستحب خ ل) عندنا وظاهرهما دعوى الاجماع كما هو صريح المتنبي كما يأتي قل عبرته لكن الاستاذ تأول ذلك كما سيأتي (في التقيح) الاكثر على ان لفظ وبحمده ليس بواجب وان قلنا بمطلوفاً (في غاية المراد) ان القائلين بالكبرى منهم من أوجب فيها وبحمده (في الذكرى وجامع المقاصد) ان الأولى وجوبها وتعجب من الكري صاحب المدارك حيث انه قال بوجوبها مع ترجيحها مطلق الذكر (قلت) لعله أراد الوجوب تخيراً لا عيناً كما في الروض والروضة (في الذكرى وجامع المقاصد والروض والمدارك والبحار) انه ليس في كثير من الاخبار ذكر وبحمده وهذا عجيب من صاحب البحار وقد وجدت الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في حاشية المدارك قد ذكر تسعة أخبار قد ذكر فيها وبحمده وهي (صحيحة) زرارة (وصحيحة) حماد المشهورتين (وصحيحة) عمر بن أذينة المروية في الكلبي في علل الاذان وهي طويلة والصدوق رواها في الملل بطرق متعددة (ورواية) اسحاق بن عمار المروية في الملل عن الكاظم عليه السلام في باب علة كون الصلوة ركعتين (ورواية) هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام في ذلك الباب (ورواية) هشام عن الكاظم عليه السلام في باب علة كون التكبيرات الافتاحية سباً (ورواية) أبي بكر الحضرمي المروية في التهذيب وغيره (وصحيحة) زرارة أو حسنة عن الباقر عليه السلام رواها في التهذيب والصدوق يتفاوت في الذكر قبل التسيب (ورواية) حمزة بن حمران والحسن بن زياد قالوا دخلنا على الصادق عليه السلام الحديث انتهى ما ذكره الاستاذ أيده الله تعالى (قلت) ورواية ابراهيم بن محمد التقي في كتاب الفرائد التي حكى فيها أمير المؤمنين عليه السلام صلوة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ورواية كتاب الملل لعماد بن علي بن ابراهيم ابن هاشم قال سئل أمير المؤمنين عليه السلام عن معنى قوله سبحانه ربي العظيم وبحمده وما ذكر في الفقه المنسوب الى الرضا عليه السلام انه حجة عند صاحب البحار فلي هذا تكون الاخبار اثني عشر خيراً قال الاستاذ فالأخبار التي لم يذكر فيها هذا اللفظ وإنما قليلة قد بني فيها على المسامحة في تركه تخفيفاً في التعبير واتكالا على الظهور كما وقع مثله كثيراً اذ لاشك في ان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول هذا اللفظ في ركوعه وسجوده والمسلمون تابعوه على ذلك وشاع وذاع الى ان أدعي فيه الاجماع وكذا الأئمة صلى الله عليهم يذكرونه ويدأومون عليه كما تضافرت الاخبار بذلك كما سمعت وفيها الصحيح الذي لا غبار عليه الممول به وقال ترك ذلك في صحيح الحلبي لانه في مقام ذكر المستحبات ونحوه خبر هشام الى ان قال مع ان شدة استعجاب قول سمع الله لمن حمده عند رفع الرأس تشهد على ذكر

والرفع منه والطائنية فيه (من)

وبحده في الركوع على سبيل الثعالب الى ان قال وما يشهد على ذلك ان العلامة في المتعنى قتل عن العامة روايتهم عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربي العظيم وبحمده ومثله عن حذيفة ثم قال ويستحب أن يقول في ركوعه سبحان ربي العظيم وبحمده وفي سجوده سبحان ربي الاعلى وبحمده ذهب اليه علماؤنا أجمع قال الاستاذ لعل مراده ان المستحب كون ذلك ثلاث مرات (قلت) يشهد لهذا التأويل قوله في التذكرة يستحب أن يقول ثلاث مرات سبحان ربي العظيم وبحمده اجماعاً لكن الانصاف ان هذا التأويل في عبارة المتعنى بعيد لانه قال بعد ذلك وتوقف أحد في زيادة وبحمده وأنكرها الشافعي وأبو حنيفة فهذا الاجماع كالاجماع الظاهر من المتبر وكثر العرفان غير قابل للتأويل لكن يدفع هذا الاجماع ما قد سمعت من ان عطاء قدماء أصحابنا كالفيد في القنعة والسيد في الجمل والشيخ في المصباح والاقتصاد وعمل يوم وليلة على ما نقل عن الاخيرين والدليل في المراسم والقاضي في شرح جل السيد على ما نقل عنه ظاهرهم أو صريحهم ما سمعت من ان ربي العظيم وبحمده متعين وفي (كشف الثام) ان سبحان ربي العظيم وبحمده هو المشهور رواية وقوى وقد سمعت ما في البصرة والبيان وغيرها بل قال القاضي في شرح جل السيد مانعه على ما نقل (واعلم) ان أقل ما يجزى في تسبيح الركوع والسجود تسبيحة واحدة وهي أن يقول في الركوع سبحان ربي العظيم وبحمده وسبحان ربي الاعلى وبحمده في السجود وأما الاقتصار على سبحان الله وحدها فلا يجوز عندنا مع الاختيار انتهى وكلامه بمحتل ان هذه النظرة لا تجزى مرة اولاً تجزى مطلقاً وأما المتعين سبحان ربي العظيم وبحمده قد تحصل ان دعوى الاجماع ضيقة جداً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وبجب الرفع منه ﴾ أي من الركوع اجماعاً كافي الوسيلة والغنية والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد والمدارك والمفاتيح وكشف الثام وظاهر المتبر وفي (الحلاف) رفع الرأس من الركوع والطائنية واجب وركن اجماعاً انتهى وأنكره الاكثر ويأتي كلام الاستاذ أيده الله تعالى في ذلك وفي (نهاية الاحكام) لو ترك الاعتدال في الركوع والسجود في صلوة النفل لم تبطل لانه ليس ركناً في الفرض فكذا في النفل انتهى وقد ضف وزيف دليله ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والطائنية فيه ﴾ أي في الرفع وقد قل الاجماع على وجوبها في الرفع في الغنية والتذكرة وجامع المقاصد والمفاتيح وكشف الثام وفي (الحلاف) في المدارك وشرح الشيخ نجيب الدين وفي (الانفة وجامع المقاصد والروض والروضة والمقاصد اللية) انه يكفي في هذه الطائنية مسماها وفي الاربعة الاخيرة انه يجب ان لا يطلها بحيث يخرج عن كونه مصلياً وفي (الذكرى) عن بعض متأخري الاصحاب انه لو طولها عمداً بذكر أو قرأه بطلت صلوة لانها واجب قصير فلا يشرع فيها التطويل ورده في الذكرى بالاخبار الهامة على الذكر والدعاء في الصلوة من دون قيد بمحل مخصوص وفي (جامع المقاصد) ان ما ذكره في الذكرى متجه ويصح من الميسوط الاول انتهى ولعله فيه من قوله رفع الرأس واجب حتى يتنصب ويطنن انتهى وفي (التفلية والفرائد المالية) استحباب زيادة الطائنية فيه بنير أفرط بل بقدر الذكر الواقع فيه وهو قول سمع الله لمن حمده واحتل في المقاصد الطلية البطلان فيما اذا اطنن ساكناً غير ذاكر وزاد عن مسي

وطول الدين يعني كالمستوي والمأجز عن الانحناء يأتي بالممكن فإن عجز أصلاً أو مئ
برأسه والقائم على هيئة الركع لكبر أو مرض يزيد انحناء يسيراً للفرق (متن)

الطائفة بحيث يخرج عن كونه مصلياً عند من علم أنه غير ذاكر وقد سمعت أن الشيخ في الخلاف ادعى
الاجماع على ركنية هذه الطائفة ولا كثرون كما في الذكرى وجامع المقاصد وأرشاد الجفرية على
خلافه وفي (الدروس) في ركنيتها قولان وفي (المفاتيح) أن القول بالركنية شاذ وفي (حاشية المدارك)
حكم الشيخ بالركنية للأخبار الواردة في أن من لم يغمض عليه فلا صلوة له وقد استدلوا في بحث ركنية
القيام بأن من أجل القيام مع القدرة لا يكون آتياً بالمأمور به على وجهه ومن المعلوم أن هذا شامل لما
نحن فيه وقول الصادق عليه السلام في صحيح زرارة لأتقاد الصلوة إلا من خسة كما يدفع قول الشيخ
يدفع القول بركنية القيام مطلقاً وإن كما أجابنا هناك بمجوابين لكن أحدهما لا يتشبه في المقام وهو أن
الفرض نادر الوقوع والجواب الثاني (١) عنه بشكل تشبه هنا فلا حوط مراعاة مذهب الشيخ لأن
التعارض من باب السوم من وجه انتهى كلامه حرسه الله تعالى فأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى
روحه ﴿ وطول الدين يعني كالمستوي ﴾ كما صرح به جمهور المتأخرين لانتفاء حقيقة الركوع إذا
انتهى الانحناء المذكور وهو المشهور كما في مجمع البرهان وفي (التحرير والتذكرة) والدروس والبيان وجامع
المقاصد والروض وغيرها أن قصيرهما كما قد هما (وفد هما خ ل) بضمان أيضاً كالمستوي حملاً
لألفاظ النصوص على المأب لأنه الأرجح وفي (مجمع البرهان) أنه المشهور وفي (البيان) لا يجرى قصيرهما
أن ينغض لتصل كفاء ركنية وقال في (مجمع البرهان) وأما انحناء طويل الدين وقصيرهما كالمستوي
فدليله غير واضح ولا يبعد القول بالانحناء حتى يصل إلى الركبتين مطلقاً لظاهر الخبر مع عدم المناهي
وعدم التعذر فم لو وصل بغير انحناء يمكن اعتبار ذلك مع امكان الاكتفاء بما يصدق عليه الانحناء ولا
شك أن ما قالوه أحوط في الطويل وفي القصير يعني اعتبار ما قلناه انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله
تعالى روحه ﴿ والمأجز عن الانحناء يأتي بالممكن ﴾ أي المأجز عن الانحناء الواجب يأتي بالممكن
كما هو قول العلماء كافة كما في المستبر وفي (المبسوط والتذكرة) لو أمكنه الانحناء إلى أحد الجانبين وجب
وبه قال في المقاصد الملية وفي (الدروس والذكرى) الاقتصار على نسبه إلى الشيخ ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ فإن عجز عن الانحناء أصلاً أو مئ برأسه ﴾ إذا عجز عن الانحناء إلى الحد
المعين أو دونه ولو بالتمام وأوى باجماع العلماء كافة كما في المستبر برأسه أو بينيه كما قاله كافي المفاتيح
وبه صرح الشهيدين وغيرها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والقائم على هيئة الركع خلقه
أو لكبر أو مرض يزيد انحناء يسيراً للفرق ﴾ وهذه الزيادة واجبة كما في الشرائع والأرشاد والدروس
والبيان والموجز الحاوي وجامع المقاصد والمقاصد وحاشية الأرشاد وكشف اللباس والبسة وكذا الروض
وفي بعض هذه التقييد بما إذا لم يخرج بذلك عن معنى الركع وفي (جامع المقاصد) أنه لو كان انحناءه
على أقصى مراتب الركوع ففي ترجيح الفرق أو هيئة الركوع ردد وفي (الذكرى والدروس والموجز
الحاوي وكشف اللباس وجامع المقاصد والمسالك والمقاصد الملية أنه لو أمكنه أن ينقص من

(١) الجواب الثاني أن الصحيحة مخصوصة بالاجماع وقد ذكرناها فيما مضى (منه قدس سره)

ولو شرع في الذكر الواجب قبل انتهاء الركوع أو شرع في النهوض اكمله عامداً ولم يمهده بطلت صلواته ولو عجز عن الطائفة سقطت وكذا لو عجز عن الرض (مقن)

انقضائه حال قيامه باعتاد أو غيره وجب ذلك قطعا ولا تجب الزيادة حينئذ في الركوع لحصول الفرق وفي (المبسوط والمعتبر والمنتهى والتذكرة والمقاصد العلية والمسالك والمدارك وكشف القام) ان القام على هيئة الركوع لا يجب عليه زيادة الانحاء اليسرى لتحقق حقيقة الركوع وانما المتني هيئة القيام (وأجاب) في جامع المقاصد بأنه لا يلزم من كونه حدا للركوع أنه يكون ركوعاً لأن الركوع من فعل الانحاء المخصوص ولم يتحقق ولأنه المهود من صاحب الشرع الفرق بينهما ولا دليل على السقوط ولظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم قاتلوا منه بما استطعتم وما دل على وجوب كون الائمة بالسجود أخفض منه على ذلك انتهى فأمثل واستشكل في التحرير ولم يرجع في الذكرى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو شرع في الذكر الواجب قبل انتهاء الركوع أو شرع في النهوض قبل اكمله عامداً ولو يمهده بطلت صلواته ﴾ كما في التحرير والافية والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس والجفرية والذكرى والدروس لكن فيما عدا الأخيرين ترك قوله ولم يمهده كترك ذكر العدد في الأولين وأما الأخيران فقد ذكر العدد وعدم الاعادة فيها لكنه قال حيث يمكن المود بأن تكون الاعادة في حالة لا يخرج بها عن حد الركوع وفي (جامع المقاصد) ان قوله عامداً ولم يمهده فهم منه ان الناسي لا تبطل صلواته وكذا المامد اذا أعاد الذكر وليس بجيد اثبات النهي المتعني لفساد في المامد والاخلال بالواجب لو تذكر الناسي في حال الركوع ولم يمهده الذكر مع احتمال الاجزاء بالمآتي به هنا لان الناسي معذور ولو ترك المصنف قوله ولم يمهده لكان أسلم انتهى ونحوه قال تلميذه في ارشاد الجفرية وفي (المقاصد العلية) في صحة الصلوة وعدمها لو أعاد المامد وجان الصحة لحصول النرض وهو الاتيان بالذكر في محله وما مضى ذكر الله تعالى فلا يؤثر في البطلان كطلق الذكر وعدم الصحة لتحقق النهي فيما فصل من الذكر في غير محله وهو يقتضي الفساد ولا استزاه زيادة الواجب في غير محله عمداً اذ النرض ايقاعه على وجه الوجوب فلا يكون كالذكر المندوب في الصلوة وهذا أقوى ثم قال وطلاق العبارة أي عبارة الافية يحتل الوجوب وفي (كشف القام) ان المهي عنه اما تقديم الذكر أو النهوض ولا يؤثر شيئاً منهما فساد الصلوة ثم انه بعد ان قل عبارة الكتاب وعطل الحكم فيها بوجوب ايقاع الذكر بتمامه راء كما مضى فقال هذا ان تم وجوب الاطمئنان بقدر الذكر والا فالباطل ايقاع شيء من الذكر في غير حد أقل الركوع انتهى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو عجز عن الطائفة في الركوع سقط ﴾ كما قطع به كل من تعرض له وفي (جامع المقاصد وكشف القام) لكن يفتي مع الامكان زيادة حتى يأتي بالذكر راء كما ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وكذا لو عجز عن الدفع والطائفة فيه ﴾ هذا أيضاً ما لا كلام فيه وانما الكلام فيما لو قدر على الرض قبل التلبس بالسجود ففي (الخلاف والمبسوط) انه لا يهود وفي (المعتبر والمنتهى) هو مشكل وفي (الدروس والتحرير) الاقتصار على نسبت الى الشيخ وفي (التذكرة ونهاية الاحكام والموجز الحاوي وكشف الالتباس) انه يهود وفي (البيان) لو قدر على الرض بعد ان جلس للسجود فالأقرب انه لا يتدارك وكذا لو تركها نسياناً مع احتمال الرجوع قوي في الموضعين وأقوى منه ما لو سقط بعد تمام الركوع الى الارض لمعارض فانه يرجع لها ولو سقط قبل كمال الركوع

فإن افتقر الى ما يعتمد عليه وجب ويستحب التكبير قبله (مقن)

رجع له ومنه في المعتبر ثلاثا يزيد ركناً والاقرب جواز قيامه منحياً الى حد الركع لا وجوبه ولو قام لم يجب الطائفة هنا قطعاً لهذا القيام انتهى وفي (الذكرى) ما في الفتية جيد على مذهبه اذ الطائفة ليست عنده ركناً ويجبي على قول الشيخ في الخلاف وجوب الود وقرب في المنتهى ما في المعتبر من عدم الرجوع بعد ان استشكل فيه وقواه أيضاً في الجفرية ولم يرجع في التذكرة فظاهرها التردد وصاحب ارشاد الجفرية وافق اليان وفي (الخلاف) لو شك في أصل الركوع بعد هوبه الى السجود لم يلتفت للاجماع على ان الشك بعد الانتقال لا حكم له والمحقق ظاهره التوقف وفي (الذكرى) الوجه القطع بما قاله الشيخ ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فإن افتقر الى ما يعتمد عليه وجب ﴾ كما نص عليه في المبسوط وغيره فيما اذا افتقر في الركوع الى ذلك وكذا لوافق اليان في الرفع أو الطائفة كما نص عليه جماعة وبارة الكتاب قائمة لشمول الجميع وقالوا يجب تحصيل ما يعتمد عليه والاعتماد عليه من باب المقدمة فلو افتقر الى عوض وجب بذلك وإن زاد اذا كان مقدور اذا لم يضرب بحاله ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب التكبير قبله ﴾ أما استحباب التكبير فعليه استقر الاجماع والخالف الحسن وسلاح كافي الذكرى وعليه اتفاق أصحابنا قديماً وحديثاً ما عدا الحسن كافي الحديث وهو المعروف من مذهب الاصحاب كافي المدارك وليس يوجب عند علمائنا كافي التذكرة وأكثر أهل العلم على استحبابه كافي المعتبر والمنتهى وهو المشهور كافي المختلف والروض ومجمع البرهان بل في الاخبار ان الشهرة عظيمة ومذهب الأكثر كافي المنتهى أيضاً وجامع المقاصد وكشف القاموس يدل عليه صريح خبر عل الفضل بن شاذان كافي حاشية المدارك وفي (المبسوط والمراسم) نسبة القول بوجوبه الى بعض أصحابنا وفي الاخير انه الاصح في نفسي ونقل ذلك عن الحسن ويشير الى ذلك كلام الاتصاف والفقهاء المنسوب الى مولانا الرضا عليه السلام وقال الشيخ نجيب الدين العاملي يشتم من المني في كتب الاشراف الوجوب حيث لم يفرق في عداد التكبير بين تكبيرة الاحرام وغيرها الا انه ينسب اليه القول باستحباب الجميع ما عدا الخمس تكبيرات في أول الصلوات انتهى (قلت) لله استشعر ذلك منه لانه لم يقل كصاحب التزعة وغيره حيث عدوا التكبيرات ونصوا على ان الواجب منها واحدة وهي تكبيرة الاحرام فأمل وفي (الوسيلة) ان تكبير الركوع مختلف فيه وفي (الشرائع) التردد ثم استظهار التدب وفي (المدارك) والحديث ان المسئلة محل اشكال وأما كونه قبله أي حال القيام فهو مذهب الاصحاب كافي المعتبر والمدارك وعليه نص الأكثر وفي (مجمع البرهان) لا يشترط فيه القيام للأصل وفي (الخلاف) يجوز أن يهوي بالتكبير وفي (الذكرى) وغيره لا ريب في الجواز الا ان ذلك أفضل وفي (المنتهى وجامع) المقاصد ان أراد الشيخ المساواة فمنوع ونقل عن الكاتب في الذكرى في بحث السجود أنه قال اذا أراد أن يدخل في فعل من فرائض الصلوة ابتداءً بالتكبير مع حال ابتدائه وهو منتصب القائمة لا يظن به راضع يديه الى نحو صدره انتهى وعن (مصباح السيد) أنه قال فيه وقد روي أنه اذا كبر للدخول في فعل من الصلوة ابتداءً بالتكبير في حال ابتدائه والمخرج بعد الانفصال عنه وفي (تليق الارشاد) لو كبر هاوياً وقصد استحبابه باعتبار الكيفية ثم وبطلت صلوة ونحوه ما في جامع المقاصد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه

وأيضا يديه بحذاء أذنيه وكذا عند كل تكبيرة وسمع الله لمن حمده ناهضا (متن)

﴿ راحا يديه بحذاء أذنيه وكذا عند كل تكبيرة ﴾ هذا قدم الكلام فيه مستوفى عند البحث في تكبيرة الاحرام وذكرنا فروعا ثلاثة قبل الفصل الرابع في القراءة طائفة في المقام وقال الشافعي الذي كرى لقن رفع اليدين ثابت في حق القاعد والمضطجع والمستلقي ﴿ قوله ﴾ (وسمع الله لمن حمده ناهضا) المراد أنه يقول ذلك بعد رفع الرأس وانتصابه من الركوع فيكون موافقا لاجماع صريح المنتهى وظاهر المختبر والمساك وللشهور كما في الفوائد المالية والحداثي ولاكثر كما في الذي كرى وهو خيرة المتقن والمصباح والسرائر والشرائع والتنافع والمعتبر والمنتهى والتحرير والتذكرة ونهاية الاحكام والتبصرة والذي كرى والتفلية وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والجفرية وشرحها والروض والفوائد المالية والوسيلة في مستجابات الكيفيات نقل ذلك عن الجامع ولم أجده وعن المتقن وفي (النباة والخلاف) فإذا رفع رأسه من الركوع قال وفي (الخلاف) الاجماع عليه وفي (المراسم) ثم يرفع رأسه منه ويقول ولعل الكل يمتنى واحد وفي (المالعة والروضة) في حاله رفعه منه ونحوه ما في الارشاد ولم يقيد بشيء في البيان وفي (الفنية) أنه يقوله بعد الرفع فإذا استوى قائما قال الحمد لله رب العالمين أهل الكبرياء والعظمة والجبروت وهو المنقول من النبي وظاهر الاقتصاد ونقله في الذي كرى عن ظاهر الحسن والسرائر والموجود في السرائر ثم يرفع رأسه من الركوع وهو يقول بعد فراغه من الرفع سمع الله لمن حمده إلى آخره وفي (البسوط والجل والمقود والوسيلة) في مستجابات الافعال أنه يستحب ذلك عند الرفع وفي (الذكرى) ان ما قاله الحليان مردود بالاخبار المصرفة بأن الجميع بعد انتصابه والامر كما قال كما في كشف القاتم ولا فرق في هذا الذي كرى الامام والمأموم والمنفرد واجمعا كما في المنتهى وعند علمائنا كما في المعتبر والمساك والبحار وفي (المدارك) لو قيل باستحباب التحيد خاصة كان أولى لصحيح جميل وفي (المنتهى ونهاية الاحكام) قال الشيخ في البسوط ولو قال ربنا لك الحمد لم تصد صلواته لانه نوع تحميد لكن المنقول عن أهل البيت عليهم السلام أولى بل في المنتهى عنده وفي المعتبر أفصح وفي (المعتبر) يستحب الدعاء بعد سماع الله لمن حمده بأن يقول الحمد لله أهل الكبرياء والعظمة اماما كان أو مأموما ذكر ذلك الشيخ وهو مذهب علمائنا ثم نقل عن بعض العامة ان الامام والمأموم يقولان ربنا لك الحمد وعن أبي حنيفة يقولها المأموم دون الامام ثم رجح قولنا بأنه المروي عن أهل البيت عليهم الصلوة والسلام وانه أفصح لفظا وأبلغ في الحمد فيكون أولى ثم أيده بما رواه أحمد في مسنده ثم نقل عن الشيخ أنه قال ان قال ربنا لك الحمد لم تبطل صلواته ومن الجمهور من أسقط الواو لانها زيادة لا معنى لها وقال بعض أهل الفقه الواو قد تزداد في كلام العرب انتهى ما في المعتبر وفي (الذكرى) أنكر في المعتبر ربنا لك الحمد وتدفعه قضية الاصل وخبر الحسين بن سعيد وطريقه صحيح واليه ذهب صاحب الفاخر واختاره ابن الجنييد ولم يقيد بالمأموم انتهى ما في الذي كرى (قلت) هذا الخبر رواه في الذي كرى عن الحسين بن سعيد باسناده عن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام أنه قال اذا قال الامام سمع الله لمن حمده قال من خلفه ربنا لك الحمد وان كان وحده اماما أو غيره قال سمع الله لمن حمده الحمد لله رب العالمين (وليعلم) أنهم اختفوا في رفع اليدين بعد الركوع ففي (الفنية) ثم ارفع رأسك من الركوع وادفع يديك واستوى قائما ثم قل سمع الله لمن حمده إلى آخره ونقل ذلك في الذي كرى عن علي بن الحسين وصاحب الفاخر وقرئ فيها لصحة الخبر وعدم انكار الشيخ لشيء

والتسبيح سباً أو خمساً أو ثلاثاً صورته سبحانه وبني العظيم ومحمد (متن)

منها في التهذيب وإسالة الجواز وعموم أن الرفع زينة الصلوة واستكانة من المصلي ومال إليه في المدارك وجمع البرهان ونفى عنه البأس في البيان والجليل المتين وعن رسالة المتحفة للسيد نعمة الله الجزائري أن هذا الرفع مصاحب للتكبير وأنه ادعى أن الخبرين صريحان في ذلك وفيه نظر ظاهر وتبعه على ذلك بعض المتأخرين عنه واستدل عليه بأنه لما ثبت استحباب الرفع ثبت استحباب التكبير لعدم انفكاكه عنه إذ لم يهد من الشارع رفع بدون تكبير وقال قد ذكر في الخبرين الملزوم مع إرادة الإلزام انتهى وفي (التلخيص) يستحب التكبير للركوع والسجود أخذاً ورفاً وفي (تخليصه) هذا هو المشهور وأوجه سلاواته انتهى فتأمل وفي (جمع البرهان والمدارك) يستفاد من الخبرين عدم تقييد الرفع بالتكبير بل لو ترك التكبير استحباب له الرفع ونحو ذلك مافي الذكرى وأما بعض متأخري المتأخرين استحباب التكبير في المقام وقال لم يقل به أحد من قدم على السيد نعمة الله وإنما الكلام في المجرى عن التكبير انتهى حاصل كلامه (قلت) قال لكتاب فيما نقل عنه إذا أراد أن يدخل في فعل من فرائض الصلوة ابتداءً بالتكبير مع حال ابتدائه وهو متصب بالمأذنة لا يفتأ به رفع يديه إلى نحو دره واذ أراد أن يخرج من ذلك الفعل كان تكبيره بعد الخروج منه وحصوله فيما يليه من انصاف ظهره في القيام وتمككه من الجلوس انتهى وهذه قد تعطل في أحد الاحتمالين أنه يكبر للقيام من الركوع فتأمل وفي (المعتبر) لا يستحب رفع اليدين عند رفع رأس من الركوع عند علمائنا وفي (المنتهى) لا يرفع يديه وقت قيامه من الركوع ذكره ابن أبي عقيل لأنه غير منقول وفي (الذكرى) لم أنف على قائل باستحبابه إلا أنني به وبوجه صاحب الفخر وقناه ابن أبي عقيل والفاضل وهو ظاهر ابن الحنيد إلى آخر كلامه المتقدم وفي (بدر) المشهور عدم استحبابه (قلت) المصريح بعدم الاستحباب جماعة قليلون جداً وكثر كتبهم خالية عن ذكر هذا الفرع ولم يذكره في التلخيص في المستحبات ولا في الجمل والوسيلة في مندوبات الأعمال والكيفيات وفي (البيان وسالة الهادي) لا يكبر للرفع من الركوع بل يقول سمع الله وأطع في (الحاشية) ولا يكبر للقيام إلى الركعة الثانية ولا إلى الرابعة بل هو كالقيام إلى التشهد وفي (الذكرى) نسبة استحباب هذا الرفع إلى جماعة من العامة وفي (البحار) الله لا كان أكثر العامة على استحباب الرفع وذلك سناً له عند أكثرنا انتهى وفي (حاشية) أرك الظاهر بمجموعة الأخبار الفاهرة في عدم استحبابه مثل صحيح زرارة وحجاده أن ورود هذين الخبرين بالاستحباب على التقييد ثم قال مرادي بصحيفة زرارة المستجمعة لجميع الآداب والمستحباب وكذا صحبته الأخرى "طويلة لكن دلالة أضعف وتقوى منوى المعظم والأجاء المنقول انتهى كلامه دام ظله العالي ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والتسبيح سباً أو خمساً أو ثلاثاً ﴾ قال في اختلاف الثلاث أفضل إلى السبع أجمعاً وفي (جامع المقاصد والمدارك) أن ظاهر كثير من البارات أن السبع نهاية الكمال وفي (الذكرى) أن ذلك ظاهر الشيخ وإبراهيم الجندوب كثير من الأصحاب انتهى وفي (الفتا) المنسوب إلى مولانا الرضا عليه السلام أو تسماً وفي (الوسيلة) والتذكرة والبيان والقيمة والنفقة والموجز الحاروي وتطبيق النافع والفوائد الملية وجمع البرهان وكشف القام أوسماً فما زاد وفي جملة منها أن ذلك لغیر الامام وقد يظهر من بعضها أنه منهي (جميعه) ذلك أربع وثلاثون أو ستون وفي (المعتبر) الوجه استحباب ما يسع له الزم ولا يحصل به السأم لأن يكون ألباناً فإن التخفيف

والدعاء بالمقول قبل التسبيح ورد وكتبه الى خلقه وتسوية ظهره ومد عنقه موازيا لظهره ورفع الامام صوته بالذكر والتجافي (متن)

له أليق الا أن يعلم منهم الانشراح لذلك وقد تبين على هذا التفصيل المصنف في جملة من كتبه وكذا الشيدان والمحقق الثاني والصيري والبسي وغيرهم لكن قد يظهر من جماعة منهم عدم تجاوز المدين المذكورين في خبري أبان وابن حمران وهل يستحب مع الزيادة على سبع الوقوف على وترام لا احتل الثاني جماعة لظاهر الخبرين وعدم الدليل على اثار ما زاد على النصوص وفي (الذكرى) اظهر استحباب الوتر لظاهر الاحاديث وعد الستين لا يتاقي الزيادة عليه ولله يريد ان ذلك هو الذي ضبط عدده وهو الواجب من الجميع الاولى أم يمكن وصف الجميع به على جهة الوجوب التخييري خلاف وقد تقدم الكلام فيه في التسبيح في الركعتين الاخيرتين واستقر في الذكرى كون الواجب الاولى وان لم يقصدها وانه لو نوى وجوب غيرها جار وفيها أيضا انه يستحب للامام رفع الصوت بالذكر في الركوع والرفع والمأموم يسر والمنفرد بحبر الا التسبيح فانه جهر لصحيفة زارة وفي (الفيلة) ان المنفرد مخبر في جميع اذكاره من دون نص على التسبيح فانه جهر وفي (الفوائد الملية) ذكر المنفرد تابع لقراءته استحبابا ﴿قوله﴾ - قدس الله تعالى روحه (والدعاء المقول قبل التسبيح) في الكلبي والتهذيب وأكثر كتب الاحباب التي تعرض فيها لهذا الدعاء انه مارواه زرارة في صحيفة عن أبي جعفر عليها السلام وهو اللهم لك ركت ولك أسلمت ولك آمنت وعليك توكلت وأنت ربي خشع لك سمعي وبصري وشعري ولحي ودمي وعصبي وعظامي وما أقلت قدماي غير مستنكف ولا مستكبر ولا مستعسر سبحانه ربي العظيم وبحمده ثلاث مرات في ترسل وفي (الفتية) اللهم لك ركت ولك خشعت ولك أسلمت ولك آمنت وعليك توكلت وأنت ربي خشع لك سمعي وبصري وشعري ولحي ودمي وعصبي وعظامي وما أقلت الارض مني لله رب العالمين وفي (كتاب فلاح السائل والعلية ومصباح الشيخ) اللهم لك ركت ولك خشعت ولك (ولك خ ل) آمنت ولك أسلمت وعليك توكلت وأنت ربي خشع لك سمعي وبصري وشعري وعصبي وعظامي وما أقلت قدماي لله رب العالمين لكن في المصباح ذكر موضع قدماي الارض مني ﴿قوله﴾ - قدس الله تعالى روحه (ورد ركبته الى خلقه وتسوية ظهره ومد عنقه موازيا لظهره) استحباب هذه كلها ثابت بالاجماع الملاء كافي المتبر وكافة كافي المنهى وفي (التذكرة) الاجماع على استحباب رد ركبته الى خلقه وذلك مذكور في خبر حاد وغيره ومعنى مد العنق في الركوع ما قاله أمير المؤمنين عليه السلام كافي الفتية آمنت بالله ولوضرت عني ﴿قوله﴾ (ورفع الامام صوته بالذكر) قد تقدم الكلام فيه وفي (المنهى) يعرف فيمخلاف ﴿قوله﴾ - قدس الله تعالى روحه (والتجافي) فلا يضع شيئا من أعضائه على شيء الا اليمين بالاجماع كافي جامع المقاصد وبلا خلاف كما في المنهى وأصله التبر والارتفاع قال الجوهري جاني جنبه عن الفراش أي نها والمراد هنا عدم الصاق يديه يده بل يخرجهما عنه بالتجنيح وهو أن يخرج المضدين والمرقين عن يده كالنحاتين ويصير التجافي أيضا فتح اليمين واخراج القراعين عن اليمين وقد يطلق التجنيح على جميع ذلك وقد ذكر جميع ذلك في الفوائد الملية (وفي نهاية الاحكام وكشف الالتباس) ان

ووضع اليدين على ركبتيه مفرجات الاصابع (متن)

التجافي لا يستحب للمرأة لان الضم أستر لها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ووضع اليدين على ركبتيه مفرجات الاصابع ﴾ استحباب ذلك ثابت باجماع العلماء كافة الا ابن مسعود كما في المنبر والمنهى واجماع العلماء الا ابن مسعود وصاحبه الاسود بن زيد وعبد الرحمن بن الاسود كما في التذكرة وقد تقدم قل الاجماع على ان وضعا ليس واجب وفي (الذكرى) ان التطبيق وهو جعل احدى الكفين على الاخرى ثم ادخلهما بين ركبتيه مكروه وليس بمستحب كما قال ابن مسعود وصاحبه وليس بمحرم على الاقرب اذ ليس فيه أكثر من ترك وضعا على الركبتين الذي هو مستحب انتهى وفي (المجففة وارشاد المجففة) انه مكروه قلت في الخلاف الاجماع على انه لا يجوز التطبيق في الصلوة وهو أن يطبق احدى يديه على الاخرى ويضعهما بين ركبتيه وبه قال جميع الفقهاء وقال ابن مسعود ذلك واجب انتهى وفي (كشف القام) ان في الخلاف اجماع المسلمين لا تقراض خلاف ابن مسعود يعني على عدم رجحانه انتهى والموجود فيما ذكرناه وفي (الافية) انه حرام مطلق على خلاف فيه وفي (المختلف) عن الكتاب ان التطبيق منهي عنه وفيه عن أبي الصلاح انه مكروه ثم قال وهو الاقرب للاصل ولا دالة في الاجماع ولا في خبر حماد على التحريم واحتدل في نهاية الاحكام انه مكروه ونسب المنع الى بعض العلماء وفي (الذكرى) نسبة القول بغيره الى أبي الصلاح والقاضين وظاهر الخلاف وابن الجنيذ وقد سمت ما في المختلف عن أبي الصلاح بل هو في البيان نسب اليه الكراهة وليس في المعبر والشرائع والنافع التصريح بالتحريم بل ولا يظهر منه في المنبر ذلك ولم أجد فيما يحضرنى (١) من كتب المصنف اختيار القول بالتحريم سوى ما سيأتي له في الكتاب وقد سمت ما في المختلف ونهاية الاحكام وعلى القول بالتحريم يمكن البطلان لانه عن العبادة كالتكفير وروى في قرب الاسناد عن علي بن الحسين عليها السلام ان وضع الرجل احدى يديه على الاخرى في الصلوة عمل وليس في الصلوة عمل (والحاصل) انه فعل خارج عن كيفية الصلوة صريح للاسناد بوضع الكفين على الركبتين فضله بنية الرجحان حرام مطلقاً وبدونه حرام على القول بوجوب الوضع على الركبتين والا فان كان كما قال جماعة في التكفير كان حراماً مطلقاً عمداً والا فان صح النهي عنه كما ذكره أبو علي ويحتمل قوله عليه السلام ليس في الصلوة عمل أمكن الابطال لرحوعه الى النهي عن الركوع بهذه الكيفية ويمكن الصحة لان النهي عن وصف خارج وروى الحلي في قرب الاسناد بسنده عن علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال سأله عن قريح الاصابع في الركوع أسنعه فقال من شاء فعل ومن شاء ترك وقد يشعر بأنه ليس بسنة ولعل المراد انه ليس بسنة مؤكدة أو ليس من الواجب الذي علم من جهة السنة وفي (الذكرى واللمعة والبيان والفيلة وشرحها والروضة) انه يقيم في الوضع البني على اليسرى وفي (الفيلة) يستحب للمرأة وضع يديها فوق ركبتيها وفي (المقنة والنهاية والوسيلة والسرائر) وأكثر كتب المتأخرين ان المرأة اذا ركعت وضعت يديها فوق فخذيهما قليلاً كثيراً قطع عجبتها ذكرها ذلك في اداب المرأة كما نص على ذلك في خبر زرارة وفي (الذكرى وجامع المقاصد) ان على خبر زرارة عمل الاصحاب وفيها أيضاً ان الرواية كلام الاصحاب يشعر ان بان ذكرهما أقل انحاء من ركوع

(١) الذي يحضرنى من كتب المصنف تسعة كتب (منه قدس سره)

وتختص ذات المذر بتركه ويكره جعلها تحت ثيابه (مقن)

الرجال فرما استفيد منه علم بلوغ يديها ركبتها في الركوع فلا يكون ما اعتبروه في الركوع جاريا على
اطلاقه ويمكن ان يقال استحباب وضع اليدين فوق الركبتين لا ينافي كون الانحناء بحيث تبلغها اليدين
والامر بوضعهما كذلك لقننه على ان زيادة الانحناء المطلوبة في الرجل غير مطلوبة منها فيبقى اطلاق
الاخبار وكلام الاصحاب جاريا على ظاهره ومثله قال في (الفوائد الملية) لكنه احتمل اجترائها بدون
انحناء الرجل وهو القدر الذي تصل منه يداها الى فخذيها فوق ركبتها كما تشعربه الرواية لانها معلقة
بقولهم عليهم السلام اثلا تطامأ كثيرا فترقع عبيزها انتهى (قلت) يجب عليها أن تضي بحيث يمكنها وضع
يديها على ركبتها لصدق الركوع الشرعي فبينا والمعجزة انما ترتفع بدفع الركبتين الى خلف تخضعهما فوقهما
ثلاثا ترفعهما فلا وجه لا احتمله في شرح التغلية وفي (الذكرى) عن الكاتب انه قال لو كان اقطع
الزند أوصل مكان القطع الى الركبة ووضعه عليها قال في (الذكرى) ان اراد الاستحباب فلا بأس
وان اراد الوجوب في الاصل فمتنوع اذ الواجب انحناء تصل معه الكفان لادروس الزندين قال
وقال ولو كانت مشدودة فعل بها كذلك وكذا لو كانت له يد ينير ذراع ﴿ قوله ﴾ وتختص
ذات المذر بتركه ﴿ هذا ذكره المصنف في جملة من كنهه والشهيدان والكركي وقالوا عدا الكركي ولو
كان المذر بهما سقط وقد سمعت كلام الكاتب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويكره جعلها
تحت ثيابه ﴾ بل تكونان بارزتين أو في كنه كافي المبسوط وفي (الذكرى والمسالك وتطبيق الارشاد)
قاله الاصحاب وفي (الروض وجامع المقاصد) قاله الحامعة وفي (المنتهى) قاله في المبسوط وفي (المعتبر)
قاله في المبسوط وهو حسن نعم لو كان زينة واسما ولا ساتر له كالحلة أو غيرها بحيث ترى عورته لو
ركع فلا شبه ان صلوته تبطل لان ستر العورة مع الامكان شرط ولم يحصل وفي (الفتنى) ويستحب
ان لا يصلي ويده داخل الثياب وظاهره دعوى الاجماع عليه وفي (الذكرى) عن الكاتب انه قال
لو ركع ويده تحت ثيابه جاز ذلك اذا كان عليه مئزر وسراويل وقال أبو الصلاح يكره ادخال اليدين
في الكفين أو تحت الثياب وأطلق انتهى ما في الذكرى وفي (كشف القاتم) عن التقي انه قال تحت
الثياب أشد كراهة وفي (التغلية) يستحب بروز اليدين ودونه ان يكونا في الكفين ولا ان يكونا تحت
ثيابه وفي شرحها ان هذا هو المشهور ولم تقف فيه على رواية مخصوصة ومثل ما في التغلية ما في الدروس والبيان
وفي (كشف القاتم) يكره جعلها تحت ثيابه كلها في الركوع أو غيره قال وانما ذكره المصنف عند الركوع
لانه عنده ربما تسبب لانكشاف العورة انتهى وفي (الوسيلة) يكره ان يحصل يده تحت ثوبه وفي
(الارشاد) يكره ويده تحت ثيابه فأمل جيدا وفي (جامع المقاصد والمسالك والروض) ليس في
أكثر البارات تصريح بما اذلم يكن ثم نوب آخر وفي الاخير لهم اعتدوا على ذكر الثياب بصيغة
الجمع المضاف فانه فيد الصوم تختص الكراهة بما اذا كانت اليدين تحت جميع الثياب فمع قد المجموع
الذي يصدق فوائده فوات بعض أجزائه لانهم الكراهة وفي البارة يزيد عبارة الارشاد ما يقتضي الاكتفاء
في الكراهة بوضع أحد اليدين والرواية تنفيه انتهى وفي (الفوائد الملية) بمد ذكر الشهيد استحباب
بروز اليدين ان أحدهما مأخوذ بروزه هو الراحة والاصابع وما جاوزها الى الزند انتهى والاصل في
المسألة صحيح محمد وخير عمار

﴿ الفصل السادس ﴾ في السجود وهو واجب في كل ركعة سجدتان هما ما ركن (متن)

﴿ الفصل السادس في السجود ﴾

حكي المتبر والمنتهى والتحرير ونهاية الاحكام وجامع المقاصد وارشاد الجفيرة والمقاصد العلية والروض وغيرها ان مناه لفة الخضوع وشرعا وضع الجبهة على الارض وهذا ظاهر في عدم دخول وض وضع باقي الاعضاء في الحقيقة فيكون من واجباته كالدرك ويلوح من الذكري ان ماعد الجبهة له دخل في نفس السجود كما يأتي ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهو واجب ﴾ باجماع العلماء كما في المتبر والذكري وبالاجماع كما في الوسيلة والفنية والمنتهى والتذكرة ونهاية الاحكام وجامع المقاصد وكشف القام والمدارك بل في الاخير والمفاتيح انه من ضروريات الدين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ في كل ركعة سجدتان ﴾ باجماع العلماء كافة كما في المتبر والتذكرة وبلا خلاف بين علماء الاسلام كما في المنتهى ﴿ قوله ﴾ ﴿ هماما ركن ﴾ بالاجماع المستفيضة كما سقم وقضية ذلك ان المجموع ركن ﴿ وأورد عليه ﴾ لزوم بطلان الصلوة بفوات السجدة الواحدة لموات المجموع فوات الجز قالوا وان كان المراد ان مسمى السجود فيها ركن وهو الامر الكلي الصادق بالواحدة ومجموعها ولا يتحقق الاخلال به الا بترك السجدين مما فيرد عليه لزوم بطلان الصلوة بزيادة الواحدة سواء كما هو مقتضى الركن ﴿ وأجاب في الذكري ﴾ عن الاول بأن اتقاء الماهية هنا غير مؤثر والا لكان الاخلال بمضو من أعضاء السجود مبطلا ورده المحقق الثاني والشيد الثاني بأن الركن على تقدير كونه هو المجموع يجب أن يكون الاخلال به مبطلا فاللزام اما عدم ركنيته أو بطلان الصلوة بكل ما يكون اخلافا به قالوا وما ادعاء من لزوم البطلان بالاخلال بمضو من أعضاء السجود غير ظاهر لان وضع ما عدا الجبهة لادخل له في نفس السجود كالدرك والمطانية وقالوا ولو قيل مراد الاصحاب ان الركن مسمى السجود من السجدين لم يسلم أيضا لان زيادة سجدتين مما سهوا مبطل قطعا وقالوا ان ما ذكره الاصحاب من ضابط الركن لا يخلو من مناقشة وأن الحكم لا شبهة فيه وقال الشيد الثاني وحينئذ فيمكن جعل الركن مجموع السجدين كما أطلقه الاصحاب ولا يبطل بقصان الواحدة سهوا وان استلزم فوات الماهية المركبة أو يلزم كون الركن مسمى السجود ولا يبطل بزيادة الواحدة سهوا فيكون أحدهما مستثنى كمنظاره ومثله قال شيخنا الفاضل الميرزا وسطيق المدارك حيث قال اتقاء الماهية غير مؤثر وهذا الاشكال غير مختص بهذه المسئلة بل هو آت في الاخلال بحرف واحد من القراءة لفوات الماهية المركبة أعني الصلوة فواته والجواب عن الجميع واحد وهو اثبات الصحة بدليل من خارج انتهى وقال مولانا الاردبيلي الدليل على ركنيتها بمعنى أنها لو زيدتا أو تركتا مما بطلت الصلوة هو الاجماع وبعض الاخبار وهما مادلا على البطلان بزيادة احدهما أو تركهما فالمراد بترك الركن تركه بالكلية بحيث ما يبق منه ما يعتبر جزءا ولا عبادة ولا شك في اعتبار السجدة الواحدة وكونها عبادة للاخبار والاجماع وعدم ذلك في أجزاء التنية والتكبير بل قيل لا جزء فنية فانه ما لم يصح الكل لم يمد ذلك الجزء عبادة وعلى تقدير التسليم يقال انما ثبت شرعا بالبطلان بترك هذا بالكلية بخلاف غيره انتهى ﴿ وأجاب الشيد ﴾ في حواشيه على الكتاب بأن الركن هو الماهية من حيث هي وعدم الكل انما يكون بدم كل فرد لا بدم واحد من افرادة ونقل عن والده جواين ضيفين أعرضا عن ذكرهما لذلك وقال الفاضل البهائي في

الرسالة لا بد في أجزاء بعض الأجزاء عن الكل فلو جمل الركن كلا السجدين أو ما أقامه الشارع مقامهما كالأحادثة حال نسيان الأخرى لم يكن بعيدا انتهى وإلى نحو ذلك أشار المحقق السيد علي صانع وبعض المتأخرين قال إن المجهود من ترك الركن في عرف الفقهاء هو ما كان بحيث يمتنع تداركه وذلك يتوقف على شيئين فوات محل ذلك الفعل وعدم ورود الشرع بفعله بعد الصلوة من ذلك يظهر عدم صحة لزوم البطالان بترك لواحدة سهوا على تقدير كون الركن مجموع السجدين انتهى تأمل وقال الشيخ نجيب الدين العاملي إن بعض المتأخرين أجاب بأن الركن هو السجدة الأولى قال ووجهه بما فيه طول وسد (قلت) هذا قلّه صاحب الجار قال وربما يتوهم اندفاع الشبهة بما هو مروي إليه خبر المراج بأن الأولى كانت بامرّه سبحانه وتعالى والثانية أتى بها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من قبل نفسه فتكون الأولى فريضة وركنا والثانية سنة بالمعنى المقابل لفريضة وغير ركن (وأورد عليه) قال بعد تسليم دلالة الخبر عليه أنه لا ينع في دفع الفساد ليزيده إذ لا يقل حينئذ زيادة الركن لأن السجدة الأولى لا تتكرر إلا بأن يفرض أنه سبى عن الأولى وسجد أخرى بقصد الأولى فيلزم زيادة الركن بسجدين أيضا (بسجدة أيضا خل) (١) مع أنه يلزم أنه لو سجد ألف سجدة بغير هذا الوجه لم يكن زاد ركنا على أنه لو اعتبرت النية في ذلك يلزم بطلان صلوة من غلب أنه سجد الأولى ثم سجد بنية الأخيرة فظهر له بعد الصلوة ترك الأولى ولم يقل به أحد ثم أنه قل وجها آخر في دفع الشبهة وهو أن الركن أحد الأمرين من أحديهما وكتبيهما (ورده) بأنه إذا سجد ثلاث سجرات سهوا يلزم بطلان صلوته حينئذ انتهى وليس هو ما قلناه عن البهائي لانه شرط في ركنية الواحدة نسيان الأخرى اللهم إلا أن يريد ما أراد البهائي فلا يرد عليه ما أورده المجلسي وقيل عن بعض الأفاضل المقار بين لمصره أنه حل الإشكال بأن الركن المفهوم المردد بين السجدة بشرط لا (٢) والسجدين بشرط لا وثلاث سجرات بشرط لا إذ ترك الركن حينئذ إنما يكون بعدم تحقق السجدة مطلقا وإذا سجد أربع سجرات أو أكثر لا يصدق الركن أيضا (ورده) بأنه لا خلاف بأن بطلان الصلوة فيها إذا أتى بأربع أو أكثر إنما هو زيادة الركن لا لتركه قال ويلزم على هذا أن يكون البطالان لترك الركن وعدم تحققه لا زيادته ثم أنه قال ويخطر بالبال وجه آخر لدفع الإشكال على سياق هذا الوجه لكنه أخصر وأقيد (٣) وهو أن يكون الركن المفهوم المردد بين سجدة واحدة بشرط لا وسجدين بلا شرط فإذا أتى بسجدة سهوا فقد أتى بفرد من الركن وكذا إذا أتى بهما ولا ينتفي الركن إلا بانتفاء الفردين بأن لا يسجد أصلا وإذا سجد ثلاث سجرات لم يأت إلا بفرد واحد وهو الاثنان لا بشرط شيء. وأما الواحدة الزائدة فليست فردا له لكونها مع أخرى وما هو فرد له على هذا الوجه هو بشرط أن لا يكون معها شيء. وإذا أتى بأربع فما زاد أتى بفردين من الاثنين قال وهذا وجه متين لم أر أحدا سبقني إليه ومع ذلك لا يخلو عن تكلف والظاهر في الجواب أن يقال غرض هذا المسترض إما إيراد الإشكال على الأحاديث الواردة في الباب أو على كلام الأصحاب والاول لا وجه له لخلو الروايات عن ذكر الركن ومماته وعن هذه القواعد الكلية بل إنما ورد حكم كل من الأركان بخصوصه وورد حكم السجود هكذا فلا إشكال يرد عليها وأما الثاني

(١) كذا وجدناه (كذا بخطه قدس سره) (٢) أي بشرط أن لا يكون معها سجدة أخرى (كذا بخطه قدس سره) (٣) لم نجد هذه الكلمة مستعملة في اللغة (منه عن الله تعالى عنه)

لو أخل بهما محمداً أو سهواً بطلت صلاته لا بالواحدة سهواً (متن)

يفير واورد عليه أيضاً لتصريحهم بحكم السجود فهو مخصص لقاعدة الكلية كما خصصت تلك القاعدة بما ذكر في كلامهم وفصل في زبرم انتهى هذا وفي موضع من السرائر التصريح بأن السجدة الواحدة ركن كما يأتي بقل ذلك عنه عند قل كلام الكليني ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ لو أخل بهما محمداً أو سهواً بطلت صلاته ﴾ في المتبر والتذكرة إجماع العلماء كافة على أنها مما ركن لو أخل بهما محمداً أو سهواً أو جهلاً بطلت صلاته وفي (السرائر) لا خلاف في ذلك وقد قلت الشهرة في عدة مواضع وفي (المختلف) الإجماع على أنها ركن ذكر ذلك في أثناء احتجاجة وفي (الفتنية ونهاية الأحكام) وتلحق الارشاد وجمع البرهان والمختلف في أثناء كلامه الإجماع على بطلان الصلوة بالاخلال بهما محمداً أو سهواً وفي (تمليق الارشاد) الإجماع أيضاً على أن زيادتهما مما كذلك وهو أي الإجماع على ذلك ظاهر بجمع البرهان واليه ذهب الأكثر كما في جامع المقاصد والمقاصد العملية وكشف الثام وهو المشهور كما في الروضة ولا فرق في بطلانها بالاخلال بهما محمداً أو سهواً بين أن يكون ذلك في الأولين أو الآخرين عقد علمائنا كما في التذكرة في بحث السهو وفي موضع من السرائر أن على ذلك أطباق الطائفة وفي موضع آخر نفي الخلاف فيه وفي موضع آخر ولا يلتفت إلى ما يوجد في بعض الكتب بخلاف ذلك وفي (الروض وغاية الرام) وشرح الشيخ نجيب الدين والبحار والمفاتيح أن ذلك هو المشهور وهو خبرة المفيد في المقنة والمزية والتي ما قل عنها والشيخ في النهاية وموضع من المبسوط وجمهور من تأخر عنه وفي (الجمل والعقود والوسيلة وجامع الشرائع والاقتصاد) على ما نقل عنه أن من ترك سجدين أو واحدة منها في الآخرين بنى على الركوع الأول وسجد السجدين هذه عبارة الجمل وعبارة الوسيلة ومن ترك السجدين في واحدة من الآخرين بعد الركوع يستد به قيامه وقراءته وجلس وسجد وعبارة الجامع والسهو عن السجود في الآخرين من الرباعية فإنه يسقط ذلك ويتلافى ويتم وفي موضع من المبسوط من ترك سجدين من الركعتين الأولتين حتى يركع فيما بعدهما أعاد على المذهب الأول وعلى الثاني يحمل السجدين في الثانية لاولي (لاوله خ ل) ويبنى على صلاته وأشار بالمذهب الأول إلى ما ذكره في الركوع من أنه إذا ترك الركوع حتى سجد أعاد وقد اعترف جملة من المتأخرين ومتأخريهم بعدم الوقوف لهؤلاء على دليل وتكلف لهم في المختلف بأن السجدين مساويان للركوع في جميع الأحكام وهذا كله إنما هو فيما إذا تركها ولم يذكرها إلا بعد الركوع وأما إذا تركها وذكرها بعد قيامه وقبل ركوعه فصريح السرائر وظاهر المقنة أو صريحها وجوب الاعادة وهو الذي يظهر من المنقول من عبارة التي وعن المفيد في الزبية أنه إن تيقن أنه ترك السجدين معاً وذكر ذلك قبل ركوعه في الثانية سجد السجدين واستأنف القراءة وهو المشهور بين المتأخرين بل كاد يكون واقعياً كما هو الشأن في السجدة الواحدة وهذا أعني ما ذكره المفيد هو ظاهر السيد والشيوخ وسلاسل وغيرهم حيث عدوا في الذي يوجب إعادة الصلوة السهو عن سجدين في ركعة ولم يذكر ذلك حتى ركن في الثانية ومفهوم ذلك عدم الاعادة عند الذكر قبل الركوع نعم قد يشر قولهم فيما يوجب الثلاثي أنه إن نسي سجدة واحدة وذكرها في حال قيامه وجب عليه أن يرسل نفسه في سجدها ويعود إلى القيام بأن هذا الحكم مخفف بالواحدة فأمل وقال الطوسي في الوسيلة ومن نسي السجدين

من الركنين الآخرين وذكر بعد القيام تحكه مثل حكم من نسي سجدة واحدة وكلامه يعطى الفرق بين الاولين والآخرين ونظام الكلام يأتي في محله ان شاء الله تعالى وفي (المبسوط والجل والتهذيب والاستبصار والوسيلة وجامع الشرائع) ان الصلوة لا تبطل بزيادة سجدتين في إحدى الآخرين سهواً لكن في موضع من المبسوط وجامع الشرائع ان ذلك في الآخرين من الرابعية وقد قدمت الاشارة الى هذه البارة في بحث الركوع عن علي بن بابويه انها لا تبطل بزيادتهما في الثانية أيضاً وعن الكاتب انه يرجو له الاجزاء اذا زادها في الثانية وان الاعادة مع اتساع الوقت أحب اليه وقد استند الشيخ ومن تبعه الى خبر محمد وهو يحتمل الاستثنا مع معارضته بغيره مضافاً الى ما مر ولعل علياً وأبا علي استندا الى اختصاص الاعادة في خبر البرزنجي بالاولى ولا تبطل الصلوة لو أخل فيها بالسجدة الواحدة سهواً اجاباً كما في التذكرة والذكرى واجاباً الامن الحسن كما في المسالك وهو مذهب الشيخين والسيد وأتباعهم كما في المختلف وهو مذهب المعظم كما في البحار والمشهور كما في المختلف أيضاً والروض وشرح نجيب الدين ومذهب الاكثر كما في جامع المقاصد والمدارك والمناجيع وكشف القاتم وقد سمعت ما تقدم في بيان معنى ركنية السجدتين ونسبة عدم الاخلال بالواحدة الى الارحاب والابرار الذي انتهضوا لدفعه انما أورده بعضهم دليلاً للحسن والفرق في ذلك أي عدم البطلان في الاخلال بها سواء ان يكون ذلك في الاولين أو الآخرين كما هو خيرة المفيد في المقنة والسيد والطوسي والتمحيضي والديلمي والسجدي وجمهور المتأخرين بل جميعهم فيما أجدل لكن بعضهم صرح و بعضهم أطلق بل لافرق في ذلك بين الرابعية وغيرها كما في الخلاف حيث فرض المسئلة في الركنة الاولى من دون تعرض لذكر الآخرين وهو الذي يقتضيه اطلاعهم وخالف الحسن وثقة الاسلام فأبطلها بالاخلال بالواحدة سهواً مطلقاً أي من غير فرق بين الاولين والآخرين قال في (الكافي) في فتاويه السبع عشرة فان ركن فاستيقن انه لم يكن سجدة الا سجدة أو لم يسجد شيئاً فليسه اعادة الصلوة وفي (المختلف والذكرى) نسبة ذلك الى ظاهر الحسن وعن الكاتب ان الاحوط الاعادة ان ركناً في الاولين وكان في وقت وقتل في الخلاف وغيره عن بعض أصحابنا ان نسيان سجدة في الاولين حتى يركع يوجب الاستئناف وفي (المختلف) ان الشيخ وغيره قتل عن بعض أصحابنا ان كل سهو يلحق الاولين سواء كان في أفعالها أو عددها سواء كان في الاركان من الاحمال أو غيرها يوجب اعادة الصلوة وفي (الذكرى) عن المفيد والشيخ في التهذيب ان كل سهو يلحق الاولين موجب لاعادة الصلوة وفي (التهذيب) نسيان السجدة الواحدة في الاولين مبطل للصلوة لافي الآخرين وهو محتمل الاستبصار ونظام الكلام في مباحث السهو بما لا يخبر عليه ولا تبطل لو زاد واحدة سهواً كما هو مذهب كثير من المتقدمين وجمهور المتأخرين أو جميعهم وفي (جامع المقاصد) نسبته الى أكثر الاصحاب وأبطلها بزيادتها ثمة الاسلام مطلقاً قال فان سجدة ولم يدر اسجد سجدتين أم سجدة فليسه ان يسجد أخرى حتى يكون على اليقين من السجدتين فان ذكر وهو ساجد أو بعد قيامه انه كان قد سجد اثنتين فليعد الصلوة وعد في الضية فيمن يجب عليه اعادة الصلوة من سعى فزاد ركنة أو سجدة ثم قال كل ذلك بدليل الاجماع وقيل القول بذلك عن النبي وقد سمعت ما في الذكرى وما قلته الشيخ عن بعض أصحابنا وعن الحسن ان الذي يفسد الصلوة ويوجب الاعادة عند آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الزيادة في الغرض بركعة أو سجدة ولا مستند لهؤلاء من الاخبار الامارواه الشيخ في التهذيب عن محمد بن أحمد عن الميثمي عن رجل عن الملق بن خنيس قال سألت أبا الحسن الماضي عليه السلام في الرجل ينسى السجدة من صلوة قال اذا

في سجدته على الأرض في كل ركعة من الركعتين أو ركعة واحدة
فإن السجدة الأولى والأخيرة سواء وقد مر بمبطل لأن كان المثل في كلامه الإرسال
في قوله ما هو أقوى منه وفيه شيء لم يبينوا عليه وهو أن المثل قتل في زمن الصادق عليه السلام
فكانت سجدة الحسن الثاني عليه السلام كسجدة أبي عبد الله عليه السلام فليحظ ذلك
في الركعتين على ترك المسجدين مما لا إرادة ويجوز حمله على السجدة الواحدة وتخصيص
الحكم بالركعتين الأوليين لأنك قد سميت مذهبه في التهذيب وحمل القسوية قط في الخبر على
أن إذا كان ترك المسجدين بأن يكون قوله عليه السلام ونسيان السجدة حكما مستأثرا فأهل وحمل
مضمم الأحادة على الاستصحاب وخبر أساميل بن جابر حجة على الحسن والكاظم والكليني وهو
ما ملأه ومخرج خبر موسى بن عمر عن محمد بن منصور حجتان على الشيخ في التهذيب كخبر المولى بن
يونس لكنه في التهذيب حل الركة الثانية في خبر ابن منصور على ثمانية الأخيرة وهو جيد كأويل
الخبر المولى والقبي دعاه إلى ذلك تصافر الأخبار بأنه لاسهو في الأولين أولا بد من سلامتها وأقوى
يستنده ما رواه في الصحيح عن البرزعلي أنه سأله أبا الحسن عليه السلام عن رجل يصلي ركعتين ثم
يكسر في الثانية وهو راكع أنه ترك سجدة في الأولى قال كان أبو الحسن عليه السلام يقول إذا
حركت السجدة في الركة الأولى فلم تدر واحدة أو اثنتين استقبلت حتى يصبح لك اثنتان وإذا كان في
الثالثة والرابعة فتركت سجدة بعد أن تكون حفظت الركوع أعدت السجود وهذا الخبر رواه الكليني
عن الكوفي والحيري في قرب الأسناد وفيها استقبلت الصلوة وليس في الكافي قوله عليه السلام
إذا كان في الثالثة إلى آخره وإنما أخر الخبر فيه حتى يصبح لك اثنتان وعلى هذا لا ينطبق على مدعى
الشيخ جيمه وعلى ما رواه هو يحتمل أن يكون المراد استقبال السجدة لأنه لم يذكر الصلوة وعلى هذا
فيكون المعنى أن السائل لما سأل من رجل يقن وهو راكع في الثانية أنه ترك سجدة من الأولى أجاب
عليه السلام بأن على الشاك أن يأتي بالسجدة في محلها حتى يكون آتيا بالسجدين فالتيقن أولى
والراكع في الثانية لم يجاوز محل الاتيان بالسجدة فهو في السجود الثاني بخلاف ما إذا أتم الركعتين
فتيقن في الثالثة أو الرابعة أنه ترك سجدة في الأولى قائما عليه قضاء السجدة بعد بل قول على ماني
الكوفي وقرب الاسناد من استقبال الصلوة لامانة فان الرجوع إلى السجود استقبال للصلوة أي رجوع
إلى جزء مقدم منها ويحصل حمله على استحباب الاستقبال كما في الذي ذكره الواقفي وقال في (الذكرى) ظاهره
أنه شك في السجود ويكون الترك بمعنى نوم الترك وقرينه فلم يدروا واحدة أو اثنتين وفيه دلالة على
أن الشك في أصل الأوليين يبطل وفيه غائفة المشهور انتهى واقفي (الواقفي) أن أريد بالواحدة والثنتين
الركة والركعتان فلا إشكال في الحكم وإنما الاشكال حينئذ في مطابقة الجواب لسؤال وان أريد
السجدة والسجدتان فيشبه أن يكون أو مكان الزاوي قوله عليه السلام ولم تدروا أو يكون قد سقط
المهمة من قل النسخ انتهى وأنت خبير بأنه لا حاجة إلى هذا كله لا سمته في توجيهه وقد اضرف
بعضهم بأجلاله وعدم فهم معناه هذا (وليست) أنه قد استدلل الأكثر على البطلان بالأخلال بالسجدين
بمزاجتهما بالأصل وبقول الباقر عليه السلام في صحيح زرارة لاتعاد الصلوة إلى آخره بقول الصادق
عليه السلام في حسن المحلي الصلوة ثلاثة ثلاث وبالاجماع على أنها ركن وترك الركن يزيدانه تبطل
الصلاة ونقض في ذلك بعض المتأخرين قال في دلائل مفهوم خبر زرارة على أن الأخلال بها مبطل

ويجب فيه الانحناء بحيث يساوي موضع جبهته موقفه أو يزيد بقدر لبته لا غير (مقن)

تأمل وكذا منطوق خبر الحلبي والتسك بالاجماع في موضع النزاع مصادرة والاصل علم الركنية وبرائة القدمه انتهى وهو من الصاد يمكن أن هناك خبرين ظاهرين في ان الاخلال بهما مبطل وهما خبر محمد عن أحدهما عليها السلام قال ان الله تعالى فرض الركوع الطير وموثق منصور قال قلت لابي عبدالله عليه السلام اني صليت المكتوبة الحديث ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (ويجب فيه الانحناء بحيث يساوي موضع جبهته موقفه أو يزيد عليه بقدر لبته لا غير) مناه انه لا يجوز ان يكون موضع جبهته أعلا من موضع رجليه بأزيد من لبته وفي (المنهى) نسبت الى علمائنا وفي (الذكرى) في بحث ما يسجد عليه والمدارك نسبت الى الاصحاب وهو خيرة الهابة والمبسوط والشرائع والنافع والمعتبر والمصنف في غير هذا الكتاب والشهيد والكركي وتقليذه وأبي العباس والصيري وسائر من تأخر وهو المنقول عن الكندي وفي (جامع المقاصد) لابد ان يكون موضع جبهته مساوياً لموقفه أو زائداً عليه بمقدار لبته موضوعة على أكبر سطوحها لا أزيد عند جميع علمائنا وفي (المعتبر والتذكرة) لا يجوز ان يكون موضع السجود أعلا من موضع المصلي بالمعتد به اختياراً عند علمائنا قالا وقدر الشيخ حد الجواز لبته ومنه ما زاد انتهى كلامهما فتأمل وفي (المدارك) استشكل في الحكم ومال الى المنع من الارتفاع مطلقاً لان كان في سند دليلهم الهندي مع انه هو المهيمن ولو تأمل فيه من وجه آخر كان أوجه هو ان بذلك يحتل يديك يائين مشاتين من تحت فلا يفيد الملو على الموقف لكنها في كتب الاخبار والاستدلال بدلت بالباء الموحدة والنون وقد أرسل الكليني اذا كان موضع جبهتك فلا مجال في هذا للاحتمال والضعف منجبر بما سمعت واستدل عليه في التذكرة ونهاية الاحكام وارشاد الجفرية بأنه لا يمكن من الاحتراز عنه غالباً وأنه لا يدع علواً عرفاً أي علواً يخرج الساجد عن مساهة لفة وعرفاوعن الكتاب انه قال ولا يختار ان يكون موضع السجود الامساويا لقام المصلي من غير رخص ولا هبوط فان كان بينهما قدر أربع أصابع مقبوضة (مفتوحة خ ل ١٤) جاز ذلك مع الضرورة لا الاختيار ولو كان علو مكان السجود كأعذار التل ومسيل الماء جاز ما لم يكن في ذلك تحريف وتدرج وان تجاوز لضرورة انتهى وقال (في الذكرى) ظاهره ان الارض المنحدرة كغيرها في اعتبار الضرورة انتهى وفي (الوسيلة) في مباحث التروك التي يقطع الصلوة فعلها عد السجود على موضع ارفع عن موضع القيام بأكثر من حجم الحدة وفي (السرائر) ينبغي ان يكون موضع سجوده مساوياً في العلو والهبوط لموضع قيامه ولم أجده تعرض لنير ذلك وفي (الكفاية) الاولى المساواة ولعله تبع في ذلك صاحب المدارك وفي (الحقائق) نسبة التقدير باللبة الى الاصحاب وفي موضع من الذكرى تقديرها بذلك وفي موضع آخر منها وجامع المقاصد والميسية والروض والمسالك والمدارك انها قدرت بأربع أصابع وفي (الوسيلة) ما سمعت وفي (الجفرية وفوائد الشرائع والروضة) الاختصار على ذكر أربع أصابع دون اللبة وأكثر الاصحاب كما في المسالك ذكروا العلو لا غير (قلت) وظاهرهم جواز الانخفاض من دون تقدير ويجوز الانخفاض صريح جماعة وفي (التذكرة) لو كان أخفض جازاً جازاً وفي (البيان والدروس والذكرى والجفرية وفوائد الشرائع وتعليق النافع وارشاد الجفرية والميسية والروض

(١) في الذكرى ذكر مفتوحه وفي كشف القام مقبوضة (كذا بخطه قدس سره)

والروضة وكشف القام (١) وظاهر الموجز الحاوي وجامع المقاصد أو صريحهما ان الانخفاض كالارتفاع يشترط فيه التقدير بالبنية ولا يجوز الزائد عليها وبه صرح في جامع المقاصد في بحث المستحبات وفي (المساك والمدارك) انه أحسن واستدلوا عليه بمقومة عمار وهي واضحة الدلالة ولم يوجه المولى الاردبيلى والخراساني وفي (الروض والمساك والمقاصد العلية) لافرق في المنع من الاختلاف المذكورين كونه بسبب بناء أو أرض منحدرة وإنما يفرق بينهما في علو الامام مع المأموم مع مساواة مسجد كل لوقفه ومنه ما في الموجز الحاوي والميسية والمدارك والمحدثات واستدل عليه في المساك وغيرها باطلاق النصوص والتناو في (المجزية وشرحها والميسية والمقاصد العلية) ان البنية تعتبر في جميع المساجد وقيل ذلك المحقق الثاني والشهيد الثاني وسبطه وصاحب الفخيرة وغيرهم عن الشهيد واستظهره الخراساني من نهاية الاحكام وفي (تليق النافع والمدارك والمفاتيح والذخيرة) انه أحوط وفي (الروض) انه أولى وفي (جامع المقاصد) فظهر فيه محال وفي (مجمع البرهان) لادليل على اعتباره (قلت) لم أجد الشهيد أوجب ذلك في كتبه السبعة وهي الذكري والبيان والدروس واللمعة والافية وحواشيه على الكتاب والتعليق وإنما قال في الذكري والتعليق تستحب مساواة مساجده في العلو والمهبوط نعم في هامش بعض نسخ البيان بعد قوله أو يزيد بلينه وكذا باقي المساجد من دون ذكر صرح والنسخ الاخر ليس فيها ذلك وعجاجة نهاية الاحكام التي فهم منها الخراساني اعتبار ذلك هي قوله يجب تساوي الاعالي والاسافل وانخفاض الاعالي قال وهذا ظاهر فيما ذكره الشهيد (قلت) قال الشهيد في (الذكري والبيان) وهل يجب كون الاسافل أعلى من الاعالي الظاهر لا انتهى واستدل عليه في الذكري بالاصل وبأن الارتفاع بقدر لبنه يشعر بعدم وجوب هذا التنكس قال نعم هو مستحب لما فيه من زيادة الخضوع والتعافي المستحب انتهى كلامه فليحفظ كلامه وقلام المصنف في النهاية وقد كتب بعض الفضلاء على حاشية البيان في نسختين عندي مانصه ظاهر النهاية ان الاسافل موضع الرجلين لانه قال غنية ولو كانت موضع جهة اعلى من موضعه بالمتد عداً مع القدرة لم يصح وظاهر الذكري ان الاسافل الدبر وهو مكتوب تحت الاسافل بخط ابن محمود ثم قال بعد ذكره الظاهر لاقضية الاصل ولان الارتفاع بقدر لبنه يشعر بعدم وجوب هذا التنكس نعم هو مستحب لما فيه من التحافي في المستحب (قلت) في ذكر التحافي تلويح بل تصريح بأن المراد بالاسافل الدبر لعدم حصوله ببلو موقف الرجلين انتهى كلام المحشي هذا واستحب المصنف فيما يأتي من الكتاب وجهة من كتبه وسائر من تأخر عنه الا من قل مساواة موضع الجبهة للموقف وقال بعضهم يستحب مساواة موضع الجبهة لموضع الابهامين حال السجود لاحال القراءة ونزل عليه عباراتهم وفي (الدروس والتعليق وشرحها) وموضع من الذكري استنباب المساواة في باقي المساجد أيضاً وفي (الدروس) يجوز التماوت بما لا يزيد عن لبنه وفي (الذكري) لو كان موضع الجبهة أخفض من القدم جاز والافضل التساوي وفي ما يأتي من الكتاب والتحرير ونهاية الاحكام والبيان وموضع من الذكري قد سمته يستحب أيضاً كون موضع الجبهة أخفض عن الموقف لانه أبلغ في الخضوع واليه مال في جامع المقاصد أو قال به وقيد فيه وفي (البيان وكشف القام) بعدم زيادة الانخفاض عن البنية وقد سمعت ما في السرائر والمدارك والكفاية وما حكى عن الكاتب ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه

(١) ذكر ذلك في كشف القام في المستحبات (منه قدس سره)

ووضعا على ما يصح السجود عليه والسجود عليها (مقن)

﴿ ووضعا على ما يصح السجود عليه ﴾ هذا تقدم الكلام فيه وأما إذا وضعا على ما يصح السجود وليس
أرض من حد المسجد ففي (البيان وجامع المقاصد والجعفرية وشرحها والروض والمدارك وكشف القاتم)
أنه يجزأ ولا يرضها حذرا من تعدد السجود بل في الروض وإرشاد الجعفرية التصريح بعدم جواز رضاء
والله أشار في نهاية الأحكام وفي (الذكرى) الأولى أن يجزأ ولا يرضها وقال هؤلاء جميعا ماعدا
صاحب المدارك وفقا للمعتبر والمتبع ونهاية الأحكام أنه لو وضعا على مرتفع بأزيد من لبنة يجوز له
أن يرضها ويسجد على المساوي (قلت) ولعل الحال في التخفض أزيد من لبنة كذلك عند من يعتبر
التقدير بها فيه وقال أبو الباس لو وقت على ما يصح السجود عليه جاز له رضاء وإن زاد بذلك سجدة
أما لو وقت على ما يكره السجود عليه جرها بغير رفع وحمل الشيخ في الاستبصار الأخبار الدالة على الجبر
على الحالة التي يتمكن الإنسان معها من وضع جبهة مستويا من غير أن يرفع رأسه حذرا من زيادة
سجدة وحمل أخبار الرفع على حالة الاضطراب الذي لا يتأتى ذلك إلا مع رفع الرأس وفي (المدارك
والذخيرة) أنها إذا وقت على مرتفع يزيد عن لبنة فالأولى جرها مع الامكن وفي (البحار) يمكن
حمل أخبار جواز الرفع على التافهة كما هو مورد خبر غيبة الشيخ وأخبار عدم الرفع على الفريضة أو الأولى
على الجوار والثانية على الكراهية قال ولعل بعض ما ذكرناه من الحمل أوجه مما ذكره أذعنم بحق السجود
الشرعي كما يكون في الارتفاع زائدا عن لبنة يكون في وقوع الجبهة على ما لا يصح السجود عليه أو عدم
الاستقرار فيه وأما أصل حقيقة السجود شرعا وعرفا ولغة فالظاهر أنه يتحقق مع قدر من الانحناء ووضع
الجبهة ويلزمهم أنه إذا وضع جبهته على أزيد من لبنة مرات لا يتحقق معها الفعل الكثير لا يكون مبطلا
لصلوته ولعلمهم لا يقولون به والظاهر أن جواز ذلك للضرورة ومع عدمه لا يجوز الرفع كما هو ظاهر الشيخ
انتهى كلامه وفي ما ذكره في بيان أوجبه ما احتله وما ألزم به الاصحاب نظر ظاهر يعلم ما ذكرناه من
التذكرة ونهاية الأحكام في بيان التقدير بلبنة وفي (الحقائق) المفهوم من كلام الاصحاب من غير
خلاف يعرف إلا من صاحب المدارك ومن تبعه كالفاضل الحراساني أنه لو وقت جبهته حال السجود
على ما لا يصح السجود عليه مما هو أزيد من لبنة ارتفاعا أو انخفاضا أو غيره مما لا يصح السجود
عليه فإنه يرفع رأسه ويضعه على ما يصح السجود عليه وإن كان مما يصح السجود عليه ولكن لا على الوجه
الأكمل وأراد تحصيل الفضيلة فإنه يجزأ جبهته ولا يرضها لئلا يلزم زيادة سجدة انتهى كلامه وما فهمه
من كلام الاصحاب من أنها إذا وقت على لبنة فما دون مما لا يصح السجود عليه رضاء وضعا على
ما يصح السجود عليه قد سمعت كلامهم الصريح بخلافه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه
﴿ والسجود عليها ﴾ أي يجب السجود على الجبهة وهي ما بين قصاص الشعر وطرف الألف طولاً وبين
الجبين عرضاً كما في المقاصد الطيبة ونحوها في المسالك والروض من أن حدها قصاص الشعر من مستوي
الحقة والحاجب وفي (القاموس) الجبهة موضع السجود ومستوي ما بين الحاجبين إلى الناحية وقال فيه
الجينان حرفان يكتفان الجبهة من جانبيها فيما بين الحاجبين مصداقاً لقصاص الشعر أو حروف الجبهة
بما بين الصدغين متصلاً عند الناحية كله جين انتهى ووجوب السجود عليها إجماعي كما في الخلاف
والفتاوى والتذكرة ونهاية الأحكام والذكرى وإرشاد الجعفرية وغيرها وعن (شرح المجل) فتاوى لا خلاف

وصل الكفين والركبتين وأباهي الرجلين (من)

فيه وفي (المنتهى) لا خلاف في أنه لا يجرى السجود على الرأس والحد وفي (الذكرى) عن المختصر
 ألاحدي أنه يذكره السجود على نفس قصاص الشعر دون الجبهة انتهى فأمل ﴿ قوله ﴾ قدس
 الله تعالى روحه ﴿ والكفين ﴾ قد تقدم بيان الكف وأنه ما يشمل الاصابع وروس الاصابع غير مجزئة
 لأنها حد الباطن كقفي المساك وجوب السجود على الكفين اجماعي كما في الفنية والتذكرة والذكرى
 وارشاد الجعفرية وشرح الشيخ نجيب الدين الا من علم الهدى وفي (المدارك) نسبته الى الاصحاب وفي
 (المعتبر والمنتهى) الى الشيخين واتباعها ماعدا السيد وبالكفين صرح في القنعة والمراسم والهداية
 والشرائع والنافع والمعتبر وجامع الشرائع والارشاد والتحرير والمنتهى والذكرى والالفة والبيان وجامع
 المقاصد وتعليق الارشاد والمقاصد العلية والروض والروضة والمدارك والمناقب وغيرها وقد صرح في هذه
 كلها بالوجوب ماعدا الثلاثة الاول فان الوجوب كاد يكون صريحاً وفي (جمل السيد والسرائر) مكان
 الكفين مفصل الزندين من الكفين وفي نسخة أخرى مفصل الكفين عند الزندين وقد يظهر من الذكرى
 ان ابن الجنيد موافق للسيد حيث قال لو لم يبق في الارض بمفصل الكفين اجزاء عند المرتضى وابن الجنيد
 لصدق السجود على اليدين انتهى فان كان ابن الجنيد قائلاً بمقالة المرتضى فذاك وان كان انما عبر باليدين
 فتضمن ما في الذكرى ان كل من عبر باليدين يلزمه القول بمقالة المرتضى فأمل وعن القاضي في شرحه
 لجمل السيد أنه لا خلاف عندنا في السبعة المذكورة فيه وحمله الشهيد على الاجزاء به عن الكفين قال
 في (كشف الغام) هذا الحل أولى من تبيينه وفي (النهاية والمبسوط والخلاف والجل والمقود والمصباح
 والوسيلة ونهاية الاحكام والمختلف والمدرس والجعفرية) ذكر اليدين مكان الكفين وقتل ذلك عن
 الاصباح وفي (الخلاف ونهاية الاحكام) الاجماع عليه وفي (المختلف) أنه المشهور وفي (الذكرى) ان
 أكثر اصحابنا على وجوب ملاقات الكفين ياطئها تأسيماً بالنبي وأهل بيته صلى الله عليه وآله وسلم بل
 في نهاية الاحكام والتذكرة ان ظاهر علمائنا أنه يجب أن يلقى الارض يبطون راحته وظاهر كلام
 المرتضى اجزاء القامز فنده انتهى ومما صرح فيه باعتبار الباطن البيان وكشف الالتباس وتعليق الارشاد
 وفوائد الشرائع وارشاد الجعفرية والمقاصد العلية وفي (الروض والكفاية) انه أحوط وتردد في المنتهى
 في ظاهرهما ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والركبتين ﴾ هذا لا كلام لاحد فيه ولا في وجوبه
 ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وأباهي الرجلين ﴾ وجوب السجود عليهما اجماعي كما في نهاية
 الاحكام والتذكرة والذكرى وارشاد الجعفرية وشرح الشيخ نجيب الدين وفي (المدارك) نسبته الى
 الاصحاب وفي (المعتبر والمنتهى) نسبته الى الشيخين واتباعها وبالأباهمين صرح في الهداية والقنعة
 والنهاية في المقام وسائر كتب الاصحاب الا ما استغله عما عبر فيه ذلك وفي (كشف الالتباس) ان
 المشهور التمييز بالأباهمين بل في الذكرى وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض والمسالك وكشف
 الغام ان الوجه تبيين الأباهمين قالوا نعم لو تمزق السجود عليهما لندمها أو قصرها جاز على بقية الاصابع
 كما حل عليه الشيخ خبر هارون بن خارجة وقوله الشهيد في حواشيه عن السيد حميد الدين وأنه قال لو
 ترك السجود عليهما وسجد على بقية الاصابع فالأولى عدم الصحة وفي (المنتهى وكشف الغام والمحدثات)
 ان الاقرب في الأباهمين تساوي ظاهرهما وباطنهما وفي (تعليق الارشاد وفوائد الشرائع وارشاد الجعفرية

والذكر كالركوع وقيل يجب سبحان ربي الاعلى وبحمده والطمأنينة بقدره (متن)

والمقاصد الملبق والروض والمدارك انه لا يجب في الابهامين وضرب وسمايل أي جانب وضع اجزا وفي الموجز الحماوي وشرحه) يراعى ظاهر الاصابع دون رؤسها وفي (المصباح والمبسوط والفنية) في باب التحنيط اصابع الرجلين وهو المنقول عن كتاب أحكام النساء للمفيد والكافي وفي (الفنية) الاجماع عليه وفي (جمل السيد والسرائر) يفرق في الابهامي الرجلين وفي (نهاية الاحكام والموجز الحماوي) العبارة في الرجلين باطراف الاصابع وفي (التذكرة وكشف القاتم) العبارة في الابهامين بأناملهما وفي (المبسوط ايضا وجامع الشرائع) أنه لو وضع بعض أصابع رجله أجزأ وفي (الجل والقعود والوسيلة والموجز الحماوي) ذكر أصابع الرجلين مكان الابهامين وفي (الخلاف) في نسخين الاختصار على أن وضع القدمين فرض وقل الاجماع عليه ولم يذكر ابهاما ولا رؤسا ولا أطرافا وقد وقع في كشف القاتم خلل في المقام فانه نسب الى الشيخ في سائر كتبه أنه ذكر مكان الابهامين أطراف أصابع الرجلين وقد سمت ما في الخلاف والنهاية في المقام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والذكر كالركوع ﴾ أما وجوب الذكر في السجود فله الاجماع المستفيض وأما أنه لا فرق فيه بين التسبيح وشبهه كما هو خيرة المصنف في الركوع قد نص على ذلك في التتهى والتحرير والارشاد والتذكرة والموجز الحماوي والجفرية وشرحها وجامع المقاصد ومجمع البرهان وغيرها ويفهم من الشرائع ترجيح الذكر هنا وفي (نهاية الاحكام) أنه أقوى وفي (الروض) قوي وفي (الكفاية) أقرب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وقيل يجب سبحان ربي الاعلى وبحمده ﴾ كافي النهاية والمراسم (١) والبصرة والبيان والذكرى وتقل ذلك عن كتاب عمل يوم وليلة وشرح جمل السيد القاضي وفي (الاتصار والخلاف والفنية) الاجماع على وجوب التسبيح فيه وفي (الخلاف والوسيلة) الاجماع على وجوب تسبيحة واحدة في السجود وهو قد يعطى أنها الكبرى أعني سبحان ربي الاعلى وبحمده وفي (الفنية) الاجماع على ذلك أيضا الا انه قال يجوز في هذه الواحدة سبحان الله وفي (جل العلم) يسبح في السجود ويقول سبحان ربي الاعلى وبحمده وفي (المصباح) الاجزاء بوضع واحدة كبرى وفي (المبسوط) الذكر فيه واجب وأقل ما يجزى تسبيحة واحدة وفي (الجل والقعود) يجب السجود الاول والتسبيح فيه والسجود الثاني والذكر فيه وقال في المسنونات يستحب قول ما زاد على تسبيحة واحدة في الاولى ومثل ذلك في الثانية وخبرة (وظاهر خ ل) المقنة وجوب الكبرى ثلاثا للمختار وسبحان الله ثلاثا للمريض والمستعمل وظاهر الفتية والهداية التخيير بين ثلاث كبريات وثلاث صغريات وفي (جامع الشرائع) التخيير بين واحدة كبرى وبين لاله الا الله والله اكبر وفي (السرائر) يجب تسبيحة واحدة ثم أحاله على الركوع والحاصل ان أقوال الاصحاب هنا كقولهم في الركوع من دون تفاوت الا ما سمعت عن النهاية والسرائر في ظاهرهما وغيرهما مما هو قليل جدا وفي (المعتبر) ذكر فيه واجب أو التسبيح والبحث فيه كفاي الركوع وفي (المدارك والهدائق) البحث فيه كالركوع خلافاً واستدلالا واختيارا ونحوه ما في ارشاد الجفرية وفوائد الشرائع والمفاتيح ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والطمأنينة بقدره ﴾ يجب الطمأنينة في السجود بقدر الذكر عند طماننا كما في المعتبر وبالاجماع كفاي المدارك والمفاتيح وبلا خلاف كما في مجمع البرهان وبمصرح جمهور المتأخرين فلو شرع فيه قبل

(١) قال في المراسم والواحدة الواجبة في الركوع وقالوا في السجود ان حكاه حكاه (منه)

ورفع الرأس من الاولى والطائفة قاعدة (متن)

وصول الجبهة الى الارض أو رفع قبل انتهائه بطل عند علمائنا أجمع كافي التذكرة وفي (الفنية) الاجماع على وجوب الطائفة وفي (الخلاف) الاجماع على انها ركن وخالفه في ذلك جميع من تأخر عنه وفي (الروض) لابد من زيادة الطائفة على الذكرى سيرا لينتق وقوعه حالها قال ولولم يعلم الذكرو وجبت بقدره وفي (الذكرى) وغيرها يجب بقدره الا مع الضرورة الماسة وفي (جامع المقاصد) هل يسقط وجوب الذكرو مع التعذر أم يأتي به على حسب مقدوره فيه تردد انتهى وفي (المساك والمدارك) وحاشية المدارك يجب الذكرو بحسب الامكان ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ورفع الرأس من الاولى ﴾ رفع الرأس من الاولى واجب بالاجماع كافي الوسيلة والفنية والنتهى والذكرو وجامع المقاصد والمدارك والمفاتيح وظاهر المتبر وكشف اللثام خلافا لبعض العامة حيث قال لو رفع بقدر ما يرفع السيف أجزأه وقال بعض منهم لو انتقل من مكانها الى أخفض كفاه وفي (الخلاف) الاجماع على ان رفع الرأس من السجود ركن والاعتدال جالسا مثل ذلك انتهى وكذا يجب الرفع من الثانية اجماعا كما في الوسيلة والفنية والتذكرة والمفاتيح وبلاخلاف كافي المنتهى وفي (كشف اللثام) ان في التذكرة نفي الخلاف والموجود فيها خلاف ذلك قال يجب الرفع من السجود اما للقيام أو الجلوس لاخلاف بينهما اجماعا انتهى وترك المصنف ذكر وجوب الرفع من الثانية اما لوقوع الخلاف في الاولى دونها أو لان الرفع منها لا يجب لنفسه وانما يجب للقيام او للجلوس ولتشهد كما في التذكرة ونهاية الاحكام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والطائفة قاعدة ﴾ أي يجب الطائفة في الرفع من الاولى حال كونه قاعدة وقد قل على ذلك الاجماع في الفنية والنتهى والتذكرة وجامع المقاصد والريزية وارشاد الجفرية والمقاصد العلية والمدارك والمفاتيح والحداث وقد سمعت ما في الخلاف وهل يجب الطائفة في الرفع من الثانية وهي المسألة بحسب الاستراحة أم لا في (الاتصار والناصرة والفنية) الاجماع على الوجوب قال في الفنية والطائفة بد رفع الرأس قائما وجالسا بدليل الاجماع وقد يلوح الوجوب من خلال المقننة والمراسم والسرار وهو ظاهر المنقول في الذكرى عن الكتاب والحسن وعلي بن بابويه قال أبو علي اذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الاولى والثالثة حتى يعاس الياء الارض أو اليسرى وحدها يسيرا ثم يقوم جاز ذلك وقال الماني اذا أراد التهوض الزم اليه الارض ثم نهض معسدا على يديه وقال أبو الحسين بن بابويه لا بأس ان لا يقعد في النافذة انتهى وكلامهم يعطي الوجوب واليه مال في كشف اللثام وفي (البحار وحاشية المدارك) انه أحوط والمشهور كما في الايضاح والمختلف والبيان وارشاد الجفرية وجمع البرهان والبحار وغيرها انها مستحبة غير واجبة وفي (النتهى) نسبت الى علمائنا ماعدا السيد وفي (المتبر) الى أكثر أهل العلم وفي (التذكرة وجامع المقاصد والريزية) الى الاكثرو في (تلخيص الخلاف) الاجماع عليه لكني لم أجد في الخلاف دعوى الاجماع على ذلك والظاهر ان عدة أدلة القائلين بالاستعجاب خبر زرارة وهو يحمل النقل والفنية والنفرو يلوح من خبر رجم أمارات الفتنه فليس صريحا في عدم الوجوب كما في الذكرى وقال أمير المؤمنين عليه السلام لا قيل له كان من قبله أبو بكر وعمر اذا رضوا رءوسهم من السجود نهضوا على صدور أقدامهم كما نهض الابل انما يفضل ذلك أهل الحفا من الناس وقال أبو الحسن عليه السلام فيما رواه زيد الثوري في كتابه اذا رقت

ويكني في وضع الجبهة الاسم فان عجز عن الانحناء رفع ما يسجد عليه فان تضرأوى (متن)

رأسك من آخر سجدة في الصلوة قبل أن تقوم فاجلس جلسة الى أن قال ولا تلتس من سجودك كما يطيش هؤلاء الاقتاب في صلواتهم وقال أمير المؤمنين عليه السلام في خبر الحصال والسند معتبر اجلسوا في الركعتين حتى تسكن جوارحك ثم قوموا ان ذلك من خطانا لكن عدم ذكره في خبر حماد الذي تمرض فيه للفقهاء من التذريات مع الشهرة العظيمة وخبر زارة ونحوه قوي القول بالاستعجاب وفي (جمع البرهان والبحار) أنه لا خلاف بين الاصحاب في رجائها وانما الخلاف في وجوبها وفي (كشف القاتم) وعلى فضلها الاجماع في ظاهر الاصحاب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويكني في وضع الجبهة الاسم ﴾ كما هو المشهور كما في الروض والبحار والحدائق والاشهر كما في الكفاية ومذهب الاكثر كما في جامع المقاصد والمدارك والمفاتيح وشرح نجيب الدين وبه صرح الشيخ وجميع من تأخر عنه ما عدا المجلي والشهد في الذكرى في المقام لكنه فيها في بحث المكان وافق المشهور كما واقفهم في الالفية وحواشيه على الكتاب وقد يظهر منه في البيان التردد وقال في (الدروس) لا يتقص في الجبهة عن درهم وأما المجلي فقد قال في السرائر كما قل عن الكاتب ان مقدار الدرهم يحجز من يجبهته علة وقد يظهر منها اعجاب وضع الكل حيث قيدا ذلك بذوي العلة مع ان في الروض والمقاصد العلية انه لا خلاف في عدم وجوب الاستيعاب وفي (الفتية) في المقام انه يحجز مقدار الدرهم وفي باب ما يسجد عليه وما لا يسجد عليه نقله عن رسالة آية الله وذكر بعد ذلك الاخبار الدالة على الاكتفاء بالاسم والاجزاء بذلك أي بمقدار الدرهم هو المنقول عن الفقه المنسوب الى مولانا الرضا عليه السلام وفي (دعائم الاسلام) عن جعفر بن محمد عليها السلام انه قال أقل ما يحجز أن يصيب الارض من جبهتك قدر درهم ومن التريب ما في الذكرى من نسبته الى كثير وعلى هذا القول هل يكني مقدار الدرهم وان كان متفرقا كالسبعة والخمسة أشكال كما في شرح نجيب الدين ولا خلاف كما في الفوائد المالية والمقاصد العلية في انه يكني في سائر (باقي خ ل) الاعضاء الاسم وفي (جمع البرهان والحدائق) لا ينقل فيه خلاف وبه صرح الشيخ والمحقق وابن عمه والمصنف في جملة من كنه والشهيدان وأبو العباس والمحقق الثاني والصبري وغيرهم وفي (المنتهى) هل يجب استيعاب جميع الكف بالسجود عندي فيه تردد والحل على الجبهة يحتاج الى دليل لوورد النص في خصوصية الجبهة فالتعدي بالاجزاء في البعض يحتاج الى دليل وقد قال قبل ذلك لا يجب السجود على جميع اجزاء السجود وفي (كشف القاتم) الحرة في عهدهم عليهم السلام قد تعيد الاجزاء في الكفين انتهى هذا وقد صرح جماعة منهم المصنف في نهاية الاحكام بأنه يكني وضع الاصابع دون الكف وبالعكس وقد تقدمت الاشارة الى ذلك وفي (المرجز الحادي) وشرحه لوضع اصابعه الى كفه وسجد عليها أو جافى وسط كفه ولاقي الارض باطراف اصابعه وزنده لم يحجز واستشكل في نهاية الاحكام فيما اذا ضم اصابعه الى كفه وسجد عليها وفي (التذكرة) قرب المنع وقد تقدم ما في المسالك عندي ان المراد من الكف ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان عجز عن الانحناء رفع ما يسجد عليه ﴾ اجماعا كما في المنتهى وعند علاننا كما في المعبر والتذكرة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان تضرأوى ﴾ أي فان تضرع ما يسجد عليه فانه يحجزه الایاء اجماعا كما في التذكرة والایاء بالرأس ان أمكن والا فبالعينين كما قاله في

وذو الدمل يضع السليم بان يحفر حفيرة ليقع السليم على الارض فان استوعب سجد على أحد الجبينين فان تضرع على ذقنه (متن)

المفاتيح وان تذكر الایمان بها فبواحدة كما في كشف القام وقد تقدم في بحث القيام تمام الكلام في المقام وتقلنا أقوال الاصحاب في اطراف المسئلة وما يتعلق بها وذكرنا في بحث ما يسجد عليه كلام المفيد والصدوق في الموصل والساج وما ذهب اليه من أن إيمانها في الركوع أخفض منه في السجود واستوفينا الكلام هناك أكل استيفاء ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وذو الدمل يضع السليم بان يحفر حفيرة ليقع السليم على الارض فان استوعب سجد على أحد الجبينين فان تضرع على ذقنه ﴾ كما في الشرائع والتايع والمعتبر والمنتهى والتحرير ونهاية الاحكام والتذكرة والارشاد والذكرى والبيان والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وتعليق التايع والارشاد والحفيرة وشرحها والميسية والروض والمسالك والمدارك والمفاتيح وقواه في البحار وفي (الدروس) فلو منه قرع فالروري احتار حفيرة له فان تضرع سجد على أحد (احدى) الجبين فان تضرع على الذقن وفي (السرار) بعد أن حكم بكفاية مقدار الدرهم من الحبة لذي القلة قال فان لم يتمكن من ذلك أحراه أن يسجد على ما بين الحبة والصدغين منحرفا فان لم يتمكن أيضا من ذلك سجد على ذقنه انتهى فبهذه قد اتفقت على السجود على احدى (أحد) الجبينين ومع التضرع على الذقن وفي (المدارك) لا خلاف بين العلماء في أن ذا الدمل يحفر حفيرة ليقع السليم على الارض لان مقدمة الواجب المطلق واحدة وفي (البحار) نسبتها الى المشهور وفي (المنتهى) وكثير من كتبهم أنه لا فرق في ذلك بين الدمل وما كان نحوه مما يمنع من وضعها على الارض من دون استيعاب وقال جماعة كثيرون ان ذلك لا يختص بالحفيرة فلو اتخذ له بحوفة من ملين أو خشب أجزا وفي (جامع المقاصد وتعليق التايع وجمع البرهان والمدارك) نسبة السجود على احدى الجبينين عند استيعاب الحبة بالدمل أو نحوه الى الاصحاب وفي (حاشية المدارك) الاجماع عليه وفي (المفاتيح والبحار) نسبتها الى المشهور وفي (جامع المقاصد والارشاد والحفيرة والروض) أنه لا خلاف في تقديم الجبينين على الذقن وفي هذه الثلاثة وفوائد الشرائع وتعليق الارشاد أنه لا أولوية لمقدم الجبين الايمن على الايسر بل في تعليق الارشاد ان ظاهر كلام الأكثر عدم الترتيب بين الجبينين وفي (المدارك وجمع البرهان والذخيرة) أنه أولى وفي (الميسية) أنه أحوط وأوجبه في الحدائق وفي (جمع البرهان والبحار) ان المشهور أنه يسجد على ذقنه اذا تضرع الجبينان بل في الاول لا يمد كونه اجماعا قال ومرسل علي ابن محمد يقيد بتضرع الجبينين للاجماع أو الشهرة وفي (المدارك) ان مضمونها جمع عليه وفي (الروض) نسبتها الى الاصحاب وفي (الخلاف) الاجماع على أنه اذا لم يقدر على السجود على جبهته وقدر على السجود على أحد قرنيه أو على ذقنه سجد عليه وهل يجب كشف الشعر عن الذقن في (الميسية والروض والمسالك وجمع البرهان) يجب كشفه ان أمكن وفي (المدارك وحاشيته) لا يجب وفي (الذخيرة) لله أقرب ونص جماعة على ان المراد بالتضرع المشقة الشديدة هذا تمام الكلام فيما يتعلق بالمشهور (وقال الشيخ في النهاية) فان كان في جبهته دمل أو خراج لم يتمكن من السجود عليه فلا بأس أن يسجد على أحد جانبيه فان لم يتمكن سجد على ذقنه وقد اجزاء ذلك وان حل لموضع الدمل حفيرة ووضعها فيها لم يكن به بأس (وقال في (المبسوط)) فان كان هناك دمل أو خراج ولم يتمكن سجد على جانبيه فان لم يتمكن

سجد على ذقنه وان جعل لموضع القدم حفيرة يجعل فيها كان جائزاً وفي (جامع الشرائع) فان كان في موضع سجوده دمل سجد على أحد جانبيه فان تمذر فلي ذقنه وان جعل حفيرة للدمل جاز وهذه العبارات كما في الذكرى وكشف الثام صريحة في عدم وجوب الحفر قال في الاخير والامر كذلك اذا أمكن السجود بدونه على بعض الجبهة كما هو المفروض فيها لأنها قد حكم فيها بالسجود على جانبيه أي جانبي الدمل من الجبهة فكأنهما قالاً يريد الشيخ وابن سبيد سجد على أحد جانبي الدمل من الجبهة ان امكن بالحفر أو بغيره والا سجد على الذقن من دون تجويز للجينين انتهى وقيل في الذكرى عن ابن حمزة ولعله ذكره في الوسطة أنه يسجد على أحد جانبيه فان لم يتمكن فالحفيرة فان لم يتمكن فلي ذقنه انتهى والظاهر أن ضمير جانبيه عائد الى الجبهة أي جانبي الجبهة ولما قدم السجود عليها على الحفيرة لم يكن بد من أن يريد الجانبين من الجبهة لا الجينين وعن الصدوقين في (الرسالة والمقنع) ان ذا الدمل يحفر له حفيرة وان من مجبته ما يمنه يسجد على قرنه الايمن من جبهته فان عجز فلي قرنه الايسر منها فان عجز فلي ظهر كفه فان عجز فلي ذقنه انتهى وليس في الفقيه الا رواية مرفوعة ومرسل الكافي وفي (الفقه) المنسوب الى مولانا الرضا عليه السلام فان كان على جبهتك علة لا تقدر على السجود فاسجد على قرنتك الايمن فان تمذر فلي قرنتك الايسر فان لم تقدر فاسجد على ظهر كفك فان لم تقدر فاسجد على ذقنك وفي (كشف الثام) ان في بعض القيود ان الاف مقدم على الذقن فان لم يتمكن من الجينين سجد على الاف ان امكن والا فلي الذقن انتهى (وليعلم) ان الحق استدل على السجود على أحد الجينين بأثما مع الجبهة كالمضوء الواحد تمام كل واحد منهما مقامها ولان السجود على أحد الجينين أشبه بالسجود على الجبهة من الايمان والايمان سجود مع تذر الجبهة فالجينان أولى وزاد الكركي وغيره أن السجود على الذقن يجزي مع الضرورة فيما أولى وفي (حاشية المدارك) أن هذه الوجوه لا تخلو من ضعف فالعمدة الاجماع وفي (كشف الثام) ضعف وجهي الحق ظاهر مع انحراف الوجه بوضعهما عن القبلة وخلوها عن نص واجماع انتهى (قلت) يمكن الاستدلال على ذلك بما ادعى عليه من الاجماع كما سمعت بما رواه علي بن ابراهيم في تفسيره عن أبيه عن أبي الصباح عن اسحق بن عمار قال قلت للصادق عليه السلام رجل بين عينيه قرحة لا يستطيع ان يسجد عليها قال يسجد ما بين طرف شعره فاذا لم يقدر يسجد على حاجبه الايمن فان لم يقدر فلي حاجبه الايسر فان لم يقدر فلي ذقنه الحديث يحمل الحاجبين على الجينين الا أنها اشتملت على الترتيب وتؤخذ عبارة فقه الرضا عليه السلام مؤيدة (ويمكن ان يستدل عليه) بمصوم قول الباقر عليه السلام لزراعة ما بين قصاص الشعر الى موضع الحاجب ما وضعت منه أجزاءك ويظهر من الترخيرة ان هناك رواية بذلك حيث قال فيها ولا ترتيب بين الجينين لاطلاق الرواية لكن الاولى تقديم الايمن خروجاً من خلاف ابن بابويه انتهى ولعله أراد خلافاً في المقنع لكن ليس في المقام الا الاخبار الاربعة التي أشرنا اليها وهذه الرواية التي أشار اليها لم نجهدها ويشهد على ذلك ان كل من قال يعلم الترتيب استند الى الاصل وعدم الدليل ولم يستند الى الاطلاق المذكور ومرسل الكليني لا ينافي المشهور حيث دل على ان من مجبته علة لا يقدر على السجود عليها يضع ذقنه على الارض كما ظنه صاحب الحدائق وغيره لان الجينين داخلان في الجبهة فكان على هذا كاجماع الخلاف دالاً على المشهور بطريقه وقد سمعت ما في مجمع البرهان وقد تقدم تفسير الجين عند ذكر الجبهة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه

فان تذر أومئ ولو عجز عن الطأينة سقطت ويستحب التكبير قائماً وعند انتصابه منه
لضع مرة ولثانية أخرى وعند انتصابه من الثانية (متن)

﴿ فإنه تذر أومئ ﴾ كما نص عليه في أكثر الكتب المتقدمة وقد عرفت فيما مضى ان الایاء على انحاء
متربة أولها الایاء بما يمكن من الانحناء وآخرها الایاء باليمين الواحدة فان تذر ذلك كله ففي (كشف
الاثام) احتمال سقوط الصلوة وان الاحوط ان يصلي ويكتفي بالاختار بالبال وفي (جامع المقاصد) ان تذر
الحفيرة وما في معناها بمنزلة استيعاب المذرة الجبهة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو عجز عن
الطأينة سقطت ﴾ قد قدمت الاشارة اليه كما تقدم قل كلامهم في سقوط الذكرك حينئذ وعدمه
﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب التكبير قائماً وعند انتصابه لضع مرة ولثانية أخرى
وعند انتصابه من الثانية ﴾ أما استحباب التكبير للسجود فهو هوى علمائنا كما في المتن والذكورة
وظاهر النية الاجماع عليه وهو خيرة المعظم كما في كشف الاثام والخالف انما هو الحسن وسلاسل والكلام
فيه كما في تكبير الركوع وقد استوفينا الكلام هناك وأكثر من تعرض لهذا الفرع هنا حاله على تكبير
الركوع وكثير منهم تعرض له هناك وفي (الذكورة) يستحب رفع البدن به عند علمائنا وظاهر الفية
الاجماع عليه وقد تقدم الكلام في هذا في بحث تكبيرة الاحرام وتقدم قبل الفصل لزم في القراءة
ذكر فروع لما نفع في القام واما استحبابه حال كونه قائماً فاذا انتهى هوى الى السجود فهو هوى
علمائنا كما في المتن والذكورة وعن الحسن يبدء بالتكبير قائماً ويكون انتهاء التكبير مع مستقره ساجداً
ويدل عليه خبر المولى بن خنيس وخير في الخلاف بين هذا القول والتكبير قائماً وعن أبي علي انه
اذا أراد ان يدخل في فعل من فرائض الصلوة ابتدأ بالتكبير مع حال ابتدائه وهو منتصب القائمة رافع
يديه الى نحو صدره واذا أراد ان يخرج عن ذلك الفعل كان تكبيره بعد الخروج منه وحصوله فيما يليه
من انتصاب ظهره في القيام وتمكنه من الجلوس وعن (مصباح السيد) وقد روي انه اذا كبر للدخول
في فعل من الصلوة ابتدأ بالتكبير في حال ابتدائه والخروج بعد الانفصال عنه وقد قدم قل كلاميهما
هذا في بحث الركوع وفي (الذكورة) وبغيرها لو كبر في هويته جاز وترك الفصل وفي (الذكورة) والذكورة
لا يستحب مده ليطابق الهوي واما استحباب التكبير عند كل انتصاب من السجود مرتين لضع مرة
وللسجدة الثانية أخرى فلا أجد فيه خلافاً الا ما يظهر من سلاسل وما قل عن الحسن وقل عن صاحب
الفاخر ايجاب أحديهما وقد قدمت الاشارة الى ذلك وقد صرح جمهور أصحابنا باستحبابه أيضاً عند
كل انتصاب من الثانية وفي (الشرائع) وفي وجوب التكبير للاخذ فيه والرفع منه ترددوا لاظهر الاستحباب
وفي (جل العلم والمسل) انه يرفع رأسه من السجود رافعا يديه بالتكبير وعن (المذهب والاقتصاد) انه يرفع
رأسه بالتكبير وفي (المنتهى) يرفع يديه بالتكبير مع رفع رأسه وكلامهم يحتمل ان لا تكون المية الثانية مرادة
ويرشد الى ذلك انه في السرائر أتى بعبارة المنتهى ونص بعد ذلك على استحباب ان يكون التكبير بعد
التمكن من الجلوس وهذا يدل على انه لم يرد بالمعية في عبارته ما ينافيه وقد سمعت ما قلناه عن الكاتب والمصباح
وقال في (الذكورة) بعد قل عبارة الكاتب المتقدم وقرب منه كلام المرتضى ثم قال وليس في كلام ابن الجنييد
مخالفة لتكبير في الاعتدال بل هو نص عليه وفي (المعتبر) أشار الى مخالفة ذلك كلام المرتضى لانه لم
يذكر في المصباح الاعتدال انتهى ما في الذكورة (قلت) في المعتبر والمنتهى والذكورة بعد قل ما في

وتلقى الأرض بيديه والارغام بالانف (من)

المصباح من قوله وقد روي الى آخره الوجه ا كمال التكميل قبل السجود وزاد في المتبرن الوجه أيضا
 الابتداء به بعد الخروج وان على ذلك روايات الاصحاب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه
 ﴿ وتلقى الأرض بيديه ﴾ أي يستحب له اذا أهوى الى السجود ان يتلقى الأرض بيديه قبل وضع
 ركبتيه وقد قل على ذلك الاجماع في الخلاف والمنتهى والتذكرة والبحار وظاهر المتبر ونهاية الاحكام
 وجامع المقاصد حيث قيل فيها انه مذهب علمائنا وهو ظاهر الفتنية أو صريحها وبه صرح في المقنعة
 وجعل العلم وغيرها وفي (جمع البرهان) الظاهر انه لا قتال بالوجوب وكأنه لم يطلع على الامالي وفي (الفوائد
 الملية) ان المشهور الاستحباب وأوجبه الصدوق في الامالي وجهه من دين الامامية قال لا يجوز وضع
 الركبتين على الأرض قبل الدين وهو ظاهر التهذيب حيث حمل خبري أبي بصير وعبد الرحمن بن أبي
 عبد الله على الضرورة ومن لا يتمكن وفي (المبسوط) ولا يتلقاها بركبتيه فأمل وفي (التذكرة) لو غير الهيئة جاز
 اجاعا وفي (المتحى) والذكرى والدروس والبيان والروض وغيرها يستحب ان يكونا مقالة أو روي السبق باليمين
 قال الشهيد في الذكرى وهو اختيار الجميع (قلت) الرواية التي أشاروا اليها رواية عمار وفي (المقنعة) النهاية
 والوسيلة والسرائر ان المرأة اذا أرادت السجود بدأت في القعود وفي كثير من كتب المتأخرين انها
 تبدأ باليدن قبل الركبتين ثلاثا ترفع عجبونها وفي (الفتية) الاجماع على انها تجلس من غير أن تضي
 وفي خبر زياره اذا جلست للسجود بدأت بالقعود والركبتين قبل الدين وفي (الذكرى) وجامع المقاصد
 ان عليه عمل الاصحاب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والارغام بالانف ﴾ يستحب الارغام
 بالانف عند علمائنا كما في المتبر والمنتهى وظاهر الفتنية أو صريحها الاجماع عليه وفي (المدارك) الاجماع
 على انه من السنن الاكيدة وفي (الخلاف) وضع الانف على الأرض سنة مستحبة اجاعا وفي (التذكرة
 وظاهر جامع المقاصد) الاجماع على عدم وجوبه وفي (الفتية) والمنداية) مانعه الارغام سنة فمن تركه فلا
 صلوة له وتقل ذلك في الذكرى عن المقيم وعليه دل خبر علي بن ابراهيم عن أبيه عن عبد الله بن
 المنيرة وموثق عمار وما مع امكان حملها على التأكد ما راض بقول الصادق عليه السلام في خبر محمد
 ابن مصادف ليس على الانف سجود وبالاخبار الاخر التي نص فيها على انه سنة في مقابلة ان السجود
 على السبعة فرض وذلك لان لفظ السنن ان كان مشتركا بين ما ثبت وجوبه بالسنة وبين المستحب الا انه متى
 قول بالفرض وتزجج كونه بالمعنى الثاني وفي (جل العلم والعمل) الارغام بطرف الانف مما يلي الحاجبين من وكيد
 السنن ومثله قال في السرائر وفي (الروض) انه أولى وفي (التحرير والتذكرة والبيان) الاقتصار على نسبة
 ذلك الى المرتضى وفي (المراسم) يرغم بطرف انفه سنة مؤكدة وفي (المتبر والمنتهى والدروس والموجز
 والمسالك والروض والمدارك) الاجتزاء باصابة الانف المسجد بأي جزء اتفق وفي (الفتية) التسبب
 الى مولانا الرضا عليه السلام وترغم بانفك ومنغريك في موضع الجبهة انتهى والمنخران عبارة عن قنبي
 الانف والقبان ممدتان من رأس الانف الاسفل الى اعلاه وفي (المدارك) انما لم تقف على مأخذ
 المرتضى (قلت) لعل مأخذ ما رواه في السيون عن أحمد بن زياد عن علي بن ابراهيم عن محمد بن الحسن
 المدني عن عبد الله بن الفضل عن أبيه في حديث طويل انه دخل على أبي الحسن موسى عليه السلام
 قال فاذا أنا بسلام أسود ويده مقص يأخذ من جيته وعشرين أنفه من كثرة السجود وعن (البشرى)

والدعاء بالمقول قبل التسبيح (متن)

ان ما ذهب اليه السيد ضعيف لا يقتضيه الى تهية موضع السجود ذي هبوط وارتقاع لانخفاض هذا الطرف غالبا وهو ممنوع اجماعا فاقول به تحكم شديد وقال في (كشف الغام) بمد قل حكاية ذلك عن البشري السجود على الاواح من الثرية الشريفة أو غيرها يسهل الامر ولعلها يعني السيد والعجلي يريد ان الاجتزاء به لا يمينه وبالطرف ما يمين المتصل بهما (١) وما بعده انتهى وقال الكاتب يمس الارض بطرف الالف وخديه وفي قل آخر وحدته وفي (المنتهى وجامع المقاصد وارشاد الجفريه والميسية والروض والمساك والفوائد الملية والمدارك) ان الارغام بالالف وضعه على الرغام بالفتح وهو التراب وفي (الميسية والروض والمساك) ان المراد به هنا السجود عليه ووضع على ما يصح السجود عليه وفي (النغلية) عد الارغام مستحبا والسجود على الالف مستحبا آخر وهو خيرة الاستاذ ادام الله تعالى حراسته في حاشية المدارك وقال ان الاخير يتأدى بالأولى وفي (الفوائد الملية) ان السنة تتأدى بوضعه على ما يصح السجود عليه وان كان التراب أفضل وقال السجود على الالف أعم وأنه يجوز انفكاك احدي السنتين عن الاخرى وفي خبر علي عليه السلام ما يدل على هذا العام انتهى وفي (كتاب الاربعين) لبهائي الظاهر ان السجود على الالف سنة متفردة للارغام وربما قيل الارغام يتحقق بملاصقة الالف الارض وان لم يكن معه اعتماد ولهذا فسر بعض علمانا بماسة الارض التراب فينبها عموم من وجه وفي كلام شيخنا الشهيد ما يسلط ان الارغام والسجود على الالف شيء واحد مع انه عد في بعض مؤلفاته كلا منها سنة على حدة ثم على تفسير الارغام بوض الالف على التراب هل تتأدى سنة الارغام بوضه على مطلق ما يصح السجود عليه وان لم يكن ترابا حكم بعض الاصحاب بذلك وجعل التراب أفضل وفيه ما فيه فليتأمل انتهى وأشار الى وجه التأمل في الحاشية بأنه قياس مع الفارق (قلت) قد يقال ان التمييز في الاخبار بلفظ الارغام تارة ولفظ السجود في بعض انما خرج مخرج المساحة وان المراد واحد وهو وضع الالف على ما يصح السجود عليه من رغام وغيره وذكر الارغام انما هو من حيث فضله والالف تابع للجبهة حاله حالها ثم في موقفة عمار لا تجزى صلوة لا يصعب الالف فيها ما يصعب الجبينين وفي خبر عبد الله بن المنيرة ما يصيب الجبهة وهذه الاصابة أقوى من الاولى لان فيها الاعتماد فولا ان ذلك مبني على التوسم في التمييز لكان هناك قسم ثالث فليتأمل وعن بعض متأخري المتأخرين الاكتفاء في الالف بما يقع عليه سائر المساجد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (ويستحب الدعاء بالمقول قبل التسبيح) إجماع العلماء كما في المتبر والمتنعي والتذكرة وأما الدعاء ففي فلاح السائل ثم قول في السجود ما رواه الكليني عن أبي عبد الله عليه السلام وفيه زيادة برواية أخرى اللهم لك سجدت و بك آمنت ولك أسلمت و عليك توكلت وانت ربي سجد لك سمي وبصري وشعري وصمعي وعظامي سجد وجهي بالي الثاني لذني خلقه وصورة وشق سمه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين (قلت) وهذا موافق لما في المصباح والنغلية الا أن فيها تقديم الثاني على الثاني ولا تفاوت أصلا بين ما في النغلية والمصباح وفي (الفوائد الملية) ان بينهما تفاوتاً يسيراً ولم أجده فيما يعضرنى منها وفي (الكليني والتهذيب) وأنت ربي سجد وجهي لذني خلقه وشق سمه وبصره الحمد

والتسبيح ثلاثاً أو خمساً أو سبعمائة أو نحو ذلك للرجل والدعاء بين السجدين والتورك (مثنى)

فقد رب العالمين تبارك الله أحسن الخالقين وفي (الذكرى) ذكره كما في الكافي ثم قال وإن قال خلقه وصوره كان حسناً ﴿ قوله ﴾ (واختيار التسبيح ثلاثاً أو خمساً أو سبعمائة) الكلام قد تقدم في نظيره وهو الركوع وفي (الخلاف) الإجماع على أن أكمل التسبيح أن يسبح سبعمائة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (والتخوية للرجل) كما نص على ذلك جماعة ودل عليه خبر جنس الأعمش وغيره وفي (الفتية) الإجماع على التجنيح وعن الكاتب أنه قال لو لم يمنح الرجل أحب الي وفي (الذكرى) أن الشيخين لم يصرحا بالتجنيح بل قالا يجانبي مرقبه عن جنبه ويقل بطنه ولا يلمسه فخذيه ولا يبط صدره ولا يرفع ظهره محدوداً ويخرج بين فخذيه وهذا الأخير قاله في المبسوط والتجنيح مذكور في رواية حماد انتهى ما في (الذكرى) وفي (الفوائد الملية) أن التجنيح أن يرفع مرقبه عن الأرض ولا يفترشها افتراش الأسد وأن التجاني أن لا يوضع شيطان جسده على شيء ويأتي ما في كشف الالتباس وفسرت التخوية في التذكرة ونهاية الأحكام بأن يفرق بين فخذيه وساقيه وبين بطنه وفخذيه وبين جنبه وعضديه وساعديه وبين ركبتيه ودرقيته ويفرق بين رجليه قال وسي تخوية لأنه اتى الخوا بين الأعضاء وفي (السرائر والمنتهى) يستحب أن يجانبي عضديه عن جنبه وبطنه عن فخذيه وفخذيه عن ساقيه وقريب من ذلك ما في الفتحة وفي (المنتهى) أنه لا خلاف فيه باستحباب التجنيح صرح به ابن أبي عمير والمجلي والشيدان وأبو العباس وغيرهم وفي (كشف الالتباس) بعد أن فسر التخوية بما في التذكرة قال إن التفرقة بين الفخذين والساقين وبين البطن والفخذين هو التجاني وإن تفرقة بين جنبه وعضديه هو التجنيح وفي (الوسيلة) عُد في المندوبات رفع الأعضاء بعضها عن بعض والامر في ذلك واضح وأما المرأة فقد نصوا على أنها تسبق بالركبتين وتبدي بالعمود قيل أن تسجد وتفرش ذراعيها ولا تقوى ولا ترفع عجزها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (والدعاء بين السجدين) هذا سوى الأصحاب وجماعة أهل العلم كما في المتبر والمنتهى وفي (التذكرة) الإجماع عليه وأنكره أبو حنيفة وأوجه أحد وأما استغفر الله ربّي وأتوب إليه كما في التعلية وشرحا وقال في شرحه رواه حماد وليس في التهذيب بخط الشيخ لفظ الله بعد استغفر وتبته المصنف في (الذكرى) والمحقق في المتبر انتهى (قلت) لفظ الله موجود في المتبر في خبر حماد وفي (التعلية وشرحا) إن فوق ذلك في الفضل اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني عني وعافني أي لا أنزلت إلي من خير قصر تبارك الله رب العالمين وفي (الذكرى) عن الكاتب أنه أسقط تبارك الله رب العالمين وزاد سمعت وأطمت غفرانك ربنا واليك المصير وفي (المصباح) اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني أي لا أنزلت إلي من خير قصر انتهى وفي جبر الفضل بن يسار اللهم اعف عني واغفر لي وارحمني واجبرني واهدني أي لا أنزلت إلي من خير قصر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (والتورك) قل الإجماع في التذكرة على استحبابه بينهما وفي (الفتية وجمال السبب والمراسم) يجلس متكئاً على الأرض قد خفض فخذيه اليسرى عليها ورفض فخذيه اليمنى عنها وفي (الوسيلة) والجلوس على الفخذ الأيسر ووضع ظاهر القدم اليمنى على باطن اليسرى وعن المرقضي في الصباح أنه يجلس مما سماه بورك الأيسر مع ظاهر فخذيه اليسرى على الأرض (اليسرى الأرض غل) وأما فخذيه اليمنى على عرقه الأيسر ويصب طرف إبهام وجهه اليمنى على الأرض ويستقبل بركبته مكاً القبلة وقال في (الفتية)

وجلسة الاستراحة على رأي (من)

ويرد رجله اليمنى الى خلفه اذا جلس وذكر التورك في التشهد قال يجلس في حال التشهد متوركا على وركه الايسر مع ضم فخذه ووضع ظاهر قدمه اليمنى على باطن قدمه اليسرى وفي (السرائر) يجلس ماسما بوركه الايسر مع ظاهر فخذه اليسرى الارض رافعا فخذه اليمنى عنها جاعلا بطن ساقه الايمن على بطن رجله اليسرى وظاهرها مبسوطة على الارض وباطن فخذه اليمنى على عرقوبه الايسر وينصب الى اخر كلام المرفضى في المصباح وفي (الذكرى) عن الكتاب أنه قال انه يضع اليه (١) على بطن قدميه ولا يقعد على مقدم رجله وأصابعها ولا يقي اقام الكلب انتهى وقد يريد الجواز وانه غير المهيئة المكروهة وفي (اليان) عن الحسن بن عيسى أنه ينصب طرف ايهامه اليمنى على الارض والذي ذكره الشيخ والمحقق والمصنف والشيدان والمحقق الثاني وغيرهم أنه يجلس على وركه الايسر ويخرج رجله جميعا ويفضي بجمدته الى الارض ويجعل رجله اليسرى على الارض وظاهر قدمه اليمنى على باطن قدمه اليسرى وفي (الكفاية) أنه الاشهر الاقرب وقال المحقق والمصنف أن هذا أولى مما ذكره السيد وفي (كشف الثام) يجلس على وركه اليسرى بأن يفضي بها الى الارض ويجلس عليها ويضم ظاهر قدمه اليمنى على باطن قدمه اليسرى كما فعله الصادق عليه السلام في خبر حاد ويلزمه أن يكون فخذه اليمنى على عرقوبه الايسر كما ذكره السيد انتهى وأما المرأة في أكثر كتب المتأخرين أنها اذا جلست في تشدها أو بين السجدين أو للاستراحة ضمت فخذهما ورفعت ركبتيها وساقها عن الارض واضعة قدميها على الارض وفي (الفتية) الاجماع عليه الا أنه لم يذكر جلسة الاستراحة ونص بعضهم على أنها لا تجلس متوركة كالرجل وفي (القنعة) اذا جلست ضمت فخذهما وفي (الوسيلة) ضمت فخذهما ورفعت ركبتيها من الارض وهي كبارات المتأخرين وفي (النهاية) جلست على اليها ورفعة ركبتيها من الارض كما يفعل الرجل ومثله ما في المعبر وأكثر كتب المصنف وقال في (اليان) وتجلس على اليها لا كما يجلس الرجل وفي بعض الاخبار كما يجلس الرجل وهو من سهو الكتاب وقال في (الذكرى) الاصل في ذلك خبر زرارة الذي رواه الكليني وفي الخبر فاذا جلست فلي اليها ليس كما يقعد الرجل فلفظة ليس موجودة في الكافي وفي (التهذيب) فلي اليها كما يقعد الرجل بحذف لفظة ليس وهو سهو من الناسخين وسرى هذا السهو في التصانيف كالتأنيب للشيخ وغيرها قال وهو كالإيطاق المتناول في الكافي لا يطابق المعنى اذ جلوس المرأة ليس كجلوس الرجل لأنها في جلوسها تضم فخذيها وترفع ركبتيها من الارض بخلاف الرجل فإنه يتورك انتهى ما في الذكرى وقال في (كشف الثام) المراد بقعود الرجل قعوده للسجود ولا يتورك فيه اتفاقا وإن بعض نسخ الملل يوافق نسخ التهذيب والخبر فيها مسند الى أبي جعفر عليه السلام وقال الشهيد في حواشيه على الكتاب مثل ما قال في الذكرى وقال أنه وجد لفظة ليس في عل الصدوق باسناد جيد الى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام وفي هامش اليان مكتوب مانصه لو حمل ذلك على جلوس الرجل المصلي قلنا لم يكن به بأس (قلت) وهذا الخبر ذكره في الفقيه في أداب المرأة في الصلوة بلفظة ليس لكن هكذا في نسخة صحيحة مضبوطة بمشاة جلست على اليها ليس كما يقعي الرجل وفي نسخة أخرى ليس كما يقع الرجل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وجلسة الاستراحة على رأي ﴾ قد قدم الكلام في ذلك

وقول بحول الله وقوته أقوم وأقعد عند القيام منه وان يتمد على يديه سابقاً برفع ركبتيه ومساواة موضع الجبهة للموقف أو خفضه عنه ووضع اليدين ساجداً بجذاه أذنيه (متن)

مستوفى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وقول بحول الله وقوته أقوم وأقعد عند القيام منه ﴾ ان كان المراد عند القيام من السجود كما استظهره في جامع المقاصد كان مواضعاً في المنبر والنافع والمتحى والتذكرة والمفاتيح والارشاد على ما فهمه منه في مجمع البرهان وبذلك نطق صحيحاً بمحمد وعبد الله بن سنان وفي (روض الجنان ومجمع البرهان) ان ذلك جائز وان كان المراد عند القيام من الجلوس كما فهمه في كشف الثام كان مواضعاً في القنعة والمراسم والمبسوط والنهاية وسائر كتب علمائنا الا ما ذكرنا وما لم يتعرض له فيه منها وفي (كشف الثام) نسبته الى فتاوى الاصحاب وفي (الروض) الى الاكثر وفي (الدروس) انه لا شهر وفي (الذكرى) نسبته الى ابني بابويه والجعفي والكاتب والمفيد وأبي الصلاح وسلاور وابن حمزة وظاهر الشيخ ثم قال وهو الاصح واستدل عليه برواية عبد الله بن سنان وليست دالة على ذلك والاولى الاستدلال عليه بصحيح رقاعة وأبي بكر الحضرمي وغيرها ولعل مانسبه الى ابن حمزة وجده له في الواسطة وفي (جامع المقاصد) كأن الشهيد في الذكرى يريد بقوله ان الاصح استحبابه عند الاخذ في القيام الاخذ في الرفع من السجود وان كان خلاف التبادر من العبارة والاولى ان تكر الرواية دليلاً عليه انتهى (قلت) الشهيد نسب ذلك الى من سمع ثم قال وهو الاصح وكثير من عباراتهم لا يقبل هذا التأويل لان فيها انه يجلس من السجود ثم ينهض وهو يقول بحول الله الى آخره وبذلك نفقت عبارة القنعة والمصباح والمراسم والسرائر وغيرها فالاولى تأويل ما في المعتبر والمتن وغيرها بما يوافق المشهور وقد يرشد الى ذلك قولها في بحث الشهيد اذا قام من التشهد الاول لم يبق بالتكبير واقتصر على قوله بحول الله وقوته أقوم وأقعد فليأمل وفي (الغنية) وارشاد الجعفرية والروض والفوائد المالية والكفاية وغيرها انه يقول عند الاخذ في القيام بحول الله وقوته أقوم وأقعد وأركم وأسجد كما في صحيح ابن سنان واستحسنه في البيان ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وان يتمد على يديه سابقاً برفع ركبتيه ﴾ هذا قل الاجماع على استحبابه في المتن والتذكرة وجامع المقاصد والحدائق وظاهر المعتبر والمدارك وفي (الغنية) الاجماع على انه يتمد في القيام منه على يديه وفي (المتن) أيضاً أجمع كل من يحفظ عنه العلم على ان هذه الكيفية مستحبة ويجوز خلافها وفي (الذكرى) عن الحسن انه اذا أراد النهوض الزم اليه الارض ثم نهض معتمداً على يديه وفي (التحرير والمتن) والذكرى والغنية والموجز الحاوي وكشف الالتباس والجعفرية وارشادها والفوائد المالية وغيرها انه يستحب ان تكون الاصابع حينئذ مبسوطة غير مضومة كالذي يهجن وقوله في الذكرى عن المعيني قال ورواه الشيخ والكليني وفي (الغنية) وشرحاً يستحب أيضاً جعل اليدين آخر ما يرفع ﴿ قوله ﴾ (ومساواة موضع الجبهة الى آخره) ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (ووضع اليدين ساجداً بجذاه أذنيه) اجماعاً كما في الغنية وبه صرح في المحمل والمقود وغيره وفي (المتن) يستحب عند أهل العلم كافة وضع الراحتين مبسوطتين مضومتي الاصابع حيال منكبيه . وجهات الى القبله وفي (المعتبر) أن هذا قول العلماء وفي (نهاية الاحكام) الاجماع عليه الا أنه ذكر اليدين موضع الراحتين واستحب توجيه الاصابع الى القبلة صرح به الشيخان وغيرها وقل عن الكاتب فريق الابهامين عن سائر الاصابع وفي خبر زارة ضمن جيماً وفي خبر زيد القري ان

وجالساً على فخذه ونظره ساجداً الى طرف أقرنه وجالساً الى حجره ويكره الاقواء (مقن)

الصادق عليه السلام فرج بين أصابع يديه وقال لهما يسجدان كما يسجد الوجه وفي (الغنية وشرحها) يستحب جل المرتقين جبال للتكئين والكفئين بحذاء الاذنين مضومتي الاصابع وفي موضع من الوسيلة وضع اليدين بحذاء الاذنين وفي موضع آخر بسط الكفئين مضومتي الاصابع بحال الوجه بين يدي الركبتين ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وجالساً على فخذه﴾ مبسوطتين مضومتي الاصابع بحذاء عيني ركبتيه عند علمائنا كما في التذكرة وجامع المقاصد ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ونظره ساجداً الى طرف أقرنه﴾ ذكر ذلك الاصحاب كما في الروض والمدارك وقاله جماعة من الاصحاب كما في الذكري وجامع المقاصد وفي التذكرة أو وضعا ﴿قوله﴾ ﴿وجالساً الى حجره﴾ ذكر ذلك الاصحاب كما في المدارك وبه صرح في الجمل والقنود والوسيلة والسرائر وغيرها وفي (الذكري) قاله المفيد وسلاسل السجدين وأطلق ابن البراج ان الجالس ينظر الى حجره انتهى وفي (البسوط والارشاد والعمدة والروضة والروض) ومشهدا الى حجره وفي (الروضة والروض) ذكره الاصحاب وفي (الروضة) لم أفق على مستنده وقال الشيخان وعلم الهدى كافي المتبني وجماعة من علمائنا انه ينظر راساً الى ما بين رجليه (وقال الشيخ في النهاية) يغض في ركوعك عينك فان لم تقل فليكن فترك الى ما بين رجليك ونحوهما في الوسيلة والمعتبر والنهي واليه مال في التذكرة وفي (السرائر) يستحب ان يكون في هذه الحالة معض العينين وفي (المدارك) التخيير بينهما وفي خبر حماد قميص العينين حال الركوع وفي خبر مسمم النهي عن التضييق في الصلوة وحمل في المعتبر والمتبني على غير حالة الركوع وفي (كشف القتام) يجوز ان يكون حماد زعم انه عليه السلام غرض ولم يكنه وفي (الجمل والقنود والوسيلة والسرائر) وكثير من كتبهم انه ينظر قائماً الى مسجده وقال الشيبان في الغنية وشرحها والروضة وليكن ذلك بغير تحديق وصرح جماعة بانه ينظر قائماً الى باطن كفيه وفي (المدارك) لم أفق فيه على رواية تدل بمنطوقها عليه واستدل عليه في المعتبر بان النظر الى السماء مكروه لحسن زجارة والتضييق مكروه لرواية مسمم فيتمين شمله بالنظر الى باطن الكفئين وفي (الذكري والقوائد المالية) يستحب نظره الى بطونهما ذكره الحاشية ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ويكره الاقواء﴾ قال في (البحار) قال في الصحاح أقوى الكلب اذا جلس على استة مفترشا وأصاب يديه وقد جاء النهي عن الاقواء في الصلوة وهو أن يضع اليه على عقبه بين السجدين وهذا تفسير الفقهاء وأما أهل الفقه فالاقواء عند من ان يلمس الرجل اليه بالارض وينصب ساقيه ويقاسد الى ظهره (وقال الحريري في النهاية) فيه انه نهى عن الاقواء في الصلوة الاقواء ان يلمس الرجل اليه بالارض وينصب ساقيه وفخذه ويضع يديه على الارض كما يقضي الكلب وقبل هو ان يضع اليه على عقبه بين السجدين والقول الاول منه الحديث انه عليه السلام أكل مقياً أراد انه كان مجلساً عند الاكل على ركبته مستوفراً غير متمكن وقال في (القاموس) اقمى في جلوسه تساند الى ما وراءه والكلب جلس على استة وفي (المغرب) الاقواء أن يلمس اليه بالارض وينصب ساقيه ويضع يديه على الارض كما يقضي الكلب وقيل المقى اقواء الصق اليه بالارض وينصب ساقيه ووضع يديه على الارض كما يقضي الكلب قال وقال الجوهرى الاقواء عند أهل الفقه وذكر نحو ما تقدم وعن ابن القطاع أقوى

الكلب جلس على اليه ونصب فخذه وأقى الرجل جلس تلك الجلوس في (كشف القام) ان الاقاء من القوم وهو كما حكاه الأزهرى عن أبي العباس عن ابن الاعرابي أصل الفخذ وهو (فوخ ل) الجلوس على القومين أما بوضعهم على القمين وهو المعروف عند الفقهاء المخصوص عليه في خبري زرارة وخبر حريز وفي معاني الاخبار كما الاول عند القومين وهو يستلزم ان يمتد على الارض بصدر القدمين كما في المتبر والمتنبي والتذكرة (وقال الزاوي) في حل المقود من الجل والوقوف قبل الاقاء بين السجدين هو ان يثبت كفيه على الارض فيما بين السجدين ولا يرضها انتهى (قلت) هذا الاقاء رواه المامة عن ابن عمر قالوا كان بقي في الصلوة ويثري وقالوا مناه انه كان يضع يديه بالارض بين السجدين فلا يفارقان الارض حتى يبيد السجود وهكذا يفعل كل من أقى وفي (الذكرى) عن بعض علمائنا انه عبارة عن أن يمتد على عقبيه ويجعل يديه على الارض (وفي المتبر والمتنبي والتذكرة وكشف الالتباس وحاشية المدارك) ان الاقاء عند الفقهاء ان يمتد بصدر قدميه على الارض ويجلس على عقبيه وان يحسهم على تقديره وفي (البحار والحدائق) الاتفاق عليه وهو أي الاجماع ظاهر جامع المقاصد وفوائد الشرائع والروض وفي الاول والاخير أيضاً انه المشهور وبفسره كل من تعرض لفسره مناوفي (الميسبة) تفسيره بذلك وقال كما في الكاب وفي (الذكرى والمسالك) الاختصار على نسبته الى المتبر (قلت) ما في الميسبة من التفسير بالمعنى المشهور والتشبيه باقاء الكلب فيه اشارة الى ان التشبيه لا يجب أن يكون كاملاً من كل وجه وفي (الذكرى) عن الكاتب انه قال في الجلوس بين السجدين يضع اليه على بطن قدميه ولا يمد على مقدم رجله وأصابعها ولا يقي اقاء الكلب وقال في ترك التشديد بلق اليه جميعاً ووركه الايسر وظاهر فخذ الايسر بالارض فلا يجزبه غير ذلك ولو كان في طين ويجعل بطن ساقه الايمن على رجله اليسرى وباطن فخذ على عرقوبه الايسر ويلزم حرف ابهام رجله اليمنى بما يلي حرفها الايسر بالارض وباقي أصابعها عالياً عليها واستقبل بركبتيه جميعاً القبلة وعن سعد بن عبد الله انه قال لصادق عليه السلام اني أصلي في المسجد الحرام فأقعد على رجلي اليسرى من أجل الندى قال أقعد على اليك وان كنت في الطين قال في (كشف القام) على السائل جلوسه على اليه اليسرى مقترناً لفخذه وساقه اليسرىين أو غير مقترش ناصب لليمينين أو غير ناصب فامر عليه السلام بالعمود عليهما بالانضاء بهما الى الارض متوركاً أو غير متورك أولاً به وفي (شرح صحيح مسلم) اعلم أن الاقاء ورد فيه حديثان أحدهما أنه سنة وفي حديث آخر النهي عنه وقد اختلف العلماء في حكمه وتفسيره اختلافاً كثيراً والصواب الذي لا ممدل عنه ان الاقاء نوعان (أحدهما) ان يلقى اليه بالارض وينصب ساقه ويضع يديه على الارض كاقاء الكلب هكذا فسره أبو عبيدة معمر ابن المثنى وصاحبه أبو القاسم بن سلام وآخرون من أهل الفقه وهذا النوع هو المكروه الذي ورد النهي عنه (والنوع الثاني) أن يجلس اليه على عقبيه بين السجدين وهذا هو مراد ابن عباس لأنه سنة وقد نص الشافعي على استحبابه في الجلوس بين السجدين وحل حديث ابن عباس عليه جماعة من المحققين منهم البيهقي والقاضي عياض وآخرون قال القاضي قد ورد عن جماعة من الصحابة والسلف أنهم كانوا يفعلونه انتهى وفي (البحار) ان الظاهر من كلام المامة ان الاقاء الجلوس على القمين مطلقاً قال لعل مرادهم المعنى الذي اتفق عليه أصحابنا لان الجلوس على القمين حقيقة لا يتحقق الا بهذا الوجه فانه اذا جلس ظهر قدمه على الارض وقع الجلوس على بطن القدمين لا على القمين ثم أيده بقول الجزري عند تفسير اقامته صلى الله عليه وآله وسلم عند الاكل كما هو وقد تحصل ان له معاني وان

المعنى المعروف بين علماؤه وأكثر مخالفتها قد ورد في الحق وأما حكمه في (الخلاف والمنعم) على ما قل عنه
والإرشاد والبصرة والدروس والموجز الحاوي وغيرها أن الإقواء مكروه وظاهرها الإطلاق كما هو ظاهر الكتاب
وصريح المختلف وجامع المقاصد وتعليق النافع وفوائد الشرائع والروض والفوائد الملية وفي (الخلاف)
دعوى الإجماع على كراهته وقيل الإطلاق عن نهاية لاحكام والموجود فيها خلافه كما يأتي وفي (مجمع
البرهان) العلة المذكورة في التشهد جائزة في غيره وكأنه إجماع ومثله قال في المدارك وفي (الذكرى
والبيان) أن الأشهر والمشهور كراهته في جلسة الاستراحة وبين السجدين والأكثر على كراهته بين
السجدين كما في المدارك وكشف الثام وفي (البحار) أنه فذلك ورد أكثر الروايات وعبارات كثير من
الأصحاب وفي (النية) الإجماع على أنه يستحب أن لا يقي بين السجدين وبكراته بين السجدين
صرح في الجمل والمقود والنافع والشرائع والمعتبر وكتب المصنف ما عدا المختلف وكشف الالتباس
والكفاية والمفاتيح وغيرها وقيل ذلك في المعتبر والمنتهى عن محمد بن مسلم ومعوية بن عمار وفي (كشف
القتام) يحتمل الخلاف كما يحتمل الكتاب وفي (المدارك) نسبة ذلك إلى الخلاف قلت لعل محمدا ومعوية
يذهبان إلى ما رويا كما يأتي وفي موضع من المبسوط في بحث سنن التروك قال ولا يقي بين السجدين
وفي (الوسيلة والسرائر والجامع والنفيلة والفوائد الملية) أنه مكروه في التشهد وبين السجدين وفي (السرائر
وجامع الشرائع والدروس والجفرية وإرشاد الجفرية) أنه في التشهد أكره (أشد كراهية خل) وفي موضع
من المبسوط يجوز الإقواء بين السجدين وإن كان التروك أفضل انتهى فإن قلنا أن ترك السنة يستلزم
أو ترك المكروه كما ذهب إلى ذلك جماعة كان الشيخ في المبسوط قائلاً بكراته بينهما وإن قلنا أن
الاستحباب والكراهية إنما يتلقان بالأمور الوجودية التي ينطبق بها الأمر والنهي صريحا كان قائلاً بعدم
الكراهية كما فهم منه ذلك جماعة ويجري هذا في قولهم يستحب التروك في التشهد وفي (الفتية) لا بأس به
بين السجدين ولا بأس به بين الأولى والثانية وبين الثالثة والرابعة ونحوه ما في السرائر وفي (النهاية)
لا بأس أن يجمع مترجماً أو يقي بين السجدين وقد سبب جماعة إلى الشيخ وعلم الهدى عدم كراهية
بين السجدين وفي (المعتبر والمنتهى) نسبة جواز الإقواء بينهما إلى الشيخ وعلم الهدى وفي الأخير زيادة ابن
بابويه ولعلها أراد أن الجواز عدم الكراهية ويبني على هذا نسبة ذلك إلى السرائر أيضاً وفي (الفتية) أيضاً
لا يجوز الإقواء في التشهد وفي (النهاية) لا يجوز ذلك حال التشهد وفي (السرائر) حل كلامها على تأكيد
الكراهية وهو الحق للأصل وإجماع الخلاف وصحيح زرارة وخبر حمزة الذي رواه في السرائر وبعد
هذا حكم في الحدائق بحرمته في التشهد وقرب حرمة بين السجدين وقد بقي الكلام في مقامين (الأول)
في الجمع بين الأخبار (والثاني) في بيان حكم الإقواء بالمعاني التي غير المعنى المعروف بين أصحابنا (فقول)
قال الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير لا تقع بين السجدين إقواء وفي صحيح محمد وابن عمار
والخليلي لا تقع بين السجدين إقواء الكلب وفي خبر حمزة بن جهم لا بأس به بين السجدين ولا
يجوز في التشهد لكن هذه صرح بالمعنى المعروف عند الفقهاء وفي (صحيح الخليلي) لا بأس بالاتحاد بين
السجدين قال الاستاذ أدام الله حراسته في حاشية المدارك يمكن حل خبر أبي بصير على إقواء الكلب
لصحة محمد والخليل وابن عمار ولعدم مناسبة التأكيده قوله 'إقواء' وكذا الوحدة فيكون المراد نوعاً منها وليس
بين هذه وصحة الخليلي الأخرى لأن كل الراوي واحداً تأمل للتركيب يمكن الحل على النوع ويكون المراد في
جميع الأنواع لكونه نكرة في سياق النفي ويمكن الحل على التأكيده ويكون المراد تأكيد المعنى تأمل

اذ الظاهر منه ان الذي ذكره الفقهاء لفهمهم ويحصل منه الظن البتة مضافاً الى دعواهم الاجماع وان العامة لا يمدونه مكروهاً بل يرتكبونه وهذا أيضاً من المؤيدات ويؤيد هذا ان اقاء الكلب بين السجدين في غاية الصعوبة بحيث لا يكاد يرتكبه أحد حتى يحتاج الى المنع منه سيما والتأكد من المنع بخلاف ما ذكره الفقهاء فانه لثابة سهوكة سيما في حالة الاستجمال يرتكبونه سيما العامة لما عرفت مع ان الحل على التأكد غير مناسب على أي حال فالظاهر انهي عن جميع الافراد مع ان التكرار في سياق النبي تنبيه الموم على ان المطلق ينصرف الى الافراد الشائنة فكيف ينصرف الى ما لا يتحقق فظهر ان الاقاء بمنية مكروه كما يظهر من ابن الجنييد بل الفقهاء أيضاً وعدم قصر مجهم لله لما ذكرنا من عدم الارتكاب حتى يحتاج الى المنع انتهى كلامه أدام الله تعالى حراسته وجمع صاحب الحدائق بين الاخبار بحمل أخبار النبي على اقاء الكلب وحمل على ذلك رواية أبي بصير وحمل أخبار الجواز على الاقاء بالمسئ الذي عند الفقهاء كما في رواية ابن جميع قال وعلى ذلك بحمل اطلاق رواية الحلبي قال هذا بالنسبة الى الخلوس بين السجدين الذي هو مورد اختلاف الاخبار وأما التشهد فظاهر روايتي معاني الاخبار والسرائر هو المنع منه وليس لها معارض ويؤيد ذلك النهي عن القعود على قدميه في صحيح زرارة وتمدية الحكم الى الخلوس بين السجدين ممنوعة لان الذكر والدعاء في التشهد أكثر منهما بين السجدين (ثم اعترض) بان ظاهر الاخبار وكلام الاصحاب استحباب التورك في جلوس الصلوة مطلقاً (ثم أجاب) عن ذلك بما ذكره الشيخ من حمل أخبار الجواز على الرخصة ثم احصل حمل روايات في البأس عن الاقاء بمعنى الخلوس على العقين على التيقية انتهى كلامه وفي (البحار) ان المعنى المشتهر بين القنوين خلاف ما هو المستحب من التورك وأما اثبات كراهيته فشكل لانه لا يدل على كراهيته ظاهراً الا أخبار الاقاء وهي ظاهرة في معنى آخر مشتهر بين الاصحاب ويؤيده ما ورد في حديث زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ولا تقم على قدميك اذ الظاهر من الاقاء على القدمين أن يكون الجلوس عليها وان لم تكن ظاهرة في معنى آخر مجرد الاحمال لا يكفي للاستدلال (فان قلت) اشتباهه بين القنوين ويؤيده (قلنا) الشهرة بين علماء الفريقين في خلافه تمارضه والاولى ترك هذا الخلوس لاشتهار هذا المعنى بين القنوين واحتمله بعض علمائنا مع انه خلاف ما هو السنة في الجلوس والفرق بين ترك السنة وارتكاب المكروه ضيف بل قيل باستزاه له انتهى وقد سمعت كلام الاستاذ أبيه الله تعالى ثم قال في (البحار) وأما الجلوس على القدمين من غير أن يكون صدور القدمين على الارض فهو خلاف المستحب ولم أر من أصحابنا من قال بكراهيته بل يظهر من كلام ابن الجنييد انه قال باستحبابه وقد اتفقت كلمة أصحابنا في تفسير الاقاء المكروه بما عرفت فاثبات كراهيته بما يوجه اطلاق كلام بعض القنوين والمخالفين مشكل (فان قلت) ما مر من قول أبي جعفر عليه السلام ولا تقم على قدميك وقوله عليه السلام اياك والقعود على قدميك فتأذي بذلك الحديث يدلان على شمول النهي لهذا الفرد أيضاً (قلنا) أما الخبر الاول فقد ورد النهي فيه عن الاقاء على القدمين لا مطلق القعود عليها فيتوقف الاستدلال به على ان الاقاء موضوع لمخصوص هذا الفرد أو لا يشمله وقد عرفت ما فيه نعم بظاهره ينفي المعنى المشهور عند القنوين وأما الخبر الثاني فهو وارد في الجلوس للتشهد لا بين السجدين ولو ارتكبتا التكليف في ذلك بأن الملة التي ذكرها في التشهد تحصل في غيره فيتمدى الحكم اليه كما قيل فم انه يمكن المناقشة فيه بمنع جريان الملة اذ الدعاء والذكر في التشهد

﴿ تمة ﴾ يستحب سجود التلاوة على القارئ والمستمع والسماع في أحد عشر في الاعراف والرد والتحل وبني اسرائيل ومريم والحج في الموضعين والفرقان والنمل وصال الانشقاق ويجب على الاولين في الزائم (من)

اكثر منهما بين السجدين لان لم يدل على هذا المعنى اذ يحتمل ان يكون المراد به التهي عن ان يجلس باطن قدميه على الارض غير موصل اليه اليها رافعا فخذيه وركبته الى قريب ذقنه كما يتقاف المسبوق بل الخبر الاول أيضا يحتمل ذلك فظهر معنى آخر للاقامة والفرق بينه وبين المعنى المشتهر بين الثوريين بالصاق الالين بالارض وعدمه وربما احتل كلام ابن الجنيذ أيضا ذلك حيث قال ولا يقعد على مقدم رجله وأصابعها والتليل الوارد في الخبر أيضا شديد الانطباق على هذا الوجه ولو سلم عدم ارادة هذا المعنى فالتليل الوارد في الخبر بالمعنى المشهور بين الاصحاب الصق وبالجملة الاظهر حل الاقامة المنهي عنه على ما هو المشهور بين الاصحاب ولكن الاحوط والاولى ترك الجلوس على الوجوه الاربية التي ذكرنا انها من محتملات الاخبار بل يحتمل ان يكون المراد النبي عن جميعها ان جوزنا استعمال اللفظ في المعنيين الحقيقيين أو المعنى الحقيقي والمجازي مما انتهى كلامه رضي الله عنه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ تمة ﴾ يستحب سجود التلاوة على القارئ والمستمع والسماع في احد عشر موضعا ﴿ قل الاجماع على استحباب سجود التلاوة في الاحد عشر موضعا في الخلاف والتذكرة بل في الخلاف ان عليه اجماع الامة الا في موضعين «ص» والسجدة الثانية في الحج وفي (المدارك) ان هذا الحكم مقطوع ببني كلام الاصحاب مدعى عليه الاجماع وفي (الكفاية) لا أعرف فيه خلافا وفي (الذكرى) الاجماع على ان جميع سجودات القرآن خمس عشرة وفي (البحار والمدايق) لا خلاف فيه وأما ان ذلك مستحب على القارئ والمستمع والسماع فظاهر التذكرة وكشف اقام الاجماع عليه كما هو صريح جامع المقاصد وفي (المدارك) انه لم يقف على نص ممتد به يدل على استحبابه في الاحد عشر موضعا ﴿ قلت ﴾ يدل عليه من الكتب الاربية خبر أبي بصير الذي قال فيه وسائر القرآن أنت فيه بالخيار ان شئت سجدت وان شئت لم تسجد اذ لا معنى لباحة العبادة فامل ومن غيرها صحيح محمد المروي في السرائر الذي يقول فيه كان علي بن الحسين عليهما السلام يصحبه ان يسجد في كل سورة فيها سجدة ووضح منه دلالة خبر مجمع البيان وخبر الملل وقال الصدوق يستحب ان يسجد في كل سورة فيها سجدة وعلى هذا قد دخل آل عمران كما فهم ذلك منفي المتنبى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ في الاعراف والرد والتحل وبني اسرائيل ومريم والحج في موضعين وفي الفرقان والنمل و «ص» والانشقاق ﴾ كما صرح بذلك علماؤنا كما في التذكرة وقد سمعت ماني الخلاف وغيره واسقط أبو حنيفة ثانية الحج وقال ابن اسحق تركت الناس منذ سبعين سنة يسجدون في الحج سجدين حكى ذلك عنه المصنف وغيره وفي (التذكرة وكشف الالتباس) وقبرهما ان السجود في الاعراف في آخرها وهو قوله تعالى وله يسجدون وفي الرد في قوله تعالى وضلالم بالندو والاصل والتحل ويطفون مابوهمون وبني اسرائيل ويزيدم خشوعا ومريم خروا سجدا وبكيا والحج فضل ما يشاء وافضلوا الخير والفرقان وزادهم فورا والنمل رب العرش العظيم وفي «ص» وخر راكعا وآتيا وفي الانشقاق عند قوله تعالى لا يسجدون ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجب على الاولين في الزائم ﴾

وجوب السجود على القارئ والمستمع مجمع عليه كما في الخلاف والمختف ونهاية الاحكام والذكرى
وجامع المقاصد وارشاد الجفرية والفوائد الملية وكشف الثام والحداثى وفي (المدارك) عليه اجماع العلماء
وفي التذكرة وكشف الالتباس والكفاية والبحار لا خلاف فيه وفي (الخيرية) نسبته الى الاصحاب وبذلك
خرج عن قاعدته في اصوله وصرح بجمهور علمائنا بأن مواضع السجود في الاربع آخر الآية وفي آخر كلام
الحداثى أن ظاهرهم الاتفاق عليه وفي (الخلاف) على ما فيه الاكثر والمبسوط وجامع الشرائع والتذكرة
ونهاية الاحكام والذكرى والجفرية والمسالك وغيرها أن موضعه في حَم في قوله اياه تبدون وقد يلوح
من آخر كلام التذكرة موافقة المتبرك كما يأتي وظاهر الجفرية كما في شرحها أنه لو أتى بالسجود بعد
لفظ السجدة لم يقع في محله ولا بد من اعادته بعد تمام الآية انتهى فأمل ويدل على أن موضعه في
حَم اياه تبدون صريح خبر مجمع البيان وخبر دعائم الاسلام وفي (المعتبر والمنتهى والموجز الحاوي) وكشف
الالتباس) أن الاولى أن يكون عند قوله تعالى واسجدوا لله بل في الموجز وشرحه الحكم به وظاهر
التحرير التوقف ونقل البهائي في بعض فوائده عن بعض أصحابنا القول بوجوبه عند التلظ بالسجدة
وقال في (المعتبر) قال الشيخ في الخلاف موضع السجود في حَم السجدة عند قوله واسجدوا لله وقال في
(المبسوط) عند قوله ان كنتم اياه تبدون والاولى أولى وقال في (الذكرى) ليس كلام الخلاف صريحا فيها
ذكر في المعتبر ولا ظاهرا فيه بل ظاهره ما قلناه لأنه ذكر في أول المسئلة أن موضعه فيها عند قوله تعالى
واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه تبدون ثم قال وأيضا قوله فاسجدوا لله الذي خلقهن أمر
والأمر يقتضي الفور عندنا وذلك يقتضي السجود عقب الآية ومن المعلوم أن آخر الآية تبدون
ولأن تخلل السجود في أثناء الآية يؤدي الى الوقوف على المشروط دون الشرط وإلى ابتداء القاري
بقوله ان كنتم اياه تبدون وهو مستهجن عند القراء ولأنه لا خلاف فيه بين المسلمين إنما الخلاف في تأخير
السجود الى يسأمون فان ابن عباس والثوري وأهل الكوفة والشافعي يذهبون اليه والاول هو المشهور عند
الباقيين فاذن ما اختاره في المعتبر لا قائل به فان احتج بالفور قلنا هذا القدر لا يخل بالفور والازم وجوب
السجود في باقي أي الزائم عند صيغة الأمر وحذف ما بعده من اللفظ ولم يقل به أحد انتهى ما في الذكرى
ونحو ذلك قال في كشف الثام وقضية عبارة الكتاب انه لا يجب السجود على السامع كما هو صريح
الخلاف والشرائع والمنتهى والتحرير والتذكرة والبيان والموجز الحاوي وهو ظاهر جامع الشرائع وقربه
في الكفاية واليه مال الاستاذ أبيه الله تعالى في حاشية المدارك وفي (الخلاف) وظاهر التذكرة الاجماع
عليه وفي (كشف الالتباس) انه المشهور وفي (الفوائد الملية) انه مذهب الاكثر واستدلوا عليه بخبر عبد الله
ابن سنان انه سأل الصادق عليه السلام عن رجل سمع السجدة قرأ قال لا تسجد الا أن يكون منصتا
لقرائه مستعصا لها أو يصلي بصلوته فاما أن يكون يصلي في ناحية وأنت تصلي في ناحية أخرى فلا
تسجد لما سمعت وقال في (الذكرى) في طريق الخبر محمد بن عيسى عن يونس مع أنها تتضمن وجوب
السجود اذا صلى بصلوة التالي لها وهو غير مستقيم عندنا اذ لا يقرأ في القرينة عزيمة على الاصح ولا يجهز
القدوة في النافلة غالبا الى أن قال ولا شك عندنا في استحبابه على تقدير علم الوجوب (قلت) للضعيف
برواية الميبدى عن يونس ضعيف والظاهر حمله على الائتمام بالخالف وأعلى الائتمام بالمرضي الناسي والقدوة
في بعض النوازل كالاستسقاء والتدبير واليدين مع اختلال الشرائط جائزة وفي (السرائر) وجامع المقاصد
وفوائد الشرائع والجفرية والميبدى والفوائد الملية والمسالك) انه يجب على السامع وهو المتقول عن الكاتب

ولا يجب فيها تكبير ولا تشهد ولا تسليم ولا طهارة (متن)

والله مال في الذكرى وفي (الحدائق) انه مذهب الاكثر وفي (الدروس) انه أحوط وفي (المنتهى) عن الشيخ انه قال فيه تردد أحوط الوجوب استدلل عليه في السرائر بالاجماع على إطلاق القول بالوجوب على القاري والسامع ونسبه أيضاً الى الاصحاب ويدل عليه من الاخبار خبر أبي بصير وخبر كتاب المسائل وخبر الدعائم وأما صحيح محمد الذي استدلل به في المدارك فظاهر في الاستماع وظاهر المختلف التوقف وفي (المدارك) انما من المتوقفين وفي (البحار) الجمع بين الاخبار أما بمحمل اخبار الامر بالسجود بمجرد السماع على الندب أو حمل ما دل على التخصيص بالاستماع دون السماع على الثقة وفصل في المبسوط فأوجبه على السامع اذا لم يكن في الصلوة والعدم اذا كان فيها انتهى وما ذاك الا لدليل عن عليه **﴿ قوله ﴾** قدس الله تعالى روحه (ولا يجب فيها تكبير) عند الشروع فيها عندنا كما في التذكرة وكشف القاتم وفي (المدارك) أجمع الاصحاب على عدم مشروعيتها فيها وفي (البحار والحدائق) ان المشهور عدم وجوب التكبير لها وفي (المنتهى ونهاية الاحكام والتحرير والدروس والموجز الحاوي وجامع المقاصد والجفرية وارشاد الجفرية والفريفة والقوائد المليّة والمدارك) انه يستحب التكبير عند الرفع وفي (البحار) الاحوط عدم الترك وفي (التذكرة) هو مستحب أو شرط وجهان وفاء في الظنية مطلقاً على ما فهمه منها شارحاً ونحتمل عبارة مجالس الصدوق والمبسوط والمخلاف وجامع الشرائع والذكرى والبيان والكفاية وجوب التكبير عند الرفع بل قد يظهر ذلك من بعض هذه وفي الاول عده من دين الامامية وهو ظاهر خبر عبد الله بن سنان ومحمد بن مسلم الذي رواه البرزقي في جامعه لكن المصنف في المنتهى فهم من المبسوط والمخلاف الاستحباب **﴿ قوله ﴾** قدس الله تعالى روحه (ولا تشهد ولا تسليم) ليس فيها تشهد ولا تسليم اجماعاً كما في التذكرة وجامع المقاصد وظاهر المنتهى ونهاية الاحكام وقد يلوح دعواه من المدارك وفي (المنتهى) أيضاً ليس عليه تشهد بلا خلاف والظاهر منه بقرينة ما سبق انه لا خلاف فيه بين أهل العلم وصرح جماعة بانها لا يشترعان فيها **﴿ قوله ﴾** قدس الله تعالى روحه (ولا يجب فيها طهارة) كما هو أقوى علماً كما في المنتهى وهو خيرة المبسوط والشرائع وجامع الشرائع والمختلف والتذكرة والتحرير ونهاية الاحكام والدروس والبيان والنفلية والموجز الحاوي وشرحه وجامع المقاصد وقوائد الشرائع والجفرية وشرحها والمدارك وفي (الذكرى) انه أظهر وفي (البحار والكفاية) انه أقرب واستظهر جماعة كالمصنف في المختلف والشهد من الكتاب اشتراطاً وفي (البيان) أوى اليه ابن الجنيد وفي (النفلية والبيان والقوائد المليّة) ان الافضل الطهارة لها وفي (التذكرة) في بحث التجديد انه يستحب التجديد لسجود التلاوة والشكر وفي (الذكرى) لا يستحب التجديد لها انتهى وكلام الاصحاب غاية ما يعطى عدم اشتراطه لاعداء استحبابه وفي (النهاية) ان الحائض اذا سمعت سجدة القرآن لا يجوز لها ان تسجد ومنه في المقنة من قراءة الجنب سور الفرائد وقال لان في هذه السور سجوداً واجباً ولا يجوز السجود الا لظاهر من التجلسات بلا خلاف كذا في التهذيب وبعض نسخ المقنة وليس في بعضها لفظ بلا خلاف وعن كتاب أحكام النساء له من سمع موضع السجود فان لم يكن طاهراً فليوم بالسجود الى القبلة ايماء وقد تقدم قل ذلك كله في الفصل الثاني في أحكام الحائض وقد جملنا المسئلة هناك منقسمة الى مستثنين (الاولى) ان سجودها لا ية السجدة سائغ أم لا (والثانية) اذا ساء قبل هو على

ولا استقبال (متن)

سبيل الوجوب أو الاستحباب أو يفضل واستوفينا قل كلامهم في ذلك وجعنا بين الاخبار الواردة في المناقض تارة بحمل الناهية منها على التنية وأخرى على ما اذا قرأت غير الزام وقتنا جمع الشيخ في التهذيبين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا استقبال ﴾ عندنا كافي كشف القام واستدل عليه فيه بالاصل وخبر الملل وخلافه جمهور كافي المنتهى وهذا السجود ليس بصلوة فلا يشترط فيه ما يشترط في الصلوة عندنا كافي التذكرة ولا يشترط فيه الستر واغلو عن التجاسة كالمصرح به المصنف في نهاية الاحكام والكرخي والشيد الثاني وغيرهم وفي (الميسبة) وكذا لا يشترط فيه غيره من شروط الصلوة وفي (الجفرية وشرحها) في اشتراط الستر والاستقبال واغلو عن التجاسة وجهان ﴿ فروع ﴾ يجب التنية عليها هل يجب السجود فيها على الاعضاء السبعة أم لا وهل يشترط وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه في الصلوة أم لا قال في (المعتبر) بوضع الجبهة يسمى سجود فيتحقق معه الامتثال وما زاد خارج عن معنى السجود فينبى بالاصل ذكر ذلك في بحث سجدة الشكر وفي (الفوائد المليّة) الظاهر أنه لا يشترط فيها وضع ما عدا الجبهة من الاعضاء السبعة وفي (كشف الالتباس) أنه المشهور وفي (التحرير) الاقرب اشتراط السجود على الاعضاء السبعة وفي (اليان) الاشبه اشتراط السجود على السبعة وعلى ما يصح السجود عليه فان تضر فكسجود الصلوة وفي (نهاية الاحكام والتذكرة) في وجوب ما عدا الجبهة اشكال وفي (جامع المقاصد والجفرية) في كفاية وضع الجبهة على الارض واعتبار السجود على ما يصح السجود عليه في الصلوة وجهان وفي (المدارك والكفاية) في اشتراط السجود على السبعة والسجود على ما يصح السجود عليه نظر وفي الاخير (الكفاية خل) لا يبعد الاشتراط وفي (كشف الالتباس والفوائد المليّة) لا يشترط السجود على ما يصح السجود عليه في الصلوة وفي (جامع المقاصد وفوائد الشرائع وارشاد الجفرية وكشف الالتباس والميسبة والمسالك والمدارك) ان الاحوط وضع باقي المساجد والسجود على ما يصح السجود عليه وفي (المحار) انه الاحوط وان لم يبق دليل مقنع عليه وقال في (جامع المقاصد) الالتفات الى الامر بوضع الجبهة من دون قيد يقتضي عدم اشتراط وضع غيرها والالتفات الى أن ذلك يحتمل أن يراد به السجود في الصلوة يقتضي الاشتراط قال وكذا القول في اعتبار مساواة المسجد الموقف ومثله اعتبار السجود على ما يصح السجود عليه في الصلوة وقد يؤيد اعتباره هنا التعليل بأن الناس عبيد ما يأكلون ويلبسون فان العلة قائمة هنا انتهى وهو حاصل كلام الذكري وناقشها في ذلك صاحب المدائق ونعم الكلام يأتي في سجدة الشكر وقال في (جامع المقاصد) ويمكن بناء الحكم في هذه على ان مفهوم السجود شرعا هل يستدعي ذلك أم لا انتهى (قلت) قد تقرر في محله ان في جريان الاصل في العبارات اشكالا وكذا في كون اسمائها اسمي للاسم والقدمة مشغولة يتيقن فلا بد من الفراغ اليقيني أو العرفي ومن هنا يعلم انه على القول بأن العبادة اسم للصيغة وأنه لا يمسك في نفي الشرط بأصل المسموع يتعين في هذا السجود اشتراط ما يشترط في سجود الصلوة الا ما قام النص أو الاجماع على عدم اشتراطه وقد عرفت معاهد الاجماع وموارد النصوص وفي (حواشي الشهيد) يجب فيها الستر والتنية والسجود على الاعضاء السبعة ويجوز على ما لا يصح السجود عليه وفي (جامع الشرائع والتذكرة والتحرير والموجز الحاوي والجفرية وشرحها) وكشف الالتباس والفوائد المليّة والمدارك ان الذكري في هذا السجود مستحب غير واجب وفي (اليان)

ويقضيها الناسي (مقن)

ان الراوندي في المتبر قال من قرأ في نافذة أقرأ سجد وقال ألمي ما بما كفروا وعرفنا منك ما انكروا وأجبتك الى ما دعوا فالغو المغنم يرفع رأسه ويكبر (قلت) سجد في المنهي الى الصدوق وقال أيضاً وقد روي أنه يقال في سجدة الزائم لا اله الا الله حقاً لا اله الا الله ايماناً وتصديقاً لا اله الا الله عبودية ورقاً سجدت لك يا ربّي تبدا ورقاً لا مستكفاً ولا مستكبراً بل أنا عبد ذليل خائف مستجير (قلت) جمل هذا الصدوق في مجالس من دين الامامية على ما نقل (وقال الصادق عليه السلام) فما رواه ابن محبوب عن عمار اذا سجد قل ما تقول في السجود وهو المنقول عن السكاتب وروي الكليني في الصحيح عن أبي عبيدة الخذاء عن أبي عبد الله عليه السلام ما يخالف ذلك كله وقال جماعة وقت نيته عند الموي اليها وآخرون عند وضع الجبهة وخير بين هذين في البحار وقيل يجوز عند سجدامة الوضع واستشكل فيه بعضهم والامر في النية هين وفي (الحلاف وظاهر التذكرة) الاجماع على أنه يجوز أن يفعل هذا السجود في جميع الاوقات وان كانت مكروهة وبه صرح جماعة والخالف جماعة من العامة وفي (الغنية) روي كراهية في الاوقات المكروهة وفي شرحها العمل على خلافه روي (قلت) الرواية رواية عمار وهي معارضة باطلاق الاخبار وصرح بخبر دعائهم الاسلام والاجماع فلا وجه لاستشكل صاحب الحدائق ولا مجال للتوقف هذا كله مع النقص عن سندها وفي (المبسوط) يذكره السجود المستحب عند طلوع الشمس وعروبها وصرح جماعة بأن السجود يكرر بترك السبب سواء انحط السجود أم لا لاصل عدم التداخل وفي (البحار) الحكم مشكل مع عدم التخلل وتبني على ذلك صاحب الحدائق وفي (اليار) ان الاقرب أنه لا يحرم على المصلي فرضاً استماع سجدة الزائم فينشد أومى ويقضي وفي (الموجز الحادي) أنه حرام فان فعل أومى وقضى وفي (نهاية الاحكام) لو قرأ السجدة ماشياً فان لم يتمكن أومى وان كان ركعاً سجد على دابته ان تمكن والا وجب النزول والسجود فان تضر أومى ونحوه ما في المنهي والموجز الحاوي وفي (التذكرة) لو قرأ السجدة ماشياً سجد فان لم يتمكن أومى ونقل كلام العامة الى ان قال وان كان ركعاً سجد على راحته والانزال وفعله على عليه السلام الى أن قال ولا نعلم فيه خلافاً وفي (نهاية الاحكام والتذكرة والبيان) قبل يكره اختصار السجود قبل هو ان ينزع آيات السجدة فيتلوها ويسجد بها وقيل ان يسقطها من قرائته وفي (التذكرة) ان التفسير الاخير أولى وفي (المنهي) بعد سبته ان قبل اختار أنه مكروه ﴿ قوله ﴾

قدس الله تعالى روحه ﴿ ويقضيها الناسي ﴾ كافي المبسوط والحلاف والذكرى والبيان وحواشي الشهيد والموجز الحاوي وفي (الكفاية) المشهور أنه يجب قضاؤها مع الفوات وفي (التحرير) قول الشيخ جيد واحتله في التذكرة ونهاية الاحكام حيث قال فيها ويحتمل أن يقال بالاداء لعدم التوقيت فدل على ان قول الشيخ محتمل له أيضاً فيها وناقش في المتبر في تسميته قصداً لعدم التوقيت وان وجبت المبادرة فانها واجب آخر قال في (الذكرى) لأنه لا وجبت الفورية كان وقتها وقت وجود السبب فاذا فاتت فاتت وقتها وفي (الميسرة والمسالك والفوائد الملية والبحار) ان ما في المتبر هو المتبر وفي (كشف القاتم) ان المناقشة في محلها على حمل القضاء على الفعل أو الفعل المتأخر كما في عمرة القضاء انتهى وفي (جامع المقاصد والمدارك) الاصح أنه لا يدخلها اداء ولا قضاء لانها من تواجب الوقت المضروب شرعاً وهو مفت لا قضاء من الفورية وهو خيرة الاستاذ ادام الله تعالى حراسته في حاشية المدارك قال لان الفورية لا تستلزم التوقيت بلا

وسجدتا الشكر مستحبتان عند تجديد النعم ودفع النقم وعقب الصلوة وسفر بينهما (مقن)

تأمل فانها أعم فاذا ظهر ان بعد فوات وقت وجود السبب لا بد من الاتيان بظهر عدم التوقيت ولذا لم يقل فليقضها وقال يسجد ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وسجدتا الشكر مستحبتان عند تجديد النعم ودفع النقم وعقب الصلوة ﴾ قل الاجماع على استحباب السجود للشكر في هذه المواضع الثلاثة في الخلاف والتذكرة والمنتهى وظاهر المتبر وفي (كشف القام) لا خلاف فيه عندنا والاخبار به متضافرة وفي (جامع المقاصد) لا خلاف بين أكثر علاننا الا من شذق استحبابه عند تجديد النعم ودفع النقم وفي (الحبل المتين) على ما قل عنه الاجماع عليه وفي (المدارك) نسبته الى علاننا وفي (كشف الحق) ذهبت الامامية الى استحباب سجدة الشكر ومالك على الكراهة وأبو حنيفة نفي المشروعية ولم يقيد المصنف الصلوة بالبريضة كما صنع جماعة وقضيته انه مشروع بعد النافلة كما صرح به في المصباح والسرائر وغيرهما وفي (المتبر والمنتهى ونهاية الاحكام) الاقتصار على ذكر الفرائض وقد أتى المصنف بلفظ التثنية في المواضع الثلاثة كما في الشرائع والجعفرية وشرحها وفي (المبسوط والخلاف وجامع الشرائع والمتبر والتذكرة والموجز الحاوي) التمييز بلفظ الوحدة عند المواضع الثلاثة وفي (التحرير) بوجهة من كتبهم التمييز بسجود الشكر وكل من ذكر التغير والود الى السجود فقد أراد التثنية وان عبر بالوحدة وبما ذكر في التغير في المواضع الثلاثة والود الى السجود التحرير والمنتهى والبيان وكشف الالتباس وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك والمدارك وهذه كلها موافقة للكتاب وفي (المنفعة والنهية والسرائر) ذكر التثنية في الصلوة وقل ذلك في كشف القام عن الاقتصاد والقاضي والحلي وابني سعيد وليس في الجامع ذكر ثنية ولا تغير وفي (الشرائع) ما سمعته وفي (المتبر) ذكر الوحدة أولا في الجميع ثم ذكر التغير وظاهر ان ذلك غيب الصلوة لكنه ليس بذلك الوضح ثم انه لم يذكر في المتبر العود الى السجود في التغير وبدونه لا يتحقق التعدد لان التغير قد يصير في السجدة الواحدة كأن يسجد ولا يلصق خده الايمن ثم الايسر بالارض ويرفع رأسه كافي بعض الاخبار وكذا ذكره الشيخ في سجدة الشكر عقب الظهر والعصر وفي (المصباح) ذكر الوحدة بعد الظهر والعصر وبعض نوافل الليل وذكر التثنية بعد المغرب والعشاء والصبح حيث ذكر فيها التغير والعود الى السجود وفي (الحدائق) الظاهر من كلام الاصحاب وكذا من الاخبار ان سجود الشكر المنسوب يتأدى بالمرّة الواحدة وان كان التعدد بالفصل بتغير الحدين بين السجدين أفضل فان كثيرا من الاخبار انما اشتمل على سجدة واحدة وجملة منها دلت على التعدد وكذا في كلام الاصحاب وربما عبر بالسجدة وربما عبر بسجدي الشكر والكل منصوص ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وان يفر بينهما ﴾ في الخلاف والمنتهى الاجماع على استحباب التغير في سجدة الشكر وهو ظاهر المتبر والتذكرة حيث نسب فيها الى علاننا وفي (كشف الحق) نسبته الى الامامية وفي (جامع المقاصد) والمدارك الاجماع على استحبابه بين السجدين كما نطقت به عبارة الكتاب وظاهر المتبر والمنتهى الاجماع على ان التغير للحدين حيث قال فيها ويستحب فيها التغير وهو ان يلصق خده الايمن بالارض ثم خده الايسر وهو مذهب علاننا وفي الاخير أجمع وبالحدين صرح في المصباح والسرائر والتحرير والتذكرة والبيان وكشف الالتباس والجعفرية وشرحها وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والمبسطة وغيرها وبالجيين صرح أيضا في النغلة والجعفرية وشرحها والمبسطة والفوائد المسالك والمدارك

﴿ الفصل السابع ﴾ في التشهد ويجب آخر الصلوة مطلقاً وعتيب الثانية في الثلاثية والرابعة والواجب أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله اللهم صلي على محمد وآل محمد (متن)

وفي أكثر هذه المراد بالتعريف وضع الجبين على التراب بين السجدين وكذا الحدين واستدلوا عليه بالخبر المشهور وهو أن من علامات المؤمن تغير الجبين (وناقشهم) صاحب الحدائق باحتمال أن المراد بالجبين هو الجبهة كما مر نظيره في باب التيم قال ويؤيده أفراد الجبين في الخبر والمراد حينئذ إنما هو استحباب السجود على الأرض وجعل ذلك من علامات المؤمن من حيث أن المخالفين لا يرون استحباب سجدة الشكر إلى آخر ما قال (قلت) قال الشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور وابن المنذر باستحباب سجود الشكر في المواضع الثلاثة وإنما أطبقوا على نفي التعريف فلم يتم لصاحب الحدائق ما استند إليه وفي (كشف القاتم) يستحب أن يعبر بينهما خديه أو حيينه أو الجمع أو أحدهما فهو كالسجود مما شهد فضله الأخبار والاعتبار وانفرد عليه أجمعاً ولا أنكره الجمهور كل من علامات الإيمان انتهى وفي (الخلاف) الإجماع على أن ليس فيها تشهد ولا تسليم ولا تكبير افتتاح ولا تكبير السجود وبه صرح كثير من تأخر عنه وفي (المبسوط) يستحب التكبير لرفع من السجود وكذا قال في جامع الشرائع ونفاً في التحرير وظاهر التذكرة والذكرى والبيان وكشف الالتباس وجامع المقاصد تأمل فيما في الميسر وفي (المعتبر والمنتهى) له يشبه سجود التلاوة وهل يشترط فيه وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه في الذكرى لا يشترط وفي (جامع المقاصد) فيه تردد وأما وضع الأعضاء السبعة ففي (الذكرى) أنه معتبر قطعاً وظاهر جامع المقاصد التوقف حيث أقصر على نسبه إلى الذكرى (قلت) ما في الذكرى بخلاف ما اعتبره ساقط من صدق السجود بمجرد وضع الجبهة فتأمل هذا وصرح الشيدان والمحقق الثاني بأن السنة في التعريف تتأدى بدون الوضع على التراب وإن كان أفضل وفي (نهاية الأحكام والتذكرة) الأقرب استحباب هذا السجود عند تذكرة النعمة وإن لم تكن منجدة خلافاً للجمهور كما في الأخير وفي (الذكرى) إنما يستحب ذلك إن لم يكن سجداً وفي (البيان) في أصل الحكم نظر وقال في التذكرة يجوز أن يؤدي هذا السجود وسجود التلاوة على الراحة عندنا وفي (نهاية الأحكام والموجز الحاوي وشرحه) يجوز التقرب بالسجود المحدث من دون سب وفي (البيان) فيه نظر وفي (نهاية الأحكام) وكذا بالركوع على أشكال وفناء الشهيد وغيره

﴿ الفصل السابع في التشهد ﴾

هو فعل من الشهادة وهي عبارة عن الخبر القاطع لئلا في المنتهى وجمع المقاصد وإرشاد المحمديّة والروض وفي الثاني والثالث أنه شرعاً الشهادة بالتوحيد والرسالة والصلوة على النبي وآله صلى الله عليهم أجمعين وفي (الروض) أنه شرعاً الشهادة لله بالتوحيد لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم بالرسالة ويطلق على ما يشمل الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعليماً أو بالنقل ونحوه قال في الروضة والمقاصد العلية ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجب في آخر الصلوة مطلقاً وعتيب الثانية في الثلاثية والرابعة ﴾ وجوب التشهد في هذين الموضعين هو مذهب أهل البيت عليهم الصلوة والسلام كما في المنتهى وقد قل على ذلك الإجماع في الخلاف والنية والمعتبر والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد وجمع البرهان والمدارك والمناجيع وكشف القاتم وهو صريح الاتصاف والناصريات في التشهد الأول وظاهرهما أو صريحهما في الثاني أيضاً وظاهر كشف الحق فيها أيضاً وفي (المبسوط) بعد أن حكم بوجوبها في الخلاف عن خمسة أشياء في التشهد وعد وجوبها في

الامالي من دين الامامية وفي (الكفاية) أنه لا خلاف فيه ونفي أبحاثهم من تابه الوجوب عن التشهيد والشافي والأوزاعي فنياعن الاول وعن قوم منهم أن الثاني غير واجب (والحاصل) أنه يستفاد من مطاوي عبارات علمائنا أن الحكم بوجودهما كاد يكون ضروريا عندهم وانما وقع النزاع بينهم في مقامات (الاول) هل يجب في التشهيد في الموضعين الشهادتان أم لاذهب المذهب كما في كشف القام الى وجوبهما فيه كل مرة وفي (المبسوط وجامع المقاصد) أنه لا خلاف فيه بين أصحابنا وفي (المتقى) ان عليه عمل الاصحاب وفي (جامع المقاصد) أيضاً ان عليه عمل الاصحاب كافة وفي (النية والتذكرة والذكرى وجمع البرهان) الاجماع عليه وفي (شرح الشيخ نجيب الدين) لعل الاجماع منعقد على ذلك وفي (الذكرى) عن الفخر اجزاء شهادة واحدة في الاول وعن (المفتي) ان أدنى ما يجزى في التشهد ان تقول الشهادتين أو تقول بسم الله وبالله ثم تسلم قال في (الذكرى) بعد قوله هذا القول هو شاذ لا يمد ويعارضه اجماع الامامية على الوجوب انتهى وأما الاخبار التي قد يظهر منها خلاف ذلك فهي خبر حبيب الخثعمي وبكر بن حبيب فانها قد تضمنت اجزاء هداً لله تعالى عن الشهادتين وقد حلل في الذكرى وغيرها على التنية والاولى حملها على بيان ما يستحب فيه أي أدنى ما يستحب فيه ذلك ويحتلن النسيان وسؤال بكر يحتل ان يكون عن وجوب التحيات ونحوها كما يقوله بعض العامة ومنها صحيح زرارة الذي قد يظهر منه نفي وجوب الشهادة بالرسالة في التشهد الاول واليه استند صاحب الفخر وقد أجاب عنه في المعبر بأنه ليس مانعاً من وجوب الزيادة فالعدل بما يتضمن الزيادة أولى واتقنى المصنف في المنهى أثره في هذا الكلام لكنه عدل في البصرة الاخيرة الى ما هو أوضح في افادة النرض قال بعد ذكره لعدم الثمانية من وجوب الزيادة فيعمل بما تضمنته حديث الزيادة (ثم اعترض) بما حاصله ان الخبر يدل على الاجزاء وهو يعني وجوب الزائد (وأجاب) بأنه لو كان المراد من الاجزاء هذا المعنى لزم اجزاء الشهادة الواحدة في التشهد الاخير لدلالة صحيح البنظري على ان القدر المجزى فيها واحد لكن التالي باطل للنص في الخبر المبحوث عنه على ان المجزى في الاخير هو الشهادتان وأنت تعلم ان هذا الجواب ليس بحاسم لمادة الاشكال اذ حاصله حصول التعارض بين الخبرين فيحتاج الى الخروج عن حقيقة الاجزاء في هذا الخبر وأنت خبير بأن هذا القدر غير كاف بمجرد دفع الاعتراض بل يحتاج الى بيان المعنى الذي يناسب حل الاجزاء عليه ووافق القواعد هو (ان يقال) ان السؤال كان عن وجوب ما زاد على الشهادتين من التحيات ونحوها (فاجاب) عليه السلام بأول ما يجب فيه أي قول أشهد أن لا اله الا الله في آخر ما ترمف أو يقال الرض من السؤال استسلام كيفية التشهد وأنه هل يختلف فيه حكم الاول والاخير فاكفى عنه السلام في جواب السؤال الاول بذكر كيفية الشهادة بالوحدانية اعتماداً على ان كيفية الشهادة الاخرى معروفة وجعل الجواب عن السؤال الثاني بالشهادتين كناية عن الاتفاق في الحكم بالنسبة الى القدر المجزى والوجهان متقاربان ولئن استبعدا فليس وراءه الا الحل على التنية وعليه اقتصر الشهيد في الذكرى فتأمل ولعل الصدوق في المفتي استند الى خبري عمار وقرب الاستاذ الحيري (المقام الثاني) هل يجب في التشهيد مع الشهادتين الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففي (النية والمعتبر والمنهى والتذكرة والحبل المتين ورياض السالكين) الاجماع عليه وفي (جامع المقاصد) نفي الخلاف فيه وفيه أيضاً كما يظهر من المتقى ان عليه عمل الاصحاب وهو مذهب الامامية كما في كشف الحق وهو مذهب أصحابنا كما في كنز العرفان وفي (جمع البرهان) كأنه اجماع وفي (الكفاية) انه المشهور وفي

(المبسوط) بعد ان حكم بوجوب التشهدين قال لا خلاف بين اصحابنا في وجوبها في التشهد وعلى ذلك قل الاجماع في الذكرى وفي (الناصرية وموضع من الخلاف) الاجماع على وجوبها في التشهد الاول وفي موضع آخر منه الاجماع على ان أدنى التشهد الشهادتان والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي موضع آخر من الخلاف انها ركن ولعله غنى الوجوب والبطان بتركها وفي (كشف القام) ان وجوب الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع الشهادتين مذهب المعظم وليس في الفقيه ذكر الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا الصلوة على الآل عليهم السلام في شيء من التشهدين لكن مروي فيه صحيح زرارة وأبي بصير التاطق بأنه لا صلوة له ان ترك الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم واعتذر الاستاذ آدم الله تعالى حراست عن تركه ذكرها في التشهد بأنه يبنى ذلك على ظهور الحال في ان الناس يصلون عقيب اسم الرسول صلى الله عليه وآله وقال أنه قال في أماليه ان من دين الامامية الاقرار بأنه يجزى في التشهد الشهادتان والصلوة على النبي وآله عليهم السلام (قلت) لم أجد ذلك في الأمالي وإنما فيها الاقتصار على قوله يجزى في التشهد الشهادتان وعن الكاتب أنه أوجبها في أحدهما وعن رسالة علي ابن بابويه أنه أوجبها في الثاني ونقل ذلك الشيخ نجيب الدين عن ظاهر الصدوق أبي جعفر ولم يورد في الإسلام في الكافي شيئاً من الاخبار المتضمنة لذكر الصلوة على النبي أو عليه وآله عليهم السلام لكنه روى في بحث الاذان قول الباقر عليه السلام بطريق صحيح صل عليه كلما ذكرته أو ذكره ذاكر ومن المعلوم ان من يشهد الشهادتين يذكره صلى الله عليه وآله وسلم وقد روى فيه في المقام خبر سورة ابن كليب المتضمن وجوب الشهادتين وفي (المدارك) أقصى ما تدل عليه الأدلة وجوب الصلوة على محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلوة أما كونها في كل من التشهدين فلا وفي (كشف القام) ان الأدلة إنما توجبها في الجملة ولذا أوجبها أبو علي كذلك انتهى قلت قال في (المنهاج) بعد أن ذكر الاخبار الدالة على وجوب الصلوة عليه صلى الله عليه وآله وسلم والاخبار الدالة على وجوب الصلوة عليه وآله صلى الله عليه وآله وسلم عليهم أجمعين من طريق العامة والخاصة ما نصه ولا تجب الا في الموضع المتنازع فيه بالاجماع وقد كان ذكران النزاع في وجوب الصلوة عليه وآله وسلم وعليهم السلام في التشهدين فليحظ هذا فان به يتم الاستدلال على ان في الاجاعات السالفة بلاغا هذا ولذا ذكر الحال في وجوب الصلوة عليه صلى الله عليه وآله وسلم في غير الصلوة على سبيل الاستطراد لمناسبة المقام ففي (الناصرية والخلاف والمنبر والمنهاج والتذكرة) الاجماع على وجوبها في غير الصلوة وفي (جمع البرهان) انه المشهور وذهب صاحب كنز العرفان وصاحب رياض السالكين وصاحب المحدائق الى الوجوب وقوله عن ابن بابويه واليه ذهب الشيخ البهائي في مفتاح الفلاح ونفى عنه البعد في المدارك وفي (الذخيرة) عن بعض المتأخرين ولعله المولى الاردبيلي أنه قال يمكن اختيار الوجوب في كل مجلس مرة ان صلى آخر وان صلى ثم ذكر يجب أيضا كما تعدد الكفارة بتعدد الموجب انتهى والاصل والاجاعات السالفة وعدم ورودها في الاخبار وعدم تعليقها المؤذين في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم وان ورد تعليقها في أخبار الأئمة عليهم السلام وعدم وجودها في كثير من الادعية المضبوطة عن الأئمة الطاهرين مع ذكره صلى الله عليه وآله وسلم أدلة صدق على عدم وجوبها في غير الصلوة والعامة في ذلك أقوال مختلفة في (الكشاف) الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واجبة وقد اختلفوا فيهم من أوجبها كلما جرى ذكره ومنهم من قال تجب في كل مجلس وان تكرر ذكره ومنهم من أوجبها في المرة واحدة والذي يقتضيه الاحتياط

الصلوة عند كل ذكر انتهى كلامه في الكتاب وفي (مفتاح الفلاح) وخلاصة الاذكار لكاشاني ان صحيح زيارته يقتضي وجوب الصلوة عليه صلى الله عليه وآله سواء ذكر باسمه الشريف أو لقبه أو كنيته واحتل في الاول ان الضمير الراجع اليه كذلك واستظهره في الثاني وقال في الاول لم أنظر لمئاته في ذلك (قلت) والظاهر ان ما يدل عليه من غير ما ذكر كخبر الخلق وخبر البرية نحو ذلك كذلك (ولعلم) ان الاخبار من طرقنا كخبر ميمون القداح وطرق العامة كخبر الصواعق المحرقة لابن حجر وغيره منهم نالقه بأن المراد بالصلوة عليه هو ان يصلي عليه وعلى آله صلى الله عليه وآله (المقام الثالث) هل تجب الصلوة على الأكل عليهم الصلوة والسلام في التشهد في (الفنية والمنتهى) وكذا العرفان والحبل المتين) الاجماع على وجوبها فيها وهو ظاهر المتبر حيث نسب فيه الى علمائنا وفي (جامع المقاصد) نفي الخلاف عنه وفي (الخلاف والتذكرة والذكرى) الاجماع على وجوبها في التشهد وفي (المبسوط) نفي الخلاف عنه بين أصحابنا ويظهر من المتقى ان عليه عمل الاصحاب وفي (الكفاية) انه المشهور وقد سمعت كلام الكاتب والصدوقين وغيرهم فيما مضى ويدل عليه من طريق العامة ما روه عن كعب الاخبار في كيفية الصلوة عليه قال قد عرفنا السلام عليك كيف الصلوة قال اللهم صل على محمد وآل محمد واراه صاحب الصواعق المحرقة من انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الصلوة البتراء الحديث وقد قال الاستاذ الشريف آدام الله تعالى حراسته في حلقة درسه المبارك الميمون انه وجد هذا الخبر يعني خبر كعب مذكورا بعدة طرق من طرقهم ورووا عن جابر الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام عن أبي مسعود الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى صلوة ولم يصل علي وعلى أهل بيتي لم تقبل صلوته واستدل عليه في المنتهى بقول الصادق عليه السلام في خبر الحلبي أجملهم قال والامر للوجوب ولا يجب الا في الموضع المتنازع فيه بالاجماع وبخبر عبد الملك بن عمر الاحول وفي فهرست الوسائل وجوب الصلوة على محمد وآله صلى الله عليه وآله وفي التشهد وبطلان الصلوة بعدم تركها فيه ثلاثة أحاديث وإشارة الى ما تقدم هنا وفي الاذان والى ما يأتي في الذكرو غيره انتهى (المقام الرابع) في صورة الشهادتين ففي (الشرائع والمعتبر والمنتهى والتبصرة) والذكرى وكشف اللباس ان صورتها كما ذكره المصنف هنا وهي أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله قال في (الذكرى) هذا هو ظاهر الاصحاب وخلاصة الاخبار انتهى وهو ظاهر المقنع على ما قل عنه والمبسوط والحبل والعقود والمصباح والنهاية والخلاف والوسيلة والمراسم والفنية والسرائر والارشاد والتذكرة حيث قيل فيها وأدنى ما يجزي في التشهد الشهادتان (وأدنى التشهد الشهادتان خ) وفي الخلاف والفنية الاجماع عليه وفي (المدارك والكفاية والمقاييس) انه المشهور وهو مذهب الاكثر كما في الروض ومذهب كثير كافي جامع المقاصد وفي (النافع والدرر) والموجز الحاوي وجمع البرهان) زيادة عبده ورسوله في الثانية وفي الاول وحده لا شريك له (وفي كشف الثام والروض) انه المشهور وقد سمعت مامرا عن الروض وفي (الذخيرة والكفاية والمقاييس) انه أحرم وما الى في الروض وذكر ذلك في الفقيه وجعل العلم وغيرهما مع جملة مستحبات وتردد في وجوب وحده لا شريك له في نهاية الاحكام والتذكرة وفي (الافية وجامع المقاصد وفوائد الشرائع وحاشيتي النافع والارشاد والجفرية وشرحها) الحكم بوجوب كل من الشهادتين بخبر اقر به في البيان بعد ان تردد فيه واليه مال في شرح الافية وفي (الذخيرة) اظاهر انه محير اتفاقا وفي (المتن) أدنى ما يجزي في التشهد ان يقول المصلي أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا صلى الله عليه وآله وسلم عبده ورسوله وفي (الروض) ان خبر سورة بن كليب الذي قال فيه الباقر عليه السلام

ولو أسقط الواو في الثانية (الثاني خ ل) أو اكتفى به أو أضاف الآل أو الرسول الى المضر
فألوجه الاجزاء (متن)

حيث سأله من أدنى ما يجزي في التشهد الشهادتان فيه قصور عن مقاومة الاخبار الآخر لضحه برحال
متمدة وبأنه مطلق غير دال على عارة مخصوصة والخبر الآخر مقيد بالفاظ معينة يأتان للشهادتين
والمطلق يجب حمله على التقيد وأن العمل بالاول يستلزم جواز حذف لفظة أشهد الثانية مع الاتيان
برو اللفظ وحذف الواو مع الاتيان بها بل حذفها مما أضافه الرسول والاك الى المضر مع
حذف عبده لصديق الشهادتين في جميع هذه التغيرات وأصحاب القول بالتخيير لا يقولون به
انتهى كلامه فأمل فيه وتام الكلام في صورة الشهادتين يأتي عند قرض المصنف له (المقام الخامس)
في صورة الصلوة على محمد وآله صلى الله عليه وآله وسلم في (الذكرى) ان الاشهر قول اللهم صل على محمد
وآل محمد وفي (المفاتيح) انه المشهور وفي (المتحى) ان المحزي من الصلوة اللهم صل على محمد وآل
محمد وما زاد فهو مستحب بلا خلاف وقد فهم صاحب مجمع البرهان الاجماع على تعيين هذه الصورة
ومصرح في الدروس والبيان والافنية وجامع المقاصد والمفهرية وشرحها بتعيينها وفي (الكفاية) أنه أحوط
وفي (البصرة والتذكرة) ان ذلك أقله لكن في الاخبار لو أضاف الآل الى المضر اجزاً وفي (المقصدة)
وأدنى ما يجزي في التشهد ان يقول الصلي أشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً صلى الله عليه وآله وسلم
عبده ورسوله ومثلها في خصوص الصلوة عبارة المراسم وفي (نهاية الاحكام) ولو قال صلى الله على محمد
وآله أو صلى الله عليه وآله أو صلى الله على رسوله وآله فلا قرب الاجزاء لحصول المعنى وقال في (الذكرى)
يمكن اجزاء صلى الله عليه وآله لحصول معنى الصلوة ويمكن اختصاصه بالضرورة قال ويحمل عليه
مضر سماحه انتهى والاختراع بمطلق الصلوة ظاهر النهاية والخلاف وللوسط والوسيلة والنية والسرار
والشرائع والتافع والمعتبر والارتداد حيث أطلق فيها أحرار الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وهو ظاهر المنقول عن الكاتب وفي (الخلاف والنية) الاجماع على احرار الصلوة على النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وفي المسوط نفي الخلاف عنه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو أسقط الواو
في الثانية أو اكتفى به أو أضاف الآل أو الرسول الى المضر فألوجه الاجزاء ﴾ كما هو صريح التذكرة
وكشف الالتباس ونحو الدين كما قلناه عنه في الثاني وكما هو ظاهر الاكثر لانهم إنما أوجبوا الشهادتين
والصلوتين كما في كشف القام وفي (الخلاف والنية) وغيرها الاجماع على وجوب الشهادتين كما مر
آقفا ومع من هذه التغيرات في الدروس والموجز الحاوي وجامع المقاصد وكشف الالتباس واحتل
في الايضاح عدم الاجزاء وفي (البيان والمفهرية) وشرحها لو أضاف الآل أو الرسول من غير لفظ
عبده الى المضر لم يجز وفي (الافنية) لو أسقط واو اللفظ في الثاني لم يجز وفي (المقاصد العلية) ان
المنع أولى وذكر في الذكرى ان ظاهر الاخبار في هذين المنع قال ويمكن استناد الحوازي الى رواية حبيب
فأما نهدل بنحوها على ذلك والاولى المنع وقال في (كشف القام) الاولى الاستناد الى الاصل والاطلاق
الاخبار والتأوى واشتال الاخبار المنفصلة على المتدوبات وتردد في التحريم والنتهى في ترك الواو أو
أشهد (١) وظاهر الروض والروضة التردد في التغير عن الصورة المذكورة واستدل في جامع المقاصد على

(١) كذا في نسخة الاصل والظاهر ان الصواب واو وأشهد أو الواو من وأشهد (مصححه)

ويجب فيه الجلوس مطمئنا بقدره فلو شرع فيه وفي الرفع أو نهض قبل اكماله بطل والجاهل يأتي منه بقدر ما يعلمه مع التضييق ثم يجب التعلم مع السعة (من)

المنع من هذه التضيقات بألف مخالفة المقول غير جائزة وبقاء المعنى غير كاف لأن التبدل بالألفاظ المخصوصة ثابت وهذه الرواية تشرى إلى رواية أبي بصير لانهض امامضة غيرها من الاخبار المشهورة في المذهب (واعترضه في روض الجنان) بأن الاخبار المشهورة تضمنت وحده لا شريك ولفظ عبده والخبر لا ينجم وجوبها ولم يستفيدوا جواز حذفها الا من هذا الحديث المطلق فكيف يرد وأراد بالحديث المطلق خبر سورة وقد عرفت ان المحقق الثاني وجه الرد الى حديث أبي بصير ويجوز العمل ببعض الخبر دون بعضه فالاولى ممارضته بما في كشف القام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجب فيه الجلوس ﴾ بالاجماع كافي الغنية والمتهى والمدارك وكشف القام ولا خلاف فيه كما في المبسوط وهو قول كل من أوجب التشهد كما في المتنى أيضاً وفعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصعابة والتأخير كما في المتبر وفي (الخلاص) التشهد الاخير والجلوس فيه واجبان اجماعاً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ مطمئنا بقدره ﴾ اجماعاً كما في جامع المقاصد والمفاتيح وظاهر كشف الحق وبلا خلاف كما في مجمع البرهان ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فلو شرع فيه وفي الرفع أو نهض قبل اكماله بطل ﴾ أي اذا كان عامداً مخاراً ويطلانه تبطل الصلوة عند علانها كما في التذكرة فان كان ناسياً تداركه ان بقي محله اجماعاً ولا في جامع المقاصد وروض الجنان ان الظاهر انه لا يقضيه بعد الصلوة لوقوعه في الجملة والمحل به انما هو بعض واجباته وهي لا تقضى ووجه القضاء ان عدم وقوعه على وجهه يصير في حكم المدوم فأتمل فيه نعم لو نسي التشهد الاول كله مع المعنى فلاكثر كما سيأتي ان شاء الله تعالى على القضاء وخالف في ذلك الصدوقان والمفيد فاكفوا عنه بالنهي في سجود السهو وتعمام الكلام في محله ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والجاهل يأتي منه بقدر ما يعلمه مع الضيق ثم يجب التعلم مع السعة ﴾ الجاهل بالتشهد اما جاهل بأجزائه أو بمرئيه والاول هو المراد هنا وقد أشار الى الثاني بقوله فيما يأتي فان جهل الرية فكما لجاهل ونحن نقل عبارات الاصحاب في المقامين ومنها يظهر الخلاف الواقع في اليين في (المبسوط والشرائع) ان من لا يحسن التشهد والصلوة أتى بما يحسنه اذا ضاق الوقت وفي (المعتبر) من لم يحسن التشهد والصلوتين وجب التعلم بالرية كما قلناه انتهى وفي (جامع الشرائع) في بحث القراءة أنه اذا لم يحسن التشهد وضاق الوقت تشهد وفي (المنهى) ذكر هذه العبارة وقال بعدها ولو ضاق وعجز أتى بالممكن بلفظه ولو لم يقدر سقط عنه انتهى وفي (التحرير) بعد عبارة المعتبر بأدنى تفاوت قال ومع ضيق الوقت يأتي بما يحسن وفي (التذكرة) من لا يحسن التشهد والصلوتين وجب عليه التعلم فان ضاق الوقت أو عجز أجزأت الترجمة انتهى وقد خالفت عبارة المنتهى فأتمل وفي (الجعفرية) ولم يحسن التشهد وضاق الوقت عن التعلم قيل يجتزى بالحمد لله تعالى وفي (المقاصد الطيبة) والجاهل بالرية يجب عليه التعلم فان ضاق الوقت أتى بما علمه منها فان لم يحسن شيئاً أجزأت الترجمة فان لم يحسن فالاولى وجوب الجلوس بقدره جامداً لله تعالى فان لم يحسن التحديد وجب الجلوس بقدره وفي (كشف القام) عند قول المصنف فان جهل الرية فكما لجاهل المراد في وجوب تعلم الواجب واستحباب تعلم المندوب لا في السقوط رأساً لما عرفت من وجوب الترجمة ونص عليه في المعتبر والتذكرة ونهاية الاحكام لموم

ويستحب التورك وزيادة التحميد والدعاء والتحيات (من)

الشهادتين والصلوتين في الاخيار والفتاوى انتهى وقد سمعت عبارة المعبر ولم أجده فيه غيرها ولله مما زاع عنه النظر وفي (جامع المقاصد) فان جبل الرية وضيق الوقت أتى بالممكن كالجاهل بأصل التشهد وفي (البسة) يجب عليه الاتيان بما يحسن ويجب فعل الباقي بالترجمة ان احسنها كما يجب لو لم يحسن شيئاً وفي (فوائد الشرائع) عند قوله فيها وجب عليه الاتيان بما يحسن مع الضيق وهل يوضع عن الغائب بالتحديد يحتمل ذلك ولو لم يحسن شيئاً منه عوضاً، بالتحديد واليه ذهب في الذكرى فان لم يحسن شيئاً امكن القول بالجلوس بقدره وهذا الفرض بعيد لان الاسلام انما يتحقق بالاقرار بالشهادتين انتهى وهذه العبارات منها الصريح ومنها الظاهر في المقام الثاني وفي (المردوس) يجب الاتيان بلفظه ومعه ومع المنذر تحريز الترجمة ويجب التلم ومع ضيق الوقت الحد لله بقدره وفي (البيان) الجاهل يجب عليه التلم فان ضاق الوقت أتى بما علم والا فالترجمة والاحتمال الذكر ان علمه والسقوط وفي (الذكرى) لو تبدل الالفاظ المحصورة بمرادها من الرية أو غيرها لم يحز ثم يحز الترجمة لضيق الوقت عن التلم والا قرب وجوب التحميد عند تفسر الترجمة للروايتين وقطع في ارشاد الجفري بما في الذكرى وفي (الموجز الحاوي) يتعلم الجاهل الى آخر الوقت فيأتي بالممكن منه ولو لم يعرف شيئاً حمد الله تعالى بقدره ولو لم يعرف لفظاً جلس قدره وفي (جامع المقاصد) بعد قول المصنف والجاهل يأتي منه الى آخره مانصه ولو لم يعلم شيئاً سقط وفي (روض الجنان) الجاهل بالتشهد يتعلم مع السعة ومع الضيق يأتي منه قدره يعلمه لان الميسور لا ينقطع بالمسور فان لم يعلم شيئاً قبل سقط والاولى الجلوس بقدره - امداً لله تعالى كما ورد الامر به في خبرنا طعني عن الباقر عليه السلام من الاجتزاء بالتحديد مطلقاً فان أقل محتضانه حمله على الضرورة وهو اختيار الشهيد فان لم يحسن التحميد وجب الجلوس بقدره لانه أحد الواجبين وان كان مفيد مع الاختيار بالذكر انتهى وفي (كشف القاتم) في شرح عبارة المصنف في المقام الاول والجاهل باجرائه يأتي منه قدر يعلمه فان علم يعمها عرياً وبالبعض أعجباً أتى به كذلك ولو لم يعلم شيئاً منها الا أعجباً أتى به ولو لم يعلم الا بعضها أتى به خاصة كما يعلمه عرياً أو أعجباً وجلس بقدر الباقي ولو لم يعلم شيئاً جلس بقدر الجميع مع الضيق عن التلم وان اهمله مع السعة واثم به انتهى وهذه العبارات منها الصريح في المقام الثاني ومنها الظاهر ومنها المحتمل للمقامين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب التورك فيه ﴾ قل على ذلك الاجماع في الخلاف والتنية وظاهر المنتهى وقد تقدم تمام الكلام فيه بما لا مزيد عليه في التورك بين السجدين وفي مسألة الاقتصار ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وزيادة التحميد والدعاء والتحيات ﴾ اما التحميد فمرووف وأما الدعاء فله أراد به ما هو المعروف من قول وقيل شفاعته في أمته الى آخره وقد تعطلت عبارة التولية والفوائد المليّة انه يختص بالاول كما ان التحيات مختصة بالثاني وظاهر الكتاب ان لا اختصاص في الامرين ولله اعتد في ذلك على قول الشيخ في النهاية وان قال هذا يعني قوله اللهم صل على محمد وآل محمد وقيل شفاعته في أمته وارض درجته في التشهد الثاني وجميع الصلوات لم يكن به بأس غير انه يستحب ان يقول في التشهد الاخير بسم الله وبالله الى آخره وذكر التحيات فمناه ان هذا أفضل في التشهد الاخير وبمحل ماني التولية والفوائد المليّة من قولها ويختص تشهد آخر الصلوة بقوله التحيات على الاختصاص بالافضلية أو انه لا يستحب

ولا يجزئ الترجمة فان جيل الرتبة فكل الجاهل ويجوز الدعاء بنير العربية مع القدرة (من)

في الاول وكيف كان فورد التحيات التشهد الذي يخرج به من الصلوة عند جميع الاصحاب كما في البيان والفوائد الملية وفي (الذكرى والفوائد الملية) لأتحيات في التشهد الاول باجماع الاصحاب قال في (الذكرى) غير ان أبا الصلاح قال فيه بسم الله والله والحمد لله والاسماء الحسنى كلها لله ما طاب وزكى ونما وخلص وما خبت ظفيرا لله وتبعه ابن زهرة ولو أتى بالتحيات في الاول مقتدا لشرعيها مستحبا اثم واحتمل البطلان ولو لم يستند استحبابها خلا عن اثم الاعتقاد وفي البطلان وجهان عندي ولم أقف للاصحاب على هذا الفرع انتهى وفي (البيان) لو أتى بهافيه فالظاهر الجواز وفي (ارشاد الجفري) لو أتى بهافيه واعتقد مشروعيته بطلت صلوته وفي (المعتبر والذكرى) ان الافضل في التشهد ما في خبر أبي بصير وفي (المنتهى) انه الا كل وذكر استحبابه جماعة من المتأخرين لكن في اقتراحه بسم الله والله والحمد لله وخير الاسماء لله أشهد أن لا اله الا الله الى آخره وأكثر الاصحاب كما في الذكرى والفوائد الملية والبحار اقتضوه بقولهم بسم الله والله والاسماء الحسنى كلها لله وفي (خبر الملل) بسم الله والله ولا اله الا الله والاسماء الحسنى كلها لله وذكر في الفوائد الملية انه أي خبر أبي بصير في التهذيب بخط الشيخ رحمه الله في كل واحدة من الصلوة والسلام والترحم إعادة العطف بلى وأنه زادها رابعا في قوله كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وخامسا في قوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وقد ذكر في المعتبر والمنتهى والتذكرة والذكرى وغيرها هذا الدعاء مستطین لفظ على من الجميع ﴿ قوله ﴾ (ولا يجزئ الترجمة فان جيل العربية فكل الجاهل) قدم الكلام في ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز الدعاء فيه بنير العربية مع القدرة ﴾ جواز الدعاء بنير العربية في الصلوة مع القدرة هو المشهور بين الاصحاب حتى انه لا يعلم قائل بالمنع سوى سعد بن عبد الله كما في جامع المقاصد ومذهب الاكثر كما في كشف الثمام وفي (التذكرة) جواز الدعاء بنير العربية في الصلوة مذهب الاكثر وإنما ذكرنا ما في التذكرة على حده لانه لم يذكر فيها القدرة وقد يظهر من المنتهى دعوى الاجماع حيث قال في بحث القنوت يجوز الدعاء بنير العربية خلافا لسعد بن عبد الله من قدمائنا انتهى وقتل أبو جعفر بن بابويه عن شيخه محمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله انه كان يقول لا يجوز الدعاء في القنوت بالفارسية قال وكان محمد بن الحسن الصفار يقول انه يجوز قال والذي أقول به انه يجوز وفي (المستبر) ان الجواز أشبه وفي هذا ميل الى العدم وفي (جامع المقاصد) ان عدم الجواز هو المتجه لانت كيفية العبادة متقاة من الشرع كالعبادة ولم يبعد منه مثل ذلك الا ان الشهرة بين الاصحاب حتى لا يعلم قائل بالمنع سوى سعد مائة من المصير اليه انتهى واحتاط جماعة من متأخري المتأخرين بتركه كصاحب البحار وغيره وفي (كشف الثمام) لا تعرف قول سعد مستندا الا ما في المختلف من انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يظفل صلوته دعاء بالفارسية مع قوله صلوا كما رأيتوني أصلي (وفيه) انه لو عم هذا لم يجز الدعاء بنير ما كان صلى الله عليه وآله وسلم يدعو به ولا في شيء من اجزاء الصلوة غير ما سمع دعاؤه فيه فان أجيب بخروج ذلك بالنصوص قلنا فكذا غير الرببي للاتفاق على جواز الدعاء فيها بأي لفظ أريد من الرببي من غير قصر على المأثور للمهمات وهي كما تم الرببي (وليعلم) انه يجوز الدعاء فيه للدين والدنيا اجماعا لكلي الخلاف والتذكرة ويجوز لمصلي الدعاء أين شاء من الصلوة أولا أو وسطها أو آخرها اجماعا كما في الانتصار وخالف في

أما الأذكار الواجبة فلا ﴿ خاتمة ﴾ الأقوى عندي استحباب التسليم بعد التشهد (من)

المؤمن جماعة من العامة وهل يجوز الدعاء بالمكروه كالخياكة والحجامة وركوب البحر ظاهر قولهم يجوز الدعاء للدين والدنيا ما لم يكن محرماً أن ذلك جائز وهذه البارة وقعت في المنهي وغيره بل قد يلوح من المنهي دعوى الاجماع على جواز الدعاء بالمكروه حيث نسب الخلاف بعد ما ذكرناه عنه الى أحد قال وقال أحد يجوز بما يقرب من الله دون ما يقصده الدنيا ويظهر جواز ذلك من اجماعهم على جواز الدعاء بالمباح والمكروه مباح وفي (الانتصار) الاجماع على جواز الدعاء بما أحب الداعي وفي (كشف القاتم) يجوز الدعاء للدنيا بما أريد عندنا ولم يجز أحد الا بما يقرب من الله تعالى دون ملاذ الدنيا وفي (الروضة) عند قول الشهيد في العمة لدينه ودنياه بالمباح مانصه المراد بالمباح هنا مطلق الجائز وهو غير الحرام وفي (الذكرى) الدعاء كلام فباحه مباح وحرامه حرام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أما الأذكار الواجبة فلا ﴾ أي لا يجوز الا بالبربي المأثور اختياراً لوجوب التأسي فيها لكونها اجزائها ولم يدم يقين البراءة منها لو كانت غير عرية كما في جامع المقاصد وكشف القاتم وخرج بالواجبة المتدبرة لدخولها في عموم ما ينأجي به العبد ربه فكانت كاللحمة.

﴿ خاتمة الأقوى عندي استحباب التسليم ﴾

التسليم حقيقة شرعية في انقضاء الموضع لتحليل المصلي من الصلوة بمعنى انه يحل به ما كان حراماً تنكيره الاحرام من الافعال المنافية للصلوة كما في ارشاد الجعفرية وقد اختلف الاصحاب فيه على قواين الاول انه واجب كما في الناصريات والوسيلة والمراسم والفنية وجامع الشرائع والشرائع والنافع والمعتبر وكشف الرموز والمنهي والايضاح والذكرى والبيان والدروس والعمدة والافية وقواعد الشهيد والمقتصر والوحر الحاموي والتفتيح وكشف الالتباس والحبل المتين والوسائل والمفاتيح وشرحه وحاشية المدارك والحدائق وهو ظاهر الفقيه والهداية والامالي والمهذب البارع بل كاد يكون صريح الاخيرين وهو المقول عن الحسن والجني صاحب الفاخر والسيد في الحمديات وأبي الصلاح وأبي صالح وأبي سعيد من علاننا الحليين والقطب الراوندي وقوله الشهيد عن الشيخ احمد بن المتوج المامر له وقوله البهائي وتليذه الشيخ نجيب الدين وصاحب الحدائق عن صاحب البشرى وهو الذي استقر عليه رأي المصنف كما في شرح الارشاد لفخر الاسلام وقد ضله الصحابة والتابعون ولم ينقل عن أحد منهم الخروج بغيره كقبي المعتبر وهو مذهب أكثر المتأخرين كما في الروض (قلت) هذه الشهرة يصدقها الوجدان وان قلت على خلاف ذلك كما يأتي وفي (الناصرات) ان كل من قال ان التكبير من الصلوة قال التسليم واجب وانه من الصلوة ونقل ذلك عنه في المختلف والذكرى وغاية المراد وفي (التبينة والذكرى) انه لا خلاف في وجوب الخروج من الصلوة واذا ثبت ذلك لم يجز بلا خلاف بين اصحابنا الخروج منها بغير التسليم من الافعال المنافية وهو الاحوط كما في المبسوط وجامع المقاصد وفوائد الشرائع والخمعية والميسرة والمقاصد الطيبة والروض والمسالك ورسالة صاحب المعالم وفي (المنفعة) في صلوة الوتر ان التسليم في ركعتيه لا يجوز تركه وقال في (المهذب) عند ذكره ذلك عندنا ان من يقول السلام علينا في التشهد قد اقطعت صلوة فان قال بعد ذلك السلام عليكم جاز وان لم يقل جاز وبه جمع بين ما دل على وجوب التسليم وما دل على التحير وقد اختلف النقل عن المبسوط في (غاية المراد) نسب اليه القول بالوجوب وقال في (المعتبر) والشيخ في المبسوط يوجب السلام علينا وعلى عباد

الله الصالحين وبجمله آخر الصلوة كذا قل ذلك في الذكرى عن المتبر والموجود في المتبر نسبة ذلك الى الشيخ من دون ذكر المبسوط وفي (كشف الرموز) ان الشيخ في المبسوط والخلاف متردد ولحق المبسوط عبارات احدهما قوله والتشهد يشتمل على خمسة أجناس لا خلاف في انها واجبة الى أن قال والسادس التسليم ففي أصحابنا من جعله فرضاً ومنهم من جعله فلا وقال في مواضع أخر من قال من أصحابنا ان التسليم سنة يقول اذا قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد خرج من الصلوة ومن قال أنه فرض فتسليمية واحدة يخرج من الصلوة وينبغي أن ينوي بها ذلك والثانية ينوي بها السلام على الملائكة أو على من يساره (١) وقال في فصل تروك الصلوة والحديث الذي يفسد الصلوة هو ما يحصل بعد التحريم الى حين الفراغ من كمال التشهد والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتى حدث (أحدث خ) فيما بين ذلك بطلت صلوة هذا على قول من يقول من أصحابنا ان التسليم ليس بواجب ومن قال انه واجب قال تبطل ما لم يسلم والاول أظهر في الروايات والثاني احوط للعبادة انتهى هذا تمام الكلام في قل كلام القائلين بالوجوب ومن احتاط به لكن القائلين بالوجوب اختلفوا في أنه جزء حينئذ أم لا ففي (الناسريات) انه لم يجد به نصاً من الاصحاب ثم قوى الجزئية والركنية واستدل بالاجماع المركب المتقدم ذكره ووافقه المصنف في المنتهى والتذكرة وقد يقال في الاخير بالاستحباب وفي (الحبل المتين والمفاتيح) انه واجب خارج عن الصلوة والشهد في قواعد مال اليه أو قال به وبه قطع الحر العاملي واليه يميل كلام البشري فيما قل عنه قال لا مانع من أن يكون الخروج بالسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وأن يجب السلام عليكم ورحمة الله وبركاته بعده للحديث الذي رواه ابن اذينة عن الصادق عليه السلام في وصف صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لما صلى أمر أن يقول للملائكة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته الا ان يقال هذا في الامام دون غيره انتهى (قلت) واليه يميل كلام الجعفي من حكه بسهم بطلان الصلوة فخلل الحديث مع قوله بوجوب التسليم على ما في الذكرى وتقل هذا القول عن ابن جمهور وهو لازم للصدوق حيث قال بسهم ضرر الثاني بعد الركن بل قل ذلك عنه صريحاً والفاضل المقداد بعد أن قل ذلك عن الشهيد اعترضه بأن القائل قائلان انه اما واجب فهو جزء من الصلوة ولهذا حصروا الواجبات في ثمانية أو غير واجب فيكون واحداً من مندوباتها فالقول بكونه واجبا غير جزء خرق للاجماع وفي (كشف القام) ان الاصل والاخبار الكثيرة تمضد عدم الجزئية وساق في الحدائق جملة من الاخبار الدالة على عدم الجزئية كصحيح الفضلاء وصحيح ابن ينفور وصحيح سليمان بن خالد (قلت) ويدل عليه الاخبار الدالة على ان تخلل الحديث بين التشهد والتسليم غير مضر في الصلوة كما سنذكره في الدليل الرابع من أدلة القائلين بالاستحباب وقال الاستاذ في شرح المفاتيح انه لم يعرف من احد الجواب عن هذه الاخبار وقد أجبنا نحن عنها هناك وفي (كشف القام) ان في خبري أبي بصير دلالة على عدم الجزئية ولا سيما أحدهما الذي يقول فيه الصادق عليه السلام فيمن رغب قبل التشهد فليخرج فليسل أغه ثم يرجع فليتم صلوة فان آخر الصلوة التسليم وفي (السرائر والخيرة) انه مستحب خارج عن الصلوة واليه يميل كلام صاحب البحار وفي (الحدائق) بعد قوله ذلك عن الذخيرة انه قول ثالث وينقدح اشكال على القائلين بالوجوب والخروج ان من عمدة ما استدلوا به على الوجوب أخبار تحليلها التسليم

(١) كذا وجدناه ولعل الصواب أو من على يساره أو الصواب أو على من على يساره (مصححه)

وهي ظاهرة في دخوله وجزئته وأن التحليل لا يحصل الا به وقضية كلامهم هنا حصول التحليل بغيره وان وجب الاتيان به وهذا الاشكال أورده في التنقيح على شيخه الشهيد في قواعده (وقد يجاب عنه) بأن لا نسلم ان قوله عليه السلام تحليلها التسليم ظاهر في الجزئية كذا تحررهما التكير لان الاضافة تفيد تمايزه المضاف للمضاف اليه وتفيد الاضافة فيما نحن فيه عدم الجزئية فان الظاهر ان محريم الشيء غير الشيء وكذا تحليله ولهذا لا يدخل في الصلوة بأول جزء من التكير وقد يقال انه اذا فرغ من التكيرتين ان جميع التكير كان من الصلوة كما اذا قال بمتك هذا التوب لم يكن ذلك يمناً فاذا قال المشتري قبلت صار المجموع يمناً وعلى هذا يكون التسليم خارجاً ولو ابتداء به لا يخرج من الصلوة فاذا فرغ منه تعين ان جميعه وقع خارج الصلوة وفي (الحبل الثمين) ان الروايات التي يمكن أن يستنبط منها جزئته وخروجه متخالفة ويلوح من كلام القائلين بالوجوب (بوجوبه خل) الحكم بخروجه لانهم اشتروا في صحة الصلوة لظن دخول الوقت وخروجه دخوله في ثنائها وقيدوه بما قبل التسليم ولم يترو دخوله في أثنائه (قلت) انما يتم هذا لو كان المصرح بذلك كل من قال بالوجوب والظاهر خلاف ذلك ثم قال وقد يترأى انه لا طائل في البحث عن ذلك لرجوعه في الحقيقة الى البحث عن وجوب التسليم واستحبابه فعلى القول بالوجوب لا معنى لخروجه وعلى القول بالاستحباب لا معنى لدخوله وليس بشيء اذ على القول باستحبابه يمكن ان يكون من الاجزاء المندوبة لبعض التكيرات السبع وعلى القول بوجوبه يمكن ان يكون من الامور الخارجة عن حقية الصلوة كالتنية عند سبب ثم ذكر كلام البشرى ثم قال ويتفرع على الحكم بجزئته أو خروجه فروع والحاصل ان كلاماً من احتمال جزئته وخروجه يتقش على تقدير وجوبه واستحبابه انتهى وهل يجب فيه نية الخروج به من الصلوة أم لا في الدروس والاقية والمذهب البارع وفوائد الشرائع والمدارك والمفاتيح وشرحه لا يجب فيه ذلك وفي (التحرير والمنتهى والتذكرة وعناية المراد) انه الاقرب وفي (التحرير والنظية) ان ذلك مستحب وفي (الفوائد الملية) انه الاشهر وفي (جامع الشرائع) يجب فيه نية الخروج وفي (الذكرى) اني لا أعلمه موافقاً وفي (كشف القاتم) تبيناً لجامع المقاصد ان كان جزء لم يجب نية الخروج به ولا نيته كسائر أجزاء الصلوة وان لم يكن فوجهاً انتهى لكنه في جامع المقاصد قال ان لم يكن له جزء توجه الوجوب وفي (شرح المفاتيح) ان الاخبار في غاية الظهور على عدم الوجوب واستدل الموجب بانه من كلام الآدميين ولذا تبطل به الصلوة اذا وقع في أثنائها عدا فاذا لم يقترن بنية تصرفه الى التحليل كان ناقضاً وبأنه يجب على الحاج والمعتز نية التحليل وهي كما ترى لكن الواجب قصد الامتثال والتعيين كما هو الشأن في أجزاء الصلوة انتهى ما في شرح المفاتيح (ولعلم) ان صاحب ارشاد الجعفرية اعترض على القائلين بان الاحوط في التسليم نية الوجوب بانه كيف يجوز لمن أقام الدليل على استحباب التسليم الاغراض عن دليله مقتضي لذلك ومخالفة رأيه وينوي الوجوب ثم استظهر انه لو فعل ذلك لم تبرأ ذمته (وأجلب) الشهيد الثاني بان ذلك لا يقدح في الصلوة بوجه لانه ان طابق الواقع والا كل فلا خارجاً من الصلوة فلا يضر عدم مطابقة نية الوجوب به بخلاف الافعال الداخلة فيها فان نيتها لا بد أن تكون مطابقة لا اعتقاد الفاعل حذراً من زيادة واجب في الصلوة أو إتيان واجب بنية التدب قال ولو اشترطنا في الخروج من الصلوة على تقدير القول بندية التسليم الخروج به أو فعل الثاني كما يظهر من الشهيد في بعض كتبه وجماعة كان التسليم حينئذ بنية الوجوب كعمل الثاني فلا يقدح أيضاً بوجه انتهى هنا تمام القول في الوجوب

وما يتعلق به ويحق الكلام في دليله وسيأتي ان شاء الله تعالى واضح الدلالة ساطع البرهان (القول الثاني) ان التسليم مستحب كما في الفتنة والنهاية والاستبصار والجل والفقود والسرائر والارشاد والتذكرة ونهاية الاحكام والتحرير والمختلف ومجمع البرهان والمدارك وقوله في كشف الغطاء عن ابن طائوس والقاضي وهو ظاهر الخلاف وظاهر علي بن الحسين كما في غايه المراد وهو أرجح كما في جامع المقاصد وأوضح دليلاً واكثره وأكثر قائلًا كما في تعليق الناعم وهو آين دليلاً كما في فوائد الشرائع وفي (الكفاية والذخيرة) انه أقرب وهو الاظهر من مذهب أصحابنا كما في الخلاف واليه ذهب أجلة الاصحاب كما في جامع المقاصد أيضاً والشيخ وأتباعه كما في غايه المراد ومذهب أكثر القدماء كما في الذكري وأكثر المتأخرين كما في المدارك وجمهور المتأخرين كما في المحقائق وقال البهائي انه مذهب مشايخنا المتأخرين عن عصر الشهيد وفي (غايه المراد) أيضاً ان الاصحاب ضبطوا الواجب والنسب وكلهم جلوه من قبيل التدب وفي (الروض) ان أدلة التدب لا تخلو عن رجحان وفي (السرائر) انه ظاهر المفيد وفي (كشف الرموز) ان الشيخ متردد في البسوط والخلاف والمقطوع بما قلناه عن الثلاثة ولم يرجح شي من المذهبين في التبصرة وغايه المراد وارشاد الجعفريه ولم يتعرض لشي منها في الاستبصار وجل العلم هذا (ولعلم) أنه لا بد قبل الخوض في الاستدلال من تحقيق مذهب الشيعين الذين هما عدة القائلين بالاستحباب بل هما رضي الله عنهما أول من صرح به ولم يهد من غيرهما من تقدم عليهما الا ما في غايه المراد من انه ظاهر علي بن الحسين والذي يظهر من كلامهما في التهذيبن والمقنعة انحصار تحليل الصلوة في التسليم وقضية ذلك ان كما يصدر من المنايات قبل التسليم يكون حرماً كصدوره في الصلوة وهذا لا يجتمع مع استحباب التسليم مع انهما صرحا به وقد تعرض صاحب الذخيرة لاجمع بين الكلامين فجمع بأن المراد ان الخروج عن الصلوة بالسكليه منحصر في التسليم بخلاف الخروج عن واجباتها فانه بالصلوة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم بناء على ما صرح به الشيخ في الاستبصار من ان آخر الصلوة هو الصلوة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم (وفيه) ان كلامه في مواضع آخر من الاستبصار ظاهر في ان آخرها نفس الشهادتين وكلامه في شرح كلام المفيد عند قوله لا يجوز ترك التسليم في ركعتي الوتر يأتي عن ذلك حيث قال عندنا ان من يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد اقطعت صلوته فان قال بعد ذلك السلام عليكم جاز وان لم يقل جاز وبه جمع بين الاخبار الدالة على وجوب التسليم والدالة على استحبابه على ان ظاهر كلام المفيد يأتي هذا الجمع لان ظاهره انه اذا ترك التسليم في الوتر تصيران موصولة بالثالثة كما هو مذهب جماعة من العامة لانه اذا كان الشهدان والصلواتان مخرجين عن الصلوة لا تصيران موصولة قطعاً (فان قلت) لعل مراد الشيعين ان التسليم انما يجب في خصوص ركعتي الوتر تبعداً اولاً للرواية الواردة في ذلك بخصوصه دون الفريضة (قلت) ظاهر الشيخ ان القاعدة في الصلوة من حيث هي فريضة كانت أو نافلة ورأ أو غيرها انه اذا قال السلام علينا بعد الشهد قد اقطعت صلوته على انه لم يرد في الوتر الا انها ركعتان مفصولتان عن الثالثة وما يؤدي هذا المعنى وورد أيضاً ان شئت سلت وان شئت لم تسلم وهذا عين ما يقولانه في الفريضة من ان الخروج عن نفس الركعتين يصدق بالشهدين أو الصلوتين فيكونان مفصولتين فلا يارض مادل على التخيير في التسليم وما ورد في بعض الاخبار من الامر بالتسليم بعد الركعتين في الوتر لا يقتضي بالوجوب لمكان الاخبار الناطقة بالتخيير فانها كاشفة على ان الامر ليس على الوجوب وهذا عين

ما يذهبان إليه في الفريضة مع أن الأوامر الواردة في الفرائض أكثر من أن تحصى مضافا إلى أنها محفوفة بقرائن ظاهرة في الوجوب آية عن حل الأمر فيها على إرادة الخروج عن الصلوة وأنه كناية عنه فالأمر في الترخيذ أسهل شيء عندهما لخلوه عن القرائن المذكورة على أنك قد سمعت أن الشيخ جمع بما ذكره في شرح كلام المفيد بين الأخبار الدالة على الوجوب والدالة على الاستحباب فخص الوجوب بالسلام علينا والاستحباب بالسلام عليكم ونظره في هذا إنما هو إلى الأخبار الواردة في خصوص الانصراف بالسلام علينا وهي أنما وردت في الفرائض بل لم يرد خبر كذلك في خصوص التوريل لم يعرف أحدا من علمائنا خص هذا الحكم بالتوريل ملاحظة كلام الشيخ عند ذكر مادل على ذلك قاضية بأن الخروج عن الفريضة عنده غير متحقق قبل السلام علينا وأما ذلك فبذلك ما هو المحقق منه في المتبر حيث نسب إليه القول بوجوب السلام علينا وتمينه للخروج عن الصلوة كما مر آقا وما في الذخيرة من أن الخروج عن الواجبات يتحقق قبل السلام علينا وإن أراد أن يأتي بالمستحبات خرج عنها به يصير السلام عليكم لأن كان بعده مثل تسبيح الزهر عليها السلام وغيره من التعميمات وقد استند في الذخيرة فيما ذكر إلى ما ذكره في الذكرى حيث قال وهنا سؤال وهو أن الفائتين باستحباب الصيغتين يذهبون إلى أن آخر الصلوة الصلوة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم كما صرح به الشيخ في الاستبصار وهو ظاهر كلام الباقرين فإمضى إقطاع الصلوة بصيغة السلام علينا إلى آخرها وقد أقطعت بانتهائها فلا تحتاج إلى قاطع وقد دلت الأخبار على أن السلام علينا قاطع ولا جواب عنه إلا بالترام أن المصلي قبل هذه الصيغة يكون في مستحبات الصلوة وإن كانت الواجبات قد مضت وبعد هذه الصيغة لا يبيى الصلوة أثر ويبقى ما بعدها تفعيلا لصلوة قال وبهذا يظهر القول بتدينه وأنه يخرج من الصلوة إلا أنه يلزم منه مقاؤه في الصلوة بدون الصيغتين وإن طال ولا استبعاد فيه حتى يخرج عن كونه مصليا أو يأتي بماف (فإن قلت) البقاء في الصلوة يلزمه تحريم ما يجب تركه ووجوب ما يجب فعله والأمران منفيان هنا فينتفي مزومهما وهو البقاء في الصلوة (قلت) لأن سلم انحصار البقاء في هذين اللذين على الإطلاق إنما ذلك قبل فراغ الواجبات أما مع فراغها فينتفي هذان الزمان ويبقى باقي الأوامر من المحافظة على الشروط وثواب المصلي واستحباب الدعاء انتهى ما في الذكرى (ونحن نقول) حل انحصار التحليل في التسليم في الأخبار وكلام الأصحاب على ذلك مستبعد جدا لأنه إذا حصل تحليل كل ما حرم فعله قبل التسليم فالتسليم لا يحصل تحليل شيء أصلا لا امتناع تحصيل الماحصل وجعل التسليم آخر مستحبات الصلوة مشروطا بالطهارة والاستقبال وغيرها مزيدا في ثواب الصلوة لا يناسب كونه محملا منها فضلا عن انحصار التحليل فيه كما أوضح به كلام الشيخين الذين هما العدة في القول بالاستحباب (والحاصل) أن الذي صرح به الفريقان ونطقت به الأخبار أن الصلوة من العبادات التي تحتاج إلى محل وأنها ليست مما يخرج منه بتمامه من دون صفة زائدة وهي المحلة وقد اتفق علماء الإسلام بأن آخر التشهد ليس له هذه الصفة واتفق علماؤنا بأن الثاني ليس محملا لأن معنى التحليل هو الاتيان بما يحل المتأني لأنفس المتأني فأنحصر المحلل في التسليم فكان واجبا لوجوب الخروج من الصلوة بالضرورة ولا خروج إلا به لانحصار المحلل فيه كما عرفت ولا فرق في ذلك بين كونه جزءا واجبا أو خارجا واجبا فالقول باستحبابه مع التصريح بانحصار التحليل فيه غير مستقيم على أن لا نجد فرقا بينه وبين التكريرات الست من التكريرات السبع إذا جعل المصلي السابعة تكملة الأحكام إذ التحريم حينئذ لم يتحقق إلا

من السابعة وقبلها لا يكون تحريم قطعا ومع ذلك تقول ان التكريرات الست من مستحبات الصلوة وليست بتكريرة الاحرام ولم يدها أحد منها فضلا عن حصر الاحرام فيها هذا مع انه منع من مساواة جميع اجزاء الصلوة في جميع الاحكام فلا وجه للحكم بكون التسليم جزأ مستحبا من الصلوة دون التمقييات بل ينبغي ان يكونا من سنخ واحد كما هو الشأن في الاقامة والتكريرات الست وهذا مما يضعف القول بالاستحباب وقال الاستاذ ادم تعالى حراسته في (حاشية المدارك وشرح المفاتيح) ان السبب الذي دعى الشيخين الى ما قلناه هو ان المعروف عند ائمة الخاصة والعامة ان التسليم يراد منه السلام عليكم وهو الظاهر من الاخبار (قلت) وكذا قال في الذكرى قال الاستاذ واشاع وذاع بين العامة ان السلام علينا من اجزاء التشهد وليس بتسليم واستقر على ذلك اصطلاحهم ولذا يذكره في التشهد الاول كما استقر اصطلاحنا على ان السلام عليك أيها النبي من اجزاء التشهد وكان ما اصطلاح عليه العامة مخالفاً للحق اظهر الائمة صاوات الله عليهم ان من قال السلام علينا خرج من الصلوة من غير تنبيه على أن اصطلاح عليه العامة من أن السلام علينا من اجزاء التشهد فاسد بل واقعهم على اصطلاحهم وتبعهم في تمييز ما تقية كما في بعض المواضع أو مماثلة بناء على أنه لا مشاحة في الاصطلاح بعد العلم بأن الخروج يتحقق بالسلام علينا فلذا نبهوا على الخروج به وأرادوا فيها اذا اطلقوا التسليم السلام عليكم وان صرحوا في بعض الاخبار ان التسليم السلام علينا ومن هنا وقع التوهم في كون التسليم مستحبا أو واجبا خارجا أو مستحبا خارجا قال والشيخان لما وجدا ان المكاف يخرج بالسلام علينا من الصلوة وأنه من جملة التشهد وأن التسليم هو السلام عليكم وأنه بعد الخروج عن الصلوة لا شيء عليه وأنه يظهر من غير واحد من الاخبار عدم وجوب شيء في التشهد سوى الشهادتين والصلوة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم دعاهما جميع ما ذكر الى القول بالاستحباب وأنت بعد خبرك بما ذكرناه ظهر عليك ان ذلك غفلة عن حقيقة الحال ولذا قال الشيخان بعدم الخروج عن الصلوة الا بالتسليم لما ظهر غاية الظهور من أن التحليل في الصلوة لا بد منه كالتحريم وان التسليم محل احكام كثيرة ككون سجدي السهو بعده وكذا الاجزاء المنسبة التي تدارك بعد الصلوة وكذا صلوة الاحتياط الواجبة الى غير ذلك حتى انها ومن تبعها صرحوا بوجوب التسليم في ثمانية الوتر بل ربما حكوا به في ثلثه وكثير من الصلوة مع قصر يحتمل أن النافلة أهون من الفريضة ويملكون عدم لزوم فعل جزء من اجزاء النافلة فيها وجواز تركه بأنه جزء النافلة وليس بركن في الفريضة وغفلوا عما أشرنا اليه من الاحكام وان محل تدارك الواجبات التي لا تخصي بعده انتهى وقال في (الذكرى) ان الشيخين ومن تبعهم جعلوا التسليم الذي هو خبر عن التحليل هو السلام عليكم وان السلام علينا قاطع للصلوة وظاهرهم أنه ليس بواحد ولا يسمى تسليما (وأما أدلة الوجوب) فهي بعد المركب كما حرفت ان العبادة توقفية والعلم ببراءة القدم والخروج عن الهدية في الواجب اليقيني لا يقطع به الا مع التسليم وما رواه الصدوق في الفقيه عن أمير المؤمنين عليه السلام حيث قال باب اقتناح الصلوة ونحوها وتحليلها قال أمير المؤمنين عليه السلام اقتناح الصلوة الوضوء ونحوها التكرير وتحليلها التسليم وقد رواه ثقة الاسلام بسند معتبر عن الصادق عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال في (الهداية) قال الصادق عليه السلام تحريم الصلوة التكرير وتحليلها التسليم وقد رواه الشيخ في الخلاف وصاحب النوالي والسيد في الناصريات والسيد حمزة في الفنية والمحقق في المعتبر واليوسف في كشف الرموز والمصنف في التذكرة ونحو الاسلام في الايضاح والمقداد في التفتيح والركي في جامع المقاصد والصيبري

في كشف الالتباس والشبه الثاني في الروض وصاحب ارشاد الجفرية وغيرهم قائلين انه يدل على الوجوب قوله صلى الله عليه وآله وسلم وفي (السرائر والشرائع والمختف والمذهب البارع) روايته بقول روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي (المنتهى) ان هذا الخبر نقلته الامة بالقبول وقوله الخاص والعالم وفي (المختف وجامع المقاصد) انه من المشاهير وفي (روض الجنان) انه مشهور وفي (كتاب المناقب) لابن شهر اشوب عن أبي حازم قال سئل علي بن الحسين عليهما السلام ما افتتاح الصلوة قال التكبير قال ما تحليلها قال التسليم وفي (كتاب معاني الاخبار) عن عبد الله بن الفضل الهاشمي بسند معتبر قال سألت الصادق عليه السلام عن معنى التسليم في الصلوة فقال التسليم علامة الأمن وتحليل الصلوة وفي (عيون أخبار الرضا عليه السلام) فيها كنه للأمن قال عليه السلام تحليل الصلوة التسليم وفي حديث الفضل بن شاذان المروي في اللؤلؤ وعيون الاخبار انما جعل التسليم تحليل الصلوة ولم يجعل بدله تكبيرا أو تسبيحا أو ضربا آخر الحديث وفي (كتاب اللؤلؤ) أيضا في باب علة التسليم في الصلوة بسنده عن الفضل ابن عمر عن الصادق عليه السلام سأله عن اللة التي من أجلها وجب التسليم في الصلوة قال لا تحليل الصلوة الى ان قال قلت لم صار تحليل الصلوة التسليم قال لانه تحية المكلفين وفي (آخر الحاصل) في باب شرائع الدين عن الاعمش عن الصادق عليه السلام انه قال لا يقال في التشهد الاول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين لان تحليل الصلوة هو التسليم وهذه الروايات مع صلاحيتها للاستقلال بالاستدلال مؤيدة وجارية للرواية المشهورة فهي عند المعطي متواترة لان كان التواتر عنده يحصل بالثلاثة (بثلاثة خ ل) أخبار فما زاد فسقط مافي السرائر من انها خبر آحاد لا توجب عل ولا عم لا على ان السيدين علم الهدى وأبا المكارم لا يملكان بأخبار الآحاد وقد استدلوا بها قولاً انها مقطوع بها عندهما لما صح لها الاستدلال بها على ان هذا المذهب مرغوب عنه عند غيرهم مجمع على خلافه وسقط مافي المختف وجملة من كتب المتأخرين من انها مرحلة غير متصلة للرجال وأما مافي الذخيرة من ان طريقة السيد والشيخ ايراد الاخبار العامة للاحتجاج بها على العامة فليس في روايتها لها وإيرادها ما يدل على التعويل عليها بل هو محل التأمل (فيه) ان السيد في النصريات استدلل بها من دون ايمان الى الرد على العامة بل هي الصفة عنده في فتواه وهو الذي فهمه منه المعطي والمصنف وغيرهما في السرائر والمختف وغيرهما والشيخ في الخلاف جعلها دليل بعض أصحابنا القائلين بالوجوب وليس في كلامه ما يروم احتمال الاحتجاج بها على العامة أصلاً على ان في رواية ثقة الاسلام والصدوق وابن شهر اشوب وغيرهم لها بلاغا وأما وجه الاستدلال بها فهو ان التسليم وقع خبراً عن التحليل لان هذا من المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر لكونها مرفقين وجينئذ فيجب كونه مساوياً للمبتدأ أو أعم منه فلو وقع التحليل بغيره كان المبتدأ أعم ولان الخبر اذا كان مفرداً كان هو المبتدأ بمعنى تساويهما في الصدق لا المفهوم كذا ذكر في المتبر وغيره واحتج آخرون بوجه آخر وهو ان تحليلها مصدر مضاف الى الصلوة فيم كل تحليل يضاف اليها ووجه المحصر في المختف ان تقديم الخبر يدل على حصره في الموضوع وكأنه يرى ان اضافة المصدر الى معموله اضافة غير محضة كاضافة الصفة الى معمولها وهو خلاف ما عليه محققو الرية (واعترض) على هذا الاستدلال بانها جماعة قالوا ننعم لزوم كون الخبر مساوياً للمبتدأ أو أعم فانه يجوز الاخبار بالأعم من وجه كزيد قائم وبالأخص كقول حيوان يهرك كاتب ومنشأ ذلك ان المراد بالاخبار الاستناد في الجملة لا دائماً ومنه يعلم انه لا يجب تساوي الفردين في

الصدق والمفهوم وقالوا نمنع كون اضافة المصدر للعموم لجواز كونها للجنس أو المهد على ان التحليل قد يحصل بغير التسليم كالتأنيات وان لم يكن الاثنيان بها جائزاً وحينئذ فلا بد من تأويل التحليل بالذي قدره الشارع فكما أمكن ارادة التحليل الذي قدره على سبيل الاستحباب وقالوا الخبر متروك الظاهر فان التحليل ليس نفس التسليم فلا بد من اضرار ولا دليل على ما يقتضي الوجوب (فان قلت) يراد بالمصدر هنا اسم الفاعل مجازاً (قلنا) المجاز والاضرار متساويان فلا يتعين أحدهما هذا جميع ما ذكره في المقام ونحن نقول المشهور المعروف بين النحويين وأهل الميزان منع كون الخبر أنقص من المبتدا والا لمرى الكلام عن الفائدة ولهذا لا يجوز الحيوان انسان واللون سواد وفي (كشف الرموز) ان ذلك ثابت عند أهل اللسان انتهى والمشهور أيضاً عند النحويين ان الخبر اذا كان مفرداً كان هو المبتدا وفي (المنهى) قل اتفاق النحويين على ذلك وقد قرر في الاصول ان الاضافة حيث لا عهد قيد العموم ولا عهد هنا والاصل عدمه على ان الجنس نافع في المقام كالاستفراق واذا تعارض المجاز والاضرار فالاقوال ثلاثة وتزجيج المجاز قول جماعة على انا في غنية عن ذلك وقد يدعي ان المبتدا والخبر اذا كانا معرفتين كان الجمل محل مواطاة لاجل متعارف وبذلك اثبتوا مفهوم المحصر في زيد المطلق والمطلق زيد وما ذكره من ان التحليل قد يحصل بالتأنيات (ففيه) ان أفساد الصلوة وأبطالها غير التحليل أما على القول بأنها اسم الصحيحة فظاهر وأما على القول بأنها اسم للاعم فمع انه باطل قول الفاسدة غير محتاجة الى تحليل مع ان المتبادر من الاطلاق انما هو الصحيحة على ان معنى التحليل هو الاثنيان بما يحل المتاني لانه نفس المتاني على ان القائلين بالاستحباب يقولون يحصل التحليل بالشهد ومن المعلوم ان تحصل الحاصل محال مع ان مفاد الخبر بقاء التحريم الى اتمام التسليم (قولكم) كما أمكن ارادة التحليل على سبيل الوجوب أمكن على سبيل الاستحباب (ممنوع) لان وجوب الطهارة وتكبيره الافتتاح يرجعان الوجوب هذا مع قطع النظر عن أدلة المسئلة فيتين حينئذ اضرار ما يقتضي الوجوب وقال الاستاذ أدام الله تعالى حراسته في شرح المفاتيح ويدل على الوجوب أيضاً الروايات الكثيرة الصحيحة الدالة على كون السجود الفاتت والشهد الفاتت وسجدة السهو موضعها شرعا بعد التسليم ولا معنى لكون أمر واجب موضعه بعد أمر مستحب اذ على اختيار ترك المستحب أما يترك الواجب شرعا ويكون تركه جائزاً شرعا وهو فاسد جزماً وأما أن يفعل من دون مراعاة الموضع المقرر شرعا وهو أيضاً فاسد جزماً وأما أن لا يكون بعد التسليم موضعه المقرر جزماً وهو خلاف منطوق تلك الاخبار بل وربما يحكمون بأن سجدة السهو بعد الشهد قبل التسليم كما هو مذهب العامة وكذا كونه للزيادة بعده وللتقيصة قبله والروايات المذكورة صحيحة معتبرة مفتى بها عند الكل ومنهم القائلون باستحباب التسليم بل في هذه الروايات دلالة من جهة أخرى أيضاً مثل موقعة تمار في نسيان السجدة حيث قال عليه السلام ولا يسجد حتى يسلم فإذا سلم سجد وفي رواية محمد بن منصور فإذا سلمت سجدت وفي خبر اسماعيل بن جابر قليض على صلوة حتى يسلم ثم يسجد فاتها قضاء وفي رواية أبي بصير فإذا انصرف قضاها واسترف معنى الانصراف ومثل صحيحة الحسين بن أبي العلاف نسيان الشهد فليتم صلوة ثم يسلم ويسجد سجدتي السهو وفي صحيحة الحلبي فامض في صلوتك حتى تفرغ فإذا فرغت فليسجد سجدتي السهو بعد التسليم وفي صحيحة الفضيل قليض في صلوة واذا سلم سجد سجدتين ومنهزم الشرط حجة وفي صحيحة سليمان بن خالد فليتم الصلوة حتى اذا فرغ فليسلم الى غير ذلك وفي القيام موضع القعود

سواء بالمكس في صحيحة موية بن عمار يسجد سجدة السهو بعد التسليم الى غير ذلك وفي التكلم
 ناسياً في صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج يتم صلوة ثم يسجد سجدة السهو قلقت سجدة السهو قبل
 التسليم مما أوبده قال بعده الى ذلك وفي الشك بين الاربع والخمس في صحيحة عبد الله بن سنان
 فاسجد سجدة السهو بعد تسليمك ثم سلم بعدها ومثلها صحيحة أبي بصير وفي صحيحة الحلبي فتشهد
 وسلم واسجد سجدة بين الى غير ذلك وأشد مما ذكر الاخبار الواردة في الشك بين الركعات والاثنتين
 بالاحتياط مثل صحيحة ابن أبي عمير في الشك بين الركعتين والاربع قال عليه السلام ينشهد ويسلم ثم
 يقوم فصلي ركعتين الحديث ومثلها صحيحة زرارة ومثلها صحيحة الحلبي وفي الشك بين الثنتين والثلاث
 والاربع انه يصلي ركعتين من قيام ويسلم ثم يأتي بركعتين من جلوس وفي أخرى يصلي ركعة من قيام
 ويسلم ثم يقوم ويصلي ركعتين من جلوس وفي الشك بين الثلاث والاربع وردت أخبار كثيرة معتبرة
 في انه يبني على الاربع ويسلم ويأتي بركعتين جالسا الى غير ذلك ومنها ماورد في قضاء الفوات مثل
 صحيحة زرة الطويلة اذ فيها وان كنت صليت من المغرب ركعتين ثم ذكرت العصر فأتوه العصر
 وأتمها بركعتين ثم سلم ثم صل المغرب الي ان قال فأتوه المغرب وسلم وقم فصل العشاء وفي صلوة
 الخائف في صحيحة الحلبي ثم سلم بعضهم على بعض الى ان قال ثم سلم عليهم فينصرفون بقسيلة الى
 آخر الحديث فلاحظ ومثلها صحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله وغيرها فلاحظ وحل هذه الصحاح
 المعتبرة التي لا تكاد تحصى وكلها متفق بها على ما اذا اتفق ان المكلف اختار التسليم وانه ان اتفق به لم
 يسلم تكون صلوة الاحتياط والجزء المنسي وسجدة السهو والصلوة الآتية بعد الاثنتين وغير ذلك وقها
 بعد الفراغ من خصوص التشهد بيد غاية البد اذ لم يتحقق في واحد منها اشارة الى ذلك بل حمل خبر
 واحد منها بعيد وخلاف الظاهر فضلاً عن المجموع واجمعها على البد ولا سيما بعد ملاحظة الاورام
 الواردة فيها بل والتأكدات في بعضها مضافاً الى السياق والقرائن الأخر كما سنشير اليه والله اعلم (ومما
 ذكر) نظير فساد جواب صاحب الفخيرة عن كل ما ذكر بأن الأوامر في أخبار الأئمة عليهم السلام
 لم يثبت كونها حقيقة في الوجوب وفساد هذا ظاهر مع ان لقائلين بالاستعجاب يسمون ان الامر حقيقة
 في الوجوب ومدار قههم وقه غيرهم على ذلك وفي الاخبار الواردة في التعقيات هكذا اذا سلمت فاقرا
 كذا وما يوردي مؤداه ومما يدل على الوجوب ايضاً الاخبار المتضمنة للامر بالتسليم وهو حقيقة في
 الوجوب والاخبار في غاية الكثرة الا اني اذكر بعضها ركني به عن البواقي مضافاً الى الاجاب
 السابقة المتضمنة للامر فدلتها من وجهين كما عرفت بل ليس بمجرد الامر بل السياق ايضاً يقتضي
 الحل على الوجوب مثل قولهم ابن علي كذا وتشهد وصل ركعتين بعد الامر بالتسليم أو اسجد كذلك
 الى غير ذلك مما هو مسلم كون الامر به على الوجوب والدلالة صارت من وجوه كثيرة والاخبار
 ايضاً في غاية الكثرة اذ الذي ذكرنا انما هو في بعض تلك الاخبار واما البعض الذي
 أذكره الآن فهو صحيحة ابن أذينة المروية في الكافي وفي الطل بطرق متعددة منها الصحيح
 والمعتبر وهي تضمن تسليم الله نبيه صلى الله عليه وآله وسلم في عرشه هيئة الصلوة وفيها بعد مره
 صلى الله عليه وآله وسلم بالصلوة على نفسه وآله قال يا محمد سلم قلت السلام عليكم ورحمة الله
 وبركاته الى ان قال عليه السلام ومن ذلك كان السلام مرة واحدة لحجة القبله فالدلالة فيها ايضاً ليس
 من مجرد الامر بل السياق والمقام ايضاً قرينتان على لوجوب ويدل عليه ايضاً معتبرة أبي بصير عن

الصادق عليه السلام عن رجل صلى الصبح فلما جلس في الركعتين قبل أن يتشهد رفع قال فليخرج
وليفسل أنفه ثم يرجع فيتم صلاته فإن الصلوة التسليم (وأجاب عنه في القنينة) بعد الاغماض عن
السند بأن كون آخر الصلوة التسليم لا يقتضي وجوبه مع ان النهاية قد تكون خارجة ولا يخفى ان
السند لا غبار عليه الا من عثمان بن عيسى وهو ممن اجتمعت العصابة له وغير ذلك مما ذكرنا في
ترجمته مع انجبارها بمتوى الاكثر وغير ذلك مما مر وسيجي تفصيل الامر بالشهد يكون آخر الصلوة
التسليم وهو ظاهر في كون المراد ان آخر المأمور به هو التسليم لا آخر المستحبات لعدم المناسبة بل هو مضر
لان المستحب يجوز تركه فلازم منه كون الشهد أيضا كذلك والاعبار المتضمنة لامثال ما ذكر قيدوها
بعدم فعل الثاني للصلوة والمقيد هو الشيطان وهذه من جملة تلك الاخبار مع ان خروج بعض الرواية
عن الحجة غير مانع عندهم عن التمسك بالباقي بل القطع بعدم حجية البعض أيضا كذلك عندهم ولذا
تمسكوا بالاعبار الدالة على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سعى مع تصريحهم بأن عصيته تمنع عن ذلك
عندنا قطعا وقس عليها الاخبار الاخر وهي من الكثرة يمكن بل مدارم عليها سيما على التخصيص نعم في مقام
التعارض ترجيح السالم عن ذلك أولى 'ن' لم يارضه أولوية أخرى ويدل عليه أيضا صحيحة زرارة وابن
مسلم قالوا قلنا لباقر عليه السلام رجل صلى في السفر أربعا أيما قال ان كان قرئت عليه آية التقصير وفسرت
له فصلى اربعا أعاد ومثلا الاخبار الدالة على ان الثاني يبيد وقد مرت في بحثها وسيجيء اخبار دالة على
ان من زاد في صلاته فعليه الاعداء وأن ذلك مسلم عند القائل بالاستحباب ووجه الدلالة انه اذا كان
الخروج عن الصلوة بمجرد الفراغ عن الشهد كما هو صريح كلامه فلا وجه للاعداء لان حاله حال من
آتم صلاته وسلم جميع تسلياته وقام وصلى ركعتين اخرين سهوا وما أجاب به بعضهم بأن الامر لعله
باعتبار انه نوى المجموع فيكون اتيان الفعل على غير وجهه قد ظهر فساد فأن التفسير لم يقع في نفس
المأمور به بل وقع زيادة خارجة عنه بعد اتمام المأمور به واثباته تأملا فلي فرض الحرمة يكون النهي تعلق
بالخارج مع ان القائل بالاستحباب قال ما ذكرنا ولم يشترط عدم وقوع زيادة ولم يقل بأن مع الزيادة
لم يمكن المكلف بالفراغ عن الشهد خارجا عن الصلوة أي ضرر يكون فيه سيما في حال التيسار فظهر
فساد ما أجاب به في القنينة بأن العلة لا نسلم أنها ما ذكره المستدل اذ لا نص عليها وفيه مضافا الى
ما عرفت ان امتثال الامر يقتضي الاجزاء اجماعا ولو لا كون العلة ما ذكر لم يخرق القاعدة المسلمة مع
ان مداره ومدار غيره على أن إيجاب الاعداء دليل على عدم الصحة شرعا وهم يوجبون الاعداء هنا
على انه سيجي استدلال القائل بالاستحباب بصحة صلوة من زاد ركة بعد الشهد فاعترفوا بأن عدم
البطلان ليس منشأ الاستحباب التسليم مع أنه ظاهر ان ذلك لا يقتضي الاستحباب كما ستعرف
ويدل عليه أيضا صحيحة الفضلاء الواردة في صلوة الخوف حيث قال عليه السلام فصار الاولين
التكبير وافتتاح الصلوة والاخيرين التسليم فجعل التسليم معادلا لتكبير الافتتاح ومقابلا لها ولو كان
مستحبا لما صار كذلك مع أنه على الاستحباب ربما كان يحصل انكسار القلب لو لم يحصل التشاح
والتخاضع ولا يصير بينهما عدل فرما كان محل القرعة وهذه الصحيحة من شواهد صحة حديث مفتاحها
التكبير الى آخره فأتمل ويدل عليه أيضا مروية عمار عن الصادق عليه السلام عن التسليم ما هو قتال
أذن اذ الاذن منه الرخصة ولو كانت الرخصة سابقة على التسليم حاصلة من الفراغ من الشهد لكان
كذلك والاعبار الظاهرة في ذلك كثيرة منها صحيحة الحلبي ورواية أبي كهمس ومروية أبي بصير

الساعات الدالة على انحصار الانصراف عن الصلوة في السلام علينا الى آخره وهذه الروايات وامثالها صريحة في عدم تحقق الانصراف عن الصلوة من الفراغ عن الشهادتين كما قاله المستحبون ويؤيده بل يدل عليه أن المبسوط اذا صار اماماً يقدم من يسلم بالمؤمنين أو يأتيه يبدله كسبحي ويؤيده بل يدل عليه ماورد فيها في الوتر من لزوم التسليم بين ركعتيه والثالثة ويدل عليه أيضاً عمومات ماورد في أن من شك فلم يدركه صلى أم اثنتين يجب عليه الاعادة فانها شاملة لصورة وقوع الشك بعد التشهد والاجماع والاخبار ناهضان على عدم الاعتداد بالشك اذا وقع بعد الفراغ فلو كان الفراغ من التشهد فراغاً من الصلوة لزم عدم الاعتداد بهذا الشك في مثل صلوة الفجر والقصر فتخرج صورة وقوع التشهد والتسليم جميعاً بالاجماع والاخبار ويبقى الباقي بل في صحة زرارة عن أحدهما عليهما السلام من لم يدرك واحدة صلى أم اثنتين يبيد الى أن قال قلت فانه لم يدرك في اثنتين هو أم في أربع قال يسلم ويقوم فيصلي ركعتين ثم يسلم ولا شيء عليه قوله عليه السلام يسلم ويقوم ظاهره في أن الشك المذكور وان وقع بعد الفراغ من التشهد حكمه كذلك بل ربما كان الظاهر هنا خصوص الصورة المذكورة وفي (صحيحة) الحسين بن أبي العلاء عن الصادق السلام اذا استوى وهما في الثلاث والأربع سلم وصلى ركعتين فاتحاً الكتاب وهو جالس وفي (صحيحة) ابن مسلم عن الصادق عليه السلام عن رجل صلى ركعتين فلا يدري ركعتان هي أو أربع قال يسلم ثم يقوم فيصلي ركعتين الحديث الى غير ذلك مما عرفت من الدلالة من وجوه أخرى أيضاً مثل الأمر بالتسليم ثم بالقيام الى صلوة ركعتين ثم الاتيان بهما اذا كلها واجبة والأمر حقيقة في الوجوب ومع جميع ذلك عين الشارع موضع القيام الى الركعتين اذ جعله بعد التسليم في جميع الاخبار وهكذا صدر خطاب الفقهاء والعمومات غير شاملة لصورة وقوع التشهد والتسليم جميعاً بالاجماع والاخبار ويدل عليه أيضاً استحباب اعتبار الشك واستصحاب كون المكلف في واجبات الصلوة واستصحاب تحریم ما فيات الصلوة واستصحاب اجراء أحكام الصلوة ويدل عليه أيضاً الاخبار الدالة على وجوب صلوة ركعتين على المسافر وغيره ممن يكون فرضه الركعتين والتخيير لمن يكون فرضه التخيير فلو كان بمجرد الخروج عن التشهد يخرج عن الصلوة يكون ممثلاً مطيعاً آتياً بالمأمور به صلى ركعتين أو أزيد ولا معنى للتخيير أيضاً نعم لو صلى أزيد من ركعتين عامداً عالماً بكونه عامداً فاعلا للحرام الخارج عن الصلوة دون من فعل ذلك جاهلاً أو ناسياً أو اضطراراً أو خوفاً وتأويل الجميع بما لا يلائم القول به ارتكاب خلاف ظاهر الاخبار الكثيرة فلا حظ وتأمل ويشهد له أيضاً أنهم في مقامات الحاجة والاستنجال أمروا بالتسليم ولم يرفعوا اليه وهي أيضاً كثيرة فتنبه جميع الابواب وهذه أيضاً مؤيدات بقا الأوامر الكثيرة على حقيقتها وظواهرها وبالجملة جميع ما ذكرنا منبهات وإشارات وليست الأنواع والأصناف منحصرة في ذلك فضلاً عن الأشخاص وأشخاص الاحاديث في كل نوع كثيرة بل ربما كانت في غاية الكثرة بل ربما كانت متواترة فتنبه جميع الابواب التي لها ربط بالصلوة انتهى كلامه في شرح المفاتيح أدام الله تعالى حراسته وقلناه على طوله لكثرة فهمه وعظم وقته (وأما أدلة القائلين بالاستنجاب) فهي أمور (الاول) ان الوجوب زيادة تكليف والاصل عدمه (وفي) ان الاصل مقطوع بالاخبار الدالة على وجوبه كما سمعت على انا نحن جريان الاصل في ماهية العبادة كما قرر في محله (الثاني) ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام انه قال اذا استويت جالسا قل أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم

تصرف وجه الاستدلال به أن الانصراف يراد به المعنى القنوي لأنه ليس حقيقة شرعية وحينئذ فلا يختص بالتسليم وبجواب (أولا) أن الظاهر من الخبر طلب الأتيان بالانصراف ونحوه حيث قال عليه السلام ثم تصرف ولم يقل انصرفت والجملة الخبرية في المقام بمعنى الأمر وطلب تحصيل الانصراف يدل على أنه كان غير حاصل والا لاستعمال طلبه فكأن الخبر دالا على عدم الخروج من الصلوة حتى يأتي بالحرج ولا يخرج بعد التشهد سوى التسليم (وثانيا) أن الظاهر من جملة من الأخبار أن الانصراف حقيقة في التسليم ففي (صحيح الحلبي) عن الصادق عليه السلام كما ذكرت الله عز وجل والنبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو من الصلوة فإن قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين قد انصرفت وأصرح منه خبر أبي كهمس حيث سأل الصادق عليه السلام عن السلام عليك أيها النبي انصراف هو قال لا ولكن إذا قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فهو انصراف ومثله صحيح أبي بصير وموقفه قد حكم الشارع بأن الانصراف لا يتحقق بالسلام عليك وأنه منحصر في السلام علينا وأنه هو الانصراف فكيف يصح لنا أن نقول أنه يتحقق بالفراغ من التشهد وأخبارهم يفسر بعضها بضا (وثالثا) بأننا لو سلمنا بأن المراد من الانصراف المعنى القنوي وأن المقام مقام إطلاق لكتنا قول أن المطلق ينصرف إلى الشائع المتعارف وما هو إلا الانصراف بالتسليم والإطلاق والعموم لو سلمناها في المقام قلنا أنهما ليسا بمكانة التصريح الوارد في الخبر الصحيح وخبر أبي كهمس وغيرها على أننا نقول المأمور به أما التسليم قط أو غيره أو الأعم منهما والأخباران فاسدان والأول لا يمتنع بالمرجوح وترك الرجح أو مساوئه له وهما باطلان سلمنا ولكن يصير التسليم واجب تخيرا وهذا مذهب أبي حنيفة ظاهرة وليس مذهب القائل بالاستحباب لأنه يقول بكفاية التشهد للخروج ثم أنا نقول لفظ الانصراف إنما ورد مطلقا في بعض الأخبار تقريبا لأمر آخر وفي الأخبار الأخرى ورد مصرحاً به أنه السلام علينا كما عرفت ولفظ التكبير في الافتتاح ورد مطلقا في عدة أخبار كثيرة والقائل باستحباب التسليم لم يرض بالاكفاء بما يمد في الرف تكبيرا لله جل شأنه بل قالوا لا يجوز فيها إلا ما ورد من الشارع وإن كان غيره مطابقا لظاهر العرف لأن المادة توقفيه ولم يرد في تكبيرة الافتتاح ما يشير إلى التزام الهيئة المعروفة فضلا عن التصريح والمصر والشواهد التي لا تحصى كما في المقام (ورابعا) أنا نقول لو كان الراوي فهم من قوله عليه السلام ثم ينصرف الخروج من الصلوة بمجرد الفراغ من التشهد من دون مراعاة التسليم لكان الراوي أن يسأل لم يسلمون ولم يؤمنوا بالتسليم ولا يأتون بالمناقب قبله ويصنعون فيه ما يصنعون في الصلوة كما سأل الراوي عن التحيات لما قال الإمام عليه السلام بكفاية التشهد له هذا اللفظ من الدعاء يلطف المبدء به ربه على أنا نقول أن استدلالهم بالخبر لو تم لدل على عدم وجوب الصلوتين فما هو جوابكم فهو جوابنا (والحل) أن الراوي لم يسأل إلا عن كيفية التشهد بناء على ما كان يرى من العامة للخلاف فيها فإن منهم من اكتفى بالشهادة بالتوحيد فسأل محمد بن مسلم عن التشهد في الصلوة فقال عليه السلام مرتين قال قلت وكيف مرتين ومراده أن المرتين كلام مجمل يحتل كون الشهادة بالتوحيد مرتين فاجابه عليه السلام بأنك إذا استويت جالسا قل أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم تنصرف فصرح بأنه ما لم يتشهد (يشهد خل) بالرسالة لا ينصرف من الصلوة ردا على من اكتفى بالتوحيد وجوز الانصراف بعدها فلماذا لم يتعرض لوجوب الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع وجوبها عندهم إلا الشاذ منهم وتعرض الإمام عليه السلام لذكر وحده لا شريك له ولذكر عبده

وليست الصلوة عليه صلى الله عليه وآله وسلم بأهون من ذلك فظهر ان الفرض يان وجوب الشهادتين وان يانها لمكان العامة أم في نظره في ذلك الوقت من الصلوة والتسليم وكذا لم يتعرض لصلوة على الآل عليهم السلام مع ان احد وبعض الشافعية قائلون بوجودها وان أبوا عن هذا البيان قلنا هذا خبر متروك الظاهر فلا يعمل به عند جماعة منهم بل قول انا قطع ان الامام عليه السلام لم يكن في صدد يان ان الانصراف يتحقق بأي نحو كان بل كلامه بالنسبة الى ذلك مجمل فلا يستدل به ثم ان في الاتيان بتم الدالة على التقيب والترتيب والتراخي اشارة الى كون الانصراف مطلوبا بعد أمور آخر مثل الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله والادعية الاخران اتفق ان المكلف اختار ذلك (وخامساً) ان غاية ما تدل عليه هو تمام الصلوة بعد التشهد وهو غير مناف للمذهب من يختار في المسئلة كون التسليم واجبا خارجا (الثاني) من أدلة الاستحباب صحيحة زرارة والفضيل ومحمد عن الباقر عليه السلام قال اذا فرغ من الشهادتين فقد مضت صلواته فان كان مستجلا في أمر يخاف ان يفوته فسلم وانصرف اجزاه (وفيه اولا) ان قوله عليه السلام مضت صلواته ليس على ظاهره قطعا لان الصلوتين واجبتان وحينئذ فلا بد من تأويله فيحتمل ان يكون المراد معظم الصلوة او مضت الاجزاء الاكيدة من صلواته كقوله عليه السلام أول صلوة احدهم الركوع ويحتمل ان يكون المراد قد شارف مضي الصلوة ويحتمل ان يكون المراد انه مضت واجباتها واليه نظر المستدل (وفيه) ان الصلوتين واجبتان ولم تخضبا وان آخر الخبر يدل على الوجوب لان الاجزاء ظاهرا في أقل الواجب ومفهوم الشرط حجة والشرط هو الاستجمال في امر يخاف فوته وحمله على الاستحباب يتوقف على ثبوت مانع من الوجوب وقد عرفت حال قوله عليه السلام مضت صلواته ولو كان المراد يان الاستحباب لتعارض صدر الخبر وعجزه ولكن المناسب أن يقول لا بأس بتركه لا ان يقول اجزاه التسليم ان كان مستجلا وبهذا كله يتعين الحل على أحد الاحتمالين الاولين (وثانياً) انه لا ينهض دليلا على القائلين بوجوده وخروجه (وثالثاً) ان دلالة على عدم وجوب الصلوتين اظهر منها على عدم وجوب التسليم على تقدير التسليم فاهو جوابكم فهو جوابنا والاطهر ان يقال ان الخبر انما سبق لبيان حال المأموم اذا أراد الانصراف كما ورد مثل ذلك في أخبار اخر فكلان الخبر دالا على الوجوب (الثالث) صحيح علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام وقد سأله عن المأموم حيث يطيل الامام التشهد فيأخذ الرجل البول ويخوف على شيء يفوت او يمرض له وجع كيف يصنع قال يشهد هو وينصرف ويدع الامام ويرد على الاستدلال به مثل ماوردناه على الاستدلال بالخبر الاول (ثم انا نقول) ان المراد من الانصراف هو التسليم وقد عرفت انه حقيقة فيشرعا فلا تفاوت بين ان يقول يسلم او يقول ينصرف وان أبيت عن هذا قلنا هذا الخبر رواه الصدوق في التقية والشيخ في موضع آخر من التهذيب هكذا يسلم وينصرف ولا ريب في ترجيح هذه الرواية على تلك لموافقة الشيخ في الموضع الآخر الصدوق ولموافقتها للاخبار الاخر التي يقول فيها الامام عليه السلام حيث سئل عن رجل يكون خلف الامام فيطيل الامام التشهد أنه يسلم وبعضه لحاجته ان أحب مع انه (انها خل) أوفق بالسؤال لان السائل فرض تحقق التشهد في الجملة من الامام وأنه يطيل ومن المعلوم ان المأموم يتبعه الا أنه لا يتأق له الصبر الى ان يتم التشهد الطويل ويسلم فالتناسب في الجواب أن يقال يسلم وينصرف ولا يقول يشهد وينصرف لانه ليس المراد انه يشهد التشهد الطويل قطعا ولم يقل له ان أقل الواجب من التشهد لم يحصل بل ربما ظهر له عليه السلام حصوله من المأموم لانه قال لا يمكنه الاتيان

بلاكثر وعلى هذا فالتناسب الاستغفار في الجواب اذا لم يأت بأقل الواجب من الشهدين يأتي به (الرابع) أنه لو وجب التسليم لبطلت الصلوة بطل المتأني بينه وبين الشهد واللازم باطل فاللزم مثله أما الملازمة فاجاعية وأما بطلان اللازم فلا رواه زرارة في الصحيح عن الباقر عليه السلام انه سأله عن الرجل يصلي ثم يجلس فيحدث قبل ان يسلم قال تمت صلواته وما رواه الحلبي في الحسن عن الصادق عليه السلام اذا التفت في صلوة مكتوبة من غير فراع قاعد الصلوة اذا كان الالتفات فاحشاً وان كنت قد تشهدت فلا تمد وما رواه غالب ابن عثمان في الموثق عن الصادق عليه السلام قال سألت عن الرجل يصلي المكتوبة فيقضي صلواته ويتشهد ثم ينام قبل أن يسلم قال تمت وان كان رعاء فافسله ثم ارجع فسلم والجواب (أولاً) بأننا لا نسلم ان الملازمة اجماعية وقد عرفت مذهب صاحب البشري وابن جمهور والشهيد في قواعدهم وغيرهم ممن قال بالوجوب والخروج وخبر زرارة غير صحيح لان في طريقه ابان ابن عثمان على ان في آخره وان كان مع امام فوجد في بطله أذى فلم في نفسه وقام قد تمت صلواته وهذا ظاهر في وجوب التسليم وظاهر خبري الحلبي وغالب بن عثمان كخبر الحسن بن الجهم متروك (وثانياً) بأنها معارضة بالاخبار الكثيرة الصحيحة والمعتبرة فطرح هذه أو نحملها على التقية (وثالثاً) بأنها لا تنهض حجة على من يقول بالوجوب والخروج كما أشرنا اليه (ورابعاً) بالحل وفيه شفاء النفس وهو انا قول قد عرفت ان التسليم كان مشهوراً بين الخاصة والعامة في السلام عليكم وكان السلام علينا محسوباً من التشهد كالسلام عليك أيها النبي وكان المتعارف ذكرهما فيه كاهو المتعارف الآن وقال في (الذكرى) ان الشيخ في جميع كتبه جعل التسليم الذي هو خبر التحليل هو السلام عليكم وان السلام علينا قاطع للصلوة وانه ليس بواجب ولا يسمى تسليماً قال وكذا صنع من تبعه انتهى وهذا يشهد لما ذكرنا وعليه فالاطلاق في خبر زرارة وموثق غالب يحمل على الشائع المتعارف وهو السلام عليكم وقوله عليه السلام في الحسن ان كنت تشهدت فلا تمد على أنه قال فيه السلام علينا كما قدمنا ذلك كله وبيان السبب في ذلك وعلى ما حملنا عليه الحسن يحمل عليه خبر الحسن بن الجهم وان بعد ولو كان المراد الشهادتين قطعاً فالدلالة على عدم وجوب الصلوتين اظهر منها على عدم وجوب التسليم والجواب الجواب (الخامس) قول الصادق عليه السلام في خبر معوية بن عمار اذا فرغت من طوافك وأنت في مقام ابراهيم عليه السلام فصل ركعتين الى أن قال ثم تشهد واحمد الله وأثن عليه وصل على النبي فان ظاهره عدم وجوب التسليم ولا قائل بالفصل والجواب كما مر بحمل التشهد على ما يشمل التسليم كما أنه يطلق على مجموع تلك الاذكار الطويلة اسم التشهد والا فدل على عدم وجوب الصلوة على الآل عليهم السلام وان قلنا ان المراد حمد الله تعالى بعد صلوة الركعتين كان دالاً على عدم وجوب الصلوتين وبهذا استدلل صاحب المدارك بموثق بونس ابن يعقوب الذي قال فيه لابي الحسن عليه السلام صليت بقم قمعدت للشهد ثم قمت قسيت أن اسلم عليهم فقال لعلي عليه السلام الم تسلم وأنت جالس قال بلى قال لا بأس عليك (وفيه) ان الفرض من السؤال انه بعد أن أتم صلواته وسلم لم يلتفت الى القوم بوجه ولذا قال له الم تسلم وأنت جالس يعني الم تأت بالصيغة الواجبة (السادس) خبر زرارة في الشك بين الاثنتين والاربع أن يصلي ركعتين ويتشهد ولا شيء عليه (وفيه) ان البناء على الاقل مذهب العامة كما ان البناء على الاكثر مذهب الامامية فعلى هذا يترجح ان كل ما ظاهره الاستحباب محمول على التقية على انا قول ان التشهد يشمل السلام علينا كما مر (السابع) صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام في رجل صلى خمسا قال ان كان جلس قدر التشهد قد تمت صلواته

وصورته السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أو السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين (مقن)

(وفي) أنه لو تم الاستدلال به لعل على عدم وجوب التشهد والصلوتين وعدم وجوب تداركهما على أنه لا ينهض على القائل بالدخول في الصلوة وانها تبطل بالزيادة مطلقاً مع ان الوارد في الاخبار أن من زاد في صلوته ضل به الاعادة وكما أخرج المستدل هذا خبر عن القاعدة أخرجه خصمه أيضاً بل خروج مضمونه عن القاعدة وفاقى على الظاهر فلا وجه لرد به فلو كانت الصلوة ثنائية أو ثلاثية ووقت فيها هذه الزيادة كانت باطلة وكذا لو كانت رباعية ولم يتحقق مضمون هذه الصحيحة فيها وهو اعتبار الجلوس مقدار التشهد فلو تم الاستدلال بها لزم القول بصحة الصلوة مع وقوع هذه الزيادات لان المستدل بها على الاستحباب نظره الى أنه لا يضر وقوع الزيادة قبل التسليم مطلقاً كما هو قضية الاستلال فليتأمل في ذلك وقد خرجنا في المسئلة عن وضع الكتاب حرصاً على بيان الصواب لانه قد اشتبه الحكم فيها على بعض متأخري المتأخرين فاطالوا الكلام في النقض والابرار فأبرمنا ما قصوه وقضنا ما أبرموه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وصورته السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أو السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ﴾ كما في الشرائع والاعم والمعتبر والمنتهى والتذكرة والارتداد والتحريير والبصرة والموجز الحاوي والتفقيح وكشف الالتباس وغيرها كما سنسلم الا أن المحقق والمصنف في المنتهى وأبا العباس ولقداد والصيري يوجبون احدهما والبحث في المسئلة يقع في مواضع (الاول) في الصيغة الواجبة وقد اختلفوا في ذلك على أقوال (الاول) أنه تجب الصيغتان تخييراً لكلي انشراح والتامع والمعتبر والمنتهى والافقية والهمة والمذهب البارع والموجز ويكشف الالتباس وشرح المفاتيح وفي (الدروس) أنه لا بأس به وفي (المنتهى) لا يعرف به خلافاً وفي (غاية المراد والمذهب البارع) المشهور انه يخرج بأحدى المبارزين وفي الاخير نسبته الى غير المحققين وفي (كشف الالتباس ومجمع البرهان) نسبته الى المتأخرين وهذا يعطي وجوبها تخيراً كما يأتي في بيان المخرج وقال الاستاذ في شرحه الظاهر من كلام الشيخ الاجماع على الخروج بالسلام علينا وأنه لا يجب بعده السلام عليكم وقال أيضاً كلامه صريحاً في أنه لا يعرف خلافاً في عدم وجوب السلام عليكم بعد السلام علينا وجل النزاع ينحصر في تعيين عبارة السلام عليكم وكلام السيد صريح في كون وجوب التسليم من حيث كونه تحمیل الصلوة وكذا السكيني والصدوق كلامهما ظاهر في ذلك وكون السلام علينا مخرجا كغيرهما من روى ذلك بل الظاهر تعالى الشيعة على ذلك ولذا تركوه في التشهد الاول نعم الظاهر منهم ان الواجب بالاصالة هو السلام عليكم ولو ذكر السلام علينا مقدماً عليه يحصل به التحليل الواجب ويتأدى به ويكون السلام عليكم مستحباً سيما في الامام والمأموم لا واجبا انتهى كلامه آدم الله تعالى حراسته وقد حُفَّتْ اصحاب هذا القول بالظاهر من القدمة ان الواجب بالاصالة هو السلام عليكم كما ذكره الاستاذ ويأتي بيانه وقال المحقق والمنصف في المنتهى والشيد في الهمع والافقية انه بأيهما بدء كان الثاني مستحباً وقصيه ذلك ان الواجب هو المتقدم ولو نوى به الاستحباب وبالنفي الخروج لم يجز كما صرح به في الافقية والمذهب البارع وفي (الموجز الحاوي) الاول هو الواجب وقال الاستاذ في شرحه التحليل عند الشيخ وغيره مثل الوضوء يفرصة ووجوبه بعد وقت وجوبها والسلام علينا عندهم مثل الوضوء لتأهب أو لثافة قبل دخول وقت الوجوب وحصول الانصراف به مثل حصول الطهور به اذا وقت صلوة الفريضة بالوضوء المستحب واستحب السلام عليكم

بعد السلام علينا مثل الوضوء التجديدي للصلوة التي يصح فيها التجديد لها فالتحليل عند الشيخ شرط في الخروج عن الصلوة لان معنى التحليل ليس الارض تحرير المنافيات والوجوب الشرطي لا يسمونه بالواجب كالوضوء للنافعة وربما يسمونه بناء على اعتقاد وجوب مقدمة الواجب وثبوته عند من يسمى به لا عند منكراته (وحاصل) كلام الراونسي في الزائغ وحل المقود في الجمل والمقود كافي في كشف التام ان الفرض هو السلام عليكم ولكن ينوب مثابه التسليم المدبوب كما ان صوم يوم الشك بدبا يسقط به الفرض ويحصل به الجمع بين القولين وقال الاستاذ أيده الله تعالى في استحباب السلام علينا بعد السلام عليكم تأمل هذا وأنكر الشهيد في الذكرى القول بوجوب السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تخيرا قال هذا قول حدث في زمن المحقق فبا أنظره أو قبله يسير لان بعض شراح رسالة سلاز أوى اليه وقال في (البيان) لم يوجب أحد من القدماء السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين بل القائل بوجوب التسليم يحملها مستحبة غير مخرجة من الصلوة والقائل بندب التسليم يحملها مخرجة من الصلوة وأوجبها بعض المتأخرين وخبر بينها وبين السلام عليكم وجعل الثانية منهما مستحبة وارتكب جواز جعل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين بعد السلام عليكم ولم يذكر ذلك في خبر ولا مصنف بل القائلون بوجوب التسليم واستحبابه يحملونها مقدمة عليه انتهى وقال في (الذكرى) أيضا انه لم يثبت بذلك خبر منقول ولا مصنف مشهور سوى ما في بعض كتب المحقق (قلت) قد عرفت انه رحمه الله تعالى ذهب الى ذلك في أول ماصنف وآخر ماصنف ولم يذكر في النقلة استحباب تقديم السلام علينا على السلام عليكم وقال في (الذكرى) أيضا وجوب الصيغتين تخيرا جمعا بين ما دل عليه إجماع الأمة وأخبار الإمامية قوى متين الا انه لا قائل به من القدماء وكيف يخفى عليهم مثله لو كان حقا وقال أيضا (لا يقال) لا ريب في وجوب الخروج من الصلوة واذا كان هذا مخرجا منها كان واجبا في الجملة يعني السلام علينا (لا نقول) قد دلت الاخبار الصحيحة على ان الحدث قبله لا يطل الصلوة وقال (لا يقال) ما المانع من ان يكون الحدث مخرجا كما ان التسليم مخرج ولا ينافي ذلك وجوبه تخيرا (لا نقول) لم يصر الى هذا أحد من الاصحاب بل ولا من المسلمين غير أبي حنيفة (قلت) هذا حتى اذا تعدد الحدث وفي (المساك) ان القول بالتخير حادث وفي (الروضة) انه لا دليل عليه واضح وقوى في الفقه العلية ما في البيان (الثاني) وجوب السلام علينا عينا ذهب اليه صاحب جامع الشرائع ونسبه في المعتبر الى الشيخ في المبسوط في نسخة من المعتبر وإلى الشيخ في نسخة أخرى منه وخطاه في نسبة ذلك اليه في المبسوط الشهيد في الذكرى وقال لا أعلم لصاحب هذا القول موافقا وقال ان فيه خروجا عن الإجماع من حيث لا يشمر قائمه وفي (كشف التام) ان الاخبار تضاد هذا القول (قلت) قد عرفت المراد من الاخبار وقال في (كشف التام) وقد يكون صاحب الجامع جمع بين قولي وجوب التسليم واستحبابه بما ذكره بمعنى انه هل يجب مع هذه الصيغة الصيغة الأخرى وقال في موضع آخر من كشف التام انه لا موافق لهذا القول (قلت) ونظر المحقق في المعتبر في نسبة ذلك الى الشيخ الى عبارة التهذيب وليس في القصة والمراسم في فرض الظهر الا ذكر السلام علينا لكنهما لم يذكر في نافلة الزوال الا السلام عليكم (الثالث) وجوب السلام عليكم عينا ذهب اليه الاكثر كما في الذكرى والبحار وشرح المفاتيح وفي (الحقائق) انه المشهور وقد سمعت ما في البيان والذكرى وغيرها وفي (الردوس) عليه الموجبون وقد سمعت كلام صاحب البشيرة وفي موضع من الذكرى وجوب السلام عليكم عينا لإجماع الأمة على

فله وينافيه ما دل على انتفاء الصلوة بالصيغة الأخرى مما لا سيل إلى رده فكيف يجب بعد الخروج من الصلوة انتهى وفي (كشف القام) كما التفتي مع الجزئية انتهى وقد سمعت ما في القصة والمراسم من الاختصار في نافذة الزوال على السلام عليكم وفي (الغنية) لوجب التسليم أولاً ثم عد من المندوبات السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وعن (الكافي) أنه قال الفرض الحادي عشر السلام عليكم ورحمة الله وأنه عد السلام علينا من المندوبات وفي (كشف القام) أن كلام الشيخ في المبسوط يعطي نحو كلام الحلبيين إذ فيه ومن قال من أصحابنا أن التسليم سنة يقول إذا قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين قد خرج من الصلوة ولا يجوز التلطف بذلك في الشاهد الأول ومن قال انه عوض ففسلية واحدة يخرج من الصلوة انتهى (الرايع) وجوبها علينا قال في الذكرى أما السلام عليكم فلا جاع الأمة وأما الصيغة الأخرى فلاخبار التي لم ينكرها أحد من الإمامية مع كثرتها لكنه لم يقل به أحد مما عله انتهى وقد جمع الصدوق في الغنية بين الصيغتين مع نسيات أخر من غير تصريح بوجود شيء وقال في (الكفاية) أن الأولى ذكر السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وقول بعده السلام عليكم وسيأتي ما احتاط به في الذكرى وفي (شرح المفاتيح) الاحوط الجمع بينهما وبعده ترك السلام عليكم (الحاش) أنه يجب التسليم والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ذهب إليه صاحب الفخر حيث قال على ما نقل أقل المجزي في الفريضة التسليم وقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ونقل في كنز العمال عن بعض مشايخه الاستدلال على وجوب التسليم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالآية الشريفة حيث دللت على وجوب التسليم عليه ولا شيء منه بواحد في غير الصلوة وقال أنه الذي يقوى في ظني قال ونقل العلامة الأجماع على استحبابه ثم منعه (فات) في الذكرى أن ما في الفخر لا يمد من المذهب وفي (البيان) هو مسبوق بالأجماع ولم يوفق به وبحجج بالروايات المعروفة بنسبته وفي (المنتهى) لا يخرج به من الصلوة لأن لم فيه خلافاً من الأئمة بوجه ومثله قال في التذكرة وفي (كشف القام) لا موافق له (قلت) ويستفاد من هذه الاجماعات ومن خبر أبي كهمس ومن صحيح الحلبي ومن خبر ميسر أن قوله في التوبة سلام على المرسلين غير مضر مع أنه موافق لمعنى القرآن (السادس) وجوب السلام عليكم أو المتأني قال في (الذكرى) هذا قول شنيع وأصح هو وجوب إحدى الصيغتين أو المتأني (قلت) ولا قائل بهما منا (السابع) فيما يخرج به المكلف من الصلوة ففي (غاية المراد والمذهب البارع) أن المشهور أنه يخرج بإحدى العبارتين وفي (كشف القام) لا يجمع البرهان) نسبته إلى المتأخرين وفي (المدارك والحدائق) أن أكثر القائلين بوجوب التسليم قائلون بتعين الخروج بالسلام عليكم وفي (البحار) أنه أشهر والأخار في السلام علينا أشهر وفي (الدروس) صورته السلام عليكم وعليه الموجبون وقال أيضاً أكثر القدماء على الخروج بالسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وعليه معظم الروايات مع قوام بنسبته وقال أنه لا بأس بالتحجير بين الصيغتين انتهى وقد سمعت ما في البشري وفي (جامع المقاصد) أن تعيين الخروج بالسلام عليكم ظاهر السيد والتي وهو خيرة فوائد الشرائع وقليل النافع والمقاصد المالية وفي (المجفزة وشرحا) أنه أولى وفي (الروضة) أن الأقوى الاجتزاء في الخروج بكل واحد من الصيغتين والمشهور في الاخبار تقديم السلام علينا مع التسليم المستحب إلا أنه ليس احتياطاً كما ذكره في الذكرى لحكمه بخلافه فضلاً عن غيره انتهى وبقيّة أقوال الفقهاء تعرف مما سبق كما عرفت حقيقة الحال في المسئلة وفي (المفاتيح) أن الاخبار على تعيين

السلام عليكم للخروج أدل بمعنى ان الواجب لا يتأدى الا به وان كان الخروج يتحقق بكل من الصيغتين نعم في بعضها ان المفرد يكتب بالسلام علينا انتهى وأما القائلون باستحباب التسليم ففهم من قال يخرج من الصلوة بالصلوة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم ومنهم من قال بالتسليم كما عرفت ذلك وفي (الذكرى) ان الاحتياط للدين الاتيان بالصيغتين جمعا بين القولين بادئا بالسلام علينا لا بالعكس ويستند ندب السلام علينا ووجوب الصيغة الاخرى وان أبي المعلى الاحمد الصيغتين فالسلام عليكم الى آخره مخرجة بالاجماع انتهى وفي (كشف القاتم) اذا احتاط بهما فلا يستند ندب شيء منهما ولا وجوبه ولا احتياط بترك السلام علينا وما ورد بتركه فمحمول على التشهد الاول ثم كما ان من الاصحاب من أوجب السلام علينا عينا ولا موافق له أوجب بعضهم السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا موافق له فان كان الاحتياط الجمع بين الصيغتين للخروج من الخلاف كان الاحوط الجمع بين الصيغ الثلاث وأن لا ينوي الخروج بشيء منها بعينه انتهى وفي (البحار) ما في الذكرى جيد الا ما ذكره في اعتقاد الوجوب والندب وفي (المدارك) قد يتطرق اشكال الى ما في الذكرى من تقديم السلام علينا من حيث انه غير واجب بالاجماع وقد ثبت كونه قاطعا فمع تقدمه يكون فاصلا بين أجزاء الصلوة على القول بالتسليم انتهى (قلت) كان ما اعترضوا به على الشهيد غير سديد أما ما في المدارك فان أراد ان قطعه للصلوة مستلزما لفسادها فغير صحيح بل الصحيح خلافه وان أراد عدم استلزام الفساد فهو المذهب الحق فلم يصادف الاعتراض محزه وان أراد انه ينافي الاحتياط فغير صحيح أيضا لان ما ذكره في الذكرى ليس في الاخبار ولا فتاوى الاصحاب ما يدل على فساد لان القائل بان الخروج انما يقع بالسلام عليكم خاصة يقول بصفة هذه الصلوة قطعا وانها أحسن الصور وان كان الاشكال مبني على القول بوجوب نية الخروج أو الوجه فلا وجه لما عُلل به ومع ذلك يكون الاحتياط منحصرا فيما ذكره الشهيد وقصد الوجه أو الخروج مدفوع عنه في مقام الاحتياط أو يكفي قصد التردد أو قصد الخروج عن الشبهات مهما أمكن والا لم يتحقق احتياط أصلا بناء على ما ذكره مع ان الاحتياط مطلوب بلا شبهة ولا خلاف فظهر حال ما في البحار وكشف القاتم فأتمل (ثم يرد) على ما في المدارك ما في كشف القاتم من الاجماع على استحباب الجمع بين الصيغتين وقد جمع بينهما في الفقيه والنهاية والتهذيب والمصباح والسرائر والشرائع والتافع والمعتبر وغيرها بل كل من قال بأيهما بدء كان الثاني مستحبا جوز الجمع بينهما وتقديم السلام علينا كما قدم في الفقيه وما بعده نعم ردت على ما في الذكرى انه يخالف لما اختاره في الالفية وتبعه في ذلك صاحب المذهب البارع من ان ما يقدمه منها يكون واجبا والثاني مستحبا ولو عكس لم يجوز ويقدم من ذلك مخالفة الحق ومن واقعته الا أن يقال ان المراد في الالفية ونحوها عدم الاجزاء فلا بد من الاتيان بالجزئي لا عدم الجواز ولا يرد على قوله أخيرا ان السلام عليكم مخرجة بالاجماع خلاف صاحب الجامع لانه شاذ (الثامن) قال المحقق في (المعتبر) وان بدء بالسلام عليكم أجزء هذا اللفظ وكان قوله ورحمة الله وبركاته مستحبا يأتي منه بما شاء وكما قلناه قال ابن بابويه والحنان ابن أبي عقيل انتهى وهو خيرة المذهب والموجز الحاوي والمدارك وظاهر جماعه وفي (الذكرى والبيان والمقاصد العلية) نسبت الى الأكثر وقال في الاخير انه واجب بخبر بينه وبين اتحاده كما ذهب الى ذلك في التيسير والشهد وفي (الدروس) صورته السلام عليكم وعليه الموجبون انتهى (وقال في المعتبر) وقال ابن الجنيدي الاحمدي يقول السلام عليكم فان

وبجوز الجمع وسلم المنفرد الى القبلة مرة ويومى بمؤخر عينه الى يمينه (متن)

قال ورحة الله وبركانه كان حسنا (قال في كشف القاتم) وكذا قال الحسن وعن الحلبي انه أوجب ورحة الله وقته في غاية المراد عن السيد واليه مال في مجمع البرهان وفي (التحرير) فيه اشكال وفي (المفاتيح) ان الاكثر على استحبابه قلت لمل الحلبي استند الى ما روي في الزيادات في صحيح علي بن جعفر قال رأيت موسى واسحق ومحمد بن جعفر يسلمون في الصلوة على اليمين والشمال ورحة الله ويمكن حمله على التقية فان العامة يتركون وبركانه وفي (المنتهى) لا خلاف في جواز ترك وبركانه وفي (المفاتيح) الاجماع على استحبابه أي اذا قال ورحة الله لانك قد سمعت ما ذهب اليه الحلبي والسيدون عن ابن زهرة انه أوجب وبركانه وإيجاب السلام عليكم ورحة الله وبركانه صريح الالفية وفوائد الشرائع وظاهر البيان والتفقيح وتعليق النافع والمسالكت وفي (الدرر والنفوس) لا خلاف في وجوبها (الكفاية) انه أولى (قلت) لولا ما في المنتهى والدرر والمفاتيح لكن القول به متينا وما استدل به على اجزاء السلام عليكم من خبر أبي بصير والبرزني في جامعهم وسعد باسناده عن علي عليه السلام ويونس بن يعقوب وأبي بكر الحضرمي فيمكن حمله على قول السلام عليكم الى آخر ما يعرف المحاطب على ان ما عدا خبر الحضرمي وهو الاخبار الاربعة الاول لا تدل على الاكتفاء بذلك اذا ابتدأ بها وخصوصا الاول (التاسع) قال المحقق في المتبصر لو قال سلام عليكم ورحة الله وبركانه نوبا به الخروج فلا شبهة انه يجزى وفي (التذكرة) انه الاقرب لان عليا عليه السلام كان يقول ذلك عن يمينه وشماله ولان التورين يقوم مقام اللام وفي (التحرير والمنتهى) فيه اشكال وفي (الالفية) والموجز الحاوي والمهذب البارع وكشف الالتباس والمقاصد العلية) انه لم يجز وهو ظاهر كشف القاتم وشرح المفاتيح أو صريحهما وفي (المنتهى) ان أتى به منكراً بعد السلام علينا اجزاء لانه خرج من الصلوة ولو ابتدأ به فاشكال وفي (المتبصر والمنتهى) انه لو نكس لم يجز وفيهما عن الشافعي انه يجزى ورداه وما رداه به يرد على المحقق مثله في التكرير من دون نكس (العاشر) اختير في المتبصر والمنتهى والتذكرة والتحرير والالفية والتفقيح والمقاصد العلية وغيرها انه ان سلم بالسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فلا بد أن يأتي بها على صورتها ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (ويجوز الجمع) اما عند القائل بالاستحباب فظاهر واما عند القائل بالوجوب فقد قال انه لو قدم السلام علينا على السلام عليكم احتمل البطلان عند القائل بتعين الثاني لوقوع السلام الثالث بالاخبار انه مخرج بغير قصد الاخراج والوجوب وعند القائل بتعين الاول فيما اذا قدمه بية التدب مع عدم الاخراج وعند الشهيد في الالفية وأبي الباس في المهذب حيث قالوا لو نوى بالاول الاستحباب وبالثاني الوجوب لم يجز والمحواب ما ذكرناه آنفا أو قول ان هذا لا يضر لانه مثل الدعاء والثناء في التشهد وسد الشهادتين كما دلت عليه جملة من الروايات وقول ان قصد التدب لا يضر عند صاحب الجامع وقد عرفت من جمع وصمت الاجماع على استحبابه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه (ويسلم المنفرد الى القبلة مرة ويومى بمؤخر عينه الى يمينه) اشتمل خلاله هذا على احكام (الاول) ان التسليم الى القبلة كما صرح به في القنعة والفقهاء والامالي والنهاية والمبسوط والمصباح والجل والقرد وجل العلم والعمل والوسيلة والمراسم والفنية وكتب المحقق والمصنف والشهيد وأبي الباس والمحقق الثاني وغيرها وفي (الفنية) الاجماع عليه وفي (التذكرة) من غير اجماع وفي (الوسيلة) يومى بالتسليم نجاه القبلة وفي (التذكرة) لا يجماع الى القبلة بشيء من صيغتي التسليم المخرج

والامام بصفحة وجهه (متن)

بالرأس ولا يغيره اجماعا واما المفرد والامام يسلمان تجاه القبلة من غير اجماع وفي (الروضة) ان عليه النص والفتوى وقد أثبت الشهيد في القلية واللمعة مع قلة الاجماع كما سمعت على خلافه وقد سمعت ما في القنية والوسيلة (الثاني) أنه مرة واحدة وقد نص على ذلك الاكثر ونقل عليه الاجماع في الخلاف والقنية والتذكرة وظاهر المدارك والبحار وفي (الذكرى) انه الاشهر (الثالث) أنه يومى بمؤخر (١) عينه الى يمينه كما في النهاية والمصباح والشرائع والتافع والمعتبر والمنتهى والتحرير والارشاد والتذكرة والتبصرة والذكرى والدروس والبيان واللمعة والموجز الحساوي وكشف الالتباس والحفريات لكن المتبر والمنتهى قاله الشيخ في النهاية ثم أيداه وهو المشهور ولا راد له كما في الروضة والمشهور كما في الميسرة والمسالك والمفاتيح وشرحه والحداثى وفي (الروضة ايضا والروض) قاله الشيخ والجماعة وفي (البحار) قاله الشيخ وأكثر الاصحاب وفي (جامع المقاصد وارشاد الحفريات) ان في دلالة الاخبار عليه تكلفا ونحوه قال الشهيد الثاني وسبطه والمولى الاردبيلي والمجلسي وغيرهم من تأخر وبأني بعد تمام نقل الاقوال الدليل الواضح عليه ان شاء الله تعالى وفي (المقنعة والمراسم) في فريضة الزوال يعرف عينه الى يمينه وفي (المقنعة) في نافذة الزوال يبذل مع التسليم عينه الى يمينه وفي (المراسم) فيها يعرف بوجهه يمينه وفي (جمل العلم والعمل والانتصار السرار) على ما نقل عنه يعرف بوجهه قليلا الى يمينه وفي (الانتصار) الاجماع عليه وفي (القنية) يسلم المفرد تسليمة واحدة الى جهة القبلة ويومى بها الى جهة اليمين ثم نقل الاجماع عليه وعن (الاقتصاد) انه طرف الالف (وفي الامالي) يبذل يمينه الى يمينه (وفي الفقيه) انه يبذل بأفنه الى يمينه (وفي السرار) أيضا ان المصلي يسلم تسليمة واحدة عن يمينه على كل حال (وفي الوسيلة) يومى بالتسليم تجاه القبلة الى الجانب الايمن للامام والمفرد انتهى وفي (الخلاف) والامام والمفرد يسلمان تسليمة واحدة وقد نقل في المتر الاحكام الثلاثة عن أبي الصلاح وسلم ان ما نقله عن الذكرى في الحكمة لاول يمسلى ان الاءا للمفرد والامام انما هو بعد التسليم وقال المحقق الثاني والشهيد الثاني انه مخالف قولهم كون الاءا بالتسليم وقال في (جامع المقاصد) أيضا ان المقول من استحباب الاءا الى اليمين بالتسليم انما هو حال التلطف به وأما ما يدل على ان المفرد يومى بمؤخر عينه فهو ان خبر عبد الحميد دل على انه يسلم مستقبل القبلة وخبر أبي بصير المحكي عن جامع البزنطي دل على انه يسلم عن يمينه وفي خبر الفضل انه لا يومى بالوجه وللجمع بين الاخبار اقتصر على الاءا بمؤخر العين أو بصفحة الوجه ولا ورد في الامام مثل ما ورد في المفرد من الاستقلال والتسليم على اليمين وانه لا يلتفت كما في خبر الحضري (ورود) ان السلام علينا تحليل للصلوة وقضية كونه مستقبل القبلة وهو شامل لما موم (ورود) انه يسلم على اليمين واليسار ان كان هناك أحد كانت قضية الجمع أيضا ان الامام والمأموم يومئان بمؤخر العين أو بصفحة الوجه لكنهم اخذوا بالصفحة فيها لما ظهر من الاخبار ان كلا منهما يسلم على الآخر فلا بد ان يكون إيمائهما بالصفحة حتى يظهر من كل منهما انه يسلم على الآخر أو يرد عليه وأما المفرد فيكفيه مؤخر العين لعدم تحقق ذلك فيه كما في خبر الفضل وهو وان خالف المشهور الا انه يسلم بما وافق المشهور منه فقد اتضح الامر وزال الخطب فتأمل جيدا ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والامام بصفحة وجهه ﴾ يريد ان الامام يسلم تجاه

وكذا المأموم ولو كان على يساره أحد سلم ثانية يومئ بصفحة وجهه عن يساره (متن)

القبلة مرة واحدة ولكن يومئ بصفحة وجهه الى يمينه (اما الحكم الاول) وهو تسليمه تجاه القبلة فقد صرح به الصدوق والسيد والشيخ والطوسي وأبو المكارم والحقق والمصنف والشيد وغيرهم ممن ذكر في المنفرد وفي (الغنية) الاجماع عليه وقد سمعت مافي الوسيلة وعرفت مافي اللمعة والتعليق وسمعت مافي الذكري والروضة وفي (مجمع البرهان) ما رأيت دليلا على تسليم الامام الى القبلة مع الایماء بصفحة وجهه وفي (المدارك) ان المستفاد من صحيحة عبد الحميد ان الامام يسلم تسليمية واحدة عن اليمين وفي رواية أبي بصير ثم يؤذن الموم فتقول وأنت مستقبل القبلة السلام عليكم وفي الطريق محمد بن سنان وهو ضيف انتهى قلت ضعفه ان سلتاه منجبر بقوى الاصحاب فضلا عن اجماع الفقيه ثم ان في صحيح أبي بصير المرادي اذا كنت اماما فلم تسليمية وأنت مستقبل القبلة وفي (البحار) قد اختلفت الاخبار في ايماء الامام ففي بعضها يسلم الى القبلة وفي بعضها الى اليمين وربما يجمع بينهما بانه يتبدى أولا من القبلة ثم يخرجته ماثلا الى اليمين وانه لا يعمل كثيرا ليخرج عن حد القبلة بل يعمل بوجهه قليلا ولا يظهر حملها على التخير ويؤيده مافي فقه الرضا عليه السلام حيث قال ثم سلم عن يمينك وان شئت يميناً وشمالاً وان شئت تجاه القبلة انتهى وعن الكاتب ان الامام ان كان في صف سلم عن جانبيه وهو مخالف للمشهور من جهين احداها عدم ذكر الاستقبال والاخرى ذكر التسليمتين كما يأتي وماما استعمل عليه كلام المصنف من الحكم الثاني وهو كونه مرة واحدة فهو مشهور كافي جامع الماصد وشرح الجعفرية والاشهر كافي الذكري ونقل عليه الاجماع في الخلاف والفقيه والتدكرة وأما الایماء بصفحة وجهه الى يمينه فهو المشهور الذي لا راد له كافي الروضة والمشهور كافي المفاتيح وشرحه والمحدثي ومذهب الاكثر كما في البحار وهو خيرة النهاية وكتب المحقق وكتب المصنف والتعليق والذكري والروس والبيان واللمعة والموجز الحاوي ونشف الالتباس وفوائد الشرائع والجعفرية وشرحا والامامية الان في بعضها بوجهه كالتأية وغيرها وفي (الاماني والفقيه) يعمل بيمينه الى يمينه وفي (المصباح) انه يومئ بمؤخر اليمين (وعن الاقتصاد) انه يومئ بطرف اليمين وفي (لاتصار وجل العلم والسرائر) انه يحرف بوجهه قليلا وفي الاول الاجماع عليه وفي (الغنية) يومئ بالتسليمية الى جهة اليمين وفيها الاجماع عليه وفي (السرائر) أيضاً في المصلي انه يسلم تسليمية واحدة الى اليمين وفي (الوسيلة) يومئ بالتسليم تجاه القبلة الى الجانب الايمن وفي (المدارك والمفاتيح) يسلم عن يمينه وفي (مجمع البرهان) الذي يستفاد من الاخبار تسليم الامام على اليمين فكأنه المراد بصفحة الوجه وقال ان تسليم الامام الى القبلة مع الایماء بصفحة وجهه لا دليل عليه كما تقدم وفي (الروضة) معنى ايمائه بصفحة وجهه يميناً انه يتبدى بالسلام الى القبلة ثم يشير ياقبه الى اليمين بوجهه وبه جمع بين الاخبار في الروض والبحار وحتمل في الروض أيضاً في الجمع ان الایماء الى اليمين لا ينافي الاستقبال وفي (المسالك) ينبغي الایماء بصفحة الوجه بعد التلفظ بالسلام عليكم الى القبلة في الامام والمأموم وفي (الذكري) ايضاً ان المنفرد والامام يسلمان تجاه القبلة من غير ايماء وأما المأموم فانه يتبدى به مستقبل القبلة ثم يكلمه بالایماء الى الجانب الايمن أو اليسر قال في (كشف القاتم) عند نقل هذه العبارة الظاهر عند ضمير الخطاب وقد سمعت ما اعترضه به المحقق الثاني والشيد الثاني وقال الاستاذ أدام الله تعالى حراسته الجمع بين الاستقبال وكونه عن يمين أو شمال بجملة أول التسليم الى القبلة وآخره الى اليمين أو الشمال فاسد كما لا يخفى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وكذا المأموم ولو كان على يساره أحد سلم ثانية ويومئ بصفحة وجهه على يساره ﴾

يريد ان المأموم اذا لم يكن على يساره أحد يسلم تجاه القبلة مرة واحدة ويومئ بصفحة وجهه كلاماً (ونحن نقول) اما تسليمته تجاه القبلة فهو المشهور كما في المفاتيح وهو القدي تنضيه جارة الامالي والوسيلة والفنية والشرائح والتذكرة والدروس والبيان واللمعة والموجز الحاوي وفوائد الشرائع وكشف الالباس بل كاد يكون صريح هذه بل في بعضها التصريح بل هو ظاهر النافع والمعتبر والمتشهي والتحرير بحيث قيل فيها والمأموم يسلم تسليمين بوجهه فيحمل بقرينه ما تقدمه على ان يسلم بوجهه ايماء لا التفاتاً وفي (البحار) قال الاصحاب المأموم يسلم على الجانبين ان كان على يساره أحد والا فحين يمينه ويومئ بصفحة الوجه وفي (الفوائد المالية) وأما الايماء بصفحة الوجه فقد ذكره الشيخ وتبعه الجماعة انتهى والاياء بصفحة الوجه بقضي بالتسليم حال الاستقبال الا أن الشيخ لم يذكر في المأموم الايماء بصفحة الوجه لا في النهاية ولا في المبسوط ولا الخلاف ولا الجمل وانما فيها وفي الصباح والاتصار وجمل العلم والسرائر والارشاد والبصرة والجسرية وشرحها وجامع المقاصد والكفاية ان المأموم يسلم تسليمين. يميناً ويساراً ان كان على يساره أحد والا يميناً وفي (الاتصار) الاجماع عليه وفي (المفاتيح) ان المأموم يسلم تسليمين وقد سمعت ما في الذكرى من أنه يتقدم به مستقبل القبلة ثم يركع بالايماء الى الجانب الايمن أو الايسر وسمعت ما في المسالك من أنه ينبغي له الايماء بالصفحة بعد التلطف بالسلام عليكم الى القبلة انتهى وأما الايماء بصفحة وجهه هو الظاهر من كلام كل من قال أنه يسلم تجاه القبلة ويومئ بالتسليم الى اليمين بل في كثير منها التصريح بالصفحة وفي (المعتبر والنافع والمنتهى والتحرير والتذكرة) التصريح بالوجه وفي (الامالي) يميل بيمينه الى يمينه وقد سمعت ما في البحار والفوائد المالية وفي (الروضة) الايماء بصفحة الوجه مشهور بين الاصحاب لاراد له الا انه قال لا دليل عليه ظاهراً ومثله ما في الروض والمدارك وقد عرفت الوجه في ذلك وأما اقتصاره حينئذ أي حيث لا يكون على يساره أحد على المرة الواحدة فقد يظهر من الخلاف الاجماع عليه وهو قضية الكتب السابقة وقد تالم الاصحاب ما عدا الصدوقين على أنه اذا كان على يساره أحد يسلم تسليمين قطعاً وانما اختلفوا في كيفية كاعرفت وفي (الاتصار والفنية) وظاهر الخلاف الاجماع عليه وفي (المفاتيح) وكذا الغاية أنه المشهور وقال في (الفتاوى) وان كنت خلف امام تأم به فلم تجاه القبلة واحدة رداً على الامام وتسلم على يمينك واحدة وعلى يسارك واحدة الا أن لا يكون على يسارك انسان فلا تسلم على يسارك الا أن تكون بجانب الحائط فتسلم على يسارك ولا تدع التسليم على يمينك كان على يمينك أحد ولم يكن وقيل مثله عن المفنع وعن والده وقال الشهيدان والمحقق الثاني لأبأس باتباعها لأنها جيلان لا يقولان الا عن ثبت وقال في (الامالي) والتسليم يجزى مرة واحدة مستقبل القبلة ويميل بيمينه الى يمينه ومن كان في جمع من أهل الخلاف سلم تسليمين عن يمينه تسليمه وعن يساره تسليمه كما يفعلون فتقياً بمعنى منفرداً كان أو اماماً أو مأموماً وهذا منه مخالفة أخرى للشهور بين علمائنا هذا وقد فهم الاصحاب من الصدوقين جعل الحائط على يساره كافياً في استحباب التسليمين للمأموم وقال الاستاذ آدام الله تعالى حراسته في شرح المفاتيح لعل مراد الصدوق من قوله الا أن تكون بجانب الحائط أن يكون في يمينك الحائط و يسارك المصلي فتسلم على يسارك وتترك التسليم على اليمين اذ الحائط لا يسلم عليه واكتفى بقوله فتسلم على يسارك عن اظهار كون الحائط على اليمين خاصة اذ لم يقل وتسلم على يسارك أيضاً فيكون نظره الى رواية المفصل (والحاصل) ان مراده انه لا يسلم على اليسار اذا لم يكن فيه أحد بخلاف اليمين فإنه

ويومي بالسلام على من على ذلك الجانب من الملائكة ومسلمي الانس والجن والمأموم
ينوي باحدهما الامام (متن)

لا يترك الا في صورة واحدة وهي أن يكون بحسب الحائط وعلى يساره واحد مصل أو جماعة انتهى
فتأمل فيه وفي (خبر المفضل) قال فلم يسلم المأموم ثلاثاً قال عليه السلام تكون واحدة رداً على الامام
وتكون عليه وعلى ملكيه وتكون الثانية على يمينه والمكئين الموكئين به وتكون الثالثة على يساره والمكئين
الموكئين به ومن لم يكن على يساره أحد لم يسلم على يساره الا أن يكون يمينه الى الحائط ويساره الى
من صلى معه خلف الامام فيسلم على يساره انتهى كلام الحنفى وفي (السرائر) لا يترك التسليم على يمينه
على كل حال كان أحد اولم يكن وفي (الذكرى) ان الايمان بالتسليم الى الجانب الايمن أو اليسر فيه
دلالة على استحباب التسليم أو على ان التسليم وان وجب لا يعد جزءاً من الصلوة اذ يكره الالتفات
في الصلوة من الجانبين ويحرم ان استقر استدراكاً ويمكن ان يقال التسليم وان كان جزءاً من الصلوة لانه
خرج من حكمه استقبال القبلة بدليل من خارج انتهى وبالاخير أحاب في جامع المقاصد (قلت) وكلاهما يسلي ن
مرادها بالايمان الالتفات وفيه نظر ظاهر اذهب غيره كما صرح به المحقق الثاني في تعليق النافع وفي (الذكرى) سد قل
صحيح ابن جعفر الذي يقول فيه انه رأى اخوته موسى واسحق ومحمد دا يسلمون على الجانبين مانه
يعد ان تحصى الرؤية بهم مأموين بل الظاهر الاطلاق وخصه ما فهمه الامام عليه السلام وفيه دلالة
على استحباب التسليتين للامام والمفرد أيضاً غير ان الاستحباب فيهما الاحدة انتهى (قلت) وبمحتمل
التقية لحضور العامة أو لتعليم بل هذان الاحتمالان ظاهران (ويحتمل) ان الظاهر من الاحد في الآخر كلام
الاصحاب حيث يقال ان كان على يساره أحد هو الانسان كما صرح به في الفقه والخلاف والتدب
وغيرهما ولهذا تردد بعضهم في وجوب الرد عليه مثل «حو» على المأموم في الرد على الامام الظاهر
عدم الوجوب فيما لا اصل وعدم ظهور تسمية ذلك نجية بل هو تسليم الصلوة وله عليه ذلك للأموين
ومن على يساره وجب الرد لكن الظهور بيبعد والاحتياط يقتضي الرد ما أتى تمام الكلام فيه
﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويومي بالسلام على من على ذلك الجانب من الملائكة
ومسلمي الانس والجن والمأموم ينوي باحدهما الامام ﴾ الذي يستفاد من هذه العبارة بملاحظة أمر افها
ان الامام والمفرد والمأموم يشتركون في انه يستحب لهم ان يقصدوا بالسلام السلام على من هو على
ذلك الجانب الذي يؤمّنون اليه بمؤخر العين أو صفحة الوجه من غير تعيين دون من عداها وان
المأموم يختص بالرد على الامام باحدى التسليتين الاولى أو الثانية وقال في (المنتهى) لو نوى بالتسليم
الخروج من الصلوة كان أولى ولو نوى مع ذلك الرد على المكئين وعلى من خلفه ان كان اماماً أو على
من معه ان كان مأموماً فلا بأس به خلافاً لقوم من الجمهور ونحوه ما في التحرير من دون قتات وفي
(الذكرى والبيان وفوائد الشرائع والجعفرية وشرحها وجامع المقاصد والمسالك والكفاية والمفاتيح)
ان المفرد يقصد الانبياء والأئمة والمحافظة عليهم السلام ويقصد الامام مع ذلك المأمومين لذكر أولئك
وحضور هؤلاء وظاهر المفاتيح نسبتها الى الاصحاب وفي (اروض) نص على قصد الامام فقط وذكر
فيه كما ذكرنا وفي (الهمة والروضة) وليقصد المصلي بصيغة الخطاب بقسليه الانبياء والملائكة والأئمة
عليهم السلام والمسلمين من الجن والانس ومثله ما في التفتية والفوائد الملية وفي (رسالة صاحب المالم) سبته الى

الاصحاب وقال الشهيدان في الغنية وشرحها ويقصد الامام مع من ذكر المؤتمر انه يترجم عن الله سبحانه وتعالى شأنه وذكر في الذكرى أن المصلي مطلقا لو أضاف الى ما ذكره فيها قصد الملائكة أجمعين ومن على الجانبين من مسلمي الانس والجن كان حسنا ومثله ما في فوائد الشرائع والمسالك وشرح الجعفرية وفي (الموجز الحادي) مانعه ويقصد بالاولى الخروج وبالثانية الانبياء والملائكة والحفظة والأئمة عليهم السلام ومن على ذلك الجانب من مسلمي الجن والانس والمأموم بالاولى الرد وبالثانية المأمومين انتهى كلامه فليتأمل فيه وعن (الكافي) انه قال الفرض الحادي عشر السلام عليكم ورحمة الله يعني محمدا وآله صلى الله عليهم والحفظة عليهم السلام وقد يلوح من كلامه هذا الوجوب وقال جماعة هذا القصد المذكور في كلامه لا دليل عليه (قلت) في حسن ابن أذينة الوارد في المعراج ما يصلح دليلا لقصد النبيين والملائكة ونحوه خبر المفصل بن عمر وخبر أبي بصير وفي خبر الفقيه عن أمير المؤمنين عليه السلام ما يصلح دليلا لسلاسل الامام على الجماعة وفي خبر آخر لا يصبر ما يدل على السلام على الملكين أو الحفظة وقد سمعت ما في الذكرى وغيره من أن الباعث على ذلك في الامام ذكر أولئك وحضور هؤلاء هذا كلامهم فيما يتعلق بالامام والمفرد وأما كلامهم فيما يتعلق بالمأموم فقد سمعت ما في المنتهى والتحرير والموجز الحادي وفي (الذكرى) ان الاصحاب على القول بالوجوب ان الاول من المأموم للرد على الامام والثانية للاجتماع من الصلوة ولذا احتاج الى تسليتين وفي (المفاتيح) أيضا نسبتها الى الاصحاب وفي (الذكرى) أيضا ان الاصحاب يقولون ان التسليم يؤدي وظيفتي الرد والتعبدي في الصلوة قال وهذا يتم حسنا على القول باستحباب التسليم وقال ويمكن ان يقال ليس استحباب التسليتين في حقه لكون الاول ردا والثانية بحجة لانه اذا لم يكن على سواه أحد اكتفى بالواحدة عن بيعة وكانت محصلة الرد والخروج من الصلوة وأما شرعة الثانية ليعلم السلام من على الجانبين لانه بصيغة الخطاب فاذا وجهه الى أحد الجانبين اختص به وبني الجانب الآخر بغير تسليم ولما كان الامام ليس على جانبه أحد اختص بالواحدة وكذلك المفرد ولهذا حكم ابن الجنيدي بما تقدم من تسليم الامام اذا كان في صف عن جانبه انتهى وفي (المبسوط) من قال انه فرض فتسليم واحدة يخرج من الصلوة وينبغي ان ينوي بها ذلك والثانية ينوي بها السلام على الملائكة أو على من في يده ونحوه نهاية الاحكام وفي (الندوة) الانقصار على حكاية ما في المبسوط وفي (الجعفرية وشرحها والروض والمسالك) ان المأموم يقصد أوكها الرد على الامام وبالثانية الانبياء والأئمة عليهم السلام والحفظة والملائكة والمأمومين وفي (الدروس) في الثانية المؤتمرين وفي (البيان وجامع المقاصد والروضة) يقصد بالثانية مقصد الامام وفي (فوائد الشرائع) يقصد في الثانية الانبياء والأئمة والمأمومين وفي (الكفاية) الاولى ان يقصد المأموم مع الانبياء والأئمة والحفظة الرد على الامام وفي (الفقيه) كما عن المتن ان المأموم يسلم واحدة تجاه القبلة ردا على الامام وأخرى على اليمن وأخرى على اليسار ان كان عليه أحد او حائط كما مر قال الشهيد وكأنه يرى ان التسليتين ليستا لرد بل هما عبادة محضة متعلقة بالصلوة ولما كان الرد واجبا في غير الصلوة لم يكف عنه تسليم الصلوة وإنما قدم الرد لانه واجب مضيق اذ هو حق الآدي انتهى وفي (البحار والحدائق) الظاهر ان الصدوق بنى حكمه بالثلاث على خبر المفصل ثم ما ذكره في الذكرى يصلح حكمة للحكم كما يؤول اليه الخبر انتهى واحتل في الذكرى الوجوب في الاول للرد على الامام واستدل عليه بالآية الشريفة والاستحباب لانه لا يقصد به التحية وإنما الفرض به الايدان بالانصراف من الصلوة وفي

ثم يكبر ثلاثاً رافعا يديه بها ويستحب القنوت في كل ثنية (متن)

(جامع المقاصد) احتمال الوجوب ضعيف جداً وفي (الروض والكفاية والمقاييس) نسبته إلى القبل وفي (البيان والدروس والفوائد) وفوائد الشرائع والموجز الحاوي وكشف الالتباس والروض والفوائد المالية) عدم الوجوب واستظهره في جمع البرهان وفي (المقاييس) نسبته إلى الأصحاب وقال في (الذكرى) وعلى القول بوجوب الركعتين في القيام به واحد فيستحب للباقيين وقال وإذا اقترنت تسليم المأموم والامام أجراً ولا رد هنا وكذلك إذا اقترنت تسليم المأمومين لتكافؤهم في التحية ونحوه ما في 'رشاد الجعفرية' قوله ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ (ثم يكبر ثلاثاً رافعا يديه بها) هذا قاله الأصحاب كجني الذكرى وجامع المقاصد وعليه نص الشيخان وأكثر من تأخر عنهما والمراد بكل واحدة من التكريرات كانهن على ذلك في المقنعة والمذهب على ما نقله السرائر والدروس وفي (المصاح) يكبر ثلاث تكريرات في ترسل واحد ولعله أراد التوالي وفي (المنهى وجامع المقاصد) أن هذا التكرير قبل أن يثني رجله وفي (المقنعة والمقاييس) أنه يرفعهما حيال وجهه مستقبلاً بظاهرهما وجهه ويباطهما القبلة وفي (النهاية والمبسوط والسرائر وجامع الشرائع والتحرير والتذكرة والمنهى والدروس والموجز الحاوي وكشف الالتباس والجعفرية وشرحها والمذهب) على ما نقل عنه أن منتهى الرفع شحنا لأذنين وفي (المقنعة) ثم يخفض يديه إلى نحو فخذه وفي (السرائر) ثم يسلمها إلى فخذه بترسل واحد وفي (الذكرى وجامع المقاصد) فيضعهما على الفخذين أو قريباً منهما قاله الأصحاب قلت وبذلك صح ج. اعة وفي (التحرير) فيضعهما على الفخذين (وعن) الشيخ عبد الجليل القزويني مرفوعاً في كتاب بعض مثالب النواصب في فض بعض مصانع الروافض أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر يوماً فرأى جبرئيل عليه السلام فقال الله أكبر فأخبره جبرئيل يرجوع جعفر من أرض الحبشة فكبر ثانياً فاجتمعت الشارة بولادة الحسين عليه السلام فكبر ثالثاً وفي (العلل) عن الفضل بن عمر أنه سأل الصادق عليه السلام عن العلة فيها قال لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فتح مكة صلى بأصحابه الظهر عند الحجر الأسود فلما سلم دفع يديه وكبر ثلاثاً أو قال لا إله إلا الله وحده وحده أعجز وعده ونصر عددوا عن جنده وغلب الأحزاب وحده فله الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير ثم أقبل على أصحابه فقال لا تدعوا هذا التكرير وهذا القول في دبر كل صلاة مكتوبة فإن من فعل ذلك هذا التسليم وقال هذا القول كان قد أدى ما يجب عليه من شكر الله تعالى على تقوية الإسلام وجدده قوله ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ ويستحب القنوت في كل ثنية ﴿ من فريضة أو نافلة مرة اجتمعا كما في المنبر والمنهى والتذكرة وكشف اللثام إلا أنه قال في الأخير لا بأس بأوجه من فاه عن ثنية الجمعة وفي (النسبة) الإجماع على استحبابه في الركعة الثانية بعد القراءة وكذا السرائر والذكرى وفي (المختلف والمقاييس والبيان) أن استحباب القنوت هو المشهور وفي (جامع المقاصد والروض وكثر العرفان والفوائد المالية وإمات الأرديلي والمدارك) أنه مذهب الأكثر وفي (التفقيح والكفاية) أنه الأشهر وعن الشيخ أحمد بن التوحي وأبي الباس أن القائل بالوجوب غير معلوم وكذا قال الأرديلي في جمع البرهان ولعل ذلك منهم لأنه لم يظهر من الحسن والصدوقين مخالفة كاسياني وفي (التذكرة) أيضاً أنه مستحب لو أدخل به لم تبطل صلواته عند علمائنا وفي (المنهى) أيضاً نسبة ذلك إلى الأكثر وفي (التفقيح) عن التقي أنه أوجب ولم نجد ذلك ولا قاله غيره وفي (الفتية) أنه سنة واجبة وقال في التذكرة قد يجري في بعض عبارات أصحابنا الوجوب

والقصد شدة الاستحباب لكن في المتبر والمنتهى والمختلف وغيرها ان الصدوق قائل بالوجوب وأنه متى تمت تركه وجبت عليه الاعادة والاحتجاج له بالآية وخبر عمار وعبارة الفقيه ان من تركه في كل صلوة فلا صلوة له قال الله عز وجل وقوموا لله قانتين (قلت) كلامه في السلب السكلي أظهر وفي (المتع والهداية) من تركه متمدا فلا صلوة له ولكن قد يلوح من الهداية ان ذلك قول الصادق عليه السلام وقال الصادق عليه السلام في خبر عمار ليس له ان يدعه متمدا وفي خبر وهب بن عبدربه من ترك القنوت رغبة عنه فلا صلوة له قال في (التذكرة) هذا محمول على نفي الفضيلة ولأنه مشروع فتركه رغبة عنه يعطي كون التارك مستحقا بالمعصية وهذا لا صلوة له (قلت) لا يتركه رغبة عنه الا العامة ولا صلوة لهم واختلف النقل عن الحسن بن عيسى فمضمم انه أوجبهم مطلقا وبعضهم أنه أوجب في الجهرية وبعضهم نسب ذلك الى ظاهره وقال في (المختلف) وقال ابن عقيل من تركه متمدا بطلت صلواته وعليه الاعادة ومن تركه ساهيا لم يكن عليه شيء انتهى ونسب الشهيد في البيان الى المفيد القول بوجوبه في الركعة الاولى من الجمعة وكلام المفيد كذا ومن صلى خلف امام بهذه الصفات وجب عليه الانصات عند قرأته والقنوت في الاولى من الركعتين في فريضة وفي نسخة أخرى في فريضته ولعله يريد موضع وجوبه وهو الجمعة (وقد أجاب) جماعة من متأخري المتأخرين عن الاستدلال على الوجوب بالآية الكريمة بأنها إنما أوجبت القيام عند القنوت والقنوت فيها بمحتمل الخضوع والطاعة ولن سلم انه الدعاء فكل من الاذكار الواجبة دعاء والفتحة مشتملة على الدعاء على ان الاختصاص بالصلوة الوسطى قائم (وفيه) انه لا قائل بالفصل وانه مبني على نفي الحقيقة الشرعية لان القنوت انما استعمل في معنى جديد وهو الدعاء في اثناء الصلوة في محل معين سواء كان مع رفع اليدين أم لا فلا يحمل عند القائل بثبوت الحقيقة الشرعية على شيء من المعاني المحضة المذكورة في القاموس ولا على شيء مما ذكره ابن الاثير ولا يلتفت الى قول المفسرين سعد ماروي عن الصادقين عليهما السلام انه الدعاء في الصلوة حال القيام وهو الذي نقله الطبرسي عن ابن عباس واردة الدعاء الذي في الفتحة بمدة جدا وقد يعطي قول الرضا عليه السلام في صحيح البرزطي اذا كانت التنية فلا تقنت دخول الرفع لليدين في القنوت اذ لا تنية غالبا الا فيه لكن جهود الاصحاب صرحوا بعدم دخول رفع اليدين فيه والامر فيه سهل (وأجاب) عن الآية الكريمة في المختلف بان أقصى ما تدل عليه وجوب الامر بالقيام في الله ان قلنا بوجوب الأمور به وهذا كما يتناول الصلوة فكذا غيرها فليس فيه دلالة على وجوب القيام للصلوة سلمنا وجوب القيام للصلوة لكنها كما تحتمل وجوب القنوت تحتمل وجوب القيام حالة القنوت وهو الظاهر من مفهوم الآية وليس دلالة الآية على وجوب القيام الموصوف بالقنوت بأولى من دلالتها على تخصيص الوجوب حالة القيام بل دلالتها على الثاني أولى لمواضة البراء الاصلية انتهى كذا وجدناه فيما عندنا من نسخ المختلف ولا يخفى عليك ما في قوله وجوب الامر بالقيام وما في قوله على تخصيص الوجوب حالة القيام والذي يظهر ان المراد حالة القنوت والقيام انما وقع سهوا من قلعه لميمون ولعله يحاول بيان حال الحال سعد الامر وانها تارة تقع مقيدة له ولا يلزم من وجوب الأمور به وجوبها كما في اضرب هذا جالسة وكمولك أضطر مسافرا وكل جائنا ونحو ذلك وتارة يلزم من وجوبه وجوبها كما في قولنا حج مفردا وأدخل مكة محرما. كما يقول أن مانحن فيه من قبيل الاول ونحن قول قد نص التحريون أن الحال بعد الامر اذا كانت من نوع الفعل المأمور به كما في حج قلنا أو من فعل الشخص المأمور كما في

أدخل مكة محرماً فانه يلزم من وجوب المأمورة وجوبها وانها اذا خرجت عن هذين كما في ضرب
هندا جالبة فلا يلزم من وجوبه وجوبها ولا ريب أن مانحن فيه من قيل ماكن من فعل الشخص
لكن هذه القاعدة غير مطردة كما في قولك أظلم مسافراً ومانحن فيه من هذا القبيل هذا (ولعلم) أن
عمومات هذه الاجماعات وعمومات الاخبار وصريح خبر رجا بن الضحاك دالة على استحباب
القنوت في الركعة الثانية من الشفع وقد نص على ذلك من الاصحاب الطوسي في الوسيلة وغيره بل
لا تعرف الخلاف في ذلك من أحد من علمائنا كما اعترف به الشيخ البهائي في حاشية مفتاح الفلاح
كما يأتي ومع ذلك خالف في ذلك وسبقه اليه صاحب المدارك وتبعه الفاضل الخراساني وتبهم
المحدث البحراني ونسب الى الاصحاب ما لا يليق وقال في (البحار) لم يستثن الشفع أحد من
قدماء الأصحاب وما لبض المتأخرين في العصر السابق الى سقوط القنوت في الشفع استناداً الى خبر
ابن سنان مع انه لا دلالة فيه الا بالمفهوم والمنطوق مقدم وهذه المسئلة جرى البحث فيها بين استاذنا
وامامنا وعادنا شيخ العراق على الاطلاق وصدر جريدة وبيت قصيدة وكلمة من أعيان العلماء لذين
اذا رأيتهم رأيت ما رأيت وعلت فك بايهم اقتديت اهتديت وهو العلامة الحبر الفهامة الطيب
الطاهر المطهر الشيخ الاعظم مولانا الشيخ جعفر أدام الله تعالى حراسته وبين استاذنا واستاذنا وآية الله
سبحانه في بلاده العلامة الواضحة على العصة في أجداده صلوات الله عليهم أجمعين وهو رأس
رؤساء الفضلاء وعين أعيان العلماء سيدنا وامامنا ومولانا السيد محمد المهدي دام ظله العلي ولكني لم
أفر في ذلك اليوم بشرف حضور ذكر المجلس وانما بلغني ان شيخنا المشار اليه أسبغ الله نعمه عليه
قضى العجب ممن أنكر استحباب القنوت في الركعة الثانية من الشفع وان سيدنا المذكور كساه الله ثوب
السرور عارضه في ذلك (وقال الشيخ البهائي في حاشية مفتاح الفلاح) القنوت في الوتر التي هي عبارة
عن الركعات الثلاث انما هو في الثالثة والاوليات المسماة ان بركة الشفع لا قنوت فيها واستدل
بصححة عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال القنوت في المغرب في الركعة الثانية وفي
المساء والعتمة مثل ذلك وفي الوتر في الركعة الثالثة قال وهذه الفائدة لم يصب عليها علماءنا انتهى وظاهره
ان القول باستحبابه في ثانية الشفع معروف مشهور حتى انه لم يجد فيه مخالفاً قبله وهو كذلك الا انه
قد سبق اليه صاحب المدارك ولعله لم يقف عليه قال في أول كتاب الصلوة في الفوائد التي قدمها الثالثة
يستحب القنوت في الوتر في الركعة الثالثة لقول الصادق عليه السلام في صحبة عبد الله بن سنان
وساق الخبر وجري على مواله الفاضل الخراساني وقال المحدث البحراني ان منشأ شبهة الاصحاب في المسئلة
هو دلالة الاخبار على فصل الركعتين الاولين من الوتر فعملوها بهذا صلوة منفصلة واستدلوا على استحباب
القنوت فيها بما دل على القنوت في كل ركعتين من التوافل والمفهوم من الاخبار ان الثلاث صلوة واحدة
مسماة بالوتر غاية الامر ان الشارع جوز الفصل فيها ومتى ثبت انها صلوة واحدة فليس فيها الا قنوت
واحد كسائر الصلوات ومجمل الثالثة منها كما في الخبر وقال قبل ذلك ان اطلاق الوتر على الواحدة انما
نشأ من المتأخرين وبين وجه الدلالة في الخبر بان القنوت معروف باللام وخبره قوله عليه السلام في
الركعة الثانية وفي المغرب ظرف لنو فيجي. حصر المبتدا في الخبر فيصير التقدير قنوت المغرب في
الركعة الثانية لا في الاولى والثالثة وقنوت الوتر في الثالثة لا في الاولى والثانية انتهى كلامه ملخصاً
(وفيه) بعد ما سمعت من الاجماعات ان خبر رجا بن الضحاك صريح في ان الرضا عليه السلام كان

قبل الركوع بعد القراءة (مقن)

يقنت في الثانية من الشفع وضعه منجبر بالشبهة وعمل الاصحاب وعمومات الاخبار والاجاعات المشتملة على كل صلوة فريضة ونافلة على ان هذا الخبر قد اشتمل على أحكام أخر عمل بها الاصحاب على انه هو لا يفرق بين الصحيح والضعيف وقوله ان الثلاث صلوة واحدة وان اطلاق الوتر إنما نشأ من التأخرين (فيه) ان هذه التسمية مشهورة بين قدماء أصحابنا كالصدوق والمفيد والشيخ والسيد والديلمي والطوسي والمليين والمحلي والمحقق وغيرهم فانهم نصوا على تسمية الواحدة بالوتر كما ينهه فيما سلف وقد استوفينا الكلام في ذلك بما لا مزيد عليه فليحفظ في أول كتاب الصلوة (سلمنا) ان الثلاث صلوة واحدة لكن فليكن القنوت في الثانية منها لان الاخبار والاجاعات ناطقة باستحبابه في كل ثانية وأين يقع خبر ابن سنان من هذه على انه قابل للحمل على تأكد الاستحباب كما صنع جماعة أو على بيان ان الوتر هي الثلاثة لا الثلاث كما نقوله العامة أو على ما اذا صلاها موصولة للنية كما ورد ذلك في بعض الاخبار أو يحمل على النية ويمكن وجه آخر قريب وهو أن يكون التخصيص على الثلاثة لانها فرد خفي لانها مفردة مفصلة والمشهور (وقد اشتهر خ ل) ان القنوت إنما يكون في الركعتين وقد سمعت ما في البحر وقول فيه أيضاً ويمكن حمله على ان القنوت المؤكد الذي يستحب اطالته إنما هو في الثالثة ويمكن حمله على النية لان أكثر المحققين يعدون الشفع والوتر صلوة واحدة ويقنوتون في اثلاثة انتهى (قلت) ثم ان في سند الخبر في الاستبصار اضطراباً حيث فيه عنه يعني الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام وقد قال النعاشي ان ابن مسكان لم تثبت رويته عن الصادق عليه السلام وقد روى النعاشي عن أبي الحسن الفضاد (١) عن السواري انه قال كل شيء رواه الحسين بن سعيد عن فضالة فهو غلط ثم انه لم يتهدد رايته عن ابن مسكان على ان الموجود في التهذيب عن ابن سنان وهو وان كان الطاهر انه عبدالله لكن مثل ذلك مما يقال في مقام الترجيح ثم ان اعراض الاصحاب عن ظاهر هذا الخبر مع ذكرهم له في كتب الاستدلال مستدلين به على تأكد الاستحباب أو منتهيين لتأويله بما سمعت أقوه شاهد على ان الحكم مقطوع به عديم ولما ان نقول ان خبر المتدا قوله عليه السلام في المغرب وفي الوتر كما صرح بذلك في خبر وهب حيث قال فيه الصادق عليه السلام القنوت في الجمعة والعشاء والنية والوتر والفداة من تركه رغبة عنه فلا صلوة له وقال الرضا عليه السلام في خبر سعد بن سعد ليس القنوت الا في الفداة والجمعة والوتر والمغرب وعلى هذا يصير التدبر القنوت في المغرب لافي غيرها حال كونه في الثانية وفي الوتر لافي غيرها حال كونه في الثالثة فيحمل حينئذ على تأكد الاستحباب في الاربعة المذكورة من دون تأمل ويستأنس بذلك لحمله في الثالثة الوتر على تأكده فيها قد صار الاستدلال بهذا الخبر هباءً وذهبت التهمة ضياعاً وكان بمنزلة عن التحقيق من نسب الى الاصحاب ما لا يليق وبالله سبحانه التوفيق وهذا هو الباعث في هذا الباب الى الخروج عن وضع هذا الكتاب ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿قبل الركوع بعد القراءة﴾ محل القنوت قبل الركوع بعد القراءة اجماعاً لكفي الخلاف والنية والتذكرة والركى والماتيج وظاهر المنتهى وجامع المقاصد وكشف اللثام وهو المشهور بكافي الروض والفوائد المليحة والبحار والمحدثات والاشهر

والناسي يقضيه بعد الركوع وأكده في الفداة والمغرب وأدون منه الجهرية ثم القريضة مطلقاً (من)

كما في الكفاية وفي المتبر أن محل الأفضل قبل الركوع بعد القراءة عند علاناً وظاهر التخيير بين فعله قبله أو بعده واستحسنه في الروضة ويستثنى من ذلك ثانية الجمعة ورابعة صلوة جعفر عليه السلام كما في التوقيع من التاجية المقدسة ومفردة الوتر عند المحقق في المتبر والمصنف في جملة من كتبه وجماعه حيث جعلوا فيها قنوتين أحدهما قبل الركوع والآخر بعده وهو هذا مقام من حسناته نعمة منك إلى آخر الدعاء وقال الشهيدان والمحقق الكركي وغيرهم هذا لا يسمى قنوتاً لعدم تسميته قنوتاً في الأخبار **قوله** ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ (والناسي له يقضيه بعد الركوع) هذا مذهب الأصحاب لا أعلم فيه خلافاً كما في المدارك وقاله الشيخ ومن تبعه كما في القكري وقاله الشيخ والجماعة كما في الروض وقاله الشيخ وكثير من الأصحاب كما في جامع المقاصد وهو مذهب الأكثر كما في البحار وفي (المنتهى) لا خلاف عندنا في استحبابه بعد الركوع إذا نسيه قبله ولم يمر بالقضاء كما في موضع من البحار حيث قال المشهور استحبابه بعد الركوع وفسر المحقق الكركي في جامع المقاصد وتطبيق النافع القضاء الواقع في كلامهم بأرادة فعله ومثله قال غيره وفي (المنتهى) حل هو أداء أو قضاء فيه تردد ثم رجح القضاء ونقل ذلك جماعة عنه سالكين عليه وفي (المبسوط والمنتهى) فن فاته فلا قضاء وفي (القنوة والنهاية وجامع السرائع والذكرة والتفقيح والدروس والبيان وتطبيق النافع والموجز وشرحه وفوائد السرائع والمسالك والميسية والمفاتيح) فإن لم يذكر إلا بعد الدخول في الثالثة مضى في صلوته وقضاه بعد الفراغ من السجدة وفي (القكري) قاله الشيخ ومن تبعه وفي (الروض) قاله الشيخ والأصحاب وفي (الدروس) وما ذكره بعد هذا المفاتيح أنه لو لم يذكر حتى انصرف من محله قضاء في الطريق وفي (جامع المقاصد) لا بأس به وفي (التحرير) قال لم يذكر حتى ركع في الثالثة في قضائه بعد السجدة قولاً وفي (مضاربات غار) فيمن نسيه حتى ركع أقتت قال لا وفي صحيحه المسأل الصادق عليه السلام عن القنوت في الوتر قال قيل الركوع قال فإن نسيت أقتت إذا فرغت راسي قال لا قال الصدوق إنما منع عليه السلام من ذلك في الوتر والفداة لأنهم يقتنون فيها بعد الركوع وإنما أطلق ذلك في سائر الصلوات لأن جمهور العامة لا يرون القنوت فيها **قوله** ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ (وأكده في الفداة والمغرب وأدون منه الجهرية ثم القريضة مطلقاً) أما أنه في القريضة جهرية كانت أو أخفائية أكد من النافلة فلا أجده في مخالفاً وعليه نص السيد في المجلد والشيخ في النهاية والمبسوط والمصباح والمعجل في السرائر والمصنف في المنتهى والتحرير والشهيدان في التغلية والفوائد الملية والمحقق الثاني في جامع المقاصد وغيرهم وأما أن أكد القريضة ما يجهر به منها فقد نص عليه أيضاً في الكتب المذكورة وفي (جامع السرائع) والمتبر والقكري والبيان (هو في الجهرية أكد وأما أن أكد الجهرية الفداة والمغرب فقد نص عليه في المصباح والسرائر والمنتهى وجامع المقاصد والفوائد الملية وفي (كشف القتام) أن قول الرضا عليه السلام في صحيح سعد بن سعد ليس القنوت إلا في الفداة والجمعة والوتر والمغرب وقول الصادق عليه السلام ليونس بن يقوب لا أقتت إلا في الضجر ظاهر أن في التقية وذلك يعطى التأكد فيها لا تقية فيه وهو لا ينافي التساوي في الفضل وقال أن قول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير القنوت فيما يجهر فيه بالقراءة قتال له أني سألت أبا الحسن ذلك فقال لي الحسن كلها قال رحم الله أبي أن أصحابي أتوه فسألوه فأجبرهم ثم أتوني شكاً فأقنيتهم بالتقية يعطى التساوي ولا ينافي الأكدية بالمعنى الذي عرفته

والدعاء فيه بالمنقول ويجوز الدعاء فيه وفي جميع أحوال الصلوة بالمباح للدين والدنيا (متن)

انتهى وقال في (جامع المقاصد) لما كان الاستحباب في الفريضة أكد منه في النافذة كل من استجلب القنوت في الفريضة أشد تأكيداً والظاهر استثناء الوتر للحدث السابق يريد حديث سعد بن سعد وقال في (كشف الغم) لا ينبغي كونه في الفريضة أشد تأكيداً ما (١) سمعته في الوتر لانه لاتفاق العامة على القنوت فيه لا يقال إنما يقت (يقتون خ ل) في ثمانية الشفع لان الاجمال في الاسم كاف انتهى فأمـل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والدعاء فيه بالمنقول ﴾ وأفضله كلمات الفرج اجماعاً كل في الغنية وفي (الذكرى والبعار) نسبتها الى الاصحاب وفي (المدارك) الى الشيخ وأكثر الاصحاب وفي (مجمع البرهان) الى المشهور وفي (جامع المقاصد) الى الشيخ وجماعة ونسبه الشيخ نجيب الدين الى الأكثر وتوقف في ذلك بعضهم لعدم ورود خبر فيه وإنما ورد في قنوت الجمعة والوتر ولله لذلك نسبة الى القليل صاحب العالم في رسالته وفي (البحار) لم أره مروي الا في قنوت الجمعة والوتر (قلت) قال علم الهدى في الجمل والمجلي في السرائر روي انها أفضله وقال الحسن بن أبي عقيل بلحنى ان الصادق عليه السلام كان يأمر أصحابه أن يقتنوا بهذا الدعاء بعد كلمات الفرج يريد بالدعاء قوله عليه السلام اللهم اليك شخصت الابصار وفي ذلك بلاغ وقد وردت كلمات الفرج بطرق مختلفة قد سبق بعضها في فصل الجنائز في رواية أبي بصير لا اله الا الله رب السموات والارض مكلن سبحان وكذا في المصباح وفي بعض نسخ المصباح وما تحتهن وفي بعض نسخه وهو رب العرش العظيم وليس في المصباح وسلام على المرسلين وقال في (الذكرى) ويجوز أن يقول فيها ها وسلام على المرسلين ذكر ذلك جماعة من الاصحاب منهم المفيد وابن البراج وابن زهرة قلت والسيد في الجمل والدليلي قال في (الذكرى) وسئل عنه الشيخ نجم الدين في الفتاوى فجزه لانه بلفظ القرآن ولو ورد النقل انتهى وقال في (البحار) قد خلاصا وصل اليانا من النصوص عه والاحوط تركه وقد ورد النبي عن قوله في قنوت الجمعة عن أبي الحسن الثالث عليه السلام انتهى وفي (المدارك) جله في أثناء كلمات الفرج مع خروجه عما ليس بمجيد انتهى (قلت) قد تقدم في بحث التسليم بيان ان ذكره غير مضر وقد روى الصدوق عن مولانا الصادق عليه السلام في الفقيه في أول باب غسل الميت جبراً اشتغل على قوله وسلام على المرسلين ثم قال هذه الكلمات هي كلمات الفرج الا ان صاحب الكافي نقل الخبر عارفاً عن الزيادة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وذكر هذه الزيادة في الفقيه المنسوب الى مولانا الرضا عليه السلام قال ويستحب تلقين الميت كلمات الفرج وهي لا اله الا الله الى آخره وذكر أيضاً في الهداية التي هي متون الاخبار وليس فيه شيء معلوم لا يجوز التجاوز عنه اجماعاً كما في التذكرة وفي (النهاية) أدناه رب اغفر وارحم وتجاوز عما نعلم انك أنت الاعز الاكرم وفي (الذكرى) عن الجعفي والحسن بن أبي عقيل والشيخ ان الله ثلاث تسيحات قال وقال ابن المنجد أدناه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويجوز الدعاء فيه وفي جميع أحوال الصلوة بالمباح للدين والدنيا ﴾ كما نص عليه جمهور الاصحاب وفي (كنز العرفان) الإجماع عليه وخالف بعض العامة وقد تقدم الكلام فيه عند الكلام على جوار

ما لم يخرج به عن اسم المصلي وفي الجمعة فتواتر في الأولى قبل الركوع وفي الثانية بعده (من)

الدعاء بغير الرية في الصلوة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ما لم يخرج به عن اسم المصلي ﴾ لا يجوز الدعاء فيه وفي جميع أحوال الصلوة بالمباح وكان تخلله بين أجزاء القراءة أو الذكر ربعا يخرج منه عن كونه قارئاً أو ذا كراً فيخرج عن كونه مصلياً وكان طوله في القنوت وغيره ربعا يخرج منه عن كونه مصلياً (١) إلى هذا القيد ولا ينافيه ما في الذكرى عنهم عليهم الصلوة والسلام أفضل الصلوة ما طال قنوتها فاتها مع الخروج ليست صلوة طويلة القنوت كذا قال في كشف اللثام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي الجمعة قنوتان ﴾ استحباب القنوتين في الجمعة مذهب الاصحاب لأنهم فيه مختلفون إلا المتأخر كما في كشف الرموز ويريد بالتأخر المعني وعليه المذهب كما في الذكرى وهو المشهور كما في المدارك والحداثق والأشهر كما في جامع المقاصد وعنه الأكثر كما في كشف اللثام وهذا سبب استحباب القنوتين للإمام كما في الخلاف والهداية والنهاية والمبسوط والوسيلة والمراسم وجامع الشرائع وهو المنقول عن المتنع والكافي والمذهب والاصباح وفي (خلاف) الإجماع عليه وغير الإمام يقت مرة واحدة وإن كان في جماعة كما في المتبر والتذكرة وليس في الأخبار ما يفيهما عن المأموم إلا بالمفهوم أن اعتبرناه في المقام ومن البعيد جداً أن يقت الإمام ويسكت المأموم والإجماع الظاهر من كشف الرموز والشهرة المنقولة في الكتب المذكورة ظاهران في الإطلاق وعدم الفرق بين الإمام والمأموم كما هو ظاهر الكاتب على ما نقل والتهذيب والمصاح والشرائع والنفق والمتنع والتحرير والارشاد والمدرس والبيان والفيلة والموجز الحاوي وكشف الالتباس وجامع المقاصد والروض والروسة والفوائد الملية والمسالك وغيرها ونسب ذلك في كشف اللثام إلى الخلاف الموجود فيه خلاف ذلك كما سمعت وقال في (الفتية) الذي استعمله وأفتي به ومضى عليه مثني رحمة الله عليهم أن القنوت سبب جميع الصلوات في الجمعة وغيرها في الركعة الثانية بعد القراءة وقبل الركوع وقال وقدر هذه الرواية يعني رواية القنوتين حرير عن زرارة (قلت) هو موجود في روايتي أبي بصير وسامعه وفي (السرر) أن الذي تقتضيه أصول مذهبنا واجماعنا أن لا يكون في الصلوة الا قنوت واحد أية صلوة كانت فلا يرجع عن ذلك بأخبار الاحاد وفي (المختلف) ذهب إلى أن القنوت فيها واحد لكنه قال في الركعة الأولى وتبعه صاحب المدارك واستدل عليه بجبري أبي بصير وسامعه من خالد وها محتملان تفسير القنوت المخصوص يوم الجمعة وبأخبار آخر لا تنفي القنوت الثاني مضافاً أنه قول المفيد وبإشارة المفيد كذا والقنوت في الأولى من الركعتين في فريضة (فريضة خ ل) وهو لا ينفي الثاني كما في كشف اللثام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ في الأولى قبل الركوع وفي الثانية بعده ﴾ الاصحاب في المسئلة على خمسة أنحاء (الأول) ما ذكره المصنف وهو مذهب المذهب كما في الذكرى والمشهور كما في الروض والمدارك والمفاتيح والحداثق وقال في (المتنع) ذهب إليه الشيخ في أكثر كتبه وابن البراج وابن أبي عقيل وسلا وقال في (المختلف) أن كلامه من أبي عقيل يدل على أنه فيها ما قبل الركوع وكذا كلام أبي الصلاح (قلت) هذا هو المفهوم من مجموع عبارتي الحسن والتي ويمكن ارجاع كلامهما (كلامهما خ ل) إلى المشهور كما صنفه بعضهم وبالمشهور صرح صاحب المتنع على

(١) جواب لا (بخطه قدس سره)

ورفع اليدين تلقاء وجهه (متن)

ما نقل وصاحب الوسيلة وجمهور المتأخرين (الثاني) ما في القتيبة والسرائر من انه قنوت واحد في الركعة الثانية قبل الركوع (الثالث) ما ذهب اليه المصنف في المختلف وصاحب المدارك ونسبائه الى المفيد من انه واحد في الركعة الاولى قبل الركوع وهو قد يظهر كما في المختلف من عبارة الكاتب حيث قال موضع القنوت بعد القراءة من الثانية وقبل الركوع في الغرض والتطوع في غير الجمعة انتهى فأمل (الرابع) مذهب الحسن والتي من انها قنوتان وانهما قبل الركوع في الركعتين وقد تأول بعض متأخري المتأخرين المنقول من كلامهما في المختلف وأرجعه الى القول المشهور ويؤيده ما في المنهى حيث نسب الى الحسن موافقة المشهور كما سمعت (الخامس) التوقف كما يظهر من السيد في الحمل حيث اقتصر على ذكر اختلاف الرواية فيه وأنه روي ان الامام يقنت في الاولى قبل الركوع وكذا من خلفه وروي انه يقنت في الاولى قبل الركوع وفي الثانية بعده وعن القاضي انه قال في شرح جمل السيد ومن عمل على ذلك لم يكن به بأس وفي (المنهى) بعد ان اخذ المشهور قال ولا يصير اختلاف الاخبار اذ هو في فعل مستحب وذلك يحتمل أن يكون اختلافه لاختلاف الاوقات والاحوال فإذ تبالغ الأئمة عليهم السلام في الامر بالكمال وتارة تقتصر على ما يحصل معه بعض المدح ولا استبعاد في ذلك - قوله - قدس الله تعالى روحه ﴿ ورفع اليدين الى تلقاء وجهه ﴾ هو قول الاصحاب كما في المعبر والذكرى وقد ذكره السيد في الجمل وجمهور من تأخر عنه وفي (المسوط والوسيلة) وغيرها الاقتصار على ذكر رفع اليدين وفي (كشف القتام) هواجس على الظاهر (قلت) وظاهر الفنية لاجماع عليه وفي (المنفعة) رفهما حال صدره واستحسنه الشيخ نجيب الدين العاملي وفي (صحيح سنان) ترفع يديك في الترخيل وجهك وان شئت تحت وبك وفي (الذكرى) قال الاصحاب انه يستحب رفع اليدين به تلقاء وجهه بمسوطتين يستقبل ببطونهما السماء وظهورهما الارض وفي (الفوائد المالية) قاله جماعة (قلت) وبه صرح في المنفعة وغيرها ومن اقتصر على ذكر بسط الكفين أو لم يذكر شيئاً هنا فقد أشار الى كون بطونهما الى السماء وظهورهما الى الارض عند ذكر تنفل النظر حيث قالوا يستحب النظر في القنوت الى اطن كفه ويأتي نقل الاجماع على ذلك وحكي المحقق استحباب كون ظاهرها الى السماء وباطنهما الى الارض قولاً وجوز الامر من وتأتي الاخبار الدالة على ذلك وفي (السرائر والبيان والتفلية والدروس وجمع البرهان) انه يرفعهما كذلك بمسوطتين مصمومتين الاصابع الا الابهام فانه يفرقها عن الاصابع وفي (الفوائد المالية) قاله جماعة وفي (المنافع) نسبة ذلك كله الى القيل لئلا يلبس الدليل وقد ورد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه اذا ابتهل ودعا كما يستعلم المسكين وفي خبر ابن سنان ويتلقى باطنهما الى السماء وفي قرب الاسناد لحميري عن حماد بن عيسى قال رأيت أبا عبد الله عليه السلام توقف على بظلة رافعا يده الى السماء عن يسار والى الموضع حتى انصرف وكان في موقف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وظاهر كفيه الى السماء وهو يلوح ساعة بعد ساعة بسبابة وعن أبي البخري عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام انه كان يقول اذا سألت الله فأسأله يطن كفك واذا تمردت فبظهر كفك واذا دعوت فبأصبعك وروى في الكافي مسنداً متصلاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال الرغبة ان تستقبل يطن كفك الى السماء والرغبة ان تعجل ظهر كفك الى السماء وقوله عز وجل وتبذل اليه تبذلاً قال

مكبراً والنظر الى باطن كفيه فيه وهو تابع في الجهر والاخفات والتعقيب بعد الفراغ من الصلوة (متن)

الدعاء بأصبع واحدة تشير بها والتضرع تشير بأصبعك وتحركها (بأصبعك وتحركها ل) والابتهاال
رفع اليدين وتمدهما وذلك عند الدعة ثم ادع وقد ساق في البحار أخبار أخرى ذلك ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ مكبرا ﴾ أي قبل القنوت عند رفع له كما عليه الاكثر كافي جامع المقاصد
وكشف الثام وعليه نص الكتاب والقاضي والتي فيما نقل عنهم والشيخ والديلمي وأبو المكارم والمعطي ومن
تأخر عنهم وظاهر الغنية الاجماع عليه ونقل الشيخ عن المفيد أنه كان على ذلك ثم تركه في آخر عمره
قال ولست اعرف به حديثاً أصلاً (قلت) ياليت سألته عن السبب في ذلك وما كان ليعدل الال دليل
ولله هو ماورد في التوقيع من الناحية المقدسة حين كتب اليه الحلي يسأله عن ذلك فوقع عليه السلام
ماحصله ان في ذلك روايتين وأبهما أخذت من باب التسليم وسلك الى خبرة المفيد بميل كلام
السيد في المل حيث قال فاذا فرغ من القراءة بسط يديه بحال وجهه وقد روي انه يكر
لقنوت انتهى ونقل عن علي بن بابويه تركه كالمفيد وفي الاخبار ان في رابعة احدى وعشرين تكبيرة
منها تكبيرة القنوت ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والنظر الى باطن كفيه ﴾ ذكر ذلك الاصحاب
كما في جامع المقاصد وقاله الجماعة كما في الذكرى وجماعة كما في الفوائد الملية وهو المشهور كما في المفاتيح
واعترف جماعة بعدم النص واستدل عليه في المعبر والمتنعي بأنه يكره التفضيل والنظر الى السماء للاخبار
فتمين النظر اليه انما للاقبال على الصلوة والمخضوع وقال الحنفي وبسج وجهه يديه كما هو مذهب
الامة كما في الذكرى ونفي ذلك في التولية وشرحها وجامع المقاصد ومجمع البرهان وغيرها ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ وهو تابع في الجهر والاخفات ﴾ خلافاً في التقية والمعتبر والمنتهى والخلف
وال تذكرة والتحرير والذكرى والبيان والدروس والغاية والموجز الخوي وجمع المقاصد وفوائد السرائع
وكشف الالتباس وكثر الفرقان والفوائد الملية ومجمع البرهان والكفاية وغيرها حيث قيل فيها ان كاه
جهاز وفي كثير منها ان المأموم يسره وقربه في الذكرى وقواه في البيان الجبر أبي بصير وجبر حفص
البحري وفي (الحقائق) ان المشهور انه جهل المأموم ووطا للمعطي والسيد والخميني على ما نقل
عنهما واليه مال صاحب التقيج ونسب في السرائر المهرية على كل حال الى الرواية بعدد ان اختار
التبعية وعن الكاتب انه يستحب ان يجهر به الامم ليؤمن من خلفه على دعائه وقال جماعة
من المتأخرين ان تأمين المأمومين شاذ ومبطل ان أرد بلفظ آمين وان أراد الدعاء
بالاستجابة فلا بأس به ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويستحب التعقيب ﴾ جمع كل من
يحفظ عنه العلم كما في المنتهى واجماع العلماء كما في تذكرة وكشف الالتباس والمدارك والاجماع
كما في الخلاف والكفاية والمفاتيح وظاهر الغنية وهو شرعا الاشتغال تعقيب الصلوة بدعاء أو ذكر كما
في الروضة أو ما أشبهه كما في الفوائد الملية وفي (كشف الثام) ترجمه بما في الروضة وقال بعده سواء كان
جالساً أو لا للاصل وصحيح هشام وخير حماد بن عثمان والجلوس ورد في بعض الاذكار وبعد صلوة
الفداة وهو مستحب آخر ولا عبرة بظاهره في نحو الصباح من نه جلوس بعد الصلوة لدعاء أو مسئلة
انتهى وفي (مجمع البرهان) بعد ان قل تعريف الجوهرى الآتي قال ينبغي حذف الجلوس من تعريفه

وزيادة لثناء والتمجيد وفي (الغنية) ان وظائفه عشر وذكر منها البقاء على هيئة التشهد وفي شرحها ان كل ذلك وظائف الكمال وفي (جامع الشرائع) مادام على طهارة فهو مقبب وما أضر بالفريضة قد أضر به (وما أضر به قد أضر بالفريضة خ ل) وفي الذكري قد ورد ان المقبب يكون على هيئة التشهد في استقبال القبلة والتورك وان ما يضر بالصلوة يضر بالمقبب (وقال الشيخ نجيب الدين) هو الخلوس بعد أداء الصلوة للدعاء، والمثلة قلت وبهذا فسر في الصحاح والقاموس وعن ابن فارس في المعجل وعن (النهاية) من عقب في صلوته فهو في صلوة أي أقام في مصلاه بعد ما يفرغ من الصلوة وكلام أهل اللغة كما ترى نقل كلام البهائي والذكري والبحار متفق الدلالة على دخول الجلوس في مفهومه بل ظاهر النهاية كما سمعت ان الخلوس عقب الصلوة من غير اشتغال بذكر تعقيب وفي (البحار) عن بعض الاصحاب احتمال ذلك وان لم يقرأ دعاء ولا ذكراً ولا قرآناً قال وهو بعيد بل الظاهر تحققة بقراءة شيء من الثلاثة بعد الصلوة أو قريباً منها عرفاً على أي حال كان والجلوس والاستقبال والطهارة من مكملاته نعم ورد في بعض التعقيبات ذكر بعض تلك الشرائط فيكون شرطاً فيها في حال الاختيار وان احتمل أيضاً ان يكون من المكملات واستجابها فيها أشد ثم قال والاحوط رعاية شروط الصلوة فيه مطلقاً بحسب الامكان ثم تأول صحيح هشام بتأويلات ثلاثة وظاهر المبسوط وغيره اعتبار كون الصلوة واجبة حيث قال بعد الفرائض لكن ظاهر اجماع المنتهى وغيره وظاهر تحديداته العموم قال في (المنتهى) يستحب التعقيب بعد الصلوات باجماع كل من يحفظ عنه العلم الا أن يحمل على الشائخ والطلاق رواية ابن صبيح يقتضي العموم لكن في روايات أخر تصرح بالفرائض وقال في (الحبل المتين) لم أظفر في كلام اصحابنا قدس الله تعالى ارواحهم بكلام شاف فيها حقيقة التعقيب وقد فسر بعض الفقهاء كالجوهري وغيره بالجلوس بعد الصلوة لدعاء أو مثله وهذا يدل بظاهره على أن الجلوس داخل في مفهومه وانه لو اشتغل بعد الصلوة بالدعاء قائماً أو ماشياً أو مضطجاً لم يكن ذلك تعقباً وفسره بعض فقهاءنا بالاشتغال عقب الصلوة بدعاء أو ذكر أو ما أشبه ذلك ولم يذكر الجلوس ولعل المراد بما أشبه الدعاء والذكر البكاء من خشية الله تعالى والتفكير في عجائب مصنوعه والتذكر بمجزي آياته وما هو من هذا القبيل وهل بعد الاشتغال بمجرد تلاوة القرآن بعد الصلوة تعقيباً لم أظفر في كلام الاصحاب بتصرح في ذلك والظاهر أنه تعقيب أما لو ضم اليه الدعاء فلا كلام في صدق التعقيب على المجموع المركب منهما وربما يلوح ذلك من بعض الاخبار وربما يظن دلالة بعضها على اشتراط الجلوس في التعقيب ثم ساق الجبرين المرويين عن أمير المؤمنين عليه وعلى أخيه وألما أفضل الصلوة والتسليم وغيرهما من الاحاديث المتضمنة للجلوس بعد الصلوة ثم قال والمحق أنه لا دلالة فيها على ذلك بل غاية ما تدل عليه كون الجلوس مستحباً أيضاً أما أنه معتبر في مفهوم التعقيب فلا وقس عليه عدم مفارقة مكان الصلوة ثم ذكر خبر الوليد بن صبيح وما في آخره من تفسير التعقيب من الدعاء بمقبب الصلوة وقال أن هذا التفسير لعله من الوليد أو من بعض رجال السند وأكثرهم من اجلاء اصحابنا وهو يبطي بطلاقة عدم اشتراطه بشي من الجلوس والكون في المصلي والطهارة واستقبال القبلة وهذه الشروط إنما هي شروط كاله قد ورد ان المقبب ينبغي أن يكون على هيئة التشهد في استقبال القبلة والتورك وإنما ما في رواية هشام بن سالم من قوله عليه السلام ان كنت على وضوء فأنت مقبب فالظاهر ان مراده عليه السلام ان مستديم الوضوء له مثل ثواب المقبب لانه مقبب حقيقة وهل يشترط في صدق اسم التعقيب شرعا

بالمقول وأفضله تسييح الزهراء عليها السلام (متن)

اتصاله بالصلاة وعدم الفصل الكثير بينه وبينها الظاهر ثم قال هل يعتبر في الصلاة كونها واجبة أو تحصل حقيقة التعقيب بعد النافلة أيضاً إطلاق التعبيرين السابقين يقتضي العموم وكذلك إطلاق رواية صبيح وغيرها والتصریح بالفرائض في بعض الروايات لا يقتضي تخصيصها بها والله أعلم انتهى وقال في (المفاتيح) التعقيب لغة عبارة عن الجلوس بعد الصلاة لدعاء أو مسئلة وفسره بعض قهائنا ونقل ما في الحبل (المتين) الى قوله وما هو من هذا القليل (قلت) أنت خير أن أهل اللغة ما كانوا يعرفون الصلاة الشرعية ولا التعقيب بعدها فذكره أهل اللغة معنى شرعي قطعاً وقد وقع لهم كثيراً ذكر المعاني الشرعية وكأنهم أرادوا ما ذكر ما يستعمل فيه اللفظ حقيقة فاذا ذكره الفقهاء في ترميذه أصبح وأوفى **﴿ قوله ﴾** قدس الله تعالى روحه **﴿ بالمقول ﴾** يستحب بالمقول وغيره الا أن المقول أفضل كما صرح به جماعة كثيرون **﴿ قوله ﴾** قدس الله تعالى روحه **﴿ وأفضله تسييح الزهراء عليها السلام ﴾** اجمع أهل العلم كافة على استحبابه كما في المنتهى وانما اختلفوا في ترتيبه وكتبته كما يأتي وقد وردت الاخبار في تأكيد استحباب التعقيب به وتسجيله قبل أن يثني رجله وان من فعل ذلك بفعله وفي ذلك ستة أحاديث والمراد قوله عليه السلام قبل أن يثني رجله قبل أن يصرفها عن الحالة التي هما عليها في الشهد كافي النهاية وورد في ستة أخبار استحباب ملازمته وأمر الصبيان به كما يترمون بالصلاة وأنه مازمه عبد فشيئاً وورد في خبرين استحباب اختياره على كل ذكر وعلى الصلاة تفلاً وأنه مد الصلاة أفضل من الف ركة كل يوم قال الشيخ البهائي مد ذكر أحد هذين الخبرين هذا الخبر يوجب تخصيص حديث أفضل الاعمال أحزها اللهم الا أن يفسر بأن أفضل كل نوع من أنواع الاعمال أحزها ذلك النوع انتهى كلامه وورد في عدة أخبار أن من سبح تسييح الزهراء عليها السلام فقد ذكر الله عز وجل الذكر الكثير وروى في كتاب فلاح السائل من كتاب محمد بن علي بن محبوب عن الصادق عليه السلام أنه من سبحه في دبر المكتوبة من قبل أن يسقط رجله أوجب الله له الجنة وورد أيضاً أنه من سبحه ثم استغفر غفر له وأنه مائة بالسان والف في الميزان ويطرد الشيطان ويرضي الرحمن وورد في خبرين أنه يدفع الأذى الذي يكون في الأذنين الى غير ذلك من الاخبار المذكورة في البحار وما في النافع والتبصرة من أن تسيح الزهراء أقل التعقيب فالمراد أنه أخف والأفوز أفضله قطعاً كما صرح بذلك جمهور الاصحاب وبمثل ذلك أول عبارة اللمعة في الروضة ولا خلاف عندنا في أنه يندى فيه بالتكبير كما في السرائر وفي (مفتاح الفلاح) الاتفاق عليه والمشهور أنه يستند بالتكبير ثم التحميد بعده التسيح كما في التذكرة والمختلف وكشف الالتباس ومجمع البرهان ومفتاح الفلاح والمفاتيح وشرح الشيخ محيى الدين والحدائق وفي (المنهى وجامع المقاصد والبحار) أنه أشهر وفي (إرشاد المفجرة) أنه مذهب الأكثر وفي (السرائر) أنه الصحيح من المذهب والظاهر في الفتوى والقول انتهى وبه صرح الشيخ في المبسوط والنهاية والعقد في الثمينة ولديلي والعلوي وسائر المتأخرين ونقله في المختلف عن القاضي وقدم التسييح في الهداية والفقيه والاقتصاد على ما نقل عنه ونقل ذلك عن كتاب علي بن الحسين بن بابويه وفي نسخة أخرى من الفقيه مواقة المشهور قال ذلك الاستاذ آدم الله تعالى حراسته وقد وجدت ذلك كتب نسخة في الفقيه ونقل الاستاذ عن جده أنه كتب على الفقيه

مانعه هذا الحديث وراه الصدوق مستداً في كنه عن رجال العامة واعتد عليه في الترتيب وعلى تقدير صحته يمكن القول به عند النوم لاطلاقاً والظاهر الترتيب المشهور لاطلاقاً انتهى قال وهو كما قال بل المشهور متعين انتهى كلام الاستاذ أبده الله تعالى وقال الشيخ نجيب الدين في شرح الرسالة خبر ابن بابويه لا ينهض لمعارضة غيره وحمله على ارادة النوم غير دافع للإيراد لانه لم يفرق أحد بين حالتي ارادة النوم والتعقيب وكون الواو لا تقتضي الترتيب غير حاسم لمادة الإيراد وان كان الاعتماد على ما دل عليه الحديث الصحيح انتهى (وقال الشيخ البهائي) ضاعف الله تعالى بهاته في مفتاح الفلاح اعلم ان المشهور استجاب تسبيح الزهراء عليها السلام في وقتين أحدهما بعد الصلوة والاخر عند النوم وظاهر الرواية الواردة عند النوم يقتضي تقديم التسبيح على التحميد وظاهر الرواية الصحيحة الواردة في تسبيح الزهراء عليها السلام على الاطلاق يقتضي تأخيرها عنه ولا بأس بسط الكلام في هذا المقام وان كان خارجاً عن وضع الكتاب (فتقول) قد اختلف علماؤنا قدس الله أرواحهم في ذلك مع اتفاهم على الابتداء بالتكبير لصراحة صحيحة ابن سنان عن الصادق عليه السلام في الابتداء به والمشهور الذي عليه العمل في التعقيبات تقديم التحميد على التسبيح وقال رئيس المحدثين وأبوه وابن الجنيذ بتأخيرها عنه والروايات عن أئمة الهدى سلام الله عليهم لا تخلو بحسب الظاهر من اختلاف والرواية المتبرة التي ظاهرها تقديم التحميد شاملة باطلاقاً لما يفعل بعد الصلوة وما يفعل عند النوم وهي ما رواه شيخ الطائفة في التهذيب بسند صحيح عن محمد بن غزافر وساق الحديث والرواية التي ظاهرها تقديم التسبيح على التحميد مخصصة بما يفعل عند النوم ثم أورد رواية علي وفاطمة عليهما السلام ثم قال ولا يخفى ان هذه الرواية غير صريحة في تقديم التسبيح على التحميد فان الواو لا تفيد الترتيب وانما هي لطلق الجمع على الاصح كما بين في الاصول نعم ظاهر التقديم اللفظي يقتضي ذلك وكذا الرواية السابقة غير صريحة في تقديم التحميد على التسبيح فان لفظ ثم من كلام الراوي فلم يبق الا ظاهر التقديم اللفظي أيضاً فالتنافي بين الروايتين انما هو بحسب الظاهر (قلت) في كلامه هذا نظر يأتي وجهه قال فينبغي حمل الثانية على الاولى لصحة سندها واعضادها ببعض الروايات الضعيفة كما رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام وساق الخبر ثم قال انه صريح في تقديم التحميد فهو مؤيد لظاهر لفظ الرواية الصحيحة فتحمل الرواية الاخرى على خلاف ظاهر لفظها ليرفع التنافي بينهما كما قلنا (فان قلت) يمكن حمل الاولى على الذي فعل بعد الصلوة والثانية على الذي يفعل عند النوم وحينئذ فلا يحتاج الى صرف الثانية عن ظاهرها فكيف لم قل به (قلت) لأنني لم أجد قائلًا بالفرق بين تسبيح الزهراء عليها السلام في الحالين بل الذي يظهر سد التبع ان كلا من الفريقين القائلين بتقديم التحميد وتأخيرها قائل به مطلقاً سواء وقع بعد الصلوة أو قبل النوم فالقول بالتفصيل احداث قول ثالث انتهى وقوله ان لفظ ثم في صحيح ابن غزافر من كلام الراوي فليست صريحة في تقديم التحميد على التسبيح فيه ان الراوي حكى فعل الامام عليه السلام لبيان كيفية التسبيح ولا ريب ان فعله في بيان الكيفية حجة كما في الوضوء الباتي وقد تبه لذلك فكتبه في الهامش وهذه الرواية رواها البرقي في الحسن ونحوها رواية أبي بصير كما عرفت ويمضد ذلك رواية هشام بن سالم وان كان مورداه النوم ومثلها رواية كتاب المسئلة (وأما) الروايات الاخر الدالة على تقديم التسبيح في حال النوم كما في خبر علي وفاطمة عليهما السلام وكذا خبر شهاب أو تعقيب الصلوة كفي خبر المفضل فيمكن حملها على التعقيب بوجهه ان حديث علي وفاطمة عليهما السلام وان رواه في التقيمه مرسل الا أن ظاهر سنده في السيل ان رجاله ائمة

من العامة وابن الاثير في نهايته قد شرح جملة من الفاظه وروى الشيخ أبو علي بن الشيخ في مجالسه عن حمويه عن أبي الحسين عن أبي خليفة عن محمد بن كثير عن شعبة عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال مقبات لا يخب قائلن أو فاعلن يكبر أرباً وثلاثين ويسبح ثلاث وثلاثين ويحمد ثلاث وثلاثين (وقال في البحار) روى العامة عن شعبة عن الحكم بن عتبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة مثله إلا أنهم قدموا التسبيح على التحييد والتحييد على التكبير (أو قول) لا تروى هذه على مقاومة تلك المعتضدة بما عرفت مضافاً إلى عدم صراحة العطف بالواو في الدلالة على الترتيب (فان قلت) الحل على التوبة متجه إلا أنه لا قائل بذلك من العامة فان بعضهم على أنه (أنها خ) تسع وتسعون بفساوي التسبيحات الثلاث وتقدم التسبيح ثم التحييد ثم التكبير وبعضهم على أنها مائة بالترتيب المذكور وزيادة واحدة في التكبيرات (قلت) قد عرفت أنهم رويوا ذلك والظاهر ان الراوي لذلك عامل به واحتمل في البحار والحدائق الجمع بالتخيير مطلقاً وأنت خير بأن التخيير كالتفصيل لا قائل به (ولتختم هذا الفصل بذكر فضل التسبيح) بالسبعة من طين قبر الحسين عليه السلام ففي (الذكري) قال الصادق عليه السلام من كانت معه سبعة من طين قبر الحسين عليه السلام كتب مسجاً وإن لم يسبح بها (وفي البلد الأمين) روي ان من أدار تربة الحسين عليه السلام في يده وقال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر مع كل حبة كتب له ستة آلاف حسنة وعفي عنه ستة آلاف سيئة ورفع له ستة آلاف درجة وأثبت له من الشفاعات بمثلها وفي (الدروس) يستحب حمل سبعة من طينه عليه السلام ثلاثاً (ثلاث خ ل) وثلاثين حبة فمن قلبها ذا كراً لله فله بكل حبة أربعون حسنة وإن قلبها ساهياً مستمرين وروى ذلك أيضاً في روضة الواعظين ورسالة اسجد على التربة المشوية للشيخ علي وفي (البحار) وجدت بخط الشيخ محمد بن علي الجبائي جد الشيخ الباقى قدس الله تعالى روحهما قلاً من خط الشهيد رفع الله درجته قلاً من مزار بخط محمد بن محمد بن الحسين ابن مية قال روي عن الصادق عليه السلام انه قال من اتخذ سبعة من تربة الحسين عليه السلام ان يسبح بها ولا سبعت بكفة وإذا حكا وهو ساه كتب له تسبيحة وإذا حركها وهو ذا كراً لله تعالى كتب له أربعين تسبيحة وعنه عليه السلام انه قال من سبح سبعة من طين قبر الحسين عليه السلام تسبيحة كتب له أربعين حسنة وعفي عنه أربعين سيئة وقضيت له أربعين حاجة ورفع له أربعين درجة ثم قال ونكون السبعة بخبوط زرق أرباً وثلاثين خرزة وهي سبعة مولانا فاطمة الزهراء عليها السلام لما قتل حمزة رضي الله عنه علمت من طين قبره بحة تسبيح بها بعد كل صلاة هذا آخر ما نقلته من خطه قدس سره انتهى ما في البحار (قلت) ونحو ذلك روي في مكالم الاخلاق وقال ولا قتل الحسين عليه السلام عدل بالأمر اليه وقال وروي ان الدر العين اذا بصرن بواحد من الاملاك يهبط الى الارض لامرهما يستهدين منه السبح والتوب من طين قبر الحسين عليه السلام وروي عن الصادق عليه السلام انه من أدارها مرة واحدة بالاستغفار أوغ به كتب له سبعين مرة وان السجود عليها ينحرق الحجب السبع ونحوه ما في الصباح عن الصادق عليه السلام قال انه قال من أدار الحجر من تربة الحسين عليه السلام فاستغفر به مرة واحدة كتب له سبعين مرة وان أمسك أمسك السبعة يديه ولم يسبح بها ففي كل حبة سبع مرات (قلت) ظاهره ان الفضل في المشوي باق والاخبار المتقدمة تشبه والقول بخروجها عن اسم التربة بالطبخ بعيد مع انه لا يضر في ذلك هذا (وقال في الموجز الحاوي) لو زاد في إحدى التسبيحات

سهواً استأنفه من رأس وكأنه نظر الى قول الصادق عليه السلام اذا شككت في تسبيح فاطمة عليها السلام فأعد تأمل على ان قوله عليه السلام فأعد يحتمل أن يكون المراد منه فأعد التسبيح من أوله أو يكون المراد فأعد على ما شككت فيه فالاعادة باعتبار أحد احتمالي الشك وهذا شائع وهو الموافق لما ورد في سائر المواضع من البناء على الأقل في النافذة وفي (الاحتجاج) ان الجهرى كتب الى القائم عليه السلام يسأله عن سهى في تسبيح فاطمة عليها السلام فجاز التكثير أكثر من أربع وثلاثين هل يرجع الى أربع وثلاثين أو يستأنف واذا سبى تمام سبعة وستين هل يرجع الى ست وستين أو يستأنف فاجاب عليه السلام اذا سهى في التكثير حتى تجاوز أربعاً وثلاثين عاد الى ثلاث وثلاثين وبينى عليها واذا سهى في التسبيح فتجاوز سبعمائة وستين عاد الى ست وستين وبينى عليها فاذا جاوز التحميد مائة فلا شيء عليه (قلت) ظاهر الجواب انه يرجع ويأتي بواحد مما زاد وينقل الى التسبيح الآخر وفيه غرابة وقوله في السؤال تمام سبعة لمراده الزيادة عليه أو توهم ان التسبيح اثنتان وثلاثون وعلى التقديرين قد استدرك الامام عليه السلام ذلك في الجواب وصححه فقال تجاوز سبعمائة وستين وقد تم الجزء الخامس باطاف الله تعالى برحمته وبركة آل الله وخير بريته محمد وآله أطائب عثرته صلى الله عليه وعليهم أجمعين والحمد لله رب العالمين ويأتي ان شاء الله تعالى في الجزء السادس الفصل الثامن في التروك

وقد تم بعون الله تعالى وحسن توفيقه طبع هذا المجلد من صلوة مفتاح الكرامة بحمسة مصر القاهرة

بمطبعة الشورى في الثامن عشر من شهر رجب الفرد سنة ١٣٢٦ من الهجرة النبوية على

مهاجرها أفضل الصلوة وأتم التحية ونسئله تعالى التوفيق لاتمام طبع باقي المجلدات

وقد طبع أكثر هذا المجلد عن نسخة الاصل التي بخط المصنف قدس سره

وعني بتصحيحه وتنقيحه قبل الطبع وبعبء ووضع له الفهرست

وجداول الخطأ والصواب المبدى المختصر الى عفو ربه الغني

محسن بن المرحوم السيد عبد الكريم الحسيني

العمالي الشامي غفر الله ذنوبه وصنعه

عيبه والحمد لله وحده وصلى الله

على رسوله وآله الطاهرين

وأصحابه المتبعين

وسلم تسليماً

(١)

صحيفه	صحيفه
٤٦ وجوب ترتيب الفرائض اليومية اداء وقضاء	٢ معنى الصلوة لثمة وشرعا
٤٧ وجوب الدول من اللاحقة الى السابقة	٤ أعداد الصلوة الواجبة
٤٩ كراهة ابتداء التوافل عند طلوع الشمس	٦ التوافل الزاتية
و غروبها وقيامها الا ما استثنى وعدم كراهة	١٠ سقوط توافل الظهرين والشاء سقراً
ماله سبب من الفرائض والتوافل	١١ كل التوافل ركعتان عدا الوزر و صلوة الاعرابي
٥٥ استحباب تمجيل قضاء فائت النافلة	١٣ في المواقيت
٥٦ في ان الصلوة تجب بأول الوقت وجوباً موعداً	١٣ لكل صلوة وقتان
٥٧ وجوب قضاء الولي ما فات الميت	١٥ وقت الظهر وعلامة الزوال
٦٠ صلوة النيابة عن الميت	١٨ آخر وقت فضيلة الظهر
٦١ لو ظن ضيق الوقت أو خروجه	٢١ وقت الاجزاء للظهر
٦٢ لو خرج وقت النافلة قبل التلبس أو بعده	٢٢ أول وقت العصر
٦٤ جواز الاقتصار على الحدي في النافلة والفريضة	٢٤ آخر وقت فضيلة العصر
مع ظن الضيق	٢٤ وقت الاجزاء للعصر
٦٤ جواز تقديم نافلة الزوال عليه يوم الجمعة	٢٥ أول وقت المغرب
و صلوة الليل للشاب والمسافر	٢٧ آخر وقت فضيلة المغرب
٦٥ لو عجز عن تحصيل الوقت طمأناً	٢٧ وقت الاجزاء للمغرب
٦٦ لو حصل حيض أو جنون في جميع الوقت	٢٨ أول وقت الشاء
٦٨ لو بلغ الصبي في أثناء الصلوة	٢٩ آخر وقت فضيلة الشاء ووقت الاجزاء لها
٧٠ الكلام في عبادة الصبي	٣٠ وقت فضيلة والاجزاء للصبح
٧٣ الكلام في القبلة	٣١ وقت نافلة الظهر
٧٥ في كفاية الجهة للبعد	٣٣ وقت نافلة العصر والمغرب والشاء و صلوة الليل
٧٩ الصلوة في وسط الكعبة	٣٤ وقت صلوة الفجر
٨٢ الصلوة الى بابها المفتوح وحكم انه دام الجدران	٣٦ وقت قضاء الفرائض والتوافل
٨٢ الصلوة على سطح الكعبة أو جبل أبي قبيس	٣٨ الوقت المختص والمشارك لفرائض الخمس
٨٣ لو خرج بعض يده عن جهة الكعبة	٣٩ أول الوقت أفضل الا ما استثنى
٨٤ حكم الصف المستطيل	٤١ حرمة تأخير الفريضة عن وقتها وتقديمها عليه
٨٤ قبة أهل المدينة وحكم محارب المصومين	٤٢ جواز التحويل على الظن بالوقت مع تسدر
عليهم السلام	العلم لامع امكانه
٨٤ كلام في قبة مسجد الكوفة	٤٤ فيمن أدرك من الوقت ركعة
٨٧ قبة أهل العراق	٤٥ فيمن أدرك قبل الغروب مقدار أربع
٩٣ استحباب التباشر لاهل العراق	ركعات أو خمس
٩٥ قبة أهل الشام	٤٦ فيمن أدرك من آخر وقت المشائين أربع ركعات

صفحة	صفحة
١٣٨ حكم جلد الميت وما يوجد في يد الكافر والمسلم	٩٦ قبة أهل المغرب
١٤١ لا يجوز الصلوة في جلد مالا يؤكل لحمه	٩٧ قبة أهل اليمن
١٤١ حكم النحل والذباب وشبهه	٩٨ في المستقبل له
١٤١ الكلام في خصوص جلود السباع	٩٨ الخلاف في اشتراط القبلة في اناقة
١٤٢ الكلام في خصوص جلود الثعالب والارانب	١٠١ تمام الكلام في قبة الراكب
١٤٣ حكم جلد السمور والفنك والحواصل	١٠٣ التنفل ماشيا وفي السفينة
١٤٤ حرمة الصلوة في شعر وصوف وريش	١٠٤ الاستقبال عند الدخول وبالميت والجلوس
مالا يؤكل لحمه ويان ما يستثنى من ذلك	لقضاء والدعاء.
١٤٥ فيما لا تتم الصلوة فيه منفردا بما لا يؤكل لحمه	١٠٤ حكم الفريضة وصلوة الجنائزة على الراحة
وحكم الثمرات المقات	١٠٦ حكم الفريضة على سائر مقول أو أوجوه
١٤٨ حكم شعر الانسان	وفي السفينة
١٤٩ استعمال جلد المذكي غير المأكول في غير	١٠٨ حكم النوافل على الراحة
الصلوة قبل الدخول	١٠٨ صلوة الفريضة على الراحة للضرورة
١٥٠ حرمة لبس الحرير المحض على الرجال وبطلان	١١٠ في المستقبل
الصلوة به والخلاف في التكة والتقصوة	١١٠ يعول على الامارات الشرعية مع جهل القبلة
١٥٢ جواز لبس المتزج بالحرير	١١١ لا يجوز الاجتهاد مع امكان العلم ولا التقليد مع
١٥٣ جواز الحرير للمحارب والمضطرب	امكان الاجتهاد
١٥٤ جوازه للنساء	١١٥ لو تمارض الاجتهاد وأخبار العارف
١٥٥ جواز الركوب على الحرير والافتراش له	١١٦ حكم الاعمى والمبصر الفاقد للعلم والظن
١٥٦ جواز الكف به	١١٨ جواز التعويل على قبة البلد
١٥٧ جواز الصلوة في التوب المصوب	١١٩ الصلوة الى أربع جهات
١٦٢ في ستر المورة	١٢٣ لو رجع الاعمى الى رأيه
١٦٥ في معنى المورة في الرجل	١٢٣ لو بان الخطأ في القبلة
١٦٦ استحباب ستر ما بين السرة والركبة وكل البدن	١٢٨ لا يتكرر الاجتهاد في القبلة
ما يحجز من الساتر	١٢٨ لو ظهر خطأ الاجتهاد في القبلة
١٦٧ لو لم يجد الا ساترا احدى المورتين	١٢٩ لو تضاد اجتهاد اثنين
١٦٧ بدن المرأة كله عورة	١٣١ في لباس المصلي
١٦٨ عدم وجوب ستر الوجه والكفين وظهور	١٣١ ما يجوز الصلوة فيه من اللباس
القديمين للمرأة في الصلوة	١٣١ حكم وير الحر وجلده والمراد منه
١٧٠ وجوب ستر الرأس على الحرة دون الصبية	١٣٤ حكم الساتر من الذهب والمنسوج منه
والأمة	١٣٦ حكم جلد السنجاب ووبره
١٧٣ حكم السربورق الشجر والطين	١٣٧ مالا يحل الحيوة من مأكل اللحم

صفحه	صفحه
۲۵۳ کلام في الشبهة المحصورة وغير المحصورة	۱۷۵ صلوۃ المرأة فرادی وجماعة
۲۵۵ في الاذان والاقامة	۱۸۰ استحباب جعل خيط على العاتق في صلوۃ العاري
۲۵۵ مشروعية الاذان والاقامة في الفرائض اليومية	۱۸۰ لايجب الستر في صلوۃ الجنابة
دون غيرها	۱۸۰ لو كان الثوب تنكشف منه الصورة حين الركوع
۲۵۵ الخلاف في وجوب الاذان والاقامة	بطلت الصلوة (حينئذ) لاقبله
۲۵۸ مشروعية الاذان والاقامة للرجل والمرأة	۱۸۱ لايجوز الصلوة فيما يستر ظهر القدم وليس له ساق
۲۵۹ مايتأكد فيه الاذان والاقامة	۱۸۲ استحباب الصلوة في الثمل الرمية
۲۵۹ مايقال في المفروض غير اليومية عوض الاذان	۱۸۲ كراهة الصلوة في الثياب السوداء ما استثنى
۲۵۹ سقوط الاذان في عصر الجمعة	۱۸۳ كراهة الصلوة في الزقي وعدم الجواز في الهاكي
۲۶۱ سقوط أذان الثانية للجامع بين الصلوتين	۱۸۴ كراهة اشتغال الصائم
۲۶۳ کلام في معنى البعدة	۱۸۵ كراهة القام والقاب والقبأ المشدود
۲۶۴ سقوط أذان العصر في عرفة	۱۸۶ كراهة ترك التحنك
۲۶۴ حکم القاضي للصلوة في الاذان والاقامة	۱۸۸ كراهة ترك الرذاة للامام
۲۶۵ كراهة الاذان والاقامة للجماعة الثانية	۱۸۹ كراهة استحباب الحديد البارز
۲۶۹ اعادة المنفرد لها لو أراد الجماعة	۱۹۰ كراهة الصلوة في ثوب المتهم والمخلخل المصوت
۲۶۹ عدم صحة الاذان قبل دخول الوقت في غير الصبح	للرأة
۲۷۰ شرائط المؤذن	۱۹۱ كراهة الصلوة في ثوب فيه تماثيل أو خاتم فيه صورة
۲۷۱ الاكفاء بأذان المبغر	۱۹۲ في مكان المصلي
۲۷۲ ما يستحب في المؤذن	۱۹۲ اشتراك المكان عند التقاء بين معنيين
۲۷۴ حرمة الاجرة على الاذان	۱۹۴ جواز الصلوة في المكان الملوك ونحوه وحكم
۲۷۶ جواز ارتزاق المؤذن من بيت المال	صورة عدم الاذن
۲۷۶ عدم الاعتبار بأذان الجنون ونحوه	۱۹۵ حکم الصلوة في مساجد العامة والبيع والكنائس
۲۷۷ تعدد المؤذنين	۱۹۵ اشتراط عدم النجاسة المتمدية وطهارة موضع الجود
۲۷۸ كراهة التراسل	۱۹۷ حکم الصلوة في المكان المنسوب
۲۷۸ لو نشأ المؤذنون	۲۰۱ حکم صلوۃ المرأة الى جانب الرجل
۲۷۹ ارتداد المؤذن بعد الاذان او في الانتهاء	۲۰۲ جواز صلوۃ المرأة بجانب الرجل مع الخائل
۲۸۰ حکم النوم والاعمال في الاذان	أو بعد عشرة أذرع
۲۸۰ كفية الاذان والاقامة	۲۰۵ مقدار ما يكفي من تأخر المرأة عن الرجل
۲۸۲ اشتراط الترتيب في الاذان والاقامة	۲۰۵ لوضاق المكان عن الرجل والمرأة
۲۸۳ مستحبات الاذان والاقامة	۲۰۷ الامكنة التي تكره الصلوة فيها
۲۸۷ مكروهات الاذان والاقامة	۲۲۵ أحكم المساجد
	۲۴۵ فيما يسجد عليه

صفحة	صفحة
٣٢٤ لزوم تمييز الواجب من المندوب	٢٨٩ حرمة التثويب
٣٢٧ وجوب استدامة النية	٢٩١ استحباب حكاية الاذان
٣٢٨ حكم نية الخروج والردود فيه	٢٩٢ استحباب قول ما يتركه المؤذن
٣٢٩ تطبيق الخروج بأمر ممكن	٢٩٤ اجزاء الامام بأذان المنفرد
٣٣٠ نية فعل المنافي والرياء	٢٩٥ حكم المحدث في أثناء الاذان والاقامة
٣٣١ لو نوى يبض الصلوة غيرها	٢٩٦ المحدث في الصلوة هل يبطل الاقامة
٣٣١ لو زاد على الواجب من الهيئات	٢٩٦ المصلي خلف من لا يقتدي به
٣٣٢ مواضع جواز قل النية	٢٩٧ كراهة الالتفات في الاذان
٣٣٤ حكم الشك في النية وفيما نواه	٢٩٨ كراهة الكلام بعد قد قامت الصلوة
٣٣٤ وجوب التعرض للسبب في التواضع المسببة	٢٩٨ حكم الساكت في خلال الاذان
٣٣٥ عدم وجوب التعرض في النية للاستقبال وعدد	٢٩٨ أفضلية الاقامة من الاذان
الركعات والتقام والقصر	٢٩٨ التارك للاذان والاقامة عمداً أو نسياناً
٣٣٥ لو تبين خلاف ما نواه المجهوس بظنه	٣٠١ (في أفعال الصلوة) في النية
٣٣٦ لو عزبت النية في الاثناء	٣٠٢ في القيام
٣٣٦ نية التدب في مقام الوجوب وبالعكس	٣٠٦ العاجز عن القيام
٣٣٦ في تكبيرة الاحرام وركبتيها	٣٠٧ العاجز عن الركوع والسجود
٣٣٧ صورة تكبيرة الاحرام	٣١٠ كيفية جلوس العاجز عن القيام
٣٣٨ حكم الاعصي في تكبيرة الاحرام	٣١٠ معنى التربع
٣٤٠ حكم الاخرس	٣١١ العاجز عن القعود
٣٤١ يتخير في تعيين تكبيرة الاحرام من السبع	٣١٢ العاجز عن الاضطجاع
٣٤٣ بطلان الصلوة بزيادة تكبيرة الاحرام	٣١٤ من كان به رمد لا يبرأ الا بالاضطجاع
٣٤٤ شروط تكبيرة الاحرام	٣١٤ لو تجددت القدرة للعاجز في الاثناء وبالعكس
٣٤٥ مستحبات تكبيرة الاحرام	٣١٧ عدم وجوب القيام في النافذة
٣٤٧ استحباب التوجه بست تكبيرات	٣١٩ (الكلام في النية)
٣٤٩ في القرائة	٣١٩ ركنية النية
٣٥٠ وجوب الحمد وسوره	٣١٩ حقيقة النية
٣٥٢ في ان البسملة آية	٣٢٠ في ان النية أمر بسيط
٣٥٢ بطلان القرائة بالاخلال بحرف أو نحوه	٣٢٠ اعتبار القرينة في نية الصلوة
٣٥٣ بطلان القرائة بترك الموالاة	٣٢٠ اعتبار المتعين في نية الصلوة
٣٥٥ بطلان القرائة بتبديل حرف بغيره	٣٢١ اعتبار نية الوجه والاداء والقضاء
٣٥٦ بطلان القرائة بالترجمة الا مع الضرورة	٣٢٣ عدم وجوب اللفظ في النية
٣٥٦ بطلان القرائة بتغيير الترتيب	٣٢٤ لزوم معرفة الوجه بالدليل أو التقليد

﴿ فهرست ﴾

صفحة	صفحة
٤٢١ العاجز عن الركوع	٣٥٦ عدم جواز قراءة الزبينة في الفريضة
٤٢٢ لو شرع في الذكر الواجب قبل انتهاء الركوع	٣٥٩ عدم جواز قراءة ما يفتوت الوقت والقراءة
أو في الهوض قبل اكتماله	بين سورتين
٤٢٣ لو عجز عن الطأنية أو الرفع	٣٦٣ في الجهر والاختات
٤٢٣ مستجابات الركوع	٣٦٧ في قول آمين
٤٢٥ صورة التسبيح في الركوع	٣٦٩ لو خالف ترتيب الآيات
٤٢٦ باقى مستجابات الركوع	٣٦٩ حكم جاهل الحد
٤٢٦ (في السجود) وركنية السجدين	٣٧٢ هل تكنى القراءة من المصحف
٤٣١ عدم البطان بترك السجدة الواحدة سهواً	٣٧٢ لو جهل بعض السورة
٤٣٤ واجبات السجود	٣٧٢ حكم الآخرس
٤٤٠ سجود العاجز	٣٧٣ لو قدم السورة على الحد
٤٤٣ لو عجز عن الطأنية	٣٧٤ عدم جواز الزيادة على الحد في الثالثة والرابعة
٤٤٣ مستجابات السجود	٣٧٥ التخيير في الثالثة والرابعة بين الحد والتسبيح
٤٤٩ كراهة الاقضاء بين السجدين والخطاف في مناه	٣٧٥ كيفية التسبيح في الركنتين الاخيرتين
٤٥٣ المواضع التي يستحب فيها سجود التلاوة	٣٨١ استحباب القراءة للامام في الركنتين الاخيرتين
٤٥٥ كيفية سجود التلاوة وأحكامه	٣٨٣ سقوط السورة في الاولين عن المستعمل
٤٥٨ سجود الشكر	والمريض
٤٥٩ (في التشهد)	٣٨٣ أقل الجهر وحد الاختات
٤٥٩ وجوب التشهد آخر الصلوة وعقيب الثانية	٣٨٤ عدم الجهر على المرأة ومذونية التامى والجاهل
٤٦٠ ما يجب ان يقال في التشهد	٣٨٥ الضمى وألم نشرح سورة وكذا الغبل ولا تلاف
٤٦٤ واجبات التشهد	٣٨٧. المودتان من القرآن
٤٦٤ جاهل التشهد	٣٨٨ قراءة الزبينة في الفريضة ناسياً وفي النافذة
٤٦٥ مستجابات التشهد	٣٨٨ استحباب الجهر بالبسلة في الاختاتية
٤٦٦ جواز الدعاء بنير العريضة دون الاذكار الواجبة	٣٨٩ استحباب الجهر بالقراءة في الجمعة وظهرها
٤٦٧ (في التسليم)	٣٩٠ في القرات السبع
٤٩١ في القنوت	٣٩٦ مستجابات القراءة
٤٩٦ كلات الفرج	٤٠٦ المدول من سورة الى أخرى
٤٩٩ في التعقيب	٤١١ لو سى بعد الحمد من غير قصد سورة معينة
٥٠١ في تسبيح الزهراء عليها السلام	٤١٤ من يريد التقدم حال القراءة
٥٠٣ فضل التسبيح بسبعة من طين قبر الحسين	٤١٤ (في الركوع) وركنيت
عليه السلام	٤١٥ وجوب الركوع في كل ركة
﴿ تمت الفهرست ﴾	٤١٥ واجبات الركوع

﴿ جدول الاغلاط المطبعية الواقعة في المجلد الاول من صلوة مفتاح الكرامة ﴾

فالفرقة الاولى للصفحة والثانية للسطر ويفصل بينهما نجه والكلمة الاولى أو أ كثر الغلط والكلمة الثانية أو أ كثر الصواب ويفصل بينهما قطه فان كان بمجنب الكلمة الثانية هكذا (خ) فهو علامة على وجودها في بعض النسخ وان كان بمجنبها هكذا (خ ل) فهو علامة على أنها نسخة بدل عن الاولى وان كان بمجنبها هكذا «ظ» فهو علامة على ان الظاهر انها هكذا وبقيت أغلاط لا تخفى على المطالع أثرا تركها طلباً للاختصار

١٣٠٢ والتحرير. والتحرير والد كرى ١٠٠٣ مجازاة. مجازات ١٥٠٣ بالتعين. بالتعين ٦٥٤ و٧١١ للقرية. للقرية ٢٧٠٤ سبب. بسبب ٢٨٥٤ وكللزمات. وكللزمات ٢٥٥ الرباعية. الرباعيات ٢٢٠٥ أو للجمع أو الاضافة والاضافة. أو الاضافة ١٥٠٦ وهو. وم ٢٦٥٦ لندبها. لندبها ٢٩٠٦ ألف. ان ٢٦٠٧ بركة واحدة. بركة ١٠٨ والوتيرة بعدها. بعدها ٣٠٨ في. وفي ١٥٠٨ لهذا. هذا ١٧٠٨ الآخر. الآخر ٢٧٠٨ و٢٨ بالتخير. بالتخير ٩٠٩ الفاضل. الفاضل البهائي ١٦٠٩ التخير. التخير ٢٤٠٩ قبل. قبله ٢٥٠٩ الحرساني. الحرساني ٢٩٠٩ صلات. صلاة ١٠٠١٣ الجفرية. الجفرية ١٩٠١٠ المذهب. المذهب ٢٠٠١٢ قد نهي. نهي ٢٣٠١٢ الثاني. الثاني الشافعي ١٥٠١٣ أو غيره انتهى. أو غيره ١٤٠١٣ وغيبوبة. وغيبوبة ١٥٠١٤ ذكره. ذكره ٧٠١٥ ربي. ربي ١٦٠٤٤ عليه. عليها ٥٠١٧ قبل. (قبل خل) ١٢٠١٧ والمدارك. وفي المدارك ٨٠١٨ العلامة. العلامة فيها ١٩٠٢١ أي مثله. أي مثل ٢٧٠٢١ مقدار ثمان ركعات أو أربع. مقدار أربع ركعات ٢١٠٣١ ذلك. ذلك كله ١٣٠٢٢ دونه. دون ٢٦٠٢٢ واله. واله ان ٢٣٠٢٣ ذكر. ذكر ٢٣٠٢٣ أو المستفاد. والمستفاد ٩٠٢٣ دون. دون ١٢٠٢٣ زراه. زراه ٢٣٠٢٣ فضل. فضل ١٥٠٢٤ ينهي ونها إلى ان يمتد. يمتد ونها إلى ان ينهي ٣١٠٢٤ شرحها. شرح المجلد ١٥٠٢٥ من. في ١٨٠٢٥ نصا فيه. نصا ٣٦٠٢٦ تحاله من التأمل. حاله من التأمل ٢٥٠٢٦ اسماعيل. اسماعيل ٧٠٢٦ اشيم. الرضى. الرضا ١٤٠٢٦ مها. مها ١٥٠٢٦ الاخير. الاخر ٢٠٠٢٦ يحتمل من ذلك خبر. يحتمل ذلك خبر ٢٠٠٢٦ وصباح. وصباح ٢٣٠٢٦ ومنها ان. ومنها ٣١٠٢٦ أنيم. أشيم ٢٦٠٢٦ وقت. وقت ١٦٠٢٧ في المشر. الا في المشر ٢٧٠٢٧ بينهما. بينها ١٨٠٢٨ كتاب. كتابي ٢٤٠٢٨ الغربي. الغربي ٣١٠٢٨ والحلي والحلي ١٨٠٢٩ بصير. بصير وخبر الحلي ٢٧٠٢٩ أي عن القاضي. هذه حاشية ١٧٠٣٠ رحمه. رحمه ٣٠٠٣١ ان. ان ٣٢٠٣٢ في الفريضة. بالفريضة ٧٥٠٣٢ موضوعات. وموضوعات ٣١٠٣٢ خرجت. خرجت ٢٩٠٣٣ الرضى. الرضا ١٠٠٣٤ طلوع الفجر وكلا. طلوع الفجر ٣٢٠٣٤ ويكون. ويكون ٣٦٠٣٦ له ماله ٣٧٠٣٧ الآخر. الآخر ١٩٠٣٧ عليه السلام. عليها السلام ٢١٠٣٧ دونه. دون ٣٧٠٣٧ الراوية. الراوية ٣١٠٣٧ بينهما. بينها ٣٣٠٣٧ توجبها انتهى المطلب الاول ويليها الثاني في الاحكام. توجبها ٣٨٠٣٨ ان. ان ١٣٠٣٨ ان يؤدى. ان يؤدى ١٩٠٣٨ عليه. عليها ٣٨٠٣٨ بنون. بنون ١٥٠٣٩ لقرب مقدار. لقرب قدر ٢٩٠٣٩ قبل قبل ٢٠٠٤٠ يؤخر الظهر. يؤخر بقدر نافذة الظهر ٣٠٠٤٠ تأخير ذي. تأخير ذي ٣٠٠٤١ يستد. يستد ٤١٠٤١ عليه. ان عليه ٤١٠٥٠ مؤلة مؤلة ١٩٠٤١ دخول. دخول ١٠٤٢ طريق. طريق ١٠٤٢ فان صلى وظهر.

٨٠٤٢ فان ظن الدخول . فان ظن ١٦٥٤٢ عبادتهم . عباراتهم ٣٢٥٤٢ خبر . كخبر
 ٢٠٤٣ وفي مجمع . وفي السرائر ومجمع ٤٣ ٢٢ خارجة . خارجه ٤٣ ٢٤ بقميد . بقمية ٢٨٥٤٣
 لا يؤمنه . لا يؤمن ٢٩ ٢٩ اذا . اذ ٢٢ ٤٣ يفهم . لم يفهم ٢٢ ٤٣ وامارده . وامارده ١٢٥٤٤
 يعرف من . يعرف منه ١٦٥٤٤ فوض . فرض ٢٦٥٤٤ مؤديا للجميع . مؤديا ٣٢٥٤٤ أهمل حينئذ . أهمل
 ١٨٥٤٥ الظهر . الظهر (ح) ٤٥ ٢٢ والمشهور . أو المشهور ١٦٥٤٦ مرضين . مرضيين ٢٢٥٤٦
 اخرها . اخرها ٢٤٥٤٧ لاحقه . اللاحقه ١٥٤٨ استأنف الساقه . استأنف ٤٥٤٨ أوجب . وجب ٤٨
 ٢١٥ فليتم . فليتم ١٥٤٩ وعند غروبها . وغروبها ١٠٥٤٩ عليه عليها ١٢٥٤٩ قائم . قائم ٢٧٥٤٩ كان . كأنه
 ٥٥٥٠ عن الصلوة . من الصلوة ١٠٥٥٠ هو محمد . محمد ٢٤٥٥٠ غني . غني ٢٣٥٥٠ وغيرها حتى
 ترتفع ويتولى . وغيرها حتى ترتفع ويتولى ٢٤٥٥٠ وعناه . وعناه ٩٥٥١ الختاف عن . الختاف ٥٥١
 ١٨ النصريه . النصريه ٢١٥٥١ دونه . دون ٢٥٥٥١ روى . روي ٢٨٥٥١ وقال أبو جعفر عليه .
 وقال أبو جعفر عليهما ٢٤٥٥٢ وتغلا . وتغلا ١٩٥٥٣ فيها في النهاية . فيها ٣١٥٥٣ ركتا . ركتي ٥٥٤
 ٢٨ في . وفي ١٧٥٥٥ فضل . أفضل ٣٢٥٥٥ المراد . المراد به ٨٥٥٦ لاعلى . الأعلى ١٤٥٥٦ ايقاب
 . ايقاب ٢٢٥٥٦ ان أسقط . انه أسقط ٢٧٥٥٦ لان . وذلك لان ١١٥٥٧ الطالين . الطالين
 ١٢٥٥٧ ليلحق . ليلحق ٥٥٥٨ كان . وكان ٥٥٥٨ روحه لطيفه . لطيفه ٢٥٥٥٨ المشهور بمد . المشهور
 ٥٥٥٨ على الميت . عن الميت ٥٥٥٩ برئ . برئ ١٦٥٥٩ الفرق . الفرق ٢٩٥٥٩ ان . انه
 ٣٥٦٠ تردد . تردد ٤٥٦٠ كلام . وكلام ٩٥٦٠ قبل . يقبل ٣٥٦١ وبه . وبه ٥٥٦١ بهيته .
 بهيته ١٩٥٦١ صلوة . صلوة ٢٤٥٦١ قبيح . قبح ٣٣٥٦١ أتم عليه . أتم ٢٥٦٢ بالفريضة . بالفريضة
 ٦٥٦٢ عند . عندي ٧٥٦٢ والليل . أو الليل ١٢٥٦٢ فأن . وان ١٧٥٦٢ البض . بعض ٢٢٥٦٢
 والقضاء . القضاء ٤٥٦٣ صرح . صرح به ١٤٥٦٣ حتى . حتى ٢٨٥٦٣ عليه عليه خبر ٣٥٦٣ صلوة .
 صلوة ٣٢٥٦٣ فيه . فيه بعد الاضار ٣٥٦٤ لشارب . لشارب ٥٥٦٤ ويكلها . أو يكلها ٧٥٦٤ الفجر
 الى ان تظهر الحرة فيشتغل بالفرض . الفجر ٢٢٥٦٤ والبيان . والبيان ٢٩٥٦٤ من . في ٢٩٥٦٤ عشرة
 ركة . عشرة ٥٥٦٥ يدل . تدل ٩٥٦٥ لها أفضل . أفضل ٢٣٥٦٥ يقين . يتيقن ٣٢٥٦٥
 الذكر وان ذكر بعد فراغه صحت المصروا بالظهور أدا . ان كان في الوقت المشترك والاصلاهما . الذكر
 ١٩٥٦٦ اذ . اذا ٢٦٥٦٦ وشرح . وشرحي ٢٩٥٦٦ الصلوة وروى . الصلوات وروى ١٠٥٦٧
 عبد . عن ١٦٥٦٧ من . منه ١٥٦٨ الفريضة . والفريضة ٨٥٦٨ وصل . ما وصل ٢٢٥٦٨ قصر
 ولو زال وقد بقي مقدار الطهارة وركعة وجب الاداء . قصر ٢٦٥٦٨ ولو . ولو ٢٥٦٩ فنتيجة . فنتجه
 ٩٥٦٩ لا تجب . لا تجب عليه ١٨٥٦٩ من الحدث . لحدث ٢٧٥٦٩ محل . فحل ٢٩٥٦٩ صحبة
 شرعية . شرعية صحبة ٣١٥٦٩ التحرير . التحرير أتم ٣٣٥٦٩ وقول . وان ٤٥٧٠ التارق . التارق
 ٨٥٧٠ الناقل . الناقل ١٢٥٧٠ بالا كل . بالا كمال ١٢٥٧٠ ويسيجي . ويسيجي ١٤٥٧٠ شرعية .
 وليست شرعية ١٦٥٧٠ المالك . المالك ١٧٥٧٠ وصريحها . أو صريحها ١٩٥٧٠ ان . ان ٢٨٥٧٠
 بالصوم اذا طاقه . أخذ بالصوم اذا طاقه ٢٩٥٧٠ وشرحها ان تمرن . وشرحها انه يمرن ٣٠٥٧٠
 ان يمرن . انه يمرن ٣٢٥٧٠ وكذا قال . وكذا ٤٥٧١ شروعية . شرعية ٦٥٧١ عليه . على ٩٥٧١
 جماعته . اجماعه ١٧٥٧١ العبادة . العبادة ٢٣٥٧١ الهمة . الهمة ان ٢٥٥٧١ لمن . ان ٢٦٥٧١

دونه . دون ٢٨٥٧١ القرآن . مس القرآن ٣٢٥٧١ وكذلك . وكذا ٣٢٥٧١ حجة وشريعة . حجة
 وشريعته ١٠٥٧٢ . يكون . تكون ١٧٥٧٢ يطبق . يطبقه ٢٧٥٧٢ بمقل . بمقل ٢٨٥٧٢ أولاد .
 الاولاد ٦٥٧٣ له . به ١٦٥٧٣ شريعتها . شريعته ٢٤٥٧٣ أو حكه . وحكه ٨٥٧٤ من ضروري
 . ضروري ١١٥٧٤ ينكم . ينكم ٣٠٥٧٤ وقد . وإنما ٢٥٧٥ بيان ٩٥٧٥ قاصلي . قاصلي حينئذ
 ١٣٥٧٥ أحد . احدى ٢٥٧٦ تحقق . يتحقق ٣٠٧٧ يقين . يقين ٧٥٧٧ لحرم لحرم ١٣٥٧٧
 الرحبان . الرحبان ١٥٥٧٧ مع العلم . العلم مع ٢٠٥٧٧ الشخصه فكان . الشخصبة فكان ٢٤٥٧٧
 وفي الغاتيخ . والغاتيخ ٢٦٥٧٨ لان . لانه ٢٥٧٩ الموثوق . الموثوق به ٧٥٧٩ وقوله عليه . وقولم
 عليهم ٧٥٧٩ وضع الجدي . وضع الجدي ٢٢٥٧٩ ولعل . قلل ٤٥٨١ كثير . كثيراً ٧٥٨١ ومع . مع
 ١٢٥٨١ التوجه . الوجه ٢٦٥٨١ رجل . الرجل ٢٦٥٨١ يستلقي . الموجود في نسخة الاصل استلقى
 ٩٥٨٢ ونحوه . ونحوها ١٨٥٨٢ بعضها ولا يغفر الى نصب شي . بعضها ٦٥٨٣ فوته القيام . القيام
 ٧٥٨٣ ركن منها . منها ١٠٥٨٣ عينه . الموجود في نسخة الاصل عينه ٣٠٥٨٣ بأن . بأن هذا ٥٨٤
 ٤ البعد . البعيد ١٠٥٨٤ البض لان الجهة معتبرة مع البعد ومع المشاهدة العين . البض ٢٠٥٨٤ واله
 عليه واله ٢٦٥٨٤ ان . انه ٣٠٥٨٥ التغير . التغير ٥٥٨٥ يقنيه . يقنيه ٨٥٨٥ فيها . فيها ١٢٥٨٥ وكا
 يأتي . كما يأتي ١٣٥٨٦ احتمال . ان احتمال ٢٦٥٨٦ فهو . فانه ٢٨٥٨٦ لان . ان ٣٠٥٨٦ ولا خير
 . ولا ضير ٣٢٥٨٦ واستجاب . أو استجاب ٩٥٨٧ على نقل . على ٢٨٥٨٧ جة . جته ٨٨ وعلاهم
 جمل الفجر على المنكب الايسر (متن) ٤٥٨٨ يمكن . يمكن ١١٥٨٨ ويش . ويش ١٢٥٨٨ وداهرم
 ورامهرم ١٥٥٨٨ كما . كما ٢١٥٨٨ منه . منه ٢٥٨٩ ذكرها . ذكرها ١٨٥٨٩ تليذ . تليذه ٢٧٥٨٩
 الاعتدالين . والجهتين . الاعتداليان أو الجهتان ٣٠٥٨٩ التقاطع . التقاطع ٣٥٩٠ قض . قض ٥٥٩٠
 على اليسار . على اليمين واليسار ٧٥٩٠ الرفيتين . الرفيتين ١٠٥٩٠ واليا . وأما الاستناد اليها ٩٠
 ١٢ وقرب . وقرب ١٤٥٩٠ ليصل . لا يصل ٢٤٥٩٠ ان ورد نص . ان النص ورد ٢٥٩٠ يمكن
 . يمكن ٢٧٥٩٠ قرنا . قرناه ٣٢٥٩٠ ابن أبي الفضل . أبو الفضل ٣٥٩١ تنبو . تنبو ٥٥٩١ بالموازن
 بالموازنة ١٠٥٩١ ان . انه ١١٥٩١ المنكب الايمن . المنكب ١٧٥٩١ النهار . النهار وهي ٢٣٥٩١ علامة
 عليه . علامة ٢٦٥٩١ لفرقدين . لفرقدين لا لاجدي ٢٨٥٩١ ورأيت ان . ورأيت ٢٨٥٩١ أو يقطع
 . ويقطع ٢٨٥٩١ كانت من ذلك . كانت قليلة جداً ودائرته أقل من دائرة ذلك ٤٥٩٢ قبيد
 الارتفاع . التقييد بالارتفاع ١٥٥٩٢ ين . على ٢٦٥٩٢ من . ومن ٤٥٩٤ وصريح . أو صريح ٥٩٤
 ١٧ جاز . جار ١٨٥٩٤ دونه . دون ٣٥٩٥ المش . نش ١٤٥٩٥ اليسرى اذا طلع . اليسرى ١٨٥٩٥
 ما بين . بين ٢٩٥٩٥ لفظ . لفظ ٨٥٩٦ الايمن . كما ٢١٥٩٦ وآريد . وآريد ١٧٥٩٨ (صداخل)
 . صده (صداخل) ٢٧٥٩٨ كتب جميع . جميع كتب ١٥٩٨ في ٣١٠٠ وفي ١٤٥١٠ الصلوة . الصلوة
 ١٠٥١٠ المشروطون . المشروطون ١١٥١٠ اذا . اذا ١٥٥١٠ وقوله عليه . وقوله ١٠١٠١
 البارات . البارة ٢١٥١٠ طريقة . طريقه ٢٢٥١٠ أحدها أو هن أم الاحتمالان . أحدها وهن
 أم لا احتمالان ٣٠٥١٠ قبة أخرى . قبله ٣٢٥١٠ اختيار . اختيارا ١٠١٠٢ ما قلناه . ما قلناه
 ٢٥١٠٢ ذكر . ذكر ١٠٢٢ ١٢٥١٠ المعطي . البجلي ١٣٥١٢ تجمت . توجهت ٢٢٥١٢ حالة . في
 حالة ٢٧٥١٢ ومثله ايضا . ومثله ١٠١٣ القبة . القبة ايضا ٩٥١٣ دليله . دليلها ١٠٣٣ ٢٤

وقرأت. قرأت ١٥١٠٤ والدعاء ولا تجوز الفضة على الراحة اختياراً وان تمكن من استيقاظ الافعال على اشكال ولا تجوز الفريضة على الدابة والراحة اختياراً (متن). والدعاء ولا تجوز الفريضة على الراحة اختياراً (متن) ٨٠١٠٤ الذبح الخ. القبيح ١٥٠١٠٤ عليه وعليهم عليه وآله ١٨٠١٠٤ والدعاء الخ. وللدعاء ١٥١٠٥ جنازة. الجنازة ٢٥١٠٥ غير (١) موضع. غير موضع (١) ١٩٠١٠٥ يتكهن. لا يتكهن ١٠٠٥ ٢٥ عليه. على ١٥١٠٦ فيها. فيها ١٨٠١٠٦ وشرحها. وشرحها ٢٩٠١٠٦ يصلي. يصلي ٣١٠١٠٦ عن. على ٩٠١٠٧ ان أنه ١١٠١٠٧ او النهاية. والنهاية ١٢٠١٠٧ ثبوت. ثبوت ١٩٠١٠٧ الضرورة الى الصلوة. الضرورة ٢٢٠١٠٧ قد. وقد ٢٥٠١٠٧ الظاهرة خلاف. الظاهر خلافه ٢٧٠١٠٧ فكان. فكان ٢٨٠١٠٧ الحصول. الحصول ٢٩٠١٠٧ الطوسي. والطوسي ٣٠٠١٠٧ الحرساني. الحرساني ١٠٨ ١١٥ نخرجوا. نخرجوا ٣٣٠١٠٨ سندها نجبره الشهرة والاجماع. سندها نجبره الشهرة أو الاجماع ٣٥٠١٠٩ المكنة الخ. المكنة ٦٠١٠٩ تعذر. تعذر ٩٥٠١٠٩ ذهب. ذهب ١٠٩ ١٦ والذي. اندي ٢٣٠١٠٩ ويجب. ويجب عليه ٢٨٠١٠٩ الفقيه. الفقيه ٢٥١١٠ الشارع. الشارع ١١٠ ٨٥ كالمطردة. كالمطارد ١٠٠١١٠ دونه. دون ٢٨٠١١٠ بالعلامة. العلامة ١١١ ٧٥ من العلم. من جهة العلم ١١١ ٩ المراد. المرام ١٦٠١١١ لمشاهدة الكعبة على اشكال وجه منشأ. لمشاهد الكعبة على اشكال قل ينشأ ٢٧٠١١١ أمارتها. أمارتها ٢٥٠١١٢ يتيسر. يتيسر ٢٧٠١١٢ الجرح. الجرح ٢٩٠١١٢ يحاربهم. ويحاربهم (منه قدس سره) ١٥١١٣ عباراتهم. عباراتهم ١١٣ ٢١ عليه. عليهم ١١٣ ٢١ صدر. صدر ٢٥٠١١٣ المأمورية. المأمورية ١١٣ ٣٠ يكون. لا يكون ١١٤ ٥٥ مفتون. مفتون ١١٤ ٦٥ دونه. دون ١٧٠١١٤ بيننا. بيننا ١١٤ ٢٠ وأنه. أنه ١٥٠١١٦ وشرعاً معنا. وشرعاً ٣٠١١٧ المدم. المدم ٥٠١١٧ وغيرها. وغيرها ١٤٠١١٧ فيها. فيها ١١٧ ٢٩٥ المبصر. البصير ٥٠١١٨ المدول. المدل ٧٠١١٨ الامارات. الامارات ١١٨ ٢٤ العلم. للعلم ١٠٠١١٩ لتمكن. لتمكن ٢٨٠١١٩ وفاق. وفاقاً ٣٢٠١١٩ رجوا. رجوا ٣٢٠١٢٠ لا مالا. لا ١٧٠١٢١ دونه. دون ٣٠٠١٢١ ذكر ذلك. ذكر ٩٠١٢٢ اليه. اليه ٩٠١٢٣ جواز. وجواز ١٢٤ ١٤٥ سمة. سمة ٣١٠١٢٤ لجهت. لجهة ١٣٠١٢٥ المؤمنين. المؤمنين عليه السلام ١٥٠١٢٥ سماعيل. سماعيل ١٦٠١٢٥ وجهة. وجهة ٢٥١٢٦ احطاط. احطاط ٥٠١٢٦ الصلوة. الصلوات ٧٠١٢٦ وسليما. وسليمان ٢٤٠١٢٧ عوضاً. وعوضاً ١١٠١٢٨ الامارة. الامارات ٢٥٠١٢٨ ففي وجوب. ففي ١٢٩ ٢٥ أو اعادة. واعادة ١٢٠١٢٩ قضاء. قضاء الصلوة «ظ» ٢٥١٣٠ اتقنا. اتقنا ٥٠١٣٠ اخلاف. الاخلاف ١٧٠١٣٠ واحدة الى آخره. واحدة ١٩٠١٣٠ تقدر. تقدر ٢٧٠١٣٠ جواز. جواز الرجوع ١٣٠١٣١ اما. اما ١٥٠١٣١ متية. متية ١١٠١٣٢ بمضمون. بمضموني ١٣٠١٣٢ الارنب. الارانب ١٩٠١٣٢ الراد. الراد ١٦٠١٣٣ فليس. فليس ١٣٤ ٤٠ اشتهاره. اشتهاره ١٣٤ ٢٠ بالابريسم الخ. بالابريسم ٢٦٠١٣٥ يكون. لا يكون ٢٠١٣٧ وغسل. وأغسل ١٣٧ ١٩ يذهبوا. يذهبون ٢٣٠١٣٧ اذا. اذا ١١٠١٣٨ انه. انه ٢٢٠١٣٨ قوال. اقوال ٢٧٠١٣٨ وفي. في ٦٠١٣٩ والطهارة. أو الطهارة ١٣٠١٣٩ مجموعون. مجموعون ٢٣٠١٣٩ وان. وان لم ١٤٠ ٦٠ والاخبار. والاخبار ١٤٠ ١٣٠ هناك. وليس هناك ٣٠١٤٠ والاصل. والاصل ١٤٢ ١٥ وقال. وفي ١٦٠١٤٢ الأول. الأول ١٤٢ ١٨٥ أراد. أراداً ١٤٢ ١٩٠ جلود. في جلود ٢٢٠١٤٢ الدباح.

الذبايح ١٤٢ * ٣١ البوهان . البرهان ١٤٣ * ٣ ما يقولون . مالا يقولون ١٤٣ * ٢٠ فحين . فحين
 ١٤٤ * ١ ولا في صوفه وریشه . ولا صوفه وریشه ووبره ١٤٤ * ٢٦ خصصته . خصصته ١٤٥ * ١٩
 وأما . وأما ١٤٦ * ٢٠ لان . ولان ١٤٦ * ٢١ والجواب . والجواب عن الاول ١٤٦ * ٢٧ المدعي
 . المدعي ١٤٦ * ٣٢ وجودها . وجودها وعدمها ١٤٧ * ١٣ وما . وما ١٤٧ * ١٦ والالاباب .
 والالابان ١٤٨ * ٢٢ وفرائض . وفوائد ١٤٨ * ٣١ وخارجان . خارجان ١٤٩ * ٦ عنه . عنها ١٤٩
 ١٨٥ وهو . هو ١٤٩ * ٣٢ الطيارة . الطيارة فيه ١٥٠ * ١ وليس الحرير . والحرير ١٥٠ * ٧٥ سراج
 . سراج ١٥٠ * ٢٢ رويتان . رويتان ١٥١ * ١٧ خيرة . خيرة ١٥١ * ١٨ اذا . اذا ١٥٢ * ٤
 والقيه أولا . أو التيه ولا ١٥٢ * ٣٢ أو الظاهره . أو الظاهره ١٥٣ * ٨ الموقفه . الموقفه
 ١٥٣ * ٨ المبيد . المبيد ١٥٣ * ١٣ أو المحمه . والمحمه ١٥٣ * ١٧ دياج . دياج ١٥٣ * ١٨ الفصل
 . الفصل ١٥٣ * ٢٨ ساه . ساه به ١٥٣ * ٢٩ الحيوه . الحيوه ١٥٤ * ١٥ فجوزه . فجوزه ١٥٤ *
 ٢٠ الأعصار . الأعصار والامصار ١٥٤ * ٢٨ تزهن . تزهن ١٥٥ * ١٥ الجوار . الجواب ١٥٥ *
 ٢٣ فراشه . اقتراشه ١٥٥ * ٢٧ مولان . مولانا ١٥٦ * ٦ هذا ما . هذا ١٥٦ * ٢٣ ظاهر . الظاهر
 ١٥٦ * ٢٨ المثيرة . المثيرة هي ما يوضع من الحرير على سرج الدابة (حاشيه بخطه قدس سره) ١٥٧
 ٨٥ بالصلوة . الصلوة ١٥٧ * ٢٠ الثوب امران . الثوب ١٥٧ * ٢٠ عالما بطلت . بطلت ١٥٨ * ٣
 نأ . فأى ١٥٨ * ١٧ تخلوا . تخلوا ١٥٨ * ٣١ الحراكات . الحراكات ١٥٩ * ٣ القمومه . المضمومه
 ١٥٩ * ١١ لنجاسه . النجاسه ١٦٠ * ١ الناسي به . الناسي ١٦٠ * ٩ الضيق . الضيق ١٦١ * ١١
 الكلبي . ودليكم . الظاهر ان هذا البياض يباح صحيح ١٦١ * ١٧ أخص . أخصر
 ١٦٢ * ١٠ اذ . اذ هو ١٦٢ * ١٦ لغيره . غيره ١٦٢ * ٢١ فكَأَنَّ . فكان ١٦٢ * ٢٨ الصلوة
 وغيرها ١٦٢ * ٢٩ يريد أن . يريد ان ١٦٢ * ٣١ الخلوه الا في الصلوة . الخلوه ١٦٢ * ٣٢ فيها الخ
 . فيها ١٦٣ * ١٤ والتكشف . والتكشف ١٦٥ * ٤ استنثار . استنثار ١٦٥ * ٢٩ عن الحبري .
 للحبري ١٦٦ * ١٤ هل . هل يصلح ١٦٦ * ٢٠ قال . ان ١٦٦ * ٢٦ باللوني . باللون ١٧٠ * ٨
 أيضا عليه السلام . عليه السلام ايضا ١٧٠ * ٣١ أولى . انه أولى ١٧١ * ٢٥ لاجماع . لاجماع ١٧١ *
 ١٨ السكوت . المسكوت ١٧١ * ٢٢ الرقة . الرقة ١٧١ * ٢٤ خبر . صحيح ١٧١ * ٢٦ صحيحة .
 صحيحه ١٧١ * ٢٦ يقنع . يقنع ١٧٢ * ١ أعقت الآ . أعقت ١٧٣ * ٢٨ وقرطاساً أو شيتا . أو
 ورقاً أو قرطاساً أو شيتاً ١٧٤ * ٢٥ والغضلان . والغضلان ١٧٤ * ٤ والباديه . والباديه ١٧٤ * ٣٠
 فيتحمل . فيتحمل ١٧٥ * ٦ عليها . عليه ١٧٥ * ٢٠ اقشر . اقشر ١٧٦ * ٢٥ لصلوة بصلوة وظه
 ١٧٦ * ٢٩ أوان . وان ١٧٦ * ٢٩ بالزمن . (بالزمن خ) ١٧٧ * ٢ وادعى . وادعى ١٧٧ * ٨ عليه
 من . عليه ١٧٧ * ١٨ ان . انه ١٧٧ * ١٩ دليل . دليله ١٧٨ * ٤ مواضع . مواضع ١٧٨ * ٩ يجلسون
 . يجلسون ويومنون جميعاً ١٧٨ * ٣١ مقتد . مقتد ١٧٩ * ٢٥ هذا . هذه ١٨٠ * ٥٥ وقد . ولم يجد ١٨٠
 ١٠٥ عبارتهم . عباراتهم ١٨٠ * ١٨ لاقبله وتظهر الفائدة في المأموم . لاقبله ١٨٠ * ٢٨ منزار . منزار
 ١٨١ * ١٥ لا يجوز . (خاتمة) لا يجوز ١٨١ * ٥ لا يجوز الصلوة . لا يجوز ١٨١ * ١٧ منهم . منها ١٨١ * ٣١
 لا يصلي . لا يصلي ١٨٢ * ١٢ رواه . رآه ١٨٢ * ١٢ فاقده . فاقده ١٨٣ * ١ حكي . حكي ١٨٣ * ٩٥
 ذكر . بحث ١٨٣ * ٢٣ الرقيق فان حكي لم يحجز . الرقيق ١٨٤ * ٦ ان يكون . ان لا يكون ١٨٤ * ٦٥

ان احتج . احتج ١٨٤ * ١٤ . واشتمل الصبا . والصبا ١٨٤ * ١٦ . كافي في . كافي ١٨٤ * ١٧ .
الحسن والصحيح . الصحيح والحسن ١٨٥ * ٨ . فان . وان ١٨٥ * ١٥ . والبارع . البارع ١٨٦ * ٥ .
نسبه ١٨٦ * ٢١ . السند . السند ١٨٦ * ٢٧ . أخبرني . خبرني ١٨٦ * ٣٠ . ثم من . من ١٨٧ * ٤٠ . من .
١٨٧ * ١٠ . نهي . نهي ١٨٧ * ١٩ . لانه . انه ١٨٧ * ٢٤ . رسا . رأسه ظ ١٨٧ * ٢٧ . جهك . وجهك
١٨٧ * ٢٨ . من . من ١٨٧ * ٢٨ . نثل . نثل ١٨٧ * ٣٠ . علي . علي ١٨٨ * ٩ . متعما صلي . صلي متعما
١٨٨ * ١٣ . ومذاهب . ومذهب ١٨٩ * ٧ . قد . قد لا ١٨٩ * ١٨ . المفيدة . المفيدة ١٩٠ * ١٠ .
وفي . وفي ثوب ١٩٠ * ٨ . والمدارك . ويجمع البرهان . ويجمع البرهان والمدارك ١٩٠ * ٢٠ . مآزرم .
ميازرم ١٩٠ * ٢١ . له . له الاعاده ١٩١ * ١٠ . ثايل . ثايل ١٩١ * ٥ . والصلوة في . في ١٩١ * ٢٩٥ . الهايه .
الهاييه ولا ١٩١ * ٢٩٥ . ثوبه . ثوب ١٩٣ * ٤ . هواء . هواء ١٩٤ * ٢٢ . الكفايه على كلام من ظاهره
الاكتفاء بالظن على ارادة الاطمئنان وقال ان جماعة صرحوا بالعلم ثم فرق هو بين البيوت نحوها
والصحاير نحوها وقال ان الطريقة مستمرة على الصلوة في الثاني مع انه ربما كان وفي انبحار . الكفايه
والبحار ١٩٥ * ٦٥ . ونحوه . ونحوه ما ١٩٥ * ٢٢ . النص . النص ١٩٥ * ٢٩ . خال عن . أو ١٩٦ * ١٠ .
الجييه . الجيهه ١٩٦ * ١٣ . بحث . بحث ما ١٩٦ * ٢١ . الاخير . الاخير ١٩٦ * ٢٦ . المصلي . المصلي ١٩٦ *
٣١ . لا قرب . الاقرب ١٩٧ * ٣ . سوطم موضع . موضع ١٩٧ * ١٣ . قلبه . قلبه ١٩٧ * ٢٧ . أي الخطأ
بين . الخطابين ١٩٧ * ٢٧ . بالمأمورية . بالمأمورية ١٩٨ * ٨٥ . لا ان . لا ان ١٩٨ * ٢٧ . طر ان
طران ١٩٨ * ٣٢ . منه . منه ١٩٩ * ٢٠ . الفصب . الفاصب ١٩٩ * ٢٠ . مصليا الخ . مصليا ١٩٩ * ٢٠ .
الزوم . الملزوم ظ ١٩٩ * ١١ . الجمع . الجمع ١٩٩ * ١٦ . أو امامه امرأة تصلي قولان سواء . امرأة
تصلي قولان ١٩٩ * ١٧ . بن عبيد . عبيد ٢٠١ * ٢٢ . انه . انه ٢٠٢ * ٢٨ . الاعجب . العجيب ٢٠٢ *
٣٠ . وينبغي التحريم أو الكراهية . وينبغي الكراهية أو التحريم ٢٠٣ * ٦ . عن . على ٢٠٣ * ٨٥ . الحامل
الحامل ٢٠٤ * ٣٢ . الصدوق . الصدوق (١) (١) في المال (منه قدس سره) ٢٠٥ * ١٥ . صلي . صلي الرجل
٢٠٧ * ١ . ثوبه . ثوبه صحت صلوة ٢٠٧ * ٢٠ . الى في الحمام . الى آخره ٢٠٩ * ١٧ . شرب . شارب
٢٠٩ * ٢٥ . خير . خيرة ٢١٠ * ١٤ . جفت . جف ٢١٠ * ١٦ . سمته سمته ٢١٠ * ٣٢ . نهل . نهل (نهل خل)
٢١١ * ٥ . المقاييس . المقاييس ٢١٣ * ٤ . والجه . الجيهه ٢١٥ * ٢٠ . فيها . فيها ٢١٦ * ٩٥ . الحيري
حيث قال فيها ولو كانت القبور خلفه أو مع أحد جانبيه فلا كراهية . الحيري ٢١٦ * ٣١ . من . من
متأخري ٢١٧ * ٢١ . الحسين . الحسن ٢١٧ * ٢٦ . وكثيرا . وكثيرا أو الاكثر ٢١٧ * ٣١ .
والمظم . أو المظم ٢١٨ * ٥ . ولا . لا ٢١٩ * ٥ . الحداني . الحداني ٢١٩ * ١٨ . بالحارة في الحرمة ٢١٩ *
٣٠ . تم . تم ٢٢٠ * ١١ . مشابه . مشابه ٢٢٠ * ٢٧ . اشمال . اشمال على ٢٢١ * ٢٠ . فيه صورة (ظ)
يفني . فيه يعني ٢٢١ * ٤٠ . وابن . بن ٢٢١ * ١٨ . صحيحة . صحيحة ٢٢١ * ٢٨ . بين . بين أولاد ٢٢٢ *
٢٣ . الاستناد . الاستناد ٢٢٢ * ٢٦ . هو المشهور . هو المشهور ٢٢٣ * ٢٠ . ومضطجعه . ومضطجعه
٢٢٣ * ١٢ . مضجعه . مضطجعه ٢٢٣ * ١٥ . بالاجاع . بالاجاع ٢٢٤ * ٥ . لاجاع . لاجاع ٢٢٤ *
٧٥ . فر كرت . فر كرت ٢٢٤ * ٩٠ . ونجب . ولا يجب ٢٢٤ * ٢٦ . ناهر . ناهر ٢٢٦ * ٢٢ . قررم .
قرروهم ٢٢٧ * ١٩ . في السرائر . وفي السرائر ٢٢٨ * ٢٠ . عشر . عشرة ٢٣١ * ٢٤ . أحدثها . أحدثها
٢٣١ * ٢٥ . واحد . واحدا ٢٣٢ * ٦ . والمتوضي . والمتوضي ٢٣٢ * ٢٨ . المحصر . المحصر ٢٣٣ * ٨٥ .

«ظ» ٣٧٩ ٣١ لاصالة. ولا صالة ٣٨ ١٦ جل . حصل ٣٨ ١٩ للمقصود. للمقصود ٣٨٠ ٣٠ ولو ٣٨١ ٥ الى الى . الى ٨٥٣٨١ المشهور . المشهوران ٢٢٥٣٨١ يسكن . تسكن «ظ» ٣٨٢ ٢٩ في صحاحه من الركتين ان . زرارة في صحاحه من ان الركتين ٣٨٢ ٣١ ولا . لا ٣٨٢ ٣٣ أولية . أولية «ظ» ٣٨٤ ٢٩ شاوخوا . شائخا ٣٨٧ ٤ يترك ترك ٣٨٧ ١٨٥ جملناها . جملانها ٣٨٧ ١٣٠ الثاني . الاول ١٥٥٣٩٠ الكونه . كونه ٢٨٥٣٩٠ نسبة . نسبته ٦٥٣٩٢ ٦٥٣٩٢ انه . انها هـ ٧٥٣٩٢ الرازي . الامام الرازي ١٨٥٣٩٢ قال . وقال ١٩ ٥٣٩٣ عن . من ٣٢٥٣٩٤ لكن . يمكن ١٥٣٩٥ السادس . المقام السادس ٢١٥٣٩٦ التاليف . التاليف ٢٢٥٣٩٦ بيان . بيان ٣٩٩ ٧٥ نهى وقد تقدم في بحث التكريرات السبع ماله نفع في المقام . انتهى ٣٩٩ ٨٥ جائزا . جائزا وقد تقدم في بحث التكريرات السبع ماله نفع في المقام ٥٥ ٤٠١ عدم عدم . عدم ٢٤٥٤٠٤ تصلها . تصلها ٤٠٥ ٢٢ وقوي . وقوي ٤٠٦ ٢١ من حيث . حيث ١٩٥٤٠٧ بالقراءة . بالقراءة في الصلوة ٨٥٤٠٨ فيتمتع . فيتمتع ١٠٥٤٠٨ يعطى . يعطى ١٠٥٤٠٩ خبر . خبري ١٩٥٤٠٩ غملناها . غملنا ٦٥٤١٣ هذه . هذه السورة ٤٥٤١٤ السور . السورة ٤١٥ ٣٥ اصحابا . الاصحاب ٤١٥ ١٠ الانحاء . الانحاء ١٨٥٤١٦ يظهر . قد يظهر ٤١٨ ٣٣ يكفى . يكفي مره ٦٥٤١٩ ولفظة . ولفظه ٤١٩ ٢٧ انه . فانه ٢٤٥٤٢١ بالانعام وادعى . بالاعتقاد ١٥٤٢٢ اكاله . قبل اكاله ٣٥٤٢٢ في . حال ٤٢٢ ١٠٥ ولو بعده . ولم بعده ٤٢٢ ١٦٥ الاجزاء . الاجزاء ٢٧٥٤٢٢ الدفع . الدفع ٤٢٣ ٣٥ الفنية . المتبر ٤٢٤ ٣٠ عندنا وفي المتبر أفصح . عندنا ٢٣٥٤٢٤ أفصح . أفصح خ ل ٢٣٥٤٢٤ الخبر . الخبرين ٤٢٥ ١٧٥ وفي البحار . وفي البيان والبحار ٢٥٤٢٥ وفي البيان ورسالة . وفي رسالة ٢٥٥٤٣٥ وكذا . وكذا ٨٥٤٢٦ وهو . وهل ١٤٥٤٢٦ صحيحة . صحيحة ٢٦٥٤٢٦ يعرف . لا يعرف ٤٢٧ ١٧٥ الكتاب . الكتاب في الفصل الثامن ٤٥٤٢٨ للنبه . للنبه ٤٢٨ ١٧٥ زيقه . زيقه ٤٢٨ ٢٣ مخصوصة . مخصوصة ٤٢٨ ٢٩ يزيد . يزيد ٤٢٩ ٢٧٥ أحدهما . أحدهما ١٢٥٤٣٠ بسجدين أيضا (بسجدة أيضا خ ل) (١) بسجدين (١) أيضا (بسجدة خ ل) ٤٣١ ١٢٥ عقد . عند ١٨٥٤٣١ يعتد . لم يعتد ٤٣٢ ٣٥ سهو . سهوا ٥٤٣٣ العبارة . العبارات ٥٤٣٣ الركوع . الركوع بل ٤٣٢ ٩٥ الحسن . الحسن ٤٣٢ ١٧٥ فتاويه . فتاواه ٢٨٥٤٣٢ السجدين فان . السجدين فان سجدتم ذكر انه قد كان سجد سجدين فعليه أن يعيد الصلوة لانه قد زاد في صلوته سجدة انتهى كلامه . وقد ذكر ذلك في الفتاوى السبع عشرة ومثل ذلك عبارة السرائر من دون تفاوت الا ان قال لمكان زيادته فيها ركعا قد جعل السجدة ركعا وفي (جل العلم والعمل) فان ركع وذكر في حال الركوع أنه قد كان ركع فعليه أن يرسل نفسه للسجود من غير أن يرفع رأسه ولا يقيم صلبه فان ذكر انه قد كان ركع بعد انتصابه كان عليه إعادة الصلوة لزيادة فيها وكذلك الحكم بمن سجد ولم يدر أسجد اثنين أم واحدة عند رفع رأسه وقبل قيامه ليكون من السجدين على يقين فان ٢٩٥٤٣٤ دون اللبنة . من دون ذكر اللبنة ١١٥٤٣٦ لا يتأتى . لا يتأتى له ١٥٥٤٣٦ الجهة . الجهة ٤٣٧ ٢٧ ذلك . بخلاف ذلك ٤٣٨ ٣٠ والبسوط والفنية في باب التحنيط وأصابع . والبسوط والنهاية في باب التحنيط والفنية أطراف أصابع ٢٧٥٤٣٨ سمت . سمت ٢٧٥٤٣٨ ظاهرها . ظاهرها ١١٥٤٤٢ معارف . مصادف ١٣٥٤٤٤ في القعود . بالقعود ١٨٥٤٤٤ مستحب . مستحب ١٠٥٤٤٥ بالاولى . بالاول ٤٤٦ ٢٧ واجري

واخبرني ٢٦٥٤٤٦ واجبرني . واجبرني ١٨٥٤٤٧ ورفعة . ورفعت ٢٩٥٤٤٧ لكن . لكنه ١٨٥٤٥٠ .
 ويلزم . ويلزم ٢١٥٤٥٠ على السائل . على السائل ٣٠٥٤٥٠ . أكرر العامة ٥٥٤٥١ . جازية .
 جازية ٢٩٥٤٥١ بالاقاد . بالاقاد ١٠٥٤٥٦ . سجود سجودا ٢٦٥٤٥٦ . العبادات ٥٥٤٥٩ .
 ١٩ إنما يستحب . يستحب ١١٥٤٦٠ . حمد الله . حمد الله ٤٥٤٦٤ . نشر . نشر ٥٥٤٦٥ . الغائب . الغائب
 ٣١٥٤٦٦ العربي . العربي تم غيره ٤٥٤٦٨ من قال . ومن قال ١٣٥٤٦٨ يقال . قال ٣٥٤٦٩ كذا . وكذا
 ٧٥٤٦٩ . تبين . تبين ٢٠٥٤٦٩ . أشهر . أشهر ٢٢٥٤٦٩ . يكن . يكن له ٢٢٥٤٧١ الذي . الذي ٤٧١
 ٢٨ المحلل . المحلل ٣٥٤٧٥ إلى . إلى غير ٢٥٤٧٦ . فن . فان آخر ٢٥٤٧٨ له . له قال له ٣٠٥٤٨٠ . ان . انه
 ٢٨٥٤٨٢ أخرى . أخرى ٢٣٥٤٨٣ . ولا . ولا ٥٥٤٨٥ . ورحمة . السلام عليكم ورحمة ٧٥٤٨٦ . المعتبر . في
 المعتبر ٢٦٥٤٨٦ وقضية . وقضيته ٥٥٤٨٨ ان . انه ٥٥٤٨٨ في البسوط . البسوط ٧٥٤٩٢ . مستحقا .
 مستحقا ٩٥٤٩٢ ابن . ابن أبي ١١٥٤٩٣ اجر يدة . وبيت قصيدة . جر يده . وبيت قصيده ١٨٥٤٩٤ .
 مسعد . مسعد ١٤٥٤٩٦ . السموات . السموات ٢٣٥٤٩٧ . واستدل . واستدل ٢٣٥٤٩٩ .
 الجبرية . الجبرية ١٥٥٥٠ . الثناء . الثناء ٤٥٥٠٠ . التشهد . التشهد ٧٥٥٠٠ . كما ترى . نقل كلام البهائي
 والذكرى . والبحار . كما ترى ٥٥٥٠٠ . بالفرائض . بالفرائض ٢١٥٥٠٠ . مصنوعة . مصنوعات ٨٥٥٠١
 ماذر . ذكر ٢٣٥٥٠٠ . عذافر . عذافر ٢١٥٥٠٣ . ذكر الله . ذكر الله ٣١٥٥٠٣ . امسك . امسك
 ﴿ تنبيه ﴾ وقع في صفحة ٣١٢ سطر ٤ وص ٣١٣ س ٣٠ وص ٣١٤ س ٢٥ وص ٣١٦ س ١٨
 وص ٣٢١ س ١٥ وص ٣٢٥ س ١٥ وص ٣٢٨ س ٨ وص ٢٤ وص ٣٣٠ س ١٧ وص ٣٣٢ س ٢٦
 وص ٣٤٣ س ١٠ وص ٢١ وص ٣٦٣ س ١٧ وص ٣٦٤ س ٢٥ وص ٣٧٠ س ٢٧ وص ٣٧١ س
 ٢٢ وص ٣٧٥ س ١٥ وص ٣٨٩ س ١٩ وص ٣٩٠ س ٩ وص ٤٣٩ س ١٧ وص ٢٧ (العزيز) وصوابه
 (الغريب) وقع مثل ذلك في صفحات أخر قبل هذه المذكورة وفي غير كتاب الصلوة أيضا لم يمكن الآن تعيينها
 ﴿ تنبيه ﴾ ذكرنا في اصلاح غلط ملحق بصفحة ٢٤٤ من كتاب الفرائض ان العزيز بالعين الميم والزاوي
 المعجمة رسالة للمفيد ثم علنا بعد ذلك ان المحقق عليه الرحمة له رسالة تسمى العزيز بالهمزة فالمعجمة حيث
 وجدنا الشارح قدس سره ينقل عنها أيضا
 ﴿ تنبيه ﴾ الصبوري قد أثبت في جميع ما طبع من هذا الكذب الى الآن بالصاد قاليا . قالم كما هو
 المتداول على اللسان والموجود في جملة من الكتب ولكن الذي ظهر لنا من نسخة الاصل انه مثبت
 فيها بالصاد قالم قاليا . فليراجع

﴿ اصلاح غلط ﴾

وقع في ترجمة المصنف الماحقة بكتاب المتاجر صفحة ٤٧٤ سطر ٢٦ هكذا ثم الصلوة والزكاة وصوابه
 ثم الصلوة عدى صلوة الخوف فانه لم يكتبها والزكاة ولم يتبها بل جف قلبه الشريف في شرح أوائل
 المقصد الرابع في المستحق

﴿ عما وجد بخط الشارح قدس سره على مجلد الشركة من هذا الكتاب ﴾

كتاب باغي الفقه أقصى مراده . ويقنى به عن جده . وأجتهاده

تحدث له جفني بجل سواده . وخضبت كفي دائما من مداده

